

قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية

١/٢/٣/١٩١٣

مجموعة
قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية

نظارة الداخلية

قرار

تحديد ماهيات خفراء بندر السنبلارين الموجود به مجلس محلي (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٠٥ وعلى مكتبة
مديرية الدقهلية الرقعة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ نمرة ١٨٤٧

قررنا ما هو آت

المادة الاولى

تجهل ماهيات خفراء بندر السنبلارين الموجود به مجلس محلي جنيتها واحدا
و ٢٥٠ مليا لكل منهم شهريا اعتبارا من أول سنة ١٩١٣ مع تحصيل خمسة
في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

المادة الثانية

على مديرية الدقهلية تنفيذ هذا القرار

٢٤ محرم سنة ١٣٣١ - ٢ يناير سنة ١٩١٣

محمد سعيد

الاستقبال الرسمي للوكيل السياسى والقنصل الجنرال لدولة رومانيا بمصر (*)

١٣ يناير ١٩١٣ . فى الساعة العاشرة الافرنجية من صباح يوم الاثنين ١٣ يناير سنة ١٩١٣
استقبل الجناب العالى الخديوى بسراى عابدين استقبالا رسميا وبالاحتفال المعتاد
مسيو ألكساندر ييزوسكى الوكيل السياسى والقنصل الجنرال لدولة رومانيا بمصر
ولما قدم مسيو ييزوسكى أوراق اعتماده الى الجناب العالى الخديوى الذى كان
بقاعة الاستقبال الكبرى يحيط به حضرات النظاز وكبار رجال المعية السنية
تلا بين يدى سموه الخطاب الآتى تعرييه

مولاي

لى عظيم الشرف أن أقدم بين يدى جنابكم العالى أوراق اعتمادى لديه بصفتى
ويكلا سياسيا وقنصلا جنرالا

وعندما عهد الى جلالة الملك مولاي المعظم بهذه المأمورية التى أفتخز بها
وأنبأهى كلفنى أن أبلغكم بامولاي ما يمتناه لذاتكم الكريمة ولمصر من السعادة والخير
وان حكومتى ليهما جدًا أن ترى استمرار صلات الود والوثام التى هى على
أحسن حال بين رومانيا ومصر وقد أمرتني أن أبذل كل عنايتى لتوسيع نطاق
العلاق التجارية بين البلادين

وللقيام بهذه المهمة خير قيام ألتبس حسن توجهات سموكم وجيليل مساعدة
حكومتى

فأجاب الجناب الخديوى المعظم بما تعرييه :

ياجناب الوكيل السياسى

ألتقى بارتياح أوراق اعتمادكم بصفتمكم ويكلا سياسيا وقنصلا جنرالا لرومانيا

ولقد أثر لدى أجمع تأثير ما أعربتم لي عنه من الأمانى باسم جلالة الملك
وانى لأحفظ لرحلى القرية العهد ببلادكم الجميلة أحسن الذكرى وان التعليلات
التي تلقيتموها من حكومتكم لتوافق نفس عواطفى إذ أن توسيع نطاق العلائق
التجارية بين رومانيا ومصر يستحق تشجيعا خاصا ولذا يطيب لي أن أؤكد لكم
أن مساعدتى ومعونة حكومتى لا تتخليان عنكم فى أداء مهمتكم التي ترمى كذلك
الى توثيق عرى الصلات الحسنة القائمة على أحسن حال بين بلادينا

وانى لأرجو منكم يا جناب الوكيل السياسى أن تبلغوا حقيقة ذلك الى جلالة
الملك معربين لجلالته عن الامانى التي أتمناها لسعادته ورفاهية رومانيا

وقد أدت التحية العسكرية لجناب وكيل وقنصل جنرال رومانيا فرقة من الأورطة
الرابعة اليبادة مع الموسيقى وأطلقت المدافع من القلعة فى خلال هذا الاحتفال

نظارة الحفانية

قرار

انشاء محاكم جزئية ببعض مراكز مديريات الجيزة والقليوبية والبحيرة والغربية والمنوفية والشرقية والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا واسوان ومحافظة السويس (*)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على المادة ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المعتلة بالقانون
نمرة (٥) الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ٩ يناير ١٩١٣

قررنا ما يأتى

المادة الاولى

تنشأ محكمة جزئية فى كل من المراكز والمحافظات الآتية

- | | | |
|-------------------|---|-------------------------------|
| مركز امبابة | { | (١) مديرية الجيزة |
| « الصف | | |
| مركز شبين القناطر | { | (٢) مديرية القليوبية |
| مركز رشيد | | |
| « كفر الدوار | { | (٣) مديرية البحيرة |
| « أبو حصص | | |
| « شبراخيت | | |
| « الدلتجات | | |
| مركز فوة | { | (٤) مديرية الغربية |
| « زفتى | | |
| « طلخا | | |

(*) الوثائق المصرية فى ١٥ يناير سنة ١٩١٣ ووجه ١٤٩

(٥) مديرية المنوفية ... } مركز تلا
« قويسنا
« أشمون

(٦) مديرية الشرقية ... } مركز ههيا
« كفر صقر

(٧) محافظة السويس ... محافظة السويس

(٨) مديرية المنيا ... } مركز الفشن
« بني مزار
« سمالوط
« أبو قرقاص

(٩) مديرية اسيوط ... } مركز ديروط
« أبنوب
« البدارى

(١٠) مديرية جرجا ... } مركز انجم
« البلينا

(١١) مديرية قنا ... مركز قوص

(١٢) مديرية أسوان ... مركز ادفو

ويشمل اختصاص كل محكمة دائرة مركزها الا محكمة السويس فيشمل اختصاصها دائرة محافظة السويس

المادة الثانية

تبتدى المحاكم المذكورة فى العمل من يوم ١٥ فبراير سنة ١٩١٣

٩ يناير سنة ١٩١٣ (أول صقر سنة ١٣٣١)

حسين رشدى

نظارة الخارجية

مصادقة جمهورية الاوروغواى الشرقية على الوفاق الخاص بتذاكر تحقيق الشخصية المبرم فى روما بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ (٩)

١ يناير
١٩١٣
طبقا للسادة (١٧) من الوفاق الخاص بتذاكر تحقيق الشخصية المبرم فى روما
بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ والسادة (٢٤) من وفاق البوسطة العام قد أبلغ جناب
رئيس حكومة الاتحاد السويسرى نظارة الخارجية المصرية مصادقة جمهورية
الاوروجواى الشرقية على هذا الوفاق وأورى جنابه أنه سيفيد النظارة بعد
بالتاريخ الذى سيبتدئ العمل فيه بهذه المصادقة

مصر فى ١٣ يناير سنة ١٩١٣

(٩) الوقائع المصرية فى ١٨ يناير سنة ١٩١٣ رجه ١٧٥

مديرية الغربية

قرار

مواقف عربات الركوب بالاجرة بنندر المحلة الكبرى بمديرية الغربية (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة (٢٢) من لائحة عربات الركوب بالاجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من المديرية بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٩٤
وبعد الاطلاع على قرار مجلس بلدى بنندر المحلة الكبرى الرقم ٢٤ أغسطس

سنة ١٩١٢

قرر ما هو آت

١ - تعادل الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من قرار المديرية المشار اليه

أعلاه الرقم ٢٦ أغسطس سنة ١٨٩٤ كما يأتى :

لا يجوز وقوف عربات الركوب بالاجرة بنندر المحلة الكبرى الا فى المواقف

الآتية :

عدد العربات

(١) موقف بقرب محطة السكة الحديد ٦

(٢) » بعد نقطة وابور المياه الواقعة على البحر من

الجهة المقابلة للبحر بجوار أرض الكونت صعب ٨

(٣) موقف بميدان البهلوان ٤

(٤) » غرب عشش الصمائدة ٤

٢ - يلغى القرار الصادر من مجلس بلدى المحلة الكبرى بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩١١ الوارد فى النسخة العربية من الجريدة الرسمية الصادرة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١١ -

٣ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
طنطا فى ٤ يناير سنة ١٩١٣ (٢٦ محرم سنة ١٣٣١)
محمد محب

الاستقبال الرسمي للوكيل السياسى والقنصل الجنرال لدولة اسبانيا بمصر (*)

في الساعة العاشرة الافرنجية من صباح يوم الخميس (١٦ يناير سنة ١٩١٣) استقبل الجناح العالى الخديوى بسراى عابدين استقبالا رسميا وبالاحتفال المعتاد مسيو كريستوبال فالن الوكيل السياسى والقنصل الجنرال لدولة اسبانيا بمصر ولما قدم مسيو فالن أوراق اعتماده الى الجناح العالى الخديوى الذى كان بقاعة الاستقبال الكبرى يحيط به حضرات النظار وكبار رجال المعية السنية تلا بين يدى سموه الخطاب الآتى تعرييه :

مولأى

أشرف بأن أرفع الى جنابكم العالى الكتاب الذى به يعتمدنى جلالة الملك الفونس الثالث عشر وكيلا سياسيا وقنصلا جنرالا

وقد كلفنى مولأى المعظم أن أعرب عن الأمانى الخالصة التى يتناها لرفاهية مصر وسعادة شخصكم الكريم ويأمل أن الروابط الحبية التى بين البلدين المؤسسة على مودة حقيقية تبقى من أصدق الروابط

ولقد تلقيت بارتياح المهمة الجليلة وهى حفظ وائماء العلاقات الحسنة الموجودة من قبل . وسأبذل قصارى الجهد فى أداء هذا الواجب الموافق تمام الموافقة لعواطفى . وللوصول الى النجاح فى ذلك أتعشم الاعتماد على عالى توجهات سموكم والمساعدة الودية التى تمتدنى بها حكومتها

فأجاب الجناح الخديوى المعظم بما تعرييه :

ياجناب الوكيل السياسى

انى أشكر مزيد الشكر جلالة الملك مليكم المعظم على العواطف الكريمة التى أعربتم لى عنها من قبل جلالتكم لمصر ولشخصى وأتم تهنمون لى أوراق اعتمادكم

وسأعمل دائماً من صميم الفؤاد على تحقيق هذه العواطف لأنه يهمنى كل الاهتمام
حفظ روابط المودة التي بين اسبانيا ومصر

فكونوا على ثقة يا جناب الوكيل السياسى أنكم مستلاقون منى ومن حكومتى
كل ما تبغونه من المعونة فى أداء مأموريتم المهمة

وقد أدت التحية العسكرية لجناب وكيل وقنصل جنرال اسبانيا فرقة من الأورطة
الرابعة القيادة مع الموسيقى وأطلقت المدافع من القلعة فى خلال هذا الاحتفال

نظارة المالية

قرار بتحصيل عوائد الذبيح في سلخانة قوص (*)

ناظر المالية

بناء على ماتدؤن بالمادة الثانية من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ ١٨ يناير
(١٩ رمضان سنة ١٣١٥) المختص بتحصيل عوائد الذبيح وجواز سريان ذلك سنة ١٩١٣
في جميع المدن الاخرى التي ينشأ فيها سلخانات

وبناء على الكتاب الوارد من مصلحة الصحة العمومية تحت نمرة ١ بتاريخ
١٤ يناير سنة ١٩١٣ باتمام بناء سلخانة قوص بمديرية قنا

قرر ما هو آت

تسرى أحكام المادة الاولى من الامر العالى المشار اليه على سلخانة قوص
اعتبارا من يوم أول فبراير سنة ١٩١٣

أحمد حلمي

القاهرة في ١٨ يناير سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية في ٢٠ يناير سنة ١٩١٣ وجه ٢٠٥

نظارة الخارجينة

مصادقة الحكومة الخديوية على الاتفاقية الدولية المختصة
بالتلغراف اللاسلكى (*)

بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩١٣ تكرم سمو الجنا ب الخديوى بالمصادقة على الاتفاقية
الدولية المختصة بالتلغراف اللاسلكى الموضوعة بلوندره فى ٥ يوليه سنة ١٩١٢
(تعديلا للاتفاقية المبرمة ببرلين سنة ١٩٠٦) وكذا على المعاهدة النهائية ولأئحة
الاجزاء المرفقتين بالاتفاقية المنوه عنها

(*) الوقائع المصرية فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٣ وجه ٢٧٧

محافظة القنال

قرار

الصيد في الاسماعيلية - منع صيد الغزلان (*)

محافظ القنال

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من لائحة الصيد الصادر بها قرار نظارة
الداخلية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢
سنة ١٩١٣

قرر ما هو آت

(١) ممنوع صيد الغزلان بالسلاح أو بالمطاردة أو بالباز أو بأى طريقة أخرى
في المنطقة الواقعة بين تل العروق وتل الفضه في ضواحي الاسماعيلية
بدون تصريح خاص من المحافظة

(٢) كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالعقوبات المبينة بالمادة
العاشره من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٤ مايو سنة ١٩١٢ المشار
اليه أعلاه

(٣) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرة أيام ما

٢٠ يناير سنة ١٩١٣ (١٢ صفر سنة ١٣٣١)

محمد محمود

(*) الوقائع المصرية في ٢٩ يناير سنة ١٩١٣ وجه ٣٠٤

نظارة الحقانية

قرار

انتقال محكمة منيا البصل الجزئية الى مريوط وانتقال محكمة السويس
الجزئية الى الاسماعيلية (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من لأئحة الاجراءات الداخلية للحاكم
الاهلية الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤

وعلى القرار الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٠٥ بانشاء محاكم المراكز

قررنا ما يأتى

المادة الاولى

تنقل محكمة منيا البصل الجزئية الى جهة مريوط للفصل فى القضايا المدنية
الجزئية وقضايا الجنىح والمخالفات الجزئية والمركزية المختصة بمراكز مريوط
والضبعة ومرسى مطروح وسيدى برانى وذلك فى يوم الخميس الثانى والرابع من
كل شهر

وتنقل محكمة السويس الجزئية الى جهة الاسماعيلية للفصل فى القضايا المدنية
الجزئية وقضايا الجنىح والمخالفات الجزئية والمركزية المختصة بالجهة المذكورة وذلك
فى يوم السبت الاول والثالث من كل شهر

(*) الوقائع المصرية فى ٨ فبراير سنة ١٩١٣ وجه ٤١٨

ع. تثني من هذه القضايا قضايا التلبس في مواد الجنتح فيفصل فيها بالجلسات
الإصلية لمحكمة مينا البصل و بورسعيد الجزئيتين كل منهما فيما يخصه

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من ١٥ فبراير سنة ١٩١٣

٥ فبراير سنة ١٩١٣ (٢٨ صفر سنة ١٣٣١)

حسين رشادى

نظارة الحقانية

قرار انتقال محكمة رشيد الجزئية الى العطف وانتقال محكمة اسوان
الجزئية الى الدر(*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم
الاهلية الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ سنة ٥ فبراير ١٩١٣

وعلى القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ الخاص بتشكيل محاكم الاخطاء
وعلى القرارات الصادرين في ٩ و ٢١ يناير سنة ١٩١٣ بانشاء محاكم اخطاء
قررنا ما يأتى

المادة الاولى

تنتقل محكمة رشيد الجزئية الى جهة العطف للفصل في القضايا المدنية الجزئية
والمستأنفة وقضايا الجنب الجزئية والمخالفات الجزئية والمستأنفة المختصة بالبلدان
التابعة اداريا لنقطة العطف وذلك في يوم الخميس الثانى والرابع من كل شهر
وتنتقل محكمة أسوان الجزئية الى جهة الدر للفصل في القضايا المدنية الجزئية
والمستأنفة وقضايا الجنب الجزئية والمخالفات الجزئية والمستأنفة المختصة بمركز الدر
وذلك في يوم السبت الاول من كل شهر
وتستثنى من هذه القضايا قضايا التلبس في مواد الجنب فتفصل المحكمتان
المذكورتان فيها بجلساتهما الاصلية

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من يوم ١٥ فبراير سنة ١٩١٣
٥ فبراير سنة ١٩١٣ (٢٨ صفر سنة ١٣٣١) حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية في ٨ فبراير سنة ١٩١٣ وجه ٤١٨

تعريب قرار من نظارة الأشغال العمومية

رقم ١٦ يناير سنة ١٩١٣ نمرة ٧

بفصل ما كان تابعا من اقليم الجيزة لتفتيش رى قناطر الدلتا وجعله تفتيشا قائما بنفسه وجعل تفتيش قناطر الدلتا ادارة أعمال فقط (*)

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٠١ نمرة ٦٦٨
وعلى قرار مجلس النظار الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٢
سنة ١٩١٣ ١٦ يناير
١٩١٣

قررنا ما يأتى

المادة الاولى

يفصل ما كان من اقليم الجيزة الى الآن تابعا لتفتيش رى قناطر الدلتا (فيما يختص بالرى) عن ذلك التفتيش ويكون تفتيشا قائما بنفسه تابعا لتفتيش رى الوجه القبلى العام وذلك من أول يناير سنة ١٩١٣

المادة الثانية

يجعل تفتيش رى قناطر الدلتا ادارة أعمال فقط تختص بملاحظة الاعمال الصناعية بأفام الترع الكبرى التى تستمد ماءها من قناطر الدلتا وأيضا بملاحظة أعمال الوقاية أمام تلك الاعمال الصناعية وخلفها

المادة الثالثة

على جناب مفتشى عموم الرى بوجهى قبلى وبحرى تنفيذ قرارنا هذا كل منهما فيما يخصه
ناظر الاشغال العمومية
اسماعيل سرى

قرار من نظارة الاشغال العمومية

بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩١٣ نمرة ١٠ ادارة

قرار

بتحديد اختصاص قومسيون تئين الاملاك أو أجزائها التي تستلزم خطوط التنظيم ادخالها في الطرق العامة بمدينة القاهرة (*)

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٨٩٧ نمرة ١٤٩ بتشكيل قومسيون تئين الاملاك أو أجزائها التي تستلزم خطوط التنظيم ادخالها في الطرق العامة بمدينة القاهرة وعلى القرارين الصادر أحدهما بتاريخ ٢٧ فبراير والآخر بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٠ نمرة ٩ ونمرة ٥٠

وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة
قررنا ما هو آت

المادة الاولى

تكون أعمال ذلك القومسيون قاصرة على تئين الاملاك أو أجزاء الاملاك التي يكون ثمنها فيما دون مائة جنيه مصرى

المادة الثانية

الاملاك أو أجزاء الاملاك التي يكون ثمنها أكثر من مائة جنيه فيقدر قيمتها حضرات المستردوكرامر وأحد بك عمر ومهندس القسم الذى يكون الملك بدائره

المادة الثالثة

على جناب وكيل النظارة تنفيذ هذا القرار

ناظر الاشغال العمومية

اسماعيل سرى

مديرية الفيوم

سريان لائحة عربات الرجل على بندر الفيوم (*)

قرار

مدير الفيوم

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الاهلى والمادة ٣٤٠ . ١٩ يناير
سنة ١٩١٣ من قانون العقوبات المختلط

وبعد موافقة الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بجلستها المنعقدة
في ٢٧ يناير سنة ١٨٩٤

وبعد الاطلاع على قرار المجلس المحلى الصادر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨ أكتوبر
سنة ١٩١٢

قرر ما هوآت

أولا - كل عربة رجل معدة للسير في بندر الفيوم يلزم أن يوضع في دليل
ما كتبها جرس أو بوق لتنبيه المارين ويجب أن يكون لها فانوس
تصير انارته عند غروب الشمس

ثانيا - يجب على راكب عربة الرجل السير دائما من جهة اليمين وأن يخفف
سيره عند تلاقى الشوارع

ثالثا - لا يجوز لراكبي عربات الرجل أن يسيروا بسرعة زائدة في الشوارع
والجهاث الكثير المرور فيها ولا أن يتسابقوا فيها ولا يجوز لهم أيضا
أن يسيروا على الماشن (التروتورات) الا حين دخولهم في منازلهم

(*) الوقائع المصرية في ٨ فبراير سنة ١٩١٣ وجه ٤١٩

رابعاً - لا يجوز الركوب على العربّة ولا النزول عنها في وسط الطريق بل يكون ذلك على حافة الترتوار

خامساً - يجب على الراكب الوقوف متى دعاه البوليس

سادساً - يعاقب المخالفون لنصوص الأحكام السابقة بغرامة من ٢٥ قرشا الى مائة قرش

سابعاً - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام

١٩ يناير سنة ١٩١٣ - ١١ صفر سنة ١٣٣١

ابراهيم حليم

مديرية الفيوم

الانارة بناحية طامية - مديرية الفيوم (*)

قرار

مدير الفيوم

بعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢

٢٠ يناير
سنة ١٩١٣

قرر ما هوآت

أولا - سكان ناحية طامية ملزمون بتعليق مصباح على كل باب من أبواب منازلهم المطلّة على الطريق العمومى ويجب اضاءة هذه المصابيح كل ليلة من غروب الشمس الى الفجر ماعدا الليالى القمرية أى من يوم ١٢ الى ١٨ من كل شهر من الشهور العربية

ويجوز للسلطة المحلية أن ترخص لاصحاب منازل أو ثلاثة منازل متلاصقة بانارة مصباح واحد بالاشتراك وذلك بشرط حصول اتفاق كتابى فيما بينهم

ثانيا - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ

ثالثا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بأسبوع ٤

٢٠ يناير سنة ١٩١٣ - ١٢ صفر سنة ١٣٣١

ابراهيم حليم

لائحة قومسيون طبي الحكومة البصرية

القومسيون العام وقومسيونات المديريات والمحافظات (*)

١ - تعيين نظارة المالية أعضاء القومسيون العام من أطباء الحكومة بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة العمومية ^{١٩}

٢ - يؤلف القومسيون العام من رئيس وعضوين اعتياديين وعضوين خصوصيين ينتخبان من أطباء مصلحة سكة الحديد ، والعضوان الخصوصيان يعملان معا فيجريان الكشف الطبي للدخول في الخدمة وللوصية بمنح الاجازة المرضية وتقدير السن وتقرير عدم اللياقة للخدمة طبيا وذلك لبعض وظائف في مصلحة سكة الحديد مبنية في جداول وضعت لذلك ، أما الاحوال الاخرى فينظر فيها جميعها رئيس القومسيون وعضواه الاعتياديان ويكفي وجود اثنين من الثلاثة ليكون القومسيون قانونيا

٣ - يشكل في الاسكندرية وبورسعيد والسويس ودمياط وفي كل مديرية قومسيونات طبية تحدد أعمالها نظارة المالية بناء على توصية القومسيون العام

٤ - يؤلف قومسيون الاسكندرية من حكيمباشى مستشفى الحكومة أو نائبه بصفة رئيس ومن عضوين اعتياديين من أطباء المستشفى ، ويكفي وجود اثنين من الثلاثة ليكون القومسيون قانونيا

٥ - تؤلف القومسيونات الأخرى في المديريات والمحافظات من مفتش الصحة أو نائبه في المديرية أو المحافظة ومن طبيب مستشفى الحكومة أو نائبه

٦ - يجرى القومسيون الكشف الطبى فى الاحوال الآتية :

- (أ) على المترشحين لوظائف دائمة فى الحكومة
- (ب) على المستخدمين الدائمين والموقتين الذين يطلبون اجازة مرضية
- (ج) على الموظفين الدائمين لتقرير ما اذا كانوا غير لائقين طبيا للخدمة
- (د) على الموظفين والمستخدمين الدائمين والموقتين والخارجين عن هيئة العمال لتقدير منهم.
- (هـ) على ورثة المستخدمين وأرباب المعاشات المعاملين بقانون المعاشات الصادر فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ وبقانون المعاشات الصادر فى ١١ يناير سنة ١٨٧١
- (و) على المستخدمين الموقتين والخارجين عن هيئة العمال وقت رفعتهم لكبر السن أو لمرض أو لعاهة

٧ - يصير الكشف الطبى بناء على طلب المصلحة صاحبة الشأن فقط فيما يتعلق بالورثة المعاملين بقانون سنة ١٨٥٤ وقانون سنة ١٨٧١ للمعاشات يجب أن يصدر طلب الكشف الطبى من نظارة المالية

٨ - طلب الكشف الطبى لأى غرض كان يجب أن يقدم على احدى الاستمارات المصدق عليها من نظارة المالية

٩ - للقومسيون العام السلطة فى أن يستشير أطباء عند اللزوم بصفة خبراء بعد موافقة مدير عموم مصلحة الصحة العمومية

يجب اخطار نظارة المالية فى كل حالة عن الاسباب التى دعت الى أخذ رأى طبيب بصفة خبير

١٠ - يأخذ كل طبيب خبير جنيتين مصريين بصفة اتعاب عن كل كشف طبي وتقرير يطلبان منه

١١ - النهاية الصغرى لدرجة اللياقة الطبية^(١) للدخول في الوظائف الدائمة هي كما يأتي :

يجب أن لا تكون درجة الابصار أقل من $\frac{7}{11}$ لكل عين يكشف عليها على حدة بنظارة أو بدونها وأن لا يكون التعديل أكثر من ٣ ديوبترى + أو - .
وإذا كانت درجة الابصار في إحدى العينين $\frac{7}{11}$ تقبل درجة الابصار في العين الثانية إذا كانت $\frac{7}{18}$ بنظارة أو بدونها

يجب أن تكون درجة السمع طبيعية والاذن سليمة من الامراض الخالصة بها صحة الجسم - يجب أن يكون جسم المترشح نامياً نمواً تاماً وخالياً من الامراض العضوية وأن تكون حالته الصحية معادلة للحالة الصحية التي تعتبرها شركات التأمين على الحياة من الدرجة الاولى . على أن بعض الامراض كتمدد الاوردة وتمدد أوردة الحبل المنوى وتفرطح القسدم والاصابة السابقة بالزائدة الدودية والفتق الغير كامل قد لا تمنع المترشح من قبوله لدى التأمين على حياته ضمن الذين تعتبر صحتهم من الدرجة الاولى غير أنها تجعله غير لائق لتأدية بعض الاعمال . ففي مثل هذه الاحوال يجب على القومسيون قبل اصدار قراره أن يفحص بدقة كل حالة من هذا القبيل بالنسبة الى العمل الذي قد يكلف المترشح بأدائه وإذا أبدى المترشح رغبة في اجراء عملية أو اتباع معالجة لتحسين حالته يجوز للقومسيون أن يعيد عليه الكشف الطبي بعد اتمام العملية أو المعالجة

يراعى القومسيون عند اصدار قراره أنه اذا كان هناك شك مقبول فيما يتعلق بلياقة المترشح للعمل الذي سيطلب منه أدائه وجب أن يكون القرار ضد المترشح عند عدم بلوغ أحد المترشحين درجة الابصار المقررة يجب على القومسيون الطبي أن يذكر درجة ابصاره في الشهادة الاصلية

(١) اللياقة للدخول في الخدمة يراد بها اللياقة للخدمة في أية جهة من القطار المصري *

١٢ - اذا اتضح أن أحد المترشحين للخدمة غير لائق لها بسبب عدم حصوله على درجة من الدرجات المدونة في المادة ١١ يضع القومسيون الطبي اذا طلبت المصلحة ذات الشأن ذلك - تقريراً مفصلاً يبين فيه من أية جهة يكون المترشح بسبب عاهته أقل مقدرة على العمل من شخص آخر حصل على الدرجة المطلوبة أو يحتمل أن يصبح كذلك أو يكون معرضاً لترك الخدمة قبل الأوان . فاذا كانت المصلحة صاحبة الشأن ترغب مع ذلك في تعيينه لاسباب خصوصية يجب عليها أن تقدم طلباً بذلك الى نظارة المالية كحالة خصوصية وترفع به الشهادة الطبية السابق ذكرها . فاللجنة المالية قبل اصدار قرارها بهذا الشأن تحصل بواسطة القومسيون الطبي على رأى طبيب خبير عن حالة المترشح اذا رأت لزوماً لذلك

واذا كان المترشح لم يحصل على درجة الابصار المقررة في المادة ١١ فلا يقبل في الخدمة في أية حالة من الاحوال الا بقرار خصوصى من مجلس النظار

١٣ - يجوز لمصلحة ما في أحوال خصوصية أن تقرر درجة للإبصار أعلى من الدرجة المذكورة في المادة ١١ . ولكن يجب في جميع الاحوال تصديق نظارة المالية على الدرجة التي تقررها وعلى فئة الموظفين التي ستسرى عليها درجة الابصار المذكورة

١٤ - اذا كان القومسيون لا يستطيع ابداء رأيه في الجلسة الاولى بشأن لياقة المترشح فيمكن اعادة الكشف عليه دفعتين وبعد ذلك يجب اصدار قرار نهائى بشأنه

يجب ارسال اعلان الى المصلحة ذات الشأن بنتيجة الكشف في كل جلسة

١٥ - يجوز منح اجازة مرضية لمدة لا تزيد عن عشرة أيام للموظفين المقيمين في إحدى مدن الاقاليم أو في إحدى المحافظات بمقتضى شهادة من مفتش صحة المركز أو القسم أو من مفتش صحة المديرية أو المحافظة أو من حكيمباشى

المستشفى ويكون لرئيس المصلحة المحلي التابع له الموظف الحق في أن يرسل الموظف اذا رأى ذلك موافقا لقومسيون طبي المديرية أو المحافظة أو لقومسيون القاهرة اذا كان الموظف مقيما في العاصمة

كذلك يجوز منح اجازة مرضية لمدة لا تزيد عن عشرة أيام بالشروط نفسها بمقتضى شهادة من طبيب تابع لنفس المصلحة ومقيم في نفس الجهة التي يقيم فيها المستخدم

الاجازات المرضية لمدة تزيد عن عشرة أيام ولكنها لا تتجاوز مع الامتداد ٣٠ يوما يجوز منحها بمقتضى شهادة من قومسيون طبي المديرية أو المحافظة ، وإذا تعذر ذلك بسبب بعد المسافة فيجوز منحها بمقتضى شهادة من طبيين من أطباء الحكومة ينتدبهما قومسيون طبي المديرية

في الأحوال المذكورة آنفا يجب ارسال الشهادة مباشرة الى رئيس المصلحة المحلي التابع له الموظف

الشهادات الصادرة من قومسيونات المديريات والمحافظات لمنح الموظفين اجازات مرضية تزيد عن ثلاثين يوما يجب ارسالها الى قومسيون القاهرة للتصديق عليها

ويستثنى من الأحكام السابقة مراكز مرسى مطروح والتصير والدتر والبرلس وواحة سيوه والواحات البحرية والداخلية والخارجية ، فبالنظر لبعد هذه الجهات عن مركز المديرية يجوز للمستخدمين المقيمين فيها أن يتناولوا اجازة مرضية لأحد عشر يوما وما فوق بمقتضى شهادة طبية من مفقش المركز بشرط أن يصادق قومسيون المديرية أو المحافظة على الشهادات التي توصى بمنح اجازة مرضية من ١١ الى ٣٠ يوما وأن يصادق القومسيون العام في القاهرة على الشهادات التي توصى بمنح اجازة مرضية لأكثر من ٣٠ يوما

يجوز للقومسيون العام اذا رأى ذلك موافقا أن يدعو طلاب الاجازة المرضية للحضور بنفسه للكشف عليه أمام قومسيون القاهرة

في جميع الأحوال التي تعطى فيها شهادات لاجازات مرضية يجب على الطبيب الذى يوقع على الشهادة أن يكون قد كشف على الطالب بنفسه ليتحقق من وجوب منح اجازة مرضية .

يجب أن لا تتجاوز أية اجازة مرضية كانت مدة شهرين واذا طلب عند انتهاء هذه المدة امتداد الاجازة وجب الحصول على شهادة جديدة

١٦ - تبندى مدة الاجازة المرضية من اليوم الذى تعطى فيه الشهادة .
واذا منح امتداد للاجازة فتبندى مدة الامتداد من تاريخ انتهاء الاجازة المرضية التى سبق منحها

١٧ - اذا رأى القومسيون الطبي أنه يجب الكشف على الموظف الذى أوصى بمنحه اجازة مرضية وتقرير لياقته للخدمة قبل عودته الى مباشرة أشغاله وجب عليه أن يذكر ذلك في الشهادة

١٨ - عندما يرسل أحد الموظفين للكشف الطبي لتقرير عدم لياقته للخدمة يجب أن يرفق طاب الكشف باستمارة الصحة الخاصة به

١٩ - للاستعانة على تقدير من مستخدم من مستخدمى الحكومة يطلب القومسيون من المعاملة التابع لها المستخدم الاستعلامات الآتية :

(أ) تاريخ أول دخوله في خدمة الحكومة سواء كان بصفة مستخدم دائم أو مؤقت أو خارج عن هيئة المال
(ب) وظيفته لدى دخوله في الخدمة

(ج) اذا كان في ملف خدمته شهادة طبية سابقة أو شهادة تطعيم أو تعريف من المستخدم بشأن سنة

يقدر القومسيون السن تقديرا معينا والسن المقدر بهذه الكيفية يعتبر سن المستخدم الحقيقي في تاريخ اعطاء الشهادة به مالم يقدم فيما بعد ما يثبت جازا خلاف ذلك

٢٠ - ورثة المستخدمين وأرباب المعاشات المعاملين بقانون المعاشات الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ والقانون الصادر في ١١ يناير سنة ١٨٧١ الذين يتقدمون للكشف الطبي لا يعتبرون أن لهم الحق في معاش اذا كانوا بالرغم عن العاهة التي بهم قادرين على أداء عمل يناسب حالتهم الاجتماعية ويمكنهم من اكتساب مبلغ لا يقل عن قيمة المعاش الذي يطالبون به

٢١ - الكشف على المستخدمين المؤقتين والخارجين عن هيئة العمال يكون بناء على طلب من رئيس المصلحة التابعين لها للتحقق عما اذا كان يجب رفعتهم من الخدمة بسبب العاهة أو المرض أو كبر السن . وكل واحد من هؤلاء المستخدمين يتضح أن عمره ٦٥ سنة أو أكثر يعتبر حتماً كأنه بلغ حد كبر السن (المادة ٣٣ من قانون المعاشات الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩)

٢٢ - في جميع المسائل المبدئية أو الادارية تخابر قوميونات الاسكندرية والمديريات والمحافظات قوميون القاهرة وهو يخابر نظارة المالية مباشرة وفي المسائل التفصيلية المتعلقة بالمرشحين أو الموظفين كطلب استعلامات جديدة وقبول طلبات للكشف وإرسال شهادات يخابر قوميونا القاهرة والاسكندرية النظارات والمصالح رأساً أما قوميونات المديريات والمحافظات فتخابر النظارات والمصالح بواسطة المديرية أو المحافظة

نظارة المالية -

قرار

بمنع صيد الاسماك بالشباك في كامل دائرة ميناء الاسكندرية ومضايقها (١)

ناظر المالية

حيث ان صيد الاسماك بالشباك في ميناء الاسكندرية ومضايقها ينشأ عنه ١٦ يناير
سنة ١٩١٣ خطر للملاحة وللصيادين أيضا

فبعد الاطلاع على المادتين ١٠ و ١٥ من القانون نمرة ١٤ الصادر في ٢٦ ديسمبر
سنة ١٩٠٣ الخاص بنظام صيد الاسماك

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف الصادر في ٢٧ ديسمبر
سنة ١٩١٢ طبقا للامر العالى المؤرخ في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

قرر ما هو آت

المادة الاولى

ممنوع صيد الاسماك بالشباك في كامل دائرة ميناء الاسكندرية ومضايقها

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار على ميناء الاسكندرية الشامل جميع دائرة المياه المحاطة
من الجهة الغربية برصيفى مدخل الميناء الخارجى وبانحط الصورى المتصل بنهاية
هذين الرصيفين

والمضايق المنزه عنها هي

المضيق الكبير ومضيق البوغاز ومضيق الكورثيت ومضيق المزابوت

(١) الوقائع المصرية في ١٠ فبراير سنة ١٩١٣ وجه ٤٥٥

المادة الثالثة

كل مخالفة لهذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش وبالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط
الشباك المستعملة في الصيد أو التي توجد في المركب وكذا الاسماك التي توجد في المركب تضبط وتصادر

المادة الرابعة

يصير اثبات حصول المخالفات واجراء المصادرة بمعرفة رجال بوليس المينا ورجال خفر السواحل

المادة الخامسة

على مديري مصلحة خفر السواحل ومصاحبة المين والفنارات تنفيذ هذا القرار
كل منهما فيما يخصه ويعمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية بشهر واحد ما
القاهرة في ١٦ يناير سنة ١٩١٣
أحمد حلمي

نظارة الحفانية

قرار بإنشاء محاكم أخطاط بمديريات الغربية والمنوفية والشرقية
رائقليوبية والجيزة وقنا واسوان (*)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢ المختص
بمحاكم الاخطاط ٢١ يناير سنة ١٩١٣

قررنا ما هو آت :

المادة الاولى

تنشأ محاكم أخطاط في النواحي الآتية :

أولاً — بمديرية الغربية :

محكمة خط طنطا
(١) - مركز طنطا » » بناحية محلة منوف
» » قطور

محكمة خط بالسنبطة
(ب) - مركز السنبطة » » بناحية ميت حواى

محكمة خط زفتى
(ج) - مركز زفتى » » بناحية سنباط
» » سنبو الكبرى

محكمة خط بالمحلة
(د) - مركز المحلة » » بناحية دمرو
» » سمندود

(*) اللوائح المصرية فى ١٢ فبراير سنة ١٩١٣ ملحق

- محكمة خط دسوق }
 (هـ) - مركز دسوق ... » » » بناحية أبو مندور
 » » » شباس الشهدا
- محكمة خط بكفر الزيات }
 (و) - مركز كفر الزيات ... » » » بناحية بسيون
- محكمة خط بكفر الشيخ }
 (ز) - مركز كفر الشيخ ... » » » بناحية قلين
 » » » الكفر الغربي
 » » » سيدى سالم
 » » » بلطيم
- محكمة خط بشرين }
 (ح) - مركز شرين ... » » » بناحية ميت أبو غالب
 » » » بلقاس
 » » » كفر الجرايدة
- محكمة خط بطلخا }
 (ط) - مركز طلخا ... » » » بناحية نبروه
- محكمة خط بفوه }
 (ى) - مركز فوه ... » » » بناحية مطوبس
 » » » عزب الوقف بحرى

ثانياً - بمديرية المنوفية :

- محكمة خط بشين الكوم }
 (أ) - مركز شين الكوم ... » » » بناحية مليج
 » » » كفر عشنا
- محكمة خط بمنشاة صبرى }
 (ب) - مركز قويسنا ... » » » بناحية بيجيرم
 » » » أسطنها

- محكمة خط بتلا }
 (ج) - مركز تلا » » » بناحية بابل
 » » » كفر ربيع
- محكمة خط بمنوف }
 (د) - مركز منوف » » » بناحية الباجور
 » » » كشوش
- محكمة خط باشمون }
 (هـ) - مركز أشمون » » » بناحية كفر أبو رقة القديم
 » » » الانجب

ثالثاً - بمديرية الشرقية :

- محكمة خط بالقازيق }
 (أ) - مركز القازيق » » » بناحية بردين
 » » » القنايات
 » » » أبو حماد
- محكمة خط بمنيا القمح }
 (ب) - مركز منيا القمح » » » بناحية العزيزية
 » » » الجديدة
 » » » ظهر شرب
- محكمة خط ببليس }
 (ج) - مركز بليس » » » بناحية مشتول
 » » » انشاص
- محكمة خط بهيا }
 (د) - مركز هيا » » » بناحية طوخ القراموص
 » » » الابراهيمية

محكمة خط بكفر صقر
(هـ) - مركز كفر صقر ... { » » » بناحية ابو كبير
» » » تراك » » » }

محكمة خط بفاقوس
(و) - مركز فاقوس ... { » » » بناحية الاخويه
» » » بنى صريد » » » }

رابعاً - بمديرية القليوبية :

محكمة خط بقلوب
(أ) - مركز قلوب ... { » » » بناحية قها
» » » سنديس » » » }

محكمة خط بشين القناطر
(ب) - مركز شين القناطر ... { » » » بناحية نوى
» » » بلقس » » » }

محكمة خط بطوخ
(ج) - مركز طوخ ... { » » » بناحية ميت دنانة
» » » بلتان » » » }

خامساً - بمديرية الجيزة :

محكمة خط بالجيزة
(أ) - مركز الجيزة ... { » » » بناحية الحوامدية
» » » » » » » }

محكمة خط بامبابة
(ب) - مركز امبابة ... { » » » بناحية المعتمدية
» » » أوسيم » » »
» » » المناشى » » » }

محكمة خط العياط } (ج) - مركز العياط
 » » » بناحية كفر عمار
 » » » » » مزغونة

محكمة خط الصنف } (د) - مركز الصنف
 » » » بناحية الاخصاص
 » » » » » اطفيح

سادسا - بمديرية قنا :

محكمة خط بقنا } (أ) - مركز قنا
 » » » بناحية قفط
 » » » » » أبود
 » » » » » القناوية

محكمة خط بنجع حمادى } (ب) - مركز بنجع حمادى ...
 » » » بناحية فرشوط
 » » » » » سمهود
 » » » » » قصير بخانس

محكمة خط بقوص } (ج) - مركز قوص
 » » » بناحية شهور
 » » » » » نزام

محكمة خط بدشنا } (د) - مركز دشنا
 » » » بناحية السمطا قبل
 » » » » » الرئيسية

نظارة الحقانية

قرار

بتحديد دوائر اختصاص محاكم الاخطاط بمديريات الغربية والمنوفية والشرقية والقليوبية والجيزة وقنا واسوان (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ المختص بمحاكم الأخطاط وعلى القرار الصادر منا بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩١٣ بتشكيل محاكم الاخطاط بمديريات الغربية والمنوفية والشرقية والقليوبية والجيزة وقنا واسوان
قررنا ما هو آت :

دوائر محاكم أخطاط الجهات الموضحة بعد تشمل البلاد المبينة بالكشوف
التي سيأتي بيانها

أولا — بمديرية الغربية

كشوف نمرة	محكمة خط :	كشوف نمرة	محكمة خط :
١٠	دمرو	١	طنطا
١١	سمنود	٢	عجلة منوف
١٢	دسوق	٣	قطور
١٣	أبو منثور	٤	السنطة
١٤	شباس الشهداء	٥	ميت حواي
١٥	كفر الزيات	٦	زفتي
١٦	إسيون	٧	سنباط
١٧	كفر الشيخ	٨	سنبو الكبرى
١٨	قلين	٩	المحلة

(تابع) مديرية الغربية

محكمة خط :	كشف نمرة	محكمة خط :	كشف نمرة
الكفر الغربى	١٩	كفر الجرايدة	٢٥
سیدی سالم	٢٠	طلحنا	٢٦
باطم	٢١	نبروه	٢٧
شربين	٢٢	فؤه	٢٨
میت أبو غالب	٢٣	مطوبس	٢٩
بلقاس	٢٤	عزب الوقف بحرى	٣٠

ثانياً - بمديرية المنوفية

محكمة خط :	كشف نمرة	محكمة خط :	كشف نمرة
شبين الكوم	١	كفر ربيع	٩
مليج	٢	منوف	١٠
كفر عشنا	٣	الباجور	١١
منشاة صبرى	٤	كشوش	١٢
بجيم	٥	اشمون	١٣
أسطنها	٦	كفر أبو رقة القديم	١٤
تلا	٧	الانجب	١٥
بابل	٨		

ثالثاً - بمديرية الشرقية

محكمة خط :	كشف نمرة	محكمة خط :	كشف نمرة
الزقازيق	١	انصاص	١١
بردين	٢	ههيا	١٢
القنايات	٣	طوخ القراموص	١٣
أبو حماد	٤	الابراهيمية	١٤
منيا القمح	٥	كفر صقر	١٥
العزيزيه	٦	أبو كبير	١٦
الجديدة	٧	تاراك	١٧
ظهر شرب	٨	فاقوس	١٨
بلبيس	٩	الاخيوه	١٩
مشتول	١٠	بنى صرید	٢٠

رابعاً — مديرية القليوبية

كشفت مرة	محكمة خط :	كشفت مرة	محكمة خط :
٦	بلقاس	١	قليوب
٧	طوخ	٢	قها
٨	ميت كانة	٣	سندليس
٩	بلتان	٤	شبين القناطر
		٥	نوى

خامساً — مديرية الجيزة

كشفت مرة	محكمة خط :	كشفت مرة	محكمة خط :
٧	العباط	١	الجيزة
٨	كفر عمار	٢	الحوامدية
٩	منزغونه	٣	امبابة
١٠	الصف	٤	المتعمدية
١١	الاخصاص	٥	أوسم
١٢	اطفيح	٦	المناشي

سادساً — مديرية قنا

كشفت مرة	محكمة خط :	كشفت مرة	محكمة خط :
١١	نزام	١	قنا
١٢	دشنا	٢	قنط
١٣	السمطا قبلى	٣	ابنود
١٤	الرئيسية	٤	القناوية
١٥	الاقصر	٥	نجع حمادى
١٦	وابورات ارمات	٦	فرشوط
١٧	اسنا	٧	سمهود
١٨	العضاية	٨	قصير بخانس
١٩	الكيمان	٩	قوص
		١٠	شهنوز

سابعاً — بمديرية أسوان

كشفت نمرة	محكمة خط :	كشفت نمرة	محكمة خط :
٦	الدر...	١	أسوان
٧	توشكى	٢	كوم امبو
٨	سياله	٣	ادفو
٩	أبوهور	٤	البصلية
		٥	الرمادى

٢٦ يناير سنة ١٩١٣ - ١٨ صفر سنة ١٣٣١ . حسين رشدى

بيان أسماء البلاد التابعة لمحاكم الاخطاط بمديريات الغربية والمنوفية
والشرقية والقليوبية والجيزة وقنا وأسوان

مديرية الغربية

مركز طنطا

نمرة ١ — محكمة خط طنطا

الجوهريّة	كفر حوان	دفره
شبرا الخيمة	اخناواى	كفر أبو داود
كفر عصام	سبرباى	نفيا
كفر الحما	قفاه	كفر الساحل
خرسيت	الرجدية	فيشا سليم
كفر سيحجر	شبهشير الحصّة	كفر خضر
كفر مسعود	حصّة شبهشير	ميت حبش القبليّة
منشاة جنذور	محلة روح	ميت حبش البحريّة
منيل الهويشات	محلة مرحوم	سباطس
كفر سبطاس	حصّة محلة مرحوم	كفر طرنه

نمرة ٢ — محكمة خط محلة منوف

كوم على	بريك الحجر	شوبر
دمشيت	بوريج	دكوده
كنيسة دمشيت	ميت السودان	برما
كفر العراق	كفر المنصورة	حصّة برما
شفاوقرون	كفر المنشى القبلى	جرما
كفر أبو جندي	تلبنت قيصر	عطف أبو جندي
	شقرف	محلة منوف
	سملة	نواج

نمرة ٣ — محكة خط قطور

كفر بلضم	صرد	قطور
نشيل	شبرا بلوله	الشين
سجين الكوم	شبرانباص	خباطة
كفر أحمد شلي	دماط	حوين
اشاواى الملق	كثامه	كفر سعدون

مركز السنطة

نمرة ٤ — محكة خط السنطة

كفر كلا الباب	شبرا بيل	أبو الجهور
كفر الحاج داود	شبرا قاص	شبرا بلوله
الحلامشه	كفر سالم النحال	كفر سليمان عوض
كفر هورين	ميت غزال	سجين
هورين	كفر الشيخ مفتاح	الجعفرية
كفر نقره البحرى	أبو طود	تطاي
كفر هلال	بلوس	كفر الحمادية
كفر الشيخ طعيمه	البدنجانية	كلبشو
السنطة	الكرما	ابجول

نمرة ٥ — محكة خط ميت حواى

بقلوله	ميت ميمون	ميت يريد
ميت الليث	كفر خراعل	القرشية
بلكيم	شندلات	طوخ مزيد
ميت حواى	الجهيزه	منية طوخ
كفر ميت حواى	البندره	عزبة طوخ
مسهلة	ميت البندر	اشناواى
	شتره البحرية	بلای
	الامبوطين	شتره

مركز زقي

نمرة ٦ — محكمة خط زقي

كفر الغريب	كفر الدغايدة	زقي
كفر نوای	قرطام	كفر حناق
كفر جاهين	السملاوية	سنديسط
كفر الجندی	المنشاة القرعة	دهتوره
كفر حانوت القبلى	الرجابية	حانوت
كفر فرسيس	العايشه	كفر حانوت البحرى
	الغريب	نهطای

نمرة ٧ — محكمة خط سنباط

كفر السنادية	كفر ششتا	سنباط
ميت المخلص	ميت المباشرين	ميت بدر حلاوه
كفر شبرا قلوچ	كفر الخزيرة	شبرا الين وكفور
تاج العجم	ميت البر	ميت هاشم
المنشاة الجديدة	كفر العرب	العزيزية
كفر سنباط	حصه سنباط	كفر العزيزية
كفر الديب	كفر حسين	الشرافوه
	كفر السجيمية	شبرا ملس
	شرشابة	ششتا

نمرة ٨ — محكمة خط سنبو الكبرى

خلوة الغلبان	مسجد وصيف	سنبو الكبرى
كفر دمنهور	ميت الحارون	كفر غازى
الضبابشة	كفر ميت الحارون	كفر سنبو
كفر أبرى	تفهنا العزب	كفر اسماعيل
كفر عبد الرحمن	كفر الصارم القبلى	حنون
	ميت الرضا	دمنهور الوحش
	كفر الزيتون	كفر شماره

مرکز المحلة

نمرة ٩ — محكة خط المحلة

كفر محلة حسن	دار البقر القبيلة	المحلة الكبرى
كفر فيالة	دنوشر	لبشيط
محلة ابو على	ديرب هاشم	الدواخلة
محلة البرج	سندسيس	السجاعة
محلة حسن	شبرا ملكان	القيراطية
ميت الليث	صنط تراب	القصرية
منية شنتنا عياش	كفر ابو الحسن	المعتمدية
نمرة البصل	كفر الجنيته	الهياتم
كفر العبايدة	كفر الزبلاوى	بطينه
بلفيا	كفر حجازى	دار البقر البحرية

نمرة ١٠ — محكة خط دمرو

كفر دمتنو	سنباره	اشان
نصف اول بشيش	سامول	البنوان
نصف ثانى بشيش	طرينه	العلامية
شبرا نبات	طنباره	دخميس
ميت السراج	عطاف	دمتنو
محلة القصب	كفر دمرو	دمرو

نمرة ١١ — محكة خط سمنود

مجلول	شبرا بابل	أبو صير
منشاة البدرأوى	كفر الصارم	الراهمين
ميت النصارى	كفر التعبانبة	بنا أبو صير
الناوية	محلة خلف	سمنود
	محلة زياد	ميت حبيب

مركز دسوق

نمرة ١٢ — محكمة خط دسوق

دسوق	الكنيسة	دمنكة
محلة مالك	كفر العرب	كفر مجر
كفر السودان	جامون	ابوقا
دمرو	محلة أبو على	

نمرة ١٣ — محكمة خط أبو مندور

برية لاصيفر	لاصيفر	الشون
القصابي	ابطو	شابه
أبو مندور	العجوزين	الشبابية
المندورة	شباس المح	

نمرة ١٤ — محكمة خط شباس الشهداء

سنهور	محلة دياى	عزبة عبد الرحمن
شباس عمير	الصفاية	عزبة ابطاح
كفر البراقين	شباس الشهداء	كفر الخير
كفر الجراير	حصه الغنيمى	
ميت جناح	الغنيمى	

مرکز کفر الزیات

نمرة ١٥ — محکمة خط کفر الزیات

کفر الشوریجی	کفور بلشای	کفر الزیات
شبراریس	النحاریة	الدلمجون
فطیس	اسدیمة	کفر الهواشم
ادشای	حصة ایبار	کفر شماخ
العدادی	دقرن	کفر حشاد
قصر نصر الدین	قسطا	دلپشان
کفر یعقوب	محلة اللبن	ایبار
کفر الباجة	ابیج	منية ایبار
منصورية الفرسق	الحداد	کفر المحروق
کفر مشاه	کفر سلیمان	قلیب ایبار
	أبو العز	بنوفر
	کفر دیم	کفر القصاد

نمرة ١٦ — محکمة خط بسیون

کفر النجار	کفر الدواز	بسیون
مشال	شبراتی	القضابة
منبشة یعقوبیة	بار الحمام	الفرسق
قرنشو	کفر الحمام	کفر جعفر
میت الخیر	میت شریف	منبشة بسیون
کفر زمیر	نجرینج	صا الحجر
	کفر المانشی أبو حمر	جناج

مراكز كفر الشيخ

نمرة ١٧ — محكمة خط كفر الشيخ

الطايفه	بلشاشه	كفر الشيخ
كفر الطايفه	مندلا	ميت علوان
مقبول	السقا	كفر عسكر
كفر مقبول	دوينه	قراجه
مسير	العطاف	استحاقه
منية مسير	محلة موسى	أبو شاده
نجع مسير	رزقه إميأى	دقلت
محلة القصب	سقا	ادريجة
الحدود	أبو طبل	الوزرية
الترابية	الحراوى	ملبس
كفر قريطنه	القرضا	كفر المنشى
	دفريه	البخانيس
	كفر دفريه	الحمرا

نمرة ١٨ — محكمة خط قلين

بلنكومه	كفر المرازقه	فلين
قونه	العتوه القبليه	نشرت
شبراتو	العتوه البحريه	طويلة نشرت
كنيسة شبراتو	بلتاج	كفر يوسف
منية قلين	ميت الشيخ	ميت الدينيه
سروه	سمنأى	المنشاة الصغرى
البكاتوس	محلة مسير	المنشاة الكبرى
كفر سالم	كفر محلة مسير	الكفر البحرى
المشليين	اميوط	كفر المشايخ
قزمان	الريانيه	رزقه الشاوى
	العمه	شنو
	سلامون	الروضه

نمرة ١٩ — محكمة خط الكفر الغربى

الكفر الغربى	المربعين	بطيطه
الحلافى	كفر المربعين	الكوم الطويل
المربط	نصره	أبو بدوى
دقيره	الخصرى	الابعاية البحرية
الخابديه	الشارقه	البنسا

نمرة ٢٠ — محكمة خط سيدى سالم

الحدادى	الورق	العاقوله
البلاص	الكفر الجديدي	العمدان
سيدى سالم	الدوينحات	بقاوله
كفر تيده	شالمه	تيده
بريد وكفر يوسف	اريمون	

نمرة ٢١ — محكمة خط بطيم

بلطيم	الوهابية «الساحل القبلى»	البرج
بلوش «الساحل البحرى»	سوق الثلاث «الربيع»	الحباد

مركز شربين

نمرة ٢٢ — محكمة خط شربين

الظهيرية	دنجواى	كفر ترعة غنيم
شربين	كفر الدبوسى	كفر الوكالة
كفر الشيخ اعطيه	كفر الخطبه	
الاحمديه	كفر الحصص	

نمرة ٢٣ — محكمة خط ميت أبو غالب

ميت أبو غالب	كفر المنازله	كفر الترة الجديد
السنانية	كفر سعد	كفر الترة القديم
كفر البطيخ	كفر السوالم	كفر أبو زاهر
كفر سليمان	رأس الخليج	

نمرة ٢٤ — محكمة خط بلقاس

بلقاس	أحمدية الفتوح	كفر يوسف
بسنديله	أبو ماضى	
كفر دملاس	كفر الحاج شربنى	

نمرة ٢٥ — محكمة خط كفر الجرايدة

كفر الجرايدة	المعصرة
الشطوط	الحامول

مرکز طلخا

نمرة ٢٦ — محكمة خط طلخا

طلخا	كتامه	كفر حسان
ميت عنتر	مناخله	ميت عساس
شرفقاش	ميت زنقر	طليمبه
الطويله	كفور العرب	بهيت
كفر الطويله	ارمان طلخا	المنيل
ديسط	جرجر	كفر العرب
بطره	ميت الغرقا	دميره
بساط	ميت ثابت	كفر دميره الجديد

نمرة ٢٧ — محكمة خط نبروه

نبروه	الدورتين	تيه
درين	كفر بهوت	ابستو
ميت عياد	الطيبة	بهوت
كفر المذكورى	طنبوها	نشا
افنيس	كفر دميره القديم	كفر الأيجر
طنبخ	كفر الخوازم	بيله
كفر الحصه	ميت العجيل	الكفر الشرقى
كفر الجنيهة	كفر العجمى	الابعدية
بانوب	كفر القته	

مركز فوه

نمرة ٢٨ — محكمة خط فوه

السالية	فوه	عزب القومسيون
قريط	سنديون	
ميت الأشراف	شمشير	

نمرة ٢٩ — محكمة خط مطوبس

مطوبس	القنى وبني بكار	ميت المرشد
عزبة عمرو	ابيان	برنال

نمرة ٣٠ — محكمة خط عزب الوقف بحرى

عزب الوقف بحرى	بريدعه	عزب الخليج
عزب الوقف قبلى	برج مغيزل	
عزب الغرب	الجزيرة الخضراء	

مديرية المتوفية

مركز شين الكوم

نمرة ١ — محكمة خط شين الكوم

شوفه	زوير	شبرا خلقون
ملشاة شنوان	ميت خاقان	كفر العجايزة
الماء	كفر المصيلحة	اصطبارى
ملشاة الشريكين	الراهب	ميت مسود
طوخ البراغة	العسلانة	كفر دقاق
بخاى	الدلاتون	ميت خلف
	كفر شنوان	المصيلحة
	شنوان	سلحه

نمرة ٢ — محكمة خط مليج

طنبدي	كفر مليج	مليج
البتانون	نشنتنا الحجر	ميت الموز
كفر البتانون	ميت أم صالح	ميت عافية
كفر الشيخ خليل	ميت موسى	الدبابية
	الكوم الاخضر	الغورى
	كفر طنبدى	ميت فارس

نمرة ٣ — محكمة خط كفر عشا

كفر دنشواى	زاوية الناعورة	كفر عشا
كفر سرموس	سرموس	عشا
ملشاة بخاى	سرستا	أبو كلس
منية الواط	سلامون قبلى	الشهدا
نادر	سلامون بحرى	جزيرة الحجر
ميت شهاله	شبرا باص	دكا
	كفر الحلاطه	دناصور
	كفر حجازى	دنشواى

مركز قويسنا

نمرة ٤ — محكة خط منشاة صبرى

شمنديل	ميت القصرى	منشاة صبرى
كفر الممشى القبلى	طه شبرا	شرانيس
طنبشا	ميت العز	ابنيس
بردة السبع	كفر الشيخ ابراهيم	كفر أبو الحسن
ديا الكوم	كفر وهب	كفر طه شبرا
كفر عليم	عرب الرمل	ميت أبوشيخه
	كفر عبده	ميت سراج
	منشاة دملو	كفر ميت سراج

نمرة ٥ — محكة خط بجيرم

مصطاي	بره العجوز	بجيرم
الرمالى	ميت الخوفين	شبرا نجوم
طوخ طنبشا	دمهوج	ميت العيسى
قويسنا	كفر بنى غريان	بقسا
عزب الرمل	بنى غريان	كفر ميت العيسى
	كفر الاقصرع	ميت بره

نمرة ٦ — محكة خط اسطها

كفر زين الدين	كفر الخزار	اسطها
كفر ابشيش	وروره	بقيره
ابشيش	أجهور الرمل	مسجد الخضر
تلبنت ابشيش	اشليم	كفر أبو ذكري
ميت الوسطى	كفر اشليم	كفر بطا
دملو	شبرا قبالة	مشيرف
كفر العرب القبلى	العجايزه	ميت البيضه
المقاطع	أم ختبان	بطا

مرکز تلا

نمرة ٧ — محكة خط تلا

طوخ دلکه	کفر السادات	تلا
منية طوخ	کفر عسکر	زاوية بم
شماطس	بروى	قشطوخ
کفر الجباله	کمشيش	الکرسه
ساحل الجوابر	زرقان	کفر الشرفا الشرقى
طبلوها	کفر ميت أبو الکوم	شونى
کفر طبلوها	ميت أبو الکوم	کفر الشيخ شحاته
البندارية	کفر زرقان	بم

نمرة ٨ — محكة خط بابل

کفر سماليج	کوم الشيخ عبيد	بابل
کفر السکرية	کوم القلشى	کفر الشيخ سليم
کفر بنزور	القلشى	صناديد
زناره	کفر بتيس	کفر صناديد
جتور	بتيس	کفر العرب البحرى
السکرية	سماليج	کفر قرشوم

نمرة ٩ — محكة خط کفر ربيع

اکوه الحصه	کفر الشبع	کفر ربيع
حصه اکوه	زاوية البقلی	صفط جدام
کفر اخشا	بشتامى	جدام
کفر الشرفا الغربى	عمروس	شبرا بتوش
قصر بغداد	کوم مازن	ميت الکرام
الکمايشه	طنوب	دراخيسل
کفر العلوى	الزعيرة	کفر السوالميه
کفر الاشقر	مشله	ابشادى

حرر کر منشوف

نمرة ١٠ — محکمة خط منشوف

طملای	العاصره	منوف
تتا	کفر العاصره	منشاة غمرین
غمرین	شبرا بلوله	برهیم
کفر رماح	سنجرج	بالمشط
الکوم الاحمر	الواط	جزی
سرس الیانه	دبرکی	الحامول
	شبهشیر طملای	کفر شبرا بلوله

نمرة ١١ — محکمة خط الباجور

کفر القرنین	کفر مناوهله	الباجور
القرنین	مناوهله	کفر حجازی
اسریجه	الاطارشه	کفر قاتی الصغری
میت غفیف	سبک الضحاک	سنجلف
أبو سنیطه	کفر سبک	کفر الباجور
بهناى	ابخاص	جروان
کفر محمود	البراقه	زاویه جروان
کفر الدوار	العطف	کوم الضبع

نمرة ١٢ — محکمة خط کشوش

فیشا الصغری	کفر بالمشط	کشوش
هیت	کفر السنابسه	فیشا الکبری
تلوانه	سدود	بهواش
میت ربیعہ	کفر فیشا الکبری	دملیج
شبرا زنجی	سروهیت	زاویه رزین
کفر شبرا زنجی	کفر سنجلف الجدید	صنصفت

سرکر آشمون

نمرة ١٣ — محکمة خط آشمون

آشمون	الحوز	کوم عیاد
أبو عوالی	محلة سبک	الکوادى
طایا	سبک الاحد	منیل عروس
البرانیة	الفناطرين	قلتی الصغری
الغنایة	شوشای	سمان
بوهة شطانوف	براشیم	منیل دویب

نمرة ١٤ — محکمة خط کفر أبورقبة القديم

کفر أبورقبة القديم	النعنایة	کفر قورص
الکأمية	صراوة	منیل الجدی
کفر الفرعونیة	کفر صراوة	طانوف
ساقیة أبو شعره	دروة	شعشاع
شنواى	الفرعونیة	أبورقبة
کفر البدرانه	سہمالی	کفر أبورقبة الحديد
کفر الحما	سنتریس	کفر منصور
سہواج	قورص	

نمرة ١٥ — محکمة خط الانجب

الانجب	کوم التیس	کفر الطرائیة
قلتی الکبرى	رملة الانجب	طهواى
شنشور	لبیشه	ساقیة المنقدي
سہادون	منشاة بخریس	شما
جریس	مونسه	کفر السید
مجرية وکفر مجاهد	دهمو	

مديرية الشرقية

مركز الزقازيق

نمرة ١ — محكمة خط الزقازيق

كفر أحمد برهام	طهره العورة	كفر محمد حسين
بنايوس	بنى عامر	هسرية رزنة
كفر الحمام	العصلوجي	شبية النكارية
مشتول القاضى	شوبك بسطة	الشبانات
كفر الحصر	كفر محمد جاويش	كفر أبو جبل
شرويده	كفر التحال	الغار

نمرة ٢ — محكمة خط بردين

بردين	ميت أبو على	غزالة الخليس
عمریط	طحلة بردين	كفر عوض الله مجازى
انثاس البصل	طهرة حميد	كفر أباطه
شقلبان	ميت ركاب	
الخليس	كفر دنوهيا	

نمرة ٣ — محكمة خط القنايات

القنايات	النخاس	كفر الجراية
كفر سليمان موسى	كفر اللصوص	ميت زافر
كفر محمود جاويش	تل مسمار	حوض الطرقة
بهنبای	بنى اشبل	كفر نوار حنا
الطبية	تل حوين	النكارية
أم رماد	الزنكلون	كفر أحمد صالح

نمرة ٤ — محكمة خط أبو حماد

أبو حماد	الصوة	عليه
شنبارة	العارة	بني جري
المسيد	كفر العزازي	كفر حافظ
القطاوية	القرين	طويحور
العباسة	التل الكبير	ميت ردين
كفر عياد	الغربي	صفط الحنا
بمحيط	القصاصين الجديدة والقديمة	ميت بجيش
اسنيكة	نحربتما	

مرکز منيا القمح

نمرة ٥ — محكمة خط منيا القمح

القبه	كفر بدران	التلين
أبو العيال	كفر سلامه بشاره	أبو طوالة
الخرس	كفر شلشمون	بني قریش
السعدين	كفر عبد الله شنفاص	بني هلال
سنهوت	كفر عبد الله عزيزه	سنيطة أبو طوالة
شلشمون	كفر عمر مصطفى	كفر الدير
شبية قش	كفر موسى جاویش	المساعده
قرقا	ملاص	كفر حسن ندا
كرديده	منيا القمح	كفر الغنيمي وكوم حلين
كفر الصعايده	ميت يزيد	

نمرة ٦ — محكمة خط العزيزية

البقاشين	قطيفة العزيزية	كفر كردي
الشقر	فرونة	كفر مويس
العزيزية	كفر أبو زهرة	ميت راضي
برقطا	كفر الاربعين	كفر فرج جرجس
جمجرة	كفر الوحل	الصنافين
شبلنجه	كفر عزب غنيم	الوحل

نمرة ٧ — محكمة خط الجديدة

كفر ميت بشار	كفر الشيخ خليفه	الجديدة
كفر نشوة	كفر بدوى رزق	العقدة
ميت بشار	كفر بقطر سعد	الفراقة
ميت ربيعة الدله	كفر حسن بك الطوبجى	الميمون
نشوة	كفر حسن عطا الله	بندف
بيشة عامر	كفر حسن عكاشه	خلوة الشعراوى
تلبانة	كفر صليب رزق	شبرا قص
الار بعاية	كفر قرموط	صفيفة
	كفر محمد احمد	طاروط
	كفر محمد الغتورى	كفر أحمد جبران

نمرة ٨ — محكمة خط ظهر شرب

كفر سلامه ابراهيم	كفر الشرفاء القبلى	الحجازر
كفر سنهوت	كفر الشعاورة	شبرا العنب
كفر عبد النبي	كفر الصهبي	طحوريا
كفر على غالى	كفر أيوب عوض	ظهر شرب
كفر يوسف سمري	كفر سعد بحيرى	كفر الزقازيق القبلى
	مرکز بلبیس	

نمرة ٩ — محكمة خط بلبیس

كفر أيوب سليمان	ميت ربيعة البيضاء	بلبيس
منية ستنا	نوبة والد هاشنه	العداية
أولاد مهنا	أولاد سيف	تل روزن
الزورة	تل سليك وكفر السلاوى	الجوسق
كفر بنى عالم	الكفر القديم	الشغانية
	كفر ابراهيم العايدى	ميت حمل

نمرة ١٠ — محكمة خط مشتل

مشتول	كفر ابراش	كفر أبو دقن
البتيه	كفر الشرايية	سنهوا
نبتيت	الخشة	كفر ميت سهيل
المناصرة	ابراش	كفر عثمان عفت
ميت سهيل	سالميت	قشا
كفر دهمشا	الغفارية	الصحافة
ميت معلا	الزوامل	المنير
ميت سالميت	كفر يوسف شحاته	كفر مصطفى افندى

نمرة ١١ — محكمة خط شبرا النخلة

شبرا النخلة	النعامنة	انشاص الرمل
كفر ايكاد	بنى نفا	الشولية
ميت حمير	البلاشون	بير عمارة
سندشود	قرملة	العيسى
قهلة الجيلة	جفنا	كفر مسعود حجازى
ميت جابر	كفر حفنا	كفر العرب
الحوض الطويل	المحروقة	غيتيه
الاعراس	ميت حبيب	

مركز ههيا

نمرة ١٢ — محكمة خط ههيا

ههيا	كفر عطا الله سلامه	العوايجه
الشبراوين	الاحسانية	كفر عجيبة
يشبة فايد	صبيح	الفواقسه
كفر ابو حطب	العدوه	الزرزومون
مهديه	المسلمية	كفر أولاد عطيه

نمرة ١٣ — محكمة خط طوخ القراموص

العلاقة	ربع المطاوعة	الدهتمون
الأسدية	السكاكره	جزيرة الشيخ
تل مفتاح	قراشه	شللو
حوض نجيح	الطويلة	كفر السواقى
شرشيمه	لزقة	كفر زيدان منديل
القراموص	بنى عياض	كفر مهير
نصف وربع المطاوعة	السلامون	طوخ القراموص

نمرة ١٤ — محكمة خط الابراهيمية

كفر العايد	الابراهيمية	كفر محسن
فسوكه	مباشر	المجفف
كفر فسوه	قطيفة مباشر	كفر جيندى
منزل حيان	شرقية مباشر	شوبك اكراش
الحلوات	كفر السطوحية	
منشاة غالى	فرسيس	

مركز كفر صقر

نمرة ١٥ — محكمة خط كفر صقر

كفر صقر	كفر أبو شرابية	نزة خيال
كفر عثمان	الفرايين	الهجارسة
سنيط القرادنة	تليجة وكفر النصيرى	كفر عوض سليمان
ناطوره	كفر عبد الشهيد شنوده	القضاء
الشرقية	كفر عربان الفوائد	نجوم
البوها	أبو الشقوق	الرباعين
سنيط الحرابوة	سنجها	

نمرة ١٦ — محكمة خط أبو كبير

طواحين اكراس	أولاد موسى	أبو كبير
كفر الشرفا البحرى	الخصوة	كفر أبو كبير
تل محمد	المشاعلة	هريط
قراجه	الصورة	أبو يس
منشأة رضوان	كفور نجم	الاراز
كفر الشيخ داود	الطراوية	منزل ميمون
الخضارية	الحبش	ستريس
كفر هريط	السدس	الغابة والحمادين

نمرة ١٧ — محكمة خط تلاك

حانوت	شنيط الهوا	تلاك
الزور	الصوفية	كفر حماد
أبو حريز	قصاصين السباخ	كفر الحديدى

مركز فاقوس

نمرة ١٨ — محكمة خط فاقوس

الميصمية	كفر محمد اسماعيل	فاقوس
الجعافرة	منية المكرم	كفر جاوئش
سواده	النروط	كفر كشك
اكاد	الانحين	ميت العز
كفر الحاج عمر	الصوايح	الدمين
جهينة	منزل نعيم	كفر عيسى أغا
الديدامون	الحجاجية	الزاوية الحمراء
قتير	الخطارة الصغرى	أولاد عابدين
	كفر الحيوان	أولاد العدوى

نمرة ١٩ — محكمة خط الاخيوه

المناجاة الصخرى	قنبونة	الصالحية
صان	دوامه	قصاصين الشرق
حصه المناصرة	سماكين الغرب	سماكين الشرق
	المناجاة الكبرى	الاخيوة

نمرة ٢٠ — محكمة خط بنى صريد

الفدانة	تسنيطة	نزلة العرين
كفر ابراهيم بشاره	الكارشة	العرين
	البيروم	بنى صريد
	السلطنة	الغزالي

مديرية القليوبية

مركز قليوب

نمرة ١ — محكمة خط قليوب

ميت نما	أبو الفيظ	قليوب
كوم اشقين	باسوس	حلايه
ناى	دهنور شبرا	كفر السبيل
كفر أبو جمعه	شبرا الخيمة	كفر الحارث
بجام	بنيم	كفر سالم
منطى	مسطرد	الخرقانية
	ميت حلفا	الانحمين

نمرة ٢ — محكمة خط قها

قرنفيل	رماده	قها
أجهور الكبرى	طنان	سنديون
الحسانية	السد	الصباح
	سنهره	قها

نمرة ٣ — محكمة خط سنديس

عزبة شلقان	زفيتة شلقان	سنديس
شبرا شهاب	بهادة	أجهور الصغرى
صنافير	كفر الشرفا	كفر عليم
كفر الحوالة	شلقان	البرادة

مركز شين القناطر

نمرة ٤ — محكمة خط شين القناطر

طحانوب	زفيتة مشلول	شين القناطر
الكوم الاحمر	منية شين	كفر طحوريه
أبو زعل	الشوبك	الاحاز
منصورة شين	كفر الشوبك	القناطر
كفر الدير	كفر شين وزاوية الشيخ سند	كفر سليمان أنور
الحصافة	المريخ	كفر عثمان
كفر عيان	كفر سنلوه	تل بنى تيم

نمرة ٥ — محكمة خط نوى

الحزانية	سندوه	نوى
المنابيل	العطارة	كفر طحا
كفر السمن	جزيرة النجدي	الزهوين
الجعافرة	القشيش	نوب طحا

نمرة ٦ — محكمة خط بلقس

كفر الشرفا	المنية	بلقس
كفر الجاموس	القلج	الخانكة
كفر حمزه	الخصوص	سرياقوس
	المرج	السليمانية
	برلة الحاج	زاوية التجار

مرکز طوخ

نمرة ٧ — محكمة خط طوخ

طوخ	كفر حسن سعد	كفر منصور
مشتبر	الحراولة	سندهور
كفر الحدادين	شبرا هارس	كفر الحصاة
كفر علوان	ترسا	فرسيس
كفر الجمال	قرقشندة	الحصاة
دندنة	كفر عابد	السفانية

نمرة ٨ — محكمة خط ميت كانة

نقباس	بتمدة	المستلة
ميت خنازير	مرصفا	كفر الحصافة
كفر عطا الله	كفر العرب	نامول
كفر الشموت	كفر فرسيس	منصورة نامول
الشموت	ميت كانة	
كفر الشيخ ابراهيم	الدير	

نمرة ٩ — محكمة خط بلتان

الرملة	بلتان	كفر الرحالات
ميت العطار	دجوى	برشوم الكبرى
ميت عاصم	اكياد دجوى	برشوم الصغرى
كفر سندهور	امياى	السيفا
طحلة	العبادة	الصالحية
كفر طحلة	كوم الاطرون	كفر الفقهاء
محول	العمار الصغرى	كفر العمار
زاوية بلتان	جزيرة الاعجام	كفر النخلة
منشاة عصمت	طنط الجزيرة	

مديرية الحيزة

مركز الحيزة

نمرة ١ — محكمة خط الحيزة

الدق	نزلة البطران	ترسا
بولاق الذكور	زاوية أبو مسلم	أبو النمرس
زنين	شبرامنت	منيل شبحه
كفر طهرمس	بنى يوسف	جزيرة الذهب
الطالية	نزلة الاشطر	ساقية مكي
الكوم الأخضر	الكنيسة	الحرائيه

نمرة ٢ — محكمة خط الحوامدية

ميت شماس	طموه	العزيزية
المناوات	الحوامديه	أبو صير
ميت قادوس	الشيخ عثمان	البدرشين
أم خنان	منا الامير	عزبة الفابريقة

نمرة ٣ — محكمة خط امبابه

تاج الدول	ميت عقبه	جزيرة محمد
كفر الشيخ اسماعيل	جزيرة ميت عقبه	وراق الحضر
كفر الشوام	الحوتيه	وراق العرب
جزيرة امبابه	العجوزه	بشتيل

نمرة ٤ — محكمة خط المعتمدية

المعتمدية	كرداسة	برك انجليام
صفط اللبن	بنى مجدول	
منشاة البكارى	ناھيا	

نمرة ٥ — محكمة خط أوسيم

أوسيم	سقىل	صيدة
كفر حكيم	طناش	البراجيل
الزبيده	الكوم الاحمر	كومبرة
زاوية ثابت	برطس	
شلبارى	القراطين	

نمرة ٦ — محكمة خط المناشى

بنى سلامه	جزايه	الجلاتمة
أتريس	الرهاوى	المناش
وردان	أم دينار	الحسانين
ابو غالب	الاخصاص	بهرمس
القطا	عزبة المناشى	السبيل
برقاش	ذات الكوم	
نكلا	المنصورية	

مركز العياط

نمرة ٧ — محكمة خط العياط

المتانية	بمها	أبو رويش
الجملة	طهما ومنشاة عبد السيد	بيدق
كفر شحاته	العياط	بهييت
الحرقة	المساندة	البليدة
اللشت	العطف	بدسة

نمرة ٨ — محكمة خط كفر عمار

الركة الغربية	زاوية أم حسين	أبو فار
جرزة	كفر تركى وطرخان	أبو العباس
كفر جرزة	كفر عمار	ميت الفايد
القطورى	كفر بركات	المقاطفية
البرغوى	المعرب	

ثمرة ٩ — محكة خط مرغونة

برنشت	دهشور	الشوبك الغربى
كفر الضبعى	زاوية دهشور	الطرفاية
كفر الرفاعى	منشأة دهشور	المرازيق
كفر حميد	نزلة الشويك	الشنباب
الدناوية	أبورجوان القبلى	ميت رهينة
مرغونة	أبورجوان البحرى	صقارة

مركز الصف

ثمرة ١٠ — محكة خط الصف

الصف	اسكر	الأقواز
الديسمى	الجزيرة الشقراء	الحى والمنشى وعرب الحصار
الودى	الفهمين	غمازة الصغرى

ثمرة ١١ — محكة خط الاختصاص

الاختصاص	المنيا والشرفا والعطيات	التبين
نزلة عليان	كفر طرخان	
غمازة الكبرى	الشوبك الشرقى	

ثمرة ١٢ — محكة خط اطفيج

اطفيج	مسجد موسى	منية الرقة
دير الميمون	الحلف الغربى والشرقى	كفر قنديل
الكريمات	منشأة سليمان	الكداية
البرنيل	كفر حلاوه	الصالحية
الخرماني	منيل السلطان	كفر الواصلين
صول	الرقة البحرية	القبابات
نزلة مرجم	الرقة القبلىة	

مديرية قنـا

مركز قنا

نمرة ١ — محكمة خط قنا

الجبلاو	الطويرات	دندره
الخربة	الحديدات	الترامسه

نمرة ٢ — محكمة خط قفط

نجع الكلاحين	البلاص	قفط
	الزوايده	القلعة
	الشيخية	البراهمه

نمرة ٣ — محكمة خط أبند

الكلاحين	كوم عمران	الاشراف الغربية
الاشراف الشرقية	الدير	أبند

نمرة ٤ — محكمة خط القناوية

المخادمة	أولاد عمرو	القوصة
	القناوية	الجحيرات

مركز نجع حمادى

نمرة ٥ — محكمة خط نجع حمادى

الشرق بهجوره	هو	القصر
أولاد نجع بهجوره	القمانه	الصيد
أبو عمورى	نجع حمادى	السامية
الغربى بهجوره	بهجوره	الغربى بالسامية

نمرة ٦ — محكمة خط فرشوط

النجوع	رفاعه	كوم البجا
العركى	أولاد نجم التمة	الكرنك
الكوم الاحمر	القبيسة	القارة
فرشوط	العسيرات	عزبة البوصه

نمرة ٧ — محكمة خط سمهود

السلييات	سمهود	بلاد المال بحرى
الرفشة وكوم يعقوب	البحرى سمهود	
القبلى سمهود	بلاد المال قبلى	

نمرة ٨ — محكمة خط قصير بخانس

أبوطشت	قصير بخانس	الايوسط سمهود
الحسينات	النجمه	تقنق
الرزقه	الجران	
بخانس	الشرقى سمهود	

مركز قوص

نمرة ٩ — محكمة خط قوص

قوص	المجيرات	الخطارة
الحله	المقريبه	طوخ
الشعرانى	عباسه	جزيرة مطيره
الجر والجعافره	العليقات	الخراتقة
الحراجية	نقاده	

نمرة ١٠ — محكمة خط شنهور

شنهور	الجمالية	المسيد
حجازه	جراجوس	دققيق
دما بل	المعرى	

نمرة ١١ — محكمة خط خزام

العش	البحرى قولاً	خزام
الصعايدة	اللاوسط قولاً	العقب
	القبلى قولاً	العياشه

مركز دشنا

نمرة ١٢ — محكمة خط دشنا

فاو قبلى	دشنا	الوقف
حمره دوم	أبو مناع قبلى	القلمينه
	أبو مناع بحرى	المراشدة

نمرة ١٣ — محكمة خط السمطا قبلى

العزب	السمطا بحرى	الطوايه
	السمطا قبلى	أبو دياب

نمرة ١٤ — محكمة خط الرئيسة

الحلفاية بحرى	الرئيسة	فاو بحرى
	الحلفاية قبلى	الشاورية

مركز الاقصر

نمرة ١٥ — محكمة خط الاقصر

البياضية	الكرك	الزينية بحرى
الضبيعية	الاقصر	الزينية قبلى
	البعيرات	المدامور
	الاقالة	القرنه

نمرة ١٦ — محكمة خط وابورات ارمنت

الرزىقات	الطود	المريس
	العديسات	ارمنت الحيط
	الرايانه	فابريقة وابورات ارمنت

مركز أسنا

نمرة ١٧ — محكمة خط أسنا

النجوم	الغرايا	الدير
أسنا	الحلة	

نمرة ١٨ — محكمة خط العضاية

النمسا	الجزيرة	زرنيج
المساوية	كوميير	
العضاية	الترعة	

نمرة ١٩ — محكمة خط الكيمان

الحمايد	المعله	طفنيس
الشغب	الكيمان	اصفون

مديرية أسوان

مركز أسوان

نمرة ١ — محكمة خط أسوان

دهميت	جزيرة أسوان	الكوبانية
دابود	غرب أسوان	أبو الريش بحرى
الشلال	أبو الريش قبلى	الاعقاب

نمرة ٢ — محكمة خط كوم امبو

الحناق	الطويسه	العاكفية
المنصورة	الرقبة	اقليت
دراو	كوم امبو	فطيره
بنبان	كفور كوم امبو	فارس
السبخاية		

مركز ادفو

نمرة ٣ — محكمة خط ادفو

الكليخ غرب	ادفو بحرى	الرديسية بحرى
الكليخ شرق	ادفو قبلى	الرديسية قبلى

نمرة ٤ — محكمة خط البصلية

البصلية بحرى	الججز قبلى	السباعية
البصلية قبلى	الصعايدة	الشرائنة
الججز بحرى		

نمرة ٥ — محكمة خط الرمادى

سلوى بحرى	الرمادى بحرى	الرمادى قبلى
سلوى قبلى		

مركز الدر

نمرة ٦ — محكمة خط الدر

الدر	كوسكو	قته
تغفاله	أبو حنضل	ابريم وجزيرة ابريم
المالكى	الديوان	عنهيه
الشتقارى	توماس	

نمرة ٧ — محكمة خط توشكى

توشكى شرق	مبصص	قسطل
توشكى غرب	ارمنا	ادندان
الجنينة والشباك	فريق	بلانه

نمرة ٨ — محكمة خط سياله

سياله	محرقة	وادی العرب
كشتمنه	المضيق	شائزوة
الدكه	السبوع	قورته
العلاقى		

نمرة ٩ — محكمة خط أبو هور

أبو هور	مروا	جرف حسين
كلاشه	ماريا	
أميركاب	فرشه	

قرار

نحري. ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢ المختص ٩ يناير
سنة ١٩١٣ بمحکم الاخطا

قررنا ماهو آت :

المادة الاولى

تنشأ محاكم أخطاء في النواحي الآتية :

أولا — بمديرية البحيرة :

(١) - مركز دمنهور { محكمة خط بمدينة دمنهور
» » بناحية ندييه

(ب) - مرکز اتیای البارود ...

محكمة خط باتیای البارود	}
» » بناحية نکلا	
» » التوفقة	

(ج) - كوم حمادة } محكمة خط بكوم حمادة
» بناحية واقف

(د) - شبراختیت } محکمة خط شبراختیت
» » بناحية الرحمانية

- محكمة خط برشيد } (هـ) - رشيد
- » » بناحية العطف
- » » ادفينا
- محكمة خط بالدلنجات } (و) - مركز الدلنجات
- » » بناحية أبو صمادة
- محكمة خط بأبي حمص } (ز) - مركز أبي حمص
- » » بناحية بلقطر
- محكمة خط بكفر الدوار } (ح) - مركز كفر الدوار
- » » بناحية كوم الحنش

ثانياً - بمديرية المنيا :

- محكمة خط بمدينة المنيا } (أ) - مركز المنيا
- » » بناحية البرجاية
- » » صفط الخمار
- محكمة خط بأبي قرقاص } (ب) - مركز أبي قرقاص
- » » بناحية متوت
- » » الفقاعي
- محكمة خط بالنقشن } (ج) - مركز النقشن
- » » بناحية سلاقوس
- محكمة خط بمغاغة } (د) - مركز مغاغة
- » » بناحية القايات
- » » العدو
- » » أبا الوقف
- محكمة خط ببني مزار } (هـ) - مركز بني مزار
- » » بناحية مطاى
- » » اشروبه

محكمة خط بسما لوط } (و) - مركز سما لوط
 » » بناحية نزلة العامودين
 » » ابوان

ثالثا - بمديرية أسيوط :

محكمة خط بمدينة أسيوط } (أ) - مركز أسيوط
 » » بناحية بني حسين
 » » موشا

محكمة خط بأبي تيج } (ب) - مركز أبو تيج
 » » بناحية صدفا
 » » الزرابي

محكمة خط بديروط } (ج) - مركز ديروط
 » » بناحية دشلوط
 » » صنبو
 » » دير مواس

محكمة خط بالبداري } (د) - مركز البداري
 » » بناحية الهامية
 » » الساخل

محكمة خط بملوي } (هـ) - مركز ملوي
 » » بناحية تندة
 » » نوای
 » » اتلدم

محكمة خط بأبنوب } (و) - مركز أبنوب
 » » بناحية بني مر
 » » بني محمديات

محكمة خط بمنفلوط	{	(ز) - مركز منفلوط
» » بناحية القوصية		
» » » بني قرة		
» » » الحواتكة		

رابعاً - بمديرية جرجا :

محكمة خط بمدينة سوهاج	{	(ا) - مركز سوهاج
» » بناحية شندويل		
» » » بلصفورة		

محكمة خط بطهطا	{	(ب) - مركز طهطا
» » بناحية طما		
» » » الطليحات		
» » » كوم اشقاو		

محكمة خط بجرجا	{	(ج) - مركز جرجا
» » بناحية الحريزات الغربية		
» » » القرعان		
» » » أولاد حمزة		

محكمة خط بالبلينا	{	(د) - مركز البلينا
» » بناحية النغاميش		
» » » أولاد عليو		

محكمة خط بانحيم	{	(هـ) - مركز انحيم
» » بناحية سفلاق		
» » » الكتكتكة		

المادة الثانية

تبتدى المحاكم المذكورة فى العمل من يوم ١٥ فبراير سنة ١٩١٣

٩ يناير سنة ١٩١٣ - أول صفر سنة ١٣٣١ حسين رشدى

نظارة الحفانية

قرار

بتحديد دوائر اختصاص محاكم الاخطاط بمديريات البحيرة
والمنيا وأسيوط وجرجا (*)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢ المختص
بمحاكم الأخطاط وعلى القرار الصادر من تاريخ ٩ يناير سنة ١٩١٣ بتشكيل
محاكم أخطاط بمديريات البحيرة والمنيا وأسيوط وجرجا وبعد موافقة عطوفة
ناظر الداخلية

قررنا ماهوأت :

دوائر محاكم أخطاط الجهات الموضحة بعد تشمل البلاد الميمنة بالكشوف
التي سيأتى بيانها

أولا — مديرية البحيرة

محكمة خط :	كشف نمرة	محكمة خط :	كشف نمرة
دمنهور	١	رشيد	١٠
نديية	٢	العطف	١١
ايتاى البارود	٣	ادفينا	١٢
نكلا	٤	الدلتجات	١٣
التوفيقية	٥	أبوصمادة	١٤
كوم حمادة	٦	أبى حص	١٥
واقد	٧	بلقطنر	١٦
شبراخيت	٨	كفر الدقار	١٧
الرحمانية	٩	كوم الحنش	١٨

(*) الوقائع المصرية فى ١٢ فبراير سنة ١٩١٣ ملحق

ثانياً - مديرية المنيا

كشفت مرة	محكمة خط :	كشفت مرة	محكمة خط :
١٠	القائيات	١	المنيا
١١	العسوة	٢	البرجاية
١٢	آبا الوقف	٣	صفط النجار
١٣	بنى مزار	٤	أبى قرقاص
١٤	مطاي	٥	متوت
١٥	اشروبة	٦	الفقاعى
١٦	سمالوط	٧	الفشن
١٧	نزلة العامودين	٨	سدلاقوس
١٨	ابوان	٩	مفانة

ثالثاً - مديرية أسسودا

كشفت مرة	محكمة خط :	كشفت مرة	محكمة خط :
١٣	السائل	١	أسسودا
١٤	ملوى	٢	بنى حسين
١٥	تنسدة	٣	موشا
٦	نواى	٤	أبو تيج
	اتليدم	٥	صافا
	أبنوب	٦	الزراى
٩	بنى مر	٧	ديروط
	بنى شاديات	٨	دشوط
	مقارط	٩	صلبو
	القوصية	١٠	ديرهواس
	بنى قرة	١١	البدارى
	الحواتكة	١٢	الهامية

رابعاً - بمديرية جرجا

كشفت نمرة	محكمة خط :	كشفت نمرة	محكمة خط :
١٠	القرعاف	١	سوهاج
١١	أولاد حمزة	٢	شندويل
١٢	البلينا	٣	بلصفورة
١٣	النغاميش	٤	طوطا
١٤	أولاد عليو	٥	طما
١٥	انحميم	٦	الطليحات
١٦	سفلاق	٧	كوم شقاو
١٧	الكتكاته	٨	جرجا
		٩	الحريزات الغربية

حسين رشدى

٩ يناير سنة ١٩١٣ - أول صفر سنة ١٣٣١

مديرية البحيرة

مركز دمنهور

نمرة ١ — محكمة خط دمنهور

كفر السابى وعزبة اله	عزب الأوقاف	منية بنى موسى
منشية غربال	زاوية غزال	منشية سعيد باشا
عزبة السرو	قابل وعزبة بدر الدين	سهنور وعزبة حسن عمرو
دسونس أم دينه ١٦	بسطرة وعزبة بسطرة	وعزبة الابرقجى
ومنشية المطران ١٠	ناحية افلاقة وكفر الحمايدة	منشية الخزان
دنشال	منشية نصار	سماديس
العوجا	كفر بنى هلال	بويط
طرابنبا وعزبة طرابنبا	قراقص وعزبة دسونس	فيشا
وعزبة السلانكلى	منشية عطيه وعزبة	منشاة عمر باشا
شرنوب وعزبة سليم	محمد حامى	أريمون
باشا طوبجيان	الحماية	عزبة بنشاواى
وعزبة محمد عوض		زرقون

نمرة ٢ — محكمة خط نديية

منشية الحبشى	زهرة البحرية	أبعادية دمنهور
حوش عيسى	أبو حمار	الصفافيف
حرارة	المخايض	حفص
الأبقعين	المنشية الابراهيمية	نديية
الكوم الأخضر	الشوكة	العمرية
البوطة	سنطيس	البرنوجى
	كفر سنطيس	زهرة القبيلة

مركز اتياى البارود

نمرة ٣ — محكمة خط اتياى البارود

صفت خال	العيون	اتياى البارود
كفر مساعد وعزبة	النيرة	صفت الملوك
حوض فارس	امليط	الابراهيمية
قادوس وعزبة	النقراش	جعيد
طلعت باشا	جبارس	تلبانة واثرات فاضل باشا
قليشان ومنشاة الصيرفي	جنباوى وعزبة يوسف	وعزبة الرفاعي
صافية	العسكري	الروقة وعزبة أبو رزيق
معينا	حوض فارس	برقامة
كفر عسكري صفت	نخارة	البهي
» » شنيد	ناحية دقدوقة	الحوتة
» الشيخ مخلوف	رمسيس وكفر أبو مندور	العوامر
» الحاجة	شنيد وربع شنيد	ابراك حمام
» خليفة وكفر السقا	شبرا النونة	الدرملية

نمرة ٤ — محكمة خط نكلا

جزيرة نكلا	كفر السوالم قبل وبحرى	نكلا العنب
ابتوك وعزبة حسن	اشليمة	ظهر التماسح
الديب	كفر عوانة	أرمانية
أبو منجوج	دمسنا	محلة عبيد
اسمانيا	كفر خضير	منية بنى منصور

نمرة ٥ — محكمة خط التوفيقية

كفر العيص	كنيسة الضهرية	التوفيقية
» سلامون	حصنة الضهرية	الشعيرة وكفر الغابة
سلامون	ششت الانعام	زبيدة
عزبة على باشا مهنا	شاور	الحوالد
» ابراهيم بك مهنا	كفر مجاهد	الظهرية

(تابع) مركز اتياى البارود

نمرة ٦ — محكمة خط كوم حمادة

ميت يزيد	زاوية مبارك	كوم حمادة العيايشة
عزبة حسن حمزة	كفر غانم	بريم
دست الأشراف	الطود	ننما
الحدين	ابسوم الشرقية	كفر غرين
كفر زائدة	ابسوم الغربية	مليحة
القلاوات	التقيدى	منشأة الشورى
تلبقا	صفط العنب	البلا كوس
ابوقا	كفر دميته	خربتا
	دميته	بيبان
	سرسقة	زاوية فريج

نمرة ٧ — محكمة خط واقد

دمشلى	مغنين	واقد
الطرانة	كوم شريك	كفر بولين
عزبة الطرانة	الطيرية	بولين
خنيزة	كفر داود	زاوية البحر
زاوية خنيزة	البريجات	الزعفرانى
أبو الخاوى	الخطاطبة	شبرا وسيم
منشأة سرورى	أبو نشابة	التجيلة
وادى النطرون	الانحاس	محلة أحمد
	علقام	الصواف

مرکز شبراخیت

نمطه ٨ — محکمة خط شبراخیت

الصنادیدی وعزبة	محلة فرنوى	شبراخیت
یوسف باشا کمال	» قیس	کفر مستنان
المناشلة	ملشیه رزافة	شبرا ریس وخصتها
زمزم وعزبة زمزم	ملشاة أبو حنا وعزبة	الریدان
کفر الدفراوى	فرنوى	مخلة صا
امرى	کنیسة أورین وعزبة	أورین وعزبة الخوقدار
أبودرة وعزبة إشارة	الکنیسة	وعزبة سعادة
محلة نصر	کفر فشاش	فراوى وعزبة فتح الله
محلة بشر	الاصلاب وعزبة	الجزار وعزبة
	ابراهيم أفا وكفر	الشماشجى

نمطه ٩ — محکمة خط الرحمانية

أم حکیم	محلة داود وعزبة	الرحمانية وعزبة حسن
لقانة	الأبریقجى	قبوادن وعزبه
أبو یحیى	وعزبة البكاوات	یعقوب بك
أبو السحما	کفر محلة داود	دیرشابة
القهوфіة	الکفر الجدید	کفر غنیم وعزبة
أبو خراش	عزبة مرقص	کفر غنیم
الاشراك وعزبة	مرقص	وعزبة جرجس نخلة
الاشراك	منیة سلامة	سمخراط
محلة ثابت	کفر عثمان	کفر الشیخ حسن

مرکز رشید

نمرة ١٠ — محکمة خط رشید

بنادر رشید

برج »

نمرة ١١ — محکمة خط العطف

العطف	سیدی عقبة	دیروط
المحمودية	کفر امليط	سرنباى
سنابارة	کفر نکلا	القصر
دسيا	اللاوية	کفر الرحمانية

نمرة ١٢ — محکمة خط ادفيئا

ادفيئا	مصنا	ديي
فزارة	الشماسمة	ادكو
منية السعيد	محلة الأمير	الحجاد
الكوم	الجديية	

مرکز الدلنجات

نمرة ١٣ — محکمة خط الدلنجات

الدلنجات	اطلميس الكبرى	زاوية أبو شوشة وعزبة
ايبا الجمرأ وعزبة	» الصغرى	سعد داود وعزبة
سليان وهي	المسين	ملشاوى الخلاح
أبو الشفاف	انخليلية	زاوية حمور
الحجر المحروق وعزبة	رزافة	قمحة
أحمد أغا وانلى		طيبة

نمرة ١٤ — محكمة خط أبو صمادة

أبو صمادة	قبور الامراء	عزبة الطيرية
لحيمر	درشاي وعزبة حناحنا	جزاير عيسى
كفر لحيمر	زمران وعزبة	زاوية مسلم
اليهودية	يوسف حمزة	عزبة العاسي مطرود
اليوسفية	كوم زمران	وعبدالله السفرجي

مركز أبي حصص

نمرة ١٥ — محكمة خط أبي حصص

أبو حصص	كفر عنزاز	الدرامية
بسنتاواي	عزبة أمين باشا سيد احمد	قافلة
النخلة البحرية	بركة غطاس	الجرادات
منشاة حمور	الغابة	الرزقة
» دميستا	دسونس	زاوية نعيم
أبو الخدر	الحرفة	القروى
برسيق	افيروف أى الجرن	سمحالى

نمرة ١٦ — محكمة خط بلقطةر

بلقطةر الشرقية والغربية	الصخرة	الغرية
بطورس	الرزيمات	زاوية سالم
كوم القناطر	كفر الواق	زاوية صقر
محلة كيل	القرنين	أبو المطاير البحرى
ديرامس	الكردود	» القبلى
كفر حصام	النجلى وأولاد الشيخ	

مركز كفر الدقار

نمرة ١٧ — محكمة خط كفر الدقار

الكريشة	دفشو	كفر الدقار
الشعرانية	النشو البحري	منشية الاوقاف
معمل الزجاج	منشاة بولين	أبليس
لوقين	» العالى	كنج عثمان
قومية لوقين	الكنايس	الخضراء
زهرة	التامة	البيضاء
بردة	الكريون	كفر سليم
الوسطانية	كوم الطرافية	قومية أبى فخر

نمرة ١٨ — محكمة خط كوم الحنش

البسلقون	كوم اشو	كوم الحنش
الدقار	الياسلية	سوى غازى
المهدية	الفقة	العرقوب

مديرية المنيا

مركز المنيا

نمرة ١ — محكمة خط المنيا

سودة	بنى محمد سلطان	الاخصاص
كفر المنصورة القبلى	بهال	الحواصلية
ماقوسة	تله	المطاهرة البحرية
منشاة الحواصلية	دماريس	بنى أحمد ونزلة بنى أحمد
نزلة حسين على	زاوية الأموات	وكفر الصالحين

نمرة ٢ — محكمة خط البرجاية

البرجاية	زهرة	طحنا الأعمدة
أدمو	صفط اللبن	مهديّة
الحوارثة	طهنشا الجبل	نزالي طحا
الداودينة	نزلة الفلاحين	ههيا
بنى حسن الاشرف	نزلة عبيد	
دمشير	نزلة فرج الله متى	

نمرة ٣ — محكمة خط صفط الخمار

صفط الخمار	صفط الغريبة	طوة
دمشا وهاشم وبنى قعجر	طهنشا	نزلة العنيد
صفط الشرقية	طوخ الخليل	

مركز أبي قيس قرقاص

نمرة ٤ — محكمة خط أبي قرقاص

الفكرية	بنى عبيد	منهري
أبو قرقاص	زعفرانة	نزلة السرو
السحالة	سفای	« أولاد جويد
السبلاوين	شرارة	الشيخ تمي
الكرم الشرق والغربي	كوم الزهير	المطاهرة الغبيلة
ابوها	منسفيس	بنى حسن الشروق
بنى محمد شعراوى	منشاة دعيس	جزيرة شبة

نمرة ٥ — محكمة خط متوت

متوت	اسمنت	كفر لبس
أبو الصفا	بلنصورة	نزلة اسمنت
الحسانية	جريس	« جريس

نمرة ٦ — محكمة خط الفقاعى

الفقاعى	بنى خيار	صنيم وكفر القبيلة
البربا	بنى موسى	كوم المحرص
التحال	ريحانة	دير عطيه
السلطان حسن	زاوية حاتم	ريدة ونزلة ريده

مركز الفشن

نمرة ٧ — محكمة خط الفشن

الفشن	ابسوج	بنى صالح
عزبة الشقر	طلا	عزبة الفت
القضابى	ثلث	الجفادون
الحية	صفط العرفا	الجهود
جزيرة الوكلية	صفط الخرسة	دهانس
نزلة حنا	عزبة صفط وبسفا	عزبة ثلث
الزاوية الخضراء	القلية	

نمرة ٨ — محكمة خط سلاقوس

سلاقوس	كفر درويش	صفانية
أقفهص	نزلة أقفهص	شنا
البرق	نزلة البرق	عطف حيدر
الفت	الكنيسة	كفر منسابة
نزلة النصارى	بنى منين	زاوية الجدامى
صالح باشا	بنى وركان	ملاطية

مركز مغاعة

نمرة ٩ — محكمة خط مغاعة

دهروط	دهمرو	مغاعة
نزلة دهروط	كفر المداور	اطنيه
شارونة	ميانة الوقف	الشيخ زياد
عباد شارونة	نزلة بلهاسة	الكوم الاخضر
	نزلة أولاد الشيخ	بلهاسة
	طنبدى	جزيرة شارونة

نمرة ١٠ — محكمة خط القايات

ابو بشت	الشيخ مسعود	القايات
الزورة	كفر المغربي	كفر الصالحين
منشاة حلقية	برمشا	برطباط
البلاعرنين	كفر عبد الخالق	كوم الحاصل
	العقلية	مفوز طيبة

نمرة ١١ — محكمة خط العدو

بنى عامر	نزلة الازهرى	العدوة
زاوية برمشا	الباجهور	بان العلم
	البسقلون	بنى خالد
	المسيد	كفر مهدى

نمرة ١٢ — محكمة خط آبا الوقف

بنى واللس	اشنين النصارى	آبا الوقف
دير الجرنوس	العباسية الجديدة	بنى خلف
الجرنوس	قفادة	شم البصل القبيلة
الجنديّة	نزلة شيجة	» البحرية

مركز بني مزار

نمرة ١٣ — محكمة خط بني مزار

بني سامط	طنبو	بني مزار
منشأة الشيخ فضل	كفر الشيخ ابراهيم	أبو جرج
الحسينية	نزلة الدليل	القيس
ابشاق الغزال	الجرايع	المودة
بني علي	الشيخ فضل	صفط أبو جرج

نمرة ١٤ — محكمة خط مطاي المحطة

نزلة ثابت	دنازه	مطاي المحطة
« أولاد الشيخ	سيلة الشرقية	بردنوها
أبو عزيز	« الغربية	ايجاح الحطب
الشيخ حسن	هزبة هواة	ادقاق المسك
كفور الصولية	كوم مطاي	أبو حسينة
نزلة عمرو	« والى	أبو شحاته
	مرزوق	جلوة

نمرة ١٥ — محكمة خط اشروبة

صندفا	البهسا الغربية	اشروبة
منشأة الدبان	وكفر المنصورة	اطوجة
كفر أبو العمودين	بله المستجدة	بردونة الإشراف
معصرة حجاج	دير السنقورية	جلف
	ساقولة	عزبة أم الساس
	شلقام	اعطو الوقف

مرکز سمالوط

نمرة ١٦ — محكمة خط سمالوط

معصرة سمالوط	الشرائية	نزلة قلو صنا
سمالوط	العوايسة	منقطين
إلييهو	دير جبل الطير	دلقام
انجاشة	» سمالوط	شوشة
السرارية	قلو صنا	

نمرة ١٧ — محكمة خط نزلة العامودين

نزلة العامودين	القمادير	جبل الطير
اطسا	بقرلنك	حسن باشا
الختاحنة	بنى سمنج	عزبة القمادير
الشيخ عبد الله	بنى غنى	كوم اللوفى
الطيبة	بوجة	نزلة شادى

نمرة ١٨ — محكمة خط ابوان

ابوان	طرقا	كفر الكوادى
اسطال	كوم الراهب	منبال
القطوشة	ناحية أبو سيدهم	جواده
داقوف	أبو بكرة	
ساقية داقوف	نزلة حنا مسعود	

مديرية أسس — يوط

مركز أسس يوط

نمرة ١ — محكمة خط أسس يوط

الوليدية	أولاد ابراهيم	درنكة شطب
----------	---------------	--------------

نمرة ٢ — محكمة خط بنى حسين

أولاد رايق	نجم لبو	منقباد
بنى غالب	نجوم بنى حسين	سلام
البورة	الحسانى	العدر
الهدايا	بنى سند	بهيج
علوان	مسرع	بنى حسين

نمرة ٣ — محكمة خط موشا

الشعبة	قروارص	ريفا
النماسة	المطبعة	الزاوية
		موشا

مركز أبى تيج

نمرة ٤ — محكمة خط أبو تيج

الزيرة	باقور	أبو تيج
الاقادمة	نزلة باقور	المسعودى
البلايزة	دوينة	النخيلة
	بنى سميج	الغليسو

نمرة ٥ — محكمة خط صدفا

العامري	بنى فيز	سلامون
نزلة القديم	صدفا	الوعاضلة
العزايزة	مجرس	الكردى
الغنايم	الدوير	كوم سعيد الشرق
المشايعة	الشنينة	» » طما
كوم اسفحت	كوم سعيد الغربى	أولاد الياس
» أبو حجر	البربا	كردوس
		البارود

نمرة ٦ — محكمة خط الزرابى

أبو خرص	الزرابى	دير الجنادلة
		دكران

مرکز ديروط

نمرة ٧ — محكمة خط ديروط

بيلاو	نزلة عبد الله	ديروط المحطة
المنذرة	» مصطفى افندى	» الشريف
قصر حيدر	» سرقنا	النصرية
مزينة	بانوب ظهر الجمل	بنى يحيى
سرقنا	القرشية	شلش
		الحوطة

نمرة ٨ — محكمة خط دشلوط

زعة	نزة باويط	نزة ساو
أبو الهدر	زاوية هارون	كوم انداشة
امشول	دشلوط	كودية الاسلام
ساو	دلجا	» النصارى
		باويط

نمرة ٩ — محكمة خط صنبو

كوم بوها بحرى	عرامية الديوان	صنبو
مسارة	عواجة	نزة كليب
فزارة	خارفة	الصبيحة
القصير	نزة ظاهر	النهاية
دير القصير	نزة فرج	المناشى
		عرامية الخضيرى

نمرة ١٠ — محكمة خط دير مواس

الحاج قنديل	أبو خلقة	دير مواس
العمارية	أولاد مرجان	تأنوف
جرف سرحان	الحساية	بنى حرام
المطاوعة	بنى عمران	نزة بدوى
	نزة بمهان	اسمو العروس

مركز البدارى

نمرة ١١ — محكمة خط البدارى

الرونيجات	الكوم الاحمر	البدارى
التناغة الشرقية	النواميس	العقال البحرى
باخوم	المراونة	طعمة
	دير تاسا	كوم سعدة

نمرة ١٢ — محكمة خط الهامية

الشيخ عثمان	الهامية	عزبة الاقباط
البياضية	نجوع المعادى	العتمانية
العقال القبل	نجع الجزيرة	النواورة

نمرة ١٣ — محكمة خط الساحل

باويط	العفادرة	العونة
تاسا	الساحل	اللوقة
النزلة المستجدة	الشيخ شحاتة	المطمر
الحوالد	الشامية	الغريب

مر كز ملوى

نمرة ١٤ — محكمة خط ملوى

ملوى	المعصرة	قلبا
نزلة سعيد	الشيخ حسين	دير أبو حنس
خزام	سنجرج	البياضية
تل بنى عمران	البرشا	الريمون
عزبة سمهان	دير البرشا	أم قص

نمرة ١٥ — محكمة خط تندة

نزلة محمود	الشيخ شبيكة	عزبة سيف باشا
« البدرمان	دروة	ديروط أم نخلة
عزبة جلال باشا	تندة	البركة
البدرمان	نزلة تندة	طوخ
نزلة عبد المسيح	المنشاة	

نمرة ١٦ — محكمة خط نوان

السواحية	تونة الجبل	قلندول
الروضة	نزلة تونة	المحرص
عزبة ابراهيم بك عوض	العرين البحرى	الاشمونين
البراجيل	» القبل	نواى
	ادفا	الشيخ عبادة

نمرة ١٧ — محكمة خط اتلديم

بنى خالد	قصر هور	اتلديم
» روح	هور	نزلة حمراوى
عزبة حمدي	اشاوات	ساقية موسى
نزلة حرز	مقطون	نزلة شرموخ

مرکز أنبوب

نمرة ١٨ — محكمة خط انبوب

أنبوب	الطوابية	كوم أبوشبل
	سولم أنبوب	الاکراد
	بنى رزاح	بنى زيد

نمرة ١٩ — محكمة خط بنى مر

الاطاولة	بنى مر	دير بصرة
بنى عليج	عرب مطير	بصرة
الحمام	القصير	أولاد سراج
الجمسا	الفيما	الواسطة
الكلابات	أولاد بدر	المعصرة
العطيات القبيلة	القوطة	العصارة

نمرة ٢٠ — محكمة خط بنى محمديات

المعابدة الشرقية	السوالم البحرية	بنى محمد المراونة
المعابدة الغربية	بنى ابراهيم	الققداديع
شفلقيل	بنى محمد العقب	دير الجبراوى
العطيات البحرية	» الشهابية	الشنبالة

مركز منفلوط

نمرة ٢١ — محكمة خط منفلوط

نزلة الحما	كوم بوها	نزلة رميح
منفلوط	بنى كلب	نزة
جمريس	العتامنة	سراوة

نمرة ٢٢ — محكمة خط القوصية

القوصية	تنافة	المنشأة الصغرى
مير	الحراذنة	الدير المحرق
الحبابصة	الشيخ عون الله	الانصار
بنى صالح	السراقنا	التمساحية
» ادريس	نزلى جانوب يحيى	بوق
الشيخ داود	المنشأة الكبرى	عنك

نمرة ٢٣ — محكمة خط بنى قرة

بنى قرة	أم القصور	بنى زيد
دمهور	بنى رافع	أبو خليل
بنى شقير	التتاليه	بلوط
السهرنج	بنى شعران	
كوم الشهيد	البرور	

نمرة ٢٤ — محكمة خط الحواتكة

الحواتكة	سكرة	بنى عدى البحرية
المنذرة	العزبة	» القبلية
الجاوى	جمادم	

مديرية جرجا

مركز سوهاج

نمرة ١ — محكمة خط سوهاج

ادفا	الشيخ مكرم	المزالة -
نجم النجار	سعد الله	دمنو
أولاد نصير	معين	أولاد عزاز
	باجا	خص البوصة
	الحمدية	قلقاو

نمرة ٢ — محكمة خط شندويل

باصونة	نجم تمام	شندويل
المراعة	البخاينة	السماننة
الشيخ شبل	نجم الفار	العمود
بني هلال	جزيرة شندويل	العزيرات
بناويط	بهايل الجزيرة	البطاح
أولاد اسماعيل	بهنة	الوقدة
الحريدية	الشيخ يوسف	بني وشاح
	القزامطة غرب	عراية أبو دهب
	نجم طايح	بني زاد

نمرة ٣ — محكمة خط بلصفورة

روافع القصير	الكوامل بحرى	بلصفورة
الحمامة	الهجاسة	بندار الكرمانية
ونينة الشرقية	أولاد غريب	أولاد مامن
» الغربية	الصلما	» شلول

مركز طهطا

نمرة ٤ — محكمة خط طهطا

طهطا	الطوامعة غرب	جزيرة الخزندارية
السوالم	بنهو	ساحل طهطا
الشيخ زين الدين	بنى عسار	
الخزندارية	الجزازرة	

نمرة ٥ — محكمة خط طما

طما	فاو غرب	كوم غرب
الراينة المعلق	الاغانة	الحسامدة
الحسنة	القطننة	عزبة القاوية
المواطنين	القرية بالدوير	الهيشة
الحديقة	نزلة الدويك	مشطا
عزبة الصباغ	كوم العرب	
الشوكا	نزلة عبد الله	

نمرة ٦ — محكمة خط الطليحات

الطليحات	الشيخ مسعود	نزلة على
بنى حرب	الحريدية	نزة
نزلة القاضي	القبيصات	جهينة
الجيرات	عنيس	فزارة
الكوم الاصفر	الجرافشه	بنجا

نمرة ٧ — محكمة خط كوم اشقاو

كوم اشقاو	العتامنة	عرب ونحاج
سليم	نزلة عمارة	كوم بدر
الحلافى	الصفحة	داود
تل الزوكى	الشيخ رحومة	كوم الحامض
العزبة المستجدة	الحريدات	الصوالح
المدمر	نجم حمد	ام دومة
الواقات	بشطورة	

مركز جرجا

نمرة ٨ — محكمة خط جرجا

أولاد يحيى بحرى	أولاد الشيخ	جرجا
كوم الصعايدة	خارفة جرجا	بندار الرملية
مزاتة والشيخ جبر	البياضى والقرية	نحج بندار
	الخلافة	البربا

نمرة ٩ — محكمة خط الحريزات الغربية

الحناسة	الباجية بالشيخ يوسف	الحريزات الغربية
الزاره	الحريزات الشرقية	الرويهب
خارفة المنشاة	الزوك الشرقية	البياضية بالناظر
الشواوله	الزوك الغربية	جزيرة المنتصر
الدويرات	كوم بدار	العنبرية
أولاد على	الكوامل قبلى	روافع العيسوية
	السقرية	المنشاة
	العايدة	البواديك

نمرة ١٠ — محكمة خط القرعان

كوم اشكيلو	الحاسنة	بيت دودا سهل
بيت علام	الزرقور	نحج الغباشى
المشاودة	القرعان	بنى عيش
	الزواتنة البحرية	العوامر بحرى
	المجايرة	العوامر قهلى

نمرة ١١ — محكمة خط أولاد حمزه

أولاد حمزه	جزيرة أولاد حمزه	الاحايوه غرب
» خلاف	المساعد	عوامر العسيرات
أولاد حمزه	أولاد بهيج	النويرات
» سلامه	الرقاقنة بالشواهين	الناقله
	بندار الشرقية	أولاد جبارة

مركز البلينا

نمرة ١٢ — محكمة خط البلينا

البلينا	السمطا	بنى جميل
نحجود برديس	الساحل البحرى	الأصلاخ
الحجز	» القبلى	

نمرة ١٣ — محكمة خط النغاميش

الحيام	البلايش بحرى	أولاد طوق شرق
الكشح	مزاة شرق	» » غرب
النگاميش	نجم مازن شرق	» يحى الحاجر
أولاد خلف	أولاد سالم قبلى	أولاد يحيى قبلى
البلايش قبلى	» » بحرى	جزيرة تقنق

نمرة ١٤ — محكمة خط أولاد عليو

برديس	برخيل	الشيخ مرزوق
الحرجة قبلى	نجم مازن غرب	العراة المدفونة
أولاد عليو	الجليل	السامانى
الباسكية	الشيخ بركة	الغابات
يعقوب	الحرجة بحرى	بنى منصور
الحرجة بالقرمان	العوكلية	
الحلالى	الهنمية	

مركز انجيم

نمرة ١٥ — محكمة خط انجيم

جزيرة محروس	الديابات	انجيم
ابار الوقف	السلاموني	الحوايش
	العزبة والعرب	الكولة
	عرب الاطاوله	العسوية شرق

نمرة ١٦ — محكمة خط سفلاق

ساقلة	القراطة	سفلاق
بنى واصل	الطوايل الشرقية	نيدة
ابار الملك	الطوايل الغربية	الصوامعة

نمرة ١٧ — محكمة خط الكتكاته

الفراسية	الشورانية	الكتكاته
الخلاوية	الحاجر	العواية
	الحراذنة	فاوجلي

نظارة الداخلية

قرار

بإنشاء مجالس محلية في ادفو (أسوان) وفوه وكفر الشيخ وشربين وطلخا الغربية (*)

ناظر الداخلية

٤ فبراير
سنة ١٩١٣

بناء على قرار مجلس النظار بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩١٣

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ١٤ يوليو سنة ١٩٠٩

قرر ما هو آت :

قد أنشئ في المجلس مدن المذكورة أدناه مجلس محلي يكون تشكيكه واختصاصاته طبقا لما هو مذكور بالقرار الوزاري المتوه عنه

ادفو بمديرية أسوان

فوه » الغربية

كفر الشيخ » »

شربين » »

طلخا » »

محمد سعيد

بمصر في ٤ فبراير سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية في ١٥ فبراير سنة ١٩١٣ بج ٢٠٩

نظارة الحقانية

قرار

استبدال محكمة خط انشاص مركز بلبيس بمحكمة خط بناحية شبرا النخلة (*)

محس ناظر الحقانية

٣٠ يناير ١٩١٣
بعد الاطلاع على القرار الصادر منا بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩١٣ بإنشاء محاكم
الاخطاء بمديرية الشرقية

وعلى المادتين الاولى والثانية من قانون تشكيل محاكم الاخطاء نمرة ١١
لسنة ١٩١٢

قررنا ماهوآت :

المادة الاولى

تستبدل محكمة خط انشاص مركز بلبيس بمحكمة خط بناحية شبرا النخلة

المادة الثانية

يجعل بهذا القرار من ١٥ فبراير سنة ١٩١٣

حرر في ٣٠ يناير سنة ١٩١٣ (٢٢ صفر سنة ١٣٣١)

حسين رشدي

نظارة الاشغال العمومية

مصلحة الزراعة

ملحق للاعلان الخاص بوقاية الطيور النافعة للزراعة (*)

قد قرر سعادة ناظر الاشغال العمومية إضافة « الصُّقَّير » الى جدول الطيور سنة ١٩١٣
المنوع صيدها بمقتضى القانون نمرة (٩) سنة ١٩١٢

المدير العام
لمصلحة الزراعة

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ فبراير سنة ١٩١٣ وجه ٥٩٦

نظارة الداخلية

قرار - تعديل تعريفه عوائد الذبيح في بندر بنها (*)

ناظر الداخلية

٧ فبراير سنة ١٩١٣
بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ القاضي بتحديد تعريفه عوائد الذبيح في المدن التي أنشئ فيها أوسينشا فيها مجالس بلدية مختلطة أو محلية بموجب قرار يصدر من نظارة الداخلية بعد أخذ رأى المجلس البلدى أو المحلى في ذلك
وبعد لاطلاع على القرار الصادر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١ بتحديد عوائد الذبيح في المدن المشكل فيها بلديات ومجالس محلية
وبالنظر لما قرره مجلس محلى بنها في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩١٣
قرر ما هوآت :

المادة الاولى

تعريفه عوائد الذبيح في بنها المحددة بالقرار الصادر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١ عدلت كما يلى :
الخزير أربعة مليات عن كل كيلو من اللحم الصافي
الضأن والماعز مليون ونصف « « « بشرط أن لا يقل المتحصل عن أربعين مليا
العجول والبقر والثيران والجواميس والجمال مليون عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل عن مائة ملهم

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد ثمانية أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

محمد سعيد

٧ فبراير سنة ١٩١٣

نظام الحفانية

قرار

بتعديل فى دوائر الاختصاص بين المأمورية القضائية بالدر
ومحكمة أسوان الجزئية (*)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الامر العالى الرقم ٧ ديسه بر سنة ١٨٩٢ ٢٣ فبراير
سنة ١٩١٣ بتعديل بعض مواد الامر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠
وعلى قرار النظارة الصادر بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩١٣ بانتقال محكمة أسوان
الجزئية الى جهة الدر

قررنا ما يأتى :

المادة الاولى

تنظر القضايا المدنية الجزئية والمستأنفة وقضايا الجرح الجزئية والمخالفات الجزئية
والمستأنفة الخاصة ببلدان قورته والدكة والعلاقى وجرف حسين ومر او وماريه
وأبو هور وكلايشه والامير كاب وقرشه وكشتمنه أمام محكمة أسوان الجزئية بدلا
من المأمورية القضائية بالدر

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من يوم تاريخه

تحريرا فى ٢٣ فبراير سنة ١٩١٣ - ١٧ ربيع الاول سنة ١٣٣١

حسين رشدى

نظارة الحفانية

قرار

باستبدال محكمة خط بلقس مركز شبين القناطر بمحكمة خط بناحية المرج (*)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على القرار الصادر منا بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩١٣ بإنشاء محاكم
الاخطاط بمديرية القليوبية ٢٤ فبراير سنة ١٩١٣

وعلى المادتين الاولى والثانية من قانون تشكيل محاكم الاخطاط نمرة ١١
لسنة ١٩١٢

قررنا ما يأتى :

المادة الاولى

تستبدل محكمة خط بلقس مركز شبين القناطر بمحكمة خط بناحية المرج

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من يوم تاريخه

تحريرا فى ٢٤ فبراير سنة ١٩١٣ - ١٨ ربيع الاول سنة ١٣٣١

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٦ فبراير سنة ١٩١٣ وجه ٦٧١

نظارة الحقانية

قرار باضافة ناحية فرسيس الى دائرة اختصاص محكمة خط زقنى (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ انلصاص ٢٤ فبراير
بتشكيل محاكم الاخطاط سنة ١٩١٣

وبعد الاطلاع على القرار الصادر منا بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩١٣ بتحديد
دوائر اختصاص محاكم الاخطاط الموجودة بمديرية الغربية وعلى كشوف البلدان
المرفقة بها

وبعد الإطلاع على افادة مديرية الغربية نمرة ٨٨
قررنا ما هوآت :

المادة الاولى

مديرية الغربية

مركز زقنى

محكمة خط زقنى

تضاف ناحية فرسيس الى دائرة اختصاص محكمة زقنى

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من تاريخه

حرر بمصر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩١٣ - ١٨ ربيع الاول سنة ١٣٣١

حسين رشدى

مديرية المنيا

قرار

الحجارة بناحية الفكرية مركز أبو قرقاص - سريان اللائحة والمواقف (*)

مدير المنيا

بعد الاطلاع على قرارى المديرية الصادرين فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٥
و ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بشأن سريان لائحة الحجارة على بعض نواحى بمديرية المنيا
وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المتعقد بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٢

قرر ما هوآت :

أولا - يسرى مفعول القرارين المشار اليهما قبل على ناحية الفكرية بمركز
أبو قرقاص

ثانيا - يكون موقف الحجارة بناحية الفكرية فى النقطة الآتية :
بالجهة الشرقية من محطة السكة الحديد على بعد أربعة أمتار
من المزلتان الشرق

ثالثا - تكون تعريفه الاجر بناحية الفكرية كما يأتى :

١٥	مليما عن المسافة التى لا تزيد عن ثلث ساعة	
٢٠	» » تزيد عن ثلث ساعة وتقص عن نصف ساعة	بالمسافة
٣٠	» » تستغرق نصف ساعة فمافوق الى أقل من الساعة	

(٣٠ مليما عن الساعة الاولى
بالساعة ٢٠ » » الثانية
١٠ » كل ساعة أو كسورها زيادة

باليوم
١٢٠ مليما عن يوم بأكمله عبارة عن عشر ساعات
رابعا - يجرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بأسبوع

١٤ صفر سنة ١٣٣١ (٢٣ يناير سنة ١٩١٣)
مدير المنيا بالنيابة
بدرخان على

مديرية الغربية

قرار

عربات النقل بنندر دسوق - المواقف (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة (١١) من لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة
بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٩١ والمعلقة بالقرار الصادر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٠١
وبعد موافقة مجلس محلي بنندر دسوق بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ سبتمبر
سنة ١٩١٢

قرر ما هوآت

١ - يكون موقف عربات النقل في نقطة تقاطع شارع المنتزه مع شارع
توفيق لاجل ثلاثين عربة

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بأسبوع

طنطا في ١٣ فبراير سنة ١٩١٣ محمد محب

(*) الوقائع المصرية في ٣ مارس سنة ١٩١٣ وجه ٧٣٥

مجلس بلدى مدينة المنيا المختلط

قرار

تحصيل الضرائب والعوائد البلدية بمدينة المنيا (*)

رئيس مجلس بلدى المنيا المختلط

بعد الاطلاع على المادة (١) من القانون نمرة ٦ الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩١١ ٢٦ فبراير
سنة ١٩١٣ القاضى بايجاد مجلس بلدى مختلط بمدينة المنيا

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الصادر فى ٨ فبراير سنة ١٩١٣ الذى اعتمدته
نظارة الداخلية بافادتها نمرة ٣٨ المؤرخة فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٣

قرر ما هوآت

أولا - تحصيل الضرائب والعوائد البلدية بمقتضى التعهد الممضى يكون عند
الافتضاء بالطرق الادارية وفقا لمنطوق الدكرى الصادر فى ٢٥ مارس
سنة ١٨٨٠ انلخص بتحصيل الضرائب والعشور

ثانيا - يصير تنفيذ هذا القرار بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية .

صدر بالمنيا فى ٢٦ فبراير سنة ١٩١٣ رئيس المجلس البلدى

مدير المنيا

محمد على شرارة

(*) الوقائع المصرية فى ٥ مارس سنة ١٩١٣ وجه ٧٦٧

نظارة الحقانية

قرار

بتعديل في دوائر اختصاص بعض محاكم الاخطاط بمديريات
القليوبية وأسيوط وأسوان (*)

نحن ناظر الحقانية

٦ مارس ١٩١٣ بعد الاطلاع على المادتين الاولى والثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢
الخاص بتشكيل محاكم الاخطاط

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة منا بتاريخ ٩ و ٢١ و ٢٦ يناير سنة ١٩١٣
بانشاء وتحديد دوائر اختصاص محاكم الاخطاط بمديريات القليوبية وأسيوط
وأسوان

قررنا ما هو آت

المادة الاولى

مديرية القليوبية

مركز طوخ

محكمة خط بلتان

تضاف ناحية كفر منافر التابعة لمركز طوخ الى دائرة اختصاص
محكمة خط بلتان

مديرية أسـيوط

مركز ملوى

محكمة خط نواى

تضاف ناحية أبى قنبه التابعة لمركز ملوى الى دائرة اختصاص
محكمة خط نواى

مديرية أسـوان

مركز أسوان

تستبدل محكمة خط كوم أمبو مركز أسوان بمحكمة خط بناحية دراو

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من تاريخه

تحريرا فى ٦ مارس سنة ١٩١٣ - ٢٧ ربيع الاول سنة ١٣٣١

حسين رشدى

نظارة المعارف العمومية

قرار نمرة ١٧٢٢ اللائحة التنفيذية للقانون نمرة ٢ لسنة ١٩١٣
بشأن المدارس الاولى للعلامات (*)

ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٥ الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠
وعلى ما اقترحه اللجنة العلمية الادارية في جلسيتها المنعقدتين في ١١ و ٧ مايو
سنة ١٩١٢

وعلى مداولة مجلس المعارف الاعلى في جلسته المنعقدة في ٢٦ مايو سنة ١٩١٢
وعلى ماقرره مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٣٠ يناير سنة ١٩١٣
وعلى القانون نمرة ٢ لسنة ١٩١٣ الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩١٣ بشأن
المدارس الاولى للعلامات

قرر ماهوآت

اللائحة التنفيذية للقانون نمرة ٢ لسنة ١٩١٣ بشأن المدارس الاولى للعلامات

المادة الاولى

شروط الالتحاق

تحرر طلبات الدخول على استمارة نمرة ٢٢ ك وتقدم لناظرة المدرسة في الميعاد
الذي تحدده النظارة

وعلى كل طالبة أن تقدم مع الاستمارة نمرة ٢٢ ك الاوراق الآتية :

(١) تذكرة ميلادها

(ب) شهادة حسن السير والسلوك

المادة الثانية

الاختبار الطبي

تختبر كل طالبة اختبارا طبيا بمعرفة طبيب المدرسة ويبين هذا الطبيب ما اذا كانت لائقة صحيا للقبول بالمدرسة ويعلن تاريخ هذا الاختبار بالجريدة الرسمية

المادة الثالثة

امتحانات الدخول

ترسل ناظرة كل مدرسة الى النظارة عقب امتحان الدخول مباشرة :
أولا - كشفا يسمى كشف القبول يشمل أسماء الطالبات اللاتي نجحن في امتحان الدخول مرتبة على حسب درجاتهن في الامتحان مع بيان الدرجات التي حصلت عليها كل طالبة في كل مادة من مواد الامتحان
ثانيا - كشفا يشمل أسماء الطالبات اللاتي لم ينجحن في الامتحان والدرجات التي حصلت عليها كل طالبة منهن في كل مادة من مواد الامتحان
وعلى كل ناظرة عند اقتراحها قبول تلميذات أن تراعى ماقدرته النظارة مبدئيا من عدد الفصول وعدد الطالبات

المادة الرابعة

السنة الدراسية

تحدد مدة السنة الدراسية بقرار وزاري

المادة الخامسة

الحصص

يشتمل اليوم المدرسي على سبع حصص وتكون في الصباح وبعد الظهر
الا في يوم الخميس فانه يقتصر فيه على أربع حصص في الصباح
في أول كل سنة دراسية يقدم للنظارة جدول بهذه الحصص لاقراءه وكل تعديل يراد ادخاله في هذا الجدول أثناء السنة الدراسية يلزم عرضه على النظارة لاقراءه قبل السير عليه بمدة ١٥ يوما على الأقل

المادة السادسة

البروجرام

مواد التعليم تكون مطابقة للبروجرام الذى تضعه نظارة المعارف لهذه المدارس

المادة السابعة

امتحان نصف السنة

يعمل حوالى وسط السنة الدراسية امتحان يسمى امتحان نصف السنة

المادة الثامنة

تتولى امتحان نصف السنة لجنة تكون من معلمى المدرسة تحت رئاسة ناظرها
وتتخىب الناظرة أسئلة الامتحان من الاسئلة التى تقترحها أعضاء اللجنة وتكون
فى جميع المواد التى درست فى السنة الاشهر الماضية ويرسل جدول نتائج
هذا الامتحان الى النظارة

المادة التاسعة

امتحان الانتقال وامتحان شهادة الكفاءة

فى امتحان الانتقال وامتحان شهادة الكفاءة ينتخب رئيس اللجنة اسئلة الامتحان
التحريرى بعد استشارة المتصحين وعليه أن يحدد أوقات الامتحان والزمن الذى
يخصص لكل اختبار تحريرى أو شفهى

المادة العاشرة

نتائج الامتحانات

يرسل رئيس لجنة الامتحان الى النظارة :

(أ) جداول نتائج امتحان الانتقال وامتحان شهادة الكفاءة

(ب) تقريرا عن هذه الامتحانات

(ج) تقارير المتصحين

المادة الحادية عشرة

ترسل النظارة الى ناظرة كل مدرسة نسخة من جداول نتائج الامتحانات
وتقترح الناظرة ماتراه فى شأن التلميذات اللاتى لم ينجحن فى الامتحان من حيث
ابقاؤهن بفرقتن سنة أخرى لاعادة دروسهن أو فصلهن

المادة الثانية عشرة

الترخيص بتأدية امتحان الانتقال عند افتتاح الدراسة
كل تلميذة يمنعها المرض الشديد أو أى مانع قهرى آخر عن الحضور فى امتحان
الانتقال يجوز امتحانها عند افتتاح الدراسة اذا ثبت لناظرة المدرسة أن الغياب
كان لعذر قهرى

فاذا كان الغياب بسبب المرض يجب على التلميذة أن تقدم شهادة طبية
يصدق عليها طبيب المدرسة وتحفظ هذه الشهادة فى ملف التلميذة بالمدرسة
ويكون تقديم هذه الشهادة الى ناظرة المدرسة فى أول فرصة ممكنة قبل الشروع
فى الامتحان لا بعده

المادة الثالثة عشرة

الترخيص بالبقاء فى السنة الثالثة للاعادة
كل تلميذة من تلميذات السنة الثالثة تمنح من أداء امتحان شهادة الكفاءة
لسبب مقبول يمكن الترخيص لها باعادة دروس هذه السنة اذا رأت ناظرة
المدرسة ذلك وأقرته النظارة

المادة الرابعة عشرة

تطبيق قانون نظام المدارس
تسرى أحكام قانون نظام المدارس الصادر من نظارة المعارف العمومية
على المدارس الاولى للعلماء الا فيما يخالف هذه اللائحة

المادة الخامسة عشرة

يعمل بهذه اللائحة ابتداء من السنة المكتبية ١٩١٢ - ١٩١٣
حرر بالقاهرة فى ٢٥ ربيع أول سنة ١٣٣١ - ٣ مارس سنة ١٩١٣

ناظر المعارف
أحمد حشمت

نظارة الحقانية

قرار

تغيير في دوائر اختصاص بعض محاكم الاخطاط بمديريات
الدقهلية والجيزة والمنيا (*)

نحن ناظر الحقانية

ب. بعد الاطلاع على المادتين الاولى والثانية من القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢
الخاص بتشكيل محاكم الاخطاط ١٩

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة منا بانشاء محاكم الاخطاط وتحديد
دوائر اختصاصها بمديريات الدقهلية والجيزة والمنيا

قررنا ما هو آت

المادة الاولى

مديرية الدقهلية

مركز المنصورة

تستبدل محكمة خط تلانة بمركز المنصورة بمحكمة خط بناحية جديدة الحالة

مديرية الجيزة

مركز امبابة

محكمة خط امبابة

تضاف ناحية جزيرة وراق الحضرم مركز امبابة الى دائرة اختصاص محكمة
خط امبابة

مديرية المنيا

مركز سمالوط

محكمة خط نزلة العامودين

تنقل ناحيتا طحا ونزالي طحا من دائرة اختصاص محكمة خط البرجاية
وتضاف الى دائرة اختصاص محكمة خط نزلة العامودين

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

مصر في ١٠ مارس سنة ١٩١٣ - ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٣١

حسين رشدي

قومسيون بلدى اسكندرية

ترجمة لائحة بيع اللبن بالاسكندرية (١)

رئيس القومسيون البلدى

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الامر العالى الرقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠ وعلى
قرار القومسيون البلدى الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩١٣ وبعد مصادقة
نظارة الداخلية ٤ مارس سنة ١٩١٣

قرر ما هوآت

الباب الأول - فى بيع وتقل اللبن

المادة الاولى

على كل من اراد أن يتعاطى فى دائرة مدينة الاسكندرية تقل اللبن أو يبيعه
بالطواف أن يخطر البلدية بذلك لاجراء القيد السموى لاسمه

المادة الثانية

على من تقيد اسمائهم بصفة أنهم يتعاطون بيع اللبن فى دائرة الاسكندرية
أن يحملوا على ذراعهم علامة مخصوصة تعطى اليهم من المصلحة وتحفر عليها نمرة
تقابل النمرة الموجودة فى الدفتر أمام الاسم المقيد

والشخص المقيد اسمه مسؤول عن هذه العلامة وهى شخصية محضبة

المادة الثالثة

الأوعية المستعملة فى تقل اللبن يجب أن تكون وفق النموذج الذى تعينه البلدية
لهذا الغرض ويجب لذلك أن تعتمد البلدية تلك الأوعية وأن تضع عليها ختما
من الرصاص

ويجب أن يكون للأوعية المذكورة غطاء ومنوع أن تجعل لها سدادة من مواد
أيا كانت كالخرق والكهنة والخضرة وغيرها
وهذه الأوعية يجب أن تكون دوماً على أتم ما يكون من النظافة والصيانة والا
جاز أن يأمر القاضى بمصادرتها

المادة الرابعة

اللبن الذى يتقل بواسطة أناس ليست معهم علامة الذراع المنصوص عليها
فى المادة الثانية من هذه اللائحة أو يكون فى وعاء ليس عليه ختم المصلحة أو لا تكون
معروفة فيه الشرائط المدونة فى المادة الثالثة يذهب به ملاحظوا البلدية أو رجال
البوليس الى المعمل الكيماوى الصحى التابع للبلدية لتحليله
. فاذا اتضح أنه مغشوش أو ممزوج بالماء أو مخلوط فانه يصادر ويعمل محضر
بهذه الاجراءات
والا فان اللبن يرد الى صاحبه

المادة الخامسة

ممنوع بيع اللبن المخخوس أو عرضه أو طرحه فى البيع بدون بيان ذلك بكيفية
ظاهرة بواسطة علامة خصوصية تجعل على الوعاء
وأما اللبن الذى ليست عليه هذه العلامة فيعتبر لبناً حراً
والمراد باللبن الحر ما لا يكون مضافاً إليه شئ أو منزوعاً منه شئ ولم تحصل فيه
أية عملية غش سواء قبل الحلب أو أثناءه أو بعده
واللبن المخخوس هو الذى نزعته منه القشطة ولم يضاف إليه شئ

المادة السادسة

ممنوع أن يباع أو يعرض أو يطرح فى البيع لبن لونه متغير وظاهر عليه أنه قدز
أو بدأ يتحلل

المادة السابعة

ممنوع على كل انسان مصاب بمرض معد أو جلدى فى يديه أن يتعاطى بيع اللبن بأية صفة كانت (سواء فى محل بيع لبن أو مستودع أو بالقل أو فى الزريبة) حتى يشفى تماما

وعلى القائم بإدارة المحل أن يبلغ السلطة الصحية عن كل إصابة بمرض عفون تظهر بين أعضاء عائلته أو بين عماله والسلطة الصحية أن تبعد المصابين فى المدة التى ترى ضرورتها

وعليه كذلك أن يكون لديه كشف بالعمال يبرزه عند الطلب لهذا الغرض

الباب الثانى - فى التفتيش البيطرى على المواشى الحلوبة

المادة الثامنة

لأطباء البلدية البيطريين الحق فى التفتيش فى كل وقت على الزرائب والمواشى الحلوبة الموجودة بها للتحقق من الحالة الصحية لهذه المواشى

المادة التاسعة

كل بقرة أو جاموسة أو ماشية أخرى حلوبة توجد مصابة بمرض معد للانسان أو الحيوان فاما أن تعزل فى الزريبة نفسها واما أن ترسل الى زرائب قسم الطب البيطرى بالبلدية اذا رؤيت للطبيب ضرورة فى ذلك

المادة العاشرة

يقرر للطبيب البيطرى بالبلدية تطهير الزريبة وإمهر بكل الاجراءات الاخرى الصحية التى يرى ضرورتها

المادة الحادية عشرة

يجوز للطبيب البيطرى أن يأمر حتى بإعدام المواشى الحلوبة فى الحال عند ما تنتضح اصابتها بأمراض معدية تكون خطرة بنوع الخصوص أو اشتدت حالتها كثيرا

وفى هذه الحالة يكون لصاحب الماشية الحق فى تعويض يعادل ثلاثة أرباع قيمتها قبل مرضها دون أن يتجاوز مع ذلك مقدار التعويض بحال من الاحوال مبلغ ١٥ جنيها مصريا عن كل رأس أعدمت وذلك بالشروط الآتية وهى :

- ١ - أن يكون صاحب الماشية سليم البنية
- ٢ - أن يكون أبلغ بالمرض من تلقاء نفسه قلم الطب البيطرى بالبلدية فى الحين اللازم
- ويعد دفتر قسائم على الدوام لهذا الغرض بقلم ادارة الصحة بالبلدية وتفيد فيه البلاغات بلا مقابل
- ٣ - أن يكون قد عمل بالدقة بكل الاشتراطات التى أمره بها الطبيب البيطرى بالبلدية

المادة الثانية عشرة

إذا كان القائم بإدارة المحل أجنبيا فيعطى أولا بلاغ بالكافة بيوم وساعة المعينة للسلطة القنصلية التى هو تابع اليها حتى ترسل مندوبا لو شاءت لحضور المعينة

الباب الثالث - أحكام عمومية

المادة الثالثة عشرة

كل مخالفة لنصوص هذه اللائحة تكون المعاقبة عليها بغرامة لا تزيد عن جنيه مصرى واحد وبالحبس مدة لا تتجاوز ٧ أيام أو باحدى هاتين العقوبتين فقط وذلك بلا اخلال بتطبيق نصوص القوانين واللوائح الخاصة بالمحلات الغير الصحية والمقلقة للراحة والخطرة

وفي حال العود يجوز أن يأمر القاضي بحو اسم العائد من الدفتر المنصوص عليه
في المادة الاولى من هذه اللائحة

المادة الرابعة عشرة

يعمل بهذه اللائحة بعد ٣٠ يوما من نشرها في الجريدة الرسمية

الاسكندرية في ٤ مارس سنة ١٩١٣

رئيس القومسيون البلدى

عنه خليل رياض

نظارة الداخلية

قرار

بتعديل تعريف مصاريف معالجة الحيوانات بمستشفيات
جميعات الرفق بالحيوان (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٠٥ بشأن مصاريف
المعالجة ومصاريف تركيب النعال (التطبيق) للحيوانات التي يؤتى بها الى مستشفيات
جميعات الرفق بالحيوانات والمعدل بالقرار الصادر في ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٦

قرر ما هوأت

١ - تعدل المادة الأولى من القرار الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٠٥ كما يأتي :
تعريف مصاريف معالجة الحيوانات التي يؤتى بها للمستشفيات جميعات
الرفق بالحيوانات من كافة جهات القطر المصري تكون كالاتي :

٨٠ عن كل رأس من أنواع الخيول والبغال والجمال والمواشي في (اليوم
المسلم الواحد) ٢٤ ساعة

٤٠ عن كل رأس من نوع الحمير في (اليوم الواحد) ٢٤ ساعة

٢ - القرار الصادر في ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٦ المشار اليه قبل يعتبر لاغيا

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام

١٥ مارس سنة ١٩١٣ - ٧ ربيع الثاني سنة ١٣٣١

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ١٧ مارس سنة ١٩١٣ وجه ٩٣٦

محافضة القنال

قرار

تكريم الكلاب بمدينة بورسعيد (*)

محافظ القنال

٣ مارس ١٩١٣
بعد الإطلاع على المادة التاسعة من القانون نمرة ٢٢ الصادر في سنة ١٩٠٥
ونظرا لحصول اصابة بداء الكلب في مدينة بورسعيد

قرر ما هو آت

المادة الاولى

جميع الكلاب التي توجد في الطرق أو الأماكن العمومية بمدينة بورسعيد
وضواحيها يجب أن تكون مكمة أو مقودة بزمام
وفي كلتا الحالتين يجب أن يوضع لكل كلب طوق بصفيحة من معدن عليها
اسم صاحبه وعنوانه

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثة أيام

محمد محمود

بورسعيد في ٣ مارس سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية في ١٧ مارس سنة ١٩١٣ وجه ٩٣٦

نظارة الداخلية

قرار تعديل تعريفه عوائد الذبيح بمدينة السويس (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ ٢٠ مارس
القاضى بتحديد تعريفه عوائد الذبيح فى المدن التى أنشئ فيها أو سينشأ فيها مجالس بلدية
مخططة أو محلية بموجب قرار يصدر من نظارة الداخلية بعد أخذ رأى المجلس
البلدى أو المحلى فى ذلك

وبعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١ بتحديد عوائد
الذبيح فى المدن المشكل فيها بلديات ومجالس محلية
وبالنظر لما قرره مجلس محلى السويس فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١١ مارس
سنة ١٩١٣

قرر ماهوآت :

المادة الاولى

تعريفه عوائد الذبيح فى السويس المتحدة بالقرار الصادر فى ٣٠ سبتمبر
سنة ١٩١١ عدلت كما يلى :

الخزير أربعة مليات عن كل كيلو من اللحم الصافى
الضانى والماعز ثلاثة مليات عن كل كيلو من اللحم الصافى
العجول والبقر والثيران والجواميس والجمال مليان عن كل كيلو من اللحم الصافى

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد ثمانية أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

محمد سعيد

تحريرا فى ٢٠ مارس سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٣ وجه ١٠٢٩

نظارة الداخلية

قرار

انشاء مركز رابع بمديرية القليوبية يسمى مركز بنها (*)

ناظر الداخلية

بعد موافقة نظارتي المالية والحقانية

٢٠ مارس

سنة ١٩١٤

وبعد أخذ رأي مجالس مديريات القليوبية والشرقية والدقهلية

قرر ما هو آت

١ - ينشأ بمديرية القليوبية مركز رابع يكون مقره بندر بنها ويسمى (مركز بنها) وتشمل دائرة اختصاصه البندر المذكور و٣٥ قرية بحسب البيان الآتي :

أولا - بندر بنها و٢٢ بلدة من بلاد مركز طوخ بمديرية القليوبية وهي : كفر منافر - ميت العطار - ميت خنازير ونصف اتريب - نقباس - بتمدة - مرصفا - وكفر أحمد حشيش - كفر عطا الله وكفر الحمام - فرسيس - الشموت - سندهور - مجول - طحلة - الحصنة - ميت عاصم - كفر العرب - كفر فرسيس - كفر الشموت - كفر سندهور - كفر الحصنة - كفر طحلة - كفر الشيخ ابراهيم - الرملة

ثانيا - ٩ بلاد من بلاد مركز منيا القمح بمديرية الشرقية وهي : حمجرة - ميت راضي - كفر كردى - برقطا - كفر الاربعين - كفر موسى - شبلنجه - كفر أبو زهره - كفر عزب غنيم

- ثالثا - ٤ بلاد من بلاد مركز ميت غمر بمديرية الدقهلية وهى : اسنيت -
كفور اسنيت - كفر منصور - كفر الشهاوى خاطر
- ٢ - تفصل جميع البلاد المذكورة من مراكزها الاصلية بما يتبعها من العزب
المقيمة امام اسمائها يحدول اسماء البلاد والعزب التى استجذت بعد
- ٣ - يسرى مفعول هذا القرار اعتبارا من ١٥ ابريل سنة ١٩١٣
- ٤ - على مديرى القليوبية والشرقية والدقهلية تنفيذ هذا القرار كل منهم فيما يخصه
- ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣٣١ - ٢٠ مارس سنة ١٩١٣
- محمد سعيد

مجلس الفيوم البلدى

قرار

تحصيل الرسوم والعوائد البلدية بمدينة الفيوم (*)

رئيس مجلس الفيوم البلدى المختلط

بعد الاطلاع على البند الاول من الامر العالى الرقم ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢
 (١٤ صفر سنة ١٣٢٠) الصادر بتشكيل مجلس بلدى مختلط بمدينة الفيوم

وبعد الاطلاع على قرار المجلس البلدى الصادر فى ١١ فبراير سنة ١٩١٣
 بشأن تحصيل الرسوم والعوائد البلدية بالمدينة المصتق عليه من نظارة الداخلية
 بافادتها القيمة ٢٣ فبراير سنة ١٩١٣ نمرة ٥٧

قررنا ما هو آت

أولا - يكون تحصيل الرسوم والعوائد البلدية بناء على التعهدات المضاة
 من الاهالى بالطرق الادارية وبمقتضى نصوص الاوامر العالية الصادرة
 فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢ و ٢٦ مارس
 سنة ١٩٠٠ ممن يتأخرون فى سدادها

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره
 بالجريد الرسمية

صدر بمدينة الفيوم فى ٦ مارس سنة ١٩١٣

مدير الفيوم

ورئيس مجلس الفيوم البلدى المختلط

ابراهيم حلمي

(*) الوقائع المصرية فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٣ وجه ١٠٣٠

نظارة المعارف العمومية

لائحة خاصة باللجنة الاستشارية

« لرعاية وإرشاد المصريين الذين يطلبون العلم في أوروبا على نفقاتهم » (*)

قرار نمرة ١٧٢٥

ناظر المعارف العمومية

نظرا لما يقضى به الواجب من حماية مصالح الشبان المصريين الذين يطلبون العلم في أوروبا على نفقاتهم وذلك بإرشادهم بما يسهل لهم تحقيق أمانتهم

ولما كان من المهم جدا - في سبيل هؤلاء الطلبة - السهر على مآفاه مصلحتهم وبذل العناية الأبوية لهم واعطاء أهلهم كل ما يطلبونه من المعلومات الخاصة بهم وبعد مداولة من حضر من آباء وأولياء أمور هؤلاء الطلبة في الجمعية العمومية التي عقدت للمرة الاولى لهذا الغرض في يوم السبت ٧ ديسمبر سنة ١٩١٢ ولأرة الثانية في يوم السبت ٨ فبراير سنة ١٩١٣ .

قرر ما هوأت :

المادة الاولى

إنشاء اللجنة

تنشأ بنظارة المعارف العمومية لجنة استشارية لرعاية وإرشاد المصريين الذين يطلبون العلم في أوروبا على نفقاتهم

(*) الوقائع المصرية في ٧ ابريل سنة ١٩١٣ بلحق

المادة الثانية

تشكيل اللجنة

تشكل اللجنة الاستشارية من أحد عشر عضوا - ماعدا الرئيس - ينتخب ثمانية منهم بواسطة جمعية عمومية تعقد من آباء وأولياء أمور المصريين الذين يطلبون العلم في أوروبا والثلاثة الباقون يعينهم ناظر المعارف العمومية ولا يتناول أعضاء هذه اللجنة أى مرتب أو مكافأة

المادة الثالثة

رئيس اللجنة وسكرتيرها

تكون هذه اللجنة تحت رئاسة سعادة ناظر المعارف أو وكيلها ويعين سكرتير اللجنة بمعرفة ناظر المعارف العمومية

المادة الرابعة

الشروط التي يجب توفرها في المنتخبين

لا ينتخب عضوا في اللجنة الاستشارية الا من كان وقت الانتخاب والدا أو ولي أمر لطالب مصرى يتعلم في أوروبا على نفقته

المادة الخامسة

مدة العضوية

يكون انتخاب الأعضاء لمدة سنتين ويسقط نصفهم كل سنة على التناوب ويحوز إعادة انتخاب الاعضاء الذين تكون انتهت مدة انتخابهم والاعضاء الثمانية الذين ينتخبون في المرة الأولى يكون انتخاب أربعة منهم لسنة واحدة والاربعة الباقين لمدة سنتين

وإذا فقدت في أحد الاعضاء المنتخبين شروط العضوية المبينة في المادة الرابعة فستمر عضويته الى نهاية تلك السنة وحينئذ ينتخب غيره بدلا عنه

وإذا خلا أثناء السنة محل أحد الاعضاء المنتخبين فعلى اللجنة أن تعين عضوا آخر بدلا عنه من على الاعضاء المنتخبين من الجمعية العمومية في عدد الاصوات على أن هذا العضو تنتهى مدة عضويته بحلول أول معاد للانتخاب السنوي

أما الاعضاء الذين يعينهم ناظر المعارف العمومية فيكون تعيينهم لمدة سنتين ويجوز إعادة تعيينهم

المادة السادسة

اجتماع اللجنة

تجتمع اللجنة الاستشارية مرة على الأقل في كل ثلاثة أشهر وتجتمع أيضا بناء على طلب الرئيس اجتماعا غير عادي كلما دعت الحاجة الى ذلك أو كلما طلب عقدها أربعة من أعضاء اللجنة المنتخبين

وتربى الدعوة الى الاجتماع قبل معاد الجلسة بأسبوع

لا تكون مداولات اللجنة الاستشارية صحيحة الا اذا حضرها تسعة من أعضائها على الأقل من بينهم الرئيس وتكون القرارات بأغلبية الآراء وعند التساوى يرجح رأى الفريق الذى يكون فيه الرئيس

وإذا لم يكمل العدد المقرر في الفقرة السابقة يحدد الرئيس معادا آخر لاجتماع اللجنة ويشعر الاعضاء به

وفي هذه الجلسة تكون المداولات صحيحة مهما كان عدد الاعضاء المجتمعين

المادة السابعة

اختصاصات اللجنة

اختصاصات اللجنة هي :

أولاً — أن تقدم بواسطة النظارة لمن يطلب منها المعلومات المتعلقة بوجوه المزاي التي يختص بها كل معهد من معاهد التعليم العمومي والتعليم الفني من جهة التربية وطرق التدريس والصفات التي ترشح الطالب للالتحاق بكل منها وبمبلغ النفقات التي يحتاج إليها للعيشة والتعليم وغير ذلك

ثانياً — ولجنة حرصاً على مصلحة الطالب أن تتحقق من أنه يمكنه الاستفادة من الدراسة خارج القطر وعليها ابداء رأيها في ذلك لولى أمره بصفة استشارية

ثالثاً — الاتفاق مع نظارة المعارف العمومية على وضع الطلبة المصريين الذين يسافرون الى الخارج ليتعلموا على نفقاتهم تحت عناية مندوب النظارة القائم بالأعمال في المملكة التي يقصدها الطلبة حتى يقوم هذا المندوب بمقابلتهم عند وصولهم وتيسير السبل للاحاقهم بالمعاهد التي يقصدهونها وملاحظة دراستهم ومساعدتهم على ايجاد المال اللائمة لسكنهم ومراقبة سيرهم من وجه عام مراقبة أبوية

رابعاً — النظر في التقارير والمكاتبات ونتائج الامتحانات الدورية التي تبليها لها نظارة المعارف وابداء رأيها فيها حتى تقوم النظارة بإبلاغ تلك الآراء لذوي الشأن

خامساً — ابداء المقترحات بما يحسن ارساله من التعاليم العامة للمصريين الذين يطلبون العلم في أوروبا على نفقاتهم حتى يتسنى لهم أن يدركوا من اقامتهم في الخارج كل ما يمكنهم ادراكه من الفوائد على اختلاف أنواعها

سادساً — تعضيد الطلبة الذين أتموا دراستهم في أوروبا مع السببمة الحسنة حتى تسهل لهم سبيل الالتحاق بالوظائف اللائمة في مصر

المادة الثامنة

الجمعية العمومية

تعقد في كل سنة جمعية عمومية من آباء وأولياء أمور المصريين الذين يتعلمون في أوروبا على نفقاتهم ويرأس هذه الجمعية ناظر المعارف العمومية ويلقى على هيئة الجمعية بيان عن الطريقة التي سار عليها المشروع في السنة الماضية وينتخب في هذا الاجتماع أعضاء اللجنة المطلوبون للحال الخالية

المادة التاسعة

الاشعار الذي يجب على الطلبة تقديمه

على كل راغب في السفر الى أوروبا طلبا للعلم اذا أراد الانتفاع برعاية اللجنة الاستشارية أن يحضر طلبا بذلك على استمارة تصرف مجانا من نظارة المعارف ويرسلها موقعا عليها من والده أوولي أمره الى النظارة قبل ميعاد السفر بشهرين على الأقل

ويجب أن يذكر في هذه الاستمارة اسم المعهد الدرامي الذي يراد الحاق الطالب به وما اذا كان يراد دفع مصروفاته عن يد نظارة المعارف العمومية

وعلى كل طالب موجود الآن في أوروبا اذا أراد أيضا الانتفاع برعاية اللجنة أن يقدم الى النظارة طلبا بذلك مشتملا على وجوه البيانات المتقدم ذكرها

المادة العاشرة

المخابرات

المخابرات بين الطلبة واللجنة الاستشارية ترسل للنظارة بواسطة مندوبها أوولي أمر الطالب

المادة الحادية عشرة

تمضية الاجازات

على كل طالب أن يرسل للمندوب التابع له قبل ابتداء كل مسامحة بامبوعين بيان الجهات التي يريد قضاء المسامحة فيها وموافاته بكل تغيير يطرأ في ذلك أثناء المسامحة وعليه أن يخبر عند انتهاء المسامحة مندوب النظارة بعودته من سياحته الى مقر دراسته

المادة الثانية عشرة

الاشعار بتغيير العنوا

على كل طالب يتغير عنوانه سواء كان أثناء المسامحات أو أثناء الدراسة أن يشعر بذلك مندوب نظارة المعارف العمومية في الحال

المادة الثالثة عشرة

الانتقال من مدرسة الى أخرى

انتقال طالب من مدرسة الى مدرسة أخرى في نفس المملكة المرسل اليها يكون بناء على طلب مقدم من ولي أمره الى النظارة مبيناً فيه الاسباب أما اذا كان الغرض انتقال الطالب الى مملكة أخرى أو تغيير نوع الدراسة فيكون الرأي للجنة بصفة استشارية

ولرئيسها في الاحوال المستعجلة أن يأمر باللازم ثم يشعر اللجنة عند اجتماعها

المادة الرابعة عشرة

الاستدانة

نظارة المعارف العمومية واللجنة ليستا مسؤولتين بأى حال من الاحوال عن أى دين يستدينه الطالب

وكل طالب يثبت اعتياده على الاستدانة وعدم الوفاء يجوز للجنة الاستشارية أن تنصح لوالده أو ولي أمره بواسطة النظارة بأرجاعه الى مصر فاذا لم يقبل ذلك تخرجه اللجنة من تحت رعايتها

المادة الخامسة عشرة

المواظبة

على الطلبة أن يواظبوا على الحضور الى المعاهد التي يتلقون فيها مقرر الدراسة المخصص لهم وعليهم أن يعنوا بتلقى دروسهم ويتفرغوا لها تفرغا تاما

المادة السادسة عشرة

أحكام مالية

على آباء وأولياء أمور الطلبة الذين يرغبون في أن مايدفع من التقود عن أبنائهم يكون بواسطة مندوبى نظارة المعارف العمومية مساعدة لهم أن يودعوا مقدما في مصرف تعينه اللجنة الاستشارية المبالغ التي تحتدها لهم تلك اللجنة حسب قانون المعهد الدراسي الذي يلتحق به الطالب وأن يوقعوا على أقرار يتعهدون فيه بأنهم يستمرون على دفع جميع المبالغ المطلوبة في أوقاتها بحيث اذا خالفوه تنتحى النظارة عن هذه المساعدة

وعند مايدفع والد الطالب أو ولي أمره مبلغا للمصرف لحساب ابنه أو من هو متول أمره يرسل لنظارة المعارف العمومية وصل المصرف أو صورة منه حتى يمكن اشعار مندوب النظارة بدفع المبالغ المذكور

ولا تتحمل النظارة ولا مندوبوها أدنى مسئولية مالية بشأن مصروفات أى طالب

المادة السابعة عشرة

التقارير غير الحسنة عن الطلبة

اذا ورد لنظارة المعارف العمومية من مندوبها مايفيد أن أحد الطلبة يضيع وقته في أوربا سدى أو أن سيره هناك مما يحط بكرامة أمته في أعين الجمهور تنظر اللجنة في هذا الامر وتبدي رأيها لوالد الطالب أو ولي أمره فيما يحسن اتخاذه تلقاء ذلك

المادة الثامنة عشرة

عدم أداء نفقة في نظير الملاحظة

لا يكلف آباء وأولياء الطلبة بمرتبات المندوبين الذين تعينهم النظارة لملاحظة
ورعاية هؤلاء الطلبة

تحريرا بديوان النظارة في ٨ مارس سنة ١٩١٣ - ٣٠ ربيع الاول سنة ١٣٣١

ناظر المعارف العمومية

أحمد حشمت

محافظة مصر

قرار

المحلات العمومية بمدينة القاهرة - اضافة أخطاط بواحة عين شمس
الى جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات والتي لا يمكن
فتح محلات عمومية فيها (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين

٤ مارس
سنة ١٩١٣

الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة

قرر ما هوآت :

(١) تضاف الى جدول الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات وغير معدة
للتجارة المبينة بالمادة الاولى من القرار المشار اليه قبل الإخطاط
المبينة بعد :

قسم الوايلي

جميع أخطاط واحات عين شمس الاولى والثانية ماعدا الشوارع وأجزاء
الشوارع المبينة بعد :

- ١ - شارع عباس من طريق سراي القبة الى شارع اسماعيل وشارع المحطة
- ٢ - شارع اسماعيل من شارع عباس الى شارع ابراهيم
- ٣ - شارع ابراهيم من شارع اسماعيل الى شارع الاهرام
- ٤ - شارع توفيق بأكمله
- ٥ - شارع البرنس حسين من شارع ابراهيم الى شارع الكنيسة

- ٦ - شارع الجامع من شارع ابراهيم الى شارع الكنيسة ومن شارع الاقص
الى شارع الزقازيق
- ٧ - شارع كفر الجاموس من شارع سيدى جابر الى شارع دمياط
- ٨ - شارع طلخا من شارع كفر الجاموس الى شارع الاسكندرية
- ٩ - شارع الزقازيق من شارع كفر الجاموس الى شارع الاسكندرية
- ١٠ - ميدان الجامع
- ١١ - شارع المنصورة من شارع الروضة الى شارع الاسكندرية
- ١٢ - شارع دمنهور من شارع اسوان الى شارع الاسكندرية
- ١٣ - شارع دمياط من شارع كفر الجاموس الى شارع الاسكندرية
- ١٤ - شارع لوطس من شارع ابراهيم الى شارع الصباغ
- ١٥ - شارع أبو الهول من شارع اسماعيل الى شارع سيزوستريس
- ١٦ - شارع الاهرام من شارع شريف باشا الى شارع الصباغ
- (٢) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م
- ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٣١ - ٤ مارس سنة ١٩١٣ على ذو الفقار

لائحة المستخدمين التابعين لمجلس مديرية أسوان
المصنق عليها من نظارة الداخلية بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩١٣ (*)

القسم الأول

شروط قبول المستخدمين وترقيتهم

المادة الاولى

لا يقبل ضمن موظفي مجلس المديرية أو المدارس أوالكتائب التابعة له الا من
كان مصري الجنس وتابعا للحكومة المحلية
ويعتبر مصرياً من كان من رعايا الدولة العلية مولوداً أو قاطناً في القطر المصري
أو مقماً فيه من خمس عشرة سنة على الأقل

المادة الثانية

يكون اختيار مستخدمى مجلس المديرية أو المدارس التابعة له من الانواع الآتية
وبحسب الترتيب الآتى :

أولاً — حاملو الشهادة النهائية (دبلوم) من نظارة المعارف العمومية المصرية
أو حاملو الشهادة المذكورة من خارج القطر
ثانياً — حائزو شهادة الدراسة الثانوية المصرية أو الذين نالوا شهادة مثلها
من خارج القطر

وتعتبر شهادات مدرسة الزراعة ومدرسة الفنون والصنائع في القاهرة وقسم
المعلمات في المدرسة السنية والقسم الابتدائى من مدرسة المعلمين الخديوية
كشهادة الدراسة الثانوية

(*) الوقائع المصرية في ٣ مايو سنة ١٩١٣ وجه ١٤٧٨

ثالثا - حائزو شهادة الدراسة الابتدائية أو شهادة مساوية لها كشهادة مدرسة معلبي الكتائب

ويرجح بقدر الامكان من كان متخرجاً من المدارس التي يديرها المجلس
رابعا - موظفو الحكومة أو غيرها الذين رفقوا بسبب الغاء وظائفهم أو استعفائهم

المادة الثالثة

يلاحظ عند تعيين الموظفين الترتيب المدون في المادة السابقة سواء كان هذا
التعيين باختيار المجلس أو عقب امتحان تساوى فيه مجموع درجات المرشحين
وإذا كان المرشحون حائزين شهادات متعادلة فالمجلس حرّ في اختيار الالئق منهم

المادة الرابعة

يراعى بقدر الامكان أن يكون المفتش العام ومساعدوه ونظار المدارس
ومهندس المجلس وسكرتير المجلس من النوع الاول أو الثاني المذكورين في المادة
الثانية ويفضل من كان عارفاً إحدى اللغتين الفرنسية أو الانجليزية وأن لا يكون
عمره أقل من خمس وعشرين سنة هلالية ولا أكثر من خمس وأربعين

المادة الخامسة

يراعى بقدر الامكان أن يكون مساعد سكرتير المجلس من النوع الثالث على الاقل
من المنصوص عنهم في المادة الثانية وأن لا يكون عمره أقل من عشرين سنة
هلالية وأن لا يزيد عن خمس وأربعين

المادة السادسة

لا يتم تعيين أى موظف أو ترقية أو زيادة ماهيته أو نقله أو محاكمته الا بعد
اقرار المجلس على ذلك

ولا تمنع القيود السابقة للمجلس من الحق المطلق في توظيف أى شخص له
امتيازات خاصة

المادة السابعة

يجب على كل من يريد أن يعين في وظيفة تابعة للمجلس ولم يكن شاغلا وظيفه أخرى تابعة له أن يقدم الشهادات الآتية :

أولا — شهادة الميلاد أو شهادة القرعة وإن لم توجدا فشهادة من اثنين من الاطباء المعروفين للمجلس

ثانيا — شهادة رسمية من قلم السوابق تفيد علم وجود سوابق له

ثالثا — » من طبيين معروفين للمجلس دالة على صحة بنيته

رابعا — » دالة على حسن السيرة والاخلاق موقعاعليها من اثنين جديرين بالثقة ومعروفين للمجلس وبيين في هذه الشهادة اذا كان المرشح سبق له استخدام أم لا وفي الحالة الاولى يبين وظائفه وزمن استخدامه وآخر وظيفة له وتاريخه وسبب رفته منها

خامسا — شهادة دالة على الجنسية المصرية والتابعة للحكومة المحلية موقعاعليها من اثنين جديرين بالثقة ومعروفين للمجلس

المادة الثامنة

تمنح الترقيات والعلاوات للمستخدمين وتقرر من المجلس بناء على طلب رئيسه

المادة التاسعة

لا يرقى المستخدم الى درجة أعلى ولا تزد ماهيته قبل مضي سنتين على تعيينه أو على آخر ترقية أو علاوة منحت له

وللمجلس الحق بصفة استثنائية أن يرقى مستخدما أو يزيد ماهيته بدون مراعاة شروط الفقرة السابقة من هذه المادة

المادة العاشرة

المستخدم المحكوم عليه تأديبيا بتنزيله درجة أو تنقيص ماهيته لا يجوز ترقيته ولا منحه علاوة ماهية الا بعد مضي سنتين من تاريخ الحكم عليه

المادة الحادية عشرة

لا تعطى علاوات ولا تمنح ترقيات إلا في أول يناير بعد عمل ميزانية السنة المقبلة

المادة الثانية عشرة

لا تسرى هذه اللائحة فيما يختص بشروط التعيين على الخدمة السائرة كالفراسين والباوين والسعاه فان هؤلاء يعينون ويرفون وتقطع ماهياتهم باذن رئيس المجلس ويقرر المجلس ماهيتهم والعدد اللازم منهم في الميزانية

المادة الثالثة عشرة

ليس للمستخدمين تحت ادارة المجلس الحق في طلب معاش أو مكافأة بعد خروجهم من خدمته

وانما يجوز للجلس اعطاء مكافأة لمن استعفى بسبب قهرى أو رقت بسبب صحى أو لورثة من يتوفى وهو فى الخدمة

وهذه المكافأة لا تتعدى بحال من الاحوال قيمة معادلة لماهية الشهر الذى تركت فيه الخدمة مع مصاريف سفر المستخدم وعائلته ومن يعولهم أو ورثته الى الجهة التى يريدون الإقامة بها فى القطر المصرى فى ميعاد شهرين من تاريخ ترك الخدمة أو الوفاة طبق الشروط المقررة فى قسم مصاريف الانتقال

واذا كان ترك الوظيفة بعاهة أو وفاة بسبب الوظيفة فيجوز منح صاحبها أو ورثته مكافأة لغاية مائة جنيه مصرى عدا مصاريف الانتقال بالصفة المبينة آنفا

القسم الثاني

تأديب المستخدمين

المادة الرابعة عشرة

ترفع الدعوى التأديبية بقرار يصدر من رئيس المجلس بناء على رغبته أو طلب من اثنين من الاعضاء يرفعانه له وتبين في القرار التهم المنسوبة الى المستخدم

المادة الخامسة عشرة

محاكمة المستخدم تأديبياً تكون أمام لجنة التعليم

المادة السادسة عشرة

يعلن رئيس المجلس المستخدم بورقة الاتهام مبيناً فيها التهمة أو التهم المنسوبة اليه ويكلفه بالحضور أمام لجنة التعليم في ميعاد لا يقل عن خمسة أيام كاملة من يوم اعلانه لابداء ماعنده من أوجه الدفاع

المادة السابعة عشرة

بعد فحص التهمة أو التهم المنسوبة الى المستخدم وبعد دفاعه عن نفسه تقبلّم اللجنة لرئيس المجلس حكماً مؤيداً بالاسباب مرفقاً ، محضر التحقيق واللجنة المذكورة استجلاء للحقيقة أن تسمع أقوال من ترى ضرورة لسماع أقوالهم ويدون ذلك كله في المحضر

وللهم أيضاً أن يكتب للجنة نتيجة بدفاعه

المادة الثامنة عشرة

يجب التوقيع على التقرير من جميع الذين حضروا المحاكمة من أعضاء اللجنة

المادة التاسعة عشرة

لا يتخذ حكم اللجنة الا بعد تصديق المجلس الذي له الحق في الموافقة على الحكم أو تعديله

المادة العشرون

قرار المجلس يكون بالاغلبية المطلقة من جميع أعضاء الجلسة الحاضرين متى كان منعقدا بصفة قانونية

المادة الحادية والعشرون

العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على المستخدمين التابعين للمجلس هي:

أولا - الانذار

ثانيا - قطع الماهية لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا

ثالثا - التنزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تنقيص الماهية مع ابقاء الوظيفة أو الدرجة

رابعا - الرفت

ولرئيس المجلس حق الانذار وقطع الماهية لغاية خمسة عشر يوما

المادة الثانية والعشرون

يجب اعلان المستخدم بنتيجة قرار المجلس ويكون نافذ المفعول من التاريخ الذي يقرره المجلس ويجوز نشره في الجرائد

المادة الثالثة والعشرون

في حالة عدم معرفة محل المستخدم أو رفضه استلام نتيجة قرار المجلس تنشر في الجريدة الرسمية ويعتبر هذا بمثابة الاعلان

المادة الرابعة والعشرون

يجوز لرئيس المجلس أن يقرر بطريقة مستعجلة ايقاف المستخدم المطلوب محاكمته عن العمل بشرط أن يتم المجلس تحقيقاته ويعان قراره النهائي للمستخدم في ميعاد شهر على الاكثر من تاريخ الايقاف

واذا حكم في هذه الحالة بالرفت فلا حق للمستخدم في أخذ ماهيته مدة ايقافه
واذا كان الحكم بتنزيل درجته أو ماهيته فانه يعتبر كذلك من يوم الايقاف

المادة الخامسة والعشرون

يحكم المستخدم اذا أخل بواجباته أو بعمله كما يحكم أيضا اذا ارتكب أمرا
يمس بحسن السلوك والآداب بحيث يزرى بشرف وظيفته

المادة السادسة والعشرون

الاحكام السابقة لاتمس بالمجلس من الحق في فصل أى موظف بدون
توسط مجلس التأديب اذا كان ذلك بسبب عدم قدرته صحيا على القيام بوظيفته
أو عدم لياقته وكفاءته للخدمة

المادة السابعة والعشرون

يجب على من يترك وظيفته أن يقدم استقالته بالكاتبه لرياسة المجلس وأن يسلم
مابعدته بمخالصة كتابية من تعيينه الرياسة للاستلام وتحسب للوظف ماهيته مدة
تسليمه بحيث لا تتجاوز ماهية شهر

القسم الثالث

الاجازات

المادة الثامنة والعشرون

لا يجوز لأى مستخدم أن يتغيب عن محل وظيفته بسبب لا يتعلق بها الا باجازة
من رياسة المجلس

المادة التاسعة والعشرون

تنقسم الاجازات الى نوعين - اعتيادية ومبرضية

المادة الثلاثون

يجوز للمستخدم أن يأخذ اجازة اعتيادية بماهية كاملة لمدة شهر فى كل سنة
اذا كان يرغب قضاءها داخل القطر أو لمدة شهرين اذا أراد قضاءها خارج القطر

المادة الحادية والثلاثون

لا تسرى أحكام المادة السابقة على نظار المدارس ومعلميها والمستخدمين بها
فإن إجازتهم تكون أثناء العطلة المدرسية التي يقرها المجلس سنويا . وهو يحدد
لكل مستخدم منهم مدة إجازته وبدئها أثناء هذه المساحات ولا يعطى لهؤلاء
المستخدمين إجازات اعتيادية أخرى

المادة الثانية والثلاثون

يحوز لرئاسة المجلس إعطاء إجازات مرضية باعتبار كل ثلاث سنوات تصرف
في الخدمة لغاية المدة الآتية وبالصفة الآتية :

أولا - شهران بماهية كاملة

ثانيا - » بنصف الماهية

ثالثا - » ربع »

وبعد انقضاء البسطة أشهر المذكورة جاز امتداد الإجازة لمثلها بدون ماهية
أو شطب اسم المستخدم من جدول مستخدمي المجلس مع بيان تاريخ الشطب

المادة الثالثة والثلاثون

يراد بمدة الثلاث سنوات في الخدمة المدة التي يقضيها المستخدم بتمامها فيها
بعد حذف الإجازات الاعتيادية والمرضية السابقة

المادة الرابعة والثلاثون

يجب أن يرفق طالب الإجازة المرضية أو طلب امتدادها بشهادة من طبيب
موثوق به . ويحوز لرئاسة المجلس أن تحتم في هذه الاحوال شهادة من طبيب
مخصوص

المادة الخامسة والثلاثون

كل طلب امتداد اجازة مرضية يجب أن يقدم قبل انقضاء الاجازة المذكورة بخمسة أيام على الأقل ما لم تكن تلك الاجازة عشرة أيام فأقل فإنه يجوز للمستخدم أن يخطر الرياسة بطلب امتدادها لحد آخر يوم منها فإذا غاب المستخدم ثم طلب الاجازة وجب عليه أن يقدم ما يثبت أنه كان في حالة قهرية منعه عن طلب الاجازة قبل غيابه

المادة السادسة والثلاثون

يجوز للجلس أن يعين مستخدماً بصفة مؤقتة بدل المريض مدة مرضه بشرط أن لا يستدعى ذلك زيادة في المصروفات المقررة في الميزانية

المادة السابعة والثلاثون

يجوز للجلس أن يعتبر الاجازة المطلوبة بسبب المرض اجازة اعتيادية اذا كانت مدة خدمة المستخدم تميز اعطاء الاجازة الاعتيادية أو كان طالب الاجازة من مستخدمي المدارس وكانت المساعدة المدرسية تسمح بذلك

المادة الثامنة والثلاثون

يجوز مع كل ذلك أن تعطى رياسة المجلس للمستخدم رخصاً بالغياب لا يتجاوز مجموع عددها سبعة أيام في السنة دون أن تحسب هذه الإرخص من الاجازات

المادة التاسعة والثلاثون

كل موظف لا يعود الى محله عند انتهاء مدة اجازته يحرم من ماهيته من يوم انقضائها وهذا لا يمنع من مجازاته تأديبياً . وإذا لم يبين الاسباب الموجبة لتأخيره في نيعاد الخمسة عشر يوماً التالية لانتهاء مدة اجازته يعتبر مستعفياً ويشطب اسمه من جدول المستخدمين

المادة الأربعون

لا تسرى الاحكام السابقة على الخدمة السائرة . ولرياسة المجلس حق الترخيص لهم باجازة بنسبة شهر واحد بماهية كاملة لكل سنة خدمة مع عدم الضم بشرط عدم عطل العمل أو زيادة المصاريف

المادة الحادية والاربعون

يجوز أن تعطى الرياسة للمستخدمين تحت الاختبار اجازة بنسبة خمسة عشر يوما لكل سنة بدون ضم اذا لم يقترب على ذلك عطل في العمل أو زيادة في المصاريف

المادة الثانية والاربعون

يجوز منح المستخدم المعين خلال السنة اجازة تكون بنسبة المدة التي أمضاها من السنة

القسم الرابع

مصاريف الانتقال وبذل السفيرية

المادة الثالثة والأربعون

للجلس الحق في نقل أى مستخدم الى وظيفة أخرى تابعة له

المادة الرابعة والأربعون

المستخدمون التابعون للجلس الذين ينقلون نهائيا من جهة الى أخرى تابعة له لهم الحق في مصاريف انتقالهم وانتقال خدمهم وعقدهم

المادة الخامسة والأربعون

تصرف مصاريف الانتقال من أجرة سكك حديدية أو مراكب أو عربات أجرة أو ركائب بموجب كشوف مصدق عليها من رياسة المجلس

المادة السادسة والأربعون

لاحق للموظف الذى تكون وظيفته التنقل كالتفتيش على المدارس أو الكليات
فى أجرة السفر الا أجرة السكك الحديدية والركائب الضرورية لتوصيله الى الجهة
التي فيها التفتيش وبذل سفريه اذا كان مضطرا الى المبيت خارج مركز وظيفته
بحيث لا يتجاوز هذا المبيت عشريال فى الشهر وليس له الحق فى أجرة عربات
أو ركائب للوصول من محطة مدينة أو بلدة الى نقطة أخرى فى نفس المدينة
أو البلدة

المادة السابعة والأربعون

المستخدم الذى يعين فى مأمورية وقتية خارج محل اقامته له الحق فى أجرة
السفر بالشروط المبينة فى المواد الآتية :

المادة الثامنة والأربعون

للمستخدمين حق الانتقال فى السكك الحديدية فى الدرجات الآتية :

فى الدرجة الأولى — من كان مرتبه الشهرى ٢٠ جنيها فما فوق

فى الدرجة الثانية — من كان مرتبه الشهرى أقل من ٢٠ جنيها مصر بالحد
أربعة جنيهات مصرية ويجوز لمستخدمى هذا الصنف
الانتقال فى الدرجة الأولى فى السكك الحديدية الضيقة
التي لا يوجد فيها الا درجتان

فى الدرجة الثالثة — من كان مرتبه الشهرى أقل من أربعة جنيهات مصرية
ويجوز لمستخدمى هذا الصنف الانتقال فى الدرجة الثانية
فى السكك الحديدية الضيقة التي لا يوجد فيها الا درجتان

المادة التاسعة والأربعون

لموظف المجلس الذى ينتقل من محل اقامته الى محل آخر تابع للمجلس بصفة نهائية الحق فى هل أعضاء عائلته الموجودين معه فى معيشة واحدة لغاية ستة أشخاص فى الدرجة المقررة له ونقل أتباعه لغاية أربعة أنفار فى الدرجة الثالثة وله أيضا حق نقل عشرة قناطير من العفش منها اثنان فى ذات القطار الذى يسافر فيه والباقي فى قطار البضاعة

المادة الخمسون

يجوز للمستخدم أن يقتصد من مصاريف انتقال عائلته وأتباعه لنقل ما يزيد فى مقدار عفشه بأى كيفية يراها موافقة لمصلحته

المادة الحادية والخمسون

يجب انتخاب الخدمة السائرة بقدر الامكان من الجهات الكائنة فيها المصلحة المراد تعيينهم فيها

ولا يجوز نقل هؤلاء الخدمة على نفقة المجلس من جهة لأخرى إلا اذا كانوا حائزين صفات مخصوصة يصعب وجودها فى مكان الجهة المطلوب تعيين هؤلاء الخدمة فيها

وفى هذه الحالة يكون لهم الحق فى مصاريف انتقالهم مع زوجاتهم وأولادهم ونقل أربعة قناطير من العفش بشرط أن لا يتجاوز عدد الزوجات والأولاد معا أربعة

المادة الثانية والخمسون

طلبيو الاستخدام فى وظائف المجلس الذين يتقنون للامتحان يقومون بمصاريف سفرهم دون الزام المجلس بشئ

المادة الثالثة والخمسون

للجلس أن يعطى لمن يعينون حديثا في المجلس بصفة نهائية أو بطريق الانتخاب مصاريف انتقاليهم هم وعائلاتهم أو نقل عفشهم في محل اقامتهم الاصلى الى محل وظيفتهم الجديدة

أما المستخدمون تحت الاختبار الذين لم يمضوا مدة تجربتهم التي اشترطت عليهم طبق المرغوب وتركوا وظيفتهم فالمجلس الحق في أن يعطيهم مصاريف الاياب الى محلهم الاصلى

وهذه المصاريف تقدر بمصاريف انتقال المستخدم في الدرجة الالفة بوظيفته التي فصل منها مع مصاريف خادم ونقل ستة قناطر من العفش في قطار البضاعة

المادة الرابعة والخمسون

يجوز بصفة استثنائية اعطاء المرفوتين بأي سبب عدا الاختلاس أو سوء السلوك مصاريف انتقاليهم وعائلاتهم ونقل عفشهم لفأية الجهة التي يختارونها لاقامتهم في القطر المصري مع مراعاة القيود السابقة

المادة الخامسة والخمسون

لا يجوز صرف مصاريف الانتقال أو بذل السفرية بدون طلب

المادة السادسة والخمسون

يسقط حق طلب مصاريف السفر ونقل العفش لأى موظف كان اذا مضى ستون يوما بعد انتهاء سفره أو رقيه أو وفاته ولم يقدم ذو الشأن طلبا بذلك الى رئاسة المجلس

المادة السابعة والخمسون

اذا حصل نقل موظفين تابعين لادارة المجلس بناء على رغبتهما في تبادل بعضهما كانت مصاريف السفر ونقل العفش عليهما دون المجلس

المادة الثامنة والخمسون

يعطى بدل سفرية لكل موظف ترك محل اقامته لأداء عمل يتعلق بالمجلس باعتبار المائة اثنين من قيمة مرتبه الشهري عن كل ليلة يمضيها خارج محل اقامته

المادة التاسعة والخمسون

لا يجوز في أى حال من الاحوال أن يكون البدل أقل من مائة وعشرين مليا يوميا للمستخدمين ولا أقل من خمسين مليا للخدمة السائرة ولا أكثر من أربعين قرشا

المادة الستون

المستخدمون الموجودون في الاجازة ويطلبون للعودة الى وظائفهم قطعيا بسبب أشغال مصلحة ليس لهم الحق في مصاريف انتقالهم ولا في بدل سفرية وأما اذا كان طلبهم بصفة مؤقتة فلهم الحق فقط في مصاريف انتقال حضورهم وإياهم اذا رجعوا لتكملة اجازتهم

المادة الحادية والستون

جميع المواد السابقة تتعلق بالانتقال ضمن حدود القطر المصرى . أما مقدار مصاريف الانتقال وبدل السفرية لمأمورية خارجة عن القطر المصرى فتقدره رئاسة المجلس لكل مسألة مع مراعاة ظروف كل مأمورية

المادة الثانية والستون

لرئاسة المجلس مع عضوين منه الحق في تنقيص أى مبلغ يروونه مطلوباً في غير محله

المادة الثالثة والستون

لا يجوز مطلقا اعطاء المستخدمين سلفة تحت خصمها من مصاريف انتقالهم أو بدل سفرياتهم

المادة الرابعة والستون

يجوز تكليف أحد موظفى المجلس بترحيل المستخدم وعائلته وشحن عفشه طبق القيود السابقة وصرف اللازم لذلك من خزانة المجلس

أحكام متنوعة

المادة الخامسة والستون

لا يجوز الجمع بين وظيفة تحت إدارة المجلس وبين وظيفة أخرى خارجية

المادة السادسة والستون

لا يجوز لأى موظف تابع للمجلس أن يزاول التجارة أو الصناعة أو أى عمل آخر يعتبر حائلا دون قيامه بواجباته بحرية تامة أو أى عمل لا يتفق مع كرامة الموظف

المادة السابعة والستون

كل مستخدم يحبس احتياطيا لجريرة من الجرائم فانه يعتبر موقوفا من يوم حبسه ويكون مرتبه مدة ايقافه حقا لمجلس المديرية مالم تظهر براءته
واذا حكم نهائيا بحبس المستخدم وجب رفعه

المادة الثامنة والستون

لا يكون المجلس راضيا عن الحجز على ماهيات المستخدمين التابعين له . ومن يحكم بحجز ماهيته جازت محاكمته تأديبيا على هذا الحجز

المادة التاسعة والستون

على المستخدمين الذين يعهد اليهم بنقود أو أدوات أن يقدموا تأميننا من نقود او سندات يقبلها المجلس أو ضمانات من شركة ضمانات أو من أحد الافراد الذين يثق المجلس بشروتهم ما

مديرية قنا

سريان لائحة الحجارة على بعض جهات بمديرية قنا وموافقهم في تلك الجهات (*)

مدير قنا

٢٢ مارس ١٩١٣
بعد الاطلاع على لائحة الحجارة الصادرة من المديرية بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٨٩٣
وعلى القرارات المعدلة لها

وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٢

قرر ما هو آت :

١ - يسرى مفعول اللائحة المشار اليها أعلاه على نواحي دشنا ووابورات أرمنت
والعديسات

٢ - لا يجوز إيجاد مواقف للحجارة بالنواحي المذكورة الا في النقط الميمنة بعد :

ناحية دشنا

- (١) موقف بمحطة دشنا بين مخزن العفش ومنازل الدريس
- (٢) » بالسوق القديم في الجهة الغربية لجنينة الحكومة بين شارعي
السوق القديم والمحطة

ناحية واپورات أرمنت

- (١) موقف على شاطئ النيل الغربي عند مرسى المراكب بالمورده
- (٢) » بجوار شونة البنك الاهلى تجاه صندل كوك

ناحية العديسات

(١) موقف بمحطة أرمنت الشرقية على بعد ثلاثين مترا من الجهة البحرية أمام كوبرى قنطرة العديسات

(٢) موقف على شاطئ النيل الشرقى بجوار مرسى المراكب

٣ - تعريف الأجر بالنواحي المذكورة تكون كالاتى :

ناحية دشنا

بالمسافة

ملجم

١٠ من المحطة لسكن دشنا أو بالعكس

٢٠ » » » ذهاب وإياب

بالساعة

ملجم

١٢٠ عن اليوم بأكمله

٢٠ » الساعة الواحدة

١٠ » نصف ساعة أو أقل

ناحية وابورات أرمنت

بالمسافة

ملجم

٥ من أحد الموقفين الى أى نقطة بالناحية

٢٠ » » » أرمنت الحيط

٣٥ » » » ذهاب وإياب

مجموعة
قرارات ومنشورات

الحكومة المصرية

سنة ١٩١٣

٢

مجموعة الثلاثة شهور الثانية



الطبعة الاميرية بالقاهرة

١٩١٣

نظارة الحفانية

قرار

تعديل فى دائرتى اختصاص محكمتى قنا ودشنا الجزئيتين (*)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الامر العالى الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ ٩ ابريل
سنة ١٩١٣ بتعديل بعض مواد الامر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠
وعلى قرار النظارة الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٨٩٠ بانشاء محكمة قنا الجزئية
وعلى قرار مجلس مديرية قنا المبلغ للنظارة بمكاتبة الداخلية نمرة ٣٦
قررنا ما يأتى :

المادة الاولى

تدخل بلدان المخادمة والقناوية والقوصة والمجيرات وأولاد عمرو التابعة اداريا
لمركز قنا فى دائرة اختصاص محكمة قنا الجزئية بدلا من محكمة دشنا الجزئية

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤

فى ٢ جمادى الاولى سنة ١٣٣١ - ٩ ابريل سنة ١٩١٣

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ ابريل سنة ١٩١٣ وجه ١٢٧٦

نظارة الحقانية

قرار

انشاء محكمة جزئية بقسم كرموز (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المعتلة بالقانون
نمرة (٥) الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤
١٣ ابريل سنة ١٩١٣
قررنا ما يأتى :

المادة الاولى

تنشأ محكمة جزئية بقسم كرموز بمدينة الاسكندرية تسمى « محكمة كرموز
الجزئية » تشمل اختصاصها قسم كرموز واللبان

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من يوم ١٧ مايو سنة ١٩١٣ م

٦ جمادى الاولى سنة ١٣٣١ - ١٣ ابريل سنة ١٩١٣

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ١٦ ابريل سنة ١٩١٣ وجه ١٣٠٠

نظارة الحفانية

قرار

تعديل في دوائر اختصاص محاكم منيا القمح وميت غمر الجزئية (*)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الامر العالى الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ ١٣ ابريل
بتعديل بعض مواد الامر العالى الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ سنة ١٩١٣

وعلى قرارات النظارة الصادرة بتحديد دوائر اختصاص محاكم منها ومنيا القمح
وميت غمر الجزئية

وعلى قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩١٣ بانشاء مركز بها

قررنا ما يأتى :

ادخال بلدان جمجره - ميت راضى - كفر كردى - برقطا - كفر الاربعين
كفر مويس - شبلنجه - كفر أبو زهره - كفر عزب غنيم - اسنيت - كفر
اسنيت - كفر منصور - كفر الشهاوى خاطر التابعة الآن اداريا لمركز بها في دائرة
اختصاص محكمة بها الجزئية بدلا من محكمتى منيا القمح وميت غمر الجزئيتين ما

في ٦ جمادى الاولى سنة ١٣٣١ - ١٣ ابريل سنة ١٩١٣

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية في ١٦ ابريل سنة ١٩١٣ وجه ١٣٠٠

نظارة الحفانية

قرار

تعديل في دائرتي اختصاص محكمتي الزقازيق والجيزة الابتدائيتين
الشرعيتين وإنشاء محكمة جزئية شرعية ببندر بنها (*)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩١٣ القاضي
بفصل بندر بنها والخمسة وثلاثين قرية والعزب التابعة لها بالمدينة بالقرار المذكور
من مراكز طوخ وميت غمر ومينا القمح وجعلها مركزاً مستقلاً يسمى مركز بنها
وعلى المادة الرابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (القانون نمرة ٢٥
سنة ١٩٠٩)

قررنا ما هو آت :

المادة الاولى

تفصل التسع قرى التي كانت تابعة لمركز مينا القمح بمديرية الشرقية والاربع
قرى التي كانت تابعة لمركز ميت غمر بمديرية الدقهلية والعزب التابعة لجميع هذه القرى
المدينة بالقرار المذكور من دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية
وتدخل في دائرة اختصاص محكمة الجيزة الابتدائية الشرعية

المادة الثانية

ترتب محكمة جزئية شرعية في بندر بنها تسمى محكمة بنها الجزئية الشرعية ويشمل
اختصاصها جميع البلاد والعزب التابعة لمركز بنها بالمدينة بالقرار المحكى عنه

(*) الوقائع المصرية في ٢١ أبريل سنة ١٩١٣ وجه ١٣٥٩

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار من تاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩١٣ الموافق ٨ جمادى الاولى
سنة ١٣٣١ م

في ١٤ ابريل سنة ١٩١٣ - ٧ جمادى الاولى سنة ١٣٣١

حسين رشدي

قرار من نظارة الاشغال العمومية
بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩١٣ رقم ١٩

بشأن رى البرسيم المسقاوى (*)

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون نمرة ٦ الصادر
بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩١٣ وبناء على معارضه جناب مدير مصلحة الزراعة العام
٢٢ ابريل سنة ١٩١٣
قررنا ما يأتى :

المادة الأولى

تستثنى الجهات الآتية من منع رى البرسيم المسقاوى المنزه عنه بالفقرة الأولى
من المادة الأولى من القانون المشار اليه وهى :

أقاليم بنى سويف والقيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا وأسوان

المادة الثانية

يرخص برى البرسيم المسقاوى لغاية ٣١ مايو سنة ١٩١٣ فى مناطق الأرز
الآتى ذكرها :

فى اقليم البحيرة — كل المنطقة الواقعة ببحرى ترعة المحمودية الى العطف
فى اقليم الغربية — كل المنطقة الواقعة ببحرى خط سكة حديد البرارى من
دمسوق الى شربين

فى اقليم الدقهلية — كل المنطقة الواقعة ببحرى شرق السكة الزراعية من محلة
انجاق عن طريق دكرنس وميت فارس الى أبى الشقوق

(*) الواقع المصرية فى ٢٦ ابريل سنة ١٩١٣ ملحق

في اقليم الشرقية — كل المنطقة الواقعة شرق خط يتدئ من أبى الشقوق الى أبى كبير ففاقوس ومنها يتبع السكة الزراعية مجتازا التربة السعيدية وقبل بلوغه القرين يتبع التربة المشار اليها حتى نقطة تلاقيها بالتربة الاسماعيلية وتشمل هذه المنطقة وادى الطميلات

المادة الثالثة

على حضرات مدير مصلحة الزراعة العام ومفتشى عموم الري بالوجهين البحرى والقبلى ومديرى الأقاليم أصحاب الشأن تنفيذ قرارنا هذا كل منهم فيما يخصه ما ناظر الأشغال العمومية
اسماعيل سرى

نظارة الداخلية

قسم البلديات والمجالس المحلية

أمر إداري

بشأن الترخيص بإقامة مماشٍ مسقوفة على بواكي من بناء في المطرية
(بمديرية الدقهلية) (*)

أولاً - قد تصرح لمجلس محلي المطرية (دقهلية) بالترخيص لمن يطلب
من الاهالي بإقامة مماشٍ مسقوفة على بواكي من بناء وذلك بحسب
الرسم المرفق بهذا

١٦ نيسان
سنة ١٩١٣

(أ) على جانبي تروتواري شارع السكة الحديد الذي عرض كل
منهما ٢٥م أمتار وذلك في حد الشارع الموجود بين شارع
عبد العزيز من بحري وشارع الميناء القبلي من قبلي

(ب) على جانبي تروتواري شارع عباس الذي عرض كل منهما
٢٥م أمتار وذلك في حد الشارع الموجود بين شارع
صلاح الدين من غرب والشارع التوفيقي من شرق

ثانياً - الممشى المذكور يكون كاسيا التروتوار في جميع عرضه دون سمك
بردورة التروتوار الذي يبلغ ٢٥ سنتيمتراً فانه يبق مكشوفاً أمام الأعمدة

ثالثاً - يوقع صاحب الملك قبل أخذه الرخصة على التعهد مرفوقه ويتنبه
عليه أن يقوم حالا بوفاء الشرط المختص بتقديم رسومات الاعمال
المطلوب اجرائها

رابعاً - يجب أن يكون طلب الرخصة واعطاؤها بحسب الكيفية والاحكام
المنصوص عليها في لائحة التنظيم المتبعة الان وفي الامر العالى
الصادرة بشأنها ٤

محمد سعيد

القاهرة فى ١٦ ابريل سنة ١٩١٣

نظارة الداخلية

قسم البلديات والمجالس المحلية

قرار

اعادة أحكام التنظيم بمدينة بليس وسريان لأئحة استعمال الافراد
للطرق العمومية بها (*)

ناظر الداخلية

١٦ ابريل سنة ١٩١٣
بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩
الخاص بمصلحة التنظيم وعلى القرارات الوزارية الصادرة من نظارة الاشغال
بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ وبعد الاطلاع على القرار
الوزارى الصادر فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ بشأن تتبع مصالح التنظيم بالجهات
لنظارة الداخلية . وبعد الاطلاع على اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥
بشأن استعمال الافراد للطرق العمومية وعلى قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ
٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذى بمقتضاه يكون ناظر الداخلية وحده مختصا بتنفيذ
لائحة ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ المذكورة وبعد الاطلاع على رأى اللجنة الاستشارية
للقومسيونات والمجالس المحلية الصادر بتاريخ ٩ ابريل الجارى القاضى باعتماد اعادة
التنظيم بمدينة بليس وسريان لأئحة استعمال الافراد للطرق العمومية بها

قررنا ما هو آت :

المادة الاولى

يعاد التنظيم الى مدينة بليس (شرقية)

المادة الثانية

تسرى أيضا على المدينة المذكورة أحكام اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥
المختصة باستعمال الافراد للطرق العمومية

المادة الثالثة

على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذي يسرى
مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

محمد سعيد

القاهرة في ١٦ ابريل سنة ١٩١٣

لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس مديرية الفيوم
المصدق عليها من نظارة الداخلية في ١٦ ابريل سنة ١٩١٣ (*)

الفصل الأول في عقد الجلسات ونظامها

المادة الاولى

تتعقد أدوار المجلس شهريا ويتبدى كل دور في الاسبوع الاول من كل شهر
ويحدد الرئيس يوم وساعة انعقاد الجلسة الاولى من كل دور
ويعين المجلس قبل انتهاء كل جلسة موعد الجلسة التالية

١٦ أبريل
سنة ١٩١٣

المادة الثانية

عقب التصديق على محضر الجلسة الماضية يتلو السكرتير المواضيع المبينة بمجمل
الاعمال وللجلس أن يقرر طبعها وتوزيعها كلها أو بعضها

المادة الثالثة

يجب على كل متكلم أن يوجه خطابه دائما للرئيس وأن لا يتكلم في الشخصيات
وأن لا يخرج عن الموضوع

المادة الرابعة

إذا منع الرئيس المتكلم عن الكلام في الجلسة (طبقا للعبارة الأخيرة من
المادة (١٤) من لائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديريات) ولم يمثل
العضو لذلك أو استمر فيها أوجب منعه عن التكلم جاز اخراجه من القاعة الى أن
تتبدى جلسة ذلك اليوم بعد أخذ اقرار هيئة المجلس على ذلك

ويبدى المجلس رأيه واقراره في حالتي المنع والاخراج بعد سماع دفاع العضو
المذكور

(*) الوقائع المصرية في ٣ مايو سنة ١٩١٣ وجه ١٤٧٦

المادة الخامسة

لرئيس أن يلفت الاعضاء الى المحافظة على النظام فان لم يسد النظام بعد هذا التنبيه جاز له إيقاف الجلسة مدة لا تزيد عن ساعة ثم يعيدها
فاذا عاد الاعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر

المادة السادسة

لا يجوز لأحد من الاعضاء أن ينصرف من المجلس حال انعقاده الا بأذن
من الرئيس

الفصل الثاني

في المناقشات وأخذ الآراء

المادة السابعة

لا يجوز في أثناء المناقشة أن يتكلم العضو في مسألة واحدة أكثر من مرتين
الا بإبداء أدلة جديدة

المادة الثامنة

١ — أخذ الآراء علنا له طريقتان :

(أ) رفع اليد — العضو الموافق يرفع يده وغير الموافق لا يرفعها
(ب) النداء بالاسم — ينادى الرئيس أسماء الأعضاء مبتدئا
بالأحدث عهدا وإذا اتحد تاريخ انتخاب عضوين فأكثر يبدأ بأصغرهم
سنا ويثبت السكرتير رأى كل عضو امام اسمه وتلى الأسماء والآراء
عقب أخذها للتحقق منها

٢ — اخذ الآراء سرا يكون بكتابة كل عضو رأيه في ورقة غير ممضأة ويلقى
بها في صندوق يعد لذلك أمام الرئيس ومتى تم جمع الأوراق يفتح الرئيس الصندوق
ويحصى الآراء موزعة على أنواعها ويعان النتيجة للمجلس

المادة التاسعة

العودة للنقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون الا بقرار من المجلس وعلى من يريد العودة للنقشة بعد انقضاء الجلسة وقبل ابلاغ الموضوع للجهة المختصة أن يقدم طلبا بذلك للرئيس مبينا به الأسباب فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه

الفصل الثالث

في الغياب والتأخر والاجازات

المادة العاشرة

من لم يحضر جلسات المجلس بدون اذن ولا اعتذار مقبول مرتين في دور انعقاد واحد ينبهه الرئيس الى عدم التأخر فان عاد لذلك مرة ثالثة عرض الرئيس أمره على المجلس ليقرر ابلاغه أسفه لعدم مراعاته التنبيه السابق

المادة الحادية عشرة

من تأخر عن الميعاد المحدد لاجتماع جلسة المجلس أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخبر بعذره وتكرر منه ذلك يعد تأخره ثلاث مرات في دور انعقاد واحد كغياب بدون اذن عن جلسة واحدة يدخل تحت حكم المادة السابقة ويبلغ له ذلك

المادة الثانية عشرة

من رام من الاعضاء الحصول على اجازة أثناء دور الانعقاد يكتب بذلك للرئيس موضحا الأسباب ومدة الاجازة ويعرض الرئيس طلب الاجازة على المجلس ويبلغ العضو قراره في يوم صدوره وللرئيس أن يرخص بالاجازة اذا رأى أن أسبابها تستدعي سرعة الاجابة ويبلغ المجلس ذلك في الجلسة التالية

الفصل الرابع

في اللجان

المادة الثالثة عشرة

لا يزيد عدد أعضاء كل لجنة عن خمسة ولا ينقص عن ثلاثة بمافهم الرئيس وكلما قرر المجلس تشكيل لجنة يسمى من بين أعضائها بالاقتراع السرى من يرأس جلساتها بالنيابة عن المدير في حالة انعقادها بغير حضوره هو أو وكيل المديرية

المادة الرابعة عشرة

تعقد جلسات اللجان في غير المواعيد المحددة لانعقاد المجلس وتكون جلساتها قانونية متى حضرها أكثر من نصف أعضائها ويجتمع أعضاء كل لجنة بدعوة من رئيسها بعد مضي أسبوع على الأكثر من تاريخ إحالة أى مشروع أو اقتراح عليها ثم يوالون جلساتهم الى أن تنتهى أعمالهم ويقدمونها لرئيس المجلس وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية وإذا تساوت الآراء فالأرجحية للجانب الذى فيه الرئيس

المادة الخامسة عشرة

إذا خالفت احدى اللجان نص المادة السابقة ألقتها رئيس المجلس الى ذلك دفعتين ثم يعرض الأمر على المجلس ليقرر ما يراه

المادة السادسة عشرة

يجوز لكل جلسة من جلسات اللجان محضريين فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يمضيه رئيس اللجنة والكاتب

المادة السابعة عشرة

إذا طرأ على العضو ما يمنعه عن حضور جاسات اللجنة فعليه أن يبدى عذره لرئيسها وهو يخبر به أعضاء اللجنة حال انعقادها وللرئيس أن يتدب من التواب بدل المتخلف

المادة الثامنة عشرة

عضو اللجنة الذي يتأخر عن حضور جلساتها مرتين بدون عذر مقبول ينهب رئيسها الى عدم التأخر اذا كانت اللجنة منعقدة تحت رئاسة رئيس المجلس وإلا فيكون التنبيه من رئيس المجلس بناء على طلب رئيس اللجنة
فان غاب العضو بعد ذلك يعرض الامر على المجلس ليقرر ما يراه

المادة التاسعة عشرة

تحل كل لجنة بعد انتهاء الاعمال المحولة عليها ما عدا اللجان المنصوص عنها بالقانون النظامي أو التي يقرر المجلس أن تكون مأموريتها مستديمة

المادة العشرون

للجان أن تطلب من المصالح الاميرية بالمديرية كل ماتحتاج اليه من البيانات والمعلومات بواسطة السكرتير الذي يجرد وصول الطلب اليه يعرض الامر على رئيس المجلس لاستحضار ما هو مطلوب

الفصل الخامس

في الاعمال الكتابية

المادة الحادية والعشرون

يقوم السكرتير بالاعمال الكتابية بما في ذلك تحرير محاضر جلسات المجلس وهو مسئول عن صحة هذا المحضر وعن تسجيل القرارات

المادة الثانية والعشرون

لكل عضو أن يطلع في سكرتارية المجلس على محضر كل جلسة قبل انعقاد الجلسة التالية لها وكذلك محاضر الجلسات السابقة

الفصل السادس

أحكام متنوعة

المادة الثالثة والعشرون

تعيين وتأديب ورفق موظفى المجلس والخدمة الخارجين عن هيئة العمال يكون بالطرق والشروط التى يقررها المجلس بموافقة نظارة الداخلية ويكون الموظفون والخدمة المذكورون تابعين فى ادارتهم للرئيس

المادة الرابعة والعشرون

تعتبر هذه اللائحة الداخلية متممة لللائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديرىات الصادرة فى أول يناير سنة ١٩١٠ م

نظارة المعارف العمومية

ادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى

قصرار نمرة ١٧٣٥ يتعلق باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣
بشأن مدرسة التدبير المنزلى (*)

ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥ الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠
وعلى ما اقترحتة اللجنة العلمية الادارية فى جلستها المنعقدة فى ٤ مايو سنة ١٩١٢
وعلى مداولة مجلس المعارف الاعلى فى جلسته المنعقدة فى ٢٦ مايو سنة ١٩١٢
وعلى ماقرره مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى ٣٠ يناير سنة ١٩١٣
وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٣ بشأن انشاء مدرسة للتدبير المنزلى
قرر ما هوآت :

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣ بشأن مدرسة التدبير المنزلى

المادة الاولى

شروط الالتحاق

على من يريد الالتحاق بمدرسة التدبير المنزلى التى اُنشئت بالقاهرة فى شهر
أكتوبر سنة ١٩١٠ أن ترسل الى ناظرة المدرسة فى الميعاد الذى يعلن عنه
بالجريدة الرسمية الاوراق الآتية :

(*) الوقائع المصرية فى ٣ مايو سنة ١٩١٣ ملحق

- (١) طلب الدخول في امتحان القبول محررا على ورقة تمغة من فئة ٣ قروش مصحوبا بنسخة من الاستمارة نمرة ٣٤ مكتوبة حسب البيانات المطلوبة بها
- (٢) شهادة الميلاد
- (٣) شهادة بحسن السلوك من ناظرة المدرسة التي كانت بها الطالبة ان كانت غير أميرية أو من جهة الاختصاص اذا كانت الطالبة ممن تلقين دروسهن بمنازلهن

المادة الثانية

الاختبار الطبي

قبل الدخول في امتحان القبول المنصوص عنه في المادة الثالثة من القانون رقم ٣ تختبر كل طالبة اختبارا طبيا بمعرفة طبيب المدرسة الذي يبين ما اذا كانت لائقة صحيا للقيام بالاعمال المدرسية ويفضل في الكشف الطبي قبول الطالبات اللاتي بلغ سنهن خمس عشرة سنة أو من قارب هذا السن ويعلن عن ميعاد هذا الاختبار بالجريدة الرسمية أثناء العطلة الصيفية

المادة الثالثة

قبول التلميذات

عقب امتحان القبول مباشرة يرسل لادارة التعليم الزراعي والصناعي والتجاري كشف بأسماء الطالبات المراد قبولهن مرتبا على حسب درجاتهن مشفوعا بملاحظات الناظرة ويقرر ناظر المعارف العمومية الطالبات اللاتي يقبلن بالمدرسة

المادة الرابعة

السنة الدراسية

مدة الدراسة سنتان « طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٣ » ولا يسمح لأى طالبة أن تبقى بالمدرسة أكثر من سنتين ولا أكثر من سنة في فرقة واحدة وتحدد مدة السنة الدراسية بقرار وزاري

المادة الخامسة

دفع المصروفات المدرسية

تدفع المصروفات المدرسية مقدّما على قسطين متساويين كما يأتي :

القسط الاول يدفع في أول يوم من السنة الدراسية وأما التلميذات المستجّدات فيدفعنه في يوم قبولهنّ بالمدرسة ولا تقبل أية تلميذة بفرقتها الا اذا دفعت القسط الاول

والقسط الثاني يدفع من أول فبراير لغاية ١٥ منه

وكل تلميذة لا تقوم بأداء المصروفات المدرسية طبقا للشروط المتقدمة تعتبر مفضولة وتشعر المدرسة والدها أو ولي أمرها بذلك

ولا يجوز بأى حال من الاحوال ولأى سبب كان ردّ المبالغ السابق دفعها

المادة السادسة

جدول درجات السنة الاشر

تحرر المدرسة حوالى وسط السنة الدراسية في الميعاد الذى تحدده ادارة التعليم

الزراعى والصناعى والتجارى جدولاً مبيناً به متوسط الدرجات التى حصلت عليها

كل تلميذة فى كل مادة من مواد الدراسة والنهاية العظمى لكل مادة مبينة فى المادة

التاسعة من القانون رقم ٣ انخاض بمدرسة التدبير المنزلى

وترسل صورة من هذا الجدول الى الادارة وتعلق صورة منه فى المدرسة

المادة السابعة

نتائج الامتحانات

ترسل ناظرة المدرسة الى الادارة فى آخر السنتين الاولى والثانية الجدول

العمومى للامتحانات مبينة به الدرجات التى حصل عليها جميع التلميذات اللاتى

أذّن الامتحان وتعرض الادارة هذا الجدول على ناظر المعارف لاقراءه

والنهاية العظمى والنهاية الصغرى لكل مادة مبينة بالمادة التاسعة من القانون

رقم ٣ ولا يعمل بالنهاية الصغرى الا فى الامتحان النهائى للسنة الثانية

المادة الثامنة

تذكر في الشهادة المنصوص عليها في المادة ١٢ من قانون مدرسة التدبير المتزلى النهاية العظمى والنهاية الصغرى والدرجات لكل مادة دراسية التى حصلت عليها التلميذة فى امتحان السنة الثانية ودرجة ترتيبها فى هذا الامتحان ولا تعطى أى شهادة للطالبات اللاتى لم يؤدّين امتحان السنة الثانية بنجاح
يوقع على الشهادة ناظر المعارف العمومية

المادة التاسعة

تطبيق قانون نظام المدارس

تسرى أحكام قانون نظام المدارس على مدرسة التدبير المتزلى الا فيما يخالف
هذه اللائحة م

القاهرة فى ١٦ جمادى الاولى سنة ١٣٣١ — ٢٣ ابريل سنة ١٩١٣

أحمد حشمت

نظارة الاشغال العمومية

تعريب قرار رقم ٢٢ بشأن منع رى الاراضى المعروفة بوجه عام بالشرقى
بالاقاليم الوسطى والبحرية (*)

٢٠ ابريل
سنة ١٩١٢
بعد الاطلاع على الأوامر العالية الصادرة فى ١٧ صفر سنة ١٣٢١ (١٥ مايو
سنة ١٩٠٣) وفى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٢٣ (٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥)
وفى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٣١ (٢٧ ابريل سنة ١٩١٣)
وبناء على ما عرضه جناب وكيل النظارة
قررنا ما يأتى :

المادة الأولى

يمنع رى الاراضى المعروفة بوجه عام بالشرقى بالاقاليم الوسطى والبحرية
ومن ضمنها الاراضى المخصصة لزراع الذرة أو الزروع الأخرى التى تنبأ أرضها
بالكيفية التى تنبأ بها الاراضى لزراع الذرة وذلك من اليوم الثالث من شهر مايو
الآتى الى أجل يعين فيما بعد بقرار وزارى ولا يشمل هذا المنع الاراضى المخصصة
لزراع الأرز فى الانحاء التى يصادق على زراعته فيها ولا الاراضى المعلقة لزراع الخضر
والمقائى والسمسم والقول السودانى ولا الاراضى المخصصة للزروع التى يمكن
ارواؤها بمياه الآبار التى لا اتصال بينها وبين ترعة من الترع بل هى تابعة من
طبقات الأرض فقط ولا الجزر التى تحيط بها المياه من كل الجهات ولا سواحل النيل

المادة الثانية

من يخالف أحكام هذا القرار يعاقب بالعقوبات المقررة فى الأمر العالى المقدم
ذكره الصادر فى ١٧ صفر سنة ١٣٢١ (١٥ مايو سنة ١٩٠٣)

لائحة لمستخدمى مجلس مديرية الفيوم
المصدق عليها من نظارة الداخلية في ١٩ ابريل سنة ١٩١٣ (*)

القسم الأول شروط قبول المستخدمين وترقيتهم

المادة الأولى

١٩ ابريل
سنة ١٩١٣
لا يقبل ضمن موظفى مجلس المديرية أو المدارس أو الكتائب التابعة له الا من
كان مصرى الجنس وتابعا للحكومة المحلية
ويعتبر مصرى من كان من رعايا الدولة العلية مولودا أو قاطنا فى القطر المصرى
أو مقيا فيه من خمس عشرة سنة على الأقل

المادة الثانية

يكون اختيار مستخدمى مجلس المديرية أو المدارس التابعة له من الأنواع
الآتية وبحسب الترتيب الآتى :
أولا - حاملو الشهادة النهائية (دبلوم) من نظارة المعارف العمومية المصرية
أو حاملو الشهادة المذكورة من خارج القطر
ثانيا - حائزو شهادة الدراسة الثانوية المصرية أو الذين نالوا شهادة مثلها
من خارج القطر

وتعتبر شهادات مدرسة الزراعة ومدرسة الفنون والصنائع فى القاهرة وقسم
المعاملات فى المدرسة السنية والقسم الابتدائى من مدرسة المعلمين الخديوية
كشهادة الدراسة الثانوية

ثالثاً — حائزو شهادة الدراسة الابتدائية أو شهادة مساوية لها كشهادة مدرسة معلمي الكتائب

ويرجح بقدر الامكان من كان متخرجاً من المدارس التي يديرها المجلس
رابعاً — موظفو الحكومة أو غيرها الذين رفقوا بسبب إلغاء وظائفهم أو استعفائهم

المادة الثالثة

يلاحظ عند تعيين الموظفين الترتيب المدون في المادة السابقة سواء كان هذا
التعيين باختيار المجلس أو عقب امتحان تساوى فيه مجموع درجات المرشحين
وإذا كان المرشحون حائزين شهادات متعادلة فالمجلس حر في اختيار الأليق منهم

المادة الرابعة

يراعى بقدر الامكان أن يكون المفتش العام ومساعدوه ونظار المدارس
ومهندس المجلس وسكرتير المجلس من النوع الأول أو الثاني المذكورين في المادة
الثانية ويفضل من كان عارفاً إحدى اللغتين الفرنسية أو الإنجليزية وأن لا يكون
عمره أقل من خمس وعشرين سنة هلالية ولا أكثر من خمس وأربعين

المادة الخامسة

يراعى بقدر الامكان أن يكون مساعد سكرتير المجلس من النوع الثالث على
الأقل من المنصوص عنهم في المادة الثانية وأن لا يكون عمره أقل من ٢٠ سنة
هلالية وأن لا يزيد عن خمس وأربعين

المادة السادسة

لا يتم تعيين أى موظف أو ترقية أو زيادة ماهيته أو نقله أو محاسبته إلا بعد
أقرار المجلس على ذلك

ولا يتمتع القيدود السابقة ما للجاس من الحق المطلق في توظيف أى شخص
له امتيازات خاصة

المادة السابعة

يجب على كل من يريد ان يعين في وظيفة تابعة للجلس ولم يكن شاغلا وظيفه
أخرى تابعة له أن يقدم الشهادات الآتية :

أولا - شهادة الميلاد أو شهادة القرعة وإن لم توجدا فشهادة من اثنين من
الاطباء المعروفين للجلس

ثانيا - شهادة رسمية من قلم السوابق تفيد عدم وجود سوابق له

ثالثا - « من طبيبين معروفين للجلس دالة على صحة بنينه

رابعا - « دالة على حسن السيرة والاخلاق موقع عليها من اثنين معروفين
للجلس . ويبين في هذه الشهادة اذا كان المرشح سبق له استخدام أم لا . وفي الحالة
الاولى يبين وظائفه وزمن استخدامه وآخر وظيفة له وتاريخ وسبب رفته منها

خامسا - شهادة دالة على الجنسية المصرية والتابعة للحكومة المحلية موقع
عليها من اثنين جديرين بالثقة ومعروفين للجلس

المادة الثامنة

تمنح الترقيات والعلاوات للمستخدمين وتقرر من المجلس بناء على طلب رئيسه

المادة التاسعة

لا يرقى المستخدم الى درجة أعلى ولا تزداد ماهيته قبل مضي سنتين على تعيينه
أو على آخر ترقية أو علاوة منحت له

وللجلس الحق بصفة استثنائية أن يرقى مستخدما أو يزيد ماهيته بدون مراعاة
شروط الفقرة السابعة من هذه المادة لامتيازات خاصة

المادة العاشرة

المستخدم المحكوم عليه تأديبيا بتزيله درجة أو تنقيص ماهيته لا يجوز ترقيته
ولا منحه علاوة ماهية الا بعد مضي سنتين من تاريخ الحكم عليه

المادة الحادية عشرة

لا تعطى علاوات ولا تمنح ترقيات الا في أول يناير بعد عمل ميزانية السنة المقبلة

المادة الثانية عشرة

لا تسرى هذه اللائحة فيما يختص بشروط التعيين على الخدمة السائرة كالفرشين والبوابين والسعاة فان هؤلاء يعينون ويرفنون وتقطع ما هيأتهم باذن رئيس المجلس ويقدر المجلس ما هيأتهم والعدد اللازم منهم في الميزانية

المادة الثالثة عشرة

ليس لجميع المستخدمين الذين هم تحت ادارة المجلس على اختلاف وظائفهم بالمعاهد العلمية وغيرها الحق في طلب معاش أو مكافأة بعد خروجه من خدمته وإنما يجوز للمجلس اعطاء مكافأة لمن استعفى أو رقت لسبب صحى أو لورثة من يتوفى وهو فى الخدمة وهذه المكافأة لا تتعدى بأى حال من الاحوال قيمة معادله لما هيأته الشهر الذى تركت فيه الخدمة مع مصاريف سفر المستخدم وعائلته ومن يعولهم أو ورثته الى الجهة التى يريدون الاقامة بها فى القطر المصرى فى ميعاد شهرين من تاريخ ترك الخدمة أو الوفاء طبق الشروط المقررة فى القسم الرابع لمصاريف الانتقال الآتى بيانه بعد فى هذه اللائحة

واذا كان ترك الوظيفة بعاهة مستديمة أو وفاة بسبب الوظيفة فيجوز منح صاحبها أو ورثته مكافأة لغاية مائة جنيه مصرى عدا مصاريف الانتقال بالصفة المبينة آنفا

القسم الثاني

تأديب المستخدمين

المادة الرابعة عشرة

ترفع الدعوى التأديبية بقرار يصدر من رئيس المجلس بناء على رغبته أو طلب من اثنين من الاعضاء يرفعانه له وتبين في القرار التهم المنسوبة الى المستخدم

المادة الخامسة عشرة

محكمة المستخدم تأديبيا تكون أمام لجنة برئاسة رئيس المجلس وعضوية الاعضاء الاصليين المنتخبين للجنة التعليم ويكون حكمها بالاغلبية واذا تساوت الآراء فيرجح رأى الحائز الذى فيه الرئيس

المادة السادسة عشرة

يعلن رئيس المجلس المستخدم بورقة الاتهام مبينا فيها التهمة أو التهم المنسوبة اليه ويكلفه بالحضور أمام اللجنة المذكورة فى المادة السابقة فى ميعاد لا يقل عن خمسة أيام كاملة من يوم اعلانه لابداء ماعنده من أوجه الدفاع

المادة السابعة عشرة

اللجنة - بعد فحص التهمة أو التهم المنسوبة الى المستخدم وبعد دفاعه عن نفسه ونظر نتيجة دفاعه التى يقدمها كتابة بهيئتها وبعد أن تسمع أقوال من ترى ضرورة سماع أقواله استجلاء للحقيقة واثبات ذلك فى المحضر بعد نهاية المدافعة تحكم حكما مؤيدا بالاسباب التى تراها من النتيجة التى ظهرت لها من المداولة

المادة الثامنة عشرة

يعرض هذا الحكم على هيئة المجلس الاعتيادية أو غير الاعتيادية مصحوبا بمحضر التحقيق موقعا عليه من جميع الذين حضروا المحاكمة من أعضاء اللجنة

المادة التاسعة عشرة

لا ينفذ حكم اللجنة الا بعد تصديق المجلس وله الحق في الموافقة على الحكم أو تعديله

المادة العشرون

قرار المجلس يكون بالاغلبية المطلقة من جميع أعضائه الحاضرين متى كان منعقدا
بصفة قانونية

المادة الحادية والعشرون

العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على جميع المستخدمين التابعين للمجلس وفروعه وكان استخدامهم لمدة معينة بمقتضى عقود معتبرة أو بغير عقود من نظار مدارس البنين والبنات والكليات والاساتذة وغيرهم هي :

أولا - الانذار

ثانيا - قطع الماهية لمدة لا تتجاوز الثلاثة الشهور

ثالثا - التزليل من الوظيفة أو الدرجة أو تخفيض الماهية مع ابقاء الوظيفة أو الدرجة

رابعا - الرفت

ولرئيس المجلس حق الانذار وقطع الماهية لغاية خمسة عشر يوما

المادة الثانية والعشرون

يجب اعلان المستخدم بنتيجة قرار المجلس ويكون نافذ المفعول من التاريخ الذى يقرره المجلس ويجوز نشره فى الجرائد الرسمية وغيرها

المادة الثالثة والعشرون

فى حالة عدم معرفة محل المستخدم أو رفضه استلام نتيجة قرار المجلس تنشر فى الجريدة الرسمية ويعتبر هذا النشر بمثابة اعلان قانونى

المادة الرابعة والعشرون

يجوز لرئيس المجلس أن يقرر بطريقة مستعجلة إيقاف المستخدم المطلوب محاكمته عن العمل بشرط أن يتم المجلس تحقيقاته ويعلن قراره النهائي للمستخدم في ميعاد شهر على الأكثر من تاريخ الإيقاف

وإذا حكم في هذه الحالة بالرفق فلا حق للمستخدم في أخذ ماهيته مدة إيقافه وإذا كان الحكم بتزليل درجته أو ماهيته فإنه يعتبر كذلك من يوم الإيقاف

المادة الخامسة والعشرون

يحاكم المستخدم إذا أخل بواجباته أو بعمله كما يحاكم أيضا إذا ارتكب أمرا يمس بمحسن سلوكه وأدابه مسا يحط من كرامته

المادة السادسة والعشرون

الاحكام السابقة لا تمس ما للمجلس من الحق في فصل أى موظف بدون توسط مجلس التأديب للأسباب الآتية :

أولا — عدم قدرته صحيا على القيام بوظيفته

ثانيا — عدم لياقته وكفاءته للخدمة بعد اثبات ذلك من نتيجة أعماله وسوابقه

المادة السابعة والعشرون

يجب على من يترك وظيفته أن يقدم استقالة بالكتابة لرأسه المجلس وأن يسلم ما بعهدته بحالصة كتابية من تعيينه الرأسه للاستلام وتحسب للوظف ماهيته مدة تسليمه بحيث لا تتجاوز ماهية شهر

القسم الثالث

الاجازات

المادة الثامنة والعشرون

لا يجوز لأى مستخدم أن يتغيب عن محل وظيفته بسبب لا يتعلق بها إلا
باجازة من رئاسة المجلس

المادة التاسعة والعشرون

تتقسم الاجازات الى نوعين - اعتيادية ومرضيه

المادة الثلاثون

يجوز للمستخدم أن يأخذ اجازة اعتيادية بماهية كاملة لمدة شهر فى كل سنة
اذا كان يرغب قضاءها داخل القطر أو لمدة شهرين اذا أراد قضاءها خارج القطر

المادة الحادية والثلاثون

لا تسرى أحكام المادة السابقة على نظار المدارس ومعلميها والمستخدمين بها
فان اجازاتهم تكون أثناء العطلة المدرسية التى يقررها المجلس سنويا من شهر
الى شهرين والمعاهد التى ليس لها عطلة مدرسية تسرى عليها أحكام المادة السابقة
وهو يجتد لكل مستخدم منهم مدة اجازته وبدأها أثناء هذه المساحات ولا يعطى
لهؤلاء المستخدمين اجازات اعتيادية أخرى

المادة الثانية والثلاثون

يجوز لرئاسة المجلس اعطاء اجازات مرضيه باعتبار كل ثلاث سنوات تصرف
فى الخدمة لغاية المدة الآتية وبالصفة الآتية :

أولا - شهران بماهية كاملة

ثانيا - شهران بنصف الماهية

ثالثا - شهران بربع الماهية

وبعد انقضاء الستة الأشهر المذكورة يشطب اسم المستخدم من جدول مستخدمى المجلس مع بيان تاريخ الشطب

المادة الثالثة والثلاثون

يراد بمدة الثلاث السنوات فى الخدمة المدة التى يقضيها المستخدم بتمامها فيها بعد حذف الاجازات الاعتيادية والمرضية السابقة

المادة الرابعة والثلاثون

يجب أن يرفق طالب الاجازة المرضية أو طلب امتدادها بشهادة من طبيب معروف للمجلس ويجوز لرأسه المجلس أن تتم فى هذه الاحوال شهادة من طبيب مخصوص

المادة الخامسة والثلاثون

كل طلب امتداد اجازة مرضية يجب أن يقدم قبل انقضاء الاجازة المذكورة بخمسة أيام على الأقل ما لم تكن تلك الاجازة عشرة أيام فأقل فانه يجوز للمستخدم أن يخطر الرأسه بطلب امتدادها لحد آخر يوم منها تلعرافيا

فاذا غاب المستخدم ثم طلب الاجازة وجب عليه أن يقدم ما يثبت أنه كان فى حالة قهرية منعه عن طلب الاجازة قبل غيابه

المادة السادسة والثلاثون

يجوز للمجلس أن يعين مستخدما بصفة مؤقتة بدل المريض مدة مرضه بشرط أن لا يستدعى ذلك زيادة فى المصروفات المقررة فى الميزانية

المادة السابعة والثلاثون

يجوز للمجلس أن يعتبر الاجازة المطلوبة بسبب المرض اجازة اعتيادية اذا كانت مدة خدمة المستخدم تجيز اعطاء الاجازة الاعتيادية أو كان طالب الاجازة من مستخدمى المدارس وكانت المساحة المدرسية تسمح بذلك

المادة الثامنة والثلاثون

يجوز مع ذلك أن تعطى رئاسة المجلس للمستخدم رخسا بالغياب لا يتجاوز مجموع مددها سبعة أيام فى السنة دون أن تحسب هذه الرخص من الاجازات

المادة التاسعة والثلاثون

كل موظف لا يعود الى محله عند انتهاء مدة اجازته يحرم من ماهيته من يوم انقضائها وهذا لا يمنع من مجازاته تأديبيا واذا لم يبين الاسباب الموجبة لتأخيره فى ميعاد الخمسة عشر يوما التالية لانتهاء مدة اجازته يعتبر مستغفيا ويشطب اسمه من جدول المستخدمين

المادة الأربعون

لا تسرى الاحكام السابقة على الخدمة السائرة ولرئاسة المجلس حق الترخيص لهم باجازة بنسبة شهر واحد بماهية كاملة لكل سنة خدمة مع عدم الضم بشرط عدم عطل العمل أو زيادة المصاريف

المادة الحادية والأربعون

يجوز أن تعطى الرئاسة للمستخدمين تحت الاختبار اجازة بنسبة خمسة عشر يوما لكل سنة بدون ضم اذا لم يترتب على ذلك عطل فى العمل أو زيادة فى المصاريف

المادة الثانية والاربعون

يجوز منح المستخدم المعين خلال السنة اجازة تكون بنسبة المدة التى أمضاها من السنة عند احتياجه لهذه الاجازة لأسباب مقبولة

القسم الرابع

مصاريف الانتقال وبذل السفرية

المادة الثالثة والاربعون

للجلس الحق في نقل أى مستخدم الى وظيفة أخرى تابعة له

المادة الرابعة والاربعون

المستخدمون التابعون للجلس الذين ينقلون نهائيا من جهة الى أخرى تابعة له لهم الحق في مصاريف انتقالهم مع عائلاتهم وعفشهم

المادة الخامسة والاربعون

تصرف مصاريف الانتقال من أجرة سكك حديدية أو مرآكب أو عربات أو أجرة ركائب بموجب كشوف مصدق عليها من رئاسة المجلس

المادة السادسة والاربعون

لاحق للوظف الذى تكون وظيفته التنقل كالتفتيش على المدارس والكاتيب فى أجرة السفر الأجرة السكك الحديدية والركائب الضرورية لتوصيله الى الجهة التى فيها التفتيش وبذل سفرية اذا كان مضطرا الى المبيت خارج مركز وظيفته بحيث لا يتجاوز المبيت عشريال فى الشهر وليس له الحق فى أجرة عربات أو ركائب للوصول من محطة مدينة أو بلدة الى نقطة أخرى فى نفس المدينة أو البلدة

المادة السابعة والاربعون

المستخدم الذى يعين فى مأمورية وقتية خارج محل اقامته له الحق فى أجرة السفر بالشروط المبينة فى المواد الآتية :

المادة الثامنة والاربعون

للمستخدمين حق الانتقال في السكك الحديدية في الدرجات الآتية :

في الدرجة الاولى : من كان مرتبه الشهرى ٢٠ جنيها فما فوق

في الدرجة الثانية : من كان مرتبه الشهرى أقل من ٢٠ جنيها لحد ٤ جنيها

مصرية ويمحور لهؤلاء المستخدمين الانتقال في الدرجة الاولى

في السكك الحديدية الضيقة التي لا يوجد فيها الا درجتان

في الدرجة الثالثة : من كان مرتبه الشهرى أقل من أربعة جنيهات مصرية

ويمحور لهؤلاء المستخدمين الانتقال في الدرجة التي تلى

الدرجة الاولى مباشرة في السكك الحديدية الضيقة التي

لا يوجد فيها الا درجتان

المادة التاسعة والاربعون

لموظف المجلس الذى ينتقل من محل اقامته الى محل آخر تابع للجلس بصفة

نهائية الحق في نقل أعضاء عائلته الموجودين معه في معيشة واحدة لغاية ستة أشخاص

في الدرجة المقررة له ونقل أتباعه لغاية أربعة أنفار في الدرجة الثالثة وله أيضا

حق نقل عشرة قناطير من العفش منها اثنان في ذات القطار الذى يسافر فيه

والباقي في قطار البضاعة

المادة الخمسون

يمحور للمستخدم أن يقتصد من مصاريف انتقال عائلته وأتباعه لنقل ما يزيد

في مقدار عفشه بأى كيفية يراها موافقة لمصلحته

المادة الحادية والخمسون

يجب انتخاب الخدمة السائرة بقدر الامكان من الجهات الكائنة فيها المصلحة

المراد تعيينهم فيها

ولا يجوز نقل هؤلاء الخدمة على نفقة المجلس من جهة لأخرى الا اذا كانوا حائزين صفات مخصوصة يصعب وجودها في مكان الجهة المطلوب تعيين هؤلاء الخدمة فيها

وفي هذه الحالة يكون لهم الحق في مصاريف انتقالهم مع زوجاتهم وأولادهم ونقل أربعة قناطير من العفش بشرط أن لا يتجاوز عدد الزوجات والاولاد معا أربعة

المادة الثانية والخمسون

طالبو الاستخدام في وظائف المجلس الذين يتقلون محل الامتحان يقومون بمصاريف سفرهم دون الزام المجلس بشئ

المادة الثالثة والخمسون

للمجلس أن يعطى لمن يعينون حديثا في المجلس بصفة نهائية أو بطريق الانتخاب مصاريف انتقالهم هم وعائلاتهم أو هل عفشهم من محل اقامتهم الاصلى الى محل وظيفتهم الجديدة

أما المستخدمون تحت الاختبار الذين لم يمضوا مدة تجربتهم التي اشترطت عليهم طبق المرغوب وتركوا وظيفتهم فللمجلس الحق في أن يعطيهم مصاريف الاياب الى محلهم الاصلى

وهذه المصاريف تقدر بمصاريف انتقال المستخدم في الدرجة الثالثة بوظيفته التي فصل منها مع مصاريف خادم ونقل ستة قناطير من العفش في قطار البضاعة

المادة الرابعة والخمسون

يجوز بصفة استثنائية اعطاء المرفوتين بأى سبب عدا الاختلاس أو سوء السلوك مصاريف انتقالهم وعائلاتهم ونقل عفشهم لغاية الجهة التي يختارونها لاقامتهم في القطر المصرى مع مراعاة القيود السابقة

المادة الخامسة والخمسون

لا يجوز صرف مصاريف الانتقال أو بدل السفرية بدون طلب

المادة السادسة والخمسون

يسقط حق طلب مصاريف السفر ونقل العفش لأى موظف كان اذا مضى ستون يوما بعد انتهاء سفره أو رفته أو وفاته ولم يقدم ذو الشأن طلبا بذلك الى رئاسة المجلس

المادة السابعة والخمسون

اذا حصل نقل موظفين تابعين لادارة المجلس بناء على رغبتهما في تبادل بعضهما كانت مصاريف السفر ونقل العفش عليهما لا على المجلس

المادة الثامنة والخمسون

يعطى بدل سفرية لكل موظف ترك محل اقامته لأداء عمل يتعلق بالمجلس باعتبار المائة اثنين من قيمة مرتبه الشهري عن كل ليلة يمضيها خارج محل اقامته

المادة التاسعة والخمسون

لا يجوز فى أى حال من الاحوال أن يتجاوز بدل السفرية أربعين قرشا يوميا لمن يكون مرتبه من عشرين جنيا فأكثر ومائة وعشرين مليا يوميا لمن يكون مرتبه من ستة جنيهات فأقل وخمسين مليا للخدمة السائرة

المادة الستون

المستخدمون الموجودون فى الاجازة ويطلبون للعودة الى وظائفهم قطعيا بسبب أشغال مصلحة ليس لهم الحق فى مصاريف انتقاليهم ولا فى بدل سفرية وأما اذا كان طلبهم بصفة مؤقتة فلهم الحق فقط فى مصاريف انتقال حضورهم وعودتهم اذا رغبوا تمضية اجازاتهم بأكملها

المادة الحادية والستون

جميع المواد السابقة تتعلق بالانتقال ضمن حدود القطر المصرى أما مقدار مصاريف الانتقال وبذل السفرية لمأمورية خارجة عن القطر المصرى فيقدره رئيس المجلس لكل مسألة مع مراعاة ظروف كل مأمورية بدون معارضة أو طلب مصاريف زيادة عما يقدره رئيس المجلس

المادة الثانية والستون

لرئيس المجلس الحق في تقييد أى مبلغ يراه في غير محله من مصاريف الانتقال وبذل السفرية

المادة الثالثة والستون

لا يجوز مطلقا اعطاء المستخدمين سلفة تحت خصمها من مصاريف انتقالهم أو بذل سفرياتهم

المادة الرابعة والستون

يجوز تكليف أحد موظفى المجلس بترحيل المستخدم وعائلته وشحن عفشه طبق القيود السابقة وصرف اللازم لذلك من خزانة المجلس

أحكام متنوعة

المادة الخامسة والستون

لا يجوز لأى موظف أو مستخدم تابع للمجلس الجمع بين وظيفة تحت إدارة المجلس وبين وظيفة أخرى خارجة عنه

المادة السادسة والستون

لا يجوز لأى موظف تابع للمجلس أن يزاول التجارة أو الصناعة أو أى عمل يحط من كرامة الموظف

المادة السابعة والستون

كل مستخدم يحبس احتياطيا لجريمة من الجرائم فانه يعتبر موقوفا من يوم حبسه ويكون مرتبه مدة ايقافه حقا للمجلس واذا حكم نهائيا بحبس المستخدم وجب رفته واذا حكم ببراءته وكانت التهمة بسبب عمله في المجلس فيصرف له مرتبه مدة ايقافه . أما اذا كانت بأسباب خارجة عن عمله بالمجلس فلا يصرف له مرتبه مدة الايقاف

المادة الثامنة والستون

لا يكون المجلس راضيا عن الحجز على ماهيات المستخدمين التابعين له ومن يحكم بحجز ماهيته جازت محاكمته تأديبيا على هذا الحجز الا اذا ثبت أن الحجز عليه لعذر مقبول

المادة التاسعة والستون

على المستخدمين الذين يمهد اليهم بنقود أو أدوات أن يقدموا تأمينا كافيا يقدره رئيس المجلس من نقود أو سندرات أو ضمانات أو شركة الضمانات أو من أحد الافراد الذين يثبت اقتدارهم بصفة رسمية

صدق المجلس على هذه اللائحة بجلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩١٣ الموافق ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٣١ وتعتبر نافذة المفعول من تاريخ اعتمادها ٤ عدلت بجلسة ٣٠ مارس سنة ١٩١٣)

نظارة الحقانية

قرار

بتعديل في دوائر اختصاصات بعض محاكم الاخطاط بمديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية والقليوبية والجيزة والمنيا وأسيوط وجرجا (*)

نحن ناظر الحقانية

١٢ مايو ١٩١٢ بعد الاطلاع على المصادقين الاولى والثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢
سنة ١٩١٢ الخلاص بتشكيل محاكم الاخطاط

وعلى القرارات الصادرة منا بانشاء محاكم الاخطاط وتحديد دوائر اختصاصها بمديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية والقليوبية والجيزة والمنيا وأسيوط وجرجا

قررنا ما هو آت :

المادة الاولى

مديرية البحيرة

مركز دمنهور

محكمة خط دمنهور

تنقل ناحية منشية الحبشى من دائرة اختصاص محكمة خط ندييه وتضاف الى دائرة اختصاص محكمة خط دمنهور

مركز كفر الدوار

محكمة خط كفر الدوار

تتقل ناحية البسلقون من دائرة اختصاص محكمة خط كوم الحنش وتضاف الى دائرة اختصاص محكمة خط كفر الدوار

مركز شبراخيت

محكمة خط شبراخيت

تتقل ناحية لقانة من دائرة اختصاص محكمة خط الرحمانية وتضاف الى دائرة اختصاص محكمة خط شبراخيت

مديرية الغربية

مركز طنطا

محكمة خط قطور

تتقل نواحي باتاج وسمتاي وميت الشيخ ومحلة مسير والعمه والراينة من دائرة اختصاص محكمة خط قلين مركز كفر الشيخ وتضاف الى دائرة اختصاص محكمة خط قطور مركز طنطا

مركز السنطة

محكمة خط السنطة

تتقل ناحية مسله من دائرة اختصاص محكمة خط ميت حواي وتضاف الى دائرة اختصاص محكمة خط السنطة

مديرية المنوفية

مركز شبين الكوم

محكمة خط مليج

يصحح اسم ناحية الغورى الداخلة في دائرة اختصاص محكمة خط مليج باسم ناحية « حصه مليج والغورى »

مديرية الدقهلية

مركز المنصورة

محكمة خط المنصورة

تنقل ناحيتا بلجاي وجميزة بلجاي من دائرة اختصاص محكمة خط جديدة الهاله وتضافان الى دائرة اختصاص محكمة خط المنصورة

مديرية القليوبية

مركز طوخ

محكمة خط طوخ

تنقل ناحيه نامول من دائرة اختصاص محكمة خط ميت كنانه وتضاف الى دائرة اختصاص محكمة خط طوخ

مديرية الجيزة

مركز امبابه

(أ) تستبدل محكمة خط المعتمدية مركز امبابه بمحكمة خط بناحية ناهيا
(ب) تنقل ناحيتا كوم بره وكفر حكيم من دائرة اختصاص محكمة خط أوسيم وتضافان الى دائرة اختصاص محكمة خط ناهيا

مديرية المنيا

مركز سمالوط

محكمة خط سمالوط

تنقل ناحيتا كوم الراهب وأبى سيدهم من دائرة اختصاص محكمة خط ابوان وتضافان الى دائرة اختصاص محكمة خط سمالوط

مديرية أسبوط

مركز أسبوط

محكمة خط موشا

تنقل ناحيتا شطب وأولاد ابراهيم من دائرة اختصاص محكمة خط أسبوط
وتضافان الى دائرة اختصاص محكمة خط موشا

مركز أبي تيج

محكمة خط الزرابي

تنقل نواحي نزلة القديم والعناتيم وكوم اسفحت والفرايزه والمشايه من دائرة
اختصاص محكمة خط صدفا وتضاف الى دائرة اختصاص محكمة خط الزرابي

مركز أنبوب

محكمة خط أنبوب

تنقل ناحيتا الحمام ونجعي العوامر من دائرة اختصاص محكمة خط بني مر
وتضافان الى دائرة اختصاص محكمة خط أنبوب

مركز ملوى

محكمة خط ملوى

تنقل ناحية المنشاة من دائرة اختصاص محكمة خط تنده وناحية الروضة
من دائرة اختصاص محكمة خط نوای وتضافان الى دائرة اختصاص محكمة

خط ملوى

محكمة خط تنده

تنقل ناحيتا سنجرج وأم قص من دائرة اختصاص محكمة خط ملوى
وتضافان الى دائرة اختصاص محكمة خط تنده

مديرية جرجا

مركز جرجا

محكمة خط الحريزات الغربية

تتقل ناحية أولاد سلامه من دائرة اختصاص محكمة خط أولاد حمزه
وتضاف الى دائرة اختصاص محكمة خط الحريزات الغربية

محكمة خط القرعان

تتقل ناحية بيت خلاف من دائرة اختصاص محكمة خط اولاد حمزه
وتضاف الى دائرة اختصاص محكمة خط القرعان

مركز طهطا

محكمة خط طهطا

تتقل ناحية بنجا من دائرة اختصاص محكمة خط الطليحات وتضاف الى
دائرة اختصاص محكمة خط طهطا

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من ٢٠ مايو سنة ١٩١٣ م

القاهرة في ١٢ مايو سنة ١٩١٣ (٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣١)

حسين رشدي

مديرية الغربية

قرار

عربات النقل والصندوق بندر زقى — المواقف (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة ١١ من لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٩١ والمعلقة بالقرار الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٠١
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من المديرية بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٤
وبعد موافقة مجلس بلدى بندر زقى بمجلسه المنعقدة في ٨ يولييه سنة ١٩١٢
قرر ما هوآت :

أولا — عدلت مواقف عربات النقل والصندوق بندر زقى بالمدينة بالمادة الاولى من القرار الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٤ المشار اليه أعلاه كما يأتى :

بندر زقى

المواقف	عدد العربات
١	٥
١	٥

خلف وابور النور من الجهة الغربية
بشارع سند بسط أمام الجزء القبلى من
الوجهة الغربية لوابور خليج الخواجه
اسكندر كندنيكو بطول ٣٠ مترا

ثانيا — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام م

طنطا في أول ابريل سنة ١٩١٣ — ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٣١

محمد محب

أمر كريم

صادر لصاحب العطفوة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار
بتاريخ ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٣١ (١٧ مايو سنة ١٩١٣) نمرة ٤ (*)

قاممقامة خديوية (*)

رئيس مجلس النظار عطوفتو محمد سعيد باشا حضرتلى

قد عزمنا بالمشيئة الربانية على السفر الى خارج القطر ولتمام ثقتنا بكم وكإل
اعتمادنا عليكم قد جعلناكم نائباً عنا وقائماً مقامنا مدة غيابنا للنظر فى أشغال حكومتنا
واصدار مايلزم من الاوامر عنها بما هو معهود فيكم من الروية والدراية وأصدرنا
أمرنا هذا لعطوفتكم للعلم به والعمل بموجبه والله تعالى ولى التوفيق

عباس حامى

(*) الوقائع المصرية فى ١٩ مايو سنة ١٩١٣ وجه ١٦٥٣

مديرية الغربية

قرار

عن تعيين موقع مستودع الأقدار ببندر طنطا (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المأادة (٥) من قرار نفاذ الداخلية الرقم ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ ١٠ مايو
سنة ١٩١٣ بخصوص نزح المراحض

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس شلى طنطا المختلط بجاستيه المنعقدتين
فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ و ٣ مايو سنة ١٩١٣ بالموافقة على المواقع التى عيتمها
مصاحبة الصحة لاستعمالها بصفة مستودعات للأقدار فى بندر طنطا

قرر ما هو آت :

أولا - جميع المواد البرازية جامدة كانت أو سائلة تفرغ فى مستودع شركة
نقل المواد البرازية (التى حات محلها شركة السياخ المصرية) الكائن
على طريق السكة الزراعية الموصلة من طنطا الى منشأة أبو عامر
وشبين الكوم بالحوض نمرة ٢٥ المحدود بمحدود أربع الحد البحرى
٣٠٠ متر ملك مصطفى ومحمود هديه والحد القبلى ٣٠٠ متر ملك
الشيخ احمد هديه والحد الشرقى ٣٢ مترا ملك ورثة عشا وآخرين
والحد الغربى ٣٢ مترا مسقاة على السكة الزراعية الموصلة لشبين الكوم

(*) الوقائع المصرية فى ١٩ مايو سنة ١٩١٣ وجه ١٦٥٤

ٲانيا - يبطل استعمال المستودع القديم الكائن بجوار كفر سيحجر ويمنع القاء
المواد المذكورة فيه أو في أى مكان آخر غير المستودع المبين
بالمادة الاولى

ٲالثا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بمخسة عشر يوما

محمد محب

في ١٠ مايو سنة ١٩١٣

نظارة الاشغال العمومية

قرار رقم ٢٨ ادارة

تعديل كيفية تشكيل مجلس التنظيم بمدينة القاهرة (*)

ناظر الاشغال العمومية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من الأمر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس ١٢ مايو سنة ١٨٨٩

وعلى قرار النظارة الصادر فى ٨ سبتمبر من تلك السنة نمرة ٥٤٩ بخصوص
لائحة التنظيم قد قررنا ما يأتى :

المادة الأولى

تستبدل الفقرة الثانية من المادة الثانية من لائحة التنظيم (التي صدر بها قرار
النظارة فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ٥٤٩) بالفقرة الآتية :
مدينة القاهرة

أولاً — جناب وكيل النظارة

رئيس

ثانياً — مراقب مصلحة تنظيم مصر

نائب رئيس

ثالثاً — باشمهندس تنظيم مصر

رابعاً — مندوب من طرف المحافظة

خامساً — مندوب من طرف الصحة

سادساً — اثنان من اعيان مدينة القاهرة يعينهما الناظر الى مدة سنتين تجدد

اذا اقتضت الحال

المادة الثانية

على جناب وكيل النظارة تنفيذ قرارنا هذا الذى سيدرج فى الجريدة الرسمية م

اسماعيل سرى

فى ١٢ مايو سنة ١٩١٣

نظارة الداخلية

قرار

الغاء لائحة الشكاري (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على لائحة الشكاري الصادر بها قرار النظارة بتاريخ ٢٧ ابريل
سنة ١٩١٣ ٢٢ مايو
سنة ١٩٠٧

قرر ما هو آت :

- ١ - يُلغى القرار المشار اليه أعلاه الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٧
 - ٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
- في ٢٢ مايو سنة ١٩١٣ محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٣١ مايو سنة ١٩١٣ وجه ١٧٨١

مديرية القليوبية

قرار

بشأن الاخطاات التي يجوز فتح بيوت العاهرات فيها في بندر بنها (*)

مدير القليوبية

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٦ بسريان لائحة
بيوت العاهرات على بندر بنها
٢٢ مايو
سنة ١٩١٣

وبعد الاطلاع على المادتين ٢ و ٢٧ من لائحة بيوت العاهرات الصادرة
في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة في ١٠ مايو سنة ١٩١٣

قرر ما هوأت :

أولا — لا يجوز فتح بيوت للعاهرات في بندر بنها إلا في المنطقة التي يحدها
شمالا شارع ديمتريادس وجنوبا شارع محمد عياد وشرقا المنازل الممتدة
من ملك محمد حسنين الاكثر الى منزل محمد عياد وغربا شارع البحر
الاعظم

ثانيا — قفل بيوت العاهرات الكائنة في سائر الاخطاات

ثالثا — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بستة اشهر ما

محمد حدياه

بنها في ٢٢ مايو سنة ١٩١٣

لائحة تعريف الرسوم أمام محكم الاخطاء (*)

الباب الاول
في مقدار الرسوم

المادة الاولى

سنة ١٩١٣ يؤخذ رسم نسبي قدره اثنان في المائة في المواد المدنية والتجارية التي يمكن تقدير قيمتها ويتجاوز مقدار المدعى به فيها مائة قرش

المادة الثانية

يؤخذ رسم نسبي قدره أربعة في المائة على ما يأتي :

أولا — القضايا التي يتفق الخصوم على تقديمها الى محكمة الخط لتحكم فيها حكما نهائيا طبقا لنص الفقرة السابعة من المادة العاشرة من قانون محكم الاخطاء دون أن يتجاوز الرسم في هذه الحالة مبلغ ألف قرش

ثانيا — استئناف الدعاوى أمام القاضى الجزئى

المادة الثالثة

يؤخذ رسم مقرر قدره عشرون قرشا في المواد التي لا يمكن تقدير قيمة المدعى به فيها

أما اذا كانت القضية مما اتفق الخصوم على تقديمه الى محكمة الخط لتحكم فيه حكما نهائيا وكانت قيمتها لا تقبل التقدير فيكون رسمها مائة قرش

المادة الرابعة

تنقص بقدر النصف الرسوم المنصوص عليها في المواد السابقة نسبة كانت أو مقررة في الرجوع الى الدعوى بعد شطبها أو بعد الحكم بطلان المرافعة فيها

المادة الخامسة

الطلبات الاضافية التي لا تحصل من المدعى أثناء المرافعة تضم على طلباته الاصلية ويحتسب الرسم على المجموع

المادة السادسة

يشمل رسم الدعوى جميع الاعمال التي يستلزمها سيرها أمام المحكمة واجراءات التنفيذ المتعلقة بها لغاية انتهائها

المادة السابعة

لا يؤخذ في أى حال من الاحوال رسم نسبي أقل من خمسة قروش

المادة الثامنة

لا تؤخذ رسوم في الاحوال الآتية :

- (أ) الدعاوى المدنية والتجارية التي لا تتجاوز قيمتها مائة قرش
- (ب) ادخال شخص في الدعوى بصفة ضامن أو دخوله بصفة خصم ثالث
- (ج) الطلبات الاحتياطية والطلبات الخاصة باخلاء العين المؤجرة وطلب حفظ الحق في المطالبة بالريع أو التعويض وغيرها مما يرد ذكره في عريضة الدعوى أو يثبت في محضر الجلسة
- (د) المخالفات التي من اختصاص محكمة الخط
- (هـ) الاوامر الصادرة من رئيس محكمة الخط لانخاذ اجراءات تحفظية وغيرها
- (و) انتقال محكمة الخط أو أحد أعضائها
- (ز) ايداع المبالغ التي حصلت المطالبة بها أمام محكمة الخط . أما المبالغ المتعلقة بمنازعات ليست من اختصاص المحاكم المذكورة فيجب ايداعها بالمحاكم المختصة

(ح) جميع الاجراءات الخاصة بالقضايا الجزئية التي ليست من اختصاص محاكم الاخطاط وانما قدمت لها للسعى في الصلح عملاً بنص المادة (١٩) من قانون محاكم الاخطاط وبغير اتفاق الخصوم على تحويلها حق الحكم النهائي ومع ذلك فيجب أن يحصل في هذه القضايا الرسم المستحق عليها عند الاعلان الواجب حصوله بواسطة قلم المحضرين وذلك طبقاً لأحكام لائحة الرسوم المقررة أمام المحاكم الاهلية الصادرة بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ (١٥ جمادى الاولى سنة ١٣١٥)

المادة التاسعة

رسم الصور والملخصات والشهادات خمسة قروش وتعتبر صور عرائض الدعاوى ومحاضر الجلسات والاحكام أوراقاً منفصلة ولا يؤخذ على كل منها رسم واحد وان تعددت أوراقه

انما لا تؤخذ رسوم على :

(١) الصور التنفيذية التي تعطى للحكوم له للتنفيذ بمقتضاها والصور التي تعطى لأحد الخصوم وتكون من مستلزمات سير الدعوى أو من مستلزمات تنفيذ الحكم الصادر فيها وصور الاحكام الصادرة بالرفض أو بالشطب

(ب) الصور والملخصات والشهادات في مواد المخالفات اذا كان الطالب صاحب شأن

المادة العاشرة

اذا اصطاح الخصوم فلا تؤخذ رسوم على الدعوى بل ترد الرسوم التي أخذت

المادة الحادية عشرة

اذا لم يتم الصلح أمام محكمة الخط وأحيلت الدعوى على المحكمة الجزئية قدرت رسومها بالمحكمة الأخيرة بمقتضى أحكام لائحة الرسوم المقررة أمام المحاكم الاهلية وذلك بصرف النظر عن اجراءات الصلح الحاصلة أمام محكمة الخط

الباب الثاني

في تقدير قيمة الرسوم وطريقة دفعها

المادة الثانية عشرة

يحتسب الرسم على القيمة المطلوب الحكم بها فإذا لم يبين المدعى القيمة وكانت الدعوى مما تقبل تقدير قيمة لها قدرت المحكمة قيمتها وأخذت الرسم عنها فإذا عارض أحد الخصوم في تقدير الرسم فصلت المحكمة في ذلك عند نظر الدعوى ويكون حكمها فيه غير قابل للطعن

المادة الثالثة عشرة

يدفع الرسم بتمامه قبل نظر القضية ولو في يوم الجلسة فإذا تأخر المدعى عن دفع الرسم وجب على المحكمة أن تمتنع عن نظر القضية

المادة الرابعة عشرة

لا يجوز لمحاكم الاخطاط اعطاء أى صورة أو ملخص أو شهادة أو أى ورقة أخرى إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق المطلوب منها ما ذكر

المادة الخامسة عشرة

لا يجوز لمحاكم الاخطاط مباشرة أى عمل مقرر عليه رسوم إلا بد تأدية الرسوم المستحقة

المادة السادسة عشرة

لا يرد ما يدفع من الرسوم إذا حكم بشطب الدعوى أو بإبغال المرافعة فيها أو برفضها أو بقيمة أقل من القيمة المدعى بها

المادة السابعة عشرة

كل ما كان في قيم الدعاوى والطلبات من كسور الجنيه يعتبر جنبها إذا تجاوز الخمسين قرشاً ولا يؤخذ عليه رسم إذا كان أقل من ذلك

الباب الثالث

في تحصيل الرسوم المستحقة للخرينة

المادة الثامنة عشرة

يكون المدعى مسؤولاً عن الرسوم المستحقة على دعواه للخرينة في جميع الأحوال وذلك بغير اخلال بالأحكام المنصوص عليها في الباب الرابع الآتي بعد

المادة التاسعة عشرة

يجب على محكمة الخط أن تكتب على هامش كل حكم أصدرته بيان الرسوم المستحقة للخرينة وما تحصل منها والباقي وتاريخ ونمرة الايصال المحرر بورود الرسم وتكون البيانات المذكورة بالرقم والحروف بغير محو ولا زيادة

الباب الرابع

في الاعفاء من الرسوم

المادة العشرون

يجوز اعفاء المدعى الفقير من الرسوم القضائية ويترتب على هذا الاعفاء الاقالة من رسوم كافة الأوراق القضائية أو الادارية اللازمة لسير القضية

المادة الحادية والعشرون

يلزم للحصول على الاعفاء من الرسوم أن يقدم لمحكمة الخط في اليوم المحدد للجلسة شهادة من العمدة والصراف دالة على فقر مقدمها

المادة الثانية والعشرون

على محكمة الخط أن تفصل في طلب الاعفاء من الرسوم قبل نظر القضية المطلوب الاعفاء من دفع رسومها بعد سماعها ملحوظات الخصم الآخران كان موجودا

المادة الثالثة والعشرون

فاذا تبين أن المدعى فقير تقرر باعفائه من الرسوم وتثبت ذلك في محضر جلسة القضية الأصلية وترفق بأوراق القضية شهادة الفقر المقدمة للحكمة

المادة الرابعة والعشرون

تحصل الرسوم في حالة الاعفاء منها إما من الخصم المحكوم عليه بها أو من المدعى المعفى اذا نجح في دعواه وكانت قيمتها تزيد عن ٥٠٠ قرش

ولا يجوز في أى حال من الاحوال نزع ملكية المنازل المعدة لسكن الخصوم

المادة الخامسة والعشرون

اذا امتنع الخصم المطلوب منه الرسم في الحالتين المنصوص عليهما في المادة السابقة عن الدفع وجب ارسال القضية لكاتب المحكمة الجزئية ليتخذ اللازم لتحصيل الرسم بالطريقة المقررة لتحصيل الرسوم المستحقة للحاكم الجزئية

المادة السادسة والعشرون

يقيد رسم الدعوى التى تقام بطريق الاعفاء من الرسوم في دفتر مخصوص

الباب الخامس

أحكام عمومية

المادة السابعة والعشرون

تتبع محاكم الاخطاط في سير الأعمال الحسابية التعليمات التى تضعها نظارة الحفائية بالاتفاق مع نظارة المالية

المادة الثامنة والعشرون

التعليمات التى تلزم لتنفيذ هذه اللائحة أو التى يقتضيها العمل بموجبها تبين في قرار يصدره ناظر الحفائية ويرجع للنظارة في تفسير ما يقتضى الايضاح من نصوص هذه اللائحة عند اللزوم ما ناظر الحفائية

حسين رشدى

لائحة

الاجراءات في المواد المدنية والمخالفات أمام محاكم الاخطاط (*)

سنة ١٩١٣

الكتاب الاول

في المرافعات في المواد المدنية

الباب الاول

في رفع الدعاوى أمام المحكمة

المادة الاولى

رفع الدعوى أمام محاكم الاخطاط يكون بتكليف الخصم بالحضور اليها أو بحضور الخصوم بأنفسهم بغير اعلان سابق بناء على اتفاق بينهم

المادة الثانية

تحرر طلبات الحضور من أصل واحد وصور بقدر عدد الاشخاص المطلوب اعلانهم وذلك على النموذج الذى يقره ناظر الحفائية

وتكفى صورة واحدة اذا كان المعلن اليهم أقارب عديدين مقيمين مع بعضهم في معيشة واحدة

ويكون تسليم الصورة الى شخص المعلن اليه أو أحد أقاربه أو أحد خدمه الساكنين معه

وإذا لم يوجد الشخص المقتضى اعلانه بالبلد ولم يوجد أحد من أقاربه أو خدمه المقيمين معه أو وجد ولكنه امتنع عن استلام صورة طلب الحضور يدون كل ذلك فى أصل الطلب وتسلم الصورة لشيخ البلد التابع اليه الشخص المراد اعلانه وعلى الشيخ المذكور أن يوقع على أصل الاعلان بالاستلام

المادة الثالثة

يقوم بتحرير طلبات الحضور نفس الطالب أو العمدة أو المحكمة باملاء الطالب

المادة الرابعة

ميعاد التكليف بالحضور هو ثلاثة أيام على الأقل و يتدئ هذا الميعاد من اليوم
التالى ليوم الاعلان

ويجوز الاعلان لمدة أقل من ذلك ولو من ساعة الى ساعة بأمر من رئيس
المحكمة أو من القاضى الجزئى

ويجب مراعاة الاحكام الواردة فى المادة الثانية وفى هذه المادة والا كان
الاعلان باطلا وذلك مع عدم الاخلال بما قضت به المادة الحادية والعشرون

المادة الخامسة

اعلانات أوراق الحضور أو أية ورقة أخرى يكون بمعرفة المحضر أو العمدة أو
أى شخص يتدبه العمدة لذلك

الباب الثانى

فى اختصاص المحكمة

المادة السادسة

المنازعات المنصوص عنها فى المادة الحادية عشرة وفى الفقرات الاولى والثانية
والرابعة من المادة الثانية عشرة من قانون محاكم الاخطا ط . وكذلك جميع
الاجراءآت التحفظية الخاصة بهذه المنازعات تكون من اختصاص محكمة الخط
الواقع فى دائرة اختصاصها العين المتنازع بشأنها . وفيما عدا ذلك من الاحوال
تكون الدعوى من اختصاص المحكمة التى بدائرة اختصاصها محل توطن المدعى
عليه أو المحكمة التى وقعت المعاملة المرفوعة بشأنها الدعوى فى دائرة اختصاصها
مادام الخصمان موجودين فعلا بدائرتها وقت رفع الدعوى

وإذا تعدّد المدعى عليهم جاز رفع الدعوى أمام أية محكمة بدائرة اختصاصها محل توطن أحد المدعى عليهم
ومحل التوطن هو البلد الذى يقطن فيه الشخص على وجه يعتبر مقيما فيه عادة سواء كان ساكنا فيه بالفعل أم لا

المادة السابعة

إذا كان عدم الاختصاص مبنيًا على عدم توطن المدعى عليه فى دائرة المحكمة أو عدم وقوع المعاملة المرفوعة بشأنها الدعوى فى دائرتها فلا تحكم به محكمة الخط إلا إذا طلب ذلك منها المدعى عليه المذكور قبل أن يتكلم فى الموضوع
أما فى حالة غياب المدعى عليه فتحكم المحكمة بعدم اختصاصها من نفسها إذا تبين لها أنه لا يقيم فى دائرتها أو أن المعاملة المرفوعة بشأنها الدعوى لم تقع فى تلك الدائرة

المادة الثامنة

إذا كان محل توطن المدعى أو المدعى عليه خارجا عن دائرة اختصاص محاكم الاخطا فحكم المحكمة من نفسها بعدم الاختصاص

الباب الثالث

فى حضور الخصوم وفى الاجراءات التى تحصل فى الجلسة

المادة التاسعة

يحضر الخصوم بأنفسهم أمام محكمة الخط وتجاوز انابة الاقارب أو الأزواج أو الاتباع وللخدرات الاتى ليس لمن ينه من ذكروا ان ينه من يرون من غير المحامين

وتكون الانابة بتوكيل رسمى أو بتوكيل يصدق عليه من العمدة وتجاوز الانابة الشفهية فى الجلسة

المادة العاشرة

يجب على المحكمة أن تسعى في الصلح بين الخصوم في أول جلسة يحضرون فيها ولو تبين لها أن القضية ليست من اختصاصها . وإذا تم الصلح يحرر بذلك محضر وإذا لم يتم الصلح وكانت القضية من اختصاصها تنظر فيها

المادة الحادية عشرة

إذا تبين للمحكمة أنها غير مختصة بنظر القضية بالنسبة لموضوعها فعليها أن تلفت نظر الخصوم الى التراضى على حكمها في خصومتهم وانهم يقبلوه ذلك يكون حكمها في الخصومة نهائيا فاذا قبلوا ذلك فصلت في النزاع والا تحكم بعدم اختصاصها

المادة الثانية عشرة

إذا لم يحضر المدعى عليه تؤجل القضية مرة . ويعلن مرة أخرى بالحضور فاذا لم يحضر يحكم في غيبته ولا تقبل المعارضة في هذه الحالة في الحكم الصادر ومع ذلك يجب على المحكمة تأجيل الفصل في الدعوى مرة ثانية ولاجل واسع إذا ثبت لديها ان المدعى عليه غائب في سفر بعيد ولم يصله الاعلان شخصيا مالم يكن في هذا التأجيل ضرر ظاهر للدعى

المادة الثالثة عشرة

إذا أقيمت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم دون البعض الآخر تؤجل القضية لجلسة أخرى ويعلن المدعى عليهم الغائبون للحضور اليها . والحكم الصادر بعد ذلك يعتبر حضوريا في حق الجميع

المادة الرابعة عشرة

إذا غاب المدعى تحكم المحكمة إما بإبطال المرافعة وإما في موضوع الدعوى على حسب طلب المدعى عليه وفي هذه الحالة يكون الحكم غير قابل للطعن فيه بطريق المعارضة

وإذا غاب المدعى والمدعى عليه تحكم المحكمة بشطب الدعوى

المادة الخامسة عشرة

إذا غاب أحد الخصمين ونظرت المحكمة في موضوع الدعوى فلا تعلن له إجراءات التحقيق التي تأمر بها المحكمة في غيبته إلا في الأحوال المذكورة بعد في الباب الخامس

المادة السادسة عشرة

لا يقبل من الخصوم تقديم مذكرات بالكتابة

المادة السابعة عشرة

يكون سماع الدعاوى والحكم فيها في جلسة علنية إلا إذا اقتضت الآداب أو النظام جعلها سرية ولرئيس الجلسة أن يأمر بانحراج كل من يحصل منه تسویش يخل بالنظام

ويجوز للمحكمة عند اللزوم أن تحكم بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة أو بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا وينفذ الحكم فوراً

المادة الثامنة عشرة

يحرم محضر بكل مايجرى أمام المحكمة من المرافعات يوقع عليه من الرئيس

المادة التاسعة عشرة

إذا وقعت جناية أو جنحة في الجلسة يحرم محضر بما حصل ويرسل الى العمدة لاجراء اللازم

وإذا اقتضت الحال القبض على المتهم يأمر الرئيس بذلك ويرسله مع المحضر كما تقدم

المادة العشرون

إذا ثبت لدى المحكمة ان أحد الشهود شهد زورا يحرم محضر بذلك ويرسل الى نيابة المحكمة الجزئية

الباب الرابع

في دعوى بطلان ورقة الحضور

وفي دعوى الضمان وادخال الورثة والخصم الثالث

المادة الحادية والعشرون

لا يجوز الطعن ببطلان ورقة الحضور من الخصم الذي حضر بناء عليها

المادة الثانية والعشرون

لكل من المدعى والمدعى عليه أن يطلب تأجيل نظر الدعوى لادخال ضامن له فيها وفي هذه الحالة للمحكمة اجابة طلبه في ذلك ولا يسوغ تأجيل القضية لاكثر من الوقت اللازم لتكليف هذا الضامن بالحضور

المادة الثالثة والعشرون

اذا مات أحد الخصمين في الدعوى وجب تأجيلها لادخال ورثة المتوفى فيها بدلا منه

المادة الرابعة والعشرون

يجوز لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم في الدعوى أن يدخل فيها أمام المحكمة في أى وقت كان قبل انتهاء المرافعة بشرط أن لا يترتب على دخوله فيها تأخير الفصل في الدعوى ويكون دخوله إما بتقديم طلبه في الجلسة أثناء انعقادها وإما بتكليف يرسل للخصوم قبلها

الباب الخامس

في الاجراءآت المتعلقة بالشبوت

الفصل الأول - في الشهود

المادة الخامسة والعشرون

يجوز للدعى حين تحرير ورقة الاعلان أن يطلب تحرير طلب للشهود الذين يريد الاستشهاد بهم

ويحرر الطلب المذكور على نموذج تضعه نظارة الحفانية لذلك وللدعى عليه أيضا أن يطلب مثل ذلك متى ورد اليه طلب حضور

المادة السادسة والعشرون

اذا طلب أحد الخصوم في الجلسة احضار شهود جاز للحكمة اذا رأت فائدة من سماعهم أن تؤجل الدعوى وتكلف العمدة باعلانهم ويكون الاعلان على النموذج المذكور في المادة السابقة وعلى الخصم الذى يطلب احضار الشهود أن يودع في هذه الحالة في خزانة المحكمة مبلغا يقدره رئيسها على ذمة التعويض المنصوص عليه في المادة الخامسة والثلاثين

فاذا كان الشهود مقيمين في دائرة المحكمة جاز لها أن تأمر باستحضارهم في الحال

المادة السابعة والعشرون

للحكمة أن تستحضر في الحال من تلقاء نفسها أى شاهد ترى فائدة في سماع شهادته متى كان مقيما في دائرة اختصاصها والا فتأمر بتكليفه بالحضور

المادة الثامنة والعشرون

اذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور جاز للحكمة أن تحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا وتأمر باحضاره فورا ان كان مقيما في دائرة اختصاص المحكمة والا فتأمر باعادة اعلانه فاذا لم يحضر في هذه المرة تحكم باحضاره بالقوة

إذا حضر الشاهد الذى تأخر أولاً عن الحضور وأبدى أضراراً ثابتة أوجب
تأخيره يعفى من الغرامة

المادة التاسعة والعشرون

تحكم المحكمة بالغرامة المنصوص عنها فى المادة السابقة إذا حضر الشاهد وامتنع
عن أداء الشهادة

المادة الثلاثون

إذا كان لدى الشاهد عذر يمنعه عن الحضور جاز للمحكمة أن تندب أحد أعضائها
للاتتقال اليه وأخذ شهادته

المادة الحادية والثلاثون

تسمع الشهود أمام المحكمة بالانفراد

المادة الثانية والثلاثون

يحلف الشاهد بأية يمين تقررها المحكمة قبل أداء شهادته على أدائها بالذمة
والصدق ولا يجوز الاستحلاف بالطلاق

المادة الثالثة والثلاثون

يدون فى المحضر أسماء الشهود وألقابهم وصناعة ومحل إقامة كل منهم وشهادتهم
بتمامها

المادة الرابعة والثلاثون

لاتنقيد المحكمة بشهادة الشهود إذا رأت من نفسها عدم إرتياح لقبول شهادتهم

المادة الخامسة والثلاثون

لا يعطى للشاهد تعويض الا اذا كان محل إقامته خارجاً عن دائرة المحكمة
وفى هذه الحالة لا يتجاوز التعويض الذى يقدر له خمسة قروش مصرية عن اليوم
الواحد وذلك بخلاف مصاريف الانتقال ويلزم بالتعويض الخصم الذى طلب
اعلان الشاهد

الفصل الثانى - فى اليمين

المادة السادسة والثلاثون

يجوز لكل من الخصوم أن يكلف الآخر باليمين الحاسمة للزاع وفى هذه الحالة يجوز للطلوب منه اليمين أن يردها على الطالب

المادة السابعة والثلاثون

إذا أدى الخصم اليمين الموجهة اليه لايحوز لخصمه إقامة أى دليل آخر على دعواه وكذلك الحال لو نكل عنها من وجهها عند ردها عليه وأما إذا نكل الخصم الموجهة اليه اليمين ولم يردها أو ردها على وجهها لحلفها كسب موجه اليمين دعواه

المادة الثامنة والثلاثون

إذا كان الخصم الموجهة اليه اليمين غائبا فيعان بذلك ويكلف بالحضور الى الجلسة التالية فان لم يحضر يعلن ثانيا مع مراعاة ما جاء فى المادتين الثانية والثانية عشرة فان لم يحضر بعد ذلك يعتبر ناكلا

المادة التاسعة والثلاثون

يجوز الاستحلاف بأية يمين توجه الا بالطلاق

المادة الأربعون

إذا كان لدى الخصم المطلوب تحليفه ما يمنعه من الحضور جاز للحكمة أن تتدب أحد أعضائها للانتقال لاستحلافه

المادة الحادية والاربعون

تثبت فى محضر الجلسة صيغة اليمين

الفصل الثالث - في انتقال المحكمة للعائنة

المادة الثانية والاربعون

اذا رأت المحكمة ضرورة الانتقال للحل الواقع بشأنه النزاع جاز لها أن تنتقل اليه في الحال لاجراء المعائنة اللازمة ولها أن تستعين بمن تريد الاستعانة به من المساحين أو الدلائين وأن تسمع في محل النزاع شهادة أى شاهد ترى فائدة شهادته وللحكمة ان لم تر ضرورة للانتقال في الحال أن تعين يوما آخر له وفي هذه الحالة اذا كان أحد الخصمين غائبا يوم التقرير بهذا الانتقال فيجبر باليوم المحدد

المادة الثالثة والاربعون

للحكمة أن تندب من تريد ندبه من أهل الفن لاجراء أى عمل ترى لزوم اجرائه للفصل في الخصومة ولا يجوز أن يندب لذلك أحد الخبراء المقررين أمام المحاكم الاهلية وتقدر المحكمة مبلغا على ذمة الخبير يدفعه أحد الخصوم ومتى دفع هذا المبلغ يستحضر رئيس المحكمة الخبير لتحليفه اليمين وتحديد اليوم الذى يجرى فيه العمل دون أن يتجاوز الميعاد الايام الثلاثة التالية لتاريخ الايداع ويخطر بذلك اليوم كل من الخصوم في الدعوى بورقة ترسل اليه من المحكمة

ويجب على الخبير المتدب اتمام المأمورية وتقديم تقرير عنها في ظرف ثلاثة أيام من اليوم الذى عينه لمباشرة العمل

وأما اذا دفع المبلغ في الجلسة التى تقرر فيها ندب الخبير فالمحكمة أن تأمر باستحضاره فوراً وتكلفه بالمأمورية مع تحديد اليوم الذى يجب اجراء الاعمال فيه ويجب أن لا يتجاوز ذلك اليوم الثلاثة الايام التالية ليوم الجلسة واذا كان أحد الخصوم غائبا فيخطر من المحكمة بهذا اليوم

المادة الرابعة والاربعون

يجوز أن يكون التقرير عن نتيجة المأمورية شفها حسب ما تقرره المحكمة وفي هذه الحالة يكتب كل ما يقرره الخبير في محضر الجلسة

المادة الخامسة والاربعون

تقدر أتعاب الخبير بعد قيامه بالمأمورية بواسطة المحكمة أو رئيسها بناء على طلبه ويكون هذا التقدير نافذ المفعول على من يحكم عليه

الفصل الرابع - في انكار الختم أو الخط

المادة السادسة والاربعون

إذا أنكر أحد الخصمين امضاء أو ختما منسوباً إليه أو ادعى تزويره فإن كان العقد عرفياً فعلى الخصم المتمسك به إثبات أن هذا الامضاء أو الختم هو امضاء خصمه أو ختمه فإذا ثبت صحة الختم أو الامضاء حكم على الخصم المنكر بغرامة قدرها مائة قرش وإن لم يثبت فيحكم باستبعاد العقد فقط دون الحكم بتزويره

أما إذا كان العقد المتمسك به رسمياً فعلى من أنكر الختم أو الامضاء أو ادعى بتزويرها أن يثبت ذلك فإن أثبت حكم باستبعاد العقد والا فيحكم عليه بغرامة قدرها خمسمائة قرش

وليس للمحكمة تحقيق شيء من ذلك بواسطة الخبراء إلا إذا كانت القضية منظورة أمام القاضي وحده بمحكمة الخط الذي به محل المركز ولا ينظر القاضي الجزئي ابتداءً مع غيره في القضايا التي يطلب فيها الحكم باستبعاد الأوراق

المادة السابعة والاربعون

كل عقد طعن فيه بانكار ختم أو امضاء أو ادعى بتزويرها يجب التأشير عليه من المحكمة بما يفيد ذلك

الفصل الخامس - استجواب الخصوم

المادة الثامنة والاربعون

إذا رأت المحكمة ضرورة استجواب خصم شخصيا فلها أن تأمر باستحضاره في الحال ان كان مقيا في دائرة المحكمة والا فتكلفه بالحضور وان لم يحضر فلها أن تأمر باستحضاره وإذا حضر وامتنع عن الاجابة على ما وجه اليه من الاسئلة فللمحكمة أن تقدر امتناعه عن الاجابة بما تراه ويجوز لها أن تكلف أحد أعضائها للانتقال لسؤاله عما تريد سؤاله فيه ان كان لديه ما يمنعه عن الحضور

الفصل السادس - سلطة المحكمة في انتداب

أحد أعضائها لاجراء تحقيق

المادة التاسعة والاربعون

كل ما يجوز للمحكمة اجراؤه من التحقيق بنفسها يجوز أن تندب لاجرائه أحد أعضائها أو أحد أعضاء أية محكمة خط أخرى أو قاضيا جريا

الباب السادس

في الأحكام

المادة الخمسون

تحكم المحكمة في الدعوى عقب انتهاء المرافعة فيها وبصفة استثنائية يجوز تأجيل الحكم لأسبوع على الأكثر

المادة الحادية والخمسون

يشترط في الاعضاء الذين يمحكون في الدعوى أن يكونوا حضروا المرافعة فيها

المادة الثانية والخمسون

تصدر الاحكام بالاتحاد أو بأغلبية الآراء بعد المداولة فيها سرىا وينطق بها
رئيس الجلسة
ويمضى الحكم أو يختم من الرئيس والاعضاء

المادة الثالثة والخمسون

من يحكم عليه يلزم بمصاريف الدعوى ومع ذلك يجوز للحكمة أن تجعل بعضها
على المدعى والبعض الآخر على المدعى عليه حسب ما يترأى لها من ظروف الدعوى
وتقدر مصاريف الدعوى فى الحكم ان امكن والا تقدر بعد الحكم ويعتبر
التقدير جزءاً منه

الباب السابع
فى الاستئناف

المادة الرابعة والخمسون

يجوز للنصم استئناف الاحكام الصادرة من محاكم الاخطاء فى الاحوال الميينة
بقانون هذه المحاكم وكذا الاحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص وفى الدعاوى
التي حكم فيها باستبعاد الاوراق

المادة الخامسة والخمسون

لايصح استئناف الاحكام التمهيدية ولكن استئناف الحكم فى الموضوع يشملها

المادة السادسة والخمسون

ميعاد الاستئناف ثمانية أيام من اليوم التالى ليوم صدور الحكم ان كان
حضوريا ومن اليوم التالى لاعلانه ان كان غيبيا

المادة السابعة والخمسون

يترتب على الاستئناف ايقاف التنفيذ الا اذا كان النفاذ المؤقت واجبا للحكم
تطبيقا للمادة السابعة والستين

المادة الثامنة والخمسون

يقدم الاستئناف بالطرق المعتادة لتقديم الدعوى

المادة التاسعة والخمسون

يتبع أمام القاضي الجزئي فيما يختص بنظر الدعوى استئنافا وتحقيقها جميع الاجراءات المقررة آنفا — أما الدعاوى التي يدعى فيها بالانكار أو التزوير فإنه يجوز التحقيق فيها بواسطة المضاهاة بالتطبيق للقواعد المبينة بقانون المرافعات الاهلى

المادة الستون

لا يقبل الطعن بطريق المعارضة فيما يصدر غيابيا من الاحكام الاستئنافية

المادة الحادية والستون

إذا حكم برفض الاستئناف جاز للقاضي أن يحكم على المستأنف بغرامة لا تتجاوز
مائة قرش

الباب الثامن

في رد رؤساء وأعضاء محاكم الاخطاء عن الحكم

المادة الثانية والستون

يجوز رد رئيس وأعضاء محكمة الخط لأحد الأسباب الآتية :
أولا — إذا كان له أول زوجته قرابة أو مصاهرة مع أحد الخصوم لغاية
الدرجة الرابعة

ثانيا — إذا كان له أولها أو واحد أقاربها أو أوصاها لهما لغاية الدرجة
عينها خصومة قضائية أو ادارية قائمة أو سابقة مع أحد الخصوم
أو زوجة

- ثالثا - اذا كان بينه وبين أحد الخصوم علاقة استخدام أو توكيل أو مشاركة
 رابعا - اذا تداخل في الدعوى لمصاحبة أحد الطرفين
 خامسا - اذا أدى أحد المذكورين شهادة في الدعوى
 سادسا - اذا قبل هدية من أحد الخصوم من وقت الشروع في الدعوى
 سابعا - اذا كانت هنالك أسباب أخرى قوية يستبعد معها أن يكون حكمه فيها خاليا من الغرض

المادة الثالثة والستون

يجب على الرئيس أو العضو الذي يعلم أنه متصف بأحد أسباب الرد المذكورة أن يتمتع من نفسه عن نظر الدعوى

المادة الرابعة والستون

يسقط الحق في الرد اذا لم يقدم قبل المرافعة الا اذا كان السبب في الرد حادثا بعدها

المادة الخامسة والستون

يتداول العضوان الآخران في طاب الرد فان اتفقا قررا بقبوله ويخطر القاضي الجزئي بهذا القرار لندب أحد العضوين الاحتياطيين ليقوم مقام العضو المردود وان اختلفا يرسل الطلب للقاضي الجزئي للفصل فيه فاذا قرر قبول الرد ندب أحد العضوين الاحتياطيين

واذا كان الرد موجه الى اثنين من الاعضاء فيرسل كذلك للقاضي الجزئي للنظر فيه أما اذا كانت المحكمة مشكلة برياسة القاضي الجزئي فيقدم الطعن الى رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها

وفي جميع الاحوال اذا رفض طلب الرد جاز الحكم على مقدمه بغرامة لا تتجاوز مائة قرش ولا يجوز الطعن في هذا القرار

الباب التاسع

في التنفيذ

الفصل الأول - قواعد عامة للتنفيذ

المادة السادسة والستون

التنفيذ واجب لكل حكم أو أمر أو قرار عليه الصيغة التنفيذية والصيغة التنفيذية هي (هذا الحكم أو الأمر أو القرار واجب التنفيذ) - ولا يجوز تنفيذ الحكم أو الأمر أو القرار إلا بعد اعلانه ويكون الاعلان المذكور بالصيغة التي تضعها لذلك نظارة الحفانية

المادة السابعة والستون

النفاذ المؤقت واجب لكل حكم مبنى على اعتراف المدعى عليه

المادة الثامنة والستون

لا تعطى نسخة الحكم التي عليها الصيغة التنفيذية إلا لمن تعود عليه منفعة من تنفيذه ويجب تسليم تلك النسخة في ظرف ثمانية وأربعين ساعة من طلبها على الأكثر

المادة التاسعة والستون

يكون التنفيذ بمعرفة عمدة البلد المقتضى اجراء التنفيذ فيه أو من يندبه لذلك ويجوز أن يحصل بواسطة أحد المحضرين

المادة السبعون

لا يجوز وضع الحجز على أجرة الخدمة والصناع وشهرياتهم ولا على ماهيات المستخدمين ومرتبات أرباب المعاشات إلا بقدر الخمس على مبلغ الثمانمائة قرش مصرى الاولى فأقل وبقدر الربع على مبلغ الالفى قرش مصرى التالية لها وبقدر الثلث على مازاد على ذلك

المادة الحادية والسبعون

لا يجوز حجز النفقات المقررة ولا المبالغ الموهوبة أو الموصى بها للنفقة أو المشتراط فيها عدم جواز الحجز عليها

ويجوز الحجز على المبالغ المقررة للنفقة لوفاء دين النفقة والمبالغ الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها يجوز أن يحجز عليها الدائنون المتأخرون عنهم عن الهبة أو الوصية

المادة الثانية والسبعون

المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة أو مصالحها بصفة معاش أو ماهية للموظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو بصفة مرتبات اضافية لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا لسداد ما يكون مطلوبا للحكومة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتعلق باداء وظيفته أو لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص

وفي هاتين الحالتين لا يتجاوز مقدار ما يحجز ربع معاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو ربع المرتبات الاضافية ويشمل حكم هذه المادة المعاشات التي تصرف للارامل والايتام وغيرهم من المستحقين وكذلك المكافآت التي تعطى في حالة الرفت أو التي تقوم مقام المعاش

المادة الثالثة والسبعون

لا يجوز الحجز على الفرائض اللازمة للدين وطائفة المقيمة معه ولا على ملابسهم ولا يجوز الحجز على ما يأتى إلا لدفع الايجار أو النفقة :

أولا - الكتب الضرورية لحرفة المدين

ثانيا - الآلات والعدد اللازمة للصناع في أعمال صناعتهم

ثالثا - الغلال والدقيق اللازمة لمؤونة المدين وعياله مدة شهر

رابعا - بقرة واحدة أو ثلاث من المعز أو النعاج بحسب اختيار المدين

خامسا - ما يلزم من التقاوى لزراعة المدين لغاية خمسة أفدنة

سادسا - ما ينص القانون على عدم جواز حجزه

الفصل الثانى فى التنفيذ على ما للدين لدى الغير

المادة الرابعة والسبعون

يجوز للحكوم له أن يطلب حجز ما يكون لمدينه لدى الغير من النقود أو الموائش أو غيرها من المنقولات ومع ذلك فالتنفيذ بطريق حجز ما للدين لدى الغير بالاوضاع المنصوص عليها فى هذا الفصل لا يكون إلا لاحكام الصادرة من محاكم الاخطاط فيما هو داخل فى حدود اختصاصها العادى وفى هذه الحالة يعلن الغير بالحكم الصادر وينبه عليه بعدم التصرف فيما تحت يده للدين الأصلى ويخطر المدين الأصلى بذلك

وله أن يطلب الحجز طبقا لما هو مدون فى قانون المرافعات

المادة الخامسة والسبعون

إذا كان الدين الذى على الغير معترفا به ومستحقا وجب عليه أن يسدد منه للحاجز بقدر ماله وذلك فى مدة ثلاثة أيام من يوم اخطاره بمحصول اعلان المدين الأصلى بالحجز فإذا لم يدفع جاز التنفيذ على مقولاته بمقدار الدين المحجوز من أجله ان كان مافى ذمته للدين المحجوز عليه أكثر من الدين المحجوز من أجله وإلا فبمقدار ما عليه ويكون الحال كذلك إذا لم يدفع فى ميعاد الاستحقاق الدين المعترف به الذى كان مؤجلا

ويستعمل فى اجراءات الحجز لدى الغير الصيغة التى تقررها لذلك نظارة الحفانية

المادة السادسة والسبعون

إذا أنكر المحجوز لديه الدين جاز تكليفه بالحضور أمام المحكمة المختصة لازامه بالدفع وعلى المحكمة المذكورة اعتبار الاجراءات السابقة لهذا التكليف

المادة السابعة والسبعون

كل حجز على ما للدين لدى الغير مضى عليه ستة أشهر من غير أن يحدد يسقط

الفصل الثالث

في التنفيذ على المنقولات والمزروعات

المادة الثامنة والسبعون

يكون التنفيذ على المنقولات بواسطة حجزها وإقامة حارس عليها ويحصل الحجز فوراً بعد التنبيه بالدفع على المحكوم عليه

المادة التاسعة والسبعون

لا يجوز حجز المزروعات قبل نضجها بأكثر من خمسة وخمسين يوماً

المادة الثمانون

يجب جرد الأشياء المحجوزة وإقامة حارس عليها مع إعطائه نسخة من محضر الجرد

المادة الحادية والثمانون

بعد الحجز بثلاثة أيام يعلن عن البيع بمعرفة المكلف بالتنفيذ بواسطة اعلانات تقرر نموذجها نظارة الحفانية

ويلصق الاعلان على باب العمدة

المادة الثانية والثمانون

ميعاد حصول البيع سبعة أيام من تاريخ الحجز الا اذا كانت الأشياء المحجوز عليها مما يخشى عليها التلف فيجوز تحديد أى وقت للبيع ولو كان يوم الحجز نفسه أما اذا كانت الأشياء المحجوز عليها غير ناضجة فيجوز تأخير ميعاد البيع الى أن تتضح وفي كلتا الحالتين يجب التصريح بذلك من رئيس المحكمة أو القاضى الجزئى على حسب الأحوال

المادة الثالثة والثمانون

اذا كان للبلد سوق يعلق الاعلان أيضاً فى السوق المذكور ويكون البيع فى يوم اجتماعه

المادة الرابعة والثمانون

يحصل البيع بالمزاد العمومي بحضور المكلف به ويجب على المشتري دفع الثمن فوراً الى من يباشر البيع ويأخذ منه ايصالاً بذلك وعلى من يستلم الثمن المذكور أن يسلمه في الحال الى المحكوم له بايصال على الحكم نفسه ثم يرسله الى المحكمة ليحفظ مع أوراق القضية وان بقى من الثمن شيء يدفعه الى المالك في الحال أيضاً بايصال منه ويذكر ذلك في الحكم قبل إرساله الى المحكمة

المادة الخامسة والثمانون

متى تحصل مبلغ كاف لاداء الدين المطلوب والرسوم وجب على من يباشر التنفيذ أن يكف عن بيع الباقي ويرده لصاحبه

المادة السادسة والثمانون

اذا لم يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً يباع المبيع ثانياً على ذمته في الحال ان أمكن بأى ثمن كان ويكون مسؤولاً عن الفرق فاذا لم يتيسر البيع فوراً يؤجل الى ميعاد لا يزيد على أسبوع

المادة السابعة والثمانون

اذا حصل تعرض من أحد لاجراءآت التنفيذ فلا يوقف التنفيذ الا اذا رفع المتعرض فوراً دعوى أمام محكمة الخط بما يدعيه من الحقوق على الأشياء المطلوب التنفيذ عليها

ويجوز رفع دعوى الاسترداد بمجرد طلب ذلك وقت التنفيذ وإثباته في محضر التنفيذ

المادة الثامنة والثمانون

لا ترفع دعوى الاسترداد الا بعد ايداع الرسوم ومبلغ الضمان في المحكمة أو عند مباشر التنفيذ أو بعد تقديم الكفيل طبقاً لأحكام المادة الحادية والتسعين وتعفى النساء المتروجات من القيام بذلك وقت رفع دعوى الاسترداد اذا كان طلب الاسترداد واقعاً على الأمتعة الموجودة بمنزل الزوجية الا أن المحكمة تكليفهن بذلك فيما بعد اذا رأت لزوماً له

المادة التاسعة والثمانون

وعلى مباشر التنفيذ الذى يقدم اليه طلب الاسترداد أن يحدد لنظرة أقرب جلسة ويعين طالب التنفيذ والمحكوم عليه وطالب الاسترداد بالحضور فيها ثم يرد الأوراق الى المحكمة

المادة التسعون

إذا رغب أحد الخصوم استحضار شهود جاز له أن يطلب اعلانهم بواسطة العمدة أو المحكمة

المادة الحادية والتسعون

يجب أن يكون مبلغ الضمان مساويا لقيمة الشيء المطلوب استرداده والمصاريف ويجوز للعرض أن يقدم به كفيلا مقتدرا فاذا حكم برفض الدعوى سلم المبلغ المودع بالخزينة الى طالب التنفيذ ابقاء لحقوقه أو نفذ الحكم على الكفيل الا اذا رأى الدائن استمرار التنفيذ على أموال مدينه الأصيل

المادة الثانية والتسعون

إذا وقع على الأشياء المحجوزة حجز آخر بمعرفة أحد المحضرين تنفيذا لحكم صادر من محكمة أخرى غير محكمة خط فعلى المحضر أن يضم الجميزين فى محضره ويبقى الحارس المعين من قبل أو يستبدله بغيره إذا اقتضى الحال ذلك وتم اجراءات التنفيذ بواسطة قلم المحضرين على الطريقة المقررة فى قانون المرافعات الأهلى

الفصل الرابع

فى التنفيذ على العقار

المادة الثالثة والتسعون

يحصل التنفيذ على العقار بواسطة المحضرين طبقا لأحكام قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية

الكتاب الثاني

في المرافعات في مواد المخالفات

الباب الاول

في رفع الدعوى

المادة الرابعة والتسعون

يكون رفع الدعوى العمومية أمام محكمة الخط بواسطة تكليف المتهم بالحضور أمامها إما من العمدية أو من ينوب عنه أو أى مأمور آخر من مأمورى الضبطية القضائية وإما من المدعى بالحق المدنى الذى وقعت عليه المخالفة

ولا يجوز أن يدعى بحق مدنى أمام محكمة خط بأكثر من خمسمائة قرش

المادة الخامسة والتسعون

يحجر التكليف بالحضور على النموذج الذى تضعه لذلك نظارة الحقاينة

المادة السادسة والتسعون

ميعاد التكليف بالحضور هو ٢٤ ساعة ومع ذلك يجوز التكليف بالحضور من ساعة لأخرى ويجوز أن يكون التكليف بالحضور شفها من العمدية وغيره من مأمورى الضبطية القضائية وذلك بأرسال المتهم والشهود الى الجلسة اذا كانت منعقدة

وكذلك اذا حضر الشاكي والمشتكومنه من تلقاء أنفسهما فى الجلسة تسمع الدعوى

المادة السابعة والتسعون

اذا وقعت جريمة من الجرائم الداخلة فى اختصاص محكمة خط يتحقق العمدية أو غيره ممن ذكروا من ثبوتها على المتهم وفى هذه الحالة يكلفه بالحضور مع شهود الاثبات بلا حاجة لتحرير محضر

المادة الثامنة والتسعون

يسقط حق اقامة الدعوى عن الجرائم الداخلة في اختصاص محكمة الخط
بمرور شهر من تاريخ وقوعها

الباب الثانى

في اجراءآت الجلسة والأحكام

المادة التاسعة والتسعون

اذا لم يحضر المتهم المكلف بالحضور تحكم المحكمة في الدعوى بعد سماعها ولما
ان تأمر باحضاره ان كان مقيما في دائرة اختصاصها ولا تقبل المعارضة في الحكم
الصادر

المادة المائة

اذا تخلف أحد الشهود عن الحضور ورأت المحكمة ضرورة لسماع شهادته
فلها أن تعامله بمقتضى المواد ٢٨ وما بعدها

المادة الأولى بعد المائة

يحضر المتهم المكلف بالحضور شخصا الا اذا وجد لديه مانع فله أن ينيب
عنه من يطلب التأجيل واذا تحققت المحكمة من عذر المتهم في عدم الحضور
في الجلسة تؤجل القضية لجلسة أخرى

المادة الثانية بعد المائة

يحلف الشاهد يمينا أنه يؤدي شهادته بالذمة والصدق ويموز استحلافه بأية
يمين تقررهما المحكمة خلاف يمين الطلاق

المادة الثالثة بعد المائة

يجرر محضر في جميع القضايا تبين فيه اجراءآت الجلسة وشهادة الشهود
ويكتفى في الحكم فيها بإثبات منطوقه في محضر الجلسة

المادة الرابعة بعد المائة

إذا رأت المحكمة أن الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب عليها القانون تحكم ببراءة المتهم ويجوز لها مع ذلك أن تحكم بالتعويض الذى يطلبه بعض الخصوم من بعض أما إذا رأت أن الواقعة من الجرائم غير الداخلة فى اختصاصها فتحكم بعدم الاختصاص وتحول الأوراق على النيابة

الباب الثالث

فى الاستئناف

المادة الخامسة بعد المائة

لا يجوز استئناف الاحكام الا ما كان منها صادرا بالجلس ويكون الاستئناف من المحكوم عليه فقط
ويقدم الاستئناف على النموذج الذى تضعه لذلك نظارة لقائية وقت صدور الحكم ان كان حضوريا أو فى ظرف الاربع والعشرين الساعة التالية لاعلانه ان كان غائبيا وأعلن للمحكوم عليه شخصا والا ففى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ الاعلان ان كان الحكم قد أعلن لغير المحكوم عليه

المادة السادسة بعد المائة

تعلن الأحكام على النموذج الذى يوضع لذلك بمعرفة نظارة الحقانية

المادة السابعة بعد المائة

إذا حصل استئناف الحكم فيرسل بأوراق الدعوى الى القاضى الجزئى الداخلة فى دائرة اختصاصه القضية وهو يحكم فى القضية بعد اطلاعه على أوراقها بغير حاجة لتكليف المتهم بالحضور أمامه الا اذا رأى القاضى لزوما لذلك وبعد الحكم فى القضية منه تعاد الأوراق الابتدائية بعد التأشير على الحكم الابتدائى بمنطوق قرار القاضى

المادة الثامنة بعد المائة

الاحكام الصادرة بالغرامة تكون واجبة التنفيذ فوراً والأحكام الصادرة بالحبس تنفذ بعد مضي مواعيد الاستئناف المذكورة في المادة الخامسة بعد المائة الا اذا استأنفها المحكوم عليه

الباب الرابع
في التنفيذ

المادة التاسعة بعد المائة

أوامر التنفيذ تحرر على الصيغة التي تضعها لذلك نظارة الحقانية

المادة العاشرة بعد المائة

اذا لم يدفع المتهم الغرامة المحكوم بها قستبدل بالاكراه البدني طبقاً للمادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنايات

الكتاب الثالث

في حلف اليمين

المادة الحادية عشرة بعد المائة

يجب أن يحلف الاعيان الذين تشكل منهم محاكم الاخطاط يميناً أمام ناظر الحقانية بأنهم يؤدون وظائفهم بالصدق والأمانة

ناظر الحقانية
حسين رشدي

نظارة الاشغال العمومية

تعريب قرار رقم ٣٣

بتعيين الحد الفاصل بين الوجه القبلى والوجه البحرى فى فصل زراعة القطن
فى سنة ١٩١٤ (*)

ناظر الاشغال العمومية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من القانون رقم ١٦ الصادر بتاريخ ١٥ مايو ٥ يونيه
سنة ١٩١٣ قررنا ما يأتى :
مادة وحيدة

يكون الخط الفاصل بين الوجه القبلى والوجه البحرى فى فصل زراعة القطن
المقبل كما يأتى :

يتدئ هذا الخط من النهاية الغربية للجسر المعروف بصليبة دهشور غربى النيل
متبعاً تعاريج ذلك الجسر فى وجهة شرقية ويمتاز مصرف المحيط عند الكوبرى
المقام عليه ويواصل السير بازاء ذلك الجسر الى أن يبلغ خط السكة الحديد
الاميرية عند المزلقان الموجود بالكيلومتر ١٤,٤٧١ ثم يمتاز ذلك الخط ويقطع
ترعة الجيزاوية على كوبرى المرور . ومن ثم يتبع جسر النيل فى وجهة بحرية
شرقية فى مسافة طولها ١٢٢ متراً الى نقطة منه تعين بعلامة تقام على مسافة
نحو ٥٠٠ متر قبلى ناحية أبو رجوان القبلى ومن هناك يتبع ساحل النيل الغربى
الى كوبرى الروضة (عباس الثانى) ومن ثم ينعطف الى الجهة القبلىة ويسير
بازاء ساحل النيل الشرقى الى نقطة تعين بعلامة تقام غربى كوبرى ترعة الخشاب
على مسافة نحو كيلو متر قبلى ناحية كفر العلو ثم يسير بازاء مسقاة واقعة بتلك
الجهة معروفة بترعة الدائرة ومن هناك الى ترعة التين ثم يسير مستقيماً الى ضريح
سيدى محفوظ أبو قرية ما

اسماعيل سرى

فى ٥ يونيه سنة ١٩١٣

نظارة الداخلية

قرار بشأن نظافة الشوارع (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ٧ يونيو ١٩١٣ ٢٥ ابريل سنة ١٩١٣ طبقا للامر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

قرر ما هوآت :

أولا - ممنوع وضع الأوساخ والكتاسة والأقذار من أى نوع كان بما فيها الورق والقش فى الاراضى الفضاء

ثانيا - ممنوع أيضا وضع هذه المواد فى الشوارع العمومية ما لم يكن ذلك فى وطاء عمومى أو بقرب الرصيف أمام المحل الذى أتت منه

ثالثا - فى الأخطاط والشوارع والأماكن التى تعين بقرار من المحافظ أو المدير يجب وضع المواد المشار إليها فى المادة الاولى إما فى الأوعية العمومية أو فى أوعية خصوصية موافقة لهذا الغرض يحضرها السكان أنفسهم وتكون مغطاة وسهلة الاستعمال

وتوضع الأوعية الخصوصية بين الفجر والساعة الثامنة صباحا وبين الساعة الواحدة والساعة الثالثة بعد الظهر قرب الرصيف أمام المنزل ويصير استرجاعها حالما يفرغها عمال المصلحة المنوط بها ذلك

رابعا - ممنوع تقيض أو خبط السجاجيد والأغطية الخ فى الأبواب أو النوافذ أو الشرفات (البلكونات) المطلة على الطريق العمومى بعد الساعة الثامنة صباحا

خامسا - ممنوع رى الزهريات وصناديق الزهور الموضوعة فى النوافذ أو الشرفات (البلكونات) أو القنذات بطريقة يتصرف بها الماء الى الطريق العمومى وكذلك ممنوع ترك المياه التى استعملت فى غسيل النوافذ والشرفات أو المياه التى استعملت فى المنزل تتصرف الى الشوارع والأرصفة أو إلقاءها فيها

سادسا - ممنوع إلقاء المياه أو خلافها من النوافذ أو الفتحات الأخرى فى الطريق العمومى

سابعا - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة من ٥ قروش الى ٢٥ قرشا صافا ويمكن اثباتها ضدّ الفاعل أو ضدّ الذى يشغل المحل الذى حدثت فيه

ثامنا - يسرى هذا القرار فى الجهات المختلفة التى تعين بقرارات يصدرها المحافظون والمديرون

تاسعا - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ٤

فى ٧ يونيو سنة ١٩١٣ (٢ رجب سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

نظارة الداخلية

قرار

ادخال تعديل على القسم الاول والفرع المرموز اليه بحرف (ا) من جدول
المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (*)

ناظر الداخلية

٨ يونيو سنة ١٩١٣ بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ بشأن
المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

قرر ما هو آت :

أولاً - المحلات الموصفة أدناه تعتبر من المحلات المقلقة للراحة المضرة بالصحة
والخطرة وتضاف الى القسم الاول والفرع المرموز اليه بحرف (ا)
من الجدول التابع للأنحة الرقيمة ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ الملحة
بالقانون المشار اليه أعلاه :

« معامل الكاوتشوك »

ثانياً - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

تحريراً في ٨ يونيو سنة ١٩١٣ (٣ رجب سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

نظارة الداخلية

قرار

تعديل تعريفه عوائد الذبيح بمدينة رشيد (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ ١٥ يونيو
 سنة ١٩١٣ القاضى بتحديد تعريفه عوائد الذبيح فى المدن التى أنشئ فيها أو سينشأ فيها مجالس
 بلدية مختلطة أو محلية بموجب قرار يصدر من نظارة الداخلية بعد أخذ رأى المجلس
 البلدى أو المحلى فى ذلك

وبعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١ بتحديد عوائد الذبيح
 فى المدن المشكل فيها بلديات ومجالس محلية
 وبالنظر لما قرره مجلس محلى رشيد فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ ابريل
 سنة ١٩١٣

قرر ما هوأت :

المادة الاولى

عُدلت كما يلى تعريفه عوائد الذبيح فى رشيد المحددة بالقرار الصادر فى ٣٠ سبتمبر
 سنة ١٩١١

المنحاز ير أربعة مليات عن كل كيلو من اللحم الصافى
 الضانى والماعز ثلاثة مليات عن كل كيلو من اللحم الصافى على شرط أن لا يقل
 المتحصل عن أربعين مليا

الجمال ثلاثة مليات عن كل كيلو من اللحم الصافي
العجول والبقر والثيران والجواميس مليان عن كل كيلو من اللحم الصافي
على شرط أن لا يقل المتحصل عن مائة مليم

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد ثمانية أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

الاسكندرية في ١٥ يونيو سنة ١٩١٣ (١٠ رجب سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

محافظة القنال

قرار

تعيين اللجنة التي يجوز فيها فتح بيوت للعاهرات ببور سعيد (*)

محافظ القنال

بعد الاطلاع على لائحة بيوت العاهرات الصادرة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥
والاطلاع على القرار الصادر من محافظة القنال بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٨٩٧
وعلى قرار مجلس بلدى بور سعيد الصادر في أول مارس سنة ١٩١٣
يقرر ما هو آت :

المادة الاولى

لايجوز فتح بيوت للعاهرات بمدينة بور سعيد الا في المناخ القديم على قطعة
الارض المحددة كالاتى :

الحد البحرى شارع كسرى على طول ٢٥١,٢٥ مترا منه
والحد الشرقى شارع الأمين على طول ١١٠ أمتار منه
والحد القبلى شارع السواحل على طول ٢٥١,٢٥ مترا منه
والحد الغربى شارع نمرة ٥ على طول ١١٠ أمتار منه

المادة الثانية

تقفل بيوت العاهرات الكائنة بالاحياء الاخرى بمدينة بور سعيد

المادة الثالثة

يسرى مفعول هذا القرار بعد ثمانية عشر شهرا من نشره بالجريدة الرسمية ما

محمد محمود

بور سعيد في ٨ يونيه سنة ١٩١٣

مديرية الغربية

قرار

خاص بتحصيل العوائد البلدية ببندر زفتى (*)

١٣ مايو ١٩١٢ الصادر في سنة ١٩١١ بخصوص تشكيل مجلس بلدى زفتى
بعد الاطلاع على المادة الاولى والثالثة عشرة نمرة ٣ من القانون نمرة ١٩

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٢ والمصتق
عليه من النظارة بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩١٣ تحت نمرة ٣٩

وعلى قراره بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩١٣ والمصتق عليه من نظارة الداخلية
نمرة ٣٦ رقم ٨ فبراير سنة ١٩١٣

قررنا ما هوآت :

أولا — تحصيل الاموال المقررة والعوائد البلدية بناء على التعهد الممضى من
الاهالى بالطرق الادارية بمقتضى الدكرى الصادر فى ٢٥ مارس
سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل الضرائب والعشور

ثانيا — ينفذ هذا القرار بعد مضى خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية ٤

تحريرا فى زفتى فى ١٣ مايو سنة ١٩١٣ رئيس بلدية زفتى
مدير الغربية

نظارة الداخلية

قرار

خاص بإنشاء صناديق توفير لمستخدمى المجالس المحلية المختلطة (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الاوامر العالية والقوانين الصادرة بإنشاء مجالس محلية مختلطة
في بعض مدن القطر المصرى وبعد الاطلاع على القرار الصادر فى أول أغسطس سنة ١٩١٣
سنة ١٩١٠ بشأن العقوبات التأديبية التى يصير تطبيقها على عمال وموظفى
القومسيونات المحلية المختلطة ماعدا موظفى المجلس البلدى بالاسكندرية
وبالنظر للفوائد التى تعود على مستخدمى المجالس المحلية المختلطة من انشاء
صناديق توفير

قرر ما هوأت :

المادة الاولى

انشاء

رخص للمجالس المحلية المختلطة بإنشاء صناديق توفير لمستخدميها حسب نصوص
هذه اللائحة

المادة الثانية

ان الاشتراك فى صندوق التوفير الزامى لجميع المستخدمين الذين يدخلون فى خدمة
المجلس المحلى المختلط بعد انشاء الصندوق المذكور ويستثنى العمال المؤقتون والخدمة
الخارجون عن هيئة العمال والخدمة السائرة . على أنه يجوز للبلدية أن تشرك فى الانتفاع
من صندوق التوفير من لا تقل أجرته عن خمسة جنيهات من الخدمة الخارجين
عن الهيئة والخدمة السائرة

ويستثنى من الاشتراك المستخدمون الذين لهم الحق في معاش من الحكومة وبعد انشاء الصندوق لا يمكن تعيين أى مستخدم أو عامل سيشارك فيه إلا بعد التحقق من لياقته الطبية للخدمة بمعرفة قومسيون الحكومة الطبي

المادة الثالثة

يتكون مال الصندوق :

- ١ - من استقطاع ٦ ٪ من الماهية الشهرية لكل مستخدم مشترك فيه
- ٢ - من مبلغ معادل للمبلغ المستقطع "رفعته البلدية
- ٣ - من كل هبة أو تبرع يخصص للصندوق وتقبله البلدية
- ٤ - من قيمة الحصص أو أجزاء الحصص التي لا تدفع للمتفعين وتبقى للصندوق - وذلك طبقا لأحكام هذه اللائحة وأحكام المادة الاولى من قرار أول أغسطس سنة ١٩١٠ الخاص بالعقوبات التأديبية التي يصير تطبيقها على عمال وموظفي القومسيونات المحلية المختلطة
- ٥ - من متحصل قيمة الغرامات والاستقطاعات الناتجة عن الاحكام التأديبية
- ٦ - من نصف ماهية الشهر الاول لكل مستخدم يدخل الخدمة أو يعاد اليها
- ٧ - من استقطاع نصف قيمة كل علاوة تمنح للمستخدم لمدة ستة أشهر تبدأ من تاريخ العلاوة
- ٨ - من قيمة الوفر الناتج لدى خلو وظيفة من ماهية الوظيفة الحالية لغاية ماهية شهر واحد

المادة الرابعة

جميع المبالغ التي تدفع لصندوق التوفير أو المملوكة له لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الججز عليها وذلك طبقا لأحكام الامر العالى الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠

المادة الخامسة

استعمال الاموال

الاموال المتوه عنها بالمادة الثالثة تدفع كل ثلاثة أشهر أى فى ٣١ مارس و ٣٠ يونيو و ٣٠ سبتمبر و ٣١ ديسمبر لنظارة المالية التى تقبلها بفائدة مركبة قدرها ٤ ٪ فى السنة والفوائد الواجب اضافتها الى رأس المال يعمل حسابها سنويا فى ٣١ ديسمبر

المادة السادسة

أحكام تختص بالحسابات

تفتح البلدية حسابين مختلفين : حساب (أ) مايدفعه المستخدمون وحساب (ب) ماتدفعه البلدية لحساب (أ) تضاف اليه المبالغ الناتجة من استقطاع ٦ ٪ من ماهيات المستخدمين ومن المبالغ المتوه عنها فى الفقرتين السادسة والسابعة من المادة الثالثة السابق ذكرها ومن الاربعة فى المائة قيمة الفائدة السنوية للمبالغ المذكورة

وكل مستخدم مشترك له ماعدا ذلك حساب مفتوح فى دفتر (حساب جار) ويجب أن يكون مجموع بواق الحسابات الواردة فى هذا الدفتر مساويا لمجموع المبالغ الواردة بأسماء المستخدمين فى حساب (أ) السابق ذكره

وحساب (ب) يضاف اليه ماتدفعه البلدية طبقا للفقرات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والثامنة من المادة الثالثة ومن الاربعة فى المائة قيمة الفائدة السنوية للمبالغ المذكورة

وفى آخر كل سنة يرصد الحسابان (أ) و (ب) لغاية ٣١ ديسمبر بعد قيد الفوائد ويرسل ملخص منهما لنظارة المالية للتحقق من صحتهما

المادة السابعة

ادارة

تدير صندوق التوفير تحت مسئولية البلدية لجنة مؤلفة من السكرتير ورئيس الحسابات ومستخدم آخر ينتخبه المشتركون من بين المستخدمين الذين لا تقل ما هيتهم عن ٦ جنيهات شهريا وتعرض مباحثات هذه اللجنة على موافقة رئيس البلدية ويرفق حساب صندوق التوفير بحساب البلدية السنوى ويعرض على البلدية للواقعة عليه

كل صعوبة تنشأ بشأن أعمال صندوق التوفير تعرض على هيئة القومسيون البلدى وفي حالة نقل مستخدم من بلدية الى بلدية أخرى يصير نقل حسابه معه حساب (١) و (ب)

المادة الثامنة

تصفية

يحق للمستخدمين تصفية حصتهم في صندوق التوفير اذا تركوا الخدمة في حالة من الاحوال الآتية :

- ١ - عند بلوغ ٥٥ سنة من العمر وبعد تمضية ١٥ سنة في الخدمة
- ٢ - بعد تمضية ٢٥ سنة في الخدمة
- ٣ - عند الاحالة على المعاش في سن الستين
- ٤ - عند الاحالة على المعاش لعدم اللياقة الطبية على أثر مرض أو عاهة يثبتها قومسيون الحكومة الطبي
- ٥ - بالرفق على اثر الغاء الوظيفة أو على سبيل الوفر

والتصفية في هذه الاحوال نتناول المبلغ المقيّد للمستخدم في حساب (١) وحصته بنسبة هذا المبلغ من حساب (ب) ما عدا ما هو مذكور في المادة الحادية عشرة الآتى ذكرها فيما يتعلق بالفوائد

المادة التاسعة

إذا ترك المستخدم الخدمة بإرادته قبل مرور المدة المعينة في المادة الثامنة لتصفية حصته في الصندوق لا يكون له الحق الا في تصفية ماله في حساب (أ) أما حصته النسبية في حساب (ب) فترجع الى صندوق التوفير

المادة العاشرة

إذا توفي المستخدم في مدة الخدمة أو أثناء الاجازة وكان له الحق في تصفية حسابه طبقاً لأحكام المواد السابقة يدفع المجلس المحلى المختلط مبلغاً مساوياً للحصصة التي كان قد استحقها فيما لو صنف حسابه يوم وفاته

ويكون صرف المبلغ :

(أ) لاولاده وأرملته باعتبار النصف للارملة (أو الأرامل) والنصف الآخر للاولاد بحصص متساوية وفي حالة وفاة ولد من الاولاد قبل وفاة أبيه توزع حصته على أرملته (أو أرامله) وأولاده بمقتضى الطريقة عينها

فاذا لم يكن للتوفى أرملة يأخذ الاولاد كل نصيبه

وإذا لم يترك المتوفى ولداً تأخذ ارملته كل نصيبه ماعدا ما هو مذکور في الفقرة (ب) الواردة بعد :

(ب) فاذا لم يترك المتوفى عقباً ومات عن والد وان علا أسلاف أو عن اخوة أو أخوات خلاف أرملته أو أرامله كانوا عائشين معه عيشة مشتركة وكان ينفق عليهم يوزع نصيبه في التصفية كما يأتي :

تؤول قيمة حساب (ب) بأكلها لأرملة المتوفى أو أرامله

وتوزع قيمة حساب (أ) حصصاً متساوية على الأرملة (أو الأرامل) والاسلاف والاخوة والاخوات إذا كان هؤلاء الاسلاف والاخوات والاخوة حاصلين على الشروط البادى ذكرها

(ج) واذا لم يكن للتوفى ولد ولا أرملة يأخذ الوالدون وإن علوا والاخوة والاخوات على شرط أن يكونوا حاصلين على الشروط المتقدم ذكرها قيمة حساب (أ) حصصا متساوية

وتؤول قيمة حساب (أ) الى صندوق التوفير

فاذا لم يكن له ولد ولا أرملة ولا أسلاف ولا اخوة ولا أخوات حاصلون على الشروط المتقدم ذكرها يؤول نصيب المستخدم الى صندوق التوفير حساب (ب)

المادة الحادية عشرة

يقدم طلب التصفية للبلدية التي تقدر قيمة المكافأة التي تكون من حق المستخدم وتأذن بدفعه بعد مراجعة نظارة المالية

وفي حالة ما اذا قدم طلب التصفية في خلال السنة لا يدخل ضمن تقدير الحصة النسبية في حساب (ب) الفوائد المستحقة ابتداء من ٣١ ديسمبر السابق فاذا لم يقدم المستخدم الطلب في ميعاد ستة أشهر تمضى من يوم تركه الخدمة أو لم يقدم ورثته الطلب في ميعاد سنة بعد وفاته يكون نصيب المستخدم في حساب (أ) وحساب (ب) من حق صندوق التوفير حساب (ب)

المادة الثانية عشرة

أحكام وقفية

المستخدمون الذين يكونون في خدمة المجلس المحلى المختلط حين انشاء صندوق التوفير بموجب هذه اللائحة ويكونون جامعين للشروط المذكورة في الفقرتين الاولى والثالثة من المادة الثانية يحق لهم الاشتراك في صندوق التوفير

فاذا كان المجلس توقعا لانشاء صندوق التوفير قد شرع في الاستقطاع والدفع المنصوص عليهما في المادة الثالثة فقرة ١ و ٢ يعتبر الصندوق كأنه أنشئ ابتداء من تاريخ الاجراءات المذكورة

ويمكن المجلس المحلي المختلط بعد موافقة نظارة الداخلية أن يرخص للمستخدمين بحسبان اشتراكهم في صندوق التوفير من تاريخ دخولهم الخدمة وذلك بالشروط الآتية :

يقدم المستخدم طلبه للجلس في ميعاد ستة أشهر تبتدئ من تاريخ انشاء صندوق التوفير بموجب هذه اللائحة

ويعمل حساب عن المبالغ التي كان على المستخدم أن يدفعها بمقتضى الفقرة (١) من المادة الثالثة من هذا القرار فيما لو كان قد قبل أن يشترك في صندوق التوفير منذ دخوله في الخدمة وهذا الحساب يشمل تلك المبالغ وفوائدها بواقع ٤ ٪ في السنة

وبعد تقدير قيمة المتأخرات المستحقة على المستخدم كما تقدم يأخذ هذا في سدادها وذلك بدفعه في كل شهر مبلغا اضافيا قدره ٦ ٪ من ماهيته الحالية ويقيد هذا المبلغ الاضافي في حساب (١) وفي الحساب الخاص بالمستخدم كما هو منصوص في المادة السادسة من هذا القرار

والبلدية تدفع لحساب (ب) مبالغ مساوية لتلك التي يدفعها المستخدم والتصفية التي تجرى في خلال الدفع تشمل حساب (١) بمجالاته التي يكون عليها وحصلته من حساب (ب) على نسبه لحالة حساب (١) ماعدا ما هو مذكور في المادة الحادية عشرة بشأن الفوائد

المادة الثالثة عشرة

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجرائد الرسمية ٤

في ١٤ يونيه سنة ١٩١٣ (٩ رجب سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

مديرية المنوفية

قرار

احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر شبين الكوم (*)

مدير المنوفية

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٧ يـنـيـه سنة ١٩١٢ من اللجنة الصحية
المنعقدة ببندر شبين الكوم بناء على قرار نظارة الداخلية الرقم ١١ مايو سنة ١٨٩٥
المصـلـق عليه من محكمة الاستئناف المختلطة

وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المنعقدة بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩١٣

قرر ما هو آت :

أولاً — تؤخذ المياه للشرب والاستعمال المنزلى من النقاط الآتية المميزة بعلامة
تدل عليها

فى الشاطئ الغربى لبحر شبين :

(١) السلام الموجودة أمام درب الشونة

(٢) » » » درب العالم

(٣) » » » حارة الخشن

(٤) موردة رسم الكائنة بحرى جنيـنة المجلس المحلى

فى الشاطئ الشرقى لبحر شبين :

(٥) الموردة الموجودة أمام حارة الحاج ديب الشامى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٥ يونيه سنة ١٩١٣ وجه ٢١٠٢

ثانياً — تخصص لسقى الحيوانات النقط الآتية المميزة بعلامات مخصوصة تدل عليها

في الشاطئ الغربى لبحر شبين :

- (١) الموردة الكائنة أمام شارع راتب بحرى منزل محمد سيد احمد الجده
- (٢) الموردة الكائنة بجوار الجسر الايسر لترعة العويجات قبلى وابور على بك الجزار

في الشاطئ الشرقى لبحر شبين :

- (٣) الموردة الكائنة بجوار الجسر الايسر لترعة الحاج موسى بحرى وابور ورثة الشيخ وهبه القاضي
- (٤) الموردة الكائنة بجوار طريق ومسقى مقطع المصلحية الكائنة بحرى سكن عزبة الكوبرى

ثالثاً — يكون رسو المراكب والذهبيات والصنادل والوابورات بالنقط الآتية المميزة بعلامات تدل عليها

في الشاطئ الغربى لبحر شبين :

- (١) قبلى النقطة المخصصة لسقى الحيوانات أمام شارع راتب بحرى منزل محمد سيد احمد الجده
- (٢) بحرى نقطة ترعة العويجات المخصصة لسقى الحيوانات قبلى وابور على بك الجزار

في الشاطئ الشرقى لبحر شبين :

- (٣) قبلى النقطة المخصصة لسقى الحيوانات بجوار الجسر الايسر لترعة الحاج موسى بحرى وابور ورثة الشيخ وهبه القاضي
- (٤) بحرى وابور السيد افندى ماجد

رابعا - يمنع منعاً باتاً التبول والتغوط والقاء القاذورات والمياه القذرة والمياه المتخلفة من الصباغ وغسيل الملابس والادوية والاقمشة المعدة للصباغة ببحر شبين وميل جسره في الشاطئ الغربي من جنينة على بك الجزر القبلية الى نهاية المدرسة الثانوية التابعة لجمعية المساعي المشكورة وفي الشاطئ الشرقي من وابور الخليج ملك ورثة الشيخ وهبه القاضي الى نهاية وابور مياه السيد افندي ماجد

خامسا - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لاتزيد عن مائة قرش أو بالحبس لمدة لاتزيد عن أسبوع

سادسا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بأسبوع ما

عبد الرحيم صبرى

في ١٩ مايو سنة ١٩١٣

نظارة المعارف العمومية

قرار نمرة ١٧٣٧ - لأئحة خاصة بمنح الاعانات للمدارس الحرة الزراعية والصناعية والتجارية وكذلك المدارس الفنية الأخرى على العموم (*)

ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على ما اقترحه اللجنة العلمية الادارية في جلستها المنعقدة ١٠ مايو سنة ١٩١٣

في ٢٠ يونيو سنة ١٩١٢

وعلى مداولة مجلس المعارف الأعلى في جلسته المنعقدة في ٢٩ يونيو

سنة ١٩١٢

وعلى ما قرره مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ١٢ ابريل سنة ١٩١٣

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

يعمل بالأئحة المرفقة بهذا المختصة بمنح الاعانات للمدارس الحرة الزراعية والصناعية والتجارية وكذلك المدارس الفنية الأخرى على العموم المصطلق عليها من مجلس النظار بجلسته المنعقدة في ١٢ ابريل سنة ١٩١٣ اعتبارا من السنة المكتبية الحاضرة ١٩١٢ - ١٩١٣

المادة الثانية

على جناب المدير العام لادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى تنفيذ هذا القرار

تحريرا بالقاهرة في ٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣١ (١٠ مايو سنة ١٩١٣)

أحمد حشمت

لائحة

- خاصة بمنح الاعانات للمدارس الحرة الزراعية والصناعية والتجارية وكذلك المدارس الفنية الأخرى على العموم

الباب الأول

نوع الاعانات والغرض منها

المادة الاولى

الغرض من الاعانات

لناظر المعارف العمومية أن يمنح المدارس الحرة التي من نوع المدارس التي تديرها ادارة التعليم الزراعي والصناعي والتجاري اعانات إما للمساعدة على انشائها أو للاتفاق عليها وتمنح هذه الاعانات طبقا لما هو مودون بهذه اللائحة من الأحكام منح اعانة في أى سنة من السنين لا يحتم على النظارة استمرار دفع الاعانة كلها أو بعضها في السنين التالية الأخرى فيمكن منحها أو تقليلها بشرط اخطار المدرسة التي تنفع بما يقرره ناظر المعارف العمومية بهذا الشأن قبل انتهاء السنة الحاضرة بثلاثة شهور

المادة الثانية

نوع الاعانات

الاعانات نوعان : اعانات أساسية واعانات مساعدة سنوية

(١) الاعانات الأساسية :

تتخصر هذه الاعانات في منح قطعة أرض لاقامة المدرسة عليها وفي هبة مبلغ من النقود للمساعدة على شراء الارض أو على دفع نفقات بناء المدرسة واعداد ما يلزم لها من الامتعة

(ب) اعانات المساعدة السنوية :

الغرض من هذه الاعانات هو المساعدة على القيام بالمصروفات اللازمة لبقاء المدرسة

الباب الثانى

الاعانات الاساسية

المادة الثالثة

منح الأراضى

إذا كان للحكومة بالمركز المراد إنشاء المدرسة به قطعة ارض موافقة ويمكن الاستغناء عنها لهذا الغرض فيجوز التنازل عنها بعد أخذ رأى نظارة المالية فى ذلك

المادة الرابعة

الاعانات الاساسية التقديرية

إذا لم يمكن منح الارض فيجوز اعطاء اعانة أساسية من القود للمساعدة على شراء ما يلزم للمدرسة من الارض أو على نفقات بنائها واعداد ما يلزم لها من الأمتعة

المادة الخامسة

لا يجوز بأى حال من الأحوال أن تزيد الاعانة الأساسية التقديرية عن ثمن الارض اللازمة للمدرسة كما تقدره المديرية أو المحافظة

ولا تصرف هذه الاعانة لمن يقرر منحها له إلا إذا قدم لإدارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى رسم الارض المزمع تشييد المدرسة عليها ليصدق عليه ناظر المعارف العمومية وكذلك بعد أن يبدأ فعلاً فى أعمال بنائها

المادة السادسة

- تمنح الارض والاعانات الاساسية التقديرية طبقا للشروط الآتية :
- (١) على من منح الارض أو الاعانة الاساسية التقديرية أن يتعهد في عقد بانشاء المدرسة على الارض الممنوحة أو المستخبة في المدة التي تعين في العقد طبقا للتصميمات والمقاييسات المشفوعة بالعقد المذكور والموقع عليها منه والمصتق عليها من ناظر المعارف العمومية
 - (٢) الارض وما عليها من المباني المذكورة أو المباني الاخرى التي تبني فيها بعد لنفس ذلك الغرض يجب أن تكون دائما في حالة جيدة وأن تتوافر فيها جميع الشروط التي يراها ناظر المعارف العمومية ضرورية لحسن العمل في مدرسة مصرية من هذا النوع
 - (٣) الأراضي والمباني المذكورة لا تستعمل مطلقا لغرض آخر غير الغرض الذي ذكر سابقا
 - (٤) يجب على المدرسة ان تحصل على تصديق ناظر المعارف العمومية في كل ما يخص بنظامها وادارتها وتوزيع أوقات العمل بها ونظام الفصول وسير الدراسة بها وأعمال الورش وكذلك فيما يخص بكفاءة الناظر والمدرسين وفضلا عن هذا فيجب أن تكون المدرسة خاضعة دائما لتفتيش ادارة التعلم الزراعي والصناعي والتجاري
 - (٥) وفي حالة ما اذا كانت المدرسة غير تابعة مباشرة لمجلس من مجالس المديرية يجب أن تديرها لجنة

المادة السابعة

إذا أهمل من منح الارض أو الاعانة الأساسية التقديرية في مراعاة أى شرط من الشروط المذكورة في الفقرات الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة من المادة السادسة ومضت ستة شهور على الاعلان الكتابي الذي يرسل له من ناظر المعارف العمومية والذي يلفته فيه الى مراعاة ما جاء بتلك الفقرات ولم يتبع ما جاء في ذلك الاعلان فللحكومة الحق المطلق في أن تسترد الارض وتكون من أملاكها الحرة أو في أن تسترد الاعانة بالطرق القانونية

الباب الثالث

اعانات المساعدة السنوية

المادة الثامنة

الشروط اللازم توافرها لنيل مساعدة سنوية

كل مدرسة ترغب في الحصول على اعانة مساعدة سنوية للاتفاق يجب أن تتوافر فيها الشروط المدونة بالفقرتين الرابعة والخامسة من المادة السادسة

ويلزمها فضلا عما ذكر أن تقدم لناظر المعارف العمومية بيانا وافيا عن ايراد المدرسة ومصروفاتها وعدد تلاميذها مرة في السنة أو أكثر كلما طلب منها ذلك ويجب أن يكون هذا البيان مطابقا للنموذج الذى يقرره ناظر المعارف العمومية وكذلك يجب أن يعنى جدًا بالقيد في دفاتر قيد حضور التلاميذ وان تكون معدة في أى وقت لتفتيش ادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى عليها

المادة التاسعة

مبلغ الاعانات

تحسب اعانة المساعدة السنوية كما يأتى :

أولا - (١) تمنح المدارس الصناعية المحضنة وكذلك المدارس التى تعلم فيها الصناعات والزراعة أو زراعة البساتين وتكون تحت مباشرة ادارة واحدة اعانة ثابتة قدرها ٢٥٠ جنيها

(ب) تمنح المدارس الزراعية اعانة ثابتة وقدرها ١٥٠ جنيها مصرى

(ج) تمنح مدارس التجارة ومدارس التدبير المتربى اعانة ثابتة قدرها

١٠٠ جنيه

ثانياً - وفصلاً عما ذكر تمتع جميع المدارس اعانة بحيث لا تتجاوز الجنيهين لكل تلميذ أو تلميذة بالسنة الاولى وجنيهين ونصف لمن يكون بالسنة الثانية وثلاثة جنيهات لمن يكون بالسنة الثالثة وثلاثة جنيهات ونصف لمن يكون بالسنة الرابعة وأربعة جنيهات لمن يكون بالسنة الخامسة

المادة العاشرة

شروط دفع الاعانة

تمتع الاعانات المذكورة في المادة التاسعة بالشروط الآتية :

(١) مجموع الاعانات التي تمتع لمدرسة أيا كانت لا يمكن بأى حال من الاحوال أن تتجاوز :

(١) ١٢٥٠ جنيهاً مصرياً للمدرسة التي تعلم فيها الصناعات والزراعة أو زراعة البساتين وتكون تحت مباشرة ادارة واحدة

(٢) ١٠٠٠ جنيه للمدرسة الصناعية المحضة

(٣) ٧٥٠ جنيهاً للمدرسة الزراعية

(٤) ٥٠٠ جنيه لكل مدرسة تجارية

(٥) ٤٠٠ جنيه لكل مدرسة للتدبير المتربى

(ب) لأجل أن تتوافر في المدرسة الصفة التي تؤهلها للاعانة يجب أن لا تتجاوز مدة الدراسة بها أكثر من خمس سنين للتعليم الصناعي وثلاث سنين للتعليم الزراعى أو التجارى ولا تتجاوز أكثر من ستين تعليم التدبير المتربى

(ج) ولا تمتع الاعانة بأى حال من الاحوال للتلميذ أو التلميذة التي بقيت بستين الدراسة أكثر من ستين

ولاجل أن تتوفر الصفة التي تخول الحصول على الاعانة يجب على المدرسة ان لا تقر للفرقة الاولى أو القسم الاول من المدرسة عددا من التلاميذ أكثر مما يقرره ناظر المعارف العمومية ليكون نهاية كبرى لعدد التلاميذ الذين يمكن قبولهم بالمدرسة بحيث يتيسر التعليم فيها بحالة مناسبة

المادة الحادية عشرة

صرف الاعانات

تمنع اعانة المساعدة السنوية للمدرسة على أقساط كل ثلاثة شهور أما النهاية الكبرى لمبلغ الاعانة فتعين قبل صرف الدفعة الاولى وتقدر بحسب عدد التلاميذ أو التلميذات الموجودين بالمدرسة مدة الشهر الاول من السنة الدراسية الحاضرة ويعطى ربع النهاية الكبرى لهذه الاعانة قسطا عن الثلاثة الشهور الاولى أما الاقساط الثانى والثالث والرابع فتقدر بحسب عدد التلاميذ والتلميذات الذين يوجدون بالمدرسة مدة الثلاثة الشهور الثانية والثالثة والرابعة ومع ذلك فلا يجوز بأى حال من الاحوال أن يتجاوز أى قسط من الاقساط مقدار القسط الاول

المادة الثانية عشرة

الاعانات الاضافية

وفضلا عن الاعانة المذكورة فى المادة العاشرة فلناظر المعارف العمومية أن يمنح اعانة مساعدة اضافية ويمكن كذلك منح أى مدرسة فنية غير المدارس التى ذكرت فى المادة العاشرة اعانة اساسية كما مر بيانه فى الباب الثانى من هذه اللائحة أو اعانة مساعدة سنوية

ولا تمنح الاعانات المذكورة إلا عند الحاجة الاستثنائية وبشرط تصديق مجلس النظار وبمقتضى الشروط المبينة فى المادة الثامنة .

المادة الثالثة عشرة

لناظر المعارف العمومية الحق في منع كل أو بعض هذه الاعانات للاسباب الآتية :

- (١) كثرة غياب التلاميذ
 - (٢) اذا حصل نقص في الادوات والعدد والمهمات الضرورية لتعليم جميع التلاميذ تعليما مناسبا
 - (٣) اذا ظهر نقص في كفاءة مدرّسى المدرسة أو عدم وجود مدرّسين لأى مادة من المواد المقررة فى البرنامج
- ولناظر المعارف العمومية فضلا عما ذكر أن يسترد الاعانة كلها أو بعضها لأسباب غير الاسباب المذكورة وذلك بموافقة رأى المدير العام لادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى بعد تحقّقه من هذه الاسباب

مجلس مديرية قنسا

لائحة المستخدمين (*)

شروط قبول المستخدمين وترقيتهم

المادة الاولى

لا يقبل ضمن موظفي مجلس المديرية أو المدارس أو الكليات التابعة اليه إلا من سنة ١٩١٣ كان مصري الجنس وتابعا للحكومة المحلية

المادة الثانية

يكون اختيار مستخدمى مجلس المديرية أو المدارس التابعة اليه ممن تتوفر فيهم الشروط الآتية بحسب الترتيب :

أولا — حاملو الشهادة النهائية (دبلوم) من نظارة المعارف العمومية المصرية أو حاملو الشهادة المذكورة من خارج القطر

ثانيا — حائزو شهادة الدراسة الثانوية المصرية أو الذين نالوا شهادة مثلها من خارج القطر وتعتبر شهادة مدرسة الزراعة والصنائع في القاهرة

وقسم المعلمات في المدرسة السنية والقسم الابتدائى في مدرسة المعلمين الخديوية كشهادة الدراسة الثانوية

ثالثا — حائزو شهادة الدراسة الابتدائية أو شهادة مساوية لها كشهادة مدرسة معلمى الكليات

ويرجح بقدر الامكان من كان متخرجاً من المدارس التى يديرها المجلس

رابعا — موظفو الحكومة وغيرها الذين رفقوا بسبب الغاء وظائفهم أو استعفائهم

المادة الثالثة

يلاحظ عند تعيين الموظفين الترتيب المدون في المادة السابقة سواء كان هذا التعيين باختيار المجلس أو عقب امتحان تساوى فيه مجموع درجات المرشحين وان كان المرشحون حائزين شهادات متعادلة فالمجلس حر في اختيار الالىق منهم

المادة الرابعة

يراعى بقدر الامكان أن يكون المفتش العام ومساعدوه ونظار المدارس ومهندس المجلس وسكرتير المجلس من النوع الأول أو الثاني المذكورين في المادة الثانية ويفضل من كان عارفا احدى اللغتين الفرنسية أو الانجليزية وأن لا يكون عمره أقل من خمسة وعشرين سنة هلالية ولا أكثر من خمسة وأربعين سنة

المادة الخامسة

يراعى بقدر الامكان أن يكون مساعد سكرتير المجلس من النوع الثالث على الأقل من المنصوص عنهم في المادة الثانية وأن لا يكون عمره أقل من عشرين سنة هلالية وأن لا يزيد عن خمسة وأربعين سنة

المادة السادسة

لا يتم تعيين أى موظف أو ترقية أو زيادة ماهيته أو محاكمته إلا بعد قرار المجلس على ذلك ولا تمنع القيود السابقة للمجلس من الحق المطلق في توظيف أى شخص له امتيازات خاصة

المادة السابعة

يجب على كل من يريد أن يعين في وظيفة تابعة للمجلس ولم يكن شاغلا وظيفه أخرى تابعة له أن يقدم الشهادات الآتية :

(١) شهادة الميلاد أو شهادة القرعة وان لم توجد فشهادة من اثنين من الاطباء المعروفين للمجلس

(٢) شهادة من طبيبين معروفين للجلس دالة على صحة بنيته وهذا لا يمنع من توقيع الكشف عليه بمعرفة المجلس

(٣) شهادة دالة على حسن السيرة والاخلاق موقع عليها من اثنين جديرين بالثقة ومعروفين للجلس . ويبين في هذه الشهادات اذا كان المرشح سبق له الاستخدام أم لا . وفي الحالة الاولى تبين وظائفه وزمن استخدامه وآخر وظيفة له وتاريخ وسبب رفته منها

(٤) شهادة دالة على الجنسية المصرية والتابعة للحكومة المحلية موقع عليها من اثنين جديرين بالثقة ومعروفين للجلس
المادة الثامنة

تمنح التزيات والعلاوات للمستخدمين وتقرر من المجلس بناء على طلب رئيسه
المادة التاسعة

لا يرقى المستخدم الى درجة أعلى ولا تزداد ماهيته قبل مضي سنتين على تعيينه أو على آخر ترقية أو علاوة منحت له وللجلس الحق بصفة استثنائية أن يرقى مستخدماً أو يزيد ماهيته بدون مراعاة شروط الفقرة السابقة من هذه المادة

المادة العاشرة

المستخدم المحكوم عليه تأديبياً بتزيله درجة أو تنقيص ماهيته لا يجوز تربيته ولا منحه علاوة ماهية إلا بعد مضي سنتين من تاريخ الحكم عليه

المادة الحادية عشرة

لا تعطى علاوات ولا تمنح تزيات إلا في أول يناير بعد عمل ميزانية السنة المقبلة

المادة الثانية عشرة

لا تسرى هذه اللائحة فيما يختص بشروط التعيين على الخدمة السائرة كالفراشين والبوابين والسعاة فان هؤلاء يعينون ويرقون وتقطع ماهياتهم باذن رئيس المجلس ويقدر المجلس ماهياتهم والعدد اللازم منهم في الميزانية

المادة الثالثة عشرة

ليس للمستخدمين تحت ادارة المجلس الحق في طلب معاش أو مكافأة بعد خروجهم من خدمته وإنما يجوز للمجلس اعطاء مكافأة لمن استعفى بسبب قهري أو رقت بسبب صحي أو لورثة من يتوفى وهو في الخدمة وهذه المكافأة لا تتعدى بمال من الاحوال قيمة معادلة لماهية الشهر الذي تركت فيه الخدمة مع مصاريف سفر المستخدم وعائلته ومن يعلمهم أو ورثته الى الجهة التي يريدون الإقامة بها في القطر المصري في ميعاد شهرين من تاريخ ترك الخدمة أو الوفاء طبق الشروط المقررة في قسم مصاريف الانتقال وإذا كان ترك الخدمة بعاهة أو وفاة بسبب الوظيفة فيجوز منح صاحبها أو ورثته مكافأة لغاية مائة جنيه مصري عدا مصاريف الانتقال بالصفة المينة آنفا

القسم الثاني

تأديب المستخدمين

المادة الرابعة عشرة

ترفع الدعوى التأديبية بقرار يصدر من رئيس المجلس بناء على رغبته أو طلب اثنين من الاعضاء يرفعانه له وتبين في القرار النهم المنسوبة الى المستخدم

المادة الخامسة عشرة

محاكمة المستخدم تأديبياً تكون أمام لجنة التعليم

المادة السادسة عشرة

يعلن رئيس المجلس المستخدم بورقة الاتهام مبينة فيها التهمة أو الاتهم المنسوبة اليه ويكلفه بالحضور أمام لجنة التعليم في ميعاد لا يقل عن خمسة أيام كاملة من يوم اعلانه لابداء ماعنده من أوجه الدفاع

المادة السابعة عشرة

بعد فحص التهمة أو التهم المنسوبة الى المستخدم وبعد دفاعه عن نفسه
تقدم اللجنة لرئيس المجلس حكما مؤيدا بالاسباب مرفقا به محضر التحقيق
وللجنة المذكورة استجلاء للحقيقة أن تسمع أقوال من ترى ضرورة لسامع أقوالهم
ويدون ذلك كله في المحضر

وللتهم أيضا أن يكتب للجنة نتيجة دفاعه

المادة الثامنة عشرة

يجب التوقيع على التقرير من جميع الذين حضروا المحاكمة من اعضاء اللجنة

المادة التاسعة عشرة

لا ينفذ حكم اللجنة إلا بعد تصديق المجلس الذي له الحق في الموافقة على الحكم
أو تعديله

المادة العشرون

قرار المجلس يكون بالاغلبية المطلقة من جميع أعضاء الجلسة الحاضرين متى
كان منعقدا بصفة قانونية

المادة الحادية والعشرون

العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على المستخدمين التابعين للمجلس هي :
أولا - الانذار

ثانيا - قطع الماهية لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا

ثالثا - التنزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تنقيص الماهية مع ابقاء الوظيفة
أو الدرجة

رابعا - الرقت

ولرئيس المجلس حق الانذار وقطع الماهية لغاية خمسة عشر يوما

المادة الثانية والعشرون

يجب اعلان المستخدم بنتيجة قرار المجلس ويكون نافذ المفعول من التاريخ
الذي يقرره المجلس ويجوز نشره في الجرائد

المادة الثالثة والعشرون

في حالة عدم معرفة محل المستخدم أو رفضه استلام نتيجة قرار المجلس ينشر في الجريدة الرسمية ويعتبر هذا بمثابة اعلان

المادة الرابعة والعشرون

يجوز لرئيس المجلس ان يقرر بطريقة مستعجلة ايقاف المستخدم المطلوب محاكمته عن العمل بشرط أن يتم المجلس تحقيقاته ويعلن قراره النهائي للمستخدم في ميعاد شهر على الأكثر من تاريخ الايقاف واذا حكم في هذه الحالة بالرفق فلا حق للمستخدم في أخذ ماهيته مدة ايقافه

واذا كان الحكم بتزليل درجة أو ماهية فانه يعتبر كذلك من يوم الايقاف

المادة الخامسة والعشرون

يحاكم المستخدم اذا أخل بواجباته أو بعمله كما يحاكم أيضا اذا ارتكب أمرا يمس بحسن السلوك والآداب بحيث يزرى بشرف وظيفته

المادة السادسة والعشرون

الأحكام السابقة لاتمس بالمجلس من الحق في فصل أى موظف بدون توسط مجلس التأديب اذا كان ذلك بسبب عدم قدرته صحيا على القيام بوظيفته أو عدم لياقته وكفاءته للخدمة

المادة السابعة والعشرون

يجب على من يترك وظيفته أن يقدم استقالة بالكتابة لرياسة المجلس وأن يسلم ما بهدته بخالصة كتابية من تعيينه الرياسة للاستلام وتحسب للموظف ماهيته مدة تسليمه بحيث لا تتجاوز ماهية شهر

القسم الثالث

الاجازات

المادة الثامنة والعشرون

لا يجوز لأى مستخدم أن يتغيب عن محل وظيفته بسبب لا يتعلق بها إلا
باجازة من رئاسة المجلس

المادة التاسعة والعشرون

تنقسم الاجازات الى نوعين : اعتيادية ومرضية

المادة الثلاثون

يجوز للمستخدم أن يأخذ اجازة اعتيادية بماهية كاملة لمدة شهر فى كل سنة اذا
كان يرغب قضاءها داخل القطر أو لمدة شهرين اذا أراد قضاءها خارج القطر

المادة الحادية والثلاثون

لا تسرى أحكام المادة السابقة على نظار المدارس ومعلميها والمستخدمين بها
ومعلمي الكنائس فان اجازاتهم تكون أثناء العطلة المدرسية التى يقدّرها المجلس
سنويا وهو يحدّد لكل مستخدم منهم مدة اجازته وبدءها أثناء هذه المساحات
ولا يعطى لهؤلاء المستخدمين اجازات اعتيادية أخرى

المادة الثانية والثلاثون

يجوز لرئاسة المجلس اعطاء اجازات مرضية باعتبار كل ثلاث سنوات تصرف
فى الخدمة لغاية المدة الآتية وبالصفة الآتية :

أولا — شهران بماهية كاملة

ثانيا — » بنصف ماهية

ثالثا — » بربع ماهية

وبعد افضاء الستة أشهر المذكورة يجوز امتداد الاجازة لمثلها بدون ماهية
أو شطب اسم المستخدم من جدول مستخدمى المجلس مع بيان تاريخ الشطب

المادة الثالثة والثلاثون

يراد بمدة الثلاث سنوات في الخدمة المدة التي يقضيها المستخدم بتمامها فيها بعد حذف الاجازات الاعتيادية والمرضية السابقة

المادة الرابعة والثلاثون

يجب أن يرفق طلب الاجازة المرضية أو طلب امتدادها بشهادة من طبيب موثوق به ويجوز لرياسة المجلس أن تتعم في هذه الاحوال شهادة من طبيب مخصص

المادة الخامسة والثلاثون

كل طلب امتداد اجازة مرضية يجب أن يقدم قبل اتهاء الاجازة المذكورة بخمسة أيام على الأقل مالم تكن تلك الاجازة عشرة أيام فأقل فانه يجوز للمستخدم أن يخطر الرياسة بطلب امتدادها لحد آخر يوم منها فاذا غاب المستخدم ثم طلب الاجازة وجب عليه أن يقدم ما يثبت أنه كان في حالة قهرية منعه عن طلب الاجازة قبل غيابها

المادة السادسة والثلاثون

يجوز للمجلس أن يعين مستخدما بصفة مؤقتة بدل المريض مدة مرضه بشرط أن لا يستدعى ذلك زيادة في المصروفات المقررة في الميزانية

المادة السابعة والثلاثون

يجوز للمجلس أن يعتبر الاجازة المطلوبة بسبب المرض اجازة اعتيادية اذا كانت مدة خدمة المستخدم تجيز اعطاء الاجازة الاعتيادية أو كان الطالب للاجازة من مستخدمى المدارس وكانت المساحة المدرسية تسمح بذلك

المادة الثامنة والثلاثون

يجوز مع كل ذلك أن تعطى رياسة المجلس للمستخدم رخصا بالغياب لا يتجاوز مجموع مدتها سبعة أيام في السنة بدون أن تحتسب هذه الرخص من الاجازات

المادة التاسعة والثلاثون

كل موظف لا يعود الى محله عند انتهاء مدة اجازته يحرم من ماهيته من يوم انقضائها وهذا لا يمنع من مجازاته تأديبيا . واذا لم يبين الاسباب الموجبة لتأخيره في ميعاد خمسة عشر يوما التالية لانهاء مدة اجازته يعتبر مستعفيا ويشطب اسمه من جدول المستخدمين

المادة الاربعون

لا تسرى الاحكام على الخدمة السائرة ولرئاسة المجلس حق الترخيص له باجازة بنسبة شهر واحد بتماهية كاملة لكل سنة خدمة مع عدم الضم بشرط عدم عطل العمل أو زيادة المصاريف

المادة الحادية والاربعون

يجوز أن تعطى الرئاسة للمستخدمين تحت الاختبار أى اجازة بنسبة خمسة عشر يوما لكل سنة بدون ضم اذا لم يترتب على ذلك عطل في العمل أو زيادة في المصاريف

المادة الثانية والاربعون

يجوز منح المستخدم المعين خلال السنة اجازة تكون بنسبة المدة التي أمضاها من السنة

القسم الرابع

مصاريف الانتقال وبدل السفرية

المادة الثالثة والاربعون

للجلس الحق في نقل أى مستخدم الى وظيفة أخرى تابعة له

المادة الرابعة والاربعون

المستخدمون التابعون للجان الذين يتقلون نهائيا من جهة الى أخرى تابعة لهم لهم الحق في مصاريف انتقالهم وانتقال خدمهم وعقشهم

المادة الخامسة والاربعون

تصرف مصاريف الانتقال من أجرة سكك حديدية أو مرآكب أو عربات
أو أجرة ركاب بموجب كشوف مصتق عليها من رئاسة المجلس

المادة السادسة والاربعون

لا حق للوظف الذى تكون وظيفته الثقل كالتفتيش على المدارس
أو الكتائب فى أجرة السفر إلا أجرة السكك الحديدية والركاب الضرورية
لتوصيله الى الجهة التى فيها التفتيش وبدل سفرية اذا كان مضطرا الى المبيت
خارج مركز وظيفته بحيث لا يتجاوز هذا المبيت عشرين لىال فى الشهر وليس له
الحق فى أجرة عربات أو ركاب للوصول من محطة مدينة أو بلدة الى نقطة
أخرى فى نفس المدينة أو البلدة

المادة السابعة والاربعون

المستخدم الذى يعين فى مأمورية وقتية خارج محل اقامته له الحق فى أجرة
السفر بالشروط المبينة فى المواد الآتية :

المادة الثامنة والاربعون

للمستخدم حق الانتقال فى السكك الحديدية فى الدرجات الآتية :
فى الدرجة الاولى : من كان مرتبه الشهرى عشرين جنيا فما فوق
فى الدرجة الثانية : من كان مرتبه الشهرى أقل من عشرين جنيا مصرياً
لحد أربعة جنيهاً مصرية
ويجوز لمستخدمى هذا الصنف الانتقال فى الدرجة الاولى فى السكك الحديدية
الضيقة التى لا يوجد فيها إلا درجتان

ملحوظة : يستثنى من ذلك فقهاء وعرفاء الكتائب وأسطوات الورش مهما
كانت مرتباتهم فانهم يركبون بالدرجة الثالثة

في الدرجة الثالثة : من كان مرتبه الشهري أقل من أربعة جنيهات مصرية ويجوز لمستخدمي هذا الصنف الانتقال في الدرجة الثانية في السكك الحديدية الضيقة التي لا يوجد فيها إلا درجتان

المادة التاسعة والاربعون

لموظف المجلس الذي ينتقل من محل اقامته الى محل آخر تابع للجلس بصفة نهائية الحق في نقل أعضاء عائلته الموجودين معه في عيشة واحدة لغاية ستة أشخاص في الدرجة المقررة له ونقل أتباعه لغاية نفرين في الدرجة الثالثة وله أيضا حق نقل عشرة قناطير من العفش منها اثنان في ذات القطار الذي يسافر فيه والباقي في قطار البضاعة

المادة الخمسون

يجوز للمستخدم أن يقتصد من مصاريف انتقال عائلته وأتباعه لنقل ما يزيد في مقدار عفشه بأى كيفية يراها موافقة لمصلحته

المادة الحادية والخمسون

يجب انتخاب الخدمة السائرة بقدر الامكان من الجهات الكائنة فيها المصلحة المراد تعيينهم فيها

ولا يجوز نقل هؤلاء الخدمة على نفقة المجلس من جهة لآخرى إلا اذا كانوا حائزين صفات مخصوصة يصعب وجودها في مكان الجهة المطلوب تعيين هؤلاء الخدمة فيها

وفي هذه الحالة يكون لهم الحق في مصاريف انتقالهم مع زوجاتهم وأولادهم ونقل أربعة قناطير من العفش بشرط أن لا يتجاوز عدد الزوجات والاولاد معا أربعة

المادة الثانية والخمسون

طالبو الاستخدام في وظائف المجلس الذين يتقنون للامتحان يقومون بمصاريف سفرهم دون الزام المجلس بشئ

المادة الثالثة والخمسون

للمجلس أن يعطى لمن يعينون حديثاً في المجلس بصفة نهائية أو بطريق الانتخاب مصاريف انتقاليهم هم وعائلاتهم أو نقل عفشهم من محل إقامتهم الأصلي إلى محل وظيفتهم الجديدة

أما المستخدمون تحت الاختبار الذين لم يمضوا مدة تجربتهم التي اشترطت عليهم طبق المرغوب وتركوا وظيفتهم فالمجلس الحق في أن يعطيهم مصاريف الإياب إلى محلهم الأصلي

وهذه المصاريف تهدر بمصاريف انتقال المستخدم في الدرجة الثالثة بوظيفته التي فصل منها مع مصاريف خادم ونقل ستة قناطير من العفش في قطار البضاعة

المادة الرابعة والخمسون

يجوز بصفة استثنائية إعطاء المرفوتين بأي سبب عدا الاختلاس أو سوء السلوك مصاريف انتقاليهم وعائلاتهم ونقل عفشهم لغاية الجهة التي يختارونها لإقامتهم في القطر المصري مع مراعاة القيود السابقة

المادة الخامسة والخمسون

لا يجوز صرف مصاريف الانتقال أو بدل السفرية بدون طلب

المادة السادسة والخمسون

يسقط حق طلب مصاريف السفر ونقل العفش لأي موظف كان إذا مضى ستون يوماً بعد إظهار سفره أو وفاته ولم يقدم ذو الشأن طلباً بذلك إلى رئاسة المجلس

المادة السابعة والخمسون

إذا حصل نقل موظفين تابعين لإدارة المجلس بناء على رغبتهما في تبادل بعضهما كانت مصاريف السفر ونقل العفش عليهما دون المجلس أو إذا كان النقل بناء على طلب المستخدم

المادة الثامنة والخمسون

يعطى بدل سفرية لكل موظف ترك محل اقامته لاداء عمل يتعلق بالمجلس باعتبار المائة اثنين من قيمة مرتبه الشهرى عن كل ليلة يمضيها خارج محل اقامته

المادة التاسعة والخمسون

لا يجوز فى أى حال من الأحوال أن يكون البدل أقل من مائة وعشرين مليا يوميا للمستخدمين ولأقل من خمسين مليا للخدمة السائرة ولا أكثر من أربعين قرشا

المادة الستون

المستخدمون الموجودون فى الاجازة ويطلبون للعودة الى وظائفهم قطاعيا بسبب أشغال مصلحة ليس لهم الحق فى مصاريف انتقالهم ولا فى بدل سفرية أما اذا كان طلابهم بصفة مؤقتة فلهم الحق فقط فى مصاريف انتقال حضورهم وإياهم اذا رجعوا لتكملة اجازتهم

المادة الحادية والستون

لرئاسة المجلس الحق فى تنقيص أى مبلغ تراه مطلوبا فى غير محله

المادة الثانية والستون

لا يجوز مطلقا اعطاء المستخدمين سلفة تحت خصمها من مصاريف انتقالهم أو بدل سفرياتهم أو من ماهياتهم

المادة الثالثة والستون

يجوز تكليف أحد موظفى المجلس بترحيل المستخدم وعائلته وشحن عفشه طبق القيود السابقة وصرف اللازم لذلك من خزانة المجلس

أحكام متنوعة

المادة الرابعة والستون

لا يجوز لأى موظف الجمع بين وظيفة تحت إدارة المجلس وبين وظيفة أخرى خارجية

المادة الخامسة والستون

لا يجوز لأى موظف تابع للمجلس أن يزاول التجارة أو الصناعة أو أى عمل آخر يعتبر حائلا دون قيامه بواجباته بحرية تامة أو أى عمل لا يتفق مع كرامة الموظف

المادة السادسة والستون

كل مستخدم يحبس احتياطيا لجريرة من الجرائم فإنه يعتبر موقوفا من يوم حبسه ويكون مرتبه مدة ايقافه حقا للمجلس المديرية مالم تظهر براءته واذا حكم نهائيا بحبس المتهم وجب رفعه

المادة السابعة والستون

يجوز للمجلس محاكمة كل موظف حجز على مرتبه بسبب الدين

المادة الثامنة والستون

على المستخدمين الذين يعهد اليهم بنقود أو أدوات أن يقدموا تأمينا من نقود أو سندات يقبلها المجلس أو ضمانات من شركة الضمانات أو من أحد الافراد الذين يثق المجلس بثروتهم

نظارة الحقائقية

قرار

بشأن إنشاء محكمة جزئية بقسم بولاق تسمى محكمة بولاق الجزئية (*)

نحن ناظر الحقائقية

بعد الاطلاع على المادة (٨) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المعدلة بالقانون
نمرة ٥ الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤
٢٢ يونيو سنة ١٩١٣
قررنا ما يأتى :

المادة الأولى

تنشأ محكمة جزئية بقسم بولاق بمدينة القاهرة تسمى محكمة بولاق الجزئية
يشمل اختصاصها قسم بولاق

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من أول اكتوبر سنة ١٩١٣ ما

في ٢٢ يونيو سنة ١٩١٣ (١٧ رجب سنة ١٣٣١)

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية في ٥ يولييه سنة ١٩١٣ وجه ٢٢٠٩

مجلس مديرية المنيا

لائحة

الاجراءات الداخلية لمجلس مديرية المنيا التي تصدق عليها من نظارة الداخلية
بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩١٣ (*)

٩ يونيه
سنة ١٩١٣

الفصل الاول

في عقد الجلسات ونظامها

المادة الاولى

تتعقد احوار المجلس شهريا ويتبدى كل دور في الاسبوع الاول من كل شهر
ويجئد الرئيس يوم وساعة انعقاد الجلسة الاولى من كل دور
ويعين المجلس قبل انتهاء كل جلسة موعد الجلسة التالية

المادة الثانية

عقب افتتاح الجلسة يتلو السكرتير محضر الجلسة الماضية اذا لم يسبق التصديق
عليه فيها ثم يتلو المواضيع الميئنة بجدول الاعمال وللجلس أن يقرر طبعها وتوزيعها
كلها أو بعضها

وللرئيس أن يقدم للجلس بعض المشروعات على البعض الآخر عند المناقشة
فيها بسبب أهميتها بعد أخذ رأى المجلس

المادة الثالثة

يجب على كل متكلم أن يوجه خطابه دائما للرئيس وأن لا يتكلم في الشخصيات
وأن لا يخرج عن الموضوع

المادة الرابعة

لا يتكلم أحد في الجلسة إلا بأذن من الرئاسة ويعطى الاذن بالترتيب الاول فالاول ويكون المتكلم موجه خطابه دائماً للرئيس هذا ماعدا كلمات الموافقة أو الاستحسان

المادة الخامسة

من نبه الى المحافظة على النظام ثلاث مرات في جلسة واحدة ثم استمر على ما أوجب تنبيهه فللرئيس أن يطلب من المجلس منعه عن التكلم في ذلك اليوم في الموضوع الذي نبه لاجله ويصدر قرار المجلس في ذلك بما يراه بدون مناقشة في سبب المنع بعد سماع أقوال العضو مالم يكن قد قى عن نفسه ما استوجب عليه التنبيه

فاذا لم يخضع العضو لهذا القرار فالمجلس أن يقرر اخراجه من القاعة الى أن تنتهى جلسة ذلك اليوم

المادة السادسة

لرئيس أن يلفت الاعضاء الى المحافظة على النظام فان لم يسد النظام بعد هذا التنبيه جازله إيقاف الجلسة مدة لا تزيد عن ساعة ثم يعيدها فاذا عاد الاعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر

المادة السابعة

لا يجوز لأحد من الاعضاء أن ينصرف من المجلس حال انعقاده إلا بأذن من الرئيس

الفصل الثاني

في المناقشات وأخذ الآراء

المادة الثامنة

لا يجوز في أثناء المناقشة أن يتكلم العضو في مسألة واحدة أكثر من مرتين
إلا بإبداء أدلة جديدة

المادة التاسعة

(١) أخذ الآراء علنا له طريقتان :

- (أ) رفع اليد : العضو الموافق يرفع يده وغير الموافق لا يرفعها
(ب) النداء بالاسم : ينادى الرئيس أسماء الاعضاء مبتدئا بالأحدث
عهدا

وإذا اتحد تاريخ انتخاب عضوين فأكثر يبدأ
بأصغرهم سنا ويثبت السكرتير رأى كل عضو
أمام اسمه وتلى الاسماء والآراء عقب أخذها
للتحقق منها

(٢) أخذ الآراء سرا : يكون بكتابة كل عضو رأيه في ورقة غير ممضأة
ويلقى بها في صندوق يعد لذلك أمام الرئيس ومتى
تم جمع الاوراق يفتح الصندوق ويحصر الآراء
موزعة على أنواعها ويعلن النتيجة للجلس

المادة العاشرة

العودة للمناقشة في موضوع اخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس
وعلى من يريد العودة للمناقشة بعد انفضاض الجلسة وقبل ابلاغ الموضوع للجهة
المختصة أن يقدم طلبا بذلك للرئيس مبينا به الأسباب فيعرضه الرئيس على المجلس
ليقرر فيه ما يراه

الفصل الثالث

في الغياب والتأخر والاجازات

المادة الحادية عشرة

من لم يحضر جلسات المجلس بدون إذن ولا اعتذار مقبول مرتين في دور انعقاد واحد نهبه الرئيس الى عدم التأخير فان عاد لذلك مرة ثالثة عرض الرئيس أمره على المجلس ليقرر ابلاغه أسفه لعدم مراعاته التنبيه السابق

المادة الثانية عشرة

من تأخر عن الميعاد المحدد لاجتماع جلسة المجلس أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخبره بعذره وتكرر منه ذلك يعد تأخره ثلاث مرات في دور انعقاد واحد كغياب بدون إذن عن جلسة واحدة ويدخل تحت حكم المادة السابقة ويبلغ له ذلك

المادة الثالثة عشرة

من رام من الأعضاء الحصول على اجازة أثناء دور الانعقاد يكتب للرئيس موضحا الاسباب ومدة الاجازة ويعرض الرئيس طلب الاجازة على المجلس ويبلغ العضو قراره في يوم صدوره . وللرئيس أن يصرح بالاجازة اذا رأى أن أسبابها تستدعي سرعة الاجابة ويبلغ المجلس ذلك في الجلسة التالية

الفصل الرابع

المجلس

المادة الرابعة عشرة

عند افتتاح أول دور اجتماع من كل سنة يشكل المجلس المجلس السنوي أو التي تكون أعضاها مدتها

المادة الخامسة عشرة

لا يزيد عدد أعضاء كل لجنة عن خمسة ولا ينقص عن ثلاثة بما فيهم الرئيس وهذا بخلاف النواب وكلما قرر المجلس تشكيل لجنة يسمى من بين أعضائها بالاقتراع السري من يرأس جلساتها بالنيابة عن المدير في حالة انعقادها بغير حضوره هو أو وكيل المديرية

المادة السادسة عشرة

تعقد جلسات المجلس في غير المواعيد المحددة لانعقاد المجلس وتكون جلساتها قانونية متى حضرها أكثر من نصف أعضائها ويجتمع أعضاء كل لجنة بدعوة من رئيسها بعد مضي أسبوع على الأكثر من تاريخ إحالة أى مشروع أو اقتراح عليها ثم يوالون جلساتهم الى أن تنتهى أعمالهم ويقدمونها لرئيس المجلس وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية وإذا تساوت الآراء فالأرجحية للمجلس الذي فيه الرئيس

والمسائل التي تحول على المجلس ترسل من رئاسة المجلس الى رئيس كل لجنة

المادة السابعة عشرة

إذا خالفت احدى المجلس نص المادة السابقة ألقتها رئيس المجلس الى ذلك دفعتين ثم يعرض الامر على المجلس ليقرر ما يراه

المادة الثامنة عشرة

يجوز لكل جلسة من جلسات اللجان محضرين فيه أسماء الاعضاء الحاضرين والفائين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يمضيه رئيس اللجنة والكاتب

المادة التاسعة عشرة

اذا طرأ على العضو ما يمنعه من حضور جلسات اللجنة فعليه ان يبدى عذره لرئيسها وهو يخبر به أعضاء اللجنة حال انعقادها وللرئيس أن يتدب من النواب بدل المتخلف

المادة العشرون

عضو اللجنة الذى يتأخر عن حضور جلساتها مرتين بدون عذر مقبول ينهبه رئيسها الى عدم التأخير اذا كانت منعقدة تحت رئاسة رئيس المجلس والا فيكون التنبيه من رئيس المجلس بناء على طلب رئيس اللجنة فان غاب العضو بعد ذلك يعرض الامر على المجلس ليقرر ما يراه

المادة الحادية والعشرون

تخل كل لجنة بعد انتهاء الاعمال المحولة عليها ماعدا اللجان المنصوص عنها بالقانون النظامى أو التى يقرر المجلس أن تكون مأموريتها مستديمة

المادة الثانية والعشرون

للجان أن تطلب من المصالح الاميرية بالمديرية كل ماتحتاج اليه من البيانات والمعلومات بواسطة السكرتير الذى بمجرد وصول الطلب اليه يعرض الامر على رئيس المجلس لاستحضار ما هو مطلوب

المادة الثالثة والعشرون

يعرض السكرتير على رئيس المجلس تقارير وتعديلات اللجان يعجزد ورودها فيأمر بطبعها وتوزيعها على الاعضاء فى أقرب وقت ودرجها فى جدول أعمال الجلسة التالية لتوزيعها

الفصل الخامس

في الاعمال الكتابية

المادة الرابعة والعشرون

سكرتير المجلس مسئول عن تحرير المحاضر وعليه امضاؤها مع الرئيس وملاحظة مواعيدها وهو الذى يعرض الاوراق على الرئيس

ويراقب الاعمال الكتابية وتسجيل القرارات واعداد صـور التعديلات والاقتراحات وكل ما يرسل للحكومة وهو الأمين على ختم المجلس وجميع أوراقه

المادة الخامسة والعشرون

لكل عضو أن يطالع في سكرتارية المجلس على محضر كل جلسة قبل انعقاد الجلسة التالية وكذلك محاضر الجلسات السابقة

الفصل السادس

أحكام متنوعة

المادة السادسة والعشرون

تعيين وتأديب ورفق موظفى المجلس والخدمة الخارجين عن هيئة العمال يكون بالطرق والشروط التى يقرها المجلس بموافقة نظارة الداخلية ويكون الموظفون والخدمة المذكورون تابعين فى ادارتهم للرئيس

المادة السابعة والعشرون

تعتبر هذه اللائحة الداخلية متممة لللائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديريات الصادرة فى أول يناير سنة ١٩١٠ م

تحريراً بالمنيا فى ٤ رجب سنة ١٣٣١ (٩ يونيه سنة ١٩١٣)

مجلس مديرية المنيا

لائحة

مستخدمى مجلس مديرية المنيا المصتق عليها بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩١٣ (*)
٩ يونيه
سنة ١٩١٣

الفصل الاول

شروط قبول المستخدمين وترقيتهم

المادة الاولى

لا يقبل ضمن موظفى المجلس أو المدارس أو الكنائس التابعة له إلا من كان
مصرى الجنس وتابعا للحكومة المحلية
ويعتبر مصرى من كان من رعايا الدولة العلية مولودا أو قاطنا فى القطر المصرى
أو مقيما فيه من خمس عشرة سنة

المادة الثانية

يكون انتخاب موظفى المجلس أو المعاهد التابعة له من الانواع الآتية على حسب
الوظيفة المطلوبة :

أولا — موظفو الحكومة السارية عليهم لائحة المعاشات

لا يجوز قبول هؤلاء إلا برضاء رؤساء المصلحة التابعين لها

ثانيا — أرباب المعاشات ومرفوتو الحكومة الذين رفتوا لالغاء وظائفهم
أو لاستعفائهم

ثالثا - حاملو الشهادة النهائية (دبلوم من نظارة المعارف المصرية) وحاملو الشهادة المذكورة من خارج القطر

وتعتبر شهادة مدرسة الزراعة العليا ومدرسة التجارة العليا من هذا النوع

رابعا - حائزو شهادة الدراسة الثانوية المصرية أو الذين نالوا مثلها من خارج القطر

وتعتبر شهادة مدرسة الزراعة المتوسطة ومدرسة الفنون والصنائع في القاهرة وقسم المعلمات في المدرسة السنية والقسم الابتدائي في مدرسة المعلمين الخديوية ومدرسة الطب البيطري أو المدرسة الحربية كشهادة الدراسة الثانوية

خامسا - حائزو شهادة الدراسة الابتدائية

سادسا - حائزو شهادة مدرسة معلمى الكتاتيب ومعلمات الكتاتيب

ويرجح بقدر الامكان من كان متخرجاً من المدارس التي يديرها المجلس

المادة الثالثة

يلاحظ عند التعيين في وظيفة خالية الشهادات التي تخول لصاحبها التوظيف بتلك الوظيفة

المادة الرابعة

يراعى بقدر الامكان أن يكون مدير التعليم وسكرتير المجلس ومهندسه ومفتشه من الحائزين للشهادات النهائية (دبلوم) أو شهادة الدراسة الثانوية أو ممن يرى المجلس فيه كفاءة لتأدية وظيفته لميزات عنده وأن لا يكون عمره أقل من ٢٥ سنة

المادة الخامسة

يراعى بقدر الامكان أن يكون مساعد السكرتير من النوع الرابع أو الخامس على الأقل المنصوص عنهم في المادة الثانية وأن لا يكون عمره أقل من ٢٠ سنة

المادة السادسة

لا يتم تعيين أى موظف أو ترقية أو زيادة ماهيته أو نقله أو محاكمته إلا بعد إقرار المجلس على ذلك
ولا تمنع هذه القيود بالمجلس من الحق المطلق فى توظيف أى شخص له امتيازات خاصة

المادة السابعة

يجب على كل من يريد أن يعين فى وظيفة تابعة للمجلس ولم يكن شاغلا وظيفة أخرى تابعة له أن يقدم الشهادات الآتية :
أولا — شهادة الميلاد أو شهادة القرعة وإن لم توجدا ف شهادة من اثنين من الأطباء المعروفين للمجلس

ثانيا — شهادة رسمية من قلم السوابق تفيد عدم وجود سوابق له

ثالثا — شهادة من طبيبين معروفين للمجلس دالة على صحة بنيته

رابعا — شهادة دالة على حسن السيرة والاخلاق موقع عليها من اثنين جديرين بالثقة ومعروفين للمجلس . ويبين فى هذه الشهادة اذا كان المرشح سبق له الاستخدام أم لا . وفى الحالة الاولى يبين وظائفه وزمن استخدامه وآخر وظيفة له وتاريخ وسبب رفته منها

خامسا — شهادة دالة على الجنسية والتابعة للحكومة المحلية موقع عليها من اثنين جديرين بالثقة ومعروفين للمجلس

سادسا — الشهادات الدراسية الحائز عليها

المادة الثامنة

تمنح العلاوات والترقيات للمستخدمين وتقرر من المجلس بناء على طلب رئيسه

المادة التاسعة

لا يرقى المستخدم الى درجة أعلى ولا تزداد ماهيته قبل مضي سنتين على تعيينه
أو على آخر ترقية أو علاوة منحت له

وللجلس الحق بصفة استثنائية ان يرقى مستخدماً أو يزيد ماهيته بدون مراعاة
الفقرة السابقة من هذه المادة

المادة العاشرة

لا تعطى علاوات ولا تمنح ترقية الا في أول يناير على حسب ماهو مقرر بميزانية
السنة المقبلة

المادة الحادية عشرة

المستخدم المحكوم عليه تأديباً بتزيله درجة أو تنقيص ماهيته لا يجوز تربيته
ولا منحه علاوة ماهية إلا بعد مضي سنتين من تاريخ الحكم عليه

المادة الثانية عشرة

لا تسرى هذه اللائحة فيما يختص بشروط التعيين على الخدمة السائرة كالفراشين
والبوابين والسعاة فان هؤلاء يعينون ويرفون ويقطعون من مرتباتهم باذن من رئيس
المجلس

ويقرر المجلس ماهيتهم والعدد اللازم منهم في الميزانية

الفصل الثاني

في تأديب الموظفين

المادة الثالثة عشرة

ترفع الدعوى التأديبية بقرار يصدر من رئيس المجلس بناء على رغبته أو طلب من اثنين من الاعضاء يرفعانه له وتبين في القرار التهم المنسوبة الى المستخدم

المادة الرابعة عشرة

محكمة المستخدم تأديبيا تكون أمام لجنة التعليم

المادة الخامسة عشرة

يعلن رئيس المجلس المستخدم بورقة الاتهام مبينا فيها التهمة أو التهم المنسوبة اليه ويكلفه بالحضور أمام لجنة التعليم في ميعاد لا يقل عن خمسة أيام كاملة من يوم اعلانه لابداء ماعنده من أوجه الدفاع

المادة السادسة عشرة

بعد فحص التهمة أو التهم المنسوبة الى المستخدم وبعد دفاعه عن نفسه تقدم اللجنة لرئيس المجلس حكما مؤيدا بالاسباب مرفقا به محضر التحقيق ولجنة المذكورة استجلاء للحقيقة أن تسمع أقوال من ترى ضرورة لسماع أقوالهم ويدون ذلك كله في المحضر

وللهم أيضا أن يكتب اللجنة نتيجة بدفاعه

المادة السابعة عشرة

يجب التوقيع على التقرير من جميع الذين حضروا المحاكمة من أعضاء اللجنة

المادة الثامنة عشرة

لاينفذ حكم اللجنة الا بعد تصديق المجلس الذي له الحق في الموافقة على الحكم أو تعديله

المادة التاسعة عشرة

قرار المجلس يكون بالأغلبية المطلقة من جميع أعضاء الجلسة الحاضرين متى كان منعقدا بصفة قانونية

المادة العشرون

العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على المستخدمين التابعين للمجلس هي :
أولا - الإنذار

ثانيا - قطع الماهية لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا

ثالثا - التزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تقيص الماهية مع إبقاء الوظيفة أو الدرجة

رابعا - الرقت

ولرئيس المجلس حق الإنذار و قطع الماهية لغاية خمسة عشر يوما

المادة الحادية والعشرون

يجب اعلان المستخدم بنتيجة قرار المجلس ويكون نافذ المفعول من التاريخ الذي يقرره المجلس ويجوز نشره في الجرائد

المادة الثانية والعشرون

في حالة عدم معرفة محل المستخدم أو رفضه استلام نتيجة قرار المجلس تنشر في الجريدة الرسمية ويعتبر هذا بمثابة اعلان

المادة الثالثة والعشرون

يجوز لرئيس المجلس أن يقرر بطريقة مستعجلة إيقاف المستخدم المطلوب عما كتمه عن العمل بشرط أن يتم المجلس تحقيقاته ويعلن قراره النهائي للمستخدم في ميعاد شهر على الأكثر من تاريخ الإيقاف

وإذا حكم في هذه الحالة بالرفت فلا حق للمستخدم في أخذ ماهيته مدة إيقافه وإذا كان الحكم بتزيل درجته أو ماهيته فإنه يعتبر كذلك من يوم الإيقاف

المادة الرابعة والعشرون

يحكم المستخدم اذا أخل بواجباته أو بعمله كما يحكم أيضا اذا ارتكب أمرا
يمس بحسن السلوك والآداب بحيث يزرى بشرف وظيفته

المادة الخامسة والعشرون

الاحكام السابقة لاتمس ما للجلس من الحق في فصل أى موظف بدون
توسط مجلس التأديب اذا كان ذلك بسبب عدم قدرته صحيا على القيام بوظيفته
او عدم لياقته وكفاءته للخدمة

المادة السادسة والعشرون

يجب على من يترك وظيفته أن يقدم استقالته بالكتابة لرياسة المجلس وأن
يسلم مابعهده بمخالصة كتابية ممن تعينه الرياسة للاستلام وتحسب للوظف ماهيته
مدة تسليمه بحيث لا تتجاوز ماهية شهر

الفصل الثالث

الاجازات

المادة السابعة والعشرون

لا يجوز لأى مستخدم أن يتغيب عن محل وظيفته بسبب لا يتعلق بها إلا باجازة
من رياسة المجلس

المادة الثامنة والعشرون

تنقسم الاجازات الى قسمين اعتيادية ومرضية

المادة التاسعة والعشرون

يجوز للمستخدم أن يأخذ اجازة اعتيادية بماهية كاملة لمدة شهر ونصف في السنة
اذا كان يرغب قضاءها داخل القطر أو لمدة شهرين اذا أراد قضاءها خارج القطر

المادة الثلاثون

لا تسرى أحكام المادة السابقة على نظار المدارس والكليات ومعلميها والمستخدمين بها فان اجازاتهم تكون أثناء العطلة المدرسية التي يقررها المجلس سنويا وهو يجتد لكل مستخدم مدة اجازاته وبدأها أثناء هذه الاجازة ولا يعطى لهؤلاء المستخدمين اجازات أخرى الا في حالات اضطرارية يقررها رئيس المجلس

المادة الحادية والثلاثون

يجوز لرياسة المجلس اعطاء اجازات مرضية باعتبار كل ثلاث سنوات تصرف في الخدمة لغاية المدة الآتية وبالصفة الآتية :

أولا - شهران بماهية كاملة

ثانيا - » بنصف ماهية

ثالثا - » بربع ماهية

وبعد انقضاء الستة أشهر المذكورة يجوز امتداد الاجازة لمثلها بدون ماهية أو شطب اسم المستخدم من جدول مستخدمي المجلس مع بيان تاريخ الشطب

المادة الثانية والثلاثون

يراد بمدة الثلاث سنوات في الخدمة المدة التي يقضيها المستخدم بتمامها بعد حذف الاجازات الاعتيادية والمرضية السابقة

المادة الثالثة والثلاثون

يجب أن يرفق طلب الاجازة المرضية أو طلب امتدادها بشهادة من طبيب موثوق به . ويجوز لرياسة المجلس أن تحتم في هذه الاحوال شهادة من طبيب مخصوص

المادة الرابعة والثلاثون

كل طلب امتداد اجازة مرضية يجب أن يقدم قبل انقضاء الاجازة المذكورة بخمسة أيام على الاقل مالم تكن تلك الاجازة عشرة أيام فأقل فانه يجوز للمستخدم أن يخطر الرياسة بطلب امتدادها لحد آخر يوم منها . فاذا غاب المستخدم ثم طلب الاجازة وجب عليه أن يقدم ما يثبت أنه كان في حالة قهرية منعه عن طلب الاجازة قبل غيابه

المادة الخامسة والثلاثون

يجوز للجلس أن يعين مستخدماً بصفة مؤقتة بدل المريض مدة مرضه بشرط أن لا يستدعى ذلك زيادة في المصروفات المقررة في الميزانية

المادة السادسة والثلاثون

· يجوز للجلس أن يعتبر الاجازة المطلوبة بسبب المرض اجازة اعتيادية اذا كانت مدة خدمة المستخدم تجيز اعطاء الاجازة الاعتيادية أو كان طالب الاجازة من مستخدمي المدارس وكانت المساعدة المدرسية تسمح بذلك

المادة السابعة والثلاثون

يجوز مع كل ذلك أن تعطى رياسة المجلس للمستخدم رخصاً بالغياب لا يتجاوز مجموع مددها أسبوعاً في السنة دون أن تحسب هذه المدد من الاجازات

المادة الثامنة والثلاثون

كل موظف لا يعود الى محله عند انتهاء مدة اجازته يحرم من ماهيته من يوم انقضائها . وهذا لا يمنع من مجازاته تأديبياً واذا لم يبين الاسباب الموجبة لتأخيرته في ميعاد العشرة أيام التالية لانتهاؤ مدة اجازته يعتبر مستعفياً ويشطب اسمه من جدول المستخدمين

المادة التاسعة والثلاثون

لا تسرى الاحكام السابقة على الخدمة السائرة ولرياسة المجلس الحق في الترخيص لهم باجازة بنسبة شهر واحد بماهية كاملة لكل سنة خدمة مع عدم الضم بشرط عدم تعطيل الاعمال أو زيادة المصاريف

المادة الاربعون

يجوز أن تعطى الرئاسة للمستخدمين الذين تحت الاختبار اجازة بنسبة خمسة عشر يوما بدون ضم اذا لم يترتب على ذلك تعطيل في العمل أو زيادة في المصاريف

المادة الحادية والاربعون

يجوز منح المستخدم المعين في خلال السنة اجازة تكون بنسبة المدة التي قضاه من السنة

الفصل الرابع

مصاريف الانتقال وبدل السفيرة

المادة الثانية والاربعون

للجلس الحق في نقل أى مستخدم الى وظيفة اخرى تابعة له

المادة الثالثة والاربعون

المستخدمون التابعون للجلس الذين ينقلون نهائيا من جهة الى أخرى تابعة له لهم الحق في مصاريف انتقالهم وانتقال خدمهم وعفشهم وعائلتهم

المادة الرابعة والاربعون

تصرف مصاريف الانتقال (من أجرة سكك حديدية أو مصراكب وعربات وأجر ركائب) بموجب كشوف مصتق عليها من رئاسة المجلس

المادة الخامسة والاربعون

لاحق للوظف الذى تكون وظيفته التنقل كالتفتيش على المدارس أو الكتائب الا في أجرة السكة الحديد والركائب الضرورية لتوصيله الى الجهة التي فيها التفتيش وللجلس الحق في أن يقرر أجرة ركوبة شهرية اذا لزم ذلك وعندها لا يصرف له أجرة ركائب

المادة السادسة والاربعون

المستخدم الذى يعين فى مأمورية وقتية خارج محل اقامته له حق فى السفر بالشروط المبينة فى المواد الآتية

المادة السابعة والاربعون

للمستخدمين الحق فى الانتقال بالسكك الحديدية بالدرجات الآتية :

فى الدرجة الاولى — من كان مرتبه الشهرى عشرين جنيها فما فوق

فى الدرجة الثانية — من كان مرتبه الشهرى أقل من عشرين جنيها لحد أربعة جنيهات مصرية

ويجوز لمستخدمى هذا الصنف الانتقال فى الدرجة الاولى

فى السكك الحديد الضيقة التى لا يوجد فيها إلا درجتان

فى الدرجة الثالثة — من كان مرتبه الشهرى أقل من أربعة جنيهات مصرية

المادة الثامنة والاربعون

لموظف المجلس الذى ينتقل من محل اقامته الى محل آخر تابع للمجلس بصفة نهائية الحق فى نقل أعضاء عائلته الموجودين معه فى معيشة واحدة لغاية ثمانية أشخاص فى الدرجة المقررة له ونقل أتباعه لغاية أربعة أنفار فى الدرجة الثالثة وله أيضا حق نقل عشرة قناطير من العفش منها اثنان فى ذات القطار الذى يسافر فيه والباقى فى قطار البضاعة

المادة التاسعة والاربعون

يجوز للمستخدم أن يقتصد من مصاريف انتقال عائلته وأتباعه لنقل ما يزيد فى عفشه بأى كيفية يراها موافقة لمصالحته

المادة الخمسون

يجب انتخاب الخدمة السائرة بقدر الامكان من الجهات الكائنة فيها المصلحة المراد تعيينهم فيها ولا يجوز نقل هؤلاء الخدمة على نفقة المجلس من جهة لآخرى الا اذا كانوا حائزين لصفات مخصوصة يصعب وجودها في مكان الجهة المطلوب تعيين هؤلاء الخدمة فيها . وفي هذه الحالة يكون لهم الحق في مصاريف انتقالم مع زوجاتهم وأولادهم ونقل أربعة قناطير من العفش بشرط أن لا يتجاوز عدد الزوجات والاولاد أربعة

المادة الحادية والخمسون

طالبو الاستخدام في وظائف المجلس الذين ينتقلون للامتحان يقومون بمصاريف سفرهم دون الزام المجلس بشئ

المادة الثانية والخمسون

للمجلس أن يعطى لمن يعينون بصفة حديثة أو بطريق الانتخاب مصاريف انتقالمهم وعائلاتهم أو نقل عفشهم من محل اقامتهم الأصلي الى محل وظيفتهم الجديدة

أما المستخدمون الذين تحت الاختبار ولم يمضوا مدة تجربتهم التي اشترطت عليهم طبق المرغوب وتركوا وظيفتهم فالمجلس الحق في أن يعطيهم مصاريف الاياب الى محلهم الأصلي وهذه المصاريف تقدر بمصاريف المستخدم في الدرجة اللاحقة لوظيفته التي فصل منها مع مصاريف خادم ونقل ستة قناطير عفش في قطار البضاعة .

المادة الثالثة والخمسون

يجوز بصفة استثنائية اعطاء المرفوتين بأى سبب عدا الاختلاس مصاريف انتقالمهم وعائلاتهم ونقل عفشهم لغاية الجهة التي يرغبونها في القطر المصرى مع مراعاة القيود السابقة

المادة الرابعة والخمسون

لا يجوز صرف مصاريف الانتقال وبدل السفرية بدون طلب

المادة الخامسة والخمسون

يسقط حق طلب مصاريف الانتقال (السفر ونقل العفش) لأى موظف كان اذا مضى ثلاثة أشهر بعد انتهاء سفره أو وفاته ولم يقدم ذو الشأن طلبا بذلك الى رئاسة المجلس

المادة السادسة والخمسون

اذا حصل نقل موظفين تابعين للمجلس بناء على رغبتهما فى تبادل بعضهما كانت مصاريف السفر ونقل العفش عليهما دون المجلس

المادة السابعة والخمسون

يعطى بدل سفرية لكل موظف ترك محل اقامته لاداء عمل يتعلق بالمجلس باعتبار المائة اثنين من قيمة مرتبه الشهرى عن كل ليلة يقضيها خارجا عن محل اقامته

المادة الثامنة والخمسون

لا يجوز فى أى حال من الاحوال أن يكون بدل السفرية فى الليلة أقل من ١٥٠ مليا للمستخدمين ولا أقل من ٥٠ مليا للخدمة السائرة

المادة التاسعة والخمسون

المستخدمون الموجودون فى الاجازة ويطلبون للعودة الى وظائفهم قطعيا بسبب أشغال مصلحة ليس لهم الحق فى مصاريف انتقالهم ولا فى بدل سفرية وأما اذا كان طلبهم بصفة مؤقتة فلهم الحق فقط فى مصاريف انتقال حضورهم وإياهم اذا رجعوا لتكيلة اجازتهم

المادة الستون

جميع المواد السابقة تتعلق بالانتقال ضمن حدود القطر المصرى — أمامصاريف الانتقال وبدل السفرية لمأمورية خارجية عن القطر المصرى فتقترها رئاسة المجلس لكل مسألة مع مراعاة حالة كل مأمورية
ولرئاسة المجلس الحق فى تنقيص أى مبلغ تراه مطلوبا فى غير محله

المادة الحادية والستون

لا يجوز مطلقا اعطاء الموظفين سلفة تحت خصمها من مصاريف انتظام وبدل سفرياتهم

المادة الثانية والستون

يجوز تكليف أحد موظفى المجلس بترحيل المستخدم وعائلته ونقل عفشه طبق البنود السابقة وصرف ذلك من خزانة المجلس

أحكام متنوعة

المادة الثالثة والستون

لا يجوز الجمع بين وظيفة تحت ادارة المجلس وبين وظيفة أخرى خارجية

المادة الرابعة والستون

لا يجوز لای موظف تابع للمجلس أن يزاول التجارة أو الصناعة أو أى عمل آخر يعتبر حائلا دون قيامه بواجباته بحرية تامة أو أى عمل لا يتفق مع كرامة الموظف

المادة الخامسة والستون

كل موظف يحبس احتياطيا لجرمة فانه يعتبر موقوفا من يوم حبسه ويكون مرتبه مدة ايقافه حقا للمجلس ما لم تظهر براءته واذا حكم نهائيا بحبس المتهم وجب رفته

المادة السادسة والستون

لا يكون المجلس راضيا عن المجز على ماهيات المستخدمين التابعين له . ومن يحكم بمججز ماهيته جازت محاكمته تأديبيا على هذا المجز

المادة السابعة والستون

على الموظفين الذين يعهد اليهم بنقود او أدوات أن يقدموا تأمينا من نقود أو سندات يقبلها المجلس أو ضمانات من شركة الضمانات أو من أحد الافراد الذين يثق المجلس بثروتهم

المادة الثامنة والستون

تسرى أحكام هذه اللائحة على جميع موظفي المجلس على حسب ماتوضح في موادها إلا في حق الموظف الذي تعاقد مع المجلس حال توظيفه على شروط مخصوصة . وفي هذه الحالة يعامل الموظف المذكور على حسب الشروط التي جاءت بالتعهد (الكوتراتو) المعقود بين المجلس وبين الموظف ما

المنيا في ٤ رجب سنة ١٣٣١ (٩ يونيه سنة ١٩١٣)

مجلس مديرية قنا

لائحة

سنة ١٩١٣ الاجراءات الداخلية لمجلس مديرية قنا التي تصدق عليها من نظارة الداخلية بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩١٣ (*)

الفصل الأول

في عقد الجلسات ونظامها

المادة الاولى

تتعقد أدوار المجلس شهريا ويتدئ كل دور في الأسبوع الاول من كل شهر ويتخذ الرئيس يوم وساعة انعقاد الجلسة الاولى من كل دور ويعين المجلس قبل انتهاء كل جلسة موعد الجلسة التالية

المادة الثانية

عقب التصديق على محضر الجلسة الماضية يتلو السكرتير المواضيع المبينة بجدول الاعمال وللجلس أن يقرر طبعها وتوزعها كلها أو بعضها

المادة الثالثة

يجب على كل متكلم أن يوجه خطابه دائماً للرئيس وأن لا يتكلم في الشخصيات وأن لا يخرج عن الموضوع

(*) الدفاع المصرية في ٥ يولييه سنة ١٩١٣ وحه ٢٢١٦

المادة الرابعة

إذا منع الرئيس المتكلم عن الكلام في الجلسة (طبقاً للعبارة الأخيرة من المادة ١٤ من لائحة الإجراءات العمومية لسير مجالس المديرية) ولم يمثل العضو لذلك أو استمر فيا أوجب منعه عن التكلم جاز اخراجه من القاعة الى أن تنتهى جلسة ذلك اليوم بعد أخذ اقرار هيئة المجلس على ذلك ويبنى المجلس رأيه واقتراره في حالتي المنع والاخراج بعد سماع دفاع العضو المذكور

المادة الخامسة

لرئيس أن يلفت الاعضاء الى المحافظة على النظام فان لم يسر النظام بعد هذا التنبيه جاز له ايقاف الجلسة مدة لا تزيد عن ساعة ثم يعيدها فاذا عاذ الاعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر

المادة السادسة

لا يجوز لاحد من الاعضاء أن ينصرف من المجلس حال انعقاده الا باذن من الرئيس

الفصل الثاني

في المناقشات وأخذ الآراء

المادة السابعة

لا يجوز في أثناء المناقشة أن يتكلم العضو في مسألة واحدة أكثر من مرتين إلا بإبداء أدلة جديدة

المادة الثامنة

أولاً — أخذ الآراء علناً له طريقتان :

(أ) رفع اليد : العضو الموافق يرفع يده وغير الموافق لا يرفعها

(ب) النداء بالاسم : ينادى الرئيس أسماء الاعضاء مبتدئاً بالاحد عهداً

وإذا اتحد تاريخ انتخاب عضوين فأكثر يبدأ بأصغرهم سناً ويثبت

السكرتير رأى كل عضو أمام اسمه وتلى الاسماء والآراء عقب أخذها

للتحقق منها

ثانياً — أخذ الآراء سرا يكون بكتابة كل عضو رأيه في ورقة غير ممضأة ويلق بها في صندوق يعد لذلك أمام الرئيس ومتى تم جميع الأوراق يفتح الرئيس الصندوق ويحصي الآراء موزعة على أنواعها ويعلن النتيجة للمجلس

المادة التاسعة

العودة للنقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون الا بقرار من المجلس وعلى من يريد العودة للنقشة بعد انقضاء الجلسة وقبل ابلاغ الموضوع للجنة المختصة أن يقدم طلبا بذلك للرئيس مبينا به الاسباب فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه

الفصل الثالث

في الغياب والتأخر والاجازات

المادة العاشرة

من لم يحضر جلسات المجلس بدون اذن ولا اعتذار مقبول مرتين في دور انعقاد واحد ينهبه الرئيس الى عدم التأخر فان عاد لذلك مرة ثالثة عرض الرئيس أمره على المجلس ليقرر ابلاغه أسفه لعدم مراعاته التنبيه السابق

المادة الحادية عشرة

من تأخر عن الميعاد المحدد لاجتماع جلسة المجلس أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخبر بعذرته وتكرر منه ذلك بعد تأخره ثلاث مرات في دور انعقاد واحد كغياب بدون اذن عن جلسة واحدة يدخل تحت حكم المادة السابقة ويبلغ له ذلك

المادة الثانية عشرة

من رام أحد من الاعضاء الحصول على اجازة أثناء دور الانعقاد يكتب بذلك للرئيس موضحا الاسباب ومدة الاجازة ويعرض الرئيس طلب الاجازة على المجلس ويبلغ العضو قراره في يوم صدوره وللرئيس أن يرخص بالاجازة اذا رأى أن أسبابها تستدعي سرعة الاجابة ويبلغ المجلس ذلك في الجلسة التالية

الفصل الرابع

في اللجان

المادة الثالثة عشرة

لا يزيد عدد أعضاء كل لجنة عن خمسة ولا ينقص عن ثلاثة بما فيهم الرئيس وكلما قرر المجلس تشكيل لجنة يسمى بين أعضائها بالاقتراع السري من يرأس جلساتها. النيابة عن المدير في حالة انعقادها بغير حضوره هو او وكيل المديرية

المادة الرابعة عشرة

تعقد جلسات اللجان في غير المواعيد المحددة لانعقاد المجلس وتكون جلساتها قانونية متى حضرها أكثر من نصف أعضائها وتجتمع أعضاء كل لجنة بدعوى من رئيسها بعد مضي أسبوع على الأكثر من تاريخ احالة أى مشروع أو اقتراح عليها ثم يوالون جلساتهم الى أن تنتهى أعمالهم ويقدمونها لرئيس المجلس وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية واذا تساوت الآراء فالأرجحية للجانب الذى فيه الرئيس

المادة الخامسة عشرة

اذا خالفت احدى اللجان نص المادة السابقة ألقها رئيس المجلس الى ذلك دفعتين ثم يعرض الامر على المجلس ليقرر ما يراه

المادة السادسة عشرة

يجوز لكل جلسة من جلسات اللجان محضريين فيه أسماء الاعضاء الحاضرين والغائبين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يمضيه رئيس اللجنة والسكرتير

المادة السابعة عشرة

اذا طرأ على العضو ما يمنعه عن حضور جلسات اللجنة فعليه أن يبدى عذره لرئيسها وهو يجبر به اعضاء اللجنة حال انعقادها وللرئيس أن ينتدب من النواب بدل المتخلف

المادة الثامنة عشرة

عضو اللجنة الذي يتأخر عن حضور جلساتها مرتين بدون عذر مقبول ينيبه رئيسها الى عدم التأخر اذا كانت اللجنة منعقدة تحت رئاسة رئيس المجلس والا فيكون التنبيه من رئيس المجلس بناء على طلب رئيس اللجنة فان غاب العضو بعد ذلك يعرض الامر على المجلس ليقرر ما يراه

المادة التاسعة عشرة

تتحل كل لجنة بعد انتهاء الاعمال المحولة عليها ماعدا اللجان المنصوص عنها بالقانون النظامي أو الذي يقرر المجلس أن تكون مأموريتها مستديمة

المادة العشرون

للجان أن تطلب من المصالح الاميرية بالمديرية كل ماتحتاج اليه من البيانات والمعلومات بواسطة السكرتير الذي يجرد وصول الطلب اليه يعرض الامر على رئيس المجلس لاستحضار ما هو مطلوب

الفصل الخامس

في الاعمال الكتابية

المادة الحادية والعشرون

يقوم السكرتير بالاعمال الكتابية بما في ذلك تحرير محاضر الجلسات وهو مسئول عن صحة هذا المحضر وعن تسجيل القرارات

المادة الثانية والعشرون

لكل عضو أن يطلع في مسكرتارية المجلس على محضر كل جلسة قبل انعقاد الجلسة التالية لها وكذلك محاضر الجلسات السابقة

الفصل السادس

أحكام متنوعة

المادة الثالثة والعشرون

تعيين وتأديب ورفق موظفى المجلس والخدمة الخارجين عن هيئة العمال يكون بالطرق والشروط التى يقررها المجلس بموافقة نظارة الداخلية ويكون الموظفون والخدمة المذكورون تابعين فى ادارتهم للرئيس

المادة الرابعة والعشرون

تعتبر هذه اللائحة الداخلية متممة لللائحة الاجراءات العمومية لسيير مجالس المديرات الصادرة فى أول يناير سنة ١٩١٠ م

مديرية البحيرة

قرار

عربات الركوب بالأجرة ببندر رشيد — المواقف والتعريفة (*)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادتين ٢٢ و ٢٨ من لائحة عربات الركوب بالأجرة
الصادرة في ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى ببندر رشيد بجلسته المنعقدة في ٣٠ أبريل
سنة ١٩١٣

قرر ما هوأت :

أولاً — تكون مواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر رشيد كالآتى :

عدد العربات

١٠ موقف قبلى وابور مصطفى افندى على السيسى

١٠ موقف بشارع المحطة أمام وابور ورثة المرحوم محمد افندى المغربى

ثانياً — تكون تعريفة عربات الركوب بالأجرة بالبندر المذكور كالآتى :

بالمسافة

ذهاب	ذهاب وإياب	انتظار	دقيقة ساعة	من محطة رشيد الى مسجد العباسى
٢٠	٥٠	١٥	٠	» الى ديوان المركز
٢٠	٤٠	١٥	٠	» الى برج رشيد
٢٠	٠٠	٠٠	٠	» الى داخل البندر

(*) الوقائع المصرية في ١٤ يولييه سنة ١٩١٣ وجه ٢٣٢٠

بالساعة
مليم

٥٠ عن ساعة واحدة داخل البندر نهارا

٦٠ » » » ليلا

٦٠ » » خارج البندر نهارا

٧٠ » » » ليلا

٥٠٠ عن اليوم بأكمله أى من الساعة ٦ صباحا الى الغروب خارج البندر

وفى حالة مبيت العربى مع الراكب يحسب لها نظير ذلك ١٠٠ مليم

ثالثا - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية م

فى ١١ يونيه سنة ١٩١٣ (٦ رجب سنة ١٣٣١)

(كمال)

مديرية قنا

قرار بمنع التكفف بمديرية قنا (*)

مدير قنا

١٢ يونيو سنة ١٩١٣ بعد الاطلاع على المادة الاولى من قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة من المديرية بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٨٩٧ و ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٣

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩١٣

قرر ما هو آت :

١ - يسرى قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ في الجهات الميمنة بعد :

أولا - بناحية دندره في الأماكن العمومية الآتى بيانها :

(١) بركة دندره

(ب) محل مرسى وابورات السواحين

(ج) الطريق الموصل من محل مرسى الوابورات الى البربة

ثانيا - بجميع أنحاء بندر قنا

ثالثا - بالحديدات بمحل مرسى الوابورات

رابعا - بجميع أنحاء بندر الاقصو وبطريق الكرنك

خامسا - بالكرنك بجهة بركة طيبة

(*) الواقع المصرية في ١٦ يولي سنة ١٩١٣ وجه ٢٣٤٨

سادسا — بالقرنه فى الاما كن الآتى بيانها :

(١) بجهه باب الملوك

(ب) مدينة آبو

(ج) الطريق الكائنة بينهما وبين النيل

سابعا — بجميع أنحاء بندراسنا

ثامنا — بنجج حمادى بنقطة فابريقات السكر بالدرب

تاسعا — بجميع محطات السكة الحديد الواقعة بدائرة المديرية .

عاشرا — بجميع الاما كن التى توجد فيها صنادل لمرسى وابورات البحر بدائرة المديرية

٢ — يلغى قرارا المديرية المشار اليهما أعلاه الصادران بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٨٩٧ و ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٣

٣ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بنجسة عشر يوما

فى ١٢ يونيو سنة ١٩١٣ (٧ رجب سنة ١٣٣١)

حافظ حسن

نظارة الداخلية

قرار

بالتصديق على لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس مديرية بنى سويف (*)

نحن ناظر الداخلية

٣٠ يونيه ١٩١٣
بعد الاطلاع على اللائحة التي وضعها مجلس مديرية بنى سويف لاجراءاته
الداخلية وعلى العبارة الاخيرة من المادة السادسة عشرة من القانون النظامى
المعتلة بالقانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩٠٩ قد صدقنا على اللائحة المذكورة المرفقة
بهذا القرار ما

فى ٣٠ يونيه سنة ١٩١٣ (٢٥ رجب سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٢١ يوليه سنة ١٩١٣ وجه ٢٤١٧

مديرية بنى سويف

لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس مديرية بنى سويف

المصدق عليها من نظارة الداخلية بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩١٣ بتمرة ٩١

الفصل الاول

في عقد الجلسات ونظامها

المادة الاولى

تتعقد أدوار المجلس شهريا ويتبدئ كل دور في الأسبوع الأول من كل شهر
ويحدد الرئيس يوم وساعة انعقاد الجلسة الأولى من كل دور
ويعين المجلس قبل انتهاء كل جلسة موعد الجلسة التالية

المادة الثانية

عقب التصديق على محضر الجلسة الماضية يتلو السكرتير المواضيع الميينة
يجدول الاعمال وللمجلس أن يقرر طبعها وتوزيعها كلها أو بعضها

المادة الثالثة

يجب على كل متكلم أن يوجه خطابه دائما للرئيس وأن لا يتكلم في الشخصيات
وأن لا يخرج عن الموضوع

المادة الرابعة

إذا منع الرئيس المتكلم عن الكلام في الجلسة (طبقا للعبارة الاخيرة من المادة (١٤)
من لائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديريات) ولم يمثل العضو لذلك
أو استمر فيها أوجب منعه عن التكلم جاز اخراجه من القاعة الى أن تنتهى جلسة
ذلك اليوم بعد أخذ اقرار هيئة المجلس على ذلك
ويبدى المجلس رأيه واقاراره في حالتى المنع والاخراج بعد سماع دفاع العضو
المذكور

المادة الخامسة

لرئيس أن يلفت الاعضاء الى المحافظة على النظام فان لم يسد النظام بعد هذا التنبيه جازله ايقاف الجلسة مدة لاتزيد عن ساعة ثم يعيدها
فاذا عاد الاعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر

المادة السادسة

لايجوز لأحد من الاعضاء أن ينصرف من المجلس حال انعقاده إلا بأذن من الرئيس

الفصل الثاني

في المناقشات وأخذ الآراء

المادة السابعة

لايجوز في أثناء المناقشة أن يتكلم العضو في مسألة واحدة أكثر من مرتين إلا بإبداء أدلة جديدة

المادة الثامنة

١ - أخذ الآراء علنا له طريقتان :

(١) رفع اليد - العضو الموافق يرفع يده وغير الموافق لا يرفعها

(ب) النداء بالاسم - ينادى الرئيس أسماء الاعضاء مبتدئا بالاحد
عنها واذا اتحد تاريخ انتخاب عضوين فأكثر يبدأ بأصغرهم سنا
ويثبت السكرتير رأى كل عضو أمام اسمه وتتلئ الاسماء والآراء
عقب أخذها للتحقيق منها

٢ - أخذ الآراء سرا يكون بكتابة كل عضو رأيه في ورقة غير ممضأة ويلقى بها
في صندوق يعد لذلك أمام الرئيس ومتى تم جمع الاوراق يفتح الرئيس الصندوق
ويحصي الآراء موزعة على أنواعها ويعلن النتيجة للمجلس

المادة التاسعة

العودة للنقاش في موضوع اخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس وعلى من يريد العودة للنقاش بعد انقضاء الجلسة وقبل ابلاغ الموضوع للجهة المختصة أن يقدم طلبا بذلك للرئيس مبينا به الأسباب فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه

الفصل الثالث

في الغياب والتأخير والاجازات

المادة العاشرة

من لم يحضر جلسات المجلس بدون اذن ولا اعتذار مقبول مرتين في دور انعقاد واحد ينهبه الرئيس الى عدم التأخير فان عاد لذلك مرة ثالثة عرض الرئيس أمره على المجلس ليقرر ابلاغه أسفه لعدم مراعاته التنبيه السابق

المادة الحادية عشرة

من تأخر عن الميعاد المحدد لاجتماع جلسة المجلس أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخبر بعذره وتكرر منه ذلك يعد تأخره ثلاث مرات في دور انعقاد واحد كغياب بدون اذن عن جلسة واحدة يدخل تحت حكم المادة السابقة ويبلغ له ذلك

المادة الثانية عشرة

من رام من الاعضاء الحصول على اجازة أثناء دور الانعقاد يكتب بذلك للرئيس موضحا الأسباب ومدة الاجازة ويعرض الرئيس طلب الاجازة على المجلس ويبلغ العضو قراره في يوم صدوره وللرئيس أن يرخص بالاجازة اذا رأى أن أسبابها تستدعي سرعة الاجابة ويبلغ المجلس ذلك في الجلسة التالية

الفصل الرابع

في اللجان

المادة الثالثة عشرة

لا يزيد عدد أعضاء كل لجنة عن خمسة ولا ينقص عن ثلاثة بما فيهم الرئيس وكلما قرر المجلس تشكيل لجنة يسمى من بين أعضائها بالاقتراع السري من يرأس جلساتها بالنيابة عن المدير في حالة انعقادها بغير حضوره هو أو وكيل المديرية

المادة الرابعة عشرة

تعقد جلسات اللجان في غير المواعيد المحددة لانعقاد المجلس وتكون جلساتها قانونية متى حضرها أكثر من نصف أعضائها ويجتمع أعضاء كل لجنة بدعوة من رئيسها بعد مضي أسبوع على الأكثر من تاريخ احالة أى مشروع أو اقتراح عليها ثم يوالون جلساتهم الى أن تنتهى أعمالهم ويقدمونها لرئيس المجلس وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية وإذا تساوت الآراء فالأرجحية للجانب الذى فيه الرئيس

المادة الخامسة عشرة

إذا خالفت احدى اللجان نص المادة السابقة ألفتها رئيس المجلس الى ذلك دفعتين ثم يعرض الأمر على المجلس ليقرر ما يراه

المادة السادسة عشرة

يجوز لكل جلسة من جلسات اللجان محضرين فيه أسماء الاعضاء الحاضرين والغائبين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يعرضه رئيس اللجنة والكاتب

المادة السابعة عشرة

إذا طرأ على العضو ما يمنعه عن حضور جلسات اللجنة فعليه أن يبدى عذره لرئيسها وهو يخبر به أعضاء اللجنة حال انعقادها وللرئيس أن ينتدب من النواب بدل المتخلف

المادة الثامنة عشرة

عضو اللجنة الذي يتأخر عن حضور جلساتها مرتين بدون عذر مقبول ينهيه رئيسها الى عدم التأخر اذا كانت اللجنة منعقدة تحت رئاسة رئيس المجلس والا فيكون التنبيه من رئيس المجلس بناء على طلب رئيس اللجنة فان غاب العضو بعد ذلك يعرض الامر على المجلس ليقرر ما يراه

المادة التاسعة عشرة

تحل كل لجنة بعد انتهاء الاعمال المحولة عليها ماعدا اللجان المنصوص عنها بالقانون النظامي أو التي يقرر المجلس أن تكون مأموريتها مستديمة

المادة العشرون

للجان أن تطلب من المصالح الاميرية بالمديرية كل ما تحتاج اليه من البيانات والمعلومات بواسطة السكرتير الذي يجرد وصول الطلب اليه يعرض الامر على رئيس المجلس لاستحضار ما هو مطلوب

الفصل الخامس

في الاعمال الكتابية

المادة الحادية والعشرون

يقوم السكرتير بالاعمال الكتابية بما في ذلك تحرير محاضر جلسات المجلس وهو مسئول عن صحة هذا المحضر وعن تسجيل القرارات

المادة الثانية والعشرون

لكل عضو أن يطلع في سكرتارية المجلس على محضر كل جلسة قبل انعقاد الجلسة التالية لها وكذلك محاضر الجلسات السابقة

الفصل السادس

أحكام متنوعة

المادة الثالثة والعشرون

تعيين وتأديب ورفق موظفى المجلس والخدمة الخارجين عن هيئة العمال يكون بالطرق والشروط التى يقررها المجلس بموافقة نظارة الداخلية ويكون الموظفون والخدمة المذكورون تابعين فى ادارتهم للرئيس

المادة الرابعة والعشرون

تعتبر هذه اللائحة الداخلية متممة لللائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديرية الصادرة فى أول يناير سنة ١٩١٠ م

تعريف الرسوم

في المواد المدنية أمام المحاكم المخططة (*)

سنة ١٩١٢

الكتاب الأول

في الأوراق القضائية

المادة الأولى

تقدر الرسوم على أوراق المحضرين بالكيفية الآتية :

يؤخذ على كل ورقة تعلن في نفس المدينة الكائن بها مركز قلم المحضرين رسم كتابة قدره ٢١٠ مليا عن الصحيفة (الرول) الأولى من الأصل و ٩٠ مليا عن كل صحيفة منه بعد ذلك و ١٢٠ مليا عن كل صحيفة من صحف الصور ، ويضاف الى ذلك رسم مقرر قدره ٦٠ مليا أجرة ركوبة اذا كان الاعلان واجب الاجراء على مسافة تزيد عن كيلو متر من مركز قلم المحضرين وهذا كله بخلاف رسم التمغة المنصوص عليه في المادة ٢٣

ويؤخذ على كل ورقة تعلن في القرى زيادة على رسمى الكتابة والتمغة السابق ذكرهما نصف مصاريف الانتقال بالدرجة الثانية في السكة الحديد ذهابا وايابا و ١٠٠ ملين أجرة ركوبة وفلوكة و ٢٠٠ ملين بدل سفيرية أجرة الركوبة وأجرة الفلوكة تكون كلمين أعلاه اذا كانت الصور المراد اعلانها ثلاثا أما اذا زادت عن ثلاث فيؤخذ علاوة على ذلك عشرون مليا عن كل صورة بعد الثلاث

تؤخذ على كل ورقة من أوراق التنفيذ رسوم الكتابة والتمغة الآتية ذكرها محتسبة بالجملة باعتبار ورقتين من الأصل وست ورقات من الصور فيكون المجموع أربعة أفرخ ورق كل فرخ أربع صفحات

(*) الوقائع المصرية في ٢١ يولييه سنة ١٩١٣ ملحق

ويؤخذ زيادة على ذلك رسم قدره ٦٠ مليا أجرة ركوبة على كل ورقة اذا كان التنفيذ حاصلًا في نفس المدينة على مسافة تزيد عن الكيلومتر من مركز نلم المحضرين. فاذا كان التنفيذ مطلوبًا اجراءه في القرى أخذ نصف أجرة مصاريف السفر في الدرجة الثانية بطريق السكة الحديد ذهابًا وإيابًا و ١٥٠ مليا أجرة ركوبة وفلوكه و ٤٠٠ مليم بدل سفرية

فاذا استغرق التنفيذ أكثر من يوم باعتبار يوم العمل ست ساعات أخذ رسم اضافي قدره ٦٠ مليا أجرة ركوبة في الحالة الأولى و ٤٠٠ مليم بدل سفرية في الحالة الثانية عن كل يوم أو بعض يوم زائد

ويؤخذ على البروتستات لعدم قبول أو عدم دفع قيمة الكيالة أو السند تحت الاذن رسم قدره ٢٠٠ مليم اذا لم يتجاوز قيمة الورقة ١٠ جنيهات مصرية و ٤٠٠ مليم إن تجاوزت هذه القيمة وذلك بخلاف رسم التبعة الذي يكون باعتبار ٣٠ مليا على كل ورقة ذات أربع صفحات ومصاريف السفر والاقامة التي تقدر على أوراق الاعلانات

وتستحق هذه الرسوم والمصاريف ولو حرر المحضر القائم بعمل البروتست محضرا بالايكاف أو الدفع

المادة الثانية

يؤخذ رسم قدره ٣٦٠ مليا على الورقة الأولى و ١٥٠ مليا على كل ورقة زائدة عليها من محاضر الجلسات وحلف اليمين وأية ورقة أخرى من أوراق الكتبة غير المبينة بعد سوائكانت من عمل الكاتب وحده أو من عمل السلطة القضائية بحضوره ولا يؤخذ رسم كتابة على محاضر الجلسات المثبتة لمجرد التأجيل الذي تأمر به المحكمة من تلقاء نفسها بجلسة تالية ولا على التأشيرات البسيطة التي يؤشر بها قلم الكتاب على الدفاتر المنصوص عليها قانونًا أو على أوراق المتقاضين

ويحتسب رسم قدره ٣٠٠ مليم على الورقة الأولى و ٢١٠ مليا على كل ورقة تالية من محاضر التحقيق وسماع الشهود وأهل الخبرة وتحقيق الخطوط والمعانيات والجدود اشتملت هذه المحاضر على تأجيلات أو لم تستعمل

المادة الثالثة

يحتسب على الاوامر الصادرة من القضاة والاحكام التحضيرية أو التمهيدية أو القطعية والقوائم المؤقتة أو النهائية لتوزيع ثمن البيع الحاصل بالمزاد وكل قرار آخر صادر من السلطة القضائية أو من المحكمين رسم كتابة قدره ٣٩٠ مليما على الورقة الاولى و ١٥٠ مليما على كل ورقة زائدة

المادة الرابعة

الاحكام الصادرة بالالزام حضورية كانت أو غيابية بما فيها قرارات المحكمين الواجبة التنفيذ والاحكام الصادرة في المعارضة في أوامر تقرير أتعاب المحامين أو أهل الخبرة يؤخذ عليها زيادة على رسم الكتابة المنصوص عليه في المادة (٣) رسم نسبي قدره ٢ في المائة من مقدار المحكوم به أو مقدار المبالغ أو قيمة المنقولات أو العقارات التي وزعت على الدائنين ماعدا التوزيع بحسب درجاتهم أو القسمة بينهم قسمة غرماء

المادة الخامسة

الاحكام الصادرة بالتصديق على الصلح يؤخذ عليها هذا الرسم النسبي ٢ في المائة من القيمة المصطلح عليها أو مقدار الدين المعترف به

المادة السادسة

يكون الرسم النسبي ١ في المائة على الاحكام المترتبة على سندات كالكبيالات والسندات تحت الاذن والالتزامات العرفية وعقود الايجارات وغيرها من التعهدات الكتابية والحسابات الجارية وكشوف الحساب المعترف بها

المادة السابعة

الرسوم النسبية سواء كانت واحدا أو اثنين في المائة المنصوص عليها في المواد الثلاثة السابقة تكون مستحقة أيضا على قيمة الفوائد لغاية يوم صدور الحكم بصرف النظر عن كسور الشهر

المادة الثامنة

إذا ألغى الحكم بناء على المعارضة فيه أو عدل بناء على استئنائه يرد الرسم النسبي المتحصل بمقتضى النصوص السابقة كله أو بعضه بحسب الاحوال الى صاحب الشأن الذى يكون دفعه بناء على طلبه

المادة التاسعة

تنقص الرسوم المبينة فى هذا الكتاب والمستحقة سواء على الاصل أو الصورة بالنسبة لأوراق تنبيه نزع الملكية وانذار من فى حيازتهم العين ومحاضر الحجز العقارى وتبليغ المحجوز العقارية وكذلك بالنسبة للأعمال المتعلقة بأجرات نزع الملكية من تاريخ ايداع قائمة الشروط بقدر خمسة أسداسها اذا كان الدين المطلوب الحصول عليه يقل عن مائة جنيه مصرى ويقدر النصف اذا كانت قيمة الدين من ١٠٠ الى ٥٠٠ جنيه مصرى وتنقص كذلك بقدر النصف رسوم التمغة المستحقة على الاوراق المذكورة اذا كان الدين المطلوب الحصول عليه يقل عن ١٠٠ جنيه مصرى

المادة العاشرة

يحتسب الرسم النسبي المنصوص عليه فى المواد من ٤ الى ٧ على الاحكام الصادرة فى مواد العقارات على اختلاف أنواعها بناء على دعوى الغير باستحقاقها باعتبار الاموال مضروبة فى ٢٠ اذا كانت الدعوى متعلقة بالاراضى وباعتبار العوائد المربوطة عليها مضروبة فى ١٨٠ اذا كانت متعلقة بالمبانى

المادة الحادية عشرة

اذا لم يكن على العقار مال مربوط أو تعلقت الدعوى بمنقول أو أى شئ قابل لتقدير قيمته بالقنود يحتسب الرسم النسبي باعتبار القيمة التى بينها الطالب أوالتى يقدرها الكاتب اذا رأى أن القيمة المبينة أقل من القيمة الحقيقية . ويجوز فى هذه الحالة للنصم الذى رأى ان التقدير محجف به أن يطلب فى غضون الخمسة عشر يوما التالية لدفع الرسم المطلوب منه دفعه تعيين خبير بالكيفية الواردة فى المادة الثانية عشرة الآتية

وتكون مصاريف الخبير على الحكومة اذا كانت القيمة التي يقدّرها مساوية للقيمة التي عينها الخصم أو ناقصة عنها

المادة الثانية عشرة

يقدم طلب تعيين الخبير الى وكيل محكمة الاستئناف أو المحكمة التي صدر منها الحكم فيعين وكيل المحكمة الغير الملزم بسماع أقوال الخصوم خبيراً يحدّد له ميعاداً لمباشرة عمله وتقديم التقرير اليه ويجوز امتداد الميعاد اذا اقتضى الحال ذلك ويجوز لكل من قلم الخزينة والخصم الطعن في تقرير الخبير أمام المحكمة الابتدائية في مدة عشرة أيام من تاريخ الاعلان الصادر من قلم الكتاب بإيداع التقرير وإذا كان الطاعن هو الخصم وجب عليه أن يودع مقدّماً في خزينة المحكمة القيمة التي قدرها الخبير الأوّل

المادة الثالثة عشرة

يؤخذ رسم نسبي قدره ٢ في المائة من ثمن المبيع على أحكام بيع العقارات بالمزاد

المادة الرابعة عشرة

يؤخذ علاوة على الرسوم المستحقة على محاضر الايداع رسم نسبي قدره ١ في المائة على ما يودع بقلم كتاب المحكمة من السندات العمومية وسندات الحكومة والنقود أو الاوراق التي يقدّمها المودع لتقوم مقامها ويحتسب الرسم النسبي المذكور باعتبار السعر الجارى في البورصة يوم الايداع فيما يختص بالسندات العمومية وسندات الحكومة

ولا يحتسب الرسم النسبي باعتبار ١ في المائة على ايداع عشر أو خمس الثمن طبقاً للمادتين ٦٥٦ و ٦٦٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إلا اذا أصبح البيع نهائياً

المادة الخامسة عشرة

يؤخذ رسم قدره ٢٠٠ ملجم على التأشير على دفاتر التجار والوزانين العمومية (القبانية) اذا لم يزد عدد صفحات الدفتر عن ٢٠ ورقة و يضاعف الرسم اذا زادت الصفحات عن ذلك

المادة السادسة عشرة

يؤخذ رسم قدره ٢٠٠ مليم عن كل ورقة على الشهادات الخاصة بتحقيق القضايا أو التي تعطى من قلم الكاتب لأى غرض آخر وعلى الشهادات القضائية ويؤخذ رسم قدره ٢٠٠ مليم عن التصديق على الامضاء وذلك بخلاف الرسوم المنصوص عليها فى المادة ٥٧

المادة السابعة عشرة

يؤخذ رسم قدره ١٢٠ مليما عن كل ورقة اذا كانت مكتوبة بلغة أوروبية و ١٨٠ مليما عن كل ورقة اذا كانت مكتوبة باللغة العربية على صور أو ملخص الأحكام والأوامر والقرارات ومحاضر الجلسات وغير ذلك من الأوراق القضائية ترجمة الأوراق الى احدى اللغات الرسمية فى المحاكم بمعرفة مترجمى المحكمة بناء على طلب الخصوم يؤخذ عنها رسم قدره ١٥٠ مليما اذا كانت الورقة المطلوب ترجمتها مكتوبة بلغة أجنبية و ٣٠٠ مليم اذا كانت مكتوبة باللغة العربية وتؤخذ الرسوم المبينة فى هذه المادة مقدما باعتبار عدد أوراق الأصل المطلوب ترجمته أو أخذ صورة منه

المادة الثامنة عشرة

لا يجوز اعطاء أى صورة من صور الأحكام والأوامر والقرارات الصادرة من السلطة القضائية الى الخصوم فى الدعوى إلا بعد تحصيل رسوم الكتابة والتمتعة والرسوم النسبية المستحقة الى قلم الكاتب ويجب على طالب الصورة أن يقوم بدفع الرسوم المستحقة اذا لم تكن دفعت وله الرجوع على المزم بها قانونا وإذا كان طالب الصورة أجنبيا عن الدعوى فلا يلزم بغير الرسوم المستحقة على الصورة التى يطلبها ولقلم الكاتب الحق دائما فى مطالبة الخصوم أو أحدهم بالرسوم المستحقة ولو لم تطلب صور من الأوراق

المادة التاسعة عشرة

يؤخذ على قيد الدعاوى في الجدول رسم قدره ٥٠ مليا على الدعاوى الجزئية التي تقل قيمتها عن ٢٠ جنيا مصريا و ١٠٠ مليم على الدعاوى الجزئية الأخرى و ١٥٠ مليا على الدعاوى الجزئية التي تستأنف أمام المحكمة الابتدائية و ٢٠٠ مليم على الدعاوى الجزئية التي تستأنف أمام محكمة الاستئناف و ٣٠٠ مليم على الدعاوى المقدمة الى المحكمة الابتدائية و ٤٠٠ مليم على الدعاوى المقدمة الى محكمة الاستئناف

المادة العشرون

على من يطلب اعلان عريضة افتتاح دعوى أو معارضة أو استئناف ان يدفع عند تقديمه الورقة الى قلم المحضرين أمانة على ذمة الرسوم التي تستحق على الأعمال الكتابية في الدعوى ولا تدخل في ذلك الرسوم النسبية وتكون هذه الأمانة جنيا مصريا واحدا و ٥٠٠ مليم في الدعاوى التي من اختصاص المحكمة الجزئية و ٣ جنيات مصرية في الدعاوى التي تقدم الى المحاكم الابتدائية بصفة ابتدائية أو استئنافية و ٦ جنيات مصرية في الدعاوى التي تقدم الى محكمة الاستئناف ولو كانت الدعوى المستأنفة أمامها جزئية و ١٢ جنيا مصريا على طلبات اشهار الافلاس

ويتعين كذلك على المدين الذي يطلب الدخول في الصلح الاحتياطي طبقا للواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ من القانون التجارى أن يودع أمانة قدرها ١٢ جنيا مصريا عند تقديم هذا الطلب وإيداع ميزانيته ويجب التأشير على هامش كل من أصل وصورة عريضة افتتاح الدعوى أو الأمر المطلوب بمقدار الأمانة المدفوعة

إذا حصلت المعارضة أمام المحضر بالكيفية المنصوص عليها في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات وجب دفع الأمانة اليه وقت تقريرها وبذكر ذلك في محضر التنفيذ الذي يجب أن يشتمل على اعلان الخصوم بالحضور أمام المحكمة وفي حالة عدم دفع الأمانة يقتصر المحضر على إثبات المعارضة في محضره فقط

المادة الحادية والعشرون

رسم قيد الدعاوى المنصوص عليه في المادة ١٩ من هذه التعريفة يخصم من الامانة المبينة في المادة السابقة سواء حصل القيد بناء على طلب دافع الامانة أو بناء على طلب الخصم المعلن . فاذا لم يطلب أحد من الخصوم قيد الدعوى فلدافع الامانة أن يستردّها ابتداء من اليوم التالى ليوم الجلسة المحدد في ورقة افتتاح الدعوى

المادة الثانية والعشرون

اذا نفدت الامانة وجب على الكاتب أن يطالب تكملة لها لوفاء رسوم الاوراق التى تحرر بعد ذلك

ولا يجوز أن يزيد مقدار التكملة عن الامانة الأولى . واذا لم تدفع التكملة المطلوبة تستبعد الدعوى من جدول القضايا

في حالة التحقيق بواسطة سماع الشهود اثباتا كان أو نفيًا يجب على الكاتب أن يحصل مقدّما من الخصوم الأمانة اللازمة للرسوم التى تستلزمها الاعمال الكتابية ومصاريف الانتقال المستحقة للشهود . وفي حالة انتقال المحكمة للعائنة أو تعيين أهل الخبرة يكون تقدير الامانة الواجب دفعها مقدّما بمعرفة وكيل المحكمة أو القاضى المتدب

المادة الثالثة والعشرون

يحتسب رسم تمفة قدره ٣٠ أو ٥٠ أو ٧٠ مليا عن كل ورقة ذات أربع صفحات تبعًا لكون الدعوى مرفوعة :

(أ) أمام محكمة جريئة

(ب) أو أمام محكمة ابتدائية بصفة ابتدائية أو استئنافية

(ج) أو أمام محكمة الاستئناف

أولا - على محاضر الجلسات المكتوب فيها بالتابع المحاضر المتعلقة بقضية واحدة

- ثانياً - الطلبات واعلانات الحضور وأوراق الطعن في الاحكام وعروض
الدفاع والطلبات الختامية المكتوبة التي تقدم قبل المرافعة أو في
أثنائها أو بعدها وجميع الاوراق الاخرى المقدمة من الخصوم لقلم
الكتاب أو تأييدا لطلب مرفوع للسلطة القضائية
- ثالثاً - أصل وصور الاحكام والمحاضر والاوامر والملخصات والشهادات
وجميع الاوراق التي يعطيها قلم الكتاب مصدقا عليها
- رابعاً - التوكيلات بالخصومة والاعلانات التي يجب قانونا نشرها بالجرائد
المقررة لنشر الاعلانات القضائية

المادة الرابعة والعشرون

الاوراق المنصوص عليها في المادة السابقة وجميع الاوراق التي يحررها الكتاب
أو المحضرون تكتب على ورق مسطر صقيل متين ومن نوع جيد له هامشات
من حجم أوراق النظارات في كل صفحة منه ٢٥ سطرا

المادة الخامسة والعشرون

تكتب أيضا صور المستندات المقدمة للحاكم على الورق المنوه عنه في المادة
السابقة ويؤخذ عليها رسم تمغة قدره ٣٠ مليا عن كل ورقة ذات أربع صفحات
ويستثنى من ذلك الصور الرسمية الواردة من الخارج أو من القنسلات

المادة السادسة والعشرون

تكتب تقارير أهل الخبرة على الورق المذكور ويؤخذ عليها رسم قدره ١٠٠ مليا
عن كل ورقة ذات أربع صفحات ويدفع الخبير هذا الرسم عند ايداع تقريره

المادة السابعة والعشرون

تنقص الرسوم التي تؤخذ على أصل الاوراق وصورها والرسوم النسبية المنصوص
عليها في هذا الكتاب بقدر خمسة أسداسها في القضايا التي من اختصاص المحكمة
الجزئية وبقدر النصف في القضايا التي تستأنف أمام المحكمة الابتدائية
ويشتمل هذا النقص أيضا الدعاوى المستعجلة المتعلقة بالقضايا الجزئية

المادة الثامنة والعشرون

في الدعاوى التي ترفع الى محكمة الاستئناف تزد الرسوم المقررة بقدر ثلث الرسوم المأخوذة في الدرجة الابتدائية . وتحسب الرسوم النسبية باعتبار ٣ في المائة في الأحوال المنصوص عليها في المادة الرابعة و ٢ في المائة في الأحوال المنصوص عليها في المادة السادسة مع استئزال الرسوم المتحصلة على الحكم المطعون فيه

المادة التاسعة والعشرون

في الأوراق التي يؤخذ عنها رسم باعتبار الصحيفة (رول) تعتبر الورقة صفحتين والصفحة خمسة وعشرين سطرا والسطراثنى عشرة مقطعا اذا كانت الورقة محررة بلغة أجنبية واثنتى عشرة كلمة اذا كانت محررة باللغة العربية - ويؤخذ الرسم بتمامه عن الورقة الاولى مهما كان عدد السطور المكتوبة فيها أما الورقة الاخيرة فلا يستحق عليها الرسم إلا اذا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيها ثمانية غير الامضات

المادة الثلاثون

يمنح للقضاة وأعضاء النيابة العمومية والكتبة والمحضرين عند انتقالهم خارج محل اقامتهم لأداء عمل من أعمال وظيفتهم زيادة على مصاريف الانتقال تعويض يومية قدره :

جنينان مصريان لمستشارى محكمة الاستئناف والنائب العمومى

جنيه مصرى وخمسمائة مليم للقضاة ووكلاء النيابة ومفتشى أقلام الكتاب وأقلام المحضرين وباشكاتب محكمة الاستئناف

جنيه مصرى لكتبة محكمة الاستئناف وباشكاتب المحاكم الابتدائية وكتبها الاول

٨٠٠ مليم لكتبة المحاكم ومترجميها وباشمحضر محكمة الاستئناف

٤٠٠ مليم للحضرين عند ما يتنقلون لأعمال تتعلق بوظائفهم في غير أحوال

الاعلان والتنفيذ بناء على طلب الخصوص

يعين في تعريفه تصديق عليها محكمة الاستئناف مقدار التعويض الذى يمنح بصفة أجرة ركوبة للحضرين عند ما يعلنون أو ينفذون أوراقا فى المدينة المكان فيها قلم الحضرين على مسافة تزيد عن الكيلومتر. ويكون التقدير بحسب المسافات التى قطعت. أما اذا كان الانتقال خارج محل اقامتهم فيأخذون خلاف مصاريف السفر بالسكة الحديدية فى الدرجة الثانية تعويضا يشمل أجور العربات والركائب والفلائك والاقامة ويقدر جلة باعتبار ١٠٠ مليم على كل ورقة للاعلان و ٦٠٠ مليم على كل ورقة للتنفيذ وذلك اذا لم يستغرق العمل أكثر من يومين فاذا استغرق ذلك استحق المحضر تعويضا اضافيا قدره ٤٠٠ مليم عن كل يوم زائد باعتبار يوم العمل ست ساعات و ٢٠٠ مليم عن بعض اليوم. ولا يصرف هذا التعويض الاضافى إلا باذن خاص يصدر من وكيل المحكمة عند كل صرف

اذا كان التنفيذ والاعلان حاصلين فى القرى فى يوم واحد يأخذ المحضر ٦٠٠ مليم على كل ورقة للتنفيذ و ٥٠ ملما على كل ورقة للاعلان

وتعتبر محاضر عدم الوجود فى حكم أوراق الاعلانات العادية

ولا تصرف الى المحضرين مصاريف السكة الحديدية إلا بمقتضى شهادة من مصلحة السكة الحديدية مؤشر عليها من آخر محطة للوصول وعلى شرط أن يتبع المحضر خط السير المرسوم للمأموريته

ويصرف لمحضرى محكمة الاستئناف عند ما يباشرون عملهم خارج محل اقامتهم تعويض قدره ٤٠٠ مليم عن كل يوم علاوة على مصاريف السفر بالسكة الحديدية فى الدرجة الثانية وأجر العربات والركائب والفلائك التى تكون صرفت حقيقة منهم

المادة الحادية والثلاثون

بعد دفع الرسوم المطلوبة الى قلم الكاتب يجوز لمن يرى أن التقدير محجف به أن يتظلم للنائب العمومى الذى يبدى رأيه بعد سماع أقوال تفتيش أقلام الكاتب والمحضرين فاذا صدر رأى النائب العمومى فى غير صالح المتظلم ولم يكن التظلم من قاعدة عامة فصل وكيل محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية فى الأمر

المادة الثانية والثلاثون

يسقط الحق في المطالبة بالرسوم أو تكلفة الرسوم أو الحق في استرداد ما أخذ بغير حق منها بمضى سنتين من تاريخ تقديم الورقة أو تسليمها أو مباشرة العمل الذي استحق عليه الرسم أو تكلفة الرسم أو تحصيلت بسببها الرسوم المطلوب استردادها الى قلم الكاتب

الكتاب الثانى

في الوثائق الرسمية والقضاء الاختيارى

المادة الثالثة والثلاثون

في بيع العقارات أو التنازل عنها أو رد التنازل يؤخذ رسم نسبي قدره ٢ في المائة عن ثمن العقار أو قيمته ويقدر بالكيفية المنصوص عليها في المادة الآتية ولا يستحق الرسم المذكور اذا حصل رد التنازل بناء على شرط فاسخ صريح في العقد

واذا شمل البيع عقارا ومتقولا يؤخذ رسم الاثنين في المائة على مجموع الثمن اذا لم يرفق بعقد البيع قائمة مبين بها بالتفصيل قيمة المتقول فاذا أرفقت القائمة المذكورة أخذ على قيمة المتقولات الرسم النسبي الذى قرره المادة ٤١ من هذه اللائحة وقدره ١ في المائة

وحصة الشريك في رأس مال الشركة تعتبر في حكم التنازل وتؤخذ عليها الرسوم المقررة سابقا

المادة الرابعة والثلاثون

يحتسب الرسم النسبي ٢ في المائة المنصوص عليه في المادة السابقة :

(أ) في الاراضى الزراعية على ثمنها المبين فى العقد اذا لم يكن ناقصا عن التقدير الوارد بكشوف دفاتر تعديل الضرائب فاذا نقص الثمن عنها أخذ الرسم بمراجعة هذا التقدير الا اذا أثبت طالب التسجيل بمقتضى شهادة مستخرجة من المديرية أو المحافظة الكائن فى دائرتها الاراضى المذكورة أن الثمن المبين مساوٍ على الاقل لقيمة الضرائب المربوطة على الاراضى المبيعة أو المتنازل عنها مضروبة فى ٦٠

يجوز فى جميع الاحوال لقلم الكتاب بعد تحصيل رسوم التسجيل أن يطلب التقدير بمعرفة أهل خبرة بالكيفية المنصوص عليها فى مادتي ١١ و ١٢ بشرط الحصول على اذن النيابة العمومية اذا تبين له بناء على أسباب قوية أن القيمة المبينة فى العقد تقل عن القيمة الحقيقية بمقدار ١٠ فى المائة على الاقل

اذا كان اسم الحوض غير مبين فى كشوف تعديل الضرائب أخذ الرسم باعتبار متوسط ضريبة البلد

(ب) فى المباني على الثمن المبين اذا أثبت طالب التسجيل بمقتضى قسيمة العوايد التى يدفعها للحكومة أو شهادة مستخرجة من المديرية أو المحافظة الكائن فى دائرتها المبنى المذكورة ان الثمن المذكور لا يقل عن قيمة العوايد المربوطة عليها مضروبة فى ١٨٠

(ج) فى الارض المعدة للبناء على ثمنها المبين انما يجوز لقلم الكتاب أن يطلب تقدير القيمة بمعرفة أهل خبرة بالكيفية الواردة فى المادتين ١١ و ١٢

المادة الخامسة والثلاثون

اذا نقصت القيمة المبينة فى العقد عن القيمة الصغرى المنصوص عنها فى الفقرتين (أ) و (ب) من المادة السابقة يحل قلم الكتاب العقد وكلف الطالب بأن يدفع للفرزينة فى خلال شهر على الاكثر الفرق بين مادفعه فعلا وبين قيمة الرسم مقدرا باعتبار القيمة الصغرى المذكورة آنفا فان لم يدفع فى الميعاد المذكور استحق عليه ضعف الفرق وجاز لقلم الكتاب اتخاذ الاجراءات اللازمة للتنفيذ مباشرة

وللطالب الذى دفع الرسم بمقتضى كشف تعديل الضرائب أن يسترد ما يكون دفعه زائدا عن الثمن المبين فى العقد اذا أثبت بمقتضى شهادة مستخرجة من المديرية أو المحافظة الكائن فى دائرتها الاراضى أن القيمة المبينة فى العقد مساوية على الأقل لقيمة الضريبة المربوطة عليها مضروبة فى ٦٠

المادة السادسة والثلاثون

يؤخذ رسم نسبي قدره ٢ المائة على هبة الاموال الثابتة من الثمن أو القيمة التى تقدر بالكيفية المنصوص عليها فى المادة ٣٤
ويؤخذ رسم نسبي قدره ١ فى المائة على هبة الاموال المنقولة من الثمن المبين

المادة السابعة والثلاثون

يؤخذ على قيد الرهن العقارى الحاصل بعقد واختصاص الدائن بعقارات مدينه وتسجيل عقود الرهن الحيازى الوارد على عقار أو الغاروقه رسم نسبي قدره ١ فى المائة من مقدار المبلغ الذى حصل القيد من أجله من أصل وملحق به

ويتقص هذا الرسم بقدر النصف اذا كانت القيمة الحاصل من أجلها القيد أقل من ١٠٠ جنيه مصرى

ولا يؤخذ رسم عن الفوائد إلا عما يكون مستحقا منها وقت القيد وعلى فوائد الستين التى تستحق بحكم القانون

واذا وجب اجراء قيد دين واحد فى عدة أقلام رهون وجب دفع الرسم النسبي وقدره ١ فى المائة بأكمله فى أول قلم من أقلام التسجيل ولا يدفع على القيد بالاقلام الاخرى غير رسم الكتابة المنصوص عليه فى المادة ٣٩ ويجب على الطالب اثبات دفع الرسم النسبي لأول قلم من أقلام التسجيل بتقديم الخالصه

لا يؤخذ الرسم النسبي وقدره $\frac{1}{4}$ في المائة على قيد الرهن العقاري الحاصل بعقد والاختصاصات العقارية متى كانت مأخوذة بكلمة لتأمين دين سبق توقيع الاختصاص بسببه سواء كانت العقارات في جهة واحدة أو جهات مختلفة بشرط أن لا يترتب على ذلك زيادة الدين الاصلى فان زاد أخذ رسم نسبي على مقدار الزيادة

المادة الثامنة والثلاثون

لا يؤخذ الرسم النسبي وقدره $\frac{1}{4}$ في المائة على تجديد الرهن قبل انقضاء العشر سنين محتسبة من تاريخ اجراء القيد إلا في حالة وجود زيادة في الدين فيؤخذ على مقدار الزيادة

المادة التاسعة والثلاثون

يؤخذ على كل قيد أو تسجيل في دفاتر الرهونات رسم كتابة قدره ٣٦٠ ملياً على الورقة الاولى و ١٥٠ ملياً على كل ورقة زائدة عليها ويكون رسم الكتابة في الصور والملخصات المتعلقة بها ١٢٠ ملياً عن كل ورقة مكتوبة بلغة أجنبية و ١٨٠ ملياً عن كل ورقة مكتوبة باللغة العربية

وتنقص الرسوم المذكورة بقدر خمسة أسداسها عند تسجيل أوراق تنبيه نزع الملكية وانذار الحائزين للعين والمجوز العقارية وتبليغ المجوز العقارية وأحكام مرسى المزداد في العقارات اذا كان الدين المطلوب تحصيل قيمته يقل عن ١٠٠ جنيه مصرى وتنقص بقدر النصف اذا كان الدين من ١٠٠ الى ٥٠٠ جنيه مصرى

المادة الاربعون

يؤخذ على الشهادات الصادرة من قلم الرهن رسم قدره ٥٠ ملياً عن كل سنة وعن كل شخص بشرط أن لا يقل الرسم عن ٣٠٠ مليم

المادة الحادية والاربعون

يؤخذ على بيع الاموال المنقولة او التنازل عنها رسم نسبي قدره $\frac{1}{4}$ في المائة من الثمن

المادة الثانية والاربعون

يكون الرسم على بيع السفن أو البضائع الحاصل بين التجار باعتبار $\frac{1}{2}$ في المائة من ثمنها أو قيمتها

المادة الثالثة والاربعون

يكون الرسم على تحويل الديون أو حلول دائن محل آخر في الاحوال المستوجبة نقل الدين باعتبار $\frac{1}{2}$ في المائة من القيمة المحولة أو المبلغ الذي حل الدائن فيه محل آخر

المادة الرابعة والاربعون

يكون الرسم على بيع حق الانتفاع أو الاستعمال أو تحويلهما (١) أو $\frac{1}{2}$ في المائة من قيمة الشيء بأكمله بحسب ما اذا كان عقارا أو منقولا

المادة الخامسة والاربعون

يؤخذ على ترتيب الإيرادات لمدة الحياة رسم قدره ٢ في المائة من قيمة رأس المال اذا كانت مبنية وإلا فعلى مقدار عشرة أقساط سنوية من الإيراد

المادة السادسة والاربعون

يكون الرسم على المقايضة في العقارات ٢ في المائة على أكبر البديلين قيمة

المادة السابعة والاربعون

يكون الرسم على اجارة المباني أو الاراضى الزراعية $\frac{1}{4}$ في المائة من مجموع الأيجار في كل المدة وعلى أى حال لا يؤخذ الرسم عن أكثر من عشر سنوات ويؤخذ على التنازل عن هذه الأيجارات الرسم المذكور وقدره $\frac{1}{4}$ في المائة من مجموع إيجار السنين الباقية

وإذا كانت الإيجار لمدة ا لىاة أو لمدة غير معينة مقابل دفع أقساط سنوية أو متفق عليه بأية كيفية أخرى فيؤخذ الرسم النسبي وهو $\frac{1}{4}$ في المائة على مقدار عشرة أقساط سنوية

وتسرى القواعد المذكورة على التزامات المهاجر أو المناجم والتنازل عنها
 وإذا وجدت مبان أيا كانت على سطح الأرض الملتزمة مشروط ردها الى مانح
 الالتزام بعد انقضاء مدته يؤخذ الرسم المنصوص عليه في المادة ٤٤ وقدره ١ في المائة
 على قيمة هذه المباني
 وينقص هذا الرسم الى ١ في المائة اذا كانت الاشياء عبارة عن آلات متحركة
 أو أدوات أو مهمات أو عدد وغير ذلك

المادة الثامنة والاربعون

يكون الرسم على الاقرار بالدين ١ في المائة من القيمة المقر بها

المادة التاسعة والاربعون

يكون الرسم على اقتراض النقود ١ في المائة من المبالغ المقرضة والفوائد المستحقة
 وقت تحرير العقد وذلك بخلاف الرسم المنصوص عليه في المادة ٣٧ في حالة
 ترتيب رهن عقارى
 ويؤخذ هذا الرسم أيضا على فتح الاعتمادات وينقص بقدر النصف اذا كان
 الاعتماد أقل من ١٠٠ جنيه مصرى

المادة الخمسون

في عقود القسمة الحاصلة بين الورثة أو الشركاء في الملك أو الاعضاء في شركة
 ويكون فيها فروق في الانصباء يؤخذ رسم قدره ٢ في المائة من قيمة الفرق
 إن كان عقارا و ١ في المائة إن كان متقولا

المادة الحادية والخمسون

في المخالصات أو ابراء الذمة يؤخذ رسم قدره $\frac{1}{4}$ في المائة من القيمة المتخالص
 عليها أو المبرأ منها

ويعتبر قبول شطب الرهن أو الاختصاص العقارى أو الرهن الحيازى أو الغارقة فى حكم المخالصات ويؤخذ الرسم $\frac{1}{4}$ فى المائة على قيمة الدين أو الجزء المتخالص عليه منه مالم يكن قبول الشطب حاصلًا بسبب استبدال الضمانات بضمانات عقارية أخرى

ولا يؤخذ على المخالصات المقدمة لقلم الكتاب لسحب مبالغ مودعة فى الخزينة الرسم المقرر عن الايصالات

المادة الثانية والخمسون

يؤخذ على الصلح الحاصل أمام الكاتب أو قاضى المصالحات رسم نسبي قدره ٢ فى المائة على القيمة المصطلح عليها أو المقر بها

المادة الثالثة والخمسون

إذا لم تبين القيمة الواجب احتساب الرسم النسبي عليها فى العقود المقدمة وجب على الخصوم أن يبينوها فى ورقة مضادة منهم وفى حالة امتناعهم يقدر الكاتب القيمة التى يحتسب الرسم النسبي عليها وإنما يجوز للخصوم أن يطلبوا تعيين خبير لتقديرها بالكيفية الواردة فى المادتين ١١ و ١٢ من هذه التعريفة

المادة الرابعة والخمسون

يجوز للكاتب كلما رأى أن الثمن أو القيمة المبينين فى العقود المقدمة أقل بمقدار العشر على القيمة الحقيقية أن يطلب تعيين خبير بالكيفية المنصوص عليها فى المادتين المذكورتين

المادة الخامسة والخمسون

يؤخذ على الوثائق الرسمية علاوة على الرسم النسبي رسم قدره ٣٥٠ مليا على الورقة الاولى و ١٤٠ مليا على كل ورقة زائدة عليها ويحتسب رسم الكتابة فى الشهادات والصور والمخلصات المتعلقة بالعقود المذكورة بالكيفية المنصوص عليها فى المادتين ١٦ و ١٧ من هذه التعريفة

المادة السادسة والخمسون

تكتب العقود السابق بيانها والصور والشهادات والمخصصات على الورق المبين في المادة ٢٤ سائلة الذكر ويؤخذ عليها رسم تمغة قدره ٣٠ مليا عن كل ورقة ذات أربع صفحات

المادة السابعة والخمسون

العقود التي لم تحرر بأقلام كتاب المحاكم المختلطة تؤخذ عليها الرسوم المقررة بهذه اللائحة على العقود التي من نوعها اذا قدمت لأقلام الكتاب لحفظها بدفتراتها أو لتسجيلها أو للتصديق على الامضات أو الاختتام الموقع بها عليها

المادة الثامنة والخمسون

يؤخذ رسم قدره ٢٥٠ مليا على الكشف أو الاطلاع على العقد الذي لا تطلب صورته ويكون محررا في قلم الكتاب أو مودعا فيه

المادة التاسعة والخمسون

تحصل الرسوم بحسب نص العقد بغير مراعاة صحته وعدمها ولا يرد ما يؤخذ من الرسم أيا كان السبب الذي من أجله أصبح العقد لا مفعول له

المادة الستون

تسرى مدة الستين المتحددة لسقوط الحق المنصوص عليها في المادة ٣٢ على الرسوم المبينة في هذا الكتاب وتكون المدة خمس سنين اذا كان الثمن صوريا ٢

مجموعة
قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية

سنة ١٩١٣

مجموعة الثلاثة شهور الثالثة



المطبعة الاميرية بالقاهرة

١٩١٤

نظارة الاشغال العمومية

قرار رقم ٤٦ بتاريخ ٨ يوليه سنة ١٩١٣ بشأن الآلات الرافعة (*)

ناظر الاشغال العمومية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة عشرة من الامر العالى (الدكريتو) الصادر ٨ يوليه ١٩١٣ بتاريخ ٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٨ (٨ مارس سنة ١٨٨١) بشأن اقامة الآلات الرافعة وعلى قرار النظارة الصادر بتاريخ ٦ ابريل من تلك السنة بشأن الاجراءات التى تتبع لتنفيذ الامر العالى المشار اليه

وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة

قررنا ما يأتى :

أولا

طلب الرخصة باقامة آلة رافعة يكتب على ورقة تمغة ويقدم الى تفتيش رى القسم الكائن بدائرته المحل المراد تركيب الآلة به مرفقا بالاوراق المبينة بها الايضاحات الآتية :

(١) اسم صاحب الآلة ولقبه وصناعته وتبعيته ومحل اقامته وكذا أسماء أصحاب الاراضى المراد ارواؤها أو تجفيفها بتلك الآلة وألقابهم وصناعاتهم وتبعيتهم ومحلات اقامتهم

(٢) اسم البلد والمركز والمديرية والترعة أو المصرف المراد اقامة الآلة على أحدهما

(٣) العمل المقصود من تركيب الآلة ان كان للرى أو للتجفيف

(٤) نوع الآلة وقوتها وقطر المسورة الماصة للطينية

- (٥) المدة المطلوبة من أجلها الرخصة
- (٦) قسيمة تفيد دفع جنية مصرى قيمة رسم النظر باحدى خزن الحكومة
- (٧) تراض من أصحاب الاطيان التى يراد ارواؤها أو تخفيفها
- (٨) كشف رسمى من المديرية ببيان الاطيان المراد ارواؤها أو تخفيفها
- (٩) خريطة من فك الزمام بمقياس $\frac{1}{10000}$ على الاقل عن الاطيان يتبين بها الموقع الذى ستركب به الآلة

ثانيا

يقيد تفتيش الرى الطلب الذى يقدم اليه فى دفتر يعد لذلك ثم ينظر فيه فاذا تبين أن لامانع من قبل مصلحة الرى من اقامة الآلة يرسله هو وأوراق المباحث الى رئيس القسم الميكانيكى للنظر فيه من حيث الامن العام

ثالثا

يجهز رئيس القسم الميكانيكى الرخصة متى استوفيت الشروط ويوقع عليها وتكون مشتملة على ما يأتى :

- (١) تعهد من المرخص له باتباع الامر العالى الصادر بتاريخ ٨ مارس سنة ١٨٨١ وأحكام قرارنا هذا وكل ما يسن فيما بعد من القوانين واللوائح
- (٢) وصف محل الآلة بالدقة ورسم ذلك المحل
- (٣) الشروط الخاصة بالآلة

وبما ان الفرض من الازام بالحصول على الرخصة باقامة الآلة انما هو مراعاة الصالح العام فيجوز للانفراد أن يقاضوا المرخص له فيما يكون لهم من الحقوق على الارض التى تقام فيها الآلة ويعارضوا بالطرق الشرعية فى اقامتها

رابعاً

يسلم القسم الميكانيكي الرخصة الى المرخص له بايصال يكتبه على صورتها المقيدة في دفتر المعد لذلك ويدفع رسماً قدره نصف جنيه مصرى عن كل حصان بخارى بحيث لا يقل مجموع ذلك الرسم على الاطلاق عن خمسة جنيهات ويرسل القسم المذكور صورة الرخصة وصورة الرسم الملحق بها الى التفتيش الذى يكون قد بلغه الطلب

خامساً

لا يجوز لطالب الرخصة بأى وجه من الوجوه أن يشرع باقامة الآلة قبل حصوله على الرخصة ولا يجوز له ادارتها إلا بعد أن يكون القسم الميكانيكى قد جربها وأعطى الاذن بادارتها

سادساً

لا يجوز اقامة آلة رافعة على مأخذ المياه أو القناطر أو الكبارى وغير ذلك من الاعمال الصناعية ذات المنفعة العامة أو فى جوارها إلا على مسافات تعينها نظارة الاشغال العمومية

سابعاً

نقل الآلة الرافعة المنوه عنه فى المادة السادسة من الامر العالى المشار اليه لا يكون إلا بأمر نظارة الاشغال العمومية وتكون نفقة نقلها على المرخص له

ثامناً

يلغى قرار النظارة المتقدم ذكره الصادر بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٨٨١ ويعتاض عنه بقرارنا هذا

تاسعاً

على جناب وكيل النظارة تنفيذ قرارنا هذا ويتبدئ العمل به بعد نشره فى الجريدة الرسمية بمطانية أيام ما
اسماعيل سرى

نظارة الاشغال العمومية

تعريب قرار رقم ٧٢

بالترخيص برى الشراقى من ٢٧ يولييه سنة ١٩١٣ (*)

ناظر الاشغال العمومية

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ٣٠ ابريل سنة ١٩١٣ رقم ٢٢

١٣ يولييه
سنة ١٩١٣وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة بالنيابة
قررنا ما يأتى :

المادة الاولى

يبطل منع رى الاراضى المعروفة بوجه عام بالشراقى بالاقاليم الوسطى والاقاليم البحرية ومن ضمنها الاراضى المخصصة لزراعة الذرة والزرعات الاخرى التى تعدّ أرضها بالطريقة التى تعدّ بها الاراضى لزراعة الذرة (وهو المنع المشار اليه فى المادة الاولى من القرار المتقدم ذكره) وذلك من اليوم السابع والعشرين من شهر يولييه الجارى فى جميع الاقاليم الوسطى والبحرية . ولا يغير ذلك شياً فى جداول المناوبات السابق نشرها ويستمر العمل بها الى ان يصدر أمر آخر ولا يسوغ لاحد اراء اراضيه الشراقى فى غير أيام نوبته

المادة الثانية

على حضرتى مفتشى الرى العاقمين فى الوجهين البحرى والقبلى وحضرات مديرى الوجه البحرى ومديرى اقاليم أسبوط والمنيا وبني سويف والجيزة والفيوم تنفيذ قرارنا هذا كل منهم فيما يخصه م

(بالنيابة) أحمد حشمت

١٣ يولييه سنة ١٩١٣

نظارة الحقانية

قرار

بخصوص انشاء محكمة جرتية ببلدة طوخ (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة (٨) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المعدلة بالقانون
نمرة ٥ الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤
١٠ يولي
سنة ١٩١٣
قررنا ما يأتى :

المادة الاولى

تنشأ محكمة جرتية ببلدة طوخ تسمى « محكمة طوخ الجزئية » يشمل اختصاصها
مركز طوخ

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من أول نوفمبر سنة ١٩١٣ م

الاسكندرية في ٦ شعبان سنة ١٣٣١ (١٠ يولي سنة ١٩١٣)

(بالنيابة) يوسف وهبه

(*) الوقائع المصرية في ٢١ يولي سنة ١٩١٣ وجه ٢٤١٥

محافظة مصر

قرار

المحلات العمومية في مدينة القاهرة — تعديل جدول الاخطاط المخصصة
فقط لسكن العائلات ولا يجوز فتح محلات عمومية فيها (*)

محافظ مصر

٨ يوليو ١٩١٣
بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين
الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة وعلى القرارات المعللة
والمجلة له

قررها هوأت :

أولاً — تضاف الى جدول الاخطاط المخصصة لسكن العائلات والتي
لا يمكن فتح محلات عمومية فيها الوارد في المادة الاولى من القرار
المشار اليه أعلاه الجهة المبينة بعد :

قسم الجمالية

فايد باى

ثانياً — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

في ٨ يوليو سنة ١٩١٣ (٤ شعبان سنة ١٣٣١)

على ذو الفقار

مديرية المنيا

قرار

عربات الركوب بالاجرة ببندر مغاغة — المواقف والتعريفه (*)

مدير المنيا

بعد الاطلاع على المادتين ٢٢ و ٢٨ من لأئحة عربات الركوب بالاجرة
الصادرة في ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤

قرر ما هوأت :

أولا — تكون مواقف عربات الركوب ببندر مغاغة كالاتى :

(١) موقف الى الشمال من مكتب بوسنة مغاغة بالنقطة الواقعة شمالى

الشارع وغرب الكآب الموجود بالمحطة القديمة

(٢) موقف بالقسارية بالنقطة الواقعة أمام دكان الشيخ محمد سيد تجاه

الجامع الاحمر

(٣) موقف أمام محطة مغاغة بالنقطة الواقعة شمالى باب المحطة العمومى

ثانيا — تكون تعريفه عربات الركوب بالاجرة بالبندر المذكور كالاتى :

	ذهاب	بالمسافة
	ذهاب وإياب	
	٢٠	٣٠
من المركز الى المحطة	٢٥	٤٠
من المحطة لأى قطة بالبندر	١٥	٣٠
من قطة لأخرى داخل البندر		

(*) الوقائع المصرية فى ٢١ يولييه سنة ١٩١٣ وجه ٢٤١٩

بالساعة

٦٠

عن الساعة الاولى داخل البندر

٤٠ عن الساعة الثانية وما يليها (ويدخل في ذلك ساعات الانتظار)

وكسور الساعة اذا زادت عن النصف تعتبر ساعة كاملة

٨٠ عن الساعة الاولى خارج البندر

٦٠ عن كل ساعة بعد الساعة الاولى

٣٠٠ عن نصف يوم أى ست ساعات

٦٠٠ عن يوم كامل أى ١٢ ساعة

ثالثاً — يعمى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام

فى ٩ يوليه سنة ١٩١٣ (٥ شعبان سنة ١٣٣١)

محمد على شراره

مديرية بنى سويف

قرار

عربات النقل والصندوق ببندر بنى سويف — تعديل المواقف (*)

مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بشأن ٧ يوليو
عربات النقل والصندوق سنة ١٩١٣

وبعد الاطلاع على قرار قوميون بلدى بندر بنى سويف بتاريخ ٢٥ ديسمبر
سنة ١٩١٢

قرر ما هوآت :

أولاً — يضاف الموقف الآتى بيانه الى الموقفين المبينين بالمادة الأولى من
القرار المشار اليه قبل :

عدد العربات

١٥ موقف على الجسر الغربى لترعة الإبراهيمية بالقرب من
متزل اسماعيل بك زعزوع

ثانياً — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام م

ابراهيم حليم

فى ٧ يوليو سنة ١٩١٣

نظارة الداخلية

قرار

بإنشاء نقطة مراقبة بيطرية على الحيوانات والجلود الواردة من السودان
عن طريق الشلال (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر
في ٨ يولييه ١٩١٣ في ٢٣ مايو سنة ١٩١٣ طبقاً لأحكام الامر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩
وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة

قرر ما هو آت :

أولاً - تحجز المواشى (الانوار والابقار والعجول والجاموس) وأنواع
الضأن والماعز الواردة من السودان عن طريق الشلال في نقطة
المراقبة البيطرية التي أنشأتها مصلحة الصحة العمومية لهذا الغرض
بالشلال (أسوان) لمعاينتها بمعرفة المفتش البيطرى المعين لهذه النقطة
ثانياً - توضع جلود جميع أنواع الحيوانات الواردة من السودان بطريق
الشلال في المخازن المخصصة لها بالشلال لمعاينتها بمعرفة المفتش البيطرى
ثالثاً - يجب عمل هذه المعاينة في خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ
ادخال الحيوانات الى الزرائب أو الجلود الى المخازن ان لم يوجد
مانع يوجب التأخير

رابعاً - اذا اتضح عند معاينة الحيوانات وجود اصابة بمرض وبأى محقق
أو مشتبّه فيه أو كان يخشى من انتقال العدوى بسبب ادخال الجلود
الى القطر المصرى فللادارة البيطرية أن تأمر باتخاذ الاحتياطات
الوقائية اللازمة لذلك طبقاً للوائح المعمول بها

خامسا — كل من أدخل حيوانات أو جلود بالمخالفة لأحكام المادتين الأولى والثانية من هذا القرار يعاقب بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن أسبوع

سادسا — تعويضاً لما أنفقته مصلحة الصحة في إنشاء هذه الزرائب وما تنفقه على صيانتها تحصل الرسوم الآتية بصفة مصاريف إقامة أو تخزين

عن الحيوانات :

- ٥٠. عن كل رأس من المواشي
- ٥. عن كل رأس من الضأن والماعز

عن الجلود :

- ١. عن كل جلد حيوان كبير الحجم (الاثوار والابقار والعجول والجاموس والجمال ونحوها)
 - ١/٢ عن كل جلد حيوان صغير الحجم (الضأن والماعز ونحو ذلك)
- غذاء وصيانة وحراسة الحيوانات مدة وجودها بالزرائب وكذلك حراسة الجلود تكون على نفقة أصحابها

سابعا — يعمل بهذا القرار بعد درجه في الجريدة الرسمية خمسة عشر يوما

محمد سعيد

في ٨ يولييه سنة ١٩١٣

مجلس مديرية المنوفية

X

لائحة

مستخدعى مجلس مديرية المنوفية التى تصدق عليها من نظارة الداخلية
بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩١٣ نمرة ٧٨ (*)

الباب الأول

شروط قبول الموظفين

المادة الاولى

لا يعين فى وظائف مجلس المديرية الا من كان مصرى الجنس وتابعا للحكومة
المحلية وللجلس الحق فى توظيف غير المصرى لميزات خاصة تقتضيها شؤون الوظيفة
٢٠ مايو
سنة ١٩١٣

المادة الثانية

يختار مجلس المديرية موظفيه ومستخدميه من الانواع الآتية حسب الترتيب
الآتى كل فى فئه :

(ا) الحاصلون على الشهادات النهائية (الدبلومات) من المدارس العالية
أو الخصوصية التابعة للحكومة المصرية أو (الدبلومات) من الخارج المعادلة
(للدبلومات) المصرية

(ب) الذين تمموا الدراسة العالية وسقطوا فى امتحان (دبلومها)

(ج) الحاصلون على الشهادات الثانوية المصرية أو الذين نالوا شهادة من الخارج
تعادلها

- (د) الذين حضروا دراسة القسم الثاني من المدارس الثانوية وحصلوا على شهادة المعادلة بشرط أن يكون خروجهم من مدارسهم بغير سوء السلوك
- (هـ) الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول — (الكفاءة)
- (و) الذين حضروا دراسة القسم الاول من المدارس الثانوية وسقطوا في امتحان الكفاءة ولم يكن خروجهم من مدارسهم لسوء سلوكهم
- (ز) الحاصلون على شهادة الدراسة الابتدائية
- (ح) الحاصلون على شهادة الدراسة الأولية للتعليم الأولى من مدارس معلمي ومعلمات المكاتب
- (ط) موظفو الحكومة الذين فصلوا من الخدمة بسبب الغاء وظائفهم أو استقالتهم

المادة الثالثة

الوظائف التي تخلو في الدرجات العالية من وظائف المجلس يشغلها بوجه عام موظفو المجلس بطريق الارتقاء فالمرادع الحالة الى تعيين مرشحين من غير موظفي المجلس

المادة الرابعة

إذا تساوت شهادات طالبي التوظيف في وظيفة واحدة أو إذا تساوت الدرجات في امتحان لوظيفة واحدة فالمجالس يعين من الطالين أكثرهم كفاءة وأوفرهم مقدرة وتدريباً في شؤون الوظيفة

المادة الخامسة

يراعى أن يكون نظار المدارس ومهندسو المجلس ومبكريره من النوع الأول بقدر الامكان

المادة السادسة

كل من يريد أن يعين في وظيفة تابعة للمجلس عليه أن يقدم مع طلب الاستخدام الشهادات الآتية للمجلس :

- (١) شهادة الميلاد أو شهادة القرعة العسكرية أو شهادة موقعا عليها من طبيين بأن سنه لا يقل عن ١٨ سنة ولا يزيد عن خمسين سنة
- (ب) شهادة بحسن سيره وأخلاقه وبأنه لم يصدر في حقه أحكام تمنع من توظيفه وبأنه مصري الجنس وتابع للحكومة المحلية موقعا عليها من اثنين من موظفي الحكومة لا يقل مرتب الواحد منهما عن عشرة جنيهات في الشهر أو موقعا عليها من اثنين معروفين للجلس وجديرين بثقته
- (ج) شهادة بين فيها ما إذا كان الطالب سبق له استخدام أم لا - وفي الحالة الأولى اثنين وظائفه وزمن استخدامه في كل منها وتاريخ وسبب خروجه من آخر وظيفة كان بها

المادة السابعة

لا يعين الطالب المرشح للوظيفة الا بعد الكشف عليه طبيا أمام قومسيون طبي المديرية واتضاح قدرته على العمل

المادة الثامنة

لا يثبت الموظف في وظيفته الا بعد أن يمضى مدة التجربة على ما يرام وتحسن في حقه شهادة رئيسه المباشر ومدة التجربة سنة تبدأ من تاريخ دخوله خدمة المجلس

المادة التاسعة

تحتسب مدة التجربة ضمن مدة الخدمة للموظف اذا ثبت في وظيفته

المادة العاشرة

اذا تراءى للمجلس تثبيت الموظف للظهورات الشاغل لوظيفة دائمية تحسب في خدمته مدة الظهورات من مدة التجربة

الباب الثاني

علاوات الموظفين وترقيتهم

المادة الحادية عشرة

تمنح العلاوات والترقيات للمستخدمين في شهر يناير بعد عمل ميزانية السنة المقبلة وإذا طرأ ما يستوجب تأخير منحها إلى ما بعد يناير تحسب من أول يناير على العموم

المادة الثانية عشرة

تمنح الترقيات والعلاوات للموظفين بقرار من رئيس المجلس بعد فحص كشوفات الترقيات والعلاوات المقدمة له من اللجنة المشكلة للنظر في ترقيات وعلاوات الموظفين

المادة الثالثة عشرة

تشكل اللجنة المختصة بالنظر في الترقيات وعلاوات الموظفين من وكيل المديرية بصفة رئيس ومن أعضاء اللجنة العلمية بصفة أعضاء ومن سكرتير المجلس بصفة سكرتير

المادة الرابعة عشرة

لا يرقى الموظف إلى درجة أعلى من درجته التي هو فيها أو يزداد مرتبه قبل مضي سنتين على آخر ترقية أو علاوة منحت له

المادة الخامسة عشرة

تراعى القاعدة الآتية في منح العلاوات والترقيات :

مقدار العلاوة

بجنيه		بجنيه		بجنيه		بجنيه	
١	للموظف الذى لا يزيد مرتبه عن ١٠	في الشهر	١٠	»	ولا يزيد عن ٢٠	بجنيه	٢
٢	»	»	٢٠	»	»	»	٣
٣	»	»	٣٠	»	»	»	٤
٤	»	»	٤٠	»	»	»	٥

وللمجلس الحق في زيادة هذه العلاوات لمن يرى فيه الاستحقاق كما أن له الحق في نقص مقدار العلاوة عما هو مبين بالقاعدة المذكورة الى ما تسمح به الميزانية

المادة السادسة عشرة

الموظف المحكوم عليه تأديبيا بتزليل درجته أو نقص مرتبه لا يرقى ولا يمنح علاوة الا بعد مضي سنتين من تاريخ الحكم

المادة السابعة عشرة

لا تسرى هذه اللائحة على الخدمة السائرة

المادة الثامنة عشرة

لرؤساء الجهات التابعة لمجلس المديرية حق تعيين ورفض وزيادة مرتبات الخدمة السائرة كل في الجهة التي يرأسها بعد تصديق رئيس المجلس على هذا التعيين أو الرفض أو الزيادة

الباب الثالث

في حضور الموظفين وانصرافهم وغيابهم وتأخيرهم

المادة التاسعة عشرة

على موظفي المجلس أن يحضروا لمباشرة أعمالهم اليومية قبل الميعاد المحدد لذلك بنحو خمس دقائق على الأقل ولا يجوز لهم الانصراف الا في الميعاد الذي يحدده رئيس المجلس لذلك

المادة العشرون

لرئيس المجلس أن يدعو موظفي المجلس للحضور في ديوان المجلس في غير الاوقات المنصوص عنها في مادة (٣٦) اذا تراءى له ذلك

المادة الحادية والعشرون

لا يجوز لموظفي المجلس التأخر عن الحضور لمباشرة أعمالهم في المواعيد المحددة لذلك ولا الغياب مطلقا إلا باذن من رئيس المجلس

المادة الثانية والعشرون

كل موظف يضطر للاققطاع عن العمل يجب عليه أن يخطر يومياً رئيسه المباشر قبل ميعاد العمل على الأقل بساعة بجواب اعتذار مبين فيه الأسباب التي حلتها على الاققطاع

المادة الثالثة والعشرون

ترسل جوابات الاعتذار وتأخر الموظفين الشهري لرئيس المجلس مؤشراً عليها من رؤساء الجهات بالقبول أو الرفض

الباب الرابع

في الاجازات

المادة الرابعة والعشرون

الاجازات نوعان اعتيادية ومرضية

في الاجازات الاعتيادية

المادة الخامسة والعشرون

يجوز للموظف أن يأخذ اجازة اعتيادية بماهية كاملة شهراً في السنة داخل القطر وشهرين خارجه

المادة السادسة والعشرون

يجوز للموظف أن يحصل على امتداد الاجازة الاعتيادية التي يصرح له بها بأذن من رئيس المجلس اذا كانت مدة اجازاته تسمح له بذلك

المادة السابعة والعشرون

يجوز ضم مدد الاجازات الاعتيادية بعضها الى بعض بالماهية الكاملة بشرط أن أقصى المدة التي ينالها الموظف في سنة واحدة أو في سنتين متداخلتين مع الامتداد أو بدونه تكون ثلاثة أشهر داخل القطر وثلاثة شهور ونصف شهر خارجه

المادة الثامنة والعشرون

لا تسرى المادة (٢٧) على نظار المعاهد العلمية ومعلميها الذين يتمتعون بالاجازات الرسمية غرضون العطلة المدرسية التي يقرها المجلس سنويا

المادة التاسعة والعشرون

ليس لنظار المعاهد العلمية ولا لمعلميها الحق في طلب اجازة اعتيادية غرضون السنة المكتبية

المادة الثلاثون

كل موظف يرغب في الحصول على اجازة عليه أن يقدم بذلك طلبا لرئيس المجلس الذي له الحق في قبول الطلب أو رفضه أو تعديله

المادة الحادية والثلاثون

كل موظف حصل على اجازة عليه أن يخطر رئيس المجلس قبل قيامه بالاجازة بكتاب مينا فيه عنوان مراسلاته أثناء الاجازة

المادة الثانية والثلاثون

لرئيس المجلس الحق في قطع اجازة أى موظف سبق له التصريح باجازة اعتيادية واستدعائه للعمل ان كان هناك أسباب تدعو لذلك

المادة الثالثة والثلاثون

للموظف الحق في قطع اجازته والحضور للعمل قبل انتهائها وفي هذه الحالة يضاف له الباقي من مدة اجازته على مدد الاجازات التي يستحقها اعتيادية أو مرضية

المادة الرابعة والثلاثون

كل موظف تنتهي مدة اجازته ولم يحضر لاستلام أعماله في اليوم التالي لانقضاء اجازته ولم يخطر رئيس المجلس كتابة بأسباب التأخير لا تحسب له ماهيته في الأيام التي يتغيبها

وان زادت مدة التأخير عن عشرة أيام يعتبر الموظف مستقفا ويصدر قرار المجلس برفضه وبمحاكمته أن تراعى له ذلك

المادة الخامسة والثلاثون

الموظفون الظهورات والذين هم تحت التجربة لهم الحق في أخذ أجازة اعتيادية مقدارها (١٥) يوما عن كل سنة بدون احتساب ضم المدد بعضها الى بعض

في الأجازات المرضية

المادة السادسة والثلاثون

الرئيس المباشر يكلف الموظف المتقطع عن العمل لأسباب مرضية باحضار شهادة طبية دالة على ذلك

المادة السابعة والثلاثون

إذا زادت مدة انقطاع الموظف عن العمل بسبب المرض عن ثلاثة أيام فالرئيس المباشر أن يحيل الموظف على القومسيون الطبي الخاص بالكشف على موظفي المجلس لتقرير المدة التي يظن فيها حصول الشفاء ويخطر المجلس بما يتم

المادة الثامنة والثلاثون

يرسل الرئيس المباشر مع (الموظف) المطلوب الكشف عليه طبييا مندوبا من قبل المجلس ليرشد عنه

المادة التاسعة والثلاثون

إذا كانت حالة الموظف المريض لا تسمح له بالانتقال الى مركز (القومسيون) الطبي فـرئيس المجلس يكلف (القومسيون) بالانتقال الى منزل الموظف المريض للكشف عليه طبييا

المادة الاربعون

لا تعطى أجازات مرضية للموظف المريض الا بعد الكشف عليه طبييا بمعرفة (قومسيون) الكشف على الموظفين وتقرير الأجازة المرضية اللازمة بمعرفة هذا (القومسيون)

المادة الحادية والأربعون

إذا كان الموظف الطالب للتصريح بأجازة مرضية موجودا خارج دائرة المديرية فعليه أن يرفق بطلبه شهادة طبية موقعا عليها من طبيين ولرئيس المجلس في هذه الحالة أن يحيل الموظف على (قومسيون) طبي الجهة الموجود بها الموظف

المادة الثانية والأربعون

على الموظف المصرح له بالأجازة المرضية أن يخطر رئيس المجلس في نهاية كل شهر من تاريخ ابتداء أجازته بما آلت إليه حالته الصحية وأن يرسل شهادة من الطبيب الذي يعالجه دالة على ذلك

المادة الثالثة والأربعون

على الموظف الذي تصرح له بأجازة مرضية ويريد امتدادها أن يكتب بذلك قبل انتهاء الاجازة التي تصرح له بخمسة أيام على الأقل الى رئيس المجلس مبينا السبب في طلب الامتداد ويرفقه بالشهادات الطبية المقررة لأحقية طلبه

المادة الرابعة والأربعون

للموظف المنتهت الحق في أخذ أجازة مرضية عن كل ثلاث سنوات تمضي عليه في خدمة المجلس بدون احتساب ضم المدد بعضها الى بعض حسب الترتيب الآتي :

(أ) شهران بمرتب كامل

(ب) » بنصف مرتب

(ج) » ربع

المادة الخامسة والأربعون

مدّة ثلاث السنوات في الخدمة يراد بها ثلاث سنوات يقضيها الموظف في الخدمة بتمامها ولا تدخل فيها مدّة الأجازات الاعتيادية أو المرضية

المادة السادسة والأربعون

لمجلس المديرية الحق في إعطاء أجازة مرضية للموظف الذي انتهت أجازته المرضية قانوناً لمدة يقرها المجلس بشرط ألا تزيد عن ستة شهور بدون أن يصرف للموظف عنها ما هيبة كما أن للمجلس الحق في رفضه بعد انتهاء أجازته المرضية القانونية

المادة السابعة والأربعون

تحل الأجازات الاعتيادية محل الأجازات المرضية بتصريح كتابي من رئيس المجلس

المادة الثامنة والأربعون

الموظفون الظهورات الشاغلون وظائف دائمة خالية والموظفون المعينون بصفة مؤقتة لمدة سنتين على الأقل أو منظور بقاؤهم هذه المدة يعملون فيما يتعلق بالأجازات كالموظفين المئتين

أما الموظفون الظهورات الذين لا تتوفر فيهم الشروط يسوغ التصريح لهم بالغياب مدة لا تزيد عن ١٥ يوما في كل سنة بمرتب كامل وبدون ضم المدد بعضها الى بعض ولكن بشرط ألا يحصل في أى حال من الاحوال عطل في العمل أو زيادة في المصروفات

المادة التاسعة والأربعون

لرئيس المجلس أن يعين موظفا بصفة مؤقتة بدل الموظف المريض مدة مرضه بشرط ألا يتعدى ذلك نهاية المصروفات المقررة في الميزانية

المادة الخمسون

حساب الأجازات الاعتيادية والمرضية يكون حسب السنين الأفرنجية ويحسب نصف الشهر دائماً ١٥ يوما وعند ما تكون مدة الأجازات الممنوحة أياما تحسب الأشهر بعدد أيامها الحقيقية وعند ما تكون مدة الاجازة أشهراً تنتهى في آخر شهر من الاجازة باليوم السابق لليوم المقابل لابتداء الأجازة

المادة الحادية والخمسون

لا تسرى الأحكام السابقة على الخدمة السائرة ولهم الحق في أجازة شهر عن كل سنة أمضوها في خدمة المجلس بما هيبة كاملة بدون ضم المدد بعضها الى بعض

الباب الخامس

في تأديب الموظفين وتشكيل مجلس التأديب والمجلس المخصوص

المادة الثانية والخمسون

ترفع الدعاوى التأديبية على الموظف بقرار من المجلس مبينا فيه التهم المنسوبة الى الموظف

المادة الثالثة والخمسون

يشكل مجلس التأديب من وكيل المديرية بصفة رئيس ومن أعضاء لجنة التعليم بصفة أعضاء ومن سكرتير المجلس بصفة سكرتير
واذا كان سكرتير المجلس غائبا أو هو المتهم يحل محله أحد أعضاء لجنة التعليم

المادة الرابعة والخمسون

يعتبر شكل مجلس التأديب قانونيا اذا حضره الرئيس وثلاثة من الأعضاء
واذا تساوت الآراء ترجح الجهة التي فيها الرئيس

المادة الخامسة والخمسون

اذا غاب رئيس مجلس التأديب يحل محله رئيس اللجنة العلمية

المادة السادسة والخمسون

يعلن رئيس المجلس الموظف المتهم بورقة الاتهام مبينا التهمة أو التهم المنسوبة اليه ويكلفه الحضور أمام مجلس التأديب في ميعاد لا يقل عن خمسة أيام كاملة
من يوم اعلانه لابداء ماعنده من أوجه الدفاع

المادة السابعة والخمسون

بعد فحص التهمة أو التهم المنسوبة الى الموظف وبعد سماع دفاعه يعلن نتيجة الحكم قبل انقضاء الجلسة

المادة الثامنة والخمسون

يجب التوقيع على قرار مجلس التأديب من جميع الذين حضروا المحاكمة من أعضائه

المادة التاسعة والخمسون

يجوز للموظف المحكوم عليه من مجلس التأديب استئناف الحكم أمام المجلس المخصوص في مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ الحكم عليه

المادة الستون

العقوبات التي يجوز الحكم بها على الموظفين التابعين لمجلس المديرية هي :

(أ) الانذار

(ب) قطع المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما

(ج) « » « » الثلاثة أشهر

(د) تنزيل الدرجة أو نقص المرتب مع ابقاء الموظف في وظيفته

(هـ) الرض

ولرئيس المجلس حق الانذار وقطع الماهية لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وباقي العقوبات من اختصاص مجلس التأديب

المادة الحادية والستون

لا يعتبر حكم مجلس التأديب نافذا الا اذا صادق عليه المجلس المخصوص الذي له الحق في اقرار الحكم أو رفضه أو تعديله

المادة الثانية والستون

يشكل المجلس المخصوص من رئيس المجلس بصفة رئيس ومن أربعة أعضاء من أعضاء المجلس يختارهم الرئيس من غير أعضاء مجلس التأديب ومن سكرتير المجلس بصفة سكرتير للمجلس المخصوص (راجع الفقرة الثانية من مادة ٥٣)

المادة الثالثة والستون

دفاع الموظف المحكوم عليه من مجلس التأديب أمام المجلس الخصوص يكون
كتاليا فيقدم تقريرا للمجلس الخصوص مبينا فيه أوجه ظلامته من حكم مجلس
التأديب

المادة الرابعة والستون

متى حكم على الموظف باحدى العقوبات المذكورة في مادة (٦٠) وجب حفظ
صورة الحكم في دوسيه الموظف

المادة الخامسة والستون

يجب اعلان الموظف المحكوم عليه من المجلس الخصوص بنتيجة الحكم ويكون
ذلك نافذ المفعول من تاريخ صدور حكم مجلس التأديب

المادة السادسة والستون

لرئيس المجلس الحق في أن يقرر بطريقة مستعجلة وقف الموظف المطلوب
محاكمته عن العمل بشرط أن تتم محاكمته في ميعاد ١٥ يوما على الأكثر من
تاريخ الوقف

المادة السابعة والستون

يحاكم الموظف اذا أخل بعمله أو ارتكب ما يستوجب محاكمته

المادة الثامنة والستون

الأحكام السابقة لا تنس ما للمجلس من الحق في فصل أى موظف بدو
توسط مجلس التأديب اذا كان ذلك بسبب عدم قدرته صحيا على القيام بوظيفته
بقرار من (القومسيون) الطبي للكشف على الموظفين (راجع المادة ٣٧)

الباب السادس في استقالة الموظفين

المادة التاسعة والستون

يجب على من يريد أن يستقيل من موظفي المجلس أن يقدم استقالته كتابة لرئيس المجلس قبل ميعاد الاستقالة بشهر على الأقل

المادة السبعون

لرئيس المجلس الحق في قبول استقالة الموظف أو رفضه اذا كان هناك سبب يستدعي ذلك وفي الحالة الاولى يكلف الموظف المستقيل أن يسلم ما بعهدته ان كان من ارباب العهد بخالصة كتابية لمن يعينه رئيس المجلس للاستلام منه

المادة الحادية والسبعون

تحتسب للموظف ماهية مدة تسليمه ما بعهدته بحيث لا تتجاوز مدة التسليم ١٥ يوما على الأكثر

الباب السابع في مصروفات الانتقال وبدل السفرية

المادة الثانية والسبعون

للمجلس الحق في نقل أى موظف من جهة الى أخرى تابعة له

المادة الثالثة والسبعون

الموظفون التابعون للمجلس الذين يتقلون نهائيا من جهة الى أخرى بناء على أمر المجلس لهم الحق في أخذ مصروفات انتقال عائلتهم وخدمهم وعفش بيوتهم أما الموظفون الذين يكون نقلهم بناء على طلبهم فليس لهم الحق في أخذ مصروفات الانتقال مطلقا

المادة الرابعة والسبعون

تصرف مصروفات الانتقال (من أجرة سكك حديدية أو مرآكب أو عربات أو أجرة ركائب) بموجب كشوف مرفق معها مستندات الصرف يصدق عليها من رئيس المجلس

المادة الخامسة والسبعون

للووظف الذى تكون وظيفته تستدعى التنقل كالتفتيش على المدارس والمكاتب الحق فى أجر السكك الحديدية والركائب الضرورية لتوصيله الى الجهة التى فيها التفتيش . وكذا فى رجوعه الى مركز وظيفته

المادة السادسة والسبعون

ليس للوظف الحق فى صرف أجر الانتقال الى مسافات تبعد عن البلد التى فيها مركز وظيفته بأقل من كيلو متر واحد

المادة السابعة والسبعون

الموظف الذى يعين فى مأمورية وقتية خارج مركز وظيفته له الحق فى أجرة السفر بالشروط المبينة فى المادة ٧٨

المادة الثامنة والسبعون

للووظفين حق الركوب فى السكك الحديدية كالبيان الآتى :

يركب فى الدرجة الأولى من كان مرتبه الشهرى ٢٠ جنيها فما فوق

» » » الثانية » » من ٤ الى ٢٠ جنيها

ويجوز لموظفى هذا الصنف الانتقال فى الدرجة الاولى فى السكك الحديدية

الضيقة التى لا يوجد بها الا درجتان

ويركب فى الدرجة الثالثة من كان مرتبه الشهرى أقل من ٤ جنيهات مصرية

المادة التاسعة والسبعون

للموظف المجلس الذي يتقل من محل اقامته الى محل آخر تابع للجلوس بصفة نهائية الحق في نقل عائلته الموجودة معه في معيشة واحدة لغاية ثمانية أشخاص في الدرجة المقررة له ونقل أتباعه لغاية أربعة أشخاص في الدرجة الثالثة وله الحق أيضا في نقل عشرة قناطير من العفش منها قنطاران في قاطرة الركاب والباقي في قاطرة البضاعة

المادة الثمانون

للموظف المعين حديثا في وظيفة تابعة للجلوس الحق في صرف أجرة قسله من محل اقامته الى مقر وظيفته ونقل خادم وقنطاري عفش في قطار الركاب

المادة الحادية والثمانون

للموظف أن ينتفع بما يزيد من مصروفات نقل عائلته وأتباعه حسب مادة ٧٩ و ٨٠ في نقل ما يزيد من عفشه عن المقدار المحدد له قانونا

المادة الثانية والثمانون

للمجلس الحق في صرف مصروفات الانتقال للموظفين الذين يرفضون من وظائفهم لسبب غير الاختلاس وسوء السلوك الى الجهة التي يرغبونها داخل القطر حسب المادة (٧٩)

المادة الثالثة والثمانون

الموظفون الذين يرفضون من خدمة المجلس لاسباب مرضية تمنعهم عن العمل وورثة الموظفين المتوفين وهم في خدمة المجلس لهم الحق في مصروفات انتقالهم الى الجهة التي يرغبون الإقامة فيها داخل القطر حسب المادة (٧٩) ولورثة المتوفين في خدمة المجلس أن يطلبوا من المجلس مندوبا يعينهم في تسفيرهم الى الجهة التي يرغبون الإقامة فيها داخل القطر

المادة الرابعة والثمانون

ليس للخدمة السائرة الحق في طلب مصروفات الانتقال من جهة الى أخرى تابعة للمجلس الا اذا كان الانتقال بأمر رئيس المجلس لأسباب دعت لذلك وفي هذه الحالة يجوز للخدمة السائرة نقل عائلتهم لغاية شخصين بالدرجة الثالثة وعفشهم لغاية قطارين بقطر البضاعة

المادة الخامسة والثمانون

الموظفون الذين هم بالأجازة ويطلبهم المجلس للعمل لهم الحق في مصروفات الانتقال في حضورهم وإياهم اذا رجعوا لتكملة أجازتهم

المادة السادسة والثمانون

الموظف المكلف بأمورية تتبع المجلس وتضطره للبيت بعيدا عن دائرة المديرية له الحق في بدل السفرية باعتبار ٢ في المائة من مرتبه الشهري عن كل ليلة يقضيها في هذه الأمور بحيث لا يتجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولا يقل بدل السفرية عن عشرين قرشا في الليلة

المادة السابعة والثمانون

اذا كانت المأمورية التي كلفها الموظف خارج القطر تهدر مصروفات انتقاله وبدل سفريته بمعرفة رئيس المجلس

المادة الثامنة والثمانون

لا يجوز صرف مصروفات الانتقال وبدل السفرية بدون طلب من الموظف يقدمه لرئيس المجلس

المادة التاسعة والثمانون

يسقط حق طلب مصروفات السفر ونقل العائلة والعفش لأي موظف اذا مضى مستون يوما بعد انتهاء سفره أو رفضه أو وفاته ولم يقدم ذوا الشأن طلبا بذلك لرئيس المجلس

المادة التسعون

رئيس المجلس الحق في قصص أى مقدار يراه في غير محله من مصروفات الانتقال أو بدل السفرية

المادة الحادية والتسعون

لا يجوز مطلقا اعطاء الموظفين سلفة تحت الخصم من مصروفات انتقالم أو بدل مرآتهم

الباب الثامن

في أحكام عمومية

المادة الثانية والتسعون

ليس لموظفى المجلس الحق فى طلب معاش أو مكافأة من المجلس عن المدة التى أمضوها فى خدمته وإنما للمجلس الحق فى أن يعين ورثة المتوفين من موظفيه أو المرفوض بسبب غير الاختلاس أو سوء السلوك بما لا يقل عن مرتب ثلاثة أشهر ولا يزيد عن مائة جنيه

المادة الثالثة والتسعون

لا يجوز الجمع بين وظيفة فى المجلس وأخرى خارجة عنه

المادة الرابعة والتسعون

لا يجوز لأى موظف تابع للمجلس أن يزاول عملا يعتبر حائلا دون قيامه بواجباته على أكمل وجه وأتم نظام أو أى عمل آخر لا يتفق مع كرامة الموظف

المادة الخامسة والتسعون

كل موظف يحبس لجريمة من الجرائم يعتبر موقوفا من يوم حبسه ويكون مرتبه مدة وقفه حقا للمجلس وهذا لم يمنع رئيس المجلس من تقرير إبقائه فى وظيفته أو رفضه وإذا حكم نهائيا بحبس الموظف وجب رفضه

المادة السادسة والتسعون

لا يرضى المجلس مطلقا بالمحجز على مرتب الموظف التابع له لا على كله ولا على جزء منه إلا فيما يختص بالتفقات الشرعية بما لا يزيد عن ربع الماهية

المادة السابعة والتسعون

على الموظفين الذين يعهد اليهم بنقود وكذا أرباب العهد أن يقدموا تأمينا من نقود أو مستندات يقبلها المجلس أو ضمان من شركة الضمانات أو من أحد الأفراد الذين يتق المجلس بثروتهم ما

نظارة المعارف العمومية

قرار وزاري رقم ١٧٤٨

بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٢) لسنة ١٩١٣
المتعلق بامتحان شهادة الدراسة الثانوية (قسم أول وثان) (*)

ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥ الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠
وعلى القرار الوزاري الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٠٩ رقم ١٣٧٧ على لائحة
امتحان شهادة الدراسة الثانوية
وعلى ما اقترحه اللجنة العلمية الادارية بجلستها المنعقدتين في ١٨ أكتوبر
٩ ديسمبر سنة ١٩١١

وعلى مداولة مجلس المعارف الال على في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١١
وعلى ما قرره مجلس النظر بجلسته المنعقدة في ٦ يولييه سنة ١٩١٣
وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٣ المتعلق بامتحان شهادة الدراسة الثانوية

قرر ما هو آت :

المادة الاولى

(طلب الدخول في الامتحان)

تكتب طلبات الدخول في هذا الامتحان على استمارة تمغة خاصة (استمارة
رقم ١ « الشهادة الثانوية ») ويمكن الحصول عليها من نظارة المعارف العمومية
نظير أداء ٣ قروش قيمة التمغة

(*) الوقائع المصرية في ٢٣ يولييه سنة ١٩١٣ ملحق

وعلى الطالب ان يحضر هذه الاستمارة بخط يده بالعربية والانجليزية او بالعربية والفرنسية ويقدمها الى النظارة مع المبلغ المقرر لرسم الامتحان بحيث تصل اليها قبل ابتداء الامتحان بشهرين على الاقل

اذا كان الطالب تابعا لمدرسة اميرية فعلى ناظر هذه المدرسة أن يشهد بأن استمارة الدخول في الامتحان قد كتبت كلها بيد الطالب وان البيانات الواردة فيها مطابقة لما هو مبين بدفاتر المدرسة

واذا كان الطالب تابعا لمدرسة حرة أو لم يكن تابعا لمدرسة ما وكان قاصرا شهد ولى أمره بصحة البيانات الواردة بالاستمارة ويصدق على امضاء هذا الولي من جهة الاختصاص . أما اذا كان الطالب رشيدا فيجب عليه أن يحصل على التصديق على امضائه من جهة الاختصاص

فان قدم الطالب طلبه على انه غير تابع لمدرسة ما أو تابع لمدرسة حرة وكان قد وجد باحدى المدارس الأميرية ولو في بعض أيام من السنة المكتتبية الحاضرة تعين امضاء الاستمارة أيضا من ناظر المدرسة الاميرية الأخيرة التي كان بها الطالب

المادة الثانية

على طالبي الامتحان بالقسم الثاني من امتحان شهادة الدراسة الثانوية ممن تلقوا دروسهم بمدرسة حرة أن يقدموا عند قيد أسمائهم شهادة من ناظر المدرسة التي هم بها تدل على انهم آتموا دراسة المواد المقررة لفرق السنتين الثالثة والرابعة بوجرام التعليم الثانوى سواء بفرع الآداب أو بفرع العلوم وانهم قضوا سنتين على الاقل في هذه الدراسة

ويجب التصديق على امضاء ناظر المدرسة من جهة الاختصاص

المادة الثالثة

(أوقات الامتحانات)

تعمل الامتحانات التحريرية على الترتيب الآتى :

١ - القسم الأول

الايام	الساعات	المواد	زمن الاجابة
اليوم الاول	٧ ١/٢ صباحا	اللغة العربية	ساعتان ونصف
» »	» ١٠ ١/٢	تاريخ	ساعتان
» الثاني	» ٧ ١/٢	هندسة وجبر	ساعتان ونصف
» »	» ١٠ ١/٢	علوم طبيعية	ساعتان
» الثالث	» ٧ ١/٢	حساب	ساعتان
» »	» ١٠	ترجمة	ساعتان
» »	٣ بعد الظهر	رسم	ساعة ونصف
» الرابع	» ٧ ١/٢ صباحا	اللغة الانجليزية أو الفرنسية ...	ساعتان ونصف
» »	» ١٠ ١/٢	جغرافية	ساعتان

٢ - القسم الثاني

الايام	الساعات	المواد		زمن الاجابة
		قسم الآداب	قسم العلوم	
اليوم الاول	٧ ١/٢ صباحا	ترجمة	لغة عربية	ساعتان ونصف
» »	» ١٠ ١/٢		ترجمة	ساعتان
اليوم الثاني	» ٧ ١/٢	تاريخ	—	ساعتان ونصف
» »	» ٧ ١/٢	—	حساب وجبر	ثلاث ساعات
» . »	» ١١	علوم طبيعية وكياوية	رسم نظري من نماذج مسطحة	ساعة ونصف
اليوم الثالث	» ٧ ١/٢	حساب وهندسة وجبر	هندسة وحساب مثلثات	ساعتان ونصف
» »	» ١٠ ١/٢	اللغة الإضافية انجليزية أو فرنسية	طبيعة	ساعتان
اليوم الرابع	» ٧ ١/٢		اللغة الأصلية انجليزية أو فرنسية	ثلاث ساعات
» »	» ١١	جغرافية	كيمياء	ساعة ونصف
» »	٣ بعد الظهر	—	رسم نظري من نماذج بارزة	ساعة ونصف

المادة الرابعة

(إقرار بالرغبة في الدخول في الامتحان)

على من يرغب الدخول في الامتحان بالقسم الأول أو الثاني أن يوقع قبل أدائه في دفتر مخصوص بحضور عضو متدب لذلك من لجنة الامتحان أو موظف من موظفي نظارة المعارف العمومية على إقرار برغبته في الدخول في الامتحان وهذا الإقرار يجب أن يكون مؤرخاً شاملاً لاسم الطالب ولقبه وجنسيته وسكنه ومحل ولادته وتاريخ ميلاده وأسم والده ولقبه وصناعته كما أنه يجب أن يبين به اسم آخر مدرسة تلقى بها الطالب دروسه واللغة الأجنبية التي تعلمها

المادة الخامسة

(إلغاء الامتحان لعدم كفاية البيانات)

إذا لم تشمل استمارة الدخول في الامتحان أو الإقرار برغبة الدخول في الدفتر المخصوص على جميع البيانات التامة الحقيقية المطلوبة يجوز إلغاء امتحان الطالب

المادة السادسة

(مراعاة مواعيد الامتحان)

من لم يحضر من الطلبة في الوقت المحدد تماماً لافتتاح الامتحان في أى مادة لا يقبل في امتحان هذه المادة ولا في امتحانات المواد التي تليها

المادة السابعة

(لجنة الامتحان)

تعين النظارة لجنة الامتحان وهذه اللجنة تتألف من رئيس ومراقبين وملاحظين وممتحنين

المادة الثامنة

(انتخاب الأسئلة)

تنتخب أسئلة الامتحان التحريري لجنة مخصوصة تعينها النظارة

المادة التاسعة

(اختصاصات الرئيس)

على الرئيس أن يتخذ الاحتياطات الضرورية الكفيلة بحسن سير الامتحانات

المادة العاشرة

(اختصاصات المراقبين)

على المراقبين أن يساعدوا الرئيس حتى لا يقع ما يخل بنظام الامتحانات
التحريرية أو الشفهية

المادة الحادية عشرة

(اختصاصات الملاحظين)

على الملاحظين أن يتفروغا تفروغا تاما للملاحظة ولا يسوغ لهم اصلا أن يبدوا
للطلبة معنى أى سؤال أو أى كلمة من سؤال

وعليهم أن يتحققوا من أن جميع الطلبة الذين تحت ملاحظتهم قد كتبوا جميع
البيانات الواجب كتابتها بالجزء الذى يفصل من الورقة (القسيمة) المخصصة
لكل اختبار تحريرى وذلك قبل جمع تلك الاوراق

المادة الثانية عشرة

(اللجان الفرعية)

تشكل من المتقدمين لجان فرعية تتركب كل واحدة منها من عضوين على
الاقل ويناط بكل لجنة فرعية تقدير الدرجات لاوراق مادة أو مجموع فروع مادة
يعهد فى تصحيح اوراقها اليها وكل لجنة فرعية تتمحن الطلبة شفهيها فى نفس
المادة أو مجموع فروع المادة التى صححت اوراقها

المادة الثالثة عشرة

(تقدير الدرجات)

يشارك الرئيس والمراقبون فى تقدير الدرجات ورايهم هو المرجح

المادة الرابعة عشرة

(رقم المراقبة)

في الامتحانات التحريرية والشفهية يعطى الرئيس أو احد المراقبين رقما خاصا يقوم مقام اسم الطالب بحيث لا يتسنى للمتشحين معرفة اسماء الطلبة الذين يجتبرونهم أو يصصحون أوراقهم

وليس للمتشحين أن يسألوا أحدا من طالبي الامتحان عن اسمه ولا عن المدرسة التي هو منها ولا عن أى شئ يتعلق به

ويحظر قطعيا على الطلبة أن يحاولوا بأى وسيلة من الوسائل تعريف اعضاء لجان الامتحان بأنفسهم

المادة الخامسة عشرة

(دخول الجمهور في محال الامتحان)

لا يجوز لغير المتشحين وطالبي الامتحان الدخول في حجر الامتحان أثناء الامتحانات التحريرية ولكن يجوز لمنسوبى المدارس أميرية كانت أو حرة التي لها طلبة في الامتحان أن يحضروا الامتحانات الشفهية باذن من نظارة المعارف

المادة السادسة عشرة

(تعليمات تتعلق بالاختبارات التحريرية)

تكتب الاجابات التحريرية على أوراق مطبوعة توزعها اللجنة وقبل البدء في الاجابة يجب على الطالب أن يتم كتابة العنوانات الموضحة بالقسيمة المصقفة بورقة الامتحان وأن لا يضع على ورقة الامتحان أى علامة أو اشارة تدل على واضعها وكل ورقة ذكر بها اسم التلميذ أو وضعت عليها أى علامة أو اشارة تدل على واضعها تكون ملغاة

(عدم مخابة الطلبة مع بعضهم)

لايسوغ لطالبي الامتحان أن يخاطب بعضهم بعضا بأى طريقة كانت ماداموا فى حجر الامتحان كما انه محظور عليهم أن يستحضروا معهم فى الامتحانات كتباً أو تعليقات وبما أن اللجنة توزع عليهم جميع الادوات اللازمة عدا الاقلام العربية فلايسوغ لهم مطلقا استعمال أدوات غير التى توزع عليهم

المادة السابعة عشرة

(تسليم أوراق الامتحان التحريرى)

متى أتم الطالب إجابته يسلم الورقة بدون أن يفصل عنها القسيمة الى الرئيس أو الى أحد المراقبين أو الى أحد الملاحظين المعيّنين لذلك

المادة الثامنة عشرة

(الامتحان الشفهى)

عقب انتهاء الامتحانات التحريرية يعلن الرئيس فى اسرع ما يمكن اسماء الطلبة الذين يدخلون فى الامتحانات الشفهية بحسب الشروط المبينة فى المادة (٩) من القانون رقم (١٢) لسنة ١٩١٣ و يعلن أيضا الوقت الذى تبتدئ فيه الامتحانات الشفهية

المادة التاسعة عشرة

(جداول نتائج الامتحان)

بعد إتمام الامتحانات الشفهية يحضر الرئيس والمراقبون لكل من قسمى الامتحان الجداول المذكورة بعد ويمضونها ويقدمونها الى النظارة

أولا - جدولاً يسمى جدول التابحين يشمل اسماء الطلبة المقبولين نهائيا مرتبة على حسب مجموع درجاتهم فى الامتحان التحريرى وتبين فيه الدرجات التى حصل عليها كل طالب فى كل مادة من مواد الامتحان التحريرى ولا تذكر فيه درجات الامتحان الشفهى وينشر هذا الجدول فى الوقائع المصرية ويعمل لطلبة القسم الثانى من الامتحان كشفاً منفصلاً الأول لفرع الآداب والثانى لفرع العلوم

ثانياً — جدولاً يشمل أسماء الطلبة الذين لم ينجحوا وتبين فيه الدرجات التي حصلوا عليها في كل مادة في الامتحان التحريري فإذا سقط الطالب في الامتحان الشفهي يبين كذلك في هذا الجدول المادة التي سقط فيها

المادة العشرون

(الامتحان الملحق)

كل طالب لم يحصل في الامتحان التحريري لشهادة الدراسة الثانوية (القسم الثاني) في دوره المعتاد على النهاية الصغرى لاحدى المواد فقط مع توفر جميع الشروط الاخرى اللازمة لتأدية الامتحان الشفهي يجوز له أن يتقدم للامتحان الملحق الذي سيعقد في السنة نفسها لتأدية اختبار تحريري جديد في تلك المادة وكذلك في جميع الاختبارات الشفهية وسيكون الامتحان التحريري الملحق في جميع فروع المادة التي سقط فيها الطالب

المادة الحادية والعشرون

(طلب الدخول في الامتحان)

على طالب الدخول في الامتحان الملحق ان يقدموا طلباتهم الى نظارة المعارف العمومية قبل الميعاد المحدود لهذا الامتحان بشهرين وتكتب الطلبات على استمارة تمغة خاصة (استمارة رقم ٢٠ « الشهادة الثانوية ») ويمكن الحصول عليها من نظارة المعارف نظير أداء ٣ قروش قيمة التمغة وعلى من يطلب الدخول في الامتحان الملحق أن يدفع لخزينة نظارة المعارف العمومية عند تقديم الاستمارة مبلغ ٢ جنيه نظير رسوم الامتحان ولا ردّ هذا المبلغ اليه باى حال من الاحوال

المادة الثانية والعشرون

(الانتفاع من تأدية الاختبارات الشفهية)

كل طالب أدى جميع الاختبارات الشفهية في الامتحان المعتاد ولم يحصل في احدى المواد على النهاية الصغرى المقررة لها في هذه الاختبارات يجوز له أن يتقدم للامتحان الملحق الذي يعقد في السنة نفسها لتأدية الامتحان الشفهي في تلك المادة

المادة الثالثة والعشرون

(الطلبة الذين لم ينجحوا في مجموع المواد)

إذا لم يحصل الطالب في الامتحان التحريري أثناء الامتحان المعتاد على ٤٠٪ من النهاية الكبرى المقررة لمجموع المواد المنصوص عليها بالمادة ٩ من القانون رقم (١٢) لسنة ١٩١٣ لا يرخّص له في الدخول في الامتحان الملحق

المادة الرابعة والعشرون

(عدم تأدية الامتحان بسبب المرض)

إذا أصاب أحد طلبة القسم الثاني مرض منعه من تأدية الاختبارات التحريرية أو الشفهية أو من أتمام اختبارات ذلك الامتحان في دوره المعتاد يجوز له أن يتقدم للامتحان الملحق الذي يعقد في السنة نفسها بشرط أن يقدم إلى نظارة المعارف العمومية في مدى سبعة أيام من تاريخ غيابه شهادة طبية تثبت عدم إمكانه تأدية ذلك الامتحان لأسباب صحية ويجب أن تكون الشهادة موقعا عليها من طبيبين أحدهما على الأقل موظف بالحكومة

المادة الخامسة والعشرون

(اقرار عدم امكان الدخول في الامتحان لأسباب أخرى غير المرض)

كل طالب منعه من تأدية الاختبارات التحريرية أو الشفهية أو من أتمام هذه الاختبارات في دور الامتحان المعتاد لأسباب قهريّة غير المرض بحيث قبلها نظارة المعارف العمومية يجوز له أن يتقدم للامتحان الملحق الذي يعقد في السنة نفسها بشرط أن يقدم إلى نظارة المعارف العمومية في مدى سبعة أيام من تاريخ غيابه اقرارا مبينة فيه الاسباب التي منعه من الحضور ويصدق على صحة هذا الاقرار بالكيفية المقررة لاستمارة الدخول في الامتحان المبينة بالمادة الاولى من هذا القرار

المادة السادسة والعشرون

(ضرورة تأدية جميع الاختبارات)

كل طالب رخص له في التقدم لامتحان الملحق حسب احكام المادتين ٢٤ و ٢٥ المتقدم ذكرهما يجب عليه أن يؤدى جميع الاختبارات التحريرية أو الشفهية بأكملها

المادة السابعة والعشرون

(شروط النجاح)

كل طالب يعنى من الامتحان في بعض اختبارات طبقا لأحكام المادتين ٢٠ و ٢٢ من هذا القرار يعتبر ناجحا في امتحان شهادة الدراسة الثانوية (القسم الثانى) اذا حصل في الامتحان الملحق على درجات تجعله ناجحا في الامتحان المعتاد اذا أضيفت اليها الدرجات التى نالها في هذا الامتحان

المادة الثامنة والعشرون

(جدول نتائج الامتحان الملحق)

ينشر جدول الناجحين في الامتحان الملحق لشهادة الدراسة الثانوية (القسم الثانى) بالوقائع المصرية ولا ينظر في أمر من يطلب منهم الدخول بالمدارس العالية الا بعد أن يقبل في هذه المدارس الطلبة الواردة أسمائهم بجدول ترتيب الناجحين الذى ينشر عقب الدور المعتاد لهذا الامتحان

المادة التاسعة والعشرون

(أحكام مؤقتة)

أولا - الطلبة الذين قيسلت أسمائهم بطريقة منتظمة في الامتحان المعتاد لشهادة الدراسة الثانوية (القسم الثانى) في سنة ١٩١٣ ووجدوا في إحدى الحالات المنصوص عليها في المواد ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ من هذا القرار يعفون بصفة استثنائية من التزام الميعاد المقرر بالمادة ٢١ ومن تقديم الشهادة الطبية المنصوص

عليها في المادة ٢٤ ومن تقديم اقرار بالاسباب التي منعهم من الامتحان حسب المادة ٢٥ ويجوز الترخيص لهم في تأدية الامتحان الملحق بعد ان يرسلوا طلباتهم بذلك في الميعاد الذي تحدده نظارة المعارف العمومية وينشر بالوقائع المصرية

ثانيا - تحصل اختبارات الامتحان الملحق في سنة ١٩١٣ بصفة استثنائية كما حصلت اختبارات الامتحان المعتاد طبقا للائحة امتحان شهادة الدراسة الثانوية. الصادرة بقرار وزاري رقم ١٣٧٧ بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٠٩

ومع ذلك فانه عند تقدير النتائج تتبع لجنة الامتحان القانون رقم (١٢) لسنة ١٩١٣ اذا كانت أحكامه ملائمة لمصلحة الطلبة أكثر من أحكام اللائحة المذكورة

المادة الثلاثون

(تسليم الشهادات)

تسلم شهادة امتحان القسم الاول أو القسم الثاني الى صاحبها بواسطة مندوب من نظارة المعارف العمومية وبحضوره يجب على الطالب أن يضع امضاءه على نفس الشهادة وعلى الدفتر المعد لذلك م

القاهرة في ٥ شعبان سنة ١٣٣١ (٩ يولييه سنة ١٩١٣)

ناظر المعارف العمومية

أحمد حشمت (الختم)

نظارة الداخلية

قرار

بخصوص المصادقة على لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس مديرية الدقهلية (*)

نحن ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على اللائحة التي وضعها مجلس مديرية الدقهلية لاجراءاته الداخلية
وعلى العبارة الاخيرة من المادة السادسة عشرة من القانون النظامي المعدلة بالقانون
نمرة ٢٢ لسنة ١٩٠٩

قد صلتنا على اللائحة المذكورة المرفقة بهذا القرار ما

في ١٩ يونيه سنة ١٩١٣

محمد سعيد

مجلس مديرية الدقهلية

لائحة الاجراءات الداخلية (*)

الجلسات والنظام

المادة الاولى

تتعد أذوار المجلس شهريا ويتبدى كل دور فى الاسبوع الثانى من كل شهر ٤ يونيه
سنة ١٩١٣ ويحدد الرئيس يوم وساعة انعقاد الجلسة الاولى من الدور

المادة الثانية

عقب التصديق على محضر الجلسة الماضية يتلو السكرتير المواضيع المبينة
بجدول الاعمال وللجلس أن يقرر طبعها وتوزيعها كلها أو بعضها على الاعضاء
قبل الجلسة الثانية

المادة الثالثة

إذا اضطر الرئيس الى منع متكلم عن الكلام فى الجلسة بناء على المادة ١٤
من لائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديريات ولم يتمتع يعرض أمره
على الجلسة لتحكم فيه ويجوز لها أن تقرر حرمانه من حضور بقية الجلسة ولكن
بعد سماع دفاعه

المادة الرابعة

ليس لأحد من الاعضاء أن يغادر الجلسة الا باذن الرئيس

المادة الخامسة

لرئيس أن يلفت الاعضاء الى المحافظة على النظام فان لم يسد النظام بعد هذا التنبيه جازله ايقاف الجلسة مدة لا تزيد عن ساعة ثم يعيدها فاذا عاد الاعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر

المنافشة وأخذ الآراء

المادة السادسة

لا يجوز في أثناء المناقشة أن يتكلم العضو في مسألة واحدة أكثر من مرتين الا بإبداء أدلة جديدة

المادة السابعة

أولاً - أخذ الآراء علناً يكون بالكيفية الآتية :

- (١) رفع اليد - العضو الموافق يرفع يده وغير الموافق لا يرفعها
- (٢) النداء بالاسم - ينادى الرئيس أسماء الاعضاء مبتدئاً بالاحد عهداً واذا اتحد تاريخ انتخاب عضوين فأكثر يبدأ بأصغرهم سناً ويثبت السكرتير رأى كل عضو أمام اسمه وتلى الأسماء والآراء عقب أخذها للتحقق منها

ثانياً - أخذ الآراء سرا يكون بكتابة كل عضو رأيه في ورقة بغير توقيع ثم يضعها في صندوق معد لذلك أمام الرئيس ومتى تم وضع الاوراق يفتح الرئيس الصندوق ويرتب الآراء على حسب أنواعها ويحصى كل نوع ويعلن النتيجة

المادة الثامنة

العودة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون الا بقرار من المجلس وعلى من يريد العودة للمناقشة بعد انقضاء الجلسة وقبل ابلاغ الموضوع للجهة المختصة أن يقدم طلباً بذلك للرئيس مبيناً به الاسباب فيعرض الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه

الغياب

المادة التاسعة

كل عضو يضطر الى الغياب عن الجلسات مدة طويلة يرسل الى الرئيس طلبا بذلك مبينا به الاسباب والمدة اللازمة ويعرض الرئيس الطلب على المجلس ويبلغ العضو قراره في يوم صدوره

المجلس

المادة العاشرة

لا يزيد عدد أعضاء كل لجنة عن خمسة ولا ينقص عن ثلاثة بما فيهم الرئيس وكلما قرر المجلس تشكيل لجنة يسمى من بين أعضائها بالاقتراع السري من رأس جلساتها بالنياحة عن المدير في حالة انعقادها بغير حضوره أو وكيل المديرية

المادة الحادية عشرة

لا يجوز أن يزيد عدد الاعضاء المختلرين في اللجنة العلمية عن عدد الاعضاء
التي

المادة الثانية عشرة

لا يجب أن تكون اللجان المؤقتة تحت رياسة رئيس المجلس وأما اللجان الدائمة فيجب فيها ذلك

المادة الثالثة عشرة

تعقد جلسات اللجان في غير المواعيد المحددة لانعقاد المجلس وتكون جلساتها قانونية متى حضرها أكثر من نصف أعضائها ويجتمع أعضاء كل لجنة بدعوة من رئيسها بعد مضي أسبوع على الأكثر من تاريخ احالة أى مشروع أو اقتراح عليها ثم يوالون جلساتهم الى أن تنتهى أعمالهم ويقدمونها لرئيس المجلس وتصدر قرارات اللجنة بالاغلبية واذا تساوت الآراء فالأرجحية للجانب الذى فيه الرئيس

المادة الرابعة عشرة

يجرر لكل جلسة من جلسات اللجان محضريين فيه أسماء الاعضاء الحاضرين والغائبين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يمضيه رئيس اللجنة والكاتب

المادة الخامسة عشرة

نحل كل لجنة بعد انتهاء الاعمال المحولة عليها ماعدا اللجان المنصوص عنها في القانون النظامي نمرة ٢٢ أو التي يقرر المجلس أن تكون مأموريتها مستديمة

المادة السادسة عشرة

عضو اللجنة الذي يتأخر عن حضور جلساتها مرتين بدون عذر مقبول ينهبه رئيسها الى عدم التأخر اذا كانت اللجنة منعقدة تحت رئاسة رئيس المجلس والا فيكون التنبيه من رئيس المجلس بناء على طلب رئيس اللجنة فان غاب العضو بعد ذلك يعرض الامر على المجلس ليقرر ما يراه

الاعمال الكتابية

المادة السابعة عشرة

يؤدى السكرتير أو مساعده الاعمال الكتابية التي تستلزمها جلسات المجلس واللجان ومن جملة ما تحرر المحاضر وهو المسؤول عن صحتها وعلان القرارات الى الجهات المختصة

المادة الثامنة عشرة

لكل عضو أن يطلع في سكرتارية المجلس على محضر كل جلسة قبل انعقاد الجلسة التالية لها وكذلك محاضر الجلسات السابقة

المادة التاسعة عشرة

تعتبر هذه اللائحة الداخلية متممة لللائحة الاجراآت العمومية لسير مجالس المديريات الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٣ م

في ٤ يونيه سنة ١٩١٣

نظارة الداخلية

قرار

بإدخال تعديلات في جدول أسماء البلاد فيما يختص بمديرتى
الشرقية والقلوبية (*)

ناظر الداخلية

بالانفاق مع نظارة المالية وبعد أخذ رأى مجلسى مديرتى الشرقية والقلوبية ٢٣ يوليه
سنة ١٩١٣
قرر ما هوآت :

أولا — تفصل الاربع بلاد الآتية وهى طحوريه وكفر الشرفا القبلى وكفر سعد
بحورى وكفر الصهبى بما يتبعها من العزب المقيدة أمام أسمائها بجدول
أسماء البلاد والعزب التى استجدت بعد عن مركز منيا القمح بمديرية
الشرقية وتلحق بمركز شبن القناطر بمديرية القلوبية

ثانيا — يسرى مفعول هذا القرار اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩١٣ وعلى
مديرى الشرقية والقلوبية تنفيذه كل منهما فيما يخصه ٤

فى ١٩ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٣ يوليه سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٢٨ يوليه سنة ١٩١٣ وجه ٢٤٩٩

نظارة الداخلية

قرار

بإدخال تعديلات في جدول أسماء البلاد فيما يختص بمديرية القليوبية (*)

ناظر الداخلية

بالإتفاق مع نظارة المالية وبعد أخذ رأى مجلس مديرية القليوبية
تقرر ادخال التعديلات الآتية في جدول أسماء البلاد بالمديرية المذكورة :

٢٣ يولي
سنة ١٩١٣

مركزا قليوب وطوخ

يفصل عن مركز قليوب ثلاث بلاد وهي : الحسانية • قها • سنهره وخلوتها .
وتضاف على مركز طوخ

مركزا شبين القناطر وقليوب

يفصل عن مركز شبين القناطر ناحيتا بلقس وزاوية النجار وتضافان على
مركز قليوب

على مدير القليوبية تنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله اعتبارا من أول
أغسطس سنة ١٩١٣ م

في ١٩ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٣ يولييه سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

نظارة الخارجية

تصديق جمهورية الاوروجواى الشرقية على وفاق البوسطة الخاص بأوراق الشخصية يكون نافذ المفعول ابتداء من أول يوليه سنة ١٩١٣ (*)

جناب رئيس حكومة سويسرا أرسل لنظارة الخارجية مكتابة ثانية مقادها ان سنة ١٩١٣ التصديق السابق صدره من جمهورية الاوروجواى الشرقية على وفاق البوسطة الخاص بأوراق الشخصية المبرم برومه في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ يكون نافذ المفعول ابتداء من أول يوليه سنة ١٩١٣ م

(*) الوقائع المصرية في ٣٠ يوليه سنة ١٩١٣ وجه ٢٥٢٢

محافظة مصر

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدينة المحروسة (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة السادسة والمادة الخامسة عشرة من قانون الانتخاب
الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٣٣١ (أول يولييه سنة ١٩١٣) المدرج بالجريدة
الرسمية نمرة ٨٣ الصادرة في ٢١ يولييه سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الأشخاص الحائزين للصفات المطلوبة
في من يكون ناخباً مندوباً في مدينة المحروسة يكون عرض كل منها في مكتب
القسم المحرر الكشف والجدول عن دائرته ما

مصر في ٢٤ يولييه سنة ١٩١٣ (٢٠ شعبان سنة ١٣٣١)

على ذو الفقار

(*) الوقائع المصرية في ٣٠ يولييه سنة ١٩١٣ وجه ٢٥٢٢

محافضة اسكندرية

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدينة اسكندرية (*)

محافظ اسكندرية

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب
الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٣٣١ الموافق أول يولية سنة ١٩١٣ ومدرج بالجريدة
الرسمية نمرة ٨٣ في ٢١ يولية سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الاشخاص الحائزين للصفات المطلوبة في من
يكون ناخبا مندوبا في مدينة اسكندرية يكون عرضها (سواء كان بعد تحريرها
لأول مرة أو عقب تعديلها السنوي) في مكتب كل قسم من أقسام المدينة للجدول
والكشف المحررين عن دائرة القسم ما

في ٢٢ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٦ يولية سنة ١٩١٣)

أحمد زيور

(*) الوقائع المصرية في ٣٠ يولية سنة ١٩١٣ رجه ٢٥٢٢

محافظة القنال

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدينتي بورسعيد والاسماعيلية (*)

ويكل محافظة القنال

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب الصادر
في أول يولييه سنة ١٩١٣ (٢٦ رجب سنة ١٣٣١) ومدرج بالجريدة الرسمية
نمرة ٨٣ في ٢١ يولييه سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الاشخاص الحائزين للصفات المطلوبة في من
يكون ناخبا مندوبا في مدينتي بورسعيد والاسماعيلية يكون عرضها (سواء كان
بعد تحريرها لأول مرة أو عقب تعديلها السنوي) في المحلات الآتي بيانا :

(أ) في مدينة بورسعيد يعرض جدول وكشف كل قسم في مكتب القسم نفسه
(ب) في مدينة الاسماعيلية يعرض جدول وكشف المدينة في مكتب المأمور ما

في ٢٢ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٦ يولييه سنة ١٩١٣)

محمد ضيا

(*) الوقائع المصرية في ٣٠ يولييه سنة ١٩١٣ وجه ٢٥٢٢

محافظة السويس

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدينة السويس (*)

وكيل محافظة السويس

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب
الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ (٢٦ رجب سنة ١٣٣١) ومدرج بالجريدة
الرسمية نمرة ٨٣ في ٢١ يولييه سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جدول الانتخاب وكشف أسماء الأشخاص الحائزين للصفات المطلوبة في من
يكون ناخبا مندوبا في المدينة يكون عرضهما (سواء كان بعد تحريرهما لأول
مرة أو عقب تعديلهما السنوي) بديوان المحافظة ٤

في ٢٢ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٦ يولييه سنة ١٩١٣)

سالم محمد

(*) الوقائع المصرية في ٣٠ يولييه سنة ١٩١٣ وجه ٢٥٢٣

محافظة دمياط

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدينة دمياط (*)

محافظ دمياط

٢٦ يولييه سنة ١٩١٣ بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٣٣١ (أول يولييه سنة ١٩١٣) ومدرج بالجريدة الرسمية نمرة ٨٣ في ٢١ يولييه سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جدول الانتخاب وكشف أسماء الاشخاص الحائزين للصفات المطلوبة في من يكون ناخبا مندوبا في المدينة يكون عرضهما (سواء كان بعد تحريرهما لأول مرة أو عقب تعديلهما السنوي) بالاودة المخصصة لعقد جلسات المجلس المحلي الكائنة بديوان المحافظة م

في ٢٢ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٦ يولييه سنة ١٩١٣)

محمد علي

مديرية القليوبية

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدين وقرى مديرية القليوبية (*)

مدير القليوبية

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب
الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٣٣١ (أول يولييه سنة ١٩١٣) نمرة ٣٠ ومدرج
بالجريدة الرسمية نمرة ٨٣ الصادرة في ٢١ يولييه سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الاشخاص الحائزين للصفات المطلوبة
في من يكون ناخبا مندوبا في مدين وقرى المديرية يكون عرضها (سواء كان
بعد تحريرها لأول مرة أو عقب تعديلها السنوى) في المحل المعد لمباشرة العمدة
أعمال وظيفته الرسمية في كل مدينة أو قرية ما

بها في ٢٠ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٤ يولييه سنة ١٩١٣)

محمد حدييه

(*) الوقائع المصرية في ٣٠ يولييه سنة ١٩١٣ وجه ٢٥٢٣

مديرية الشرقية

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدن وقرى مديرية الشرقية (*)

مدير الشرقية

٢٤ يولييه بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب
سنة ١٩١٣ الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ (٢٦ رجب سنة ١٣٣١) ومدرج بالجريدة
الرسمية نمرة ٨٣ الصادرة في ٢١ يولييه سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الاشخاص الحائزين للصفات المطلوبة
في من يكون ناخبا مندوبا في مدن وقرى المديرية يكون عرضها (سواء كان
بعد تحريرها لأول مرة أو عقب تعديلها السنوي) في المحل المعد لمباشرة العمدة
أعمال وظيفته الرسمية في كل مدينة أو قرية ما

في ٢٠ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٤ يولييه سنة ١٩١٣)

حسن حسيب

مديرية الغربية

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدين وقرى مديرية الغربية (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب
الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ (٢٦ رجب سنة ١٣٣١) ومدرج بالجريدة
الرسمية نمرة ٨٣ في ٢١ يولييه سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الاشخاص الحائزين للصفات المطلوبة في من
يكون ناخبا مندوبا في مدين وقرى المديرية يكون عرضها (سواء كان بعد تحريرها
لأول مرة أو عقب تعديلها السنوي) في المحل المعد لمباشرة العمدة أعمال وظيفته
الرسمية في كل مدينة أو قرية ما

في ٢٧ يولييه سنة ١٩١٣ (٢٣ شعبان سنة ١٣٣١)

محمد محب

(*) الوقائع المصرية في ٣٠ يولييه سنة ١٩١٣ وجه ٢٥٢٤

مديرية الدقهلية

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدين وقرى مديرية الدقهلية (*)

ويكل الدقهلية

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب
الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ (٢٦ رجب سنة ١٣٣١) ومدرج بالجريدة
الرسمية نمرة ٨٣ الصادرة في ٢١ يولييه سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الأشخاص الحائزين للصفات المطلوبة في من يكون
ناخباً مندوباً في مدين وقرى المديرية يكون عمرها (سواء كان بعد تحريرها لأول
مرة أو عقب تعديلها السنوي) في المحل المعد لمباشرة العمدة أعمال وظيفته الرسمية
في كل مدينة أو قرية ٤

في ٢٠ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٤ يولييه سنة ١٩١٣)

محمد غنيم

مديرية المنوفية

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدن وقرى مديرية المنوفية (*)

مدير المنوفية

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب ٢٤ يولي
الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٣٣١ (أول يولي سنة ١٩١٣) ومدرج بالجريدة
الرسمية نمرة ٨٣ الصادرة في ٢١ يولي سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الأشخاص الحائزين للصفات المطلوبة في من
يكون ناخبا مندوبا في مدن وقرى المديرية يكون عرضها (سواء كان بعد تحريها
لأول مرة أو عقب تعديلها السنوي) في المحل المعد لمباشرة العمدة أو نائبه أعمال
وظيفته الرسمية في كل مدينة أو قرية ما

في ٢٠ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٤ يولي سنة ١٩١٣)

محمد عبد الرحيم صبرى

مديرية البحيرة

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدين وقرى مديرية البحيرة (*)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب
الصادر بتاريخ أول يولييه سنة ١٩١٣ (٢٦ رجب سنة ١٣٣١) المدرج بالجريدة
الرسمية نمرة ٨٣ الصادرة في ٢١ يولييه سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الاشخاص الخاضعين للصفات المطلوبة
في من يكون ناخباً مندوباً في مدين وقرى المديرية يكون عرضها (سواء كان بعد
تحريرها لأول مرة أو عقب تعديلها السنوي) في المحل المعد لمباشرة العمدة أعمال
وظيفته الرسمية في كل مدينة أو قرية ما

في ٢١ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٥ يولييه سنة ١٩١٣)

أحمد كمال

مديرية الجيزة

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدين وقرى مديرية الجيزة (*)

مدير الجيزة

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب ٢٦ يولي
الصادر في أول يولي سنة ١٩١٣ (٢٦ رجب سنة ١٣٣١) ومدرج بالجريدة
الرسمية نمرة ٨٣ في ٢١ يولي سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الأشخاص الحائزين للصفات المطلوبة
في من يكون ناخبا مندوبا في مدين وقرى المديرية يكون عرضها (سواء كان
بعد تحريرها لأول مرة أو عقب تعديلها السنوي) في المحل المعد لمباشرة العملية
أعمال وظيفته الرسمية في كل مدينة أو قرية ما

في ٢٢ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٦ يولي سنة ١٩١٣)

محمد أمين واصف

(*) الوقائع المصرية في ٣٠ يولي سنة ١٩١٣ وجه ٢٥٢٥

مديرية بنى سويف

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدين وقرى مديرية بنى سويف (*)

مدير بنى سويف

٢٤ يولييه
١٩١٣
بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب
الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ المدرج بالحرية الرسمية نمرة ٨٣ الصادرة
في ٢١ يولييه سنة ١٩١٣

قرر ما يأتى :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الأشخاص الحائزين للصفات المطلوبة في من
يكون ناخبا مندوبا في مدين وقرى المديرية يكون عرضها (سواء كان بعد تحريره
لأول مرة أو عقب تعديلها السنوى) في المحل المعد لمباشرة العمدة أعمال وظيفته
الرسمية في كل مدينة أو قرية ماعدا ناحية منهره بمركز بنى سويف ونواحي كفر
جمعه وعزبة الشنطور وهندفا وبنى محمد راشد بمركز بنى فتعرض الجداول
والكشوف المختصة بها بمحل الشيخ القائم مقام العمدة في البلد لتتبع هذه البلاد
لعمد بلاد أخرى ما

في ٢٠ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٤ يولييه سنة ١٩١٣)

ابراهيم حليم

مديرية أسيوط

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدين وقرى مديرية أسيوط (*)

مدير أسيوط

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب
الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ (٢٦ رجب سنة ١٣٣١) ومدرج بالجريدة
الرسمية نمرة ٨٣ في ٢١ يولييه سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الاشخاص الحائزين للصفات المطلوبة في من
يكون ناخبا مندوبا في مدين وقرى المديرية يكون مرضها (سواء كان بعد تحريرها
لأول مرة أو عقب تعديلها السنوي) في المحل المعد لمباشرة العمدة أعمال وظيفته
الرسمية في كل مدينة أو قرية ٤

في ٢٢ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٦ يولييه سنة ١٩١٣)

ابراهيم فتحي

(*) الوقائع المصرية في ٣٠ يولييه سنة ١٩١٣ وجه ٢٥٢٥

مديرية جرجا

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
ببنادر وقرى مديرية جرجا (*)

ويكل مديرية جرجا

٢٤ يولييه سنة ١٩١٣
بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب الصادر
في أول يولييه سنة ١٩١٣ (٢٦ رجب سنة ١٣٣١) المدرج بالجريدة الرسمية
نمرة ٨٣ الصادرة في ٢١ يولييه سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الاشخاص الحائزين للصفات المطلوبة في من
يكون ناخبا مندوبا في بنادر وقرى المديرية يكون عرضها في المحل المعد لمباشرة
العمدة أو نائبه أعمال وظيفته الرسمية في كل بندر أو قرية ما

في ٢٠ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٤ يولييه سنة ١٩١٣)

مصطفى صبرى

مديرية قنا

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدين وقرى مديرية قنا (*)

ويكل مديرية قنا

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب الصادر ٢٤ يولي
سنة ١٩١٣ في أول يولي سنة ١٩١٣ (٢٦ رجب سنة ١٣٣١) المدرج بالجريدة الرسمية
نمرة ٨٣ الصادرة في ٢١ يولي سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الاشخاص الحائزين للصفات المطلوبة في من
يكون ناخبا مندوبا في مدين وقرى المديرية يكون عرضها (سواء كان بعد تحريرها
لأول مرة أو عقب تعديلها السنوي) في المحل المعد لمباشرة العمدة أعمال وظيفته
الرسمية في كل مدينة أو قرية ٤

في ٢٠ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٤ يولي سنة ١٩١٣)

بدرخان على

(*) الوقائع المصرية في ٣٠ يولي سنة ١٩١٣ وجه ٢٥٢٦

مديرية أسوان

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
ببنادر وقرى مديرية أسوان (*)

مدير أسوان

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب
الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ (٢٦ رجب سنة ١٣٣١) ومدرج بالجريدة
الرسمية نمرة ٨٣ في ٢١ يولييه سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الأشخاص الحائزين للصفات المطلوبة في من
يكون ناخبا مندوبا في بنادر وقرى المديرية يكون عرضها (سواء كان بعد تحريرها
لأول مرة أو عقب تعديلها السنوي) في المحل المعد لمباشرة العمدة أعمال وظيفته
الرسمية في كل بندر أو قرية ٢

أسوان في ٢١ شبان سنة ١٣٣١ (٢٥ يولييه سنة ١٩١٣)

محمود فهمي قطري

مديرية الفيوم

قرار

بتعيين المحلات التي تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدين وقرى مديرية الفيوم (*)

مدير الفيوم

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب
الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٣٣١ (أول يولييه سنة ١٩١٣) المدرج بالوقائع المصرية
نمرة ٨٣ الصادرة في ٢١ يولييه سنة ١٩١٣

قرر ما يأتي :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الاشخاص الحائزين للصفات المطلوبة
في من يكون ناخبا مندوبا في مدين وقرى المديرية يكون عرضها (سواء كان
بعد تحريرها لأول مرة أو عقب تعديلها السنوي) في المحل المعد لمباشرة العملة
أعمال وظيفته الرسمية في كل مدينة أو قرية

الفيوم في ٢٢ شعبان سنة ١٣٣١ (٢٦ يولييه سنة ١٩١٣)

على جمال الدين

(*) الوقائع المصرية في ٢ أغسطس سنة ١٩١٣ وجه ٢٥٤٨

مديرية المنيا

قرار

بتعيين المحلات التى تعرض فيها جداول وكشوف الانتخاب
بمدن وقرى مديرية المنيا (*)

ويكل مديرية المنيا

بعد الاطلاع على المادتين السادسة والخامسة عشرة من قانون الانتخاب
الصادر فى أول يولييه سنة ١٩١٣ (٢٦ رجب سنة ١٣٣١) والمدرج بالجريدة
الرسمية نمرة ٨٣ الصادرة فى ٢١ يولييه سنة ١٩١٣
قرر ما يأتى :

جداول الانتخاب وكشوف أسماء الاشخاص الحائزين للصفات المطلوبة فى من
يكون ناخبا • ندوبا فى مدن وقرى المديرية يكون عرضها (سواء كان بعد تحريرها
لأول مرة أو عقب تعديلها السنوى) فى المحل المعد لمباشرة العمدة أعمال وظيفته
الرسمية فى كل مدينة أو قرية ماعدا النواحي التى تكون محالة على عمدة آخر
أو لغياب عمدتها أو لاياقافه أو لخلو وظيفته مؤقتا فان عرض جداولها وكشوفها
يكون فى المحل المعد لمباشرة الاعمال الرسمية بمعرفة شيخ البلدة القائم مقام العمدة فيها ما

فى ٢٩ يولييه سنة ١٩١٣ (٢٥ شعبان سنة ١٣٣١)

عبد العزيز يحيى

نظارة الحفانية

قرار

بتعديل دوائر اختصاص بعض محاكم جزئية (*)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الامر العالى الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ ٣٠ يولي
 بتعديل بعض مواد الامر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠
 وعلى قرارات النظارة الصادرة بتحديد دوائر اختصاص محاكم شين القناطر
 ومنيا القمح وطوخ وقلوب الجزئية
 وعلى قرارى نظارة الداخلية الصادرين بتاريخ ٢٣ يولي سنة ١٩١٣ بادخال
 تعديلات فى جدول أسماء البلاد فيما يختص بمديرى الشرقية والقلوبية
 قررنا ما يأتى :

ادخال بلدان طحوريه ودفى الشرفا القبلى وكفر سعد بحرى وكفر الصهبى
 بما يتبعها من العزب المقيدة أمام أسمائها بجدول أسماء البلاد والعزب التى استجدت
 بعد التابعة اداريا لمركز شين القناطر فى دوائر اختصاص محكمة شين القناطر
 الجزئية بدلا من محكمة منيا القمح الجزئية
 وادخال بلدان الحسانية وقها وسنهره وخلوتها التابعة اداريا لمركز طوخ فى دائرة
 اختصاص محكمة طوخ الجزئية بدلا من محكمة قلوب الجزئية
 وادخال ناحيتى بلقىس وزاوية النجار التابعتين اداريا لمركز قلوب فى دائرة
 اختصاص محكمة قلوب الجزئية بدلا من محكمة شين القناطر الجزئية
 تحريرا فى بولكلى فى ٣٠ يولي سنة ١٩١٣ (٢٦ شعبان سنة ١٣٣١)
 (بالتأية) يوسف وهبه

مديرية الدقهلية

قرار

احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب بفارسكور (*)

مدير الدقهلية

٩ فبراير سنة ١٩١٣
بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩١٢ من اللجنة الصحية المشكلة بمركز فارسكور طبقا للمادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الرقم ١١ مايو سنة ١٨٩٥ مصدقا عليه من محكمة الاستئناف المختلطة وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المنعقدة في ١٢ يونيه سنة ١٩١٢

قرر ما هوأت :

أولا - تؤخذ المياه اللازمة للشرب والاستعمال المنزلى بفارسكور من التربة الشراوية في المنطقة الكائنة بين منبع التربة الكبيرة قبلى سكن فارسكور وتربة العنانية

ثانيا - لايحوز الاستحمام أو غسل الملابس أو الاوانى أو القاء القاذورات في التربة الشراوية في المنطقة المحددة في المادة الاولى

ثالثا - يعمل بهذا القرار سنويا في المدة من أول مايو لغاية ٣١ أغسطس

رابعا - من يخالف أى حكم من أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بالحبس مدة لاتزيد عن أسبوع

خامسا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ما

سعيد ذو الفقار

في ٩ فبراير سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية في ٦ أغسطس سنة ١٩١٣ وجه ٢٦٠٠

مديرية الفيوم

قرار

احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر الفيوم (*)

مدير الفيوم

بعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية المنعقدة ببندر الفيوم بتاريخ ٢٢ مارس ٢١ مايو سنة ١٩١٣ طبقا لقرار نظارة الداخلية الرقم ١١ مايو سنة ١٨٩٥ المصنق عليه من محكمة الاستئناف المختلطة

وبعد موافقة مجلس المديرية بمجاسته المنعقدة في ٢٠ مايو سنة ١٩١٣

قرر ما هو آت :

أولا - تزال جميع المصلات والمراحض الكائنة على شاطئ البحر اليوسفى شرق محل المحكمة الاهلية في نهاية الشارع الذى يتبدى من بوابة السكة الحديد المصرية ولذا جميع المصلات التى من هذا القبيل وواقعة في حدود مدينة الفيوم

ثانيا - لاتنشأ مصلات أو مراحض على شواطئ البحر اليوسفى وفروعه الداخلة في حدود مدينة الفيوم

ثالثا - يمنع التبرز ووضع القاذورات على شواطئ البحر اليوسفى وفروعه بدائرة المدينة المذكورة

رابعا - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بالحبس لمدة لا تتجاوز الاسبوع

خامسا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م
الفيوم في ٢١ مايو سنة ١٩١٣ على جمال الدين

نظارة الحفانية

قرار

بإنشاء محاكم أخطاء وتحديد دوائر اختصاصها بمديريات
البحيرة والدقهلية والقليوبية (*)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢
سنة ١٩١٣ ٢٢ يونيو المختص بمحاكم الأخطاء

وعلى قرار نظارة الداخلية الصادر في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٣١ (٢٠ مارس
سنة ١٩١٣) الخاص بإنشاء مركز رابع بمديرية القليوبية يكون مقره بها ويسمى
« مركزها »

وعلى القرارات الصادرة منا بإنشاء محاكم الأخطاء بمديريات البحيرة والدقهلية
والقليوبية وتحديد دوائر اختصاصها
وبعد موافقة عطوفة ناظر الداخلية

قررنا ما هوأت :

المادة الأولى

أولاً — مديرية البحيرة

(أ) مركز دمنهور — تنشأ محكمة خط بناحية دنشال وتشمل دائرة اختصاصها

البلاد الميمنة بالكشف المرفق بهذا نمرة ١

(ب) مركز كوم حمادة — تنشأ محكمة خط بناحية كفر داود وتشمل دائرة

اختصاصها البلاد الميمنة بالكشف المرفق بهذا نمرة ٢

(*) الوقائع المصرية في ٦ أغسطس سنة ١٩١٣ ملحق

- (ج) مركز شبراخيت — تنشأ محكمة خط بناحية لقائه وتشمل دائرة اختصاصها البلاد الميينة بالكشف المرفق بهذا نمرة ٣
- (د) مركز أبو حمص — تنشأ محكمة خط بناحية حوش عيسى وتشمل دائرة اختصاصها البلاد الميينة بالكشف المرفق بهذا نمرة ٤

ثانياً — مديرية الدقهلية

- مركز أجا — تنشأ محكمة خط بناحية ميت العامل وتشمل دائرة اختصاصها البلاد الميينة بالكشف المرفق بهذا نمرة ١

ثالثاً — مديرية القليوبية

- تنشأ محكمة خط بمدينة بنا وتشمل دائرة اختصاصها البلاد الميينة بالكشف المرفق بهذا نمرة ١
- (١) مركز بنا — تنشأ محكمة خط بناحية كفر طحله وتشمل دائرة اختصاصها البلاد الميينة بالكشف المرفق بهذا نمرة ٢
- تنشأ محكمة خط بناحية شبلنجه وتشمل دائرة اختصاصها البلاد الميينة بالكشف المرفق بهذا نمرة ٣
- (ب) مركز طوخ — تستبدل محكمة خط بلتان بمحكمة خط بناحية كوم الأطرون

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من ٤ يوليه سنة ١٩١٣ م

حرر في الاسكندرية في ١٧ رجب سنة ١٣٣١ (٢٢ يونيه سنة ١٩١٣)

ناظر الحقاينة

(بالتأييد) يوسف وهبه

مديرية البحيرة

مركز دمنهور

نمرة ١ - محكمة خط دنشال

صفت الملوک	الروقة	دنشال
کفر الحاجة	عزبة أبو ذریق	العوجا
اطهيس الکبرى	البهى	الابراهيمية
المسین	جنبواوى	شلبانه
اطهيس الصغرى	عزبة يوسف العسكرى	أثريات فاضل باشا
الشهيره بأبو مسعود	الدرملیه	عزبة الرفاعى

مركز كوم حماده

نمرة ٢ - محكمة خط کفر داوود

عزبة الطرانة	الانحاس	کفر داوود
منشاة سرور	علقام	البريجات
وادى النطرون	دمشلى	الخطاطبة
	الطرانة	أبو نشابة

مركز شبراخيت

نمرة ٣ - محكمة خط لقانة

امرى	الاشراك وعزبة	لقانة
أبودره	الاشراك	أبو يحيى
محلة نصر	محلة ثابت	أبو السحما
کفر السابى	المناشله	أبو حراش
	زمنم	القهوقية

مركز أبو حمص

نمرة ٤ - محكمة خط حوش عيسى

حوش عيسى	الرزيمات	زاوية صقر
حرارة	الكردود	أبو المطاير القبيلية
الاقعين	كفر الواق	أبو المطاير البحرية
الكوم الأخضر	القرنين	التجلى واولاد الشيخ
البوطه	زاوية سالم	النمرية

مديرية الدقهلية

مركز اجا

نمرة ١ - محكمة خط ميت العامل

البلاد التابعة لمركز اجا

حماقه	سنجيد	أبو داود العنب
كفر التجبا	شنيسه	شيوه
كفر عوض السنيطة	منشاة الاخوه	ميت أبو الحسين
شنشا	الدير	ميت فضاله
الفراقة	برج نور الحص	ميت غراب
ميت العامل	البوفريك	كفر شبراهور
شبنقاس	دروه	

مديرية القليوبية

مركز بنها

نمرة ١ - محكمة خط بنها

الرملة	كفر الشهاوى خاطر	ججيره
ميت العطار	» منصور	ميت راضى
مرصفا وكفر أحمد	» مناقر	كفر الاربعين
حشيش	ميت حاصم	» عزب غنيم
	الشموت	كفور اسنيت
	كفر الشموت	اسنيت

نمرة ٢ - محكمة خط كفر طحله

فرسيس	كفر سندهور	محول
كفر العرب	» الحصه	طحله
	» طحله	الحصه
	» فرسيس	سندهور

نمرة ٣ - محكمة خط شبلنجه

كفر الشيخ ابراهيم	تقياس	برقطا
» مويس	بنتده	شبلنجه
» كردى	كفر عطا الله وكفر الحمام	كفر أبو زهره
		ميت خنازير

نظارة الداخلية

قرار

بالتصديق على لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس مديرية البحيرة واللائحة (*)

نحن ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على اللائحة التي وضعها مجلس مديرية البحيرة لاجراءاته الداخلية
وعلى العبارة الاخيرة من المادة التاسعة من القانون النظامي الصادر به القانون
نمرة ٢٩ سنة ١٩١٣ قد صدقنا على اللائحة المذكورة المرفقة بهذا القرار م
في ٢٣ يولييه سنة ١٩١٣ محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٩ أغسطس سنة ١٩١٣ وجه ٢٦٢٩

مجلس مديرية البحيرة

لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس المديرية

الفصل الأول

في عقد الجلسات ونظامها

المادة الاولى

تتعقد ادوار المجلس شهريا ويتبدئ كل دور في الاسبوع الاول من كل شهر ويتحدد الرئيس يوم وساعة انعقاد الجلسة الاولى من كل دور ويعين المجلس قبل انتهاء كل جلسة موعد الجلسة التالية

المادة الثانية

عقب التصديق على محضر الجلسة الماضية يتلو السكرتير المواضيع الميمنة بم جدول الاعمال . وللمجلس أن يقرر طبعها وتوزيعها كلها أو بعضها

المادة الثالثة

يجب على كل متكلم أن يوجه خطابه دائما للرئيس وأن لا يتكلم في الشخصيات وأن لا يخرج عن الموضوع

المادة الرابعة

اذا منع الرئيس المتكلم عن الكلام في الجلسة (طبقا للعبارة الاخيرة من المادة ١٤ من لائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديريات) ولم يمثل العضو لذلك أو استمر فيها أوجب منعه عن التكلم جاز اخراجه من القاعة الى أن تنتهى جلسة ذلك اليوم بعد أخذ اقرار هيئة المجلس على ذلك

ويبدى المجلس رأيه واققراره في حالى المنع والاعراج بعد سماع دفاع العضو المذكور

المادة الخامسة

لرئيس أن يلفت الاعضاء الى المحافظة على النظام فان لم يسد النظام بعد هذا التنبيه جازله إيقاف الجلسة مدة لا تزيد عن ساعة ثم يعيدها
فاذا عاد الاعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر

المادة السادسة

لا يجوز لأحد من الاعضاء أن ينصرف من المجلس حال انعقاده إلا بأذن
من الرئيس

الفصل الثاني

في المناقشات وأخذ الآراء

المادة السابعة

لا يجوز في أثناء المناقشة أن يتكلم العضو في مسألة واحدة أكثر من مرتين
إلا ببدء أدلة جديدة

المادة الثامنة

(١) أخذ الآراء علنا له طريقتان :

- ١ - رفع اليد : العضو الموافق يرفع يده وغير الموافق لا يرفعها
- ٢ - النداء بالاسم : ينادى الرئيس أسماء الاعضاء مبتدئا بالاحد
عهدا وإذا اتحد تاريخ انتخاب عضوين فأكثر يبدأ بأصغرهم
سنا ويثبت السكرتير رأى كل عضو أمام اسمه وتلى الاسماء
والآراء عقب أخذها للتحقيق منها

(ب) أخذ الآراء سرا يكون بكتابة كل عضو رأيه في ورقة غير ممضاة ويلقى بها في صندوق يعد لذلك أمام الرئيس وحيث تم جمع الأوراق يفتح الرئيس الصندوق ويحصي الآراء موزعة على أنواعها و يعلن النتيجة للمجلس

المادة التاسعة

العودة للنقاش في موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس ، وعلى من يريد العودة للنقاش بعد انقضاء الجلسة وقبل إبلاغ الموضوع للجهة المختصة أن يقدم طلبا بذلك للرئيس مبينا به الاسباب فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه

الفصل الثالث

في الغياب والتأخير والاجازات

المادة العاشرة

من لم يحضر جلسات المجلس بدون اذن ولا اعتذار مقبول مرتين في دور انعقاد واحد ينبهه الرئيس الى عدم التأخير فان عاد لذلك مرة ثالثة عرض الرئيس أمره على المجلس ليقرر إبلاغه أسفه لعدم مراعاته التنبيه السابق.

المادة الحادية عشرة

من تأخر عن الميعاد المحدد لاجتماع جلسة المجلس أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخبر بعذره وتكرر منه ذلك يعد تأخيره ثلاث مرات في دور انعقاد واحد كغياب بدون اذن عن جلسة واحدة يدخل تحت حكم المادة السابقة ويبلغه ذلك

المادة الثانية عشرة

من رام من الاعضاء الحصول على اجازة أثناء دور الانعقاد يكتب بذلك للرئيس موضحا الاسباب ومدة الاجازة

ويعرض الرئيس طلب الاجازة على المجلس ويبلغ العضو قراره في يوم صدوره
والرئيس أن يرخص بالاجازة اذا رأى أن أسبابها تستدعي سرعة الاجابة ويبلغ
المجلس ذلك في الجلسة التالية

الفصل الرابع

في اللجان

المادة الثالثة عشرة

لا يزيد عدد أعضاء كل لجنة عن خمسة ولا ينقص عن ثلاثة بما فيهم الرئيس
وكما قرر المجلس تشكيل لجنة يسمى من بين أعضائها بالاقتراع السري من يرأس
جلساتها بالنيابة عن المدير في حالة انعقادها بغير حضوره هو أو وكيل المديرية

المادة الرابعة عشرة

تتعقد جلسات اللجان في غير المواعيد المحددة لانعقاد جلسات المجلس وتكون
جلساتها قانونية متى حضرها أكثر من نصف أعضائها ويجتمع أعضاء كل لجنة
بدعوة من رئيسها بعد مضي أسبوع على الأكثر من تاريخ إحالة أى مشروع
أوافقراح عليها ثم يوالون جلساتهم الى أن تنتهى أعمالهم ويقدمونها لرئيس المجلس
وتصدر قرارات اللجنة بالاغلبية وإذا تساوت الآراء فالارحية للجانب الذى
فيه الرئيس

المادة الخامسة عشرة

إذا خالفت احدى اللجان نص المادة السابقة ألقتها رئيس المجلس الى ذلك
دفتين ثم يعرض الامر على المجلس ليقرر مايراه

المادة السادسة عشرة

يجوز لكل جلسة من جلسات اللجان محضريين فيه أسماء الاعضاء الحاضرين والفائزين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يمضيه رئيس اللجنة والكاتب

المادة السابعة عشرة

إذا طرأ على العضو ما يمنعه عن حضور جلسات اللجنة فعليه أن يبدى عذره لرئيسها وهو يخبر به أعضاء اللجنة حال انعقادها وللرئيس أن يتدب من النواب بدل المتخلف

المادة الثامنة عشرة

عضو اللجنة الذي يتأخر عن حضور جلساتها مرتين بدون عذر مقبول ينهه رئيسها الى عدم التأخير إذا كانت اللجنة منعقدة تحت رئاسة رئيس المجلس والا فيكون التنبيه من رئيس المجلس بناء على طلب رئيس اللجنة فان غاب العضو بعد ذلك يعرض الامر على المجلس ليقرر ما يراه

المادة التاسعة عشرة

تختل كل لجنة بعد انتهاء الاعمال المحولة عليها ماعدا اللجان المنصوص عنها بالقانون النظامي أو التي يقرر المجلس أن تكون مأموريتها مستديمة

المادة العشرون

للجان أن تطلب من المصالح الاميرية بالمديرية كل ماتحتاج اليه من البيانات والمعلومات بواسطة السكرتير الذي يجرد وصول الطلب اليه يعرض الامر على رئيس المجلس لاستحضار ما هو مطلوب

الفصل الخامس

في الاعمال الكتابية

المادة الحادية والعشرون

يقوم السكرتير بالاعمال الكتابية بما في ذلك تحرير محاضر جلسات المجلس وهو مسئول عن صحة هذا المحضر وعن تسجيل القرارات

المادة الثانية والعشرون

لكل عضو أن يطلع في سكرتارية المجلس على محضر كل جلسة قبل انعقاد الجلسة التالية لها وكذلك محاضر الجلسات السابقة

الفصل السادس

احكام متنوعة

المادة الثالثة والعشرون

تعيين وتأديب ورفق موظفى المجلس والخدمة الخارجين عن هيئة العمال يكون بحسب لائحة المستخدمين التى يضعها المجلس وتعتمدها نظارة الداخلية ويكون الموظفون والخدمة المذكورون تابعين فى ادارتهم للرئيس

المادة الرابعة والعشرون

تعتبر هذه اللائحة الداخلية متممة للائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديريات الصادرة فى أول يناير سنة ١٩١٠ م

نظارة الحفانية

مدرسة الحقوق الخديوية

التعديلات التي أدخلت على لائحة وبرنامج الدراسة بمدرسة
الحقوق الخديوية (*)

سنة ١٩١٣ قرر مجلس إدارة مدرسة الحقوق الخديوية بجلسته المنعقدة في ١٤ أبريل
سنة ١٩١٣ إدخال التعديلات الآتية على لائحة وبرنامج الدراسة بالمدرسة
والعمل بها من السنة المكتبية ١٩١٣ - ١٩١٤ التي تبدئ في يوم السبت
٤ أكتوبر سنة ١٩١٣ وقد صدر ب اعتمادها قرار من نظارة الحفانية بتاريخ
١٤ مايو سنة ١٩١٣ :

أولا - التعديلات الخاصة بلائحة المدرسة

(١) يشمل امتحان سنة الأشهر اختبارات شفوية فقط في جميع المواد التي
درست في خلالها

(ب) تقدر للاختبارات تحريرية كانت أو شفوية درجات من صفر إلى
عشرين وفي السنوات الثانية والثالثة والرابعة تضرب هذه الدرجات
في عوامل مختلفة كالمبين بالجدول المذكور بعد

ويشترط لنجاح الطالب في الامتحان النهائي أن يحصل على $\frac{1}{4}$ النهاية
العظمى لدرجة كل مادة وعلى $\frac{3}{4}$ النهاية العظمى لمجموع الدرجات

(*) الوقائع المصرية في ١٣ أغسطس سنة ١٩١٣ ملحق

(تابع) مدرسة الحقوق الخديوية

السنة الدراسية	المادة	العامل	حاصل الضرب أى النهاية العظمى
الثانية	القانون المدنى	٤	١٦٠
	قانون العقوبات	٣	١٢٠
	القانون الرومانى	٣	١٢٠
	» الادارى	٢	١٢٠
	» المالى	١	١٢٠
	الشريعة الاسلامية	٤	١٦٠
	اللغة الاضافية	٣	١٢٠
الثالثة	القانون المدنى	٤	١٦٠
	قانون العقوبات	٣	١٢٠
	تحقيق الجنايات	١	٤٠
	الشريعة الاسلامية	٤	١٦٠
	المرافعات المدنية	٣	١٢٠
	اللغة الفرنسية	٣	١٢٠
	القانون المدنى	٤	١٦٠
الرابعة	» الدولى	٣	١٢٠
	» التجارى	٣	١٢٠
	المرافعات المدنية	٢	٨٠
	التعديلات الخاصة ببرنامج الدراسة		

ثانيا — التعديلات الآتية فى مواد الدراسة بالسنتين المذكورة بعد :
السنة الأولى : الاقتصاد السياسى

البرنامج الحالى مابدا فصل ٧ و ٩

السنة الثانية : القانون المدنى

نظرية التعهدات والوكالة والكفالة

نظرية الاثبات

القانون الادارى

يشمل تدريس هذه المادة مبادئ القانون الادارى

الاماسية موضحة بالاستناد على أحكام التشريع المقارن

لا توجه الى الطلبة أسئلة لا تقتضى الاجابة عليها سوى

ايرادمتن القوانين الادارية المضرية

السنة الثالثة : القانون المدنى

عقد البيع بما فيه الشفعة وكذلك حوالة الديون

عقد الايجار

عقد القرض

عقد التأمين (السكورتاه)

نظرية الشخصية المعنوية وذكر التشريع المقارن فيها

وتطبيقها فيما يتعلق بالشركات المدنية والتجارية والاعيان

المحبوسة والأشخاص المعروفة فى القانون العام

المرافعات

النظرية العامة للرافعات المدنية وأهم المسائل العملية التى

من وظيفة المرافعات تناول البحث فيها

التشريع المقارن

اعلان من لهم شأن فى الدعوى

أوراق المحضرين

(تابع) السنة الثالثة :

طلبات الحضور

دخول خصم ثالث - طلبات الضمان

حضور الخصوم - الوكلاء - تعيين المحل المختار - قاعدة

« أن ليس لأحد سوى الملك أن تقام الدعوى باسم

غيره »

الغيبة - اثبات الغيبة

تهيئة الدعوى للحكم

قاضى التحضير

اختصاص الجهات القضائية المختلفة أهلية ومختلطة

نظرية الشأن المختلط

الدفع بعدم الاختصاص وقيام الخصومة أمام جهة أخرى

الدفع من طريق المماطلة

الدفع بعدم سماع الدعوى

انقطاع المرافعة وتركها وإبطالها

أجرائات التحقيق - استجواب الخصوم - اليمين - البيئة

أعمال أهل الخبرة - الأحكام التحضيرية والتمهيدية

والقطعية - الحضورية والغيابية

طرق الطعن في الأحكام - المعارضة - الاستئناف -

التماس إعادة النظر

الاجراءات الخاصة بدعاوى وضع اليد والتروير وتحقيق الخطوط

قانون العقوبات

شرح قانون العقوبات الاهل مع مقارنته بالقوانين الأخرى

الكتاب الثانى : الباب الرابع عشر فى الجنح والجنائيات التى تقع

بواسطة الصحف

الباب السادس عشر - التروير

(تابع) السنة الثالثة :

الكتاب الثالث : الابواب الآتية :

الباب الاول : فى القتل والجرح والضرب

الباب الرابع : فى هتك العرض وافساد الاخلاق

الباب السابع : القذف والسب الخ

الباب الثامن : السرقة والاعتصاب الخ

الباب العاشر : النصب وخيانة الامانة الخ

الباب الرابع عشر : اتيهاك حرمة ملك الغير

تحقيق الجنايات

شرح قانون تحقيق الجنايات

قانون محاكم الجنايات

السنة الرابعة :

المرافعات المدنية

طرق التنفيذ والحجز التحفظى فى القانونين الاهلى والمختلط
ويجوز فى الامتحان التحريرى أن يكون مع الطلبة متن القوانين
على شرط خلوها من التعليقات

القانون التجارى

التجار والاعمال التجارية

دفاتر التجارة

الشركات التجارية

السمسرة ولائحة البورصة

عقد الوكالة بالعمولة

الاوراق التجارية — الكمبيالات — السندات التى تحت

الاذن والتى لحاملها والشيكات الخ

القواعد العمومية للافلاس والصلح (كونكورداتو)

ولا توجه الى الطلبة أسئلة قاصرة على مجرد الاجراآت

ثالثاً - بيان المواد التي تدرس

تدرس المواد الآتية بالسنوات الأربع :

السنة الأولى :

مقدمة القوانين

نظام السلطات العمومية

الشريعة الإسلامية (المعاملات)

الاقتصاد السياسي

اللغة الإضافية (وهي الزامية للقسم الانجليزي)

السنة الثانية :

القانون المدني (التعهدات)

قانون العقوبات (القسم العام)

القانون الروماني

» الاداري والقانون المالي

الشريعة الإسلامية (الأحوال الشخصية)

اللغة الإضافية (وهي الزامية للقسم الانجليزي)

السنة الثالثة :

القانون المدني (العقود المعينة)

قانون العقوبات (الجرائم الخاصة)

» تحقيق الجنايات

الشريعة الإسلامية (المواريث والوقف والمرافعات الشرعية)

المرافعات المدنية

لغة فرنسية (في القسم الانجليزي)

السنة الرابعة :

القانون المدني (الحقوق العينية والامتيازات والرهن)

» الدولي

» التجارى

مرافعات مدنية (طرق التنفيذ)

ملاحظة : أولا — لا يدرس القانون الرومانى فى السنة المكتبية ١٩١٣ — ١٩١٤

طلبة السنة الثانية لانه درس لهم فى السنة الاولى (١٩١٢ — ١٩١٣)

ثانيا — يدرس قانون تحقيق الجنايات لطلبة السنة الرابعة فى السنة المكتبية

١٩١٣ — ١٩١٤ لانه لم يدرس لهم بالسنة الثالثة (١٩١٢ — ١٩١٣)

مجلس بلدى المنيا

قرار

بشأن نظافة الشوارع بمديرية المنيا (*)

مدير المنيا

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٦ يولي
٧ يونيه سنة ١٩١٣

وعلى قرار مديرية المنيا الصادر فى ٢٢ يناير سنة ١٩٠٥

قرر ما هوأت :

أولا - تسرى أحكام قرار نظارة الداخلية الصادر فى ٧ يونيه سنة ١٩١٣
على بندر المنيا

ثانيا - يلغى قرار مديرية المنيا الصادر فى ٢٢ يناير سنة ١٩٠٥

ثالثا - يجرى العمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

المنيا فى ٢٦ يولييه سنة ١٩١٣

عن مدير المنيا
عبد العزيز يحيى

(*) الوقائع المصرية فى ١٦ أغسطس سنة ١٩١٣ وجه ٢٦٩١

نظارة الداخلية

قرار

بتعديل جدول الامراض المعدية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة الاولى وعلى المادة الثانية عشرة من القانون نمرة ١٥ سنة ١٩١٢ الشامل للاحتياطات الصحية للوقاية من الامراض المعدية وبالنظر لأن مرض الجدرى الكاذب قد ظهر فى القطر بشكل مرض معد كثير الانتشار

٢٨ يولييه

سنة ١٩١٣

قرر ما هوآت :

١ - يضاف الى القسم الثانى من جدول الامراض المعدية المرفق بالقانون نمرة ١٥ سنة ١٩١٢ السابق ذكره المرض المعدى الآتى :

« الجدرى الكاذب »

٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يحاكم مرتكبها ويعاقب طبقا لمادة ١٢ من القانون نمرة ١٥ سنة ١٩١٢ السابق ذكره

٣ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

محمد سعيد

صدر فى ٢٨ يولييه سنة ١٩١٣

(*) الوقائم المصرية فى ١٨ أغسطس سنة ١٩١٣ وجه ٢٧١١

نظارة الحقانية

قرار

بشأن فصل بعض بلاد من اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية
وادخالها في دائرة اختصاص محكمة الجيزة الابتدائية الشرعية وفصل وادخال
بعض بلاد من وإلى بعض جريئات محكمة الجيزة المذكورة (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على قرارى نظارة الداخلية الصادرين في ٢٣ يولييه سنة ١٩١٣ ١٠ أغسطس
القاضيين بادخال تعديلات في جدول أسماء البلاد فيما يختص بمديرتى الشرقية
والقليوبية

وعلى المادة الرابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩)
قررنا ما هوآت :

تفصل الأربع بلاد الآتية وهى طحوريه وكفر الشرفا القبلى وكفر سعد
بحيرى وكفر الصمبى بما يتبعها من العزب المقيدة أمام أسمائها بجدول أسماء البلاد
والعزب التى استجدت بعد من اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية
وتدخل فى دائرة اختصاص محكمة الجيزة الابتدائية الشرعية وتكون تابعة لمحكمة
شبين القناطر الجزئية الشرعية فيما يختص بالقضايا والمواد الجزئية
وتفصل بلاد الحسانية وقها وسنهره وخلوتها من دائرة اختصاص محكمة قليوب
الجزئية الشرعية وتدخل فى دائرة اختصاص محكمة طوخ الجزئية الشرعية
وتفصل ناحيتا بلقس وزاوية النجار من اختصاص محكمة شبين القناطر الجزئية
الشرعية وتضافان الى دائرة اختصاص محكمة قليوب الجزئية الشرعية ٤
فى ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ (٨ رمضان سنة ١٣٣١)
(بالنيابة) يوسف وهبه

نظارة الداخلية

قسم البلديات والمجالس المحلية

لائحة بيع السمن الصناعى (*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

١٣ أغسطس سنة ١٩١٣ بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الامر العالى الرقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠ الصادر بتأسيس بلدية الاسكندرية

وعلى القرارين الصادرين من القومسيون البلدى بتاريخ ١٤ مايو و ١٨ يونيو سنة ١٩١٣ المصطفى عليهما من عطوفة ناظر الداخلية

قرر ما هوأت :

المادة الاولى

المشتغلون بعمل أوبيع السمن الصناعى يجب عليهم فضلا عن الاحكام الواردة فى الامر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ بخصوص المحلات المقلقة للراحة والغير الصحية والخطرة أن يراعوا النصوص الآتية بعد :

ولا يجب أن يباع السمن الصناعى ولا يعرض للبيع الا بتسميته بالخصوصية أى باسم « سمن صناعى »

المادة الثانية

كل محل يعرض فيه للبيع سمن صناعى سواء كان مخصصا لبيع هذا السمن او كانت معروضة فيه للبيع أصناف أخرى يجب أن توضع على واجهته يفة خصوصية يكتب عليها « سمن صناعى » باللغة العربية وكذا بلغة أوروية مكتوبة بحروف لاتينية

وحروف الكتابة سواء العربية أو الأوروبية يجب أن يكون ارتفاعها ١٠ سنتيمترات على الأقل

ويجب أن توضع اليفطة بحيث تكون ظاهرة جدا للعيان

المادة الثالثة

لا يجوز أن يعرض السمن الصناعى للبيع أو يباع الا فى اوعية يوضع على جوانبها وأعطيتها بكتابة لاتمحي هذان اللفظان « سمن صناعى » باللغة العربية وباحدى اللغات الأوروبية مكتوبة هذه الاخيرة بحروف لاتينية

و حروف الكتابة سواء العربية أو الأوروبية يجب أن يكون ارتفاعها ٤ سنتيمترات على الأقل

ولا يجوز أن يعطى السمن الصناعى للشترين الا فى لفائف عليها الكتابة المتقدمة الذكر بحروف ارتفاعها سنتيمتر على الأقل

المادة الرابعة

يجوز لعمال البلدية فى كل وقت أن يدخلوا الى المحلات التى يصنع فيها أو يعرض للبيع سمن من أى نوع كان وأن يأخذوا منها عينات ويعمل بذلك محضر دائماً

المادة الخامسة

يعمل بنصوص هذه اللائحة بلا اخلال بكل حاكمة أخرى تقتضيا الامور التى تكون قد اتضحت

المادة السادسة

كل مخالفة لنصوص هذه اللائحة تكون المعاقبة عليها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تزيد عن ١٠٠ قرش مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط وفى حال وقوع مخالفة ثانية فى مدى سنة من تاريخ صيرورة الحكم الاول نهائياً يجوز أن يأمر القاضى باغلاق المحل لمدة شهر أو بصفة نهائية

المادة السابعة

إذا كان أصحاب المحل بعضهم من الاجانب والبعض من الوطنيين فتكون
محاكمتهم على المخالفة أمام المحاكم المختلطة

المادة الثامنة

يبتدىء العمل بهذه اللائحة بعد ثلاثين يوما من نشرها في الجريدة الرسمية ما

الاسكندرية في ١٣ أغسطس سنة ١٩١٣

أحمد زيور

مديرية القليوبية

قرار

منع تجرين المحصولات بندر بنها وكفر منافر (*)

مدير القليوبية

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الاهلى
وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ يوليه سنة ١٩١٣
١٠ أغسطس
سنة ١٩١٣
قرر ما هو آت :

أولاً - ممنوع تجرين المحصولات بين مساكن بندر بنها وكفر منافر في المناطق
الآتية ذكرها :

بندر بنها

- (١) في المنطقة التي يحدها من الشرق شارع ومحل البوسنة الجديد
ومن الشمال شارع على شريف ومن الغرب شارع الدمهورى
والمساكن ومن الجنوب شارع أحمد بك حمزه
- (٢) في المنطقة الكائنة بشارع جسر النيل تجاه المساكن من ابتداء
باب سراى الاميرة فاطمة هانم افندى لغاية آخر المساكن الواقعة
على ساحل النيل

كفر منافر

- (١) في المنطقة الكائنة بين مساكن الكفر المذكور وبين وابورات
مياه القومسيون المحلى
- (٢) في المنطقة الكائنة بين مساكن الكفر المذكور وبين شادر
الخشب خاصة الخواجه كرم والشارع التوفيق
- (٣) في الاراضى الفضاء الكائنة بين مساكن الكفر المذكور

- ثانياً - تكون اجران المحصولات في أراضى المزارع
- ثالثاً - كل مخالفة لهذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ
- رابعاً - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثين يوماً ما
- في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ (٨ رمضان سنة ١٣٣١)
- محمد حدايه

مجلس مديرية البحيرة

لائحة مستخدمى مجلس مديرية البحيرة المصتق عليها من نظارة الداخلية (*)

القسم الأول

شروط قبول المستخدمين وترقيتهم

المادة الاولى

لا يقبل ضمن موظفى مجلس المديرية أو المدارس أو الكليات التابعة له إلا من كان سنة ١٩١٣ مصرى الجنس وتابعا للحكومة المحلية

ويعتبر مصرى من كان من رعايا الدولة العلية مولودا أو قاطنا فى القطر المصرى أو مقيا فيه من خمس عشرة سنة على الأقل

المادة الثانية

يكون اختيار مستخدمى مجلس المديرية أو المدارس التابعة له من الانواع الآتية وبحسب الترتيب الآتى :

أولا — حاملو الشهادة النهائية «دبلوم» من نظارة المعارف العمومية المصرية أو حاملو الشهادة المذكورة من خارج القطر

ثانيا — حائزو شهادة الدراسة الثانوية المصرية أو الذين نالوا شهادة مثلها من خارج القطر

وتعتبر شهادات مدرسة الزراعة ومدرسة الفنون والصنائع فى القاهرة

وقسم المعلمات فى المدرسة السنية والقسم الابتدائى من مدرسة

المعلمين الخديوية كشهادة الدراسة الثانوية

(*) الوقائع المصرية فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩١٣ وجه ٢٨٠٤

ثالثاً - حائزو شهادة الدراسة الابتدائية أو شهادة مساوية لها كشهادة مدرسة معلبي الكتاتيب . ويرجح بقدر الامكان من كان متخرجاً من المدارس التي يريدها المجلس

رابعاً - موظفوا الحكومة أو غيرها الذين رقتوا بسبب الغاء وظائفهم أو استعفائهم

المادة الثالثة

يلاحظ عند تعيين الموظفين الترتيب المدون في المادة السابقة سواء كان هذا التعيين باختيار المجلس أو عقب امتحان تساوى فيه مجموع درجات المرشحين وإذا كان المرشحون حائزين شهادات متعادلة فالمجلس حر في اختيار الأليق منهم

المادة الرابعة

يراعى بقدر الامكان أن يكون المفتش العام ومساعدوه ونظار المدارس ومهندس المجلس وسكرتير المجلس من النوع الاول أو الثانى المذكورين في المادة الثانية ويفضل من كان عارفاً إحدى اللغتين الفرنسية أو الانجليزية وأن لا يكون عمره أقل من خمس وعشرين سنة هلالية ولا أكثر من خمس وأربعين

المادة الخامسة

يراعى بقدر الامكان أن يكون مساعد سكرتير المجلس من النوع الثالث على الأقل من المنصوص عنهم في المادة الثانية وأن لا يكون عمره أقل من عشرين سنة هلالية وان لا يزيد عن خمس وأربعين

المادة السادسة

لا يتم تعيين أى موظف أو ترقية أو زيادة ماهيته أو نقله أو محاكمته إلا بعد اقرار المجلس على ذلك

ولا تمنع القيود السابقة ما للمجلس من الحق المطلق في توظيف أى شخص له امتيازات خاصة

المادة السابعة

يجب على كل من يريد أن يعين في وظيفة تابعة للجلس ولم يكن شاغلا وظيفة أخرى تابعة له أن يقدم الشهادات الآتية :

أولا - شهادة الميلاد أو شهادة القرعة وان لم توجدا ف شهادة من اثنين من الأطباء المعروفين للجلس

ثانيا - شهادة رسمية من قلم السوابق تفيد عدم وجود سوابق له

ثالثا - شهادة من طبيين معروفين للجلس دالة على صحة بنيته

رابعا - شهادة دالة على حسن السيرة والاخلاق موقع عليها من اثنين جديرين بالثقة ومعروفين للجلس . ويبين في هذه الشهادة اذا كان المرشح سبق له استخدام أم لا

وفي الحالة الاولى يبين وظائفه وزمن استخدامه وآخر وظيفة له وتاريخ وسبب رفته منها

خامسا - شهادة دالة على الجنسية المصرية والتابعة للحكومة المحلية موقع عليها من اثنين جديرين بالثقة ومعروفين للجلس

المادة الثامنة

تمنح الترقيات والعلاوات للمستخدمين وتقرر من المجلس بناء على طلب رئيسه

المادة التاسعة

لا يرقى المستخدم الى درجة أعلى ولا تزداد ماهيته قبل مضي سنتين على تعيينه وأعلى آخر ترقية أو علاوة منحت له

وللجلس الحق بصفة استثنائية أن يرقى مستخدما أو يزيد ماهيته بدون مراعاة شروط الفقرة السابقة من هذه المادة

المادة العاشرة

المستخدم المحكوم عليه تأديبيا بتزيله درجة أو تنقيص ماهيته لا يجوز ترقية ولا منحه علاوة ماهية إلا بعد مضي سنتين من تاريخ الحكم عليه

المادة الحادية عشرة

لا تعطى علاوات ولا تمنح ترقية إلا في أول يناير بعد عمل ميزانية السنة المقبلة

المادة الثانية عشرة

لا تسرى هذه اللائحة فيما يخص بشروط التعيين على الخدمة السائرة كالفراشين والبوليين والسعاة فان هؤلاء يعينون ويرفنون وتقطع ماهياتهم باذن رئيس المجلس ويقدر المجلس ماهيتهم والعدد اللازم منهم في الميزانية

المادة الثالثة عشرة

ليس للمستخدمين تحت ادارة المجلس الحق في طلب معاش أو مكافأة بعد خروجهم من خدمته وانما يجوز للمجلس اعطاء مكافأة لمن استعفى بسبب قهري أو رقت لسبب صحى أو لورثة من يتوفى وهو في الخدمة وهذه المكافأة لا تتعدى بحال من الاحوال قيمة معادلة لماهية الشهر الذى تركت فيه الخدمة مع مصاريف سفر المستخدم وعائلته ومن يعولهم أو وورثته الى الجهة التى يريدون الإقامة بها في القطر المصرى في ميعاد شهرين من تاريخ ترك الخدمة أو الوفاة طبق الشروط المقررة في قسم مصاريف الانتقال واذا كان ترك الوظيفة بعاهة أو وفاة بسبب الوظيفة فيجوز منح صاحبها أو وورثته مكافأة لغاية مائة جنيه . مصرى عدا مصاريف الانتقال بالصفة المينة آنفا

القسم الثانى

تأديب المستخدمين

المادة الرابعة عشرة

ترفع الدعوى التأديبية بقرار يصدر من رئيس المجلس بناء على رغبته أو طلب من اثنين من الاعضاء يرفعانه له وتبين في القرار التهم المنسوبة الى المستخدم

المادة الخامسة عشرة

حكمة المستخدم تأديبيا تكون أمام لجنة التعليم

المادة السادسة عشرة

يعان رئيس المجلس المستخدم بورقة الاتهام ميّنا فيها التهمة أو التهم المنسوبة إليه . ويكلفه بالحضور أمام لجنة التعاليم في ميعاد لا يقل عن خمسة أيام كاملة من يوم اعلانه لابداء ماعنده من أوجه الدفاع

المادة السابعة عشرة

بعد فحص التهمة أو التهم المنسوبة الى المستخدم وبعد دفاعه عن نفسه تقدّم اللجنة لرئيس المجلس حكما مؤيدا بالاسباب مرفقا به محضر التحقيق وللجنة المذكورة استجلاء للحقيقة أن تسمع أقوال من ترى ضرورة لسماع أقوالهم ويدون ذلك كله في المحضر وللتهم أيضا أن يكتب للجنة نتيجة بدفاعه

المادة الثامنة عشرة

يجب التوقيع على التقرير من جميع الذين حضروا المحاكمة من أعضاء اللجنة

المادة التاسعة عشرة

لا ينفذ حكم اللجنة الا بعد تصديق المجلس الذي له الحق في الموافقة على الحكم أو تعديله

المادة العشرون

قرار المجلس يكون بالاغلبية المطلقة من جميع أعضاء الجلسة الحاضرين متى كان متعقدا بصفة قانونية

المادة الحادية والعشرون

العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على المستخدمين التابعين للجلس هي :
أولا - الانذار

ثانيا - قطع الماهية لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا

ثالثاً - التترييل من الوظيفة أو الدرجة أوتتقيص الماهية مع ابقاء الوظيفة أو الدرجة

رابعاً - الرقت

ولرئيس المجلس حق الانذار وقطع الماهية لغاية خمسة عشر يوما

المادة الثانية والعشرون

يجب اعلان المستخدم بنتيجة قرار المجلس ويكون نافذ المفعول من التاريخ الذى يقرره المجلس ويجوز نشره فى الجرائد

المادة الثالثة والعشرون

فى حالة عدم معرفة محل المستخدم أو رفضه استلام نتيجة قرار المجلس تنشر فى الجريدة الرسمية ويعتبر هذا بمثابة اعلان

المادة الرابعة والعشرون

يجوز لرئيس المجلس أن يقرر بطريقة مستعجلة ايقاف المستخدم المطلوب عماكنه عن العمل بشرط أن يتم المجلس تحقيقاته ويعلن قراره النهائى للمستخدم فى ميعاد شهر على الاكثر من تاريخ الايقاف

واذا حكم فى هذه الحالة بالرفق فلا حق للمستخدم فى أخذ ماهيته مدة ايقافه واذا كان الحكم بتترييل درجته أو ماهيته فانه يعتبر كذلك من يوم الايقاف

المادة الخامسة والعشرون

يحاكم المستخدم اذا اخل بواجباته أو بعمله كما يحاكم أيضا اذا ارتكب أمرا يمس بحسن السلوك والآداب بحيث يزرى بشرف وظيفته

المادة السادسة والعشرون

الاحكام السابقة لاتمس ما للمجلس من الحق فى فصل أى موظف بدون توسط مجلس التأديب اذا كان ذلك بسبب عدم قدرته صحيا على القيام بوظيفته أو عدم لياقته وكفاءته للخدمة

المادة السابعة والعشرون

يجب على من يترك وظيفته أن يقدم استقالته بالكتابة لرياسة المجلس وأن يسلم مابعدته بخالصة كتابية ممن تعينه الرياسة للاستلام وتحسب للوظف ماهيته مدة تسليمه بحيث لا تتجاوز ماهية شهر

القسم الثالث

الاجازات

المادة الثامنة والعشرون

لا يجوز لاي موظف أن يتغيب عن محل وظيفته بسبب لايتعلق بها الاجازة من رياسة المجلس

المادة التاسعة والعشرون

تنقسم الاجازات الى نوعين - اعتيادية ومرضيه

المادة الثلاثون

يجوز للمستخدم أن يأخذ اجازة اعتيادية بماهية كاملة لمدة شهر في كل سنة اذا كان يرغب قضاءها داخل القطر أو لمدة شهرين اذا أراد قضاءها خارج القطر

المادة الحادية والثلاثون

لا تسرى أحكام المادة السابقة على نظار المدارس ومعلميها والمستخدمين بها فان اجازتهم تكون أثناء العطلة المدرسية التي يقررها المجلس سنويا . وهو يحتد لكل مستخدم منهم مدة اجازته وبدأها أثناء هذه المسامحات ولا يعطى لهؤلاء المستخدمين اجازات اعتيادية أخرى

المادة الثانية والثلاثون

يجوز لرياسة المجلس اعطاء اجازات مرضية باعتبار كل ثلاث سنوات
تصرف في الخدمة لغاية المدة الآتية وبالصفة الآتية :

أولا - شهران بمهية كاملة

ثانيا - » بنصف المهية

ثالثا - » ربع المهية

وبعد انقضاء الستة أشهر المذكورة جاز امتداد الاجازة لمثلها . بون ماهية
أو شطب اسم المستخدم من جدول مستخدمي المجلس مع بيان تاريخ الشطب

المادة الثالثة والثلاثون

يراد بمدة الثلاث سنوات في الخدمة المدة التي يقضيها المستخدم بتمامها فيها
بعد حذف الاجازات الاعتيادية والمرضية السابقة

المادة الرابعة والثلاثون

يجب أن يرفق طلب الاجازة المرضية أو طلب امتدادها بشهادة من طبيب
موثوق به . ويجوز لرياسة المجلس أن تحتم في هذه الاحوال شهادة من طبيب
مخصوص

المادة الخامسة والثلاثون

كل طلب امتداد اجازة مرضية يجب أن يقدم قبل انقضاء الاجازة المذكورة
بخمسة أيام على الأقل مالم تكن تلك الاجازة عشرة أيام فأقل فانه يجوز للمستخدم
أن يخطر الرياسة بطلب امتدادها لحد آخر يوم منها

فاذا غاب المستخدم ثم طلب الاجازة وجب عليه أن يقدم ما يثبت انه كان
في حالة قهرية منعتة عن طلب الاجازة قبل غيابه

المادة السادسة والثلاثون

يجوز للمجلس أن يعين مستخدما بصفة مؤقتة بدل المريض مدة مرضه بشرط
أن لا يستدعي ذلك زيادة في المصروفات المقررة في الميزانية

المادة السابعة والثلاثون

يجوز للمجلس أن يعتبر الاجازة المطلوبة بسبب المرض اجازة اعتيادية اذا كانت مدة خدمة المستخدم تجيز اعطاء الاجازة الاعتيادية أو كانت طالب الاجازة من مستخدمي المدارس وكانت المساحة المدرسية تسمح بذلك

المادة الثامنة والثلاثون

يجوز مع كل ذلك أن تعطى رئاسة المجلس للمستخدم رخصا بالغياب لا يتجاوز مجموع مددها سبعة أيام في السنة دون أن تحسب هذه الرخص من الاجازات

المادة التاسعة والثلاثون

كل موظف لا يعود الى محله عند انتهاء مدة اجازته يحرم من ماهيته من يوم انقضائها وهذا لا يمنع من مجازاته تأديبا . واذا لم يبين الاسباب الموجبة لتأخيرته في ميعاد الخمسة عشر يوما التالية لانتهاؤه مدة اجازته يعتبر مستعفيا ويسطب اسمه من جدول المستخدمين

المادة الاربعون

لا تسرى الاحكام السابقة على الخدمة السائرة . ولرئاسة المجلس حق الترخيص لمم باجازة بنسبة شهر واحد بمهية كاملة لكل سنة خدمة مع عدم الضم بشرط عدم عطل العمل أو زيادة المصاريف

المادة الحادية والاربعون

يجوز أن تعطى الرئاسة للمستخدمين تحت الاختبار اجازة بنسبة خمسة عشر يوما لكل سنة بدون ضم اذا لم يترتب على ذلك عطل في العمل أو زيادة في المصاريف

المادة الثانية والاربعون

يجوز منح المستخدم المعين خلال السنة اجازة تكون بنسبة المدة التي أمضاها من السنة

القسم الرابع

مصاريف الانتقال وبدل السفرية

المادة الثالثة والاربعون

للمجلس الحق في نقل أى مستخدم الى وظيفة أخرى تابعة له

المادة الرابعة والاربعون

المستخدمون التابعون للمجلس الذين ينقلون نهائيا من جهة الى أخرى تابعة له لهم الحق فى مصاريف انتقالهم وانتقال خدمهم وعفشهم

المادة الخامسة والاربعون

تصرف مصاريف الانتقال (من أجرة سكك حديد أو مرآكب أو عربات أو أجرة ركائب) بموجب كشوف مصدق عليها من رئاسة المجلس

المادة السادسة والاربعون

لاحق للوظف الذى تكون وظيفته التنقل كالتفتيش على المدارس أو الكنائس فى أجرة السفر إلا أجرة السكك الحديدية والركائب الضرورية لتوصيله الى الجهة التى فيها التفتيش وبدل سفرية اذا كان مضطرا الى المبيت خارج مركز وظيفته بحيث لا يتجاوز هذا المبيت عشر ليال فى الشهر وليس له الحق فى أجرة عربات أو ركائب للوصول من محطة مدينة أو بلدة الى نقطة أخرى فى نفس المدينة أو البلدة

المادة السابعة والاربعون

المستخدم الذى يعين فى مأمورية وقتية خارج محل إقامته له الحق فى أجرة السفر بالشروط المبينة فى المواد الآتية :

المادة الثامنة والاربعون

للمستخدمين حق الانتقال في السكك الحديدية في الدرجات الآتية :
 في الدرجة الاولى — من كان مرتبه الشهرى عشرين جنيتها فما فوق
 في الدرجة الثانية — من كان مرتبه الشهرى أقل من عشرين جنيتها مصريا
 لحد أربعة جنيهات مصرية
 ويجوز لمستخدمى هذا الصنف الانتقال في الدرجة الاولى في السكك الحديدية
 الضيقة التي لا توجد فيها إلا درجتان
 في الدرجة الثالثة — من كان مرتبه الشهرى أقل من أربعة جنيهات مصرية
 ويجوز لمستخدمى هذا الصنف الانتقال في الدرجة الثانية في السكك الحديدية
 الضيقة التي لا يوجد فيها إلا درجتان

المادة التاسعة والاربعون

لموظف المجلس الذى ينتقل من محل اقامته الى محل آخر تابع للمجلس بصفة
 نهائية الحق في نقل أعضاء عائلته الموجودين معه في معيشة واحدة لغاية ستة
 أشخاص في الدرجة المقررة له ونقل أتباعه لغاية أربعة أنفار في الدرجة الثالثة
 وله أيضا حق نقل عشرة قناطير من العفش . منها اثنان في ذات القطار الذى
 يسافر فيه والباقي في قطار البضاعة

المادة الخمسون

يجوز للمستخدم أن يقتصد من مصاريف انتقال عائلته وأتباعه لنقل ما يزيد
 في مقدار عفشه بأى كيفية يراها موافقة لمصلحته

المادة الحادية والخمسون

يجب انتخاب الخدمة السائرة بقدر الامكان من الجهات الكائنة فيها المصلحة
 المراد تعيينهم فيها

ولا يجوز نقل هؤلاء الخدمة على نفقة المجلس من جهة لأخرى إلا اذا كانوا حائزين صفات مخصوصة يصعب وجودها في مكان الجهات المطلوب تعيين هؤلاء الخدمة فيها

وفي هذه الحالة يكون لهم الحق في مصاريف انتقالهم مع زوجاتهم وأولادهم وقتل أربعة قناطير من العفش بشرط أن لا يتجاوز عدد الزوجات والاولاد معا أربعة

المادة الثانية والخمسون

طالبو الاستخدام في وظائف المجلس الذين ينقلون للامتحان يقومون بمصاريف سفرهم دون الزام المجلس بشئ

المادة الثالثة والخمسون

للمجلس أن يعطى لمن يعينون حديثا في المجلس بصفة نهائية أو بطريق الانتخاب مصاريف انتقالهم هم وعائلاتهم أو نقل عفشهم من محل اقامتهم الأصلي الى محل وظيفتهم الجديدة

أما المستخدمون تحت الاختبار الذين لم يمضوا مدة تجربتهم التي اشترطت عليهم طبق المرغوب وتركوا وظيفتهم فالمجلس الحق في أن يعطيهم مصاريف الاياب الى محلهم الاصل

وهذه المصاريف تقدر بمصاريف انتقال المستخدم في الدرجة اللاحقة بوظيفته التي فصل منها مع مصاريف خادم ونقل ستة قناطير من العفش في قطار البضاعة

المادة الرابعة والخمسون

يجوز بصفة استثنائية اعطاء المرفوتين بأى سبب عدا الاختلاس أو سوء السلوك مصاريف انتقالهم وعائلاتهم ونقل عفشهم لغاية الجهة التي يختارونها لاقامتهم في القطر المصرى مع مراعاة القيود السابقة

المادة الخامسة والخمسون

لا يجوز صرف مصاريف الانتقال أو بدل السفرية بدون طلب

المادة السادسة والخمسون

يسقط حق طلب مصاريف السفر ونقل العفش لأي موظف كان إذا مضى ستون يوما بعد انتهاء سفره أو وفاته أو ولم يقدم ذو الشأن طلبا بذلك الى رئاسة المجلس

المادة السابعة والخمسون

إذا حصل نقل موظفين تابعين لإدارة المجلس بناء على رغبتهما في تبادل بعضهما كانت مصاريف السفر ونقل العفش عليهما دون المجلس

المادة الثامنة والخمسون

يعطى بدل سفرية لكل موظف ترك محل إقامته لأداء عمل يتعلق بالمجلس باعتبار المائة اثنين من قيمة مرتبه الشهري عن كل ليلة يمضيها خارج محل إقامته

المادة التاسعة والخمسون

لا يجوز في أى حال من الاحوال أن يكون البديل أقل من مائة وعشرين مليا يوميا للمستخدمين ولا أقل من خمسين مليا للخدمة السائرة ولا أكثر من أربعين قرشا

المادة الستون

المستخدمون الموجودون في الاجازة ويطلبون للعودة الى وظائفهم قطعيا بسبب أشغال مصلحة ليس لهم الحق في مصاريف انتقالهم ولا في بدل سفرية أما اذا كان طلبهم بصفة مؤقتة فلهم الحق فقط في مصاريف انتقال حضورهم وإياهم اذا رجعوا لتكملة اجازتهم

المادة الحادية والستون

جميع المواد السابقة تتعلق بالانتقال ضمن حدود القطر المصرى . أما مقدار مصاريف الانتقال وبدل السفرية لمأمورية خارجة عن القطر المصرى فتقتدره رئاسة المجلس لكل مسألة مع مراعاة ظروف كل مأمورية

المادة الثانية والستون

لرئاسة المجلس مع عضوين منه الحق فى تنقيص أى مبلغ يرونه مطلوباً فى غير محله

المادة الثالثة والستون

لا يجوز مطلقاً إعطاء المستخدمين سلفة تحت خصهما من مصاريف انتقالم أو بدل سفریاتهم

المادة الرابعة والستون

يجوز تكليف أحد موظفى المجلس بترحيل المستخدم ومائلته وشحن عفشه طبق القيود السابقة وصرف اللازم لذلك من خزينة المجلس

أحكام متنوعة

المادة الخامسة والستون

لا يجوز الجمع بين وظيفة تحت ادارة المجلس وبين وظيفة أخرى خارجية

المادة السادسة والستون

لا يجوز لأى موظف تابع للمجلس أن يزاول التجارة أو الصناعة أو أى عمل آخر يعتبر حائلاً دون قيامه بواجباته بحرية تامة أو أى عمل لا يتفق مع كرامة الموظف

المادة السابعة والستون

كل مستخدم يجلس احتياطيا لجريمة من الجرائم فإنه يعتبر موقوفا من يوم حبسه ويكون مرتبه مدة ايقافه حقا لمجلس المديرية مالم تظهر براءته . واذا حكم نهائيا بجلس المستخدم وجب رفته

المادة الثامنة والستون

لا يكون المجلس راضيا عن الحجز على ماهيات المستخدمين التابعين له ومن يحكم بحجز ماهيته جازت محاكمته تأديبيا على هذا الحجز

المادة التاسعة والستون

على المستخدمين الذين يعهد اليهم بنقود أو أدوات أن يقدموا تأمينا من نقود أو سندات يقبلها المجلس أو ضمانا من شركة ضمانات أو من أحد الافراد الذين يتق المجلس بثروتهم ما

نظارة المعارف العمومية

قرار رقم ١٧٥٩ خاص بالاعانات التي تمنحها نظارة المعارف العمومية
للدارس الثانوية الحرة (*)

ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على ميزانية نظارة المعارف العمومية لسنة ١٩١٣
وعلى ما اقترحتة اللجنة العلمية الادارية في جلستها المنعقدة في ١١ يونيه
سنة ١٩١٣ بشأن مشروع لائحة الاعانات التي تمنحها نظارة المعارف العمومية
للدارس الثانوية الحرة
وعلى مداولة مجلس المعارف الأعلى بجلسته المنعقدة في ٢٢ يونيه سنة ١٩١٣
وعلى ماقرره مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٢ أغسطس سنة ١٩١٣

قرر ما هو آت :

مادة واحدة

يعمل بلائحة الاعانات للدارس الثانوية الحرة المرفقة بهذا والمصتق عليها
من مجلس النظار بجلسته المنعقدة في ٢ أغسطس سنة ١٩١٣ بمجرد نشرها بالجريدة
الرسمية

١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ (٨ رمضان سنة ١٣٣١)

أحمد حشمت

لائحة

خاصة بالاعانات التي تمنحها نظارة المعارف العمومية
للمدارس الثانوية الحرة

المادة الاولى

المدرسة الثانوية هي فيما يتعلق بأحكام هذه اللائحة كل مدرسة يعلم فيها مقرر الدراسة الثانوية بأكمله وفقا لمناهج التعليم الثانوى الذى تضعه نظارة المعارف العمومية أو أى منهج آخر تعتبره هذه النظارة فيما يتعلق بالاعانات التي تمنحها للمدارس الثانوية الحرة معادلا لمنهجها وإياها بالفرض المقصود منه

وفى جميع الاحوال التي تكون فيها المدرسة مشتملة على أقسام أخرى غير القسم الثانوى تفصل نظارة المعارف العمومية فيما اذا كان هذا القسم يعتبر فى عرف هذه اللائحة مدرسة ثانوية أم لا

المادة الثانية

تمنح نظارة المعارف العمومية الاعانات للمدارس الثانوية الحرة التي تتوفر فيها الشروط المعينة بهذه اللائحة والتي تبلغ من الرق درجة مرضية

ومنح الاعانات فى سنة ما لا يمتح على نظارة المعارف العمومية الاستقرار فى منحها كلها أو بعضها فى السنوات التالية بشرط أن تعلن المدرسة بقرار نظارة المعارف العمومية فى هذا الشأن قبل انقضاء السنة المكتبية التي تمنح عنها الاعانة بثلاثة شهور

المادة الثالثة

لاجل أن تعتبر المدارس الثانوية الحرة مستحقة لاعانة نظارة المعارف العمومية يلزم أن تتوفر فى كل منها الشروط الآتية :

(١) ان تكون المدرسة خاضعة لمراقبة وسيطرة لجنة ادارية معترف بها وتعين هذه اللجنة واحدا من بين أعضائها ليختص بوظيفة المراسلة مع نظارة المعارف

(٢) أن لا يكون الغرض من ادارة المدرسة الحصول على منفعة خاصة
(٣) أن يدون ما يتعلق بجميع التلاميذ الذين يلحقون بالمدرسة في سجلات معتمدة

(٤) أن يباح لنظارة المعارف العمومية تفتيش المدرسة في كل وقت وأن توافي المدرسة النظارة بجميع ما تطلبه من البيان والاحصاء
(٥) أن تعتمد النظارة جدول أوقات الدروس ونظام العمل الذي تتبعه المدرسة

المادة الرابعة

تمنح نظارة المعارف العمومية الاذونات بعد ملاحظة ما يرد في تقارير مفتشيها والوقوف على رأيهم فيها مع مراعاة عدم تجاوز المبلغ الموضوع خصيصا بهذا الغرض

المادة الخامسة

ينبغي للفتش أن لا يقتصر في تقريره عن كل مدرسة يفتشها على بيان ما اذا كانت الشروط المدونة في المادة الثالثة متوفرة على وجه عام أم لا بل يجب عليه أيضا أن يبدى ملاحظاته فيما يتعلق بالمسائل الآتية بياناها :

(١) موقع المدرسة وملاءمته لحاجة الجهة الواقعة فيها ومبلغ ضمان بقاء المدرسة واستمرار ادارتها على وجه حسن
(٢) حالة مباني المدرسة من الوجهة الصحية وتصريف الهواء والاضاءة والنظافة

(٣) ملازمة أثاث المدرسة ومعدات الدراسة فيها

- (٤) كفاءة القائمين بالتعليم في المدرسة ودرجة التعليم فيها
- (٥) المعدات التي تكون المدرسة أعدها لتعليم الرياضة البدنية (يدخل في ذلك الألعاب الرياضية التي تجرى على أسلوب منتظم) ومعدات الغذاء والتفتيش الطبي
- (٦) نظام المدرسة وحالتها من الوجهة الأدبية
- (٧) هل صرفت الاعانة التي تكون منحت في عام سابق في الوجوه التي رخصت بها النظارة من قبل

المادة السادسة

الاعانات نوعان : اعانات مساعدة واعانات أساسية

المادة السابعة

تمنح اعانات المساعدة سنويا بحيث لا يتجاوز خمسة الجنيهات المصرية عن كل تلميذ يواظب على الحضور الى المدرسة على وجه منتظم من أول السنة المكتبية ولا يتجاوز مبلغ الاعانة الكلى الذى تمنحه أية مدرسة فى أية سنة مبلغ ألف الجنيه المصرى ومع ذلك فلا تصرف هذه الاعانة فى الأحوال الآتية :

- (١) عن التلاميذ الذين لم يكونوا أدوا امتحانا رسميا وظهر من نتيجتهم فيه أنهم أهل للفرق التي يكونون مقيدين فيها
- (٢) عن التلاميذ الذين يتجاوز عمرهم تسع عشرة سنة فى اليوم الاول من السنة المكتبية التي تعطى عنها الاعانة
- (٣) عن التلاميذ الذين يبقون بفرقهم أكثر من ستين
- (٤) عن التلاميذ الذين يوجدون بفرق يزيد عدد تلاميذها على النهاية العظمى التي تقررها نظارة المعارف العمومية وكذلك التلاميذ الذين يتعلمون فى حجرات لا تكفى سعتها عدد التلاميذ الموجودين فيها
- (٥) عن التلاميذ الذين لم تكن حالتهم من جهة السير والسلوك مرضية

المادة الثامنة

الاعانات الأساسية إما أن تكون بمنح قطعة أرض أو بمنح شئ من المال تشتري به قطعة أرض أو يساعد به على إقامة ما يكون لازما من المباني المدرسية أو على اعداد ما يلزم من الاثاث المدرسى ومعدات التعليم

ولا يمكن أن تمنح قطعة أرض الا بعد موافقة نظارة المالية على منحها على شرط أن توجد بالجهة المراد انشاء المدرسة فيها قطعة أرض تملكها الحكومة وتكون موافقة لحاجة المدرسة ويمكن الحصول عليها لهذا الغرض

ولا تعطى أموال ما بصفة اعانات أساسية الا بالشروط التي تضعها نظارة المعارف العمومية في كل حالة .

مجلس مديرية بنى سويف

لائحة المستخدمين

المصدق عليها من نظارة الداخلية بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩١٣ نمرة ١٠٧ (*)

القسم الأول

شروط قبول المستخدمين وترقيتهم

المادة الاولى

لا يقبل ضمن موظفى مجلس المديرية أو المدارس أو الكاتيب التابعة له إلا من ١٧ أغسطس
كان مصرى الجنس وتابعا للحكومة المحلية

ويعتبر مصريا من كان من رعايا الدولة العلية مولودا أو قاطنا فى القطر المصرى
أو مقيما فيه من خمس عشرة سنة على الأقل

المادة الثانية

يكون اختيار مستخدمى مجلس المديرية أو المدارس التابعة له من الانواع
الآتية وبحسب الترتيب الآتى :

أولا — حاملو الشهادة النهائية (دبلوم) من نظارة المعارف العمومية المصرية
أو حاملو الشهادة المذكورة من خارج القطر

ثانيا — حائزو شهادة الدراسة الثانوية المصرية أو الذين نالوا شهادة مثلها
من خارج القطر

وتعتبر شهادات مدرسة الزراعة ومدرسة الفنون والصنائع في القاهرة وقسم
المعلمات في المدرسة السنية والقسم الابتدائى من مدرسة المعلمين الخديوية
كشهادة الدراسة الثانوية

ثالثا - حائزو شهادة الدراسة الابتدائية أو شهادة مساوية لها كشهادة
مدرسة معلمى الكتائب

ويرجح بقدر الامكان من كان متخرجاً من المدارس التى يديرها المجلس
رابعا - موظفو الحكومة أو غيرها الذين رفقوا بسبب الغاء وظائفهم
أو استعفائهم

المادة الثالثة

يلاحظ عند تعيين الموظفين الترتيب المدون فى المادة السابقة سواء كان
هذا التمييز باختيار المجلس أو عقب امتحان تساوى فيه مجموع درجات المرشحين
وإذا كان المرشحون حائزين شهادات متعادلة فالمجلس حر فى اختيار الأئبق منهم

المادة الرابعة

يراعى بقدر الامكان أن يكون المفتش العام ومساعدوه ونظار المدارس
ومهندس المجلس وسكرتير المجلس من النوع الاول أو الثانى المذكورين فى المادة
الثانية ويفضل من كان عارفاً احدى اللغتين الفرنسية أو الانجليزية وأن لا يكون
عمره أقل من خمس وعشرين سنة هلالية ولا أكثر من خمس وأربعين

المادة الخامسة

يراعى بقدر الامكان أن يكون مساعد سكرتير المجلس من النوع الثالث على
الأقل من المنصوص عنهم فى المادة الثانية وأن لا يكون عمره أقل من عشرين
سنة هلالية وأن لا يزيد عن خمس وأربعين

المادة السادسة

لا يتم تعيين أى موظف أو ترقيته أو زيادة ماهيته أو نقله أو محاكمته إلا بعد اقرار المجلس على ذلك
ولا تمنع القيود السابقة ما للمجلس من الحق المطلق فى توظيف أى شخص له امتيازات خاصة

المادة السابعة

يجب على كل من يريد أن يعين فى وظيفة تابعة للمجلس ولم يكن شاغلا وظيفه أخرى تابعة له أن يقدم الشهادات الآتية :
أولا - شهادة الميلاد أو شهادة القرعة وان لم توجدا ف شهادة من اثنين من الاطباء المعروفين للمجلس

ثانيا - شهادة رسمية من قلم السوابق تفيد عدم وجود سوابق له

ثالثا - « من طبييين معروفين للمجلس دالة عن صحة بنيتة

رابعا - « دالة على حسن السيرة والاخلاق موقع عليها من اثنين معروفين للمجلس . وبين فى هذه الشهادة اذا كان المرشح مسبق له استخدام أم لا . وفى الحالة الاولى يبين وظائفه وزمن استخدامه وآخر وظيفة له وتاريخ ومسبب رفته منها :

خامسا - شهادة دالة على الجنسية المصرية والتابعة للحكومة المحلية موقع عليها من اثنين جديرين بالثقة ومعروفين للمجلس

المادة الثامنة

تمنح الترقيات والملاوات للمستخدمين وتقرر من المجلس بناء على طلب رئيسه

المادة التاسعة

لا يرقى المستخدم الى درجة أعلى ولا تراد ماهيته قبل مضى سنتين على تعيينه أو على آخر ترقية أو علاوة منحت له
وللمجلس الحق بصفة استثنائية أن يرقى مستخدما أو يزيد ماهيته بدون مراعاة شروط الفقرة السابقة من هذه المادة لامتيازات خاصة

المادة العاشرة

المستخدم المحكوم عليه تأديبياً بتزيله درجة أو تنقيص ماهيته لايحوز ترقية ولا منحه علاوة ماهية الا بعد مضي سنتين من تاريخ الحكم عليه

المادة الحادية عشرة

لا تعطى علاوات ولا تمنح ترقيات الا في أول يناير بعد عمل ميزانية السنة المقبلة

المادة الثانية عشرة

لا تسرى هذه اللائحة فيما يخص بشروط التعيين على الخدمة السائرة كالقراشين والباوين والسعاه فان هؤلاء يعينون ويرفون وتقطع ماهياتهم باذن رئيس المجلس ويقدر المجلس ماهياتهم والعدد اللازم منهم في الميزانية

المادة الثالثة عشرة

ليس لجميع المستخدمين الذين هم تحت ادارة المجلس على اختلاف وظائفهم بالمعاهد العلمية وغيرها الحق في طلب معاش أو مكافأة بعد خروجهم من خدمته وانما يجوز للمجلس اعطاء مكافأة لمن استعفى أو رقت لسبب صحي أو لورثة من يتوفى وهو في الخدمة وهذه المكافأة لا تتعدى بأى حال من الاحوال قيمة معادلة الماهية الشهر الذى تركت فيه الخدمة مع مصاريف سفر المستخدم وعائلته ومن يعولهم أو ورثته الى الجهة التى يريدون الاقامة بها فى القطر المصرى فى ميعاد شهرين من تاريخ ترك الخدمة أو الوفاة طبق الشروط المقررة فى القسم الرابع لمصاريف الانتقال الآتى بيانه بعد فى هذه اللائحة

واذا كان ترك الوظيفة بعاهة مستديمة أو وفاة بسبب الوظيفة فيجوز منح صاحبها أو ورثته مكافأة لغاية مائة جنيه مصرى عدا مصاريف الانتقال بالصفة الميئنة آنفا

القسم الثاني تأديب المستخدمين

المادة الرابعة عشرة

ترفع الدعوى التأديبية بقرار يصدر من رئيس المجلس بناء على رغبته أو طلب من اثنين من الاعضاء يرفعانه له وتبين في القرار التهم المنسوبة الى المستخدم

المادة الخامسة عشرة

محاكمة المستخدم تأديبيا تكون أمام لجنة برئاسة رئيس المجلس وعضوية الاعضاء الاصليين المنتخبين للجنة التعليم ويكون حكمها بالاغلبية واذاتساوت الآراء فيرجح رأى الجانب الذى فيه الرئيس

المادة السادسة عشرة

يعان رئيس المجلس المستخدم بورقة الاتهام مبينا فيها التهمة أوالتهم المنسوبة اليه . ويكلفه بالحضور أمام اللجنة المذكورة فى المادة السابقة فى ميعاد لا يقل عن خمسة أيام كاملة من يوم اعلانه لابتداء ما عنده من أوجه الدفاع

المادة السابعة عشرة

اللجنة : بعد فحص التهمة أو التهم المنسوبة الى المستخدم وبعد دفاعه عن نفسه ونظر نتيجة دفاعه التى يقدمها كتابة بهيئتها وبعد أن تسمع أقوال من ترى ضرورة لسماع أقواله استجلاء للحقيقة وإثبات ذلك فى المحضر بعد نهاية المدافعة تحكم حكما مؤيدا بالاسباب التى تراها من النتيجة التى ظهرت لها من المداولة

المادة الثامنة عشرة

يعرض هذا الحكم على هيئة المجلس الاعتيادية أو غير الاعتيادية مصحوبا بمحضر التحقيق موقعا عليه من جميع الذين حضروا المحاكمة من أعضاء اللجنة

المادة التاسعة عشرة.

لا ينفذ حكم اللجنة الا بعد تصديق المجلس وله الحق في الموافقة على الحكم أو تعديله

المادة العشرون

قرار المجلس يكون بالأغلبية المطلقة من جميع أعضائه الحاضرين متى كان متعلقا بصفة قانونية

المادة الحادية والعشرون

العقوبات التأديبية التي يحوز الحكم بها على جميع المستخدمين التابعين للمجلس وفروعه وكان استخدامهم لمدد معينة بمقتضى عقود معتبرة أو بغير عقود من نظار مدارس البنين والبنات والكليات والاساتذة وغيرهم هي :
أولا - الانذار

ثانيا - قطع الماهية لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور

ثالثا - التريل من الوظيفة أو الدرجة أو تخفيض الماهية مع ابقاء الوظيفة أو الدرجة

رابعا - الرقت

ولئيس المجلس حق الانذار و قطع الماهية لغاية خمسة عشر يوما

المادة الثانية والعشرون

يجب اعلان المستخدم بنتيجة قرار المجلس ويكون نافذ المفعول من التاريخ الذى يقرره المجلس ويجوز نشره في الجرائد الرسمية وغيرها

المادة الثالثة والعشرون

في حالة عدم معرفة محل المستخدم او رفضه استلام نتيجة قرار المجلس تنشر في الجريدة الرسمية ويعتبر هذا النشر بمثابة اعلان قانوني

المادة الرابعة والعشرون

يجوز لرئيس المجلس أن يقرر بطريقة مستعجلة إيقاف المستخدم المطلوب محاكمته عن العمل بشرط أن يتم المجلس تحقيقاته ويعلن قراره النهائي للمستخدم في ميعاد شهر على الأكثر من تاريخ الإيقاف

وإذا حكم في هذه الحالة بالرفق فلا حق للمستخدم في أخذ ماهيته مدة إيقافه وإذا كان الحكم بتزليل درجته أو ماهيته فإنه يعتبر كذلك من يوم الإيقاف

المادة الخامسة والعشرون

يحاكم المستخدم إذا أخل بواجباته أو بعمله كما يحاكم أيضا إذا ارتكب أمرا يس بحسن سلوكه وأدابه مما يحط من كرامته

المادة السادسة والعشرون

الاحكام السابقة لا تنس ما للمجلس من الحق في فصل أى موظف بدون توسط مجلس التأديب للأسباب الآتية :

أولا — عدم قدرته صحيا على القيام بوظيفته
ثانيا — عدم لياقته وكفاءته للخدمة بعد اثبات ذلك من نتيجة أعماله وسوابقه

المادة السابعة والعشرون

يجب على كل من يترك وظيفته أن يقدم استقالة بكتابة لرأسه المجلس وأن يسلم ما بعدته بخالصه كتابية من تعيينه الرأسه للاستلام وتحسب للوظف ماهيته مدة تسليمه بحيث لا تتجاوز ماهية شهر

القسم الثالث

الاجازات

المادة الثامنة والعشرون

لا يجوز لأى مستخدم أن يتغيب عن محل وظيفته بسبب لايتهاق بها الإجازة
من رئاسة المجلس

المادة التاسعة والعشرون

تقسم الاجازات الى نوعين : اعتيادية ومرضية

المادة الثلاثون

يجوز للمستخدم أن يأخذ إجازة اعتيادية بماهية كاملة لمدة شهر فى كل سنة
إذا كان يرغب قضاءها داخل القطر أو لمدة شهرين إذا أراد قضاءها خارج القطر

المادة الحادية والثلاثون

لا تسرى أحكام المادة السابقة على نظار المدارس ومعلميها والمستخدمين بها
فان إجازاتهم تكون أثناء العطلة المدرسية التي يقررها المجلس سنويا من شهر
الى شهرين والمعاهد التي ليس لها عطلة مدرسية تسرى عليها أحكام المادة السابقة
وهو يحدد لكل مستخدم منهم مدة إجازته وبدأها أثناء هذه المسامحات ولا يعطى
لهؤلاء المستخدمين إجازات اعتيادية أخرى

المادة الثانية والثلاثون

يجوز لرئاسة المجلس اعطاء إجازات مرضية باعتبار كل ثلاث سنوات تصرف
فى الخلعة لغاية المدة الآتية وبالصفة الآتية :

أولا - شهران بماهية كاملة

ثانيا - » بنصف الماهية

ثالثا - » ربع الماهية

وبعد انقضاء الستة أشهر المذكورة يشطب اسم المستخدم من جدول مستخدمى
المجلس مع بيان تاريخ الشطب

المادة الثالثة والثلاثون

يراد بمدة الثلاث السنوات في الخدمة المدة التي يقضيها المستخدم بتمامها فيها بعد حذف الاجازات الاعتيادية والمرضية السابقة

المادة الرابعة والثلاثون

يجب أن يرفق طلب الاجازة المرضية أو طلب امتدادها بشهادة من طبيب معروف للجلس ويجوز لرأسه المجلس أن تحتم في هذه الاحوال شهادة من طبيب مخصوص

المادة الخامسة والثلاثون

كل طلب امتداد اجازة مرضية يجب أن يقدم قبل انقضاء الاجازة المذكورة بخمسة أيام على الأقل ما لم تكن تلك الاجازة عشرة أيام فأقل فانه يجوز للمستخدم أن يخطر الرأس بطلب امتدادها لحد آخر يوم منها تلغرافيا فإذا غاب المستخدم ثم طلب الاجازة وجب عليه أن يقدم ما يثبت أنه كان في حالة قهرية منعه عن طلب الاجازة قبل غيابه

المادة السادسة والثلاثون

يجوز للجلس أن يعين مستخدما بصفة مؤقتة بدل المريض مدة مرضه بشرط أن لا يستدعى ذلك زيادة في المصروفات المقررة في الميزانية

المادة السابعة والثلاثون

يجوز للجلس أن يعتبر الاجازة المطلوبة بسبب المرض اجازة اعتيادية اذا كانت مدة خدمة المستخدم تميز اعطاء الاجازة الاعتيادية أو كانت طالب الاجازة من مستخدمي المدارس وكانت المساعمة المدرسية تسمح بذلك

المادة الثامنة والثلاثون

يجوز مع ذلك أن تعطى رأسه المجلس للمستخدم رخصا بالغياب لا يتجاوز مجموع مددها سبعة أيام في السنة دون أن تحسب هذه الرخص من الاجازات

المادة التاسعة والثلاثون

كل موظف لا يعود الى عمله عند انتهاء مدة اجازته يحرم من ماهيته من يوم اقتضاها وهذا لا يمنع من مجارته تأديبيا واذا لم يبين الاسباب الموجبة لتأخيرته في معاد الخمسة عشر يوما التالية لانتهاء مدة اجازته يعتبر مستعفيا ويشطب اسمه من جدول المستخدمين

المادة الأربعون

لا تسرى الاحكام السابقة على الخدمة السائرة ولرأسة المجلس حق الترخيص لهم باجازة بنسبة شهر واحد بماهية كاملة لكل سنة خدمة مع عدم الضم بشرط عدم عطل العمل أو زيادة المصاريف

المادة الحادية والأربعون

يجوز أن تعطى الرئاسة للمستخدمين تحت الاختيار اجازة بنسبة خمسة عشر يوما لكل سنة بدون ضم اذا لم يترتب على ذلك عطل في العمل أو زيادة في المصاريف

المادة الثانية والأربعون

يجوز منح المستخدم المعين خلال السنة اجازة بنسبة المدة التي أمضاها من السنة عند احتياجه لهذه الاجازة لاسباب مقبولة

القسم الرابع

مصاريف الانتقال وبذل السفيرية

المادة الثالثة والأربعون

للجلس الحق في نقل أى مستخدم الى وظيفة أخرى تابعة له

المادة الرابعة والأربعون

المستخدمون التابعون للجلس الذين ينقلون نهائيا من جهة الى أخرى تابعة لهم الحق في مصاريف انتقاليهم مع عائلاتهم وعقبتهم

المادة الخامسة والأربعون

تصرف مصاريف الانتقال من أجرة سكك حديدية أو مرآكب أو عربيات أو أجرة ركائب بموجب كشوف مصدق عليها من رئاسة المجلس

المادة السادسة والأربعون

لاحق للموظف الذى تكون وظيفته التنقل كالتفتيش على المدارس والكتابيب فى أجرة السفر الا أجرة السكة الحديدية والركائب الضرورية لتوصيله الى الجهة التى فيها التفتيش وبذل سفريه اذا كان مضطرا الى المبيت خارج مركز وظيفته بحيث لا يتجاوز المبيت عشريال فى الشهر وليس له الحق فى أجرة عربيات أو ركائب للوصول من محطة مدينة أو بلدة الى نقطة أخرى فى نفس المدينة أو البلدة

المادة السابعة والأربعون

المستخدم الذى يعين فى مأمورية وقتية خارج محل اقامته له الحق فى أجرة السفر بالشروط المبينة فى المواد الآتية :

المادة الثامنة والأربعون

للمستخدمين حق الانتقال فى السكك الحديدية فى الدرجات الآتية :

فى الدرجة الاولى : من كان مرتبه الشهرى عشرون جنيا فما فوق
فى الدرجة الثانية : من كان مرتبه الشهرى أقل من عشرين جنيا لحد أربعة جنيهات مصرية ويجوز لهؤلاء المستخدمين الانتقال فى الدرجة الاولى فى السكك الحديدية الضيقة التى لا يوجد فيها الا درجتان

فى الدرجة الثالثة : من كان مرتبه الشهرى أقل من أربعة جنيهات مصرية ويجوز لهؤلاء المستخدمين الانتقال فى الدرجة التى تلى الدرجة الاولى مباشرة فى السكك الحديدية الضيقة التى لا يوجد فيها الا درجتان

المادة التاسعة والاربعون

لموظف المجلس الذى ينتقل من محل اقامته الى محل آخر تابع للجلس بصفة نهائية الحق فى نقل أعضائه عائلته الموجودين معه فى معيشة واحدة لغاية ستة أشخاص فى الدرجة المقررة له ونقل أتباعه لغاية أربعة أنفار فى الدرجة الثالثة وله أيضا حق نقل عشرة قناطير من العفش منها اثنان فى ذات القطار الذى يسافر فيه والباقي فى قطار البضاعة

المادة الخمسون

يجوز للمستخدم أن يقتصد من مصاريف انتقال عائلته وأتباعه لنقل مايزيد فى مقدار عفشه بأى كيفية يراها موافقة لمصلحته

المادة الحادية والخمسون

يجب انتخاب الخدمة السائرة بقدر الامكان من الجهات الكائنة فيها المصاحبة المراد تعيينهم فيها

ولايجوز نقل هؤلاء الخدمة على نفقة المجلس من جهة لآخرى الا اذا كانوا حائزين صفات مخصوصة يصعب وجودها فى مكان الجهة المطلوب تعيين هؤلاء الخدمة فيها

وفى هذه الحالة يكون لهم الحق فى مصاريف انتقالهم مع زوجاتهم وأولادهم ونقل أربعة قناطير من العفش بشرط أن لا يتجاوز عدد الزوجات والاولاد معا أربعة

المادة الثانية والخمسون

طالبو الاستخدام فى وظائف المجلس الذين ينقلون لمحل الامتحان يقومون بمصاريف سفرهم دون الزام المجلس بشئ

المادة الثالثة والخمسون

للمجلس أن يعطى لمن يعينون حديثا فى المجلس بصفة نهائية أو بطريق الانتخاب مصاريف انتقالهم هم وعائلاتهم أو نقل عفشهم من محل اقامتهم الاصل الى محل وظيفتهم الجديدة

أما المستخدمون تحت الاختبار الذين لم يمضوا مدة تجربتهم التي اشترطت عليهم طبق المرغوب وتركوا وظيفتهم فالمجلس الحق في أن يعطيهم مصاريف الإياب إلى محلهم الأصلي

وهذه المصاريف تقدر بمصاريف انتقال المستخدم في الدرجة الثالثة بوظيفته التي فصل منها مع مصاريف خادم ونقل ستة قناطير من العفش في قطار البضاعة

المادة الرابعة والخمسون

يحوز بصفة استثنائية إعطاء المرفوتين بأي سبب عدا الاختلاس أو سوء السلوك مصاريف انتقالهم وغائلاتهم ونقل عفشهم لغاية الجهة التي يختارونها لإقامتهم في القطر المصري مع مراعاة القيود السابقة

المادة الخامسة والخمسون

لايحوز صرف مصاريف الانتقال أو بدل السفرية بدون طلب

المادة السادسة والخمسون

يسقط حق طالب مصاريف السفر ونقل العفش لاي موظف كان اذا مضى ستون يوما بعد انتهاء سفره أو وفاته ولم يقدم ذو الشأن طلبا بذلك الى رئاسة المجلس

المادة السابعة والخمسون

اذا حصل نقل موظفين تابعين لإدارة المجلس بناء على رغبتهما في تبادل بعضهما كانت مصاريف السفر ونقل العفش عليهما لاعلى المجلس

المادة الثامنة والخمسون

يعطى بدل سفرية لكل موظف ترك محل إقامته لإداء عمل يتعلق بالمجلس باعتبار المائة اثنين من قيمة مرتبه الشهري عن كل ليلة يمضيها خارج محل إقامته

المادة التاسعة والخمسون

لا يجوز في أى حال من الأحوال أن يتجاوز بدل السفرية أربعين قرشا يوميا لمن يكون مرتبه من عشرين جنيها فأكثر ومائة وعشرين مليا يوميا لمن يكون مرتبه من ستة جنيها فأقل ونحسين مليا للخدمة السائرة

المادة الستون

المستخدمون الموجودون في الاجازة ويطلبون للعودة الى وظائفهم قطعيا لسبب أشغال مصلحية ليس لهم الحق في مصاريف انتقالهم ولا في بدل سفرية وأما اذا كان طلبهم بصفة مؤقتة فلهم الحق فقط في مصاريف انتقال حضورهم وعودتهم اذا رغبوا تمضية اجازاتهم بأكملها

المادة الحادية والستون

جميع المواد السابقة تتعلق بالانتقال ضمن حدود القطر المصرى أما مقدار مصاريف الانتقال وبدل السفرية لأمورية خارجة عن القطر المصرى فيقدره رئيس المجلس لكل مسألة مع مراعاة ظروف كل أمورية بدون معارضة أو طلب مصاريف زيادة عما يقدره رئيس المجلس

المادة الثانية والستون

لرئيس المجلس الحق في تنقيص أى مبلغ يراه في غير محله من مصاريف الانتقال وبدل السفرية

المادة الثالثة والستون

لا يجوز مطلقا اعطاء المستخدمين سلفة تحت خصمها من مصاريف انتقالهم أو بدل سفرياتهم

المادة الرابعة والستون

يجوز تكليف أحد موظفى المجلس بترحيل المستخدم وعائلته وشحن عفشه طبق القيود السابقة وصرف اللازم لذلك من خزينة المجلس

أحكام متنوعة

المادة الخامسة والستون

لا يجوز لأى موظف أو مستخدم تابع للجلاس الجمع بين وظيفة تحت إدارة المجلس وبين وظيفة أخرى خارجة عنه

المادة السادسة والستون

لا يجوز لأى موظف تابع للجلاس أن يزاول التجار أو الصناعة أو أى عمل يحط من كرامة الموظف

المادة السابعة والستون

كل مستخدم يحبس احتياطيا بجريرة من الجرائم فإنه يعتبر موقوفا من يوم حبسه ويكون مرتبه مدة ايقافه حقا للجنس واذا حكم نهائيا بحبس المستخدم وجب رفته

واذا حكم ببراءته وكانت التهمة بسبب عمله في المجلس فيصرف له مرتبه مدة ايقافه . أما اذا كانت بأسباب خارجة عن عمله بالمجلس فلا يصرف له مرتبه مدة الايقاف

المادة الثامنة والستون

لا يكون المجلس راضيا عن الحجز على ماهيات المستخدمين التابعين له ومن يحكم بحجز ماهيته جازت محاكمته تأديبيا على هذا الحجز إلا اذا ثبت أن الحجز عليه لعذر مقبول

المادة التاسعة والستون

على المستخدمين الذين يعهد اليهم بتقود أو أدوات أن يقدموا تأمينا كافيا يقدره رئيس المجلس من تقود أو سندات أو ضمانات من شركة الضمانات أو من أحد الافراد الذين يثبت اقتدارهم بصفة رسمية

صتق المجلس على هذه اللائحة بجلسة ١٤ يونيه سنة ١٩١٣ الموافق ٩ رجب سنة ١٣٣١ وتعتبر نافذة المفعول من تاريخ اعتمادها ٤

محافظة دمياط

قرار

باحتياطات لمنع تلوث مياه الشرب برأس البر (محافظة دمياط) (*)

محافظ دمياط

٣ أغسطس ١٩١٣ بعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية الصادر في ١١ مايو سنة ١٩١٣ طبقا
لقرار نظارة الداخلية المؤرخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥

وبعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار المشار اليه
قرر ما هو آت :

المادة الاولى

لا يجوز أخذ المياه في مدة الاصطيف برأس البر من النيل إلا من وسط مجرى
النهر تجاه محطة خفر السواحل الواقعة على الشاطئ الغربى وهى المشهورة بالشيخ
يوسف وتؤخذ المياه بواسطة قرب أوفناطيس مركب عليها طلمبة ماصة

المادة الثانية

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة قرش
أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

محمد على

في ٣ أغسطس سنة ١٩١٣

مديرية الغربية

قرار

الحجارة بنذر زقى - المواقف والتعريفة (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٨ المشتغل ١٩ أغسطس
على لأئحة الحجارة سنة ١٩١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس بلدى بنذر زقى يجلسه المتعقد في ٨ يوليه
سنة ١٩١٢

قررها هأت :

أولا - يلغى موقف الحجارة بنذر زقى المين بالجدول المرفق بلاءحة
٢٥ ابريل سنة ١٨٩٨ المشار اليه ويستبدل بالمواقف الآتية :

عدد الحجير

- موقف مجاور لمحطة السكة الحديد الاميرية ٥
- » بشارع السوق ٥
- » محطة الدلتا ٥
- » بمدخل شارع سندبسط ٥

(*) الوقائع المصرية في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٣ وجه ٢٩٤٥

ثانياً — تم تعديل تعريفه أجرا-بحر بنندر زقى المبينة بالجدول المرفق بالائحة
٢٥ ابريل سنة ١٨٦٨ المشار اليها بالتعريف الآتية :

بالساعة

١٠

من أى موقف من المواقف المذكورة لأية نقطة بالبندر
وبالعكس مدة النهار

١٥

من أى موقف من المواقف المذكورة لأية نقطة بالبندر
وبالعكس مدة الليل

بالساعة

٢٠

عن الساعة الاولى خارج البندر نهارا

١٥

عن كل ساعة بعد الساعة الاولى

٢٥

عن الساعة الاولى خارج البندر ليلا

٢٠

عن كل ساعة بعد الساعة الاولى

١٢٠

أجرة اليوم بالكامل بما فيها الليل

إذا رجع الراكب الى النقطة التى ركب منها فتكون أجرة

اليوم ١٠٠ مليم

ثالثاً — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام ٤

طنطا فى ١٩ أغسطس سنة ١٩١٣ (١٧ رمضان سنة ١٣٣١)

محمد محب

مديرية قنا

قرار

المحلات العمومية بمديرية قنا — تعديل جدول الاخطاط المخصصة فقط
لسكن العائلات ولا يجوز فتح محلات عمومية فيها (*)

مدير قنا

بعد الاطلاع على المادة الثانية من لائحة المحلات العمومية الصادر بها الامر
العالى بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٠٤ ١٧ أغسطس سنة ١٩١٣

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرين من مديرية قنا بتاريخ ١٧ مارس
سنة ١٩٠٤ وه أغسطس سنة ١٩٠٩ بتعيين الاخطاط المخصصة لسكن العائلات
في بعض بلاد المديرية

وبعد موافقة مجلس محلى بندر قنا بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩١٣

قرر ما هو آت :

أولا — يستبدل كشف الاخطاط المخصصة لسكن العائلات ببندر قنا
المبين بالمادة الاولى من القرار الصادر بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٠٤
والمعدل بالقرار الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩٠٩ بما هو آت

مركز قنا — بندر قنا

جميع شوارع وحوارى بندر قنا ماعدا الآتى بيانها
(١) شارع سيدى عبد الرحيم من طرفه الواقع قبالة السكة الحديد
الى ضريح الانصارى ومن أول شارع سوق الغلال الى وكالة
الطرايشى

- (٢) الجزء من شارع الخور الواقع بين قهوة بانو لغاية كرم أبو رواى
 - (٣) شارعى العاهرات
 - (٤) الحارة الواقعة بين شارع العاهرات وشارع الخور جنوباً
 - وشارع سيدى عبد الرحيم الى الشمال الغربى
 - (٥) شارع القيسارية ابتداء من وكالة محمد افندى نور لغاية دكان
الشيخ على السيد
 - (٦) النقطة المعروفة باسم الرقة القديمة الواقعة بين وكالة محمد افندى
نور ومركز العمدة ووكالة سليمان حمد ووكالة أبو السرور
- ثانياً — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م
قنا فى ١٧ أغسطس سنة ١٩١٣ (١٥ رمضان سنة ١٣٣١)
- عن المدير
وكيل المديرية بدرخان على

نظارة المعارف العمومية

قرار وزاري رقم ١٧٥٣ بشأن خطة الدراسة للمدارس الابتدائية للبنات (*)

ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على ما اقترحه اللجنة العلمية الادارية في جلستها المنعقدة ١٠ أغسطس
في ١١ يونيو سنة ١٩١٣ بشأن خطة الدراسة للمدارس البنات الابتدائية سنة ١٩١٣

وعلى مداولة مجلس المعارف الأعلى في جلسته المنعقدة في ٢٢ يونيو سنة ١٩١٣

وعلى ما قرره مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٢ أغسطس سنة ١٩١٣

قرر ماهوآت :

مادة واحدة

يعمل بصفة مؤقتة بمقتضى خطة الدراسة للمدارس البنات الابتدائية المرفقة
بهذا والمصدق عليها من مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٢ أغسطس سنة ١٩١٣
ابتداء من السنة المكتبية ١٩١٣ - ١٩١٤ م

تحريرا في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ (٨ رمضان سنة ١٣٣١)

أحمد حشمت

خطة الدراسة

عدد الحصص في الاسبوع						مواد التعليم
السنة السادسة	السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الاولى	
١	١	٢	٢	—	—	ديانة
١	١	١	١	١	١	أخلاق
٦	٦	٦	٦	٦	٦	لغة عربية
١	٢	٢	٢	٣	—	خط عربي
٦	٦	٦	٦	—	—	لغة انجليزية
١	١	٢	٢	—	—	خط انجليزي
٢	١	١	—	—	—	ترجمة
٥	٥	٥	٥	٥	٤	حساب
—	—	٢	٢	٢	٢	دروس أشياء ومشاهدة الطبيعة
٢	٢	٢	٢	—	—	جغرافية
١	١	—	—	—	—	تاريخ
—	—	—	٣	٩	١٣	أشغال يدوية (بستان الاطفال)
٤	٤	٥	٥	٥	٥	أشغال الابر
٢	٢	٣	٣	٣	٣	رسم وشغل بالفرشة
٢	٢	١	—	—	—	علم تدبير الصحة
١	١	١	—	—	—	تدبير منزلى
٤	٤	—	—	—	—	طبخ وغسل وكى
٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٤	٣٤	المجموع

تنبه — تعطى تمرينات التربية البدنية إما أثناء ساعات الدروس أو خارجا عنها حسب جدول تضعه ناظرات المدارس وتعتمده نظارة المعارف العمومية

أولاً - تكون مدة كل حصة في فرق السنتين الأولى والثانية ٣٥ دقيقة

الحصة الأولى	من	٨ ٠٠	الى	٨ ٣٥	ت
» الثانية	»	٨ ٤٠	»	٩ ١٥	٩
» الثالثة	»	٩ ٥٠	»	١٠ ٢٥	١٠
» الرابعة	»	١٠ ٣٠	»	١١ ٠٥	١١
» الخامسة	»	١ ١٠	»	١ ٤٥	١
» السادسة	»	١ ٥٥	»	٢ ٣٠	٢

ثانياً - وتكون الحصص في فرق السنين الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة

الحصة الأولى	من	٨ ٠٠	الى	٨ ٤٥	ت
» الثانية	»	٨ ٥٠	»	٩ ٣٥	٩
» الثالثة	»	٩ ٥٠	»	١٠ ٣٥	١٠
» الرابعة	»	١٠ ٤٠	»	١١ ٢٥	١١
» الخامسة	»	١ ١٠	»	١ ٥٠	١
» السادسة	»	١ ٥٥	»	٢ ٣٥	٢
» السابعة	»	٢ ٥٠	»	٣ ٣٠	٣

ثالثاً - وتكون أوقات الدراسة في فصل الصيف الذي يتبدى من أول يوم سبت في شهر مايو على الوجه الآتي :

حصص السنتين الأولى والثانية	من	٧ ٣٠	الى	٨ ٥	ت
الحصة الأولى	»	٨ ١٠	»	٨ ٤٥	٨
» الثانية	»	٨ ٥٠	»	٩ ٢٥	٩
» الثالثة	»	١٠ ٢٠	»	١٠ ٥٥	١٠
» الرابعة	»	١١ ٠٠	»	١١ ٣٥	١١
» الخامسة	»	١١ ٤٠	»	١٢ ١٥	١٢

حصص الستين الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة :

ت	٣	الى	٧	٣٠	من	الحصة الأولى
٨	١٠	»	٨	١٥	»	» الثانية
٩	٤٠	»	٩	٥٠	»	» الثالثة
١١	٥٠	»	١٠	٢٠	»	» الرابعة
١١	٤٥	»	١١	٥	»	» الخامسة
١٢	٣٠	»	١١	٥٠	»	» السادسة

نظارة الداخلية

قرار

تعديل جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ بشأن ٣١ أغسطس
سنة ١٩١٣ المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

قرر ما هو آت :

(١) المحلات الموضحة أدناه تعتبر من المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة
والخطرة وتضاف الى القسم الثانى والفرع المرموز اليه بحرف (أ) من
الجدول التابع للأئحة الرقيمة ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ الملحقة بالقانون
المشار اليه قبل

« مستودعات الكبريت »

(٢) يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

فى ٣١ أغسطس سنة ١٩١٣ (٢٩ رمضان سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٠٢٩

نظارة الداخلية

قرار

تعديل جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (*)

ناظر الداخلية

٣١ أغسطس ١٩١٣
بمد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ بشأن
المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

قررها هو آت :

(١) المحلات الموضحة أدناه تعتبر من المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة
والخطرة وتضاف الى القسم الثالث والفرع المرموز اليه بحرف (ب) من
الجدول التابع للأئحة الرقيمة ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ الملحقه بالقانون
المشار اليه أعلاه

« مستودعات الاسمنت والجبس »

(٢) يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

في ٣١ أغسطس سنة ١٩١٣ (٢٩ رمضان سنة ١٣٣٢)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٠٢٩

نظارة المعارف العمومية

قرار رقم ١٧٥٤

لائحة امتحان شهادة الدراسة الابتدائية للبنات (*)

ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على لائحة امتحان شهادة الدراسة الابتدائية الصادر عليها قرار ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣
النظارة في ٢٨ يناير سنة ١٩٠٩ رقم ١٣٦٧
وعلى خطة الدراسة بمدارس البنات الصادر عليها قرار النظارة في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ رقم ١٧٥٣

وعلى ما اقترحه اللجنة العلمية الادارية في جلستها المنعقدتين في ١١ و ١٩
يونيه سنة ١٩١٣ بشأن مشروع لائحة امتحان شهادة الدراسة الابتدائية للبنات
وعلى مداولة مجلس المعارف الاعلى في جلسته المنعقدة في ٢٢ يونيه سنة ١٩١٣
وعلى ما قرره مجلس النظارة في جلسته المنعقدة في ٢ أغسطس سنة ١٩١٣
قرر ماهوآت :

(مادة واحدة)

يعمل بصفة مؤقتة بمقتضى لائحة امتحان شهادة الدراسة الابتدائية للبنات
المرفقة بهذا والمصدق عليها من مجلس النظارة في جلسته المنعقدة في ٢ أغسطس
سنة ١٩١٣ ابتداء من امتحان سنة ١٩١٤ م

تحريرا في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ (٨ رمضان سنة ١٣٣١)

أحمد حشمت

لائحة

امتحانات شهادة الدراسة الابتدائية للبنات

المادة الأولى

قد أنشئت شهادة دراسة ابتدائية للبنات تعطى لهنّ وفي حالة نجاحهنّ في امتحان اللغة الاجنبية ينص في تلك الشهادة عن ذلك

وتعتبر شهادة الدراسة الابتدائية التي تذكر فيها اللغة الاجنبية شرطاً للدخول بالمدارس الثانوية للبنات وبمدارس المعلمات الابتدائية

المادة الثانية

يحصل الامتحان مرة واحدة في السنة وينعقد في أواخر كل سنة مكتبية ولا يسوغ عمل امتحانات أخرى في وقت آخر من السنة لأي سبب من الاسباب سواء للتمييزة واحدة أو عدة تلميذات

المادة الثالثة

امتحان شهادة الدراسة الابتدائية مباح لجميع الطالبات اللاتي أتممن الدراسة على حسب المنهج الذي قررته نظارة المعارف في خطة الدراسة لمدارس البنات الابتدائية سواء تلقين دروسهنّ بمدرسة أميرية أو حرة أو في منازلهنّ

المادة الرابعة

يتركب الامتحان من اختبارات تحريرية ومن اختبارات عملية

المادة الخامسة

(١) موضوعات الامتحانات التحريرية في كل مادة هي :

(١) اختبارات اجبارية

أولا - لغة عربية - (١) انشاء (ب) قواعد وتطبيق عليها (ج) املاء

ثانيا - خط عربي - ثلث ونسخ ورقة

ثالثا - حساب وحساب متلى

رابعا - جغرافية - بعض أسئلة ورسوم تخطيطية (مرويات)
بسيطة لتوضيح الاجابة على بعض هذه الاسئلة

خامسا - تدبير متلى - مسائل بسيطة في علم تدبير الصحة وادارة المنزل

سادسا - رسم - اختبار في الرسم النظري أو رسم أشياء بسيطة

(ب) اختبارات اختيارية

أولا - لغة أجنبية (الانجليزية أو فرنسية) - (١) املاء (ب) انشاء
وجيز (ج) ترجمة بعض جمل بسيطة من الانجليزية أو الفرنسية
الى العربية وبالعكس

ثانيا - خط انجليزي أو فرنسي - كبير ودقيق وأرقام

(٢) تكون الاختبارات العملية في المواد الآتية :

الطبخ - الغسل والكي - أشغال الابر

المادة السادسة

يحصل الامتحان التحريري على الوجه الآتي :

تواريخ الامتحان	مبدأ الامتحان	مواد الامتحان	مدة الاجابة
اليوم الاول	من ٣٠ ٧ صباحا	لغة عربية	دقيقة ساعة ٢ ٠٠
» »	» ١٠ ٠٠ »	حساب وحساب متري	٢ ٠٠
اليوم الثاني	» ٣٠ ٧ »	علم تدبير الصحة وتدبير متري	١ ٣٠
» »	» ٣٠ ٩ »	رسم	١ ٣٠
» »	» ٣٠ ١١ »	خط عربي وخط الانجليزية	
		أو فرنسي (*)	١ ٠٠
اليوم الثالث	» ٣٠ ٧ »	جغرافية	٢ ٠٠
» »	» ١٠ ٠٠ »	لغة أجنبية (الانجليزية	
		أو فرنسية (*)	٢ ٠٠

يجوز أن تعمل الاختبارات العملية قبل الاختبارات التحريرية في الميعاد الذي تعتمد فيه نظارة المعارف العمومية وينشر بالجريدة الرسمية
كل طالبة لا تحضر لمركز اللجنة التي تمتحن أمامها في الوقت المحدود تماما
لاستدعاء الامتحان في أي مادة من المواد تمنع من الاستمرار في الامتحان

(*) اختبار اختياري

المادة السابعة

مواد الامتحانات وفروعها والنهايات الكبرى المخصصة لدرجات كل مادة
أو فرع مادة هي :

أولاً — الامتحان التحريري

اسم المادة	الدرجة النهائية للمادة	الدرجة النهائية لفروع المادة
لغة عربية	٣٠	املاء ٦ انشاء ١٤ قواعد ١٠
علم تدبير الصحة وتدبير منزلي	٣٠	—
حساب وحساب منزلي ...	٣٠	—
رسم	٢٠	—
خط عربي	١٥	رقعة ٦ ونسخ ٥ وثلاث ٤
خط انجليزي أو فرنسي (*)	١٥	خط كبير ٤ وخط دقيق ٨ وأرقام ٣
جغرافية	٢٠	—
لغة أجنبية (الانجليزية أو فرنسية) (*)	٣٠	املاء ١٠ انشاء ١٠ ترجمة ١٠

ثانياً - الامتحان العملي

اسم المادة	الدرجة النهائية للادة	الدرجة النهائية العمومية
أشغال الابرّة	٢٠	٥٠
الطبخ	١٥	
الفنسل والكي	١٥	

المادة الثامنة

يراعى خط الطالب عند تقدير درجة اللغة العربية وكذلك عند تقدير درجة اللغة الأجنبية (الانجليزية كانت أو فرنسية) فإن كان غير جيد قص من درجاتها فيها درجة واحدة

المادة التاسعة

لأتمتع الطالب ناجحة في الامتحان الا اذا حصلت بالأقل على الدرجات الآتية :

(١) في الامتحان التحريري ١٥ (٥٠ ٪) في اللغة العربية و ٤٠ ٪ في كل مادة من المواد الأخرى أى ١٢ في الحساب والحساب المتزلى و ١٢ في علم تدبير الصحة والتدبير المتزلى و ٨ في الجغرافية و ٨ في الرسم و ٦ في الخط العربى

(٢) في الامتحان العملى ٥٠ ٪ على الأقل أى ٢٥ درجة في المجموع وعلى ٢٠ ٪ على الأقل في كل مادة أى ٤ في أشغال الابرّة و ٣ في الطبخ و ٣ في الفنسل والكي

ولا تذكر عبارة «لغة أجنبية» (انجليزية أو فرنسية) إلا اذا حصلت الطالب على ١٥ درجة (٥٠ ٪) في هذه اللغة و ٦ (٤٠ ٪) في الخط الانجليزى أو الفرنسى

المادة العاشرة

تكتب طلبات الدخول في الامتحان على استمارة تمغة (استمارة نمرة ١) ويمكن الحصول عليها من نظارة المعارف العمومية نظير أداء ثلاثة قروش قيمة التمغة وعلى الطالبة أن تحرر هذه الاستمارة بخط يدها بالعربية والانجليزية او بالعربية والفرنسية وتقدمها الى النظارة بحيث تصل اليها قبل التاريخ المحدود لابتداء الامتحان شهرين على الاقل

اذا كانت الطالبة تابعة لمدرسة اميرية فعلى ناظرة هذه المدرسة أن تشهد بأن استمارة الدخول في الامتحان قد كتبت حقيقة بيد الطالبة وبأن البيان الوارد فيها مطابق للبيان الوارد في دفاتر المدرسة

واذا كانت الطالبة تابعة لمدرسة حرة أو لم تكن تابعة لمدرسة ما شهد والدها أو ولي أمرها على صحة البيان الوارد بالاستمارة ويصدق على امضائه من جهة الاختصاص

فان قدمت الطالبة طلبها على أنها غير تابعة لمدرسة ما او تابعة لمدرسة حرة وكانت قد وجدت ولو في بعض أيام من السنة المكتتبه الحاضرة باحدى المدارس الاميرية تعين عليها أن تحصل في الاستمارة على امضاء ناظرة المدرسة الاميرية الأخيرة التي كانت بها

وعلى الطالبة أن تدفع الى النظارة وقت تقديم استمارة الدخول في الامتحان جنيتين مصريين برسم الامتحان وهذا المبلغ لا يرد لصاحبه بحال من الاحوال وكل طالبة ترسل الى النظارة استمارة الطالب غير مستوفية للشروط التي نص عليها في هذه المادة أو لا تدفع الرسوم المقررة لا تقبل في الامتحان

المادة الحادية عشرة

على كل طالبة أن توقع قبل أداء الامتحان في دفتر مخصوص بحضور من يعين لذلك من أعضاء لجنة الامتحان أو من موظفي نظارة المعارف العمومية ويكون هذا

الدُفتر شاملاً بالتفصيل لتاريخ التوقيع واسم الطالبة ولقبها وجلسيتها وعنوانها ومحل ولادتها وتاريخ ميلادها واسم ولقب والدها وصناعته كما أنه يجب أن يوضح به اسم آخر مدرسة تلقت بها الطالبة دروسها واللغة الاجنبية التي تعلمتها

المادة الثانية عشرة

اذا لم تُشتمل استمارة الدخول في الامتحان المذكورة في المادة (١٠) أو الاقرار برغبة الدخول في الدُفتر المخصوص المنصوص عليه في المادة (١١) على جميع البيانات التامة الحقيقية التي توجبها هذه اللائحة يجوز إلغاء امتحان الطالبة

المادة الثالثة عشرة

تعين النظارة لجنة لكل مركز من مراكز الامتحان وتتألف كل لجنة من رئيس ومراقبين وملاحظين وممتحنين

ولا يسوغ أن يسندب موظف من موظفي المدارس الابتدائية للبنات لان يكون رئيساً أو مراقباً أو ملاحظاً أو ممتحناً في اللجنة المركزية التي يعهد اليها بامتحان طالبة واحدة أو عدة طالبات من تلميذات المدرسة التي هو موظف بها

المادة الرابعة عشرة

تنتخب أسئلة الاختبارات التحريرية بديوان النظارة لجنة خصوصية تعينها النظارة وتكون تلك الاسئلة واحدة لجميع اللجان وتتحد أوقات الامتحان في كل مادة في سائر مراكز الامتحان

المادة الخامسة عشرة

على الرئيس أن يتخذ الاحتياطات الضرورية الكفيلة بحسن سير الامتحان

المادة السادسة عشرة

على المراقب أن يساعد الرئيس حتى لا يقع ما يخل بنظام أعمال الامتحان

المادة السابعة عشرة

على الرئيس أن يعين لكل ملاحظ ولكل ممتحن عمله في اللجنة وعلى الملاحظ أن يتفرغ تماما للملاحظة وليس له مطلقا أن يوضح للطلابات معنى أى سؤال أو أى كلمة من سؤال كما أنه محظور على الممتحنين أن يسألوا عن اسم الممتحنة أو عن المدرسة التي هي منها أو عن أى أمر يتعلق بها

المادة الثامنة عشرة

تسلم أمثلة الامتحان التحريري الى رئيس كل لجنة مركزية داخل ظروف مخومة بالشمع ويفض رئيس كل لجنة ختم الظروف التي تسلم اليه بحضور أعضاء لجنته قبل الامتحان مباشرة في المادة المبينة على الظرف

المادة التاسعة عشرة

تصحیح الأوراق وتقدير درجات الاختبارات التحريرية تقوم بهما لجنة خصوصية تعينها النظارة وهذه اللجنة تنمى لجنة تقدير الدرجات وتتركب من رئيس ومراقبين وممتحنين وتتعدد بحال الامتحان بالنظارة

المادة العشرون

تنقسم لجنة تقدير الدرجات الى لجان فرعية ويعهد الى كل منها بتصحيح أوراق موضوع معين من موضوعات الامتحان وتقدير الدرجات لها ويخصص الرئيس لكل لجنة عملها

المادة الحادية والعشرون

يشترك رئيس لجان تقدير الدرجات ومراقبوه في تقدير الدرجات ورايهم هو المرجح

المادة الثانية والعشرون

لايسوغ لغير أعضاء اللجنة والطلابات الدخول في حجر الامتحان وقت الاختبارات

المادة الثالثة والعشرون

في اختبارات اللغات (العربية أو الانجليزية أو الفرنسية) جميع الطالبات ملزمات بالاجابة على أسئلة الامتحان باللغة التي يؤدين الامتحان فيها وفي اختبار كل مادة من المواد الأخرى تباح لهنّ الاجابة باللغة التي يخترنها (العربية أو الانجليزية أو الفرنسية)

المادة الرابعة والعشرون

كل طالبة غشّت أو حاولت الغش أو خالفت أحكام هذه اللائحة يجوز طردها على الفور من الامتحان

المادة الخامسة والعشرون

محظور على الطالبات قطعياً أن يحاولن تعريف أعضاء لجنة الامتحان بأنفسهنّ بأي وسيلة كانت

تكتب الاجابات التحريرية على أوراق مخصصة توزعها اللجنة وقبل البدء في الاجابة يجب على الطالبة أن تتم كتابة العناوانات الموضحة بالقسيمة الملتصقة بورقة الامتحان ويجب الاتضع على ورقة الامتحان اسمها ورقمها أو أى علامة أو اشارة تدل على واضعتها وكل ورقة ذكر بها اسم التلميذة أو رقمها أو وضعت عليها اشارة أو علامة ما تدل على واضعتها تكون ملفاة

لايسوغ لطالبات الامتحان أن يتكلن بعضهنّ مع بعض ما دمن في حجر الامتحان كما أنه محظور عليهنّ أن يحضرن معهنّ كتباً أو كاشات (نوتات)

وبما أن اللجنة توزع عليهنّ جميع الادوات اللازمة عدا الاقلام العربية فلا يسوغ لهنّ مطلقاً استعمال أدوات غيرها

المادة السادسة والعشرون

متى أتمت الطالبة امتحانها تسلم الورقة بدون أن تفصل عنها القسيمة الى الرئيس أو الى أحد المراقبين أو الى أحد الملاحظين المعيّنين لذلك وعلى المكلف بجمع الاوراق أن يتحقق من أن جميع ما هو مفصل بالقسيمة كتب تماماً

المادة السابعة والعشرون

على رؤساء اللجان المركزية أن يرسلوا الى رئيس لجنة تقدير الدرجات اوراق امتحان كل مادة عقب اتمامها داخل ظروف مختومة يفضها الرئيس بمركز اللجنة بحضور مراقب لذلك يعين

وكما انقضت جلسة من جلسات الامتحان العملى فى مراكز الامتحان ترسل كشوف درجات الطالبات اللاتي امتحنن فيها الى رئيس لجنة تقدير الدرجات

المادة الثامنة والعشرون

يضع مراقبو لجنة تقدير الدرجات على كل ورقة وعلى القسيمة المشفوعة بها رقما يمكنهم من معرفة الورقة وقسمتها ثم تفصل القسيمة حتى يبقى الرقم السرى بحيث لا يبتدى المتحن الذى يصصح الورقة الى اسم صاحبها

المادة التاسعة والعشرون

يجرح الرئيس والمراقبون بمجرد انتهاء الامتحان الجداول الآتى بيانها ويوقعون عليها ويرسلونها الى النظارة :

أولا - جدولاً تمهيدياً يبين فيه أرقام جلوس الطالبات اللاتي يجحن فى الامتحان بدون مراعاة الترتيب

ثانياً - جدولاً بأسماء الطالبات الناجحات فى الامتحان بدون ذكر اللغة الأجنبية مرتباً على حسب استحقاقهن مع بيان الدرجات التى يحصلن عليها فى كل مادة من المواد الاجبارية . ويكون ترتيب الطالبات بحسب مجموع درجات الامتحان التحريرى والعملى

ثالثاً - جدولاً بأسماء الطالبات الناجحات فى الامتحان مع ذكر اللغة الاجنبية مرتباً على حسب استحقاقهن وميمنة به الدرجات التى يحصلن عليها فى كل مادة بما فى ذلك المواد الاختيارية ويكون ترتيب الطالبات بحسب مجموع درجات الامتحان التحريرى والعملى

رابعا - جدولاً بأسماء غير الناجحات مينة به الدرجات التي حصل عليها كل منهن في الامتحان التحريري والعمل في كل مادة وينشر الجدول الثاني والثالث في الجريدة الرسمية

المادة الثلاثون

تعطى للطالبات الواردة أسمائهن في جدول الناجحات شهادة الدراسة الابتدائية للبنات مع ذكر اللغة الأجنبية بها أو عدم ذكرها بحسب الواقع وهذه الشهادة يسلمها للطالبة أو لمن يقوم مقامها موظف من موظفي نظارة المعارف يتدب لهذه الغاية . وتوقع الطالبة أو من ينوب عنها على إيصال تسلم الشهادة في دفتر مخصوص كل ذلك بحضور الموظف المندوب . وسيسدرج اعلان في الجريدة الرسمية يحدد فيه تاريخ تسليم الشهادات لأربابها والحال التي تسلم فيها

على كل طالبة أو من يقوم مقامها غير معروف شخصهما عند مندوب النظارة أن يثبتا شخصيتهما بشهادة شخص معتمد يعرفه المندوب

المادة الحادية والثلاثون

كل طالبة رفضت في امتحان سنة من السنين لها أن تتقدم للامتحان في أى سنة من السنين التالية

المادة الثانية والثلاثون

يلغى كل ما يخالف أحكام هذه اللائحة من اللوائح التي سبق إصدارها لامتحان شهادة الدراسة الابتدائية للبنات

نظارة الداخلية

قرار

مختص باعلان الاوراق للسجونين وبعمل الاستثناءات
وأوجه التظلم التى ترفع منهم (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والرابعة من الامر العالى الصادر فى ٩ فبراير ٢٤ سبتمبر
سنة ١٩٠١ المعتل فى نضبه بالامر العالى الرقم ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ والمختص
باعلان الاوراق للسجونين وبعمل الاستثناءات وأوجه التظلم التى ترفع منهم
وبعد الاطلاع على المادة الرابعة من لائحة السجون الصادرة فى ٩ فبراير
سنة ١٩٠١ والمعلقة بالقانون نمرة ٢٦ سنة ١٩١٣
قرر ما هوآت :

المادة الاولى

تسرى أحكام المادة الثالثة من الامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١
المتوه عنه قبل والمعتل بالامر العالى الرقم ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ على كل سجين
مركبى مع مراعاة أحكام المادة الرابعة من ذلك الامر

المادة الثانية

يتبدى العمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

تحريرا فى ٢٣ شوال سنة ١٣٣١ (٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

نظارة الداخلية

لأئحة السيارات (الاقوموبيلات) الصادرة من نظارة الداخلية
بتاريخ ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على لأئحة السيارات الصادرة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٣
وبعد الاطلاع على لأئحة عربات الركوب وعربات الاومنيبوس الصادرة
في ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر
في ٢٠ يونيو سنة ١٩١٣ طبقا للامر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩
قرر ما هوآت :

القسم الاول - فى السيارات عموما

أولا - فى الرخص

المادة الاولى

يراد بلفظة سيارة للغرض المقصود من هذه اللائحة كل مركبة ذات محرك
ميكانيكى معدة للسير فى الطرقات العمومية الا ما كان منها مستعملا لاستئجار
الطرق الحديدية

وتسرى أحكام هذه اللائحة على المركبات المقتورة بقدر ماتسمح به حالتها

(*) الواقع المصرية فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٣ ملحق

المادة الثانية

لا يجوز لأحد أن يسيّر سيارة إلا برخصة مطابقة لأحكام هذه اللائحة

المادة الثالثة

يقدم صاحب السيارة طلبا بالرخصة الى احدى محافظتي مصر أو الاسكندرية على ورقة تمغة من فئة ثلاثين مليا حسب النموذج الذى يقرره ناظر الداخلية وينشر في الجريدة الرسمية

ويقدم الطلب عن كل سيارة على حدة

وذكر أى شئ غير حقيقى فى الطلب يعتبر كخالفه لأحكام هذه اللائحة

المادة الرابعة

عقب تقديم الطلب عن الرخصة تقدم السيارة لفحصها فى الوقت والمكان اللذين يعينان فى الايصال الذى تعطيه المحافظة عن الطلب

وتبشر ادارة السيارات عندئذ فحص السيارة بعد دفع الرسوم المقررة فى المادة ١٢

ويتناول هذا الفحص تجربة الأجهزة والغرض منه التحقق من استيفاء السيارة لشروط المتانة والأمن

وتصدر هذه الشروط بقرار من ناظر الداخلية ينشر فى الجريدة الرسمية وله أيضا أن يعدلها عند اللزوم غير أن قرارات التعديل لا تسرى على السيارات إلا بعد نشرها بثلاثة شهور

المادة الخامسة

إذا جاء تقرير ادارة السيارات لصالح السيارة تعطى المحافظة الرخصة للطالب

وتحرم هذه الرخصة على النموذج الذى يقرره ناظر الداخلية . ويقيد ملخصها فى دفتر قيد السيارات المعد لهذا الغرض فى المحافظة وتوضع عليها نمرة القيد المسلسلة والحرف الذى يدل على المحافظة التى أعطتها
أما اذا لم يكن تقرير ادارة السيارات لصالح السيارة فيعلن الطالب كتابة برفض طلبه مع ذكر الاسباب التى دعت الى ذلك

المادة السادسة

اذا قام الطالب باتمام ما يفرضه عليه أحكام المادتين الثالثة والرابعة من هذه اللائحة ولم يعلن لاجتماع الرخصة ولا برفضها فى خلال الخمسة عشر يوما التى تمضى من تاريخ الطلب فيحق له تسيير سيارته لحين وصول الاعلان اليه

المادة السابعة

يسرى مفعول الرخصة فى جميع أنحاء القطر المصرى مدة سنته من تاريخ صرفها

المادة الثامنة

اذا غيّر صاحب السيارة محل اقامته فيمكنه أن ينقل قيد سيارته من محافظة مصر الى محافظة الاسكندرية أو بالعكس مقابل دفع رسم قدره عشرة قروش صاغ وعليه لاتمام ذلك أن يقدم الطلب كتابة الى المحافظة التى يرغب نقل القيد اليها ويؤثر بالنقل على الرخصة وتغير الصفحتان حسب مقتضيات الحال

المادة التاسعة

يجب أن تكون الرخصة دواما فى السيارة وقت مسيرها فى الطرقات العمومية ولا يجوز تعديل الرخصة بأى طريقة كانت

فاذا فقدت أو تلفت عرضا فيمكن لصاحب السيارة الحصول على صورة منها فى مقابل دفع مبلغ عشرة قروش بشرط أن يثبت للمحافظة خسن نيته

المادة العاشرة

لا تسرى الرخصة الا على السيارة التي صرفت لأجلها ولا يجوز التنازل عنها أو نقلها للغير الا بموافقة المحافظة وبعد تقديم الاخطار بذلك موقعا عليه من المتنازل والمتنازل له باثبات النقل

ولحين نقل الرخصة لاسم شخص آخر بالطريقة المقررة يعتبر الشخص الذي تقيدت السيارة باسمه في دفتر الرخص مالكا لها للغرض المقصود من هذه اللائحة ما لم يكن قد سبق طلب الغاء الرخصة

المادة الحادية عشرة

تجديد الرخصة سنويا

وعلى المالك لاتمام ذلك أن يقدم في خلال الثلاثة أيام التالية لانتهااء مفعولها طلبا على ورقة تمغة من فئة الثلاثين مليا الى المحافظة التي قيدت فيها السيارة وتعرض السيارة بعد ذلك على الفحص طبقا للمادة الرابعة في المكان والزمان الموضحين في الايصال المعطى عن الطلب

فاذا كان تقرير إدارة السيارات لصالح السيارة تجتد المحافظة الرخصة وتؤشر عليها بذلك

أما اذا كان التقرير بعكس ذلك فيعلن الطالب بالرفض كتابة من بيان الاسباب ويمكن لصاحب السيارة الذي يقوم بما تفرضه عليه أحكام هذه المادة أن يستمر على تسير سيارته بمقتضى الرخصة التي اقتضت ممتتها وذلك الى أن يصل قرار المحافظة اليه

ملیم جنیہ

۱	۰۰	عن سيارة ركوب ملاكى بأربع عجلات
۲	۰۰	عن أية سيارة أخرى بأربع عجلات
۳	۵۰۰	عن أية سيارة بأقل من أربع عجلات
۴	۵۰۰	عن مركبة تقطرها سارة

ولا تدفع هذه الرسوم عن السيارات التي يقدم مالكوها ايصالات تثبت أنهم دفعوا في خلال السنة الجارية الرسم الذي قرره مجلس بلدي الاسكندرية

المادة الثالثة عشرة

تحمل كل سيارة صفيحتين عليهما نمرتها والحرف المؤشر به في رخصتها
وتوضع احدى هاتين الصفيحتين في مقدم السيارة والاخرى في مؤخرها بالمكان
الذي تعينه ادارة السيارات بحيث تكونا دوما ظاهرتين ظهورا تاما
أما العربات المقطورة فيمكنني بوضع صفيحة واحدة في مؤخرها
وهذه الصفائح تعطى المحافظة وتكون مختومة بختمها
ولا يجوز نزعها من محلها أو ابدالها أو تغييرها بأية طريقة كانت
وينبغي أن تكون هذه الصفائح وقت مسير السيارة من النظافة بحيث تيسر
قراءة ما هو مكتوب فيها من البعد المناسب

وقد تحدّدت أثمان هذه الصفائح كما يأتي :

مليم جنيه

- للسيارات الملا في الزوج ٥٠٠
- » المعدة للأجرة الزوج ٥٠٠
- » الاومنبوس المعدة للاجرة الزوج ٥٠٠
- » الموتوسيكل (ذات العجلتين) الزوج ٢٠٠

المادة الرابعة عشرة

إذا سارت أو وقفت السيارة في الطرقات العمومية بين غروب الشمس وشروقها فيلغى إذا كانت ذات أربع عجلات أو من المركبات التي تقطرها السيارات أن تضاء الصفيحة الخلفية بنور قوى غير النور الكهربائي ، أما إذا كانت السيارة بأقل من أربع عجلات فتضاء الصفيحة التي في المقدم من الجانبين كما توضح أعلاه

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل سيارة بوق للتنبيه من الطرز الذي تقر عليه إدارة السيارات وممنوع استعمال أى جهاز للتنبيه غير الذى يتقرر

المادة السادسة عشرة

يوضع في مقدم كل سيارة ذات أربع عجلات مصباحان أبيضان بعاكس وفي مؤخرها مصباح أحمر

أما السيارات التي بأقل من أربع عجلات فيوضع في مقدمها مصباح واحد أبيض وتضاء هذه المصابيح مادامت السيارة في الطريق العمومى بين غروب الشمس وشروقها

ولا يجوز استعمال العاكس الذى يرمى ضوءا يبهل الأبصار في الجهات التي تعين بقرار يصدره المحافظ أو المدير بموافقة ناظر الداخلية بعد أخذ رأى القومسيون البلدى في الجهات التي فيها قومسيونات بلدية -

ثالثا - في قيادة السيارات

رخصة قيادة السيارات

المادة السابعة عشرة

لا يجوز لأحد أن يقود سيارة مالم يكن حائزا لرخصة من محافظ أو مديرا لجهة التي يقيم فيها

المادة الثامنة عشرة

يقدم طلب الرخصة الى المحافظة أو المديرية على ورقة تمغة من فئة ثلاثين مليا حسب النموذج الذي يقرره ناظر الداخلية وينشر في الجريدة الرسمية ويرفق بهذا الطلب كل رخصة سبق تحصل عليها الطالب سواء كان معمولاً بها أو غير معمول بها وقت تقديم الطلب وكذلك صورته بالكيفية التي توافق عليها المحافظة أو المديرية

ولا لزوم لاحضار الصورة الفوتغرافية اذا كان الطلب مقدما من صاحب السيارة نفسه

وذكر أى شئ في الطلب غير مطابق للواقع يعد بمثابة مخالفة لأحكام هذه اللائحة ويدخل في هذا الحكم أيضا عدم ابراز جميع الرخص التي سبق للطالب الحصول عليها

المادة التاسعة عشرة

لا تعطى رخصة لقيادة سيارة الى شخص لم يبلغ من العمر ثمان عشرة سنة كاملة ويمكن رفض اعطاء الرخصة اذا كان الطالب صدرت عليه أحكام خلال السنة في مادة السكر

ولا يجوز لأحد أن يكون حائزا على أكثر من رخصة واحدة لقيادة السيارات في القطر المصري

المادة العشرون

تعطى الرخصة في مقابل دفع رسم قدره ١٠ قروش وتكون بهيئة كراس صغير مطابق للنموذج الذى يقرره ناظر الداخلية وتفيد فى دفتر يعد لهذا الغرض فى المحافظة أو المديرية

المادة الحادية والعشرون

تكون الرخصة نافذة المفعول فى جميع أنحاء القطر المصرى لمدة سنة من تاريخ صرفها

المادة الثانية والعشرون

يمكن تجديد الرخصة لمدة سنة أخرى مقابل دفع رسم قدره ٥ قروش وذلك بتقديمها الى المحافظة أو المديرية التى تقيدت فيها

ويتم تجديد الرخصة بالتأشير عليها ويذكر ذلك فى الدفتر المتوخ عنه فى المادة العشرين ويمكن رفض التجديد للأسباب الواردة فى المادة التاسعة عشرة

المادة الثالثة والعشرون

إذا غير قائد السيارة المرخص له محل إقامته فيمكنه نقل قيد اسمه الى المحافظة أو المديرية التى انتقل اليها مقابل دفع رسم قدره خمسة قروش ويتم ذلك بتقديم طلب كتابى الى الجهة التى انتقل اليها

المادة الرابعة والعشرون

الرخصة شخصية محضاً ولا يجوز التنازل عنها ولا إعطاؤها الى شخص آخر بأية طريقة كانت فتنازل قائد السيارة المرخص له عن رخصته أو إعارته إياها شخصاً آخر أو إجازته غيره استعمالها يعد مخالفة لأحكام هذه اللائحة

المادة الخامسة والعشرون

إذا فقدت الرخصة أو تلفت فلصاحبها الحصول على رخصة أخرى مقابل دفع رسم قدره خمسة قروش بعد أن يثبت للمحافظة أو المديرية حسن نيته

وفي هذه الحالة تعتبر الرخصة القديمة لاغية وعلى صاحبها اذا وجدها أن يعيدها الى المحافظة أو المديرية التي صرقتها

المادة السادسة والعشرون

على قائدى السيارات أن يبرزوا رخصهم ورخص سياراتهم للبوليس ولعمال ادارة السيارات كلما طلبوا منهم ذلك

الاصوات والقلق

المادة السابعة والعشرون

ممنوع سير أية سيارة في الطريق العام اذا سمعت منها أصوات مزعجة أو انبعث دخان كثيف أو سال زيت البترول أو أية مادة قابلة للاحتراق
وممنوع أيضا اتخاذ الاجهزة التي يتصرف الدخان منها بلا قيد

السرعة

المادة الثامنة والعشرون

لا يجوز سوق السيارات بسرعة أو بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر ما ظلى حياة الجمهور أو ممتلكاته
وفي كل الاحوال لا يجوز أن تزيد السرعة عن ثلاثين كيلومترا في الساعة أو عن الحد الاقل للسرعة اتى يمكن تقريرها بمقتضى المادة التاسعة والعشرين
ولا يبرى حكم الفقرة السابقة على السيارات التي نالت التصريح المنوّه عنه في المادة الثلاثين

المادة التاسعة والعشرون

يجوز للحافظ أو المدير أن يصدر بمصادقة ناظر الداخلية قراراً يعين به الحد الأقصى للسرعة أقل من المقرر بالمادة الثامنة والعشرين وذلك في الشوارع أو الجهات التي تين في القرار المذكور
وفي المدن التي لها قومسيونات بلدية يؤخذ رأى القومسيون أولاً عن ذلك

المادة الثلاثون

لا يجوز إجراء سباق للسيارات بدون تصريح خاص من نظارة الداخلية التي تقرر الشروط اللازمة لهذا السباق

وإذا صرح للطالب بسباق من هذا القبيل فعليه أن يتحمل ما ينشأ عنه من الترم والضرر بدون أن يلحق الحكومة من ذلك مسؤولية ما نحو الغير سواء كانوا متسابقين أم متفرجين أم غير ذلك

وكل مخالفة لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة يمكن اثباتها ضد الذين نظموا السباق أو ضد الذين اشتركوا فيه سواء أأزّلوا سياراتهم الى مضمار السبق أم تولوا بأنفسهم قيادة سيارة ما

المادة الحادية والثلاثون

منوع قطر أو جرأ أكثر من مركبة واحدة من المركبات المعدة للقطر

مسؤولية صاحب السيارة

المادة الثانية والثلاثون

لا يجوز لمالك سيارة أن يعهد بقيادتها الى شخص غير حائز على رخصة قيادة سيارة مطابقة لأحكام هذه اللائحة أو يتساح في ذلك له

المادة الثالثة والثلاثون

على صاحب السيارة أن يعطى للبوليس اسم وعنوان الشخص الذى كان مكلفا او مرخصا له بقيادة السيارة فى وقت معين متى طلب منه ذلك ويجرد امتناعه عن أداء هذه البيانات أو تعمدته الاخطار ببيانات كاذبة يعتبر مخالفة لاحكام هذه اللائحة

المادة الرابعة والثلاثون

كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة تثبت ضد قائد السيارة يمكن اثباتها أيضا ضد مالك السيارة اذا كانت الحادثة التى هى موضوع المخالفة قد وقعت بارادته أو بسبب اهماله

القسم الثانى - فى السيارات المعدة للاجرة

أولا - فى الرخصة الخصوصية للسيارات المعدة للاجرة
وشروط مختلفة

المادة الخامسة والثلاثون

لا يمكن اعداد سيارة للاجرة سواء كانت عربية اعتيادية أو أومنيبوسا الا بعد الحصول على رخصة خاصة ترفق بالرخصة المنصوص عنها فى المادة الثانية ويوضع فى هذه الرخصة عدد الركاب الذى يمكن للسيارة حملهم

المادة السادسة والثلاثون

كل مالك لسيارة معدة للاجرة سيجبت منه الرخصة الخاصة المنصوص عنها فى المادة الخامسة والثلاثين أو لم تجدد بعد انتهاء مدتها يجب عليه اعادتها الى البوليس مع الصفائح التابعة لها

المادة السابعة والثلاثون

يعلن ما يأتي بوضوح في داخل كل سيارة معدة للاجرة :

- (أ) عدد الركاب المصرح للسيارة بمجلهم
- (ب) تعريف أجرة الركوب بحسب نوع السيارة
- (ج) كل اعلان تقرر المحافظة أو المديرية تعليقه

المادة الثامنة والثلاثون

ممنوع استعمال أى عداد (تكسيمتر) لم توافق المحافظة عليه

وللمحافظة في كل وقت أن تفحص العداد بمعرفة رجال البوليس أو عمال ادارة السيارات . فاذا وجدت به خلافا لها أن تأمر بمنع مسير السيارة الى أن يتم اصلاحه أو تجديده طبقا لما تراه

ويجب العمل بكل تعديل في العداد ترى المحافظة وجوب ادخاله عليه

المادة التاسعة والثلاثون

لضباط البوليس أو عمال ادارة السيارات ايقاف كل سيارة معدة للاجرة لم تعد مستوفاة للشروط اللازمة للسير وتوصيلها الى مركز البوليس . ويجوز سحب الرخصة اذا اقتضى الحال لحين استيفاء تلك الشروط

ثانياً - في قيادة السيارات المعدة للاجرة

التصريح الخاص

المادة الاربعون

لا يجوز لأحد أن يقود سيارة معدة للاجرة الا بتصريح خاص يرفق بالرخصة المنصوص عنها في المادة السابعة عشرة

ولا يعطى هذا التصريح الخاص الا اذا كان الطالب جيد النظر سليم البنية قديرا على أن يثبت لادارة السيارات كفاءته الفنية والعملية

ولا يعطى هذا التصريح للأشخاص الذين حكم عليهم فى مواد جنائية أو بالحبس فى مواد السرقة والنصب وخيانة الأمانة ما لم تمض مدة خمس سنوات على استيفاء العقوبة ونؤكد المحافظة فى خلالها من حسن سلوكهم

المادة الحادية والأربعون

يقدم الطلب عن التصريح الخاص المنصوص عنه فى المادة السابقة الى محافظة أو مديرية الجهة التى سيمارس الطالب حرفته فيها . وترفق به صورة فوتوغرافية للطالب تقرأ عليها المحافظة أو المديرية . وكذلك يرفق بالطلب كل رخصة لقيادة سيارة تحصل عليها الطالب فى القطر المصرى أو فى البلاد الأجنبية

الصفحة الشخصية

المادة الثانية والأربعون

على كل قائد سيارة مصرح له بقيادة سيارة للاجرة أن يحمل بطريقة ظاهرة صفحة مختومة بختم المحافظة أو المديرية عليها نمرة رخصته بأرقام عربية وافرنيكة

ولا يمكن أن يتجاوز ثمن هذه الصفحة ستة قروش صاغ

فاذا سحبت الرخصة أو أوقف مفعولها كما لو لم تكن جددت عند انتهاء مدتها تعاد الصفحة الى المحافظة أو الى المديرية

الركاب

المادة الثالثة والأربعون

لا يجوز للسيارات المعدة للاجرة أن تحمل عددا من الركاب يزيد عما هو وارد في رخصتها

المادة الرابعة والأربعون

لا يجوز لقائد سيارة معدة للاجرة أن يسمح لأحد بالجلوس بجانبه أو بالوقوف على السلم أو بالجلوس في خلاف المحلات المعدة لذلك داخل السيارة
انما يمكن السماح لخدم الركاب بالجلوس الى جانب القائد اذا طلب الركاب ذلك

المركبات المقطورة

المادة الخامسة والأربعون

لا يجوز للسيارات المعدة للاجرة أن تقطع مركبات أخرى

اييقاف قائد السيارة اداريا

المادة السادسة والأربعون

اذا ارتكب قائد سيارة مصرح له بقيادة سيارة معدة للاجرة مخالفة تتعلق بحرقته فيجوز اييقافه عن العمل مؤقتا بأمر المحافظ أو المدير

وفي حالة العود يجوز سحب التصريح الخاص المنته عنه في المادة ٤٠
اذا رأى المحافظ أو المدير موافقة سمجه بدون اخلال في كلتا الحالتين بحق اقامة -
الدعوى العمومية

الاحالة على لائحة عربات الركوب

المادة السابعة والاربعون

على قائدى السيارات المعدة للاجرة القيام بما تفرضه المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ من لائحة عربات الركوب والامنيوس الصادرة في ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤

ثالثا - فى القواعد الخاصة بمركبات الامنيوس

شروط التعريفه وخط السير

المادة الثامنة والاربعون

تكون رخص السيارة الامنيوس خاضعة لشروط التعريفه وخط السير التى يقررها محافظ أو مدير الجهة التى ستسير السيارة فيها وذلك بشرط أن تكون التعريفه واحدة لجميع السيارات الامنيوس التى من نوع واحد وتسير فى طريق واحد

وترفق هذه الشروط بالرخصة وتكون ركنا من الاركان المتممة لها

وللمحافظة او المديرية تعديل هذه الشروط فى أى وقت كان

وكل مخالفة لهذه الشروط تعتبر مخالفة لأحكام هذه اللائحة

تنبيه قائد السيارة الى الوقوف

المادة التاسعة والأربعون

يوضع في السيارات الأومنيبوس جهاز خاص ينبه الكومسارى به القائد الى الوقوف أو المسير . ولا بد من موافقة المحافظة أو المديرية على هذا الجهاز الذى تجب العناية على الدوام به ليكون صالحا للعمل وعلى القائد أن لا يبدأ بالسير الا بناء على إشارة من الكومسارى

جهاز الاطفاء

المادة الخمسون

يوضع في كل سيارة أومنيبوس جهاز للاطفاء من طرز مصدق عليه من المحافظة أو المديرية . ويكون هذا الجهاز دائماً في حالة صالحة للعمل ويوضع في المحل الذى تعينه المحافظة أو المديرية

الاعلان الخارجى

المادة الحادية والخمسون

يعلق على ظاهري السيارات الأومنيبوس ما يأتى :
 (١) يعلق في مؤخرها ومقدمها صفيحة مثبتة بساق عمودية أو راية متحركة باسم نقطة الوصول وكذلك اللوحة المكتوبة عليها (كامل) وهذه اللوحة يديرها الكومسارى ويجب اضاءتها فيما بين غروب الشمس وشروقها
 (٢) تعلق في كل جانب لوحة تتضمن بيان اسم نقطة القيام واسم نقطة الوصول وكذلك الحرف المميز للتصريح المعطى بتسيير السيارة للأجرة والتمرة الخاصة به بشرط أن يكون ذلك بحروف واضحة جدا

اضاءة داخل الاومنيبوس

المادة الثانية والخمسون

يجب أن يضاء داخل السيارة الأومنيبوس بنور كافٍ

القسم الثالث — العقوبات

المادة الثالثة والخمسون

تعاقب كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة بغرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ وبالحبس مدة لا تزيد عن سبعة أيام أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

المادة الرابعة والخمسون

إذا حكم على قائد سيارة مرخص له طبقاً للمادة السابعة عشرة من هذه اللائحة لمخالفته أحكامها أو لارتكابه مخالفة ضد لوائح المرور أثناء قيادته لأحدى السيارات فللقاضي إيقاف مفعول رخصة القيادة التي معه المدة التي يقررها في الحكم وهذا الحكم يمنع تجديد الرخصة أو إعطاء رخصة جديدة قبل انتهاء مدة الإيقاف

وفي حالة ما إذا كان مرتكب المخالفة قائد سيارة معدة للاجرة فيجوز أن يقتصر الإيقاف على مفعول التصريح الخاص المنصوص عنه في المادة الأربعين

المادة الخامسة والخمسون

إذا ثبت أن قائد السيارة كان سكراناً وقت قيادته لها فللقاضي أن يحكم بالإيقاف المنصوص عنه في المادة السابقة لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا يجوز في هذه الحال جعل الإيقاف قاصراً على التصريح الخاص كما جاء في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة

المادة السادسة والخمسون

كل حكم يصدر على قائد سيارة حاصل على رخصة في مخالفة ما من المخالفات المنصوص عليها في المادة الرابعة والخمسين يقيد في دفتر الرخص ويتضمن الحكم الزام صاحب الرخصة بتقديمها الى المحافظة أو المديرية خلال السبعة أيام التالية لاعلان هذا الحكم وذلك للتأثير به عليها فاذا مضى هذا الميعاد ولم يقدمها فتعتبر موقوفة الى أن تقديمها عملا لما جاء في الفقرة السابقة

القسم الرابع — أحكام مؤقتة وعمومية

المادة السابعة والخمسون

لا تسرى أحكام هذه اللائحة فيما يخص رخص تسيير السيارات او برخص قيادتها على السيارات التي سبق قيدها أو سبق التصريح باعدادها للاجرة ولا على قائدى السيارات الذين يمارسون حرفتهم طبقا لللائحة السيارات الصادرة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٣ الا بعد مضي ستين يوما من العمل بها وبعد انتهاء هذه المدة تصير الرخص القديمة وكل قيد سبق اجراؤه لاجيا

المادة الثامنة والخمسون

تلقى لائحة السيارات الصادرة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٣ مع مراعاة الاستثناء المقرر في المادة السابقة

المادة التاسعة والخمسون

يسرى مفعول هذه اللائحة بعد نشرها في الجريدة الرسمية بثلاثين يوما ما في ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ (١٢ شعبان سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

نظارة الداخلية

قرار

شروط المتانة والامن التي يجب استيفائها في السيارات (*)

ناظر الداخلية

٩ سبتمبر ١٩١٣ سنة ١٩١٣
بعد الاطلاع على المادة الرابعة من لائحة السيارات الصادرة في ١٦ يوليو

قرر ما هو آت :

المادة الاولى

قد تقرر أن المركبات (خلافاً للمركبات المقطورة) التي تخدم الى ادارة السيارات لفحصها طبقاً للمادة الرابعة من اللائحة المشار اليها أعلاه يجب أن تكون مستوفاة للشروط الآتية بيانا :

(أ) الخزانات والأنايب وكل الاجزاء المعدلة لوضع المواد المفرقة أو القابلة للالتهاب يجب أن توضع بكيفية يستحيل معها أن يسيل أو يقع شيء من هذه المواد يمكن أن ينتج عنه انفجار أو احتراق

(ب) ترتب الآلات بأسلوب لا يتأتى معه أن تكون سبباً في أسباب الخطر الخاصة أو باعثاً من بواعث ازعاج الحيوانات أو انتشار الروائح الكريهة

(ج) يجب أن تكون الاداة المعروفة بالساكت صالحة للعمل على الدوام

(د) تكون أجهزة الحركة مجموعة معا بطريقة يتيسر معها لقائد السيارة تشغيلها مع الاستمرار على مراقبة الطريق أمامه ويجب أن لا يكون أمام قائد السيارة ما يحجب نظره . أما الأجهزة المستعملة للدلالة والإرشاد فيجب أن توضع في محل ظاهر وأن تضاء ليلاً

(هـ) تصنع العربات بحيث يسهل انقيادها تماما لجهاز الادارة ويتيسر دورانها في المنحنيات الضيقة وتكون أجهزة الادارة مستوفاة لجميع شروط المتانة المطلوبة

السيارات ذات الأربع عجلات أو أكثر والسيارات التي يزيد ثقلها بدون حمولتها عن ٢٥٠ كيلو جراما يجب أن يكون لها جهاز يمكن منه ارجاعها للخلف

(و) يكون للربكات فرملتان متبنتان لايقافها مستقلتان عن بعضهما تمام الاستقلال ويكون كلاهما كافيا بمفرده لايقاف حركة المحرك من تلقاء ذاته أو لاتغلب عليها

ويجب أن يكون لواحد من هذين الجهازين على الاقل تأثير على العجلات الخلفية أو على تاجيها المتصلين بهما بحيث يوقفهما حالا وإذا لم يكن للسيارة سوى عجلة واحدة في الخلف فيكون تأثير الجهاز قاصرا عليها ويجب التمكن من ايقاف كل حركة تدفع بالعربة الى الخلف اما بواسطة احدى الفرملتين أو بواسطة جهاز خاص لذلك

المادة الثانية

يكون للربكات المقطورة التي يزيد ثقلها بدون حمولتها عن مائة كيلو جرام فرملة لايقافها بالتأثير في العجلات الخلفية حسبما نص في الفقرة (و) من المادة الاولى وينبغي أن يكون هذا الجهاز بحيث يمكن لقائد السيارة تحريكه وهو جالس في موضعه من السيارة ما لم يكن في العربة المقطورة قائد خاص بها

المادة الثالثة

يجب أن تكون عجلات السيارات المستعملة لنقل البضائع والعربات المقطورة مكسوة بالكاوتشوك وأن لا يزيد ثقل المركبة عن خمس طونيلات بما فيها حمولتها

المادة الرابعة

ان الشروط الموضحة أعلاه لا تمنع من تقرير شروط أخرى يرى ضرورة تقريرها طبقاً لاحكام اللائحة المشار اليها أعلاه

المادة الخامسة

يسرى هذا القرار من تاريخ سريان لائحة السيارات المشار اليها أعلاه

تحريراً في ٨ شوال سنة ١٣٣١ - ٩ سبتمبر سنة ١٩١٣

محمد سعيد

نظارة الداخلية

ادارة عموم الامن العام

(أورنيك نمرة ٢١٧)

الثن ٣ قروش صاغ

طلب الترخيص بتسيير سيارة

مقدم الى محافظة

البيانات التي على الطالب ايضاحها

الاسم والملقب التبعية

الصناعة العنوان

وصف السيارة بوجه الاختصار (١)

اسم الفابريكة لون السيارة

نمرة السيارة في الفابريكة قوة الآلة

عدد الاسطوانات ثقل السيارة بدون حمولتها

الفترة التي كانت معطاة للسيارة قبلا

أنا الموقع عليه أدناه أؤكد صحة البيانات أعلاه وأطلب رخصة لتسيير السيارة
 المنزه عنها طبقا لمادة الثالثة من لائحة السيارات الصادرة في ١٦ يوليو سنة ١٩١٣
 وإني أقدم بعدم وجود رخصة أخرى لهذه السيارة (خلاف الرخصة المرفقة بهذا) (٢)

التاريخ الامضاء

(١) مثال ذلك : لاندوله - لاندوله مزدوجة - لينوزين - سيارة ذات عجلين - موتوسيكل الخ
 (٢) تحذف الكلمات التي بين قوسين اذا لم يكن لدى الطالب رخصة

نظارة الداخلية

ادارة عموم الأمن العام

(أورنيك نمرة ٢١٧ «ح»)

التمن ٣ قروش صاغ

طلب رخصة لقيادة سيارة

مقدم الى محافظة أو مديرية

البيانات التي على الطالب ايضاها

الاسم واللقب العنوان

التابعة السن الصناعة

إذا كان سبق للطالب الحصول على رخصة خلاف الرخصة المرفقة بهذا
الطلب فعليه أن يوضح ما يأتي :

(أ) الجهة التي صرفت منها تلك الرخصة وتاريخ صرفها

(ب) التاريخ الذي أعيدت فيه

(ج) السبب الذي أعيدت لأجله

أنا الموقع عليه أدناه أؤكد صحة البيانات الموضحة أعلاه وأطلب رخصة لقيادة
سيارة طبقا للمادة الثامنة عشرة من لائحة السيارات الصادرة في ١٦ يوليو

سنة ١٩١٣

التاريخ الامضاء

اعلان

يباع هذان الاورنيكان فى المحافظات والمديريات

نظارة المعارف العمومية

قرار رقم ١٧٥٥

منهج (فهرس) التاريخ والجغرافية للتعليم الثانوى (*)

ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٥ رقم ١٠٩٥ على
 ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ مناهج (فهارس) التعليم الثانوى

وعلى ما اقترحتة اللجنة العلمية الادارية في جلستها المنعقدة في ١٤ يونيه
 سنة ١٩١٣ بشأن التعديلات المراد ادخالها على منهجى التاريخ والجغرافية للدارس
 الثانوية

وعلى مداولة مجلس المعارف الاعلى في جلسته المنعقدة في ٢٢ يونيه سنة ١٩١٣
 وعلى ماقرره مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٢ أغسطس سنة ١٩١٣

قرر ما هو آت :

المادة الاولى

يعمل بصفة مؤقتة بمقتضى منهجى التاريخ والجغرافية للدارس الثانوية المرفقين
 بهذا المصدق عليهما من مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٢ أغسطس سنة ١٩١٣
 ابتداء من السنة المكتبية ١٩١٣ - ١٩١٤

المادة الثانية

يلغى منهاج التاريخ والجغرافية للدارس الثانوية المدرجان في منهج التعليم
 الثانوى الصادر عليه قرار النظارة في ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٥ م

٨ رمضان سنة ١٣٣١ (١٠ أغسطس سنة ١٩١٣)

أحمد حشمت

منهج التعليم الثانوى

التاريخ

السنة الاولى

- (أ) تاريخ مصر القديم — اتحاد شمال مصر مع جنوبها — بناء الاهرام — عهد الاقطاع — الدولة الحديثة — اضمحلال مصر — الفينيقيون — استيطان الأغريق الاول بمصر واحياء مصر — نظرة عامة في الحضارة المصرية
- (ب) الفرس وفتحهم مصر — علاقات فارس بالولايات الاغريقية — حروب الفرس مع الاغريق وعصر بركليس — الاسكندر الاكبر وفتح مصر
- (ج) البطالسة في مصر — سعة ملكهم — نمو الدولة الرومانية — النزاع بين روميه وقرطاجه — روميه والبطالسة — انتهاء دولة البطالسة في مصر — تاريخ مصر بصفتها احدى ولايات الدولة الرومانية — اتحاد الرومان للقسطنطينية عاصمة لدولتهم
- السخط الذى ساد في مصر في عهد الدولة الرومانية الأخيرة
- (د) عهد عليه الصلاة والسلام بصفته مؤسس الدولة العربية — النزاع بين العرب وبين رومية وفارس
- فتح العرب لمصر — نظام الحكومة في مصر بصفتها ولاية عربية في عهد الأمويين والعباسيين — مصر في عهد الدولتين الطولونية والاشيدية — الدولة الفاطمية — الحضارة العربية في الشرق

- (هـ) اضمحلال الدولة الرومانية الغربية — أسباب الحروب الصليبية — تأسيس الامارات اللاتينية وعلاقات هذه بمصر
صلاح الدين — نتائج الحروب الصليبية — مصر في عهد الدولة
الايوبية ودولة المماليك

السنة الثانية

- (أ) نهوض الاتراك العثمانيين — اضمحلال الدولة البيزنطية وسقوط
القسطنطينية في يد العثمانيين — فتح الاتراك مصر
- (ب) البرتغاليون في أفريقيا — اكتشاف الطريق الى الهند من جهة رأس
الرجا الصالح — تأثير الاكتشافات في مصر وفي تجارة البحر الابيض
المتوسط
- (ج) الحوادث المهمة في تاريخ الترك من سنة ١٤٥٣ الى آخر القرن
الثامن عشر
- (د) تاريخ مصر من أول الفتح العثماني الى عهد محمد علي — حالة مصر
في عهد سليم الاول وسليمان الاول — عودة النفوذ والسلطان الى
البيكوات المماليك — زوال ما كان للسلطان من القوة والنفوذ في مصر
على يد علي بك الكبير
- (هـ) اغارة الفرنسيين على مصر — نهوض محمد علي — غاراته على بلاد
العرب والسودان — ادارته الداخلية لمصر: الاعمال العامة والمالية
والصنائع والجيش والعمارة البحرية في أيامه — محمد علي وحرب استقلال
اليونان — خروج محمد علي على السلطان — استيلائه على بلاد
الشام — قيام الحرب مرة أخرى بينه وبين الدولة العلية ووساطة
الدول الاوروبية بينهما — الحل النهائي للمشاكل التي قامت بين الدولة
العلية ومصر في ذلك الأوان

(و) مصر من عهد وفاة محمد علي — الطريق البرى للهند . السكك الحديدية — الحالة الاقتصادية في عهد سعيد وإسماعيل — قناة السويس — الدين العمومى — تداخل أوروبا — انتهاء حكم إسماعيل — الأعمال العامة الكبرى

السنة الثالثة

- (أ) إحياء العلوم والإصلاح الدينى فى أوروبا
 (ب) الاكتشافات الجغرافية الأولى
 المستعمرات الأولى للأوروبيين فى أمريكا وآسيا وأفريقية
 (ج) تاريخ دول أوروبا من عهد إحياء العلوم الى سقوط الملكية الفرنسية مع الإشارة الى الموضوعات الآتية بوجه خاص :
 (١) إنجلترا والدولة التبدورية — الحروب الداخلية — التغييرات التى حصلت فى ستنى ١٦٨٨ — ١٦٨٩
 (٢) فرنسا ولويس الحادى عشر — ازدياد نفوذ الملك — الوزراء العظام — لويس الرابع عشر
 (٣) أسبانيا فى عهد كل من كارلوس الخامس وفيليب الثانى
 (٤) نهضة بروسيا — فريدريك الأكبر
 (٥) روسيا فى عهد كل من بطرس الأكبر وكاترينا الثانية
 (د) تاريخ المستعمرات الأوروبية الى آخر القرن الثامن عشر :
 (١) أمريكا — التنافس بين فرنسا وإنجلترا فى شمال أمريكا — الولايات المتحدة — مستعمرات إسبانيا والبرتغال
 (٢) آسيا — استعمار الهند
 (٣) أفريقية — مستعمرات الهولنديين والبرتغاليين

السنة الرابعة

(أ) سقوط الملكية في فرنسا - الجمهورية الأولى - نهوض نابليون -
حروب نابليون - معاهدة فيينا

(ب) التعديلات التي أدخلت في معاهدة فيينا فيما يتعلق بالموضوعات الآتية :

(١) استقلال اليونان وقيام ولايات البلقان

(٢) بلجيكا وهولانده

(٣) الوحدة الطليانية

(٤) تأسيس الدولة الألمانية

(ج) اتساع ممتلكات أوروبا :

(١) في آسيا : الهند الانجليزية - الممتلكات الروسية - المستعمرات
الفرنسية والهولندية

(٢) تقسيم أفريقية

(د) رقي أمريكا وأستراليا

(هـ) الرقي السياسي في آسيا :

اليابان والصين وفارس

(و) اتساع نطاق الصناعة والتجارة في القرن التاسع عشر

الجغرافية

ملحوظة — الغرض من دراسة هذا العلم أن يلم الانسان تماما بما للبيئة الطبيعية التي يعيش فيها من الاثر فيه ومبلغ استخدامه اياها في تحقيق أغراضه ومقاصده.

لهذا كان من الضروري البدء بمعرفة الأقسام الطبيعية الكبرى للارض ثم الانتقال من ذلك الى دراسة أقسامها السياسية وما بينها من العلاقات والارتباطات

وينبغي أن يلاحظ في جميع أدوار دراسة هذا العلم الاشارة الى القطر المصرى ومقابلته بالأقطار الأخرى كلما أمكن ذلك

ولا بد من استعمال الخرائط التخطيطية والاشكال كلما اقتضى ذلك موضوع الدرس

السنة الاولى

أولا — الجغرافية الطبيعية — شكل الأرض وابعادها — حركتها الارض: الليل والنهار — الفصول — خطوط الأطوال وعلاقاتها بالزمن — خطوط العرض: المناطق — الحيوانات والنباتات الخاصة بكل منطقة

ثانيا — التقسيمات الأرضية:

(١) قارة آسيا — شكلها العمومى وتضاريسها الكبرى — نوع شواطئها وشكلها — الجزائر والمنحدرات المائية — الانهار والدلتات — الصحارى وصحارى القريز والغابات والتندورا (الصحارى الجليدية) — الرياح الموسمية

درجة انتشار السكان فى أنحائها المختلفة بوجه عام — مراكرها الزراعية والتجارية الكبيرة — المحاصيل الزراعية والنخشب والمعادن — أقسامها السياسية الكبرى

(ب) قارة استراليا وبولينزيا — اكتشاف استراليا وزيلنده الجديدة —
الاقسام الطبيعية الكبرى — الحيوانات والنباتات — الزراعة
وتربية الماشية — المعادن — المدن الكبرى — التجارة
أهمية مواقع جزائر هذه القارة في الاقياوس الهادى

(ج) قارة امريكا — ملخص تاريخ اكتشاف هذه القارة —
تضاريسها — بحيراتها الكبرى وأنهارها الشهيرة — الجهات الواقعة
على شواطئ المحيط الاطلسى والمحيط الهادى — المقارنة بين
هذه القارة والقارات الأخرى

أصل السكان ودرجة انتشارهم فى أنحائها المختلفة — الاقسام
السياسية الكبرى — الموارد الهامة لثروة هذه البلاد ومراكز
الصناعة الشهيرة فيها — قناة بناما — معلومات عمومية على
الجهات القطبية الشمالية والجنوبية

السنة الثانية

أولا — الجغرافية الطبيعية — التضاريس الارضية واهميتها وبيان الارتفاعات
الأرضية المختلفة فى الخرائط — المطر والثلج والبرد — فعل المياه الجارية
وتأكل السواحل بسبب تأثير الماء فيها — التسلاجات — البراكين
والزلازل — المد والجزر

ثانيا — التقسيمات الأرضية :

(١) قارة أوروبا — شكلها العمومى وتضاريسها — جبال الالب —
المشابهة بين أوروبا والقارات الأخرى

أقسامها الطبيعية والسياسية — الجهات الشهيرة بالزراعة
والصناعة — الثغور الشهيرة — حوض البحر الأبيض المتوسط

(ب) قارة أفريقية — رحلات مشاهير مكتشفها — موقعها بالنسبة
 لخط الاستواء — تضاريسها وسواحلها — درجة انتشار الامطار
 في جهاتها المختلفة — أنهارها وبحيراتها وصحاريها — المشابهة بين
 أفريقية وأمريكا الجنوبية

حاصلاتها الاقتصادية الشهيرة — مراكزها ومناقلها التجارية
 الشهيرة

الجهات الواقعة على سواحل البحر الابيض المتوسط
 أقسامها السياسية — الأملاك الأوروبية بأفريقية

السنة الثالثة

أولا — الجغرافية الطبيعية — المناخ — درجة الحرارة — أشهر الاسباب
 في اختلاف درجة الحرارة بالجهات المختلفة من أقسام الدنيا —
 الخطوط المتساوية الحرارة — الضغط الجوي — الخطوط المتساوية
 الضغط الجوي — الرياح (الدائمة والدورية والمحلية) — الأعاصير
 والعواصف ومضاداتها — التيارات البحرية — درجة انتشار
 الامطار في أنحاء العالم المختلفة — تأثير أحوال المناخ وطبيعة الارض
 في تكوين الممالك المختلفة

ثانيا — الجغرافية الاقتصادية — انتشار الحاصلات الطبيعية بجهات الارض
 المختلفة — المراكز الشهيرة بالصناعة وعلاقتها بهذه الحاصلات

(١) الحاصلات الغذائية — الحبوب — السكر — الزيتون —
 الشاي — الكاكاو — البن — المشايه وغيرها من أنواع
 الحيوانات التي توجد عادة بالمزارع وحاصلات كل منها —
 الفواكه والخضراوات — الاسماك

(ب) الملابس - المنسوجات : القطن - النيل -

الصوف - الحرير - الجلود - أهمية القطن المصري بالنسبة

لتجارة القطن

(ج) الوقود : الفحم الحجري - زيت البترول - زيت البترول

في القطن المصري

(د) المعادن : الحديد - النحاس - الرصاص -

القصدير - الذهب - الفضة - تأثير اكتشاف المعادن

في تغيير حالة بعض الاقطار وفي نموها

(هـ) بيان لبعض الحاصلات كالصمغ المرن والجوت والتبغ

السنة الرابعة

أولاً - الجغرافية الطبيعية - بيان مآعماله الانهار والتثيل لذلك بما يشاهد

في وادي النيل من محو وتكوين - درس حالة المناخ في جهات

البحيرات الاستوائية وأعلى بلاد الحبشة - فيضان النيل

وأساببه ونتائجه - الرياح الأكثر هبوباً في القطن المصري

ثانياً - الجغرافية الاقتصادية - شرح موجز للتجارة الدولية مع الإشارة

بنوع خاص الى التجارة الخارجية للقطن المصري

سبب تكاثر السكان في بعض الجهات وكيفية انتشارهم في هذه

الجهات - كيفية اختصاص بعض الجهات بصناعات خاصة واشتبار

هذه الجهات بما خصت به من الصناعات

وسائل النقل - أشهر الطرق التجارية في البر والبحر كالسكك

الحديدية والترع وخطوط الملاحة التجارية

الاسلاك البرقية البرية والبحرية ومحطات التلغراف اللاسلكي

الثغور ومحطات الفحم

نظارة الداخلية

قرار

عن تعريفه مؤونة الحيوانات التي ترسل الى شفخانة العزل بالعباسية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة السادسة مكررة (١) والمادة السادسة مكررة (ب) ١٨ سبتمبر
١٩١٣ سنة
المضافتين بمقتضى القانون نمرة ١١ الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٩١٣ الى قانون
ضبط وربط الصحة البيطرية فيما يتعلق بامراض الحيوانات الوبائية الصادر عنه
الامر العالي المؤرخ في أول فبراير سنة ١٨٨٣

وبناء على ما عرضه مدير عموم مصالحة الصحة

قرر ماهوات :

أولا — تتحدد تعريفه مؤونة الحيوانات التي ترسل الى شفخانة العزل المنشأة
بالعباسية كما يأتى :

٨٠ مليا في اليوم عن كل رأس من الخيول أو البغال أو الجمال أو المواشى

٤٠ مليا في اليوم عن كل رأس من الحمير

٢٠ مليا في اليوم عن كل رأس من الضأن أو الماعز

ثانياً — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

محمد سعيد

القاهرة في ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية في أول اكتوبر سنة ١٩١٣ وجه ٢١٠٩

نظارة المعارف العمومية

قرار رقم ١٧٥٧

بشأن الزمن الذي ينحصر لتدريس علم تدير الصحة بالمدارس الابتدائية (*)

ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على خطة الدراسة للدارس الابتدائية الصادر عليها قرار النظارة
سنة ١٩١٣ في ١٨ يونيه سنة ١٩٠٧ رقم ١٢٥٢

وعلى منحه علم تدير الصحة بالمدارس الابتدائية الصادر عليه قرار النظارة
في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ رقم ١٧٥٦

وعلى ما اقترحه اللجنة العالمية الادارية في جلستها المنعقدة في ١٤ يونيه
سنة ١٩١٣ بشأن الحصص التي تخص لتدريس علم تدير الصحة بالمدارس
الابتدائية

وعلى مداولة مجلس المعارف الاعلى في جلسته المنعقدة في ٢٢ يونيه سنة ١٩١٣
وعلى ما قرره مجلس النظارة في جلسته المنعقدة في ٢ أغسطس سنة ١٩١٣

قرر ما هو آت :

المادة الاولى

تخص بصفة مؤقتة حصة في الاسبوع من الحصص المقررة للتعليم الديني
بالمدارس الابتدائية الاميرية لتدريس علم تدير الصحة

المادة الثانية

يعمل بمقتضى هذا القرار ابتداء من السنة المكتوبة ١٩١٣ - ١٩١٤
١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ (٨ رمضان سنة ١٣٣١) أحمد حشمت

(*) الوقائع المصرية في ٤ اكتوبر سنة ١٩١٣ ملحق

نظارة المعارف العمومية

قرار رقم ١٧٥٨

بشأن الزمن الذى يخصص لتدريس علم تدبير الصحة
بالمدارس الأولية (المكاتب) (*)

ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على قانون نظام المكاتب التى تديرها نظارة المعارف الصادر عليه ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣
قرار النظارة فى ١٧ يونيه سنة ١٩٠٢ رقم ٩٠٢
وعلى منهج علم تدبير الصحة بالمدارس الأولية (المكاتب) الصادر عليه قرار
النظارة فى ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ رقم ١٧٥٦
وعلى ما اقترحتة اللجنة العلمية الادارية فى جلستها المنعقدة فى ١٤ يونيه
سنة ١٩١٣ بشأن الحصص التى تخصص لتدريس علم تدبير الصحة بالمدارس
الأولية (المكاتب)
وعلى مداولة مجلس المعارف الأعلى فى جلسته المنعقدة فى ٢٢ يونيه سنة ١٩١٣
وعلى ما قرره مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٣
قرر ما هو آت :

المادة الاولى

تخصص بصفة مؤقتة حصة فى الأسبوع من الحصص المقررة للتعليم الدينى
بالمدارس الأولية الأميرية (المكاتب) لتدريس علم تدبير الصحة
المادة الثانية

يعمل بمقتضى هذا القرار ابتداء من السنة المكتبية ١٩١٣ - ١٩١٤ م
١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ (٨ رمضان سنة ١٣٣١) أحمد حشمت

مجلس مديرية جرجا

لائحة الاجراءات الداخلية

المصدق عليها من نظارة الداخلية بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٣ نمرة ٦٢ (*)

الفصل الأول

في عقد الجلسات ونظامها

المادة الاولى

تتعقد أذوار المجلس شهريا ويتبدى كل دور في الاسبوع الاول من كل شهر ويحدد الرئيس يوم وساعة انعقاد الجلسة الأولى من كل دور . ويعين المجلس قبل انتهاء كل جلسة موعد الجلسة التالية

١٥ سبتمبر
سنة ١٩١٣

المادة الثانية

عقب التصديق على محضر الجلسة الماضية يتلو السكرتير المواضيع الميمنة بجدول الأعمال وللمجلس أن يقرر طبعها وتوزيعها كلها أو بعضها

المادة الثالثة

يجب على كل متكلم أن يوجه خطابه دائما للرئيس وألا يتكلم في الشخصيات وألا يخرج عن الموضوع

المادة الرابعة

إذا منع الرئيس المتكلم عن الكلام في الجلسة (طبقا للعبارة الأخيرة من المادة ١٤ من لائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديريات) ولم يمثل المعضول لذلك أو استمر فيها أوجد منعه عن الكلام جاز اخراجه من القاعة الى أن ينتهى الجلسة من ذلك اليوم بعد أخذ اقرار هيئة المجلس على ذلك ويبدى المجلس رأيه واقارره في حالى المنع والاخراج بعد سماع دفاع العضو المذكور

المادة الخامسة

الرئيس أن يلفت الأعضاء الى المحافظة على النظام فان لم يسد النظام بعد هذا التنبيه جاز له إيقاف الجلسة مدة لا تزيد عن ساعة ثم يعيدها . فاذا عاد الأعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر

المادة السادسة

لا يجوز لاحد من الأعضاء أن ينصرف من المجلس حال انعقاده إلا باذن من الرئيس

الفصل الثاني

في المناقشات وأخذ الآراء

المادة السابعة

لا يجوز في أثناء المناقشة أن يتكلم العضو في مسألة واحدة أكثر من مرتين إلا بأبداء أدلة جديدة

المادة الثامنة

(١) أخذ الآراء علنا له طريقتان

- (١) رفع اليد : العضو الموافق يرفع يده وغير الموافق لا يرفعها
- (٢) النداء بالاسم : ينادى الرئيس أسماء الاعضاء مبتدئا بالأحدث عهدا .
واذا اتحد تاريخ انتخاب عضوين فأكثر يبدأ بأصغرهم سنا ويثبت السكرتير رأى كل عضو أمام اسمه وتلى الأسماء والآراء عقب أخذها للتحقق منها
- (ب) أخذ الآراء سرا يكون بكتابة كل عضو رأيه في ورقة غير مضمّاة ويلقى بها في صندوق يعد لذلك أمام الرئيس ومتى تم جمع الأوراق يفتح الرئيس الصندوق ويحصر الآراء موزعة على أنواعها ويعلن النتيجة للمجلس

المادة التاسعة

العودة للنقاش في موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس وعلى من يريد العودة للنقاش بعد انقضاء الجلسة وقبل إبلاغ الموضوع للجهة المختصة أن يقدم طلباً بذلك للرئيس مبيناً به الأسباب فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه

الفصل الثالث

في الغياب والتأخير والاجازات

المادة العاشرة

من لم يحضر جلسات المجلس بدون إذن ولا اعتذار مقبول مرتين في دور انعقاد واحد ينبهه الرئيس الى عدم التأخير فان عاد لذلك مرة ثالثة عرض الرئيس أمره على المجلس ليقرر إبلاغه أسفه لعدم مراعاته التنبيه السابق

المادة الحادية عشرة

من تأخر عن الميعاد المحدد لاجتماع جلسة المجلس أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخبر بعذره وتكرر منه ذلك بعد تأخره ثلاث مرات في دور انعقاد واحد كغياب بدون إذن عن جلسة واحدة يدخل تحت حكم المادة السابقة ويبلغ له ذلك

المادة الثانية عشرة

من رام من الأعضاء الحصول على اجازة أثناء دور الانعقاد يكتب بذلك للرئيس موضحاً الأسباب ومدة الاجازة ويعرض الرئيس طلبه لأجازة على المجلس ويبلغ العضو قراره في يوم صدوره وللرئيس أن يرخص بالاجازة اذا رأى أن أسبابها تستدعي سرعة الأجابة ويبلغ المجلس ذلك في الجلسة التالية

الفصل الرابع

في الجلبان

المادة الثالثة عشرة

لا يزيد عدد أعضاء كل لجنة عن ستة ولا يتقص عن ثلاثة بما فيهم الرئيس وكلما قرر المجلس تشكيل لجنة يسمى من بين أعضائها بالافتراع السرى من يرأس جلساتها بالنيابة عن المدير في حالة انعقادها بغير حضوره هو أو وكيل المديرية

المادة الرابعة عشرة

تتعقد جلسات الجلبان في غير المواعيد المحددة لانعقاد المجلس وتكون جلساتها قانونية متى حضرها أكثر من نصف أعضائها ويجتمع أعضاء كل لجنة بدعوة من رئيسها بعد مضي أسبوع على الأكثر من تاريخ إحالة أى مشروع أو اقتراح عليها ثم يوالون جلساتهم الى أن تنتهى أعمالهم ويقدمونها لرئيس المجلس وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية وإذا تساوت الآراء فالأرجحية للجلبان الذى فيه الرئيس

المادة الخامسة عشرة

إذا خالفت احدى الجلبان نص المادة السابقة ألفتها رئيس المجلس الى ذلك دفعتين ثم يعرض الأمر على المجلس ليقرر ما يراه

المادة السادسة عشرة

يجوز لكل جلسة من جلسات الجلبان محضريين فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يمضيه رئيس اللجنة والكاتب

المادة السابعة عشرة

إذا طرأ على العضو ما يمنعه عن حضور جلسات اللجنة فعليه أن يبدى عذره لرئيسها وهو يجبر به أعضاء اللجنة حال انعقادها وأن ينتدب الرئيس من النواب بدل المتخلف

المادة الثامنة عشرة

عضو اللجنة الذي يتأخر عن حضور جلساتها مرتين بدون عذر مقبول ينبيه رئيسها الى عدم التأخر اذا كانت اللجنة منعقدة تحت رئاسة رئيس المجلس والاف يكون التنبيه من رئيس المجلس بناء على طلب رئيس اللجنة
فان غاب العضو بعد ذلك يعرض الأمر على المجلس ليقرر ما يراه

المادة التاسعة عشرة

تختل كل لجنة بعد انتهاء الأعمال المحولة عليها ماعدا اللجان المنصوص عنها بالقانون النظامي أو التي يقرر المجلس أن تكون مأمورها مستديمة

المادة العشرون

للجان أن تطلب من المصالح الأميرية بالمديرية كل ماتحتاج اليه من البيانات والمعلومات بواسطة السكرتير الذي بمجرد وصول الطالب اليه يعرض الامر على رئيس المجلس لاستحضار ما هو مطلوب

الفصل الخامس

في الاعمال الكتابية

المادة الحادية والعشرون

يقوم السكرتير بالاعمال الكتابية بما في ذلك تحرير محاضر جلسات المجلس وهو مسئول عن صحة هذا المحضر وعن تسجيل القرارات

المادة الثانية والعشرون

لكل عضو أن يطلع في سكرتارية المجلس على محضر كل جلسة قبل انعقاد الجلسة التالية لها وكذلك محاضر الجلسات السابقة

الفصل السادس

أحكام متنوعة

المادة الثالثة والعشرون

تعيين وتأديب ورفق موظفى المجلس والخدمة الخارجين عن هيئة العمال يكون بالطرق والشروط التى يقررها المجلس بموافقة نظارة الداخلية ويكون الموظفون والخدمة المذكورون تابعين فى ادارتهم للرئيس

المادة الرابعة والعشرون

تعتبر هذه اللائحة الداخلية متممة لللائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديرية الصادرة فى أول شهر يناير سنة ١٩١٠

مجلس مديرية جرجا

لائحة المستخدمين

المصتق عليها من نظارة الداخلية بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩١٣. نمرة ٦٤ (*)

القسم الأول

شروط قبول المستخدمين وترقيتهم

المادة الاولى

لا يقبل ضمن موظفي مجلس المديرية أو المدارس أو الكنائس التابعة له إلا من كان مصري الجنس وتابعا للحكومة المحلية ويعتبر مصريا من كان من رعايا الدولة العلية مولودا أو قاطنا في القطر المصري أو مقيما فيه من خمس عشرة سنة على الأقل

١٧ سبتمبر
سنة ١٩١٣

المادة الثانية

يكون اختيار مستخدمى مجلس المديرية أو المدارس التابعة له من الأنواع الآتية وبحسب الترتيب الآتى :

أولا — حاملو الشهادة النهائية (دبلوم) من نظارة المعارف المصرية أو حاملو الشهادة المذكورة من خارج القطر معتمدة من نظارة المعارف العمومية
ثانيا — حاملو الشهادة الثانوية المصرية أو الذين نالوا شهادة مثلها من خارج القطر معتمدة من نظارة المعارف

وتعتبر شهادات الزراعة العليا ومدرسة الفنون والصنائع في القاهرة وقسم المعلمات بالمدرسة السنية والقسم الابتدائى من مدرسة المعلمين الخديوية كشهادة الدراسة الثانوية

ثالثاً - حائزو شهادة الدراسة الابتدائية أو شهادة مساوية لها كشهادة مدرسة معلمي الكتاتيب ويرجح بقدر الامكان من كان متخرجاً من المدارس التي يديرها المجلس ومن أهالي المديرية

رابعاً - موظفو الحكومة أو غيرها الذين رفقوا بسبب الغاء وظائفهم أو استعفائهم

المادة الثالثة

يلاحظ عند تعيين الموظفين الترتيب المدون في المادة السابقة سواء كان هذا التعيين باختيار المجلس أو عقب امتحان تساوى فيه مجموع درجات المرشحين وإذا كان المرشحون حائزين شهادات متعادلة فالمجلس له الحق في اختيار الاثني منهم

المادة الرابعة

يراعى بقدر الامكان أن يكون المفتش العام ومساعدوه ونظار المدارس ومهندس المجلس وسكرتير المجلس من النوع الاول أو الثاني المذكورين في المادة الثانية ويفضل من كان عارفاً إحدى اللغتين الفرنسية أو الانجليزية وأن لا يكون عمره أقل من خمس وعشرين سنة ولا أكثر من خمس وأربعين سنة

المادة الخامسة

يراعى بقدر الامكان أن يكون مساعد السكرتير من النوع الثالث على الأقل من المنصوص عنهم في المادة الثانية وآلا يكون عمره أقل من عشرين سنة وآلا يزيد عن خمس وأربعين سنة

المادة السادسة

لا يتم تعيين أى موظف أو ترقية أو زيادة ماهيته أو نقله أو محاكمته الا بعد قرار المجلس على ذلك

ولا تتمتع القيدود السابقة بالمجلس من الحق المطلق في توظيف أى شخص له امتيازات خاصة

المادة السابعة

يجب على كل من يريد أن يعين في وظيفة تابعة للجلس ولم يكن شاغلا وظيفة أخرى تابعة له أن يقدم الشهادات الآتية :

أولا — شهادة الميلاد أو شهادة القرعة وإن لم توجدا فشهادة من اثنين من الاطباء المعروفين للجلس

ثانيا — شهادة رسمية من قلم السوابق تفيد عدم وجود سوابق له

ثالثا — « من طبيين معروفين لدى المجلس دالة على صحة بنيته

رابعا — « دالة على حسن السيرة والأخلاق موقع عليها من اثنين جديرين بالثقة ومعروفين للجلس ويبين في هذه الشهادة اذا كان المرشح سبق له الاستخدام أم لا وفي الحالة الأولى يبين وظائفه وزمن استخدامه وآخر وظيفة له وتاريخه وسبب رفته منها

خامسا — شهادة دالة على الجنسية المصرية والتابعة للحكومة المحلية موقع عليها من اثنين جديرين بالثقة ومعروفين للجلس

المادة الثامنة

تمنح الترقيةات والاعلاوات للمستخدمين وتقرر من المجلس بناء على طلب رئيسه

المادة التاسعة

لا يرقى المستخدم الى درجة أعلى ولا تزداد ماهيته قبل مضي سنتين على تعيينه أو على آخر ترقية أو علاوة منحت له

وللجلس الحق بصفة استثنائية أن يرقى مستخدما أو يزيد ماهيته بدون مراعاة شروط الفقرة السابقة من هذه المادة

المادة العاشرة

المستخدم المحكوم عليه تأديبياً بتزيله درجة أو تنقيص ماهيته لايحوز ترقية أو منحه علاوة ماهية الا بعد مضي سنتين من تاريخ الحكم عليه

المادة الحادية عشرة

لا تعطى علاوات ولا تمنح ترقية إلا في أول يناير بعد عمل ميزانية السنة المقبلة

المادة الثانية عشرة

لاتسرى هذه اللائحة فيما يختص بشروط التعيين على الخدمة السائرة كالقراشين والبولايين والسعاة فان هؤلاء يعينون ويرفنون وتقطع ماهياتهم بأذن رئيس المجلس ويقرر المجلس ماهيتهم والعدد اللازم منهم في الميزانية

المادة الثالثة عشرة

ليس للمستخدمين تحت إدارة المجلس الحق في طلب معاش أو مكافأة بعد خروجهم من خدمته وإنما يحوز للمجلس إعطاء مكافأة لمن استعفى بسبب قهري أو رقت بسبب صحي أو لورثة من يتوفى وهو في الخدمة وهذه المكافأة لا تتعدى بحال من الاحوال قيمة معادلة لمساهية الشهر الذي تركت فيه الخدمة مع مصاريف سفر المستخدم وعائلته ومن يعولهم أو ورثته الى الجهة التي يريدون الإقامة بها في القطر المصري في ميعاد شهرين من تاريخ ترك الخدمة أو الوفاة طبق الشروط المقررة في قسم مصاريف الانتقال

وإذا كان ترك تلك الوظيفة بعاهة أو وفاة بسبب الوظيفة فيجوز منح صاحبها أو ورثته مكافأة لغاية مائة جنيه مصري عدا مصاريف الانتقال بالصفة المبينة آنفاً

القسم الثاني

تأديب المستخدمين

المادة الرابعة عشرة

ترفع الدعوى التأديبية بقرار يصدر من رئيس المجلس بناء على رغبته أو طلب من اثنين من الأعضاء يرفعانه له وتبين في القرار التهم المنسوبة الى المستخدم

المادة الخامسة عشرة

محكمة المستخدم تأديبيا تكون أمام لجنة التعليم

المادة السادسة عشرة

يعلن رئيس المجلس المستخدم بورقة الاتهام مبينا فيها التهمة أو التهم المنسوبة اليه ويكلفه بالحضور أمام لجنة التعليم في ميعاد لا يقل عن خمسة أيام كاملة من يوم اعلانه لابتداء ماعنده من أوجه الدفاع

المادة السابعة عشرة

بعد فحص التهمة أو التهم المنسوبة الى المستخدم وبعد دفاعه عن نفسه تقدم اللجنة لرئيس المجلس حكما مؤيدا بالاسباب مرفقا به محضر التحقيق وللجنة المذكورة استجلاء للحقيقة أن تسمع أقوال من ترى ضرورة لسماع أقوالهم (يدون ذلك كله في المحضر)

وللهم أن يكتب أيضا للجنة بنتيجة دفاعه

المادة الثامنة عشرة

يجب التوقيع على التقرير من جميع الذين حضروا المحاكمة من أعضاء اللجنة

المادة التاسعة عشرة

لا ينفذ حكم اللجنة الا بعد تصديق المجلس الذي له الحق في الموافقة على الحكم أو تعديله

المادة العشرون

قرار المجلس يكون بالأغلبية المطلقة من جميع اعضاء الجلسة الحاضرين متى كان منعقدا بصفة قانونية

المادة الحادية والعشرون

العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على المستخدمين التابعين للجلس هي:
أولا - الانذار

ثانيا - قطع الماهية لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا

ثالثا - التزيرل من الوظيفة أو الدرجة أو تنقيص الماهية مع ابقاء الوظيفة أو الدرجة

رابعا - الرقت

ولرئيس المجلس حق الانذار وقطع الماهية لغاية خمسة عشر يوما

المادة الثانية والعشرون

يجب إعلان المستخدم بنتيجة قرار المجلس ويكون نافذ المفعول من التاريخ الذي يقرره المجلس ويجوز نشره في الجرائد

المادة الثالثة والعشرون

في حالة عدم معرفة محل المستخدم أو رفضه استلام نتيجة قرار المجلس تنشر في الجريدة الرسمية ويعتبر هذا بمثابة إعلان

المادة الرابعة والعشرون

يجوز لرئيس المجلس أن يقرر بطريقة مستعجلة إيقاف المستخدم المطلوب محاكمته عن العمل بشرط أن يتم المجلس تحقيقاته ويعلن قراره النهائي للمستخدم في ميعاد شهر على الأكثر من تاريخ الإيقاف . وإذا حكم في هذه الحالة بالرفق فلا حق للمستخدم في أخذ ماهيته مدة إيقافه

وإذا كان الحكم بتزليل درجة أو ماهية فانه يعتبر كذلك من يوم الإيقاف

المادة الخامسة والعشرون

يحكم المستخدم اذا أخل بواجباته أو بعمله كما يحكم أيضا اذا ارتكب أمرا يمس بحسن السلوك والآداب بحيث يزرى بشرف وظيفته

المادة السادسة والعشرون

الأحكام السابقة لاتمس بالمجلس من الحق في فصل أى موظف بدون توسط مجلس التأديب اذا كان ذلك بسبب عدم قدرته صحيا على القيام بوظيفته أو عدم لياقته وكفاءته للخدمة

المادة السابعة والعشرون

يجب على من يترك وظيفته أن يقدم استقالة بالكتابة لرياسة المجلس وأن يسلم مابعهده بمخالصة كتابية من تعيينه الرياسة للاستلام وتحتسب للموظف ماهيته مدة تسليمه بحيث لا تتجاوز ماهية شهر

القسم الثالث الاجازات

المادة الثامنة والعشرون

لا يجوز لأى مستخدم أن يتغيب عن محل وظيفته بسبب لا يتعلق بها الا بإجازة من رئاسة المجلس

المادة التاسعة والعشرون

تنقسم الاجازات الى نوعين : إعتيادية ومرضية

المادة الثلاثون

يجوز للمستخدم أن يأخذ إجازة اعتيادية بماهية كاملة لمدة شهر فى كل سنة اذا كان يرغب قضاءها داخل القطر أو لمدة شهرين اذا أراد قضاءها خارج القطر

المادة الحادية والثلاثون

لاتسرى أحكام المادة السابقة على نظار المدارس ومعلميها والمستخدمين بها فان اجازتهم تكون أثناء العطلة المدرسية التى يقررها المجلس سنويا . وهو يحتد لكل مستخدم منهم مدة اجازته وبدءها أثناء هذه المساحات ولا يعطى هؤلاء المستخدمين اجازات اعتيادية أخرى

المادة الثانية والثلاثون

يجوز لرئاسة المجلس اعطاء اجازات مرضية باعتبار كل ثلاث سنوات تصرف فى الخدمة لغاية المدة الآتية وبالصفة الآتية :

أولا — شهران بماهية كاملة

ثانيا — » بنصف ماهية

ثالثا — » ربع »

وعند انقضاء الستة أشهر المذكورة جاز امتداد الأجازة لثلثها بدون ماهية أو شطب اسم المستخدم من جدول مستخدمى المجلس مع بيان تاريخ الشطب

المادة الثالثة والثلاثون

يراد بمدة الثلاث سنوات في الخدمة المدة التي يقضيها المستخدم بتمامها فيها
بعد حذف الاجازات الاعتيادية والمرضية السابقة

المادة الرابعة والثلاثون

يجب أن يرفق طلب الأجازة المرضية أو طلب امتدادها بشهادة من طبيب
موثوق به . ويجوز لرياسة المجلس أن تحتم في هذه الاحوال شهادة من طبيب
مخصوص

المادة الخامسة والثلاثون

كل طلب امتداد اجازة مرضية يجب أن يقدم قبل انقضاء الاجازة المذكورة
بخمسة أيام على الأقل مالم تكن تلك الأجازة عشرة أيام فأقل فانه يجوز للمستخدم
أن يخطر الرياسة بطلب امتدادها لحد آخر يوم منها فاذا غاب المستخدم ثم طلب
الأجازة وجب عليه أن يقدم ما يثبت انه كان في حالة قهرية منعه عن طلب
الأجازة قبل غيابه

المادة السادسة والثلاثون

يجوز للجلس أن يعين مستخدما بصفة مؤقتة بدل المريض مدة مرضه بشرط
الآيستدعى ذلك زيادة في المصروفات المقررة في الميزانية

المادة السابعة والثلاثون

يجوز للجلس أن يعتبر الأجازة المطلوبة بسبب المرض أجازة اعتيادية اذا كانت
مدة خدمة المستخدم تجيز اعطاء الأجازة الاعتيادية أو كان طالب الأجازة من
نستخدemy المدارس وكانت المساعحة المدرسية تسمح بذلك

المادة الثامنة والثلاثون

يجوز مع كل ذلك أن تعطى رئاسة المجلس للمستخدم رخصاً بالغياب لا يتجاوز مجموع عددها سبعة أيام في السنة دون أن تحسب هذه الرخص من الأجازات

المادة التاسعة والثلاثون

كل موظف لا يعود الى محله عند انتهاء مدة اجازته يحرم من ماهيته من يوم انقضائها وهذا لا يمنع من مجازاته تأديبياً . واذا لم يبين الاسباب الموجبة لتأخيره في ميعاد الخمسة عشر يوماً التالية لانتهاء مدة اجازته يعتبر مستعفياً ويشطب اسمه من جدول المستخدمين

المادة الأربعون

لا تسرى الأحكام السابقة على الخدمة السائرة . ولرئاسة المجلس حق الترخيص لهم باجازة بنسبة شهر واحد بماهية كاملة لكل سنة خدمة مع عدم الضم بشرط عدم عطل العمل أو زيادة المصاريف

المادة الحادية والاربعون

يجوز ان تعطى الرئاسة للمستخدمين تحت الاختبار اجازة بنسبة خمسة عشر يوماً لكل سنة بدون ضم اذا لم يترتب على ذلك عطل في العمل أو زيادة في المصاريف

المادة الثانية والاربعون

يجوز منح المستخدم المعين خلال السنة اجازة تكون بنسبة المدة التي أمضاها من السنة

القسم الرابع

مصاريف الانتقال وبذل السفرية

المادة الثالثة والأربعون

للجلس الحق في نقل أى مستخدم الى وظيفة أخرى تابعة له

المادة الرابعة والأربعون

المستخدمون التابعون للجلس الذين ينقلون نهائيا من جهة الى أخرى تابعة له لهم الحق في مصاريف انتقالهم وانتقال خدمهم وعفشهم

المادة الخامسة والأربعون

تصرف مصاريف الانتقال من (أجرة سكك حديدية أو مرآكب او عربات أو أجرة ركائب) بموجب كشوف مصدق عليها من رئاسة المجلس

المادة السادسة والأربعون

لاحق للوظف الذى تكون وظيفته التنقل كالتفتيش على المدارس أو الكتائب إلا فى أجرة السفر أو أجرة السكك الحديدية والركائب الضرورية لتوصيله الى الجهة التى فيها التفتيش وبذل سفريه اذا كان مضطرا الى المبيت خارج مركز وظيفته بحيث لا يتجاوز هذا المبيت عشر ليل فى الشهر وليس له الحق فى أجرة عربات أو ركائب للوصول من محطة مدينة أو بلدة أو نقطة أخرى فى نفس المدينة أو البلدة

المادة السابعة والأربعون

المستخدم الذى يعين فى مأمورية وقتية خارج محل إقامته له الحق فى أجرة السفر بالشروط المبينة فى المواد الآتية :

المادة الثامنة والأربعون

للمستخدمين حق الانتقال في السكك الحديدية في الدرجات الآتية :
 في الدرجة الاولى — من كان مرتبه الشهرى ٢٠ جنيها فما فوق
 في الدرجة الثانية — من كان مرتبه الشهرى أقل من ٢٠ جنيها مصرى بالحد
 أربعة جنيهات مصرية ويجوز لمستخدمى هذا الصنف
 الانتقال في الدرجة الأولى في السكك الحديدية الضيقة
 التى لا يوجد فيها إلا درجتان
 في الدرجة الثالثة — من كان مرتبه الشهرى أقل من أربعة جنيهات مصرية
 ويجوز لمستخدمى هذا الصنف الانتقال في الدرجة الثانية
 في السكك الحديدية الضيقة التى لا يوجد فيها إلا درجتان

المادة التاسعة والأربعون

لموظف المجلس الذى يتقل من محل إقامته الى محل آخر تابع للجلس بصفة
 نهائية الحق فى نقل أعضائه عائلته الموجودين معه فى معيشة واحدة لغاية ستة
 أشخاص فى الدرجة المقررة له ونقل أتباعه لغاية أربعة أنفار فى الدرجة الثالثة
 وله أيضا حق نقل عشرة قناطير من العفش منها اثنان فى ذات القطار الذى
 يسافر فيه والباقى فى قطار البضاعة

المادة الخمسون

يجوز للمستخدم أن يقتصد من مصاريف انتقال عائلته أو أتباعه لنقل ما يزيد
 فى مقدار عفشه بأى كيفية يراها موافقة لمصلحته

المادة الحادية والخمسون

يجب انتخاب الخدمة السائرة بقدر الامكان من الجهات الكائنة فيها المصلحة
 المراد تعيينهم فيها ولا يجوز نقل هؤلاء الخدمة على نفقة المجلس من جهة لأخرى
 الا اذا كانوا حائزين صفات مخصوصة يصعب وجودها فى مكان الجهة المطلوب
 تعيين هؤلاء الخدمة فيها

وفي هذه الحالة يكون لهم الحق في مصاريف انتقالهم مع زوجاتهم وأولادهم وتقل أربعة قناطير من العفش بشرط ألا يتجاوز عدد الزوجات والأولاد معا أربعة

المادة الثانية والخمسون

طالبو الاستخدام في وظائف المجلس الذين يتقلون للامتحان يقومون بمصاريف سفرهم دون الزام المجلس بشئ

المادة الثالثة والخمسون

للمجلس أن يعطى لمن يعينون حديثا فيه بصفة نهائية أو بطريق الانتخاب مصاريف انتقالهم هم وعائلاتهم أو تقل عفشهم من محل إقامتهم الأصلي الى محل وظيفتهم الجديدة

أما المستخدمون تحت الاختبار الذين لم يمضوا مدة تجربتهم التي اشترطت عليهم طبق المرغوب وتركوا وظيفتهم فللمجلس الحق في أن يعطيهم مصاريف الإياب الى محلهم الأصلي

وهذه المصاريف تقدر بمصاريف انتقال المستخدم في الدرجة الثالثة بوظيفته التي فصل منها مع مصاريف خادم وتقل ستة قناطير من العفش في قطار البضاعة

المادة الرابعة والخمسون

يجوز بصفة استثنائية اعطاء المرفوتين بأى سبب عدا الاختلاس أو سوء السلوك مصاريف انتقالهم وعائلاتهم وتقل عفشهم لغاية الجهة التي يختارونها لاقامتهم في القطر المصرى مع مراعاة القيود السابقة

المادة الخامسة والخمسون

لا يجوز صرف مصاريف الانتقال أو بدل السفيرة بدون طلب

المادة السادسة والخمسون

يسقط حق طلب مصاريف السفر وتقل العفش لأى موظف كان اذا مضى ستون يوما بعد انتهاء سفره أو رفته أو وفاته ولم يقدم ذو الشأن طلبا بذلك الى رئاسة المجلس

المادة السابعة والخمسون

إذا حصل نقل موظفين تابعين لإدارة المجلس بناء على رغبتهم في تبادل بعضهم كانت مصاريف السفر ونقل العفش عليهم دون المجلس

المادة الثامنة والخمسون

يعطى بدل سفرية لكل موظف ترك محل إقامته لاداء عمل يتعلق بالمجلس باعتبار المائة اثنين من قيمة مرتبه الشهرى عن كل ليلة يمضيها خارج محل إقامته

المادة التاسعة والخمسون

لا يجوز فى أى حال من الاحوال أن يكون البدل أقل من مائة وعشرين مليا يوميا للمستخدمين ولا أقل من خمسين مليا للخدمة السائرة ولا أكثر من أربعين قرشا

المادة الستون

المستخدمون الموجودون فى الأجازة ويطلبون للعودة الى وظائفهم قطعيا بسبب أشغال مصلحة ليس لهم الحق فى مصاريف انتقالهم ولا فى بدل سفرية وأما اذا كان طلبهم بصفة مؤقتة فلهم الحق فقط فى مصاريف انتقال حضورهم وإيابهم اذا رجعوا لتكملة اجازتهم

المادة الحادية والستون

جميع المواد السابقة تتعلق بالانتقال ضمن حدود القطر المصرى . أما مقدار مصاريف الانتقال وبدل السفرية لمأمورية خارجة عن القطر المصرى فتقدره رئاسة المجلس لكل مسألة مع مراعاة ظروف كل مأمورية

المادة الثانية والستون

لرئاسة المجلس مع عضوين منه الحق فى تقيص أى مبلغ يرونه مطلوباً فى غير محله

المادة الثالثة والستون

لا يجوز مطلقا إعطاء المستخدمين سلفة تحت خصمها من مصاريف انتقالهم أو بدل سفراتهم

المادة الرابعة والستون

يجوز تكليف أحد موظفي المجلس بترحيل المستخدم وعائلته وشحن عفشه طبق القيود السابقة وصرف اللازم لذلك من خزانة المجلس

أحكام متنوعة

المادة الخامسة والستون

لا يجوز الجمع بين وظيفة تحت إدارة المجلس وبين وظيفة أخرى خارجية

المادة السادسة والستون

لا يجوز لأى موظف تابع للمجلس أن يزاول التجارة أو الصناعة أو أى عمل آخر يعتبر حائلا دون قيامه بإجباته بحرية تامة أو أى عمل لا يتفق مع كرامة الموظف

المادة السابعة والستون

كل مستخدم يجلس احتياطيا لجريمة من الجرائم فإنه يعتبر موقوفا من يوم حبسه ويكون مرتبه مدة ايقافه حقا لمجلس المديرية مالم تظهر براءته . وإذا حكم نهائيا بجلس المستخدم وجب رفعه

المادة الثامنة والستون

لا يكون المجلس راضيا عن الحجز على ماهيات المستخدمين التابعين له . ومن يحكم بحجز ماهيته جازت محاكمته تأديبيا على هذا الحجز

المادة التاسعة والستون

على المستخدمين الذين يعهد اليهم بنقود أو أدوات أن يقدموا تأمينا من نقود أو سندات يقبلها المجلس أو ضمانات من شركة ضمانات أو من أحد الافراد الذين يشق مجلس المديرية بثروتهم ٥

مجموعة
قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية
سنة ١٩١٣

مجموعة الثلاثة شهور الرابعة



المطبعة الأميرية بالقاهرة
١٩١٤

نظارة الحفائية

قرار

بنقل محكمة خط شندويل الى جزيرة شندويل مدة فيضان النيل فقط (*)

نحن ناظر الحفائية

بعد الاطلاع على القرار الصادر منا بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩١٣ بإنشاء محاكم أول أكتوبر
الأخطاء بمديرية جرجا

وعلى المادتين الاولى والثانية من انون تشكيل محاكم الأخطاء نمرة ١١
لسنة ١٩١٢

وعلى ماورد من محكمة سواهج الجزئية بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٣ نمرة ٩٢
قررنا ماأتى :

المادة الاولى

تنقل محكمة خط شندويل من ناحية شندويل الى ناحية جزيرة شندويل
مؤقتا وذلك مدة فيضان النيل فقط

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من تاريخه ما

القاهرة في أول أكتوبر سنة ١٩١٣ (أول ذى القعدة سنة ١٣٣١)

حسين رشدي

نظارة الحقانية

قرار

بنتقل محكمتي خط الى مقرين غير مقرهما الاصيلين مدة فيضان النيل فقط (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على القرار الصادر منا بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩١٣ بانشاء محاكم
الاخطاط بمديرية جرجا

وعلى المادتين الاولى والثانية من قانون تشكيل محاكم الاخطاط نمرة ١١
لسنة ١٩١٢

وعلى ماورد من محكمة جرجا الجزئية ومحكمة أسبوط الاهلية بتاريخ ٣٠ سبتمبر
و ٤ أكتوبر سنة ١٩١٣ نمرة ١١٥ و ٨٨٨
قررنا ما يأتى :

المادة الاولى

تنقل محكمة خط القرعان من ناحية القرعان الى ناحية بيت داود سهل ومحكمة
خط الحريزات الغربية من ناحية الحريزات الغربية الى ناحية المنشاه وذلك
مؤقتا مدة فيضان النيل فقط

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من تاريخه

القاهرة في ٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ (٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١)

حسين رشدي

(*) الوقائع المصرية في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٣٨٨

نظارة الحقانية

قرار

بنقل محكمة خط الفايات الى كفر المغربي مدة فيضان النيل فقط (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على القرار الصادر منا بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩١٣ بإنشاء محاكم
الاخطاط بمديرية المنيا

وعلى المادتين الاولى والثانية من قانون تشكيل محاكم الاخطاط نمرة ١١
لسنة ١٩١٢

وعلى ماورد من محكمة بنى سويف الاهلية في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٣ نمرة ٩٦٨
قررنا ما يأتى :

المادة الاولى

تتقل محكمة خط الفايات من نقطة الشيوخ مسعود الى ناحية كفر المغربي
مؤقتا مدة فيضان النيل فقط

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من تاريخه ما

الفاخرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ (١٩ ذى القعدة سنة ١٣٣١)
حسين رشدى

نظارة الداخلية

قرار

بجعل ماهيات الخفراء ببندر رشيد ١٤٠ قرشا لكل منهم شهريا
اعتبارا من أول سنة ١٩١٤ (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦
الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ١٢ كتوبر ١٩١٣

وبعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ١٥ يونيه سنة ١٩٠٨ وعلى مكتبة
مديرية البحيرة الرقيمة ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٣ نمرة ١٤٩٠
قررنا ما هوآت :

المادة الاولى

نجعل ماهيات الخفراء ببندر رشيد الموجود به مجلس محلى ١٤٠ قرشا لكل
منهم شهريا اعتبارا من أول سنة ١٩١٤ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على
الماهيات نظير مصاريف التحصيل

المادة الثانية

على مديريةية البحيرة تنفيذ هذا القرار

فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٣٣١ (١٢ أكتوبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

نظارة الداخلية

قرار

يجعل ماهيات خفراء بندر الفيوم جنيا و ٢٠٠ ملين لكل منهم شهريا
اعتبارا من أول سنة ١٩١٤ (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ١٢ أكتوبر
سنة ١٩١٣ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ وعلى مكتبة
مديرية الفيوم القيمة ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٣ نمرة ٩٣٦

قررنا ماهوآت :

المادة الاولى

نجعل ماهيات الخفراء ببندر الفيوم الموجود به قومسيون محلى جنيا و ٢٠٠ ملين
لكل منهم شهريا اعتبارا من أول سنة ١٩١٤ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة
على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

المادة الثانية

على مديرية الفيوم تنفيذ هذا القرار

فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٣٣١ (١٢ أكتوبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

نظارة المعارف العمومية

منشور عمومي نمرة ١٣٠٧

مؤرخ في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٣١ (٢٢ اكتوبر سنة ١٩١٣)

بوجوب شكل كتب تعليم اللغة العربية بالمكاتب الأولية
والمدارس الابتدائية والثانوية (*)

٢٢ أكتوبر
سنة ١٩١٣

وضع علماء العصور السابقة الشكل في اللغة العربية ليدل على هيئة النطق بالحروف الهجائية في صيغ الكلمات ، فهو من الاجزاء الضرورية في الكتابة العربية ، والمحافظة عليه من أقوى الأسباب في صحة اللغة ، ومن أعظم وسائل التسهيل على القارئ . وتركه يؤدي في كثير من الأحيان الى الخطأ أو الالتباس في نطق الألفاظ والى صعوبة القراءة . فمن الواجب استعماله في الكتب على العموم ، وفي كتب التعليم على الخصوص ، وفي كتب تعليم اللغة العربية على الأخص .

ولكن كتب تعليم تلك اللغة المستعملة بالمدارس كثير منها خالٍ من الشكل بالمرة ، والقليل منها مشكول شكلا غير وافي بالحاجة .

وبما أن الشكل من الأهمية بالمكانة العظمى ، وعليه المدار في انتشار صحيح اللغة بين الجمهور على العموم ، والمتعلمين على الخصوص ، رأت النظارة أن تلقت حضرات المؤلفين الى التدقيق في رعاية هذا الأمر الأساسي فيما يؤلفونه من كتب التعليم ، ولا سيما ما يختص منها بالمكاتب والمدارس وسائر معاهد التعليم التي تحت اشرافها .

(*) الوقائع المصرية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٤٥٠

وتعلن النظارة أنها من الآن فصاعدا لا تقبل من كتب تعليم اللغة العربية للكتاب الأولية ، والمدارس الابتدائية والثانوية ، إلا ما كان مشكولا شكلا تامة . سواء أكان مقدما اليها لتقره من جديد ، أم مطلوبا اعادة طبعه مما سبق لها تقريره .

كما أنها تفضل من الكتب المذكورة الخاصة بالمدارس العالية ما كان بالشكل التام ما
 ناظر المعارف
 الامضاء : (أحمد حشمت)

نظارة المعارف العمومية

منشور عمومي نمرة ١٣٠٨

مؤرخ في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٣٣١ (٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٣)

بوجوب شكل الأعلام وما يلتبس من الكلمات

في المؤلفات التاريخية والجغرافية (*)

٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٣
إلحاقا للمنشور رقم ١٣٠٧ الصادر في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٣١ (٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٣) بوجوب شكل كتب تعليم اللغة العربية بالمكاتب الأولية، والمدارس الابتدائية والثانوية ، تعلن النظارة أن كل ما يقدم إليها من المؤلفات التاريخية والجغرافية أو تطلب إعادة طبعه منها ، يجب أن يكون مشتملا على ضبط كل ما يرد فيه من الأعلام بالشكل التام ، وعلى ضبط كل كلمة يمكن أن يتطرق إليها الالتباس .

وبدون ذلك لا تلتفت النظارة الى ما يقدم إليها من المؤلفات الخالية من هذا

الضبط ما

ناظر المعارف

الامضاء : (أحمد حشمت)

نظارة المعارف العمومية

منشور عمومي للمكاتب الاولية والمدارس الابتدائية والثانوية
مؤرخ في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١ (٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٣)

رقم ١٣١١

بشكل كتب تعليم اللغة العربية الموجودة الآن بين أيدي التلاميذ ، وشكل
الأعلام وما يلتبس من الكلمات في المؤلفات التاريخية والجغرافية الحالية (*)

يقضى المنشور العمومي المؤرخ في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٣١ (٢٢ اكتوبر سنة ١٩١٣) رقم ١٣٠٧ بأنه لابد من شكل كتب تعليم اللغة العربية بالمكاتب
الاولية والمدارس الابتدائية والثانوية ، وبأن النظارة لا تقبل من الآن فصاعدا ،
من تلك الكتب إلا ما كان مشكولا شكلا تاما .

ويقضى المنشور العمومي الملحق بالأول المؤرخ في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٣٣١
(٢٣ اكتوبر سنة ١٩١٣) رقم ١٣٠٨ بوجوب شكل الأعلام وما يلتبس من
الكلمات في المؤلفات التاريخية والجغرافية .

وأحكام هذين المنشورين ستسرى على الكتب التي تقرّر من جديد أو يعاد
طبعاها مما سبق تقريره .

وبما أن الكتب المستعملة الآن بتلك المكاتب والمدارس غير مشكولة بالمترة ،
ومشكولة شكلا غير واف بالحاجة ، رأيت النظارة ، تعميما للفائدة ، أن تتبع الطريقة
الآتية في استيفاء شكل الكتب الحالية على قدر الامكان : وهي أنه في كل درس
يمكن أخذه من أحد الكتب المذكورة ، سواء في المطالعة أو القواعد أو
الأدبيات أو غيرها ، يكلف المعلم التلاميذ استخراج موضعه من الكتاب وضبط

ما فيه من الكلمات بالشكل على حسب ما ينطق به ويكتبه على السبورة ، ويكون ذلك عند الابتداء في الدرس أو الانتهاء منه على حسب ما يرى المعلم فيه الصالح . ويستمر على هذه الطريقة حتى يتم شكل تلك الكتب بأجمعها .

وتتبع هذه الطريقة في شكل الأعلام وما يلتبس من الكلمات في المؤلفات التاريخية والجغرافية الحالية ما

ناظر المعارف

الامضاء : (أحمد حشمت)

نظارة المعارف العمومية

منشور عمومي

مؤرخ في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١ (٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣)

رقم ١٣١٢

بطريقة تحصيل اللغة العربية بواسطة تحفيظ القطع المتخبة
وبواسطة المطالعة (*)

طريقة تحفيظ القطع المتخبة . باقراء القطع قبل تفسير ما فيها من المفردات ٢٦ أكتوبر
اللغوية . والأساليب الغريبة ، فلما تأتى بالفائدة المقصودة من استظهار
المختارات الشعرية والنثرية «وهي التضلع من متن اللغة ، والتوسع في أساليب
تراكيها» .

لذلك رأينا أن نلفت حضرات المعلمين إلى ما يأتى :

(١) أن يعد المعلم — قبل الشروع في التحفيظ — ما تحتوى عليه القطعة من
المفردات اللغوية ، ويكتبها مسلسلة ، بعضها تحت بعض على شكل عمودى ،
ويكتب أمام كل كلمة اللفظ الذى يفسرها .

(٢) أن تكون كتابة الأسماء المطلوب تفسيرها على صيغة المفرد ، وإذا مست
الحاجة تقرر بمنثياتها وجموعها . وأن تكون كتابة الأفعال أيضا على صيغة
الماضى ، وإذا دعت الحال تصحب بالمضارع والأمر . وأن يضبط بالشكل
ما يلزم من أحرف الكلمة لصحة النطق بها .

(٣) أن يكلف التلاميذ تفهم الكلمات وتفسيرها ، واستظهار جميع ذلك ،
ويختبرهم فيه بالسؤال والمذاكرة .

(٤) بعد التحقق من استنبات التلاميذ الكلمات وتفسيرها ، يقرأ معهم القطعة ، ويتفهم وإياهم معانيها المرادة والأساليب الغريبة التي يظن غموضها على أفهامهم ليكون ذلك بمثابة تطبيق لاستعمال المفردات اللغوية في تركيب القطعة ، ثم يكلفهم حفظ تلك القطعة .

ويحسن اتباع هذه الطريقة في المطالعة المقصود بها فهم المعنى .

ذلك أجدر لاستقرار اللغة في نفوسهم ، وحضور مفرداتها وأساليب تراكيبها في أذهانهم . فيجدون بعد ذلك ما يريدونه من مبانيها ومعانيها طوع مرادهم ، وعلى أطراف ألسنتهم ، وأسنة أقلامهم ما

ناظر المعارف

الامضاء : (أحمد حشمت) •

مديرية الغربية

قرار

احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب بكفر الزيات (مديرية الغربية) (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على قرارى اللجنة الصحية المشكلة بمركز كفر الزيات فى ٣٠ ديسمبر ١٩١٢ و ١١ مايو سنة ١٩١٣ بمقتضى قرار نظارة الداخلية الرقم ١١ مايو سنة ١٩١٣
سنة ١٨٩٥ المصتق عليه من محكمة الاستئناف المختلطة

والاطلاع على المادة السادسة من القرار المشار اليه
وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ أول يونيه سنة ١٩١٣

قرر ماهو آت :

أولاً - لايسوغ أخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى ببندر كفر الزيات
من ترعة النعناعية ولا من النيل إلا من المحل الآتى الموضوع عليه
علامة مميزة له :

من النيل فى النقطة المقابلة لامتداد شارع جمالى

ثانياً - لايسوغ غسل الملابس والاولانى المنزلية إلا فى النقط الآتية :

(١) بالبحر الاعظم - فى النقطة الكائنة تجاه المدخل العمومى لوابور
كازولى

(٢) بمياه ترعة النعناعية - فى النقطة المقابلة لشارع أبادير الكائنة
تجاه شارع الحصرية

(*) الوقائع المصرية فى أول نوفمبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٤٨٧

ثالثا - يكون شرب المواشى فى النقطة الآتية :

- (١) من مياه ترعة النعناعية فى النقطة الكائنة بحرى غربى وابور الدهان مقابل ملك متولى الجوهري
- (٢) بالبحر الاعظم - فى النقطة الكائنة على امتداد شارعى عصفور والروضى فقط أثناء جفاف ترعة النعناعية

رابعاً - ترسو المراكب المعدة للشحن والتفريغ فى البحر الاعظم فى النقطة الآتية :

- (١) فى النقطة الكائنة قبل كبرى كفر الزيات
- (٢) فى نقطة تبتدىء على مسافة مائة متر بحرى من نقطة الشرب الكائنة تجاه امتداد شارع جمالى
- (٣) فى النقطة الكائنة بحرى الكبرى تماما وتمتد على مسافة مائة متر

خامساً - لايسوغ استعمال النقطة السابقة لغير الغرض المعدة له

سادساً - ممنوع القاء القاذورات أوالمياه القذرة على شاطئ البحر أووضفتى ترعة النعناعية أو مياههما أو استعمال هذه الشواطىء بصفة مراحيض

سابعاً - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لايتجاوز مائة قرش أو بالحبس مدة لاتزيد عن أسبوع

ثامناً - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ (محب)

محافظة مصر

قرار

عن نظافة الشوارع بمحافظة مصر (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ ١٨ أكتوبر
سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع وعلى قرار المحافظة المؤرخ ١٣ يونيه سنة ١٨٩٥

قرر ما هو آت :

المادة الاولى

تسرى أحكام القرار المذكور في كل مدينة القاهرة وضواحيها

المادة الثانية

يلغى قرار المحافظة الصادر بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٨٩٥

المادة الثالثة

يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

القاهرة في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٣ على ذوالفقار

(*) الوقائع المصرية في ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ وحه ٣٥١٥

محافظه مصر

قرار

عن نظافة الشوارع بمحافظة مصر (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ م ١٨ أكتوبر
وعلى قرار المحافظة الصادر في تاريخه بمرئان أحكام القرار المذكور
على مدينة القاهرة وضواحيها

قرر ما يأتى :

المادة الاولى

تسرى أحكام المادة الثالثة من القرار المذكور على الميدان والشوارع الآتية :

شارع نوبار باشا

شارع كامل

ميدان الاوبرا

شارع عابدين

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية م

القاهرة في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٣ على ذوالفقار

(*) الوقائع المصرية في ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٥١٥

نظارة الداخلية

قرار

بتعيين دوائر انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية بمحافظة القاهرة (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب نمرة ٣٠ ٢٦ أكتوبر

سنة ١٩١٣

لسنة ١٩١٣

وعلى المادة الثالثة من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣

وبعد تصديق مجلس النظار

قرّر ما هوآت :

الدوائر التي ينتخب مندوبوها أعضاء الجمعية التشريعية بمحافظة القاهرة

كل دائرة عضوا واحدا قد تعينت في الجدول المرفق بهذا القرار

تحريرا في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ (٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم أقسام محافظة مصر الى أربع دوائر انتخاب طبقا
للادة (١٩) من قانون الانتخاب والمادة (٣) من القانون النظامي

الدائرة الأولى ومركزها قسم الجمالية وعدد أقسامها ٣	الدائرة الثالثة ومركزها قسم الدرب الأحمر وعدد أقسامها ٣
قسم الجمالية » الوابلى » باب الشعريه	قسم الدرب الأحمر » الموسيقى » عابدين
الدائرة الثانية ومركزها قسم بولاق وعدد أقسامها ٣	الدائرة الرابعة ومركزها قسم السيدة وعدد أقسامها ٤
قسم الأربكية » بولاق » شبرا	قسم الخليفة » السيدة » حلوان » مصر القديمة

نظارة الداخلية

قصر

بتعيين دوائر انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية بمحافظة الاسكندرية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب نمرة ٣٠ ٢٦ أكتوبر

سنة ١٩١٣

لسنة ١٩١٣

وعلى المادة الثالثة من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣

وبعد تصديق مجلس النظار

قصر ما هو آت :

الدوائر التي ينتخب مندوبوها أعضاء الجمعية التشريعية بمحافظة الاسكندرية

كل دائرة عضوا واحدا قد تعينت فى الجدول المرفق بهذا القرار ما

تحريرا فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ (٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم محافظة الاسكندرية الى ثلاث دوائر انتخاب طبقا
للمادة (١٩) من قانون الانتخاب والمادة (٣) من القانون النظامي

الدائرة الأولى ومركزها قسم العطارين وعدد أقسامها ٤

قسم العطارين

» محرم بك

» الرمل

» المنشية

الدائرة الثانية ومركزها قسم الكرك وعدد أقسامها ٢

قسم الكرك

» اللبان

الدائرة الثالثة ومركزها قسم ميناء البصل وعدد أقسامها ٢

قسم ميناء البصل

» كرموز

نظارة الداخلية

قرار

بتعيين دوائر انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية الغربية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب نمرة ٣٠ ٢٦ أكتوبر

سنة ١٩١٣

لسنة ١٩١٣

وعلى المادة الثالثة من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣

وبعد تصديق مجلس النظار

قرّر ما هو آت :

الدوائر التى ينتخب مندوبوها أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية الغربية كل

دائرة عضوا واحدا قد تعينت فى الجدول المرفق بهذا القرار ٤

تحريرا فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ (٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم بلاد مديرية الغربية الى سبع دوائر انتخاب طبقا
للادة (١٩) من قانون الانتخاب والمادة (٣) من القانون النظامي

الدائرة الأولى ومركزها طنطا وعدد بلادها ٦٠

مركز طنطا :	(تابع) مركز طنطا :	(تابع) مركز السنطة :
اخناواى الزلاقة	ميت السودان	الجعفرية
الرجدية	» حبش البحرية	العلامشة
بوريك الحجر	» » القلبية	اشناواى الغنم
حصبة شبشير	نقيا	بلوس الهوا
خرسيت	نواج	تطاي
دفره	كوم على	شبرايل
دمشيت	كنيسة دمشيت	شبرا قاص
سبرباتى	سجين الكوم	طوخ مزيد
سبطاس	محلة روح	عزبة طوخ
شبشير الحصبة	دماط	كفر الحاج داود
فيشا سالم	كفر بلضم	» الحمادية
حقافه	اشناواى الملق	» الشيخ مفتاح
كفر أبو داود	نشيل	» سالم النحال
» الساحل	سملا	» سايمان عوض
» سبطاس	بوريج	» هورين
» سيجر	بندر طنطا	كلبشو
» عصام	مركز السنطة :	منية طوخ
» علوان	ابيجول	ميت الليث بقلوله
» طرنه	أبو طور	» غزال
محلة منوف	البدنجانية	هورين
منشاة جتور		

(١٠) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الغربية الى سبع دوائر انتخاب

الدائرة الثانية ومركزها زقى وعدد بلادها ٨٤

مركز السنطة :	(تابع) مركز السنطة :	(تابع) مركز زقى :
البندرة	ميت حواى	دمهور الوحش
أبو الجهور	» ميمون	دهتوره
الانبوطين	» يزيد	بندر زقى
الجميزة	كفر هلال	سنباط وحصتها
السنطة	» نفره البحرى	سنبو ومنشاة الصباحى
القرشية	» الشيخ طعيمه	سند بسط
الكرما	مركز زقى :	شبرا اليمن وكفرها
بقلوله		شبرا ملس
بلاى	الرجابية	شرشابه
بلكيم	السملاوية	فرسيس
صحيم	الضبابشة	كفر حانوت القبلى
شبرا بلوله السمنودية	العائشة	» السنادية
شنديلات	الغريب	» ابرى
شراق	المذشاه الجديدة	» اسماعيل
شبرا البحرية	المنشاه القرعة	» الجزيرة
كفر خزال	تاج العجم	» الدغايدة
» كلا الباب	تفهنا العزب	» الديب
» ميت حواى	حانوت	» الزيتون
مسلمة	حنون	» السحيمية
منية البندرة	خلوة الغلبان	» الصارم القبلى

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الغربية الى سبع دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثانية ومركزها زفتى وعدد بلادها ٨٤

(تابع) مركز زفتى :	(تابع) مركز زفتى :	(تابع) مركز زفتى :
كفر العرب	كفر شماره	(تابع) مركز زفتى :
» چاهين	» عبد الرحمن	منشاة حاتم
» حانوت البحرى	» عنان	» حسن
» حسين	» غازى	ميت البر
» دمنهور القديم	» فرسيس	» الحارون
» الجنيدى	» قرطام	» الرخا
» سنباط	» ميت الحارون	» المخلص
» سنبو	» نواى	» المباشرين
» شبرا قلوچ	مسجد وصيف	نهطای

الدائرة الثالثة ومركزها المحلة الكبرى وعدد بلادها ٧٥

مركز زفتى :	مركز المحلة الكبرى :	(تابع) مركز المحلة الكبرى :
العزیزية	صفط تراب	العلامية
شتنا	الهياتم	إبشان
كفر الشراقوة	كفر حجازى	طنباره
» العزیزية	منية شنتنا عياش	شبرا نبات
» شنتنا	نصف أول بشيش	دمرو تخاره
ميت بدبر حلاوة	» ثانى	كفر دمرو
» هاشم	سنا باره	دخميس

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الغربية الى سبع دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثالثة ومركزها المحلة الكبرى وعدد بلادها ٧٥

(تابع) مركز المحلة الكبرى :	(تابع) مركز المحلة الكبرى :	(تابع) مركز المحلة الكبرى :
محلة ز ياد ومنشأة البدروى	كفر دمنو	البنوان
محول	طرينه	محلة حسن
شبرا بابل	ميت الليث هاشم	شبرا ملكان
الشهيدى	القصرية	بلقينيا
كفر الصارم البحرى	دار البقر البحرية	كفر محلة حسن
الناويه	القراطية	نمرة البصل
محلة خلف	لابشيط	المعتمدية
كفر القبانية	دير ب هاشم	دنوشر
بندر سمنود	كفر العبايده	كفر الزبلاوى
مركز طلخا :	السواحلية	عطاف
بهييت الجماره	محلة البرج	السجاعية
طليمه	دمنتو	محلة أبو على وكفر أبو الحسن
كفر العرب	كفر الجنينة القبلى	دار البقر القبليه
» حسان	» فياله	بطينه
ميت الغرقا	بنا أبو صير	بندر المحلة
» عساس	ميت حبيب الشرقية	محلة القصب
» نائب	» النصارى	ميت سراج
	الراهبين	ستدسيس
	أبو صير بنا	سامول

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الغربية الى سبع دوائر انتخاب

الدائرة الرابعة ومركزها طلخا وعددها بلادها ٧٧

مركز طلخا :	(تابع) مركز طلخا :	(تابع) مركز طلخا :
أورمان طلخا	طنشيخ	نشا
الدروتين	كفر الخوازم	كفر البشاشة
الطويلة	كفور العرب	» الحوراني
أقنيش	كفر دميره القديم	» الابجر
المنيل	» بهوت	مركز شربين :
أبستوا	» الطويلة	شربين
بطره	» دميره الجديد	كفر الخطبة
بساط	كفر العجمي	» الدبوسي
بانوب	كأمة الشرقية	دنجاوي
بيلا	كفر الحصه	كفر الشيخ عطيه
بهوت	» الجنينة البحري	الاحمدية
تيره	» الذكروري	الضمرية
جوجر	» القطة	السوالم
دميره	ميت العجيل	رأس الخليج
ديسط	» عنتر	كفر الترة الجديدة
درين	مناخلة	ميت أبو غالب
شرقاش	ميت زفر	كفر ميت أبو غالب
طلخا	» عباد	» الترة القديم
طية نشا	نبروه	
طنبوها		

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الغربية الى سبع دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الرابعة ومركزها طلخا وعدد بلادها ٧٧

(تابع) مركز شربين :	(تابع) مركز شربين :	(تابع) مركز شربين :
كفر سليمان البحرى	كفر دملاش	كفر أبو زاهر وعزبها
السنانية	بسنديله	» الوسطانى
كفر البطيخ	المعصرة	» المنازله
الحمص	كفر أبو سعد	» الوكاله
كفر بوسف	أحمدية الفتوح	بلقاس
زيان	كفر الحاج شربلى	كفر الجرايده
كلبشو	ترعة غنيم	الشطوط

الدائرة الخامسة ومركزها كفر الشيخ وعدد بلادها ١٠٤

مركز شربين :	(تابع) مركز كفر الشيخ	(تابع) مركز كفر الشيخ
الحامول	اسحاقه	الشقة
مركز طلخا :	أميوط	الشارقة
الكفر الشرقى	البخانيس	الطايفة
الابعادية القبيلة	الحدود	الطراية
مركز كفر الشيخ :	الحلافى	العاقولة
أبو تماده	الحمرا	العمدان
ادريجه	الخادمية	القرضا
اريمون	الخصيرى	الكفر البحرى
	الدوينجات	» الحديد

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الغربية الى سبع دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الخامسة ومركزها كفر الشيخ وعدد بلادها ١٠٤

(تابع) مركز كفر الشيخ:	(تابع) مركز كفر الشيخ:	(تابع) مركز كفر الشيخ:
كفر متبول	سفن	الكفر الغربى
» محلة مسير	سماتاي	الكوم الطويل
» يوسف داود	شالمه	المراجين
» يوسف حنس	شنو	المنشاة الصغرى
متبول	صندلا	» الكبرى
محلة القصب	طويلة نشرت	النفاف
» مسير	قراجة	الورق
» موسى	قلين	الوزيرية
مسير	كفر أبو طبل	بريد وكفر يوسف
ميت الدية	» الحماوى	بطيطة
» الشيخ	» الشيخ	بقلولة
» علوان	» الطايقة	بلشاشة
» مسير	» المراجين	تيده
نجع مسير	» المرازقة	حليس
نشرت	» المشايخ	دفريه
نصره	» المنشى البحرى	دقلت
بلتاج	» تيده	دقميره
العمة	» دفريه	رزقة الشارى وأبعادية الرضة
الريانة	» عسكر	رزقة اماى
العتوة القبيلة	» قريطبة	روينة

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الغربية الى سبع دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الخامسة ومركزها كفر الشيخ وعدد بلادها ١٠٤

(تابع) مركز كفر الشيخ :	مركز البرلس :	مركز طنطا :
العتوة البحرية	بلطيم	الشيخ
البتا وعزبها	الساحل البحري	قطور
الابعدية البحرية	» القبل	حوين
المربط	الربع	صرو
البلاصي وكفورها	البرج	خباطه
الحدادي وعزبها	الحمد	كفر سعدون
عزبة بدوى		شبرا بلولة السخاوية

الدائرة السادسة ومركزها دسوق وعدد بلادها ٧٤

مركز دسوق :	(تابع) مركز دسوق :	(تابع) مركز دسوق :
ابطو	المنشليين	شباس الشهدا
ابوقا	برية لاصيفر	» الملح
البكاتوش	جمجمون	» عمير
الشون	حصنة الغنيمي	صروه
الصفاية وميت الحميد	دسوق	عزب أبو مندور
العجوزين	دمرو سلمان	» الشباسة
الغنيمي	دمنكة	عزبة بطاح
القصابي	سهور المدينة	» عبد الرحمن
المندورة	شابة	قزمان

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الغربية الى سبع دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة السادسة ومركزها دسوق وعدد بلادها ٧٤

(تابع) مركز فوه :	مركز فوه :	(تابع) مركز دسوق :
فوه	السالمية	كفر البراقين
القنى وبخى بكار	ميت الاشراف	» الجزائر
عزبة عمرو	قبريط	» الخير
عزب القومسيون	سنديون	» السودان
مركز كفر الزيات :	شمشير	» العرب
بار الحمام	ايبانه	» سالم الهباب
بلنكومه	منية المرشد	» مجر
بلناج	عزب الخليج	كنيسة السرادوسى
سلامون	» الوقف بحرى	لاصيفر
شبراتى	» قبلى	محلة أبو على الغربية
شراطو	» الغرب	» دباى
صا الحجر	بريدعه	» مالك
قونه	برج مغيزل	منية جناج
كفر الحمام	الجزيرة الخضراء	» قلين
» الدوار	مطوبس	منشاة على أغا
كنيسة شراطو	برمبال	
	معدية مهدى والعرجان	

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الغربية الى سبع دوائر انتخاب

الدائرة السابعة ومركزها كفر الزيات وعدد بلادها ٧٢

مركز كفر الزيات :	(تابع) مركز كفر الزيات :	(تابع) مركز كفر الزيات :
قسطا	قلب ابيار	منشاة بسيون
أبو الغر	كفر الباجة	قرنشو
ايار	» الشوريجي	كفر المنشي أبو حمر
ابيج	» الزيات	» جعفر
ادشاي	» القصار	» نصير
اسديمه	» المحروق	كوم النجار
كفر الدجوية	» حشاد	مشال
الحداد	» شماخ	منشاة اليعقوبية
الديجون	» الهواشم	ميت الخير
العداوى	» ديماء	» شريف
الفرستق	» سليمان	نجريج
النحاريه	» مشله	مركز طنطا :
بنوفر	» يعقوب	الجوهريه
حصه ابيار	كفور بلشاي	برما
دقرن	محلة اللبن	تلبنت قيصر
دلشان	منصورية الفرستق	جريمة
شباريس	منية أبيار	حصه برما
فطيس	بسيون	دكودة
قصر نصر الدين	القضاية	

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الغربية الى سبع دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة السابعة ومركزها كفر الزيات وعدد بلادها ٧٢

(تابع) مركز طنطا :	(تابع) مركز طنطا :	(تابع) مركز طنطا :
شفا وقرون	كفر المنصورة	شبرا النملة
عطف أبو جندی	» خضر	شقرق
كثامة الغابه	» مسعود	شوبر
كفر أبو جندی	محلة مرحوم وحصنها	كفر الحجا
» أحمد چلی	منيل هويشات	» العراقی
	شبرا نباص	» المنشی القبلی

نظارة الداخلية

قرار

بتعيين دوائر انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية المنوفية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب نمرة ٣٠ ٢٦ أكتوبر
سنة ١٩١٣

لسنة ١٩١٣

وعلى المادة الثالثة من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣

وبعد تصديق مجلس النظار

قرّر ما هو آت :

الدوائر التى يتخّط مندوبوها أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية المنوفية

كل دائرة عضوا واحدا قد تعينت فى الجدول المرفق بهذا القرار ٤

تحريرا فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ (٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم بلاد مديرية المنوفية الى خمس دوائر انتخاب طبقا لبلاد ١٩
من قانون الانتخاب والمادة (٣) من القانون النظامي

الدائرة الاولى ومركزها أشمون وعدد بلادها ٧١

مركز أشمون :	(تابع) مركز أشمون :	(تابع) مركز أشمون :
الأنجب	سهواج	الكواذى
دلموما	قورص	بوهة شطانوف وكفرعون
رملة الأنجب	الحلواصى	براشيم
ساقية المنقدى	دروه	كوم عياد
شما	شطانوف	جريس وعزبتها
طهواى	شعشاع	سبك الاحد وحصتها
كفر الطرانية	صراره	وكفر المرازقة وكفر
كوم التيس	كفر صراوه	العويضات
لبيشة وحصتها	» منصور	سمادون
منشاة جريس	منيل الجدى	سمان
مونسه وعزبتها	أبو رقبه	شنشور وحصتها
ساقية أبو شعره	أبو عوالى ومنشاتها	طاليا وعزبة أشمون
سملاى	أشمون	قلق الصغرى
سنترس	البرانية	» الكبرى
شنواى وكفر البدارنه	الخور	كفر أبو رقبه الحديد
كفر أبو رقبه القديم	الغنمية	» السيد
» الحما	الفرعونية	» الفرعونية
» قورص	القناطرين	مجريه وكفر مجاهد
البناعية	الكأمية	محلة سبك ومنشاة نصر

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية المنوفية الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الأولى ومركزها أشمون وعدد بلادها ٧١

(تابع) مركز أشمون :	(تابع) مركز منوف :	(تابع) مركز منوف :
شوشاي وكفر عطا	بهناي ومنشاتها	تلوانه
منيل دويب ومنشاتها	كفر محمود	فيشا الصغرى وحصتها
» عروس	أبو سينطه	سرو هيت
مركز منوف :	بير شمس	هيت
ميت عفيف	كفر الغنامية	بهواش
كفر الدوار	» قلتي الصغرى	

الدائرة الثانية ومركزها منوف وعدد بلادها ٥٢

مركز منوف :	(تابع) مركز منوف :	(تابع) مركز منوف :
كفر سنجلف الجديد	الاطارشه	كفر القرينين
» » القديم	الباجور	» سبك
» شبرازنجي	البراقه	منوف
» فيشا الكبرى	العطف	الحاءول
» مناوهله	القرينين	العامة
كمشوش	بي العرب	الكوم الاحمر
كوم الضيع	جروان	بلمشط
مناوهله	زاوية جروان	برهيم ومنشاة سدود
منشاة غمرين	سبك الضحاك	سدود
انجاس	سنجلف	نشا
اسريجه	كفر الباجور	جزى

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية المنوفية الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثانية ومركزها منوف وعدد بلادها ٥٢

(تابع) مركز منوف :	(تابع) مركز منوف :	(تابع) مركز منوف :
دبركى	شبرا زنجي	(تابع) مركز منوف :
دمليج	ميت ربيع	كفر السنابسة وعزبته
كفر شبرا بلوله	ششير طملاى	الواط
زاوية رزين	صنصفت	كفر العامرة
سرس الليانة	طملاى	» بالمشط
سنجرج	غميرين	» كفر رماح
شبرا بلوله	فيشا الكبرى	

الدائرة الثالثة ومركزها قويسنا وعدد بلادها ٧٥

مركز قويسنا :	(تابع) مركز قويسنا :	(تابع) مركز قويسنا :
الرمالى	ميت البيضة	بطا
كفر الاقرع	ميت الوسطى	كفر الجزار
بنى غريان	كفر زين الدين	دملو
كفر بنى غريان	شبرا قبالة وخلوة نور الدين	» الحوفين
دمهوج	اصطنها	وروره
شبرا نجوم	مسجد الخضر ومنشاتها	اجهور الرمل
ميت العيسى	مشيرف	عرب الرمل
أبشيش	بقيره	ديا الكوم
كفر أبشيش	كفر أبو ذكرى	بركة السبع
تلبنث أبشيش	» بطا	طنبشا

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية المنوفية الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثالثة ومركزها قويسنا وعدد بلادها ٧٥

(تابع) مركز قويسنا :	(تابع) مركز قويسنا :	مركز شبين الكوم :
أبنيس	كفر طه شبرا	المقاطع
أشليمه وكفر السلاميه	» عبده ومنشاة الخير	شبرا خلفون
العجايزة ومنشاة عبدالرحمن سالم	» ميت العيسى	اصطبارى
أم خنان	» ميت سراج	كفر العجايزة
يجيرم	» وهب	الدلاتون ورزة شمس الدين
بره العجوز	منشاة صبرى	الراهب
بقسا	ميت أبو شيخه	ميت مسود
شرانيس	» العز	كفر دقاق
شمنديل الفار	» القصرى	سلكه
طه شبرا	» بره وكفر الشهيد	ميت الموز
قويسنا	» سراج	الدبايه
كفر أبو الحسن	منشاة دملو	ميت عافيه
» اشليم	كفر علم	شتتنا الحجر وحصتها
» الشيخ ابراهيم	طوخ طنيشا	
» العرب القبلى	مصطای	
» المنشى القبلى	كفور الرمل	

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية المنوفية الى خمس دوائر انتخاب

الدائرة الرابعة ومركزها شين الكوم وعدد بلادها ٥٣

مركز شين الكوم :	(تابع) مركز شين الكوم :	(تابع) مركز شين الكوم :
شين الكوم وحصتها	كفر طنبدى	سرسموس
البتانون	» مليج	سرسمنا
العسائنه	دكا	سلامون قبلى
الغورى	شنوفا	» بحرى
الكوم الاخضر	كفر شنوان	عشما وكفرها
المائى	مليج	جزيرة الحجر
المصيلحه	منشاة الشريكين	كفر الجلايطه
بخاقى	» بخاقى	» حجازى
حصه مليج	» شنوان	» دنشواى
زويرو ومنشاة ابراهيم حبشى	ميت أم صالح	منية الواط
شبرا باص	ميت خاقان وحصتها	ميت شهاله
شنوان	» خلف	نادر
طنبدى	» فارس	ميت موسى
طوخ البراغته	أبو كلس	مركز تولا :
كفر البتانون	الشمدا	كشيش
» الشيخ خليل	دناصور	كفر زرقان
» المصيلحه	دنشواى	شمياطس
» سرسموس	زاوية الناعوره ..	كفر الجماله

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية المنوفية الى خمس دوائر انتخاب

الدائرة الخامسة ومركزها تلا وعدد بلادها ٦٢

مرکز تلا :	(تابع) مرکز تلا :	(تابع) مرکز تلا :
عمروس	مشله	جنزور
كفر الشرفا الغربى	ميت الكرام	زاوية بم
» ربيع	أكوه الحصه	زرقان
ابشادى	الزعيره	زنارة
ساحل الجوار	بشتامى	سماليج
كفر السوالمية	جدام	شوفى
» الشبع	حصه أكوه	صناديد
» العرب البحرى	دراجيل	طبلوها
» العلوى	زاوية البقلى	طوخ دلکه
» القلشى	شبرايتوش	منية طوخ دلکه
» بتيس	صفط جدام	قشطوخ
» جنزور	طنوب	قصر بغداد
» سماليج	البندارية	كفر اخشا
» صناديد	السكرية	» الاشقر
» طبلوها	القلشى	» السادات
» عسكر	الكرسه	» السكرية
» قرشوم	الکباشه	» الشرفا الشرقى
» ميت أبو الکوم	بابل وكفر حمام	» الشيخ سليم
» الشيخ عبيد	بروى	» » شحاته
ميت أبو الکوم	بم وعزبة الکوم الاحمر	بتيس
کوم مازن	تلا	

نظارة الداخلية

قرار

بتعيين دوائر انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية الدقهلية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب نمرة ٣٠
سنة ١٩١٣
للسنة ١٩١٣

وعلى المادة الثالثة من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣

وبعد تصديق مجلس النظار

قرر ما هوآت :

الدوائر التى ينتخب مندوبوها أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية الدقهلية كل
دائرة عضوا واحدا قد تعينت فى الجدول المرفق بهذا القرار ما

تحريرا فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٣ (٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم بلاد مديرية الدقهلية الى خمس دوائر انتخاب طبقا للمادة (١٩)
من قانون الانتخاب والمادة (٣) من القانون النظامى

الدائرة الأولى ومركزها ميت غمر وعدد بلادها ٧١

مركز ميت غمر :	(تابع) مركز ميت غمر :	(تابع) مركز ميت غمر :
كفر شكر	كفر الشيخ	دويده
ميت الدريج	ميت العز	كفر عبد الملك منصور
كفر رجب وكفر فانوس	اليوم	المعصرة وكفورها
مسعود	ميت يعيش وكفورها	كفر الجهنى
الزمرونية	كفر ميت العز	ميت أبو عربى
كفر صليب سلامة	» الحجازى	كفر بربرى سليمان
كفر طصفا	مسكه	ميت القرشى
طصفا	كفر المحمدية	تفهنه الاشراف
المنشاة الصغرى	» الشهيد	كفر الجوهري
» الكبرى	الحمارنه	الدبونية
كفر عبد السيد نوار	كوم الاشراف وكفر	ميت ناجى
الصفين	نحلة يعقوب	كراديس
شنباره الميمونة وكفر	ميت أبو خالد وكفر	بهنيا
التميمى	على بدره	كفر المقدام
كفر أبو نجاج	جصفا	» الوزير
القيطون	صهرجت الكبرى وكفر	» الشراقوه
هلا	جرجس يوسف	دنديط وكفر محمود نافع
كفر عطا الله سليمان	بنى عباد	ميت الفرماوى
الحاكية	أم الزين	كفر ابراهيم يوسف

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الدقهلية الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الأولى ومركزها ميت غمر وعدد بلادها ٧١

(تابع) مركز ميت غمر :	(تابع) مركز ميت غمر :	(تابع) مركز ميت غمر :
كفر سليمان تادرس	شبرا صوره	(تابع) مركز ميت غمر :
» داوود مطر	أوليله	بشلا
» البهايته	كوم النور وكفر الدليل	سرينجا
» على عبد الله	دقادوس	سنبو مقام
سنتماى	كفر اللبة	كفر أبو نهان
بشالوش	حصه الرهبان	ميت محسن
ميت غمر وكفر البطل	كفر سرينجا	

الدائرة الثانية ومركزها السنبلواين وعدد بلادها ٩٠

مركز السنبلواين :	(تابع) مركز السنبلواين :	(تابع) مركز السنبلواين :
صفط زريق	منشاة صهبره	كفر أبو برى
القطايع	العصايد	صافور
الهوابر	منشاة قاسم باشا	منشاة هلال
تل القاضى	برمكيم	المناصافور
فرغان	طحا المريج	سنتقا
كفر الباشا	مناحرث	كفر سلامه
اكوه	بحمزة برغوث	» عتام
شنبارة مقللا	كفر الحاج حسن	أبو قراميط
دير بنجم	الجواشنه	الصويخى
اكراش	دير السوق	الصانيه

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الدقهلية الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثانية ومركزها السنبلالوين وعددها ٩٠

(تابع) مركز السنبلالوين :	(تابع) مركز السنبلالوين :	(تابع) مركز السنبلالوين :
كفر عزام	بشمس	ميت غريطة
الجلاليه	طوخ الاقلام	قنيره
كفر قنصوه	المقاطعة	شبرا قبالة
البكارية	كفر محمد الشناوى	المخزن
برج نور العرب	» بدوى جرجس	التمد الحجر
البشنينى	السنبلالوين	الكمال
دبيح	كفر بنى سالم	أم الدياب
الميساه	نوب طريف	زفر
البلادون	أبو داود السباخ	غرور
كفر يوسف عوض	العبيد وكفر على افتدى السيد	الربيع
» الروك	الحصاينه	منشأة بطاش
طهواى	ديو الوسطى	المتوه
المجايزة	طماى الزهايرة	مركز ميت غمر :
منشأة يوسف منصور	كفر سنجاب	قرموط صهريه
كفر سعد	صدقا	اتميده
برقين	الخمسه	البوها
كفر الشرفا	السماره	كفر بهيده ابراهيم شرف
مناغصين	اليضا	بهيده
غزاله	نبي الامديد وكفر محمد التماسح	دماص
طرانيس العرب	كفر الامير عبدالله	
شبرا سندی	أبو الصير	

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الدقهلية الى خمس دوائر انتخاب

الدائرة الثالثة ومركزها أجا وعدد بلادها ١٠٤

مركز أجا :	(تابع) مركز أجا :	(تابع) مركز أجا :
صهرجت الصغرى وكفر السيد	أبو داوود العنب	كفر عوض السنيطة
فيشأبنا	ميت أبو الحسين	ميت بزوا وكفر عثمان سليم
كفر نعمان	الفراقه	السلامية
» تعيلب	ميت فضاله	الدير
ميت اشنا	جاموه	كفر الشراقوه السنيطة
كفر العتانيه	كفر النجبا	شنيسة
برهمتوش	حماقه	ميت أبو الحارث
قرقيره	ميت معاند	دير بقطارس
كفر عبد الامين حسب الله	المندره	بقطارس
أبعادية دروة	كفر المندره	كفر دارب بقطارس
الانشاصية	شيوه	منشاة عبد النبي
اخطاب	شبراوئش	الديرس وكفر لطيف
ميت مسعود	ميت غراب	جراح
طنامل الشرق وعزبة الاترية	كفر ميت غراب	اجا
طنامل الغربى	شبراهور	منية سمندود
ميت رسيس وكفر أبو جرج	كفر شبراهور	طنبارة
كفر طنبول القديم	شنفاس	الزريق
طنبول الكبيرى	سنجيد	الاورمان
كفر طنبول الجديد	ميت العامل	منشاة الاخوه
دروه	شنشنا	برج نور الحص

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الدقهلية الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثالثة ومركزها أجا وعدد بلادها ١٠٤

(تابع) مركز أجا :	(تابع) مركز المنصورة :	(تابع) مركز المنصورة :
البهو فريك	سلكا	جديدة الهاله
قرموط البهو	بحقيرة	ميت على
السبخا	بلجاي	ديو عوام
كفر اللاوندى	جميزة بلجاي	كوم بنى مواس
اليلوق	البقلية	كوم التعالب
تلبنت اجا	كفر الامشوطى	ميت محمود
نوسا الغيط	» تلبانة	الخليج
سنبخت	تلبانة	طناح
شبرا البهو	جاليه	كفر طناح
نوسا البحر	الزمار	ميت عزون
مركز المنصورة :	المالحة	» عوام
أويش الحجر	ميت لوزة	بدين
قسيطة	» جراح	شبرا بدين
الحواوشة	شاوة	سللنت
منية سندوب	ميت الأكراد	
	كوم الدرني	

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الدقهلية الى خمس دوائر انتخاب

الدائرة الرابعة ومركزها المنصورة وعدد بلادها ٧٨

مركز المنصورة :	(تابع) مركز المنصورة :	(تابع) مركز دكرنس :
برقنقص	البدالة	ميت الحلوج
ميت خيرون	البرامون	» العرايا
» الصارم	كفر الاعجر	» شرف
ستدوب وكفر المناصرة	» سقاف	» سويد وطنبيل
ميت بدر خميس	» البرامون	ديرب الخضر
ميت خميس وكفر الموجي	» بدواي القديم	عزبة ربيعة
بندر المنصورة	» بدواي الجديد	عزبة المحمودية
كفر البدماص	بدواي	ميت طريف
جديلة	منية بدواي	الجنينة
قولنجيل	طرائيس البحر	عزبة عبد الرحمن
الدنابيق	مركز دكرنس :	أشمون الرمان
ميت مزاح	كفر الصلاحات	ميت سعدان
كفر ميت فاتك	الصلاحات	» السودان
الريدانية	بنى عبيد	» ضافر
سلامون	ميت فارس وكفرها	المرساة
محلة دمنه	» عدلان	القباب الصغرى
منية محلة دمنه	الخشاشنة	دموة السباخ
شها	ميت رومي	جزيرة القباب
كفر العلو	دكرنس	كفر القباب
الخيارية		كفرى عبد المؤمن والشيخ رضوان

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الدقهلية الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الرابعة ومركزها المنصورة وعدد بلادها ٧٨

(تابع) مركز دكرنس :	(تابع) مركز دكرنس :	(تابع) مركز دكرنس :
القياب الكبرى	نجير وميت شداد	(تابع) مركز دكرنس :
كفر الباز	كفر الزهارة	كفر أبو زكري
ديحات	الدراكسة	» قنيش
ميت النحال	ميت الخولى مؤمن	ميت تمامة
القليوبية	» حديد	» طاهر
العزازنة	منشأة عاصم	» النصارى
كفر أبو ناصر	ميت عاصم	الزل

الدائرة الخامسة ومركزها فارسكور وعدد بلادها ٩٠

مركز دكرنس :	(تابع) مركز دكرنس :	(تابع) مركز دكرنس :
البعجلات	ميت مرجا سلسيل	الفروسات
بريمال الجديدة	الجمالية وكفرها	المنزلة
كفر علام	ميت شريف	العجيرة
بريمال القديمة	البصراط	الاحمدية
ميت القمص	المواجد	الشبول
الكردى	ميت خضير	النسايمة
كفر الكردي	كفر حجاج	الغلات
ميت سلسيل	الستانية	أولاد علم
الجوابر	الخرابة	الحوتة
الكفر الجديد	جديدة المنزل	عزبة الطوابة

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد مديرية الدقهلية الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الخامسة ومركزها فارسكور وعدد بلادها ٩٠

(تابع) مركز دكرنس :	(تابع) مركز فارسكور :	(تابع) مركز فارسكور :
أولاد نور	كفر تقي	العبيدية
» صبور	الزراعة	ميت الشيوخ
القزاقزة	ميت الخولى عبد الا	الخليفة
أولاد سراج	الزرقة	الخوراني
البصيلة	كفر المياسرة	أولاد حمام
القتيلة	السرو	الستان وكفر طيخة
الهمارة	دقهله	العادلية
الهندية	البراشية	عزب القش
أولاد حانة	شرباص	» البصارطة
» بانه	كفر الشناوى	
الضهير	» العرب	شروط دمياط التابعة
العصافرة	فارسكور	لمركز فارسكور :
الخلايفة	الرحامنة	شط الخياطة
الجمالة	الغنيمية	» الشعرا
القطشة	القواتين	» الشيخ درغام
العربان	عزبة الحاجة	» عزبة اللحم
اولاد ناصر	العطوى	عزبة البرج
المطرية	الطرحة	شط غيط النصارى
	كفر أبو عضمة	» محب والسيالة
	الضهرة	» بحرية
	النجارين	
	السالمية	
مركز فارسكور :		
محلة انجاق		
بساط كريم الدين		
شرمساح		

نظارة الداخلية

قرار

بتعيين دوائر انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية البحيرة (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب نمرة ٣٠ ٢٦ أكتوبر

سنة ١٩١٣

لسنة ١٩١٣

وعلى المادة الثالثة من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣

وبعد تصديق مجلس النظار

قرروا هوآت :

الدوائر التى ينتخب مندوبوها أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية البحيرة كل

دائرة عضوا واحدا قد تعينت فى الجدول المرفق بهذا القرار ما

تحريرا فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٣ (٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية البحيرة الى خمس دوائر انتخاب طبقا للمادة ١٩ من قانون الانتخاب والمادة (٣) من القانون النظامي

الدائرة الاولى ومركزها كوم حمادة وعدد بلادها ٦٨

مركز كوم حمادة :	(تابع) مركز كوم حمادة:	(تابع) مركز كوم حمادة :
النجيلة	بولين الفوايد	عزبة حسن على حمزه
ابسوم الشرقية	بيان	» على باشا مهنا
» الغربية	تلبقا	كفر العيص
أبو الخاوى	خربتا	» بولين
ايسوقا	خنيزه	» دمتيويه
البلاكوس	دست الاشراف	» زياده
الحدين	دمتيوه	» سلامون
الزعفرانى	زاوية البحر	» غرين
الصوواف	» مبارك	» غانم
الطود	» خنيزه	» مجاهد
الطيرية	» فريج	كوم شريك
كوم حمادة	سرسيقه	محلة احمد
العيائشه	سلامون	مغتین
القللاوات	شاپور	مليحه
التقيدى	شبراوسيم	منشاة سرورى
بريم	صفط العنب	ميت يزيد
منشاة الشوريجى	عزبة ابراهيم مهنا	نما

(٦) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية البحيرة الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الأولى ومركزها كوم حمادة وعدد بلادها ٦٨

(تابع) مركز كوم حمادة :	(تابع) مركز كوم حمادة :	مركز الدلتجات :
واقف	الخطاطبة	أبو حمادة
البريجات	دمشلي	درشاي
الطرانة	علقام	قبور الامراء
عزبة الطرانة	كفر داود	اليهودية
الانخاس	عزبة سعد داود	
أبو نسابه	» المنشاوي للخلاح	
	» حنا حنا	

الدائرة الثانية ومركزها اتيای البارود وعدد بلادها ٨٨

مركز اتيای البارود :	(تابع) مركز اتيای البارود :	(تابع) مركز اتيای البارود :
اتيای	العيون	عزبة الرفاعي
ابراك حمام	النبيره	» أبو رزق
اشليمه	النقراش	جبارس
البيى	أمليط	جعيد
الحوته	التوقيقية	جنبواى
الحوالد	كنيسة الضهرية	حوض فارس
الشعيره	الدرملية	حصه الضهرية
الضهرية	أرمانيه	نماره
الابراهيمية	برقامه	دقدوقة
العوامر	تليانه	دميسنا
عزبة طلعت باشا	أتريات فاضل باشا	رمسيس

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية البحيرة الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثانية ومركزها اتيای البارود وعدد بلادها ٨٨

(تابع) مركز اتيای البارود:	(تابع) مركز اتيای البارود:	(تابع) مركز الدلتجات :
زبيده	كفر مساعد	ابي الحما
شبرا النونه	كفور السوالم	انجليلية
الروقه	كفر السقا	المسين
ششت الانعام	» الغابه	أبو الشقاف
شنديد	» عوانه	اليوسفية
ربع شنديد	» عسكر صفط	جزائر عيسى
صافية	معنيا	رزافة
صفط الملوک	كفر أبو مندور	زاوية مسلم
» خالد	منية بنى منصور	» حمور
ظهر التمساح	محلة عبيد	طيبة
عزبة حوض فارس	نكلا العنب	عزبة الطيرية
» يوسف العسكى	عزبة القاسى مطرود	» عبد الله المقرحى
قادوس	» أحمد أغا واتلى	قمحة
قليشات	» يوسف حمزه	كوم زمران
منشاة الصيرفى	مركز الدلتجات :	لحيمر
كفر الحاجه	الدلتجات	الحجر المحروق
» الشيخ مخلوف	اطلميس الكبرى	زمران النخل
» خليفه	» الصغرى	زاوية أبو شوشه
» عسكر شنديد		كفر لحيمر

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية البصرة الى خمس دوائر انتخاب

الدائرة الثالثة ومركزها دمنهور وعدد بلادها ٨٨

مركز شبراخيت :	(تابع) مركز شبراخيت :	(تابع) مركز شبراخيت :
أبو منجوج	الابريقجي	عزبة فتح الله الجزار
الريدان	أبو السحما	» ابراهيم أغا
ابنوك	أبويحيى	» حسين الديب
أسماتيه	أبو خراش	فرونى
أورين	القهوقية	عزبة الشامشرجى
عزبة سعادته	الكفر الحديد	كفر الدفراوى
» الجوخدار	جزيرة نكلا	» مستنان
الأصلا ب	درشابه	» خضير
عزبة يوسف باشا كمال	زمزم	كفر السابى
كفر الصاديدي	عزبة زمزم	عزبة كفر السابى
المناشسليه	سمخراط	كنيسة ادرين
الأشراك	شبراخيت	كفر قشاش
عزبة الأشراك	شبراريس	» عثمان
» البكوات	حصه شبراريس	» غنيم
أم حكيم	عزبة الكنيسة	» محلة داود
الرحمانية	» بشاره حنا	محلة نصر
عزبة حسن قبودان	» جرجس نخله	كفر الشيخ حسن
» يعقوب بك	» فرونى	لقبانه
امرى	» كفر غنيم	منشاة أبو حنا
أبودره	» مرقص	محلتصا
		محلة بشر

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية البحيرة الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثالثة ومركزها دمنهور وعدد بلادها ٨٨

(تابع) مركز شبراخيت :	(تابع) مركز دمنهور :	(تابع) مركز دمنهور :
محلة فرنوى	قراقص	عزبة حسين عمرو
» قيس	سنهور	» دسونس
منشأة زفافه	عزبة الابريقجى	» سام باشاطو بيجان
مرفص	شرنوب	عزبة السرو
منية سلامه	طرابنبا	» محمد عوض
محلة داود	دسونس أم دينار	كفر بنى هلال
» ثابت	منية بنى موسى	افلاقه
مركز دمنهور :	سماديس	منشأة غربال
بنادر دمنهور	عزبة السلانكى	أبعادية دمنهور
	» طرابنبا	

الدائرة الرابعة ومركزها أبو حمص وعدد بلادها ٨٠

مركز أبو حمص :	(تابع) مركز أبو حمص :	(تابع) مركز أبو حمص :
أبو حمص	النخلة البحرية	ديرامس
الجرف	الرزقة	دسونس الحلقاية
الجراوات	بطورس	الحرفه
الصخرة	بركة غطاس	منشأة دمستا
الغابة	بلقطنر	زاوية نعيم
القروى	برمسيق	سحالى
أبو الحندر	بستواوى	عزب أمين باشا سيد احمد

(١٠) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية البحيرة الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الرابعة ومركزها أبو حمص وعدد بلادها ٨٠

(تابع) مركز أبو حمص :	مركز دمنهور :	(تابع) مركز دمنهور :
قافله	أريمون	زاوية غزال
كفر حصام	العمرية	سنطيس
ال دراوية	البرنوجى	عزبة محمد حلمى
كفر عزاز	المنشية الابراهيمية	عزب الاوقاف
كوم القناطر	الحمامية	» بستناوى
محلة كيل	أبو حمار	فيشا بلخه
منشاة حمور	المخايش	قابيل
البوطه	الصفاصيف	عزبة بدر الدين
الزيمات	الشوكه	كفر الحمايده
أبو المطاير القبيلة	العوجا	» سنطيس
» » البحرية	بسطره	منية عطية
الكوم الأخضر	عزبة بسطره	منشاة المطران
التجلى وأولاد الشيخ	بويط	» الحلى
النمرية	حفص	» الامير عمر باشا طوسون
القرنين	دنشال	» » سعيد » »
الابقعين	زهرة القبيلة	» الخزان
الكردود	» البحرية	» نصار
حوش عيسى	عزبة الدرويش	ندييه
حراره	زرقون	
زاوية صقر		
» سالم		
كفر الواق		

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية البحيرة الى خمس دوائر انتخاب

الدائرة الخامسة ومركزها كفر الدوار وعدد بلادها ٧٥

مركز رشيد :	(تابع) مركز رشيد :	(تابع) مركز كفر الدوار :
الجديده	دسيا الكايس	التامة
ادكو	سرنباى	الكايس
الحجاد	سنباده	السعرانية
الكوم	فزاره	العالى
الشماسه	كفر نكلا	بردله
ادفينا	» أمليط	زهرة
برج رشيد	» الرحمانية	عزبة دفشو
ديي	منية السعيد	قباينة لوقين
رشيد	مركز كفر الدوار :	كفر الدوار
محلة الامير	الحضره	» سليم
مصنا	البيضا	كوم اشو
سيدى عقبه	النشو البحرى	كنج عثمان
اللوية	الوسطانية	البسلقون
القصر	أليس المستجدة	كوم الطرافيه
العطف	الكريون	لوقين
المحموديه	الدوار	منشية الاوقاف الخديوية
ديروط	العكرشة	معمل الزجاج

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية البحيرة الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الخامسة ومركزها كفر الدوار وعدد بلادها ٧٥

مركز كفر الدوار :	(تابع) مركز كفر الدوار :	مركز مربوط :
عزبة بابولاني	الصبحية	كوم حفين
منشأة بولين	السيوف	الحمام
الياسينية	أبو قير	بهيح
المهدية	المندره	العامة
الفتية	المنشية	الدخيلة
العرقوب	حجر النواتية	البيطاس
سیدی غازی	عزب نوبار باشا	
كوم الخنش	التوفيقية	
قومبانية أبو قير	المحروسة	
القومبانية الانجليزية		

نظارة الداخلية

قرار

بتعيين دوائر انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية الشرقية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

٢٦ أكتوبر
سنة ١٩١٣

وعلى المادة الثالثة من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣

وبعد تصديق مجلس النظار

قرر ما هو آت :

الدوائر التي ينتخب مندوبوها أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية الشرقية
كل دائرة عضوا واحدا قد تعينت في الجدول المرفق بهذا القرار ما

تحريرا في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ (٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية الشرقية الى خمس دوائر انتخاب طبقا للمادة (١٩) من قانون الانتخاب والمادة (٣) من القانون النظامي

الدائرة الأولى ومركزها الزقازيق وعدد بلادها ٥٤

مركز الزقازيق:	(تابع) مركز الزقازيق :	(تابع) مركز الزقازيق :
بندر الزقازيق	القرين	القنات
كفر التحال	طويحجر	ميت جميش
بنى جري	شبية النكارية	مشتول القاضى
ميت روين	السبع آبار والمكفر	غزالة الخيس
الفار	المحسمة	طهرة العورا
العماره	شرويده	كفر سليمان موسى
الغربي	عليم	النكاويه
كفر عوض الله حجازى	العصلوحي	كفر محمود جاويش
كفر أحمد بهرام	كفر الجاويشية	نفيشه
العباسة	كفر محمد حسين	كفر أبو جبل
الشرقى (وهو التل الكبير)	صفط الحنة وكفرها	بنايوس
أبو صوير	بنى عامر	شوبك بسطه
كفر أحمد صالح	القطاوية	القصاصين القديمة
ميت زافر	كفر الحمام	الطبية
القصاصين الجديدة	بهنباي	كفر العزازى
الصوه	كفر الحصر	مركز ههيا :
أبو حماد	الشبانات	كفر زيدان منديل
هريه رزنه	كفر حافظ بك	» السطوحية
	أم رماد	

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية الشرقية الى خمس دوائر انتخاب

الدائرة الثانية ومركزها منيا القمح وعدد بلادها ٩١

مركز منيا القمح :	(تابع) مركز منيا القمح :	(تابع) مركز منيا القمح :
منيا القمح	كرديده	كفر يوسف سمري
كفر محمد أحمد	كفر سلامه بشاره	نشوه
» أحمد جبران	التلين	كفر الصعايده
» سلامه ابراهيم	سنهوت البرك	قـروـنه
» ميت بشار	العقدة	كفر الدير
الربعاية	كفر صليب رزق	بنى قريش
القراقوه	كوم حلين وكفر الغنيمى	كفر بدران
كفر حسن عكاشه	كفر عبد الله عزيزه	» بدوى رزق
شبرا العنب	الولجا	» حسن بك الطوبجى
كفر سنهوت	بندف	» عبد النبي
» عبدالله شنقاص	كفر عمر مصطفى	المساعدة
الخرس	قطيفة العزيزية	ميت بشار
تلبانه	البقاشين	كفر الزقازيق القبلى
شبية قش	ميت ربيعة الدله	القبة
قرقا	السعدين	الشقر
بنى هلال	كفر شلشامون	كفر قره ووط
كفر حسن ندا	العزيزيه	الميمونه
المجازر	الصنافين	كفر حسن عطا الله
أبو طواله	ملا مس	ظهر شرب
كفر على غالى	كفر الشعاوره	شاشا بون

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية الشرقية الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثانية ومركزها منيا القمح وعدد بلادها ٩١

(تابع) مركز منيا القمح :	(تابع) مركز منيا القمح :	مركز الزقازيق :
أبو العيال	الجديدة	ميت أبو علي
بيشة عامر	كفر محمد الفتورى	كفر محمد جاويش
كفر بقطر سعد	» موسى جاويش	الزنكلون
» أيوب عوض	طاروط	تاجوين
ميت يزيد	شبرا قمص	بنى أشبل
كفر الوبحا	سنيطة أبو طواله	كفر نوار حنا
» فرج جرجس	مركز بليس :	تل مسمار
صفيطة	الاعراس	كفر اللصوص
خلوة الشعراوى	الحوض الطويل	النحاس
كفر نشوه	النعامنة	حوض الطرفه
» الشيخ خليفة		كفر الجرابه

الدائرة الثالثة ومركزها بليس وعدد بلادها ٧٩

مركز بليس :	(تابع) مركز بليس :	(تابع) مركز بليس :
بليس	ميت حبيب	تل أشتيك
البتيه	سنشهور	كفر دهمشا
انساخ الرمل	المناصرة	البلاشون
شبرا النخلة	المحروقة	كفر الشرايبة
كفر ابراش	قشا	بير عمارة
جفنا	أولاد مهنا	قربلة

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية الشرقية الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثالثة ومركزها بليس وعدد بلادها ٧٩

(تابع) مركز بليس :	(تابع) مركز بليس :	(تابع) مركز بليس :
غيتة	كفر العرب	(تابع) مركز بليس :
ميت جابر	قهله الجبله	الزوامل
الشفانيه	الجوسق	ميت حمير
ميت سميل	سامنت	كفر السلاوى
المنير	العيسى	مركز الزقازيق :
كفر مصطفى افندى	مشتول السوق	طحلة بردين
الكفر القديم	الشوليه	بردين
ميت معلا	منية سننا	شقلبان
أولاد سيف	كفر ابراهيم العايدى	كفر دنوهيا
كفر ايكاد	» عثمان عفت	ميت ركاب
ميت سامنت	» أيوب سليمان	طهرة حميد
كفر حفنا	العديله	النجس
الصحافة	نوبه والدهاشنة	انشاص البصل
كفر أبو دقن	تل روزن	كفر أباطه
سنهوا ومنشاة فتحي	كفر مسعود حجازى	عمر يط
كفر ميت سميل	الزوره	شبابرة الطنانات
» يوسف شحاته	ابراش	المسيد
نبتيت	كفر بنى علم	خر بتما
العفارية	ميت ربيعہ البيضاء	اسنيكه
بنى نفا	الخشه	بحطيط
دهمشا	ميت حمل	كفر عياد كريم

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية الشرقية الى خمس دوائر انتخاب

الدائرة الرابعة ومركزها ههيا وعدد بلادها ٨٢

مركز ههيا :	(تابع) مركز ههيا :	(تابع) مركز ههيا :
جزيرة الشيخ	الشبراوين	شرقية مباشر
متزل حيان	كفر جنيدى	كفر أولاد عطيه
العلاقة	طوخ القراموص	بيشة قايد
ههيا	مباشر	شوبك اكراش
مهديه	شرشيمه	فرسيس
الحلاوات	كفر محسن	بنى عياض
القواقسة	» عجيه	السلامون
العواصجة	العدوه	حوض نجيح
فراشة	كفر فسوكه	نصف وربع المطاوعه
الزرزمون	» السواقي	كفر مهير
الابراهيمية	السكاكره	مركز كفر صقر :
المسلمية	الطويله	كفر النصيرى
الأسدية	كفر العايد	أبوسين
قطيفة مباشر	لزقة	كفور نجم
ربع المطاوعه	الدهتمون	طواحين اكراش
الاحسانية	القراموص	نزلة خيال
المجفف	شالو	كفر أبو شرايه
كفر أبو حطب	صبيح	نجوم
منشاة غالى منصور	تل مفتاح	كفر الشيخ داود
كفر عطا الله سلامه	فسوكه	

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية الشرقية الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الرابعة ومركزها ههيا وعدد بلادها ٨٢

(تابع) مركز كفر صقر :	(تابع) مركز كفر صقر :	(تابع) مركز كفر صقر :
كفر عوض سليمان	كفر عثمان	مركز كفر صقر :
الخصارية	أبو الشقوق	منزل ميمون
كفر صقر	الهجارسه	شنيط الحرابوه
البوها	الرباعين	السدس
تل محمد	الحبش	تليجه
كفر الشرفا البحرى	الغرايين	هر بيط
اشنيط القرادانه	الاحراز	ستريس
كفر أبو كبير	كفر هريبط	أبو كبير
		الطراويه

الدائرة الخامسة ومركزها فاقوس وعدد بلادها ٦٩

مركز فاقوس :	(تابع) مركز فاقوس :	(تابع) مركز فاقوس :
فاقوس	قتير	نزلة العارين
النمروط	منزل نعيم	منية المكرم
الدميين	أولاد العدوى	أولاد عابدين
الفداونه	الصالحية	الانحمين
السلاطنه	كفر الحيوان	المناجاة الصغرى
كفر الحاج عمر	» ابراهيم بشاره	دوار جهيه
الصوالح	سنيطة الرفاعين	حصه المناصرة
البروم	الخطاره	قصاصين الشرق
المناجاة الكبرى	قهبونه والحماديين	بنى صر يد

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية الشرقية الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الخامسة ومركزها فاقوس وعدد بلادها ٦٩

(تابع) مركز فاقوس :	(تابع) مركز فاقوس :	(تابع) مركز كفر صقر :
دوامه	كفر محمد اسماعيل	سنجها
الجافة	الهيصمية	الحصوه
سماكين الشرق	كفر عيسى أغا	المشاعله
الزاوية الحمراء	» جاویش	أولاد موسى
ميت العز	البكارشة	القضاء
الاخيوه	مركز كفر صقر :	قراجه
الغزالي	ناطوره	قصاصين السباخ
العارين	كفر عبد الشهيد شنوده	الصوفية
الديدمون	حانوت	منشأة رضوان
أيكاد الفتاورة	شيط الهوى	الشرقاية
سواده	تلراك	كفر الحديدى
صان الحجر	الصورة	الزور
المجاجة	كفر حماد	الغابه والحمادين
كفر كشك	أبو حريز	كفر عربان الفوايد
سماكين الغرب		

نظارة الداخلية

قرار

بتعيين دوائر انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية القليوبية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

٢٦ أكتوبر
سنة ١٩١٣

وعلى المادة الثالثة من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣

وبعد تصديق مجلس النظار

قرّرها هوأت :

الدوائر التى ينتخب مندوبوها أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية القليوبية كل دائرة عضوا واحدا قد تعينت فى الجدول المرفق بهذا القرار

تحريرا فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ (٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم مديرية القليوبية الى ثلاث دوائر انتخاب طبقا للمادة (١٩)
من قانون الانتخاب والمادة (٣) من القانون النظامي

الدائرة الأولى ومركزها بنها وعدد بلادها ٦٤

مركز بنها :	(تابع) مركز بنها :	(تابع) مركز طوخ :
كفر عزب غنيم	كفر فرسيس	كفر الحدادين
أسنيت	ميت عاصم	العبادلة
كفور أسنيت	مرمفا وكفر أحمد حشيش	امياي
كفر الشهاوى خاطر	سندهور	طوخ
» كردى	كفر سندهور	أيكاد دجوى
» منصور	بتمدة	كوم الاطرون
جسجرة	الشموت	كفور عابد
برقطا	كفر العرب	طنط الجزيرة
ميت راضى	فرسيس	جزيرة الأعجم
كفر الاربعين	كفر الحصنة	كفر الجمال
شبلنجة	طحلة	» منصور ومحرم
كفر مويس	كفر طحلة	» الرجالات
» أبو زهرة	الحصنة	العمار الكبرى
بنها ونصف أتريب	محول	برشوم الكبرى
ميت خنازير	مركز طوخ :	» الصغرى
نقباس	زاوية بلتان	السيفا
كفر منافر	منشأة عصمت	الصالحية
» عطا الله وكفر الحمام	دجوى	كفر العيار
» الشموت	السفانية	» النخلة
» الشيخ ابراهيم	بلتان	» الفقها
الرملة	كفر علوان	ترسا
ميت العطار		قرقشدة

(تابع) جدول عن تقسيم مديرية اقلية الى ثلاث دوائر انتخاب

الدائرة الثانية ومركزها شبين القناطر وعدد بلادها ٥٦

مركز شبين القناطر :	(تابع) مركز شبين القناطر :	(تابع) مركز شبين القناطر :
القلزم	أبو زعبل	كفر سعيد بحيرى
كفر طحورية	كفر عبيان	» الصهى
الاحراز	سندوه	مركز طوخ :
تل بنى تميم وكفر سليمان الورد	العطاره	الدير
زفيتة مشتول	كفر حمزه	المنزلة
منية شبين	المنائيل	كفر الحصافة
شبين ومنصورتها	القشيش	منصورة نامول
الشوبك	الحزانية	نامول
الحصافة	كوم السمن	الخراولة
كفر الدير	انخانكة	شبراهاارس
» الشوبك	سرياقوس	سنهره وخلوتها
» شبين	المنيه	الحسانية
زاوية الشيخ سند	الخصوص	قها
المرج	كفر الجاموس	ميت كنانة وكفر شومان
كفر سندوه	المرج	مشتهر
الكوم الأحمر	كفر الشرفا	دندا
طحانوب	البركة وكفورها	كفر حسن سعد
كفر طحا	القلج	
الزهوين	طحوريا	
نوب طحا	كفر الشرفا القبلى	

(تابع) جدول عن تقسيم مديرية القليوبية الى ثلاث دوائر انتخاب

الدائرة الثالثة ومركزها قليوب وعدد بلادها ٥١

مركز قليوب :	(تابع) مركز قليوب :	(تابع) مركز قليوب :
قرانفيل	عزبة شلقان	الوايلي الكبرى
أجهور الصغرى	كوم اشفين	القبه
كفر عليم	قليوب	الأميرية
سند يس	الأحمين	منية السيرج
سنديون	الخرقانية وكفر سليم	الزاوية الحمراء
زفينة شلقان	زاوية النجار	جزيرة بدران
البرادعة وخلوتها	ميت حلقه	الوايلي الصغرى
الصباح	بلقس	كفر الحواله
بهاده	أبو الغيط	شبرا شهاب
كفر الشرفا	ميت نعا	أجهور الكبرى
صنافير	منطى	السد
قلمس	بهتم	طنان
شلقان	بجام	
حلاية وكفر السيل	مسطرد	مركز شين القناطر :
كفر أبو جمعه	باسوس	الحعاقره
كفر رماده والترجمان	دمنهو شبرا	السامانية
ناى	شبرا الخيمه	نوى
كفر الحارث	المطرية	

نظارة الداخلية

قرار

بتعيين دوائر انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية الجيزة (*)

ناظر الداخلية

٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

وعلى المادة الثالثة من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣

وبعد تصديق مجلس النظار

قرر ما هو آت :

الدوائر التى ينتخب مندوبوها أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية الجيزة كل دائرة عضوا واحدا قد تميلت فى الجدول المرفق بهذا القرار ما

تحريرا فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ (٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية الجيزة الى ثلاث دوائر انتخاب طبقا للمادة (١٩) من قانون الانتخاب والمادة (٣) من القانون النظامي

الدائرة الاولى ومركزها امبابه وعدد بلادها ٥١

مركز امبابه :	(تابع) مركز امبابه :	(تابع) مركز امبابه :
البراجيل	صفط اللبن	المنصورية
الحوتية	طناش ونزلة الزمر	المناشي
الزبيده	كفر حكيم	أم دينار
عزبة العجوزة	« الشوام وميت كردك	برقاش
الكوم الاحمر	كومبره	برطس
المعتمدية	ميت عقبة	بنى سلامه
أوسيم	وژاق الحضر وأمبوبة	بهرمس
برك الخيام	وژيت النصارى	جزاية
بشتيل	وژاق العرب	ذات الكوم
تاج الدول وكفر الشيخ	أبو غالب	صيده
اسماعيل	اتريس	عزبة المناشى
جزيرة امبابه	الجلانمة	نكله
» محمد	الحسانين	وردان
» ميت عقبة	الاخصاص	بنى مجدول
» وژاق الحضر	الرهاوى	كرداسه
زاوية نابت	السبيل	منشاة البكارى
سقييل	القراطين	ناهى
شبنارى	القطا	

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية الجيزة الى ثلاث دوائر انتخاب

الدائرة الثانية ومركزها بندر الجيزة وعدد بلاها ٥٠

مركز الجيزة :	(تابع) مركز الجيزة :	(تابع) مركز الجيزة :
أبو القرس	زاوية أبو مسلم	الحجارة
الدقى	نزلة البطران	المعصرة
الطابية	أبو صير	حلوان
الكنيسة	البدرشين	دير الطين
بندر الجيزة	الحوامدية	طره
بنى يوسف	الشيخ عثمان	عزبة ١ جى آلاى
بولاق الدكرور	العزيرية	عزبة ٢ جى آلاى
ترسا	المنوات	كفر العلو
جزيرة الذهب	أم خان	منيل الروضة
زينب	طموه	مركز العياط :
ساقية مكي	نزلة السما	أبو رجوان البحرى
شبرامنت	عزب فاوريقة	الشناب
كفر طهرمس ونزلة	الحوامدية	الطرفاية
خلف ونزلة بهجت	منا الأمير	المرازيق
منيل شيجا	ميت شماس	سقاره
نزلة الاشطر	ميت فادوس	منشاة دهشور
الحرائية	الهساتين	ميت رهينه
الكوم الأخضر	أثر النبي	

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية الحيزة الى ثلاث دوائر انتخاب

الدائرة الثالثة ومركزها العياط وعدد بلادها ٧٥

مركز الصف :	(تابع) مركز الصف :	مركز العياط :
منية الرقة	القبابات	البلدة
الجزيرة الشقراء	الكريمات	أبورويش
الحى والمنشى	الكداية	الجله
الحصار	دير الميمون	العطف
اسكر	صهول	العياط
الصف	كفر قنديل	اللشت
الفهميين	» الواصلين	المحرقة
الأقواز	مسجد موسى	المتانية
الورى	منيل السلطان	المساندة
غمازة الصغرى	الأخصاص	بدسه
الديسمى	الشوبك الشرقى	بمها
البرمبل	التيين	بهبيت
الخرمان	المنيا والشرفا والعطيات	بيدف
الرقة البحرية	غمازة الكبرى	طهما
» القبيلة	نزلة عليان .	كفر شحاته
الصالحية	كفر طرخان	منشاة عبد السيد
أطفح والحلف وكفر حلاوه ومنشاة سلمان	نزلة ترجم	كفر عمار

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية الجيزة الى ثلاث دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثالثة ومركزها العياط وعدد بلادها ٧٥

(تابع) مركز العياط :	(تابع) مركز العياط :	(تابع) مركز العياط :
البرغوثى	نزلة الشوبك	(تابع) مركز العياط :
أبوفار	المقاطفة	الدناوية
أبو العباس	جرزه	برنشت
الركة الغربية	زاوية أم حسين	دهشور
القطورى	كفر تركى وكفر طرخان	زاوية دهشور
المعرب	كفر جرزه	كفر الضبعى
أبورجوان القبلى	» بركات	» الرفاعى
الشوبك الغربى	ميت القائد	» حميد
		مرغونة

نظارة الداخلية

قرار

بتعيين دوائر انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية بنى سويف (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣ ٢٦ أكتوبر
سنة ١٩١٣

وعلى المادة الثالثة من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣

وبعد تصديق مجلس النظار

قرر ما هوآت :

الدوائر التى ينتخب مندوبوها أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية بنى سويف
كل دائرة عضوا واحدا قد تعينت فى الجدول المرفق بهذا القرار ما

تحريرا فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٣ (٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية بنى سويف الى دائرتى انتخاب طبقا للمادة (١٩) من قانون الانتخاب والمادة (٣) من القانون النظامى

الدائرة الأولى ومركزها بندر بنى سويف وعدد بلادها ٧٧

مركز الواسطى :	(تابع) مركز الواسطى :	(تابع) مركز الواسطى :
صفط ميدوم	ونا القس	الحرجه
اطواب	انفسط	منشاة خلبوص
المهرم	كوم ادريجه	غيط البحارى
ميدوم	بنى حدير	مركز بنى سويف :
عطف افوه	معصرة أبو صير	الزيتون
جزيرة العور	بنى سليمان	بنى زايد
بنى محمد	بنى نصير	بوش
افوه	الميمون	الشناويه
جزيرة المساعده	أبو صير الملق	كوم أبو خلاد
الحومه	النواميس	البرج
الواسطى	جزيرة أبو صالح	دنديل
كوم أبو راضى	اشمنت	نزلة السعاده
كفر بنى عثمان	الخافر	منيل غيضان
المصلوب	النخارين	طما فيوم
زاوية المصلوب	بنى دمدى	معصرة نعلان
ابويط	طنسا الملق	حاجر بنى سليمان
كفر ايجيج	دلاص	بشنا و بنى موسى
الديابيه	بهشين	قاى
قن العروس	الحمام	الزريه
بنى غنيم	المنصورة	طحابوش

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية بنى سويف الى دائرتى انتخاب

(تابع) الدائرة الاولى ومركزها بندر بنى سويف وعدد بلادها ٧٧

(تابع) مركز بنى سويف :	(تابع) مركز بنى سويف :	(تابع) مركز بنى سويف :
نزة شريف باشا	منقرش	بنى رضوان
الداوطة	نزة أبو سليم	بنى نجيت
بلفيا	بياض النصارى	نزة جاویش
بنى حمد	بندر بنى سويف	بنى هارون
بها العجوز	الكوم الأحمر	بنى عطيه
الحكامته	بنى عفان	الجزيرة الغربية

الدائرة الثانية ومركزها بندر بيا وعدد بلادها ٩٦

مركز بنى سويف :	(تابع) مركز بنى سويف :	(تابع) مركز بنى سويف :
سنور	ادراسية	اهوه
بنى سليمان الشرقية	منهروا	قله
اهناسيه الخضرا	كوم العصاره	قلها
النويره	اهناسية المدينة	ميانه
شرهى	دموشيا	بهنموه
كوم الرمل البحرى	ترمنت الزوايا	منهره
منيل هانى	باروط البقر	منشاة الحاج
سدمنت الجبل	المسيد	الشوبك
العوانه	الحلابية	مركز بيا :
منشاة الامرا	منشاة عاصم	الضباعنه

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية بنى سويف الى دائرتى انتخاب

(تابع) الدائرة الثانية ومركزها بندر بيا وعدد بلادها ٩٦

(تابع) مركز بيا :	(تابع) مركز بيا :	(تابع) مركز بيا :
سمسطة السلطاني	كفر المناشى	الملاحية
هندفا	فزاره	طنسا بنى مالو
العساكره	كوم النور	بنى احمد
نزلة سعيد	كوم الرمل القبلى	طوه
بدهل	بنى مؤمنه	كفر ابو شهبه
رزقة المشاركة	عياضة الشرقية	براوة الوقف
المضل	أبو شريان	دير براوه
منية الجعيد	صفط رشين	نزلة خلف
كفر جمعه	دشطوط	الهسمون
سدس الامرا	دشاشة	كفر منصور
نزلة الديب	جزيرة بيا	البراقه
زاوية النايه	بيا	بنى ماضى
الفقاعى	نزلة على كلالنى	أم الجنازير
جزيرة الفقاعى	هلية	بنى عوض
كوم الصعايده	بنى حله	غياضة الغربية
نزلة الزاويه	عزبة الشنطور	بنى محمد الشرقية
هر بشت	الشنطور	قنيش الحمرا
مزوره	نزلة قفطان باشا	منيل موسى
طرشوب	سربو	تنا وهننا
كفر بنى على	القصبة	بنى قاسم
منشاة أبو ملبح	بنى محمد راشد	طحا ليشه
	كفر الشيخ عابد	جبل النور
	سمسطة الوقف	بنى خليلى

نظارة الداخلية

قرار

بتعيين دوائر انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية الفيوم (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣ ٢٦ أكتوبر
سنة ١٩١٣

وعلى المادة الثالثة من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣

وبعد تصديق مجلس النظار

قصر ما هوأت :

الدوائر التى ينتخب مندوبوها أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية الفيوم كل
دائرة عضوا واحدا قد تعينت فى الجدول المرفق بهذا القرار ما

تحريرا فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ (٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣، الملحق

جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية الفيوم الى ثلاث دوائر انتخاب طبقا للمادة (١٩) من قانون الانتخاب والمادة (٣) من القانون النظامي

الدائرة الأولى ومركزها الفيوم وعدد بلادها ٣١

مركز الفيوم :	(تابع) مركز الفيوم :	(تابع) مركز الفيوم :
مدينة الفيوم	دمشقين	الناصرية
الاعلام	دمو	العدوة
العجمين	زاوية الكرادسة	خالد
السنباط	سنوفر	العلوية
المصلوب	عنز	سيلة
المتدرة	خفافه	ابشواى الرمان
اللاهون	منشاة عبد الله	أبو جنشو
النصارية	هواره المقطع	سنرو
بنى صالح	هواره عدلان	تلات
ابجيج	الهيونية	
دار الرماد	الصالحية	

الدائرة الثانية ومركزها اطسا وعدد بلادها ٥٣

مركز اطسا :	(تابع) مركز اطسا :	(تابع) مركز اطسا :
اطسا	هريت الغربية	العزب
الغابة	أبو دققاش	الحنادقة
أبو صير دفنو	المنيا	أبو دفية
الصوافقة	العتامنة والمزارعة	الحامدية
الحماقية	الربع	السعدية

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية الفيوم الى ثلاث دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثانية ومركزها اطسا وعدد بلادها ٥٣

(تابع) مركز اطسا :	(تابع) مركز اطسا :	(تابع) مركز اطسا :
أبو جندير	قصر الباسل	خلف
كفر الوناسة	قلمشاه	دنيال
الحسينية	كفر الزعفراني	عنك
بحر أبو المير	معصرة عرفه	الزلة
تطون	منشاة حلقه	كفر الحامول
جرود	مطول	» الشواشنة
دسيا	منشاة ربيع	المقراني
دفنو	مناشي الخطيب	المشرك
شدموه	تواره	قصر الجبالي
طهار	الفرق السلطاني	حكك
عتامنة الجعافرة	كفور حشمت	منشاة الأمير
عزبة قلمشاه	الحجر	دانيال بحري
قلهانة	قارون	

الدائرة الثالثة ومركزها سنورس وعدد بلاد ٤٤

مركز سنورس :	(تابع) مركز سنورس :	(تابع) مركز سنورس :
سنورس	الكهاني الجديدة	السييلين
الزاوية الخضراء	» القديمة	أبو السعود
الزربي	ابيهيت الحجر	البراني
الإخصاص	الكلايين	العزيرية

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية الفيوم الى ثلاث دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثالثة ومركزها سنورس وعدد بلادها ٤٤

(تابع) مركز سنورس :	(تابع) مركز سنورس :	(تابع) مركز سنورس :
فانوس	منشأة عطيفة	مين
السعيدية	تقاليفة	الجيلاني
بني عثمان	المقاتلة	زيد
ترسا	الروبيات	طحاوى
جبله	الروضة	أبو كساه
جرفس	الكوى	سنهور
كفر عميره	أصلان	سنهور البحرية
» محفوظ	سرشنا	قديمين
» فزارة	طاميسة	كفر عبود
معصرة دودة	قرقص	اليهمو
مطر طارس	قصر رشوان	

نظارة الداخلية

قرار

بتعيين دوائر انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية المنيا (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب نمرة ٣٠ ٢٦ أكتوبر
سنة ١٩١٣ لسنة ١٩١٣

وعلى المادة الثالثة من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣

وبعد تصديق مجلس النظار

قرّر ما هو آت :

الدوائر التى ينتخب مندوبوها أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية المنيا كل دائرة
عضوا واحدا قد تعينت فى الجدول المرفق بهذا القرار ما

تحريرا فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ (٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جلول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية المنيا الى أربع دوائر انتخاب طبقا
للادة (١٩) من قانون الانتخاب والمادة (٣) من القانون النظامي

الدائرة الأولى ومركزها مغاغة وعدد بلادها ٧٨

مركز مغاغة :	(تابع) مركز مغاغة	(تابع) مركز مغاغة
أبسوج	عزبة الفنت	ملاطية
أقفهص	» تلت	دهمرو
البرقي	» صفط	بان العلم
الحبية	كفر دويش	العدوة
الزاوية الخضراء	نزلة أقفهص	نزلة الأزهرى
الفشن	» البرقي	زاوية برمشا
الفنت	» حنا حنا	البسقلون
القضابى	» التنصارى	برمشا
القليلة	الجفادون	منشاة حلفة
بسفا	الجمهور	نزلة أولاد الشيخ
بنى صالح	الكنيسة	ميانة الوقف
تلت	بنى منين	أطنية
بخيرة الوكيلة	بنى وركان	الكوم الأخضر
سلافوس	دهانس	نزلة بلهاسة
صفط الحرسه	شنرى	كفر المداور
صفط العرفا	صفانية	بلهاسة
صالح باشا	عطف حيدر	كفر مهدى
طلا	كفر منسابة	الباجهور
عزبة الشقر	زاوية الجندامى	بنى خالد

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية المنيا الى أربع دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الأولى ومركزها مغاغة وعدد بلادها ٧٨

(تابع) مركز مغاغة :	(تابع) مركز مغاغة :	(تابع) مركز مغاغة :
بنى عامر	بنى خلف	طنبدي
كفر عبد الخالق	مغاغة	جزيرة شارونه
» المغربى	أبو بشت	نزلة شبيحة
القايات	كوم الحاصل	الزوره
مفوز طيبة	البلاعتين	كفر الصالحين البحرى
الشيخ مسعود	الشيخ زياد	شم البصل القبليه
العقيلة	شم البصل البحرية	المسيد

الدائرة الثانية ومركزها بنى مزار وعدد بلادها ٦٤

مركز بنى مزار :	(تابع) مركز بنى مزار :	(تابع) مركز بنى مزار :
أبا الوقف	برطباط	بنى على
اشنين النصارى	بنى واللس	بنى مزار
دير الجرنوس	ابشاق الغزال	جلف
العباسيه الجديده	ابطوجه	صفط أبو جرج
دهروط	أبو جرج	طنبو
شارونه	اشروبه	عزبة أم الساس
عباد شارونه	القيس	كفر الشيخ ابراهيم
قفاده	الموده	نزلة الدليل
نزلة دهروط	بردونة الاشراف	ابجاج الحطب

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية المنيا الى أربع دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثانية ومركزها بنى مزار وعدد بلادها ٦٤

(تابع) مركز بنى مزار :	(تابع) مركز بنى مزار :	(تابع) مركز بنى مزار :
مقصرة حجاج	مطاي	ادقاق المسك
منشاة الدبان	نزلة عمرو	أبو حسيه
الجرايع	» ثابت	» شحاته
الشيخ فضل	» أولاد الشيخ	» عزيز
بنى صامت	اعطو الوقف	بردنوها
منشاة الشيخ فضل	الجندي	حلوه
كفر أبو العودين	الهنسا الغربية وكفر المنصورة	دنازه
الشيخ حسن	الجرنوس	سيه الشرقى
كوم والى	بله المستجدة	» الغربية
مرزوق	دير السنقوريه	عزبة هواره
منشاة لطف الله	ساقوله	كفور الصوليه
	شلقام	كوم مطاي
	صندفا	الحسينية

الدائرة الثالثة ومركزها سمالوط وعدد بلادها ٧١

مركز سمالوط :	(تابع) مركز سمالوط :	(تابع) مركز سمالوط :
أبواب	الحتاحته	التقادير
أبو بقره	النجاشيه	الشرائنه
اسطال	السراريه	العوايسه
اطسا	الشيخ عبد الله	القطوشه
اليهو	الطييه	بقرلنك

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية المنيا الى أربع دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثالثة ومركزها سمالوط وعدد بلادها ٧١

(تابع) مركز سمالوط	(تابع) مركز سمالوط	(تابع) مركز المنيا
بنى سمرج	معصرة سمالوط	بنى حسن الاشراف
بنى غنى	منبال	ادمو
بوجه	منقطين	دمشير
جبل الطير	مهديه	نزلة فرج الله متى
جواده	نزلة العامودين	الداوديه
حسن باشا	نزلة شادى	نزلة حسين على
داقوف	نزلى طحا	دماريس
دلقام	نزلة حنا مسعود	الاخصاص
دير جبل الطير	أبو سيدهم	بهдал
دير سمالوط	نزلة قلو صنا	طوخ الخليل
ساقية داقوف	ههيا	طوه
سمالوط	مركز المنيا :	تله
شوشه	طهنا الجبل	صفط الخمار الغربية
طحا الاعمدة	صفط اللبن	مركز الواحات البحرية :
طرفا	نزلة الفلاحين	الباوىطى
عزبة القهاير	زهرة	الزبو
قلوصنا	نزلة عبيد	الفرافره
كفر الكواذى	الحوارته	القصر
كوم الراهب	البرجايه	منديشه
كوم اللوفى		

نظارة الداخلية

قرار

بتعيين دوائر انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية أسبوط (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب نمرة ٣٠ ٢٦ أكتوبر
سنة ١٩١٣ لسنة ١٩١٣

وعلى المادة الثالثة من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣

وبعد تصديق مجلس النظار

قرر ما هو آت :

الدوائر التي ينتخب مندوبها أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية أسبوط
كل دائرة عضوا واحدا قد تبينت في الجدول المرفق بهذا القرار ما

نحريراً في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ (٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية أسسيوط الى خمس دوائر انتخاب طبقا للمادة (١٩) من قانون الانتخاب والمادة (٣) من القانون النظامي

الدائرة الاولى ومركزها ناحية ملوى وعدد بلادها ٥٨

مركز ملوى :	(تابع) مركز ملوى :	(تابع) مركز ملوى :
الشيخ حسين	قلبا	تونة الجبل
أم قصص	كفر خزام	عزبة مصطفى بك حمدي
الريمون	ملوى	قصر هور
المعصرة بحرى	منشأة المغالقة	نزلة تونه
الاشمونين	نزلة محمود	نواى
البرشا	» عبد المسيح	هور
البدرمان	» تنده	الروضة
الشيخ شيكه	» البدرمان	البياضية
البركة	» سعيد	الشيخ عباده
تنده	اتقا	المحرص
قل بنى عمران	أبو قلته	اتليدم
دير البرشا	ابناده بحرى	دير أبوحنس
ديروط أم نخله	ابشاده قبلى	ساقية موسى
دروه	مقطون	قاندول
سنجرج	العرين بحرى	نزلة شرموخ
طوخ	العرين قبلى	» حمزاوى
عزبة ابراهيم افندى عوض	البراجيل	» حرز
عزبة وابور محمد سمهان	السواجه	مركز ديروط :
عزبة سيف النصر باشا محمد	بنى خالد	دلجا
عزبة جلال باشا	» روح	

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية أسبوط الى خمس دوائر انتخاب

الدائرة الثانية ومركزها ناحية ديروط المحطة وعدد بلادها ٧٨

مركز ديروط :	(تابع) مركز ديروط :	(تابع) مركز ديروط :
النصرية	تانوف	كودية النصارى
اسمو العروس	شلش	» الاسلام
المناشى	جرف سرحان	مزينة
أبو خلقه	خارفة	مساره
أبو الهدر	ديروط الشريف	نزلة محمد سمهان
الصبيحة	ديرمواس	» بدوى
العمارية	ديروط المحطة	» سرقنا
امشوله	دشلووط	» فرج محمود
المنذرة بحرى	زعبرة	» ظاهى
الحوطة ونزلة العوامر	زاوية هارون	» ساو
المطاوعة	ساو	» عبد الا
الحاج قنديل	سرقنا	» باويط
النهاية	صنبو	» مصطفى افندى
بنى حرام	عرامية الديوان	عبد الحليم
بنى يحيى بحرى	عواجة	أولاد مرجان
بانوب ظهر الجمل	عرامية الخضيرى	نزلة الحساينة
القرشية	فزارة	دير القصير
بيلاو	قصر حيدر	قصير العمارنة
باويط	كوم النجاشة	نزلة كليب
بنى عمران	كوم بوها بحرى	

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية أسيوط الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثانية ومركزها ناحية ديروط المحطة وعدد بلادها ٧٨

مركز منفلوط :	(تابع) مركز منفلوط :	(تابع) مركز منفلوط :
الشيخ داوود	مير	بني زيد بوق
القوصية	الشيخ عون الله	بوق
بني ادريس	الحرادنة	المنشاة الصغرى
بني صالح	عنك	التمساحية
تتاغه	الحبالصة	رزقة الدير المحرق
نزالي جانب	الانصار	المنشاة الكبرى
السراقنا	بني يحيى قبلى	

الدائرة الثالثة ومركزها منفلوط وعدد بلادها ٦٤

مركز منفلوط :	(تابع) مركز منفلوط :	(تابع) مركز منفلوط :
العزبة	بني رافع	سكره
الجالولى	المدور	كوم بوها قبلى
الحواتكة	بني شعران	كوم الشهيد
المنندرة قبلى	بني كلب	منفلوط
السهرنج	بني عدى البحرية	نزه قرار وجهينه
أم القصور	بني عدى القبلىة	نزلة ربيع
التتالية	جمريس	نزلة الحما
العتامنه	محمد	أبو خليل
بني شقير	دمهور	بلوط
بني قره	سراوه	

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية أسيوط الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الثالثة ومركزها متفلوط وعدد بلادها ٦٤

مركز أنبوب :	(تابع) مركز أنبوب :	(تابع) مركز أنبوب :
أنبوب	بنى محمد العقب	نزلة العصارة
السوالم البحرية	بنى محمد المراونة	نزلة القداديح
الطوابية	بنى عليج	نزلة دبرشو
الاکراد وبنى زيد	بنى مر	القصو
القوطا وأولاد بدر	دير الجبراوى	المعصرة
القيما	سوالم أنبوب	منشية المعصره
المعابده الشرقية	شقليل	الجسما
المعابده الغربية	عرب الاطاوله	الواسطى
الحمام	عرب الشنابله	أولاد سراج
بنى رزاح	عرب العطيات البحرية	بصره
بنى ابراهيم	عرب مطير	دير بصره
بنى محمد الشهابية	كوم أبو شيل	

الدائرة الرابعة ومركزها بندر أسيوط وعدد بلادها ٥٣

مركز أسيوط :	(تابع) مركز أسيوط :	(تابع) مركز أسيوط :
البوره	الهدايا	بنى سند
الحسانى	الوليدية	درنكه
الزاويه	أولاد ابراهيم	ريفه
الشغبة	أولاد رايق	سلام
العدر	بنى حسين	شطب
المطبعة	بنى غالب	علوان
التماسه	بهيج	

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية أسيوط الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الرابعة ومركزها بندر أسيوط وعدد بلادها ٥٣

(تابع) مركز أسيوط :	(تابع) مركز الوحات الخارجة :	(تابع) مركز الوحات الداخلة :
قرقارص	بولاق	تنيدة
مسرع	جناح	موط
منقباد	مركز الوحات الداخلة :	مركز البدارى :
موشا	الجديده	الخوالد
نحع ليو	اسمنت	العونه
نجوع بنى حسين	القصر	اللوفا
بندر أسيوط :	القلامون	المطمر
أسيوط	الموشيه	الغريب
الحجرا	المعصره	باقرر
مركز الوحات الخارجة :	الهنداو	مركز أبو تيج :
الخارجة	الراشده	نزلة باقور
باريس	بلاط	نزلة الفليو
	بدخلو	دوينه

الدائرة الخامسة ومركزها ناحية أبو تيج وعدد بلادها ٥٩

مركز أبو تيج :	(تابع) مركز أبو تيج :	(تابع) مركز أبو تيج :
أبو تيج	المسعودى	البربا
الاقادامه	النخيله	الشنانية
البلايزه	بنى سميج	العامرى
الدوير	كوم اسفحت	الكردى
الزيره	البارود	الوعاضلة

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية أسبوط الى خمس دوائر انتخاب

(تابع) الدائرة الخامسة ومركزها ناحية أبو تيج وعدد بلادها ٥٩

(تابع) مركز أبو تيج :	(تابع) مركز أبو تيج :	(تابع) مركز البدارى :
أولاد الياس	دير الجنادله	النواميس
بنى فيز	نزلة القديم	التناغا
سلامون	مركز البدارى :	العقادرة
صدفا	النواورة	الشامية
كردوس	العثمانية	الساحل
كوم أبو حجر	الهامامية	بويط
كيان سعيد طما والشرقى	العقال قبلى	تاسا
كوم سعيد الغربى	البياضية	ديرتاسا
بحريس	الشيخ عثمان	طعمة
الزرابى	العقال بحرى	عزبة الاقباط
أبو خرص	البدارى	كوم سعدة
العزايزه	الكوم الاحمر	نزلة باخوم
الغنايم	النزلة المستجدة	نجم جزيرة قاو
المشايعة	الروبيجات	نجم المعادى
دكران	المراونة	نزلة الشيخ شحاته

نظارة الداخلية

قرار

بتعيين دوائر انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية جرجا (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

وعلى المادة الثالثة من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣

وبعد تصديق مجلس النظر

قرر ما هوآت :

الدوائر التى ينتخب مندوبوها أعضاء الجمعية التشريعية بمديرية جرجا كل دائرة عضوا واحدا قد تبينت فى الجدول المرفق بهذا القرار ما

تحريرا فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٣ (٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية جرجا الى أربع دوائر انتخاب طبقا للمادة (١٩) من قانون الانتخاب والمادة (٣) من القانون التنظيمي

الدائرة الاولى ومركزها البلينا وعدد بلادها ٦١

مركز البلينا :	(تابع) مركز البلينا :	مركز جرجا :
البلايش قبلى	الباسكية	بيت علام
البلايش بحرى	الساحل بحرى	كوم اشكيلو
الكشح	الساحل قبلى	المشاودة
الغماميش	الشيخ برکه	كوم الصعايدة
جزيرة تقق	برخيل	الزواتنة القبلية
الحيام	الاصلاح	أولاد يحيى بحرى
أولاد خلف	الحجز	مزاته والشيخ جبر
السمطا	البلينا	الزواتنة البحرية
بنى حبل	أولاد سالم قبلى	المجبرة
الحلافي	أولاد طوق غرب	الحلافية
الغنمية	أولاد سالم بحرى	القرعان
العوطية	أولاد طوق شرق	الزقور
الغابات	مزاته شرق	الحاسنة
الجبل والشلولة	نجوع مازن شرق	العوامر قبلى
الحرجة قبلى	أولاد يحيى قبلى	العوامر بحرى
العراة المدفونة	الحاجر بأولاد يحيى	بنى عيش
بنى منصور	نجوع برديس	نجع الغباشى
السلماى	برديس	جرجا
الحرجة بحرى	الشيخ مرزوق	البياضى والقرية
أولاد عليو	يعقوب	
نجع مازن غرب	الحرجة بالقرعان	

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية جرجا الى أربع دوائر انتخاب

الدائرة الثانية ومركزها المنشأة وعدد بلادها ٦٢

مركز جرجا :	(تابع) مركز جرجا :	مركز سوهاج :
بيت داود سهل	أولاد على	أولاد مامن
بيت خلاف	الشواولة	أولاد شلول
بيت الخريبي	الخناسة	بندار الكرمانية
خارفة جرجا	الزارة	بلصفورة
البربا	العمادة	الصلعا
بندار التبهينات	السقرية	الهجارسه
بندار الرملية	الزوك الغربية	الكوامل بحري
نجموع بندار	الكوامل قبلي	أولاد غريب
أولاد بهيج	كوم بدار	روافع القصير
المساعيد	الزوك الشرقية	الحامدة
الرقافة	الحريزات الغربية	ونينة الغربية
الجواهين	الحريزات الشرقية	ونينة الشرقية
الدناقلة	خارفة المنشأة	مركز انجيم :
أولاد سلامه	المنشأة	جزيرة محروس
أولاد جباره	البواريك	انجيم
أولاد حمزه	الباجية بالشيخ يوسف	الديابات
جزيرة أولاد حمزه	الرويهب	الحوايش
اولاد الشيخ	العنبرية	الاحايوة شرق
النويرات	روافع المساوية	الكولة
عوامر العسبرات	البياضية بالناطر	العسوية شرق
الاحايوة غرب	جزيرة المنتصر	
الدويرات		

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية جرجا الى أربع دوائر انتخاب

الدائرة الثالثة ومركزها سوهاج وعدد بلادها ٦٣

مركز سوهاج :	(تابع) مركز سوهاج :	(تابع) مركز انعيم :
سوهاج	بهايل الجزيرة	آبار الملك
المزالوة	الشيخ يوسف	نيدة
أولاد عزاز	نجع طابع	الصوامعة شرق
دمنو	شندويل	سفلاق
خص البوصة	بنى وشاح	الاطاوله
قفلاو	البطاخ	القرامطة شرق
أولاد نصير	الوقده	الطوايل الشرقية
ادفا	الفريزات	الطوايل الغربية
نجع التجار	السمارنة	ساقلته
الحمادية	العمور	فواجلي
باجا	أولاد اسماعيل	العوامية
الشيخ مكرم	باصونة	بنى وأصل
سعد الله	المراغه	الريابنه بالكتكاته
معيفن	الحريدية	جزيرة الشوارنية
القرامطة غرب	الشيخ شبل	الحرادنه
جزيرة شندويل	بناويط	الفراسية
بنى زار	بنى هلال	الريابنه بالخاجر
نجع تمام		الجللاوية
البخايتة	مركز انعيم :	مركز طهطا :
نجع الغار	العزبة والعرب	جهينة الشرقية
عراية أبو دهب	السلاموني	جهينة الغربية
بهته	آبار الوقف	فزاره والقرية

(تابع) جدول عن تقسيم قرى وبنادر مديرية جرجا الى أربع دوائر انتخاب

الدائرة الرابعة ومركزها طهطا وعدد بلادها ٦٢

(تابع) مركز طهطا :	(تابع) مركز طهطا :	(تابع) مركز طهطا :
الجزازره	السوالم	(تابع) مركز طهطا :
نزه	الشيخ زين الدين	العزبة المستجدة
الحرافشة	بنجا	سليم
نزلة على	بنى حرب	كوم غريب
الطليحات	الصفحة	القرية بالدوير
عنيس	نزلة عماره	الاغانة
بنهمو	الشيخ رحومه	القطنة
بنى عمار	داوود	الحديقة
الصوامعة غرب	نزلة الدويك	المواطنين
الخزندارية	الجريدات	عزبة القاوية
جزيرة الخزندارية	نجم أحمد	الحسامدة
ساحل طهطا	عرب نجواج	عزبة الصباغ
طهطا	شطوره	الهيشة
القيصبات	العتامنة	مشطا
الجيرات	الواقات	كوم العرب
نزلة القاضي	المدمر	قاو غرب
الكوم الأصفر	كوم الحامض	الشوكة
الحريدية	تل الزوكى	طما
الشيخ مسعود	أم دومه	نزلة عبد الله
الصوالح	الحلاق	الريانة المعلق
كوم بدر	كوم اشقاو	الحسنة

نظارة الحقانية

قرار

بإدخال الواحات البحرية في دائرة اختصاص محكمة سمالوط الجزئية (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالى الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ ٢ نوفمبر
بتعديل بعض مواد الأمر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ سنة ١٩١٣
وعلى قرارى النظارة الصادرين بتحديد دائرتى اختصاص محكمى المنيا وسمالوط
الجزئيتين

قررنا ما يأتى :

تتبع الواحات البحرية في الاختصاص القضائى محكمة سمالوط الجزئية بدلا
من محكمة المنيا الجزئية ٤

تحريرا فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ (٣ ذى الحجة سنة ١٣٣١)

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٥٤٢

مديرية الغربية

قرار

عربات الركوب بالاجرة ببندر زفتى — المواقف والتعريفه (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادتين ٢٢ و ٢٨ من لائحة عربات الركوب بالاجرة .
الصادرة بتاريخ ٢٦ يوليه سنة ١٨٩٤

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ٨ فبراير سنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرار مجلس بلدى بندر زفتى بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨ يوليه
سنة ١٩١٢

قرر ما هو آت :

أولا — تكون مواقف عربات الركوب بالاجرة ببندر زفتى فى النقاط
الآتى ذكرها :

عدد العربات

- (١) موقف بجوار المحطة الاميرية ٥
- (٢) » « بشوارع السوق ٥
- (٣) » « بمداخل شوارع سندبسط ٥
- (٤) » « بشوارع محطة سكة حديد الدلتا ٥

ثانياً - تكون تعريفه عربات الركوب بالاجرة في البندر المذكور كما يأتي :

بالمسافة

٢٥	من المحطة الى البورصة	مليم
٥٠	» » ذهاب وإياب مع الانتظار عشر دقائق	
٤٠	» » الى كفر عثان	
٧٠	» » ذهاب وإياب مع الانتظار عشر دقائق	
٢٥	من أى موقف من المواقف المذكورة بالمادة الاولى من هذا القرار الى أى نقطة بالبندر	
٤٠	من أى موقف من المواقف المذكورة بالمادة الاولى من هذا القرار الى أى نقطة بالبندر ذهاب وإياب مع الانتظار عشر دقائق	

بالساعة

٦٠	داخل البندر نهارا	مليم
٧٠	» » ليلا	
٧٠	» » خارج نهارا	
٨٠	» » ليلا	
٥٠٠	الاجرة اليومية	

ثالثاً - يلغى قرار ٨ فبرابر سنة ١٩١٢ المشار اليه قبل

رابعا - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام م

طنطا في ٢١ سبتمبر سنة ١٩١٣ (٢٠ شوال سنة ١٣٣١)

محمد محجب

نظارة المعارف العمومية

قرار رقم ١٧٥٦

بشأن مناهج علم تدبير الصحة لمدارس متنوعة (*)

ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على ما اقترحتة اللجنة العلمية الادارية في جلستها المنعقدة في ١٤
 يونيه سنة ١٩١٣ بشأن مناهج (فهارس) علم تدبير الصحة للدارس الأولية
 (المكاتب) والمدارس الابتدائية للبنين والبنات والمدارس الأولية للمعلمين والمعلمات
 ومدرسة المعلمين الخديوية ومدرسة المعلمين الناصرية ومدرسة المعلمات السنية
 وعلى مداولة مجلس المعارف الأعلى في جلسته المنعقدة في ٢٢ يونيه سنة ١٩١٣
 وعلى ما قرره مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٢ أغسطس سنة ١٩١٣

قرر ما هو آت :

(مادة واحدة)

يعمل بصفة مؤقتة بمقتضى مناهج علم تدبير الصحة المرفقة بهذا والمصنق عليها
 من مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٢ أغسطس سنة ١٩١٣ بالمدارس الآتية
 ابتداء من السنة المكتبية ١٩١٣ - ١٩١٤ :

- (١) المدارس الأولية (المكاتب)
- (٢) » الابتدائية للبنين والبنات
- (٣) » الأولية للمعلمين
- (٤) » » للمعلمات
- (٥) مدرسة المعلمين الخديوية
- (٦) » » الناصرية
- (٧) » المعلمات السنية

١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ (٨ رمضان سنة ١٣٣١) أحمد حشمت

منهج علم تدبير الصحة للدارس الأولية (المكاتب)

السنة الثانية

(درس واحد في الاسبوع)

تدبير الصحة الشخصية : العادات — قواعد لنظافة الانسان ونظامه
قواعد لنظافة الجلد والشعر والأظافر والاسنان والملابس — فوائد استعمال
الاسفنج واللوفة وفرش الأظافر والاسنان والشعر — المشط وفوائد استعماله —
العناية بالعين ووقايتها من مضار الذباب وغيره من الحشرات — العناية بالأذن
قواعد لاعتدال القامة في المشي والكتابة والقراءة
أهمية غرس العادات الشخصية اللازمة لتنظيم الانسان في معيشته — مضار
العادات الرديئة

التنفس الصحيح وغير الصحيح

العرق — تغيير الملابس وفرش النوم

الهوام ومضارها وكيفية إبادتها

العلامات العمومية التي تدل على جودة الصحة

المأكل والمشرب : الحاجة الى الغذاء — تتبع سير الغذاء في جسم
الانسان — تخير الاغذية — القيمة الغذائية للبن واللحم والحبوب والخضراوات والخبز
والدهن والبيض والفواكه والشاي والقهوة والشرية — مضار الكحول — قواعد
تراعى في التغذية — الافراط في التغذية والتفريط فيها — التغذية على طرق غير
صحيحة — عدم انتظام مواعيد التغذية

آداب المائدة — تنظيف الأيدي والقدم بعد الأكل

الملابس : فوائد القطن والحرير والصوف والتيل في الملابس — الملابس في الشتاء وفي الصيف — المحافظة على الملابس من التلف ومراعاة قواعد نظافتها ونظامها — العيوب الشائعة في صناعة الملابس والمضار التي تنتج من استعمال الملابس المصنوعة من قماش الفلانل (وهو قماش تصنع منه الملابس أحيانا ولكنه قابل للالتهاب)

النوم : الحاجة الى النوم — مقدار ما يلزم منه في أدوار الحياة المختلفة

السنة الثالثة

تدبير الصحة الشخصية : يدرس على نحو ما هو مقرر في منهج السنة الثانية

صحة المنازل : نظافة الحجرات واثاثها — تهوية فرش النوم وتبيئتها والمحافظة على نظافتها — التهوية — النوافذ والأبواب وفوائدها — تدفئة الحجرات — وجاق البترول — وجاق الفحم البسدي — مصباح الكحول — فوائده ومضاره — الاستضاءة — مصابيح البترول والشمع والفوانيس

الماء : نظافة الماء وعدم نظافته — ماء الشرب وماء الغسل — مستودعات المياه وكيفية تنظيفها — المعدات الصحية للمنازل وكيفية المحافظة على قواعد الصحة فيها — فضلات المنازل وكيفية ازلتها — خزن الأطعمة

صحة المدارس : المحافظة على المواعيد — ترتيب المدارس ونظافتها — كيفية استعمال أدوات الشرب بالمدرسة — نظافة المرافق

السنة الرابعة

تدبير الصحة الشخصية : يدرس على نحو ما هو مقرر في منهج السنتين الثانية والثالثة

صحة المنازل : يدرس على نحو ما هو مقرر في منهج السنتين الثانية والثالثة

صحة المدارس : يدرس على نحو ما هو مقرر في منهج السنتين الثانية والثالثة

الموضوعات الآتية خاصة بالبنات وتدرس بمكاتبهن :

رعاية الأطفال : كيفية غسل الأطفال وتهيئة ملابسهم وتغذيتهم — غرس عادات النظافة في الأطفال منذ حداثتهم — الحاجة الى تنظيم مواعيد النوم والتغذية — المضار التي تلحق الأطفال بسبب رداءة التغذية والقذارة وعدم كفاية الملابس والافراط فيها وعدم موافقتها صحيا والبرد وعدم انتظام النوم وقلة الهواء وعدم كفاية التمرينات البدنية

كيفية معالجة الأمراض البسيطة : البرد — السعال — الاسهال — الحروق بالنار وبالمواد الساخنة — أعراض الأمراض المعدية الشائعة مثل الحصبة وأمراض الزور والجديري — ضرورة التبليغ عن كل منها

التمرير المنزلي : غسل المرضى — العناية بحجرة المرضى — ضرورة اتباع أوامر الحكيم — كيفية عمل الليخ وكيفية تسليط الحرارة الجافة على الجسم — التدابير الصحية التي تتخذ مع الانسان عند ما يكون في حالة الغيبوبة — الاغماء — النوبات العصبية — معالجة الحروق

الموضوعات الآتية خاصة بالبنين وتدرس في مكاتبهم :

الاسعاف : التدابير الصحية التي تتخذ مع الانسان عند ما يكون في حالة الغيبوبة — الاغماء — النوبات العصبية — التنفس الصناعي — كيفية تنبيه من يفقد الاحساس بسبب الغرق أو الاختناق الذي ينتج من استنشاق الأذخنة والغازات — معالجة الحروق — اسعاف من يصابون بكسور في أطرافهم ومعالجة الالتواء والسحجات — الجبائر والأربطة والتزيف — التدابير الصحية التي تتخذ في أحوال الاختناق والتسمم وعض الثعبان ولدغ العقرب وفي حالة دخول مواد غريبة في العين

منهج علم تدبير الصحة للمدارس الابتدائية للبنين والبنات

السنة الثالثة

(درس واحد فى الاسبوع)

تدبير الصحة الشخصية : العادات — دروس بسيطة فى حسن الترتيب
والنظافة والعناية بالشعر والاطافر والاسنان وغيرها

الهواء النقي والتهوية : الحاجة الى الهواء النقي — تهوية الحجرات —
الحاجة الى فتح نوافذ الحجرات ليلا ونهارا — شرح بعض مضار السكن
فى أماكن رديئة التهوية — فائدة ضوء الشمس

التدفئة : الحاجة الى التدفئة خصوصا للاطفال الذين يجب
وقايتهم من البرد والذين يجب أن تكون أجسامهم باردة فى الصيف

النظافة : احتياج الانسان الى مراعاة قواعد النظافة فى الجسم
والملابس والاغذية (خصوصا الماء واللبن) والمسكن

الاكل والشرب : حاجة الانسان الى التغذية — الضرورى من الأغذية
والمستحسن وغير المستحسن منها — فائدة اللبن فى التغذية خصوصا للاطفال
والأحداث — آداب المائدة وكيفية إعدادها

الملابس : أحسن انواع الملابس — الاقمشة الأكثر ملائمة لاتخاذ
الملابس الداخلية منها — ضرر الفلانلت (قماش شبيهة بالقائلة قابل للالتهاب
والاحتراق) — كيفية المحافظة على الملابس من التلف ومراعاة قواعد النظافة
فيها — الملابس فى الصيف وفى الشتاء

النوم : بيان الحاجة الى النوم وبيان حاجة الأطفال الى النوم
مبكرا — كيف يهيا فراش النوم وكيف تهوى أجزاؤه ويحافظ على نظافتها

السنة الرابعة

(درس واحد في الأسبوع)

تدبير الصحة الشخصية : يدرس تدبير الصحة الشخصية على نحو ماهو
مقرر في منهج السنة الثالثة

تدبير الصحة المنزلية — نظافة الماء وعدم نظافته — ماء الشرب وماء
الغسل — مستودعات المياه وكيفية تنظيفها

خزن الماء كولات : المعدات الصحية للنازل وكيفية ملاحظة قواعد الصحة
فيها — القاذورات وكيفية تصريفها

الموضوعات الآتية خاصة بالبنات وتدرس في مدارسهن :

رعاية الاطفال والاحداث : كيفية غسل الأطفال وتهيئة ملابسهم
وتغذيتهم — المضار التي تلحق الأطفال بسبب رداءة التغذية والقذارة وعدم
كفاية الملابس والافراط فيها والبرد وعدم انتظام النوم وقلة الهواء وعدم كفاية
التريينات البدنية — التدابير الصحية التي تتخذ مع الانسان عند ما يكون في حالة
الغيوبة — الإغماء — النوبات العصبية — كيفية علاج الحروق

الموضوعات الآتية خاصة بالبنين وتدرس في مدارسهم :

الاسعاف — التدابير الصحية التي تتخذ مع الانسان عند ما يكون
في حالة الغيوبة — الإغماء — النوبة العصبية — التنفس الصناعي — كيفية
تنبيه من يفقد الاحساس بسبب الفرق أو الاختناق الذي ينتج من استنشاق
الأدخنة والغازات — معالجة الحروق

إسعاف من يصابون بكسور في أطرافهم ومعالجة الالتواء والسحجات —
الجباثر والاربطة والتزيف

التدابير الصحية التي تتخذ في أحوال الاختناق والتسمم وعض الثعالب ولدغ
العقرب وفي حالة دخول مواد غريبة في العين

منهج علم تدبير الصحة للمدارس الأولية للمعلمين

السنة الأولى

(درس واحد في الأسبوع)

علم تدبير الصحة وفوائده

جسم الانسان : أجزائه وأعضاؤه ووظيفة كل منها بغاية الاختصار
النظافة الشخصية — الجلد — التنفس — الاستحمام — فوائده
وضرورته — الهوام والحيوانات الطفيلية — العناية بالشعر والاسنان
والأظفار — تعويد النظافة

الهواء والتهوية : الهواء النقي والفاسد — كيف يحصل التنفس وكيف
تهوى الحجرات

الاضاءة والتدفئة والتبريد : ضوء الشمس — الاستضاءة الصناعية —
تأثير الضوء الردي في الأعين — تدفئة الحجرات وتبريدها

الغذاء وهضمه : ضرورة الغذاء — تتبع سير الغذاء في جسم الانسان —
القيمة الغذائية للخبز واللحم والحبوب والخضراوات والخبز والدهن والبيض والفواكه
والشاي والقهوة والشربة — مضار الكحول — قواعد للتغذية — الافراط
في الغذاء والتفريط فيه — التغذى على طرق غير صحيحة وعدم انتظام مواعيد
الغذاء — آداب المائدة — نظافة الأيدي والقمم بعد الاكل

الملابس : فوائد القطن والحرير والصوف والتيل في الملابس — الملابس
في الشتاء وفي الصيف — المحافظة على الملابس من التلف ومراعاة قواعد النظافة
فيها — الغلطات الشائعة في صناعة الملابس — ضرر الملابس المصنوعة من فلانل
(قماش تصنع منه الملابس احيانا ولكنه قابل للالتهاب)

السنة الثانية

(درس واحد في الأسبوع)

التمرينات الرياضية والراحة : الجهاز العضلي - كيف يقويه الانسان -
الرياضة داخل المساكن وخارجها - الجهاز العصبي - المخ - النخاع الشوكي
والأعصاب بالاختصار - علاقة وظائفها بعضها مع بعض - كيفية النوم ومتى
يجب - الفسحة المفيدة وغير المفيدة - نتائج الإفراط في الاميال الجثمانية -
التعب الذي ينتج عن الاشتغال بالدرس وتأثير الرياضة البدنية في تخفيف
وطائه - الراحة متى تجب وكيف تكون

الحواس الخاصة : العيون وطرق العناية بها - الآذان وطرق العناية بها -
اعضاء الذوق (اللسان) والشم (الأنف) واللمس وطرق العناية بكل منها

الصحة العامة : اختيار المنازل - موقعها - مواضع الحجر والمرافق
بالنسبة لبعضها - التنظيف العام للمنازل - أباداة الحشرات المنزلية وإزالة فضلات
المنازل - المجارى والمياه

الماء : الماء النقي وغير النقي - تخزين المياه - الأمراض التي تنتج من
استعمال الماء غير النقي - شرح بعض الحقائق العامة للحيوانات الطفيلية والمكروبات

السنة الثالثة

(درس واحد في الأسبوع)

الاسعافات الأولية : الاشتباه في الأمراض الكثيرة الشبيهة بين التلاميذ
بالمدرسة (الحصبة) - التهاب الغدد التكفية - الجدري - الالتهاب اللوزي -
الدفتيريا - الحمى القرمزية - الجرب - طرق عمل الأربطة في الاسعافات
الأولية - الاسعاف الأولى في الجروح القطعية والحروق والسحجات والاشغاء
والرعاف والكسور والالتواء والعض واللدغ والنوبات والاجسام الغريبة التي
يدخل في العين

تدبير الصحة المدرسى : المبنى المدرسية — موقعها وطرق تشييدها — كفاية النوافذ اللازمة لدخول ضوء الشمس والهواء — المجارى والمياه — التهوية — الاضاءة — التدفئة — نظافة حوش المدرسة وفصولها والمطابخ والمرافق وغير ذلك من الامكنة المدرسية — أثاثات المدرسة ومالها من التأثير في صحة التلاميذ ونمو أجسامهم — ترتيب تحت الجلوس والسبورات — المسطح الذى يحتاج اليه كل تلميذ في حجر الدراسة ومحال الاكل وفي تحت الجلوس — وضع التلاميذ الضعيفى البصر والقليل السمع في حجرات الدراسة — التلاميذ — نظافة الشعر والعين والاذن والأنف والوجه والرقبة والأيدى والملابس — ملاحظة العاهات الظاهرة في النظر والسمع والجلد — التلاميذ الذين لهم شوائب في مداركهم العقلية — الجلوس في الفصل على هيئة غير صحيحة — كيف تدون الملاحظات الخاصة بالحالة الجثمانية للتلميذ

منهج علم تدبير الصحة للدارس الأولية للمعلمات

قسم التدبير المنزلى

السنة الاولى

(درسان في الأسبوع)

المقدمة : فوائد معرفة جسم الانسان ووظائف أعضائه وفوائد معرفة علم تدبير الصحة

جسم الانسان : أجزاءه — الرأس — الجذع — الاطراف — الاعضاء المهمة ووظائفها (بغاية الاختصار) — الجلد ووظائفه

النظافة : انتشار الحشرات والطفيليات — الحمامات — قواعد الاستحمام
وارشادات خاصة بطرق استعمال الحمامات في فصول السنة المختلفة — العناية
بالأسنان والشعر والاذن — أهمية نظافة الملابس الداخلية والفرش — ضرورة
إزالة افرازات الجسم وفضلاته — أهمية غرس العادات الحسنة وضرورة تعود
النظافة

التغذية : الحاجة الى الطعام في التدفئة والنمو والقوة — تحليل الجسم
وتجده — تتبع سير الطعام من الفم الى المعدة حتى الافراز — هضم الطعام —
الأعضاء الخاصة بذلك — قواعد التغذية — أنواع الطعام المختلفة النباتية والحيوانية
مع الأمثلة — أنواع الغذاء الغير الصحى وأمثله — نموذج للتغذية — خزن
الطعام — المشروبات الصحية وغير الصحية

الهواء والتهوية : الحاجة الى الهواء النقي — كيفية التنفس — كيفية
وصول الهواء للرئتين — تركيب هواء الزفير والشهيق بالاختصار — المضايقة
التي تنجم عن استنشاق هواء الزفير — كيفية تجديد هواء حجرات النوم والجلوس
والدراسة — ضرورة وجود الهواء في الدم — التمرينات البدنية التي تساعد على
تحسين حالة التنفس — لم يحتنب استنشاق الهواء المتحمل بالأتربة وكيف
يكون ذلك

الاضاءة والتدفئة : الاستضاءة بالشمس والمصابيح والكهرباء — تأثير
الضوء الرديء في النظر والصحة — تبريد القاعات وتدفئتها صناعيا

التمرينات البدنية والراحة : الجهاز العضلى — العضلات التي تتحرك
بالارادة والتي تتحرك بغيرها — كيف تقوى العضلات بالعمل وكيف تضعف
بالتحول والمرض وغيرهما — التمرينات البدنية وأهميتها — أحسن أنواع التمرينات
البدنية خارج المساكن وداخلها — لم كان النوع الاول أحسن من الثانى —
مواقفة الملابس — التمرينات البدنية وفوائده الاعتدال فيها

الجهاز العصبي : المخ والنخاع الشوكي (بغاية الاختصار) — الاعصاب بالاختصار

الراحة : النوم — كيف ينام الانسان — نوما صحيحا — أهمية الانتظام في العادات — مقدار ما يحتاج اليه الانسان من النوم في أدوار حياته المختلفة — متى يجب النوم — الراحة قبل الاكل وبعده

الرياضة : رياضة الجسم والفكر — كيف تكون هذه الرياضة ومتى تكون لازمة — ترك العمل يوما كاملا على وجه منتظم للاستراحة فيه

التعب : التعب أثناء الدرس — سبب ذلك — كيف يجتنب بالرياضة

الملابس : الغرض منها — المواد التي تصنع منها — الاغلاط الشائعة في صناعة الملابس — الملابس في الشتاء وفي الصيف — أنواع الملابس التي توافق الأطفال والبنات والنساء

السنة الثانية

(درسان في الاسبوع)

جسم الانسان : الهيكل العظمي — الدورة الدموية — الجهاز التنفسي — الجهاز الهضمي — الجهاز الكلى — الجهاز العصبي — الجهاز العضلي — الحواس الخاصة وأعضاؤها (النظر والسمع والذوق واللمس والشم) — المضار الخاصة بأعضاء الحواس وطرق الوقاية منها

تدبير الصحة العام : اختيار المنازل — موقعها ومواجهتها للشرق وموقع الحجر والمرافق فيها — المنازل — تجديد هواء المنازل — اضاءتها — تدفئتها — مجاريها — الامراض التي تنشأ عن عدم انتظام المجارى — استبعاد القاذورات — النظافة العمومية للمنازل — اباداة الحشرات التي تنتشر فيها كالخنافس والذباب وغير ذلك من الموام — النظام الداخلي للطايج وحجرات الجلوس والنوم

الماء : الماء النقي وغير النقي — خزن الماء — المرشحات — الأمراض التي تنشأ عن استعمال الماء الغير النقي

التغذية : الأغذية الحيوانية والنباتية والمعدنية — الأغذية السائلة والصلبة — المشروبات — الأطعمة والمشروبات الغير الصحية — الأغذية الصحية — تحلل الجسم وتجسده

الافراز : الهضمى والكلى والجلدى

التمريض المنزلى : العناية بقاعة المرضى — ترتيب أثاثها — نظافتها — تهويتها — تدفئتها — اضاءتها — كيف يهأ سرير المريض — كيف يغسل المريض الذى لا يستطيع الاغتسال بنفسه — كيف يقدم الطعام فى قاعة المريض — كيف تدون تعليمات الطبيب وتنفذ بالضبط — عمل الاربطة الوقتية البسيطة — اللبخ والمكدرات — الاسعافات الوقتية البسيطة للجروح القطعية والحروق والاعضاء والرعاف والتوات العصبية — الامراض الشائعة فى الاطفال مثل الحصبة والتهاب الغدد النكفية والجدرى والالتهاب اللوزى والدفتيريا والحمى القرمزية — وصف الأعراض الرئيسية الخاصة بكل منها

السنة الثالثة

(درسان فى الأسبوع ٢)

رعاية الاطفال والاحداث : (٢٤ درسا) :

غسل صفار الاطفال وكيفية تهيئة ملابسهم وطرق حملهم — كيف ينام الطفل ومتى يكون ذلك ولم يجب أن ينام — حاجة الاطفال الى الهواء النقي وضوء الشمس والدفء — مضار التيارات الهوائية — متى يتغذى الطفل وكيف يكون ذلك (١) اذا كانت التغذية طبيعية بواسطة الأم (ب) اذا كانت صناعية — كيفية تحضير اللبن والأغذية الصناعية وكيفية خزن كل منها — اختيار الطعام

للأطفال - النظام - تعويد الأطفال النظافة وهم في دور الطفولة - حاجة الأطفال الى التدفئة والهواء النقي وضوء الشمس والرياضة والنوم والنظافة - ملابس الأطفال وتغذيتهم - الاضرار التي تلحق الأطفال بسبب سوء تدبير الملابس وتعريضهم للبرد والقذارة وقلة النوم والرياضة ورداءة الغذاء - الأمراض الشائعة في الأطفال أثناء الدور الاول من الطفولة كالاسهال والدوسنطاريا والقيء والنوبات العصبية والتهللات الرمادية والأمراض الجلدية - كيفية اسعافهم في هذه الاحوال قبل وصول الطبيب الذي يعالج هذه الامراض وكيف تكون الوقاية منها

صحة المدارس - (٢٤ درس) :

المباني المدرسية - حجرات الدراسة - نظافتها - اضاءتها - تدفئتها - تهجيد هوائها - كيفية ترتيب تحت الجلوس والسيورات فيها - مقدار مسطح الأرض اللازم لكل تلميذ وحجم تحت الجلوس - أحسن الطرق لترتيب تحت الجلوس بالفصول - استئصال جلوس التلاميذ ضعيفي النظر والسمع وقصيرى القامة في الأمام - نظافة المطابخ المدرسية والمرافق وغير ذلك من الامكنة المدرسية - ضرورة تفتيشها يوميا - المياه - نظافة مستودعات المياه

فناء المدرسة - نظافته وموافقته للحاجيات المدرسية

التلاميذ : حالتهم البدنية - النظافة - تفتيش التلاميذ يوميا للتحقق من نظافة شعورهم وعيونهم وآذانهم ووجوههم ورقبتهم وأيديهم وملابسهم - النقص الظاهر في قوتى الابصار والسمع وكيفية ملاحظته - أمراض الجلد - جلوس التلاميذ على هيئة غير صحيحة أثناء الدروس ومضار ذلك - جلوس التلاميذ على هيئة صحيحة - كيفية تدوين ما يلاحظ في حالة الطفل البدنية - طرق اختبار قوتى الابصار والسمع - وزن جسم التلميذ وقياسه - التلاميذ الذين تلاحظ فيهم شوائب عقلية

التعليم العملى - (٢٤ درس) :

إعداد دروس بسيطة في علم تدبير الصحة والتقاؤها عمليا

القسم العام

السنة الأولى

(درس واحد فى الأسبوع)

المقدمة : فوائد معرفة علم تدبير الصحة

جسم الانسان : أجزاؤه — أعضاؤه — وظيفة كل منها بغاية الاختصار
النظافة الشخصية : الجلد — التنفس — الحمامات — فوائدها وضرورتها —
الهوام والحيوانات الطفيلية — العناية بالشعر والاسنان والاظافر — غرس
العادات التى تلزم لتعويد الانسان النظافة

الهواء والتهوية : الحاجة الى الهواء النقي — كيفية التنفس — كيفية تهوية
المحجرات

الاضاءة والتدفئة والتبريد : ضوء الشمس — الضوء الصناعى — تأثير
الضوء الردىء فى العين — تبريد المحجرات وتدفئتها — الطعام وهضمه — الاعضاء
الخاصة بهضم — تخير الطعام الجيد — النموذج للتغذية — الاغذية غير الموافقة —
خزن الاغذية

الملابس : الغرض من الملابس — الاقشة التى تصنع منها — الغلطات
الشائعة فى صناعة الملابس

السنة الثانية

(درس واحد فى الأسبوع)

التمرينات البدنية والراحة : الجهاز العضلى — كيفية تقويته — الرياضة
داخل المساكن وخارجها

الجهاز العصبي : المخ والنخاع الشوكي - الاعصاب (بالاختصار) -
علاقة وظائفها بعضها ببعض - النوم - متى يجب النوم وكيف يكون -
الفسحة - متى تجب وكيف تكون - التعب الذي ينجم عن الاشتغال بالدرس
وتخفيف وطأته بالرياضة - الراحة - متى تجب وكيف تكون

الحواس الخاصة : العين والأذن وأعضاء الذوق (اللسان) والشم
(الأنف) واللمس والعناية بكل منها

تدبير الصحة العام : اختيار المنازل - موقعها ومواجهتها للشرق وموقع
الحجر والمرافق فيها - تنظيف المساكن وإزالة الهوام التي تنتشر بها - إزالة فضلات
المساكن - المجارى - المياه

الماء : الماء النقي وغير النقي - تخزين المياه - الأمراض التي تنشأ من
المياه غير النقية - معلومات عمومية خاصة بالحيوانات الطفيلية والميكروبات

السنة الثالثة

(درس واحد في الأسبوع)

التمريض المنزلى : العناية بقاعة المرضى - ترتيب أثاثها - نظافتها -
تهويتها - تدفئتها - إضاءتها - كيف يهيا سرير المريض - كيف يغسل
المريض - كيف يقدم الطعام في قاعة المريض - كيف تنفذ أوامر الطبيب
بالضبط - عمل الأربطة الوقائية البسيطة - اللبغ والمكيدات - الاسعافات الأولية
للجروح القطعية والحروق والاعضاء والزناف والنوبات العصبية والكسر -
أعراض الأمراض الشائعة في الاطفال الذين في سن الدراسة مثل الحصبة
والتهاب الغدد النكفية والجديري والالتهاب اللوزي والدفتيريا والحمى القرمزية
والجرب

صححة المدارس : المباني المدرسية — حجرات الدراسة — تجديد هوائها — إضاءتها — تدفئتها — نظافتها — اتباع ذلك في المطابخ المدرسية والمرافق وغيرها من الأماكن المدرسية — كيفية ترتيب تحت الجلوس والسبورات — مقدار مسطح الأرض اللازم لكل تلميذ وحجم تحت الجلوس — وضع التلاميذ ضعيفي السمع والأبصار في الفصول

التلاميذ . نظافتهم — تفتيشهم يوميا للتحقق من نظافة الشعر والعين والأذن والوجه والأنف والرقبة والأيدي والملابس — النقص الظاهر في قوَى الأبصار والسمع وكيفية ملاحظته — أمراض الجلد — جلوس التلاميذ على هيئة غير صحيحة أثناء الدرس — كيفية تدوين ملاحظات في حالة التلميذ البدنية — التلاميذ الذين تلاحظ فيهم شوائب عقلية

رعاية الاطفال والاحداث : غسل صغار الاطفال وكيفية تهئية ملابسهم وطرق حملهم — كيف ينام الطفل ومتى يكون ذلك ولم يجب أن ينام — حاجة الاطفال الى الهواء النقي وضوء الشمس والدفع — مضار التيارات الهوائية — متى يتغذى الطفل وكيف يكون ذلك (١) اذا كانت التغذية طبيعية بواسطة الأم — (٢) اذا كانت صناعية — كيفية تحضير اللبن والأغذية الصناعية وكيفية خزن كل منها — اختيار الطعام للاطفال — الفطام — تعويد الأطفال النظافة وهم في دور الطفولة — حاجة الاطفال الى التدفئة والهواء النقي وضوء الشمس والرياضة والنوم والنظافة — الاضرار التي تلحق الاطفال بسبب سوء تدبير الملابس وقتها وتعريضهم للبرد والقذارة وقلة النوم والرياضة ورداءة الغذاء — الامراض الشائعة في الاطفال أثناء الدهر الأول من الطفولة كالاسهال والدوسنتاريا والقيء والنوبات العصبية والتلات الرمدية والامراض الجلدية — كيفية اسعافهم في هذه الاحوال قبل حضور الطبيب الذي يعالج هذه الأمراض وكيف تكون الوقاية منها

ملحق

الاشكال والنماذج وغيرها مما يلزم لدروس علم تدبير الصحة :

هيكل عظمى صناعى أو شكل كبير ببيان الهيكل

شكل الجسم وأعضائه

شكل الجهاز العضلى

شكل جهاز الدورة الدموية

شكل الجهاز العصبى

شكل الجلد وغده

شكل القدم الطبيعى والمشوه

نموذج للعين

نموذج للأذن

نموذج متحرك للرئتين

صورة الهوام والحشرات المنزلية المختلفة

شكل يبين الماء النقى وغير النقى

منهج علم تدبير الصحة لمدرسة المعلمين الخديوية

السنة الثانية (القسم الادبى والقسم العلمى)

(درس واحد فى الأسبوع)

(١) علم تدبير الصحة ومباحثه — قواعد الصحة — أول واجب على كل فرد وتأثير ذلك فى الأمم

(٢) معلومات أولية في علم وظائف الاعضاء :

(ا) جسم الانسان وتركيبه على وجه الاجمال — الهيكل العظمى في الطفل

(ب) معلومات عمومية عن المفاصل

(ج) العضلات — وظائفها الرئيسية — العضلات التي تتحرك بالارادة
والتي تتحرك بغيرها — اعتدال الجسم في الوضع وعدم اعتداله فيه —
التمرينات البدنية — التعب

(د) الدورة الدموية — القلب — الأوعية — الدم

(هـ) جهاز التنفس — الشهيق والزفير — نتائج استنشاق الهواء غير
النقي — الهواء — تركيب الهواء وخواصه — المواد التي تفسد الهواء
وتأثيرها — التهوية — الازدحام في قاعات التدريس — كمية ما يحتاج
اليه من الهواء

(و) الجهاز الهضمي وأعضاؤه — صحة الفم والاسنان

(ز) جهاز الافراز — الجلد — العناية بالجلد — الصابون — الاستحمام —
نتائج التمرين والراحة — العناية بما يلامس الجلد — الملابس والمواد
التي تصنع منها — القيمة النسبية لأنواع الملابس

(٣) الغذاء — أنواعه وفوائده — أنواع المواد التي يتخذ منها الغذاء — الاصول
الأساسية للتغذية — علاقة السن والمهنة والمناخ والفصول بالتغذية —
ما ينتج من تناول أغذية تكون غير مستحكمة الفوائد الصحية — تفنيش
الاطعمة التي ترد الى المدارس — المشروبات — الشاي — القهوة —
البكاكول — المشروبات الروحية — فوائد المشروبات

(٤) الماء - موارد المياه - بحث في الامور الآتية :

(أ) كميات المياه

(ب) أنواع المياه

(ج) خزن المياه

(د) توزيع المياه

(هـ) موارد المياه

(و) وقاية المياه من التعرض لاسباب الفساد

السنة الثالثة (القسم الأدبي والقسم العلمى)

(درس واحد فى الأسبوع)

(١) إعادة دروس السنة الثانية على وجه الاجمال

(٢) المجموع العصبى - بعض معلومات عن المخ - النخاع الشوكى -

الأعصاب - وظيفة المخ - المجموع العصبى فى الطفل - علامات

التعب - منع التعب - التمرينات البدنية - النوم

(٣) الحواس الخاصة - الابصار والعين - السمع والاذن - الصمم

(٤) المقاسات الجسمانية - معلومات عامة فيها - طرق اختبار قوة الأبصار -

طرق اختبار قوة السمع - مقاسات الجسم

(٥) الامراض المعدية التى تنتشر عادة فى المدارس - أسماء هذه الأمراض -

عزل المرضى - التطهير وما يجب أن يتخذ من الاحتياطات فى الأحوال

المستعجلة

(٦) الشوائب العقلية والبدنية فى الاطفال - أمراض المجموع العصبى مثل

الصرع والخوريا - علامات التعب الذى ينشأ عن الافراط فى العمل

(٧) الاصابات الفجائية ومعالجتها - الجروح الخفيفة - السحجات - الجروح القطعية - التزيف - الرعاف - العض واللدغ - الكسور - الالتواء - الحروق - النوبات العصبية - الاجسام الغريبة التي تدخل في العين والأنف والاذن

(٨) الشروط الصحية للاماكن التي تقام فيها المساكن والمدارس - مراعاة الاشياء الآتية في بناء المنازل والمدارس :

أولاً - دخول الشمس والهواء فيها بدرجة كافية
ثانياً - الطرق الصناعية للاضاءة والتهوية والتدفئة - المياه
ثالثاً - تصريف القاذورات والمواد الافرازية

(٩) الأثاث المدرسى وما له من العلاقة بصحة الجسم ونموه

(١٠) صحة المدارس وتنظيف مرافقها

(١١) واجبات ناظر المدرسة فيما يتعلق بالمحافظة على صحة التلاميذ

منهج علم تدبير الصحة

المدرسة المعلمين الناصرية

السنة الثالثة

(درس واحد فى الأسبوع)

(١) علم تدبير الصحة ومباحثه - قواعد الصحة - أول واجب على كل فرد وتأثير ذلك فى الأمم

(٢) معلومات أولية في علم وظائف الأعضاء :

- (١) جسم الانسان وتركيبه على وجه الاجمال — الهيكل العظمي
- (ب) معلومات عمومية عن المفاصل
- (ج) العضلات — وظائفها الرئيسية — العضلات التي تتحرك بالارادة والتي تتحرك بغيرها — اعتدال الجسم في الوضع وعدم اعتداله فيه — التمرينات البدنية — التعب
- (د) الدورة الدموية — القلب — الأوعية — الدم
- (هـ) جهاز التنفس — الشهيق والزفير — نتائج استنشاق الهواء غير النقي — الهواء — تركيب الهواء وخواصه — المواد التي تفسد الهواء وتأثيرها — التهوية — الازدحام في قاعات التدريس — كمية ما يحتاج اليه من الهواء
- (و) الجهاز الهضمي وأعضاؤه — صحة الفم والأسنان
- (ز) جهاز الافراز — الجلد — العناية بالجلد — الصابون — الاستحمام — نتائج التمرين والراحة — العناية بما يلامس الجلد — الملابس والمواد التي تصنع منها — القيمة النسبية لأنواع الملابس

السنة الرابعة

(درس واحد في الأسبوع)

- (١) إعادة مقرر السنة الثالثة على وجه الأجمال
- (٢) الغذاء — أنواعه وفوائده — أنواع المواد التي يتخذ منها الغذاء — الأصول الأساسية للتغذية — علاقة السن والمهنة والمناخ والفصول بالتغذية — ما ينتج من تناول أغذية تكون غير مستكملة القواعد الصحية — تفتيش الأطعمة التي ترد الى المدارس — المشروبات — الشاي — القهوة — الكاكاو — المشروبات الروحية — فوائد المشروبات

(٣) الماء — موارد المياه — بحث في الأمور الآتية :

(أ) كليات المياه

(ب) أنواع المياه

(ج) خزن المياه

(د) توزيع المياه

(هـ) موارد المياه

(و) وقاية المياه من التعرض لاسباب الفساد

(٤) المجموع العصبي — بعض معلومات عن المخ — النخاع الشوكي —

الأعصاب — وظيفة المخ — المجموع العصبي في الطفل — علامات

التعب — منع التعب — التمرينات البدنية — النوم

(٥) الحواس — الأبصار والعين — السمع والأذن — الصمم

(٦) المقاسات الجثمانية — معلومات عامة فيها — طرق اختبار قوة الأبصار —

طرق اختبار قوة السمع — مقاسات الجثسم

السنة الخامسة

(درس واحد في الأسبوع)

(١) إعادة مقرر الستين الثالثة والرابعة على وجه الأجمال

(٢) الأمراض المعدية التي تنتشر عادة في المدارس — أسماء هذه الامراض —

عزل المرضى — التطهير وما يجب أن يتخذ من الاحتياطات في الاحوال
المستعجلة

(٣) الشوائب العقلية والبدنية في الأطفال — أمراض المجموع العصبي مثل

الصرع والخوريا — علامات التعب الذي ينشأ عن الإفراط في العمل

(٤) الاصابات الفجائية ومعالجتها - الجروح الخفيفة - السحجات - الجروح
القطعية - التزيف - الرعاف - العض واللدغ - الكسور - الالتواء -
الحروق - النوبات العصبية - الأجسام الغريبة التي تدخل في العين
والأنف والأذن

(٥) الشروط الصحية للأماكن التي تقام فيها المساكن والمدارس - مراعاة
الأشياء الآتية في بناء المنازل والمدارس :

أولاً - دخول الشمس والهواء فيها بدرجة كافية
ثانياً - الطرق الصناعية للاضاءة والتهوية والتدفئة - المياه
ثالثاً - تصريف القاذورات والمواد الافرازية

(٦) الأثاث المدرسى وما له من العلاقة بصحة جسم التلميذ ونموه

(٧) صحة المدارس وتنظيف مرافقها

(٨) واجبات ناظر المدرسة فيما يتعلق بالمحافظة على صحة التلاميذ

منهج علم تدبير الصحة لمدرسة المعلمات السنية

السنة الأولى

(درسان في الأسبوع)

مقدمة : فوائد معرفة جسم الانسان - وظائف أعضائه - فوائد
معرفة تدبير الصحة

جسم الانسان : أجزاؤه - الرأس - الجذع - الأطراف - أعضاء
الجسم الرئيسية - وظائف هذه الاعضاء بغاية الاختصار - الجلد ووظائفه

النظافة : انتشار الحشرات — الحيوانات الطفيلية — الحمامات — قوانين الاستحمام مع ارشادات على استعمال الحمامات في فصول السنة المختلفة — العناية بصحة الاسنان — العناية بالشعر والأظافر — أهمية نظافة الملابس الداخلية وفرش النوم — ضرورة استخراج فضلات الجسم وإزالتها — أهمية غرس العادات الحسنة وضرورة تعود النظافة

الطعام : الحاجة الى الطعام في التدفئة والنمو والقوة — تحليل الجسم وتجده — تتبع سير الطعام من الفم الى المعدة حتى الافراز — هضم الطعام — الاعضاء الخاصة بذلك — قواعد التغذية — أنواع الطعام المختلفة النباتية والحيوانية مع الأمثلة — أنواع الغذاء الغير الصحي وأمثله — نموذج للتغذية — خزن الطعام — المشروبات الصحية وغير الصحية

الهواء والتهوية : الحاجة الى الهواء النقي — كيفية التنفس — كيفية وصول الهواء للرئتين — تركيب هواء الزفير والشهيق بالاختصار — المضايق التي تنجم من استنشاق هواء الزفير — كيفية تجديد هواء حجرات النوم والجلوس والدراسة — ضرورة وجود الهواء في الدم — التمرينات البدنية التي تساعد على تحسين حالة التنفس — لم يمتنع استنشاق الهواء المتحمل بالأتربة وكيف يكون ذلك

الاضاءة والتدفئة : الاستضاءة بالشمس والمصابيح والكهرباء — تأثير الضوء الرديء في النظر والصحة — تبريد القاعات وتدفئتها صناعياً

التمرينات البدنية والراحة : الجهاز العضلي — العضلات التي تتحرك بالارادة والتي تتحرك بغيرها — كيف تقوى العضلات بالعمل وكيف تضعف بالنحول والمرض وغيرها — التمرينات البدنية وأهميتها — أحسن أنواع التمرينات البدنية خارج المساكن ودخلها — لم كان النوع الاول أحسن من الثاني — موافقة الملابس — التمرينات البدنية وفوائد الاعتدال فيها

الجهاز العصبي : المخ والنخاع الشوي (بغاية الاختصار) — الأعصاب (بالاختصار)

الراحة : النوم — وكيف ينام الانسان نوما صحيحا — أهمية الانتظام في العادات — مقدار ما يحتاج اليه الانسان من النوم في أدوار حياته المختلفة — متى يجب النوم — الراحة قبل الاكل وبعده

الرياضة : رياضة الفكر والجسم — كيف تكون هذه الرياضة ومتى تكون لازمة — ترك العمل يوما كاملا على وجه منتظم للاستراحة فيه

التعب : التعب أثناء الدروس — سبب ذلك — كيف يجتنب بالرياضة

الملابس : الغرض منها — المواد التي تصنع منها — الاغلاط الشائعة في صناعة الملابس — الملابس في الشتاء وفي الصيف — أنواع الملابس التي توافق الأطفال والبنات والنساء

السنة الثانية

(درسان في الأسبوع)

جسم الانسان : الهيكل العظمي — الدورة الدموية — الجهاز التنفسي — الجهاز الهضمي — الجهاز الكلى — الجهاز العصبي — الجهاز العضلي — الحواس الخاصة وأعضاؤها (النظر والسمع والذوق واللمس والشم) — المضار الخاصة بأعضاء الحواس وطرق الوقاية منها

تدبير الصحة العام : اختيار المسكن — موقعه ومواجهته للشرق وموقع الحجر والمرافق

المنازل : تجديد هواء المنازل - اضاءتها - تدفئتها - مجاريها - الأمراض التي تنشأ من عدم انتظام المجارى - استبعاد القاذورات - النظافة العمومية للمنازل - اباداة الحشرات التي تنتشر فيها - الحنافس والذباب وغير ذلك من الهوام - النظام الداخلى للطايج وحجرات الجلوس والنوم

الماء : الماء النقي وغير النقي - خزن الماء - المرشحات - الأمراض التي تنشأ عن استعمال الماء الغير النقي

التغذية : الأغذية الحيوانية والنباتية والمعدنية - الأغذية السائلة والصلبة - المشروبات - الأطعمة والمشروبات الغير الصحية - الأغذية الصحية - تحلل الجسم وتجذده - الافراز الهضمى والكلى والجلدى

التمريض المنزلى : العناية بقاعة المرضى - ترتيب أثاثها - نظافتها - تهويتها - تدفئتها - اضاءتها - كيف يهأ سرير المريض - كيف يغسل المريض الذى لا يستطيع الاغتسال بنفسه - كيف يقدم الطعام فى قاعة المريض - كيف تدون تعليمات الطبيب وتنفذ بالضبط

عمل الأربطة الوقائية البسيطة : اللبغ والمكدرات - الاسعافات الوقائية للجروح القطعية والحروق والاعغماء والرعاف والنوبات - الأمراض الشائعة فى الاطفال مثل الحصبة والتهاب الغدد النكفية والجديري والالتهاب اللوزى والدفتيريا والحمى القرمزية - وصف الاعراض الرئيسية الخاصة بكل منها

السنة الثالثة

(درسات فى الأسبوع)

رعاية الأطفال والأحداث : غسل صغار الاطفال وكيفية تهيئة ملابسهم وطرق حملهم - كيف ينام الطفل ومتى يكون ذلك ولم يجب أن ينام - حاجة الاطفال الى الهواء النقي وضوء الشمس والدفء - مضار التيارات

الهوائية — متى يتغذى الطفل وكيف يكون ذلك : (١) اذا كانت التغذية طبيعية بواسطة الأم — (ب) اذا كانت صناعية — كيفية تحضير اللبن والاعذية الصناعية وكيفية تخزين كل منها — اختيار الطعام للاطفال — القطام — تعويد الاطفال النظافة وهم في دور الطفولة — حاجة الاطفال الى التدفئة والهواء النقي وضوء الشمس والرياضة والنوم والنظافة — ملابس الاطفال وتغذيتهم — الاضرار التي تلحق الاطفال بسبب سوء تدبير الملابس وتعريضهم للبرد والقدارة وقلة النوم والرياضة ورداءة الغذاء — الامراض الشائعة في الاطفال أثناء الدور الاول من الطفولة كالاسهال والدوسنطاريا والقيء والنوبات العصبية والزلات الرمدية والأمراض الجلدية — كيفية اسعافهم في هذه الاحوال قبل وصول الطبيب الذي يعالج هذه الأمراض وكيف تكون الوقاية منها

صححة المدارس : المباني المدرسية — حجرات الدراسة — نظافتها — اضاءتها — تدفئتها — تجديد هوائها — كيفية ترتيب تحت الجلوس والسبورات — مقدار مسطح الارض اللازم لكل تلميذ وحجم تحت الجلوس — أحسن الطرق لترتيب تحت الجلوس بالفصول — استحسان جلوس التلاميذ ضعيفي النظر والسمع وقصيرى القامة في الامام — نظافة المطابخ المدرسية والمرافق وغير ذلك من الأمكنة المدرسية — ضرورة تفتيشها يوميا — المياه — نظافة مستودعات المياه فناء المدرسة — نظافته وموافقته للحاجيات المدرسية

التلاميذ : حالتهم البدنية — النظافة — تفتيش التلاميذ يوميا للتحقق من نظافة شعورهم وعيونهم وآذانهم ووجوههم ورقباتهم وأيديهم وملابسهم — النقص الظاهر في قوى الابصار والسمع وكيفية ملاحظته — أمراض الجلد — جلوس التلاميذ على هيئة غير صحيحة أثناء الدروس ومضار ذلك — جلوس التلاميذ على هيئة صحيحة — كيفية تدوين ما يلاحظ في حالة الطفل البدنية — طرق اختبار قوى الابصار والسمع — وزن جسم التلميذ وقياسه — التلاميذ الذين تلاحظ فيهم شوائب عقلية

التعليم العملي : إعداد دروس بسيطة في علم تدبير الصحة والقائواها عمليا

ملحق

- الأشكال والنماذج وغيرها مما يلزم لدروس علم تدبير الصحة :
- هيكل عظمى صناعى كامل أو شكل كبير للهيكل العظمى
- شكل الجسم وأعضائه
- شكل الجهاز العضلى
- شكل جهاز الدورة الدموية
- شكل الجهاز العصبى
- شكل الجلد وغددته
- شكل القدم الطبيعى والمشوه
- نموذج للعين
- نموذج للأذن
- نموذج متحرك للرئتين
- صورة الهوام والحشرات المنزلية المختلفة
- شكل يبين الماء النقى وغير النقى

نظارة المالية

قرار وزارى

لايجار مراكب شراعية فى ميناء الاسكندرية (*)

نحن ناظر المالية

٣ نوفمبر ١٩١٣
بعد الاطلاع على قرار البوليس المختص بميناء الاسكندرية الصادر
فى ١٦ مارس سنة ١٨٩١ والامر العالى الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٠٥
بشأن الحاق ميناء الاسكندرية بنظارة المالية

وبناء على ما عرضه علينا مدير عموم مصلحة خفر السواحل

قررنا ما هوآت :

المادة الاولى

تعتمد التعريفه الملحقه بهذا القرار المختصه بقواطر الاجرة بميناء الاسكندرية

المادة الثانية

يعتبر قوطرا كل مركب شراعى يكون مقاس طوله ٤٠ قدما على الأقل
عند خط الماء

المادة الثالثة

مدير عموم مصلحة خفر السواحل مكلف بتنفيذ هذا القرار الذى يكون نافذ
المفعول فى الحال من بعد نشره بالجريدة الرسمية

أحمد حلى

القاهرة فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣

ميناء الاسكندرية

تعريف قواطر الأجرة

بالتهمار :

عن الساعة الاولى	١٢
عن كل ساعة تالية... ..	١٠
عن كل شخص زيادة عن أربعة ركاب أجرة علاوة	٢

بالليل :

عن الساعة الاولى	١٥
عن كل ساعة تالية... ..	١٢
عن كل شخص زيادة عن أربعة ركاب أجرة علاوة	٢
عن الاطفال الذين يكون عمرهم أقل من ١٢ سنة زيادة عن أربعة ركاب نصف أجرة	

نظارة الداخلية

قرار

بتقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الغربية الى دوائر فرعية (*)

ناظر الداخلية

١٦ نوفمبر ١٩١٣
بعد الاطلاع على العبارة الأخيرة من المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب
نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

وعلى القرار الصادر منا في يوم ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٣ بتعيين دوائر الانتخاب
التي ينتخب مندوبو كل منها عضوا واحدا للجمعية التشريعية بمديرية الغربية

قررنا ما هوآت :

مراعاة لعملية الانتخاب قد قسمنا كل دائرة من الدوائر العامة المذكورة
الى دائرتين فرعيتين على حسب الجدول الملحق بهذا القرار ما

تحريراً في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الغربية الى دوائر فرعية ١١ :
طبقا للعبارة الأخيرة من المادة (١٩) من قانون الانتخاب

الدائرة العامة الأولى التي مركزها طنطا تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها طنطا وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٣ :

مركز طنطا :	(تابع) مركز طنطا :	(تابع) مركز طنطا :
بورديك الجبر	كفر عصام	كفر بلضم
نرسيت	محلة منوف	ابشاوى الملق
دمشيت	ميت السودان	نشيل
سبرباى	نواج	سملا
فبشا سليم	كوم على	بوريج
خافة	كنيسة دمشيت	بندر طنطا
كفر الساحل	سجين الكوم	
» سيجر	دماط	

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها محلة روح وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٨ :

مركز طنطا :	(تابع) مركز طنطا :	مركز السنطة :
اخناواى الزلاقة	كفر علوان	ايحول
الرجدية	» طرنة	أبو طور
حصبة ششير	منشاة جزور	البدنجانية
دفرة	ميت حبش البحرية	الجعفرية
سبطاس	» » القبلية	الحلامشة
ششير الحصبة	نفيا	اشناواى الغنم
كفر أبو داود	محلة روح	بلوس الهوا
» سبطاس		تطاي

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الغربية

(تابع) الدائرة العامة الاولى

(تابع) الدائرة الفرعية الثانية :

(تابع) مركز السنطة :	(تابع) مركز السنطة :	(تابع) مركز السنطة :
كلبشو	كفر الحمادية	شبرا بيل
منية طوخ	» الشيخ مفتاح	شبرا قاص
ميت الليث بقلولة	» سالم النحال	طوخ مزيد
» غزال	» سليمان عوض	عزبة طوخ
هورين	» هورين	كفر الحاج داود

الدائرة العامة الثانية التي مركزها زفتى تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها السنطة وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٩ :

(تابع) مركز السنطة :	(تابع) مركز السنطة :	مركز السنطة :
مسهلة	بلكيم	البندرة
منية البندرة	سبحم	أبو الجهور
ميت حواى	شبرا بلولة السمنودية	الانبوطين
» ميمون	شندلات	الجمزة
» يزيد	شراق	السنطة
كفر هلال	شبرا البحرية	القرشية
» نفرة البحرى	كفر خراعل	الكرما
» الشيخ طعيمة	» كلا الباب	بقلولة
	» ميت حواى	بلاى

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الغربية

(تابع) الدائرة العامة الثانية

(تابع) الدائرة الفرعية الأولى :

مركز زققي :	(تابع) مركز زققي :	(تابع) مركز زققي :
الغريب	كفر الزيتون	منشأة حاتم
نفهنا العزب	» الصارم القبلي	ميت الحارون
خلوة الغلبان	» غازي	» الرخا
سنبو ومنشأة الصباحي	» ميت الحارون	
كفر اسماعيل	مسجد وصيف	

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها زققي وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٤٥ :

مركز زققي :	(تابع) مركز زققي :	(تابع) مركز زققي :
الرجابية	دهتورة	كفر ابري
السعلاوية	بندر زققي	» الجزيرة
الضبابشة	سقاط وحصتها	» الدايدة
العائشة	سندبسط	» الديب
المنشأة الجديدة	شبرا اليمن وكفرها	» السحيمية
» القرعة	شبرا ملس	» العرب
تاج العجم	شرشابة	» جاهين
حانوت	فرسيس	» حانوت البحري
حنون	كفر حانوت القبلي	» حسين
دمهور الوحش	» السنارية	» دمنهور القديم

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الغربية

(تابع) الدائرة العامة الثانية

(تابع) الدائرة الفرعية الثانية :

(تابع) مركز زقى :	(تابع) مركز زقى :	(تابع) مركز زقى :
منشأة حسن	كفر عبد الرحمن	كفر الجنيدى
ميت البر	» عنان	» سناباط
» المخلص	» فرسيس	» سنبو
» المباشرين	» قرطام	» شبرا قلوچ
نهطاي	» نواى	» شمارة

الدائرة العامة الثالثة التى مركزها المحلة الكبرى تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة انفرعية الاولى يكون مركزها المحلة الكبرى وتشتمل على البلاد الآتية ٥ :

مركز المحلة الكبرى :	(تابع) مركز المحلة الكبرى :	(تابع) مركز المحلة الكبرى :
صفط تراب	العلامية	البنوان
الهياتم	ابشان	محلة حسن
كفر حجازى	طنبارة	شبرا ملكان
منية شنتنا عياش	شبرا نبات	بلقينا
نصف أول بشيش	دمرو نخارة	كفر محلة حسن
» ثانى »	كفر دمرو	نمرة البصل
سناطارة	دخميس	المعتمدية

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الغربية

(تابع) الدائرة العامة الثالثة

(تابع) الدائرة الفرعية الأولى :

(تابع) مركز المحلة الكبرى :	(تابع) مركز المحلة الكبرى :	(تابع) مركز المحلة الكبرى :
درب هاشم	سندسيس	دنوش
كفر العبادلة	سامول	كفر الزبلاوى
الدواخلة	كفر دمنو	عطاف
محلة البرج	طرينه	السجاعة
دفنو	ميت الليث هاشم	دار البقر القبليه
كفر الجنيهة القبلى	دار البقر البحريه	بندر المحلة
» فيلة	القراطية	محلة القصب
الشهيدى	لابشيط	ميت السراج

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها بندر سمند وتشملى على البلاد الآتية عدد ٣٠ :

(تابع) مركز المحلة الكبرى :	مركز المحلة الكبرى :	مركز زفتى :
محلة خلف	القصرية	العزيزية
كفر التبانية	بنا أبو صير	ششتا
بندر سمند	ميت حبيب الشرقية	كفر الشراقة
بهيت الحجارة	» النصارى	» العزيزية
طليمة	الراهبين	» ششتا
كفر العرب	أبو صير بنا	ميت بدر حلاوة
» حسان	محلة زياد ومنشاة البدر اوى	» هاشم
ميت الغرقا	محول	محلة أبو على وكفر أبو الحسن
» عساس	شبرا بابل	بطينة
» ناب	كفر الصارم البحرى	
	الناوية	

(تابع) جدول عن تقديم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الغربية

الدائرة العامة الرابعة التي مركزها طلخا تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها طلخا وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٤٣ :

مركز طلخا :	(تابع) مركز طلخا :	(تابع) مركز طلخا :
أورمان طلخا	درين	كفر الجنيينة البحرى
الدروتين	شرقاش	» الدكرورى
الطويلة	طلخا	» الفتة
افتيش	طيبة نشا	» العجيل
المنيل	طنبوها	» عنتر
أبستو	طنبيخ	مناخلة
بطرة	كفر الخوازم	ميت زنقر
بساط	كفور العرب	» عباد
بانوب	كفر دميرة القديم	نبروه
بيلا	» بهوت	نشا
بهوت	» الطويلة	كفر البشاشة
تيرة	» دميرة الحديد	» الحورانى
جوجر	» العجمى	» الابجر
دميرة	كثامة الشرقيه	
ديسط	كفر الحصه	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الغربية

(تابع) الدائرة العامة الرابعة

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها شربين وتشتمل على البلديات التالية عدد ٣٤ :

مركز شربين :	(تابع) مركز شربين :	(تابع) مركز شربين :
شربين	كفر التربة القديم	أحمدية الفتوح
كفر الخطبة	» سليمان البحري	كفر الحاج شربيني
» الدبوسى	السنانية	ترعة غنيم
دنجواى	كفر البطيخ	كفر أبو زاهر وعزبها
كفر الشيخ عطية	الحمص	» الوسطانى
الأحمدية	كفر يوسف	» المنازلة
الضميرية	زيان	» الوكالة
السوالم	كلبشو	بلقاس
رأس الخليج	كفر دملاش	كفر الجرايدة
كفر التربة الجديد	بسنديلة	الشطوط
ميت أبو غالب	المعصرة	
كفر ميت أبو غالب	كفر أبو سعد	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الغربية

الدائرة العامة الخامسة التي مركزها كفر الشيخ تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها كفر الشيخ وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٥٩ :

مركز شربين :	(تابع) مركز كفر الشيخ :	(تابع) مركز كفر الشيخ :
الحامول	العمدان	كفر المنشى البحرى
مركز طلخا :	الكفر الجديد	« تيدة »
الكفر الشرقى	الكفر الغربى	« عسكر »
الابغادية القبلىة	الكوم الطويل	« يوسف داود »
مركز كفر الشيخ :	المرايعين	محلة القصب
أبو تمادة	الورق	ميت علوان
ادريجة	الوزيرية	نصرة
أريمون	بريد وكفر يوسف	الراينة
اسحاقا	بطيطة	البناء وعزبها
البخايس	قلولة	الابغادية البحرية
الحدود	بلشاشة	المربط
الحلافى	تيدة	البلاصى وكفورها
الحراء	حليس	الحدادى وعزبها
الخادمية	دقريه	عزبة بدوى
الخضيرى	دقلت	مركز البرلس :
الدويخات	دقيرة	بلطيم
الشقة	شامة	الساحل البحرى
الشماقة	صندلا	« القبلى »
الطرايبة	قراجة	الربع
العاقولة	كفر الشيخ	البرج
	« المواعن »	الحجاد

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الغربية

(تابع) الدائرة العامة الخامسة

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها قلين وتشتمل على البلديات الآتية عدد ٤٥ :

مركز طنطا :	(تابع) مركز كفر الشيخ :	(تابع) مركز كفر الشيخ :
الشيخ	رزقة اماى	كفر محلة مسير
قطور	روينة	» يوسف حنس
حوين	سبخا	متبول
صرو	سماتاي	محلة مسير
خباطة	شنو	» موسى
كفر سعدون	طويلة نشرت	مسير
شبرا بلولة السخاوية	قلين	ميت المدينة
مركز كفر الشيخ :	كفر أبو طبل	» الشيخ
امبوط	» الجمراوى	» مسير
الطايفة	» الطايفة	نجع مسير
القرضا	» المرازقة	نشرت
الكفر البحرى	» المشايخ	بلتاج
المنشاة الصغرى	» دفرية	العمة
» الكبرى	» قريظة	العتوة القبيلة
النطاف	» متبول	» البحرية
رزقة الشناوى وأبعادية الروضة		

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الغربية

الدائرة العامة السادسة التي مركزها دسوق تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها دسوق وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣١ :

مركز دسوق :	(تابع) مركز دسوق :	(تابع) مركز كفر الزيات :
الكانوش	كفر البراقين	بلنكومة
الصابية وميت الحميد	» الخزاير	جناس
المنشيلين	» الخير	سلامون
جمجمون	» سالم الهباب	شبراتني
دسوق	» مجر	شراطو
دمنكة	محلة أبو على الغربية	صا الحجر
سنهور المدينة	» دبابي	قونة
شباس الشهدا	منية جناح	كفر الحمام
» عمير	» فلين	» الدقار
صروة	مركز كفر الزيات :	كنيسة شراطو
قزمان	بار الحمام	

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها فوة وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٤٣ :

مركز دسوق :	(تابع) مركز دسوق :	(تابع) مركز دسوق :
ابطو	حصاة الغنيمي	عزبة عبد الرحمن
ايوقا	دمرو سلمان	كفر السودان
الشون	شابة	» العرب
العجوزين	شباس الملح	كنيسة السرادوسي
الغنيمي	عزب أبو مندر	لاصيفر
القصابي	» الشباسية	محلة مالك
المنذورة	عزبة بطاح	منشاة علي أغا
برية لاصيفر		

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الغربية

(تابع) الدائرة العامة السادسة

(تابع) الدائرة الفرعية الثانية :

مركز فوه :	(تابع) مركز فوه	(تابع) مركز فوه :
السالية	عزب الخليج	مطوبس
ميت الاشراف	» الوقف بحرى	برمبال
قبريط	» » قبل	معدية مهدى والعرجان
سنديون	» الغرب	فوة
شمشيرة	بريدعة	القنى وبخى بكار
ايبانة	برج مغيزل	عزبة عمرو
منية المرشد	الجزيرة الخضراء	عزب القومسيون

الدائرة العامة السابعة التى مركزها كفر الزيات تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها كفر الزيات وتشتمل على البلديات الآتية عدد ٣٧:

مركز كفر الزيات :	(تابع) مركز كفر الزيات :	(تابع) مركز كفر الزيات :
قسطا	الحداد	دقرون
أبو الغر	الدبحمون	دلبشان
ايبار	العداوى	شبراريس
أبيج	الفرستق	نطيس
ادشاي	النحارية	قصر نصر الدين
اسديمة	بنوفر	قليب ايبار
كفر الدجوية	حصه ايبار	كفر الباجه

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الغربية

(تابع) الدائرة العامة السابعة

(تابع) الدائرة الفرعية الأولى :

(تابع) مركز كفر الزيات :	(تابع) مركز كفر الزيات :	(تابع) مركز كفر الزيات :
منصورة الفرستق	كفر ديم	كفر الزيات
منية ابيار	» سلمان	» القصار
قرنشو	» مشلة	» المحروق
ميت الخير	» يعقوب	» حشاد
	كفور بلشاي	» شماخ
	محلة اللبن	» الهواشم

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها بسيون وتشتمل على البلاد الآتية عدده ٣٥ :

(تابع) مركز طنطا :	مركز طنطا :	مركز كفر الزيات :
حصه برما	محلة مرحوم وحصتها	كفر الشور بجى
دكودة	منيل هويشات	بسيون
شبرا النملة	شبرا بناص	القضاة
شقرق	شفا وقرون	منشاة بسيون
شوبر	عطف أبو جندى	كفر المنشى ابو حمر
كفر الحما	كامة الغاية	» جعفر
» العراق	كفر أبو جندى	» نصير
» المنشى القبلى	» أحمد چلى	كوم التجار
» المنصورة	الجوهريه	مشال
» خضر	برما	منشاة يعقوبية
» مسعود	تلبنت قيصر	ميت شريف
	جريمة	نجرم

نظارة الداخلية

قرار

بتقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية المنوفية الى دوائر فرعية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على العبارة الأخيرة من المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب
نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

وعلى القرار الصادر منا في يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ بتعيين دوائر الانتخاب
التي ينتخب مندوبو كل منها عضوا واحدا للجمعية التشريعية بمديرية المنوفية

قررنا ما هو آت :

مراعاة لعملية الانتخاب قد قسمنا كل دائرة من الدوائر العامة المذكورة
الى دائرتين فرعيتين على حسب الجدول المرفق بهذا القرار ما

تحريرا في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية المنوفية الى دوائر فرعية طبقا للعبارة الأخيرة من المادة (١٩) من قانون الانتخاب

الدائرة العامة الأولى التي مركزها أشمون تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها أشمون وتشتمل على البلديات الآتية عدد ٣٨ :

مركز أشمون :	(تابع) مركز أشمون :	(تابع) مركز أشمون
أشمون	ساقية أبو شعره	الخور
أبو عوالى ومنشاتها	طلبا وعزبة أشمون	الحلواصى
شوشاى وكفر عطا	كفر أبو رقة القديم	صراوة
منيل دويب ومنشاتها	شنواى وكفر البدارنة	البرانية
جريس وعزبتها	كفر الحما	كفر صراوة
سبك الاحد وحصتها وكفر	قورص	شطانوف
المرازة وكفر العويضات	كفر قورص	شعشاع
القناطرين	أبو رقة	دروه
الفرعونية	كفر أبو رقة الجديد	كفر منصور
كفر الفرعوني	سهواج	منيل عروس
محلة سبك ومنشاة نصر	النعاية	الكوادى
ستريس	منيل الجدى	الغنامية
سملاى	بوهة شطانوف وكفر عون	براقيم

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية المنوفية

(تابع) الدائرة العامة الاولى

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها أشمون وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٣ :

مركز أشمون :	(تابع) مركز أشمون	(تابع) مركز منوف :
ساقية المنقدي	الأنجب	كفر محمود
الكامية	كوم التيس	أبو سنيطة
سمان	منشاة جريس	بير شمس
قلتي الصغرى	شما	كفر الغنامية
قلتي الكبرى	مونسه وعزبتها	كفر قلتي الصغرى
كوم عياد	كفر الطزانة	تلوانه
شنشور وحصتها	دلهمو	فيشا الصغرى وحصتها
مجرية وكفر مجاهد	طهواى	سروهيت
سمادون	مركز منوف :	هيت
كفر السيد	ميت عفيف	بهواش
ليشه وحصتها	كفر الدوار	
رملة الأنجب	بهناى ومنشاتها	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية المنوفية

الدائرة العامة الثانية التي مركزها منوف تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الاولى يكون مركزها منوف وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٣ :

مركز منوف :	(تابع) مركز منوف :	(تابع) مركز منوف :
منوف	تتا	دمليج
كشوش	غمرين	زاوية رزين
الحامول	دبركي	كفر بالمشط
كفر شبرا بلولة	برهيم ومنشاة السدود	صنصفط
العامرة	بالمشط	جزى
شبرا بلولة	منشاة غمرين	طملاى
سنجرج	كفر السنايسه وعزبته	شبهشير طملاى
الواط	سدود	

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها منوف وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٩ :

مركز منوف :	(تابع) مركز منوف :	(تابع) مركز منوف :
بى العرب	الاطارشه	كفر شبرازنجى
أسريجه	كفر مناوهله	شبرازنجى
كفر القرينين	كوم الضبع	ميت ربيعة
العطف	زاوية جروان	كفر رماح
القرينين	الباجور	سرس الليانة
كفر سبك	كفر سنجلف القديم	الكوم الاحمر
البرائقه	سنجلف	كفر العامره
سبك الضحاك	كفر الباجور	فيشا الكبرى
انخاص	جروان	كفر فيشا الكبرى
مناوهله	كفر سنجلف الجديد	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية المتوفية

الدائرة العامة الثالثة التي مركزها قويسنا تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الاولى يكون مركزها قويسنا وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٢ :

مركز قويسنا :	(تابع) مركز قويسنا :	مركز شبين الكوم :
منشأة صبرى	شرانيس	كفر ميت العيسى
ديا الكوم	قويسنا	يقسا
بركة السبع	الروالى	بره العجوز
كفر علم	كفر الأفرع	ميت بره وكفر الله بيد
طنبشا	مصطاي	كفور الرمل
طوخ طنبشا	يجيرم	شنتنا الحجر وحصتها
كفر المنشى القبلى	بنى غريان	ميت عافيه
» أبو الحسن	كفر بنى غريان	الديابيه
» طه شبرا	دمهوج	ميت الموز
أبنس	شبرا نجوم	سلحه
ميت أبو شيخه	ميت العيسى	

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها قويسنا وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٤٣ :

مركز قويسنا :	(تابع) مركز قويسنا :	(تابع) مركز قويسنا :
اسطنها	كفر العرب القبلى	تلبنت أبشيش
كفر ميت سراج	كفر أبشيش	ميت الوسطى
ميت القصرى	أبشيش	ميت البيضة
ميت سراج	شمنديل الفار	مشيرف
طه شبرا	أشليم وكفر السلاميه	مسجد الخضر ومنشأها
ميت العز	كفر أشليم	بقيره
العجايزة ومنشأة عبدالرحمن سالم	شبرا قبالة وخلوة نور الدين	
أم اختان	كفر زين الدين	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية المنوفية

(تابع) الدائرة العامة الثالثة

(تابع) الدائرة الفرعية الثانية :

(تابع) مركز شين الكوم :	(تابع) مركز قويسنا :	(تابع) مركز قويسنا :
اللاتون ورزقة شمس الدين	بطا	كفر الشيخ ابراهيم
كفر دقاق	كفر الجزار	كفر عبده ومنشاة الخير
ميت مسود	وروره	كفر وهب
اصطبارى	منشاة دملو	عرب الرمل
كفر العجايزة	دملو	اجهور الرمل
شبرا خلفون	ميت الحوفين	كفر بطا
المقاطع	مركز شين الكوم :	كفر أبو ذكري
	الراهب	

الدائرة العامة الرابعة التى مركزها شين الكوم تنقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الاولى يكون مركزها شين الكوم وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٦ :

(تابع) مركز شين الكوم :	(تابع) مركز شين الكوم :	مركز شين الكوم :
ميت أم صالح	زور ومنشاة ابراهيم حبشى	شين الكوم وحصتها
ميت موسى	دجا	كفر شنوان
الكوم الاخضر	المائى	شنوان
كفر طنبدى	ميت خاقان وحصتها	العسائنه
طنبدى	حصه مليج	شنوفه
منشاة بخاقى	مليج	منشاة شنوان
طوخ البراغته	الفورى	كفر المصيلحه
منشاة الشريكين	ميت فارس	ميت خلف
	كفر مليج	المصيلحه

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية المنوفية

(تابع) الدائرة العامة الرابعة

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها شين الكوم وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٧:

مركز شين الكوم :	(تابع) مركز شين الكوم :	(تابع) مركز شين الكوم :
الشهدا	سرسنا	دنشواى
شبرا باص	عشما وكفرها	أبو كلس
منية الواط	كفر الجلابطه	دناصور
بجاقى	سلامون بحرى	مركز تلا :
كفر البتانون	سلامون قبلى	كشيش
كفر الشيخ خليل	زاوية الناعوره	كفر زرقان
البتانون وحصتها	نادر	شماطس
كفر سرسموس	جزيرة الحجر	كفر الجماله
سرسموس	كفر حجازى	
ميت شهاه	كفر دنشواى	

الدائرة العامة الخامسة التى مركزها تلا تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها تلا وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٣ :

مركز تلا :	(تابع) مركز تلا :	(تابع) مركز تلا :
تلا	سماليج	جزرور
السكرية	كفر السكرية	بابل وكفر حمام
بتبس	كفر جزرور	زنازة

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية المنوفية

(تابع) الدائرة العامة الخامسة

(تابع) الدائرة الفرعية الاولى :

(تابع) مركز تلا :	(تابع) مركز تلا :	(تابع) مركز تلا :
كفر بتبس	طبلوها	كفر بتبس
» القلشى	بروى	» القلشى
كوم الشيخ عبيد	كفر طبلوها	كوم الشيخ عبيد
صناديد	زرقان	صناديد
كفر صناديد	كفر ميت أبو الكوم	كفر صناديد
» العرب البحرى	ميت أبو الكوم	» العرب البحرى
» قرشوم	طوخ دلكة	» قرشوم
القلشى	منية طوخ دلكة	القلشى

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها تلا وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٩ :

مركز تلا :	(تابع) مركز تلا :	(تابع) مركز تلا :
طنوب	كفر الاشقر	زاوية البقلى
ساحل الجواير	قصر بغداد	بشتامى
كفر السوالمية	كفر اخشا	عمروس
دراجيل	كفر الشرفا الغربى	كوم مازن
بم وعزبة الكوم الأحمر	جدام	كفر ربيع
كفر العلوى	صفط جدام	الزصيره
كفر السادات	شبرابتوش	مشله
الكمايشه	ميت الكرام	حصه أكوه
كفر الشيخ شحاته	كفر الشع	أكوه الحصه
شوفى	ابشادى	

نظارة الداخلية

قرار

بتقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الدقهلية الى دوائر فرعية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على العبارة الأخيرة من المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب ١٦ نوفمبر
سنة ١٩١٣
نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

وعلى القرار الصادر منا في يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ بتعيين دوائر الانتخاب
التي ينتخب مندوبو كل منها عضوا واحدا للجمعية التشريعية بمديرية الدقهلية

قررنا ما هو آت :

مراعاة لعملية الانتخاب قد قسمنا كل دائرة من الدوائر العامة المذكورة
الى دائرتين فرعيتين على حسب الجدول المرفق بهذا القرار ٤

تحريرا في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الدقهلية الى دوائر فرعية طبقا للعبارة الاخيرة من المادة (١٩) من قانون الانتخاب

الدائرة العامة الأولى التي مركزها ميت غمر تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها ميت غمر وتشتمل على البلاد الآتية عدده ٢٦ :

مركز ميت غمر :	(تابع) مركز ميت غمر :	(تابع) مركز ميت غمر :
صهرجت الكبرى وكفر	كفر داوود مطر	دقادوس
جرجس يوسف	كفور البهايتة	كفر اللبا
المعصرة وكفورها	كفر على عبد الله	حصبة الرهبان
كفر الجهنمي	ستماي	بشلا
ميت ناجي	بشالوش	كفر سرنجا
دنديط وكفر محمود نافع	ميت غمر وكفر البطل	سرنجا
ميت الفرماوى	شبرا صورة	سنبو مقام
كفر ابراهيم يوسف	أوليلة	كفر أبو نهبان
كفر سليمان تادرس	كوم النور وكفر الدليل	ميت محسن

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها ميت أبو خالد وتشتمل على البلاد الآتية عدده ٤ :

مركز ميت غمر :	(تابع) مركز ميت غمر :	(تابع) مركز ميت غمر :
كفر شكر	المنشأة الصغرى	هلا
ميت الدريج	المنشأة الكبرى	كفر عطا الله سليمان
كفر رجب وكفر فانوس	كفر عبد السيد قوار	الحاكية
مسعود	الصفين	كفر الشيخ
الزمرونية	شنبرة الميمونة وكفر	ميت العز
كفر صليب سلامه	التميمي	اليوم
كفر طصفا	كفر أبو نجاح	ميت يعيش وكفورها
طصفا	القيطون	كفر ميت العز

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الدقهلية

(تابع) الدائرة العامة الأولى

(تابع) الدائرة الفرعية الثانية :

(تابع) مركز ميت غمر :	(تابع) مركز ميت غمر :	(تابع) مركز ميت غمر :
كفر المجازى	جصفا	كفر المجازى
مسكه	بنى عياد	كفر المسكه
كفر المحمدية	أم الزين	كفر المحمدية
كفر الشهيد	دويده	كفر الشهيد
الحمارنة	كفر عبد الملك منصور	الحمارنة
كوم الاشراف وكفر	ميت أبو عربى	كوم الاشراف وكفر
نخله يعقوب	كفر بربرى سليمان	نخله يعقوب
ميت أبو خالد وكفر	ميت القرشى	ميت أبو خالد وكفر
على بدره		على بدره

الدائرة العامة الثانية التى مركزها السنبلاوين تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها السنبلاوين وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٩٥

مركز السنبلاوين :	(تابع) مركز السنبلاوين :	(تابع) مركز السنبلاوين :
كفر سلامه	الجليلة	الميساه
كفر عتام	كفر قنصوه	البلادون
أبو قراميط	البكارية	كفر يوسف عوض
الصوينى	برج نور العرب	كفر الروك
الصانية	البشنيين	طهواى
كفر عزام	دبيج	الحجازية

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الدقهلية

(تابع) الدائرة العامة الثانية

(تابع) الدائرة الفرعية الأولى :

مركز السنبلالوين :	(تابع) مركز السنبلالوين:	(تابع) مركز السنبلالوين:
مانشة يوسف منصور	كفر بنى سالم	كفر الأمير عبدالله
زفر سعد	نوب طريف	ابراهيم الصير
رفين	أبوداود السباح	بيت غريالة
نذر الشرفا	العميد وكفر على	قنيرة
مناعصين	أفندي السيد	شبرا قبالة
غزالة	الحصانية	الحزن
مارانيس العرب	ديو الوسطى	النمد الحجر
شراسندى	طماى الزهارة	الكمال
شمس	كفر سنجاب	أم الدياب
طوخ الافلام	صدقا	زفر
انطا طعة	الحمسة	غرور
دفر محمد الشناوى	السارة	الربع
دفر بدوى جرجس	البيضاء	منشة بطاش
السنبلالوين	تمى الامديد وكفر محمد	المتوه
	التمساح	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الدقهلية

(تابع) الدائرة العامة الثانية

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها ديرب نجم وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣١:

مركز السنبلوين :	(تابع) مركز السنبلوين :	(تابع) مركز السنبلوين :
صنط زريق	العصايد	منشأة هلال
القطايع	منشأة قاسم باشا	المناصفور
الهواير	برمكيم	منفا
تل القاضى	طحا المرج	دماص
فرغان	مناحريت	مركز ميت غمر :
كفر الباشا	جميزة برغوت	قرووط صبرة
اكوة	كفر الحاج حسن	اتميدة
شنبارة متقلا	الجواشنة	البوها
ديرب نجم	ديرب السوق	كفر بهيدة وابراهيم
اكراش	كفر ابو برى	شرف
منشأة صبرة	صافور	بهيدة
		دماص

الدائرة العامة الثالثة التى مركزها ناحية أجا تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها ناحية أجا وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٤٣ :

مركز أجا :	(تابع) مركز أجا :	(تابع) مركز أجا :
صهرجت الصفري	كفر نعمان	كفر العنانية
وكفر السيد	كفر تعيلب	برهمتوش
فيشابنا	ميت اشنا	فرقيره

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الدههلية

(تابع) الدائرة العامة الثالثة

(تابع) الدائرة الفرعية الأولى :

(تابع) مركز أجا :	(تابع) مركز أجا :	(تابع) مركز أجا :
شبراو يش	كفر طنبول الجديد	كفر عبد الأمين
سفنشا	دروه	حسب الله
كفر عوض السنيطة	أبو داود العنب	أبعادية دروه
ميت بزوا وكفر عثمان	ميت أبو الحسين	الانشاصية
سليم	الغراقه	أخطاب
السلاميه	ميت فضالة	ميت مسعود
ميت أبو الحارث	جلموه	طنامل الشرق وعزبة
منشاة عبد النبي	كفر النجبا	الأثرية
الديرس وكفر لطيف	حماقة	طنامل الغربى
جراح	ميت معاند	ميت رمسيس وكفر
أجا	المندره	أبو جرج
كفر اللاوندى	كفر المندره	كفر طنبول القديم
اليلوق	شيوه	طنبول الكبرى

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الدقهلية

(تابع) الدائرة العامة الثالثة

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها ناحية ميت على وتشتمل على البلدا الآتية عدد ٦١

مركز أجا :	(تابع) مركز أجا :	(تابع) مركز المنصورة :
منية سمهود	مذشاة الاخوه	الزمار
تلبنت أجا	قرموط البهو	المالحة
سنيخت	السيخا	ميت لوزة
نوسا البحر	الاورمان	ميت جراح
نوسا الغيط	الزريقى	شاوة
بقطارس	طنبارة	ميت الاكراد
كفر ديب بقطارس	مركز المنصورة :	كوم الدرى
ديرب بقارس	أويش الحجر	جبلدة الهاله
سنيجد	تقيطة	ميت على
شنيسه	الحواوشة	ديو عوام
الدير	منية سندوب	كوم بنى مواس
كفر الشراقوه السنيطة	سلكا	كوم التعالب
ميت العامل	بحقيرة	ميت محمود
شنفاس	بلجاي	الخليج
ميت غراب	جميزة بلجاي	طناح
كفر ميت غراب	البقلية	كفر طناح
كفر شبراهور	كفر الامشوطى	ميت عزون
برج نور الحص	كفر تلبانة	ميت عوام
شبراهور	تلبانة	بدين
البهوفريك	جاليه	شبرا بدين
شبرا البهو		سلانت

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الدقهلية

الدائرة العامة الرابعة التي مركزها المنصورة تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها المنصورة وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٦:

مركز المنصورة :	(تابع) مركز المنصورة :	(تابع) مركز المنصورة :
برقنقص	قوانجيل	الخيارية
ميت خيرون	الدنايق	البدالة
ميت الصارم	ميت مزراح	البرامون
سندوب وكفر المناصرة	كفر ميت فاتك	كفر البرامون
ميت خميس وكفر الموجي	الريدانية	كفر بدواى القديم
ميت بدر خميس	سلامون	كفر بدواى الجديد
بندر المنصورة	محلة دمنة	بدواى
كفر البدماص	منية محلة دمنة	منية بدواى
جديلة	كفر العلو	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الدقهلية

(تابع) الدائرة العامة الرابعة

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها دكرنس وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٥٢ :

مركز دكرنس :	(تابع) مركز دكرنس :	(تابع) مركز دكرنس :
كفر الصلاحات	أشمون الرمان	كفر الزهايرة
الصلاحات	ميت سعدان	الدراكسة
بنى عبيد	ميت السودان	ميت الخلولى مؤمن
ميت فارس وكفرها	ميت ضافر	ميت حديد
ميت عدلان	المرسة	منشاة عاصم
الخشاشنة	القباب الصغرى	ميت عاصم
ميت رومى	دموه السباخ	كفر أبو زكرى
دكرنس	جزيرة القباب	كفر قنيش
ميت الخلولج	كفر القباب	ميت تمامة
ميت العرايا	كفرى عبد المؤمن والشيخ رضوان	ميت طاهر
ميت شرف	القباب الكبرى	ميت النصارى
ميت سويد وطنيل	كفر الباز	الزلز
دير الخضر	ديجلت	
عزبة ربيعة	ميت النحال	مركز المنصورة :
» المحمودية	القليوبية	شها
ميت طريف	العزازنة	كفر الاعجر
الجنينة	كفر أبو ناصر	كفر سعفان
عزبة عبد الرحمن	نجير وميت شداد	طوانيس البحر

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الدقهلية

الدائرة العامة الخامسة التي مركزها فارسكور تقسم الى دائرتين فرعيتين :

(١) الدائرة الفرعية الاولى يكون مركزه المطرية وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٥٠:

مركز فارسكور :	(تابع) مركز دكرنس	(تابع) مركز دكرنس :
محلة انجاق	المواجد	اولاد صبور
كفر تقي	ميت خضير	القزاقرة
مركز دكرنس :	كفر حجاج	أولاد سراج
البيجلات	الستانية	البصايلة
برمال الجديدة	الخرابة	القتابلة
كفر علام	جديدة المنزل	الحمارنة
برمال القديمة	الفروسات	الهنايدة
ميت القمص	المنزلة	أولاد حانة
الكردي	العجيرة	أولاد بانه
كفر الكردي	الاحمدية	الضهير
ميت سلسيل	الشبول	العصافرة
الجوابر	النسايمة	الخلايفة
الكفر الجديد	البيجلات	الجماملة
ميت مرجا سلسيل	أولاد تلم	القطشه
الجمالية وكفرها	الحوتة	العربان
ميت شريف	عزبة الطوابة	أولاد ناصر
البصرات	أولاد نور	المطرية

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الدقهلية

(تابع) الدائرة العامة الخامسة

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها فارسكور وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٤٠ :

مركز فارسكور :	(تابع) مركز فارسكور :	(تابع) مركز فارسكور :
بساط كريم الدين	الغنيمية	البستان وكفر طيخة
شرمساح	الفواتين	العادلية
الزعاترة	عزبة الحاجة	عزب القش
ميت الخولى عبد الا	العطوى	عزب البصارطة
الزرقه	الطرحة	شط الحياطة
كفر المياسرة	كفر أبو عضمة	» الشعرا
السرو	الضهرة	» الشيخ درغام
دقهله	التجارين	» عزبة اللحم
البراشية	السالمية	عزبة البرج
شرباص	العبيدية	شط غيط النصارى
كفر الشناوى	ميت الشيوخ	» محب والسيالة
» العرب	الخليفة	» جرية
فارسكور	الحورانى	
الرحامنة	أولاد حمام	

نظارة الداخلية

قرار

بتقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية البحيرة الى دوائر فرعية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على العبارة الأخيرة من المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب
سنة ١٩١٣ ١٦ نوفمبر
نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

وعلى القرار الصادر منا في يوم ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٣ بتعيين دوائر الانتخاب
التي ينتخب مندوبو كل منها عضوا واحدا للجمعية التشريعية بمديرية البحيرة

قررنا ما هو آت :

مراعاة لعملية الانتخاب قد قسمنا كل دائرة من الدوائر العامة المذكورة
الى دائرتين فرعيتين على حسب الجدول الملحق بهذا القرار ما

تحريرا في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية البحيرة الى دوائر فرعية طبقا للعبارة الأخيرة من المادة (١٩) من قانون الانتخاب

الدائرة العامة الأولى التي مركزها كوم حمادة تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها كوم حمادة وتشتمل على البلديات الآتية عدد ٣٦ :

مركز كوم حمادة :	(تابع) مركز كوم حمادة :	(تابع) مركز كوم حمادة :
ابسوم الشرقية	بيان	صفط العنب
» الغربية	تلقا	عزبة ابراهيم مهنا
ابوقا	خربتا	» حسن على حمزه
البلاكوس	دست الأشراف	» على باشا مهنا
الحدين	دمتيوة	كفر العيص
الطود	زاوية مبارك	» دمتيوة
كوم حمادة	زاوية خنيزة	» زيادة
العيانسة	زاوية فريج	» سلامون
القلاوات	سرسيقة	» غرين
النقيدي	سلامون	» غانم
بريم	شابور	» مجاهد
منشأة الشوريجي	شبراوسيم	محلة احمد

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية البحيرة

(تابع) الدائرة العامة الاولى

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها كوم حمادة وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٣ :

مركز كوم حمادة :	(تابع) مركز كوم حمادة :	(تابع) مركز كوم حمادة :
مليحة	بولين الفوايد	الانماس
ميت يزيد	خنيقة	ابو نشابة
نقما	زاوية البحر	الخطاطبة
عزبة سعد داود	كفر بولين	دمشلي
» المنشاوى الللاح	كوم شريك	علقام
» حنا حنا	مغننين	كفر داود
النجيلة	منشاة سرورى	مركز الدلتجات :
أبو الخاوى	واقد	أبو صمادة
الزعفرانى	البريحات	درشاى
الصوواف	الطرانة	قبور الامراء
الطيرية	عزبة الطرانة	اليهودية

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية البحيرة

الدائرة العامة الثانية التي مركزها اتياى البارود تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها اتياى البارود وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٦ :

مركز اتياى البارود :	(تابع) مركز اتياى البارود :	(تابع) مركز اتياى البارود :
اتياى	عزبة الرفاعى	عزبة يوسف العسكرى
ابراك حمام	عزبة أبو رزىق	قادوس
اشليمة	جبارس	قليشان
البهى	جعياف	منشاة الصيرفى
الحوتة	جنبواى	كفر الحاجة
الحوالد	حوض فارس	» الشيخ مخلوف
الشعيرة	حصاة الضهرية	» خليفة
الضهرية	نخارة	» عسر شنديد
الابراهيمية	دقدوقة	» مساعد
العواصر	دميسنا	كفور السوالم
عزبة طلعت باشا	رمسيس	كفر السقا
العيون	زبيدة	كفر الغابة
النبيرة	شبرا النونة	» عوانة
النقراش	الروقة	» عسكر صفت
أمليط	ششت الانعام	» منيا
التوفيقية	شنديد	كفر أبو مندور
كنيسة الضهرية	ربع شنديد	منية بنى منصور
الدرملية	صافية	محلة عبيد
ارمانية	صفت الملوك	نكلا العنب
برقامة	» خالد	عزبة القاسمى مطرود
تلبانة	ظهر التمساح	» أحمد آغا وازلى
أتريات فاضل باشا	عزبة حوض فارس	» يوسف حمزة

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية البحيرة

(تابع) الدائرة العامة الثانية

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها الدلنجات وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٢:

مركز الدلنجات :	(تابع) مركز الدلنجات :	(تابع) مركز الدلنجات :
الدلنجات	جزائر عيسى	كوم زمران
اطلميس الكبرى	رزافه	لحيمر
» الصغرى	زاوية مسلم	الحجر المحروق
ايبا الجبرا	» حمور	زمران النخل
الخليلية	طيبة	زاوية أبو شوشة
المسين	عزبة الطيرية	كفر لحيمر
أبو الشفاف	» عبدالله المقرحى	
اليوسفية	قحقة	

الدائرة العامة الثالثة التى مركزها دمنهور تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها دمنهور وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٠ :

مركز دمنهور :	(تابع) مركز دمنهور :	(تابع) مركز دمنهور :
بندر دمنهور	منية بنى موسى	عزبة السرو
قراقص	سماديس	» محمد عوض
سنهور	عزبة السلانكلى	كفر بنى هلال
عزبة الابرقى	» طرابنبا	افلاقة
شرونوب	» حسين عمرو	منشاة غبريال
طرابنبا	» دسونس	أبعادية دمنهور
دسونس أم دينار	» سليم باشا طوبجيان	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية البحيرة

(تابع) الدائرة العامة الثالثة

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها شبراخيت وتشتمل على البلديات الآتية عدد ٦٨:

مركز شبراخيت :	(تابع) مركز شبراخيت :	(تابع) مركز شبراخيت :
أبو منجوج	أبو خراش	كفر مستنان
الريدان	القهوقية	» خضير
اتسوك	الكفر الجديد	كفر السابى
أشمانية	جزيرة نكلا	عزبة كفر السابى
اورين	درشابة	كنيسة ادين
عزبة سعادة	زمزم	كفر قشاش
» الجوخدار	عزبة زمزم	» عثمان
الأصلاب	سمخراط	» غنيم
عزبة يوسف باشا كمال	شبراخيت	» محلة داود
كفر الصناديدى	شبرا ريس	محلة نصر
المناشلة	حصنة شبرا ريس	كفر الشيخ حسن
الأشراك	عزبة الكنيسة	لقانة
عزبة الأشراك	» بشارة حنا	منشأة أبو حنا
» البكوات	» جرجس نخله	محلصا
أم حكيم	» فرنوى	محلة بشر
الرحمانية	» كفر غنيم	» فرنوى
عزبة حسن قبودان	» مرقص	منشأة قيس
» يعقوب بك	» فتح الله الجزار	» رزافة
امرى	» ابراهيم أغا	مرقص
أبودره	» حسين الديب	منية سلامة
الأبرقى	فرنوى	محلة داود
أبو السحما	عزبة الشماش جى	» تابت
أبو يحيى	كفر الدفراوى	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية البحيرة

الدائرة العامة الرابعة التي مركزها أبو حمص تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها أبو حمص وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٦:

مركز أبو حمص :	(تابع) مركز أبو حمص :	(تابع) مركز أبو حمص :
أبو حمص	بركة غطاس	عزب أمين باشا سيد احمد
الحرث	بلقطن	قافلة
الجرايات	برسيق	كفر حصام
الصخرة	بستناوى	الدرابية
الغابة	ديرامس	كفر عزاز
أبو الحذر	دسونس الحلقاية	كوم القناطر
النخلة البحرية	الحفرة	محلة كيل
الرزقة	منشأة دمستا	منشأة حمور
بطورس	زاوية نعيم	

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها دمنهور وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٥٥ :

مركز أبو حمص :	(تابع) مركز أبو حمص :	(تابع) مركز أبو حمص :
القروى	الكوم الأخضر	حوش عيسى
سحالى	النجيلي وأولاد الشيخ	حرارة
البوطة	النصرية	زاوية صقر
الزيمات	القرنين	» سالم
أبو المطاير القبيلة	الابقعين	كفر الواقى
» البحرية	الكردود	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية البحيرة

(تابع) الدائرة العامة الرابعة

(تابع) الدائرة الفرعية الثانية :

مركز دمنهور :	(تابع) مركز دمنهور :	(تابع) مركز دمنهور :
أريمون	حفص	عزبة بدر الدين
العمرية	دنشال	كفر الحمايدة
البرنوجي	زهرة القبيلة	» سنطيس
المنشية الابراهيمية	» البحرية	منية عطية
الحمانية	عزبة الدرويش	منشاة المطران
أبو حمار	زرقون	» الحبشي
المخايط	زاوية غزال	» الامير عمر اشاطوسون
الصفاصيف	سنطيس	» » » سعيد »
الشوكة	عزبة محمد حامي	» الخزان
العوجا	عزب الأوقاف	» نصار
بسطة	» بستتاوى	نسيبة
عزبة بسطة	فيشا بلخة	
بو بيط	قابيل	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية البحيرة

الدائرة العامة الخامسة التي مركزها كفر الدوار تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها كفر الدوار وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٥٠ :

مركز كفر الدوار :	(تابع) مركز كفر الدوار :	(تابع) مركز كفر الدوار :
الخضرة -	كفر سليم	القومانية الانجليزية
البيضا	كوم اشو	الصباحية
النشو البحري	كنج عثمان	السيوف
الوسطانية	الهلثقون	أبو قير
أليس المستجدة	كوم الطرفاية	المندره
الكريون	لوقين	المنشية
الدوار	منشية الاوقاف الخديوية	حجر النواتية
العكرشة	معمل الزجاج	عزب نوبار باشا
التمامة	عزبة بابولاني	التوفيقية
الكنايس	منشاة بولين	المحروسة
السعرانية	الياسينية	مركز مربوط :
العالى	المهدية	كوم حفين
بردلة	الغيتة	الحمام
زهرة	العرقوب	بهنج
عزب دفشو	سيدى غازى	العاصرية
قومانية لوقين	كوم الحنش	الدخيلة
كفر الدوار	قومانية أبو قير	البيطاس

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية البحيرة

(تابع) الدائرة العامة الخامسة

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها نقطة العطف وتشتمل على البلديات الآتية عددها ٢٥:

مركز رشيد :	(تابع) مركز رشيد :	(تابع) مركز رشيد :
الجدية	محلة الأمير	سرنباى
ادكو	مصنا	سنابادة
الحجاد	سیدی عقبة	فزارة
الكوم	اللوية	كفر نكلا
الشامسة	القصر	» أمليط
ادفينا	العطف	» الرحمانية
برج رشيد	المحمودية	منية السعيد
ديي	ديروط	
رشيد	دسيا الكايس	

نظارة الداخلية

قرار

بتقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الشرقية الى دوائر فرعية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على العبارة الاخيرة من المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب
سنة ١٩١٣ ١٦ نوفمبر
نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

وعلى القرار الصادر منا في يوم ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٣ بتعيين دوائر الانتخاب
التي ينتخب مندوبو كل منها عضوا واحدا للجمعية التشريعية بمديرية الشرقية

قررنا ما هو آت :

مراعاة لعملية الانتخاب قد قسمنا كل دائرة من الدوائر العامة المذكورة
الى دائرتين فرعيتين على حسب الجدول الملحق بهذا القرار ما

تحريرا في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق.

جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الشرقية الى دوائر فرعية طبقا للعبارة الاخيرة من المادة (١٩) من قانون الانتخاب

الدائرة العامة الأولى التي مركزها الزقازيق تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها الزقازيق وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٢ :

مركز الزقازيق :	(تابع) مركز الزقازيق :	(تابع) مركز الزقازيق :
بندر الزقازيق	كفر الجاويشية	غزالة الخيس
كفر النحال	كفر محمد حسين	طهرة العورا
الفار	بنى عامر	كفر سليمان موسى
كفر عوض الله حجازى	كفر الحمام	النكارية
كفر أحمد برهام	بهناى	كفر محمود چاويش
كفر أحمد صالح	كفر الحصر	كفر أبو جبل
ميت زافر	الشباتات	بنايوس
هرية رزنة	أم رماد	شوبك بسطة
شبة النكارية	القناتيات	الطيبة
شرويدة	ميت جمحيش	مركز ههيا :
العصلوجى	مشتول القاضى	كفر السطوحية

(٢) الدائرة الفرعية الثانية ومركزها التل الكبير وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٢ :

مركز الزقازيق :	(تابع) مركز الزقازيق :	(تابع) مركز الزقازيق :
بنى جري	طوير	الغربي
ميت روين	علم	العباسة
المهارة	صفط الحنة وكفرها	الشرق وهو التل الكبير
الصوبة	كفر حافظ بك	أبو صوير

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الشرقية

(تابع) الدائرة العامة الأولى

(تابع) الدائرة الفرعية الثانية :

(تابع) مركز الزقازيق : كفر العزازي مركز ههيا : كفر زيدان منديل	(تابع) مركز الزقازيق : المحسمة القطاوية نفيسة القصاصين القديمة	(تابع) مركز الزقازيق : القصاصين الجديدة أبو حماد القرين السبعة آبار والمكفر
-------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------

الدائرة العامة الثانية التي مركزها منيا القمح تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها منيا القمح وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٦ :

(تابع) مركز منيا القمح : قرقا المجازر كفر على غالى كرديدة سنهوت البرك كوم حلين وكفر الغنيمى الولجا قطيفة العزيزية البقاشين مركز بلبس : أبو عراس	(تابع) مركز منيا القمح : قرونة كفر بدران » عبد النبي » الزقازيق القبلى الشقر ظهر شرب أبو العيال ميت يزيد كفر الولجا » فرج جرجس » عبد الله شغناص الحرس شبيبة قش	مركز منيا القمح : منيا القمح كفر محمد أحمد » سلامه ابراهيم شبرا العنب كفر سنهوت السعديين كفر شلشامون العزيزية الصنافين ملامس كفر الشعاورة » يوسف سمري » الصعايدة
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الشرقية

(تابع) الدائرة العامة الثانية

(٢) الدائرة الفرعية الثانية ومركزها الزنكلون وتشتمل على البلاد الآتية عدده ٥٥ :

مركز بليس :	(تابع) مركز منيا القمح :	مركز منيا القمح :
الحوض الطويل	كفر بدوى رزق	كفر أحمد جبران
النعامنة	كفر حسن بك الطوبجي	كفر ميت بشار
مركز الزقازيق :	المساعدة	الربعاية
ميت أبو على	ميت بشار	الغراقرة
كفر محمد چاويش	القبة	كفر حسن عكاشة
الزنكلون	كفر قرموط	تلبانة
تالحوين	الميمونة	بنى هلال
بنى أشبل	كفر حسن عطا الله	كفر حسن ندا
كفر نوار حنا	شلشامون	أبو طوالة
تل مسمار	بيشة عامر	كفر سلامه بشاره
كفر اللصوص	صفيفة	التلين
التخاس	خلوة الشعراوى	العقدة
حوض الطرفة	كفر نشوة	كفر عبد الله عزيزة
كفر الجراية	كفر الشيخ خليفة	بندف
كفر صليب رزق	الجديدة	كفر عمر مصطفى
كفر بقطر سعد	كفر محمد الفتورى	ميت ربعة الدلة
كفر أيوب عوض	كفر موتى چاويش	نشوة
	طاروط	كفر الدير
	شبرا قصص	بنى قريش
	سنيطة أبو طوالة	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الشرقية .

الدائرة العامة الثالثة التي مركزها بليس تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها بليس وتشتمل على البلاد الآتية عددها : ٤٠ :

مركز بليس :	(تابع) مركز بليس :	مركز الزقازيق :
بليس	الجوسق	طحلة بردين
شبرا النخلة	العيسى	بردين
ميت حبيب	الشولية	شقلبان
سندهور	منية سنفا	كفر دنوها
المحروقة	كفر ابراهيم العايدى	ميت ركاب
أولاد مهنا	كفر أيوب سليمان	طهرة حميد
تل أشنيك	العذلية	الخبس
بير عمارة	نوبه والدهاشنة	انشاص البصل
غينة	تل روزن	كفر أباطة
الشفانية	الزورة	عمر يط
الكفر القديم	كفر بنى عليم	شبابرة الطنانات
أولاد سيف	ميت ربيعة البيضاء	المسيد
كفر ايكاد	ميت حمل	خربتنا
كفر العرب	ميت حمير	اسنيكة
قهلة الجبلية	كفر السلاوى	بخطيط
		كفر عياد كريم

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الشرقية

(تابع) الدائرة العامة الثالثة

(٢) الدائرة الفرعية الثانية ومركزها مشتول السوق وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٣ :

مركز بلبيس :	(تابع) مركز بلبيس :	(تابع) مركز بلبيس :
البتية	ميت سهيل	نبتيت
انشاص الرمل	المنير	الفغارية
كفر ابراش	كفر مصطفى افندي	بنى نقا
جفنا	ميت معلا	دهمشا
المناصرة	ميت سلمنت	سلمنت
قشا	كفر حفنا	مشتول السوق
كفر دهمشا	الصحافة	كفر عثمان عفت
البلاشون	كفر أبو دقن	كفر مسعود حجازى
كفر الشرايبة	سنهوا ومنشاة فتحي	ابراش
قرملة	كفر ميت سهيل	الحشة
ميت جابر	كفر يوسف شحاته	الزوامل

الدائرة العامة الرابعة التى مركزها ههيا تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها ههيا وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٤ :

مركز ههيا :	(تابع) مركز ههيا :	(تابع) مركز ههيا :
منزل حيان	القواقسة	قطيفة مباشر
العلاقة	العواشجة	الاحسانية
ههيا	الزرزيمون	المحفف
مهديّة	الابراهيمية	كفر ابو حطب
الحلاوات	المسلمية	منشاة غالى منصور

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الشرقية

(تابع) الدائرة العامة الرابعة

(تابع) الدائرة الفرعية الأولى :

مركز كفر صقر :	(تابع) مركز ههيا :	(تابع) مركز ههيا :
طواحين أ	صبيح	كفر عطا الله سلامة
كفر الشيخ داود	فسوكه	الشبراوين
تل محمد	شرقية مباشر	كفر جنيدى
كفر الشرفا البحرى	كفر أولاد عطية	مباشر
الحباش	بيشة فايد	شرشيه
السدس	شوبك اكراش	كفر محسن
الطراوية	فريسيس	كفر عجبية
	السلامون	العدوه
	حوض نجيح	كفر فسوكه
	نصف وربع المطاوعة	السكاكره
		كفر العايد

(٢) الدائرة الفرعية الثانية ومركزها أبو كبير وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٩ :

مركز ههيا :	(تابع) مركز ههيا :	(تابع) مركز ههيا :
جزيرة الشيخ	كفر السواقى	شلاو
فراشة	الطويلة	تل مفتاح
الأسدية	لزقة	بنى عياض
ربع المطاوعة	الدهتمون	كفر مهير
طوخ القراموص	القراموص	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الشرقية

(تابع) الدائرة العامة الرابعة

(تابع) الدائرة الفرعية الثانية :

مركز كفر صقر :	(تابع) مركز كفر صقر :	(تابع) مركز كفر صقر :
كفر النصيرى	البوها	كفر هريريط
أبويسين	اشنيط القرادنه	منزل ميمون
كفور نجم	كفر أبو كبير	اشنيط الحرابوة
نزلة خيال	كفر عثمان	تليجة
كفر أبو شرابية	أبو الشقوق	هريريط
نجوم	المجارسة	ستريس
كفر عوض سليمان	الرابعين	أبو كبير
الخصارية	الفرايين	
كفر صقر	الاحراز	

الدائرة العامة الخامسة التى مركزها فاقوس تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها فاقوس وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٤ :

مركز فاقوس :	(تابع) مركز فاقوس :	(تابع) مركز فاقوس :
فاقوس	السلطنة	المناجاة الكبرى
النروط	كفر الحاج عمر	قتير
الدميين	الصواح	منزل نعيم
الفدادة	البيروم	أولاد العدوى

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الشرقية

(تابع) الدائرة العامة الخامسة

(تابع) الدائرة الفرعية الأولى :

(تابع) مركز فاقوس :	(تابع) مركز فاقوس :	(تابع) مركز فاقوس :
الديمامون	حصّة المناصرة	الصالحية
أكباد الفاورة	قصاصين الشرق	كفر الحيوان
سواده	بنى صريد	كفر ابراهيم بشاره
الحجاجية	دوامه	الخطارة
كفر كشك	الجعافرة	قهبونه والحمادين
سماكين الغرب	سماكين الشرق	منية المكرم
كفر محمد اسماعيل	الزاوية الحمراء	أولاد عابدين
الهيصمية	ميت العز	الانحين
كفر عيسى أغا	الاخيوه	المناجاة الصغرى
كفر جلايش	العارين	دوار جهينه

(٢) الدائرة الفرعية الثانية ومركزها كفر صقر وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٧

(تابع) مركز كفر صقر :	(تابع) مركز كفر صقر :	مركز فاقوس :
قراجة	شيط الهوى	سنيطة الرفاعين
قصاصين السباخ	تلراك	نزلة العارين
الصوفية	الصورة	الغزالي
منشاة رضوان	كفر حماد	صان الحجر
الشرقية	أبو حريز	البكارشة
كفر الحديدي	سنجها	مركز كفر صقر :
الزور	الخصوة	ناطوره
الغاية والحمادين	المشاعلة	كفر عبد الشهيد شنوده
كفر عربان الفوايد	أولاد موسى	حانوت
	القضاء	

نظارة الداخلية

قرار

بتقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية القليوبية الى دوائر فرعية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على العبارة الاخيرة من المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب
نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

وعلى القرار الصادر منا في يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ بتعيين دوائر الانتخاب
التي ينتخب مندوبو كل منها عضوا واحدا للجمعية التشريعية بمديرية القليوبية
قررنا ما هوآت :

مراعاة لعملية الانتخاب قد قسمنا كل دائرة من الدوائر العائمة المذكورة
الى دائرتين فرعيتين على حسب الجدول الملحق بهذا القرار ما

تحريرا في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية القليوبية الى دوائر فرعية طبقا للعبارة الاخيرة من المادة (١٩) من قانون الانتخاب

الدائرة العامة الاولى التي مركزها بندر بنها تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الاولى يكون مركزها بنها وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٣:

مركز بنها :	(تابع) مركز بنها :	(تابع) مركز بنها :
كفر عزب غنيم	كفر مويس	كفر الشيخ ابراهيم
أسنيت	كفر أبو زهرة	كفر العرب
كفر الشهاوى خاطر	بندر بنها ونصف أتريب	كفر فرسيس
كفور اسنيت	ميت خنازير ونصف أتريب	فرسيس
كفر كردى	نقباس	سندنبور
كفر منصور	كفر منافر	كفر سندنبور
جمجرة	كفر عطا الله	طحله
ميت راضى	كفر الشموت	كفر طحله
برقطا	الشموت	ميت حاصم
كفر الأربعين	الرملة	كفر الحصنة
شبلنجة	ميت العطار	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية القليوبية

(تابع) الدائرة العامة الاولى

(٢) الدائرة الفرعية الثانية ومركزها طوخ وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٢ :

مركز بنها :	(تابع) مركز طوخ :	(تابع) مركز طوخ :
الحصبة	كفر الحدادين	كفر العمار
محول	طوخ	كفر النخلة
مرصفا وكفر أحمد حشيش	العبادلة	كفر الفقها
بتمدة	امياى	برشوم الكبرى
مركز طوخ :	أيكاد دجوى	» الصغرى
دجوى	جزيرة الاعجام	كفر الرجالات
زاوية بلتان	كوم الاطرون	السيفا
منشاة عصمت	كفور عابد	الصالحية
بلتان	كفور منصور ومحرم	قرقشندة
السفانية	العمار	ترسا
كفر علوان	كفر الجمال	طنط الجزيرة

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية القليوبية

الدائرة العامة الثانية التي مركزها شين القناطر تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الاولى يكون مركزها شين القناطر وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٩:

مركز طوخ :	(تابع) مركز طوخ :	(تابع) مركز شين القناطر :
ميت كثانة	الحسائية	الاحراز
مشهر	سنهره	تل بنعيم وكفر ليمان الور
الدير	قهها	منية شين
المنزله	مركز شين القناطر :	شين القناطر ومنصورتها
دندا	القلازم	الحصافة
كفر حسن سعد	كفر الصهي	كفر الدير
كفر الحصافة	كفر سعد بحيري	الشوبك
منصورة نامول	كفر الشرفا القبلى	كفر شين
نامول	طحوريه	زاوية الشيخ سند
الخراوله	كفر طحورية	
شبراها ريس		

(٢) الدائرة الفرعية الثانية ومركزها المرج وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٧ :

مركز شين القناطر :	(تابع) مركز شين القناطر :	(تابع) مركز شين القناطر :
كفر الشوبك	كفر حمزه	القلح
المرج	المنابيل	السبكة
طحانوب	العطاره	المرج
كفر طحا	التشيش	الخصوص
نوب طحا	الحزانية	كفر الشرفا الشرق
الزهويين	كوم السمن	كفر الجاموس
سبندوه	الخانكة	كفر سندوه
كفر عبيان	سرياقوس	زفينة مشتول
أبو زعل	المنيه	الكوم الأحمر

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية القليوبية

الدائرة العامة الثالثة التي مركزها قليوب تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها قليوب وتشتمل على البلاد الآتية عدده ٢٥:

مركز قليوب :	(تابع) مركز قليوب :	(تابع) مركز قليوب :
كفر الحارث	باسوس	منية السرج
عزبة شلقان	بحام	الوايلي الكبرى
الحرقانية وكفر سليم	منطى	القبه
الانحين	ميت نما	الزاوية الجرا
قليوب	بهيم	جزيرة بدران
كوم اشفين	مسطرد	الوايلي الصغرى
زاوية النجار	المطرية	دمهور شبرا
ميت حلفه	الاميرية	
أبو الغيط	شبرا الخيمة	

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها نوى وتشتمل على البلاد الآتية عدده ٣٦:

مركز قليوب :	(تابع) مركز قليوب :	(تابع) مركز قليوب :
أجهور الكبرى	البرادعة وخلوتها	شلقان
كفر الحواله	الصباح	زفينة شلقان
شبرا شهاب	كفر رماده	ناى
قرانفيل	قلبا	كفر علم
أجهور الصغرى	كفر أبو جمعه	بلقس
السد	حلاية وكفر السبيل	مركز شين القناطر :
سند يس	صنافير	نوى
طنان	بهاده	السلامانية
سنديون	كفر الشرفا الغربى	الجعافرة

نظارة الداخلية

قرار

بتقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الجيزة الى دوائر فرعية (*)

ناظر الداخلية

١٦ نوفمبر ١٩١٣
بعد الاطلاع على العبارة الأخيرة من المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب
نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

وعلى القرار الصادر منا في يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ بتعيين دوائر الانتخاب
التي ينتخب مندوبو كل منها عضوا واحدا للجمعية التشريعية بمديرية الجيزة

قررنا ما هو آت :

مراعاة لعملية الانتخاب قد قسمنا كل دائرة من الدوائر العامة المذكورة
الى دائرتين فرعيتين على حسب الجدول الملحق بهذا القرار ما

تحريرا في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الحيرة الى دوائر فرعية طبقا للعبارة الأخيرة من المادة (١٩) من قانون الانتخاب

الدائرة العامة الأولى التي مركزها امبابه تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها القناطر الخيرية وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٣:

مركز امبابه :	(تابع) مركز امبابه	(تابع) مركز امبابه
أبو غالب	القراطين	بنى سلامه
اتريس	القطا	بهرمس
الجلاتمة	المنصورية	جزاية
الحسانين	المناشي	ذات الكوم
الأخصاص	أم دينار	صيده
الرهاوى	برقاش	عزبة المناشى
السبيل	برطس	نكله
		وردان

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها امبابه وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٩ :

مركز امبابه :	(تابع) مركز امبابه :	(تابع) مركز امبابه :
تاج الدول وكفر الشيخ اسماعيل	المعتمدية	شنبارى
بنى مجدول	اوسيم	صفط اللبن
كرداسة	برك الخيام	طناس ونزلة الزمر
منشاة البكارى	بشتيل	كفر حكيم
ناها	جزيرة امبابه	كفر الشوام وميت كردك
البراجيل	» محمد	كومبره
الحوتية	» ميت عقبة	ميت عقبة
الزيدية	» وراق الحضر	وراق الحضر وامبوبة وميت
عزبة العجوزة	زاوية نابت	النصارى
الكوم الاحمر	سقييل	وراق العرب

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الحيزة

الدائرة العامة الثانية التي مركزها بندر الحيزة تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها بندر الحيزة وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٣:

مركز الحيزة :	(تابع) مركز الحيزة :	(تابع) مركز الحيزة :
بندر الحيزة	شبرامنت	نزلة السمان
أبو النمرس	كفر طهرمس ونزلة خلف	ميت شماس
الدق	ونزلة بهجت	ميت قادوس
الطالبية	منيل شيحا	البساتين
الكنيسة	نزلة الاشطر	أثر النبي
بنى يوسف	الحرانية	المجاره
بولاق الدكرور	الكوم الأخضر	دير الطين
ترسا	زاوية أبو مسلم	طره
جزيرة الذهب	نزلة البطران	عزبة ١ جى ألاى
زنين	المنوات	عزبة ٢ جى ألاى
ساقية مكي	طموه	منيل الروضة

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها البدرشين وتشتمل على البلاد الآتية عدد ١٨ :

مركز الحيزة :	(تابع) مركز الحيزة :	(تابع) مركز الحيزة :
البدرشين	منا الأمير	الشبناب
أبو صير	المعصرة	الطرافية
الحوامدية	حلوان	المرازيق
الشيخ عثمان	كفر العلو	سقاره
العزيرية	مركز العياط :	منتاة دهشور
أم خنان	أبو رجوان البحري	ميت رهينة
عزبة فابريقة الحوامدية		

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الحجة

الدائرة العامة الثالثة التي مركزها العياط تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الاولى يكون مركزها العياط وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٤١ :

مركز العياط :	(تابع) مركز العياط :	(تابع) مركز العياط :
العياط	كفر شحاتة	زاوية أم حسين
البليدة	منشأة عبد السيد	كفر تركي وطرخان
أبو رويش	كفر عمار	كفر جرزه
الجملة	البرغوثي	» بركات
العطف	الوقار	ميت القايد
اللشت	أبو العباس	الدناوية
المحرقة	الركة الغربية	برنشت
المتانية	القطورى	دهشور
المساندة	المعرب	زاوية دهشور
ترسه	أبورجوان النبلى	كفر الضبعي
بمها	الشوبك الغربى	» الرفاعى
بهيت	نزلة الشوبك	» حميد
بندف	المقاطفية	مرغونة
طهما	جرزه	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الحيرة

(تابع) الدائرة العامة الثالثة

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها الصف وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٣:

مركز الصف :	(تابع) مركز الصف	(تابع) مركز الصف :
الصف	الخرمان	كفر الواصلين
منية الرقة	الرقة البحرية	مسجد موسى
الجزيرة الشقراء	» القبيلة	منيل السلطان
الحى والمنشى	الصالحية	الأخصاص
اسكر	اطفيج والحلف وكفر حلاوه ومشاه سايمان	الشوبك الشرق
الفهمين	القيابات	التبين
الأفواز	الكريمات	المنيا والشرفا والعطيات
الورى	الكداية	غمازة الكبرى
غمازة الصغرى	دير الميمون	نزلة عليان
الديسمى	صول	كفر طرخان
البرميل	كفر قنديل	نزلة ترجم

نظارة الداخلية

قرار

بتقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية بنى سويف الى دوائر فرعية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على العبارة الاخيرة من المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب
نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣
١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣

وعلى القرار الصادر منا فى يوم ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٣ بتعيين دوائر الانتخاب
التي يتخب مندوبو كل منها عضوا واحدا للجمعية التشريعية بمديرية بنى سويف

قررنا ما هو آت :

مراعاة لعملية الانتخاب قد قسمنا كل دائرة من الدوائر العامة المذكورة
الى دائرتين فرعيتين على حسب الجدول المالحق بهذا القرار ما

تحريرا فى ١٧ ذى الحجة سنة ١٢٣١ (١٦ نوفمبر - نة ١٩١٣)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ . ملحق

جدول عن تقسيم دائرتي الانتخاب العامتين بمديرية بنى سويف الى دوائر فرعية طبقا للعبارة الاخيرة من المادة (٩) من قانون الانتخاب

الدائرة العامة الأولى التي مركزها بندر بنى سويف تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها بندر بنى سويف وتشتمل على البلاد الآتية ^{عدد} ٣٤:

مركز بنى سويف :	(تابع) مركز بنى سويف :	(تابع) مركز بنى سويف :
بندر بنى سويف	الحكامنه	طمايوم
الجزيرة الغربية	باها العجوز	منيل غيضان
بنى عطية	بنى حمد	نزلة السعدانه
بنى هارون	بلقيا	دنديل
نزلة جلاويش	الداولطه	الشناويه
بنى نجيت	نزلة شريف باشا	بوش
بنى رضوان	طحا بوش	بنى زايد
بنى عفان	الزربية	مركز الوسطى :
الكوم الأحمر	قاي	غيظ البحارى
بياض النصرارى	بشنا وبنى موسى	منشاة خلبوص
نزلة أبو سليم	حاجر بنى سليمان	الحرجه
منقرش	معصرة نعان	

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها الواسطى وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٤٣ :

مركز بنى سويف :	مركز الواسطى :	(تابع) مركز الواسطى :
البرج	المنصورة	دلاص
كوم أبو خلاد	الحمام	طنسا الملق
الزيتون	بهشين	بنى عدى

(تابع) جدول عن تقسيم دائرتي الانتخاب العامتين بمديرية بنى سويف

(تابع) الدائرة العامة الاولى

(تابع) الدائرة الفرعية الثانية :

(تابع) مركز الواسطى :	(تابع) مركز الواسطى :	(تابع) مركز الواسطى :
الحومه	انفسط	التخارين
جزيرة المساعدة	ونا القس	الحافر
افوه	بنى غنيم	اشمنت
بنى محمد	قن العروس	جزيرة أبو صالح
جزيرة العور	الديابية	النواميس
عطف افوه	كفر أبيجيج	أبو صير الملق
ميدوم	ابو يط	الميمون
الهرم	زاويه المصلوب	بنى نصير
اطواب	المصارب	بنى سليمان
صفط ميدوم	كفر بنى عثمان	معصرة أبو صير
	كوم أبو راضى	بنى حدير
	الواسطى	كوم ادريجه

الدائرة العامة الثانية التى مركزها بيا تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الاولى يكون مركزها بيا وتتمثل على البلاد الآتية عدد ٤٨ :

(تابع) مركز بنى سويف :	(تابع) مركز بنى سويف :	مركز بنى سويف :
اهوه	بنى سليمان الشرقية	اهناسيه الخضره
قله	سنور	النويره
الشوبك	باروط البقر	دموشيه
	منشاة عاصم	الحلاية
	المسيد	ترمنت الزوايا

(تابع) جدول عن تقسيم دائرتي الانتخاب العامتين بمديرية بنى سويف

(تابع) الدائرة العامة الثانية

(تابع) الدائرة الفرعية الأولى :

مركبياً :	(تابع) مركبياً :	(تابع) مركبياً :
الضباعنه	بنى قاسم	(تابع) مركبياً :
الملاحية	طحا لبيشه	نزلة دلى كلالنى
ملنسا بنى مالو	قنبش الحمرا	هلية
طوه	منيل موسى	رزقة المشاركة
بنى احمد	جبل النور	منية الجيد
كفر منصور	بنى خليل	سدس الامراء
البراقه	غياضة الشرقية	كفر جمعه
بنى ماضى	كفر المناشى	الفقاعى
أم الجنازير	أبو شريان	جزيرة الفقاعى
بنى عوض	طرشوب	كوم الصعايده
بى محمد الشرقية	ببا	هر بشتن
غياضة الغربية	جزيرة ببا	المضل

(تابع) جدول عن تقسيم دائرتي الانتخاب العامتين بمديرية بني سويف

(تابع) الدائرة العامة الثانية

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها الشنطور وتشتمل على البلاد الآتية عددها ٤٨ :

مركز بني سويف :	مركز بيا :	(تابع) مركز بيا :
سدمنت الجبل	البهسمون	الشنطور
كوم الرمل البحري	نزلة خلف	القصبية
منيل هاني	براوة الوقف	سربو
العواونه	دير براوه	عزبة قفطان باشا
شرهي	كفر ابوشبيه	نزلة سعيد
منشاة الامراء	ننا وبهنتا	بدهل
اهناسه المدينة	كوم الرمل القبلي	العساكره
ادراسيا	كوم النور	نزلة الديب
كوم العصاره	فزاره	زاوية الناويه
منهره	بني مومنه	سمسطا الوقف
ميانه	دشطوط	سمسطا السلطاني
قلها	دشاشه	هندفا
بهنموه	صفط راشين	بني محمد راشد
منشاة الحاج	منشاة أبو مليح	كفر الشيخ عابد
منهره	كفر بني علي	مزوره
	بني حله	نزلة الزاويه
	عزبة الشنطور	

نظارة الداخلية

قرار

بتقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية الفيوم الى دوائر فرعية (*)

ناظر الداخلية

١٦ نوفمبر ١٩١٣
بعد الاطلاع على العبارة الاخيرة من المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب
نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

وعلى القرار الصادر منا في يوم ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٣ بتعيين دوائر الانتخاب
التي ينتخب مندوبو كل منها عضوا واحدا للجمعية التشريعية بمديرية الفيوم

قررنا ما هو آت :

مراعاة لعملية الانتخاب قد قسمنا كل دائرة من الدائرتين العامتين الثانية والثالثة
من الدوائر المذكورة الى دائرتين فرعيتين على حسب الجدول الملحق بهذا القرار

أما الدائرة الأولى التي مقرها بندر الفيوم فتبقى دائرة عامة واحدة ما

تحريرا في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم بلاد الدائرتين الثانية والثالثة العامتين من دوائر انتخاب
مديرية الفيوم الى دوائر فرعية

الدائرة الثانية العامة التي مركزها اطسا تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها اطسا وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٨ :

مركز اطسا :	(تابع) مركز اطسا :	(تابع) مركز اطسا :
اطسا	قلهانة	دسيا
شدموه	منشأة ربيع	مطول
الجعافرة	ابو دفية	منشأة حلفه
عتامنة الجعافره	العزب	معصرة عرفه
هرريت الغربية	الحداقة	كفر الزعفرانى
عتامنة والمزارعة	أبو صير دفنو	الصوافنه
قلمشاه	دفنو	الغابة
الحامدية	طهار	بحر أبو المير
السعدة	جرود	
عزبة قلمشاه	مناشي الخطيب	

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها أبو جندير وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٥ :

مركز اطسا :	(تابع) مركز اطسا :	(تابع) مركز اطسا :
أبو جندير	كفر الوناسة	دانيال
التزلة	الحسينية	تطون
المشرك	نواره	قصر الباسل
قارون	أبودقاش	المذا
كفر الشواشنه	حلك	خلف
قصر الجبالى	الغرق	منشأة الأمير
كفر الحامول	عنك	كفور حشمت
الربيع	الحجر	
المقراي	دانيال بحرى	

(تابع) جدول عن تقسيم بلاد الدائرتين الثانية والثالثة العامتين بمديرية القيوم

الدائرة الثالثة العامة التي مركزها سنورس وتقسم الى دائرتين فرعيتين

عدد (١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها بندر سنورس وتشتمل على البلاد الآتية ١٩ :

مركز سنورس :	(تابع) مركز سنورس :	(تابع) مركز سنورس :
سنورس	ترسا	كفر عبود
بنى عثمان	كفر فزارة	البهمو
الزاوية الخضراء	نقالفة	زيد
ابيت الحجر	أبو كساه	طحاوى
الكلابين	سنهور القباية	الجيلاني
السيلين	سنهور البحرية	
السعيدية	قديمين	

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها الروضة وتشتمل على البلاد الآتية عدده ٢٥ :

مركز سنورس :	(تابع) مركز سنورس :	(تابع) مركز سنورس :
الروضة	جرفس	الكومى
الاخصاص	كفر عميره	أصلان
الكعابى الجديدة	كفر محفوظ	سرسنا
» القديمة	معصرة دوره	مين
أبو السعود	مطرطارس	طامية
البرانى	منشاء عطيفة	قرقص
العزيزية	المقاتلة	قصر رشوان
فانوس	الروبيات	
جبله	الزربى	

نظارة الداخلية

قرار

بتقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية المنيا الى دوائر فرعية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على العبارة الاخيرة من المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب
نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

وعلى القرار الصادر منا في يوم ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٣ بتعيين دوائر الانتخاب
التي ينتخب مندوبو كل منها عضوا واحدا للجمعية التشريعية بمديرية المنيا

قررنا ما هوأت :

مراعاة لعملية الانتخاب قد قسمنا كل دائرة من الدوائر العامة المذكورة
الى دائرتين فرعيتين على حسب الجدول الملحق بهذا القرار ما

تحريرا في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية المنيا الى دوائر فرعية طبقا للعبارة الاخيرة من المادة (١٩) من قانون الانتخاب

الدائرة العامة الأولى التي مركزها مغاغة تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها الفشن وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٨ :

مركز الفشن :	(تابع) مركز الفشن :	(تابع) مركز الفشن «
الفشن	سلا قوس	نزلة النصراري
أسوج	صفط الخرسنة	الجفادون
أقفهص	صفط العرفا	الجمهور
البرقي	صالح باشا	الكنيسة
الحية	طلا	بنى منين
الزاوية الخضرا	عزبة الشقر	بنى وركان
الفنت	» الفنت	دهانس
القضاي	» تلت	شئري
القلعة	» صفط	صفانية
بسفا	كفر درويش	عطف حيدر
بنى صالح	نزلة أقفهص	كفر مفساة
تلت	» البرقي	مركز مغاغة :
جزيرة الوكيلة	» حنا حنا	المسيد

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها مغاغة وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٤٠ :

مركز مغاغة :	(تابع) مركز مغاغة :	(تابع) مركز مغاغة :
زاوية الجدامي	نزلة الأزهرى	نزلة أولاد الشيخ
ملاطية	زاوية برمشا	ميانة الوقف
دهمرو	البسقلون	أطنية
بان العلم	برمشا	الكوم الأخضر
العدوة	منشاة حلفة	نزلة بلهاسة

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية المنيا

(تابع) الدائرة العامة الاولى

(تابع) الدائرة الفرعية الثانية :

(تابع) مركز مغاغة :	(تابع) مركز مغاغة :	(تابع) مركز مغاغة :
شم البصل البحرية طنبدى جزيرة شارونه نزلة شبيحه الزوره كفر الصالحين البحرى شم البصل القبليه	مفوز طيبة الشيخ مسعود العقيلة بنى خلف مغاغة أبو بشت كوم الحاصل البلاغرتين الشيخ زياد	كفر المداور بلهاسة كفر مهدي الباجهور بنى خالد بنى عامر كفر عبد الخالق كفر المغربى القايات

الدائرة العامة الثانية التى مركزها بنى مزار تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها بنى مزار وتشتمل على البلاد الاتية عدد ٢٩ :

(تابع) مركز بنى مزار :	(تابع) مركز مغاغة :	مركز مغاغة :
أبو جرج الموده دونة الاشراف بنى مزار جلف صفط أبو جرج طنبدو	قفاده نزلة دهر ووط برطباط بنى واللس مركز بنى مزار : ابطوجه	أبا الوقف اشنين النصارى دير الجرنوس العباسيه دهر ووط شارونه عباد شارونه

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية المنيا

(تابع) الدائرة العامة الثانية :

(تابع) الدائرة الفرعية الاولى :

(تابع) مركز بنى مزار :	(تابع) مركز بنى مزار :	(تابع) مركز بنى مزار :
الحسينية	ساقوله	بنى سامط
اعطو الوقف	شلقام	منشاة الشيخ فضل
الجنديّة	الجرايع	
الجرونوس	الشيخ فضل	

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها مطاى وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٥ :

مركز بنى مزار :	(تابع) مركز بنى مزار :	(تابع) مركز بنى مزار :
اشاق الغزال	بردنوها	الهنسا الغربية وكفر المنصوره
اشروبه	حلوه	بله المستجده
القيس	دنازه	دير السنقوريه
بنى على	سيله الشرقية	صندفا
عزبة أم الساس	سيله الغربية	معصرة حجاج
كفر الشيخ ابراهيم	عزبة هواه	منشاة الربان
نزلة الدليل	كفور الصوليه	كفر أبو العودين
ابجاج الحطب	مطاى	الشيخ حسن
ادفاق المسك	نزلة عمرو	كوم والى
أبو حسيه	نزلة ثابت	مرزوق
أبو شحاته	كوم مطاى	منشاة لطف الله
ابو عزيز	نزلة اولاد الشيخ	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية المنيا

الدائرة العامة الثالثة التي مركزها سمالوط تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الاولى يكون مركزها سمالوط وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٣ :

مركز سمالوط :	(تابع) مركز سمالوط :	(تابع) مركز سمالوط :
أبوان	بقرنك	عزبة القهاير
ابو بقره	بنى غنى	قلوصنا
اسطال	جواده	كفر الكواذى
اليهو	داقوف	كوم الراهب
انجمايشه	دلقام	كوم اللوفى
السراريه	دير جبل الطير	معصرة سمالوط
الشيخ عبدالالا	دير سمالوط	منبال
الطييه	ساقية داقوف	منقطين
الشراينه	سمالوط	نزلة حنا مسعود
العوايسه	شوشه	أبو سيدهم
القطوشه	طرفا	نزلة قلوصنا

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها بندر المنيا وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٨ :

مركز سمالوط :	(تابع) مركز سمالوط :	(تابع) مركز سمالوط :
اطسا	جبل الطير	نزلة العامودين
الختاحتة	حسن باشا	نزلة شادى
القهاير	طحا الاعمدة	نزلى طحا
بنى سمرج	مهديه	ههيا
بوجه		

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية المنيا

(تابع) الدائرة العامة الثالثة :

(تابع) الدائرة الفرعية الثانية :

مركز المنيا :	(تابع) مركز المنيا :	مركز الواحات البحرية :
طهتا الجبل	نزلة فرج الله متى	الباويطى
صفط الابن	الداودية	الزبو
نزلة الفلاحين	نزلة حسين على	الفراقرة
زهرة	دماريس	القصر
نزلة عبيد	الاخصاص	منديشه
الحوارته	بهдал	
البرجايه	طوخ الخليل	
بنى حسن الاشراف	طوه	
أدمو	صفط الخمار الغربية	
دمشير	تله	

الدائرة العامة الرابعة اتى مركزها المنيا تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الاولى يكون مركزها بندر المنيا وتتمثل على البلاد الآتية عدد ٢٤ :

مركز المنيا :	(تابع) مركز المنيا :	(تابع) مركز المنيا :
الحواصلية	كفر المنصويه	طهنشا
المطاهرة البحرية	ماقوسه	نزلة العبيد
بنى أحمد	منشاة الحواصلية	بنى محمد سلطان
المنيا	نزلة بنى أحمد	مركز أبو قرقاص :
بنى قنجر	نزلة ريده	بنى محمد شعراوى
ريده	دمشا وهاشم	كوم المحرص
زاوية الاموات	دير عطيه	منسفيس
سواده	صفط الخمار الاصلية	
كفر الصالحين القبلى	» » الشرقية	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية المنيا

(٢) الدائرة الرعية الثانية يكون مركزها أبوقرقاص وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٩ :

مركز أبوقرقاص :	(تابع) مركز أبوقرقاص :	(تابع) مركز أبوقرقاص :
أبوقرقاص	السلطان حسن	كوم الزهير
البربا	لمنصوره	كفر لبس
أبو الصفا	بنى خيار	متوت
الحسانية	بنى عبيد	منشاة دعبس
السحالة	بنى موسى	منهرى
السنبلاوين	جريس	نزلة أسمنت
الكرم الشرقى	ريحانه	» السرو
» الغربى	زاوية حاتم	» أولاد جويد
أسمنت	زعفرانه	» جريس
المدينة الفكرية	سفای	الشيخ تمى
التحال	شراره	المطاهرة القبيلة
أبيوها	صنيم	بنى حسن الشروق
الفقاعى	كفر الفيلة	جزيرة شنية

نظارة الداخلية

قرار

بتقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية أسبوط الى دوائر فرعية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على العبارة الاخيرة من المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب
سنة ١٩١٣ ١٦ نوفمبر
نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

وعلى القرار الصادر منا في يوم ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٣ بتعيين دوائر الانتخاب
التي ينتخب مندوبو كل منها عضوا واحدا للجمعية التشريعية بمديرية أسبوط

قررنا ما هو آت :

مراعاة لعملية الانتخاب قد قسمنا كل دائرة من الدوائر العامة الأولى والثانية
والثالثة والخامسة من الدوائر المذكورة الى دائرتين فرعيتين على حسب الجدول
الملحق بهذا القرار

أما الدائرة الرابعة التي مقرها بندر أسبوط فتبقى دائرة عامة واحدة ما

تحريرا في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣)

محمد سميد

جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية أسيوط الى دوائر فرعية طبقا للعبارة الأخيرة من المادة (١٩) من قانون الانتخاب

الدائرة العامة الاولى التى مركزها ملوى تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها ملوى وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٩ :

مركز ملوى :	(تابع) مركز ملوى :	(تابع) مركز ملوى :
طوخ	تل بنى عمران	كفر خزام
الشيخ حسين	دير البرشا	ملوى
أم قصص	ديروط أم نخله	منشأة المغالقة
الريمون	دروه	نزلة محمود
المعصرة بحرى	سنجرج	نزلة عبد المسيح
البرشا	عزبة ابراهيم افندى عوص	نزلة تنده
البدرمان	عزبة وابور محمد سمهان	نزلة البدرمان
الشيخ شبيبكه	عزبة سيف النصر باشا محمد	نزلة سعيد
البركه	عزبة جلال باشا	مركز ديروط :
تنده	قلبا	دجلا

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها الروضة وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٩ :

مركز ملوى :	(تابع) مركز ملوى :	(تابع) مركز ملوى :
الاشمونين	مقطون	السواحيه
اتقا	العرين بحرى	بنى خالد
إنشاده بحرى	العرين قبلى	بنى روح
إنشاده قبلى	البراجيل	تونة الجبل

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية أسبوط

(تابع) الدائرة العامة الأولى

(تابع) الدائرة الفرعية الثانية :

(تابع) مركز ملوى :	(تابع) مركز ملوى :	(تابع) مركز ملوى :
عزبة مصطفى بك حدى	البياضية	قلندول
قصر هور	الشيخ عباده	نزلة شرموخ
نزلة تونه	المحرص	نزلة حمراوى
نواى	اتلدم	نزلة حرز
هور	دير أبو حنس	أبو قلته
الروضة	ساقية موسى	

الدائرة العامة الثانية التى مركزها ديروط تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها ديروط المحطة وتشتمل على البلاد الآتية ٤٦ عدد :

مركز ديروط :	(تابع) مركز ديروط :	(تابع) مركز ديروط :
الحسابية	الحوطا ونزلة العوامر	باويط
النصرية	المطاوعة	بنى عمران
اسمو العروس	الحاج قنديل	تانوف
أبو خلقه	بنى حرام	شلش
أبو الهدر .	بنى يحيى بحرى	جرف سرحان
العمارية	بانوب ظهر الجمل	خارفة
امشول	القرشية	
المنندرة بحرى	ببلاو	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية أسبوط

(تابع) الدائرة العامة الثانية

(تابع) الدائرة الفرعية الأولى :

(تابع) مركز ديروط :	(تابع) مركز ديروط	(تابع) مركز ديروط :
ديروط الشريف	قصر حيدر	نيلة سرقنا
ديرمواس	كوم انجاشة	» فرج محمود
ديروط المحطة	كوم بوها بحرى	» ظاهر
دشلوط	كودية النصارى	» ساو
زعبرة	» الاسلام	» عبد الا
زاوية هارون	مزينة	» باويط
ساو	نيلة محمد سمهان	» مصطفى افندي عبد الحليم
سرقنا	» بدوى	أولاد مرجان

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها القوصية وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٢ :

مركز ديروط :	(تابع) مركز ديروط :	(تابع) مركز ديروط :
صنبو	نيلة كليب	الحرادنة
المناشي	مركز متفلوط :	عنك
الصبيحة	الشيخ داوود	الجبالة
النهاية	القوصية	الانصار
عرامية الديوان	بنى ادريس	بنى يحيى قبلى
عواجة	بنى صالح	بنى زيد بوق
عرامية الحضيرى	تاعة	بوق
فزارة	نزلى جانب	المنشاة الصغرى
مسارة	السراقنا	التمساحية
دير القصر	مير	رزقة الدير المحرق
قصر العمارنة	الشيخ عون الله	المنشاة الكبرى

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية أسيوط

الدائرة العامة الثالثة التي مركزها منفلوط تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها منفلوط وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٩ :

مركز منفلوط :	(تابع) مركز منفلوط :	(تابع) مركز منفلوط :
العزبة	بنى رافع	سكرة
الجاوىلى	المدور	كوم بوها قبل
الحواتكة	بنى شعران	كوم الشهيد
المنذرة قبل	بنى كلب	منفلوط
السهرج	بنى عدى البحرية	نزه قرار وجهينه
أم القصور	بنى عدى القبيلة	نزلة رميح
التالية	جمريس	نزلة الحما
العتامنة	مخدم	أبو خليل
بنى شقير	دمهور	بلوط
بنى قرة	سراوه	

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها أبنوب وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٥ :

مركز أبنوب :	(تابع) مركز أبنوب :	(تابع) مركز أبنوب :
أبنوب	الفيما	بنى ابراهيم
السوازم البحرية	المعابده الشرقية	بنى محمد الشهابية
الطوايبة	المعابده الغربية	بنى محمد العقب
الاكراد وبنى زيد	الحمام	بنى محمد المراونه
القوطا وأولاد بدر	بنى رزاح	بنى عليج

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية أسبوط

(تابع) الدائرة العامة الثالثة

(تابع) الدائرة الفرعية الثانية :

(تابع) مركز أنبوب :	(تابع) مركز أنبوب :	(تابع) مركز أنبوب :
منشية المعصره الجمسا الواسطي أولاد سراج بصره دير بصره	عرب مطهر كوم أبو شيل نزلة العصارة نزلة القداديم » دبرشو القصر المعصره	بني مر دير الجراوى سوالم أنبوب شققليل عرب الاطاوله عرب الشنابله عرب العطيات البحرية

الدائرة العامة الخامسة التي مركزها أبو تيج تقسم الى دائرتين فرعيتين :

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها أبو تيج وتشتمل على البلاد الآتية عدد ١٨ :

مركز أبو تيج :	(تابع) مركز أبو تيج :	(تابع) مركز أبو تيج :
أبو تيج الاقادمه البلايزه الدوير الزيره المسعودى	التخيله بني سميع كوم اسفحت أبو نحرص العزايه كوم سعيد الغربى	الزراي القنائيم المشايحه دكران دير الحنادله نزلة القديم

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية أسروط

(تابع) الدائرة العامة الخامسة

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها البدارى وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٤١ :

مركز أبو تيج :	مركز البدارى :	(تابع) مركز البدارى :
البربا	النواورة	العفادرة
الشنانية	العثمانية	الشمالية
العامرى	الهمامية	الساحل
كوم أبو حجر	العقال قبل	بويط
البارود	البياضية	تاسا
الكردى	الشيخ عثمان	دير تاسا
الوعاضلة	العقال بحرى	طعمة
أولاد الياس	البدارى	عزبة الاقباط
بنى فيز	الكوم الاحمر	كوم سعدة
سلامون	النزلة المستعجة	نزلة باخوم
كردوس	الروبيحات	نجع جزيرة قاو
صدفا	المراونة	نجوع المعادى
كيهان سعيد طما والشرق	النواميس	نزلة الشيخ شحاته
مجرىس	التناغا	

نظارة الداخلية

قرار

بتقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية جرجا الى دوائر فرعية (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على العبارة الأخيرة من المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب
نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

وعلى القرار الصادر منا في يوم ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٣ بتعيين دوائر الانتخاب
التي ينتخب مندوبو كل منها عضوا واحدا للجمعية التشريعية بمديرية جرجا

قررنا ما هوآت :

مراعاة لعملية الانتخاب قد قسمنا كل دائرة من الدوائر العامة المذكورة
الى دائرتين فرعيتين على حسب الجدول الملحق بهذا القرار ما

تحريرا في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية جرجا الى دوائر فرعية طبقا للعبارة الاخيرة من المادة (١٩) من قانون الانتخاب

الدائرة العامة الأولى التي مركزها البلينا تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها البلينا وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٧ :

مركز البلينا :	مركز البلينا :	مركز البلينا :
البلايش قبلي	الجيل والشلولية	(تابع) مركز البلينا :
» بحرى	الحرجة قبلي	الاصلاح
الكشع	العراة المدفونة	المجز
النغاميش	بنى منصور	البلينا
جزيرة تقنق	السماني	أولاد سالم قبلي
أنليام	الحرجة بحرى	» طوق غرب
أولاد خلف	أولاد عليو	» سالم بحرى
السمطا	نجع مازن غرب	» طوق شرق
بنى حبل	الباسكية	مزاته شرق
الحلافى	الساحل بحرى	نحوج مازن شرق
الغنمية	» قبلي	أولاد يحيى قبلي
العوكية	الشيخ بركة	الحاجر بأولاد يحيى
الغابات	برخيل	

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها جرجا وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٤ :

مركز البلينا :	مركز جرجا :	(تابع) مركز جرجا :
نحوج برديس	بيت علام	أولاد يحيى بحرى
برديس	كوم اشكيلو	مزاته والشيخ جبر
الشيخ مرزوق	المشاودة	الزواتة البحرية
يعقوب	كوم الصعايدة	المجبرة
الحرجة بالقرعان	الزواتة القبلية	الخلافية

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية جرجا

(تابع) الدائرة العامة الأولى

(تابع) الدائرة الفرعية الثانية :

(تابع) مركز جرجا :	(تابع) مركز جرجا :	(تابع) مركز جرجا :
القرعان	العوامر قبلى	(تابع) مركز جرجا :
الزرقور	» بحرى	نجم الغباشى
المحاسنة	بنى عيش	جرجا
		البياضى والقرية

الدائرة العامة الثانية التى مركزها المنشأة تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها المنشأة وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٦ :

مركز جرجا :	(تابع) مركز جرجا :	(تابع) مركز جرجا :
بيت داود سهل	الدناقلة	الحناسة
» خلاف	أولاد سلامة	الزارة
» الخري	» جبارة	المايدة
حارفة جرجا	» حمزة	السقرية
البربا	جزيرة أولاد حمزة	الزوك الغربية
بندار التينات	أولاد الشيخ	الكوامل قبل
» الرملية	النويرات	كوم بدار
نجم بدار	عوامر العسيرات	الزوك الشرقية
أولاد بهيج	الاحايوة غرب	الحريزات الغربية
المساعد	الدويرات	» الشرقية
الرقاقة	أولاد على	خارفة المنشأة
الجواهين	الشواولة	المنشأة

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية جرجا

(تابع) الدائرة العامة الثانية

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها بلصفورة وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٩ :

مركز جرجا :	(تابع) مركز أنجم :	(تابع) مركز سوهاج :
البواريك	العساوية شرق	الصلعا
الباجية بالشيخ يوسف	جزيرة محروس	الهجارسة
الرويهب	أنجم	الكوامل بحرى
العنبرية	الديابات	أولاد غريب
روافع العساوية	الحواويش	روافع القصير
البياضية بالنظر	مركز سه هاج :	المحامدة
جزيرة المتصر	أولاد مامن	ويننة الغربية
مركز أنجم :	» شلول	» الشرقية
الأحاديوة شرق	بندار الكروانية	
الكولة	بلصفورة	

الدائرة العامة الثالثة التى مركزها سوهاج تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها سوهاج وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٣ :

مركز سوهاج :	(تابع) مركز سوهاج :	(تابع) مركز سوهاج :
سوهاج	دمنو	أولاد نصير
المزالة	خص البوصة	ادفا
أولاد عزاز	قلقاو	نجع النجار

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية جرجا

(تابع) الدائرة العامة الثالثة

(تابع) الدائرة الفرعية الاولى :

مرکز أنجم :	(تابع) مرکز سوهاج :	(تابع) مرکز سوهاج :
العزبة والعرب	البخاينة	الحنادية
السلاموني	نجع الغار	باجا
آبار الوقف	عرابة أبو دهب	الشيخ مكرم
» الملك	بهنة	سعد الله
نيدة	بهايل الجزيرة	معيفن
الصوامعة شرق	الشيخ يوسف	القمامطة غرب
سفلاق	نجع طايح	جزيرة شندويل
	شندويل	بني زار
		نجع تمام

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها المراغة وتشتمل على البلديات التالية عدد ٣٠ :

(تابع) مرکز سوهاج :	(تابع) مرکز سوهاج :	مرکز سوهاج :
الشيخ شبل	العمور	بني وشاح
بناويط	أولاد اسماعيل	البطائح
بني هلال	باصونة	الوقدة
	المراغة	القرى ذات
	الحريدية	السمارنة

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية جرجا

(تابع) الدائرة العامة الثالثة

(تابع) الدائرة الفرعية الثانية :

(تابع) مركز أنعيم :	(تابع) مركز أنعيم :	(تابع) مركز أنعيم :
الريانة بالحاجر	العوامية	الأطاوله
الجلالوية	بنى واصل	القراطة شرق
مركز طهطا :	الريانة بالكتكاتة	الطوايل الشرقية
جهينة الشرقية	جزيرة الشورانية	» الغربية
» الغربية	الحرادنة	ساقلة
فزاردة والقرية	الفراسية	فاوجل

الدائرة العامة الرابعة التي مركزها طهطا تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها طهطا وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٧ :

(تابع) مركز طهطا :	(تابع) مركز طهطا :	مركز طهطا :
الشيخ مسعود	الخزندارية	الجزازدة
الصوالح	جزيرة الخزندارية	نزة
كوم بدر	ساحل طهطا	الحرافنة
السوالم	طهطا	نزلة على
الشيخ زين الدين	القيصبات	الطليحات
بنجا	الجبيرات	عينيس
بنى حرب	نزلة القاضي	بنهو
الصفحة	الكوم الاصفر	بنى عمار
نزلة عمارة	الحريدية	الصوامعة غرب

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية حرجا

(تابع) الدائرة العامة الرابعة

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها طما وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٥ :

مركز طهطا :	(تابع) مركز طهطا :	(تابع) مركز طهطا :
الشيخ رحومة	أم دومة	الحسامدة
داوود	الحلاقي	عزبة الصباغ
نزلة الدويك	كوم اشقاو	الهيشة
الجريدات	العزبة المستجدة	مشطا
نجع أحمد	سليم	كوم العرب
عرب نجواج	كوم غريب	فاو غرب
شطورة	القرية بالدوير	الشولة
العتامنة	الاغانة	طما
الواقات	القطنة	نزلة عبد الله
المدمر	الحديقة	الريانة المعلق
كوم الحامض	المواطنين	الحسنة
تل الزوكي	عزبة القاوية	

نظارة الداخلية

قرار

بتقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية قنا الى دوائر فرعية (٢)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على العبارة الاخيرة من المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب
سنة ١٩١٣ ١٦ نوفمبر
نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

وعلى القرار الصادر منا في يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩١٣ بتعيين دوائر الانتخاب
التي ينتخب منسوبو كل منها عضوا واحدا للجمعية التشريعية بمديرية قنا

قررنا ما هو آت :

مراعاة لعملية الانتخاب قد قسمنا كل دائرة من الدوائر العامة المذكورة
الى دائرتين فرعيتين على حسب الجدول الملحق بهذا القرار ما

تحريرا في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

(١) الوقائع المصرية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية قنا الى دوائر فرعية طبقا للعبارة الاخيرة من المادة (١٩) من قانون الانتخاب

الدائرة العامة الاولى التى مركزها نجع حمادى تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها نجع حمادى وتشتمل على البلاد الآتية عدد ١٨:

مركز نجع حمادى :	(تابع) مركز نجع حمادى :	(تابع) مركز نجع حمادى :
نجع حمادى هو	القيبية والعسيرات	كوم البجا
الغربي بالسامية	أولاد نجم بهجورة	أولاد نجم النمسة
السامية الحايط	الشرقي بهجورة	العركى
القصر	بهجورة	التجوع
القمانه	الغربي بهجورة	فرشوط والدهسه
	أبو عمورى	الصياد

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها أبوشوشة التابعة لناحية البحرى سمهود وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢١ :

مركز نجع حمادى :	(تابع) مركز نجع حمادى :	(تابع) مركز نجع حمادى :
البحرى سمهود	عزبة البوصة	القبلى سمهود
الكوم الاحمر	الاوسط سمهود	سمهود
رفاعة	السليمان	الرفشة وكوم يعقوب
الرزقة	القفازة	بلاد المال قبلى
بخانس	الكرنك	النجمة والحجران
أبو طشت	قصير بخانس	قنق
الحسانات	الشرقى سمهود	بلاد المال بحرئى

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية قنا

الدائرة العامة الثانية التي مركزها قنا تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها دشنا وتشتمل على البلاد الآتية عدد ١٦ :

مركز دشنا :	(تابع) مركز دشنا :	(تابع) مركز دشنا :
دشنا	» بحرى	الوقف والقلمية
العزب	حمرة دوم	الحلفاية بحرى
السمطا	أبو مناع بحرى	» قبلى
الطوابية	أبو مناع قبلى	المراشدة
أبو دياب	الشاورية	
فاو قبلى	الرئيسية	

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها بندر قنا وتشتمل على البلاد الآتية عدد ١٥ :

مركز قنا :	(تابع) مركز قنا :	(تابع) مركز قنا :
بندر قنا	المخادمة	الخربة
أولا عمرو	دندرة	الطويرات
المجيرات	الترامسة	الاشراف الشرقية
الفوصه	الحמידات	» الغربية
القناوية	الجبلاو	كرم عمران

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية قنا

الدائرة العامة الثالثة التي مركزها قوص تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها قوص وتشتمل على البلاد الآتية عددها ١٨ :

مركز قنا :	مركز قوص :	(تابع) مركز قوص :
ابنود	قوص	الحمر والجعافرة
الكلاحين	الزوايدة	الحلة
الدير	الخطاره	المقريية
البلاص	طوخ	العليقات
البراهمة	الشيخية	نقادة
قفط	الحراجية	
القلعة		

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها ناحية نزام وتشتمل على البلاد الآتية عددها ٢٠ :

مركز قوص :	(تابع) مركز قوص :	مركز الأقصر :
الشعراني	دمامل	القبلى قولاً
الخراقة	المعرى	الصعايدة
عباسة	جراجوس	العشى
المسيد	العيانسة	الزينية بحرى
جزيرة مطيرة	العقب	الزينية قبلى
الجمالية	نزام	المدامور
شهور	دنفيق	القرنه
حجازة	البحرى قولاً	
المحيرات	اللاوسط قولاً	

(تابع) جدول عن تقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية قنا

الدائرة العامة الرابعة التي مركزها اسنا تقسم الى دائرتين فرعيتين

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها بندر الأقصر وتشتمل على البلاد الآتية عدد ١٣:

مركز الأقصر :	(تابع) مركز الأقصر :	(تابع) مركز الأقصر :
بندر الأقصر	الضبعة	العديسات
الكرك	المريس	الريانة
البعيرات	الطور	الرزقات
الاقالة	ارمنت	
البياضية	وابورات أرمنت	

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها بندر اسنا وتشتمل على البلاد الآتية عدد ١٨:

مركز اسنا :	(تابع) مركز اسنا :	(تابع) مركز اسنا :
بندر اسنا	كومير	الشغب
الترعة	القرايا	كيان المطاعنة
زرنيخ والكلابية	الحله	التجوع
العضاية	جزيرة الريقية	أصفون
النسا	الدير	طفنيس
المساوية	الحاميد	المعلا

نظارة الداخلية

قرار

بتقسيم دائرة الانتخاب العامة بمديرية أسوان الى دوائر فرعية (٢)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على العبارة الأخيرة من المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب
نمرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

وعلى القرار الصادر منا في يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩١٣ بتعيين دائرة الانتخاب
التي ينتخب مندوبوها عضوا واحدا للجمعية التشريعية بمديرية أسوان

قررنا ما هو آت :

مراعاة لعملية الانتخاب قد قسمنا الدائرة العامة المذكورة الى ثلاث دوائر فرعية
على حسب الجدول الملحق بهذا القرار ما

تحريرا في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

(٢) الوقائع المصرية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ ملحق

جدول عن تقسيم دائرة الانتخاب العامة بمديرية أسوان الى دوائر فرعية طبقا للعبارة الأخيرة من المادة (١٩) من قانون الانتخاب

(١) الدائرة الفرعية الأولى يكون مركزها أسوان وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٢٣ :

مركز أسوان :	(تابع) مركز أسوان :	(تابع) مركز أسوان :
بندر أسوان	دايود	المنصوريه
جزيرة أسوان	دهميت	بنسان
عزب أسوان	كوم امبو	السنجابه
الاعقاب	العاكفيه	الرقيه
الكوبانيه	كفور كوم امبو	دراو
أبو الريش بحرى	فارس	الطويسه
أبو الريش قبلى	قطيره	الخنان
الشلال	أقليت	

(٢) الدائرة الفرعية الثانية يكون مركزها ادفو وتشتمل على البلاد الآتية عدد ١٧ :

مركز ادفو :	(تابع) مركز ادفو :	(تابع) مركز ادفو :
الصعايده	الروسيه قبلى	الحجز بحرى
الكلح شرق	الرمادى بحرى	» قبلى
الكلح غرب	الشاونه	سلوه بحرى
ادفو بحرى	السباعيه	» قبلى
ادفو قبلى	البصليه بحرى	الرمادى قبلى
الروسيه بحرى	البصليه قبلى	

(تابع) جدول عن تقسيم دائرة الانتخاب العامة بمديرية أسوان

(٣) الدائرة الفرعية الثالثة يكون مركزها الدز وتشتمل على البلاد الآتية عدد ٣٧ :

مركز الدز :	(تابع) مركز الدز :	(تابع) مركز الدز :
الدز والديوان	كلاشه	وادي العرب
الريفه	أبو هور	شارمه
أبو حنضل	مرواه	الجنينة والشباك
ابريم	ماريه	مصمص
توماس وعافيه	جرف حسين	توشكى شرق
عتقاله	قرشه	» غرب
فته	كشتمه	أرمنه
جزيرة ابريم	الدكه	فريق
عنيسه	العلاقى	بلانه
كرسكو	ثورية	قسطل
المالكى	محرقه	أدندان
السقارى	سياله	
الاميركاب	المضيق	

نظارة الداخلية

قرار

بادخال وتقل الدهون الغير مذابة من مدينة الاسكندرية الى داخل القطر (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٦
بمنع ادخال وتقل اللحوم والاسقاط والجلود الطرية والدهون وغيرها من الاسكندرية
وبور سعيد والسويس الى داخل القطر

وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة

قرر ما هو آت :

أولا - يجوز ادخال وتقل الدهون الغير مذابة من مدينة الاسكندرية
وضواحيها الى داخل القطر الى أن يصدر أمر آخر بشرط أن تكون
هذه الدهون مغلية وداخل صناديق مخصصة مبطنة بالزئبق وفي غطائها
فتحات صغيرة للتهوية وعليها ختم سلخانة الاسكندرية

ثانيا - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية في الحال ما

محمد سعيد

القاهرة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٧٠٦

نظارة الداخلية

قرار

بتعديل القرار الخاص بانشاء صناديق توفير لمستخدنى المجالس المحلية المختلطة (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٩١٣ بانشاء صناديق
توفير لمستخدنى المجالس المحلية المختلطة
١٩ نوفمبر سنة ١٩١٣

قرر ما هوآت :

مادة وحيدة

ألغيت المادة الخامسة من قرار ١٤ يونيه سنة ١٩١٣ الخاص بانشاء صناديق
توفير لمستخدنى المجالس المحلية المختلطة واستبدلت كما يلى :

المادة الخامسة

الاموال المتوه عنها بالمادة الثالثة تدفع فى أول كل شهر لنظارة المالية التى تقبلها
بفائدة مركبة قدرها ٤ ٪ فى السنة

والفوائد الواجب اضافتها الى رأس المال يعمل حسابها سنويا فى ٣١ ديسمبر

محمد سعيد

تحريرا ، مصر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٣

مجلس بلدى مدينة حلوان

قرار

بشأن تحصيل الاموال والعوائد البلدية بمدينة حلوان (*)

نحن رئيس مجلس بلدى حلوان

٢٠ نوفمبر ١٩١٣
بعد الاطلاع على المادة ١٣ من قانون ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١١ الصادر بتشكيل
مجلس بلدى حلوان

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون البلدى الرقم ٨ يونيه سنة ١٩١٢ واعتماد
نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩١٢ نمرة ٨٥ - ٤٦ - ٤

قررنا :

المادة الاولى

تحصيل الاموال والعوائد البلدية كالتعهدات المأخوذة يكون عند الاقتضاء
بالطريقة الادارية كنص الدكرينو الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ من تحصيل
الاول والعشور

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما ما

حلوان فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣

محافظ مصر ورئيس مجلس بلدى حلوان

على ذو الفقار

(*) الوقائع المصرية فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٧٠٨

نظارة الداخلية

قرار

بالغاء سجنى مركز الرمل وقسم الجمرک المركزيين (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من هذه النظارة بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٠٧ ١٦ نوفمبر
باعتبار المحلات التي أوجدت في بعض المراكز والاقسام بصفة سجنون مركزية
وبناء على طلب محافظة الاسكندرية وموافقة تفتيش عموم السجون

قرر ما هوأت :

يلغى سجنى مركزى مركز الرمل وسجنى مركزى قسم الجمرک بمحافظه الاسكندرية
المدرجان في قرار نظارة الداخلية الرقم ٢٢ يونيه سنة ١٩٠٧ م

تحريرا في ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٧٣٨

نظارة الداخلية

قرار

بـ تعديل مقر احدى دوائر الانتخاب الفرعية بمديرية جرجا (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر منا في يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣ (١٧ ذى الحجة سنة ١٩١٣) بتقسيم دوائر الانتخاب العامة بمديرية جرجا الى دوائر فرعية على حسب الجدول الملحق بذلك القرار . وبعد أخذ رأى حضرة مدير جرجا

قررنا ما هو آت :

يعدل مقر الدائرة الفرعية الثانية من الدائرة العامة الثانية بأن يجعل بندر سوهاج بدلا من ناحية بلصفوره ما

تحريرا في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

(*) الوثائق المصرية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٧٣٩

نظارة الحقانية

قرار

بتشكيل لجنة بنظارة الحقانية لاجراء تنقيح قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الاهلية (*)

نحن ناظر الحقانية

نظرا لما تبين من ضرورة تنقيح قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية
أمام المحاكم الاهلية

ونظرا للفائدة التي تنجم عن الاستعانة بما أدخل من التحسينات في السنين
الأخيرة على المرافعات في البلاد الاجنبية مع مراعاة الانتقادات التي طالما وجهت
الى طرق المرافعات الحالية في الاوساط التجارية وعلى صفحات الجرائد

ورغبة في اعداد قانون للراعات يبنى على ما هو جار عليه العمل الآن أمام المحاكم
المختلطة والاهلية ويكون عد اللزوم قاعدة لجميع المحاكم المدنية في القطر المصرى
قررنا ما هوآت :

المادة الاولى

تشكل بنظارة الحقانية لاجراء التنقيح المذكور لجنة مكونة من :

المستشار القضائى	بصفة رئيس
وكيل نظارة الحقانية...	
رئيس محكمة الاستئناف الاهلية	
النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة	
المستشار الخديوى لنظارة الحقانية	
ناظر مدرسة الحقوق الخديوية	بصفة أعضاء
أحد المستشارين بمحكمة الاستئناف الاهلية	
أحد المحامين أمام المحاكم المختلطة	
أحد المحامين أمام المحاكم الاهلية	
محام انكليزى من المشتغلين فى مصر	
أفوكاتو سكرتير المستشار القضائى...	بصفة سكرتير

القاهرة فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٣ (٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٣١)

حسين رشدى

نظارة الداخلية

قرار

بالتصديق على لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس مديرية اللجنة (*)

نحن ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على اللائحة التي وضعها مجلس مديرية اللجنة لاجراءاته الداخلية
سنة ١٩١٣ ٣ نوفمبر
وعلى العبارة الأخيرة من المادة (٤٩) من القانون النظامي .

قد صدقنا على اللائحة المذكورة المرفقة بهذا القرار ما

تحريرا في ٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ (٤ ذى الحجة سنة ١٣٣١)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في أول ديسمبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٧٦٧

مجلس مديرية الجيزة

لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس مديرية الجيزة (*)

المصدق عليها بجلسة يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٣

الفصل الأول

في عقد الجلسات ونظامها

المادة الاولى

تتعدد ادوار المجلس شهريا ويتبدئ كل دور في الاسبوع الأول من كل شهر
ويجئد الرئيس يوم وساعة انعقاد الجلسة الأولى من الدور
ويعين المجلس قبل انتهاء كل جلسة موعد الجلسة التالية أو يفوض ذلك للرئيس

٢٥ سبتمبر
سنة ١٩١٣

المادة الثانية

عقب التصديق على محضر الجلسة الماضية يتلو السكرتير المواضيع المبينة بمجدول
الاعمال وللجلاس أن يقرر طبعها كلها أو بعضها وتوزيعها على الأعضاء

المادة الثالثة

يجب على كل متكلم أن يوجه خطابه دائما للرئيس وألا يتكلم في الشخصيات
وألا يخرج عن الموضوع
قطع الكلام على المتكلم ممنوع ماعدا كلمات الموافقة أو الاستحسان

(*) الوقائع المصرية في أول ديسمبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٧٦٧

المادة الرابعة

إذا منع الرئيس المتكلم عن الكلام في الجلسة بناء على المادة (١٤) من لائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديريات ولم يتمتع يعرض أمره على الجلسة لتحكم فيه ويجوز لها أن تقرر حرمانه من حضور بقية الجلسة بعد سماع دفاعه

المادة الخامسة

لا يجوز لأحد من الأعضاء أن يغادر الجلسة إلا بأذن الرئيس

المادة السادسة

للرئيس أن يلفت الأعضاء الى المحافظة على النظام فان لم يسد النظام بعد هذا التنبيه جازله إيقاف الجلسة مدة لا تزيد عن ساعة ثم يعيدها فاذا عاد الاعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر

الفصل الثاني

في المناقشة وأخذ الآراء

المادة السابعة

لا يجوز في أثناء المناقشة أن يتكلم العضو في مسألة واحدة أكثر من مرتين إلا بإبداء أدلة جديدة

المادة الثامنة

(١) أخذ الآراء علنا له طريقتان :

١- رفع اليد : العضو الموافق يرفع يده وغير الموافق لا يرفعها

٢- النداء بالاسم : ينادى الرئيس أسماء الأعضاء مبتدئاً بالأحدث عهداً وإذا اتحد تاريخ انتخاب عضوين فأكثر يبدأ بأصغرهم سناً ويثبت السكرتير رأى كل عضو أمام اسمه وتلى الأسماء والآراء عقب أخذها للتحقق منها

(ب) أخذ الآراء سرا يكون بكتابة كل عضو رأيه في ورقة بغير توقيع ثم يضعها في صندوق يعد لذلك أمام الرئيس ومتى تم وضع الأوراق يفتح الرئيس الصندوق ويرتب الآراء على حسب أنواعها ويحصى كل نوع ويعلن النتيجة

المادة التاسعة

العودة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس وعلى من يريد العودة للمناقشة بعد انقضاء الجلسة وقبل ابلاغ الموضوع للجهة المختصة أن يقدم طلباً بذلك مبيناً به الأسباب فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه

الفصل الثالث

في الغياب والتأخر والاجازات

المادة العاشرة

كل عضو يضطر الى الغياب عن الجلسات مدة طويلة يرسل الى الرئيس طلباً بذلك مبيناً به الأسباب والمدة اللازمة فيعرض الرئيس الطلب على المجلس ويبلغ العضو قراره في يوم صدوره وللرئيس أن يرخص بالاجازة اذا رأى أن أسبابها تستدعى سرعة الاجابة ويبلغ المجلس ذلك في الجلسة التالية

الفصل الرابع

في الجلبان

المادة الحادية عشرة

لا يزيد عدد أعضاء كل لجنة عن خمسة ولا ينقص عن ثلاثة بما فيهم الرئيس .
وكلما قرر المجلس تشكيل لجنة يسمى من بين أعضائها بالاقتراع السرى من يرأس
جلساتها بالنيابة عن المدير في حالة انعقادها بغير حضوره أو وكيل المديرية

المادة الثانية عشرة

اذا طرأ على العضو ما يؤخره عن حضور جلسات اللجنة فعليه أن يقدم عذره
لرئيسها وهو يخبر به أعضاء اللجنة حال انعقادها وللرئيس أن يتدب من التواب
بدل المتخلف

المادة الثالثة عشرة

عضو اللجنة الذى يتأخر عن حضور جلساتها مرتين بدون عذر مقبول ينبهه
رئيسها الى عدم التأخر اذا كانت اللجنة منعقدة تحت رئاسة رئيس المجلس وإلا
فيكون التنبيه من رئيس المجلس بناء على طلب رئيس اللجنة
فان غاب العضو بعد ذلك يعرض الأمر على المجلس ليقرر ما يراه

المادة الرابعة عشرة

تعقد جلسات الجلبان في غير المواعيد المحددة لانعقاد المجلس وتكون جلساتها
قانونية متى حضرها أكثر من نصف أعضائها وتجتمع أعضاء كل لجنة بدعوة
من رئيسها بعد مضي أسبوع على الأكثر من تاريخ إحالة أى مشروع أو اقتراح
عليها ثم يوالون جلساتهم الى أن تنتهى أعمالهم ويقدمونها للرئيس المجلس
وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية وإذا تساوت الآراء فالأرجحية للجلبان الذى
فيه الرئيس

المادة الخامسة عشرة

إذا خالفت إحدى اللجان نص المادة الخامسة عشرة ألفتها رئيس المجلس إلى ذلك دفعيتين ثم يعرض الأمر على المجلس ليقرر ما يراه

المادة السادسة عشرة

يجرد لكل جلسة من جلسات اللجان محضريين فيه أسماء الأعضاء الجائزين والعائنين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يمضيه رئيس اللجنة والكتاب

المادة السابعة عشرة

للجان أن تطلب من المصالح الأميرية بالمديرية كل ماتحتاج إليه من البيانات والمعلومات بواسطة السكرتير الذى يجرد وصول الطلب إليه يعرض الأمر على رئيس المجلس لاستحضار ما هو مطلوب

المادة الثامنة عشرة

تختل كل لجنة بعد انتهاء الأعمال المحوّلة عليها ماعدا اللجان المنصوص عنها فى القانون النظامى أو التى يقرر المجلس أن تكون مأموريتها مستديمة

الفصل الخامس

فى الأعمال الكتابية

المادة التاسعة عشرة

السكرتير هو المسئول عن انتظام الأعمال الكتابية وانطباقها على القواعد الأصولية والتعليمات وبالأخص فيما يتعلق بعملية القيد فى الجدول العدوى وهو الذى يقوم بتحرير محاضر الجلسات للمجلس واللجان والمسئول عن صحتها وإعلان القرارات إلى الجهات المختصة وهو الأمين على ختم المجلس وأوراقه

المادة العشرون

لكل عضو أن يطلع في سكرتارية المجلس على محضر كل جلسة قبل انعقاد الجلسة التالية لها وكذلك محاضر الجلسات الماضية

الفصل السادس

أحكام متنوعة

المادة الحادية والعشرون

تعيين وتأديب ورفق موظفي المجلس والخدمة الخارجين عن هيئة العمال يكون بالطرق والشروط التي يقررها المجلس بلائحة مستخدميه بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

و يكون الموظفون والخدمة المذكورون تابعين في ادارتهم للرئيس

المادة الثانية والعشرون

تعتبر هذه اللائحة الداخلية متممة لللائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديرية الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٠

تصدق على هذه اللائحة بجلسة ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٣ م

مجلس مديرية الجيزة

لائحة مستخدمي مجلس مديرية الجيزة

المتعمدة من نظارة الداخلية بكتابها للمديرية نمرة ١٨٤ بتاريخ ٣٠ أكتوبر
سنة ١٩١٣ والمصتق عليها بجماسة ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٣

الباب الأول

شروط قبول الموظفين وتعيينهم

المادة الاولى

لا يقبل ضمن موظفي المجلس إلا من كان مصري الجنس وتابعا للحكومة المحلية

٢٥ سبتمبر
سنة ١٩١٣

المادة الثانية

يختار مجلس المديرية موظفيه ومستخدميه من الأنواع الآتية حسب الترتيب
الآتي كل في فنه :

أولا — الحاصلون على الشهادات النهائية (الدبلومات) من المدارس العالية
أو الخصوصية التابعة للحكومة المصرية أو (الدبلومات) من الخارج
المعادلة للدبلومات المصرية

ثانيا — الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية المصرية أو شهادة تعامل معاملتها
في التوظيف في مصالح الحكومة سواء كانت من مدارسها أم من الخارج

ثالثا — الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول (الكفاءة)

رابعاً - الحائزون على شهادة الدراسة الابتدائية

خامساً - حائزو شهادات مدارس المعلمين والمعلمات الاولى

سادساً - موظفو الحكومة الذين فصلوا من الخدمة بسبب الغاء وظائفهم أو استقالتهم . ويفضل موظفو الحكومة السارية عليهم لأئحة المعاشات ولا يجوز قبولهم إلا برضاء رؤساء المصلحة التابعين لها

المادة الثالثة

يكون مأمور التعليم ومفتشو المجلس ومهندسوه ونظار المدارس من الحائزين للشهادات النهائية (دبلوم) ويكون سكرتير المجلس حاصلاً على الشهادة الثانوية على الأقل ويشترط ألا يقل عمر كل من هؤلاء عند التوظيف عن خمس وعشرين سنة وإذا لم يتيسر الحصول على الحائزين للصفات المذكورة ينتخب المجلس من بين الطالبين من يرى فيه اللياقة والكفاءة

المادة الرابعة

الوظائف التي تخلو في الدرجات العالية من وظائف المجلس يشغلها بوجه عام موظفو المجلس بطريق الارتقاء ما لم تدع الحالة الى تعيين مرشحين من غير موظفي المجلس لأسباب قوية

المادة الخامسة

إذا تساوت شهادات طالبي التوظيف في وظيفة واحدة أو إذا تساوت الدرجات في امتحان لوظيفة واحدة فالمجلس يعين من الطالبين أكثرهم كفاءة وأوفرهم مقدرة وتدريباً في شؤون الوظيفة

وتعرض الطلبات الخاصة بالتوظيف في مدارس المجلس على لجنة التعليم لأخذ رأيها مبدئياً قبل أن يقرر المجلس أمرها بشأنها

المادة السادسة

كل من يريد أن يعين في وظيفة تابعة للمجلس عليه أن يقدم مع طلب الاستخدام الشهادات الآتية :

أولا — شهادة الميلاد . أو شهادة الفرقة العسكرية وإن لم توجد فشهادة من اثنين من الأطباء المعروفين للمجلس

ثانيا — شهادة بحسن سيره وأخلاقه وأنه لم تصدر في حقه أحكام تمنع من توظيفه وبأنه مصرى الجنس وتابع للحكومة المحلية موقعا عليها من اثنين من موظفى الحكومة لا يقل مرتب الواحد منهما عن عشرة جنيهات شهريا أو موقعا عليها من اثنين معروفين للمجلس وجديرين بثقته

ثالثا — شهادة يبين فيها ما إذا كان الطالب سبق له استخدام أم لا وفى الحالة الأولى تبين وظائفه وزمن استخدامه فى كل منها وتاريخه وسبب خروجه من آخر وظيفة كان بها

المادة السابعة

لا يعين الطالب المرشح للوظيفة إلا بعد الكشف عليه طبيا أمام من يختارهم المجلس من الأطباء واتضح قدرته على العمل

المادة الثامنة

لا يثبت الموظف فى وظيفته إلا بعد أن يمضى مدة التجربة على ما يرام وتحسن فى حقه شهادة المشرفين على أعماله ومدة التجربة سنة مكتبية تبتدى من تاريخ دخوله بخدمة المجلس ويستثنى من ذلك الوظائف الكتابية فإن مدة التجربة فيها تكون ستة شهور

المادة التاسعة

تحسب مدة التجربة ضمن مدة الخدمة للموظف إذا ثبت فى وظيفته

الباب الثاني

علاوات الموظفين وترقيتهم

المادة العاشرة

تمنح العلاوات والترقيات للمستخدمين في شهر يناير بعد عمل ميزانية السنة الجديدة وإذا طرأ ما يستوجب تأخير منحها إلى ما بعد يناير تحسب من أول يناير على العموم

المادة الحادية عشرة

تمنح الترتيات والعلاوات للموظفين بأمر من رئيس المجلس بعد فحص كشوفات الترقيات والعلاوات المقدمة له من اللجنة المشكلة للنظر في ترقيات وعلاوات الموظفين وبعد مصادقة المجلس

المادة الثانية عشرة

تشكل اللجنة المختصة بالنظر في التعيينات والترقيات وعلاوات الموظفين من رئيس المجلس بصفة رئيس ومن أعضاء لجنة التعليم ومن سكرتير المجلس بصفة سكرتيرها

المادة الثالثة عشرة

لا يرقى الموظف إلى درجة أعلى من درجته التي هو فيها أو يزداد مرتبة نبل مضي سنتين على آخر ترقية أو علاوة منحت له وللمجلس الحق بصفة استثنائية أن يمنح الموظف الزيادة بدون مراعاة هذا الشرط

المادة الرابعة عشرة

الموظف المحكوم عليه تأديباً بتزليل درجته أو ققص مرتبه لا يرقى ولا يمنح علاوة إلا بعد مضي سنتين من تاريخ الحكم

المادة الخامسة عشرة

لا تسرى هذه اللائحة فيما يختص بشروط التعيين على معلمى المكاتب والخدمة السائرة فان هؤلاء يعينون ويرفون ويقطع من مرتباتهم أو يزداد بأمر من رئيس المجلس وانما يخطر المجلس بأول جلسة للتصديق على ذلك ويراعى فى انتخاب هؤلاء تفضيل من كان من أهالى المديرية على غيره

المادة السادسة عشرة

لرؤساء الجهات التابعة لمجلس المديرية حق تعيين ورفع الخدمة السائرة كل فى الجهة التى يرؤسها بشروط تصديق رئيس المجلس على هذا التعيين أو الرفع

الباب الثالث

فى حضور الموظفين وانصرافهم وغياهم وتأخيرهم

المادة السابعة عشرة

على موظفى المجلس أن يحضروا مباشرة أعمالهم قبل الميعاد المحدد لذلك بنفس دقائق على الأقل ولا يجوز لهم الانصراف إلا فى الميعاد الذى يحدده رئيس المجلس

المادة الثامنة عشرة

لرئيس المجلس أن يدعو موظفى المجلس للحضور فى ديوان المجلس فى غير الأوقات المنصوص عنها فى مادة (١٧) اذا تراءى له ذلك

المادة التاسعة عشرة

لا يجوز لموظفى المجلس التاخر عن الحضور لمباشرة أعمالهم فى المواعيد المحددة لذلك ولا الغياب مطلقا إلا باذن من رئيس المجلس

المادة العشرون

كل موظف يضطر للانقطاع عن العمل يجب عليه أن يخطر يومياً رئيسه المباشر قبل ميعاد العمل على الأقل بساعة بجواب اعتذار مبين فيه الأسباب التي حملته على الانقطاع

المادة الحادية والعشرون

ترسل جوابات الاعتذار وكشف غياب وتأخر الموظفين الشهرى لرئيس المجلس مؤشراً عليها من رؤساء الجهات بالقبول أو الرفض

الباب الرابع

في الاجازات

المادة الثانية والعشرون

الاجازات نوعان : مرضية واعتيادية

في الاجازات الاعتيادية

المادة الثالثة والعشرون

يجوز للموظف أن يأخذ إجازة اعتيادية بماهية كاملة شهراً في السنة داخل القطر وشهرين خارجه

المادة الرابعة والعشرون

يجوز للموظف أن يحصل على امتداد الاجازة الاعتيادية التي يصرح له بها باذن من رئيس المجلس اذا كانت مدة إجازته تسمح له بذلك

المادة الخامسة والعشرون

يجوز ضم مدد الاجازات الاعتيادية بعضها الى بعض بالماهية الكاملة بشرط ان أقصى المدة التي يتأهلها الموظف في سنة واحدة أوفى سنتين متداخلتين مع الامتداد أو بذونه تكون ثلاثة أشهر داخل القطر وثلاثة شهور ونصف خارجه

المادة السادسة والعشرون

لاتسرى المادة الخامسة والعشرون على نظار المعاهد العلمية ومعلميها الذين يتمتعون بالاجازات الرسمية غضون العطلة المدرسية التي يقررها المجلس سنويا

المادة السابعة والعشرون

ليس لنظار المعاهد العلمية ولا لمعلميها الحق في طلب إجازة اعتيادية غضون السنة المكتتبة

المادة الثامنة والعشرون

كل موظف يرغب في الحصول على إجازة عليه أن يقدم بذلك طلبا لرئيس المجلس الذي له الحق في قبول الطلب أو رفضه أو تعديله
رئيس المجلس الحق في منح إجازات لا تتجاوز مدتها خمسة عشر يوما وما زاد عن ذلك يعرض على المجلس

المادة التاسعة والعشرون

كل موظف حصل على إجازة عليه أن يخبر رئيس المجلس قبل قيامه بالإجازة
بجانب مينا فيه عنوان مراسلاته أثناء الإجازة

المادة الثلاثون

لرئيس المجلس الحق في قطع إجازة أى موظف سبق له التصريح بإجازة اعتيادية واستدعائه للعمل ان كان هناك أسباب تدعو لذلك

المادة الحادية والثلاثون

للموظف الحق في قطع إجازته والحضور للعمل قبل انتهائها وفي هذه الحالة يضاف له الباقي من مدة إجازته على مدة الإجازات التي يستحقها اعتيادية أو مرضية

المادة الثانية والثلاثون

كل موظف تنتهى مدة إجازته ولم يحضر لاستلام أعماله فى اليوم التالى لاقضاء إجازته ولم يحضر رئيس المجلس كتابة بأسباب التأخير لا تحسب له ماهيته فى الأيام التى يتغيبها وإن زادت مدة التأخير عن خمسة عشر يوما يعتبر الموظف مستقيلا ويصدر المجلس قرارا بفصله من خدمته

المادة الثالثة والثلاثون

الموظفون الظهورات والذين هم تحت التجربة لهم الحق فى أخذ اجازة اعتيادية مقدارها (١٥) يوما عن كل سنة بدون احتساب ضم المدد بعضها الى بعض

فى الاجازات المرضية

المادة الرابعة والثلاثون

الرئيس المباشر يكلف الموظف المنقطع عن العمل لأسباب مرضية باحضار شهادة طبية دالة على ذلك

المادة الخامسة والثلاثون

إذا زادت مدة انقطاع الموظف عن العمل بسبب المرض عن ثلاثة أيام فعلى الرئيس المباشر أن يحيل الموظف على من يختاره رئيس المجلس من الأطباء لتقرير المدة التى يظن فيها حصول الشفاء ويخطر المجلس بما يتم

المادة السادسة والثلاثون

يرسل الرئيس المباشر مع (الموظف) المطلوب الكشف عليه طبيًا مندوبا من قبل المجلس ليرشد عنه

المادة السابعة والثلاثون

إذا كانت حالة الموظف المريض لا تسمح له بالانتقال الى مركز (اللجنة الطبية) فريئس المجلس يكلف (اللجنة) بالانتقال الى منزل الموظف المريض للكشف عليه طبيًا

المادة الثامنة والثلاثون

لا تعطى إجازات مرضية للموظف المريض إلا بعد الكشف عليه طبيا بمعرفة (لجنة الكشف على الموظفين) وتقرير الإجازة المرضية اللازمة بمعرفة هذه (اللجنة)

المادة التاسعة والثلاثون

إذا كان الموظف الطالب للإجازة المرضية موجودا خارج دائرة المديرية فعليه أن يرفق بطلبه شهادة طبية موقعا عليها من طبيبين ولرئيس المجلس في هذه الحالة أن يحيل الموظف على (قومسيون) طبي الجهة الموجود بها الموظف

المادة الأربعون

على الموظف المصرح له بالإجازة المرضية أن يحضر رئيس المجلس في نهاية كل شهر من ابتداء إجازته بما آلت إليه حالته الصحية وأن يرسل شهادة من الطبيب الذي يعالجه دالة على ذلك

المادة الحادية والأربعون

على الموظف الذي تصرح له بإجازة مرضية ويريد امتدادها أن يكتب بذلك قبل انتهاء الإجازة التي تصرح له بها بخمسة أيام على الأقل إلى رئيس المجلس مبينا السبب في طلب الامتداد ويرفقه بالشهادات الطبية المقررة لأحقية طلبه

المادة الثانية والأربعون

للموظف المثبت الحق في أخذ إجازة مرضية عن كل ثلاث سنوات تمضي عليه في خدمة المجلس بدون احتساب ضم المتد بعرضها الى بعض حسب الترتيب الآتي :

(أ) شهران بمرتبة كامل

(ب) » بنصف مرتبة

(ج) » ربع مرتبة

المادة الثالثة والأربعون

مدة ثلاث السنوات في الخدمة يراد بها ثلاث سنوات يقضيها الموظف في الخدمة بتمامها ولا تدخل فيها مدة الاجازات الاعتيادية أو المرضية

المادة الرابعة والأربعون

لمجلس المديرية الحق في إعطاء إجازة مرضية للموظف الذي انتهت إجازته المرضية قانونا لمدة يقررها المجلس بشرط ألا تزيد عن ستة شهور بدون أن تصرف للموظف عنها ماهية كما أن للمجلس الحق في رفته بعد انتهاء إجازته المرضية القانونية

المادة الخامسة والأربعون

تحل الاجازات الاعتيادية محل الاجازات المرضية بتصريح كتابي من رئيس المجلس

المادة السادسة والأربعون

الموظفون الظهورات الشاغولون وظائف دائمية خالية والموظفون المعينون بصفة مؤقتة لمدة سنتين على الأقل أو منظور بقاؤهم هذه المدة يعاملون فيما يتعلق بالاجازات كالموظفين المئتمنين

أما الموظفون الظهورات الذين لا تتوفر فيهم الشروط يسوغ التصريح لهم بالغياب مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما في كل سنة بمرتب كامل وبدون ضم المدد بعضها الى بعض ولكن بشرط ألا يحصل في أى حال من الأحوال عطل في العمل أو زيادة في المصروفات

المادة السابعة والأربعون

لرئيس المجلس أن يعين موظفا بصفة مؤقتة بدل الموظف المريض مدة مرضه بشرط ألا يتعدى ذلك نهاية المصروفات المقررة في الميزانية

المادة الثامنة والأربعون

حساب الاجازات الاعتيادية والمرضية يكون حسب السنين الافرنكية ويحسب نصف الشهر دائماً ١٥ يوما وعندما تكون مدة الاجازات الممنوحة أياها تحسب الأشهر بعدد أيامها الحقيقية وعندما تكون مدة الاجازة أشهراً تنتهى فى آخر شهر من الاجازة باليوم السابق لليوم المقابل لابتداء الاجازة

المادة التاسعة والأربعون

لا تسرى الأحكام السابقة على الخدمة السائرة ولهم الحق فى إجازة شهر عن كل سنة مضوها فى خدمة المجلس بماهية كاملة بدون ضم المدد بعضها الى بعض

الباب الخامس

فى تأديب الموظفين وتشكيل مجلس التأديب

المادة الخمسون

ترفع الدعاوى التأديبية على الموظف بقرار من المجلس ميينا فيه التهم المنسوبة الى الموظف

المادة الحادية والخمسون

يشكل مجلس التأديب من :

رئيس المجلس بصفة رئيس
أحد أعضاء مجلس المديرية
... أحد الأعضاء الاستشاريين } ينتخبان بالقرعة

ويقوم أحد عمال المجلس بوظيفة السكرتير

المادة الثانية والخمسون

يعلن رئيس المجلس الموظف المتهم بورقة الاتهام مبدئاً التهمة أو التهم المنسوبة إليه ويكلفه بالحضور أمام مجلس التأديب في ميعاد لا يقل عن خمسة أيام كاملة من يوم اعلانه لابتداء ماعنده من أوجه الدفاع

المادة الثالثة والخمسون

بعد فحص التهمة أو التهم المنسوبة الى الموظف وبعد سماع دفاعه يعلن بنتيجة الحكم قبل انقضاء الجلسة

المادة الرابعة والخمسون

يجب التوقيع على قرار المجلس (مجلس التأديب) من جميع أعضائه وسكريره

المادة الخامسة والخمسون

يجوز للموظف المحكوم عليه من مجلس التأديب استئناف الحكم أمام مجلس المديرية في مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ الحكم عليه

المادة السادسة والخمسون

العقوبات التي يجوز الحكم بها على الموظفين التابعين لمجلس المديرية هي :

(أ) الانذار

(ب) قطع المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً

(ج) تنزيل الدرجة أو قصص المرتب مع ابقاء الموظف في وظيفته

(د) الرف

ولرئيس المجلس حق الانذار وقطع الماهية لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً وباقي العقوبات من اختصاص مجلس التأديب

المادة السابعة والخمسون

لا يعتبر حكم مجلس التأديب نافذاً إلا اذا صادق عليه المجلس الذى له الحق فى اقرار الحكم أو رفضه أو تعديله

المادة الثامنة والخمسون

دفاع الموظف المحكوم عليه من مجلس التأديب أمام مجلس المديرية يكون كتابيا فيقدم تقريراً للجلس مبيناً فيه أوجه ظلامته من حكم مجلس التأديب

المادة التاسعة والخمسون

متى حكم على الموظف باحدى العقوبات المذكورة فى مادة (٥٦) وجب حفظ صورة الحكم فى دوسيه الموظف

المادة الستون

يجب اعلان الموظف المحكوم عليه من المجلس بنتيجة الحكم ويكون ذلك نافذ المفعول من تاريخ صدور حكم مجلس التأديب

المادة الحادية والستون

لرئيس المجلس الحق فى أن يقرر بطريقة مستعجلة إيقاف الموظف المطلوب محاكمته عن العمل بشرط أن تتم محاكمته فى ميعاد ١٥ يوما على الأكثر من تاريخ الإيقاف

المادة الثانية والستون

يحاكم الموظف اذا أخل بعمله أو ارتكب ما يستوجب محاكمته

المادة الثالثة والستون

الأحكام السابقة لاتمس بالمجلس من الحق فى فصل أى موظف بدون توسط مجلس التأديب اذا كان ذلك بسبب عدم قدرته صحيا على القيام بوظيفته بقرار من اللجنة الطبية للكشف على الموظفين

الباب السادس

في استقالة الموظفين

المادة الرابعة والستون

يجب على من يريد أن يستقيل من موظفي المجلس أن يقدم استقالته كتابة لرئيس المجلس قبل ميعاد الاستقالة بشهر على الأقل

المادة الخامسة والستون

لرئيس المجلس الحق في قبول استقالة الموظف أو رفضها إذا كان هناك سبب يستدعي ذلك وفي الحالة الأولى يكلف الموظف المستقيل أن يسلم مابعدته إذا كان من أرباب العهد بخالصة كتابية لمن يعينه رئيس المجلس للاستلام منه

المادة السادسة والستون

تحسب للموظف ماهيته مدة تسليمه مابعدته بحيث لا تتجاوز مدة التسليم (١٥) يوما على الأكثر

الباب السابع

في مصروفات الانتقال وبدل السفرية

المادة السابعة والستون

للجلس الحق في نقل أى موظف من جهة الى أخرى تابعة له

المادة الثامنة والستون

الموظفون التابعون للجلس الذين ينقلون نهائيا من جهة الى أخرى بناء على أمر المجلس لهم الحق في أخذ مصروفات انتقالهم وانتقال عائلتهم وخدمهم وعفش بيوتهم أما الموظفون الذين يكون نقلهم بناء على طلبهم فليس لهم الحق في أخذ مصروفات الانتقال مطلقا

المادة التاسعة والستون

تصرف مصروفات الانتقال (من أجرة سكك حديدية أو مراكب أو عربات أو أجرة ركائب) بموجب كشف مرفقة معها مستندات الصرف يصدق عليها من رئيس المجلس

المادة السبعون

الموظف الذى تكون وظيفته تستدعى التنقل كالتفتيش على المدارس والمكاتب له الحق فى أجر السكك الحديدية والركائب الضرورية لتوصيله الى الجهة التى فيها التفتيش وكذا فى رجوعه الى مركز وظيفته

المادة الحادية والسبعون

ليس للموظف الحق فى صرفه أجر الانتقال الى مسافات تبعد عن البلد التى فيها مركز وظيفته بأقل من كيلو متر واحد

المادة الثانية والسبعون

الموظف الذى يعين فى مأمورية وقتية خارج مركز وظيفته له الحق فى أجرة السفر بالشروط المبينة فى المادة (٧٣)

المادة الثالثة والسبعون

للموظفين حق الركوب فى السكك الحديدية كالبيان الآتى :

يركب فى الدرجة الأولى من كان مرتبه ٢٠ جنيا فما فوق

» » الثانية » » من ٥ الى ٢٠ جنيا

ويموز لموظفى هذا الصنف الانتقال فى الدرجة الأولى فى السكك الحديدية الضيقة التى لا يوجد بها إلا درجتان

ويركب فى الدرجة الثالثة من كان مرتبه الشهرى أقل من ٥ جنيهات مصرية

المادة الرابعة والسبعون

موظف المجلس الذى ينقل من محل إقامته الى محل آخر تابع للمجلس بصفة نهائية له الحق فى نقل عائلته الموجودة معه فى معيشة واحدة لغاية ثمانية أشخاص فى الدرجة المقررة له ونقل أتباعه لغاية أربعة أشخاص فى الدرجة الثالثة

وله الحق أيضا فى نقل عشرة قناطير من العفش منها قنطاران فى قاطرة الركاب والباقى فى قاطرة البضاعة

المادة الخامسة والسبعون

للموظف المعين حديثا فى وظيفة تابعة للمجلس الحق فى صرف أجره قله من محل إقامته الى مقر وظيفته ونقل خادم وقنطارى عفش فى قطار الركاب

المادة السادسة والسبعون

للموظف أن يتنفع بما يزيد من مصروفات قله عائلته وأتباعه حسب مادة ٧٤ و ٧٥ فى نقل ما يزيد من عفشه عن المقدار المحدد له قانونا

المادة السابعة والسبعون

الموظفون الذين يرفتون من خدمة المجلس لأسباب مرضية تمنعهم عن العمل أو لالغاء الوظيفة وورثة الموظفين المتوفين وهم فى خدمة المجلس لهم الحق فى مصروفات انتقلهم الى الجهة التى يرغبون الإقامة فيها داخل القطر حسب المادة (٧٤)

المادة الثامنة والسبعون

ليس للخدمة السائرة الحق فى طلب مصروفات الانتقال من جهة الى أخرى تابعة للمجلس إلا اذا كان الانتقال بأمر رئيس المجلس لأسباب دعت لذلك وفى هذه الحالة يجوز للخدمة السائرة نقل عائلتهم لغاية شخصين بالدرجة الثالثة وعفشهم لغاية قنطارين بقطر البضاعة

المادة التاسعة والسبعون

الموظفون الذين هم بالاجازة ويطلبهم المجلس للعمل لهم الحق في مصروفات الانتقال في حضورهم وإياهم اذا رجعوا لتكملة إجازتهم

المادة الثمانون

الموظف المكلف بأمورية تتبع المجلس وتضطره للبيت بعيدا عن مسكنه المعد لأقامته له الحق في بدل السفرية باعتبار ٢ في المائة من مرتبه الشهري عن كل ليلة يقضيها في هذه الأمورية بحيث لا يتجاوز ذلك خمسة عشر يوما في الشهر

المادة الحادية والثمانون

إذا كانت الأمورية التي كلف بها الموظف خارج القطر تقدر مصروفات انتقاله وبدل سفريته بمعرفة رئيس المجلس

المادة الثانية والثمانون

لا يجوز صرف مصروفات الانتقال وبدل السفرية بدون طلب من الموظف يقدمه لرئيس المجلس

المادة الثالثة والثمانون

يسقط حق طلب مصروفات السفر ونقل العائلة والعفش لأي موظف اذا مضى ثلاثون يوما بعد انتهاء سفره أو رفته أو وفاته ولم يقدم ذوو الشأن طلبا بذلك لرئيس المجلس

المادة الرابعة والثمانون

لرئيس المجلس الحق في نقص أى مقدار يراه في غير محله من مصروفات الانتقال أو بدل السفرية

المادة الخامسة والثمانون

لا يجوز مطلقا إعطاء الموظفين سلفة تحت الخصم من مصروفات انتقالهم أو بدل سفرياتهم إلا في الأحوال الاستثنائية الضرورية

الباب الثامن في أحكام عمومية

المادة السادسة والثمانون

ليس لموظفى المجلس الحق فى طلب معاش أو مكافأة من المجلس عن المدة التى مضى فيها فى خدمته وإنما للمجلس الحق فى أن يعين ورثة المتوفين من موظفيه بما لا يقل عن مرتبه ثلاثة أشهر ولا يزيد عن مائة جنيه إذا كانت مدة الخدمة لا تقل عن عشر سنوات

وإذا كانت مدة الخدمة خمس عشرة سنة فما فوق فيجوز للمجلس فى الأحوال السابقة أن يقدر مكافأة بنسبة شهر عن كل سنة من سنى خدمة الموظف

المادة السابعة والثمانون

لا يجوز الجمع بين وظيفة فى المجلس وأخرى خارجة عنه إلا بتصريح من المجلس

المادة الثامنة والثمانون

لا يجوز لأى موظف تابع للمجلس أن يزاوّل عملاً يعتبر حائلاً دون قيامه بواجباته على أكل وجه وأتم نظام أو أى عمل آخر لا يتفق على كرامة الموظف

المادة التاسعة والثمانون

كل موظف يحبس لجريمة من الجرائم يعتبر موقوفاً من يوم حبسه ويكون مرتبه مدة ايقافه حقاً للمجلس وهذا لا يمنع المجلس من تقرير ابقائه فى وظيفته إذا حكم ببراءته وإذا حكم نهائياً بحبس الموظف وجب رفته

المادة التسعون

على الموظفين الذين يعهد اليهم بنقود وكذا أرباب العهد أن يقدموا تأميناً من هود أو مستندات يقبلها المجلس أو ضماناً من شركة الضمانات أو من أحد الأفراد الذين يثق المجلس بثروتهم

تصدّق على هذه اللائحة بجلّسة يوم الخميس ٢٤ شوال سنة ١٣٣١ الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٣ م

نظارة الداخلية

قرار

بفصل ست بلاد عن مركز بليس والحاقيها بمركز منيا القمح بمديرية الشرقية (*)

ناظر الداخلية

بالاتفاق مع نظارة المالية وبعد أخذ رأى مجلس مديرية الشرقية

أول ديسمبر
سنة ١٩١٣

قرر ما هو آت :

أولا - تفصل عن مركز بليس وتلحق بمركز منيا القمح الست بلاد الآتية
وهي :

الاعراس . الحوض الطويل . ميت سهيل . كفر مصطفى افندى
النعامنه . سنهوا ومنشاة فتحي
وما يتبع هذه البلاد من العزب ونحوها

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار اعتبارا من ٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ وعلى
مدير الشرقية تنفيذه ما

في ٣ محرم سنة ١٣٣٢ (أول ديسمبر سنة ١٩١٣) محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية في ٨ ديسمبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٨٤٠

نظارة الداخلية

قرار

بشأن شروط نقل الخرق (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٦ المتعلق بنقل الخرق (الكهنة) ٢٠ أكتوبر
والاطلاع على القرار الوزاري الصادر بهذا الشأن في ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٦
وبالنظر لوجود اصابات بالطاعون وبأمراض أخرى وبائية
وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة
قرر ما هو آت :

المادة الأولى

لا يجوز نقل الخرق إلا بتصريح خصوصي يعطى من مصلحة الصحة
العمومية طبقاً لأحكام هذا القرار وذلك لحين صدور أمر آخر

المادة الثانية

على صاحب الخرق أن يقدم عن كل رسالة طلباً بالكافة الى طبيب صحة
المركزيين فيه ما يأتي :

- (أ) اسمه وعنوانه
- (ب) الجهات الواردة منها الخرق
- (ج) الجهة المرغوب التصدير منها
- (د) الجهة المرسله اليها الخرق
- (هـ) عدد البالات التي تتألف منها الرسالة
- (و) كيفية النقل (إذا كان بالبر أو بالسكة الحديد أو بالليل)

المادة الثالثة

إذا كان المرض الوبائي موجودا في الجهة الواردة منها الخرق لا يعطى تصريح بالنقل

وإن كان لا يوجد بها مرض وبائي يعطى طبيب الصحة تصريحاً من صورتين بعد التحقق من أن الخرق محزومة حزماً جيداً في أكياس مقترنة أو بطريقة أخرى توافق عليها مصلحة الصحة العمومية ولا يتسبب عنها سقوط شيء من الخرق

المادة الرابعة

يذكر في التصريح جميع البيانات المنصوص عليها في المادة الثانية وتبين فيه أيضاً المدة التي يكون فيها التصريح نافذ المفعول

لا تزيد هذه المدة عن عشرين يوماً متى كان النقل بالسكة الحديد أما إذا كان النقل بطريقة أخرى فتعين المدة بمعرفة الجهة الصحية التي يعطى منها التصريح

المادة الخامسة

إذا نقلت الخرق بالسكة الحديد تسلم قسيمة التصريح الأولى المكتوب عليها (بالسكة الحديد فقط) إلى ناظر محطة الجهة الواردة منها الخرق لحفظها عنده والتقسيم الثانية ترسل إلى الشخص الصادرة إليه الخرق لكي يقدمها إلى المحطة المرسل إليها مع بوليصة الشحن قبل استلام البالات

المادة السادسة

إذا كان النقل بطريق البر أو النيل يجب أن يكون التصريح مع الرسالة لإبرازه كلما طلب ذلك أحد رجال الإدارة أو الصحة

المادة السابعة

نقل الخرق بغير تصريح أو بخالفة الشروط المدونة بالتصريح المعطى عنها أو بغير حزنها حزماً جيداً طبقاً للمادة الثالثة يعد مخالفة لأحكام هذا القرار

المادة الثامنة

يلغى القرار الوزاري المؤرخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٦

المادة التاسعة

يعمل بهذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بستين يوما

صدر بالقاهرة في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٣

محمد سعيد

مديرية الغربية

قرار

بمنع أخذ كراسة شوارع المحلة الكبرى لغير الأشخاص المعينين لذلك (*)

مدير الغربية

٥ نوفمبر سنة ١٩١٣
بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩١٣ من اللجنة المشكلة بديوان مركز المحلة الكبرى بمقتضى قرار نظارة الداخلية الرقم ١١ مايو سنة ١٨٩٥ المصدق عليه من محكمة الاستئناف المختلطة

قرر ما هو آت :

المادة الاولى

منوع منعاً باتاً إلا للأشخاص المعينين بمعرفة مجلس بلدى المحلة الكبرى أخذ الكراسة والمختلطات الأخرى الناتجة من كنس جميع طرق البندر وضواحيه أو انحراج محتويات الصناديق أو العربات المعدة لوضع أو لنقل تلك المواد

المادة الثانية

كل من يخالف أحكام المادة السابقة يعاقب بغرامة لا تتجاوز المائة قرش صاغ أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

المادة الثالثة

يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

(محب)

٥ نوفمبر سنة ١٩١٣

مديرية الغربية

قرار

بمنع أخذ كراسة شوارع سمندود لغير الاشخاص المعينين لذلك (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩١٣ من اللجنة المشكلة
بديوان صحة بندر سمندود بمقتضى قرار نظارة الداخلية الرقم ١١ مايو سنة ١٨٩٥
المصنق عليه من محكمة الاستئناف المختلطة

قرر ماهوآت :

المادة الاولى

ممنوع منعاً باتاً إلا للاشخاص المعينين بمعرفة مجلس بلدى سمندود أخذ الكراسة
والمختلفات الاخرى الناتجة من كلنس جميع طرق البندر وضواحيه أو اخراج
محتويات الصناديق أو العربات المعدة لوضع أو لنقل تلك المواد

المادة الثانية

كل من يخالف أحكام المادة السابقة يعاقب بغرامة لا تتجاوز المائة قرش
صاغ أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

المادة الثالثة

يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

(محب)

٥ نوفمبر سنة ١٩١٣

مديرية الغربية

قرار

بمخ أخذ كخاسة شوارع كقر الزيات لغير الأشخاص المعينين لذلك (*)

مدير الغربية

٥ نوفمبر ١٩١٣
بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩١٣ من اللجنة
المشكلة بديوان مركز كقر الزيات بمقتضى قرار نظارة الداخلية الرقم ١١ مايو
سنة ١٨٩٥ المصدق عليه من محكمة الاستئناف المختلطة
قرر ما هو آت :

المادة الأولى

ممنوع منعاً باتاً إلا للأشخاص المعينين بمعرفة مجلس بلدى بندر كقر الزيات
أخذ الكخاسة والمخلفات الأخرى الناتجة من كنس جميع طرق البندر أو انخراج
محتويات الصناديق أو العربات المعدة لوضع أو لنقل تلك المواد

المادة الثانية

كل من يخالف أحكام المادة السابقة يعاقب بغرامة لا تتجاوز المائة قرش صاغ
أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

المادة الثالثة

يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

(محب)

٥ نوفمبر سنة ١٩١٣

محافظة الاسكندرية

قرار

بشأن منع التكفف بالاسكندرية (*)

محافظ الاسكندرية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ ٦ نوفمبر
سنة ١٩١٣ بشأن التكفف

وبعد الاطلاع على قرارات المحافظة الصادرة في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٧
و ١١ يوليو سنة ١٩٠٦ بشأن جدول الجهات الممنوع التكفف فيها

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

يجرى العمل بقرار نظارة الداخلية البادى ذكره فى الجهات الآتى بيانها وهى :

قسم ميناء البصل :

شارع ابراهيم

قسم الكمرك :

شارع رأس التين

» الارصفه

أرصفة عباس

شارع السلطان سليم

(*) الوقائع المصرية فى ٨ ديسمبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٨٤٣

قسم اللبان :

شارع السبع بنات

» ابراهيم

قسم المنشية :

شارع السبع بنات

الجهة التي تشملها الحدود الآتية :

سوق الطباخين

شارع الميدان

» نوبار باشا

ميدان القديسة كاترين (المنشية الصغرى)

شارع لومباردو

» البورصة القديمة

أرصفة عباس

قسم العطارين :

شارع صلاح الدين

الجهة التي تشملها الحدود الآتية :

شارع البورصة القديمة

» لومباردو

» جامع العطارين

» الامير عبد المنعم

» كنتجى عثمان (بما فيه حوش محطة مصر)

» محرم بك

شارع منشه (لغاية المتر الواقع تحت خط السكة الحديد)

» نيروتسس بك

» باب شرقى

» كورتى

ميدان الخرطوم

شارع الامير يوسف عز الدين

أرصفة عباس

قسم محرم بك :

كل القسم ما عدا الجزء الواقع قبلى شارع محرم بك

قسم الرمل :

كل القسم

المادة الثانية

يلغى قرارا المحافظة الصادران فى ٢٣ اغسطس سنة ١٨٩٧ و ١١ يوليو

سنة ١٩٠٦

الماد الثالثة

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

تحريرا بالاسكندرية فى ٧ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (٦ نوفمبر سنة ١٩١٣)

أحمد زيور

نظارة المالية

قرار

خاص بصيد السمك والملاحة في البحيرات والمياه البحرية وقناة السويس (*)

نحن ناظر المالية

٤ ديسمبر سنة ١٩١٣
بعد الاطلاع على المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون نمرة ٢٧ الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩١٣ المختص بصيد السمك والملاحة في البحيرات والمياه البحرية وقناة السويس

قررنا ما هو آت :

المادة الاولى

ببحيرة المنزلة

ابتداء من أول مايو لغاية ٣١ أكتوبر من كل سنة يمنع صيد السمك على شواطئ بحيرة المنزلة والبحر الابيض المتوسط في دائرة نصف قطرها ستة كيلومترات من طابية الجميل ومحدودة بعلامات معينة

المادة الثانية

يمنع أيضا صيد السمك في المدة المذكورة قبل من كل سنة في المجارى الآتية بعد وفي دائرة نصف قطرها كيلومتر واحد من أى فم من تلك المجارى حسب العلامات المعينة :

- ١ - الشرم الواقع بين الارض الثابتة وجزيرة الكناف
- ٢ - الموايج الواقع بين جزيرتي الكناف والخطبية

(*) الوقائع المصرية في ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٨٧٧

- ٣ - الخطيبة الواقع بين جزيرتي الخطيبة وبرالحمار
- ٤ - البغدادى الواقع بين جزيرتي برالحمار والرميل
- ٥ - رواق السيد الواقع بين جزيرة الرميل وجزيرة أخرى كائنة شرقى هذا المجرى
- ٦ - الشعراء الواقع بين هذه الجزيرة الاخيرة وجزيرة أخرى كائنة شرقى هذا المجرى
- ٧ - الطاط الواقع بين هذه الجزيرة الاخيرة وجزيرة أخرى كائنة فى الجهة القبلىة الشرقية لهذه الجزيرة
- ٨ - الشيخ أبو الوفا الواقع فى الجهة القبلىة الغربىة لجزيرة الطاط بين هذه الجزيرة الاخيرة وجزيرة أبو الوفا
- ٩ - المجرى الواقع بين جزيرتي أبو الوفا وبابة ذنب التمساح
- ١٠ - يوسف الواقع بين جزيرة ذنب التمساح وجزيرة أخرى كائنة فى الجهة القبلىة لهذه الجزيرة
- ١١ - العطا الواقع بين هذه الجزيرة الاخيرة وجزيرة أخرى كائنة فى الجهة القبلىة الشرقية لهذه الجزيرة
- ١٢ - الشيخ حسن الواقع بين هذه الجزيرة الاخيرة وجزيرة أخرى كائنة فى الجهة القبلىة الشرقية لهذه الجزيرة
- ١٣ - الدواسه الواقع بين هذه الجزيرة الاخيرة وجزيرة برالدواسه
- ١٤ - المجرى الواقع بين جزيرتي برالدواسه والشراشيره
- ١٥ - المجرى الواقع بين الشراشيره والحاج سليمان
- ١٦ - المجرى الواقع بين جزيرتي الحاج سليمان ورأس اللوخ
- ١٧ - أم الجيف الواقع بين جزيرتي رأس اللوخ والسماريه
- ١٨ - أبو جنب الواقع بين جزيرتي السماريه وتيس

- ١٩- المجرى الواقع بين جزيرتي تنفس وبر السيج
 ٢٠- المجرى الواقع بين جزيرة بر السيج والارض الثابتة
 ٢١- على شواطئ بحيرة المنزلة في دائرة نصف قطرها كيلو متر واحد من
 مصبات ترع القواطع ومحددة بعلامات معينة

المادة الثالثة

بجیرتا البرلس وادكو

ابتداء من أول مايو لغاية ٣١ أكتوبر من كل سنة يمنع صيد السمك
 شمال الخط المرسوم بين العلامات الشرقية والغربية الموضوعة في بوزا بحيرة البرلس
 وفي بوزا المعديّة ببحيرة اذكو وكذلك في البحر الابيض المتوسط لغاية مسافة
 قدرها كيلو متر واحد من كل من شاطئ البوزا بالبحيرات المذكورة

المادة الرابعة

ابتداء من ٧ سبتمبر لغاية ٢٨ منه من كل سنة يمنع صيد السمك في بحيرة البرلس :

- ١ - في المدخل الواقع بين الارض الثابتة وجزيرة راس الزاوية
- ٢ - في المدخل الواقع بين جزيرة راس الزاوية وجزيرة العجوى
- ٣ - في المدخل الواقع بين جزيرة العجوى وجزيرة راس الكدايه
- ٤ - في المدخل الواقع بين جزيرة راس الكدايه وجزيرة أخرى تبعد عنها
 بمسافة كيلومترين تقريبا من الجهة الغربية
- ٥ - في المدخل الواقع بين الجزيرة السابقة والارض القريبة من علوة القطن
- ٦ - في كامل منطقة البحيرة الواقع بين شطوط البحيرة والجزائر والمداخل
 المذكورة آنفا

في بحيرة ادكو :

- ١ - في المدخل (البالغ اتساعه ٢٠٠٠ متر) الواقع بين الشاطئ والناجعة
- ٢ - في المدخل (البالغ اتساعه ٢٥٠ مترا) الواقع بين الناجعة وصاوه
- ٣ - في المدخل (البالغ اتساعه ٨٠٠ متر) الواقع بين صاوه وقتله
- ٤ - في المدخل (البالغ اتساعه ٢٧٠ مترا) الواقع بين قتله والشاطئ عند
اشتوم المعدية
- ٥ - في كامل منطقة البخيرة في اشتوم المعدية المحدود بالجزائر المذكورة قبل
وبالخطوط المستقيمة الموصلة هذه الجزائر ببعضها

المادة الخامسة

بحيرة مريوط

يمنع صيد السمك على طول الشاطئ الشمالى للبحيرة مايمنع البرنج وعزبة
خورشيد في دائرة نصف قطرها كيلومتر ونصف من الشاطئ

المادة السادسة

في حالة وقوع مخالفة للواد السابقة تسحب الرخصة لمدة خمسة عشر يوما
في المرة الاولى ولكن لصاحب الشأن الحق في ابطال سحبها واعادتها اليه في الحال
مقابل دفع جنيه مصرى واحد

واذا وقعت المخالفة مرة ثانية في بحر مدة اقل من سنة من تاريخ المرة الاولى
يكون سحب الرخصة لمدة ثلاثة شهور والمبلغ اللازم دفعه لاعادة الرخصة ثلاثة
جنيهات مصرية

واذا وقعت المخالفة مرة ثالثة في بحر مدة اقل من سنة من تاريخ المرة الثانية
تسحب الرخصة لمدة ستة شهور ولا يمكن اعادتها مقابل دفع مبلغ ما

أما في حالة وقوع المخالفة مرة رابعة في بحر مدة أقل من سنة من تاريخ المرة الثالثة فتسحب الرخصة نهائيا ولكن يجب في هذه الحالة عرض المسألة على نظارة المالية

علاوة على سحب الرخصة يضبط ويصادر السمك الذي يوجد في حيازة المخالفين طبقا للمادة ١٢ فقرة ٣ من القانون في جميع الحالات

المادة السابعة

يمنع صيد السمك في البحيرات بواسطة العدد الجرافة
بمجرد وجود هذه العدد في مركب صيد أو في حيازة صياد يعتبر مخالفة.

المادة الثامنة

يمنع أيضا استعمال الشباك التي يزيد عدد عيونها عن ٢٠ في كل زراع طوله
٥٠ سنتيمترا ما خلا بحيرة مربوط حيث لا يمكن أن يكون عدد عيون الشباك
زيادة عن ١٨ في كل زراع طوله ٥٠ سنتيمترا

بمجرد وجود هذه الشباك في مركب صيد أو في حيازة صياد يعتبر مخالفة
لايسرى هذا المنع على الشباك (الطراحه)

لايسرى مفعول هذه المادة الا من أول ابريل سنة ١٩١٤

المادة التاسعة

في حالة وقوع مخالفة للمواد ٧ و ٨ السابقة تضبط وتعدم العدد الممنوعة ويصادر
بجانب الحكومة السمك الذي يوجد في المركب أو في حيازة الصياد طبقا للمادة ١٢
من القانون علاوة على سحب الرخصة المقررة بالمادة ١٣

في حالة وقوع المخالفة تسحب الرخصة في المرة الاولى لمدة ١٥ يوما ولكن
لصاحب الشأن الحق في ابطال سحبها واعادتها اليه في الحال مقابل دفع جنيه
مصرى واحد

واذا وقعت المخالفة مرة ثانية في بحر مدة أقل من سنة من تاريخ المرة الاولى يكون سحب الرخصة لمدة ثلاثة شهور والمبلغ اللازم دفعه لاعادة الرخصة ثلاثة جنيهات مصرية

أما في حالة وقوع المخالفة مرة ثالثة في بحر مدة أقل من سنة من تاريخ المرة الثانية فتسحب الرخصة نهائيا ولا يمكن اعادتها مقابل دفع مبلغ ولكن يجب في هذه الحالة عرض المسألة على نظارة المالية

المادة العاشرة

الضبط والمصادرة التي يحصل طبقا للمادة ١١ من القانون يمكن ابطالها واعادة الاشياء مقابل دفع مبلغ خمسة جنيهات مصرية من صاحب الشأن إلا في حالة وقوع المخالفة مرة ثانية في بحر مدة أقل من سنة من تاريخ المرة الاولى فانه لا يمكن ابطال الضبط والمصادرة مقابل دفع مبلغ

في حالة التصريح باعادة الاشياء المضبوطة يجب دفع المبلغ المذكور وقدره خمسة جنيهات مصرية عند استلامها في بحر ستين يوما على الاكثر من تاريخ الضبط وبعد هذه المدة تصير المصادرة نهائية والاشياء ملكا للحكومة

المادة الحادية عشرة

يسرى مفعول المادة ٦ من هذا القرار على جميع المخالفات الأخرى لأحكام القانون نمرة ٢٧ الصادر في ٧ يوليه سنة ١٩١٣ التي لم تذكر في المواد السابقة

المادة الثانية عشرة

مخالفات صيد السمك يصير اثباتها وعمل الضبط الناشئ عنها بمعرفة البوليس ومستخدمى مصلحة خفر السواحل في الحلود المعينة لهم

المادة الثالثة عشرة

يتوضح في محاضر مخالفات الصيد التي تحرر بمعرفة المستخدمين المذكورين قبل علاوة على المحل والوقت وأسماء وألقاب وصناعة وسكن المخالفين ونمرة مركب الصيد ومقدار الضريبة السنوية المربوطة عليها ونمرة تصريح الصيد اذا كان يصيد بدون مركب ونوع المخالفة وظروف الضبط والمصادرة ومادة الامر العالى أو القرار الوزارى القاضية بذلك وملحوظات وأقوال المخالفين وتعداد وأوصاف الاشياء التي ضبطت وصدورت

تسليم نسخة من المحضر مصدق عليها من الرئيس الذى أجرى تحرير المحضر فى بحر ٤٨ ساعة من وقت اثبات المخالفة الى عمدة أو شيخ البلد المقيم فيها المخالف اما فى المدن فتسلم النسخة لادافظة حيث يمكن صاحب الشأن الحصول عليها وترسل نسخة أخرى فى الحال لديوان عموم خفر السواحل أو للديرية حسبما تكون الحالة

المادة الرابعة عشرة

مدير عموم مصلحة خفر السواحل والمديرون والمحافظون مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله فى الحال من بعد نشره بالجريدة الرسمية ما خلا المادة الثامنة فلا يسرى مفعولها الا من أول ابريل سنة ١٩١٤ م

سعيد ذو الفقار

تحريرا فى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣

نظارة الحفانية

قرار

بتعديل فى دائرى اختصاص محكى بلبس ومنيا القمح الجزئيتين (*)

نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الامر العالى الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ ٩ ديسمبر
سنة ١٩١٣ بتعديل يعض مواد الاجمى العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠

وعلى قرارى النظارة الصادرين بتحديد دائرى اختصاص محكى بلبس ومنيا
القمح الجزئيتين

وعلى قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩١٣ باذخال
تعديلات فى جدول أسماء البلاد فيما يختص بمركى بلبس ومنيا القمح

قررنا ما يأتى :

ادخال بلدان الاعراس والحوض الطويل وميت سهيل وكفر مصطفى افندى
والنعمانه وسنوها ومنشاة فنجى وما يتبع هذه البلاد من العزب ونحوها فى دائرة
اختصاص محكمة منيا القمح الجزئية بدلا من محكمة بلبس الجزئية ٤

تحريرا فى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٣ (١١ محرم سنة ١٣٣٢)

حسين رشدى

نظارة الحقانية

قرار

بشأن فصل بعض بلاد من اختصاص محكمة بليس الشرعية
والحاقها باختصاص محكمة منيا القمح الشرعية (١)

نحن ناظر الحقانية

٩ ديسمبر ١٩١٣ بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩١٣
القاضي بفصل بعض بلاد من مركز بليس والحاقها بمركز منيا القمح
وعلى المادة الرابعة من لائحة المحاكم الشرعية (القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩)

قررنا ما هو آت :

تفصل الست بلاد الآتية أسمائها وهي : الاعراس - الحوض الطويل -
ميت سهيل - النعامنه - كفر مصطفى أفندي - سنهوا ومنشاة فتحي - وما يتبع
هذه البلاد من العزب ونحوها - عن اختصاص محكمة بليس الجزئية الشرعية
وتدخل في اختصاص محكمة منيا القمح الجزئية الشرعية ما

حسين رشدي

تحريرا في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٣

(*) إلقائع المصرية في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٩٤٧

نظارة الحقانية

قرار

صادر بالتصديق على اللائحة الداخلية لتقابة المحامين (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٦ سنة ١٩١٣ الخاص بلائحة المحاماة أمام ١١ ديسمبر
سنة ١٩١٢ المحاكم الأهلية

وبعد الاطلاع على مشروع اللائحة الداخلية التي وضعها مجلس تقابة المحامين
وبعد الاطلاع على مداوالات الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف بتاريخ ١٣
و ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ التي تمت طبقاً لأحكام المادة ٤٨ من القانون المذكور

قررنا ما هو آت :

صتق على اللائحة الداخلية لتقابة المحامين أمام المحاكم الأهلية ويعمل بها
من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية

تحريراً بالقاهرة في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٣ (١٣ محرم سنة ١٣٣٢)

حسين رشدي

(*) الوقائع المصرية في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ وجه ٣٩٤٧

اللائحة الداخلية

لنقابة المحامين

الباب الأول

(في جدول نقابة المحامين)

المادة الاولى

يقدم مجلس النقابة الى لجنة قبول المحامين قبل ٣٠ مارس من كل سنة
ملاحظاته الخاصة بتحرير جدول المحامين

الباب الثاني

(في واجبات المحامين)

المادة الثانية

يجب على المحامي أن يكون له محل إقامة وأن يشتغل بمكتب له ولا يجوز أن
يكون له الا مكتب واحد

المادة الثالثة

يجب على المحامي أن لا يسعى في جلب الزبائن بأى طريقة من طرق الاعلان
أو السمسة

المادة الرابعة

يجب على المحامي أن يراعى واجبات المزملة في معاملته لباقي المحامين
ويجب عليه أن لا يجيد مطلقا عن الاحترام الواجب للقضاة

المادة الخامسة

كل مخالفة للفقرة الاولى من المادة السابقة يجب أن يرفع أمرها قبل
الالتجاء الى أى أمر آخر لمجلس النقابة من المحامى صاحب الشأن أو التقيب
أو أى عضو آخر من أعضاء النقابة

المادة السادسة

يجب على المحامى الذى يرى أن السلطة التى يؤدى وظيفته أمامها مست كرامته
أو كرامة المحاماة أن يتبع الطريق المنصوص عليها فى المادة السابقة

المادة السابعة

يجب على المحامى قبل أن يرفع على موكله دعوى بمطالبته بالاعتاب التى تكون
مستحقة له أن يعرض الأمر على مجلس النقابة ليبدى فيه المجلس رأيه بعد سماع
أقوال الموكل إذا رأى فائدة من ذلك

المادة الثامنة

يجب على المحامى قبل قبول أى دعوى أن يستعلم عما إذا كان من يريد توكيله
سبق ان وكل فيها محاميا آخر فإذا كان الامر كذلك نصح المحامى له بالبقاء على
توكيله الاول فإذا لم يقبل وجب على المحامى اخبار زميله كتابة وأن لا يقبل
التوكيل إلا بعد التحقق من أن الموكل قام بتعهداته قبل وكيله الأول وذلك فيما
عدا أحوال الاستعجال الشديد أو فى حالة وجود نزاع فى قيمة الأتعاب
المستحقة

المادة التاسعة

على المحامى الذى يريد تأجيل قضية أن يخبر بذلك زميله ورئيس الجلسة
كتابة قبل الجلسة المحددة للرافعة بزمان كاف
ويجب عليه أن يرفق بالاخبار المرسل لرئيس الجلسة الرد الذى وصله من زميله

المادة العاشرة

لا يجوز للمحامى الذى يطلب منه زميله بياناً كتابياً عن خطة الدفاع فى القضايا المدنية أن يمتنع من هذا البيان
ويجب على كل محام أن يخبر زميله بالصورة السابقة قبل الجلسة بوقت كاف بما ينوى ابداعه من الدفوع الفرعية

المادة الحادية عشرة

يجب على المحامى فى القضايا المدنية أن يطلع زميله قبل يوم الجلسة بوقت كاف على جميع طلباته الكتابية ومذكراته فى الدعوى
ويجب عليه اخطاره كتابة فى هذه المدة بأنه أودع فى قلم الكتاب المستندات التى ينوى التمسك بها

المادة الثانية عشرة

يجب على المحامين اتباع قرارات مجلس النقابة

المادة الثالثة عشرة

كل محام تقع منه مخالفة لنص من النصوص السابقة غير المخالفات التى تستدعى لخطورتها محاكمته أمام مجلس التأديب يجب على النقيب إحاطته الى مجلس النقابة وللجلس المذکور بعد سماع دفاعه أو بعد طلبه بطلب صحيح للمحضور أن يندره فإذا لم يدعن للانذار أو كان فى حالة عود أحيل على مجلس التأديب طبقاً للواد ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ من القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٢

ويكون الانذار شفهيًا فى الجلسة اذا كان المحامى حاضراً والا بلغ اليه كتابة

الباب الثالث

(في التمرين)

المادة الرابعة عشرة

المحامون الذين تحت التمرين ملزمون بالمواظبة على حضور الجلسات وحضور المحاضرات القانونية والفنية الخاصة بهم في مواعيدها بمراعاة النظام والروابط التي يضعها لهذا الغرض مجلس النقابة

المادة الخامسة عشرة

يجب على المحامين في زمن التمرين أن يثبتوا مواظبتهم على سماع المحاضرات وحضورهم مرتين في الأسبوع على الأقل في الجلسات بالتوقيع على الدفاتر المعلقة لذلك والمبصومة بختم مجلس النقابة . وعلى المحامي الذي يحصل التمرين بمكتبه أن يتحقق من ذلك عند اعطاء الشهادة المنصوص عليها في القانون فقرة ٢٦ لسنة ١٩١٣ (مادة ٩)

المادة السادسة عشرة

يجب على المحامي الذي تحت التمرين اذا أراد الغياب أن يخبر بذلك المحامي الذي يتمرن هو بمكتبه وعلى هذا الأخير أن يخطر النقيب بذلك ولا يجوز مهما كانت الاسباب أن تزيد مدة الغياب عن ثلاثة أشهر في السنة المرض

الباب الرابع

(في الرسوم والاشتراكات)

المادة السابعة عشرة

الرسوم التي يسوغ لمجلس النقابة تحصيلها ويجب دفعها الى أمين الصندوق هي:

- أولاً — خمسة جنيهات مصرية لقيد اسم المحامي الذي في التمرين
- ثانياً — عشرة جنيهات مصرية عن طلب الترخيص بالمرافعة أمام المحاكم الابتدائية الأهلية
- ثالثاً — خمسة عشر جنيهاً مصرياً عن طلب الترخيص بالمرافعة أمام محكمة الاستئناف الأهلية

المادة الثامنة عشرة

كل طلب قيد يقتم للجان قبول المحامين يجب أن يكون مرفقاً بإيصال من أمين صندوق النقابة مثبت لدفع الرسم المنصوص عنه في المادة السابقة.

المادة التاسعة عشرة

يدفع كل محام لأمين صندوق النقابة اشتراكاً سنوياً قدره:

- أولاً — ١ جنيه إذا كان من المحامين تحت التمرين
 - ثانياً — ٢ جنيه إذا كان من المقبولين أمام المحاكم الابتدائية
 - ثالثاً — ٣ جنيه إذا كان من المقبولين أمام محكمة الاستئناف
- ويجب دفع هذا الاشتراك لأمين صندوق النقابة في شهر يناير من كل سنة وتبتدئ السنة المالية في أول يناير وتنتهي في غاية ديسمبر

المادة العشرون

كل محام لإيؤدى هذا الاشتراك في الميعاد المبين قبل يئبه عليه بئخطاب موصى عليه فى المرة الأولى بالدفع فى ميعاد يئهى فى ١٥ فبراير وعند اللزوم يئبه عليه بالدفع لغاية فبراير من كل سنة ويكون هذا آخر ميعاد

فاذا لم يدفع بعد كل ذلك فعلى مجلس النقابة اخطار لجنة قيد المحامين باستبعاد اسمه من جدول النقابة

المادة الواحدة والعشرون

الاستبعاد من الجدول يئبنى عليه منع المحامى من المرافعة والاستشارة وسائر حقوق المحامين وعدم جواز حضور اجتماعات الجمعية العمومية ولا اجتماعات مجلس النقابة ان كان من أعضائه وفى هذه الحالة الاخيرة يعتبر المحامى الذى « استبعد اسمه » فى حكم الغائب « بغير عذر شرعى » وتسرى عليه أحكام المادة ٤٥ من القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٢

ويزول الاستبعاد بزوال سببه

ولا تحسب مدة الاستبعاد من زمن التمرين ولا من زمن الاشتغال المنصوص عليه فى المادتين ٦ و٧ من القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٢

المادة الثانية والعشرون

وعلى كل حال يعاد الاسم لجدول المحامين بمجرد دفع المتأخر من الاشتراكات

المادة الثالثة والعشرون

يجوز لمجلس النقابة أن يعفى من الاشتراك السنوى كل محام يرى فيه عدم القدرة على دفعه

المادة الرابعة والعشرون

تخصص إيرادات النقابة بمقتضى قرارات تصدر من مجلسها للصاري
الادارية ولما فيه ترقية شؤون الحماية ولبذل المساعدة المالية لمن يتبين
احتياجه لها من المحامين او نائلات المحامين المتوفين ويدرج بيان أوجه
التخصيص تفصيلا بالميزانية السنوية ويقيد المصروفات بالحسابات أولا فاولا

المادة الخامسة والعشرون

الرسوم التي تدفع لاثرت بأى حال من الأحوال

الباب الخامس

(في الجمعية العمومية)

المادة السادسة والعشرون

يدعو النقيب أعضاء الجمعية العمومية للاجتماع باعلان ينشر ثلاث مرات
على الأقل قبل انعقادها في جريدتين عربيتين وجريدة افرنجية من الجرائد
اليومية التي تصدر بالقاهرة

ويبين في الدعوة زمان الانعقاد ومكانه وكذلك المسائل المراد البحث فيها
ويلصق الاعلان علاوة على ذلك في قاعة المحامين في جميع المحاكم الابتدائية
وفي محكمة الاستئناف الأهلية

المادة السابعة والعشرون

رئيس ووكيل وسكرتير وأمين صندوق النقابة هم أيضا رئيس ووكيل
وسكرتير وأمين صندوق الجمعية العمومية

المادة الثامنة والعشرون

ليس لأحد أن يحضر اجتماعات الجمعية العمومية إلا إذا كان من أعضائها

المادة التاسعة والعشرون

يفتح الرئيس الجلسة ثم يتلو السكرتير محضر الجلسة الماضية وبعد التصديق عليه تنتظر الجمعية العمومية في المسائل المبينة في جدول الأعمال

المادة الثلاثون

تصدر القرارات بالأغلبية فان تساوت الاصوات ربح الراى الذى ينضم اليه الرئيس

المادة الواحدة والثلاثون

إذا غاب النقيب ناب عنه الوكيل وإذا غاب الاثنان ناب عنهما أقدم اعضاء مجلس النقابة

المادة الثانية والثلاثون

لا يجوز التكلم قبل الاستئذان من رئيس الجمعية العمومية

المادة الثالثة والثلاثون

كل مايتعلق بالحسابات وحركة النقود يعرضه أمين الصندوق على الجمعية العمومية

المادة الرابعة والثلاثون

على السكرتارية أن تعلن قرارات الجمعية العمومية بواسطة إلصاقها في قاعة المحامين في المحاكم الابتدائية وفي محكمة الاستئناف الأهلية وتعلنها أيضا في الجرائد اليومية أو القضائية متى قرر ذلك مجلس النقابة

الباب السادس

(في مجلس النقابة)

المادة الخامسة والثلاثون

ينعقد مجلس النقابة بالقاهرة كل شهر مرة على الأقل في المدة من أول نوفمبر الى ٣١ مايو وينعقد مرتين في غضون المدة من أول يونيه الى ٣١ أكتوبر وتكون جلساته سرية

المادة السادسة والثلاثون

يجوز انعقاد مجلس النقابة في غير هذه المواعيد كما طلب انعقاده الرئيس أو ثلاثة من الأعضاء

المادة السابعة والثلاثون

على السكرتير أن يرسل لأعضاء المجلس قبل كل انعقاد بثبات وأربعين ساعة على الأقل بيانا للسائل التي ستكون موضع بحثه ويجوز عند الضرورة بتقصيص هذا الميعاد الى ٢٤ ساعة

ولا تحصل المناقشة في مسألة لم تكن واردة في جدول الاعمال

المادة الثامنة والثلاثون

كل عضو يكون عنده ما يمنعه من الحضور في مجلس النقابة يجب عليه أن يخطر به السكرتير كتابة مع ابداء عذره والا اعتبر غائبا بغير عذر شرعى مالم يحضر في الجلسة التالية ويبين السبب الذي منعه من الاعتذار كتابة

المادة التاسعة والثلاثون

يعين مجلس النقابة العدد الكافي من المستخدمين للقيام بالأعمال التحريرية والإدارية ويختارهم من يشجعهم السكرتير وأمين الصندوق ويكون هؤلاء المستخدمين تحت مراقبة التقييب والسكرتير فيما يختص بالأعمال الإدارية وتحت مراقبة التقييب وأمين الصندوق فيما يختص بالأعمال الحسابية وحركة القود

المادة الأربعون

لكل عضو من مجلس النقابة الحق في الاطلاع على الأوراق التي يطلبها من السكرتارية

المادة الواحدة والاربعون

على أمين الصندوق أن يقدم لمجلس النقابة كل ثلاثة أشهر كشفا تفصيليا ببيان الإيرادات والمصروفات مرتقا به المستندات المؤيدة لها للتصديق عليه من المجلس

المادة الثانية والأربعون

لا يصرف أى مبلغ الا اذا كان واردا بالميزانية السنوية ولا يحصل الصرف الا بامضاء القريب وأمين الصندوق أو بامضاء الأعضاء المكلفين بأن ينوبوا عنهما بمقتضى قرار خاص من مجلس النقابة

المادة الثالثة والأربعون

جميع الإيرادات تودع في ميعاد أسبوع على الأكثر من تاريخ تحصيلها بالبنك الذى يعينه مجلس النقابة

المادة الرابعة والأربعون

أمين الصندوق مسئول وحده أمام مجلس النقابة عن تنفيذ الميزانية وعن الحسابات وحركة النقود

المادة الخامسة والأربعون

تعلن قرارات مجلس النقابة الخاصة بالمسائل العمومية بالطريقة المبينة في المادة ٣٤ من هذه اللائحة

أما القرارات المتعلقة بمسائل خصوصية فتعلن بواسطة خطابات لأولى الشأن فقط

الباب السابع (في لجان مندوبي النقابة)

المادة السادسة والأربعون

يعين مجلس النقابة لجان مندوبي النقابة لدى المحاكم الابتدائية لمدة سنة واحدة

ويعين من بينهم عضوا لمجلس التأديب وعضوا للجنة قبول المحامين ولا يجوز أن يعين أحد الأعضاء مرتين متواليتين إلا في محكمة قنا

المادة السابعة والأربعون

يرأس كل لجنة أقدم الأعضاء وإذا تساوت الأقدمية فتكون الرئاسة لأكبرهم سنا

وإذا غاب الرئيس ينوب عنه أقدم الأعضاء

المادة الثامنة والأربعون

تعين كل لجنة من أعضائها سكرتيرا وأميناً للصندوق

المادة التاسعة والأربعون

إذا غاب أحد الأعضاء جاز للآخرين أن ينيبوا عنه مدة غيابه محاميا من المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف المقيمين في دائرة محكمتهم

المادة الخمسون

يعين مجلس النقابة من يحل محل كل عضو ترك العضوية قبل انتهاء مدتها وتستمر عضوية ذلك البديل الى نهاية المدة التي كانت محددة لسلفه

المادة الواحدة والخمسون

على لجان المنسولين تنفيذ جميع القرارات التي تبلغ اليها من مجلس النقابة والطلبات التي ترسل اليها من التقيب

وعليها تقديم تقرير عن أعمالها السنوية لمجلس النقابة في شهر نوفمبر من كل سنة

الباب الثامن (أحكام وفتية)

المادة الثانية والخمسون

رسوم سنة ١٩١٣ يجب دفعها في ظرف ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذه
اللائحة بالوقائع المصرية الرسمية

المادة الثالثة والخمسون

يعمل بأحكام المادة الثانية من هذه اللائحة بعد سنة تمضى من تاريخ نشر
هذه اللائحة بالجريدة الرسمية ما

نظارة الأوقاف

قرار

بتشكيل مجلس تأديب نظارة الأوقاف (*)

ناظر الأوقاف

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥
و بعد مصادقة مجلس النظر بجلسته المنعقدة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٣

١٧ ديسمبر
سنة ١٩١٣

قرر ما يأتى :

يشكل مجلس تأديب نظارة الأوقاف من :

مستشار قضائى النظارة رئيس

المفتى {
الباشمهندس {
العضوين

وفى حالة غياب أحدهم ينتخب ناظر الأوقاف من يحل محله من كبار موظفى
النظارة ما

أحمد حشمت

فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٣ وجه ٤٠٥١

نظارة الخارجية

مصادقة حكومة ولايات فيزويلا المتحدة على وفاق روما المبرم بتاريخ ٢٦ مايو
سنة ١٩٠٦ بشأن حوالات البوستان (*).

جانب رئيس حكومة سويسرا أبلغ نظارة الخارجية المصرية طبقاً للمادة العاشرة
من وفاق روما المبرم بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ بشأن حوالات البوستان
والبادة ٢٤ من اتفاق البوستان العام مصادقة حكومة ولايات فيزويلا المتحدة
على الوفاق المذكور. وقد قال رئيس حكومة سويسرا أن هذه المصادقة يظهر
أنها مستعبر نافذة المفعول من تاريخ ابلاغها لحكومة سويسرا في ٣٠ سبتمبر
سنة ١٩١٣ م تحريراً في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ وجه ٤٠٧٩

نظارة الداخلية

قرار

بجعل ماهية شيخ خفر ميت غمر ٣ جنيات و ٥٠٠ مليم (*)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦
سنة ١٩١٣ ١٦ ديسمبر الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ٥ يناير سنة ١٩٠٥ وعلى مكتبة
مديرية الدقهلية الرقيمة ٦ ديسمبر سنة ١٩١٣ نمرة ١٩٨٦

قررنا ماهوآت :

المادة الاولى

تجعل ماهية شيخ خفر بندر ميت غمر الموجود به قومسيون محلى ٣ جنيات
و ٥٠٠ مليم اعتبارا من أول يناير سنة ١٩١٤ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة
على الماهية نظير مصاريف التحصيل

المادة الثانية

على مديريةية الدقهلية تنفيذ هذا القرار ما

تحريرا فى ١٨ محرم سنة ١٣٣٢ (١٦ ديسمبر سنة ١٩١٣)

محمد سعيد

الاستقبال الرسمي للوكيل السياسي والقنصل الجنرال لدولة ايران بمصر (*)

في الساعة العاشرة ونصف من صباح يوم السبت ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٣ ٢٧ ديسمبر
استقبل الجناب العالي الخديوى بسراى عابدين استقبالا رسميا وبالاحتفال
المعتاد سعادة ميرزا فتح الله خان مشير حضور الوكيل السياسي والقنصل الجنرال
لدولة ايران بمصر

ولما قدم سعادة ميرزا فتح الله خان أوراق تعيينه الى الجناب العالي الذى كان
بقاعة الاستقبال الكبرى يحيط به حضرات النظار وكبار رجال المعية السنية
ألقى بين يدى سموه الخطاب الآتى تعرييه :

مولای

قد عينتني حكومة مليكى المعظم جلالة شاه ايران وكيلا سياسيا لدى حكومة
سموكم فأتشرف وأنا أرفع الى سدتكم العلية أوراق اعتمادى بأن أعرب لجنابكم
الرفع عن مقدار الشرف الذى تلتته من اسناد هذه المأمورية السامية الى

وان الصلاة الحسنة والمودة القائمة على الدوام بين هاتين الأمتين الاسلاميتين
العظيمتين تجعلنى على يقين من أث الجهد الذى سأبذله فى سبيل توثيقها بما يعود
بالنفع على البلدين ترداد قوة بمعونة حكومة سموكم

فأجابه الجناب العالي بما تعرييه :

جناب الوكيل والقنصل الجنرال

انى أتلقى بارتياح أوراق اعتمادكم وكيلا سياسيا وقنصلا جزالا فى مصر لحكومة
جلالة شاه ايران المعظم

(*) الوقائع المصرية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣ وجه ٤١٤٧

ويسرني مع تهنئي لكم بهذه المأمورية العالية أن أؤكد لكم عظيم معاوتي
وخالص مساعدة حكومتي لتحقيق رغبتنا المشتركة ألا وهي أحكام روابط الود
التقديم القائم بين البلدين على أحسن حال

وقد أذت التحية العسكرية لجناب قنصل ايران الجنرال فرقة من الأورطة
الثانية القيادة مع الموسيقى وأطلقت المدافع من القلعة في خلال هذا الاحتفال

نظارة المالية

ترجمة قرار وزارى

خاص بتشكيل مجلس تأديب نظارة المالية (*)

ناظر المالية

بعد الاطلاع على المادة السابعة من الامر العالى الصادر فى ٢٤ مايو ٢٦ ديسمبر
سنة ١٨٨٥ بتعديل احكام الامر العالى المؤرخ فى ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣
الخاص بتشكيل وإدارة مجالس التأديب

وبعد موافقة مجلس النظار

قتر ما هوآت :

المادة الاولى

عُدلت المادة الاولى من القرار الصادر فى ١٨ أغسطس سنة ١٩١٠ الخاصة
بتشكيل مجلس تأديب نظارة المالية بالكيفية الآتية :

(*) الوقائع المصرية فى ٣ يناير سنة ١٩١٤ وجه ٦

المادة الثانية

شكل مجلس تأديب نظارة المالية وجميع المصالح التابعة لها كما هوأت :

مدير عموم الحسابات المصرية رئيس

أعضاء	{	نائب مستشار خديوى
	{	مراقب الاموال المقررة
	{	وكيل عموم مصلحة الاملاك الاميرية
	{	مراقب السكرتارية
	{	ناظر الادارة الاقدم بمراقبة الاموال المقررة
	{	ناظر الادارة الوطنى الاقدم في مصلحة الاملاك الاميرية

إذا حصل عائق للرئيس يمنعه عن الحضور بالمجلس فينبوب عنه في الرئاسة
الأقدم من المراقبين ووكيل العموم المعيتين أعضاء في المجلس المذكور ما

صادر بمصر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٣

سعيد ذوالفقار

مديرية الشرقية

قرار

عن نظافة الشوارع ببنادر الزقازيق ومنيا القمح وبليس (*)

مدير الشرقية

بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والثامنة من قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٣٠ نوفمبر
٧ يونيه سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع

قرر ما يأتي :

أولا — تنفيذ أحكام القرار الوزاري المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣
على بنادر الزقازيق ومنيا القمح وبليس

ثانيا — يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية

حسن حسيب

الزقازيق في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية في ٣ يناير سنة ١٩١٤ وجه ٨

محافظة القنال

قرار

عن نظافة الشوارع بمدينة بور سعيد والاسماعيلية (*)

محافظ القنال

بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والثامنة من قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٣
٧ يونيه سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع

قرر ما يأتى :

أولا - تنفذ أحكام القرار الوزارى المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ فى مدينة بور سعيد والاسماعيلية

ثانيا - يلغى القرار الصادر من المحافظة بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٨٩٦

ثالثا - يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

محمد محمود

بور سعيد فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية فى ٣ يناير سنة ١٩١٤ وجه ٨

محافظة دمياط

قرار

عن نظافة الشوارع بمدينة دمياط (*)

محافظ دمياط

بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والثامنة من قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٧ يونيه ٢٧ نوفمبر
سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع

قرر ما يأتى :

أولا - تنفيذ أحكام القرار الوزارى المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣
في مدينة دمياط

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية ما

دمياط فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ - محمد على

(*) الوقائع المصرية فى ٣ يناير سنة ١٩١٤ - وجه ٨

محافظة السويس

قرار

عن نظافة الشوارع بمدينة السويس (*)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والثامنة من قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٧ يونيه
سنة ١٩١٣ ٢٧ نوفمبر
سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع

قرر ما يأتى :

أولا — تنفذ أحكام القرار الوزارى المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣
فى مدينة السويس

ثانيا — يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية

محمود وهى

السويس فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية فى ٣ يناير سنة ١٩١٤ وجه ٨

إفادة

رئاسة مجلس النظار بالموافقة على ميزانية الثلاثة الأشهر
الاولى من سنة ١٩١٤ (*)

ناظر المالية سعادتلو أفندم حضر تلى

قضى القانون نمرة ٢١ لسنة ١٩١٣ الخاص بتعديل السنة المالية باعتبار شهور
يناير وفبراير ومارس من سنة ١٩١٤ سنة مالية قائمة بنفسها وبوضع ميزانية لها
تكون نافذة المفعول بقرار من مجلس النظار

وبناء على ذلك فقد عرضت على مجلس النظار بجلسته المتعقده فى يوم الأربعاء
٣ صفر سنة ١٣٣٢ (٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣) مشروع الميزانية العمومية للثلاثة
الأشهر المذكورة المقدمة مع مذكرة اللجنة المالية المؤرخة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٣
فصادق المجلس على مشروع الميزانية المشار إليها . فرسل لسعادتك مع هذا صورة
منها مصتفا عليها لاجراء اللازم نحوها

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام أفندم م

تحريرا بالقاهرة فى ٣ صفر سنة ١٣٣٢ (٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣)

رئيس مجلس النظار

(الختم) محمد سعيد

ترجمة

مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس النظار (*)

٢٩ ديسمبر
سنة ١٩١٣
قضى القانون نمرة ٢١ لسنة ١٩١٣ أنه اعتبارا من سنة ١٩١٤ تبتدئ السنة المالية في أول ابريل وتنتهى في ٣١ مارس من السنة التالية مع بقاء مئتها اثني عشر شهرا وان أشهر يناير وفبراير ومارس من سنة ١٩١٤ تعتبر سنة مالية قائمة بنفسها ويوضع لها ميرانية تكون نافذة المفعول بقرار يصدر من مجلس النظار . فطبقا لهذه الاحكام تشرف اللجنة المالية بعرض مشروع الميزانية العمومية للثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٤ على مجلس النظار للواقعة عليه . وقد تقر هذا المشروع على الكيفية الآتية :

جنبه مصرى

ايرادات ٣,٦٥٠,٠٠٠

مصروفات :

جنبه مصرى

مصروفات اعتيادية ٣,٣١٥,٠٠٠

المقدر صرفه من الاعتمادات الخصوصية

في الثلاثة اشهر الاولى من سنة ١٩١٤ ١٨٠,٠٠٠

٣,٤٩٥,٠٠٠

زيادة في الايرادات ١٥٥,٠٠٠

(*) الوقائع المصرية في ٥ يناير سنة ١٩١٤ وجه ٣ ملحق

الايـرادات

بني تقدير الايرادات على متوسط متحصلات الثلاثة الأشهر الاولى من السنة الجارية ومن السنتين السابقتين وذلك مع مراعاة العوامل المختلفة التي من شأنها أن تؤثر في نتيجة هذا التقدير وتستوجب تعديله .

وكانت نتيجة هبوط منسوب النيل هبوطا غير معتاد إبان الفيضان الأخير أن مساحة كبيرة من الاطيان تقدر بأربعمائة ألف فدان قد بقيت بدون أن تروى . وسيترتب على ذلك خسارة جسيمة في ايراد الخزينة من أموال الاطيان وبالتالي في ايراد سكك الحديد والجمارك وغيرها من أبواب الايرادات . وستظهر هذه الخسارة على الأخص خلال سنة ١٩١٤ - ١٩١٥

وتقدر الفوائد على المبالغ المودعة في البنوك بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه مصرى عن الثلاثة الأشهر الاولى من سنة ١٩١٤ وقد أدرج هذا المبلغ في الميزانية تحت عنوان « الارباح الناتجة من تشغيل النقود »

ولما كانت إيرادات الاطيان الاميرية تحصل عادة بعد انتهاء المواسم الرئيسية فإن الايراد الناتج من هذا الباب في مدة الثلاثة الأشهر الاولى من سنة ١٩١٤ سيكون أقل بكثير من ربح ايرادات سنة ١٩١٣ . ولذلك لم يدرج تحت هذا العنوان في ميزانية الثلاثة الاشهر سوى مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه مصرى على قاعدة المتحصلات في الثلاثة الاشهر الاولى من السنين السالفة

المصروفات

بُنِيَ ربط المصروفات على قاعدة ميزانية سنة ١٩١٣ دون زيادة في الاعتمادات ولا فتح اعتمادات جديدة . على أنها تتضمن التعديلات بالزيادة أو التخصيص التي تصرح بها في خلال السنة الجارية وكذلك علاوات الماهيات التي يمكن منحها قانونا في أول يناير سنة ١٩١٤

وكانت مصلحة الدومين القديمة التي ألغيت في خلال هذه السنة من المصالح الخارجة عن الميزانية . ولكن المصلحة الجديدة ستدرج مصروفاتها وإيراداتها ضمن ميزانية الحكومة العمومية ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٤

أما مصلحة الزراعة التي حوّلت أخيرا الى نظارة فان مصروفاتها كانت مدرجة في ميزانية نظارة الاشغال العمومية وسيخصص لها من الآن فصاعدا فرع مستقل في الميزانية العمومية

ويبلغ ما يجب دفعه من ويركو مصر في الثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٤ - ١٤٧٠٠٠ جنيه مصرى . وفي المدة نفسها يستحق نصف القسط السنوى المخصص لفوائد واستهلاك الدين المضمون في أول مارس . ويستحق النصف الثانى في أول سبتمبر . وتستحق كوبونات الدين الممتاز في ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر . أما كوبونات الدين الموحد فان استحقاقها في أول مايو وأول نوفمبر .

ولم يدرج في مشروع ميزانية الثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٤ اعتمادات خصوصية جديدة ولا اعتمادات جديدة تؤخذ من الاحتياطى العمومى ماعدا المخصصة منها لمصروفات من طبيعتها لا تحتمل التوقيف ولو مؤقتا دون أن يترتب على ذلك ضرر بصالح الحكومة . أما الاعتمادات المفتوحة الآن بصفة اعتمادات خصوصية أو اعتمادات على الاحتياطى العمومى فان بواقيا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣ تنقل الى ميزانية الثلاثة الأشهر اذا لزم الأمر . وعند ختام هذه الميزانية يلغى كل باقى اعتماد لم يستعمل . والمصروفات اللازمة لمتابعة عمل يؤشر به أولا تمامه يجب أن يقدم بها طلب باعتماد جديد يدرج في ميزانية سنة ١٩١٤ - ١٩١٥

وقد بلغت الاعتمادات الخصوصية الجديدة المفتوحة في ميزانية الثلاثة الأشهر للأعمال المستعجلة ٥٨٠٠٠ جنيه مصرى .

وتقدر الاعتمادات المفتوحة الآن والتي لا تستنفد لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣ بمبلغ ٦٣٠٠٠٠ جنيه مصرى . فيبلغ مجموع هذين النوعين من الاعتمادات الخصوصية ٦٨٨٠٠٠ جنيه مصرى . ولا ينتظر أن يصرف من هذا المبلغ إلا ١٨٠٠٠٠ جنيه مصرى . وهو المبلغ المدرج في الميزانية العمومية للثلاثة الأشهر

أما الاعتمادات التي تؤخذ من الاحتياطي العمومي للأعمال المستعجلة فقد ربط لها مبلغ ١٢٠٧٠٠ جنيه مصرى . يضاف اليه قيمة الاعتمادات المفتوحة التي لا تصرف لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣ وتقدر هذه القيمة بمبلغ ١١٩٥٠٠٠ جنيه مصرى ما

القاهرة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٣

الامضات :

سعيد ذو الفقار

سسل

لندسي

أديب

هنرى هيكز

مديرية المنوفية

قرار

عن تسوير الاراضى الفضاء ببندرى تلا وأشمون (*)

مدير المنوفية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ١٥ يونيه
سنة ١٩١٣ عن تسوير الاراضى الفضاء

وبعد موافقة رأى مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٣

قرر ما هوآت :

المادة الأولى

يكون قرار نظارة الداخلية المشار اليه نافذ المفعول في بندرى تلا وأشمون

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثين يوما ما

شبين الكوم في ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٣ عبد الرحيم صبرى

(*) الوقائع المصرية في ١٤ يناير سنة ١٩١٤ وجه ١٥٦

مديرية الدقهلية

قرار

عن نظافة الشوارع ببنادر المنصورة وميت غمر والسنبلاوين والمطرية (*)

ويكل مديرية الدقهلية

بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والثامنة من قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣
٧ يونيه سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع

قرر ما يأتى :

أولا - تنفيذ أحكام القرار الوزارى المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣
فى بنادر المنصورة وميت غمر والسنبلاوين والمطرية

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية

محمد غنيم

المنصورة فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ يناير سنة ١٩١٤ وجه ١٥٦

مديرية القليوبية

قرار

عن نظافة الشوارع بتدريها (*)

مدير القليوبية

٢١ ديسمبر ١٩١٣
بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والثامنة من قرار نظافة الداخلية بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع

قرر ما يأتى :

أولا - تنفذ أحكام القرار الوزارى المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ فى تدريها

ثانيا - يجرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

محمد حلايه

بنها فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ يناير سنة ١٩١٤ وجه ١٥٦

مديرية الفيوم

قرار

عن نظافة الشوارع ببنادر الفيوم وسنورس وبني عثمان (*)

مدير الفيوم

بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والثامنة من قرار نظافة الداخلية بتاريخ ٢٥ ديسمبر
٧ يونيه سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع

قرر ما يأتي :

أولاً — تنفيذ أحكام القرار الوزاري المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيه
سنة ١٩١٣ في بنادر الفيوم وسنورس وبني عثمان

ثانياً — يلغى القرار الصادر من المديرية بتاريخ فبراير سنة ١٩٠٩

ثالثاً — يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية

على جمال الدين

الفيوم في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية في ١٤ يناير سنة ١٩١٤ وجه ١٥٦

مديرية بنى سويف

قرار

عن نظافة الشوارع ببندري بنى سويف وبنا (*)

مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والثامنة من قرار نظافة الداخلية بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٣
٧ يونيه سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع

قرر ما يأتى :

أولا - تنفذ أحكام القرار الوزارى المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ فى بندري بنى سويف وبنا
ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالحرية الرسمية ما

ابراهيم حلم

٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ يناير سنة ١٩١٤ وجه ١٥٧

مديرية جرجا

قرار

عن نظافة الشوارع بنادر سوهاج وانميم وطهطا والبلينا وجرجا (*)

مدير جرجا

بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والثامنة من قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣
٧ يونيه سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع

قرر ما هو آت :

أولا - تنفذ أحكام القرار الوزاري المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ في بنادر سوهاج وانميم وطهطا والبلينا وجرجا

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

سوهاج في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ خليل نايل

(*) الوقائع المصرية في ١٤ يناير سنة ١٩١٤ وجه ١٥٧

مديرية قنا

قرار

عن نظافة الشوارع ببنادر قنا والاقصر واسنا (*)

مدير قنا

٢٢ ديسمبر ١٩١٣
بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والثامنة من قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع

قرر ما يأتى :

أولا - تنفيذ أحكام القرار الوزاى المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ فى بنادر قنا والاقصر واسنا

ثانيا - يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

حافظ حسن

قنا فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ يناير سنة ١٩١٤ وجه ١٥٧

مديرية الغربية

قرار

بمنع أخذ كراسة شوارع بندرزقي لغير الأشخاص المعينين لذلك (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٣ من اللجنة
المشكلة بديوان مركز زقي بمقتضى قرار نظارة الداخلية الرقم ١١ مايو سنة ١٨٩٥
المصدق عليه من محكمة الاستئناف المختلطة

قرر ما هو آت :

المادة الأولى

ممنوع منعاً باتاً إلا للأشخاص المعينين بمعرفة مجلس بلدى بندرزقي أخذ الكراسة
والمختلطات الأخرى الناتجة من كئس جميع طرق البندر وضواحيه أو انخراج
محتويات الصناديق أو العربات المعلقة لوضع أو لنقل تلك المواد

المادة الثانية

كل من يخالف أحكام المادة الأولى يعاقب بغرامة لا تتجاوز المائة قرش صاغ
أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

المادة الثالثة

يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

(محب)

في ٧ أكتوبر سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية في ٢ فبراير سنة ١٩١٤ وجه ٣٩٩

مديرية أسوان

قرار

عن نظافة الشوارع في بندر أسوان (*)

مدير أسوان

بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والثامنة من قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣
٧ يونيه سنة ١٩١٣ عن نظافة الشوارع

قرر ما يأتي :

أولاً - تنفيذ أحكام القرار الوزاري المذكور الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ في بندر أسوان

ثانياً - يلغى القرار الصادر من المديرية بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٠٥

ثالثاً - يسرى مفعول هذا القرار بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

محمد علي

أسوان في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٣

(*) الوقائع المصرية في ٤ فبراير سنة ١٩١٤ وجه ٤٢٦

مديرية جرجا

قرار

المحلات العمومية بمديرية جرجا — الأخطاط المخصصة لسكن العائلات
والتي لا يمكن فتح محلات عمومية فيها (*)

مدير جرجا

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات
العمومية

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٩٠٤
وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩١٣

قرر ما هو آت :

أولا — يلغى القرار الصادر من المديرية بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٠٤
ويستبدل بالآتي :

تعتبر الشوارع والحواري المبنية بعد من الأخطاط المخصصة لسكن العائلات
والغير معة للتجارة

بندر البليينا

شارع الحاج دياب	شارع جسر النيل
» الشيخ أبو بكر	» العمده
» أبو شعيب	» المركز
» الجامع الصغير	» درب المحكة القديمة
» أبو نوفل	» المحكة الشرعية والحواري التابعة لها
» البطارسه	» كنيسة الاقباط
» فارس	» أبو وساف
» أبوسته	» حميد البيه
» البنا	» الجامع الكبير

(*) الوقائع المصرية في ٩ فبراير سنة ١٩١٤ وجه ٤٨٨

بنو بدر احميم

شارع القاعد	شارع المركز
» البحر	» المدرسة
» قبلى البلد	» الملاخ بما فيه الحوارى التابعة له
» الست عزيزه	» المساليب
» عطره بما فيه الحوارى التابعة له	» الصباغين
» السوق الصغيرة	» القيساريه
» » الكبيرة	» البحر بالحمام
» الجزازره	» البراج
» الشيخ عبد القادر	» الشيخ نيس
» القبة بما فيه الحوارى التابعة له	» مسلم والظنى
» » » بحرى البلد » »	» القلايه
» العقيل وفروعه	» أبو السيفين
» خنجر	» الحكيم بما فيه الحوارى التابعة له
» المداح	» الشرفا والعمدة
» الشادلى	» المحكمة القديمة
» الشيخ كمال الدين	» ابو عباس
» الهراوات	» الجسمه القبلى
» الغناى	» الجسمه الشرقى
» الغيمه	» الجسمه الغربى
» البقاره	» الشيخ طه
	» الفاخوره

بندر جرجا

درب أبو عمره	شارع منصور
» الأربعين	» الخواجه عبد النور
» الكرم والحوارى التابعة له	» المزلقان
» الشيخ عياش	» الصراف
» بعيص	شارع البركة
» أبو المجاج	حارة سوق الغزل
شارع البحر	درب أبو سرور
درب الوكائل والحوارى التابعة له	شارع كرم حبيب والحوارى التابعة له
» القاضى والوكايل	» جبانة النصارى
» القاضى عيسى	» البطارسة والحوارى التابعة له
» عبد الوارث	» بركات وغالى
» الجبانة	» الفخرانى
» التفاده البحرى	» جنينة الصيفى
الدرب الحديد	» الانصارى
درب الطرايشه	» ديوان الرى
» الساقية	» الدهشان والحوارى التابعة له
شارع الشونة والفوريقة والبوستة	درب الجسمه والجواره
» غربى الجبانة	» الغزل
» السلطنة ومشرق	» » والسب ساهله
» الجناين والمنتره	» المنقول
» مالطه	» الغزل الموصل لشارع الداوريه
» اقلا ديوس	» الاماره

ناحية المنشأة

شارع النقطه	شارع جامع الهيكة
» الفاخورة	» سقيفة القمص
» الفار	» البشوتى
» الكنيسة البحرى	» الشبلى
» الشيخ كامل	» الشيخ عرفات
» السماكين	» كراس
» الشباية	» بيت مكي
» الكهرجله	» لوندى
» البحر	» الشارع الشرقى
» بركة الشريف	» شارع بوابة الدب
» المدرسة	» الكاشف
» الدار	» بيت السمان
» المحطة	» القاضى
	» الخولى

بندر سـوهاج

شارع الرصيف المستجد	شارع البحر الأعظم والحوارى التابعة له
» البوسته	» الطهطاوية
» الحكيم	» فايق والحوارى التابعة له
» وصلة البحر بالميدان	» الشارع الحديد والحوارى التابعة له
» بسطابك	» شارع يس
» اسحق	» أبو شجره والحوارى التابعة له
» الباشمهندس	» أبادير
» همام باشا	» حارة سنيوت

(تابع) بندر سوهاج

شارع عبد الله بك وهى	شارع بحرى المديرية
» بحرى الجنينة	» العارف والحوارى التابعة له
» قبلى الجنينة	» الكنيسة والحوارى التابعة له
» التزلة	» بحرى البندر والحوارى التابعة له
» الشيخ عطا والحوارى التابعة له	درب الغربى
» جسر السوهاجية	» السماكين والحوارى التابعة له
» قبلى البلد والحوارى التابعة له	شارع السنجق » »
» غرب البندر	» الغياتيه البحرى
درب الشريف والحوارى التابعة له	» الكبش والحوارى التابعة له
شارع جورجى	درب الغياتيه
» الفاخورة والحوارى التابعة له	» المخبز
حارة الشحاذين	حارة أبو الحمد
» الخولى	» العجمى
شارع الجبانة القديمة	» مكى
» واصف	درب الشيخ
» ! مكة الأهلية	

بندر طهطا

شارع شرق البلد من الشملة لورثة عنبر ومن المجلس المحلى لجنينة نخله بك
 حارة الجراى » ميدان لطيف باشا لملك ورثة جاد
 » الزربيه » شرق البلد لنهايتها
 شارع درب الشملة » شرق البلد لشارع الحمام
 » أبو الهوى » ملك ورثة سمعان لملك ورثة عنبر

(تابع) بنادر طهطا

حارة أبو جاموس من شرق البلد لنهايتها

» الصدقى » » » »

شارع درب الجامع » شرق البلد لشادر صادق ومن الجهة الغربية لملك البراد والقبيلة لملك المستريح

حارة المربعة من جامع العصيرى لملك الزفاف ومنها لشارع الشيخ عبد الله ومن الجهة الغربية لملك الدرملى بالشيخ يحيى

حارة حوش الناظر من شرق البلد لنهايتها

شارع الجنينة » ملك الست أنيسه يسى لبركة ورثة رفاعه

» بحرى البلد » شارع الجنينة لنهاية ملك ورثة خليل جاد

حارة مالمه » شرق البلد لشارع الجنينة

» الشيخ يحيى » الشيخ عبد الله لملك محمد علم الدين بالقيسارية

شارع أبو القاسم » ملك ورثة الحريدى لملك ورثة عنبر

» الشيخ طه الغربى » ملك الشيخ عمر لميدان لطيف باشا

حارة المقطم » ملك محمد المكسور لغاية ورثة عبد الله أفا

» الست عافيه » ملك ورثة رفاعه لملك الرشيدى ومنها للزارع

» الكشاكى الغربى » ميدان لطيف باشا لملك عميره الكشكى

شارع الغرب » ملك ورثة رفاعه لفم القيسارية

» الحمام » فم القيسارية لجامع الشيخ رفاعه

ناحية طما

حارة القضاة بحرى البلد من شرق جامع أولاد على ومن غرب منزل اسماعيل على
 « الصباغ وسط البلد » بحرى منزل أحمد طه ومن قبل جامع القضاة
 « النصارى » « قبل منزل ابراهيم بطرس ومن بحرى منزل يوسف غبريال
 « أولاد على » « شرق مغلق خشب تعلق حسين حسن ومن غرب
 مصبغة عازر هرمينا

حارة المصلية وسط البلد من شرق مندره نعمان بكري ومن غرب منزل أبو الليل
 محمد الزيات

حارة الخضاره وسط البلد من غرب مندره عز العرب بكري ومن شرق
 حسين القاضي

حارة الفوايد بحرى البلد من شرق السيد أحمد فايد ومن غرب مندره محمد
 على عبد العظيم

حارة القاضي قبل البلد من شرق منزل على الحلواني ومن غرب عبد الرحمن
 حسين القاضي

حارة الغرابيه غرب البلد من شرق وكالة عبدالله السيد ومن غرب مندره أحمد
 السيد عثمان

حارة الخولا قبل البلد من شرق منزل يوسف حسين ومن غرب محمد فوزى مقلد
 « ابن زوين وسط البلد من شرق كتاب مجلس المديرية ومن غرب مقام
 ابن زوين

حارة متى فام عبد السيد قبل البلد من قبل مندره يسي فام عبد السيد ومن
 بحرى القس جرجس

حارة محمد عيسى الدرمل بحرى البلد من شرق مندره محمد حموده ومن غرب
 منزل أبو الليل عيسى

حارة السيد حماده قبل البلد من شرق منزل السيد حماده ومن غرب محمد أحمد عبده

(تابع) ناحية طما

حارة نوير نوير وسط البلد من شرق مندره سليمان آدم ومن غرب منزل نوير نوير
 « مصطفى أحمد القاضي وسط البلد من شرق مندره عبد الرحيم نوير ومن
 غرب عبد الرحيم اسماعيل
 شارع النقطة العمومي من قبلي دكان جندى أبو سيف وينتهي من بحرى بمغلق
 حسين حسن

شارع القيسارية من شرق نقطة البوليس ومن غرب مندره نوير نوير
 « المجاوره من شرق دكان جندى أبو سيف وينتهي من غرب بمنزل
 محمد حسين

ثانياً — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ما

في ٢٤ يوليو سنة ١٩١٣ (٢٠ شعبان سنة ١٣٣١)

عن المدير وكيل المديرية

مصطفى صبرى

مديرية الدقهلية

لائحة مستخدمي مجلس مديرية الدقهلية (*)

المصدق عليها من مجلس المديرية بجلسته المتعقدة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٣
والمعتمدة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٣ نمرة ٢٦٢

الفصل الأول

قبول الموظفين وواجباتهم وترقيتهم

١ — الوظائف الخالية بإدارة المجلس وفروعه مفتوحة لكل طالب تتوفر فيه ١٠ ديسمبر
الشروط الآتية :

- (أ) أن يكون مصرياً ويفضل من كان من أهالي المديرية
- (ب) أن لا يتقص عمره عن ١٨ سنة ولا يزيد عن أربعين سنة على حسب شهادة الميلاد ولا فتقرير اللجنة الطبية
- (ج) أن يكون من حاملي إحدى شهادات الدراسة المصرية أو ما يقوم مقامها من الشهادات الأجنبية المعتمدة وهذه الشهادات هي الشهادات العالية في العلوم أو في التعليم أو شهادة المدارس الخصوصية كالزراعة والصناعة والتجارة أو الشهادة الابتدائية أو شهادة الكفاءة لمعلمي المكاتب تبعاً لنوع الوظيفة الخالية

ويفضل من سبق له اشتغال في مصلحة أخرى بنوع العمل الذي يطلبه ومن كان من أهالي مديرية الدقهلية . ومع ذلك فـللـمجلس أن يقبل بصفة استثنائية موظفين من غير حملة الشهادات الدراسية بشرط أن يكونوا قد قضوا في خدمة الحكومة زمناً ولم يحكم عليهم بالرف

(*) اللوائح المصرية في ١٤ فبراير سنة ١٩١٤ وجه ٥٥١

(د) أن يكون حسن السيرة والسمعة

(هـ) أن يقبل في الكشف الطبي

(و) أن يقبل المعاملة بنصوص هذا القانون قبولاً كتابياً

٢ - الطلاب الذين يدخلون في خدمة المجلس يجب أن يقدموا مع شهادتهم الدراسية الشهادات الآتية :

أولاً - شهادة دالة على جلستهم

ثانياً - « على حسن سلوكهم وسمعتهم

ثالثاً - « من القومسيون الطبي بصحة بنيتهم

٣ - من يقبل من طلاب الاستخدام يعين بصفة مؤقتة لتجربته لمدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر بالراتب المقرر له

٤ - الموظف الذي لم تكن تجربته مرضية يرفق من الخدمة

٥ - كل موظف مؤقت ثبتت لياقته وكفاءته لعمله يثبت في وظيفته ويعامل

معاملة الموظفين المستديمين وتحسب له مدة التجربة في الخدمة المستديمة

٦ - يعين رئيس المجلس الموظفين في إدارة المجلس والمدارس والمكاتب

بعد تقرير اللجنة العلمية وتصديق مجلس المديرية وفي الفروع الأخرى يكون التعيين

دائماً بعد تصديق المجلس إلا في الأحوال المستعجلة فللرئيس سد الوظائف

الخالية ثم يحيط المجلس بذلك في أول جلسة تعقد للمصادقة

٧ - يحسب للمستخدم راتبه من تاريخ قيامه بأعماله

٨ - لا يجوز التنازل عن الراتب . وكل موظف يحجز على راتبه لغير النفقة

الشرعية المحكوم بها جاز رفته

٩ - كل موظف معهود به حفظ أموال أو غيرها من أملاك المجلس عليه

أن يقدم كفالة بمبلغ مائتي جنيه

- ١٠ - درجات المستخدمين ومقدار العلاوات تعطى على الوجه الآتى :
 - (١) من خمسة الى سبعة جنيهات شهريا والعلاوة خمسمائة مليم كل سنتين
 - (٢) « ثمانية الى عشرة » « » « » « »
 - (٣) من ١٢ الى ١٦ جنيها « » « » « » « »
 - (٤) « ١٨ الى ٢٢ » « » « » « » « »
 - (٥) « ٢٤ الى ٣٠ » « » « » « » « » ونصف
- ١١ - اعطاء هذه العلاوات مترتب على حسن العمل والكفاءة مع مراعاة الأقدمية بقدر الامكان
- ١٢ - اذا أحسن الموظف عمله احسانا فوق العادة يجوز اعطاؤه علاوة أكبر من المقرّر
- ١٣ - يمنح العلاوات والترقيات رئيس المجلس بعد موافقة اللجنة العلمية وتصديق مجلس المديرية
- ١٤ - لا يجوز منح علاوة قبل مضي سنتين من تاريخ التعيين أو من تاريخ آخر علاوة
- ١٥ - تمنح العلاوات في شهر يناير
- ١٦ - لا يجوز ترقية موظف الى درجة أعلى إلا اذا مضى عليه سنتان على الأقل في الدرجة التي هو فيها
- ١٧ - لا يجوز ترقية موظف أكثر من درجة في المرة الواحدة
- ١٨ - الموظف الذى صدر عليه حكم تأديبي بالتزليل أو بنقص المساهمة لا يجوز ترقيته أو علاوته قبل أن يقضى سنتين من تاريخ التزليل أو النقص
- ١٩ - لا تسرى هذه الأحكام على معلمى المكاتب أو الخدمة السائرة

الفصل الثاني

الاجازات

- ٢٠ - لا يجوز لأى مستخدم أن ينقطع عن عمله إلا باجازة
- ٢١ - الاجازات نومان : اعتيادية و مرضية
- ٢٢ - يجوز السماح للمستخدمين باجازة اعتيادية لا تزيد عن شهر ونصف في السنة
- ٢٣ - جميع الاجازات القصيرة التي تؤخذ في بحر السنة تحسب من مدة الشهر ونصف
- ٢٤ - موظفو المدارس لا يسمح لهم باجازات اعتيادية إلا في أثناء المساحة العمومية ويجوز مع ذلك اعطاؤهم اجازات متقطعة لا تزيد على عشرة أيام في أثناء السنة المكتبية بحيث لا يسمح بها حملة واحدة
- ٢٥ - يجوز السماح للمستخدم المريض باجازات مرضية لا يزيد مجموعها كل ثلاث سنوات آتدرف في الخدمة عن شهرين راتب كامل وشهرين بنصف راتب وشهرين رابع ثم يفصل من وظيفته اذا لم يعد اليها وللجلس أن يمدّها شهرين آخرين بلا راتب
- ٢٦ - اذا لم تزد الاجازة المرضية عن سبعة أيام يكتفى بشهادة من طبيب الفرع التابع له ذلك المستخدم واذا زادت عن ذلك وجب تقريرها بعد الكشف الطبي في عاصمة المديرية
- ٢٧ - لا يجوز أن يتغيّب بالاجازة أكثر من ربع الموظفين ويستثنى من هذا الحكم موظفو المدارس
- ٢٨ - يجوز لرئيس المصلحة اعتبار الاجازة المرضية اعتيادية اذا كان الموظف يستحق تلك الاجازات الاعتيادية

- ٢٩ — تقدم طلبات الاجازة قبل ميعادها بخمسة عشر يوما على الأقل إلا في الاجازات القصيرة
- ٣٠ — من لم يعد إلى عمله بعد انتهاء اجازته مدة خمسة عشر يوما بغير أن يبدى سببا مقبولا يعتبر مستقila ويفصل من الخدمة
- ٣١ — من لم يعد بعد انتهاء اجازته يحرم من راتب المدة التي غابها ويحوز أن يوقع عليه ما يستحقه من الجزاءات التأديبية
- ٣٢ — لرئيس المصلحة الحق في ابطال الاجازة الاعتيادية لأى موظف أو تخفيضها وتعتبر هذه الاجازات كأنها مكافأة على حسن العمل
- ٣٣ — يجوز التصريح للخدمة الخارجين عن هيئة العمال باجازة لاتزيد عن خمسة عشر يوما بكامل الراتب بحيث لا يترتب على ذلك زيادة في المصاريف
- ٣٤ — يوقع المستخدم على اقرار بقيامه للاجازة عند قيامه وعلى اقرار آخر بعودته منها عند عودته ويصدق رئيس المصلحة على هذين الاقرارين

الباب الأول

المستخدمون

الفصل الثالث

تأديب الموظفين ورقمهم

- ٣٥ — كل موظف يأتى ما يخل بأعماله أو وظيفته عرضة للعقاب بالنظام الآتى :

أولا — الانذار

ثانيا — قطع الماهية لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا

ثالثا - الايقاف عن العمل بغير راتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر

رابعاً - التزليل من الدرجة أو الوظيفة أو بتقص الراتب مع إبقاء الوظيفة أو الدرجة

خامساً - الرفع من الخدمة

٣٦ - لرئيس المجلس الحكم بالانذار وبتقطع الراتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً أما غير ذلك من العقوبات فيوقعها الرئيس بعد حكم مجلس التأديب الذى يشكل لهذا الغرض عند كل محاكمة

٣٧ - يشكل مجلس لتأديب الموظفين من ثلاثة من الأعضاء يختارهم المجلس بالاقتراع ويرأسهم أكبرهم سناً

٣٨ - يعلن رئيس المجلس المستخدم بورقة الاتهام مبينا فيها التهمة وأولتهم المنسوبة اليه ويكلفه الحضور أمام مجلس التأديب فى ميعاد لا يقل عن خمسة أيام كاملة من يوم اعلانه للدفاع عن نفسه

٣٩ - يقدم رئيس المجلس تقريراً بتهمة الموظف الى مجلس التأديب وهذا المجلس بعد أن يسمع دفاع الموظف شفها أو تحريرياً يصدر حكمه ويمضى الحكم كل الأعضاء ويعمل محضر بكل مايجرى فيه

٤٠ - قرار مجلس التأديب يكون بالأغلبية المطلقة من جميع أعضائه الحاضرين متى كان منعقداً بصفة قانونية

٤١ - يجب اعلان المستخدم بالحكم الذى صدر عليه فى الجلسة اذا كان حاضراً وفى محل اقامته ان كان غائباً فان لم يعرف له محل اقامة أو رفض استلام قرار المجلس يكتفى بنشره فى الجريدة الرسمية.

٤٢ - يشكل مجلس آخر مخصوص تستأنف أمامه أحكام مجلس التأديب ويكون من رئيس مجلس المديرية ويتولى رئاسة المجلس المخصوص، ومن أربعة من أعضاء المجلس ليس فيهم أحد من أعضاء مجلس التأديب

٤٣ - للوظف الذى حكم عليه مجلس التأديب أن يتظلم كتابة من ذلك الحكم الى المجلس المخصوص فى مدة ثمانية أيام من اعلان الحكم وبناء على هذا التظلم يحدد الرئيس يوما بانعقاد المجلس المخصوص ويعلن أعضائه والمتهم

٤٤ - إن لم يتظلم الموظف المحكوم عليه فى أثناء المدة المقررة فى المادة السابقة فلرئيس المجلس أن ينفذ الحكم وله أن يحيل المسألة على المجلس المخصوص

٤٥ - اذا كان الحكم بانزال درجة ينبغى ان يعين المجلس المخصوص فى حكمه مقدار الراتب من تلك الدرجة

٤٦ - كل مستخدم يرتكب جريمة يحتمل أنها تستوجب الرفت يجب ايقافه عن أعماله ويعان بالايقاف كتابة ولا يحسب للوظف الموقف راتب مدة ايقافه مالم يحكم مجلس التأديب بغير ذلك

٤٧ - كل موظف يريد أن يترك وظيفته عليه أن يقدم استقالة بذلك الى رئيسه ليبلغها الى رئاسة المجلس وعليه كذلك أن يبقى بوظيفته مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ليستطاع تعويضه وللصلحة الحق فى قبول الاستقالة من يوم تقديمها

٤٨ - قبل أن يترك الموظف المستقيل أعماله يجب عليه أن يسلم كل ما فى عهده الى من ينتدب لذلك وأن يعمل كشف بهذا التسليم على نسختين بمضيانهما ويأخذ هو احدهما وترسل الأخرى الى المجلس ولا يجوز أن تزيد مدة التسليم عن شهر

٤٩ - يقطع الراتب عن المستخدم المرفوت من تاريخ فصله من الخدمة واعلانه أو من التاريخ الذى قضى به مجلس التأديب

٥٠ - ليس للوظف أن يشتغل بمقاولة أو فى تجارة أو أن يشترك فى أعمال أخرى من الأعمال المتعلقة بالمجلس وليس له أن يزاول عملا لا يتفق مع وظيفته

٥١ - كل موظف تحكم عليه المحاكم بالحبس أو في جريمة أخرى مخلة بالشرف يرفق من الخدمة ولا يجوز اعادته إليها أبداً

٥٢ - لا يجوز إعادة استخدام الموظف المرفوق إذا كان رفته بناء على حكم مجلس التأديب

٥٣ - المستخدم المرفوق يعطى اعلاناً برفقه مذكوراً فيه سبب الرفع وتاريخ القرار الصادر بذلك فإذا لم يعرف مكان الموظف المرفوق أو لم يقبل الاعلان يكتفى بنشر الاعلان بالجريدة الرسمية

٥٤ - تعيين الخدمة الخارجيين عن هيئة العمال وعلاواتهم وعقائهم ورقتهم موكولة الى رئيس كل فرع بحيث لا يترتب على ذلك زيادة في الميزانية المقررة

٥٥ - الخادم الذى يدخل الخدمة يجب أن يقدم طلباً بذلك ومعه شهادة بحسن السير والسلوك من وجهين مصدقا على امضاءهما من جهة الادارة

٥٦ - اذا كانت وظيفة الخادم تستدعى أن يكون فى عهده شئ من الأدبوات الدائمة أو تستدعى نقل مبالغ فعليه أن يقدم ضماناً بتجسين جنيتها من شركة الضمان أو من شخصين معتمدين .

٥٧ - إذا رقت الخادم يسلم اعلاناً بخلو طرفه مذكوراً فيه رفته سواء كان بالاستغناء أو بالاستقالة .

الفصل الرابع

مصاريف الانتقال وبدل السفرية

٥٨ - الموظف الذى ينتقل من مكان الى آخر لأعمال المصلحة له الحق فى مصاريف الانتقال التى يدفعها ويجب أن يقدم عنها كشفا مصدقا عليه من رئيس المصلحة

٥٩ - الموظف الذى يضطره عمل المصلحة الى المبيت خارج دائرة المديرية يسمح له بطلب بدل سفر باعتبار اثنين فى المائة من ماهيته عن كل يوم وليلة بشرط أن لا يتجاوز جنيها ولا يقل عن مائتى مليم

٦٠ - الموظف الذى ينقل نهائيا من بلد الى آخر يسمح له بمصاريف انتقاله وانتقال أسرته وخدمه ومتاعه بشرط أن لا يتجاوز ذلك المبلغ خمسة جنيهاً

٦١ - الموظف الذى يعطى بدل سفر لا يجوز له أن يطلب أجرة ركاب داخل البلد الذى ذهب اليه

٦٢ - السفر بسكة الحديد يكون بالدرجات الآتية :

أولا - الدرجة الثانية لمن لم يبلغ راتبه ثمانية عشر جنيها شهريا

ثانيا - « الاولى لمن زاد راتبه على » « » « »

٦٣ - فى سلك الحديد التى ليس فيها إلا درجتان يسمح للموظف بالركوب فى درجة أعلى من الدرجة المقررة له اذا كانت درجة ركوبه معدومة

٦٤ - يجوز للموظفين أن يستصحبوا خادما من عمال المصلحة على مصاريفها فى انتقلهم اذا كان عملهم يستدعى ذلك

٦٥ - الموظف الذى يضطره العمل الى المبيت فى غير محل اقامته ولكن فى دائرة المديرية يعطى نصف المقرر فى المادة (٥٩)

٦٦ - يعطى الخادم فى أحوال الانتقال المذكور بدل سفر مقداره سبعون مليا عن كل ليلة يقضيها خارج المديرية وأربعون مليا عن كل ليلة داخل المديرية

٦٧ - لا يعطى بدل سفر للوظفين الذين ينتقلون الى مقر اللجنة الطبية بالمنصورة ولا الى مجلس التأديب إن لم تقرر اللجنة لهم اجازة أو اذا حكم المجلس بحيازتهم

٦٨ - الموظف الذى يستدعى من اجازته لا يدفع له بدل سفر بل يصرح له بمصاريف انتقاله بمفرده فقط

٦٩ - طلبات مصاريف الانتقال وبدل السفر تقدم على الاستمارات الخاصة بمصدقها عليها من رئيس المصلحة ولا تصرف إلا اذا قدم الطلب فى أثناء شهر من تاريخ انتهاء السفر

Haret Matta Fam Abdel Sayed Kibli el Balad au sud Mandaret 24 juillet.
Yassa Fam Abdel Sayed et au nord le Père Guirguis.

Haret Mohamined Issa el Darainalli Bahari el Balad à l'est Mandaret Mohammed Hammouda et à l'ouest la maison de Abou el Lil Issa.

Haret el Sayed Hamada Kibli el Balad à l'est la maison d'El Sayed Hamada et à l'ouest Mohammed Ahmed Abdallah.

Haret Nouer Nouer Wast el Balad à l'est Mandaret Soliman Adam et à l'ouest la maison de Nouer Nouer.

Haret Moustafa Ahmed el Kadi Wast el Balad à l'est Mandaret Abdel Rahim Nouer et à l'ouest Abdel Rahim I-maïl.

Rue de la Poste de la Police au sud la boutique de Guindi Abou Seïf et se termine au nord par le dépôt de Houssein Hassan.

Rue El Kissarieh à l'est de la Poste de la Police et à l'ouest Mandaret Nouer Nouer.

Rue el Megawreh à l'est la boutique de Guindi Abou Seïf et se termine à l'ouest par la maison de Mohammed Hessein

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 24 juillet 1913 (20 Chaabân 1332).

Pour le Moudir :

Le Sous-Moudir,

MOUSTAFÀ SABRI.

24 juillet.

Rue Abou el Kassem, à partir de la propriété des hoirs El Hereidi jusqu'à la propriété des hoirs Anbar.

Rue El Cheikh Taha el Gharbi, à partir de la propriété El Cheikh Omar jusqu'au Midan Latif Pacha.

Haret El Mokadden, à partir de la propriété de Mohammed el Makour jusqu'à la propriété des hoirs Ab lallah Agha.

Haret El Sett Afla, à partir de la propriété des hoirs Rifaa jusqu'à la propriété El Rachidi et de là aux champs.

Haret El Kashaki el Gharbi, du Midan Latif Pacha jusqu'à la propriété de Aamira el Kosbki.

Rue El Gharb, de la propriété des hoirs Rifaa jusqu'à l'embouchure de Kissarieh.

Rue El Hammam, de l'entrée de la Kissarieh jusqu'à la mosquée d'El Cheikh Rifaa.

Village de Tema.

Haret el Kassassin Bahari el Balad à l'est la mosquée Ewlad Ali et à l'Ouest la maison d'Ismail Ali.

Ali et El Sabbagh Wast el Balad au nord la maison d'Ahned Taha et au sud la mosquée el Kodaah.

Haret el Nassara Wast el Balad au sud la maison d'Ibrahim Boutros et au nord la maison de Youssef Ghahial.

Haret Ewlad Ali Wast el Balad à l'est le dépôt de bois appartient à Hossein Hassan et à l'ouest la teinturerie de Aazer Harmina.

Haret El Mossalieh Wast el Balad à l'est Mandaret Nomaan Bakri et à l'ouest la maison d'Abou el Lil Mohammed el Zayat

Haret El Khaddarah Wast el Balad à l'ouest Mandaret Ezz el Arab Bakri et à l'est Hossein el Kadi.

Haret El Fawaied Bahari el Balad à l'est El Sayed Ahmed Fayed et à l'ouest Mandaret Mohammed Ali Abloel Azim.

Haret El Kadi Kibli el Balad à l'est la maison de Ali El Holawani et à l'ouest Adel Rahman Hossein el Kadi.

Haret el Gheireibieh Gharb el Balad à l'est Wekalet Abdallah el Sayed et à l'ouest Mandaret Ahmed el Sayed Osman.

Haret el Khola Kibli el Balad à l'est la maison de Youssef Hessein et à l'ouest la maison de Mohammed Farghali Maklad.

Haret Ebn Zewin Wast el Balad à l'est le Kottab de la Commission Provinciale et à l'ouest le tombeau d'Ebn Zewein.

Rue El Sangak et les ruelles qui y aboutissent

„ El Ghaïatieh el Bahari

„ El Kabsh et les ruelles qui y aboutissent

Darb el Ghaïatieh

„ el Makhbaz

Haret Ahou el Hamd

„ el Agami

„ Makki

Darb el Cheikh.

24 juillet.

Bandar de Tahta.

Rue Chark el Balad, à partir d'El Chamala jusqu'à la propriété des hoirs d'Anbar et de la Commission Locale jusqu'au jardin de Nakhla Bey.

Haret el Garray, à partir du Midan Latif Pacha jusqu'à la propriété des hoirs Gand.

Haret el Zerbieh, commençant à l'est du Bandar jusqu'à sa fin.

Rue Darb el Chamala, commençant à l'est du Bandar jusqu'à la rue El Hamnam.

Rue Abou el Hawa, à partir de la propriété des hoirs de Samaan jusqu'à la propriété des hoirs Arbar.

Haret Abou Giamous, commençant à l'est du Bandar jusqu'à sa fin.

Haret el Sidfi, commençant à l'est du Bandar jusqu'à sa fin.

Rue Darb el Ganah, commençant à l'est du Bandar jusqu'au dépôt de Sarou ; et du côté ouest jusqu'à la propriété El Barrad et du côté sud jusqu'à la propriété El Mostarieh.

Haret el Morabaa, à partir de la mosquée El Osseïr jusqu'à la propriété El Zafar et de là à la rue El Cheikh Abdallah ; et du côté ouest jusqu'à la propriété El Daramalli au Cheikh Yehia.

Haret Hoch el Nazir, commençant à l'est du Bandar jusqu'à sa fin.

Rue el Geneina, à partir de la propriété de Madame Anissa Yassa jusqu'au Birket des hoirs Rifaa.

Rue Bahari el Balad, à partir de la rue El Geneina jusqu'à la fin de la propriété des hoirs Khalil Gaad.

Haret Malta, commençant à l'est du Bandar jusqu'à la rue El Geneina.

Haret El Cheikh Yehia, à partir d'El Cheikh Abdallah jusqu'à la propriété de Mohammed Alain el Din au Kissarieh.

24 juillet.

Bandar de Sohag.

- Rue El Bahr el Aazaam et les ruelles qui y aboutissent
„ El Tahtawieh
„ Faiek et les ruelles qui y aboutissent
El Chareh el Quedid et les ruelles qui y aboutissent
Rue Yassin
„ Abou Chagara et les ruelles qui y aboutissent
„ Abadir
Haret Sinott
Rue El Ras-sif el Mostagedd
„ Abou Senna
„ El Ilakim
„ Wasslet el Bahr Bilmidan
„ Besta Bey
„ Issak
„ El Bachmohandis
„ Hammam Pacha
„ Abdallah Bey Wahby
„ Bahari el Geneina
„ Kibli el Geneina
„ El Nazla
„ El Cheikh Etai et les ruelles qui y aboutissent
„ Gsir el Souhagieh
„ Kibli el Balad et les ruelles qui y aboutissent
„ Gharb el Bandar
Darb el Chérif et les ruelles qui y aboutissent
Rue Georgui
„ El Fakhora et les ruelles qui y aboutissent
Haret el Chahazin
„ el Kholi
Rue El Gabbana el Kadima
„ Wassef
„ El Mehkémeh el Ahlieh
„ Bahari el Moudirieh
„ El Aref et les ruelles qui y aboutissent
„ El Kanissa et les ruelles qui y aboutissent
„ Bahari el Bandar et les ruelles qui y aboutissent
Darb el Gharbi
„ el Sammakin et les ruelles qui y aboutissent

El Darb el Guedid

24 juillet.

Darb El Taraicha

„ El Sakia

Rue El Chouna ouel Faourika ouel Bosta

„ Gharbi el Gabbana

„ El Salakhana et Michriki

„ El Ganaïen ouel Montazah

„ Malta

„ Akladious.

Villages de Minchat.

Rue Gameh el Heika

„ Sekifet el Kommos

„ El Bachouti

„ El Chibli

„ El Cheikh Arafat

„ Karas

„ Beit Makki

„ Lawandi

El Chareh el Charki

Rue Bawabet el Debb

„ El Kachef

„ Beit el Samman

„ El Qadi

„ El Kholi

„ El Nokta

„ El Fakhoura

„ El Far

„ El Kenissa el Bahari

El Cheikh Kamel

„ El Sammakin

„ El Chabaina

„ El Kahrageleli

„ El Bahr

„ Birket el Cherif

„ El Madrassa

„ El Darr

„ El Mahatta

24 juillet.

Rue El Ghannami
 „ El Gheiameh
 „ El Bakarah.

Bandar de Guirqueh.

Rue Mansour
 „ Sieur Abdel Nour
 „ El Mozlekan
 „ El Sarraf
 „ El Birkeh
 Haret Souk el Ghazl
 Darb Abou Serour
 Rue Karm Habib et les ruelles qui y aboutissent
 „ Gabbanet el Nassara
 „ El Batarssa et les ruelles qui y aboutissent
 „ Barakat et Ghali
 „ El Fakharani
 „ Geneinet el Seifi
 „ El Enssari
 „ Diwan el Ray
 „ El Dahchan et les ruelles qui y aboutissent
 Darb El Gamassa ouel Garrara
 „ El Ghazl
 „ El Ghazl ouel Sett Salma
 „ El Mankoul
 „ El Ghazl conduisant à la rue el Dawdieh
 „ El Emarah
 „ Abou Amra
 „ El Arbein
 „ El Karm et les ruelles qui y aboutissent
 „ El Cheikh Ayach
 „ Beiss
 „ Abou el Haggag
 Rue El Bahr
 Darb El Wakaiel et les ruelles qui y aboutissent
 „ El Qadi ouel Wakaiel
 „ El Qadi Issa
 „ Abdel Warès
 „ El Gabbana
 „ El Nafada el Bahari

Bandar d'Akhmim.

24 juillet.

Rue	El Markaz
"	El Madrassah
"	El Mallakh et les ruelles qui y aboutissent
"	El Massalib
"	El Sabbagin
"	El Kissarieh
"	El Bahr Bel Hammam
"	El Berag
"	El Cheikh Yassin
"	Messallam Wal Zanni
"	El Kallieh
"	Abou el Seifein
"	El Hakim et les ruelles qui y aboutissent
"	El Chorafa Wel Omdeh
"	El Mehkémeh el Kadima
"	Abou Abbas
"	El Gamassa el Kibli
"	El Gamassa el Charki
"	El Gamassa el Gharbi
"	El Cheikh Faha
"	El Fakhoura
"	El Kaoud
"	El Bahr
"	Kibli el Balad
"	El Sett Aziza
"	Atallah et les ruelles qui y aboutissent
"	El Soueka el Sagira
"	El Soueka el Kebira
"	El Gazazreh
"	El Cheikh Abdel Kader
"	El Kobbeh et les ruelles qui y aboutissent
"	Bahari el Balad et les ruelles qui y aboutissent
"	El Ekeili et ses embranchements
"	Khangar
"	El Madlah
"	El Chadli
"	El Cheikh Kemal el Din
"	El Harawat

ARRÊTÉ

Quartiers affectés à l'Habitation des Familles et où ne peuvent être ouverts
des Etablissements Publics dans la Moudirieh de Guirgueh ().

LE MOUDIR DE GUIRGUEH,

24 juillet

Vu l'article 2 de la Loi n° 1 de 1904 sur les Etablissements Publics ;

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 13 août 1904 ;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 12 juillet 1913 ;

ARRÊTE:

1.— L'Arrêté de la Moudirieh en date du 13 août 1904 est rapporté et remplacé par le suivant:

Sont considérés comme quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce les rues et ruelles suivantes:

Bandar de Baliana.

Rue Gizr el Nil
„ El Omdeh
„ El Markaz
„ Darb el Mehkemeh el Kadima
„ El Mehkemeh el Chareih
„ Kenisset el Akbat
„ Abou Wassaf
„ Hemeid el Bey
„ El Gameh el Kebir
„ El Hag Diab
„ El Cheikh Abou Bakr
„ Abou Cheib
„ El Gameh el Sagir
„ Abou Nofal
„ El Batarseh
„ Farès
„ Abou Senneh
„ El Banna

et les ruelles
qui y aboutissent

ARRÊTÉ

sur la Propreté des Rues dans la Ville d'Assouan (1).

LE MOUDIR D'ASSOUAN,

Vu les articles 3 et 8 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 7 juin 1913, relatif à la propreté des
rues; 23 décembre.

ARRÊTE:

1. — L'Arrêté ministériel sus-visé du 7 juin 1913, sera applicable dans la ville d'Assouan.

2. — L'Arrêté de la Moudirieh en date du 24 mai 1905 est rapporté.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication au "Journal Officiel."

Le 23 décembre 1913.

M. ALY.

ARRÊTÉ

**Interdiction d'enlever les Balayures des Rues du Bandar de Zifta
sauf aux Personnes Autorisées (*).**

LE Moudir de GHARBIEN.

7 octobre.

Vu la décision de la Commission Sanitaire réunie au siège du Markaz de Zifta en date du 30 août 1913, en vertu de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur du 11 mai 1895. approuvé par la Cour d'Appel Mixte;

ARRÊTE :**ARTICLE PREMIER.**

Il est formellement interdit, sauf aux personnes désignées par le Conseil Municipal du Bandar de Zifta, d'enlever les balayures ou autres rebuts provenant de balayage de toutes les rues du Bandar et de ses environs, ni d'extraire le contenu des caisses ou voitures destinées à la mise ou au transport des dites matières.

ART. 2.

Toute contravention aux dispositions de l'article précédent sera punie d'une amende n'excédant pas 100 piastres au larif ou d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

ART. 3.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de la date de sa publication aux Journaux Officiels.

Le 7 octobre 1913.

MOHIB.

(*) Journ. Off. 2 février 1914, page 224.

ARRÊTÉ

sur la Propreté des Rues aux Bandars de Béni Souef et Béha (*).

LE Moudir de BÉNI-SOUËF,

Vu les articles 3 et 8 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 7 juin 1913, relatif à la propreté des rues; 27 décembre.

ARRÊTE:

1. — L'Arrêté ministériel sus-visé du 7 juin 1913 sera applicable aux Bandars de Béni-Souef et Béha.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication au "Journal Officiel."

Le 27 décembre 1913.

IBRAHIM HALIM.

(*) Journ. Off. 14 janvier 1914, page 86.

ARRÊTÉ

**sur la Propreté des Rues aux Bandars de Fayoum, Sannouris
et Beni Elman (*).**

LE MOUDIR DE FAYOUM.

25 décembre. Vu les articles 3 et 8 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 7 juin 1913, relatif à la propreté des rues ;

ARRÊTE :

1. — L'Arrêté ministériel sus-visé du 7 juin 1913 sera applicable à Fayoum, Sannouris et Beni Elman.

2. — L'Arrêté de la Moudirieh en date de février 1909 est rapporté.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication au "Journal Officiel."

Le 25 décembre 1913.

ALI (AMAL EL DIN.

(*) Journ. Off. 14 janvier 1914, page 86.

ARRÊTÉ

sur la Propreté des Rues aux Bandars de Kéneh, Louxor et Esneh (*).

LE MOUDIR DE KÉNEH,

Vu les articles 3 et 8 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 7 juin 1913, relatif à la propreté des rues; 22 décembre

ARRÊTÉ :

1. — L'Arrêté ministériel sus-visé du 7 juin 1913 sera applicable aux Bandars de Kéneh, Louxor et Esneh.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication au "Journal Officiel."

Le 22 décembre 1913.

HAFIZ HASSAN.

(*) Journ. Off. 14 janvier 1914, page 86.

ARRÊTÉ

sur la Propreté des Rues au Bandar de Benha (*).

LE MOUDIR DE KALIOUBIEH,

21 décembre. Vu les articles 3 et 8 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 7 juin 1913, relatif à la propreté des rues ;

ARRÊTE :

1. — L'Arrêté ministériel sus-visé du 7 juin 1913 sera applicable au Bandar de Benha,

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication au "Journal Officiel."

Le 21 décembre 1913.

MOHAMED HIDAYA.

(*) Journ. Off. 11 janvier 1914, page 86.

ARRÊTÉ

sur la Propreté des Rues aux Bandars de Sohag, Akhmim, Tahta,
Baliana et Guirgueh (*).

LE MOUDIR DE GUIRGUEH,

Vu les articles 3 et 8 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 7 juin 1913, relatif à la propreté des
rues; 20 décembre

ARRÊTÉ :

1. — L'Arrêté ministériel sus-visé du 7 juin 1913 sera applicable aux Bandars de Sohag, Akhmim, Tahta, Baliana et Guirgueh.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication au "Journal Officiel."

Le 20 décembre 1913.

KHALIL NAÏL.

(*) Journ. Off. 14 janvier 1914, page 861.

ARRÊTÉ

**sur la Propreté des Rues aux Bandars de Mansoura, Mit-Ghamr,
Simbellawain et Matarieh (*).**

- - -

LE SOUS-MOUDIR DE DAKAHLIEH,

20 décembre. Vu les articles 3 et 8 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 7 juin 1913, relatif à la propreté des rues ;

ARRÊTE :

1. — L'Arrêté ministériel sus-visé du 7 juin 1913 sera applicable à Mansoura, Mit-Ghamr, Simbellawain et Matarieh.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication au " Journal Officiel."

Le 20 décembre 1913.

MOHAMED GHONEIM.

(*) Journ. Off. 14 janvier 1914, page 86.

ARRÊTÉ.

Clôture des Terrains Vagues aux Bandars de Tala et Ashmoun (Menoufieh) (*).

LE MOUDIR DE MENOUEH, -

Vu l'article 6 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 15 juin 1893, relatif à la clôture des terrains vagues; 13 octobre.

Et l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 18 novembre 1913;

ARRÊTE :**ARTICLE PREMIER.**

L'Arrêté du Ministère de l'Intérieur sus-visé sera applicable aux Bandars de Tala et Ashmoun.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur trente jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 13 octobre 1913.

ABDEL RAHIM SABRI.

(*) Journ. Off. 14 janvier, page 85.

23 décembre. à effectuer ultérieurement pour la continuation ou l'achèvement d'un travail déjà entrepris devront faire l'objet d'une nouvelle demande de crédit à inscrire dans le budget de l'exercice 1914-1915.

Les nouveaux crédits spéciaux ouverts au budget intérimaire pour les travaux urgents se montent à L.E. 58,000. En outre, les crédits déjà ouverts et qui ne seront pas épuisés au 31 décembre 1913 sont évalués à L.E. 630,000. Ces deux catégories de crédits spéciaux forment un total de L.E. 688,000, sur lequel il ne sera dépensé, selon toute prévision, que L.E. 180,000. C'est cette somme qui est portée dans le budget général de l'exercice intérimaire.

Les crédits à prélever sur la Réserve Générale pour les travaux urgents sont arrêtés au total de L.E. 120,700, auquel devra être ajouté le montant des crédits déjà ouverts et qui n'auront pas été dépensés le 31 décembre 1913, montant évalué à L.E. 1,195,000.

Le Caire, le 29 décembre 1913.

(Signé) : S. ZOULFIKAR.

E. H. CECIL.

R. C. LINDSAY.

A. ADIB.

H. HIGGS.

29 décembre
dant, les modifications en plus ou en moins autorisées dans le courant de l'année actuelle, ainsi que les augmentations de traitements que le règlement permet d'accorder le 1^{er} janvier 1914.

L'ancienne Administration des Domaines de l'Etat, qui a été supprimée dans le courant de cette année, était hors budget. A partir du 1^{er} janvier 1914, les recettes et les dépenses de la nouvelle Administration seront comprises dans le budget général de l'Etat.

L'Administration de l'Agriculture ayant été récemment érigée en Ministère, ses dépenses qui étaient incluses dans le budget du Ministère des Travaux Publics, formeront désormais un sous-titre distinct du budget général.

Les paiements à effectuer sur le Tribut de l'Egypte au cours du premier trimestre de 1914 se montent à L.E. 147,000. Durant la même période, une demi-annuité d'intérêts et d'amortissement de la dette garantie viendra à échéance le 1^{er} mars. La seconde demi-annuité écherra le 1^{er} septembre. Les coupons de la dette privilégiée sont payables les 15 avril et 15 octobre et ceux de la dette unifiée, les 1^{er} mai et 1^{er} novembre.

Le projet de budget intérimaire ne prévoit pas de nouveaux crédits spéciaux ni de nouveaux crédits à prélever sur la Réserve Générale, à l'exception de ceux affectés à des dépenses qui, par leur nature, ne souffrent pas d'arrêt et dont l'interruption, même temporaire, serait préjudiciable aux intérêts du Gouvernement. Les soldes au 31 décembre 1913 des crédits spéciaux et des crédits à prélever sur la Réserve Générale actuellement ouverts seront reportés, s'il y a lieu, sur l'exercice intérimaire ; mais à la clôture de cet exercice, tout solde non utilisé sera annulé, et les dépenses

29 décembre.

RECETTES.

Les prévisions de recettes ont été basées sur la moyenne des réalisations du premier trimestre des deux dernières années et de l'exercice en cours. Mais en établissant ces prévisions, on a tenu compte des différents facteurs qui peuvent influencer les évaluations et en nécessiter la correction.

En raison du niveau exceptionnellement bas de la dernière crue du Nil, une superficie considérable de terrains, que l'on évalue à 400,000 feddans, est restée sans irrigation. Il en résultera une perte assez considérable pour le Trésor sur le produit de l'impôt foncier et par répercussion sur les recettes des chemins de fer et des douanes et diverses autres sources de revenus. Cette perte, toutefois, se fera principalement sentir durant l'exercice 1914-1915.

Les intérêts sur les fonds déposés dans les banques sont évalués, pour le premier trimestre de 1914, à la somme de L.E. 16,000, qui figure au budget sous le titre "Produit du placement des fonds."

Les fermages des terrains de l'Etat étant généralement perçus après les principales récoltes, la recette qui sera réalisée de ce chef durant les trois premiers mois de 1914 sera de beaucoup inférieure au quart de la somme obtenue en 1913. Il n'a donc été inscrit sous ce titre au budget intérimaire qu'une prévision de L.E. 18,000, sur la base des réalisations du premier trimestre des années précédentes.

DÉPENSES.

Les prévisions de dépenses ont été arrêtées sur les bases du budget de l'exercice 1913, sans majoration de crédits ni ouverture de nouveaux crédits; elles comprennent, cepen-

29 décembre

NOTE AU CONSEIL DES MINISTRES

relative au Projet de Budget pour l'Exercice Intérimaire de 1914 (*).

La Loi n° 21 de 1913 dispose qu'à partir de 1914 l'exercice financier, dont la durée reste fixée à douze mois, commencera le 1^{er} avril et finira le 31 mars de l'année suivante, et que les mois de janvier, février et mars 1914 formeront un exercice intérimaire, pour lequel il sera dressé un budget rendu exécutoire par décision du Conseil des Ministres. En conformité de ces dispositions, le Comité des Finances a l'honneur de soumettre à l'approbation du Conseil des Ministres le projet de budget général pour l'exercice intérimaire de l'année 1914, établi comme suit :

Recettes **L.E. 3,650,000**

Dépenses :

Dépenses ordinaires **L.E. 3,315,000**

Évaluation des dépenses à effectuer
durant l'exercice
intérimaire sur les

crédits spéciaux... „ **180,000**

_____ „ **3,495,000**

Excédent des recettes ... **L.E. 155,000**

(*) Journ. Off. 5 janvier 1914, supplément.

TRADUCTION

de la Lettre de la Présidence du Conseil des Ministres portant Approbation
du Budget Interimaire de 1914 (*).

MONSIEUR LE MINISTRE,

31 décembre. La Loi n° 21 de 1913 portant modification de l'exercice financier dispose que les mois de janvier, février et mars 1914 formeront un exercice intérimaire pour lequel il sera dressé un budget rendu exécutoire par décision du Conseil des Ministres.

En conformité de cette disposition, le projet du budget général pour les trois mois précités accompagnant la note du Comité des Finances en date du 29 décembre 1913 a été soumis au Conseil des Ministres qui l'a sanctionné dans sa séance du mercredi 3 Safar 1332 (31 décembre 1913).

Ci-joint, j'ai en conséquence l'honneur de transmettre à Votre Excellence une copie dûment approuvée du dit budget en vue de sa mise à exécution.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, l'assurance de ma haute considération.

3 Safar 1332 (31 décembre 1913).

Le Président
du Conseil des Ministres,
(Cacheté) : MOHAMED SAÏD.

SON EXCELLENCE

LE MINISTRE DES FINANCES.

(*) Journ. Off. 5 janvier 1914, supplément.

ARRÊTÉ :

27 novemb

1. — L'Arrêté ministériel sus-visé du 7 juin 1913 sera applicable dans la ville de Damiette.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication au "Journal Officiel".

Le 27 novembre 1913.

Le Gouverneur de Damiette,
MOHAMED ALY.

ARRÊTÉ

sur la Propreté des Rues aux Bandars de Zagazig, Minia el Qamh et Belbeis (*).

LE MOUDIR DE CHARKIEH,

Vu les articles 3 et 8 de l'Arrêté du Ministère de 30 novembr
l'Intérieur en date du 7 juin 1913, relatif à la propreté
des rues ;

ARRÊTÉ :

1. — L'Arrêté ministériel sus-visé du 7 juin 1913 sera applicable aux Bandars de Zagazig, Minia el Qamh et Belbeis.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication au "Journal Officiel."

Le 30 novembre 1913.

Le Moudir de Charkieh,
HASSAN HASIB.

(*) Journ. Off. 8 janvier 1914, page 8.

ARRÊTÉ

sur la Propreté des Rues dans la Ville de Suez (*).

LE GOUVERNEUR DE SUEZ,

27 novembre. Vu les articles 3 et 8 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 7 juin 1913, relatif à la propreté des rues :

ARRÊTE:

1. — L'Arrêté ministériel sus-visé du 7 juin 1913 sera applicable dans la ville de Suez.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication au "Journal Officiel."

Le 27 novembre 1913.

Le Gouverneur de Suez,
MAHMOUD WAHBY.

ARRÊTÉ

sur la Propreté des Rues dans la Ville de Damiette (**).

LE GOUVERNEUR DE DAMIETTE,

27 novembre. Vu les articles 3 et 8 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 7 juin 1913, relatif à la propreté des rues;

(*) Journ. Off. 3 janvier 1914, page 7.

(**) Journ. Off. 3 janvier 1914, page 8.

En cas d'empêchement pour le Président de siéger, il sera remplacé, à la présidence, par le plus ancien Contrôleur ou Sous-Directeur Général siégeant au Conseil de Discipline. 26 décembre

Le Caire, le 26 décembre 1913.

Le Ministre des Finances,
(Signé): SAÏD ZOUËFIKAR.

ARRÊTÉ

sur la Propreté des Rues dans les Villes de Port-Saïd et d'Ismaïlia (*).

LE GOUVERNEUR DU CANAL,

Vu les articles 3 et 8 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 7 juin 1913, relatif à la propreté des rues; 26 novembre

ARRÊTE:

1. — L'Arrêté ministériel sus-visé du 7 juin 1913 sera applicable dans les villes de Port-Saïd et Ismaïlia.

2. — L'arrêté du Gouvernorat en date du 19 mai 1896 est rapporté.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication au "Journal Officiel."

Le 26 novembre 1913.

Le Gouverneur du Canal.
MOHAMED MAHMOUD.

(*) Journ. Off. 3 janvier 1914, page 7.

ARRÊTÉ.**Conseil de Discipline du Ministère des Finances (*).****LE MINISTRE DES FINANCES.**

26 décembre. Vu l'article 7 du Décret du 24 mai 1885, modifiant les dispositions du Décret du 10 avril 1883, relatives à l'institution et au fonctionnement des Conseils de Discipline;
Avec l'approbation du Conseil des Ministres;

ARRÊTÉ:**ARTICLE PREMIER.**

L'article premier de l'Arrêté du 18 août 1910, fixant la composition du Conseil de Discipline du Ministère des Finances, est modifié comme suit:

ART. 2.

Le Conseil de Discipline du Ministère des Finances et de toutes les Administrations qui en dépendent est composé comme suit :

Le Directeur Général de la Comptabilité de l'Etat...	<i>Président.</i>
Un Substitut du Contentieux	} <i>Membres</i>
Le Contrôleur des Contributions Directes	
Le Sous-Directeur Général de l'Administration des Domaines de l'Etat	
Le Contrôleur du Secrétariat	
Le Directeur le plus ancien du Service des Contributions Directes	
Le Directeur Egyptien le plus ancien de l'Administration des Domaines de l'Etat	

de Ses Ministres et des hauts dignitaires du Palais, 27 décembre
S.E. Mirza Fatoullah Khan Lui a adressé les paroles suivantes :

MONSIEUR,

Appelé par le Gouvernement de Sa Majesté Impériale le Schah de Perse, Mon Auguste Souverain, au poste d'Agent Diplomatique auprès du Gouvernement de Votre Altesse, j'ai l'honneur, en présentant à Votre Altesse mes lettres de créance, de Lui exprimer combien je suis honoré de la haute mission qui m'est confiée.

Les excellents rapports et l'amitié qui ont existé de tout temps entre ces deux Grandes Nations Islamiques, me donnent l'assurance que les efforts que je consacrerai à les rendre plus intimes encore, à l'avantage des deux Pays, seront puissamment secondés par l'appui du Gouvernement de Votre Altesse.

Son Altesse a répondu :

MONSIEUR L'AGENT ET CONSUL GÉNÉRAL,

Je reçois avec plaisir les lettres qui vous accréditent en qualité d'Agent Diplomatique et Consul Général en Egypte du Gouvernement de Sa Majesté Impériale le Schah de Perse.

En vous félicitant de cette haute mission, je me plais à vous assurer de tout mon appui et du concours dévoué de mon Gouvernement pour la réalisation de notre désir commun de voir se resserrer les liens de traditionnelle amitié qui unissent si heureusement nos deux Pays.

Les honneurs militaires ont été rendus à l'Agent et Consul Général de Perse par un détachement du 2^{me} bataillon d'infanterie avec musique.

Une salvo d'artillerie a été tirée de la Citadelle au cours de cette réception.

ADHÉSION

du Gouvernement des Etats-Unis du Venezuela à l'Arrangement de Rome du 26 mai 1906 concernant le Service des Mandats Postaux (*).

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES.

30 septembre. M. le Président de la Confédération Suisse vient de notifier au Ministère des Affaires Étrangères, en conformité de l'article 10 de l'Arrangement de Rome du 26 mai 1906, concernant le *Service des Mandats de poste*, et de l'article 24 de la Convention Postale Universelle, l'adhésion du Gouvernement des Etats-Unis du Venezuela au dit arrangement. M. le Président de la Confédération Suisse ajoute que l'adhésion du Venezuela paraît devoir être considérée comme valable à partir de la date de la notification, qui en a été faite au Gouvernement Suisse le 30 septembre 1913.

RÉCEPTION OFFICIELLE

de l'Agent Diplomatique et Consul Général de Perse en Egypte (**).

27 décembre. Samedi 27 décembre 1913, à 10 heures et demie du matin, a eu lieu au Palais d'Abdine, avec le cérémonial habituel, la réception en audience solennelle par S.A. le Khédive de S.E. Mirza Fatoullah Khan, Mochire Hozour, Agent Diplomatique et Consul Général de Perse en Egypte.

En présentant ses lettres de créance à Son Altesse le Khédive, qui se tenait dans la salle du Trône, entouré

(*) Journ. Off. 24 décembre, page 2889.

(**) Journ. Off. 31 décembre, page 2929.

ARRÊTÉ

relatif à la Formation du Conseil de Discipline du Ministère des Wakfs (*).

LE MINISTRE DES WAKFS,

Vu le Décret du 24 mai 1885 ;

17 décembre.

Après approbation du Conseil des Ministres, dans sa
séance du 14 décembre 1913 ;

ARRÊTÉ :

Le Conseil de Discipline du Ministère des Wakfs est
composé comme suit :

Le Conseiller Légal du Ministère	<i>Président.</i>
Le Moufti...	{ <i>Membres.</i>
L'Ingénieur en Chef	

En cas d'absence de l'un des membres, le Ministre des
Wakfs procédera à la nomination du remplaçant.

Le 17 décembre 1913.

Le Ministre des Wakfs,
(Signé) : AHMED RECHMAT.

(*) Journ. Off. 22 décembre, page 2873.

11 décembre.

ART. 48.

Chaque Commission de Délégués choisira parmi ses membres un Secrétaire et un Trésorier.

ART. 49.

En cas d'absence de l'un des délégués les deux autres membres de la Commission pourront lui désigner un remplaçant pour la période de son absence, parmi les avocats admis auprès de la Cour d'Appel Indigène et domiciliés dans la circonscription du tribunal de cette Commission.

ART. 50.

Le Conseil de l'Ordre pourvoira au remplacement de tout délégué sortant avant l'expiration de son mandat.

Le membre ainsi nommé restera en fonctions jusqu'à l'expiration du temps fixé pour le mandat du membre sortant.

ART. 51.

Les Commissions des Délégués devront exécuter toutes les décisions qui leur seront communiquées par le Conseil de l'Ordre ainsi que toutes les demandes qui leur seront faites par le Bâtonnier.

Elles devront présenter, au mois de novembre de chaque année, un rapport sur les travaux accomplis durant l'année.

TITRE VIII.

Dispositions Transitoires.

ART. 52.

Les droits pour l'année 1913 devront être acquittés dans un délai de trente jours à dater de la publication du présent règlement dans le "Journal Officiel."

ART. 53.

Les dispositions de l'article 2 du présent règlement seront applicables après un délai d'un an à dater de sa publication au "Journal Officiel."

ART. 43.

11 décembre.

Toutes les recettes devront être déposées dans le délai maximum d'une semaine à dater de leur encaissement à la banque indiquée par décision du Conseil de l'Ordre.

ART. 44.

Le Trésorier sera seul responsable vis-à-vis du Conseil de l'Ordre de l'application du budget ainsi que de la comptabilité et du mouvement des fonds.

ART. 45.

Les décisions du Conseil de l'Ordre relatives à des questions d'ordre général seront publiées conformément aux dispositions de l'article 34 du présent règlement.

Quant aux décisions relatives à des questions particulières elles ne seront notifiées qu'aux intéressés sous forme de lettres.

TITRE VII.**Des Commissions des Délégués du Conseil de l'Ordre.****ART. 46.**

Le Conseil de l'Ordre nommera des Commissions de Délégués pour une période d'une année auprès des Tribunaux de première instance.

Un membre de chacune de ces Commissions sera désigné pour faire partie du Conseil de discipline et un autre pour faire partie de la Commission d'admission des avocats.

Le même avocat ne pourra pas être délégué deux fois de suite sauf pour le Tribunal de Kénah.

ART. 47.

Chaque Commission de Délégués sera présidée par le membre le plus ancien et à égalité d'ancienneté par le doyen d'âge.

En cas d'absence du Président il sera remplacé par le membre le plus ancien.

11 décembre.

ART. 37.

Le Secrétaire devra, chaque fois, envoyer aux membres du Conseil l'ordre du jour quarante-huit heures à l'avance ; en cas d'urgence, ce délai pourra être réduit à vingt-quatre heures.

Aucune question ne sera discutée si elle n'est portée à l'ordre du jour.

ART. 38.

Tout membre empêché d'assister à la réunion du Conseil de l'Ordre devra en prévenir le Secrétaire par écrit en faisant connaître ses excuses, faute de quoi il sera considéré comme "absent sans excuse légitime" à moins qu'il ne soit présent à la réunion suivante et n'explique les raisons qui ne lui ont pas permis de s'excuser par écrit.

ART. 39.

Le Conseil de l'Ordre nommera le personnel nécessaire pour le travail administratif et les écritures en le choisissant parmi les candidats désignés par le Secrétaire et le Trésorier.

Ce personnel relèvera du Bâtonnier et du Secrétaire en ce qui concerne le travail administratif et du Bâtonnier et du Trésorier en ce qui concerne la comptabilité et le mouvement des fonds.

ART. 40.

Tout membre du Conseil de l'Ordre aura le droit de prendre connaissance des pièces déposées au Secrétariat.

ART. 41.

A la fin de chaque trimestre le Trésorier devra soumettre à l'approbation du Conseil de l'Ordre un état détaillé des recettes et dépenses accompagné des pièces justificatives.

ART. 42.

Aucune dépense ne sera autorisée si elle ne figure au budget et nul paiement ne pourra être effectué sans la signature du Bâtonnier et du Trésorier ou des membres chargés de les remplacer par décision spéciale du Conseil de l'Ordre.

ART. 31.

11 décembre.

En l'absence du Bâtonnier, il est remplacé à la présidence par son Substitut. En cas d'absence du Bâtonnier et du Substitut la présidence reviendra au doyen d'âge des membres du Conseil de l'Ordre.

ART. 32.

Il est interdit de prendre la parole sans avoir obtenu la permission du Président de l'Assemblée.

ART. 33.

Les questions relatives à la comptabilité et au mouvement des fonds seront soumises à l'Assemblée Générale par le Trésorier.

ART. 34.

Le Secrétariat est chargé de publier les décisions de l'Assemblée Générale, par voie d'affiches dans les chambres des avocats aux Tribunaux de première instance et à la Cour d'Appel Indigène, et, si le Conseil le décide, par voie d'insertions dans les journaux quotidiens ou judiciaires.

TITRE VI.

Du Conseil de l'Ordre.

ART. 35.

Le Conseil de l'Ordre se réunira au moins une fois par mois au moins dans la période du 1^{er} novembre au 31 mai et deux fois pendant la période du 1^{er} juin au 31 octobre.

Ses séances auront lieu à huis clos.

ART. 36.

En outre il se réunira toutes les fois que le demanderont son président ou trois de ses membres.

11 décembre. Toutes les affectations devront figurer en détail au Budget annuel et les dépenses inscrites au fur et à mesure.

ART. 25.

Les droits perçus ne peuvent, en aucun cas, être restitués.

TITRE V.

De l'Assemblée Générale.

ART. 26.

Le Bâtonnier convoquera les membres de l'Assemblée Générale par un avis inséré trois fois au moins avant la date de la réunion dans deux journaux quotidiens arabes et un journal rédigé en langue européenne se publiant au Caire.

Cet avis devra indiquer la date et le lieu de la réunion ainsi que les questions portées à l'ordre du jour. Il sera en outre affiché dans la chambre des avocats de tous les Tribunaux Indigènes de première instance et de la Cour d'Appel Indigène.

ART. 27.

Les Président, Vice-Président, Secrétaire et Trésorier du Conseil de l'Ordre sont d'office Président, Vice-Président, Secrétaire et Trésorier de l'Assemblée Générale de l'Ordre.

ART. 28.

Nul n'a le droit d'assister aux réunions de l'Assemblée Générale hormis ses membres.

ART. 29.

Le Président ouvre la séance, le Secrétaire donne lecture du procès-verbal de la réunion précédente et après son approbation l'Assemblée examine les questions inscrites à l'ordre du jour.

ART. 30.

Les décisions de l'Assemblée Générale sont prises à la majorité de voix. En cas de partage, l'opinion à laquelle aura adhéré le Président aura la prépondérance.

ART. 20.

11 décembre.

Tout avocat qui ne paiera pas sa cotisation dans le délai prévu recevra par lettre recommandée un premier avertissement lui fixant un nouveau délai jusqu'au 15 février, puis, le cas échéant, un second avertissement pour un dernier délai jusqu'à fin février.

En cas de non paiement après ces avertissements le Conseil de l'Ordre avisera la Commission d'inscription des avocats pour faire omettre le nom de l'avocat du Tableau de l'Ordre.

ART. 21.

L'omission du Tableau comportera l'interdiction de plaider, de donner des consultations, de jouir de tous autres privilèges du Barreau, d'assister aux réunions de l'Assemblée Générale ou à celles du Conseil de l'Ordre si l'avocat en fait partie. Dans ce dernier cas, l'avocat dont le nom aura été "omis" sera considéré comme absent "sans excuse légitime" et soumis aux dispositions de l'article 45 de la Loi n° 26 de 1912.

L'omission cessera dès qu'auront cessé les causes qui l'auront motivée.

La durée de l'omission ne comptera pas dans la période du stage ni dans la période d'exercice prévue par les articles 6 et 7 de la Loi n° 26 de 1912.

ART. 22.

Le nom de l'avocat omis sera en tout cas reporté au Tableau de l'Ordre dès qu'il aura payé les cotisations arriérées.

ART. 23.

Le Conseil pourra dispenser du paiement de la cotisation annuelle tout avocat qu'il aura jugé dans l'impossibilité de s'acquitter de cette cotisation.

ART. 24.

Les revenus de l'Ordre seront affectés, suivant décisions du Conseil de l'Ordre, aux frais d'administration et aux œuvres pouvant contribuer au développement du Barreau, ainsi qu'aux subventions pécuniaires à accorder soit aux avocats reconnus dans le besoin soit à leurs familles après leur décès.

11 décembre.

ART. 16.

Le stagiaire qui désire s'absenter devra en informer l'avocat au cabinet duquel il est attaché et ce dernier en avisera le Bâtonnier.

Sous aucun prétexte la période d'absence ne pourra dépasser trois mois par an, sauf en cas de maladie.

TITRE IV.

Des Droits et Cotisations.

ART. 17.

Les droits à percevoir par le Conseil de l'Ordre et qui devront être payés au Trésorier sont fixés de la manière suivante :

- (1) L.E. 5, pour l'inscription des stagiaires.
- (2) L.E. 10, pour les demandes d'autorisation de plaider devant les Tribunaux Indigènes de première instance.
- (3) L.E. 15, pour les demandes d'autorisation de plaider devant la Cour d'Appel Indigène.

ART. 18.

Les demandes d'inscription présentées aux Commissions d'admission des avocats doivent être accompagnées d'un reçu du Trésorier de l'Ordre établissant que les droits mentionnés à l'article précédent ont été acquittés.

ART. 19.

Les cotisations annuelles sont fixées de la manière suivante :

- (1) L.E. 1, pour les avocats stagiaires.
- (2) L.E. 2, pour les avocats admis à plaider devant les Tribunaux Indigènes de première instance.
- (3) L.E. 3, pour les avocats admis à plaider devant la Cour d'Appel Indigène.

Les cotisations devront être payées au mois de janvier de chaque année au Trésorier du Conseil de l'Ordre.

L'année financière commencera au 1^{er} janvier et se terminera au 31 décembre.

moires relatifs au procès. Il devra dans le même délai l'aviser par 11 décembre. écrit du dépôt au greffe des pièces dont il compte se prévaloir.

ART. 12.

Les avocats doivent se conformer aux décisions du Conseil de l'Ordre.

ART. 13.

Sauf dans les cas qui par suite de leur gravité comportent la poursuite devant le conseil de discipline l'avocat qui contrevient à une disposition quelconque des articles précédents sera traduit par le bâtonnier devant le Conseil de l'Ordre qui, après l'avoir entendu dans sa défense ou l'avoir dûment appelé, lui donnera un avertissement. S'il n'en tient pas compte ou en cas de récidive il sera déféré devant le conseil de discipline conformément aux articles 25, 26 et 27 de la Loi n° 26 de 1912.

L'avertissement sera donné verbalement à la séance si l'avocat est présent ou notifié par écrit.

TITRE III.

Du Stage.

ART. 14.

Les avocats stagiaires devront être assidus aux audiences, assister régulièrement aux conférences juridiques et professionnelles faites à leur intention et se conformer au règlement qui sera élaboré à cet effet par le Conseil de l'Ordre.

ART. 15.

Les avocats stagiaires devront prouver leur assiduité aux conférences et leur présence, deux fois par semaine au moins, aux audiences, en signant les registres spécialement affectés à cet effet et portant le sceau du Conseil de l'Ordre.

L'avocat auprès duquel le stage est fait devra s'assurer de cette assiduité au moment de délivrer le Certificat prévu par l'article 9 de la Loi n° 26 de 1912.

11 décembre.

ART. 6.

L'avocat qui croirait que sa propre dignité ou celle du Barreau a été compromise par l'autorité devant laquelle il exerce son ministère devra agir conformément à l'article précédent.

ART. 7.

L'avocat avant d'assigner son client en paiement d'honoraires qui peuvent lui être dus devra soumettre sa réclamation au Conseil de l'Ordre lequel donnera son avis après avoir entendu le client s'il le juge utile.

ART. 8.

Avant d'accepter une affaire l'avocat doit s'informer si le client avait déjà eu recours à un autre confrère et dans l'affirmative il lui conseillera de maintenir son premier mandat. En cas de refus il doit aviser son confrère par écrit et n'accepter le mandat qu'après s'être assuré que le client a rempli ses engagements vis-à-vis du confrère sauf dans le cas d'urgence imminente ou s'il y a contestation sur le montant des honoraires dus.

ART. 9.

L'avocat qui désirerait renvoyer un procès devra en informer par écrit son confrère et le Président de l'audience dans un délai suffisant avant la date fixée pour les plaidoiries.

Il devra annexer à l'avis envoyé au Président la réponse du confrère.

ART. 10.

En matière civile l'avocat ne pourra refuser à un confrère qui lui en aura formulé la demande de lui indiquer par écrit le système de défense qu'il compte suivre.

Dans les mêmes conditions, tout avocat devra informer son confrère dans un délai suffisant avant l'audience, des exceptions qu'il se proposerait de soulever.

ART. 11.

Dans les affaires civiles l'avocat devra communiquer à son confrère dans un délai suffisant avant l'audience toutes conclusions et mé-

RÈGLEMENT INTÉRIEUR DU CONSEIL DE L'ORDRE.

11 décembre.

TITRE PREMIER.

Du Tableau de l'Ordre des Avocats.

ARTICLE PREMIER.

Le Conseil de l'Ordre présentera annuellement à la Commission d'inscription des avocats avant le 20 mars de chaque année ses observations relatives à la confection du Tableau des Avocats.

TITRE II.

Des Devoirs des Avocats.

ART. 2.

Tout avocat doit avoir un domicile et une étude lui appartenant.
Il ne peut avoir plus d'une étude.

ART. 3.

L'avocat doit s'abstenir de chercher à attirer la clientèle par tous moyens de réclame ou de courtage.

ART. 4.

L'avocat doit observer les devoirs de confraternité dans ses relations avec les autres membres du Barreau.

Il devra ne jamais s'écarter du respect dû aux magistrats.

ART. 5.

Dans le cas où se produirait une infraction à la disposition du premier alinéa de l'article précédent, le fait devra, avant tout recours à d'autres mesures, être porté à la connaissance du Conseil de l'Ordre par l'avocat intéressé, le Bâtonnier ou tout autre membre du Barreau.

ARRÊTÉ

approuvant le Règlement Intérieur du Barreau Indigène (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE.

14 décembre. Vu la Loi n° 26 de 1912 portant règlement du Barreau près les Tribunaux Indigènes ;

Vu le projet de règlement intérieur élaboré par le Conseil de l'Ordre des Avocats ;

Vu les délibérations de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel en date des 13 et 30 novembre 1913, prises en conformité de l'article 48 de la dite loi ;

ARRÊTE :**ARTICLE UNIQUE.**

Le règlement intérieur du Barreau Indigène ci-annexé, est approuvé et entrera en vigueur dès sa publication au "Journal Officiel."

Le Caire, le 11 décembre 1913 (13 Moharrem 1332).

Le Ministre de la Justice,
(Signé) : HUSSEIN RUCHDI.

(Traduction.)

(*) Journ. Off. 15 décembre, page 2809.

ARRÊTÉ

**modifiant la Circonscription des Tribunaux de Justice Sommaire
de Bilbeis et de Mina el Kamh (*).**

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'article 3 du Décret du 7 décembre 1892 modifiant 9 décembre
certains articles du Décret du 3 novembre 1890 ;

Vu les Arrêtés ministériels déterminant la circonscription
judiciaire des Tribunaux de justice sommaire de Bilbeis et
et de Mina el Kamh ;

Vu l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 1^{er} décem-
bre 1913 portant certaines modifications dans le registre
des villages en ce qui concerne les deux Markaz de Bilbeis
et de Mina el Kamh ;

ARRÊTÉ :**ARTICLE UNIQUE.**

Les villages d'El Aaras, El Hod el Tawil, Mit Soheil,
Kafr Moustapha Effendi, El Naamnah, Senhewa et Minchat
Fathy avec leurs Ezbehs et autres dépendances respectives
relèveront dorénavant de la juridiction du Tribunal de justice
sommaire de Mina el Kamh au lieu de celui de Bilbeis.

Fait au Caire, le 9 décembre 1913 (11 Moharrem 1332).

Le Ministre de la Justice.

(Signé): HUSSEIN RUCHDI.

(Traduction.)

(*) Journ. Off. 15 décembre, page 2808.

ARRÊTÉ

détachant quelques Villages du Mehkémeh Charieh de Bilbeis
pour les rattacher au Mehkémeh Charieh de Mina el Kamh ().

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

9 décembre. Vu l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 1^{er} décembre 1913 détachant quelques villages du Markaz de Bilbeis pour les rattacher au Markaz de Mina el Kamh;

Vu l'article 4 de la Loi n° 25 de 1909 portant réorganisation des Mehkémehs;

ARRÊTE:

Les six villages suivants: El Aaras, El Hod el Tawil, Mit Soheil, El Naamnah, Kafr Moustapha Effendi, Senhewa et Minchat Fathy, ainsi que les Ezbehs qui en dépendent et autres. seront détachés du ressort du Mehkémeh sommaire de Bilbeis et rentreront dans celui du Mehkémeh sommaire de Mina el Kamh.

Fait le 9 décembre 1913.

Le Ministre de la Justice,

(Signé): HUSSEIN RUCHDI.

(*) Journ. Off. 15 décembre, page 2808.

ART. 13.

4 décembre

Les procès-verbaux en matière de pêche dressés par les agents ci-dessus mentionnés énonceront outre les indications de lieu et de temps, les nom, prénoms, qualité et résidence des contrevenants, le numéro du bateau pêcheur, et le montant de la taxe annuelle à laquelle il est soumis ; le numéro de l'autorisation du pêcheur, si celui-ci pêche sans bateau, la nature de la contravention ainsi que les circonstances de la saisie et de la confiscation ; l'article du décret ou de l'arrêté ministériel qui l'édicté ; les observations et dires des contrevenants ainsi que l'énumération et la description des objets saisis et confisqués.

Une copie du procès-verbal certifiée conforme par le principal verbalisant, sera dans les quarante-huit heures de la constatation de l'infraction commise, remise à l'Omdch ou au Cheikh du village du contrevenant, et, pour les villes au Gouvernorat où l'intéressé pourra la retirer, et une seconde copie sera sans retard transmise, soit au siège central des Gardes-Côtes, soit à la Moudirieh, suivant le cas.

ART. 14.

Le Directeur Général de l'Administration des Gardes-Côtes et les Moudirs et Gouverneurs sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui entrera en vigueur aussitôt après sa promulgation au "Journal Officiel," à l'exception de l'article 8 ci-dessus qui n'entrera en vigueur que le 1^{er} avril 1914.

Le Caire, le 4 décembre 1913.

(Signé): SAÏD ZOULFIKAR.

4 décembre. En cas de nouvelle récidive moins d'un an à partir de la deuxième contravention, le retrait des autorisations sera définitif et ne pourra faire l'objet d'aucun rachat, mais dans ce cas il devra en être référé au Ministère des Finances.

ART. 10.

Les saisies et confiscations pratiquées en exécution de l'article 11 de la loi seront annulées et les objets restitués contre paiement par les intéressés d'une somme de cinq livres égyptiennes, sauf en cas de récidive commise moins d'un an à partir de la date de la première contravention ; dans ce cas, la saisie et la confiscation ne pourront faire l'objet d'aucun rachat.

Lorsque la restitution est autorisée, elle n'aura lieu que contre paiement effectif de la somme ci-dessus fixée de cinq livres égyptiennes, qui devra être fait dans les soixante jours au plus tard de la saisie ; passé ce délai, la confiscation sera définitive et les objets acquis à l'Etat.

ART. 11.

Application sera faite des dispositions de l'article 6 du présent arrêté pour toutes les autres contraventions aux dispositions de la Loi n° 27 du 7 juillet 1913, non prévues par les articles qui précèdent.

ART. 12.

Les contraventions en matière de pêche seront valablement constatées, les saisies valablement opérées par la police et les agents de l'Administration des Gardes-Côtes dans les limites qui leur sont respectivement assignées.

ART. 8.

4 décembre

Est également prohibé l'usage de filets, dont le nombre de mailles est supérieur à vingt par chaque pic-adm de 0.50 centimètres de longueur, à l'exception du Lac Mariout où le nombre de mailles pour les filets ne peut être supérieur à dix-huit pour chaque pic-adm de 0.50 centimètres de longueur.

Le seul fait de l'existence de ces filets dans un bateau de pêche ou en la possession d'un pêcheur constituera une contravention.

Cette prohibition ne s'applique pas au filet "Tarrah."

Les dispositions du présent article n'entreront en vigueur que le 1^{er} avril 1914.

ART. 9.

En cas de contraventions aux articles 7 et 8 précédents, les engins prohibés seront saisis et détruits et les poissons trouvés dans le bateau ou en la possession du pêcheur seront confisqués au profit de l'Etat par application de l'article 12 de la loi, et ce, sans préjudice des retraits d'autorisations édictés par l'article 13.

Pour une première infraction, les autorisations seront retirées pendant une période de quinze jours, mais les intéressés auront le droit d'obtenir l'annulation du retrait et la restitution immédiate des autorisations contre paiement d'une livre égyptienne.

En cas de récidive moins d'un an à partir de la date de la première contravention, les autorisations seront retirées pour une période de trois mois ; dans ce cas, pour obtenir l'annulation du retrait et la restitution des autorisations, les intéressés devront payer une somme de trois livres égyptiennes.

4 décembre.

ART. 6.

Dans tous les cas de contraventions prévus aux articles précédents, les autorisations seront retirées pendant une période de quinze jours pour une première contravention, mais les intéressés auront le droit d'obtenir l'annulation du retrait et la restitution immédiate des autorisations, contre paiement d'une livre égyptienne.

Au cas où une deuxième infraction serait commise moins d'un an à partir de la date de la première contravention, la durée du retrait sera portée à trois mois et la somme à payer pour obtenir la restitution des autorisations sera de trois livres égyptiennes.

Pour toute nouvelle infraction commise moins d'un an à partir de la date de la deuxième contravention, la durée du retrait des autorisations sera de six mois et il ne pourra faire l'objet d'aucun rachat.

Enfin, au cas où une quatrième infraction serait commise moins d'un an à partir de la date de la troisième contravention, les autorisations seront retirées définitivement, mais dans ce cas il devra en être référé au Ministère des Finances.

Les retraits des autorisations auront lieu sans préjudice de la saisie et confiscation du poisson trouvé en la possession des contrevenants, qui sera pratiquée dans tous les cas, par application de l'article 12, paragraphe 3, de la loi.

ART. 7.

La pêche dans les lacs intérieurs à l'aide des engins appelés "la Seine" et le "Traineau" est prohibée.

Le seul fait de l'existence de ces engins dans un bateau de pêche ou en la possession d'un pêcheur constituera une contravention.

(3) Dans le chenal compris entre l'îlot d'El Agawi et 4 décembre l'îlot de Ras el Koudieh.

(4) Dans le chenal compris entre l'îlot de Ras el Koudieh et un autre îlot situé à deux kilomètres environ à l'ouest de celui-ci.

(5) Dans le chenal compris entre l'îlot ci-dessus et la terre près d'Elwat el Qotri.

(6) Dans toute la zone du lac comprise entre les rives du lac et les îlots et chenaux ci-dessus mentionnés.

Sur le Lac Edkou :

(1) Dans le chenal (d'une largeur de 2,000 mètres) compris entre le rivage et El Naga.

(2) Dans le chenal (d'une largeur de 250 mètres) compris entre El Naga et Sawa.

(3) Dans le chenal (d'une largeur de 800 mètres) compris entre Sawa et Kutela.

(4) Dans le chenal (d'une largeur de 270 mètres) compris entre Kutela et le rivage à Achtoum el Maadieh.

(5) Dans toute la zone du lac à Achtoum el Maadieh, limitée par les îlots ci-dessus mentionnés et par les lignes droites joignant ces îlots.

ART. 5.

Lac Mariout.

Il est défendu de pêcher le long du rivage nord du lac entre Barbakh et Ezbet Khorched, dans un rayon d'un kilomètre et demi à partir du rivage.

4 décembre. (17) Dans le chenal d'Oum el Gheif, situé entre l'îlot de Ras el Lammouk et l'îlot d'El Samaria.

(18) Dans le chenal d'Abou Ganb, situé entre l'îlot d'El Samarin et l'îlot d'El Tammis.

(19) Dans le chenal compris entre l'îlot d'El Tammis et l'îlot de Barr el Sig.

(20) Dans le chenal compris entre l'îlot de Barr el Sig et la terre ferme.

(21) Sur les rives du lac, dans un rayon d'un kilomètre des déversoirs des Canaux Katatiah délimités par des bornes repères.

ART. 3.

Lacs Bourollos et Edkou.

A partir du 1^{er} mai de chaque année jusqu'au 31 octobre inclusivement, il est interdit de pêcher au nord d'une ligne tracée entre les bornes repères est et ouest placées au Boghaz de Bourollos et au Boghaz de Meudiah sur le Lac Edkou ainsi que sur la Méditerranée jusqu'à une distance d'un kilomètre de chaque rive du Boghaz des lacs précités.

ART. 4.

A partir du 7 septembre de chaque année jusqu'au 28 du même mois inclusivement, la pêche est interdite :

Sur le Lac Bourollos :

(1) Dans le chenal compris entre la terre ferme et l'îlot de Ras el Zawia.

(2) Dans le chenal compris entre l'îlot de Ras el Zawia et l'îlot d'El Agawi.

(3) Dans le chenal d'El Khatibeh, situé entre l'îlot d'El Khatibeh et l'îlot de Barr el Hammar. 4 décembre.

(4) Dans le chenal d'El Boghdadi, situé entre l'îlot de Barr el Hammar et l'îlot de Ramil.

(5) Dans le chenal de Dawan el Sid, situé entre l'îlot d'El Ramil et un autre îlot se trouvant à l'est de ce chenal.

(6) Dans le chenal d'El Chaura, situé entre ce dernier îlot et un autre îlot se trouvant à l'est de ce chenal.

(7) Dans le chenal d'El Taat, situé entre cet îlot et un autre îlot se trouvant au sud-est de ce dernier îlot.

(8) Dans le chenal d'El Cheikh Abou Wafa, situé au sud-ouest de l'îlot de Taat entre ce dernier îlot et l'îlot d'Abou Wafa.

(9) Dans le chenal situé entre l'îlot d'Abou Wafa et l'îlot de Bayet Zanab el Timsah.

(10) Dans le chenal d'El Youssef, situé entre l'îlot de Bayet Zanab el Timsah et un autre îlot au sud de ce dernier îlot.

(11) Dans le chenal d'El Aata, situé entre ce dernier îlot et un autre îlot se trouvant au sud-est de celui-ci.

(12) Dans le chenal d'El Cheikh Hassan, situé entre ce dernier îlot et un autre îlot se trouvant au sud-est de celui-ci.

(13) Dans le chenal d'El Dawasah, situé entre ce dernier îlot et l'îlot de Barr Dawasah.

(14) Dans le chenal compris entre l'îlot de Barr Dawasah et l'îlot de Charachira.

(15) Dans le chenal compris entre l'îlot de Charachira et l'îlot d'El Hagg Soliman.

(16) Dans le chenal compris entre l'îlot d'El Hagg Soliman et l'îlot de Ras el Lammouk.

ARRÊTÉ

relatif à la Pêche et à la Navigation sur les Lacs Intérieurs,
les Eaux Maritimes et le Canal de Suez ().

LE MINISTRE DES FINANCES,

4 décembre. Vu les articles 10, 11, 12, 13 et 14 de la Loi n° 27 du
7 juillet 1913 relative à la pêche et à la navigation sur les
Lacs Intérieurs, les Eaux Maritimes et le Canal de Suez ;

ARRÊTE :**ARTICLE PREMIER.****Lac Menzaleh.**

A partir du 1^{er} mai de chaque année jusqu'au 31 octobre
inclusivement, il est interdit de pêcher sur les rives du Lac
Menzaleh ainsi que sur le rivage de la Méditerranée, dans
un rayon de six kilomètres du Fort El Gamil délimités par
des bornes repères :

ART. 2.

Il est également interdit de pêcher tous les ans, pendant
la période sus-énoncée, dans chacun des chenaux indiqués
ci-après, ainsi que dans un rayon d'un kilomètre de chacune
des deux embouchures de ces chenaux, rayon délimité par
des bornes repères.

(1) Dans le chenal de Charim, situé entre la terre ferme
et l'îlot d'El Kornaf.

(2) Dans le chenal d'El Aawaig, situé entre l'îlot d'El
Kornaf et l'îlot d'El Khatibeh.

ARRÊTÉ.

**Interdiction d'enlever les Balayures des Rues du Bandar de Mehalla el Kobra
sauf aux Personnes Autorisées (*).**

LE MOUDIR DE GHARBIH, :

Vu la décision de la Commission Sanitaire réunie au 5 novembre
siège du Markaz de Mehalla el Kobra en date du 25 mai
1913 en vertu de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur du
11 mai 1895, approuvé par la Cour d'Appel Mixte ;

ARRÊTÉ :**ARTICLE PREMIER.**

Il est formellement interdit, sauf aux personnes désignées
par le Conseil Municipal de Mehalla el Kobra, d'enlever les
balayures ou autres rebuts provenant de balayage de toutes
les rues du Bandar et de ses environs, ni d'extraire le
contenu des caisses ou voitures destinées à la mise ou au
transport des dites matières.

ART. 2.

Toute contravention aux dispositions de l'article précédent
sera punie d'une amende n'excédant pas cent piastres
ou tarif ou d'un emprisonnement ne dépassant pas une
semaine.

ART. 3.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de la date
de sa publication dans les Journaux Officiels.

Le 5 novembre 1913.

Moudir.

(*) Journ. Off. 8 décembre, page 2741.

ARRÊTÉ.

**Interdiction d'enlever les Balayures des Rues du Bandar de Samanoud
sauf aux Personnes Autorisées (*).**

LE MOUDIR DE GHARBIEH,

5 novembre. Vu la décision de la Commission Sanitaire réunie au Bureau Sanitaire du Bandar de Samanoud en date du 25 mai 1913, en vertu de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur du 11 mai 1895, approuvé par la Cour d'Appel Mixte ;

ARRÊTE :**ARTICLE PREMIER.**

Il est formellement interdit, sauf aux personnes désignées par le Conseil Municipal de Samanoud, d'enlever les balayures ou autres rebuts provenant de balayage de toutes les rues du Bandar et de ses environs, ni d'extraire le contenu des caisses ou voitures destinées à la mise ou au transport des dites matières.

ART. 2.

Toute contravention aux dispositions de l'article précédent sera punie d'une amende n'excédant pas cent piastres au tarif ou d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

ART. 3.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de la date de sa publication dans les Journaux Officiels.

Le 5 novembre 1913.

MOUHBB.

(*) Journ. Off. 8 décembre, page 2711.

ARRÊTÉ.

Interdiction d'enlever les Balayures des Rues du Bandar de Kafr el Zayat
sauf aux Personnes Autorisées (*).

LE MOUDIR DE GHARBIEH,

Vu la décision de la Commission Sanitaire réunie au siège 5 novembre
du Markaz de Kafr el Zayat en date du 17 juin 1913 en vertu
de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur du 11 mai 1895,
approuvé par la Cour d'Appel Mixte ;

ARRÊTÉ :

ARTICLE PREMIER.

Il est formellement interdit, sauf aux personnes désignées
par le Conseil Municipal du Bandar de Kafr el Zayat, d'enlever
les balayures ou autres rebuts provenant de balayage de
toutes les rues du Bandar, ni d'extraire le contenu des
caisses ou voitures destinées à la mise ou au transport des
dites matières.

ART. 2.

Toute contravention aux dispositions de l'article précédent
sera punie d'une amende n'excédant pas cent piastres au
tarif ou d'un emprisonnement ne dépassant pas une
semaine.

ART. 3.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de la date
de sa publication dans les Journaux Officiels.

Le 5 novembre 1913.

MOUDIR.

(*) Journ. Off. 8 décembre, page 2711.

6 novembre.

Place S^{te} Catherine.

Rue Lombardo.

Rue de l'Ancienne Bourse.

Quais Abbas.

Kism Attarin :

Rue Salah el Din.

Le district compris dans les limites suivantes :

Rue de l'Ancienne Bourse.

Rue Lombardo.

Rue Mosquée Attarin.

Rue Prince Abdel Moneim.

Rue Kingi Osman (y compris l'enceinte de la gare du Caire).

Rue Moharram Bey.

Rue Menasce (jusqu'au passage sous le chemin de fer).

Rue Néroutsos Bey.

Rue de la Porte Rosette.

Rue Corinthe.

Place Khartoum.

Rue Prince Yusef Ezz el Din.

Quais Abbas.

Kism Moharram Bey :

Tout le Kism, exception faite de la partie située au sud de la rue
Moharram Bey.

Kism Ramleh :

Tout le Kism.

ART. 2.

Les Arrêtés du Gouvernorat du 23 août 1897 et
11 juillet 1906 sont abrogés.

ART. 3.

Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après
sa publication au "Journal Officiel."

Alexandrie, le 7 Zil-Hedjeh 1331 (6 novembre 1913.)

AHMED ZIWAR.

ARRÊTÉ**Mendicité à Alexandrie (*).****LE GOUVERNEUR D'ALEXANDRIE,**

Vu l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 6 novembre 21 juin 1897 relatif à la mendicité ;

Vu les Arrêtés de ce Gouvernorat en date des 23 août 1897 et 11 juillet 1906 portant la liste des localités où la mendicité est interdite ;

ARRÊTÉ :**ARTICLE PREMIER.**

L'arrêté ministériel sus-visé sera applicable dans les localités suivantes :

Kism Mina el Bassal :

Rue Ibrahim.

Kism Gounrok :

Rue Ras el Tin.

Rue des Quais.

Quais Abbas.

Rue Sultan Selim.

Kism Labban :

Rue des Sœurs.

Rue Ibrahim.

Kism Manclieh :

Rue des Sœurs.

Le district compris dans les limites suivantes :

Souk el Tabbakhin.

Rue el Midan.

Rue Nubar Pacha.

(*) Journ. Off. 8 décembre, page 2710.

ARRÊTÉ.

Modification aux Circonscriptions Administratives
de la Moudirieh de Charkieh (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

1^{er} décembre. De concert avec le Ministre des Finances ;
Le Conseil Provincial de Charkieh entendu ;

ARRÊTE :

1. — Sont détachés du Markaz de Belbeis et rattachés au Markaz de Minet el Kamh, les six villages mentionnés ci-après avec les Ezbehs et autres localités qui en dépendent :

El A'ras
El Hod el Tawil
Mit Seheil
Kafir Moustapha Effendi
El Na'amna
Sennahwa wé Minchat Fathy.

2. — Le Moudir de Charkieh est chargé de l'exécution du présent arrêté qui entrera en vigueur à partir du 5 décembre 1913.

Le Caire, le 1^{er} décembre 1913 (3 Moharrem 1332).

(Signé): M. SAÏD.

(Traduction.)

(*) Journ. Off, 8 décembre, page 2740.

ART. 7.

30 octobre.

Tout transport de chiffons sans permis ou en dehors des conditions du permis y afférent et tout transport de chiffons qui ne sont pas convenablement emballés, conformément à l'article 3, seront considérés comme une contravention au présent arrêté.

ART. 8.

L'Arrêté ministériel du 30 avril 1906 est abrogé.

ART. 9.

Le présent arrêté entrera en vigueur soixante jours après sa publication au "Journal Officiel."

Le Caire, le 30 octobre 1913.

Le Ministre de l'Intérieur,

M. SAÏD.

30 octobre.

ART. 3.

En cas d'épidémie actuellement existant au lieu d'origine le permis sera refusé.

Au cas contraire, le Médecin Sanitaire délivrera un permis dressé en double, mais seulement après, s'être assuré que les chiffons sont bien emballés dans des sacs goudronnés ou de toute autre façon approuvée par l'Administration de l'Hygiène Publique de manière qu'ils n'en puissent tomber.

ART. 4.

Le permis contiendra les détails indiqués dans la déclaration mentionnés à l'article 2 et indiquera en outre la période pour laquelle il est valable. Cette période, dans le cas de transport par chemin de fer, n'excédera pas vingt jours et pour les autres envois sera fixée par l'Autorité Sanitaire qui délivrera le permis.

ART. 5.

Pour les transports par chemin de fer la première partie du permis marquée "By railway only" (par chemin de fer seulement) sera remise au Chef de Gare du lieu d'origine qui la gardera.

La seconde partie devra être envoyée au destinataire qui devra la produire à la gare de destination avec le connaissance du chemin de fer avant qu'il puisse prendre livraison des balles.

ART. 6.

Pour les transports par route ou par voie fluviale le permis devra accompagner l'expédition et devra être produit à toute réquisition des agents administratifs ou sanitaires.

ARRÊTÉ.**Conditions pour le Transport des Chiffons (*).****LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,**

Vu la Loi n° 1 de 1906, relative au transport des chiffons; 30 octobre.

Vu Notre Arrêté du 30 avril 1906 au même sujet ;

Vu l'existence de cas de peste et d'autres maladies infectieuses ;

Sur la proposition du Directeur Général de l'Administration de l'Hygiène Publique ;

ARRÊTE :**ARTICLE PREMIER.**

Le transport des chiffons ne pourra être effectué, jusqu'à nouvel ordre, qu'en vertu d'un permis spécial de l'Administration de l'Hygiène Publique et en conformité des dispositions du présent arrêté.

ART. 2.

Le propriétaire devra adresser pour chaque envoi une demande écrite au Médecin Sanitaire du Markaz indiquant :

- (a) Son nom et adresse.
- (b) Les localités d'où proviennent les chiffons.
- (c) La localité d'où il se propose de les expédier.
- (d) Le lieu de destination.
- (e) Le nombre de balles composant l'envoi.
- (f) Le mode de transport (route, voie ferrée ou voie fluviale).

(*) Journ. Off. 8 décembre, page 2739.

24 novembre, compte des critiques maintes fois adressées à la procédure actuelle, dans les milieux commerciaux et dans la presse ;

Dans le but de préparer un code de procédure basé sur la pratique actuelle devant les tribunaux mixtes et indigènes et qui pourrait éventuellement servir de modèle devant toutes les juridictions civiles du pays ;

ARRÊTE :

ARTICLE UNIQUE.

Il est institué au Ministère de la Justice, en vue de cette révision, une Commission comme suit :

Le Conseiller Judiciaire	<i>Président.</i>
Le Sous-Secrétaire d'Etat au Ministère de la Justice	} <i>Membres.</i>
Le Président de la Cour d'Appel Indigène	
Le Procureur Général près les juridictions mixtes	
Le Conseiller Khédivial du Ministère de la Justice	
Le Directeur de l'Ecole Khédiviale de Droit	
Un Conseiller à la Cour d'Appel Indigène	
Un avocat du barreau mixte	}
Un avocat du barreau indigène	
Un avocat anglais exerçant en Egypte	
Le Secrétaire-avocat du Conseiller Judiciaire	<i>Secrétaire</i>

Le Caire, le 22 Zil-Hodjah 1331 (21 novembre 1913).

Le Ministre de la Justice,

(Signé) : HUSSEIN RUOHDI.

(Traduction.)

ARRÊTÉ

concernant la Suppression de deux Prisons Locales du Markaz de Ramleh
et du Kism du Goumrok (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'Arrêté ministériel du 22 juin 1907 prescrivant la ^{23 novembre}
création d'une prison locale dans certaines localités;

Sur la proposition du Gouvernorat d'Alexandrie et
l'avis conforme de l'Inspection Générale des Prisons;

ARRÊTE:

La prison du Markaz de Ramleh et celle du Kism de
Goumrok établies en vertu de l'arrêté ministériel sus-
mentionné sont supprimées.

Le 24 Zil-Hedjeh 1331 (23 novembre 1913).

(Cacheté): MOHAMED SAÏD.

(Traduction.)

ARRÊTÉ

portant Institution d'une Commission pour la Révision du Code de Procédure
Civile et Commerciale Indigène (**).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu la nécessité de procéder à une révision du Code de Pro- ^{21 novembre.}
cédure Civile et Commerciale pour les Tribunaux Indigènes ;

Vu l'utilité de s'inspirer des progrès réalisés en cette
matière au cours des dernières années à l'étranger, en tenant

(*) Journ. Off. 26 novembre, page 2672.

(**) Journ. Off. 26 novembre, page 2673.

ARRÊTÉ.**Recouvrement des Contributions et des Taxes Municipales
dans la Ville de Hérouan (*).****CONSEIL MUNICIPAL DE LA VILLE DE HÉROUAN.****LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE DE LA VILLE
DE HÉROUAN,**

20 novembre. Vu l'article 13 de la Loi du 27 novembre 1911 instituant la Commission Municipale à la Ville de Hérouan ;

Vu la Décision de la Commission Municipale en date du 8 juin 1912 approuvée par lettre du Ministère de l'Intérieur n° 85-46-4 en date du 25 juin 1912 ;

ARRÊTÉ :

(1) Le recouvrement des contributions et des taxes municipales d'après l'engagement souscrit sera effectué, au besoin, par la voie administrative suivant les dispositions du Décret du 25 mars 1880, relatives au recouvrement des impôts et dîmes.

(2) La présente disposition entrera en vigueur quinze jours après sa publication au "Journal Officiel."

Fait à Hérouan, le 20 novembre 1913 :

*Le Gouverneur du Caire,
Président du Conseil Municipal de Hérouan,
A. ZULFIKAR.*

(*) Journ. Off. 24 novembre, page 2650.

ARRÊTÉ

portant Modification à l'Arrêté relatif à la Création des Caisses de Prévoyance
pour les Employés des Commissions Locales Mixtes (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'Arrêté du 14 juin 1913 relatif à la création de 10 novembre.
Caisses de Prévoyance pour les employés des Commissions
Locales Mixtes ;

ARRÊTÉ :**ARTICLE UNIQUE.**

L'article 5 de l'Arrêté du 14 juin 1913 relatif à la
création de Caisses de Prévoyance pour les employés des
Commissions Locales Mixtes est abrogé et remplacé
comme suit :

ART. 5. — Les fonds mentionnés à l'article 3 seront versés le
1^{er} de chaque mois au Ministère des Finances qui les recevra
à intérêts composés au taux de 4 % l'an.

Le calcul des intérêts à ajouter au capital sera fait annuellement
au 31 décembre.

Le Caire, le 19 novembre 1913.

(Signé) : M SAÏD

(*) Journ. Off. 24 novembre, page 26541.

ARRÊTÉ.

**Introduction et Transport des Graisses non fondues provenant d'Alexandrie
à l'intérieur du Pays (Episooties) (*).**

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

15 novembre. Vu l'Arrêté ministériel en date du 13 octobre 1906 prohibant l'introduction et le transport dans l'intérieur du pays de la viande, tripes, peaux fraîches, graisses, etc., provenant d'Alexandrie, de Port-Saïd et de Suez;

Sur la proposition du Directeur Général de l'Administration de l'Hygiène Publique;

ARRÊTÉ :

1. — L'introduction et le transport dans l'intérieur du pays, des graisses non fondues provenant de la ville d'Alexandrie et sa banlieue sont permis jusqu'à nouvel ordre, sous la condition qu'elles soient bouillies et expédiées dans des caisses spéciales doublées en zinc munies de petites ouvertures sur le couvercle pour l'aération et portant le timbre de l'abattoir d'Alexandrie.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur immédiatement après sa promulgation aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 15 novembre 1913.

(Signé): M. SAÏD.

(*) Journ. Off. 21 novembre, page 2619.

ARRÊTÉ.

Location des Cutters dans le Port d'Alexandrie (*).

LE MINISTRE DES FINANCES,

Vu l'Arrêté de Police pour le Port d'Alexandrie en date 3 novembre.
du 16 mars 1891;

Vu le Décret du 23 mars 1905, rattachant le Port
d'Alexandrie au Ministère des Finances;

Sur la proposition du Directeur Général de l'Adminis-
tration des Gardes-Côtes;

ARRÊTÉ:

ARTICLE PREMIER.

Est approuvé le tarif des cutters de louage dans le Port
d'Alexandrie, annexé au présent arrêté.

ART. 2.

Sera considéré comme cutter tout bateau à voile de
louage ayant une longueur d'au moins 40 pieds, mesurés
sur la ligne de flottaison.

ART. 3.

Le Directeur Général de l'Administration des Gardes-
Côtes est chargé de l'exécution du présent arrêté qui
entrera en vigueur aussitôt après sa publication dans le
"Journal Officiel."

Fait au Cairo, le 3 novembre 1913.

Le Ministre des Finances,
(Signé): AHMED HILMY.

(*) Journ. Off. 22 novembre, page 2082.

10 août.

for storing water. The courtyard : cleanliness ; proper nature of ground.

Pupils.—Physical condition. Cleanliness : daily inspection of hair, eyes, ears, face, neck, hands and clothing. Obvious defects of sight and hearing ; how to observe them. Skin diseases. Bad postures during lessons : their evil results. Good postures. How to report on the physical state of a child. Common tests for sight : for hearing. The weighing and measuring of the body. Pupils of deficient mentality.

PRACTICAL TEACHING.

The preparation of simple lessons on Hygiene, and practical teaching of the same.

APPENDIX.

Diagrams, Models, etc., required for Lessons in Hygiene.

- An articulated skeleton or a large diagram of the skeleton.
- Diagram of the body with its organs.
- Diagram of the muscular system.
- Diagram of the circulatory system.
- Diagram of the nervous system.
- Diagram of the skin, and its glands.
- Diagram of natural shape of the foot, and the distorted foot.
- A model of the eye.
- A model of the ear.
- An expanding model of the lungs.
- Pictures of vermin, and various house pests.
- Diagrams of pure water and of impure water.

CLASS OF THIRD YEAR (Two Lessons per Week).

10 août.

THE CARE OF INFANTS AND YOUNG CHILDREN.

The bathing, clothing and holding of infants. How, when, and why an infant should sleep. The need for fresh air, sunlight, and warmth for infants: evils of draughts. How and when an infant should be fed: (a) *naturally* by the mother, (b) *artificially*; how and when to feed an infant artificially; how to prepare and store milk and artificial foods. Selection of food for infants. Weaning of the infant. Early training of infants and young children in cleanly, regular habits. Necessity for warmth, fresh air, sunlight, exercise, sleep and cleanliness for young children; the clothing of young children; the feeding of young children. The dangers to child-life arising from wrong clothing, from chill, dirt, lack of sleep, lack of exercise, unsuitable food. Common disorders of first infancy: diarrhoea, dysentery, vomiting, fits, ophthalmia, skin diseases; how to deal with them before the arrival of the doctor, and how to guard against them.

SCHOOL HYGIENE.

School Buildings.—The class-room: its cleanliness, lighting, warming and ventilation. The disposition of benches and black-boards. The necessary floor-space and desk-room for each pupil. The most advantageous placing of pupils in each class: *e.g.* pupils deficient in sight or hearing in front, shorter pupils in front, etc. The cleanliness of school kitchens, latrines, corridors, etc. Necessity of daily inspection of same. Water supply: cleanliness of receptacles

10 août.

GENERAL HYGIENE.

The choice of a house: its situation and orientation; position of rooms and latrines.

The Home.—Ventilation in the house. Lighting in the house. Warming in the house. Drainage in the house; diseases from bad drains. Removal of house refuse. The general cleansing of the house, including the removal of insect pests, cockroaches, flies, vermin. Internal arrangement of kitchen, living rooms and bedrooms.

Water.—Pure and impure water. Storage of water; filters. Diseases arising from impure water.

Nutrition.—Foods: animal, vegetable, and mineral. Liquid and solid foods. Beverages. Unsuitable foods and beverages. Suitable diets. Waste and repair. Excretion: by alimentary canal, kidneys and skin.

HOME NURSING.

Care of sick room: disposition of its furniture. Cleanliness, ventilation, warming and lighting of the sick room. How to make a bed. How to wash a helpless patient. How to serve meals in the sick room. How to note and execute doctor's orders accurately. Simple first-aid bandaging. Poulticing and fomenting. First-aid treatment of cuts, burns, fainting, nose-bleeding, fits. Most common childish ailments (measles, mumps, chicken-pox, tonsillitis, diphtheria, scarlet fever). Description of their most salient symptoms.

Rest.—Sleep and how it is to be taken (*i.e.* under good hygienic conditions). Importance of regular habits. Amount of sleep necessary at different ages. When sleep should be taken. Rest before and after meals.

Recreation.—Mental and physical recreation: how and when it is to be taken. Importance of a day of rest at regular periods.

Fatigue.—Fatigue during lessons: to what this is due. How to avoid it by exercise.

CLOTHING.

Its purposes. Materials. Common faults in clothing. Winter and summer clothing. Suitable sets of clothing for young children, for girls, and for women.

CLASS OF SECOND YEAR (Two Lessons per Week).

THE HUMAN BODY.

The skeleton. The circulatory system. The respiratory system. The digestive system. The renal system. The nervous system. The muscular system. The special senses, and their organs (sight, hearing, taste, touch, smell). From what special injuries the organs of sense require to be protected.

10 août.

and the organs concerned. Rules about eating. The various kinds of foods, vegetable and animal, with examples. Unsuitable kinds of foods, with examples. A typical diet. Storage of food. Good and bad beverages.

AIR AND VENTILATION.

The need for pure air. How to breathe. How the air reaches the lungs. The composition of expired and inspired air (briefly). The heaviness of expired air. How to ventilate a bedroom, a living room, a class-room. The need for air in the blood. Exercises which help good breathing. Why, and how, the breathing of air full of dust should be avoided.

LIGHTING AND WARMING.

Sunlight. Lamp light. Electric light. The effect of bad light on the eyes and health. The cooling and artificial warming of rooms.

EXERCISE AND REST.

The Muscular System. — Voluntary and involuntary. How strengthened by work: how weakened by indolence and disease, etc. Exercise, and its importance. The best forms of outdoor and indoor exercise: why the former is best. Suitable dress. Physical exercises, and their uses in moderation.

The Nervous System. — The brain and spinal column (very briefly described). The nature of nerves (briefly described).

SYLLABUS OF HYGIENE

10 août.

FOR THE

S A N I A T R A I N I N G C O L L E G E .

CLASS OF FIRST YEAR (Two Lessons per Week).

INTRODUCTION.

Explanation of the uses of the study of the human body and its processes, and of Hygiene.

THE HUMAN BODY.

Its parts: the head, the trunk, the limbs. The chief organs of the body, and their functions (very briefly described). The skin and its functions.

CLEANLINESS.

Insect pests, and parasites. Baths: rules for bathing, with directions for the use of baths at various seasons. Care of the teeth. Care of the hair and nails. Importance of clean underlinen and bedding. Need of all waste matter being expelled from the body: importance of good habits and of cleanliness in this respect.

FOOD.

Need of food for warmth, growth and strength. Waste and repair. The tracing of the food from the mouth to the stomach, and so on to excretion. The digestion of food,

10 août.

CLASS OF FIFTH YEAR (One Lesson per Week).

(1) Recapitulation of the Syllabus of the Third and Fourth Years.

(2) Infectious diseases common during school life; enumeration and symptoms. Isolation of sick. Disinfection and measures to be adopted in case of urgency.

(3) Mental and physical defects in children. Diseases of the nervous system, *e.g.* epilepsy, chorea, signs of overstrain.

(4) Accidents and their treatment; slight wounds, bruises, cuts, bleedings, nose-bleeding, bites and stings, fractures, sprains, burns, fits, foreign bodies in the eye, nose, ear.

(5) Conditions determining healthiness of sites of dwellings and schools. The construction of the dwelling-house and school with reference to (a) the proper access of sunlight and air, (b) artificial lighting and methods of ventilation, warming and water supply, and (c) the disposal of refuse and excretal matters.

(6) Furniture of the school as affecting the health or growth of the pupils.

(7) Sanitation and cleansing of the school.

(8) General duties of the head of the school in maintaining good health among the pupils.

10 août.

CLASS OF FOURTH YEAR (One Lesson per Week).

— — —

(1) General recapitulation of the Syllabus of the Third Year.

(2) Food; the nature and uses of food. Classification of food-stuffs. The principles of diet. Diet in relation to age, occupation, climate and season. Conditions due to the defective quality of food. Inspection of food supplied at school. Beverages; tea, coffee, cocoa, spirits; uses of beverages.

(3) Water; sources of supply. Questions relative to quantity, quality, storage, distribution, sources, and prevention of pollution.

(4) The nervous system. Some notions of the brain, the spinal cord, the nerves; the function of the brain; the nervous system in the child. Signs of fatigue; physical exercises; sleep.

(5) The senses. Sight and the eye; hearing and the ear; deafness.

(6) Anthropometry; general notions. Tests for the sight. Tests for hearing. Measurements of the body.

— — —

10 août.

SYLLABUS OF HYGIENE
FOR THE
NASRIA TRAINING COLLEGE.

CLASS OF THIRD YEAR (One Lesson per Week).

- (1) Hygiene; what it teaches. The laws of health: the first duty of every individual. Effect on the nation.
 - (2) Elementary knowledge of physiology.
 - (a) The human body, general construction. The skeleton.
 - (b) General ideas of the joints.
 - (c) The muscles; chief functions of the muscles; voluntary and involuntary muscles. Postures and malpostures. Physical exercises. Fatigue.
 - (d) The circulatory system; the heart, the blood-vessels, the blood.
 - (e) The respiratory system; inspiration and expiration; effects produced by breathing bad air. Air; the composition and the properties of air; the impurities of air and their effects; ventilation; overcrowding in class-rooms; necessary quantity of air required.
 - (f) The digestive system and organs. Hygiene of the mouth and teeth.
 - (g) The excretory system; the skin; care of the skin; soap; bathing; effects of exercise and rest. Hygiene of skin appendages. Clothing and materials; relative value of clothing.
-

(5) Infectious diseases common in school life ; enumeration. Isolation of sick. Disinfection and measures to be adopted in case of urgency. 10 août.

(6) Mental and physical defects in children. Diseases of the nervous system, *e.g.* epilepsy, chorea. Signs of overstrain.

(7) Accidents and their treatment ; slight wounds, bruises, cuts, bleedings, nose-bleeding, bites and stings, fractures, sprains, burns, fits ; foreign bodies in the eye, nose, and ear.

(8) Conditions determining healthiness of sites of dwellings and schools. The construction of the dwelling-house and school with reference to (a) the proper access of sunlight and air, (b) artificial lighting and methods of ventilation, warming and water supply, and (c) the disposal of refuse and excretal matters.

(9) Furniture of the school as affecting the health or growth of the body.

(10) Sanitation and cleansing of the school.

(11) General duties of the head of a school in maintaining good health among the pupils.

40 août.

(g) The excretory system; the skin; care of the skin; soap; bathing; effects of exercise and rest. Hygiene of skin appendages; clothing and materials; relative value of clothing.

(3) Food. The nature and uses of food. Classification of food-stuffs. The principles of diet. Diet in relation to age, occupation, climate and season. Conditions due to the defective quality of food. Inspection of food supplied at school. Beverages: tea, coffee, cocoa, spirits; uses of beverages.

(4) Water; sources of supply. Questions relative to quantity, quality, storage, distribution, sources, and prevention of pollution.

CLASS OF THIRD YEAR, LITERARY AND SCIENTIFIC

(One Lesson per Week).

(1) General recapitulation of the Syllabus of the Second Year.

(2) The nervous system; some notions of the brain, the spinal cord, the nerves; the function of the brain; the nervous system in the child; signs of fatigue; prevention of fatigue; physical exercises; sleep.

(3) The special senses; sight and the eye; hearing and the ear; deafness.

(4) Anthropometry; general notions. Tests for the sight. Tests for hearing. Measurement of the body.

10 août.

SYLLABUS OF HYGIENE

FOR THE

KHEDIVIAL TRAINING COLLEGE.

CLASS OF SECOND YEAR, LITERARY AND SCIENTIFIC
(One Lesson per Week).

- (1) Hygiene; what it teaches. The laws of health the first duty of every individual; effect on the nation.
- (2) Elementary knowledge of physiology.
 - (a) The human body; general construction. The skeleton of the child.
 - (b) General ideas of the joints.
 - (c) The muscles; chief functions of the muscles; voluntary and involuntary muscles. Postures and malpostures. Physical exercises. Fatigue.
 - (d) The circulatory system; the heart, the blood-vessels, the blood.
 - (e) The respiratory system; inspiration and expiration; effects produced by breathing bad air. Air; the composition and the properties of air; the impurities of air and their effects; ventilation; overcrowding in class-rooms; quantity of air required.
 - (f) The digestive system and organs. Hygiene of the mouth and teeth.

to most.

selected. Selection of food for young infants. Weaning of the infant. Early training of infants and young children in cleanly regular habits. Necessity for warmth, fresh air, sunlight, exercise, sleep and cleanliness for young children. The dangers to child-life arising from insufficient or inappropriate clothing, from cold and chill, from lack of sleep, lack of exercise, dirt, and bad food. The common disorders of first infancy: diarrhœa, dysentery, vomiting, fits, ophthalmia, skin diseases: how to deal with them before the arrival of a doctor, and how to guard against them.

APPENDIX.

Diagrams, Models, etc. required for Lessons in Hygiene.

- An articulated skeleton, or a large diagram of the skeleton.
 - Diagram of the body with its organs.
 - Diagram of the muscular system.
 - Diagram of the circulatory system.
 - Diagram of the nervous system.
 - Diagram of the skin and its glands.
 - Diagram of natural shape of the foot, and the distorted foot.
 - A model of the eye.
 - A model of the ear.
 - An expanding model of the lungs.
 - Pictures of vermin, and various house pests.
 - Diagrams of pure water and of impure water.
-

How to make a bed. How to wash a patient. How to serve meals in the sick room. How to observe accurately doctor's orders. First-aid bandaging. Poulticing and fomenting. First aid in cases of cuts, burns, fainting, nose bleeding, fits, fractures. How to detect the most common ailments of children of school age (measles, mumps, chicken-pox, tonsillitis, diphtheria, scarlet fever, itch).

SCHOOL HYGIENE.

The School Buildings.—Ventilation, lighting, warming and cleanliness of the courtyards, class-rooms, kitchens, latrines and corridors. The proper arrangement of benches and blackboards. The floor-space and desk-room necessary for each pupil. The placing of pupils deficient in sight and hearing. The water supply of schools.

The Pupils.—Their cleanliness. Inspection of hair, eyes, ears, nose, face, neck, hands and clothing. The observation of obvious defects of sight and hearing, and of skin troubles. Bad postures in class. How to report on the physical state of a pupil. Pupils of deficient mentality.

CARE OF INFANTS AND YOUNG CHILDREN.

The bathing, clothing, and holding of the young infant. How an infant should sleep, when it should sleep; why it should sleep. Benefits of fresh air and sunlight, and warmth for the young infant: evils of draughts. How and when the young infant should be fed: (a) *naturally*, by the mother, (b) *artificially*. If fed *artificially*, how and when to feed it: and how to prepare and store the milk or food

10 août.

CLASS OF SECOND YEAR (One Lesson per Week).

EXERCISE AND REST.

The Muscular System.—How to strengthen it. Indoor and outdoor exercise.

The Nervous System.—The brain and spinal column. The nerves (briefly described). Its coordinating functions. Sleep: when and how to be taken. Recreation: when and how to be taken. Fatigue during study; how to lessen it by exercise. Rest: when and how to be taken.

THE SPECIAL SENSES.

The eyes and their care. The ears and their care. The organs of taste (tongue), of smell (nose), and of touch, and their care.

GENERAL HYGIENE.

The choice of a house; its situation and orientation; the relative position of its rooms and latrines; general cleansing, and the removal of house pests. The removal of house refuse. The drains and water supply.

Water.—Pure and Impure. Storage of water. Diseases arising from impure water. Explanation of general facts about parasites and bacteria.

CLASS OF THIRD YEAR (One Lesson per Week).

HOME NURSING.

Care of the sick room, as to cleanliness, ventilation, warming, lighting, and as to the disposition of its furniture.

II.—GENERAL SECTION.

10 août

CLASS OF FIRST YEAR (One Lesson per Week).

INTRODUCTION.

Explanation of the uses of the study of Hygiene.

THE HUMAN BODY.

Its parts. Its organs and their functions (very briefly treated).

PERSONAL CLEANLINESS.

The skin. Respiration. Baths : their use and necessity. Vermin and parasites. Care of the hair. Care of the teeth and nails. Formation of good habits of cleanliness.

AIR AND VENTILATION.

Necessity of pure air. How to breathe. How to ventilate rooms.

LIGHTING AND WARMING. COOLING.

Sunlight. Artificial light. Effect of bad light on the eyes. Cooling of rooms; warming of rooms.

FOOD AND ITS DIGESTION.

Organs concerned in digestion. Proper choice of food. A typical diet. Unsuitable foods. Storage of foods.

CLOTHING.

Its purposes. Materials. Common faults in clothing.

10 1011.

and young children in cleanly, regular habits. Necessity of warmth, fresh air, sunlight, exercise, sleep and cleanliness for young children: the clothing of young children: the feeling of young children. The dangers to child-life arising from wrong clothing, from chill, dirt, lack of sleep, lack of exercise, improper food. Common disorders of first infancy: diarrhœa, dysentery, vomiting, fits, ophthalmia, skin diseases; how to deal with them before the arrival of the doctor, and how to guard against them.

SCHOOL HYGIENE (Twenty-four Lessons).

School Buildings.—The class-room: its cleanliness, lighting, warming and ventilation. The disposition of benches and blackboards. The necessary floor-space and desk-room for each pupil. The most advantageous placing of pupils in each class: *e.g.* pupils deficient in sight or hearing in front, shorter pupils in front, etc. The cleanliness of school kitchens, latrines, corridors, etc. Necessity of daily inspection of same. Water supply: cleanliness of receptacles for storing water. The courtyard: cleanliness; proper nature of ground.

Pupils.—Physical condition. Cleanliness: daily inspection of hair, eyes, ears, face, neck, hands and clothing. Obvious defects of sight and hearing; how to observe them. Skin diseases. Bad postures during lessons: their evil results. Good postures. How to report on the physical state of a child. Common tests for sight and for hearing. The weighing and measuring of the body. Pupils of deficient mentality.

PRACTICAL TEACHING (Twenty-four Lessons).

The preparation of simple lessons on Hygiene, and practical teaching of the same:

insect pests, cockroaches, flies, vermin. Internal arrangement of kitchen, living rooms and bedrooms. 10 août.

Water.—Pure and impure water. Storage of water ; filters. Diseases arising from impure water.

Nutrition.—Foods : animal, vegetable, and mineral. Liquid and solid foods. Beverages. Unsuitable foods and beverages. Suitable diets. Waste and repair. Excretion : by alimentary canal, kidneys and skin.

HOME NURSING.

Care of sick room : disposition of its furniture. Cleanliness, ventilation, warming and lighting of the sick room. How to make a bed. How to wash a helpless patient. How to serve meals in the sick room. How to note and execute doctor's orders accurately. Simple first-aid bandaging. Poulticing and fomenting. First-aid treatment of cuts, burns, fainting, nose bleeding, fits. Most common childish ailments (measles, mumps, chicken-pox, tonsilitis, diphtheria, scarlet fever). Description of their most salient symptoms.

CLASS OF THIRD YEAR (Two Lessons per Week).

THE CARE OF INFANTS AND YOUNG CHILDREN (Twenty-four Lessons).

The bathing, clothing and holding of infants. How, when, and why an infant should sleep. The need for fresh air, sunlight, and warmth for young infants : evils of draughts. How and when the young infant should be fed : (a) *naturally* by the mother, (b) *artificially* ; how and when to feed an infant artificially ; how to prepare and store milk and artificial foods. Selection of food for young infants. Weaning of the infant. Early training of infants

10 août.

Amount of sleep necessary at different ages. When sleep should be taken. Rest before and after meals.

Recreation.—Mental and physical recreation: how and when it is to be taken. Importance of a day of rest at regular periods.

Fatigue.—Fatigue during lessons: to what this is due. How to avoid it by exercise.

CLOTHING.

Its purposes. Materials. Common faults in clothing. Winter and summer clothing. Suitable sets of clothing for young children, for girls, and for women.

CLASS OF SECOND YEAR (Two Lessons per Week).

THE HUMAN BODY.

The skeleton. The circulatory system. The respiratory system. The digestive system. The renal system. The nervous system. The muscular system. The special senses, and their organs (sight, hearing, taste, touch, smell). From what special injuries the organs of sense require to be protected.

GENERAL HYGIENE.

The choice of a house: its situation and orientation; position of rooms and latrines.

The Home.—Ventilation in the house. Lighting in the house. Warming in the house. Drainage in the house; diseases from bad drains. Removal of house refuse. The general cleansing of the house, including the removal of

and the organs concerned. Rules of eating. The various kinds of foods, vegetable and animal, with examples. Unsuitable kinds of foods, with examples. A typical diet. Storage of food. Good and bad beverages. 10 août.

AIR AND VENTILATION.

The need for pure air. How to breathe. How the air reaches the lungs. The composition of expired and inspired air (briefly). The heaviness of expired air. How to ventilate a bedroom, a living room, a class-room. The need for air in the blood. Exercises which help good breathing. Why, and how, the breathing of air full of dust should be avoided.

LIGHTING AND WARMING.

Sunlight. Lamp light. Electric light. The effect of bad light on the eyes and health. The cooling and artificial warming of rooms.

EXERCISE AND REST.

The Muscular System.—Voluntary and involuntary. How strengthened by work: how weakened by indolence and disease, etc. Exercise, and its importance. The best forms of outdoor and indoor exercise: why the former is best. Suitable dress. Physical exercises, and their uses in moderation.

The Nervous System.—The brain and spinal column (very briefly described). The nature of nerves (briefly described).

Rest.—Sleep, and how it is to be taken (*i.e.* under good hygienic conditions). Importance of regular habits.

10 cent.

SYLLABUS OF HYGIENE
FOR
ELEMENTARY TRAINING COLLEGES FOR WOMEN TEACHERS.

I.—DOMESTIC ECONOMY SECTION.

CLASS OF FIRST YEAR (Two Lessons per Week).

INTRODUCTION.

Explanation of the uses of the study of the human body and its processes, and of Hygiene.

THE HUMAN BODY.

Its parts: the head, the trunk, the limbs. The chief organs of the body, and their functions (very briefly described). The skin and its functions.

CLEANLINESS.

Insect pests, and parasites. Baths: rules for bathing, with directions for the use of baths at various seasons. Care of the teeth. Care of the hair and nails. Importance of clean underlinen and bedding. Need of all waste-matter being expelled from the body: importance of good habits and of cleanliness in this respect.

FOOD.

Need of food for warmth, growth, and strength. Waste and repair. The tracing of the food from the mouth to the stomach, and so on to excretion. The digestion of food,

Water.—Pure and impure water. Storage of water. 10 août.
Diseases arising from impure water. Explanation of general facts about parasites and bacteria.

CLASS OF THIRD YEAR (One Lesson per Week).

FIRST AID.

How to detect the most common ailments of children of school age (measles, mumps, chicken-pox, tonsillitis, diphtheria, scarlet fever, itch). First-aid bandaging. First aid in case of cuts, burns, bruises, fainting, nose-bleeding, fractures, sprains, bites and stings, fits, foreign bodies in the eye.

SCHOOL HYGIENE.

The School Building.—Its position ; its construction. Proper access of sunlight and air. Its drainage. Its water supply. Ventilation, lighting, warming, and cleanliness of the courtyards, the class-rooms, kitchens, latrines and corridors. The furniture of the school as affecting the health and growth of the body. The proper arrangement of benches, desks, and blackboards. The floor-space, desk-room, and dining-room space necessary for each pupil. The placing of pupils deficient in sight, and hearing.

The Pupils.—Their cleanliness as to hair, eyes, ears, nose, face, neck, hands, and clothing. The observation of obvious defects of sight and hearing, and skin troubles. Pupils of deficient mentality. Bad postures in class. How to report on the physical state of a pupil.

10 août.

Rules about eating. Overfeeding ; underfeeding ; unwholesome feeding ; unpunctual feeding.

Table manners ; the cleansing of the hands and mouth after food.

CLOTHING.

The value of cotton, silk, wool and linen as clothing. Summer and winter clothing.

How to keep clothes neat, clean and in repair.

Common faults in clothing : flannelette and its dangers.

CLASS OF SECOND YEAR (One Lesson per Week).

EXERCISE AND REST.

The Muscular System.—How to strengthen it. Indoor and outdoor exercise.

The Nervous System.—The brain, spinal column and nerves (briefly described). Their coordinating functions. Sleep ; when and how to be taken. Good and bad habits of recreation. The effect of bodily passions. Fatigue during study : how to lessen it by exercise. Rest ; when and how to be taken.

THE SPECIAL SENSES.

The eyes and their care. The ears and their care. The organs of taste (tongue), of smell (nose), and of touch, and their care.

GENERAL HYGIENE.

The choice of a house : its situation ; the relative position of its rooms and latrines. General cleansing. The removal of house pests, and of house refuse. The drains, and the water supply.

10 août.

SYLLABUS OF HYGIENE

FOR

ELEMENTARY TRAINING COLLEGES FOR MEN TEACHERS.

CLASS OF FIRST YEAR (One Lesson per Week).

HYGIENE AND ITS USES.

The human body ; its parts and organs, and their functions (very briefly treated).

PERSONAL CLEANLINESS.

The skin. Respiration. Baths : their use and necessity. Vermin and parasites. Care of the hair, teeth and nails. Formation of habits of cleanliness.

AIR AND VENTILATION.

Pure air. Impure air. How to breathe. How to ventilate rooms.

LIGHTING, WARMING AND COOLING.

Sunlight. Artificial light. Effects of bad light on the eyes. Cooling and warming of rooms.

FOOD AND ITS DIGESTION.

Why food is necessary. The path of food.

The choice of food.

The nutritive value of milk, meat, cheese, vegetables, bread, fat, eggs, and fruit : of tea, coffee and soup. Evils of alcohol.

10 août

FOR GIRLS.**THE CARE OF INFANTS AND YOUNG CHILDREN.**

The washing, clothing and feeding of young infants.

The danger to infants arising from bad feeding, dirt, insufficient clothing, cold or chill, disturbed sleep, lack of air and exercise.

FIRST AID.

What to do with an unconscious person. Fainting. Fits.
Treating a person who has been burnt.

FOR BOYS.**FIRST AID.**

What to do with an unconscious person. Fainting. Fits.
Artificial breathing: how to revive a person insensible from drowning, or from the effects of smoke or fumes.

Treating a person who has been burnt.

What to do in the case of broken limbs, sprains, and bruises. Splints. Bandages. Bleeding.

How to deal with choking, poisoning, snake bite or scorpion sting, foreign bodies in the eye.

EATING AND DRINKING.

10 août.

Why food is necessary ; what kinds of food are desirable or necessary ; what kinds are undesirable. The value of milk as a food, especially for babies and children. Table manners : how to lay a table.

CLOTHING.

The best kinds of clothes ; the most suitable material for underclothes ; the dangers of flannelette. How to keep clothes clean and in good repair. Clothing in summer and in winter.

SLEEP.

Why sleep is needful. Why children should go to bed early. How to make a bed, air it, and keep it clean.

CLASS OF FOURTH YEAR (One Lesson per Week).

. . . .

PERSONAL HYGIENE.

As in Third Year.

HOME HYGIENE.

Water : clean and dirty ; for drinking and cleansing ; receptacles for storing water, and how to clean them.

The storing of food.

The sanitary arrangements of a house : how to keep them healthy.

Refuse : how to dispose of it.

10 août.

SYLLABUS OF HYGIENE

FOR

PRIMARY SCHOOLS.

CLASS OF THIRD YEAR (One Lesson per Week).

PERSONAL HYGIENE.

Habits.—Simple lessons in neatness, cleanliness, attention to the hair, nails, teeth, etc.

FRESH AIR AND VENTILATION.

Necessity for fresh air ; ventilation of a room ; need for open windows by night as well as by day ; some effects of living in ill-ventilated rooms. The value of sunshine.

WARMTH.

Why people, especially little children, must be kept warm and free from chills ; and in summer cool.

CLEANLINESS.

The necessity of cleanliness to health ; a clean body, clean clothes, clean food (particularly clean water and milk), and a clean house.

The necessity for regular hours of sleep and feeding. 10 août.

The dangers arising from improper feeding, from dirt, from insufficient clothing, from excessive clothing, from inappropriate clothing, from cold or chill, from disturbed sleep, from lack of air and exercise.

HOW TO TREAT SIMPLE AILMENTS.

Colds, coughs, diarrhœa, burns, scalds.

Symptoms of common infectious diseases, *e.g.* measles, throat troubles, chicken-pox. The necessity of reporting them.

HOME NURSING.

The washing of patients. The care of a sick-room.

The necessity of obeying the doctor's orders.

How to make a poultice. How to apply dry heat to the body.

What to do with an unconscious person. Fainting. Fits.

Treating a person who has been burnt.

FOR BOYS.

FIRST AID.

What to do with an unconscious person. Fainting. Fits.

Artificial breathing. How to revive a person insensible from drowning or from the effects of smoke or fumes.

Treating a person who has been burnt.

What to do in the case of broken limbs, sprains and bruises. Splints. Bandages. Bleeding.

How to deal with choking, poisoning, snake bite or scorpion sting, and foreign bodies in the eye.

10 août.

Sanitary arrangements of a house : how to keep them healthy.

Refuse : how to dispose of it.

The storing of food.

SCHOOL HYGIENE.

Punctuality ; neatness ; cleanliness in school.

The use of drinking apparatus in school.

The cleanly use of latrines.

CLASS OF FOURTH YEAR.

PERSONAL HYGIENE.

As in classes of Second and Third Years.

HOME HYGIENE.

As in classes of Second and Third Years.

SCHOOL HYGIENE.

As in classes of Second and Third Years.

FOR GIRLS.

THE CARE OF INFANTS.

The washing and clothing of infants.

The feeding of infants.

Early training in cleanly habits.

Rules about eating. (Overfeeding ; underfeeding ; un- 40 soat.
wholesome feeding ; irregular feeding.

Table manners ; the cleansing of the hands and mouth
after food.

CLOTHING.

The value of cotton, silk, wool and linen as clothing.

Summer and winter clothing.

How to keep clothes neat, clean, and in repair.

Common faults in clothing ; flannelette and its dangers.

SLEEP.

Why it is necessary. Proper hours of sleep at various
ages.

CLASS OF THIRD YEAR.

PERSONAL HYGIENE.

As in classes of Second Year.

HOME HYGIENE.

The cleansing of rooms and furniture.

How to air, make and keep clean a bed.

Ventilation ; windows and doors, and their uses.

The warming of rooms : oil stoves, charcoal stoves, spirit
lamps ; their advantages and dangers.

Lighting. Oil lamps, candles, lanterns.

Water : clean and dirty ; for drinking, for cleansing ;
receptacles for storing water, and how to cleanse them.

10 août.

SYLLABUS OF HYGIENE

FOR

ELEMENTARY SCHOOLS (MAKTABS).

CLASS OF SECOND YEAR (One Lesson a Week).

PERSONAL HYGIENE.

Habits.—Rules for neatness and cleanliness of the person.
Rules for cleanliness of the skin, hair, nails, teeth and clothes: including the use of the sponge, loofah, nail-brush, tooth-brush, comb, and hair-brush.

Care of the eyes: dangers from flies, etc.

Care of the ears.

Correct posture in walking, in writing, in reading.

Importance of regular personal habits; dangers of bad habits.

Breathing: correct and incorrect.

Perspiration: change of clothing, and of bed-linen.

Vermin: objections to their presence: how to get rid of them.

The general signs of good health.

EATING AND DRINKING.

Why food is necessary. The path of food.

The choice of food.

The nutritive value of milk, meat, cheese, vegetables, bread, fat, eggs, and fruit: of tea, coffee, and soup. Evils of alcohol.

MINISTERIAL ORDER No. 1758.

10 août.

Syllabus of Hygiene for various Schools (*).

THE MINISTER OF EDUCATION,

Having considered the proposals made by the School Management Committee at its meeting held on June 14, 1913, concerning the Syllabus of Hygiene for Elementary Schools (Maktabs), Boys' and Girls' Primary Schools, Elementary Training Colleges for Men and Women Teachers, the Khedivial Training College, the Nasria Training College, and the Sania Training College;

Having considered the opinion expressed by the Superior Council of the Ministry of Education at its meeting held on June 22, 1913;

Having considered the decision adopted by the Council of Ministers at its meeting held on August 2, 1913;

ORDERS AS FOLLOWS :

The annexed Syllabuses of Hygiene for:—

- (1) Elementary Schools (Maktabs) ;
- (2) Boys' and Girls' Primary Schools ;
- (3) Elementary Training Colleges for Men Teachers ;
- (4) Elementary Training Colleges for Women Teachers ;
- (5) The Khedivial Training College ;
- (6) The Nasria Training College ;
- (7) The Sania Training College ;

approved by the Council of Ministers at its meeting held on August 2, 1913, shall come into force provisionally from the beginning of the school year 1913-1914.

Cairo, August 10, 1913.

AHMED HECHMAT.

(*) Journ. Off. 19 novembre, supplément.

10 août.

vue et de l'ouïe; comment les observer. Maladies de la peau. Mauvaises attitudes pendant les leçons; inconvénients. Bonnes attitudes. Manière de rendre compte de l'état physique d'un enfant. Épreuves communes pour apprécier la vue, l'ouïe. Pesage et mesurage du corps. Enfants anormaux au point de vue intellectuel.

PÉDAGOGIE PRATIQUE.

Préparation de leçons simples sur l'hygiène et enseignement pratique de cette matière.

APPENDICE.

Diagrammes, Modèles, etc., nécessaires pour les Leçons d'Hygiène.

- Un squelette articulé, ou un grand diagramme du squelette.
 - Diagramme du corps humain avec ses organes.
 - Diagramme du système musculaire.
 - Diagramme de l'appareil circulatoire.
 - Diagramme du système nerveux.
 - Diagramme de la peau et de ses glandes.
 - Diagramme du pied avec sa forme naturelle, et du pied déformé.
 - Un modèle de l'œil.
 - Un modèle de l'oreille.
 - Un modèle expansible des poumons.
 - Images montrant la vermine et les divers insectes qui infestent les mai-sons.
 - Diagrammes de l'eau pure et de l'eau contaminée.
-

Choix des aliments pour les jeunes bébés. Sevrage du nourrisson. Manière de faire prendre aux bébés et aux jeunes enfants des habitudes régulières de propreté. Nécessité de la chaleur, de l'air pur, du soleil, de l'exercice, du sommeil et de la propreté pour les jeunes enfants. Manière de les habiller et de les nourrir. Dangers résultant, pour la vie de l'enfant, de la mauvaise façon de l'habiller, du froid et des refroidissements, de la malpropreté, du manque de sommeil ou d'exercice, de la mauvaise alimentation. Maladies communes de la première enfance : diarrhée, dysenterie, vomissements, syncopes, ophtalmie, maladies de la peau ; soins à donner concernant ces maladies, en attendant l'arrivée du médecin ; manière de s'en préserver.

10 août.

HYGIÈNE SCOLAIRE.

Les bâtiments scolaires. — La salle de classe : propreté, éclairage, chauffage et ventilation. Disposition convenable des bancs et des tableaux noirs. Espace nécessaire pour chaque élève sur le parquet et autour du pupitre. La manière la plus avantageuse de placer les élèves dans chaque classe, par exemple, au premier rang, ceux dont la vue ou l'ouïe est défectueuse, ou ceux qui sont de petite taille, etc. Propreté des cuisines de l'école, des cabinets d'aisances, des corridors, etc. Nécessité de les inspecter journellement. L'eau : propreté des récipients et des réservoirs dans lesquels on la garde. La cour : propreté ; sol convenable.

Les élèves. — Etat physique. Propreté : inspection quotidienne des cheveux, des yeux, des oreilles, de la figure, du cou, des mains, et des vêtements. Défauts apparents de la

10 août.

SOINS À DONNER AUX MALADES À LA MAISON.

Entretien d'une chambre de malade : disposition des meubles. Propreté, ventilation, chauffage et éclairage d'une chambre de malade. Manière de faire un lit. Manière de laver un malade qui ne peut se mouvoir. Manière de servir les repas dans une chambre de malade. Manière de noter et d'exécuter avec soin les prescriptions du médecin. Le bandage, dans les premiers soins à donner. Les cataplasmes et les fomentations. Premiers soins à donner en cas de coupures, brûlures, évanouissements, épistaxis, syncopes. Maladies les plus communes chez les enfants : rougeole, oreillons, petite vérole volante, amygdalite, diphtérie, fièvre scarlatine. Description des symptômes les plus saillants de ces maladies.

— — —

TROISIÈME ANNÉE (Deux Leçons par Semaine).

SOINS À DONNER AUX BÉBÉS ET AUX JEUNES ENFANTS.

Manière de baigner, d'habiller et de tenir les petits nourrissons. Quand, comment et pourquoi un nourrisson devrait dormir. Nécessité de l'air pur, du soleil et de la chaleur pour le nouveau-né : inconvénients des courants d'air. Quand et comment le jeune bébé devrait être nourri : (a) *naturellement*, par sa mère ; (b) *artificiellement* : quand et comment on doit nourrir un bébé artificiellement. Manière de préparer et de conserver le lait et les aliments artificiels.

DEUXIÈME ANNÉE (Deux Leçons par Semaine).

10 août.

LE CORPS HUMAIN.

Le squelette. L'appareil circulatoire. L'appareil respiratoire. L'appareil digestif. Les reins. Le système nerveux. Le système musculaire. Les cinq sens et leurs organes : vue, ouïe, goût, toucher, odorat. Atteintes spéciales contre lesquelles les organes des sens demandent à être protégés.

HYGIÈNE GÉNÉRALE.

Choix d'une maison ; situation et orientation ; position des chambres et des cabinets d'aisances.

L'intérieur. — La ventilation dans la maison. L'éclairage. Le chauffage. Le drainage dans la maison ; maladies résultant de conduits défectueux. Enlèvement des ordures ménagères. Nettoyage général de la maison, y compris la destruction des insectes tels que blattes, mouches, et de la vermine. Arrangement intérieur de la cuisine, des pièces où l'on se tient habituellement et des chambres à coucher.

L'eau. — Eau potable et eau non potable. Conservation de l'eau. Filtres. Maladies provenant de l'eau impure.

Nutrition. — Aliments provenant du règne animal, du règne végétal et du règne minéral. Aliments solides et aliments liquides. Boissons. Aliments malsains et boissons nuisibles. Régimes d'alimentation convenables. Déperdition et réparation. Excrétion par le tube digestif, les reins et la peau.

10 août.

de la maladie et d'autres causes. L'exercice ; son importance. Les meilleures espèces d'exercices en plein air et à l'intérieur : pourquoi l'exercice en plein air est le meilleur. Vêtements appropriés. Usage modéré des exercices physiques.

Le système nerveux. — Le cerveau et la moëlle épinière (description très brève). Nature des nerfs (brève description).

Le repos. — Le sommeil. Conditions hygiéniques à remplir pendant le sommeil. Importance des habitudes régulières. Durée du sommeil nécessaire aux différents âges. Temps favorable au sommeil. Repos avant et après les repas.

Récréation. — La récréation pour le corps et pour l'esprit. Quand et comment la récréation devrait être prise. Montrer qu'il est important d'avoir un jour de repos à intervalles réguliers.

Fatigue. — Fatigue pendant les leçons : à quoi elle est due. Manière de l'éviter par l'exercice.

LE VÊTEMENT.

Objet du vêtement. Matières employées. Fautes communes concernant le vêtement. Vêtements d'hiver et vêtements d'été. Assortiment de vêtements convenables pour les jeunes enfants, pour les jeunes filles et pour les femmes.

Marche de la nourriture de la bouche à l'estomac, et ainsi de suite jusqu'à l'évacuation. Digestion des aliments; organes de la digestion. Règles de l'alimentation. Différentes espèces d'aliments, de nature végétale ou animale, avec exemples. Aliments malsains; exemples. Régime typique d'alimentation. Conservation des aliments. Bonnes et mauvaises boissons. 10 août.

AÉRATION ET VENTILATION.

Nécessité de l'air pur. Manière de respirer. Comment l'air arrive aux poumons. Composition de l'air expiré et de l'air inspiré (en résumé). Lourdeur de l'air expiré. Manière de ventiler une chambre à coucher, une pièce où l'on se tient habituellement, une salle de classe. Nécessité de l'air dans le sang. Exercices qui favorisent une bonne respiration. Pourquoi et comment on devrait éviter de respirer l'air chargé de poussière.

ECLAIRAGE ET CHAUFFAGE.

La lumière du soleil. La lumière des lampes. La lumière électrique. Effets d'une lumière défectueuse sur les yeux et sur la santé. Manière de rafraîchir et de chauffer artificiellement les chambres.

EXERCICE ET REPOS.

Le système musculaire. — Muscles volontaires et muscles involontaires. Comment les muscles se fortifient par le travail; comment ils s'affaiblissent par suite de l'indolence,

10 août.

PROGRAMME D'HYGIÈNE

POUR

L'ÉCOLE NORMALE SANIEH.**PREMIÈRE ANNÉE (Deux Leçons par Semaine).****INTRODUCTION.**

Expliquer l'utilité de l'étude du corps humain, de ses fonctions, de l'hygiène.

LE CORPS HUMAIN.

Ses différentes parties : la tête, le tronc, les membres. Brève description des principaux organes du corps et de leurs fonctions. La peau et ses fonctions.

LA PROPRETÉ.

Les insectes et les parasites. Les bains : règles à suivre quand on se baigne ; usage des bains suivant les saisons. Soins à donner aux dents, aux cheveux, aux ongles. Importance de la propreté pour le linge de corps et la literie. Nécessité de débarrasser le corps de ses résidus : importance des bonnes habitudes et de la propreté considérée à ce point de vue.

L'ALIMENTATION.

Nécessité de la nourriture pour développer le corps et y entretenir la chaleur et la force. Dépensation et réparation.

10 août.

CINQUIÈME ANNÉE (Une Leçon par Semaine).

(1) Révision générale du programme de Troisième et de Quatrième Année.

(2) Maladies infectieuses communes pendant la vie scolaire : énumération et symptômes. Isolement des malades. Désinfection et mesures à prendre en cas d'urgence.

(3) Imperfections physiques et mentales chez les enfants. Maladies du système nerveux ; épilepsie, chorée ; signes de surmenage.

(4) Les accidents : soins à donner en cas d'accident. Blessures légères : contusions ; coupures ; hémorragies ; épistaxis : morsures et piquûres ; fractures ; foulures ; brûlures : syncopes ; corps étrangers dans l'œil, le nez, l'oreille.

(5) Conditions déterminantes de la salubrité des sites des habitations et des écoles. Règles de construction d'une maison d'habitation et d'une école, en ce qui concerne :

(a) l'accès normal du soleil et de l'air ;

(b) l'éclairage artificiel, le système de ventilation, le système de chauffage, le service d'eau ;

(c) l'évacuation des eaux et des excréments, l'enlèvement des ordures ménagères.

(6) Mobilier de l'école, en tant qu'il affecte la santé ou la croissance des élèves.

(7) Hygiène et nettoyage de l'école.

(8) Devoirs généraux d'un chef d'école pour entretenir la bonne santé parmi les élèves.

10 août.

- (g) Le système d'excrétion. La peau ; soin qu'il faut en prendre. Usage du savon et des bains ; effets de l'exercice et du repos. Hygiène des dépendances de la peau. Les vêtements et les matières avec lesquelles on les fabrique. Valeur relative de l'habillement.
-

QUATRIÈME ANNÉE (Une Leçon par Semaine).

(1) Révision générale du programme de Troisième Année.

(2) La nourriture ; nature et utilité. Classification des aliments. Principes du régime d'alimentation. Le régime par rapport à l'âge, aux occupations, au climat et aux saisons. Effets de la nourriture de qualité défectueuse. Inspection de la nourriture fournie à l'école. Boissons : thé, café, chocolat, liqueurs ; utilité des boissons.

(3) L'eau ; sa provenance. Etudier par rapport à l'eau, les questions suivantes : la quantité, la qualité, la conservation, la distribution, les sources, la manière d'empêcher la pollution de l'eau.

(4) Le système nerveux. Notions générales sur le cerveau, la moëlle épinière, les nerfs ; la fonction du cerveau et le système nerveux chez l'enfant. Signes de fatigue. Manière d'empêcher la fatigue. Les exercices physiques. Le sommeil.

(5) Les sens : l'œil et la vue ; l'oreille et l'ouïe : la surdité.

(6) Notions générales d'anthropométrie. Épreuves pour apprécier la vue, l'ouïe. Mesures anthropométriques du corps.

10 août.

PROGRAMME D'HYGIÈNE

L'ÉCOLE NORMALE NASRIEH.

TROISIÈME ANNÉE (Une Leçon par Semaine).

(1) L'hygiène ; ce qu'elle enseigne. La connaissance et l'observation des lois de la santé sont le premier devoir de tout individu ; effet sur la nation.

(2) Notions élémentaires de physiologie.

(a) Le corps humain ; structure générale. Le squelette.

(b) Notions générales sur les articulations.

(c) Les muscles. Principales fonctions des muscles.
Muscles volontaires et muscles involontaires.
Bonnes et mauvaises attitudes. Exercices physiques. Fatigue.

(d) L'appareil circulatoire : le cœur, les vaisseaux sanguins, le sang.

(e) L'appareil respiratoire ; inspiration et expiration ; effets de l'air vicié sur la respiration ; composition et propriétés de l'air ; impuretés de l'air et leurs effets. Ventilation. Ce qui arrive dans les salles de classe trop remplies ; quantité d'air nécessaire.

(f) L'appareil digestif. Organes de la digestion.
Hygiène de la bouche et des dents.

10 août.

(3) Les cinq sens ; l'œil et la vue ; l'oreille et l'ouïe ; la surdité.

(4) Notions générales d'anthropométrie. Épreuves pour apprécier la vue et l'ouïe. Mesures anthropométriques du corps.

(5) Maladies infectieuses communes pendant la vie scolaire ; énumération. Isolement des malades. Désinfection et mesures à prendre en cas d'urgence.

(6) Imperfections physiques et mentales chez les enfants. Maladies du système nerveux : épilepsie, chorée ; signes de surmenage.

(7) Les accidents ; soins à donner en cas d'accident. Blessures légères, contusions, coupures, hémorragies, éristaxis, morsures et piqûres, fractures, foulures, brûlures, syncopes ; corps étrangers dans l'œil, le nez, l'oreille.

(8) Conditions déterminantes de la salubrité des sites des habitations et des écoles. Règles de construction d'une maison d'habitation et d'une école, en ce qui concerne :

(a) l'accès normal du soleil et de l'air ;

(b) l'éclairage artificiel, le système de ventilation, le système de chauffage, le service d'eau ;

(c) l'évacuation des eaux sales et des excréments, l'enlèvement des ordures ménagères.

(9) Mobilier de l'école, en-tant qu'il affecte la santé ou le développement du corps.

(10) Hygiène et nettoyage de l'école.

(11) Devoirs généraux d'un chef d'école pour entretenir la bonne santé parmi les élèves.

(f) L'appareil digestif. Organes de la digestion. 10 août.
Hygiène de la bouche et des dents.

(g) Le système d'excrétion: La peau; soin qu'il faut en prendre. Usage du savon et des bains; effets de l'exercice et du repos. Hygiène des dépendances de la peau; les vêtements et les matières avec lesquelles on les fabrique. Valeur relative de l'habillement.

(3) La nourriture. Nature et utilité des aliments. Classification des aliments. Principes du régime d'alimentation. Le régime par rapport à l'âge, aux occupations, au climat et aux saisons. Effets de la nourriture de qualité défectueuse. Inspection de la nourriture fournie à l'école. Boissons: thé, café, chocolat, liqueurs; utilité des boissons.

(4) L'eau: sa provenance. Etudier, par rapport à l'eau, les questions suivantes: la quantité, la qualité, la conservation, la distribution, les sources, la manière d'empêcher la pollution de l'eau.

TROISIÈME ANNÉE,
SECTION DES LETTRES ET SECTION DES SCIENCES
(Une Leçon par Semaine).

(1) Révision générale du programme de Deuxième Année.

(2) Le système nerveux. Notions générales sur le cerveau, la moëlle épinière, les nerfs; la fonction du cerveau et le système nerveux chez l'enfant; signes de fatigue. Manière d'empêcher la fatigue. Les exercices physiques. Le sommeil.

10 août.

PROGRAMME D'HYGIÈNE

POUR

ÉCOLE NORMALE KHÉDIVIALE.**DEUXIÈME ANNÉE,****SECTION DES LETTRES ET SECTION DES SCIENCES****(Une Leçon par Semaine).**

(1) L'hygiène : ce qu'elle enseigne. La connaissance et l'observation des lois de la santé sont le premier devoir de tout individu ; effet sur la nation.

(2) Notions élémentaires de physiologie.

(a) Le corps humain ; structure générale. Le squelette de l'enfant.

(b) Notions générales sur les articulations.

(c) Les muscles. Principales fonctions des muscles. Muscles volontaires et muscles involontaires. Bonnes et mauvaises attitudes. Exercices physiques. Fatigue.

(d) L'appareil circulatoire : le cœur, les vaisseaux sanguins, le sang.

(e) L'appareil respiratoire : inspiration et expiration ; effets de l'air vicié sur la respiration ; composition et propriétés de l'air ; impuretés de l'air et leurs effets. Ventilation. Ce qui arrive dans les salles de classe trop remplies ; quantité d'air nécessaire.

de l'air pur, du soleil, de l'exercice, du sommeil et de la propreté pour les jeunes enfants. Dangers résultant, pour la vie de l'enfant, de la mauvaise façon de l'habiller, du froid et des refroidissements, du manque de sommeil ou d'exercice, de la malpropreté et de la mauvaise alimentation. Maladies communes de la première enfance : diarrhée, dysenterie, vomissements, syncopes, ophtalmie, maladies de la peau ; soins à donner concernant ces maladies en attendant l'arrivée du médecin, et manière de s'en préserver.

10 août.

APPENDICE.

Diagrammes, Modèles, etc., nécessaires pour les Leçons d'Hygiène.

- Un squelette articulé, ou un grand diagramme du squelette.
- Diagramme du corps humain avec ses organes.
- Diagramme du système musculaire.
- Diagramme de l'appareil circulatoire.
- Diagramme du système nerveux.
- Diagramme de la peau et de ses glandes.
- Diagramme du pied avec sa forme naturelle, et du pied déformé.
- Un modèle de l'œil.
- Un modèle de l'oreille.
- Un modèle expansible des poumons.
- Images montrant la vermine et les divers insectes qui infestent les maisons.
- Diagrammes de l'eau pure et de l'eau contaminée.

10 août

HYGIÈNE SCOLAIRE.

Les bâtiments scolaires.—Ventilation, éclairage, chauffage et propreté des cours, des salles de classe, des cuisines, des cabinets d'aisances et des corridors. Disposition convenable des bancs et des tableaux noirs. Espace nécessaire pour chaque élève sur le parquet et autour du pupitre. Manière de placer les élèves dont la vue et l'ouïe sont défectueuses. Service de l'eau dans les écoles.

Les élèves.—Propreté des élèves. Inspection des cheveux, des yeux, des oreilles, du nez, du visage, du cou, des mains et des vêtements. Observation des défauts les plus apparents de la vue et de l'ouïe, ainsi que des affections cutanées. Mauvaises attitudes en classe. Manière de rendre compte de l'état physique d'un élève. Elèves anormaux au point de vue intellectuel.

SOINS À DONNER AUX BÉBÉS ET AUX JEUNES ENFANTS.

Manière de baigner, d'habiller et de tenir les petits nourrissons. Quand, comment et pourquoi un nourrisson devrait dormir. Utilité de l'air pur, du soleil et de la chaleur pour le nouveau-né: inconvénients des courants d'air. Quand et comment le jeune bébé devrait être nourri: (a) *naturellement*, par la mère; (b) *artificiellement*: quand et comment il doit être nourri, si l'on doit le nourrir artificiellement. Manière de préparer et de conserver le lait ou l'aliment choisi. Choix des aliments pour les jeunes bébés. Sevrage du nourrisson. Manière de faire prendre de bonne heure aux bébés et aux jeunes enfants des habitudes régulières de propreté. Nécessité de la chaleur,

HYGIÈNE GÉNÉRALE.

10 août.

Choix d'une maison : situation et orientation. Situation des chambres par rapport aux cabinets d'aisances. Soins généraux de propreté. Destruction des insectes dans la maison. Enlèvement des ordures ménagères. Les égouts. Le service d'eau.

L'eau. — Eau potable et eau non potable. Conservation de l'eau. Maladies provenant de l'eau contaminée. Notions générales sur les parasites et les bactéries.

TROISIÈME ANNÉE (Une Leçon par Semaine).

SOINS À DONNER AUX MALADES À LA MAISON.

Entretien d'une chambre de malade en ce qui concerne la propreté, la ventilation, le chauffage, l'éclairage, et la disposition des meubles. Manière de faire un lit. Manière de laver un malade. Manière de servir les repas dans une chambre de malade. Manière de suivre soigneusement les prescriptions du médecin. Le bandage dans les premiers soins à donner. Les cataplasmes et les fomentations. Premiers soins à donner en cas de coupures, brûlures, évanouissement, épistaxis, syncopes, fractures. Manière de diagnostiquer les maladies communes chez les enfants d'âge scolaire (rougeole, oreillons, petite vérole volante, amygdalite, diphtérie, fièvre scarlatine, gale).

10 août.

NOURRITURE ET DIGESTION.

Organes de la digestion. Choix convenable des aliments. Régime typique d'alimentation. Aliments malsains. Conservation des aliments.

VÊTEMENT.

Utilité du vêtement. Matières employées. Fautes communes concernant le vêtement.

DEUXIÈME ANNÉE (Une Leçon par Semaine).

EXERCICE ET REPOS.

Le système musculaire. — Manière de le fortifier. Exercice dans la maison et en plein air.

Le système nerveux. — Le cerveau et la moëlle épinière. Les nerfs (brève description). Leurs fonctions coordonnées. Le sommeil. Quand et comment on doit dormir. La récréation. Quand et comment on doit la prendre. Fatigue pendant l'étude : manière de l'atténuer par l'exercice. Le repos : quand et comment il doit être pris.

LES CINQ SENS.

Les yeux. Les oreilles. Soins à leur donner. Les organes du goût (langue), de l'odorat (nez) et du toucher ; soin qu'il faut en prendre.

10 août. . .

II.—SECTION D'ENSEIGNEMENT GÉNÉRAL.

PREMIÈRE ANNÉE (Une Leçon par Semaine).

INTRODUCTION.

Expliquer l'utilité de l'étude de l'hygiène.

LE CORPS HUMAIN.

Très brève description de ses parties, de ses organes et de ses fonctions.

PROPRETÉ PERSONNELLE.

La peau. Respiration. Les bains: usage et nécessité. La vermine et les parasites. Soins à donner aux cheveux, aux dents, aux ongles. Formation de bonnes habitudes de propreté.

AÉRATION ET VENTILATION.

Nécessité de l'air pur. Manière de respirer. Manière de ventiler les chambres.

ECLAIRAGE ET CHAUFFAGE. RAFFRAÎCHISSEMENT.

La lumière du soleil. La lumière artificielle. Effets, sur les yeux, d'un éclairage défectueux. Manière de rafraîchir et de chauffer les chambres.

10 août.

du froid et des refroidissements, de la malpropreté, du manque de sommeil ou d'exercice, de la mauvaise alimentation. Maladies communes de la première enfance : diarrhée, dysenterie, vomissements, syncopes, ophthalmie, maladies de la peau ; soins à donner concernant ces maladies, en attendant l'arrivée du médecin ; manière de s'en préserver.

HYGIÈNE SCOLAIRE (Vingt-quatre Leçons).

Les bâtiments scolaires.—La salle de classe : propreté, éclairage, chauffage et ventilation. Disposition convenable des bancs et des tableaux noirs. Espace nécessaire pour chaque élève sur le parquet et autour du pupitre. La manière la plus avantageuse de placer les élèves dans chaque classe, par exemple, au premier rang, ceux dont la vue ou l'ouïe est défectueuse, ou ceux qui sont de petite taille, etc. Propreté des cuisines de l'école, des cabinets d'aisances, des corridors, etc. Nécessité de les inspecter journellement. L'eau : propreté des récipients et des réservoirs dans lesquels on la garde. La cour : propreté ; sol convenable.

Les élèves.—Etat physique. Propreté : inspection quotidienne des cheveux, des yeux, des oreilles, de la figure, du cou, des mains et des vêtements. Défauts apparents de la vue et de l'ouïe ; comment les observer. Maladies de la peau. Mauvaises attitudes pendant les leçons ; inconvénients. Bonnes attitudes. Manière de rendre compte de l'état physique d'un enfant. Epreuves communes pour apprécier la vue, l'ouïe. Pesage et mesurage du corps. Enfants anormaux au point de vue intellectuel.

PÉDAGOGIE PRATIQUE (Vingt-quatre Leçons).

Préparation de leçons simples sur l'hygiène et enseignement pratique de cette matière.

chambre de malade. Manière de faire un lit. Manière de 10 août.
 lever un malade qui ne peut se mouvoir. Manière de servir
 les repas dans une chambre de malade. Manière de noter
 et d'exécuter avec soin les prescriptions du médecin. Le
 bandage, dans les premiers soins à donner. Les cataplasmes
 et les fomentations. Premiers soins à donner en cas de
 coupures, brûlures, évanouissements, épistaxis, syncopes.
 Maladies les plus communes chez les enfants : rougeole,
 oreillons, petite vérole volante, amygdalite, diphtérie, fièvre
 scarlatine. Description des symptômes les plus saillants de
 ces maladies.

TROISIÈME ANNÉE (Deux Leçons par Semaine).

SOINS À DONNER AUX BÉBÉS ET AUX JEUNES ENFANTS (Vingt-quatre Leçons).

Manière de baigner, d'habiller et de tenir les petits nour-
 rissons. Quand, comment et pourquoi un nourrisson
 devrait dormir. Nécessité de l'air pur, du soleil et de la
 chaleur pour le nouveau-né : inconvénients des courants d'air.
 Quand et comment le jeune bébé devrait être nourri :
 (a) *naturellement*, par sa mère ; (b) *artificiellement* : quand
 et comment on doit nourrir un bébé artificiellement.
 Manière de préparer et de conserver le lait et les aliments
 artificiels. Choix des aliments pour les jeunes bébés.
 Sevrage du nourrisson. Manière de faire prendre aux bébés
 et aux jeunes enfants des habitudes régulières de propreté.
 Nécessité de la chaleur, de l'air pur, du soleil, de l'exercice,
 du sommeil et de la propreté pour les jeunes enfants.
 Manière de les habiller et de les nourrir. Dangers résultant,
 pour la vie de l'enfant, de la mauvaise façon de l'habiller,

10 août.

DEUXIÈME ANNÉE (Deux Leçons par Semaine).

LE CORPS HUMAIN.

Le squelette. L'appareil circulatoire. L'appareil respiratoire. L'appareil digestif. Les reins. Le système nerveux. Le système musculaire. Les cinq sens et leurs organes : vue, ouïe, goût, toucher, odorat. Atteintes spéciales contre lesquelles les organes des sens demandent à être protégés.

HYGIÈNE GÉNÉRALE.

Choix d'une maison : situation et orientation ; position des chambres et des cabinets d'aisances.

L'intérieur.—La ventilation dans la maison. L'éclairage. Le chauffage. Le drainage dans la maison ; maladies résultant de conduits défectueux. Enlèvement des ordures ménagères. Nettoyage général de la maison, y compris la destruction des insectes tels que blattes, mouches, et de la vermine. Arrangement intérieur de la cuisine, des pièces où l'on se tient habituellement et des chambres à coucher.

L'eau.—Eau potable et eau non potable. Conservation de l'eau. Filtres. Maladies provenant de l'eau impure.

Nutrition.—Aliments provenant du règne animal, du règne végétal et du règne minéral. Aliments solides et aliments liquides. Boissons. Aliments malsains et boissons nuisibles. Régimes d'alimentation convenables. Déperdition et réparation. Excrétion par le tube digestif, les reins et la peau.

SOINS À DONNER AUX MALADES À LA MAISON.

Entretien d'une chambre de malade : disposition des meubles. Propreté, ventilation, chauffage et éclairage d'une

EXERCICE ET REPOS.

10 août.

Le système musculaire. — Muscles volontaires et muscles involontaires. Comment les muscles se fortifient par le travail : comment ils s'affaiblissent par suite de l'indolence, de la maladie et d'autres causes. L'exercice ; son importance. Les meilleures espèces d'exercices en plein air et à l'intérieur ; pourquoi l'exercice en plein air est le meilleur. Vêtements appropriés. Usage modéré des exercices physiques.

Le système nerveux. — Le cerveau et la moëlle épinière (description très brève). Nature des nerfs (brève description).

Le repos. — Le sommeil. Conditions hygiéniques à remplir pendant le sommeil. Importance des habitudes régulières. Durée du sommeil nécessaire aux différents âges. Temps favorable au sommeil. Repos avant et après les repas.

Récréation. — La récréation pour le corps et pour l'esprit. Quand et comment la récréation devrait être prise. Montrer qu'il est important d'avoir un jour de repos à intervalles réguliers.

Fatigue. — Fatigue pendant les leçons : à quoi elle est due. Manière de l'éviter par l'exercice.

LE VÊTEMENT.

Objet du vêtement. Matières employées. Fautes communes concernant le vêtement. Vêtements d'hiver et vêtements d'été. Assortiment de vêtements convenables pour les jeunes enfants, pour les jeunes filles et pour les femmes.

10 août.

ALIMENTATION.

Nécessité de la nourriture pour développer le corps et y entretenir la chaleur et la force. Déperdition et réparation. Marche de la nourriture de la bouche à l'estomac, et ainsi de suite, jusqu'à l'évacuation. Digestion des aliments ; organes de la digestion. Règles de l'alimentation. Différentes espèces d'aliments, de nature végétale ou animale, avec exemples. Aliments malsains ; exemples. Régime typique d'alimentation. Conservation des aliments. Bonnes et mauvaises boissons.

AÉRATION ET VENTILATION.

Nécessité de l'air pur. Manière de respirer. Comment l'air arrive aux poumons. Composition de l'air expiré et de l'air inspiré (en résumé). Lourdeur de l'air expiré. Manière de ventiler une chambre à coucher, une pièce où l'on se tient habituellement, une salle de classe. Nécessité de l'air dans le sang. Exercices qui favorisent une bonne respiration. Pourquoi et comment on devrait éviter de respirer l'air chargé de poussière.

ÉCLAIRAGE ET CHAUFFAGE.

La lumière du soleil. La lumière des lampes. La lumière électrique. Effets d'une lumière défectueuse sur les yeux et sur la santé. Manière de rafraîchir et de chauffer artificiellement les chambres.

PROGRAMME D'HYGIÈNE

10 août.

POUR**LES ÉCOLES NORMALES ÉLÉMENTAIRES D'INSTITUTRICES.**

I.—SECTION D'ÉCONOMIE DOMESTIQUE.

PREMIÈRE ANNÉE (Deux Leçons par Semaine).

INTRODUCTION.

Expliquer l'utilité de l'étude du corps humain, de ses fonctions, de l'hygiène.

LE CORPS HUMAIN.

Ses différentes parties : la tête, le tronc, les membres. Brève description des principaux organes du corps et de leurs fonctions. La peau et ses fonctions.

LA PROPRETÉ.

Les insectes et les parasites. Les bains : règles à suivre quand on se baigne et usage des bains suivant les saisons. Soins à donner aux dents, aux cheveux, aux ongles. Importance de la propreté pour le linge de corps et la literie. Nécessité de débarrasser le corps de ses résidus : importance des bonnes habitudes et de la propreté considérée à ce point de vue.

10 août-

à donner en cas de coupures, brûlures, contusions, évanouissement, épistaxis, fractures, foulures, morsures et piqûres, syncopes, corps étrangers dans l'œil.

HYGIÈNE SCOLAIRE.

Le bâtiment scolaire. — Situation. Structure. Dispositions convenables pour y donner accès au soleil et à l'air. Système d'égouts.

Service d'eau. Ventilation, éclairage, chauffage, propreté des cours, des salles de classe, des cuisines, des cabinets d'aisances et des corridors. Mobilier de l'école dans ses rapports avec la santé et le développement du corps. Arrangement convenable des bancs, des pupitres et des tableaux noirs. Espace nécessaire à chaque élève sur le parquet, autour du pupitre et au réfectoire.

Manière de placer, dans la salle de classe, les élèves dont la vue ou l'ouïe est défectueuse.

Les élèves. — Propreté des cheveux, des yeux, des oreilles, du nez, de la figure, du cou, des mains et des vêtements. Observation des défauts les plus apparents de la vue et de l'ouïe, ainsi que des affections cutanées. Elèves anormaux au point de vue intellectuel. Mauvaises attitudes en classe. Manière de rendre compte de l'état physique d'un élève.

Fatigue pendant l'étude. Manière de l'atténuer par l'exercice. Le repos : quand et comment il doit être pris. 10 août

LES CINQ SENS.

Les yeux. Les oreilles. Soins à leur donner. Les organes du goût (langue), de l'odorat (nez) et du toucher ; soin qu'il faut en prendre.

HYGIÈNE GÉNÉRALE.

Choix d'une maison : sa situation. Situation des chambres par rapport aux cabinets d'aisances. Soins généraux de propreté. Destruction des insectes dans la maison ; enlèvement des ordures ménagères. Les égouts. Le service d'eau.

L'eau. — Eau potable et eau non potable. Conservation de l'eau. Maladies provenant de l'eau contaminée. Notions générales sur les parasites et les bactéries.

TROISIÈME ANNÉE (Une Leçon par Semaine).

PREMIERS SOINS À DONNER (en Cas de Maladie ou d'Accident).

Manière de diagnostiquer les maladies les plus communes des enfants d'âge scolaire (rougeole, oreillons, petite vérole volante, amygdalite, diphtérie, fièvre scarlatine, gale). Le bandage dans les premiers soins à donner. Premiers soins

10 août.

Valeur nutritive du lait, de la viande, du fromage, des légumes, du pain, de la graisse, des œufs, des fruits ; propriétés du thé, du café, de la soupe. Effets pernicieux de l'alcool.

Règles de l'alimentation. Excès de nourriture. Alimentation insuffisante. Nourriture malsaine. Irrégularité dans les repas.

VÊTEMENT.

Propriétés du coton, de la soie, de la laine et de la toile, concernant le vêtement.

Vêtements d'été et vêtements d'hiver.

Manière d'entretenir les vêtements d'une façon convenable, et de les avoir toujours propres et en bon état.

Fautes communes quant au vêtement ; la "flanquette" et ses dangers.

DEUXIÈME ANNÉE (Une Leçon par Semaine).

EXERCICE ET REPOS.

Le système musculaire. — Manière de le fortifier. Exercice dans la maison et en plein air.

Le système nerveux. — Le cerveau, la moëlle épinière. Les nerfs (brève description), leurs fonctions coordonnées. Le sommeil. Quand et comment on doit dormir. Bonnes et mauvaises habitudes concernant la récréation. Effet des passions charnelles.

10 août -

PROGRAMME D'HYGIÈNE

POUR

LES ECOLES NORMALES ELÉMENTAIRES D'INSTITUTEURS.**PREMIÈRE ANNÉE (Une Leçon par Semaine).****L'HYGIÈNE ET SON UTILITÉ.**

Le corps humain. — Description très sommaire de ses parties, de ses organes et de leurs fonctions.

PROPRETÉ PERSONNELLE.

La peau. Respiration. Les bains: usage et nécessité. La vermine et les parasites. Soins à donner aux cheveux, aux dents, aux ongles. Formation de bonnes habitudes de propreté.

AÉRATION ET VENTILATION.

L'air pur. L'air vicié. Manière de respirer. Manière de ventiler les chambres.

ECLAIRAGE ET CHAUFFAGE, RAFFRAÎCHISSEMENT.

La lumière du soleil. La lumière artificielle. Effets, sur les yeux, d'un éclairage defectueux. Manière de rafraîchir et de chauffer les chambres.

NOURRITURE ET DIGESTION.

Pourquoi la nourriture est nécessaire. Le tube digestif. Choix des aliments.

10 août

PREMIERS SOINS À DONNER.

Soins à donner à une personne qui a perdu connaissance.
Évanouissement. Syncopes. Soins à donner en cas de brûlure.

POUR LES GARÇONS.**PREMIERS SOINS À DONNER.**

Soins à donner à une personne qui a perdu connaissance.
Évanouissement. Syncopes.

Respiration artificielle. Manière de rappeler à la vie une personne asphyxiée par suite d'immersion dans l'eau, ou de l'umée, ou de gaz délétères.

Manière de soigner une personne atteinte de brûlures.

Premiers soins à donner en cas de fractures, dislocations, foulures et contusions.

Eclisses. Bandages. Saignée.

Mesures à prendre en cas d'étouffement, d'empoisonnement, de morsure de serpent, piqure de scorpion, présence de corps étrangers dans l'œil.

QUATRIÈME ANNÉE (Une Leçon par Semaine).

10 août.

HYGIÈNE INDIVIDUELLE.

Comme en Troisième Année.

HYGIÈNE DOMESTIQUE.

L'eau : eau propre et eau sale. Eau potable. Eau destinée aux soins domestiques. Récipients destinés à conserver l'eau ; manière de les nettoyer.

La conservation des aliments.

Installation sanitaire dans la maison. Manière de l'entretenir dans un état favorable à la santé.

Le rebut et les résidus : manière d'en disposer.

POUR LES JEUNES FILLES.**SOINS À DONNER AUX BÉBÉS ET AUX JEUNES ENFANTS.**

Comment laver, habiller et nourrir les jeunes enfants.

Dangers résultant, pour les hébés, des circonstances suivantes :

Alimentation défectueuse ;

Malpropreté ;

Insuffisance dans le vêtement ;

(pas assez couverts).

Excès dans le vêtement ;

(trop couverts) ;

Froid ou refroidissements ;

Sommeil troublé ;

Manque d'air et d'exercice.

10 août.

PROPRETÉ.

Nécessité de la propreté pour la santé. Propreté du corps, des vêtements, de la nourriture (et en particulier de l'eau et du lait), de la maison.

ALIMENTS ET BOISSONS.

Pourquoi la nourriture est nécessaire ; espèces d'aliments désirables ou nécessaires ; espèces d'aliments qui ne sont pas recommandables. Valeur nutritive du lait, spécialement pour les bébés et les enfants. Bonne tenue à table. Manière de disposer la table et de mettre le couvert.

VÊTEMENTS.

Espèces de vêtements les plus utiles. Matières les plus convenables pour le linge de corps. Dangers de la " flanellette." Manière d'entretenir les habits propres et en bon état. Vêtements d'été et vêtements d'hiver.

SOMMEIL.

Pourquoi le sommeil est nécessaire. Pourquoi les enfants devraient aller se coucher de bonne heure. Manière de faire un lit, de l'aérer et de le tenir propre.

10 août.

PROGRAMME D'HYGIÈNE

POUR

LES ÉCOLES PRIMAIRES.

TROISIÈME ANNÉE (Une Leçon par Semaine).

HYGIÈNE INDIVIDUELLE.

Habitudes. — Leçons simples sur la convenance dans la mise et la tenue, la propreté, les soins à donner aux cheveux, aux ongles, aux dents, etc.

AIR PUR ET VENTILATION.

Nécessité de l'air pur et du renouvellement de l'air. Ventilation d'une chambre. Nécessité de garder les fenêtres ouvertes pendant la nuit aussi bien que pendant le jour. Expliquer sommairement ce qui arrive quand on vit dans des chambres mal aérées. Utilité de la lumière et du soleil dans les appartements.

CHALEUR.

Pourquoi les personnes, et spécialement les petits enfants, ont besoin de maintenir dans leur corps un certain degré de chaleur et d'éviter les refroidissements, de même qu'ils ont besoin de fraîcheur en été.

10 août

MANIÈRE DE TRAITER LES MALADIES SIMPLES.

Rhumes, toux, diarrhée, brûlures, échaudures.

Symptômes des maladies infectieuses communes, telles que rougeole, affections de la gorge, petite vérole volante. Nécessité de signaler ces maladies.

SOINS À DONNER AUX MALADES À LA MAISON.

Lavage des malades. Entretien d'une chambre de malade. Nécessité de suivre les prescriptions du médecin.

Manière de faire un cataplasme. Manière de traiter le corps par la chaleur sèche.

Soins à donner à une personne qui a perdu connaissance. Évanouissement. Syncopes. Soins à donner à une personne atteinte de brûlures.

POUR LES GARÇONS.**PREMIERS SOINS À DONNER.**

Soins à donner à une personne qui a perdu connaissance. Évanouissement. Syncopes.

Respiration artificielle. Manière de rappeler à la vie une personne asphyxiée par suite d'immersion dans l'eau, ou de fumée, ou de gaz délétères.

Manière de soigner une personne atteinte de brûlures.

Premiers soins à donner en cas de fractures, dislocations, foulures et contusions.

Eclisses. Bandages. Saignées.

Mesures à prendre en cas d'étonnement, d'empoisonnement, de morsures de serpents, piqûres de scorpion, présence de corps étrangers dans l'œil.

QUATRIÈME ANNÉE (Une Leçon par Semaine).

40 août.

HYGIÈNE INDIVIDUELLE.

Comme en Deuxième et en Troisième Année.

HYGIÈNE DOMESTIQUE.

Comme en Deuxième et en Troisième Année.

HYGIÈNE SCOLAIRE.

Comme en Deuxième et en Troisième Année.

POUR LES JEUNES FILLES.**SOINS À DONNER AUX BÉBÉS.**

Manière de laver et d'habiller les bébés.

Alimentation des jeunes enfants.

Manière de leur faire prendre de bonne heure des habitudes de propreté.

Nécessité de la régularité dans les heures du sommeil et les heures des repas.

Dangers résultant des circonstances suivantes : alimentation défectueuse ; malpropreté ; insuffisance dans le vêtement (l'enfant n'étant pas assez couvert) ; excès dans le vêtement (l'enfant étant trop couvert) ; vêtement mal approprié ; froid ou refroidissement ; sommeil troublé ; manque d'air et d'exercice.

10 août.

TROISIÈME ANNÉE (Une Leçon par Semaine).**HYGIÈNE PERSONNELLE.**

Comme en Deuxième Année.

HYGIÈNE DOMESTIQUE.

Nettoyage des chambres et des meubles.

Manière d'aérer un lit, de le faire et de le tenir propre.

Ventilation : fenêtres et portes, leur utilité.

Chauffage des chambres : poêles à pétrole et à charbon, lampes à alcool ; leurs avantages et leurs dangers.

Éclairage. Lampes à huile, bougies, lanternes.

L'eau. Eau propre et eau sale. Eau potable. Eau pour les usages domestiques. Récipients destinés à conserver l'eau ; manière de les nettoyer.

Installation sanitaire dans une maison : manière de l'entretenir dans un état favorable à la santé.

Le rebut et les résidus : manière d'en disposer.

La conservation des aliments.

HYGIÈNE SCOLAIRE.

Ponctualité ; mise convenable ; propreté à l'école.

Usage des appareils destinés au service de l'eau potable à l'école.

La propreté dans l'usage des cabinets d'aisances.

10 août.

ALIMENTS ET BOISSONS.

Pourquoi la nourriture est nécessaire. Le tube digestif.
Choix des aliments.

Valeur nutritive du lait, de la viande, du fromage, des légumes, du pain, de la graisse, des œufs, des fruits ; propriétés du thé, du café, de la soupe.

Effets pernicieux de l'alcool.

Règles de l'alimentation. Excès de nourriture. Alimentation insuffisante. Nourriture malsaine. Irrégularité dans les repas.

VÊTEMENT.

Propriétés du coton, de la soie, de la laine et de la toile concernant le vêtement.

Vêtements d'été et vêtements d'hiver.

Manière d'entretenir les vêtements d'une façon convenable et de les avoir toujours propres et en bon état.

Fautes communes quant au vêtement : la " flanellette " et ses dangers.

LE SOMMEIL.

Pourquoi il est nécessaire. Heures de sommeil convenables aux différents âges.

10 août.

PROGRAMME D'HYGIÈNE

POUR LES

ÉCOLES ÉLÉMENTAIRES (MAKTABS).

DEUXIÈME ANNÉE (Une Leçon par Semaine).

HYGIÈNE INDIVIDUELLE.

Habitudes.—Règles à suivre pour la convenance de la mise, de la tenue, et pour la propreté personnelle.

Règles à suivre concernant la propreté de la peau, des cheveux, des ongles, des dents, des habits, y compris l'usage de l'éponge, de la " lifah " (ليف), de la brosse à ongles, de la brosse à dents, du peigne et de la brosse à cheveux.

Soins à donner aux yeux : dangers des mouches, etc.

Soins à donner aux oreilles.

Règles concernant la posture normale pendant la marche, l'écriture, la lecture.

Importance des habitudes individuelles régulières ; dangers des mauvaises habitudes.

La respiration : normale et defectueuse.

La transpiration : changement des vêtements et de la literie.

La vermine : inconvénients de son existence. Manière de s'en débarrasser.

Signes généraux d'une bonne santé.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 1756,
promulguant les Programmes d'Hygiène de Diverses Ecoles
du Gouvernement (*).

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

Vu les propositions faites par le Comité Technique dans sa séance du 14 juin 1913, concernant les programmes d'hygiène pour les Ecoles Élémentaires (Maktabs), les Ecoles Primaires de Garçons et de Filles, les Ecoles Normales Élémentaires d'Instituteurs, les Ecoles Normales Élémentaires d'Institutrices, l'Ecole Normale Khédiviale, l'Ecole Normale Nasrieh et l'Ecole Normale Sanieh ;

Vu la délibération du Conseil Supérieur de l'Instruction Publique dans sa séance du 22 juin 1913 ;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans sa séance du 2 août 1913 ;

ARRÊTÉ :

ARTICLE UNIQUE.

Les programmes d'hygiène ci-annexés, destinés aux écoles énumérées ci-dessous, et approuvés par le Conseil des Ministres dans sa séance du 2 août 1913, seront mis en vigueur, à titre d'essai, à partir de l'année scolaire 1913-1914 :

- (1) Ecoles Élémentaires (Maktabs) ;
- (2) Ecoles Primaires de Garçons et de Filles ;
- (3) Ecoles Normales Élémentaires d'Instituteurs ;
- (4) Ecoles Normales Élémentaires d'Institutrices ;
- (5) Ecole Normale Khédiviale ;
- (6) Ecole Normale Nasrieh ;
- (7) Ecole Normale Sanieh.

Le 10 août 1913 (8 Ramadan 1331).

AHMED HECHMAT.

(*) JOURNAL OFFICIEL, 19 novembre, supplément.

21 septembre.

Tarif à la Course (suite) :

Millièmes.

De la gare jusqu'à Kafr Enan (aller et retour avec 10 minutes d'attente)	70
De l'une des stations mentionnées à l'article premier du présent arrêté jusqu'à un point quelconque dans le Bandar	25
De l'une des stations mentionnées à l'article premier du présent arrêté jusqu'à un point quelconque dans le Bandar (aller et retour avec 10 minutes d'attente)	40

Tarif à l'Heure :

Dans le Bandar, le jour... ..	60
Dans le Bandar, la nuit... ..	70
Hors du Bandar, le jour... ..	70
Hors du Bandar, la nuit	80
Pour une journée entière	500

3. — L'Arrêté du 8 février 1912 sus-visé est rapporté.

4. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux "Journaux Officiels."

Tanta, le 21 septembre 1913 (20 Chawal 1331).

MOHAMMED MOUHEB.

ARRÊTÉ.

Stationnement et Tarif des Voitures Publiques au Bandar de Zifteh (*).

LE MOUDIR DE GHARBIEH,

Vu les articles 22 et 28 du Règlement sur les voitures ^{21 septembre} publiques en date du 26 juillet 1894 ;

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 8 février 1912 ;

Vu la délibération de la Commission Municipale du Bandar de Zifteh dans sa séance du 8 juillet 1912 ;

ARRÊTÉ :

1. — Les stations des voitures publiques au Bandar de Zifteh seront les suivantes :

	Nombre de voitures
(1) Station à côté de la gare de l'Etat	5
(2) Station à la rue El Souk	5
(3) Station à l'entrée de la rue Sandabast	5
(4) Station à la rue de la gare du chemin de fer de la Light Railway Co.	5

2. — Le tarif des voitures publiques au dit Bandar est fixé comme suit :

<i>Tarif à la Course :</i>	Millèmes.
De la gare jusqu'au café (Boursah)	25
De la gare jusqu'au café (aller et retour avec 10 mi- nutes d'attente)	50
De la gare jusqu'à Kafr Enan	40

(*) Journ. Off. 5 novembre, page 2840.

ARRÊTÉ

**faisant ressortir les Oasis Baharich à la Jurisdiction du Tribunal
de Justice Sommaire de Samallout (*).**

DIRECTION DES SERVICES JUDICIAIRES DES TRIBUNAUX INDIGÈNES.

LE MINISTRE DE LA JUSTICE.

2 novembre Vu l'article 3 du Décret du 7 décembre 1892 modifiant
certains articles du Décret du 3 novembre 1890;

Vu les deux arrêtés ministériels déterminant la circonscription judiciaire des Tribunaux de justice sommaire de Minia et de Samallout;

ARRÊTÉ:**ARTICLE PREMIER.**

Les Oasis Baharich relèveront dorénavant de la juridiction du Tribunal de justice sommaire de Samallout au lieu de celui de Minia.

Le Caire, le 2 novembre 1913 (3 Zil Hedjeh 1331)

Le Ministre de la Justice,
(Signé): **HUSSEIN RUCHDI.**

(Traduction.)

(*) Journ. Off. 8 novembre, page 2544.

ARRÊTÉ.**Propreté des Rues (Gouvernorat du Caire) (*)****LE GOUVERNEUR DU CAIRE,**

Vu l'article 3 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en 18 octobre date du 7 juin 1913 sur la propreté des rues ;

Vu notre arrêté en date de ce jour appliquant l'arrêté sus-visé dans la ville et banlieue du Caire ;

ARRÊTÉ :**ARTICLE PREMIER.**

Les dispositions de l'article 3 du dit arrêté sont applicables aux rues et places suivantes :

Chareh Nubar Pacha
Chareh Kamel
Place de l'Opéra
Chareh Abdine.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur deux mois après sa publication au "Journal Officiel."

Le Caire, le 18 octobre 1913.

Le Gouverneur du Caire,

(Signé) : A. ZULFIKAR.

(*) Journ. Off. 3 novembre, page 2516.

ARRÊTÉ.**Propreté des Rues (Gouvernorat du Caire) (*).****LE GOUVERNEUR DU CAIRE.**

18 octobre. Vu l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 7 juin 1913 sur la propreté des rues ;

Vu l'Arrêté du Gouvernorat en date du 13 juin 1895 ;

ARRÊTE :**ARTICLE PREMIER.**

Les dispositions de l'arrêté ministériel sus-visé sont applicables dans toute la ville du Caire et sa banlieue.

ART. 2.

L'Arrêté du Gouvernorat du 13 juin 1895 est rapporté.

ART. 3.

Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication au "Journal Officiel."

Le Caire, le 18 octobre 1913.

Le Gouverneur du Caire,

(Signé) : A. ZULFIKAR.

(*) Journ. Off. 8 novembre, page 2516.

(b) Au Nil, de l'endroit sis au long des Sharia Asfour et El Rody mais seulement pendant l'étiage du Canal Nanaieh. 6 octobre.

(4) L'amarrage des barques destinées au transport ne se fera qu'aux emplacements suivants:

(a) A l'emplacement sis au sud du pont Kafr el Zayat.

(b) A l'emplacement commençant à une distance de 100 mètres du côté nord de l'endroit destiné à l'alimentation en face du Sharia Gamaly.

(c) A l'emplacement sis au nord du pont sur une longueur de 100 mètres.

(5) Les emplacements ci-dessus mentionnés ne peuvent être affectés qu'à l'usage auxquels ils sont destinés.

(6) Il est interdit de jeter des ordures ou de l'eau sale sur le bord du Nil ou les rives du Canal Nanaieh ou de se servir des bords du fleuve et du dit canal comme urinoirs.

(7) Toute infraction aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 100 ou d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

(8) Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 6 octobre 1913.

(Signé): MOUHIB.

ARRÊTÉ.

Mesures en vue de prévenir la Pollution de l'Eau destinée à l'Alimentation
à Kafr el Zayat (*).

LE MOUDIR DE GHARBIH,

6 octobre.

Vu les décisions de la Commission Sanitaire de Kafr el Zayat en date des 30 décembre 1912 et 11 mai 1913, prises en conformité de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur du 11 mai 1895, approuvé par la Cour d'Appel Mixte ;

Vu l'article 6 de l'arrêté précité ;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 1^{er} juin 1913 ;

ARRÊTE :

(1) L'eau nécessaire à l'alimentation et à l'usage domestique au Bandar de Kafr el Zayat ne peut être prise du Canal Nanaieh ; elle ne pourra être prise du Nil sauf à l'emplacement désigné par une marque spéciale en face du Sharia Gamaly.

(2) Le lavage du linge et des ustensiles ne peut être fait qu'aux emplacements suivants :

(a) Du Nil, à l'emplacement situé en face de l'entrée générale de la machine Kazouly.

(b) Du canal Nanaieh, à l'emplacement situé en face du Sharia Abadir et de Sharia el Hassarieh.

(3) L'abreuvement des animaux n'aura lieu qu'aux emplacements suivants :

(a) Au Canal Nanaieh, à l'endroit situé au nord-ouest de la machine Dahan en face de la propriété de Metwally el Gawhary.

(*) Journ. Off. 1^{er} novembre, page 2480.

ARRÊTÉ

donnant un Autre Siège au Tribunal Cantonal d'El-Kayat
durant la Crue du Nil (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu notre Arrêté en date du 9 janvier 1913 portant créa- 19 octobre.
tion des Tribunaux cantonaux à la Mondirieh de Minieh ;

Vu les deux articles 1 et 2 de la Loi N° 11 de 1912 sur
la justice cantonale ;

Vu la lettre n° 968 du Tribunal Indigène de première
instance de Béni-Souef en date du 8 octobre 1913 ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Le Tribunal cantonal d'El Kayat siégeant actuellement à
El Cheikh Masseoud siégera au village de Kafr el Maghraby
durant la crue du Nil.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de ce jour.

Fait au Caire, le 19 octobre 1915 (19 Zil-Kadeh 1331).

Le Ministre de la Justice,

(Signé) : HUSSEIN RUOEDI.

(Traduction).

(*) Journ. Off. 25 octobre, page 2408.

ARRÊTÉ

donnant Provisoirement un Autre Siège à deux Tribunaux Cantonaux
durant la Crue du Nil (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

6 octobre.

Vu notre Arrêté en date du 9 janvier 1913 portant création
des Tribunaux cantonaux à la Moudirieh de Guirgueh ;

Vu les deux articles 1 et 2 de la Loi n° 11 de 1912 sur
la justice cantonale ;

Vu les deux lettres n° 115 du Tribunal de première
instance de Guirgueh en date du 30 septembre 1913 et
n° 888 du Tribunal de première instance d'Assiout du
4 octobre 1913 ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Les deux Tribunaux d'El Koraan et d'El Herezat el Ghar-
bieh siégeant actuellement à El Koraan et à El Herezat
el Gharbieh, siégeront respectivement à Beit-Daoud Sahl et
à El Minchah durant la crue du Nil.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de ce jour.

Fait au Caire, le 6 octobre 1913 (6 Zil-Kadeh 1331).

Le Ministre de la Justice,

(Signé) : HUSSEIN RUCHDI.

(Traduction.)

(*) Journ. Off. 25 octobre, page 2108.

RECUEIL

DES

DOCUMENTS OFFICIELS

PARUS DU 1^{er} OCTOBRE AU 31 DÉCEMBRE 1913.

ARRÊTÉ

donnant un Autre Siège au Tribunal Cantonal de Chandawil
durant la Crue du Nil (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu notre Arrêté en date du 9 janvier 1913 portant création ^{1^{er} octobre}
des Tribunaux cantonaux à la Moudirieh de Guirgueh ;

Vu les deux articles 1 et 2 de la Loi n° 11 de 1912 sur la
justice cantonale ;

Vu la lettre n° 92 du Tribunal de justice sommaire de
Sohag en date du 30 septembre 1913 ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Le Tribunal cantonal de Chandawil siégeant actuellement
au village de Chandawil, siégera au village de Gueziret
Chandawil durant la crue du Nil.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de ce jour.

Fait au Caire, le 1^{er} octobre 1913 (1^{er} Zil-Kadeh 1331).

Le Ministre de la Justice,

(Traduction.)

(Signé) : HUSSEIN RUCHDI.

(*) Journ. Off. 25 octobre, page 2408.

RECUEIL

DES

DOCUMENTS OFFICIELS

DU

GOUVERNEMENT EGYPTIEN.

ANNÉE 1913.

QUATRIÈME TRIMESTRE.



LE CAIRE.
IMPRIMERIE NATIONALE.

Cette publication peut être obtenue : par l'entremise de tout libraire
au BUREAU DES PUBLICATIONS, Imprimerie Nationale, Boulac ;
au BUREAU DE VENTE, Musée Géologique, situé dans
les jardins du Ministère des Travaux Publics.

1914.

PRIX 120 MILLS.

MINISTERIAL ORDER No. 1758,
concerning the Time to be allotted to the Teaching of Hygiene
in Elementary Schools (Maktabs (*)).

THE MINISTER OF EDUCATION,

10 août.

Having considered the Code of Regulations relating to the organisation and discipline of Maktabs under the management of the Ministry of Education enacted by Ministerial Order No. 902 dated June 17, 1902 ;

Having considered the Syllabus of Hygiene for Elementary Schools (Maktabs) enacted by Ministerial Order No. 1756 dated August 10, 1913 ;

Having considered the proposals made by the School Management Committee at its meeting held on June 14, 1913, concerning the time to be allotted to the teaching of Hygiene in the Elementary Schools (Maktabs) ;

Having considered the opinion expressed by the Superior Council of the Ministry of Education at its meeting held on June 22, 1913 ;

Having considered the decision adopted by the Council of Ministers at its meeting held on August 2, 1913 ;

ORDERS AS FOLLOWS : —

ART. 1.

One of the weekly lessons allotted to religious instruction in the Elementary Schools (Maktabs) under the management of the Ministry of Education shall be reserved provisionally for the teaching of Hygiene.

ART. 2.

The present Ministerial Order shall be put in force from the commencement of the school-year 1913-1914.

August 10, 1913.

AHMED HECHMAT.

(*) Journ. Off. 4 octobre, supplément.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 1756,
concernant le Temps à consacrer à l'Enseignement de l'Hygiène
dans les Ecoles Élémentaires (Maktabs) (*).

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

Vu le Règlement relatif à l'organisation et à la discipline des Maktabs gérés par le Ministère de l'Instruction Publique, promulgué par Arrêté ministériel N° 902, en date du 17 juin 1902 ; 10 août.

Vu le programme d'hygiène pour les écoles élémentaires (Maktabs) approuvé par Arrêté ministériel n° 1756 en date du 10 août 1913 ;

Vu la proposition faite par le Comité Technique dans sa séance du 14 juin 1913, concernant le temps à consacrer à l'enseignement de l'hygiène dans les écoles élémentaires (Maktabs) ;

Vu la délibération du Conseil Supérieur de l'Instruction Publique dans sa séance du 22 juin 1913 ;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans sa séance du 2 août 1913 ;

ARRÊTÉ :

ARTICLE PREMIER.

Une des leçons hebdomadaires consacrées à l'enseignement religieux dans les écoles élémentaires (Maktabs) relevant du Ministère de l'Instruction Publique, sera réservée, à titre d'essai, à l'enseignement de l'hygiène dans ces mêmes écoles.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de l'année scolaire 1913-1914.

Le 10 août 1913.

AHMED HECMAT.

(*) Jour. Off. 4 octobre, supplément.

MINISTERIAL ORDER No. 1757,
concerning the Time to be allotted to the Teaching of Hygiene
in Primary Schools (*).

THE MINISTER OF EDUCATION,

10 août.

Having considered the time-table for Primary Schools enacted by Ministerial Order No. 1252 dated June 18, 1907 ;

Having considered the Syllabus of Hygiene for Primary Schools enacted by Ministerial Order No. 1756 dated August 10, 1913 ;

Having considered the proposals made by the School Management Committee at its meeting held on June 14, 1913, concerning the time to be allotted to the teaching of Hygiene in Primary Schools ;

Having considered the opinion expressed by the Superior Council of the Ministry of Education at its meeting held on June 22, 1913 ;

Having considered the decision adopted by the Council of Ministers at its meeting held on August 2, 1913 ;

ORDERS AS FOLLOWS :—

ART. 1.

One of the weekly lessons allotted to religious instruction in the Primary Schools under the Ministry of Education shall be reserved provisionally for the teaching of Hygiene.

ART. 2.

The present Ministerial Order shall be put in force from the commencement of the school-year 1913-1914.

August 10, 1913.

AHMED HECHMAT.

(*) Journ. Off. 4 octobre, supplément.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 1757,
concernant le Temps à consacrer à l'Enseignement de l'Hygiène
dans les Ecoles Primaires (*).

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

Vu le plan d'études des écoles primaires, approuvé par 10 août.
Arrêté ministériel n° 1252, en date du 18 juin 1907 ;

Vu le programme d'hygiène pour les écoles primaires
approuvé par Arrêté ministériel n° 1756, en date du 10
août 1913 ;

Vu la proposition faite par le Comité Technique dans
sa séance du 14 juin 1913, concernant le temps à consacrer
à l'enseignement de l'hygiène dans les écoles primaires ;

Vu la délibération du Conseil Supérieur de l'Instruction
Publique dans sa séance du 22 juin 1913 ;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans sa
séance du 2 août 1913 ;

ARRÊTÉ :

ARTICLE PREMIER.

Une des leçons hebdomadaires consacrées à l'enseignement
religieux dans les écoles primaires relevant du Ministère de
l'Instruction Publique sera réservée, à titre d'essai, à l'en-
seignement de l'hygiène dans ces mêmes écoles.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de l'année
scolaire 1913-1914.

Le 10 août 1913.

AHMED HECHMAT.

(*) Journ. Off. 4 octobre, supplément.

ARRÊTÉ.

Tarif des frais de nourriture des animaux conduits à l'Infirmerie d'Isolement, Abbassieh (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

18 septembre. Vu les articles 6 *bis* et 6 *ter* ajoutés par la Loi n° 11 du 27 avril 1913 au Décret du 1^{er} février 1883 promulguant le Règlement de Police Sanitaire Vétérinaire relatif aux maladies épizootiques ;

Sur la proposition du Directeur Général de l'Administration de l'Hygiène Publique ;

ARRÊTE :

1.— Le tarif des frais de nourriture des animaux conduits à l'Infirmerie d'Isolement, installée à Abbassieh, est fixé comme suit :

80 millièmes par jour par tête de cheval, de mulet, de chameau et de bétail.

40 millièmes par jour par tête d'âne.

20 millièmes par jour par tête de mouton ou de chèvre.

2.— Le présent arrêté entrera en vigueur dès sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 18 septembre 1913.

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé) : M. Saïd.

(*) Journ. Off. 1^{er} octobre, page 2183.

CLASS OF FOURTH YEAR.

10 août.

I.—PHYSICAL GEOGRAPHY.

Study of the Nile Valley as an illustration of the work of rivers (degrading and aggrading). Climatology of the equatorial lakes and the Abyssinian highlands.

The rise of the Nile, its causes and effects.

Prevailing winds in Egypt.

II.—ECONOMIC GEOGRAPHY.

Principal features of international trade with special reference to the foreign trade of Egypt.

Origin and growth of densely populated centres : localisation of trades.

Transport. Chief trade routes by land and water : railways, canals, and steamship lines ; telegraph lines ; submarine cables and wireless telegraphy stations ; ports, and coaling stations.

10 août.

CLASS OF THIRD YEAR.

I.—PHYSICAL GEOGRAPHY.

Climate. Temperature: chief causes of difference of temperature in different parts of the world.

Isotherms. Pressure of the air. Isobars. Winds: permanent, seasonal, and local. Cyclones and anticyclones. Ocean currents. Distribution of rainfall.

Influence of climate and nature of the land on the development of different countries.

II.—ECONOMIC GEOGRAPHY.

General distribution of natural products. Principal industrial centres connected with them:—

- (a) Foodstuffs: cereals, sugar, oils, tea, cocoa, coffee, animals and dairy produce, fruit and vegetables, fish.
- (b) Clothing. Textiles: cotton, linen, wool, silk, leather. Importance of Egypt in the cotton trades.
- (c) Fuel: coal, petroleum. Petroleum in Egypt.
- (d) Minerals: iron, copper, lead, tin, gold, silver. Effect of discoveries of minerals in transforming and developing various regions.
- (e) Miscellaneous commodities: rubber, jute, tobacco.

CLASS OF SECOND YEAR.

10 août.

I.—PHYSICAL GEOGRAPHY.

Surface relief and its importance : representations
of altitudes on maps.

Rain, snow, and hail.

River action, coastal erosion, glaciers.

Volcanoes, earthquakes.

Tides.

II.—REGIONAL GEOGRAPHY.

- (A) *Europe*.—Outline and relief : the Alps. Comparison
with other continents.

Natural and political divisions of Europe. Main
agricultural and industrial centres. Chief ports.
The Mediterranean basin.

- (B) *Africa*.—Principal journeys of exploration.

Relation to the Equator. Relief and coast line.

Distribution of rainfall. Rivers, lakes, deserts.

Comparison with South America.

Chief economic products. Principal centres and
outlets of trade.

Mediterranean coastal region.

Political divisions. European possessions in Africa.

10 août.

Monsoons. Broad distribution of the population. Important centres of trade and agriculture. Agricultural products, timber, minerals. Main political divisions.

(B) *Australasia and Polynesia*.—Discovery of Australia and New Zealand.

Main natural regions ; fauna and flora. Agriculture and stock-breeding. Minerals. Principal towns and commerce.

Importance of the position of the islands in the Pacific.

(C) *America*.—History, in outline, of the discovery of America.

Surface relief ; great lakes and rivers ; Atlantic and Pacific coastal regions. Comparison with other continents.

Origin and distribution of population in broad outline. Main political divisions. Principal economic resources and centres of industry.

Panama Canal.

General ideas on the Arctic and Antarctic regions.

SYLLABUS OF GEOGRAPHY.

10 sést.

NOTE.—The object of this course is to show clearly the controlling effect upon man of his physical surroundings, and the degree to which man has been able to turn them to his own ends.

It follows that the earth should be treated primarily in broad natural divisions, and that political units and their inter-relations should be studied only after these natural regions.

Throughout the course frequent reference should be made to Egypt, and in the treatment of other countries comparisons should be made, whenever possible, with Egyptian conditions.

Sketch-maps and diagrams should be constantly used.

CLASS OF FIRST YEAR.

I.—PHYSICAL GEOGRAPHY.

Shape and dimensions of the Earth.

Motions of the Earth; day and night; the seasons.

Longitude and time.

Latitude; the zones; characteristic fauna and flora.

II.—REGIONAL GEOGRAPHY.

- (A) *Asia*.—General outline and surface relief. Character of coastline. Islands. Watersheds, rivers, and deltas. Deserts, steppes, forests, and tundras.

10 août.

CLASS OF FOURTH YEAR.

- (A) Downfall of the Monarchy in France ; the first Republic ; rise of Napoleon. The Napoleonic Wars. The Treaty of Vienna.
- (B) Modifications of the settlement made at the Treaty of Vienna :—
- (a) Independence of Greece and rise of the Balkan States.
 - (b) Belgium and Holland.
 - (c) Unification of Italy.
 - (d) Foundation of the German Empire.
- (C) Expansion of Europe :—
- (a) In Asia ; British India ; the Russian Empire ; French and Dutch Colonies.
 - (b) The partition of Africa.
- (D) Development of America and Australasia.
- (E) Political development in Asia : Japan, China, Persia.
- (F) Growth of industry and commerce in the nineteenth century.

CLASS OF THIRD YEAR.

10 août

- (A) The Renaissance and the Reformation.
- (B) Early geographical discoveries.
The first settlements of Europeans in America, Asia, and Africa.
- (C) History of European States from the Renaissance to the downfall of the French monarchy with special reference to :—
- (a) England, the Tudor monarchy, the Civil War; the changes in 1688-1689.
 - (b) France, Louis XI, development of the power of the Crown; the Great Ministers; Louis XIV.
 - (c) Spain under Charles V and Philip II.
 - (d) The rise of Prussia; Frederic the Great.
 - (e) Russia under Peter the Great and Catherine II.
- (D) History of the European colonies to the end of the eighteenth century :—
- (a) America; the rivalry of England and France in North America. The United States. The colonial empires of Spain and Portugal.
 - (b) Asia, the struggle for India.
 - (c) Africa; the settlements of the Dutch and Portuguese.

10 août

- (D) Egypt from the Turkish conquest to the time of Mohammad Ali. The settlement of Selim I and Suleiman I ; recovery of power by the Mamluk Beys ; overthrow of the Sultan's authority by Ali Bey el Kebir.
- (E) The French invasion of Egypt. The rise to power of Mohammad Ali. His campaigns in Arabia and the Sudan. His internal administration of Egypt : public works, finance, industries, army and navy. Mohammad Ali and the Greek War of Independence. His revolt against the Sultan. Conquest and occupation of Syria. Renewal of hostilities. Intervention of the European Powers. Final settlement.
- (F) Egypt from the death of Mohammad Ali. The overland route to India : railways. Economic developments under Said and Ismail. The Suez Canal. The Public Debt ; European intervention ; end of the reign of Ismail. The great public works.

- (D) Mohammad as founder of the Arab Empire. Conflict of the Arabs with Rome and Persia. Arab conquest of Egypt. Administration of Egypt as an Arab province under the Omayyids and Abbasids. Egypt under the Tulunids and Ikshidids. The Fatimids. Arab civilisation in the East. 10 août.
- (E) Decline of the Western Roman Empire. Causes of the Crusades. The foundations of the Latin principalities and their relations with Egypt. Salah el Din. Results of the Crusades.
Egypt under the Ayyubid and Mamluk dynasties.
-

CLASS OF SECOND YEAR.

- (A) Rise of the Ottoman Turks ; decline of the Byzantine Empire and capture of Constantinople by the Turks. The Turkish conquest of Egypt.
- (B) The Portuguese in Africa and the discovery of the Cape route to India. Effect of the discoveries upon Egypt and Mediterranean trade.
- (C) Principal events in Turkish History from 1453 to the end of the eighteenth century.

10 août.

SECONDARY SCHOOLS.

SYLLABUS OF HISTORY AND GEOGRAPHY.

SYLLABUS OF HISTORY.

CLASS OF FIRST YEAR.

- (A) Ancient Egypt: The union of the North and South. The Pyramid builders. The feudal period. The Empire.

The decline of Egypt. The Phœnicians; the first Greek settlements in Egypt, and the Egyptian revival. A general survey of Egyptian civilisation.

- (B) The Persians and the Persian conquest of Egypt. The relations of Persia with the Greek states. Persian wars with the Greeks and the age of Pericles. Alexander the Great and his conquest of Egypt.

- (C) The Ptolemies in Egypt. Extent of the kingdom. Growth of Roman power; conflict with Carthage. Rome and the Ptolemies. End of the Ptolemaic kingdom in Egypt. History of Egypt as a Roman prefecture.

Constantinople the capital of the Roman Empire. Discontent in Egypt under the later empire.

MINISTERIAL ORDER No. 1755,
promulgating the Syllabus of History and Geography
for Secondary Schools (*).

(Approved by the Council of Ministers at its Meeting held on August 2, 1913.)

THE MINISTER OF EDUCATION,

Having considered the Ministerial Order dated June 26, 1905, No. 1095, promulgating the Syllabus of the Secondary Course of Study; 10 août.

Having considered the proposals made by the School Management Committee of the Ministry of Education at its meeting held on June 14, 1913, concerning modifications of the said Syllabuses in History and Geography;

Having considered the opinion expressed by the Superior Council of the Ministry of Education at its meeting held on June 22, 1913;

Having considered the decision of the Council of Ministers at its meeting held on August 2, 1913;

ORDERS:

ARTICLE 1.

The annexed Syllabuses of History and Geography for the Secondary Schools, sanctioned by the Council of Ministers at its meeting held on August 2, 1913, shall come into force provisionally from the commencement of the school-year 1913-1914.

ART. 2.

The former Syllabuses of History and Geography, forming part of the Syllabus of the Secondary Course of Study promulgated by Ministerial Order dated June 26, 1905, are hereby annulled.

August 10, 1913.

AHMED REOHMAT.

(*) Journ. Off. 29 septembre, supplément.

10 août.

QUATRIÈME ANNÉE.

I. — GÉOGRAPHIE PHYSIQUE.

Etude spéciale de la vallée du Nil au point de vue du travail des eaux (désagrégation et aggrégation) — Climatologie de la région des lacs équatoriaux et du plateau d'Abyssinie.

La crue du Nil : ses causes et ses effets.

Vents dominants en Egypte.

II. — GÉOGRAPHIE ECONOMIQUE.

Principaux caractères du commerce international, spécialement par rapport au commerce extérieur de l'Egypte.

Origine et développement des grandes agglomérations — Localisation des industries.

Les moyens et instruments de transport — Principales routes par terre et par eau : chemins de fer, canaux, grandes lignes de navigation.

Télégraphes — Câbles sous-marins et stations de télégraphie sans fil.

Ports, dépôts de charbon.

TROISIÈME ANNÉE.

10 août.

I. — GÉOGRAPHIE PHYSIQUE.

Le climat — La température — Principales causes des différences de température dans les différentes parties du monde.

Lignes isothermes — Pression atmosphérique — Lignes isobares — Les vents — Vents constants : alizés et contre-alizés, vents périodiques, vents locaux — Cyclones et anti-cyclones — Courants marins — Distribution des pluies.

Influence des conditions climatiques et de la nature du sol sur le développement des divers pays.

II. — GÉOGRAPHIE ÉCONOMIQUE.

Distribution générale des produits naturels — Principaux centres industriels relatifs à ces produits.

(a) Produits alimentaires : Céréales — Sucre — Huiles — Thé, café, cacao — Bétail et produits de ferme — Fruits et légumes — Poisson.

(b) Produits relatifs au vêtement : Matières textiles — Le coton, le lin, la laine et la soie — Le cuir.

Place que tient l'Égypte dans le commerce du coton.

(c) Les combustibles : La houille et ses variétés — Le pétrole — Le pétrole en Égypte.

(d) Les industries métallurgiques — Les métaux : fer, cuivre, plomb, étain, or, argent.

Montrer comment la découverte de gisements métalliques ou autres a contribué à la transformation et au développement de certaines régions.

(e) Produits divers : Caoutchouc, jute, tabac.

10 août,

DEUXIÈME ANNÉE.

I. — GÉOGRAPHIE PHYSIQUE.

Importance du relief du sol ; représentation de l'altitude sur les cartes.

Pluie, neige et grêle.

L'action des eaux courantes ; l'érosion des côtes ; les glaciers.

Les volcans ; les tremblements de terre.

Les marées.

II. — ÉTUDE DES CONTINENTS PAR GRANDES RÉGIONS.

(a) *L'Europe.*

Configuration et relief: Les Alpes — Comparaison avec les autres continents.

Les divisions naturelles et politiques de l'Europe —

Les grands centres agricoles et industriels — Les principaux ports.

Le bassin méditerranéen.

(b) *L'Afrique.*

Principaux voyages d'exploration.

Sa situation par rapport à l'équateur — Relief du sol, côtes — Distribution des pluies — Fleuves, lacs, déserts.

Comparaison avec l'Amérique du Sud.

Principaux produits économiques — Principaux centres commerciaux et débouchés.

Le littoral de la Méditerranée.

Divisions politiques — Les possessions européennes en Afrique.

Répartition générale de la population — Centres agricoles et commerciaux importants — Produits agricoles — Bois — Richesses minières — Principales divisions politiques. 10 août.

(b) *L'Australasie et la Polynésie.*

Découverte de l'Australie et de la Nouvelle-Zélande. Grandes régions naturelles — Faune et flore — Agriculture, élevage — Richesses minières — Grandes villes — Commerce.

Notions générales sur les îles de l'Océan Pacifique — Importance de leur situation.

(c) *L'Amérique.*

Bref aperçu de la découverte de ce continent.

Relief du sol — Grands lacs et grands fleuves — Littoral de l'Océan Atlantique et de l'Océan Pacifique — Comparaison avec les autres continents.

Origine et distribution générale de la population — Grandes divisions politiques — Principales ressources économiques et principaux centres industriels.

Le canal de Panama.

Notions générales sur les terres arctiques et les terres antarctiques.

10 août.

GÉOGRAPHIE.

N.B. — L'objet de ce cours est de montrer clairement l'adaptation de l'homme à son milieu et sa réaction sur ce milieu.

Il s'ensuit que l'étude du globe terrestre devra être faite d'abord par grandes régions naturelles ; celle des divisions politiques et de leurs mutuelles relations ne viendra qu'en second lieu.

On fera, pendant tout le cours, de fréquents rapprochements avec la géographie de l'Égypte, et le professeur y prendra autant que possible ses termes de comparaison en étudiant les autres pays.

On se servira constamment de croquis et de diagrammes.

PREMIÈRE ANNÉE.

I. — GÉOGRAPHIE PHYSIQUE.

Forme et dimensions de la Terre — Mouvements de la Terre : le jour et la nuit ; les saisons.

Longitude : l'heure d'après la longitude.

Latitude : les zones ; faune et flore caractéristiques de chaque zone.

II. — ÉTUDE DES CONTINENTS PAR GRANDES RÉGIONS.

(a) *L'Asie.*

Configuration générale et grands traits du relief du sol — Nature et articulation des côtes — Îles — Versants — Fleuves et deltas — Déserts, steppes, forêts, toundras — Moussons.

QUATRIÈME ANNÉE.

10 août.

A. — Chute de la Monarchie en France — La Première République; avènement de Napoléon — Les guerres de Napoléon — Le Traité de Vienne.

B. — Modifications à l'état de choses établi par le Traité de Vienne :

(*a*) Indépendance de la Grèce et formation des Etats Balkaniques.

(*b*) Belgique et Hollande.

(*c*) Unité italienne.

(*d*) Fondation de l'Empire Allemand.

C. — Expansion de l'Europe :

(*a*) En Asie : Les Indes Britanniques; l'Empire Russe; colonies françaises et hollandaises.

(*b*) Partage de l'Afrique.

D. — Développement de l'Amérique et de l'Australasie.

E. — Développement politique de l'Asie : Japon, Chine; Perse.

F. — Progrès de l'industrie et du commerce au XIX^e siècle.

10 août.

TROISIÈME ANNÉE.

A. — La Renaissance et la Réforme.

B. — Les premières découvertes géographiques — Les premières colonies européennes en Amérique, en Asie et en Afrique.

C. — Histoire des Etats de l'Europe depuis la Renaissance jusqu'à la chute de la monarchie française, et spécialement de :

(a) L'Angleterre: Les Tudors; les guerres civiles; les transformations de 1688-89.

(b) La France: Louis XI; développement du pouvoir royal; les grands ministres; Louis XIV.

(c) L'Espagne sous Charles-Quint et Philippe II.

(d) La Prusse et son développement; Frédéric le Grand.

(e) La Russie sous Pierre le Grand et Catherine II.

D. — Histoire des colonies européennes jusqu'à la fin du XVIII^e siècle.

(a) En Amérique: Rivalité de l'Angleterre et de la France dans l'Amérique du Nord — Les Etats-Unis — Les empires coloniaux de l'Espagne et du Portugal.

(b) En Asie: Rivalités et luttes dans l'Inde.

(c) En Afrique: Etablissements hollandais et portugais.

D. — L'Égypte depuis la conquête turque jusqu'à Mo- 10 août.
hammed-Ali — Domination de Sélim I^{er} et de
Soliman I^{er}; reprise du pouvoir par les Beys Mame-
louks — Renversement de l'autorité du Sultan par
Aly Bey El-Kébir.

E. — L'expédition française en Égypte — Arrivée de Mo-
hammed-Ali au pouvoir — Ses campagnes en Arabie
et au Soudan — Administration intérieure de l'Égypte
sous Mohammed-Ali: travaux publics, finances, in-
dustrie, armée et marine — Mohammed-Ali et la
guerre de l'Indépendance Grecque — Révolte de
Mohammed-Ali contre le Sultan — Conquête et
occupation de la Syrie — Reprise des hostilités —
Intervention des puissances européennes — Arrange-
ment final.

F. — L'Égypte depuis la mort de Mohammed-Ali — Route
des Indes par l'Égypte: chemins de fer — Développe-
ment économique sous Saïd Pacha et Ismaïl Pacha —
Le Canal de Suez — La dette publique — Intervention
européenne; fin du règne d'Ismaïl — Les grands
travaux publics.

10 août.

- D.*— Mahomet comme fondateur de l'Empire Arabe—
Luttes des Arabes contre Rome et la Perse.
Conquête de l'Egypte par les Arabes— Administration
de l'Egypte par les Arabes sous les Ommiades et les
Abbassides.
L'Egypte sous les Toulounides et les Ikchidides—
Les Fatimides— La civilisation arabe en Orient.
- E.*— Déclin de l'Empire Romain d'Occident.
Causes des Croisades— Les principautés latines
d'Orient et leurs rapports avec l'Egypte— Salah-el-
Dine— Résultats des Croisades.
L'Egypte sous les Ayoubites et les dynasties des
Mamelouks.
-

DEUXIÈME ANNÉE.

- A.*— Progrès des Turcs Ottomans; déclin de l'Empire
Byzantin et prise de Constantinople par les Turcs—
Conquête de l'Egypte par les Turcs.
- B.*— Les Portugais en Afrique et la découverte de la
route des Indes par le Cap de Bonne-Espérance—
Conséquences des découvertes pour l'Egypte et le
commerce méditerranéen.
- C.*— Principaux événements de l'histoire turque, de 1453
à la fin du XVIII^e siècle.

ENSEIGNEMENT SECONDAIRE.

10 août.

PROGRAMME D'HISTOIRE ET DE GÉOGRAPHIE.

HISTOIRE.

PREMIÈRE ANNÉE.

A. — L'Égypte ancienne. — L'union du Nord et du Sud — Les bâtisseurs de Pyramides — La période féodale — L'Empire.

Le déclin de l'Égypte — Les Phéniciens : les premières colonies grecques en Égypte et la Renaissance égyptienne — Vue générale de la civilisation égyptienne.

B. — Les Perses et la conquête de l'Égypte par les Perses — Les relations de la Perse avec les États grecs — Guerres Médiques et Siècle de Périclès — Alexandre le Grand et la conquête de l'Égypte.

C. — Les Ptolémées en Égypte — Étendue de leur royaume — Formation de la Puissance Romaine — Guerres Punique — Rome et les Ptolémées — Fin du Royaume des Ptolémées en Égypte — L'Égypte, préfecture romaine.

Constantinople, capitale de l'Empire Romain d'Orient — Troubles en Égypte sous le Bas-Empire.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 1755
promulguant le Programme d'Histoire et de Géographie
des Ecoles Secondaires ().

(Approuvé par le Conseil des Ministres dans sa séance du 2 août 1913.)

10 août.

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

Vu l'Arrêté Ministériel N° 1095, en date du 26 juin 1905, promulguant les programmes de l'enseignement secondaire ;

Vu les propositions faites par le Comité Technique dans sa séance du 14 juin 1913, concernant les modifications à introduire dans les dits programmes, pour l'histoire et la géographie ;

Vu la délibération du Conseil Supérieur de l'Instruction Publique dans sa séance du 22 juin 1913 ;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans sa séance du 2 août 1913 ;

ARRÊTE:

ARTICLE PREMIER.

Les programmes d'histoire et de géographie ci-annexés, approuvés par le Conseil des Ministres dans sa séance du 2 août 1913, seront mis en vigueur à titre d'essai à partir de l'année scolaire 1913-1914.

ART. 2.

Sont abrogés les programmes d'histoire et de géographie compris dans le programme de l'enseignement secondaire promulgué par Arrêté Ministériel en date du 26 juin 1905.

Le 10 août 1913.

(Traduction.)

AHMED HECHMAT.

MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR.

9 septem.

Direction Générale de la Sécurité Publique.

MODÈLE N° 217 (H).⁽¹⁾

Prix: 3 P.T.

DEMANDE DE PERMIS DE CONDUIRE UNE AUTOMOBILE.

Présentée au Gouvernorat ou à la Moudirieh de _____

Déclaration à faire par le requérant.

Nom et prénom _____

Adresse _____

Nationalité _____

Age _____

Profession _____

Si le requérant a déjà joui d'un permis autre que celui annexé à la demande, mentionner :

(a) Date et lieu de délivrance du permis _____

(b) Date où il a été rendu _____

(c) Motif pour lequel il a été rendu _____

Je soussigné, en confirmant la déclaration ci-haut, viens par la présente demander conformément à l'article 18 du Règlement sur les Automobiles, daté du 16 juillet 1913, un permis de conduire une automobile.

Date _____ Signature _____

(1) Ce modèle est en vente aux Gouvernorats et Moudiriehs.

9 septembre.

MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR

Direction Générale de la Sécurité Publique.

MODÈLE N° 217.(1)

Prix : 3 P.T.

DEMANDE DE PERMIS POUR FAIRE CIRCULER UNE AUTOMOBILE.

Présentée au Gouvernorat de _____

Déclaration à faire par le requérant :

Nom et prénom _____

Nationalité _____

Profession _____

Adresse _____

Indication sommaire du genre de l'automobile* _____

Marque _____ Couleur _____

Numéro donné par la fabrique _____

Force _____ Nombre de cylindres _____

Poids sans charge _____

Numéro sous lequel l'automobile a circulé (le cas échéant) _____

Je soussigné, en confirmant la déclaration ci-haut, viens par la présente demander l'autorisation de faire circuler l'automobile sus-indiquée en conformité de l'article 3 du Règlement sur les Automobiles en date du 16 juillet 1913.

Je déclare, en outre, que je ne possède pas d'autorisation se rapportant à la dite automobile (autre que celle annexée à cette demande). †

Date _____ Signature _____

* Landulet, double landulet, limousine, deux places, motocycle, etc.

† A biffer les mots entre parenthèses si le requérant ne possède pas d'autorisation pour l'automobile.

(1) Ce modèle est en vente aux Gouvernorats et Moudiries.

2. — Les voitures remorques dont le poids à vide excède 100 kilogrammes seront pourvues d'un système de freinage agissant sur les roues arrière de la façon indiquée à l'article 1^{er}, alinéa (f), et le frein sera susceptible d'être actionné par le conducteur à son poste sur l'automobile à moins que la voiture remorque ne soit munie d'un conducteur spécial. 9 septembre.

3. — Les camions automobiles et les voitures remorques doivent avoir les roues garnies de bandes en caoutchouc ; leur poids à chargement complet ne doit pas excéder cinq tonnes.

4. — Les conditions ci-dessus prescrites sont indépendantes de toute autre condition qui pourra être nécessaire en vue des dispositions du règlement sus-visé.

5. — Le présent arrêté entrera en vigueur en même temps que le règlement sur les automobiles sus-visé.

Le 9 septembre 1913 (8 Chawal 1331).

M. Saïd.

9 septembre.

- (d) Les organes de manœuvres seront groupés de façon que le conducteur puisse les actionner sans cesser de surveiller sa route.

Rien ne masquera la vue du conducteur vers l'avant, et les appareils indicateurs qu'il doit consulter seront placés bien en vue et éclairés la nuit.

- (e) Le véhicule devra être disposé de manière à obéir sûrement à l'appareil de direction à tourner avec facilité dans les courbes de petit rayon.

Les organes de commande offriront toutes les garanties de solidité désirables.

Les automobiles à quatre roues ou à plus de quatre roues ainsi que toute automobile dont le poids à vide excède 250 kilogrammes seront munies de dispositifs permettant la marche en arrière.

- (f) Le véhicule devra être pourvu de deux systèmes de freinage distincts suffisamment efficaces dont chacun sera capable de supprimer automatiquement l'action motrice du moteur ou de la maîtriser.

L'un au moins de ces systèmes agira directement sur les roues arrière ou sur les couronnes immédiatement solidaires de celles-ci et sera capable de caler instantanément les roues. Si l'automobile n'a qu'une seule roue arrière cette action portera sur celle-ci.

L'un des systèmes de freinage ou un dispositif spécial permettra d'arrêter toute dérive en arrière.

ARRÊTÉ.

Conditions de Solidité et de Sécurité que doivent présenter
les Automobiles (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'article 4 du Règlement sur les automobiles en date
du 16 juillet 1913 ;

ARRÊTE :

1.—Les conditions que doivent remplir les véhicules 9 septembre.
autres que les voitures remorques soumises à l'examen
du Service des Automobiles aux termes de l'article 4 du
Règlement sus-visé sont arrêtées comme suit :

- (a) Les réservoirs, tuyaux et pièces quelconques destinées à contenir des produits explosifs ou inflammables seront construits de façon à ne laisser échapper ni tomber aucune matière pouvant causer une explosion ou un incendie.
- (b) Les appareils devront être disposés de telle manière que leur emploi ne présente aucune cause particulière de danger et ne puisse effrayer les animaux ni répandre d'odeurs incommodes.
- (c) Le silencieux devra être en bon état de fonctionnement.

(*) Journ. Off. 29 septembre, supplément.

16 juillet.

QUATRIÈME PARTIE.—Dispositions Transitoires et Générales.

57. — Les dispositions du présent règlement concernant les autorisations à faire circuler les automobiles et les permis de conduire ne seront applicables aux automobiles qui ont été inscrites ou dont l'affectation au louage a été autorisée ni aux conducteurs d'automobiles de louage exerçant leur profession conformément au Règlement du 30 décembre 1903 que soixante jours après la mise en vigueur du présent règlement.

Passé ce délai les anciennes inscriptions et autorisations seront considérées comme nulles.

58. — Sous réserve des dispositions de l'article précédent le Règlement sur les automobiles en date du 30 décembre 1903 est abrogé.

59. — Le présent règlement entrera en vigueur trente jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 16 juillet 1913 (12 Chaabân 1331).

M. SAÏD.

ment ou pour une contravention aux règlements concernant la circulation commise pendant qu'il conduisait une automobile, le juge pourra ordonner la suspension de son permis de conduire pour telle période que fixera le jugement. 16 juillet.

Cette décision fera obstacle au renouvellement du permis et à l'octroi d'un nouveau pendant la période fixée.

Dans le cas d'un conducteur d'une automobile de louage l'effet de la suspension pourra être restreint à la permission spéciale visée à l'article 40.

55. — S'il est constaté à l'encontre d'un conducteur qu'il était ivre au moment où il était chargé de la conduite d'une automobile, le juge devra prononcer la suspension mentionnée à l'article précédent et ce pour une période qui ne pourra être inférieure à six mois et cette suspension ne pourra en outre être restreinte conformément au dernier alinéa de l'article précédent.

56. — Toute condamnation rendue à l'encontre d'un conducteur autorisé, pour l'une des contraventions mentionnées à l'article 54, sera inscrite au registre des permis.

La condamnation comportera en outre l'ordre au propriétaire de présenter son permis au Gouvernorat ou à la Moudirieh dans les sept jours de la notification du jugement afin que la condamnation y soit annotée.

Passé ce délai le permis sera considéré comme suspendu jusqu'à sa présentation conformément à l'alinéa précédent.

16 juillet.

Moudirieh. Il devra être toujours en bon état de fonctionnement et sera placé à l'endroit indiqué par le Gouvernorat ou la Moudirieh.

Avis Extérieur.

51. — Les omnibus automobiles porteront à l'extérieur :

(1) A l'arrière et à l'avant sur une girouette ou pavillon mobile l'indication du point d'arrivée ainsi qu'un signal dit «Complet» qui sera actionné par le receveur et qui devra être éclairé entre le coucher et le lever du soleil.

(2) Sur les bandes latérales l'indication des deux points terminus ainsi que la lettre distinctive et le numéro de l'autorisation de louage en caractères très apparents.

Eclairage Intérieur.

52. — L'intérieur des omnibus automobiles devra être convenablement éclairé.

TROISIÈME PARTIE.—Pénalités.

53. — Toute infraction au présent règlement sera punie d'une amende n'excédant pas 100 P.T. et d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine ou de l'une de ces deux peines seulement.

54. — Toutes les fois qu'un conducteur autorisé aux termes de l'article 17 du présent règlement sera condamné pour une contravention aux dispositions du présent règle-

III.—RÈGLES SPÉCIALES AUX OMNIBUS.

16 juillet.

Conditions du Tarif et Itinéraire.

48. — L'autorisation de tout omnibus automobile sera soumise aux conditions de tarif, d'itinéraire qu'arrêtera dans chaque cas le Gouvernorat ou la Moudirieh du lieu où elle devra circuler, à condition, toutefois, que le tarif soit toujours identique pour tous les omnibus automobiles du même genre faisant le même trajet.

Ces conditions devront être annexées à l'autorisation et en feront partie intégrante.

Elles pourront être changées à tout moment par ordre du Gouvernorat ou de la Moudirieh.

Toute contravention aux conditions sus-visées sera considérée comme une contravention au présent règlement.

Signal d'Arrêt.

49. — Les omnibus automobiles devront être munis d'un appareil spécial approuvé par le Gouvernorat ou la Moudirieh destiné à permettre au receveur de donner les signaux d'arrêt et de mise en marche au conducteur. Il devra être tenu constamment en bon état de fonctionnement.

Le conducteur ne devra remettre la voiture en marche que sur le signal du receveur.

Extincteur.

50. — Tout omnibus automobile sera muni d'un extincteur d'un modèle à approuver par le Gouvernorat ou la

16 juillet.

44. — Il est interdit à tout conducteur d'une automobile de louage de permettre à d'autres personnes d'occuper le siège à côté de lui, de se tenir sur le marchepied ou enfin de se placer ailleurs que dans l'intérieur de l'automobile.

Toutefois, il pourra être permis au domestique du client sur la demande de celui-ci d'occuper la place à côté du conducteur.

Remorques.

45. — La remorque d'autres véhicules par les automobiles de louage est interdite.

Suspension Administrative.

46. — Tout conducteur autorisé d'une automobile de louage qui se serait rendu coupable d'une faute quelconque ayant trait à sa profession, pourra être suspendu provisoirement de son travail par ordre du Gouverneur ou du Moudir.

En cas de récidive la permission spéciale visée à l'article 40 pourra lui être retirée si le Gouverneur ou le Moudir le juge à propos, sans préjudice dans les deux cas des poursuites pénales.

Renvoi au Règlement sur les Voitures.

47. — Les conducteurs d'automobiles de louage sont tenus de se conformer aux dispositions des articles 22, 23, 25, 26, 27, 28, 29 et 30 du Règlement du 26 juillet 1894 sur les voitures et omnibus.

saine et fait preuve au Service des Automobiles de connaissances techniques et pratiques suffisantes. 16 juillet.

Les personnes qui auraient été condamnées pour crimes ou à l'emprisonnement pour vol, escroquerie ou abus de confiance ne pourront obtenir la permission que cinq ans après avoir subi leurs peines et après que le Gouvernorat se sera assuré de leur bonne conduite subséquente.

41. — La demande de la permission spéciale visée à l'article précédent sera faite au Gouvernorat ou à la Moudirieh du lieu où le requérant désire exercer son métier et sera accompagnée d'une photographie du requérant à approuver par le Gouvernorat ou la Moudirieh ainsi que de tout permis de conduire accordé au requérant en Egypte ou en tout autre pays.

Plaque Personnelle.

42. — Tout conducteur autorisé d'une automobile de louage devra porter d'une manière apparente une plaque estampillée par le Gouvernorat ou la Moudirieh et indiquant en chiffres arabes et européens le numéro de son permis de conduire.

Le prix de cette plaque ne pourra pas dépasser P.T. 6.

En cas de retrait ou de suspension du permis comme dans le cas où le permis n'aura pas été renouvelé à son expiration la plaque sera rendue au Gouvernorat ou à la Moudirieh.

Voyageurs.

43. — Les automobiles de louage ne pourront recevoir que le nombre de voyageurs porté dans leur autorisation.

16 juillet.

- (b) Le tarif autorisé selon la voiture ;
- (c) Tout autre avis dont l'affichage sera prescrit par le Gouvernorat ou la Moudirieh.

38. — L'emploi d'un taximètre non approuvé par le Gouvernorat est interdit.

Le Gouvernorat pourra à tout moment par les soins des agents de la police ou du Service des Automobiles essayer le fonctionnement de l'appareil et s'il est trouvé défectueux pourra ordonner le retrait de l'automobile de la circulation jusqu'à ce que le taximètre ait été réparé ou renouvelé à la satisfaction du Gouvernorat.

Toute modification du taximètre que le Gouvernorat jugera nécessaire devra être adoptée.

39. — Toute automobile de louage qui n'offrirait plus les conditions voulues pour la circulation sera arrêtée par les officiers de police ou les agents du Service du Trafic et amenée aux bureaux de la police ; l'autorisation lui sera retirée, s'il y a lieu, jusqu'à ce que les susdites conditions soient remplies.

II.—CONDUITE.

Permission Spéciale.

40. — Nul ne pourra conduire une automobile de louage qu'en vertu d'une permission spéciale annexée au permis de conduire visé à l'article 17.

Cette permission spéciale ne sera accordée que si le postulant jouit d'une bonne vue et d'une constitution

Le fait de refuser ces renseignements ou de donner sciemment des renseignements faux sera considéré comme une contravention à ce règlement. 16 juillet.

34. — Toute contravention au présent règlement qui peut être constatée à la charge du conducteur d'une automobile pourra être constatée aussi à la charge du propriétaire de l'automobile si le fait contraventionnel a pu avoir lieu par la volonté ou par la négligence de celui-ci.

SECONDE PARTIE.—Automobiles de Louage.

I.—PERMIS SPÉCIAL ET CONDITIONS DIVERSES.

35. — Les automobiles ne pourront être affectées au louage soit comme voitures de place, soit comme omnibus, qu'en vertu d'un permis spécial annexé à l'autorisation visée à l'article 2.

Le permis indiquera le nombre des voyageurs que l'automobile pourra contenir.

36. — Tout propriétaire d'une automobile de louage dont le permis spécial visé à l'article 35 a été retiré ou n'a pas été renouvelé à son expiration, est tenu de rendre son permis à la police ainsi que les plaques correspondantes.

37. — Dans l'intérieur de toute automobile de louage il sera affiché d'une façon apparente :

(a) Le nombre des voyageurs que la voiture est autorisée à contenir ;

16 juillet.

Dans les villes où il existe une Commission Municipale l'avis préalable de la Commission sera pris.

30. — Aucune course de vitesse ne pourra avoir lieu sans une autorisation spéciale du Ministère de l'Intérieur qui en prescrira les conditions.

Toute autorisation de courses qui pourra être accordée le cas échéant, le sera aux risques et périls du requérant sans que le Gouvernement puisse encourir aucune responsabilité vis-à-vis des tiers, coureurs ou spectateurs ou de qui que ce soit.

Les contraventions au premier alinéa de cet article pourront être constatées soit à la charge de ceux qui ont organisé la course, soit à la charge de ceux qui y ont pris part en y laissant courir leurs automobiles ou en conduisant une automobile.

31. — Il est interdit de faire remorquer ou de prendre en remorque plus d'une voiture remorque.

Responsabilité du Propriétaire de l'Automobile.

32. — Le propriétaire d'une automobile ne pourra la faire conduire ou la laisser conduire par une personne non munie d'un permis de conduire conforme aux dispositions du présent règlement.

33. — Le propriétaire sera tenu toutes les fois qu'il en sera requis par la police de fournir le nom et l'adresse de la personne chargée ou autorisée de conduire son automobile à un moment déterminé.

26. — Les conducteurs d'automobiles devront présenter 16 juillet.
à la Police et aux agents du Service des Automobiles à
toute réquisition leur permis de conduire ainsi que l'auto-
risation de l'automobile.

Bruits et Incommodité.

27. — Il est interdit de faire circuler sur la voie publique une automobile qui fera des bruits incommodes, qui dégagera trop de fumée ou qui laissera échapper du pétrole ou autre combustible.

L'emploi de l'échappement libre est interdit.

Vitesse.

28. — Les automobiles ne pourront être conduites à une vitesse ou d'une façon qui pourraient, eu égard aux circonstances, mettre en danger la vie ou la propriété du public.

Dans aucun cas elles ne pourront être conduites à une vitesse excédant trente kilomètres à l'heure ou telle autre vitesse moindre qui pourra être prescrite en vertu de l'article 29.

La disposition de l'alinéa précédent ne s'applique pas aux automobiles pour lesquelles l'autorisation visée à l'article 30 a été accordée.

29. — Le Gouverneur ou Moudir pourra par arrêté approuvé par le Ministre de l'Intérieur, prescrire pour la conduite des automobiles dans les rues ou localités indiquées dans l'arrêté un maximum de vitesse moindre que celui prescrit à l'article 28.

6 juillet.

22. — Il pourra être renouvelé pour une nouvelle durée d'une année contre paiement d'un droit de P.T. 5 en le présentant au Gouvernorat ou à la Moudirieh où il est enregistré.

Le renouvellement se fera par une annotation sur le permis même et sera mentionné dans le registre visé à l'article 20.

Il pourra être refusé pour les motifs mentionnés à l'article 19.

23. — Si le conducteur autorisé vient à changer sa résidence il pourra moyennant paiement d'un droit de P.T. 5 faire transférer l'enregistrement au Gouvernorat ou à la Moudirieh de sa nouvelle résidence.

A cet effet il devra en faire la demande par écrit à cette dernière autorité.

24. — Le permis est absolument personnel et ne pourra être cédé ou aliéné d'aucune façon.

Le fait par le conducteur autorisé de céder son permis ou de le prêter ou d'en permettre ou d'en laisser l'usage à un tiers sera considéré comme une contravention au présent règlement.

25. — En cas de perte ou de destruction du permis celui à qui il aura été délivré pourra en obtenir un nouveau en justifiant au Gouvernorat ou à la Moudirieh de sa bonne foi et contre paiement d'un droit de P.T. 5.

Dans ce cas l'ancien permis sera considéré comme annulé et le titulaire, s'il le retrouve, devra le remettre de suite au Gouvernorat ou à la Moudirieh qui l'a accordé.

18. — La demande de permis sera faite au Gouvernorat 16 juillet.
ou à la Moudirieh sur papier timbré de 30 millièmes suivant
le modèle approuvé par le Ministre de l'Intérieur et publié
aux Journaux Officiels.

Elle sera accompagnée de tout permis de conduire qui a
pu être déjà accordé au requérant, qu'il soit en vigueur ou
non, ainsi que d'une photographie du requérant à approuver
par le Gouvernorat ou la Moudirieh.

La photographie ne sera pas nécessaire s'il s'agit d'un
permis de conduire requis par le propriétaire même de
l'automobile.

Toute fausse déclaration faite dans la demande sera con-
sidérée comme une contravention au présent règlement.

Il en sera de même de l'omission de présenter tout permis
déjà accordé au requérant.

19. — Le permis de conduire ne pourra être accordé à une
personne âgée de moins de dix-huit ans révolus.

Il pourra être refusé si le requérant a été condamné dans
l'année de la demande pour ivresse.

Nul ne pourra jouir à la fois de plus d'un permis de
conduire délivré en Egypte.

20. — Le permis sera délivré contre paiement d'un droit
de P.T. 10. Il aura la forme d'un livret rédigé suivant le
modèle approuvé par le Ministre de l'Intérieur.

Il sera enregistré dans un registre à ce destiné dans le
Gouvernorat ou la Moudirieh.

21. — Le permis sera valable dans toute l'Egypte et
pour la période d'une année à partir de la date de sa déli-
vrance,

16 juillet.

14. — Toutes les fois qu'une automobile circulera ou stationnera sur la voie publique entre le coucher et le lever du soleil, la plaque de derrière, dans le cas d'une automobile à quatre roues ou d'une remorque et chaque côté de la plaque de devant, dans le cas d'une automobile à moins de quatre roues, devront être éclairées d'une forte lumière autre que la lumière électrique.

15. — Toute automobile sera pourvue d'une trompe d'avertissement à approuver par le Service des Automobiles.

Tout autre mécanisme d'avertissement est interdit.

16. — Toute automobile à quatre roues devra porter à l'avant deux feux blancs à réflecteur et à l'arrière un feu rouge.

Les automobiles à moins de quatre roues devront porter à l'avant un seul feu blanc.

Ces feux seront allumés pendant tout le temps que l'automobile se trouvera sur la voie publique entre le coucher et le lever du soleil.

L'emploi de réflecteurs projetant une lumière aveuglante est interdit dans les endroits qui pourront être indiqués par arrêté du Gouverneur ou du Moudir approuvé par le Ministre de l'Intérieur après avoir pris, le cas échéant, l'avis de la Commission Municipale.

III.—CONDUITE.

Permis de Conduire.

17. — Nul ne pourra conduire une automobile s'il n'est muni d'un permis de conduire délivré par le Gouvernorat ou la Moudirieh de sa résidence.

Pour l'examen aux fins du renouvellement annuel de l'autorisation ces droits seront réduits de la moitié. 16 juillet.

Les susdits droits ne seront pas perçus dans le cas d'une automobile pour laquelle sera présentée une quittance pour l'année courante de la taxe établie par la Municipalité d'Alexandrie.

II.—PLAQUES, TROMPES ET FEUX.

13. — Toute automobile portera deux plaques avec le numéro d'ordre et la lettre indiquée dans l'autorisation y afférente.

Elles seront apposées l'une à l'avant et l'autre à l'arrière aux endroits indiqués par le Service des Automobiles de façon à être toujours bien apparentes.

Les remorques porteront une seule plaque apposée à l'arrière.

Les plaques susmentionnées porteront l'estampille du Gouvernorat et seront fournies par celui-ci.

Il est interdit de les enlever, altérer ou modifier d'aucune façon.

Pendant la circulation elles devront être toujours propres et tenues de façon que les indications puissent en être facilement lues à une distance convenable.

Les prix de ces plaques ont été fixés comme suit :

	L.E.	MILL.
Automobiles privées, la paire	0	500
Automobiles publiques, la paire... ..	0	500
Automobiles Omnibus publiques, la paire... ..	0	500
Moto-cycles, la paire	0	200

16 juillet.

ni transférée qu'avec l'autorisation du Gouvernorat et moyennant une déclaration du transfert signée tant par le cédant que par le cessionnaire.

Jusqu'au transfert dûment fait la personne inscrite au registre des autorisations sera considérée comme le propriétaire aux effets du présent règlement, à moins qu'il n'ait demandé l'annulation de l'autorisation.

11. — L'autorisation devra être renouvelée chaque année.

A cet effet le propriétaire devra présenter dans les trois jours de l'expiration de l'autorisation au Gouvernorat où elle se trouve immatriculée une demande écrite sur papier timbré de 30 millièmes.

L'automobile sera ensuite présentée pour être examinée conformément à l'article 4 aux lieu et date qui seront indiqués dans le récépissé de la demande.

Sur rapport favorable du Service des Automobiles le renouvellement sera accordé par le Gouvernorat et mention en sera faite sur la feuille d'autorisation.

Au cas contraire le refus de renouvellement avec ses motifs sera notifié par écrit au requérant.

Jusqu'à la notification de la décision du Gouvernorat le propriétaire qui s'est conformé aux dispositions du présent article pourra faire circuler son automobile en vertu de l'autorisation expirée.

12. — Les droits d'examen sont établis comme suit :

	L.E.	MIL.
Pour une automobile de maître à 4 roues	1	
Pour toute autre automobile à 4 roues... ..	2	
Pour une automobile à moins de 4 roues	0	500
Pour une voiture remorque	0	500

cription a été faite et une lettre indiquant le Gouvernorat dont émane l'autorisation. 16 juillet.

Si le rapport est défavorable le refus motivé de l'autorisation sera notifié par écrit au requérant.

6. — Si le requérant qui s'est conformé en tant que cela lui appartient aux dispositions des articles 3 et 4 du présent règlement, n'a été avisé, ni de l'octroi, ni du refus de l'autorisation dans les quinze jours de sa demande, il aura le droit de faire circuler son automobile jusqu'à ce que l'avis lui soit communiqué.

7. — L'autorisation est valable pour toute l'Egypte pour la période d'une année à partir de sa délivrance.

8. — Si le propriétaire vient à changer sa résidence il pourra, moyennant paiement d'un droit de P.T. 10, faire transférer l'immatriculation du Gouvernorat du Caire à celui d'Alexandrie ou vice-versa.

A cet effet il devra en faire la demande par écrit au Gouvernorat auquel l'immatriculation doit être transférée.

Le transfert sera annoté sur la feuille de l'autorisation, et les plaques seront modifiées en conformité.

9. — Toute automobile en circulation devra être munie constamment de la feuille d'autorisation.

Il est interdit de modifier d'aucune façon la dite feuille.

En cas de perte ou de destruction fortuite le propriétaire pourra en obtenir un duplicata contre paiement de P.T. 10 à la condition de justifier au Gouvernorat de sa bonne foi.

10. — L'autorisation ne s'applique qu'à l'automobile pour laquelle elle a été délivrée. Elle ne pourra être cédée

16 juillet.

3. — Les demandes d'autorisation seront présentées par le propriétaire de l'automobile au Gouvernorat du Caire ou d'Alexandrie sur papier timbré de 30 millièmes et suivant le modèle approuvé par le Ministre de l'Intérieur et publié aux Journaux Officiels.

Une demande séparée sera faite pour chaque automobile.

Toute fausse déclaration faite dans la demande sera considérée comme une contravention au présent règlement.

4. — A la suite de la demande l'automobile devra être présentée au lieu et à la date indiqués dans le récépissé de la demande qui sera remis au requérant par le Gouvernorat.

Il sera alors procédé, moyennant paiement des droits prescrits à l'article 12, à un examen de l'automobile par les soins du Service des Automobiles.

Cet examen pourra comporter l'essai des appareils et aura pour but de constater si l'automobile satisfait aux conditions nécessaires de solidité et de sécurité.

Ces conditions seront établies et pourront au besoin être modifiées par arrêté du Ministre de l'Intérieur publié aux Journaux Officiels.

Toutefois les arrêtés modificatifs ne seront applicables aux automobiles que trois mois après leur publication.

5. — Sur le rapport favorable du susdit service l'autorisation sera délivrée au requérant par le Gouvernorat.

L'autorisation, dont un extrait sera inscrit dans un registre d'immatriculation tenu au Gouvernorat à cet effet, sera rédigée d'après le modèle approuvé par le Ministre de l'Intérieur et portera le numéro d'ordre sous lequel l'ins-

Règlement sur les Automobiles (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu le Règlement sur les automobiles en date du 30 décembre 1903 ;

Vu le Règlement sur les voitures et omnibus en date du 26 juillet 1894 ;

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte d'Alexandrie en date du 20 juin 1913 prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889 ;

ARRÊTE :

PREMIÈRE PARTIE.—Automobiles en général.

I.—AUTORISATIONS.

1. — Aux effets du présent règlement on entend par Automobile tout véhicule à moteur mécanique destiné à circuler sur la voie publique excepté ceux qui servent à l'exploitation des voies ferrées.

Les dispositions du présent règlement sont applicables aux voitures remorques autant que la nature de la voiture le permettra.

2. — Nul ne pourra mettre en circulation une automobile qu'en vertu d'une autorisation conforme aux dispositions du présent règlement.

(*) Joura. Off. 29 septembre, supplément.

10 août.

Certificates shall be handed to the successful candidates or their authorized representatives by an official of the Ministry of Education delegated for this purpose. In the presence of this official candidates or their representatives must sign a receipt for the Certificate in a special register.

The date and places at which the Certificates are to be delivered by the Ministry shall be notified in the *Journal Officiel*. Candidates or their authorized representatives who are unknown personally to the delegate of the Ministry must establish their identity by means of a credible witness known to the delegate.

ART. 31.

Candidates who have not been successful may present themselves for examination in a subsequent year.

ART. 32.

All former Regulations and Orders relating to the Examination for the Primary Education Certificate for Girls, in so far as they are inconsistent with the present Regulations, are hereby cancelled.

ART. 29.

10 août.

As soon as possible after the completion of the Examination, the following lists shall be drawn up and signed by the President and Controllers and submitted to the Ministry :—

(1) A preliminary list showing the bench-numbers of the successful candidates. This list shall not indicate the order of merit.

(2) A list, called the Pass List (without Foreign Language), showing in order of merit the candidates who have passed the Examination, and specifying the marks obtained by each candidate in each of the compulsory subjects. The total marks obtained in the Written and Practical Examinations shall determine the order of merit.

(3) A list, called the Pass List (with Foreign Language), showing in order of merit the candidates who have passed the Examination, and specifying the marks obtained by each candidate in each subject of the Examination including the optional subjects. The total marks obtained in the Written and Practical Examinations shall determine the order of merit.

(4) A list showing the candidates who have failed and the marks obtained by each of these candidates in each subject in the Written and Practical Examinations.

Lists (2) and (3) shall be published in the *Journal Officiel*.

ART. 30.

Candidates whose names appear on the Pass List shall receive the Primary Education Certificate for Girls, with or without the annotation "Foreign Language," according as their names appear on List (3) or (2) respectively.

10 août

All articles required by the candidates (except Arabic pens) shall be distributed by the Examination Board, and the use of other articles shall not be permitted.

ART. 26.

On finishing their examination papers candidates shall hand them, without detaching the slip, to the President or to the Controller or Supervisor who has been appointed to receive the examination papers. This official shall observe that the details indicated on the detachable slip have been duly filled in.

ART. 27.

The papers worked by the candidates at each Local Centre shall be forwarded in a sealed packet, at the close of each sitting, by the President of the Local Examination Board to the President of the Marking Commission. The sealed packet shall be opened at the Marking Commission Centre by the President of the Marking Commission in the presence of a Controller.

At the close of each sitting of the Practical Examination at each Centre, the marks shall be forwarded to the President of the Marking Commission.

ART. 28.

The Controllers of the Marking Commission shall place on each examination paper and on the detachable slip a number by which they can identify the paper with the slip to which it was attached. These numbers shall be kept secret, so that the authorship of the papers may be unknown to the Examiners.

ART. 23.

10 août.

In the language tests (Arabic, English, and French), candidates shall be required to reply to the Examination questions in the language which forms the subject of the Examination.

In each of the other tests candidates must answer the Examination questions in the language (Arabic, English, or French) which has formed the medium of instruction in the subject.

ART. 24.

Any candidate detected in fraudulent practices or in contravening the Regulations may be instantly expelled from the Examination.

ART. 25.

Candidates are strictly forbidden to attempt in any way to reveal their identity to members of the Examination Board.

The Examination questions must be answered on sheets of specially printed paper, which shall be distributed by members of the Examination Board. Candidates must, before proceeding to answer the questions, fill in the details indicated on the detachable slip, but must not write their name or number on the examination papers, or make on them any kind of sign which might reveal their identity to the Examiners. Every examination paper bearing the candidate's name or number or any such sign shall be cancelled.

Candidates must not communicate with each other in any way while in the Examination room.

Candidates are forbidden to bring into the Examination room any books or notes.

10 août.

ART. 18.

The questions for the Written Examination shall be consigned to the President of each Local Examination Board in sealed envelopes. Each sealed envelope shall be opened by the President in the presence of the other members of the Examination Board, and not until immediately before the hour fixed for the examination in the subject specified on the envelope.

ART. 19.

The examination papers shall be corrected and marked by a special Commission called the Marking Commission, which shall be appointed by the Ministry of Education.

The Commission shall be composed of a President, Controllers, and Examiners, and shall meet at the place fixed by the Ministry of Education.

ART. 20.

The Examiners shall be divided into sub-commissions. Each sub-commission shall be intrusted with the examination of a special subject. The special work of each sub-commission shall be assigned to it by the President.

ART. 21.

The President and the Controllers of the Marking Commission shall take part in the awarding of marks, and their decision shall be final.

ART. 22.

No persons except the members of the Examination Board and the candidates shall be allowed to enter the Examination room during the Examination.

No member of the teaching staff of a Girls' Primary School shall be President, Controller, Supervisor, or Examiner at a Local Centre at which any pupil from the school is examined. 10 août.

ART. 14.

The questions for the written part of the Examination shall be chosen in the Ministry of Education by a special Commission appointed by the Ministry, and shall be the same at all the Local Centres of Examination. The Examination in each subject shall be held simultaneously at all the Local Centres.

ART. 15.

The President shall be responsible for the adoption of all measures necessary for conducting the Examination efficiently.

ART. 16.

The Controller shall assist the President in securing regularity in the working of the Examination.

ART. 17.

The special duties of Supervisors and Examiners shall be assigned to them by the President. Supervisors are required to devote their entire time to invigilating, and are strictly forbidden to explain to a candidate the meaning of any question or of any word in a question. No Examiner shall be allowed to make inquiries as to the name, the school or other personal particulars of any candidate.

10 août

Education together with the Form of Application. This fee shall in no case be returned.

Candidates who have not sent in the Form of Application filled up in accordance with the requirements of this article or who have not paid the examination fee shall not be admitted to the Examination.

ART. 11.

Before the Examination every candidate must sign a declaration in the special register, in the presence of one of the members of the Board of Examiners delegated for the purpose, or of an official of the Ministry of Education. The declaration must specify, besides the date of signature, the candidate's name in full, nationality, address, date and place of birth, father's name in full and occupation, and also the name of the school at which the candidate was last in attendance and the foreign language studied.

ART. 12.

If the Form of Application (Art. 10) or the Declaration in the special register (Art. 11) does not contain a full and true statement of every matter respecting which information is thereby required, the examination of the candidate may be annulled.

ART. 13.

The Examination at each Local Centre shall be conducted by an Examination Board appointed by the Ministry of Education. Each Examination Board shall be composed of a President, Controller, Supervisors, and Examiners.

marks (fifty per cent) for the written test in the language, 10 scât. and six marks (forty per cent) for English or French Writing.

ART. 10.

Application to be examined must be made on the stamped Form of Application (P.C. Form 1) which may be obtained at the Ministry of Education on payment of the value of the stamp (3 P.T.).

The Form of Application must be filled up in the candidate's own handwriting in Arabic and in English or French, and returned to the Ministry at least two months before the date fixed for the beginning of the Examination.

If the candidate belongs to a Government School, the Head of this School must certify that the Form of Application has been entirely filled up in the handwriting of the candidate and that the information contained therein is in conformity with the school registers.

If the candidate belongs to a private school or does not belong to any school, the Form of Application must be authenticated by her father or by her guardian, whose signature must be legally attested by the competent authorities.

In the case of candidates presenting themselves as belonging to no school or as belonging to a private school, but who have been in attendance at a Government school in the current year, even if only for a few days, the Form of Application must also be signed by the Head of the Government school last attended.

All candidates must pay an examination fee of 200 P.T. The examination fee must be forwarded to the Ministry of

10 août.

(b) Practical Examination.

SUBJECT.	MAXIMUM NUMBER OF MARKS FOR SUBJECT.	TOTAL.
Needlework	20	} 50
Cooking	15	
Laundry-work	15	

ART. 8.

The general character of the handwriting in the examination papers on Arabic and on English or French shall be taken into consideration. If the writing is considered unsatisfactory one mark may be deducted.

ART. 9.

To pass the Examination, a candidate must obtain:—

(1) In the Written Examination, at least fifteen marks (fifty per cent) for the Arabic Language, and forty per cent for each of the other subjects, *i.e.* twelve marks for Arithmetic and Household Accounts; twelve for Hygiene and House-keeping; eight for Geography; eight for Drawing; and six for Arabic Writing.

(2) In the Practical Examination, at least twenty-five marks (fifty per cent) of the total, with not less than twenty per cent for each separate subject, *i.e.* four marks for the Needlework, three for Cooking, and three for Laundry-work.

The annotation "Foreign Language" (English or French) shall only be given to those candidates who obtain fifteen

ART. 7.

10 août.

The maximum number of marks for each subject and for each part of each subject shall be as follows :—

(a) Written Examination.

SUBJECT.	MAXIMUM NUMBER OF MARKS FOR SUBJECT.	MAXIMA FOR PARTS OF SUBJECT.
Arabic Language	30	{ Dictation, 6. Composition, 14. Grammar, 10.
Hygiene and Housekeeping	30	—
Arithmetic and Household Accounts... ..	30	—
Drawing	20	—
Arabic Writing... ..	15	{ Riq'a 6. Naskh 5. Thuluth 4.
English or French Writing *	15	{ Large-hand 4. Small-hand 8. Figures 3.
Geography... ..	20	—
English or French Lan- guage *	30	{ Dictation, 10. Composition, 10. Translation, 10.

* Optional Subjects.

10 août

II.—The subjects of the Practical Examination shall be cookery, laundry-work (washing and ironing), and needle-work.

ART. 6.

The Written Examination shall be held as follows:—

DATE.	HOURL.	SUBJECT (WRITTEN EXAMINATION).	TIME ALLOWED.
1st day	7.30 a.m.	Arabic Language	2 hours.
"	10 "	Arithmetic and Household Accounts	2 "
2nd day	7.30 "	Hygiene and Housekeeping	1½ "
"	9.30 "	Drawing	1½ "
"	11.30 "	{ Arabic Writing } { English or French Writing * ... }	1 hour.
3rd day	7.30 "	Geography	2 hours.
"	10 "	English or French Language * ...	2 "

* Optional Subject.

The Practical Examination may be held before the Written Examination, on the date approved by the Ministry of Education and published in the *Journal Officiel*.

Candidates who do not present themselves at the latest at the hour fixed for the beginning of the Examination in any subject shall not be admitted to any subsequent portion of the Examination.

Girls' Primary Schools," whether they have been educated in a Government School, in a private School, or at home.

ART. 4.

The Examination shall consist of written and practical tests.

ART. 5.

I.—The subjects of the Written Examination shall be as follows :—

(A) Compulsory Subjects.

(1) *Arabic Language*.—(a) An exercise in composition, (b) questions on the rules of grammar and their application, (c) dictation.

(2) *Arabic Writing*.—Thuluth, Naskh, and Riq'a.

(3) *Arithmetic and Household Accounts*.

(4) *Geography*.—A few questions, and the illustration of certain of the answers by simple sketch-maps.

(5) *Domestic Economy*.—Simple questions on hygiene and housekeeping.

(6) *Drawing*.—A test in freehand, or simple model drawing.

(B) Optional Subjects.

(1) *English or French Language*.—(a) Dictation, (b) Composition, (c) Translation of easy sentences from English or French into Arabic and from Arabic into English or French.

(2) *English or French Writing*.—Large-hand, small-hand, and figures.

10 août.

REGULATIONS

RELATING TO THE EXAMINATION FOR THE PRIMARY EDUCATION CERTIFICATE (GIRLS).

ART. 1.

A Primary Education Certificate for Girls shall be instituted. This Certificate shall be given either with or without an annotation "Foreign Language."

Applicants shall not be admitted to any of the Secondary Schools for Girls or to any Training College for Women Teachers in Primary Schools, unless they possess the Primary Education Certificate for Girls with the annotation "Foreign Language."

ART. 2.

The Examination for the Primary Education Certificate for Girls shall be held towards the close of the school year. The Examination shall be held only once a year. For no reason whatsoever shall a second or supplementary Examination be held at any other time of the year, whether for one or more candidates.

ART. 3.

The Examination shall be open to all girls who have completed a course of study corresponding to that prescribed by the Ministry of Education in the "Scheme of Study for

MINISTERIAL ORDER N° 4754

enacting Regulations relating to the Examination for the Primary Education Certificate (Girls) (*).

THE MINISTER OF EDUCATION,

Having considered the Ministerial Order No. 1367 dated 10 août. January 28, 1909, enacting the Regulations relating to the Examination for the Primary Education Certificate ;

Having considered the Ministerial Order No. 1753 dated August 10, 1913, enacting the Course of Study for Girls' Primary Schools ;

Having considered the proposals made by the School Management Committee at its meetings held on June 11, 1913, and June 19, 1913, concerning the Examination for the Primary Education Certificate for Girls ;

Having considered the opinion expressed by the Superior Council of the Ministry of Education at its meeting held on June 22, 1913 ;

Having considered the decision adopted by the Council of Ministers at its meeting held on August 2, 1913 ;

ORDERS AS FOLLOWS:

The annexed Regulations of the Primary Education Certificate for Girls, approved by the Council of Ministers at its meeting held on August 2, 1913, shall come into force provisionally, commencing with the Examination in 1914.

August 10, 1913.

AHMED HECHMAT.

(*) Journ. Off. 22 septembre, supplément.

10 août.

lui est destiné, des mains d'un fonctionnaire du Ministère de l'Instruction Publique, délégué à cet effet, après avoir signé un récépissé sur un registre spécial, le tout en présence du fonctionnaire délégué.

Un avis publié au "Journal Officiel" fera connaître la date de la délivrance des certificats, ainsi que les différents centres où les aspirantes pourront les recevoir.

Les aspirantes ou leurs représentants autorisés qui ne sont pas personnellement connus du délégué du Ministère, devront établir leur identité par l'attestation d'une personne digne de foi, connue du délégué.

ART. 31.

L'aspirante refusée à une session peut toujours se présenter à une session suivante.

ART. 32.

Sont abrogées toutes les dispositions antérieures concernant l'examen du Certificat d'Etudes Primaires pour les jeunes filles, en ce qu'elles ont de contraire aux prescriptions édictées dans le présent règlement.

ART. 29.

10 août

Aussitôt que possible après la fin de l'examen, les listes ci-après seront dressées et signées par le président et les contrôleurs de la Commission d'appréciation, et remises au Ministère :

(1) Liste dite *liste provisoire d'information*, portant seulement les numéros de banc des aspirantes admises, sans indication d'ordre de mérite.

(2) Liste dite *liste d'admission*, sans mention "Langue étrangère," portant par ordre de mérite, les noms des aspirantes admises, avec le nombre des points obtenus par chacune d'elles pour chacune des matières obligatoires. L'ordre de mérite sera déterminé par le total des notes de l'examen écrit et de l'examen pratique.

(3) Liste dite *liste d'admission*, avec mention "Langue étrangère," portant par ordre de mérite les noms des aspirantes admises, avec le nombre des points obtenus par chacune d'elles pour chacune des matières, y compris les matières facultatives. L'ordre de mérite sera déterminé par le total des notes de l'examen écrit et de l'examen pratique.

(4) Liste des aspirantes ayant échoué à l'examen, avec les notes obtenues par chacune d'elles pour chaque matière de l'examen écrit et de l'examen pratique.

Les listes n^{os} 2 et 3 seront publiées au "Journal Officiel."

ART. 30.

Les aspirantes portées sur la liste d'admission obtiendront le Certificat d'Etudes Primaires pour les jeunes filles, avec ou sans la mention "Langue étrangère," selon les cas. L'aspirante ou son représentant autorisé recevra le certificat qui

10 août.

Tous les objets dont les aspirantes auront besoin (excepté les plumes arabes) leur seront distribués par la Commission d'examen, et l'emploi de tout autre article sera interdit.

ART. 26.

Quand une aspirante a terminé sa composition, elle la remet, sans détacher le volant, au président, à l'un des contrôleurs, ou à un surveillant désigné à cet effet. Celui-ci doit s'assurer que tous les détails inscrits sur le volant ont été écrits avec soin.

ART. 27.

Le président de chaque Commission locale transmet les compositions sous plis cachetés, au président de la Commission d'appréciation, à la fin de chaque séance. Les plis seront ouverts au siège de la Commission, par le président de la Commission d'appréciation, en présence d'un contrôleur.

A la fin de chaque séance de l'examen pratique, dans chaque centre d'examen, les listes des notes des aspirantes examinées dans cette séance sont envoyées au président de la Commission d'appréciation.

ART. 28.

Les contrôleurs de la Commission d'appréciation inscriront sur chaque composition et sur le volant qui y est adhérent un numéro leur permettant d'identifier cette composition avec le volant qui sera ensuite détaché ; ces numéros seront tenus secrets, de manière que les examinateurs ignorent les noms des aspirantes dont ils corrigent les copies.

ART. 23.

4

Pour les épreuves de langues (arabe, anglaise, française), les aspirantes sont tenues de répondre aux questions de l'examen dans la langue même qui fait l'objet de cet examen.

Pour chacune des autres matières, elles devront répondre aux questions de l'examen en employant la langue (arabe, anglaise ou française), qui a servi à leur enseigner cette matière.

ART. 24.

Toute fraude ou tentative de fraude ainsi que toute infraction aux prescriptions du présent règlement, peuvent entraîner l'exclusion immédiate de l'aspirante.

ART. 25.

Il est strictement interdit aux aspirantes de faire aucune démarche pour se faire connaître des membres de la Commission d'examen.

Les compositions sont faites sur des feuilles imprimées distribuées par la Commission. Les aspirantes doivent, avant de répondre aux questions, remplir avec soin les détails indiqués sur le volant adhérent à la feuille de composition, mais elles n'écrivent pas leur nom ou leur numéro sur cette feuille même, qui doit être exempte de tout signe ou de toute mention de nature à la faire reconnaître. Toute copie portant le nom de l'aspirante ou son numéro, ou un signe, ou une mention quelconque, sera annulée.

Toute communication entre aspirantes dans les salles d'examen est sévèrement interdite.

Il est défendu aux aspirantes d'apporter aux examens des ouvrages ou des notes.

10 août.

ART. 18.

Les questions de l'examen écrit sont remises, sous plis cachetés, au président de chaque Commission. Les plis sont ouverts par le président, en présence de la Commission d'examen, immédiatement avant chaque épreuve.

ART. 19.

La correction et l'appréciation des épreuves écrites sont faites par une Commission spéciale nommée par le Ministère. Cette Commission est désignée sous le nom de *Commission d'appréciation des épreuves*.

Elle est composée d'un président, de contrôleurs et d'examineurs ; elle se réunit dans le local choisi à cet effet par le Ministère de l'Instruction Publique.

ART. 20.

La Commission d'appréciation est divisée en sous-commissions.

Chacune des sous-commissions est chargée de la correction et de l'appréciation d'une des matières de l'examen.

La tâche spéciale de chaque sous-commission lui sera assignée par le président.

ART. 21.

Le président et les contrôleurs de la Commission d'appréciation prennent part à la correction des épreuves, et leur avis est prépondérant.

ART. 22.

Personne, en dehors des membres de la Commission et des aspirantes, ne peut être introduit dans les salles d'examen pendant la durée des épreuves.

Chaque Commission est composée d'un président, d'un 10 août.
contrôleur, de surveillants et d'examinateurs.

Aucun fonctionnaire d'une école primaire de filles ne peut, à quelque titre que ce soit, faire partie de la Commission d'un centre d'examen où doivent être examinées une ou plusieurs élèves de cette école.

ART. 14.

Les questions pour l'examen écrit sont choisies par une Commission spéciale nommée par le Ministère. Elles sont les mêmes pour tous les centres d'examen. Les épreuves sur chaque matière ont lieu simultanément dans tous les centres.

ART. 15.

Le président a pour mission d'assurer, par toutes les mesures nécessaires, le bon fonctionnement des examens.

ART. 16.

Les contrôleurs assistent le président pour assurer la régularité des épreuves.

ART. 17.

Les fonctions spéciales des surveillants et des examinateurs leur seront assignées par le président.

Les surveillants doivent se consacrer entièrement à leurs fonctions ; il leur est formellement interdit de fournir aux aspirantes aucune explication se rapportant aux épreuves de l'examen. Il est de même interdit aux examinateurs de s'enquérir du nom et de la provenance des aspirantes, ainsi que de toute autre particularité les concernant.

10 août.

aspirante devra, en outre, verser au Ministère pour droits d'examen, la somme de 200 P.T., laquelle ne lui sera remboursée en aucun cas.

Les aspirantes qui n'auraient pas envoyé la formule d'inscription à l'examen, remplie conformément aux prescriptions du présent article, ou qui n'auraient pas payé les droits d'examen, ne seront pas admises à subir les épreuves.

ART. 11.

Avant de subir les épreuves de l'examen, toute aspirante doit signer une déclaration dans un registre spécial, en présence d'un des membres du jury d'examen, ou d'un fonctionnaire du Ministère de l'Instruction Publique délégué à cet effet.

Cette déclaration doit spécifier, sans abréviations, outre la date de la signature, les nom, prénoms, nationalité, domicile, lieu et date de naissance de l'aspirante, ainsi que les nom, prénoms et profession de son père et l'indication de l'école qu'elle a fréquentée en dernier lieu et de la langue étrangère qu'elle a étudiée.

ART. 12.

Si la formule d'inscription à l'examen mentionnée à l'article 10 ou la déclaration dans le registre spécial prescrite à l'article 11 ne contiennent pas d'une manière complète et véridique toutes les informations qui sont exigées par le présent règlement, l'examen de l'aspirante pourra être annulé.

ART. 13.

Le Ministère désigne la Commission d'examen pour chaque centre.

La mention "Langue étrangère" (anglaise ou française) ne sera attribuée que si l'aspirante obtient 15 points (50 %) pour cette langue, et 6 points (40 %) pour l'écriture anglaise ou française. 10 août.

ART. 10.

Toute demande d'inscription à l'examen doit être faite sur la formule timbrée spéciale (P.E. Form. No. 1), qui peut être obtenue au Ministère de l'Instruction Publique contre paiement de la valeur du timbre (3 P.T.).

La demande d'inscription sera remplie par l'aspirante, de sa propre main, en arabe et en anglais ou en français, et remise au Ministère deux mois au moins avant la date fixée pour le commencement de l'examen.

Si l'aspirante appartient à une école du Gouvernement, la directrice de cette école est tenue de certifier que la formule d'inscription a été entièrement remplie de la main même de l'aspirante et que les déclarations qu'elle contient sont conformes aux registres de l'école.

Si l'aspirante appartient à une école privée ou n'appartient à aucune école, la formule d'inscription sera certifiée authentique par son père ou par son tuteur, dont la signature devra être légalisée par les autorités compétentes.

Dans le cas des aspirantes se présentant comme n'appartenant à aucune école ou comme appartenant à une école privée, mais qui auraient fait partie d'une école du Gouvernement durant l'année scolaire en cours, ne fût-ce que pendant quelques jours, la formule d'inscription à l'examen devra être signée aussi par la directrice de la dernière école du Gouvernement à laquelle l'aspirante a appartenu.

En déposant la formule d'inscription à l'examen, toute

10 août.

(b) EXAMEN PRATIQUE.

MATIÈRES.	Maximum pour chaque matière.	Maximum général.
Travaux à l'aiguille	20	} 50
Cuisine	15	
Blanchissage et repassage	15	

ART. 8.

Dans l'appréciation des épreuves de langue arabe et de langue étrangère, on tiendra compte de l'écriture. Si l'écriture de l'une ou de l'autre épreuve est jugée insuffisante, la note pourra être diminuée d'un point.

ART. 9.

Pour être admise à l'examen, toute aspirante doit avoir obtenu :

(1) A l'examen écrit, au moins 15 points (50 %) pour la langue arabe, et 40 % pour chacune des autres matières, c'est-à-dire, 12 points pour l'arithmétique et la comptabilité ménagère ; 12 points pour l'hygiène et la tenue du ménage ; 8 points pour la géographie ; 8 points pour le dessin et 6 points pour l'écriture arabe.

(2) A l'examen pratique, au moins 50 %, c'est-à-dire, 25 points pour le total ; et au moins 20 % pour chaque matière, c'est-à-dire, 4 points pour les travaux à l'aiguille, 3 points pour la cuisine et 3 points pour le blanchissage et le repassage.

ART. 7.

10 a

Les matières exigées à l'examen et leurs subdivisions, ainsi que le maximum des notes à attribuer à chaque matière ou à chaque partie de matière sont indiqués dans le tableau suivant :

(a) EXAMEN ECRIT.

MATIÈRES.	Maximum pour chaque matière.	Maximum pour chaque partie de matière.
Langue arabe... ..	30	{ Dictée 6 Rédaction ... 14 Grammaire ... 10
Hygiène et tenue du ménage	30	
Arithmétique et comptabilité ménagère	30	
Dessin	20	
Ecriture arabe	15	{ Rikaa 6 Naskh 5 Soulous... .. 4
„ anglaise ou française * ...	15	{ Grosse 4 Fine 8 Chiffres... .. 3
Géographie	20	
Langue étrangère (anglaise ou française) *	30	{ Dictée 10 Rédaction ... 10 Traduction ... 10

* Epreuve facultative.

II. — Les épreuves pratiques portent sur la cuisine, le blanchissage et le repassage et les travaux à l'aiguille.

ART. 6.

L'examen écrit aura lieu comme suit :

JOURS.	HEURES.	MATIÈRES (Examen écrit).	Temps accordé pour chaque épreuve.
1 ^{er} jour.	7-30	Langue arabe	2 heures.
„	10	Arithmétique et comptabilité ménagère	2 „
2 ^{me} jour.	7-30	Hygiène et tenue du ménage ...	1½ heure.
„	9-30	Dessin	1½ „
„	11-30	Ecriture arabe	1 „
„		„ anglaise ou française *	
3 ^{me} jour.	7-30	Géographie	2 heures.
„	10	Langue étrangère (anglaise ou française) *	2 „

* Epreuve facultative.

Les épreuves pratiques pourraient avoir lieu avant les épreuves écrites, à la date qui sera approuvée par le Ministère de l'Instruction Publique et publiée au "Journal Officiel."

Toute aspirante qui ne se présenterait pas au siège de l'un des centres d'examen au plus tard à l'heure fixée pour le commencement de l'une quelconque des épreuves ne sera pas admise à continuer l'examen.

ART. 4.

10 août.

L'examen comporte des épreuves écrites et des épreuves pratiques.

ART. 5.

I. — Les épreuves écrites portent sur les matières suivantes :

A. — ÉPREUVES OBLIGATOIRES.

(1) *Langue arabe.* — Cette épreuve comprend : (a) une rédaction ; (b) des questions sur les règles de grammaire et leur application ; (c) une dictée.

(2) *Écriture arabe.* — Soulds, Naskh et Rikaa.

(3) *Arithmétique et comptabilité ménagère.*

(4) *Géographie.* — Questions impliquant des croquis simples, pour illustrer les réponses à certaines de ces questions.

(5) *Economie domestique.* — Questions simples sur l'hygiène et la tenue du ménage.

(6) *Dessin.* — Épreuve de dessin à main levée ou dessin d'objets simples.

B. — ÉPREUVES FACULTATIVES.

(1) *Langue étrangère (anglaise ou française).* — Cette épreuve comprend : (a) une dictée ; (b) une petite rédaction ; (c) la traduction de quelques phrases faciles de l'anglais ou du français en arabe, et de l'arabe en anglais ou en français.

(2) *Écriture anglaise ou française.* — Grosse et fine ; chiffres.

RÈGLEMENT

DE L'EXAMEN DU CERTIFICAT D'ÉTUDES PRIMAIRES POUR LES JEUNES FILLES.

ARTICLE PREMIER.

Il est institué un Certificat d'Études Primaires pour les jeunes filles. Ce certificat sera délivré avec ou sans la mention "Langue étrangère."

Le Certificat d'Études Primaires avec la mention "Langue étrangère" est exigé pour l'admission dans les écoles secondaires de filles et les écoles normales primaires d'institutrices.

ART. 2.

L'examen a lieu vers la fin de chaque année scolaire. Il n'y a qu'une seule session par an. Il ne peut être, pour quelque motif que ce soit, procédé à des examens à une autre époque de l'année, soit pour une aspirante, soit pour un groupe d'aspirantes.

ART. 3.

L'examen du Certificat d'Études Primaires est ouvert à toutes les aspirantes ayant terminé un cours d'études correspondant à celui qui est prescrit par le Ministère de l'Instruction Publique dans le *Plan d'études des écoles primaires de filles*, que ces aspirantes aient fait leurs études dans une école du Gouvernement, dans une école privée, ou dans leur famille.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 1754

portant Règlement de l'Examen du Certificat d'Etudes Primaires
pour les Jeunes Filles (*).

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

Vu le Règlement relatif à l'examen du Certificat d'Etudes Primaires approuvé par Arrêté ministériel n° 1367 en date du 28 janvier 1909 ;

Vu le plan d'études pour les écoles primaires de filles approuvé par Arrêté ministériel n° 1753, en date du 10 août 1913 ;

Vu les propositions faites par le Comité Technique dans ses séances en date des 11 et 19 juin 1913, concernant le projet de Règlement relatif à l'examen du Certificat d'Etudes Primaires pour les jeunes filles ;

Vu la délibération du Conseil Supérieur de l'Instruction Publique dans sa séance du 22 juin 1913 ;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans sa séance du 2 août 1913 ;

ARRÊTE :

ARTICLE UNIQUE.

Le Règlement ci-annexé relatif à l'examen du Certificat d'Etudes Primaires pour les jeunes filles, approuvé par le Conseil des Ministres dans sa séance du 2 août 1913, sera mis en vigueur, à titre d'essai, à partir de la session de 1914.

Le 10 août 1913.

ARMED HEOHMAT.

(*) Journ. Off. 22 septembre, supplément.

ARRÊTÉ.

**Modifications à la Liste des Etablissements Incommodes, Insalubres
ou Dangereux (*).**

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'article 2 de la Loi n° 13 de 1904 sur les Etablissements incommodes, insalubres ou dangereux ;

ARRÊTE :

1. — Les établissements suivants seront compris parmi les établissements incommodes, insalubres ou dangereux et ajoutés à la Classe III, Catégorie B, du tableau faisant suite au Règlement du 29 août 1904 annexé à la loi sus-visée :

Dépôts de ciment et de plâtre.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur immédiatement après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 31 août 1913 (29 Ramadan 1331).

M. SAÏD.

(*) Journ. Off. 23 septembre, page 2129.

3^{me}, 4^{me}, 5^{me} et 6^{me} année :

10 août.

1 ^{re} leçon	de 7-30 à 8-10
2 ^{me} "	de 8-15 à 8-55
3 ^{me} "	de 9 à 9-40
4 ^{me} "	de 10-20 à 11
5 ^{me} "	de 11-5 à 11-45
6 ^{me} "	de 11-50 à 12-30

ARRÊTÉ.

Modifications à la Liste des Établissements Incommodes, Insalubres.
ou Dangereux (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'article 2 de la Loi n° 13 de 1904 sur les Établisse- 31 août.
ments incommodes, insalubres ou dangereux ;

ARRÊTE :

1. — Les établissements suivants seront compris parmi les établissements incommodes, insalubres ou dangereux et ajoutés à la Classe II, Catégorie A, du tableau faisant suite au Règlement du 29 août 1904 annexé à la loi sus-visée :

Dépôts de soufre.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur immédiatement après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 31 août 1913 (29 Ramadan 1331).

M. Saïb

10 août.

I. — Dans les classes de 1^{re} et de 2^{me} année, la durée de chaque leçon est de 35 minutes.

1 ^{re} leçon	de 8	à 8:35
2 ^{me} „	de 8:40	à 9:15
3 ^{me} „	de 9:50	à 10:25
4 ^{me} „	de 10:30	à 11:5
5 ^{me} „	de 1:10	à 1:45
6 ^{me} „	de 1:55	à 2:30

II. — Pour les classes de 3^{me}, 4^{me}, 5^{me} et 6^{me} année, l'emploi du temps est réglé comme suit :

1 ^{re} leçon	de 8	à 8:45
2 ^{me} „	de 8:50	à 9:35
3 ^{me} „	de 9:50	à 10:35
4 ^{me} „	de 10:40	à 11:25
5 ^{me} „	de 1:10	à 1:50
6 ^{me} „	de 1:55	à 2:35
7 ^{me} „	de 2:50	à 3:30

III. — Pour la saison d'été, c'est-à-dire à partir du premier samedi de mai, l'emploi du temps est réglé comme suit :

1^{re} et 2^{me} année :

1 ^{re} leçon	de 7:30	à 8:5
2 ^{me} „	de 8:10	à 8:45
3 ^{me} „	de 8:50	à 9:25
4 ^{me} „	de 10:20	à 10:55
5 ^{me} „	de 11	à 11:35
6 ^{me} „	de 11:40	à 12:15

sa séance du 2 août 1913, sera mis en vigueur à titre d'essai, à partir du commencement de l'année scolaire 1913-1914.

Le 10 août 1913.

AHMED HACHMAT.

Ecoles primaires de filles.

PLAN D'ETUDES.

MATIÈRES ENSEIGNÉES.	NOMBRE DE LEÇONS PAR SEMAINE.					
	1 ^{re} année.	2 ^{me} année.	3 ^{me} année.	4 ^{me} année.	5 ^{me} année.	6 ^{me} année.
Enseignement religieux	—	—	2	2	1	1
Morale	1	1	1	1	1	1
Langue arabe	6	6	6	6	6	6
Ecriture arabe	—	3	2	2	2	1
Langue anglaise	—	—	6	6	6	6
Ecriture anglaise	—	—	2	2	1	1
Traduction	—	—	—	1	1	2
Arithmétique	4	5	5	5	5	5
Leçons de choses et observation de la nature	2	2	2	2	—	—
Géographie	—	—	2	2	2	2
Histoire	—	—	—	—	1	1
Travaux manuels (Kindergarten) ...	13	9	3	—	—	—
Travaux à l'aiguille	5	5	5	5	4	4
Dessin et travail au pinceau	3	3	3	3	2	2
Hygiène	—	—	—	1	2	2
Tenue du ménage	—	—	—	1	1	1
Cuisine, blanchissage et repassage...	—	—	—	—	4	4
TOTAL	34	34	39	39	39	39

NOTE. — Les exercices d'éducation physique auront lieu soit pendant les heures de classe, soit en dehors de ces heures, d'après un horaire qui devra être dressé par les directrices des écoles intéressées et approuvé par le Ministère de l'Instruction Publique.

10 août

3rd, 4th, 5th, and 6th Years :—

1st Lesson	from	7·30	to	8·10
2nd	„	...	from	8·15	to	8·55
3rd	„	...	from	9·00	to	9·40
4th	„	...	from	10·20	to	11·00
5th	„	...	from	11·05	to	11·45
6th	„	...	from	11·50	to	12·30

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 1753

Relatif au Plan d'Etudes pour les Ecoles Primaires de Filles (*).

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

Vu les propositions faites par le Comité Technique dans sa séance du 11 juin 1913, concernant le plan d'études pour les écoles primaires de filles ;

Vu la délibération du Conseil Supérieur de l'Instruction Publique, dans sa séance du 22 juin 1913 ;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans sa séance du 2 août 1913 ;

ARRÊTE :

ARTICLE UNIQUE.

Le plan d'études pour les écoles primaires de filles ci-annexé, qui a été approuvé par le Conseil des Ministres dans

(*) Journ. Off. 17 septembre, supplément.

I.—In the First and Second Years, each lesson shall be 10 *min.* of 35 minutes' duration.

1st Lesson	from	8	to	8.35
2nd	„	...	from	8.40	to	9.15
3rd	„	...	from	9.50	to	10.25
4th	„	...	from	10.30	to	11.05
5th	„	...	from	1.10	to	1.45
6th	„	...	from	1.55	to	2.30

II.—For the Third, Fourth, Fifth and Sixth Years the time table shall be as follows:—

1st Lesson	from	8	to	8.45
2nd	„	...	from	8.50	to	9.35
3rd	„	...	from	9.50	to	10.35
4th	„	...	from	10.40	to	11.25
5th	„	...	from	1.10	to	1.50
6th	„	...	from	1.55	to	2.35
7th	„	...	from	2.50	to	3.30

III.—During the summer, *i.e.*, from the first Saturday in May, the time table shall be as follows:—

1st and 2nd Years:—

1st Lesson	from	7.30	to	8.05
2nd	„	...	from	8.10	to	8.45
3rd	„	...	from	8.50	to	9.25
4th	„	...	from	10.20	to	10.55
5th	„	...	from	11.00	to	11.35
6th	„	...	from	11.40	to	12.15

10 août.

ORDERS AS FOLLOWS:—

The annexed Course of Study for Girls' Primary Schools, approved by the Council of Ministers at its meeting held on August 2, 1913, shall come into force provisionally from the commencement of the school year 1913-1914.

AHMED HECHMAT.

August 10, 1913.

Girls' Primary Schools.

TIME TABLE.

SUBJECT TAUGHT.	NUMBER OF LESSONS PER WEEK.					
	1st Year.	2nd Year.	3rd Year.	4th Year.	5th Year.	6th Year.
Religion	—	—	2	2	1	1
Moral Instruction	1	1	1	1	1	1
Arabic Language	6	6	6	6	6	6
Arabic Penmanship	—	3	2	2	2	1
English Language	—	—	6	6	6	6
English Penmanship	—	—	2	2	1	1
Translation	—	—	—	1	1	2
Arithmetic	4	5	5	5	5	5
Object Lessons and Nature Study...	2	2	2	2	—	—
Geography	—	—	2	2	2	2
History	—	—	—	—	1	1
Kindergarten (Handwork)	13	9	3	—	—	—
Needlework	5	5	5	5	4	4
Drawing and Brush-Work	3	3	3	3	2	2
Hygiene	—	—	—	1	2	2
House-craft	—	—	—	1	1	1
Cookery and Laundry	—	—	—	—	4	4
TOTAL	34	34	39	39	39	39

NOTE.—Physical exercises will take place either during the hours of lessons or at some other time, in accordance with a time table to be drawn up by the Head Mistresses of the Schools concerned, and approved by the Ministry of Education.

Tarif à l'heure :

19 août.

	MILL.
Pour la première heure, hors du Bandar, le jour	20
Pour chaque heure après la première heure	15
Pour la première heure, hors du Bandar, la nuit... ..	25
Pour chaque heure après la première heure	20
Pour une journée entière y compris la nuit	120
Si le client retourne au point de départ, le prix de la journée sera 100 millièmes.	

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Tantah, le 19 août 1913 (17 Ramadan 1331).

MOHAMED MOHIB.

MINISTERIEL ORDER No. 1753

Relating to the Course of Study for Girls' Primary Schools (*)

THE MINISTER OF EDUCATION,

Having considered the proposals made by the School Management Committee at its meeting held on June 11, 1913; concerning the course of Study for Girls' Primary Schools. 10 août.

Having considered the opinion expressed by the Superior Council of the Ministry of Education at its meeting held on June 22, 1913.

Having considered the decision adopted by the Council of Ministers at its meeting held on August 2, 1913:

(*) Journ. Off. 17 septembre, supplément.

ARRÊTÉ.

Lieux de Stationnement et Tarif des Âniers au Bandar de Zifteh (-).

LE MOUDIR DE GHARBIH,

19 août.

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 25 avril 1898 portant règlement sur les âniers;

Vu la délibération de la Commission Municipale du Bandar de Zifteh dans sa séance du 8 juillet 1912;

ARRÊTE :

1. — La station des âniers au Bandar de Zifteh, indiquée au tableau annexé au Règlement du 25 avril 1898, sus-visé, est supprimée et remplacée par les stations suivantes :

	Nombre des ânes.
Station à côté de la gare du Chemin de fer de l'Etat ...	5
Station à la rue El Souk	5
Station à la rue de la gare du Delta	5
Station à l'entrée de la rue Sandabast	5

2. — Le tarif de location des ânes pour le Bandar de Zifteh, indiqué au tableau annexé au Règlement du 25 avril 1898, sus-visé, est remplacé par le tarif suivant :

Tarif à la course :	Mill.
De l'une des stations susmentionnées jusqu'à un point quelconque au Bandar ou vice-versa, le jour	10
De l'une des stations susmentionnées jusqu'à un point quelconque au Bandar ou vice-versa, la nuit	15

(2) La partie de Chareh el Khour située entre Café Pano et Karm Abou Rouay. 17 ao

(3) Les deux rues des maisons de tolérance.

(4) La ruelle située entre la rue des maisons de tolérance et Chareh el Khour au sud et Chareh Sidi Abdel Rahim au nord-ouest.

(5) Chareh el Kaissarieh à partir de la Wekaleh de Mohamed Effendi Nour jusqu'à la boutique de Cheikh Ali el Sayed.

(6) L'endroit connu sous le nom Al Rokaa el Kadima situé entre la Wekaleh de Mohamed Effendi Nour, le poste de l'Omdah, la Wekaleh de Soliman Hamad et la Wekaleh d'Abou el Serour.

2. — Cet arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Kéneh, le 17 août 1913 (15 Ramadan 1331).

Pour le Moudir :

Le Sous-Moudir,
BADRAKHAN ALY.

ARRÊTÉ.

Modification à la Liste des Quartiers affectés uniquement à l'Habitation des Familles et où ne peuvent être ouverts des Etablissements Publics à Kéneh (*).

LE MOUDIR DE KÉNEH,**17 août.**

Vu l'article 2 du Règlement sur les Etablissements Publics promulgué par Décret du 9 janvier 1904 ;

Vu les deux arrêtés de la Moudirieh de Kéneh en date des 17 mars 1904 et 5 août 1909 indiquant les quartiers affectés à l'habitation des familles en diverses localités de la Moudirieh ;

Vu la délibération de la Commission Locale du Bandar de Kéneh en date du 15 mars 1913 ;

ARRÊTE :

1. — La liste des quartiers affectés à l'habitation des familles au Bandar de Kéneh indiquée à l'article 1^{er} de l'Arrêté du 17 mars 1904 modifié par celui du 5 août 1909, est remplacée par l'indication suivante :

Markaz de Kéneh.

Bandar de Kéneh.

Toutes les rues et ruelles du Bandar de Kéneh sauf les suivantes :

(1) Chareh Sidi Abdel Rahim depuis son extrémité devant la ligne du Chemin de fer jusqu'au tombeau El Ansari, et à partir du commencement de Chareh Souk el Ghelal jusqu'à Wekalet el Tarabichi.

ARRÊTÉ.

Mesures en vue de prévenir la Pollution de l'Eau destinée à l'Alimentation,
à Ras el Bar (*).

LE GOUVERNEUR DE DAMIETTE,

Vu la décision de la Commission Sanitaire en date du 3 août
11 mai 1913, prise en conformité de l'Arrêté du Ministère
de l'Intérieur du 11 mai 1895 ;

Vu l'article 6 de l'arrêté sus-visé ;

ARRÊTÉ :**ARTICLE PREMIER.**

Il est interdit pendant la saison estivale à Ras el Bar
de puiser de l'eau dans le Nil ailleurs qu'au milieu du
fleuve en face du poste des Gardes-Côtes situé sur la rive
ouest et connu sous le nom de Cheikh Youssef.

L'eau doit être puisée à l'aide des Kirbas ou Fintases
munis d'une pompe aspirante.

ART. 2.

Toute contravention au présent arrêté sera punie d'une
amende n'excédant pas P.T. 100 ou d'un emprisonnement
ne dépassant pas une semaine.

ART. 3.

Le présent arrêté entrera en vigueur dès sa publication
au " Journal Officiel. "

Le 3 août 1913.

(Signé) : MOHAMED ALY.

(*) Journ. Off. 8 septembre, page 2055.

10 août.

(6) The discipline and general tone of the school.

(7) Whether the grant paid in the previous year was expended for approved purposes.

ART. 6.**Kinds of
Grants-in aid.**

The grants-in-aid may be of two kinds: Maintenance Grants and Capital Grants.

ART. 7.**Maintenance
Grants.**

Maintenance Grants shall be awarded from year to year, and shall not exceed L.E. 5 per pupil in regular attendance from the commencement of the school year, or a total of L.E. 1,000. No capitation grant shall, however, be paid in respect of:—

(1) Pupils who have not passed a recognized examination qualifying them for admission to the class in which they are registered.

(2) Pupils who were over nineteen years of age on the first day of the school year for which a grant is claimed.

(3) Pupils who have been registered in the same class for more than two years.

(4) Pupils who are registered in a class which contains more pupils than the maximum fixed by the Ministry of Education, or who are taught in a class-room in which the accommodation is inadequate for the number present.

(5) Pupils who are unsatisfactory in conduct.

ART. 8.**Capital
Grants.**

Capital Grants may consist of a grant of land, or of a money-grant as an aid towards the purchase of land or towards the cost of building or equipment.

A grant of land can be made only with the sanction of the Ministry of Finance and only when there exists in the district concerned a piece of Government land suitable and available for the purpose.

Capital grants of money shall be subject to such conditions as the Ministry of Education may lay down in reference to each case.

ART. 3.

To be eligible for grants-in-aid from the Ministry of Education, private secondary schools must comply with the following requirements:— Condition
to be
fulfilled.

(1) The school must be under the control of a recognized governing body, who shall appoint a person to act as correspondent with the Ministry.

(2) The school must not be conducted for private profit.

(3) Records with regard to all pupils admitted to the school must be kept in approved registers.

(4) The school must be open at all times to inspection by the Ministry of Education. All returns called for by the Ministry must be supplied.

(5) The time-table and organization of work must be approved by the Ministry.

ART. 4.

The grants-in-aid shall be awarded by the Ministry of Education, Limitation within the limits of the funds set apart for the purpose, after consideration of the reports and recommendations of its Inspectors.

ART. 5.

In reporting upon any school the Inspector shall not only state whether the conditions enumerated in Article 3 have been generally complied with, but shall also report upon the following matters:— Inspector's
Report.

(1) The position of the school in relation to the needs of the locality, and the prospects of its permanent continuance as an efficient secondary school.

(2) The state of the school buildings as regards healthiness, ventilation, light, and cleanliness.

(3) The adequacy of the school furniture and school equipment.

(4) The adequacy of the teaching staff, and the efficiency of the teaching.

(5) The provision made for physical training (including organized games), the arrangements for the midday meal, and for medical inspection.

10 août.

REGULATIONS

RELATING TO GRANTS-IN-AID FROM THE MINISTRY OF EDUCATION TO PRIVATE SECONDARY SCHOOLS.

ART. 1.

**Definition
of a
Secondary
School.**

For the purpose of these Regulations a secondary school shall be considered as one which provides a complete course of secondary education either in accordance with the Syllabus of the Secondary Course of Study prescribed by the Ministry of Education, or in accordance with some other curriculum accepted for this purpose as equivalent and suitable by the Ministry of Education.

Where the same school comprises other sections as well as a secondary department, the Ministry of Education shall decide in reference to each case whether the secondary department may be regarded as a secondary school for the purpose of these Regulations.

ART. 2.

**Cases
in which
Grants-in-Aid
may be
given.**

The Ministry of Education may give grants-in-aid to private secondary schools that comply with the conditions laid down in these Regulations and attain a satisfactory level of efficiency.

The award of a grant-in-aid in any year imposes no obligation on the Ministry of Education to continue the grant, wholly or in part, during the following years, provided that the school is informed of the decision of the Ministry of Education three months before the end of the current school year,

MINISTERIAL ORDER No. 1759

promulgating Regulations relating to Grants-in-aid from the Ministry of Education to Private Secondary Schools (*).

THE MINISTER OF EDUCATION,

Having considered the Budget of the Ministry of Education for the year 1913 ; 10 août.

Having considered the proposals made by the School Management Committee at its meeting held on June 11, 1913, concerning draft regulations for grants-in-aid from the Ministry of Education to private secondary schools ;

Having considered the opinion expressed by the Superior Council at its meeting held on June 22, 1913 ;

Having considered the decision of the Council of Ministers at its meeting held on August 2, 1913 ;

ORDERS AS FOLLOWS :

ART. 1.

The annexed Regulations relating to grants-in-aid from the Ministry of Education to private secondary schools, approved by the Council of Ministers at its meeting held on August 2, 1913, shall come into force from the date of their promulgation in the *Journal Officiel*.

AHMED HECHEMAT.

August 10, 1913.

(*) Journ. Off. 27 août, supplément.

10 août.

(7) Emploi de la subvention accordée l'année précédente, en indiquant si elle a été affectée à la destination préalablement autorisée par le Ministère.

ART. 6.

**Différentes
sortes de
subventions.**

Les subventions peuvent être de deux sortes : subventions d'entretien et subventions de capital.

ART. 7.

**Subventions
d'entretien.**

Les subventions d'entretien seront accordées d'année en année et ne pourront excéder L.E. 5 par élève fréquentant régulièrement l'école depuis le commencement de l'année scolaire, ni dépasser, en aucun cas, un total de L.E. 1,000 (mille). Toutefois, il ne sera pas accordé de subvention individuelle concernant :

(1) Les élèves qui n'auront pas passé un examen reconnu, les qualifiant pour l'admission dans la classe où ils sont inscrits.

(2) Les élèves qui auront dépassé l'âge de 19 ans au premier jour de l'année scolaire pour laquelle une subvention est demandée.

(3) Les élèves qui auront été inscrits pendant plus de deux ans dans la même classe.

(4) Les élèves inscrits dans une classe où le nombre d'élèves dépasse le maximum fixé par le Ministère de l'Instruction Publique, ou qui reçoivent l'enseignement dans une salle de classe n'offrant pas un espace suffisant pour le nombre d'élèves présents.

(5) Les élèves dont la conduite est répréhensible.

ART. 8.

**Subventions
de capital.**

Les subventions de capital peuvent comprendre des concessions de terrain ou des allocations en argent, pour aider soit à l'achat du terrain, soit au paiement des frais de construction ou d'aménagement de l'école.

Une concession de terrain ne pourra être faite qu'avec l'approbation du Ministère des Finances, et seulement là où il existe une parcelle appartenant au Gouvernement, convenable et disponible pour l'objet dont il s'agit.

Les subventions de capital en argent seront subordonnées à telles conditions que le Ministère de l'Instruction Publique pourra établir à propos de chaque cas.

10 août.

ART. 3.

Pour être qualifiée en vue d'obtenir des subventions du Ministère de l'Instruction Publique, toute école secondaire privée devra remplir les conditions suivantes :

Conditions à remplir.

(1) Être placée sous le contrôle d'un Comité Administratif reconnu, qui désignera une personne pour remplir les fonctions de correspondant avec le Ministère.

(2) Ne pas avoir pour objet un bénéfice privé.

(3) Tenir, dans des registres préalablement approuvés, un état des renseignements relatifs aux élèves qui y sont admis.

(4) Être ouverte en tout temps à l'inspection du Ministère de l'Instruction Publique et fournir les renseignements demandés par ce Ministère.

(5) Avoir obtenu l'approbation du Ministère de l'Instruction Publique pour l'emploi du temps et l'organisation du travail.

ART. 4.

Le Ministère de l'Instruction Publique accordera les subventions dans les limites des fonds réservés à ce sujet, après avoir pris en considération les rapports et les propositions de ses inspecteurs.

Limites des subventions.

ART. 5.

Dans son rapport sur une école quelconque, l'inspecteur devra non seulement indiquer si les conditions énumérées dans l'article 3 sont généralement observées dans cette école, mais faire aussi ses observations sur les points suivants :

Rapport de l'inspecteur.

(1) Position de l'école par rapport aux besoins de la localité, et possibilité de continuer à être d'une façon permanente une école secondaire propre à bien remplir ce rôle.

(2) Etat des bâtiments de l'école concernant l'hygiène, l'aération, l'éclairage et la propreté.

(3) Convenance du mobilier et du matériel.

(4) Compétence du personnel enseignant et efficacité de l'enseignement.

(5) Dispositions prises pour l'éducation physique (y compris les jeux organisés), pour le repas de midi, et pour l'inspection médicale.

Discipline et caractère de l'école au point de vue moral.

10 août.

RÈGLEMENT

RELATIF AUX SUBVENTIONS A ACCORDER PAR LE MINISTÈRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE AUX ÉCOLES SECONDAIRES PRIVÉES.

ARTICLE PREMIER.

Ce qu'on
entend
par école
secondaire.

En ce qui concerne le présent règlement, sera considérée comme école secondaire, toute école organisée en vue d'un cours complet d'enseignement secondaire conforme au Programme de l'Enseignement Secondaire promulgué par le Ministère de l'Instruction Publique ou à quelque autre plan d'études accepté à cet effet par ce Ministère comme équivalent et convenable.

Lorsque le même établissement comprendra des sections autres que le cours secondaire, le Ministère de l'Instruction Publique décidera dans chaque cas si le cours secondaire peut être considéré comme une école secondaire, pour ce qui regarde le présent règlement.

ART. 2.

Cas dans
lesquels des
subventions
pourront être
accordées.

Le Ministère de l'Instruction Publique pourra accorder des subventions aux écoles secondaires privées qui remplissent les conditions prévues dans le présent règlement et atteignent un niveau suffisant au point de vue de l'efficacité de l'enseignement.

L'attribution d'une subvention lors d'une année quelconque n'implique pas, pour le Ministère de l'Instruction Publique, l'obligation de continuer à accorder la subvention totalement ou en partie dans les années subséquentes, à condition que l'école intéressée soit informée de la décision du Ministère à ce sujet, trois mois avant la fin de l'année scolaire en cours.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 1759

promulguant le Règlement relatif aux Subventions à accorder
par le Ministère de l'Instruction Publique aux Ecoles Secondaires Privées (*).

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

Vu le budget du Ministère de l'Instruction Publique pour 10 août
l'exercice 1913 ;

Vu les propositions faites par le Comité Technique dans
sa séance du 11 juin 1913, concernant le projet de règle-
ment relatif aux subventions à accorder par le Ministère de
l'Instruction Publique aux écoles secondaires privées ;

Vu la délibération du Conseil Supérieur de l'Instruction
Publique dans sa séance du 22 juin 1913 ;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans sa
séance du 2 août 1913 ;

ARRÊTE :

ARTICLE UNIQUE.

Le règlement ci-annexé, relatif aux subventions à accorder
par le Ministère de l'Instruction Publique aux écoles secon-
daires privées, approuvé par le Conseil des Ministres dans
sa séance du 2 août 1913, sera mis en vigueur aussitôt
après sa promulgation au "Journal Officiel."

Le Caire, le 10 août 1913.

AHMED HACHMAT.

(*) Journ. Off. 27 août, supplément.

10 août.

Kafr Manaker.

(1) Dans la zone située entre les habitations du dit Kafr et les pompes de la Commission Locale.

(2) Dans la zone située entre les habitations du dit Kafr et le dépôt de bois de M. Karam et la rue el Tewfiki.

(3) Dans les terrains vagues situés entre les habitations du dit Kafr.

2. — Les aires devront être installées dans les terrains de cultures.

3. — Toute contravention au présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas 100 P.T.

4. — Le présent arrêté entrera en vigueur trente jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 10 août 1913 (8 Ramadan 1331).

MOHAMED HEDDAYA.

ARRÊTÉ.

Installation des Aires à Céréales au Bandar de Benha et à Kafr Manaker (*).

LE MOUDIR DE KALIOUBIEH,

Vu l'article 348 du Code Pénal Indigène;

10 août.

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial émis dans sa séance du 28 juillet 1913;

ARRÊTE :

1. — Il est interdit d'installer des aires à céréales au milieu des habitations du Bandar de Benha et de Kafr Manaker dans les zones suivantes :

Bandar de Benha.

(1) Dans la zone limitée à l'est par une rue et le nouveau Bureau de la Poste, au nord par la rue Aly Chérif, à l'ouest par la rue El Damanhourî et par les habitations et au sud par la rue Ahmed Bey Hamza.

(2) Dans la zone située dans la rue de Gîsr el Nil en face les habitations à partir de la porte du palais de la Princesse Falma Hanem Effendi jusqu'à la fin des habitations sises sur la rive du Nil.

(*) Journ. Off. 27 août, page 2001.

13 août.

ART. 5.

Les dispositions du présent règlement seront appliquées sans préjudice de toute autre poursuite pénale à laquelle pourront donner lieu les faits constatés.

ART. 6.

Toute contravention aux dispositions du présent règlement sera punie d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine et d'une amende n'excédant pas P.T. 100 ou de l'une de ces deux peines seulement.

Dans le cas d'une seconde contravention dans le délai d'une année à partir de la date où la première condamnation est devenue définitive, le juge pourra ordonner la fermeture de l'établissement pendant un mois ou sa fermeture définitive.

ART. 7.

Au cas où les copropriétaires de l'établissement seraient les uns étrangers, les autres indigènes, la contravention sera poursuivie devant la juridiction mixte.

ART. 8.

Le présent règlement entrera en vigueur trente jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Fait à Alexandrie, le 13 août 1913.

Le Président de la Commission Municipale,
AHMED ZIWAR.

ART. 2.

18 août

Tout magasin dans lequel le beurre artificiel est mis en vente, soit exclusivement, soit avec d'autres articles, doit avoir sur sa façade une enseigne portant en arabe et en langue européenne, cette dernière, en caractères latins, la mention "Beurre artificiel."

Ces caractères, tant arabes qu'européens, devront avoir une hauteur de dix centimètres au moins.

L'enseigne doit être placée de façon à ce qu'elle soit bien visible.

ART. 3.

Le beurre artificiel ne peut être exposé ou mis en vente que dans des récipients qui portent sur les côtés et le couvercle et d'une façon durable la mention "Beurre artificiel" en langue arabe et dans une langue européenne, cette dernière, en caractères latins.

Ces caractères, tant arabes qu'européens, devront avoir une hauteur de quatre centimètres au moins.

Il ne peut être livré aux clients que dans des paquets portant la même mention en caractères d'une hauteur d'au moins un centimètre.

ART. 4.

Les agents de la Municipalité pourront toujours pénétrer dans les locaux où le beurre, de quelque nature que ce soit, est fabriqué ou mis en vente et y prélever des échantillons; procès-verbal sera toujours fait de l'opération.

10 août.

Les deux villages de Balaks et Zawiet el Naggar seront détachés du ressort du Mehkémeh sommaire de Chebin el Kanater et rentreront dans celui du Mehkémeh sommaire de Galioub.

Fait le 10 août 1913 (8 Ramadan 1331).

Le Ministre de la Justice p. i.,
YOUSSEF WAHBA.

Règlement sur la Vente du Beurre Artificiel (*).

SECTION DES MUNICIPALITÉS ET COMMISSIONS LOCALES.

13 août.

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE D'ALEXANDRIE,
Vu l'article 15 du Décret du 5 janvier 1890 instituant la Municipalité d'Alexandrie ;

Vu les délibérations de la Commission Municipale des 14 mai et 18 juin 1913, approuvées par S. E. le Ministre de l'Intérieur ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Indépendamment des dispositions du Décret du 28 août 1904 sur les établissements incommodes, insalubres et dangereux, les personnes qui s'occupent de la fabrication ou de la vente du beurre artificiel doivent se conformer aux prescriptions suivantes :

Le beurre artificiel ne sera vendu ni mis en vente que sous la dénomination spéciale de "Beurre artificiel."

(*) Journ. Off. 25 août, page 1938.

Arrêté détachant certains Villages du ressort du Mehkémeh de 1^{re} Instance de Zagazig, en les rattachant au ressort du Mehkémeh du 1^{re} Instance de Guizeh; et transférant certains Villages du ressort d'un Mehkémeh Sommaire à un autre, dans la Circonscription du Mehkémeh de 1^{re} Instance de Guizeh (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu les deux Arrêtés du Ministère de l'Intérieur promulgués le 23 juillet 1913 portant modification dans la liste des villages en ce qui concerne les Moudirieh de Charkieh et de Galioubieh; 10 août.

Vu l'article 4 du Règlement de Réorganisation des Mehkémehs (Loi n° 25 de 1909);

ARRÊTE :

Les quatre villages suivants : Teherieh, Kafr el Shorafa el Kibli, Kafr Saad Beheri et Kafr el Sohbi, ainsi que les Ezbehs qui en dépendent et qui sont inscrits devant leurs noms dans la liste des villages et les Ezbehs qui ont été nouvellement construits, seront détachés du ressort du Mehkémeh de 1^{re} Instance de Zagazig et rentreront dans celui du Mehkémeh de 1^{re} Instance de Guizeh, et pour les matières sommaires ils dépendront du Mehkémeh de Chehin el Kanater.

Les villages de Hassanieh, Kaba el Sanhara-Khalwatha seront détachés du ressort du Mehkémeh sommaire de Galioub et rentreront dans celui du Mehkémeh sommaire de Toukh.

(*) Journ. Off. 18 août, page 1930.

ARRÊTÉ.

Modifications au Tableau des Maladies Infectieuses (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

28 juillet.

Vu les articles 1^{er}, alinéa 2, et 12 de la Loi n° 15 de 1912, prescrivant des mesures prophylactiques contre les maladies infectieuses;

Considérant que la varicelle a nouvellement apparu dans le pays avec le caractère d'une maladie infectieuse à large diffusion;

ARRÊTE:

1. — Est ajoutée à la deuxième partie du Tableau annexé à la Loi n° 15 de 1912, sus-visée, la maladie infectieuse suivante:

La Varicelle.

2. — Toute infraction à la disposition du présent arrêté sera poursuivie et réprimée conformément à l'article 12 de la Loi n° 15 sus-visée.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 28 juillet 1913.

Le Ministre de l'Intérieur,

(Signé): M. Šaīb.

(*) Journ. Off. 18 août, page 1929.

ARRÊTÉ.

Nettoiemment des Rues dans la Ville de Minieh (*).

LE MOUDIR DE MINIEH,

Vu l'article 8 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en 26 juillet date du 7 juin 1913 et l'Arrêté de la Moudirich de Minieh en date du 22 janvier 1905 ;

ARRÊTE :

(1) Les dispositions de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 7 juin 1913 sont applicables à la ville de Minieh.

(2) Les dispositions de l'Arrêté de la Moudirich de Minieh en date du 22 janvier 1905 sont et demeurent abrogées.

(3) La présente disposition entrera en vigueur immédiatement après sa promulgation aux Journaux Officiels.

Fait à Minieh, le 26 juillet 1913.

P^r le Moudir de Minieh,

ABDEL AZIZ YEHA.

(*) Journ. Off. 16 août, page 1918.

24 mai.

ARRÊTE :

1. — Seront enlevées les Messallahs et latrines, existants sur les bords du Bahr el Youssoufi, à l'est du Tribunal Indigène, à l'extrémité de la rue, qui commence au portail du Chemin de fer Egyptien, ainsi que toutes Messallahs de ce genre dans les limites de la ville de Fayoum.

2. — Il est interdit d'installer des Messallahs ou des latrines sur les bords du Bahr el Youssoufi et de ses branches dans les limites de la ville de Fayoum.

3. — Il est interdit d'uriner ou de déposer des ordures sur les bords du Bahr el Youssoufi et de ses branches, dans le périmètre de la dite ville.

4. — Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 100 ou d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

5. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 21 mai 1913.

Le Moudir de Fayoum,

ALI GAMAL EL DIN.

2. — Il est formellement interdit de se baigner, de laver du linge, des ustensiles, de jeter des immondices dans le Canal Charkawieh dans la région désignée dans l'article 1^{er}. 9 février.

3. — Le présent arrêté est applicable seulement à partir du 1^{er} mai jusqu'au 31 août de chaque année.

4. — Toute infraction aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 100 ou d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

5. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 9 février 1913.

(Signé): SAÏD ZOULFIKAR.

ARRÊTÉ.

Mesures en vue de prévenir la Pollution de l'Eau destinée à l'Alimentation
au Bandar de Fayoum (*).

LE MOUDIR DE FAYOUM,

Vu la décision de la Commission Sanitaire du Bandar de Fayoum en date du 22 mars 1913, prise en conformité de l'article 6 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 11 mai 1895 approuvé par la Cour d'Appel Mixte; 21 mai.

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial émis dans sa séance du 20 mai 1913;

(*) Journ. Off. 6 août, page 1850.

30 juillet.

Les deux villages de Balaks et de Zawiet el Naggar qui relèvent administrativement du Markaz de Kalioub, relèveront dorénavant de la juridiction du Tribunal de justice sommaire de Kalioub au lieu de celui de Chibin el Kanater.

Fait à Bulkeley, le 30 juillet 1913 (26 Chaabân 1331).

Le Ministre de la Justice p. i.,
Cacheté: YOUSSEF WAHBA.

(Traduction.)

ARRÊTÉ.

Mesures en vue de prévenir la Pollution de l'Eau destinée à l'Alimentation
à Fareskour (*).

LE MOUDIR DE DAKAHLIEH.

9 février.

Vu la décision de la Commission Sanitaire du Markaz de Fareskour en date du 15 avril 1912, prise en conformité de l'article 6 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 11 mai 1895, approuvé par la Cour d'Appel Mixte ;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial émis dans sa séance en date du 12 juin 1912 ;

ARRÊTÉ :

1. — L'eau nécessaire à l'alimentation et l'usage domestique à Fareskour sera prise d'El Teraa el Charkawieh dans la région située entre la source d'El Teraa el Kébira au sud de l'habitation de Fareskour et Teraa el Anania.

(*) Journ. Off. 6 août, page 1850.

ARRÊTÉ

modifiant la Circonscription de quelques Tribunaux de Justice Sommaire (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'article 3 du Décret du 7 décembre 1892 modifiant ^{30 juillet} certains articles du Décret du 3 novembre 1890;

Vu les Arrêtés ministériels déterminant la circonscription judiciaire des Tribunaux de justice sommaire de Chibin el Kanater, Minal-Kamh, Toukh et Kalioub;

Vu les deux Arrêtés du Ministère de l'Intérieur en date du 23 juillet 1913 portant certaines modifications dans le registre des villages en ce qui concerne les deux Moudiriehs de Charkieh et de Kalioubieh;

ARRÊTÉ:**ARTICLE UNIQUE.**

Les villages de Tohuria, Kafr Shorafa el Kibli, Kafr Saad Beheri et Kafr el Sôhbi avec leurs Ezbehs respectives indiquées en regard de leurs noms dans le registre des villages et Ezbehs nouvellement institués, relèveront dorénavant de la juridiction du Tribunal de justice sommaire de Chibin el Kanater au lieu de celui de Minal Kamh, comme relevant administrativement du Markaz de Chibin el Kanater.

Les villages de Hasania, Kaha, Senhera et sa Khelwa qui relèvent administrativement du Markaz de Toukh, relèveront dorénavant de la juridiction du Tribunal de justice sommaire de Toukh au lieu de celui de Kalioub.

(*) Journ. Off. 6 août, page 1840.

Third Year.

Civil law (specific contracts).

Criminal law (special offences).

Criminal procedure.

Mohammedan law (inheritance, waqf, and procedure).

Civil procedure.

French language (obligatory for the English Section only).

Fourth Year.

Civil law (real rights, privileges and hypothecs, etc.).

International law.

Commercial law.

Civil procedure (modes of execution).

N.B.—(1) Students of the second year shall not have to attend a course of lectures on Roman Law during the school year 1913-1914, they having already received instruction in this subject in the first year (1912-1913).

(2) Lectures on Criminal Procedure shall be given to students of the fourth year during the school year 1913-1914, these students not having received instruction in that subject during the third year (1912-1913).

Commercial Law.

- Of traders and of acts of commerce.
- Of commercial books.
- Of commercial partnerships and companies.
- Of brokers and of stock-exchange regulations.
- Of commission. Agents in general.
- Of commercial instruments, bills of exchange, promissory notes to order and to bearer, cheques, etc.
- General principles of bankruptcy and composition.

N.B. — Candidates shall not be required to answer questions of Procedure.

(c) DISTRIBUTION OF STUDIES.

The subjects of instruction in the four years shall be the following :—

First Year.

- Introduction to the study of Law.
- Organization of Public Authorities.
- Mohammedan law (real rights).
- Political economy.
- Subsidiary language (obligatory for the English Section only).

Second Year.

- Civil law (obligations).
- Criminal law (general part).
- Roman law.
- Administrative law and financial legislation.
- Mohammedan law (personal rights).
- Subsidiary language (obligatory for the English Section only).

Part II:—

Chapter XIV.—Crimes and misdemeanours committed by means of the Press, etc.

„ XVI.—Of falsification.

Part III:—

Chapter I.—Homicide, wounding and blows.

„ IV.—Offences against decency and morality.

„ VII.—Defamation, insults; disclosure of secrets, etc.

„ VIII.—Theft and extortion, etc.

„ X.—Obtaining by false pretences and abuse of confidence, etc.

„ XIV.—Trespass.

Criminal Procedure.

Commentary upon the Code of Criminal Procedure; Law instituting the Assize Courts.

Fourth Year.***Civil Procedure.***

Modes of execution of conservatory arrestment in mixed and native legislation.

N.B.—Candidates are permitted to have their codes with them in the written examination, provided they contain no annotation.

Procedure.

General theory of civil procedure.

Principal practical problems which it is destined to solve.

Comparative legislation.

Notification of interested parties; processes served by bailiffs.

Summonses.

Intervention of third parties; summons of guarantors; appearance of parties; mandataries; election of domicile; the maxim *Nul ne plaide par procureur hors le roi*.

Default; default *profit-joint*.

Methods of preparing a cause for trial.

The preparatory judge.

Competence of the different native and mixed jurisdictions.

Theory of the mixed interest.

Exception of incompetence and *lis pendens*.

Dilatory exceptions.

Applications to have processes declared void.

Interruption, cessation, peremption of proceedings.

Procedure in regard to evidence; interrogatories.

Oath; examination of witnesses; expert evidence.

Preparatory, interlocutory, definitive judgments.

Contradictory and default judgments.

Ways of attacking judgments; opposition; appeal; petition for revocation of judgment (*requête civile*).

Special proceedings; possessory actions; improbation; verification of documents.

Criminal Law.

Commentary upon the Native Penal Code with comparative legislation.

(b) MODIFICATIONS IN THE COURSE OF STUDY.

The following modifications are introduced into the Syllabus of the subjects hereinafter indicated.

First Year.

Political Economy.

Present Syllabus, subject to omission of Titles VII and IX.

Second Year.

Civil Law.

Theory of obligations with mandate and suretyship.
Theory of evidences.

Administrative Law.

The course of lectures shall compose the teaching of the fundamental principles of Administrative Law explained in the light of comparative legislation.

Students shall not be called upon to answer questions implying a textual knowledge of Egyptian Administrative Law.

Third Year.

Civil Law.

Sale, including pre-emption and assignment of claims.
Contract of lease.
Contract of loan.
Contract of insurance.

Theory of moral personality, comparative legislation, and applications to civil and commercial partnerships, to foundations, and to persons of Public Law.

(a) MODIFICATIONS IN THE SCHOOL REGULATIONS.

(1) The terminal examination will be exclusively an oral one, and will embrace all the subjects in the Programme.

(2) The maximum number of marks for the written and for the oral tests shall be twenty each.

In the three last years such marks shall be multiplied by various coefficients according to the following list.

To pass the annual examination, a candidate must obtain at least twenty-five per cent of the maximum in each subject, and sixty per cent of the maximum total of marks.

SUBJECT.	COEFFICIENT.	RESPECTIVE TOTAL.
Second Year.		
Civil Law	4	160
Criminal Law	3	120
Roman Law	3	120
Administrative Law	2	120
Financial Legislation (Public Finance) ...	1	
Mohammedan Law	4	160
Subsidiary Language	3	120
Third Year.		
Civil Law	4	160
Criminal Law	3	120
Criminal Procedure	1	40
Mohammedan Law	4	160
Civil Procedure	3	120
French Language	3	120
Fourth Year.		
Civil Law	4	160
International Law	3	120
Commercial Law	3	120
Civil Procedure	2	80

Troisième Année.

Droit civil (contrats spéciaux, etc.).
Droit pénal (délits spéciaux).
Code d'instruction criminelle.
Droit musulman (successions, Wakf et procédure).
Procédure civile.
Langue française (obligatoire pour la section anglaise).

Quatrième Année.

Droit civil (droits réels, privilèges et hypothèques).
Droit international.
Droit commercial.
Procédure civile (voies d'exécution).

N.B. — (1) Les étudiants de 2^{me} année n'auront pas de cours de Droit romain en l'année scolaire 1913-1914, vu que cette matière leur a été enseignée en 1^{re} année (en 1912-1913).

(2) Un cours de Code d'Instruction Criminelle sera donné aux étudiants de la 4^{me} année en l'année scolaire 1913-1914, vu que cette matière ne leur a pas été enseignée en 3^{me} année (en 1912-1913).

**Modifications in the Regulations and Course of Study prescribed
for the Khedivial School of Law (Ministry of Justice) (*).**

The following modifications in the Regulations and course of study prescribed for the Khedivial School of Law were adopted by the Governing Council of the School at a meeting of that body held on April 14, 1913.

These modifications were approved by Ministerial Order on May 14, 1913, and will come into force on October 4, 1913, the beginning of the school year 1913-1914.

(*) Journ. Off. 30 juillet, supplément.

Droit Commercial.

Commerçants et actes de commerce.

Livres de commerce.

Sociétés commerciales.

Du courtage et du règlement des bourses.

Du contrat de commission.

Des effets de commerce, lettres de change, billets à ordre et au porteur, chèques, etc.

Principes généraux de la faillite et du concordat.

N. B. — Les candidats n'auront pas à répondre à des questions de procédure.

(c) MATIÈRES À ENSEIGNER.

Les matières à enseigner dans les quatre années seront :—

Première Année.

Introduction à l'étude du Droit.

Organisation des pouvoirs publics.

Droit musulman (statut réel).

Economie politique.

Langue accessoire (obligatoire pour la section anglaise).

Deuxième Année.

Droit civil (obligations).

Droit pénal (partie générale).

Droit romain.

(Droit administratif.

Finances publiques.

Droit musulman (statut personnel).

Langue accessoire (obligatoire pour la section anglaise).

Titre II :—

Chapitre XIV.—Crimes et délits commis par la voie de la presse.

„ XVI.—Du faux.

Titre III :—

Chapitre I.—Homicide, coups et blessures.

„ IV.—Attentat à la pudeur et aux mœurs.

„ VII.—Diffamation, injures, etc.

„ VIII.—Vol, extorsion, etc.

„ X.—Escroquerie, abus de confiance, etc.

„ XIV.—Violation de la propriété.

Instruction Criminelle.

Commentaire du Code d'instruction criminelle.

Loi sur les Cours d'Assises.

Quatrième Année.*Procédure Civile.*

Voies d'exécution et saisie conservatoire en droit mixte et indigène.

N. B. — Les candidats pourront se présenter aux examens écrits les codes en main, à condition qu'il n'y ait pas d'annotations.

Procédure.

Théorie générale de la procédure civile.

Principaux problèmes pratiques qu'elle a pour mission de résoudre.

Législation comparée.

La notification des intéressés ; actes d'huissiers.

L'acte d'assignation.

L'intervention des tiers ; les demandes en garantie.

La comparution des parties ; les mandataires ; éléction de domicile ; la maxime : "Nul ne plaide par procureur hors le roi."

Du défaut ; défaut profit-joint.

La mise de la cause en état d'être jugée.

Le juge préparateur.

Compétence des diverses juridictions indigènes et mixtes.

Théorie de l'intérêt mixte.

Exception d'incompétence et de litispendance.

Exceptions dilatoires.

Les fins de non recevoir.

Interruption, cessation, péremption.

Les procédures d'instruction : interrogatoire, serment, enquêtes, expertises.

Les jugements préparatoires, interlocutoires, définitifs, contradictoires, par défaut.

Les voies de recours : opposition, appel, requête civile.

Procédures spéciales ; actions possessoires ; inscription en faux ; vérification d'écriture.

Droit pénal.

Commentaire du code pénal indigène avec législation comparée.

(b) MODIFICATIONS APPORTÉES AU PROGRAMME.

Les modifications suivantes sont apportées au programme des matières ci-après indiquées :

Première Année.

Economie politique.

Programme actuel sauf suppression des rubriques VII et IX.

Deuxième Année.

Droit civil.

La théorie des obligations avec le mandat et le cautionnement.

La théorie des preuves.

Droit administratif.

Le cours comprendra un enseignement des principes fondamentaux du droit administratif, expliqués à la lumière de la législation comparée.

Les étudiants ne seront pas appelés à répondre à des questions impliquant une connaissance textuelle des lois administratives égyptiennes.

Troisième Année.

Droit civil.

La vente, y compris la préemption et la cession de créance.

Le contrat de louage.

Le contrat de prêt.

Le contrat d'assurance.

Théorie de la personnalité morale, législation comparée, et applications aux sociétés civiles et commerciales, aux fondations et aux personnes du droit public.

(a) MODIFICATIONS APPORTÉES AU RÈGLEMENT.

(1) L'examen semestriel comporte seulement des épreuves orales sur toutes les matières enseignées pendant le semestre.

(2) Les épreuves, soit écrites, soit orales, reçoivent des notes distinctes de 0 à 20.

Dans les trois dernières années ces notes seront multipliées par des coefficients différents, selon le tableau suivant.

Pour être admis à l'examen de fin d'année, un candidat doit avoir le quart du maximum dans chaque matière et les trois-cinquièmes du maximum global.

MATIERE.	COEFFICIENT.	TOTAL EFFECTIF.
Deuxième Année.		
Droit civil	4	160
Droit pénal	3	120
Droit romain	3	120
Droit administratif	2	120
Finances publiques	1	
Droit musulman	4	160
Langue accessoire	3	120
Troisième Année.		
Droit civil	4	160
Droit pénal	3	120
Instruction criminelle	1	40
Droit musulman	4	160
Procédure civile	3	120
Langue française	3	120
Quatrième Année.		
Droit civil... ..	4	160
Droit international	3	120
Droit commercial	3	120
Procédure civile	2	80

L'adhésion de la République Orientale de l'Uruguay
à l'Arrangement Postal concernant les Livrets d'Identité est valable
à partir du 1^{er} juillet 1913 (*).

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES.

1^{er} juillet. Le Ministère des Affaires Étrangères a reçu de M. le Président de la Confédération Suisse une nouvelle communication aux termes de laquelle l'adhésion, précédemment donnée par la *République Orientale de l'Uruguay*, à l'Arrangement postal concernant les *livrets d'identité*, conclu à Rome le 26 mai 1906, est valable à partir du 1^{er} juillet 1913.

Modifications dans les Règlements et Programmes d'Études
de l'Ecole Khédiviale de Droit (Ministère de la Justice) (**).

Dans sa séance tenue le 14 avril 1913, le Conseil de direction de l'Ecole Khédiviale de Droit a décidé d'introduire dans les Règlement et Programme d'études de la dite Ecole les modifications suivantes, qui seront appliquées à partir de l'année scolaire 1913-1914 commençant le samedi 4 octobre 1913.

Cette décision a été approuvée par Arrêté ministériel rendu le 14 mai 1913.

(*) Journ. Off. 30 juillet, page 1804.

(**) Journ. Off. 30 juillet, supplément.

Les règlements auront lieu de 9 h. à 11 h. 30 a.m., les jours où les Banques sont ouvertes ; aucun règlement ne s'effectuera le samedi.

**Tarif des Prix des Carnets, Notes-Contrats,
Délégations, Bordereaux, etc.**

ART. 35.

Les carnets, notes-contrats, délégations et bordereaux seront fournis par la Commission, suivant tarif arrêté par elle et affiché à la Bourse.

Allocation du Commissaire du Gouvernement.

ART. 36.

La contribution à verser annuellement au Gouvernement, pour assurer le service du Commissariat, est fixée à L.E. 240.

3 juillet.

désigner chaque année par la Commission de la Bourse, ainsi que leurs suppléants.

Le réclamant saisira le Président par une demande écrite, en double exemplaire, dans laquelle il précisera l'objet de la contestation ; le Président communiquera copie de cette demande au défendeur, et, l'acte de compromis une fois dressé, il fixera les lieu, jour et heure auxquels les parties devront se présenter devant le tribunal arbitral.

Le tribunal arbitral procédera et statuera comme amiable compositeur, sans être astreint à suivre les formes de procédure, ni les règles du droit et sans aucuns frais. Sa décision motivée sera rendue à la majorité des voix.

En cas de partage, la voix du Président sera prépondérante.

Délégation Sommaire du Tribunal Arbitral.

ART. 33.

Toutes contestations et difficultés, tous malentendus qui naîtront à la corbeille et qui auront besoin d'une prompte solution seront, d'un commun accord des parties, soumis, séance tenante, à une Délégation du tribunal arbitral, laquelle siégera en permanence aux heures de Bourse et sera composée d'un membre de la Commission, comme président, et de deux courtiers choisis par lui, comme assesseurs.

Cette Délégation, après avoir entendu les parties, rendra ses décisions oralement, séance tenante, en présence des parties, sans aucune forme de procédure et sans recours

Mention de ces décisions sera faite le jour même sur un registre *ad hoc*.

Règlement des Opérations au Comptant.

ART. 34.

La livraison des titres se fera, au bureau de l'acheteur, contre paiement en espèces.

L'acheteur a la faculté de remettre au vendeur un chèque ou une délégation sur Banque ; dans ce cas, la livraison des titres s'effectuera aux guichets de la Banque, contre paiement en espèces.

3 juillet.

Les fiches d'offres ou de demandes qui seront présentées à la clôture pourront être refusées par le Comité de la Cote, s'il estime que les dites offres ou demandes tendent à déprimer ou à forcer les cours.

Le préposé inscrira sur un tableau *ad hoc* l'offre ou la demande de la valeur indiquée, au prix donné. Cette inscription devra rester un quart d'heure au moins au tableau, pour que les cours donnés puissent être pris en considération pour la formation de la cote.

Les fiches d'offres et de demandes ne pourront plus être remises après le premier coup de cloche de clôture.

ART. 29.

La cote journalière sera dressée comme suit :

(a) Toute valeur ayant donné lieu à des transactions sera inscrite à la cote de clôture avec le prix relaté sur la dernière fiche remise au préposé de la corbeille. Cependant si, après un cours pratiqué, il existait une fiche d'offre à un prix inférieur au prix pratiqué, ou une fiche de demande à un prix supérieur au prix pratiqué, la cote enregistrera comme cours de clôture le prix de l'offre ou de la demande avec la mention : "Vendeur ou Acheteur."

(b) Toute valeur n'ayant pas donné lieu à des transactions ou à des offres ou à des demandes, sera inscrite en clôture avec le prix de clôture de la veille, accompagné de la mention : "Nominal." Toutefois, si une opération a été traitée au comptant sur une valeur non traitée à la Bourse du terme le jour même, le prix du comptant sera inscrit comme prix de clôture à la cote du terme et vice-versa.

Pour les valeurs inscrites aux Bourses étrangères, il ne sera porté aucun prix en clôture, si les cours inchangés ici ont cependant fluctué à l'étranger. Toutefois, le Comité de la Cote se réserve le droit d'appréciation.

(c) Le prix d'une valeur traitée, offerte ou demandée, ne peut être pris en considération que s'il porte sur une quantité minima de vingt-cinq titres, sauf pour les titres faisant l'objet de la liste mentionnée à l'article 26 et dont la cote indiquera les transactions faites sur les quantités minima déterminées dans la dite liste.

(d) Toute fiche d'offre ou de demande déposée peut être annulée avant le dernier coup de cloche, sans toutefois pouvoir être retirée.

3 juillet.

ART. 25.

Les réponses des primes se feront au coup de cloche de onze heures.
Les dates de liquidation de ces opérations sont les mêmes que celles des opérations à terme.
Les options sont soumises aux liquidations ordinaires.

Minimum de Vente de Titres.**ART. 26.**

Toute opération conclue, à terme ou au comptant, sans désignation de quantité, s'entend pour un nombre de vingt-cinq titres. Exception est faite pour les titres dont la liste sera arrêtée et affichée par la Commission.

Des Carnets.**ART. 27.**

Les opérations conclues doivent, obligatoirement et séance tenante, être consignées sur un carnet de cinquante feuillets numérotés.

Les feuillets mentionnant les opérations conclues doivent être paraphés par les contre-parties.

De la Cote.**ART. 28.**

(1) Toute opération conclue doit être immédiatement inscrite sur une fiche par les deux parties contractantes et cette fiche doit, obligatoirement et sous peine d'amende, être remise au préposé de la corbeille.

Elle mentionnera la quantité, le nom et le cours de la valeur traitée et si l'opération est à terme ou au comptant.

Le contenu de la fiche sera enregistré par le préposé sur un registre *ad hoc* ;

(2) A partir de l'ouverture de la Bourse, les courtiers pourront remettre au préposé une fiche mentionnant les offres ou les demandes des valeurs qu'ils auraient à traiter, avec les prix relatifs.

3 juillet.

Toute réclamation de la part du vendeur pour les lots primés au tirage, devra se faire dans les quinze jours de la livraison.

L'acheteur aura toujours le droit de réclamer dans le cas où il lui aurait été livré des titres amortis.

ART. 23.

Les modes de règlement d'une position sont, soit la levée ou la livraison des titres, soit leur vente ou leur rachat, soit le report ou le déport de la position.

Faute par le client de faire parvenir à son courtier, au plus tard la veille du jour pour la réponse des primes, soit par lettre, soit par dépêche, ses instructions au sujet du mode de règlement de sa position en liquidation, le courtier pourra, à l'échéance du terme convenu, faire liquider cette position par l'entremise d'un Comité délégué par la Commission, après avoir mis en demeure le client, par lettre recommandée, de régler dans les vingt-quatre heures.

Dans le cas de levée ou de livraison des titres, le client remettra à son courtier les délégations nécessaires pour la liquidation, au plus tard le matin du deuxième jour de la liquidation.

Le courtier a le droit de refuser de reporter son client, mais il devra en avoir avisé ce dernier par lettre recommandée, quarante-huit heures avant le jour fixé pour la réponse des primes.

Des Primes.

ART. 24.

Il peut être conclu des opérations à prime simple ou à double faculté.

Les primes simples ou à double faculté doivent être payées dans un délai qui ne doit pas dépasser les vingt-quatre heures.

Pour les opérations dites "doublé," le fixe doit être réglé en liquidation, sauf stipulation contraire.

Les opérations à prime simple ou à double faculté peuvent être conclues pour toutes échéances de même ou de moindre durée que celle des opérations à terme.

Coupons et Droit de Souscription aux Emissions Nouvelles. 3 juillet.**ART. 19.**

Toute opération à terme conclue à partir du jour du paiement du coupon, s'entend ex-coupon.

Le droit de souscription à l'émission de nouvelles actions ou obligations d'une Société dont les titres sont déjà cotés, appartient à l'acheteur, si l'affaire a été conclue au plus tard la veille de l'émission.

L'acheteur qui veut exercer son droit de souscription est tenu, dans tous les cas, de lever les titres au plus tard la veille de l'émission.

Toute affaire conclue à partir du jour même de l'émission s'entend ex-droit.

ART. 20.

Un tableau spécial placé à la Bourse indiquera le jour fixé pour le paiement des coupons des titres cotés, ainsi que les dates des émissions nouvelles, appels de fonds, etc.

Liquidation des Opérations à Terme.**ART. 21.**

Chaque liquidation comprend trois jours :

Premier jour. — Réponse des primes en liquidation et fixation des cours de compensation par le Comité délégué à cet effet par la Commission.

Deuxième jour. — Règlement des différences entre courtiers par factures émises par les créanciers.

Troisième jour. — Règlement des titres et espèces.

ART. 22.

Les règlements des opérations à terme sur les obligations à lots, pour lesquelles le tirage échoit dans le courant des quatre jours de la liquidation, se feront de la même façon que pour toutes autres valeurs, sauf que la livraison finale des titres n'aura lieu qu'après l'arrivée de la liste officielle du tirage, dont la chance appartiendra au vendeur, au stipulation contraire.

3 juillet.

ART. 14.

Le commis principal ne peut traiter des opérations pour son propre compte qu'avec le courtier auquel il est adjoint, et ce, moyennant le courtage convenu entre eux et qui, dans tous les cas, ne pourra être inférieur au tarif suivant : $\frac{1}{4}$ de courtage pour tout achat ou toute vente, sauf pour les opérations clôturées dans la journée et pour lesquelles il sera perçu $\frac{1}{8}$ à l'achat et $\frac{1}{8}$ à la vente.

Des Opérations à Terme.**ART. 15.**

La Commission établira les prix de compensation auxquels devra être opéré le règlement des opérations en cours, aux dates par elle fixées à l'avance pour une année aux termes de l'article 18 du Règlement de la Bourse du 8 novembre 1909, modifié par les Décrets des 25 avril 1910 et 27 mars 1912.

Les opérations à terme traitées la veille du jour fixé pour la réponse des primes, sans stipulation d'échéance, s'entendent pour la liquidation suivante.

ART. 16.

A l'échéance du terme convenu, les affaires devront être liquidées ou reportées dans les délais fixés par l'article 21.

ART. 17.

Les reports pour les échéances suivantes ne peuvent être traités que dans les trois jours qui précèdent le premier jour de la liquidation.

Les opérations conclues le deuxième jour de la liquidation jusqu'à onze heures, seront comprises dans la liquidation en cours ; les opérations conclues après onze heures seront comprises dans la liquidation suivante.

ART. 18.

Toutes les opérations à terme devront être constatées entre courtiers et entre courtiers et clients, par des notes-contrats suivant la formule adoptée.

Commis Principaux.

3 juillet.

ART. 11.

Les commis principaux se subdivisent en deux catégories :

- (1) Ceux qui sont autorisés à donner des arrêtés (sta bene) ;
- (2) Ceux qui n'ont pas cette autorisation.

Chaque courtier ne peut s'adjoindre au minimum que :

Quatre commis principaux ayant pouvoir de donner des arrêtés ;

Six commis principaux n'ayant pas pouvoir de donner des arrêtés.

Lorsque deux ou plusieurs courtiers inscrits font partie, comme associés solidairement responsables, d'une même collectivité, ils ne peuvent avoir, en tout, que quatre commis principaux avec droit d'arrêté et six commis principaux, sans droit d'arrêté.

ART. 12.

Le commis principal peut se séparer d'un courtier pour se faire inscrire auprès d'un autre, mais il doit, au préalable, en aviser la Commission, en joignant à sa demande d'inscription nouvelle un certificat délivré par le courtier auquel il était antérieurement adjoint et lui donnant décharge définitive de tous comptes entre eux.

Au cas où le certificat serait refusé par le courtier, la Commission, dûment saisie, convoquera les deux parties, et après avoir entendu leurs explications, statuera, par décision motivée, soit en refusant l'inscription du commis principal auprès du nouveau courtier, soit en passant outre, le cas échéant, au défaut de certificat, le tout sans préjudice des peines disciplinaires, s'il y a lieu.

ART. 13.

Tout commis principal qui sert d'intermédiaire entre le courtier auquel il est adjoint et le client, perçoit, sauf accord contraire avec le courtier, le 50% sur les courtages payés par son client. Dans tous les cas, la remise ne doit pas excéder le 50%.

Il est, par contre, responsable envers le courtier, dans les mêmes proportions, des pertes que celui-ci viendrait, éventuellement, à subir du chef du dit client.

3 juillet.

Des Cotisations.**ART. 9.**

Les cotisations et taxes d'abonnement à la cote à payer annuellement et par anticipation sont fixées comme suit :

Courtier seul	L.E. 5
Courtiers en société :		
L'un d'eux	„ 5
Chacun des autres	„ 1
Commis principal avec pouvoir	„ 2.500
Commis principal sans pouvoir	„ 1.500
Droit fixe dû par les commis principaux avec pouvoir, pour chaque changement de courtier	„ 2.500
Droit fixe dû par les commis principaux sans pouvoir, pour chaque changement de courtier	„ 2.500
Taxe d'abonnement à la cote du terme et du comptant due par les Sociétés au capital de Lst. 200,000 et au-dessus	„ 40
Taxe d'abonnement à la cote du terme et du comptant due par les Sociétés dont le capital est inférieur à Lst. 200,000	„ 20
Taxe d'abonnement à la cote du comptant...	„ 10

Emploi du Produit des Cotisations, Amendes, etc.**ART. 10.**

Le produit des taxes d'abonnement des Sociétés, des cotisations, des amendes et autres perceptions, servira à faire face à tous les frais de fonctionnement de la Bourse des Valeurs, de son Commissariat, etc.

Les fonds seront déposés auprès d'une Banque désignée par la Commission et ils ne pourront être utilisés que pour les dépenses ou besoins de la Bourse et sur signature du Président et visa du Secrétaire-Trésorier, ou de leurs remplaçants.

L'emploi de tout excédent disponible sera déterminé par la Commission de la Bourse, après constitution d'un fonds de réserve destiné aux dépenses imprévues.

Au 31 décembre de chaque année, il sera dressé un bilan par les soins de la Commission.

(b) *Pour les valeurs se traitant en Francs :*

3 juillet

	Jusqu'à	Francs	50 =	Francs	0.25
Au-dessus de	Francs	50 à „	100 =	„	0.50
„	„	100 à „	150 =	„	0.75
„	„	150 à „	250 =	„	1
„	„	250 à „	500 =	„	1.25
„	„	500	$\frac{1}{4}\%$	sur l'effectif.	

Pour les obligations égyptiennes à lots, Franc 1.

(c) *Pour les valeurs se traitant sur le chiffre nominal :*

$1\frac{1}{2}\%$ sur le nominal pour les valeurs d'Etat ;

$\frac{1}{8}\%$ sur le nominal des obligations égyptiennes.

Pour toutes autres valeurs étrangères à lots, 1 Franc par titre.

Les courtages ci-dessus fixés sont dus aussi bien sur l'achat que sur la vente.

Toute opération de report faite avec un client comporte demi-courtage sur le comptant et sera franco pour le terme.

Pour toute liquidation d'une opération à terme, il sera perçu demi-courtage.

Pour les opérations à prime, il sera dû demi-courtage au règlement de la prime et demi-courtage à la confirmation.

ART. 8.

Tout courtier convaincu d'avoir contrevenu aux dispositions qui précèdent ou d'avoir perçu un courtage autre que celui fixé au tableau ci-dessus sera frappé d'une amende de L.E. 200 à 500.

Seules les Banques constituées par actions et possédant un capital minimum de Lst. 150,000 et les banques privées faisant des avances sur titres et ayant un capital minimum de Lst. 50,000 auront droit à un retour de 50% sur les courtages ci-dessus.

Les banques qui désireraient bénéficier de ce retour de courtage devront en faire la demande au Président de la Commission et fournir les justifications nécessaires.

Les banques admises au bénéfice du retour de courtage seront affichées sur un tableau spécial, à la Bourse.

3 juillet.

des marchés et déclarer jours fériés, moyennant un préavis de quarante-huit heures, les jours où les Bourses de Paris et de Londres seront fermées.

ART. 6.

Il est formellement interdit aux courtiers et commis principaux de faire des affaires entre eux ou avec qui que ce soit, en dehors des heures établies, ainsi que les dimanches et jours fériés.

Toute négociation d'affaire, tout pourparler, tout délai de réponse à une opération en cours, doit cesser au dernier coup de cloche de clôture, et ce, sous peine d'amende à fixer suivant les cas.

Des Courtages.

ART. 7.

Il n'est pas perçu de courtage pour les opérations conclues entre courtiers, tant à l'achat qu'à la vente.

Ne sont considérées comme courtiers à cet effet que les personnes inscrites comme telles à la Bourse des Valeurs du Caire ou d'Alexandrie.

Toute autre personne, résidant en Egypte, est considérée comme client et doit payer courtage pour tout ordre d'achat ou de vente, pour tout arrêté relatif à des valeurs au comptant ou à terme, en un mot pour toute opération en général, et ce, conformément au tableau suivant :

Tableau des Courtages.

(a) Pour les valeurs se traitant en Livres :

	Jusqu'à	Lst. 0·10	=	Lst. 0.0.11½
Au-dessus de	Lst. 0·10	à Lst. 2	=	„ 0.0.3
„	„	2	„ 5	= „ 0.0.6
„	„	5	„ 10	= „ 0.0.9
„	„	10	„ 20	= „ 0.1.0
„	„	20½%	sur l'effectif.	

Horaire et Jours Fériés.

3 juillet

ART. 3.

Les marchés du terme et du comptant seront ouverts aux transactions chaque jour, de dix heures et demie à midi et demi, excepté les dimanches et jours fériés. L'ouverture des marchés sera annoncée par un coup de cloche et leur clôture par deux coups donnés à cinq minutes d'intervalle.

La Commission pourra, pour une période qu'elle déterminera, décider l'ouverture de la Bourse l'après-midi et fixer les heures d'ouverture et de clôture.

ART. 4.

Les jours fériés sont les suivants :

Anniversaire de l'avènement au trône de S.A. le Khédive ;

Baïram (le premier jour et si c'est un jour férié, le deuxième jour) ;

Courban Baïram (le premier jour et si c'est un jour férié, le deuxième jour ;

Noël catholique et orthodoxe ;

Jour de l'an musulman ;

„ catholique et orthodoxe ;

„ israélite ;

Vendredi Saint catholique et orthodoxe ;

Lundi de Pâques catholique ;

Cham el Nessim ;

Pâques (Pessah) israélite : le premier jour ;

Lundi de Pentecôte catholique ;

Grand Jeûne israélite ;

Le samedi, du 15 avril au 15 octobre, sauf décision contraire de la Commission de la Bourse.

ART. 5.

La Commission pourra, en cas d'événement public ou à raison de circonstances imprévues, changer les heures d'ouverture et de clôture

3 juillet.

RÈGLEMENT INTÉRIEUR.

Fréquentation des Corbeilles.

ARTICLE PREMIER.

La Bourse des Valeurs comprend deux corbeilles, l'une affectée aux opérations à terme, l'autre aux opérations au comptant.

La Commission de la Bourse pourra décider la suppression de l'une des corbeilles au cas où elle jugerait que le nombre des affaires ne comporte pas l'emploi de deux corbeilles.

Chacune de ces corbeilles se subdivise en corbeille intérieure et en corbeille extérieure.

Sont seuls admis aux corbeilles intérieures les courtiers inscrits et les commis principaux, également inscrits, ayant pouvoir d'opérer.

Sont admis, en outre, aux corbeilles extérieures, les commis principaux inscrits, sans pouvoir d'opérer.

L'accès des corbeilles est rigoureusement interdit à toutes autres personnes.

Police des Corbeilles.

ART. 2.

La police des corbeilles est confiée à ceux des membres de la Commission de la Bourse qui fréquentent eux-mêmes les corbeilles. Ils n'en permettront l'accès qu'à ceux qui ont droit d'y pénétrer ; ils veilleront à ce que l'ordre y règne ; ils pourront se faire assister de préposés, et, le cas échéant, s'ils le jugent utile, requérir la force publique. Ils feront expulser des corbeilles tous ceux qui en auront troublé l'ordre, y auront pénétré sans droit ou auront refusé d'obéir aux injonctions faites en vue de faire respecter le Règlement, le tout sans préjudice des sanctions disciplinaires et pénales, s'il y a lieu.

ARRÊTÉ

approuvant le Règlement Intérieur de la Bourse des Valeurs du Caire (*).

ARRÊTÉ.

LE MINISTRE DES FINANCES,

Vu l'article 42 du Règlement de la Bourse, approuvé par le Décret du 8 novembre 1909 et modifié par les Décrets des 25 avril 1910 et 27 mai 1912 ;

Vu l'avis émis par l'Assemblée Générale des courtiers inscrits à la Bourse des Valeurs du Caire dans sa séance du 19 septembre 1910 ;

ARRÊTE :**ARTICLE UNIQUE.**

Le règlement intérieur de la Bourse des Valeurs du Caire approuvé par l'Arrêté ministériel du 27 août 1910 est abrogé et remplacé par le règlement intérieur ci-après, lequel entrera en vigueur à partir de sa publication au " Journal Officiel."

Le Caire, le 3 juillet 1913.

Le Ministre des Finances,

Signé: A. HILMY.

(*) Journ. Off. 28 juillet, supplément.

ARRÊTÉ

Modifications aux Circonscriptions Administratives de la Moudirieh de Galioubieh (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

23 juillet.

De concert avec le Ministère des Finances ;
Le Conseil Provincial de Galioubieh entendu ;

ARRÊTE :

1. — Sont introduites dans les circonscriptions administratives les modifications suivantes :

MOUDIRIEH DE GALIOUBIEH.*Markaz de Galioub et Markaz de Toukh.*

Sont détachés du Markaz de Galioub et rattachés au Markaz de Toukh, les trois villages d'El Hassanieh, Kaha et Senhara wa Khélouâtha.

Markaz de Chibine el Kanater et Markaz de Galioub.

Sont détachés du Markaz de Chibine el Kanater et rattachés au Markaz de Galioub, les deux villages de Balaks et Zawviet el Naggar.

2. — Le Moudir de Galioubieh est chargé de l'exécution du présent arrêté qui entrera en vigueur à partir du 1^{er} aout 1913.

Alexandrie, le 19 Chaabân 1331 (23 juillet 1913).

(Signé) : M. SAÏD

(*) Journ. Off. 28 juillet, page 1791.

ARRÊTÉ.

Modifications aux Circonscriptions Administratives des Moudiries
de Charkieh et de Galioubieh (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

De concert avec le Ministère des Finances;
Les Conseils Provinciaux de Charkieh et de Galioubieh
entendus;

23 juillet

ARRÊTÉ :

1. — Sont introduites dans les circonscriptions administratives les modifications suivantes :

MOUDIRIES DE CHARKIEH ET DE GALIOUBIEH.

Markaz de Minet el Kamh et Markaz de Chibine el Kanater.

Sont détachés du Markaz de Minet el Kamh (Charkieh) et rattachés au Markaz de Chibine el Kanater (Galioubieh), les quatre villages de Tohourieh, Kafr el Chorafa el Kébli, Kafr Saad Bahari et Kafr el Sohbi, y compris les Ezbehs qui en dépendent, tant ceux qui figurent actuellement en regard de chaque village à l'état de circonscriptions administratives que ceux nouvellement créés.

2. — Les Moudirs de Charkieh et de Galioubieh sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui entrera en vigueur à partir du 1^{er} août 1913.

Alexandrie, le 19 Chaabân 1331 (23 juillet 1913).

(Signé) : M. Saïd

(*) Journ. Off. 28 juillet, page 1791.

9 juillet. of 1913, if, in any case, its conditions are more favourable to the candidates than those of the above-mentioned Ministerial Order.

ART. 30.

Certificates. The certificates given for the First and Second Parts of the Examination shall be handed to the successful candidates by an official of the Ministry of Education delegated for this purpose. In the presence of this official each candidate must write his signature on the certificate, and likewise sign a receipt for the Certificate in a special register.

(Signed) : A. THEOMAT,
Minister of Education.

Cairo, July 9, 1913.

ART. 28.

9 juillet.

The list of successful candidates at the Supplementary ^{Lists.} Session of the Secondary Education Certificate (Part II) shall be published in the Official Journal. If these candidates wish to enter one of the Higher Colleges, their applications for admission shall only be considered after the admission into these Colleges of applicants whose names appear on the Pass List published at the conclusion of the ordinary session of the Secondary Education Certificate Examination (Part II).

ART. 29.

(1) Candidates duly registered at the ordinary session of the Secondary Education Certificate Examination (Part II) in 1913, whose cases fall within the conditions laid down in Articles 20, 22, 24, and 25 of this Ministerial Order, are by exception excused from complying with Article 21 as regards the period within which they must submit the Medical Certificate required by Article 24, or the statement of the reasons preventing attendance required by Article 25. They shall be allowed to present themselves as candidates at the Supplementary Session if they submit their Application Forms and the necessary documents within the period fixed by the Ministry of Education and published in the Official Journal. ^{Temporary Arrangements.}

(2) In 1913, by exception, the Supplementary Examination will be held in accordance with the Regulations for the Secondary Education Certificate enacted by Ministerial Order No. 1377, dated March 3, 1909.

The Examiners in considering the results of the Examination shall, however, apply the provisions of Law No. 12

9 juillet.

certificate must be signed by two doctors, of whom at least one must be a medical officer of the Government.

ART. 25.

Unavoidable
Absence.

A candidate who is unavoidably prevented from attending or completing the examination at the ordinary session by a cause other than illness, which the Ministry of Education shall accept as a valid excuse for absence, shall be allowed to present himself at the Supplementary Session of the same year, provided that he submits to the Ministry of Education, within a period of seven days after the occasion of his first absence, a full statement of the reasons that prevented his attendance.

This statement must be authenticated in the same manner as the Form of Application mentioned in Article 1 of this Ministerial Order.

ART. 26.

Examination.
in All
Subjects.

A candidate, who is allowed to present himself at the Supplementary Examination in terms of Articles 24 and 25, shall be examined in all the subjects of the Written and Oral Examinations.

ART. 27.

Condition
of Success.

A candidate who is exempted from any part of the examination, in terms of Articles 20 and 22 of this Ministerial Order, shall be deemed successful in the Secondary Education Certificate Examination (Part II) if he obtains at the Supplementary Session such marks as would, in conjunction with the marks obtained at the ordinary session, have enabled him to pass at the ordinary session.

obtained at the Ministry of Education on payment of the value of the stamp (P.T. 3). 9 juillet.

All candidates for the Supplementary Session of the Examination must forward to the Ministry of Education, together with their Form of Application, an examination fee of L.E. 2. This fee shall in no case be returned.

ART. 22.

A candidate who was admitted to the Oral Examination at the ordinary session, but who failed to obtain the minimum mark required by the Regulations in one subject only of the Oral Examination, shall be allowed to present himself at the Supplementary Session of the same year to be re-examined in the oral test in that subject. Re-
Examination
in the Oral
Tests.

ART. 23.

Any candidate who at the ordinary session fails to obtain forty per cent of the maximum mark for the group of subjects, specified in Article 9 of Law No. 12 of 1913, shall not be allowed to present himself as a candidate at the Supplementary Session. Group
of Subjects.

ART. 24.

A candidate for Part II of the Examination who is prevented by illness from attending or completing the Examination at the ordinary session, shall be allowed to present himself at the Supplementary Session of the same year, provided that he submits to the Ministry of Education, within a period of seven days after the occasion of his first absence, a medical certificate attesting that he was not able to attend the ordinary session on account of illness. This Illness.

9 juillet.

marks obtained by each of these candidates in each subject of the Written Examination. The marks obtained in the Written Examination shall determine the order of merit: the marks obtained in the Oral Examination shall not appear in the Pass List. The Pass List shall be published in the Official Journal. As regards Part II of the Examination, separate lists shall be drawn up for the Literary and Scientific Sides respectively.

(2) A list showing the candidates who have failed, and specifying the marks obtained by each candidate in each subject of the Written Examination, and, in the case of candidates admitted to the Oral Examination, the subject in which each failed in the Oral Examination.

ART. 20.

Supplemen-
tary Session.

A candidate for Part II of the Secondary Education Certificate Examination, who, at the ordinary session, fails to obtain the minimum mark required by the Regulations in one subject only of the Written Examination, but who has fulfilled all other requirements for admission to the Oral Examination, shall be allowed to present himself at the Supplementary Session in the same year for re-examination in that subject, and for the oral tests. The Written Examination at the Supplementary Session for the subject in which the candidate has failed shall include all the parts of that subject.

ART. 21.

Applications.

Candidates who wish to present themselves at the Supplementary Session must submit their application for admission to the Examination two months before the date fixed for the Examination. The application must be written on the stamped Form of Application (S.C. Form 2), which may be

number on the examination papers, or make on them any kind of sign which might reveal their identity to the examiner. Every examination paper bearing the candidate's name or number or any such sign shall be cancelled. 9 juillet.

Candidates must not communicate with each other in any way while in the Examination Room.

Candidates are forbidden to bring into the Examination Room any books or notes.

All articles required by the candidates (except Arabic pens) shall be distributed by members of the Examination Board, and the use of other articles shall not be permitted.

ART. 17.

On finishing their examination papers, candidates shall hand them, without detaching the slip, to the President, or to the Controller or Supervisor who has been appointed to receive the examination papers. Examination Papers.

ART. 18.

As soon as possible after the Written Examination the President shall publish a list showing the names of the candidates who, in terms of Article 9 of Law No. 12 of 1913, may proceed to the Oral Examination. He shall also appoint the time for the beginning of the Oral Examination. Oral Examination.

ART. 19.

As regards both Part I and Part II of the Examination, after the oral tests the President and Controllers shall draw up, sign and present to the Ministry the following lists:— Lists.

(1) A list, hereinafter called the Pass List, showing the successful candidates in order of merit, and specifying the

9 juillet.

ART. 13.

The President and the Controllers shall take part in the awarding of marks and their decision shall be final.

ART. 14.

**Control
Number.**

Both in the Written Examination and in the Oral Examination a control number shall be given to every candidate by the President or by one of the Controllers, so that the names of the candidates shall be unknown to the Examiners.

No Examiner shall be allowed to make inquiries as to the name, the school, or other personal particulars of any candidate.

Candidates are strictly forbidden to attempt in any way to reveal their identity to members of the Examination Board.

ART. 15.

**Admission
of Public.**

Only the Members of the Examination Board and the candidates shall be allowed to enter the Examination Rooms during the Written Examination. On receiving authorization from the Ministry of Education the representatives of schools to which candidates belong may be present during the Oral Examination.

ART. 16.

**Written
Examination.**

The examination questions must be answered on sheets of specially printed paper, which shall be distributed by members of the Examination Board. Candidates must, before proceeding to answer the questions, fill in the details indicated on the detachable slip, but must not write their name or

ART. 8.

9 juillet.

The questions for the written part of the Examination shall be chosen by a Commission specially appointed for this purpose by the Ministry. Selection
of Tests.

ART. 9.

The President shall be responsible for the adoption of all measures necessary for conducting the Examination efficiently. President.

ART. 10.

The Controllers shall assist the President in securing regularity in the working of the Examination, both Written and Oral. Controllers.

ART. 11.

Supervisors are required to devote their entire time to invigilating, and are strictly forbidden to explain to a candidate the meaning of any question or of any word in a question. They shall observe that the details indicated on the detachable slips of Examination Papers have been duly filled in by the candidates under their supervision. Supervisors.

ART. 12.

The Examiners shall be divided into Commissions composed of at least two members, each Commission being responsible for the correction and marking of the examination papers and for the Oral Examination in the subject or group of subjects assigned to it. Sub-
Commissions

9 juillet.

ART. 4.

Declaration. Before the Examination every candidate, whether for Part I or for Part II of the Examination, must sign a declaration in a special register in the presence of one of the members of the Board of Examiners delegated for the purpose or of an official of the Ministry of Education. This declaration must specify, besides the date of signature, the candidate's name in full, nationality and address; the date and place of his birth; his father's name in full, and occupation; and also the name of the school at which the candidate was last in attendance and the foreign language which he studied.

ART. 5.

If the Form of Application or the declaration in the special register does not contain a full and true statement of every matter respecting which information is required, the examination of the candidate may be annulled.

ART. 6.

**Punctuality
at the
Examination.**

Candidates who do not present themselves at the latest at the hour fixed for the beginning of the examination in any subject shall not be admitted to any subsequent portion of the Examination.

ART. 7.

**Examination
Board.**

The members of the Examination Board shall be appointed by the Ministry of Education. This Board shall consist of a President, Controllers, Supervisors and Examiners.

PART II.

9 juillet.

DAY.	Hour.	S U B J E C T.		TIME TO BE ALLOWED FOR THE PAPER.
		LITERARY SIDE.	SCIENTIFIC SIDE.	
1st day	7.30 a.m.	Arabic Language.		2½ hours
"	10.30 a.m.	Translation.		2 "
2nd day	7.30 a.m.	History.	—	2½ "
"	7.30 a.m.	—	Arithmetic and Algebra.	3 "
"	11 a.m.	Science.	Freehand Drawing.	1½ "
3rd day	7.30 a.m.	Arithmetic, Geo- metry & Algebra.	Geometry and Trigonometry.	2½ "
"	10.30 a.m.	French or English as supplementary language.	Physics.	2 "
4th day	7.30 a.m.	English or French as principal language.		3 "
"	11 a.m.	Geography.	Chemistry.	1½ "
"	3 p.m.	—	Model Drawing.	1½ "

9 juillet.

either on the Literary Side or on the Scientific Side, and that they have devoted at least two years to such course of study. The signature of the Head of the school must be legally attested by the competent authorities.

ART. 3.

Time Table. The written examination shall be held as follows :—

PART I.

DAY.	HOUE.	SUBJECT.	Time to be allowed for the Paper.
1st day	7.30 a.m.	Arabic Language	2½ hours.
"	10.30 "	History	2 "
2nd day	7.30 "	Geometry and Algebra	2½ "
"	10.30 "	Science	2 "
3rd day	7.30 "	Arithmetic... ..	2 "
"	10 "	Translation... ..	2 "
"	3 p.m.	Drawing	1½ "
4th day	7.30 a.m.	English or French Language... ..	2½ "
"	10.30 "	Geography... ..	2 "

The Form of Application must be filled up in the candidate's own handwriting in Arabic and in English or French, and returned to the Ministry together with the examination fee at least two months before the date fixed for the beginning of the Examination. 9 juillet.

If the candidate belongs to a Government school, the Head of this school must certify that the Form of Application has been entirely filled up in the handwriting of the candidate and that the information contained therein is in conformity with the school registers.

If the candidate belongs to a private school or does not belong to any school, the Form of Application must be authenticated by his guardian if the candidate is a minor, and the guardian's signature must be legally attested by the competent authorities; if the candidate is of full age, his own signature must be legally attested by the competent authorities.

In the case of candidates who present themselves as belonging to no school or as belonging to a private school, but who have been in attendance at a Government school in the current school year, even if only for a few days, the Form of Application must also be signed by the Head of the Government school last attended.

ART. 2.

Candidates for Part II of the Examination who have been educated in a private school must submit with their application a certificate from the Head of the school at which they have been educated, stating that they have completed the course of study prescribed in the "Syllabus of the Secondary Course of Study" for the classes of the Third and Fourth Years,

MINISTERIAL ORDER No. 1748

dated July 9, 1913, embodying the Details of Organisation of Law No. 12 of 1913 relating to the Examination for the Secondary Education Certificate (*).

THE MINISTER OF EDUCATION,

9 juillet.

Having considered Law No. 5 dated February 28, 1910;

Having considered Ministerial Order No. 1377 dated March 3, 1909, enacting the Regulations relating to the Examination for the Secondary Education Certificate;

Having considered the proposals made by the School Management Committee at its meetings held on October 18 and December 9, 1911;

Having considered the opinion expressed by the Superior Council at its meeting of December 23, 1911;

Having considered Law No. 12 of 1913, enacting the Regulations relating to the Examination for the Secondary Education Certificate;

Having considered the decision of the Council of Ministers dated July 6, 1913;

ORDERS AS FOLLOWS :

ART. 1.

Applications.

Application to be examined must be made on the stamped Form of Application (S.C. Form No. 1), which may be obtained at the Ministry of Education on payment of the value of the stamp (3 P.T.).

(*) Journ. Off. 23 juillet, supplément.

Toutefois, dans l'appréciation des résultats, le jury d'examen appliquera la Loi n° 12 de 1913, si les dispositions en sont plus favorables aux candidats que celles du dit règlement.

ART. 30.

Chacun des certificats délivrés pour la Première ou la Deuxième Partie de l'examen sera remis à son destinataire par un délégué du Ministère de l'Instruction Publique, en présence duquel le dit destinataire devra apposer sa signature sur le dit certificat et sur le registre tenu à cet effet.

Le Caire, le 9 juillet 1913.

Le Ministre de l'Instruction Publique,

(Signé) : A. HECHMAT.

9 juillet.

ART. 28.

Liste
des résultats
de l'examen
supplémentaire.

La liste des candidats qui auront réussi à la session supplémentaire de l'examen du Certificat d'Etudes Secondaires (2^{me} Partie) sera publiée au "Journal Officiel." Si ces candidats désirent être admis dans les écoles supérieures, leurs demandes à cet effet ne pourront être examinées qu'après l'admission, dans ces écoles, des candidats dont le nom figure sur la liste dressée par ordre de mérite, publiée après la session ordinaire du dit examen.

ART. 29.

Dispositions
transitoires.

(1) Les candidats régulièrement inscrits à la session ordinaire de l'examen du Certificat d'Etudes Secondaires (2^{me} Partie) en 1913 et, qui se trouvent dans l'un des cas prévus aux articles 20, 22, 24 et 25 du présent arrêté seront dispensés à titre exceptionnel, d'observer le délai prévu à l'article 21, de produire le certificat médical prévu à l'article 24 et de fournir la déclaration des autres motifs d'empêchement, prévue à l'article 25. Ils pourront être autorisés à se présenter à la session supplémentaire après avoir envoyé leur demande à cet effet dans le délai qui sera fixé par le Ministère de l'Instruction Publique et publié au "Journal Officiel."

(2) A titre exceptionnel, les épreuves de la session supplémentaire en 1913 auront lieu comme celles de la session ordinaire, conformément au règlement de l'examen du Certificat d'Etudes Secondaires promulgué par Arrêté ministériel n° 1377, en date du 3 mars 1909.

ART. 25.

9 juillet.

Tout candidat qui, par suite de motifs autres que la maladie et agréés par le Ministère de l'Instruction Publique, aura été inévitablement empêché de se présenter aux épreuves écrites ou orales ou de compléter ces épreuves, lors de la session ordinaire, pourra se présenter à la session supplémentaire de la même année, pourvu qu'il fournisse au Ministère de l'Instruction Publique, dans le délai de sept jours à courir depuis la date à laquelle il s'est absenté, une déclaration spécifiant les motifs qui l'ont empêché de se présenter.

Déclaration
d'empêche-
ment pour
motifs autres
que la
maladie.

L'authenticité de cette déclaration devra être certifiée de la même manière que la formule d'inscription à l'examen mentionnée à l'article 1^{er} du présent arrêté.

ART. 26.

Tout candidat autorisé à se présenter à la session supplémentaire aux termes des articles 24 et 25 ci-dessus, devra subir dans leur intégralité toutes les épreuves écrites ou orales.

Obligation
de subir
toutes les
épreuves.

ART. 27.

Tout candidat qui aura été exempté de certaines épreuves aux termes des articles 20 et 22 du présent arrêté, sera considéré comme ayant réussi à l'examen du Certificat d'Etudes Secondaires (2^{me} Partie), s'il a obtenu à la session supplémentaire des notes qui, ajoutées à celles qui lui ont été attribuées lors de la session ordinaire, lui auraient permis de passer à cette session ordinaire.

Conditions
de succès.

ART. 22.

Bénéfice
de
l'admissi-
bilité aux
épreuves
orales.

Tout candidat qui aura subi toutes les épreuves orales à la session ordinaire et qui n'aura pas obtenu la note minimum pour une matière seulement à ces épreuves, pourra se présenter à la session supplémentaire de la même année pour subir l'examen oral sur cette matière.

ART. 23.

Candidats
qui ont
échoué pour
le groupe
de matières.

Si un candidat n'a pas obtenu à l'examen écrit, lors de la session ordinaire, 40 % du maximum des points pour le groupe de matières, prévu à l'article 9 de la Loi n° 12 de 1913, il ne sera pas autorisé à se présenter à la session supplémentaire.

ART. 24.

Cas d'empê-
chement
pour cause
de maladie.

Tout candidat à la Deuxième Partie de l'examen qui aura été empêché, pour cause de maladie, de se présenter aux épreuves écrites ou orales ou de compléter ces épreuves, lors de la session ordinaire, pourra se présenter à la session supplémentaire de la même année, pourvu qu'il fournisse au Ministère de l'Instruction Publique, dans le délai de sept jours à courir depuis la date à laquelle il s'est absenté, un certificat médical attestant qu'il n'a pu se présenter à la session ordinaire, pour raison de santé. Ce certificat devra être signé par deux médecins, dont un au moins devra être un médecin du Gouvernement.

2^e Liste des candidats qui ont échoué, avec le nombre des points qu'ils ont obtenus pour chacune des matières de l'examen écrit.

Dans le cas où les candidats ont échoué à l'examen oral, la liste indiquera aussi la matière dans laquelle le candidat a échoué.

ART. 20.

Tout candidat à l'examen du Certificat d'Etudes Secondaires (2^{me} Partie) qui, lors de la session ordinaire, n'aura pas obtenu à l'examen écrit, pour une matière seulement, la note minimum exigée pour cette matière, mais qui aura rempli toutes les autres conditions nécessaires pour être admis à subir l'examen oral, pourra se présenter à la session supplémentaire de la même année afin de subir de nouveau l'épreuve écrite sur cette matière, ainsi que toutes les épreuves orales. L'examen écrit supplémentaire portera sur toutes les branches de la matière dans laquelle le candidat a échoué.

Session
supplémentaire.

ART. 21.

Les candidats à l'examen supplémentaire devront faire parvenir leur demande d'inscription au Ministère de l'Instruction Publique deux mois avant la date fixée pour cet examen. Cette demande devra être rédigée sur la formule timbrée spéciale (Form. S.C. n° 2) qui pourra être obtenue au Ministère de l'Instruction Publique, contre paiement de la valeur du timbre (3 P.T.).

Inscription
des candidats

Tout candidat à l'examen supplémentaire devra, en déposant la formule d'inscription, verser à la caisse du Ministère de l'Instruction Publique, pour droits d'examen, la somme de L.E. 2. Cette somme ne lui sera remboursée en aucun cas.

9 juillet.

Tous les objets dont les candidats auront besoin (excepté les plumes arabes) leur seront distribués par la commission d'examen, et l'emploi de tout autre article sera interdit.

ART. 17.

Remise des compositions. Quand un candidat a terminé sa composition, il la remet, sans détacher le volant, soit au président, soit au contrôleur ou au surveillant désigné à cet effet.

ART. 18.

Examen oral. Aussitôt que possible après l'examen écrit, la liste des candidats admis à subir l'examen oral, d'après les conditions prévues à l'article 9 de la Loi n° 12 de 1913, est affichée par les soins du président de la commission. Le président indique en même temps le jour où commencera l'examen oral.

ART. 19.

Listes des résultats de l'examen.

Pour chacune des deux parties de l'examen, lorsque les épreuves orales seront terminées, les listes ci-après seront dressées et signées par le président et les contrôleurs et remises au Ministère :

1° Liste, dite *liste d'admission*, indiquant par ordre de mérite les candidats admis définitivement, avec le nombre de points obtenus par chacun d'eux pour chacune des matières de l'examen écrit. Les notes obtenues à l'examen écrit détermineront l'ordre de mérite. Il ne sera pas fait mention sur cette liste des points obtenus à l'examen oral. La liste d'admission sera publiée au "Journal Officiel." Pour les candidats à la Deuxième Partie de l'examen, il y aura deux listes séparées, l'une pour la section des Lettres et l'autre pour la section des Sciences.

que les examinateurs ignorent les noms des candidats qu'ils interrogent ou dont ils corrigent les copies. 9 juillet

Il est interdit aux examinateurs de s'enquérir du nom et de la provenance des candidats, ainsi que de toute autre particularité les concernant.

Il est strictement interdit aux candidats de faire aucune démarche pour se faire connaître des membres de la commission d'examen.

ART. 15.

Pendant les épreuves écrites, personne, en dehors des membres de la commission et des candidats, ne peut être introduit dans les salles d'examen.

Admission
du public
dans les salles
d'examen.

Avec l'autorisation du Ministère, les représentants des écoles, soit gouvernementales, soit particulières, qui présentent des candidats, peuvent assister aux épreuves orales.

ART. 16.

Les compositions sont faites sur des feuilles imprimées distribuées par la commission. Avant de répondre aux questions, les candidats doivent inscrire avec soin les détails à indiquer sur le volant adhérent à la feuille de composition, mais cette dernière doit être exempte de tout signe ou de toute mention de nature à la faire reconnaître. Toute copie portant le nom du candidat ou un signe ou une mention quelconque sera annulée.

Instructions
concernant
les épreuves
écrites.

Toute communication entre candidats dans les salles d'examen est sévèrement interdite.

Défense
de communi-
quer.

Il est défendu aux candidats d'apporter aux examens des ouvrages ou des notes.

9 juillet.

ART. 10.

**Attributions
des
Contrôleurs.** Les contrôleurs assurent avec le président la régularité des épreuves écrites ou orales.

ART. 11.

**Attributions
des
Surveillants.** Les surveillants doivent se consacrer entièrement à leurs fonctions ; il leur est formellement interdit de fournir aux candidats aucune explication se rapportant aux épreuves de l'examen.

Ils auront soin de s'assurer que tous les candidats placés sous leur surveillance ont inscrit les détails qui doivent figurer sur la partie à détacher (volant) de la feuille destinée à une épreuve écrite quelconque, avant de ramasser cette feuille.

ART. 12.

**Sous-
Commissions.** Les examinateurs sont répartis en sous-commissions composées chacune d'au moins deux membres. Chacune de ces sous-commissions est chargée de l'appréciation des compositions écrites sur la matière ou le groupe de matières qui lui est assigné, et de l'examen oral, sur la même matière ou le même groupe de matières.

ART. 13.

**Appréciation
des épreuves.** Le président et les contrôleurs prennent part à l'appréciation des épreuves, et leur décision est définitive.

ART. 14.

**Numéro
de contrôle.** Aux épreuves écrites et aux épreuves orales, un numéro spécial remplaçant le nom est attribué à chaque candidat par les soins du président ou d'un des contrôleurs, de manière

Cette déclaration doit spécifier, outre la date de la signature, les nom, prénoms, nationalité, domicile, lieu et date de naissance du candidat; les nom, prénoms et profession de son père; l'indication de l'école où il a fait ses études en dernier lieu et de la langue étrangère qu'il a étudiée.

9 juillet.

ART. 5.

Si la formule d'inscription à l'examen ou la déclaration dans le registre spécial ne contiennent pas d'une manière complète et véridique toutes les informations exigées, l'examen du candidat pourra être annulé.

Annulation
de l'examen
pour
insuffisance
de
renseigne-
ments.

ART. 6.

Les candidats qui ne se présenteraient pas au plus tard à l'heure fixée pour le commencement de l'une quelconque des épreuves, ne seront pas autorisés à continuer l'examen.

Ponctualité
à l'examen.

ART. 7.

Le Ministère désigne la commission d'examen. Cette commission est composée d'un président, de contrôleurs, de surveillants et d'examinateurs.

Commission
d'examen.

ART. 8.

Les questions pour l'examen écrit sont choisies par une commission spéciale nommée par le Ministère.

Choix
des
questions.

ART. 9.

Le président a pour mission d'assurer, par toutes les mesures nécessaires, le bon fonctionnement des examens.

Attributions
du Président.

9 juillet.

II. — DEUXIÈME PARTIE.

Jours.	Heures.	MATIÈRES.		Temps accordé pour chaque composition.
		Section des Lettres.	Section des Sciences.	
1 ^{er} jour.	7.30 a.m.	Langue arabe.		2½ heures
1 ^{er} „	10.30 a.m.	Traduction.		2 „
2 ^{me} „	7.30 a.m.	Histoire.	2½ „
2 ^{me} „	7.30 a.m.	{ Arithmétique et algèbre.	3 „
2 ^{me} „	11 — a.m.	Sciences.	{ Dessin à main levée d'après modèle sans relief.	1½ heure
3 ^{me} „	7.30 a.m.	{ Arithmétique, géométrie et algèbre.	{ Géométrie et trigonométrie	2½ heures
3 ^{me} „	10.30 a.m.	{ Anglais ou français (langue accessoire).	{ Physique.	2 „
4 ^{me} „	7.30 a.m.	{ Anglais ou français (Langue principale).		3 „
4 ^{me} „	11 — a.m.	Géographie.	{ Chimie.	1½ heure
4 ^{me} „	3 — p.m.	{ Dessin à main levée d'après modèle en relief.	1½ „

ART. 4.

Déclaration
de
candidature.

Tout candidat à la Première Partie ou à la Deuxième Partie de l'examen doit, avant de subir les épreuves, signer une déclaration de candidature sur un registre spécial en présence d'un des membres du Jury d'examen ou d'un fonctionnaire du Ministère de l'Instruction Publique, délégué à cet effet.

pour les classes de 3^{me} et de 4^{me} année, soit pour la section des Lettres, soit pour la section des Sciences, et qu'ils ont consacré deux années au moins à cette étude. La signature du directeur de l'école devra être légalisée par les autorités compétentes.

ART. 3.

Les épreuves écrites se feront dans l'ordre suivant:

Horaires
de l'examen.

I. — PREMIÈRE PARTIE.

Jours.	Heures.	MATIÈRES.	Temps accordé pour la composition.
1 ^{er} jour.	7.30 a.m.	Langue arabe	2½ heures
1 ^{er} „	10.30 a.m.	Histoire	2 „
2 ^{me} „	7.30 a.m.	Géométrie et algèbre	2½ „
2 ^{me} „	10.30 a.m.	Sciences	2 „
3 ^{me} „	7.30 a.m.	Arithmétique	2 „
3 ^{me} „	10 — a.m.	Traduction	2 „
3 ^{me} „	3 — p.m.	Dessin	1½ heure
4 ^{me} „	7.30 a.m.	Langue anglaise ou française ...	2½ heures
4 ^{me} „	10.30 a.m.	Géographie	2 „

9 juillet.

La formule d'inscription sera remplie par le candidat, de sa propre main, en arabe et en anglais ou en français, et retournée au Ministère, en même temps que la somme fixée pour les droits d'examen, au plus tard deux mois avant la date fixée pour le commencement de l'examen.

Si le candidat appartient à une école gouvernementale, le directeur de cette école est tenu de certifier que la formule d'inscription à l'examen a été effectivement remplie de la main même du candidat et que les déclarations contenues dans cette formule sont conformes aux registres de l'école.

Si le candidat appartient à une école libre ou n'appartient à aucune école, la formule sera certifiée authentique par la personne dont il dépend, s'il est mineur, et la signature de cette personne devra être légalisée par les autorités compétentes ; s'il est majeur, il fera légaliser sa propre signature par les autorités compétentes.

Dans le cas des candidats se présentant comme n'appartenant à aucune école ou comme appartenant à une école privée, mais qui auraient fait partie, ne fût-ce que pendant quelques jours de l'année scolaire en cours, d'une école du Gouvernement, la formule d'inscription à l'examen devra être signée aussi par le directeur de la dernière école du Gouvernement à laquelle le candidat a appartenu.

ART. 2.

Les candidats à la Deuxième Partie de l'examen du Certificat d'Études Secondaires qui ont fait leurs études dans une école privée doivent, au moment de leur inscription, présenter un certificat du directeur de l'école à laquelle ils appartiennent, constatant qu'ils ont complété l'étude des matières prescrites dans le *Programme de l'Enseignement Secondaire*,

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 1748

portant Règlement d'Exécution de la Loi N° 12 de 1913, relative à l'Examen du Certificat d'Etudes Secondaires (1^{re} et 2^{me} Parties) (*).

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

Vu la Loi n° 5 du 28 février 1910 ;

Vu l'Arrêté ministériel en date du 3 mars 1909, n° 1377, ^{9 juillet.}
promulguant le Règlement relatif à l'examen du Certificat d'Etudes Secondaires ;

Vu les propositions faites par le Comité Technique dans ses séances des 18 octobre et 9 décembre 1911 ;

Vu la délibération du Conseil Supérieur de l'Instruction Publique en date du 23 décembre 1911 ;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans sa séance du 6 juillet 1913 ;

Vu la Loi n° 12 de 1913, relative à l'examen du Certificat d'Etudes Secondaires ;

A R R Ê T É :

ARTICLE PREMIER.

Toute demande d'inscription à l'examen doit être faite ^{Inscription.}
sur la formule timbrée spéciale (Form. S. C. n° 1). Cette
formule peut être obtenue au Ministère de l'Instruction
Publique contre paiement de la valeur du timbre (3 P.T.).

(*) Journ. Off. du 23 juillet, supplément.

8 juillet.

les droits suivants seront perçus à titre de frais de séjour ou d'entrepôt:

Pour les animaux :

50 millièmes pour chaque tête de bétail.

5 millièmes pour chaque tête de mouton ou de chèvre.

Pour les peaux :

1 millième pour chaque peau d'animaux de grande taille (bœufs, vaches, veaux, buffles, chameaux, etc.).

1/2 millième pour chaque peau d'animaux de petite taille (moutons, chèvres, etc.).

La nourriture, l'entretien et le gardiennage des animaux pendant leur séjour dans le parc, ainsi que le gardiennage des peaux, seront exclusivement à la charge de leurs propriétaires.

7. — Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication au "Journal Officiel."

Le 8 juillet 1913.

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé): M. SAÏD.

ARRÊTE :

8 juillet.

1. — Le bétail (bœufs, vaches, veaux et buffles), les moutons et les chèvres arrivant du Soudan, voie Chellal, devront être parqués à Chellal (Assouan) dans la station d'observation vétérinaire installée à cet effet par les soins de l'Administration de l'Hygiène Publique pour être visités par le vétérinaire de la station.

2. — Les peaux de toute espèce d'animaux de la susdite provenance devront être déposées à Chellal dans les hangars à ce destinés, pour être soumises à la visite vétérinaire.

3. — La visite devra être effectuée, sauf empêchement, dans les vingt-quatre heures de l'entrée des animaux dans le parc ou du dépôt des peaux dans les hangars.

4. — Si la visite constate parmi les animaux un cas de maladie épizootique, avéré ou suspect, ou que l'introduction des peaux en Egypte présente un danger d'infection, l'Autorité Vétérinaire ordonnera les mesures prophylactiques nécessaires conformément aux règlements en vigueur.

5. — Toute introduction d'animaux ou de peaux en contravention aux articles 1 et 2 sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 100 ou d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

6. — Pour indemniser l'Administration des dépenses d'établissement et d'entretien des parcs et des hangars,

9 juillet.

*Tarif à l'heure:*Mill.
—

Pour la première heure dans le Bandar	60)
Pour la deuxième heure et les heures suivantes (y compris les heures d'attente)	40
La fraction de l'heure excédant la demie sera considérée comme une heure entière.	
Pour la première heure hors du Bandar	80)
Pour chaque heure après la première heure	60
Pour une demi-journée, c'est-à-dire 6 heures	300
Pour une journée entière, c'est-à-dire 12 heures	600

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 9 juillet 1913 (5 Chaabân 1331).

MOHAMED ALY CHARARA.

ARRÊTÉ

établissant une Observation Vétérinaire pour les Animaux et Peaux
provenant du Soudan via Chellal (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

8 juillet.

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte du 23 mai, 1913 prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889;

Sur la proposition du Directeur Général de l'Administration de l'Hygiène Publique;

(*) Journ. Off. 23 juillet, page 1765.

Stations et Tarif des Voitures Publiques au Bandar de Maghagha (*).

LE MOUDIR DE MINIEH,

Vu les articles 22 et 28 du Règlement sur les voitures publiques en date du 26 juillet 1894; 9 juillet.

ARRÊTE:

1. — Les stations des voitures publiques au Bandar de Maghagha seront les suivantes:

(1) Station au nord du bureau de la Poste de Maghagha à l'endroit situé au nord de la rue et à l'ouest du Kottab qui se trouve à l'ancienne gare.

(2) Station à la "Kessarieh" à l'endroit situé en face de la boutique du Cheikh Mohamed Saïd vis-à-vis du Gameh el Ahmar.

(3) Station en face de la gare de Maghagha à l'endroit situé au nord de la porte générale de la gare.

2. — Le tarif des voitures publiques au dit Bandar est fixé comme suit:

<i>Tarif à la course:</i>	Aller.	Aller et retour.
	MLL.	MLL.
Du Markaz à la gare	20	30
De la gare à un point quelconque dans la ville	25	40
D'un point quelconque à un autre point dans la ville	15	30

(*) Journ. Off. 21 juillet, page 1753.

ARRÊTÉ.

Modification aux Stations des Charrettes et Tombereaux
au Bandar de Béni-Souef (*).

LE MOUDIR DE BÉNI SOUEF,

7 juillet.

Vu l'Arrêté de la Moudirich en date du 19 novembre 1900
sur les charrettes et tombereaux ;

Vu la délibération de la Commission Municipale du
Bandar de Béni-Souef en date du 25 décembre 1912 ;

ARRÊTE :

1. — La station suivante est ajoutée aux deux stations
mentionnées dans l'article premier de l'arrêté sus-visé :

	Nombre des charrettes.
Station sur la digue ouest du Canal Ibrahimieh près de la maison d'Ismâïl Bey Zazou	15

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours
après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 7 juillet 1913.

IBRAHIM HALIM.

(*) Journ. Off. 21 juillet, page 1758.

ARRÊTÉ.

Modification à la Liste des Quartiers affectés uniquement à l'Habitation des Familles et où ne peuvent être ouverts des Etablissements Publics au Caire (*).

LE GOUVERNEUR DU CAIRE,

Vu l'article 2 de la Loi n° 1 de 1904 sur les Etablis- 8 juillet.
sements Publics;

Vu l'Arrêté du Gouvernorat en date du 30 avril 1904, désignant les quartiers affectés à l'habitation des familles et qui ne peuvent être ouverts au commerce, et les arrêtés qui l'ont successivement modifié ou complété;

ARRÊTE:

1. — Est ajouté à la liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics, désignés dans l'article premier de l'arrêté sus-visé, le quartier suivant:

District de Gamalieh.

Kaied Bey.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 8 juillet 1913 (4 Chaabân 1331).

ALY ZULFIKAR.

(*) Journ. Off. 21 juillet, page 1752.

13 juillet.

Basse Egypte et d'Assiout, Minieh, Béni Souef, Ghiza et Fayoum, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Bulkeley, le 13 juillet 1913.

Le Ministre des Travaux Publics p.i.,
(Signé) : A. HECHMAT.

ARRÊTÉ

portant Institution d'un Tribunal de Justice Sommaire au Village de Toukh (*)

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

10 juillet.

Vu l'article 8 du Règlement de Réorganisation des Tribunaux Indigènes modifié par la Loi n° 5 de 1904 (14 février) ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Il est institué au village de Toukh un tribunal de justice sommaire sous le nom de "Tribunal de Justice Sommaire de Toukh" et dont la circonscription comprend le Markaz de Toukh.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir du 1^{er} novembre 1913.

Fait à Alexandrie, le 10 juillet 1913 (6 Chaabân 1331).

Le Ministre de la Justice p.i.,
(Traduction.) (Cacheté) : YOUSSEF WAHBA.

(*) Journ. Off. 21 juillet, page 1751.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 72

autorisant, à partir du 27 juillet 1913, l'Arrosage des "Terres Charaki" (*).

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu l'Arrêté ministériel n° 22 S. A. du 30 avril 1913; 13 juillet.
Sur la proposition de M. le Sous-Secrétaire d'Etat p. i.,

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

L'interdiction d'arroser dans la Moyenne Egypte et dans la Basse Egypte les terres généralement connues sous le nom de "Terres Charaki" comprenant celles réservées pour l'ensemencement du maïs ou de toute autre culture dont l'ensemencement se prépare de la même manière que celui du maïs, interdiction faisant l'objet de l'article premier de l'arrêté sus-visé, cessera, dans toutes les Provinces de la Moyenne et de la Basse Egypte à partir du 27 juillet courant.

Il est bien entendu que cette mesure ne modifie en rien les programmes des rotations déjà publiés, lesquels continueront à être appliqués jusqu'à nouvel ordre.

Nul ne pourra irriguer ses terres Charaki en dehors des tours de rôle.

ART 2.

MM. les Inspecteurs Généraux des Irrigations de la Basse et de la Haute Egypte et MM. les Moudirs de la

(*) Journ. Off. 19 juillet, page 1722.

faire fonctionner avant que le Service Mécanique en ait fait l'essai et qu'il en ait délivré le permis de fonctionnement.

ART. 6. — Aucune machine élévatoire ne pourra être installée sur les prises d'eau, barrages, ponts ou autres ouvrages d'art d'intérêt public, ni aux abords de ces ouvrages, sauf à des distances déterminées par le Ministère des Travaux Publics.

ART. 7. — Le déplacement de machines prévu par l'article 6 du décret sus-visé ne pourra être ordonné que par le Ministère des Travaux Publics. Il se fera aux frais du bénéficiaire.

ART. 8. — L'Arrêté ministériel du 6 avril 1881, sus-visé, est abrogé et remplacé par le présent arrêté.

ART. 9. — M. le Sous-Secrétaire d'Etat est chargé de l'exécution du présent arrêté qui entrera en vigueur huit jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 8 juillet 1913.

Le Ministre des Travaux Publics,

(Signé): ISMAÏL SIARRY.

elle transmettra la demande avec les pièces de l'instruction au Chef du Service Mécanique pour l'instruction qu'elle comporte au point de vue de la sécurité publique. 8 juillet.

ART. 3. — Le Chef du Service Mécanique formule, signe et délivre, s'il y a lieu, l'autorisation qui doit contenir:

(1) L'obligation pour le bénéficiaire de se conformer au Décret du 8 mars 1881, aux dispositions du présent arrêté comme à toute autre disposition législative ou réglementaire ultérieure.

(2) La description de l'emplacement exact de la machine avec croquis.

(3) Les conditions spéciales à la machine.

L'autorisation n'étant exigée qu'en vue des nécessités des services publics, elle laisse les particuliers libres de faire valoir contre le bénéficiaire leurs droits sur les terrains où la machine sera installée et de s'opposer par les voies légales à son installation.

ART. 4. — Le Service Mécanique délivrera l'autorisation au bénéficiaire contre reçu donné sur le double transcrit sur le registre à ce destiné et contre paiement d'une taxe de P.T. 50 par H.P. sans que jamais le total de cette taxe puisse être inférieur à P.T. 500.

Le Service Mécanique communiquera ensuite à l'Inspection qui lui aura transmis la demande, copie de l'autorisation et du plan y annexé.

ART. 5. — Il est interdit de toute façon au pétitionnaire de procéder à l'installation de la machine avant d'avoir obtenu l'autorisation, de même qu'il lui est interdit de la

Elle doit être accompagnée des documents ci-après mentionnés et contenir, en outre, les indications suivantes :

(1) Les nom, prénoms, profession, nationalité et domicile du propriétaire de la machine ainsi que ceux des propriétaires des terrains à arroser ou à dessécher par la même machine.

(2) Le nom du village, du district et de la province ainsi que celui du canal ou drain sur lesquels la machine doit être établie.

(3) Le travail auquel la machine est destinée, arrosage ou dessèchement.

(4) Le genre de la machine, sa force et le diamètre du tuyau d'aspiration de la pompe.

(5) La durée pour laquelle l'autorisation est demandée.

(6) Une quittance constatant le versement de la somme de L.E. 1, pour frais d'instruction, à une des caisses de l'Etat.

(7) Un Taradi de la part des propriétaires des terrains à arroser ou à dessécher.

(8) Un état officiel de la Moudirieh indiquant les terrains à arroser ou à dessécher.

(9) Une carte cadastrale sur une échelle de 1/4000 au moins de la région où doit avoir lieu l'installation de la machine.

ART. 2.—L'Inspection qui aura reçu la demande l'inscrira sur un registre à ce destiné et procédera ensuite à son instruction.

Si elle constate que rien ne s'oppose, au point de vue du Service des Irrigations, à l'installation de la machine,

RECUEIL
DES
DOCUMENTS OFFICIELS

PARUS DU 1^{er} JUILLET AU 30 SEPTEMBRE 1913.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 46
concernant les Machines élévatrices (*).

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu l'article 14 du Décret en date du 8 Rabi el Tani 1298 8 juillet.
(8 mars 1881) concernant les machines élévatrices ;

Vu l'Arrêté ministériel du 6 avril 1881 concernant les
dispositions réglementaires pour les machines élévatrices ;
Sur la proposition de M. le Sous-Secrétaire d'Etat ;

ARRÊTE :

ART. 1^{er}. — Toute demande d'autorisation pour l'installation d'une machine élévatrice doit être présentée sur papier limbré et adressée à l'Inspecteur du Cercle d'Irrigation dans la circonscription duquel se trouve l'emplacement où doit avoir lieu cette installation.

(*) Journ. Off. 19 juillet, page 1721.

RECUEIL
DES
DOCUMENTS OFFICIELS
DU
GOVERNEMENT ÉGYPTIEN

ANNÉE 1913.

TROISIÈME TRIMESTRE



LE CAIRE.
IMPRIMERIE NATIONALE.

Cette publication peut être obtenue : par l'entremise de tout libraire :
au BUREAU DES PUBLICATIONS, Imprimerie Nationale, Boulaq :
au BUREAU DE VENTE, Musée Géologique, situé dans
les jardins du Ministère des Travaux Publics.

1914.

PRI 120 MILL.

ARRÊTE :

12 juin

1. — L'arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 21 juin 1897 sera applicable dans les localités suivantes :

- (1) Au village Dandara dans les lieux publics suivants :
 - (a) Berbet Dandara.
 - (b) Au débarcadère des bateaux des touristes.
 - (c) À la route conduisant du débarcadère des bateaux au Berbet.
- (2) Dans tout le Bandar de Kéneh.
- (3) A El Hamidat, au débarcadère des bateaux.
- (4) Dans tout le Bandar de Louxor et sur la route de Karnak.
- (5) A Karnak, au Necropolis de Thèbes.
- (6) A Kourneh, aux lieux suivants :
 - (a) Aux portes des Rois.
 - (b) A Medinet d'Abou.
 - (c) Sur la route entre les deux lieux susmentionnés et le Nil.
- (7) Dans tout le Bandar d'Esneh.
- (8) A Nag Hamadi, aux Usines à sucre à Derb.
- (9) Dans toutes les stations de Chemin de fer dans la circonscription de la Moudirieh.
- (10) Dans tous les lieux où se trouvent des pontons pour l'amarrage des bateaux dans la circonscription de la Moudirieh.

2. — Les deux Arrêtés des 7 août 1897 et 15 août 1903, sus-visés, sont rapportés.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 12 juin 1913 (7 Ragab 1331).

HAFIZ HASSAN.

<i>Tarif à l'heure:</i>	MIL.
Pour une heure dans le Bandar, le jour	50
Pour une heure dans le Bandar, la nuit	60
Pour une heure hors du Bandar, le jour	60
Pour une heure hors du Bandar, la nuit	70
Pour une journée entière, c'est-à-dire à partir de 6 heures du matin jusqu'au coucher du soleil, hors du Bandar	500
Si le voyageur désire retenir la voiture pendant la nuit le tarif sera majoré de 100 millièmes.	

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Le 11 juin 1913 (6 Ragab 1331).

KAMAL.

ARRÊTÉ.

Interdiction de la Mendicité dans la Moudirieh de Kéneh (*).

LE MOUDIR DE KÉNEH,

Vu l'article 1^{er} de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 21 juin 1897;

Vu les Arrêtés de la Moudirieh en date des 7 août 1897 et 15 août 1903;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial émis dans sa séance en date du 13 janvier 1913;

(*) Journ. Off. 16 juillet, page 1709.

ARRÊTÉ.

Stationnement et Tarif des Voitures Publiques au Bandar de Rosette (*).

LE MOUDIR DE BÉHÉRA,

Vu les articles 22 et 28 du Règlement sur les voitures publiques en date du 26 juillet 1894 ;

Vu la délibération de la Commission Locale du Bandar de Rosette dans sa séance du 30 avril 1913 ;

ARRÊTE :

1. — Les stations des voitures publiques au Bandar de Rosette seront les suivantes :

	Nombre de voitures.
Station au côté sud du moulin de Moustafa Effendi	
Aly el Sissy	10
Station à la rue de la gare, en face du moulin des	
hoirs Mohamed Effendi el Maghrabi... ..	10

2. — Le tarif des voitures publiques au dit Bandar est fixé comme suit :

	Aller.	Aller et retour.	Attente.
	Mill.	Mill.	h. m.
<i>Tarif à la course :</i>			
De la gare de Rosette à la Mosquée El			
Abbassi	20	50	0 15
De la gare de Rosette au Markaz ...	20	40	0 15
De la gare de Rosette à Bourg Rosette.	70	120	1 00
De la gare de Rosette à l'intérieur du			
Bandar	20	—	—

(*) Journ. Off. 14 juillet, page 1692.

Arrêté instituant au Kism de Boulaq un Tribunal de Justice Sommaire sous le nom de "Tribunal de Justice Sommaire de Boulaq" (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'article 8 du Règlement de Réorganisation des Tribunaux Indigènes, modifié par la Loi n° 5 de 1904 (14 février);

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Il est institué au Kism de Boulaq un tribunal de justice sommaire désigné sous le nom de "Tribunal de justice sommaire de Boulaq" et dont la circonscription comprend le Kism de Boulaq.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir du 1^{er} octobre 1913.

Fait au Caire, le 22 juin 1913 (17 Ragab 1331).

Le Ministre de la Justice,

(Signé): HUSSEIN RUCHDI.

(Traduction.)

(*) Journ. Off. 5 juillet, page 1621.

cette subvention maximum comme versement pour le premier trimestre. Le second, le troisième et le quatrième versement seront établis d'après le nombre des garçons ou des jeunes filles fréquentant l'école pendant le second, le troisième et le quatrième trimestre, mais en aucun cas, un de ces versements ne pourra être supérieur au versement fait pour le premier trimestre. 10 mai.

Subventions Supplémentaires.

ART. 12.

En plus de la subvention mentionnée dans l'article 10, le Ministre de l'Instruction Publique pourra accorder une subvention d'entretien supplémentaire.

Il pourra aussi accorder à une école technique autre que celles dont il est fait mention à l'article 10 soit une subvention de capital comme il est indiqué au Chapitre II du présent règlement, soit une subvention d'entretien.

L'octroi d'une des subventions précitées, qui ne seront accordées qu'en cas de besoins exceptionnels et avec l'approbation du Conseil des Ministres, est soumis aux conditions fixées par l'article 8.

ART. 13.

Le Ministre de l'Instruction Publique aura le droit de retirer tout ou partie de subvention pour les raisons suivantes :

- (1) Absence fréquente des élèves.
- (2) Défaut du matériel, des outils et des fournitures scolaires nécessaires pour que l'enseignement puisse être donné à tous les élèves d'une façon convenable.
- (3) Insuffisance de la capacité du personnel enseignant ou défaut de personnel pour enseigner certaines matières faisant partie du programme.

Le Ministre pourra en outre, sur l'avis conforme du Directeur Général de l'Administration de l'Enseignement Agricole, Industriel et Commercial, après enquête faite par ses soins, retirer la subvention en totalité ou en partie pour d'autres raisons que celles énoncées ci-dessus.

ART. 10.

Conditions de Paiement.

L'attribution des subventions mentionnées dans l'article 9 sera soumise aux conditions suivantes :

(1) Le montant total de la subvention pour une école quelconque ne pourra jamais dépasser, en aucun cas :

- (a) L.E. 1,250 pour une école qui enseigne, sous une seule direction, les métiers et l'agriculture ou l'horticulture.
- (b) L.E. 1,000 pour une école industrielle proprement dite.
- (c) L.E. 750 pour une école d'agriculture proprement dite.
- (d) L.E. 500 pour une école de commerce.
- (e) L.E. 400 pour une école d'économie domestique.

(2) Pour avoir qualité pour recevoir une subvention, on n'admettra pas de cours d'études comportant plus de cinq années pour l'enseignement industriel, plus de trois années pour l'enseignement agricole ou commercial, plus de deux années pour l'enseignement ménager.

(3) Dans aucun cas, il ne sera accordé de subvention pendant plus de deux années pour le même garçon ou la même jeune fille répétant son année d'études.

(4) Pour avoir qualité pour recevoir une subvention, l'école ne doit pas admettre chaque année dans la première classe ou section de l'école un nombre plus grand d'élèves que celui qui a été fixé par le **Ministre** comme étant le nombre maximum d'élèves que l'école peut recevoir et instruire d'une façon convenable.

ART. 11.

Remise des Subventions.

La subvention annuelle d'entretien sera payée par versements trimestriels. Le montant de la subvention maximum annuelle sera fixé avant que l'on fasse le premier versement et sera établi d'après le nombre des garçons ou jeunes filles fréquentant l'école pendant le premier mois de l'année scolaire en cours. On accordera le quart de

CHAPITRE III.

49 mai.

Subventions Annuelles d'Entretien.

ART. 8.

*Conditions à remplir pour l'Obtention des Subventions
Annuelles d'Entretien.*

Pour obtenir une subvention annuelle d'entretien, toute école doit remplir les conditions formulées à l'article 6, paragraphes 4 et 5.

Elle devra en outre présenter au Ministre de l'Instruction Publique soit une fois par an, soit plus souvent, si on lui en fait la demande, un état complet des recettes et des dépenses de l'école et du nombre des élèves la fréquentant sous telle forme qu'il appartiendra au Ministre de déterminer. Les registres de présence des élèves doivent aussi être soigneusement tenus et prêts à être inspectés à tout moment par l'Administration de l'Enseignement Agricole, Industriel et Commercial, lorsqu'elle en fera la demande.

ART. 9.

Montant des Subventions.

(1) La subvention annuelle d'entretien sera calculée comme suit :

(a) Pour les écoles industrielles proprement dites et pour les écoles qui enseignent, sous une seule direction, les métiers et l'agriculture ou l'horticulture, une subvention fixe de L.E. 250.

(b) Pour les écoles d'agriculture, une subvention fixe de L.E. 150.

(c) Pour les écoles de commerce et les écoles d'économie domestique, une subvention fixe de L.E. 100.

(2) Pour toutes les écoles on accordera en outre une subvention par élève qui pourra être égale mais jamais supérieure à L.E. 2, L.E. 2 1/2, L.E. 3, L.E. 3 1/2, L.E. 4, pour chaque garçon ou jeune fille fréquentant respectivement la 1^{re}, 2^{me}, 3^{me}, 4^{me} et 5^{me} année.

10 mai.

ART. 6.

Toute concession de terrain, ainsi que toute attribution de subvention de capital en argent, est soumise aux conditions suivantes :

(1) Le concessionnaire du terrain ou le bénéficiaire d'une subvention de capital en argent s'engagera par contrat à construire sur le terrain concédé ou choisi, dans un délai fixé par ce contrat, des bâtiments scolaires conformes aux plans et aux devis annexés au dit contrat, revêtus de sa signature et approuvés par le Ministre de l'Instruction Publique.

(2) Le terrain et les bâtiments susmentionnés ou autres qui y seraient construits ultérieurement pour la même destination, seront constamment entretenus en bon état et de manière à remplir toutes les conditions reconnues nécessaires par le Ministre de l'Instruction Publique pour le bon fonctionnement d'une école égyptienne de ce genre.

(3) Les dits terrains et bâtiments ne seront jamais employés pour un autre usage que celui qui a été stipulé ci-dessus.

(4) L'école devra avoir obtenu l'approbation du Ministre de l'Instruction Publique pour tout ce qui concerne son organisation et sa direction, l'emploi du temps, les arrangements relatifs aux classes, à leur travail et au fonctionnement des ateliers, ainsi que les titres de capacité du directeur et du personnel enseignant.

En outre, l'école devra être soumise en tout temps à l'inspection de l'Administration de l'Enseignement Agricole, Industriel et Commercial.

(5) Dans le cas où l'école ne relèverait pas directement d'un Conseil provincial, elle devra être administrée par un comité.

ART. 7.

Dans le cas où le concessionnaire d'un terrain ou le bénéficiaire d'une subvention de capital en argent négligerait d'observer l'une quelconque des conditions mentionnées à l'article 6, paragraphes 1, 2, 3, 4 et 5, et six mois après qu'une notification écrite d'avoir à s'y conformer lui aura été envoyée par le Ministre de l'Instruction Publique, l'Etat rentrera de plein droit dans la possession et libre disposition des terrains concédés ou pourra demander la restitution de la subvention et en poursuivre le recouvrement par les voies légales,

d'argent pour aider soit à acheter le terrain, soit à payer les frais de construction et d'aménagement de l'école. 10 mai.

(2) Les subventions annuelles d'entretien ont pour objet d'aider à faire face aux dépenses d'entretien de l'école.

CHAPITRE II.

Subventions de Capital.

ART. 3.

Concessions de Terrains.

Une concession de terrain peut être faite lorsque le Gouvernement possède dans le district où l'école doit être bâtie, une pièce de terre appropriée, disponible à cet effet, et selon l'avis du Ministère des Finances.

Subvention de Capital en Argent.

ART. 4.

Dans le cas où aucun terrain ne peut être concédé, une subvention de capital en argent peut être allouée pour contribuer soit à l'achat du terrain, soit aux dépenses de construction et d'aménagement de l'école.

ART. 5.

La subvention de capital en argent ne pourra, dans aucun cas, excéder la valeur du terrain de l'école, estimé par les soins de la Mou-dirich ou du Gouvernorat.

Cette subvention ne sera versée qu'après que le bénéficiaire aura présenté à l'Administration de l'Enseignement Agricole, Industriel et Commercial, pour l'approbation du Ministre de l'Instruction Publique, le plan du terrain sur lequel l'école doit être construite et après que les travaux de construction auront été effectivement commencés.

10 mai.

RÈGLEMENT

pour l'Attribution de Subventions aux Ecoles Libres d'Agriculture, d'Industrie, de Commerce et autres Ecoles Techniques en général.

CHAPITRE I.

Objet et Nature des Subventions.

ARTICLE PREMIER.

Objet des Subventions.

Le Ministre de l'Instruction Publique peut accorder des subventions aux écoles libres du genre de celles que dirige l'Administration de l'Enseignement Agricole, Industriel et Commercial, soit pour en favoriser la création, soit pour aider à leur entretien. L'attribution de ces subventions se fera conformément aux prescriptions de ce règlement.

L'attribution d'une subvention pour une année quelconque n'implique aucune obligation de continuer cette subvention en tout ou partie pour les années suivantes. Elle pourra être supprimée ou diminuée à la condition que l'école intéressée soit informée de la décision prise par le Ministre de l'Instruction Publique trois mois avant la fin de l'exercice en cours.

ART. 2.

Nature des Subventions.

Les subventions peuvent être de deux sortes : subventions de capital et subventions annuelles d'entretien.

(1) Les subventions de capital peuvent comprendre ou bien la concession d'un terrain à bâtir pour l'école, ou bien le don d'une somme

ARRÊTÉ N° 1737.

Règlement pour l'Attribution de Subventions aux Ecoles Libres d'Agriculture, d'Industrie, de Commerce et autres Ecoles Techniques en général (*).

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

Vu les propositions faites par le Comité Technique dans sa séance du 20 juin 1912 ;

Vu la délibération du Conseil Supérieur de l'Instruction Publique dans sa séance du 29 juin 1912 ;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans sa séance du 12 avril 1913 ;

ARRÊTÉ :

ARTICLE PREMIER.

Le Règlement ci-annexé relatif à l'attribution de subventions aux écoles libres d'agriculture, d'industrie, de commerce et autres écoles techniques en général, approuvé par le Conseil des Ministres dans sa séance du 12 avril 1913, sera mis en vigueur à partir de l'année scolaire courante 1912-1913.

ART. 2.

Le Directeur Général de l'Administration de l'Enseignement Agricole, Industriel et Commercial est chargé de l'exécution du présent arrêté.

Le Caire, le 10 mai 1913.

Le Ministre de l'Instruction Publique,

(Cachet) : AHMED HFOHMAT.

(Traduction.)

(*) Journ. Off. 25 juin, supplément.

19 mai.

4. — Il est formellement interdit d'uriner, de déposer des ordures ou des immondices, de jeter des eaux sales ou provenant des teintureries, de laver du linge, des ustensiles ou des étoffes à teindre dans le Bahr Chebin, ou sur la rive ouest de ce Bahr à partir du jardin sud d'Ali Bey el Gazzar jusqu'à la dernière limite de l'école secondaire de la Société El Massaï el Machkoura, ou sur la rive est à partir de l'usine d'égrenage des héritiers du Cheikh Wahba el Kadi jusqu'à la dernière limite de la machine d'El Sayed Maguid.

5. — Toute infraction aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende ne dépassant pas P.T. 100 ou d'un emprisonnement n'excédant pas une semaine.

6. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 19 mai 1913.

Le Moudir de Menoufieh,

(Signé): ABDEL RAHIM SABRY.

Rive est du Bahr Chebin :

19 mai.

- (e) Embarcadère situé en face de Haret el Hag Dib el Chami.

2. — L'abreuvement des animaux se fera aux endroits suivants :

Rive ouest du Bahr Chebin :

- (a) Embarcadère situé en face de Chareh Ratib, au nord de la maison de Mohamed Sid Ahmed el Guedda.
(b) Embarcadère situé à proximité de la digue gauche du Canal El Ewegat, au sud de la machine d'Ali Bey el Gazzar.

Rive est du Bahr Chebin :

- (c) Embarcadère situé sur la digue gauche du Canal de Hag Moussa, au nord de la machine des héritiers du Cheikh Wahba el Kadi.
(d) Embarcadère situé à proximité de la route et de la rigole de Maktah el Mousselha, au nord des habitations d'Ezhet el Kouhry.

3. — L'amarrage des bateaux à voile et à vapeur, des Dahabiehs ainsi que des chalands aura lieu aux endroits suivants :

Rive ouest du Bahr Chebin :

- (a) Au sud de l'endroit désigné pour l'abreuvement des animaux en face de Chareh Ratib, au nord de la maison de Mohamed Sid Ahmed el Guedda.
(b) Au nord de l'endroit désigné pour l'abreuvement des animaux au Canal El Ewegat et situé au sud de la machine d'Ali Bey el Gazzar.

Rive est du Bahr Chebin :

- (c) Au sud de l'endroit désigné pour l'abreuvement des animaux à proximité de la digue gauche du Canal Hag Moussa et situé au nord de la machine des héritiers El Cheikh Wahba el Kadi.
(d) Au nord de la machine d'El Sayed Maguid.

14 juin.

ART. 13.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Alexandrie, le 14 juin 1913 (9 Ragab 1331).

(Signé): M. Saïd.

ARRÊTÉ.

Mesures en vue de prévenir la Pollution de l'Eau destinée à l'Alimentation au Bandar de Chebin el Kom (*).

LE MOUDIR DE MENOUFIEH,

Vu la décision de la Commission Sanitaire du Bandar de Chebin el Kom en date du 27 juin 1912, prise en conformité de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur du 11 mai 1895, approuvé par délibération de la Cour d'Appel Mixte;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 5 mai 1913;

ARRÊTÉ:

19 mai.

1. — L'eau nécessaire à l'alimentation et à l'usage domestique sera puisée aux endroits ci-après désignés:

Rive ouest du Bahr Chebin:

(a) Escaliers situés en face de Darb el-Shouna.

(b) " " " Darb el Alem.

(c) " " " Haret el Kichni.

(d) Embarcadère Roustom situé au nord du jardin de la Commission Locale.

(*) Journ. Off. 25 juin, page 1558.

Dans le cas où, en prévision de la création de la Caisse, 14 juin
la Commission Locale Mixte aura déjà préalablement
opéré les retenues et versements mentionnés à l'article 3,
n° 1 et 2, la Caisse sera considérée comme déjà existante
à partir de la date des opérations susdites.

La Commission Locale Mixte pourra, avec l'approbation
du Ministère de l'Intérieur, autoriser les dits employés à
faire remonter leur participation au bénéfice de la Caisse
à la date de leur entrée au service aux conditions suivantes :

La demande de l'employé devra être présentée à la
Commission dans le délai de six mois à partir de la date
à laquelle la Caisse aura été créée en vertu du présent
règlement.

Il sera établi, en capital et intérêts, calculés annuel-
lement à 4 % l'an, un compte des sommes que l'employé
aurait dû verser aux termes du paragraphe 1 de l'article 3
du présent arrêté, s'il avait été appelé à participer à la
Caisse de Prévoyance dès son entrée au service.

Le montant des arriérés dûs par l'employé étant ainsi
fixé, celui-ci sera admis à s'en acquitter au moyen d'un
versement supplémentaire mensuel de 6 % sur ses
appointements actuels, qui sera inscrit au compte A/ :
et au compte personnel de l'employé, ainsi qu'il est
établi à l'article 6 du présent arrêté.

La Municipalité effectuera au compte B/ : des versements
égaux à ceux de l'employé.

La liquidation qui aura lieu en cours de versements
comprendra le compte A/ : dans sa situation à ce moment,
et une part du compte B/ : proportionnelle à cette situa-
tion, sauf ce qui est dit à l'article 11 en ce qui concerne
les intérêts.

14 juin.

montant du compte *B/* : profitera à la Caisse de Prévoyance.

A défaut d'enfant, de veuve, d'ascendants ou de frères et sœurs se trouvant dans les conditions sus-indiquées, la part qui serait revenue à l'employé profitera à la Caisse de Prévoyance (Compte *B/* :).

ART. 11.

La demande de liquidation sera formée auprès de la Municipalité qui établira le compte de l'indemnité revenant à l'employé, et en ordonnera le paiement après vérification du Ministère des Finances.

Dans le cas où il y aurait lieu à la liquidation d'un compte au courant de l'année, le règlement de la part proportionnelle dans le compte *B/* : ne comprendra pas les intérêts courus depuis le 31 décembre précédent.

Dans le cas où aucune demande de liquidation n'aura été formée par l'employé dans un délai de six mois, après sa sortie du service, ou par ses héritiers, dans un délai d'un an après le décès, la part de l'employé, aussi bien dans le compte *A/* : que dans le compte *B/* :, sera acquise au compte *B/* : de la Caisse de Prévoyance.

ART. 12.

Dispositions Transitoires.

Les employés qui se trouvent au service de la Commission Locale Mixte au moment où la Caisse est instituée en vertu du présent règlement et qui réunissent les conditions mentionnées à l'article 2, alinéas 1 et 3, sont admis à participer à la Caisse.

ART. 10.

14 juin.

En cas de décès, en service ou en congé, d'un employé qui aurait eu droit à une liquidation de son compte selon les dispositions des articles précédents, la Commission Locale Mixte versera une somme égale à la part qui lui serait revenue au moment du décès:

(a) A ses enfants et à sa veuve à raison de la moitié pour la veuve (ou les veuves) et de l'autre moitié pour les enfants, par parts égales entre eux.

En cas de prédécès de l'un des enfants, la part lui revenant sera répartie de la même manière entre ses veuves et enfants survivants.

A défaut de veuve, les enfants recevront la totalité de la part de l'employé décédé.

A défaut d'enfant, la veuve recevra cette totalité sauf ce qui est dit à l'alinéa (b) ci-après.

(b) A défaut de descendants, et dans le cas où le défunt, en même temps qu'une ou des veuves, aurait laissé des ascendants ou des frères et sœurs vivant en commun avec lui et étant à sa charge, la répartition du montant auquel il aurait eu droit, se fera comme suit:

Le montant intégral du compte B/ : ira à la veuve ou aux veuves.

Le montant du compte A/ : sera distribué par portions égales entre la veuve ou les veuves, les ascendants et les frères et sœurs, pourvu que ces derniers se trouvent dans les conditions ci-dessus mentionnées.

(c) A défaut d'enfant et de veuve, les ascendants et les frères et sœurs, (pourvu que ces derniers se trouvent dans les conditions ci-dessus mentionnées), recevront par portions égales le montant du compte A/ ;, tandis que le

14 juin.

ART. 8.

Liquidation.

Ont droit à la liquidation de leur part à la Caisse de Prévoyance les employés qui cessent leur service dans l'une des conditions suivantes :

- (1) A 55 ans d'âge et après quinze ans de service.
- (2) Après vingt-cinq ans de service.
- (3) Par mise à la retraite à l'âge de 60 ans.
- (4) Par mise à la retraite pour inaptitude physique, à la suite d'une maladie ou infirmité constatée par la Commission médicale du Gouvernement.
- (5) Par licenciement à la suite de suppression d'emploi ou par mesure d'économie.

La liquidation dans les cas précités comprendra le montant inscrit au crédit de l'employé dans le compte A/ : et une part proportionnelle à ce montant dans le compte B/ ; sauf ce qui est dit à l'article 11 ci-après, en ce qui concerne les intérêts.

ART. 9.

L'employé quittant volontairement le service avant la période fixée à l'article 8 pour la liquidation de sa part à la Caisse, n'aura droit qu'à la liquidation du montant figurant à son crédit au compte A/ :

Sa part proportionnelle dans le compte B/ : profitera à la Caisse de Prévoyance.

sommes figurant au crédit du personnel au compte A/: 14 juin.
mentionné ci-dessus.

Le compte B/: sera crédité des versements effectués par la Municipalité en conformité des paragraphes 2, 3, 4, 5 et 8 de l'article 3, ainsi que des intérêts à 4 % calculés annuellement de ces différents produits.

A la fin de chaque année, au 31 décembre, après inscription des intérêts, les comptes A/: et B/: seront arrêtés, et un extrait de ces comptes envoyé au Ministère des Finances qui en vérifiera l'exactitude.

ART. 7.

Administration.

La Caisse de Prévoyance est gérée, sous la responsabilité de la Municipalité, par un Comité composé du secrétaire, du chef comptable et d'un employé élu par les participants parmi ceux ayant au moins un traitement de 6 L.E. par mois. Les délibérations de ce Comité sont soumises à l'approbation du Président de la Municipalité.

Le compte de la Caisse de Prévoyance est annexé au compte annuel de la Municipalité, et soumis à l'approbation de celle-ci.

Toute difficulté soulevée au sujet du fonctionnement de la Caisse est soumise aux délibérations de la Commission Municipale.

En cas de transfert d'une Municipalité à une autre, le transfert a lieu avec le compte de l'employé (Comptes A/: et B/ :).

14 juin.

ART. 4.

Toutes les sommes versées ou appartenant à la Caisse sont incessibles et insaisissables aux termes des dispositions du Décret du 26 février 1890.

ART. 5.

Emploi de Fonds.

Les fonds mentionnés à l'article 3 seront versés trimestriellement, au 31 mars, 30 juin, 30 septembre et 31 décembre, au Ministère des Finances, qui les recevra à intérêts composés au taux de 4 % l'an.

Le calcul des intérêts à ajouter au capital sera fait annuellement, au 31 décembre.

ART. 6.

Dispositions de Comptabilité.

La Municipalité tiendra deux comptes distincts : un compte A/ : *Versements du Personnel* et un compte B/ : *Versements Municipaux*.

Le compte A/ : sera crédité des sommes provenant du 6 % des appointements du personnel, des montants énoncés aux paragraphes 6 et 7 de l'article 3 ci-dessus, ainsi que des intérêts à 4 % calculés annuellement de ces différents produits.

Chaque employé participant aura, en outre, un compte ouvert dans un livre "Compte-courant." Le total des soldes de ce livre devra toujours être égal au total des

Cependant, la Municipalité pourra admettre au bénéfice de cette participation ceux de ses agents hors cadre et gens de service qui ont un salaire non inférieur à L.E. 5. 14 juin.

Sont exclus de la participation les employés qui ont droit à une pension de la part du Gouvernement.

Après l'institution de la Caisse, la nomination de tout employé ou agent qui participera à la Caisse ne pourra avoir lieu qu'après constatation de l'aptitude physique au service du dit employé ou agent, par la Commission médicale du Gouvernement.

ART. 3.

La Caisse est alimentée:

- (1) Par une retenue de 6% sur le traitement mensuel de chaque employé participant à la Caisse.
- (2) Par le versement d'une somme égale de la part de la Municipalité.
- (3) Par tout don ou attribution qui seraient faits à la Caisse et acceptés par la Municipalité.
- (4) Par le montant des parts ou portions de parts qui ne seraient pas payées aux bénéficiaires et qui resteraient au profit de la Caisse, selon les dispositions du présent règlement et celles de l'article 1^{er} de l'Arrêté du 1^{er} août 1910 relatif aux peines disciplinaires applicables aux employés des Commissions Locales Mixtes.
- (5) Par le produit du montant des amendes ou retenues de traitement provenant de mesures disciplinaires.
- (6) Par le montant du premier demi-mois de traitement de l'employé qui entre au service ou qui y est réintégré.
- (7) Par la retenue, pendant une période de six mois, de la moitié du montant de toute augmentation qui serait accordée à l'employé.
- (8) En cas de vacance d'emploi, par le montant de l'économie réalisée sur le traitement du poste vacant jusqu'à concurrence d'un mois de traitement.

Arrêté relatif à la création des Caisses de Prévoyance
pour les Employés des Commissions Locales Mixtes (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

14 juin. Vu les Décrets et Lois instituant des Commissions Locales Mixtes dans certaines villes d'Egypte ;

Vu l'Arrêté du 1^{er} août 1910 relatif aux peines disciplinaires applicables aux employés des Commissions Locales Mixtes en dehors de la Municipalité d'Alexandrie ;

Considérant les avantages que les employés des Commissions Locales Mixtes pourraient retirer de l'institution de Caisses de Prévoyance ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Institution.

Les Commissions Locales Mixtes sont autorisées à créer des Caisses de Prévoyance au profit de leurs employés, suivant les dispositions du présent règlement.

ART. 2.

La participation à la Caisse de Prévoyance est obligatoire pour tous les employés qui entrèrent au service de la Commission Locale Mixte après la création de la dite Caisse, à l'exclusion des agents provisoires, agents hors cadre et gens de service.

(*) Journ. Off. 26 juin, page 1655.

ARRÊTÉ.**Recouvrement des Taxes Municipales à Zifta (*).**

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE DE ZIFTA,

Vu les articles 1 et 13, n° 3 de la Loi n° 19 de 1911, 13 mai organisant la Municipalité de Zifta ;

Vu les deux décisions de la Commission Municipale, la première en date du 23 décembre 1912, approuvée par le Ministère de l'Intérieur suivant lettre en date du 23 février 1913, n° 39, la seconde en date du 18 janvier 1913, approuvée par le Ministère de l'Intérieur suivant lettre en date du 8 février 1913, n° 36 ;

ARRÊTÉ :

1. — Le recouvrement des contributions et des taxes municipales d'après l'engagement souscrit sera effectué, au besoin, par la voie administrative suivant les dispositions du Décret du 25 mars 1880 relatif au recouvrement des impôts et dîmes.

2. — La présente disposition entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Zifta, le 13 mai 1913.

(Signé) : MOUHEB.

(*) Journ. Off. 23 juin, page 1537.

14 juin.

du tribunal arbitral, laquelle siégera en permanence aux heures de Bourse et sera composée d'un membre de la Commission, comme président, et de deux courtiers choisis par lui, comme assesseurs.

Cette Délégation, après avoir entendu les parties, rendra ses décisions oralement, séance tenante, en présence des parties, sans aucune forme de procédure et sans recours.

Mention de ces décisions sera faite le jour même sur un registre *ad hoc*.

Règlement des Opérations au Comptant.

ART. 34.

La livraison des titres se fera, au bureau de l'acheteur, contre paiement en espèces.

L'acheteur a la faculté de remettre au vendeur un chèque ou une délégation sur Banque ; dans ce cas, la livraison des titres s'effectuera aux guichets de la Banque, contre paiement en espèces.

Les règlements auront lieu de 9 h. à 11 h. 30 a.m., les jours où les Banques sont ouvertes ; aucun règlement ne s'effectuera le samedi.

Tarif des Prix des Carnets, Notes-Contrats, Délégations, Bordereaux, etc.

ART. 35.

Les carnets, notes-contrats, délégations et bordereaux seront fournis par la Commission, suivant tarif arrêté par elle et affiché à la Bourse.

Allocation du Commissaire du Gouvernement.

ART. 36.

La contribution à verser annuellement au Gouvernement, pour assurer le service du Commissariat, est fixée à L. E. 240.

Aucune peine pour infraction aux dispositions législatives ou réglementaires édictées en matière de Bourse ne sera prononcée qu'après que l'intéressé aura été invité à fournir ses justifications verbales ou écrites, suivant le cas. Le non comparant, dûment convoqué, pourra être jugé par défaut. 14 juil

Le Conseil de discipline pourra ordonner l'affichage en Bourse de sa décision.

Tribunal Arbitral.

ART. 32.

Tous différends, autres que ceux jugés sommairement par la Délégation du tribunal arbitral prévue à l'article suivant, seront soumis, d'un commun accord, par les parties intéressées, au tribunal arbitral, qui statuera sans appel entre courtiers, entre courtiers et commis principaux, et entre courtiers et clients.

Ce tribunal sera composé du Président de la Commission de la Bourse, comme président, et de quatre membres de la Commission à désigner chaque année par la Commission de la Bourse, ainsi que leurs suppléants.

Le réclamant saisira le Président par une demande écrite, en double exemplaire, dans laquelle il précisera l'objet de la contestation ; le Président communiquera copie de cette demande au défendeur, et l'acte de compromis une fois dressé, il fixera les lieu, jour et heure auxquels les parties devront se présenter devant le tribunal arbitral.

Le tribunal arbitral procédera et statuera comme amiable compositeur, sans être astreint à suivre les formes de procédure, ni les règles du droit et sans aucuns frais. Sa décision motivée sera rendue à la majorité des voix.

En cas de partage, la voix du Président sera prépondérante.

Délégation Sommaire du Tribunal Arbitral.

ART. 33.

Toutes contestations et difficultés, tous malentendus qui naîtront à la corbeille et qui auront besoin d'une prompte solution seront, d'un commun accord des parties, soumis, séance tenante, à une Délégation

14 juin.

il existait une fiche d'offre à un prix inférieur au prix pratiqué, ou une fiche de demande à un prix supérieur au prix pratiqué, la cote enregistrera comme cours de clôture le prix de l'offre ou de la demande avec la mention : "Vendeur ou Acheteur."

(b) Toute valeur n'ayant pas donné lieu à des transactions ou à des offres ou à des demandes, sera inscrite en clôture avec le prix de clôture de la veille, accompagné de la mention : "Nominal." Toutefois, si une opération a été traitée au comptant sur une valeur non traitée à la Bourse du terme le jour même, le prix du comptant sera inscrit comme prix de clôture à la cote du terme et vice-versa.

Pour les valeurs inscrites aux Bourses étrangères, il ne sera porté aucun prix en clôture, si les cours inchangés ici ont cependant fluctué à l'étranger. Toutefois, le Comité de la Cote aura le droit d'appréciation.

(c) Le prix d'une valeur traitée, offerte ou demandée, ne peut être pris en considération que s'il porte sur une quantité minima de vingt-cinq titres.

(d) Toute fiche d'offre ou de demande déposée peut être annulée avant le dernier coup de cloche, sans toutefois pouvoir être retirée.

(e) Les fractions admises à figurer sur la cote du terme et du comptant sont les suivantes :

Pour les valeurs se traitant en Livres Sterling :	Lst. 0. $\frac{1}{64}$;
" " " " " " " "	Francs : Frs. 0.25 c. ;
" " " " " " " "	Piastres Tarif : P.T. 0. $\frac{3}{10}$.

ART. 30.

La cote du terme et du comptant sera dressée sous la surveillance d'un Comité à désigner chaque mois par la Commission.

Discipline et Pénalités.

ART. 31.

Les amendes à prononcer pour les infractions au règlement intérieur, autres que celles expressément prévues, seront de L.E. 1 à L.E. 100, suivant la gravité du cas, et pourront aller jusqu'à L.E. 200 en cas de première récidive et jusqu'à L.E. 500 en cas de nouvelles récidives, le tout sans préjudice des poursuites pénales, s'il y a lieu.

Des Carnets.

14 juin.

ART. 27.

Les opérations conclues doivent, obligatoirement et séance tenante, être consignées sur un carnet de cinquante feuillets numérotés.

Les feuillets mentionnant les opérations conclues doivent être paraphés par les contre-parties.

De la Cote.**ART. 28.**

(1) Toute opération conclue doit être immédiatement inscrite sur une fiche par les deux parties contractantes et cette fiche doit, obligatoirement et sous peine d'amende, être remise au préposé de la corbeille.

Elle mentionnera la quantité, le nom et le cours de la valeur traitée et si l'opération est à terme ou au comptant.

Le contenu de la fiche sera enregistré par le préposé sur un registre *ad hoc* ;

(2) A partir de l'ouverture de la Bourse, les courtiers pourront remettre au préposé une fiche mentionnant les offres ou les demandes des valeurs qu'ils auraient à traiter, avec les prix y relatifs.

Les fiches d'offres ou de demandes qui seront présentées à la clôture pourront être refusées par le Comité de la Cote, s'il estime que les dites offres ou demandes tendent à déprimer ou à forcer les cours.

Le préposé inscrira sur un tableau *ad hoc* l'offre ou la demande de la valeur indiquée, au prix donné. Cette inscription devra rester un quart d'heure au moins au tableau, pour que les cours donnés puissent être pris en considération pour la formation de la cote.

Les fiches d'offres et de demandes ne pourront plus être remises après le premier coup de cloche de clôture.

ART. 29.

La cote journalière sera dressée comme suit :

(a) Toute valeur ayant donné lieu à des transactions sera inscrite à la cote de clôture avec le prix relaté sur la dernière fiche remise au préposé de la corbeille. Cependant si, après un cours pratiqué,

14 juin.

Faute par le client de faire parvenir à son courtier, au plus tard la veille du jour fixé pour la réponse des primes, soit par lettre, soit par dépêche, ses instructions au sujet du mode de règlement de sa position en liquidation, le courtier pourra, à l'échéance du terme convenu, faire liquider cette position par l'entremise d'un Comité délégué par la Commission, après avoir mis en demeure le client, par lettre recommandée, de régler dans les vingt-quatre heures.

Dans le cas de levée ou de livraison des titres, le client remettra à son courtier les délégations nécessaires pour la liquidation, au plus tard le matin du deuxième jour de la liquidation.

Le courtier a le droit de refuser de reporter son client, mais il devra en avoir avisé ce dernier par lettre recommandée, quarante-huit heures avant le jour fixé pour la réponse des primes.

Des Primes.

ART. 24.

Il peut être conclu des opérations à prime simple ou à double faculté.

Les primes simples ou à double faculté doivent être payées dans un délai qui ne doit pas dépasser les vingt-quatre heures.

Pour les opérations dites "double", le fixe doit être réglé en liquidation, sauf stipulation contraire.

Les opérations à prime simple ou à double faculté peuvent être conclues pour toutes échéances de même ou de moindre durée que celle des opérations à terme.

ART. 25.

Les réponses des primes se feront au coup de cloche de onze heures.

Les dates de liquidation de ces opérations sont les mêmes que celles des opérations à terme.

Les options sont soumises aux liquidations ordinaires.

Minimum de Vente de Titres.

ART. 26.

Toute opération conclue, à terme ou au comptant, sans désignation de quantité, s'entend pour un nombre de vingt-cinq titres.

L'acheteur qui veut exercer son droit de souscription est tenu, dans tous les cas, de lever les titres au plus tard la veille de l'émission. 14 juin.

Toute affaire conclue à partir du jour même de l'émission s'entend ex-droit.

ART. 20.

Un tableau spécial placé à la Bourse indiquera le jour fixé pour le paiement des coupons des titres cotés, ainsi que les dates des émissions nouvelles, appels de fonds, etc.

Liquidation des Opérations à Terme.

ART. 21.

Chaque liquidation comprendra trois jours :

Premier jour. — Réponse des primes en liquidation et fixation des cours de compensation par le Comité délégué à cet effet par la Commission.

Deuxième jour. — Règlement des différences entre courtiers par factures émises par les créanciers.

Troisième jour. — Règlement des titres et espèces.

ART. 22.

Les règlements des opérations à terme sur les obligations à lots, pour lesquelles le tirage échoit dans le courant des quatre jours de la liquidation, se feront de la même façon que pour toutes autres valeurs, sauf que la livraison finale des titres n'aura lieu qu'après l'arrivée de la liste officielle du tirage, dont la chance appartiendra au vendeur, sauf stipulation contraire.

Toute réclamation de la part du vendeur pour les lots primés au tirage, devra se faire dans les quinze jours de la livraison.

L'acheteur aura toujours le droit de réclamer dans le cas où il lui aurait été livré des titres amortis.

ART. 23.

Les modes de règlement d'une position en liquidation sont, soit la levée ou la livraison des titres, soit leur vente ou leur rachat, soit le report ou le dépôt de la position.

14 juin.

Des Opérations à Terme.**ART. 15.**

La Commission établira les prix de compensation auxquels devra être opéré le règlement des opérations en cours, aux dates par elle fixées à l'avance pour une année aux termes de l'article 18 du Règlement de la Bourse du 8 novembre 1909, modifié par les Décrets des 25 avril 1910 et 27 mars 1912.

Les opérations à terme traitées la veille du jour fixé pour la réponse des primes, sans stipulation d'échéance, s'entendent pour la liquidation suivante.

ART. 16.

A l'échéance du terme convenu, les affaires devront être liquidées ou reportées dans les délais fixés par l'article 21.

ART. 17.

Les reports pour les échéances suivantes ne peuvent être traités que dans les trois jours qui précèdent le premier jour de la liquidation.

Les opérations conclues le deuxième jour de la liquidation jusqu'à onze heures, seront comprises dans la liquidation en cours; les opérations conclues après onze heures seront comprises dans la liquidation suivante.

ART. 18.

Toutes les opérations à terme devront être constatées entre courtiers et entre courtiers et clients, par des notes-contrats suivant la formule adoptée.

Coupons et Droit de Souscription aux Emissions Nouvelles.**ART. 19.**

Toute opération à terme conclue à partir du jour du paiement du coupon, s'entend ex-coupon.

Le droit de souscription à l'émission de nouvelles actions ou obligations d'une Société dont les titres sont déjà cotés, appartient à l'acheteur, si l'affaire a été conclue au plus tard la veille de l'émission.

Chaque courtier ne peut s'adjoindre au minimum que :

14 juin.

Quatre commis principaux ayant pouvoir de donner des arrêtés.

Six commis principaux n'ayant pas pouvoir de donner des arrêtés.

Lorsque deux ou plusieurs courtiers inscrits font partie, comme associés solidairement responsables, d'une même collectivité, ils ne peuvent avoir, en tout, que quatre commis principaux avec droit d'arrêté et six commis principaux, sans droit d'arrêté.

ART. 12.

Le commis principal peut se séparer d'un courtier pour se faire inscrire auprès d'un autre, mais il doit, au préalable, en aviser la Commission, en joignant à sa demande d'inscription nouvelle un certificat délivré par le courtier auquel il était antérieurement adjoint et lui donnant décharge définitive de tous comptes entre eux.

Au cas où le certificat serait refusé par le courtier, la Commission, dûment saisie, convoquera les deux parties, et après avoir entendu leurs explications, statuera, par décision motivée, soit en refusant l'inscription du commis principal auprès du nouveau courtier, soit en passant outre, le cas échéant, au défaut de certificat, le tout sans préjudice des peines disciplinaires, s'il y a lieu.

ART. 13.

Tout commis principal qui sort d'intermédiaire entre le courtier auquel il est adjoint et le client, perçoit, sauf accord contraire avec le courtier, le 50 % sur les courtages payés par son client. Dans tous les cas, la remise ne doit pas excéder le 50 %.

Il est, par contre, responsable envers le courtier, dans les mêmes proportions, des pertes que celui-ci viendrait, éventuellement, à subir du chef du dit client.

ART. 14.

Le commis principal ne peut traiter des opérations pour son propre compte qu'avec le courtier auquel il est adjoint, et ce, moyennant le courtage convenu entre eux et qui, dans tous les cas, ne pourra être inférieur au tarif suivant : $\frac{1}{4}$ de courtage pour tout achat ou toute vente, sauf pour les opérations clôturées dans la journée et pour lesquelles il sera perçu $\frac{1}{8}$ à l'achat et $\frac{1}{8}$ à la vente.

Commis principal sans pouvoir	L. E.	1.500
Droit fixe dû par les commis principaux avec pouvoir, pour chaque changement de courtier	„	2.500
Droit fixe dû par les commis principaux sans pouvoir, pour chaque changement de courtier	„	2.500
Taxe d'abonnement à la cote du terme et du comptant due par les Sociétés au capital de Lst. 200,000 et au-dessus	„	40
Taxe d'abonnement à la cote du terme et du comptant due par les Sociétés dont le capital est inférieur à Lst. 200,000	„	20
Taxe d'abonnement à la cote du comptant	„	10

Emploi du Produit des Cotisations, Amendes, etc.

ART. 10.

Le produit des taxes d'abonnement des Sociétés, des cotisations, des amendes et autres perceptions, servira à faire face à tous les frais de fonctionnement de la Bourse des Valeurs, de son Commissariat, etc.

Les fonds seront déposés auprès d'une Banque désignée par la Commission, et ils ne pourront être utilisés que pour les dépenses ou besoins de la Bourse et sur signature du Président et visa du Secrétaire-Trésorier, ou de leurs remplaçants.

L'emploi de tout excédent disponible sera déterminé par la Commission de la Bourse, après constitution d'un fonds de réserve destiné aux dépenses imprévues.

Au 31 décembre de chaque année, il sera dressé un bilan par les soins de la Commission.

Commis Principaux.

ART. 11.

Les commis principaux se subdivisent en deux catégories :

- (1) Ceux qui sont autorisés à donner des arrêts (*sta bene*) ;
- (2) Ceux qui n'ont pas cette autorisation.

(c) *Pour les valeurs se traitant sur le chiffre nominal :*

14 juin.

1 % sur le nominal pour les valeurs d'Etat ;

$\frac{1}{8}$ % sur le nominal des obligations égyptiennes.

Pour toutes autres valeurs étrangères à lots, 1 Franc par titre.

Les courtages ci-dessus fixés sont dus aussi bien sur l'achat que sur la vente.

Toute opération de report faite avec un client comporte demi-courtage sur le comptant et sera franco pour le terme.

Pour toute liquidation d'une opération à terme, il sera perçu demi-courtage.

Pour les opérations à prime, il sera dû demi-courtage au règlement de la prime et demi-courtage à la confirmation.

ART. 8.

Tout courtier convaincu d'avoir contrevenu aux dispositions qui précèdent ou d'avoir perçu un courtage autre que celui fixé au tableau ci-dessus sera frappé d'une amende de L.E. 200 à 500.

Seules les Banques constituées par actions et possédant un capital minimum de Lst. 150,000 auront droit à un retour de 50 % sur les courtages ci-dessus.

Les banques qui désireraient bénéficier de ce retour de courtage devront en faire la demande au Président de la Commission et fournir les justifications nécessaires.

Les banques admises au bénéfice du retour de courtage seront affichées sur un tableau spécial, à la Bourse.

Des Cotisations.

ART. 9.

Les cotisations et taxes d'abonnement à la cote à payer annuellement et par anticipation sont fixées comme suit :

Courtier seul L.E. 5

Courtiers en société :

l'un d'eux „ 5

chacun des autres „ 1

Commis principal avec pouvoir , 2.500

ART. 6.

Il est formellement interdit aux courtiers et commis principaux de faire des affaires entre eux ou avec qui que ce soit, en dehors des heures établies, ainsi que les dimanches et jours fériés.

Toute négociation d'affaire, tout pourparler, tout délai de réponse à une opération en cours, doit cesser au dernier coup de cloche de clôture, et ce, sous peine d'amende à fixer suivant les cas.

Des Courtages.

ART. 7.

Il n'est pas perçu de courtage pour les opérations conclues entre courtiers, tant à l'achat qu'à la vente.

Ne sont considérées comme courtiers à cet effet que les personnes inscrites comme telles à la Bourse des Valeurs d'Alexandrie ou du Caire.

Toute autre personne, résidant en Égypte, est considérée comme client et doit payer courtage pour tout ordre d'achat ou de vente, pour tout arrêté relatif à des valeurs au comptant ou à terme, en un mot pour toute opération en général, et ce, conformément au tableau suivant :

TABLEAU DES COURTAGES.

(a) *Pour les valeurs se traitant en Livres :*

	jusqu'à Lst. 0.10	=	Lst. 0.0.1 1/2
au-dessus de Lst. 0.10	à Lst. 2	=	" 0.0.3
"	" 2	=	" 0.0.6
"	" 5	=	" 0.0.9
"	" 10	=	" 0.1.0
"	" 20 1/4 %	=	sur l'effectif.

(b) *Pour les valeurs se traitant en Francs :*

	jusqu'à Francs 50	=	Francs 0.25
au-dessus de Francs 50	à " 100	=	" 0.50
"	" 100 à " 150	=	" 0.75
"	" 150 à " 250	=	" 1
"	" 250 à " 500	=	" 1.25
"	" 500	=	1/4 % sur l'effectif.

Pour les obligations égyptiennes à lots, Franc 1.

Horaire et Jours Fériés.

14 juin

ART. 3.

Les marchés du terme et du comptant seront ouverts aux transactions chaque jour, de dix heures et demi à midi et demi, excepté les dimanches et jours fériés. L'ouverture des marchés sera annoncée par un coup de cloche et leur clôture par deux coups donnés à cinq minutes d'intervalle.

La Commission pourra, pour une période qu'elle déterminera, décider l'ouverture de la Bourse l'après-midi et fixer les heures d'ouverture et de clôture.

ART. 4.

Les jours fériés sont les suivants :

Anniversaire de l'avènement au trône de S. A. le Khédive ;

Baïram (le premier jour et si c'est un jour férié, le deuxième jour ;

Courban Baïram (le premier jour et si c'est un jour férié, le deuxième jour ;

Noël catholique et orthodoxe ;

Jour de l'an musulman ;

„ catholique et orthodoxe ;

„ israélite ;

Vendredi Saint catholique et orthodoxe ;

Lundi de Pâques catholique ;

Cham el Nassim ;

Pâques (Pessah) israélite : le premier jour ;

Lundi de Pentecôte catholique ;

Grand Jeûne israélite ;

Le samedi, du 15 avril au 15 octobre.

ART. 5.

La Commission pourra, en cas d'événement public ou à raison de circonstances imprévues, changer les heures d'ouverture et de clôture des marchés et déclarer jours fériés, moyennant un préavis de quarante-huit heures, les jours où les Bourses de Paris et de Londres seront fermées.

RÈGLEMENT INTÉRIEUR.

Fréquentation des Corbeilles.

ARTICLE PREMIER.

La Bourse des Valeurs comprend deux corbeilles, l'une affectée aux opérations à terme, l'autre aux opérations au comptant.

La Commission de la Bourse pourra décider la suppression de l'une des corbeilles au cas où elle jugerait que le nombre des affaires ne comporte pas l'emploi de deux corbeilles.

Chacune de ces corbeilles se subdivise en corbeille intérieure et en corbeille extérieure.

Sont seuls admis aux corbeilles intérieures les courtiers inscrits et les commis principaux, également inscrits, ayant pouvoir d'opérer.

Sont admis, en outre, aux corbeilles extérieures, les commis principaux inscrits, sans pouvoir d'opérer.

L'accès des corbeilles est rigoureusement interdit à toutes autres personnes.

Police des Corbeilles.

ART. 2.

La police des corbeilles est confiée à ceux des membres de la Commission de la Bourse qui fréquentent eux-mêmes les corbeilles. Ils n'en permettront l'accès qu'à ceux qui ont droit d'y pénétrer ; ils veilleront à ce que l'ordre y règne ; ils pourront se faire assister de préposés, et, le cas échéant, s'ils le jugent utile, requérir la force publique. Ils feront expulser des corbeilles tous ceux qui en auront troublé l'ordre, y auront pénétré sans droit ou auront refusé d'obéir aux injonctions faites en vue de faire respecter le Règlement, le tout sans préjudice des sanctions disciplinaires et pénales, s'il y a lieu.

Arrêté approuvant le Règlement Intérieur de la Bourse des Valeurs
d'Alexandrie (*).

ARRÊTÉ.

LE MINISTRE DES FINANCES,

Vu l'article 42 du Règlement de la Bourse, approuvé par 14 juin.
le Décret du 8 novembre 1909 et modifié par les Décrets
des 25 avril 1910 et 27 mai 1912;

Vu l'avis émis par l'Assemblée Générale des Courtiers inscrits
à la Bourse des Valeurs d'Alexandrie dans sa séance du
30 octobre 1911;

ARRÊTE :

ARTICLE UNIQUE.

Le règlement intérieur de la Bourse des Valeurs d'Alexan-
drie approuvé par l'Arrêté ministériel du 27 août 1910 est
abrogé et remplacé par le règlement intérieur ci-après, lequel
entrera en vigueur à partir de sa publication au "Journal
Officiel."

Le Caire, le 14 juin 1913.

Le Ministre des Finances,

Signé : A. HILMY.

(*) Journ. Off. 18 juin, supplément.

Arrêté désignant les maisons de tolérance à Port-Saïd (*).

LE GOUVERNEUR DU CANAL,

Vu le Règlement du 16 novembre 1905 sur les maisons de tolérance;

Vu l'Arrêté du Gouverneur du Canal du 13 janvier 1907;

Vu la délibération de la Commission Municipale de Port-Saïd, en date du 1^{er} mars 1913;

ARRÊTE:

ARTICLE PREMIER.

Les maisons de tolérance ne peuvent être tenues, à Port-Saïd, que dans le Vieux Manakh, sur la parcolle de terrain délimitée comme suit :

Au nord, par la rue Kisra, sur une longueur de 251.25 mètres;
A l'est, par la rue El Amin, sur une longueur de 110 mètres;
Au sud, par la rue Sawahel, sur une longueur de 251.25 mètres;
A l'ouest, par la rue n° 5, sur une longueur de 110 mètres.

ART. 2.

Les maisons de tolérance existant dans les autres quartiers devront être fermées.

ART. 3.

Le présent arrêté entrera en vigueur dix-huit mois après sa publication au "Journal Officiel."

Fait à Port-Saïd, le 8 juin 1913.

Le Gouverneur du Canal,

M. МАИМОИД.

(*) Journ. Off. 18 juin, page 1508.

Arrêté portant modification du Tarif des Droits d'Abatage à Rosette (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'article 1^{er} du Décret du 22 novembre 1910 décidant ^{15 ju} que, dans les villes où existent et où seront constituées des Municipalités Mixtes ou des Commissions Locales, le tarif des droits d'abatage sera fixé par arrêté du Ministère de l'Intérieur, sur l'avis de la Municipalité ou de la Commission Locale;

Vu l'Arrêté du 30 septembre 1911, portant fixation des taxes d'abatage dans les villes dotées de Municipalités et Commissions Locales;

Vu la décision prise par la Commission Locale de Rosette dans sa séance du 11 mars 1913;

ARRÊTE:

ART. 1. — Le tarif des droits d'abatage à Rosette, fixé par l'Arrêté du 30 septembre 1911, est modifié comme suit:

Porcs: 4 mill. par kilogramme de viande nette.

Moutons et chèvres: 3 mill. par kilogramme de viande nette, pourvu que la taxe perçue ne soit pas inférieure à 40 mill

Chameaux: 3 mill. par kilogramme de viande nette.

Veaux, vaches, bœufs et buffles: 2 mill. par kilogramme de viande nette, pourvu que la taxe perçue ne soit pas inférieure à 100 mill.

ART. 2. — Le présent arrêté entrera en vigueur huit jours après son insertion au "Journal Officiel."

Alexandrie, le 15 juin 1913 (10 Ragab 1331).

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé): MOHAMED SAÏD.

(*) Journ. Off. 18 juil., page 1502.

Arrêté modifiant la Classe 1, Catégorie A,
du tableau des établissements incommodes, insalubres ou dangereux (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'article 2 de la Loi n° 13 de 1904, sur les établissements incommodes, insalubres ou dangereux ;

ARRÊTE :

1. — Les établissements suivants seront compris parmi les établissements incommodes, insalubres ou dangereux et ajoutés à la Classe I, Catégorie A, du tableau faisant suite au Règlement du 29 août 1904, annexé à la loi sus-visée :

FABRIQUES DE CAOUTCHOUC.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur immédiatement après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 8 juin 1913 (3 Ragaab 1331).

Le Ministre de l'Intérieur,

(Signé) : M. SAÏD.

(*) Journ. Off. 14 juin, page 1464.

ART. 6.

7 juin.

Il est défendu de jeter par les fenêtres ou par d'autres ouvertures sur la voie publique des eaux ou autres objets.

ART. 7.

Toute infraction aux dispositions de cet arrêté sera punie l'une amende de 5 à 25 P.T. et pourra être constatée à la charge soit de l'auteur de la contravention soit de l'occupant du local où l'infraction a été commise.

ART. 8.

Le présent arrêté pourra être rendu applicable dans les diverses localités par arrêté du Gouverneur ou du Moudir.

ART. 9.

Le présent arrêté entrera en vigueur dès sa publication au 'Journal Officiel.'

Le 7 juin 1913 (2 Ragh 1331).

Le Ministre de l'Intérieur,

M. Saïd.

ART. 2.

Il est également défendu de les déposer dans les rues publiques, si ce n'est dans un récipient public ou contre le trottoir devant le local d'où elles proviennent.

ART. 3.

Dans les quartiers, rues ou places qui pourront être déterminés par des arrêtés du Moudir ou Gouverneur, les matières mentionnées à l'article premier devront être placées soit dans les récipients publics soit dans des récipients convenables à fournir par les habitants et qui devront être couverts et faciles à manier.

Ces derniers devront être déposés entre l'aube et 8 heures du matin et de 1 à 3 heures de l'après-midi contre le trottoir devant la maison et seront retirés aussitôt qu'ils auront été vidés par les soins du Service chargé de ce travail.

ART. 4.

Il est défendu de battre ou de secouer les tapis, couvertures, etc., aux portes, fenêtres ou balcons, donnant sur la voie publique, après 8 heures du matin.

ART. 5.

Il est défendu d'arroser les pots et caisses à fleurs, placés sur les fenêtres, balcons ou vérandas, de manière à déverser l'eau sur la voie publique, comme aussi de laisser couler ou de répandre sur les rues ou trottoirs l'eau ayant servi au lavage des fenêtres et balcons, ou toute autre eau ménagère.

Canal Kachab, à environ un kilomètre au sud de Kafr el Elou ; de là elle suivra une misqua existant à cet endroit, nommée Tereet El Daira, arrivera jusqu'au Canal Tabbin et de là ira tout droit jusqu'au tombeau de Sidi Mahfouz Abou Kerba. 5 juin.

Le Caire, le 5 juin 1913.

Le Ministre des Travaux Publics,
(Signé) : ISMAÏL SIRRY.

Arrêté sur la Propreté des Rues (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte en date du 25 avril 1913, prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889 ; 7 juin.

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Il est défendu de déposer les ordures, balayures, on immondices de toute autre nature, y compris le papier et la paille, dans les terrains vagues.

(*) Journ. Off. 14 juin, page 1468.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 33.

Ligne de démarcation entre la Haute et la Basse Egypte
pendant la saison cotonnière 1914.

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu l'art. 1^{er} de la Loi n° 16 du 15 mai 1913 ;

ARRÊTÉ :

ARTICLE PREMIER.

La ligne qui, pendant la saison cotonnière prochaine, constituera la ligne de démarcation entre la Haute et la Basse Egypte, sera la suivante :

Elle partira de l'extrémité ouest de la digue connue sous le nom de Salibet Dahshour, à l'ouest du Nil, suivra les sinuosités de cette digue dans une direction est, traversera le drain Monhit au pont qui s'y trouve situé et se continuera toujours le long de la même digue jusqu'à ce qu'elle rejoigne la voie ferrée de l'Etat au passage à niveau existant au kilomètre 41,471 ; elle traversera cette voie, et le canal Ghizawia par un pont-route, d'où elle suivra la digue du Nil dans une direction nord-est sur 412 mètres, jusqu'à un point sur la digue du Nil, qui sera marqué par une borne à 500 mètres environ au sud d'Abou Ragouan el Kibli.

De ce point, la ligne suivra la berge ouest du fleuve jusqu'au pont de Rodah (Abbas II) ; de là elle reviendra au sud, en suivant la berge est du fleuve jusqu'à un point qui sera marqué par une borne, situé à l'ouest d'un pont sur le

(*) Journ. Off. 9 juin, page 1420.

15 mai.

Chapitre IV.—De l'Exécution.**ART. 109.**

Les mandats d'exécution seront rédigés sur un modèle qu'arrêtera le Ministère de la Justice.

ART. 110.

A défaut du paiement, l'amende sera remplacée par la contrainte par corps, conformément à l'article 267 du Code d'Instruction Criminelle.

TITRE III. — SERMENT A PRÊTER PAR LES NOTABLES.**ART. 111.**

Les notables dont seront composés les Tribunaux Cantonaux prêteront serment devant le Ministre de la Justice de remplir leur mission en toute conscience et fidélité.

Le Ministre de la Justice,

HUSSEIN RUGHDI.

Chapitre III.—De l'Appel.

ART. 105.

Les jugements prononçant une condamnation à l'emprisonnement seront seuls susceptibles d'appel. Seul le condamné peut interjeter appel. L'appel sera fait soit par déclaration devant le tribunal au moment du prononcé du jugement si la sentence est contradictoire, soit sur un modèle arrêté à cet effet, dans les vingt-quatre heures qui suivent la signification du jugement par défaut, s'il a été signifié à personne, ou dans les trois jours dans le cas contraire.

ART. 106.

La signification des jugements sera rédigée sur un modèle qu'arrêtera le Ministère de la Justice.

ART. 107.

Lorsque l'appel est interjeté, les pièces du procès seront transmises au juge sommaire compétent qui statuera sur le vu des pièces et sans avoir besoin de citer le prévenu à comparaître devant lui, à moins qu'il ne le juge nécessaire. Le jugement rendu, les pièces seront retournées après que mention du dispositif de la décision du juge aura été faite sur le jugement de premier degré.

ART. 108.

Les condamnations à l'amende seront immédiatement exécutoires. Les condamnations à l'emprisonnement seront exécutoires après expiration des délais d'appel prescrits à l'article 105, à moins que le condamné n'ait interjeté appel.

ART. 100.

15 mai.

Si un témoin ne comparait pas, et que le tribunal croit nécessaire d'entendre sa déposition, il pourra procéder à son encounter conformément à l'article 28 et suivants.

ART. 101.

Le prévenu cité se présentera en personne à moins qu'il n'en soit empêché; dans ce cas il pourra se faire représenter pour le renvoi. Si l'excuse est reconnue légitime, le tribunal ordonnera le renvoi à une audience ultérieure.

ART. 102.

Le témoin prêtera serment de déposer en toute conscience et vérité. Le tribunal pourra imposer tout autre mode de serment, sauf celui de répudiation conditionnelle (*Talag*).

ART. 103.

Dans toutes les affaires il sera dressé un procès-verbal qui constatera la procédure d'audience et la déposition des témoins.

Pour les jugements, une simple mention du dispositif dans le procès-verbal d'audience suffira.

ART. 104.

Si le fait n'est pas reconnu constant ou ne tombe pas sous le coup de la loi, le tribunal prononcera l'acquiescement.

Néanmoins, il pourra statuer sur les dommages-intérêts que les parties peuvent se réclamer.

S'il estime que le fait constitue une infraction ne rentrant pas dans sa compétence, il se déclarera incompétent et renverra les pièces au parquet.

ART. 95.

La citation sera rédigée sur le modèle à établir par le Ministère de la Justice.

ART. 96.

Le délai de la citation sera de vingt-quatre heures. Cependant, la citation pourra être faite d'heure à heure. Elle pourra même être faite verbalement par les soins de l'omdeh ou des autres officiers de police judiciaire qui enverront l'inculpé et les témoins par devant le tribunal, si l'audience est tenue en ce moment.

L'action sera également entendue si le plaignant et l'inculpé se présentent de leur propre gré à l'audience.

ART. 97.

En cas d'infraction rentrant dans la compétence du Tribunal Cantonal, l'omdeh ou les autres agents précités doivent s'assurer de la culpabilité du prévenu. Dans ce cas, ils le citeront à comparaître, ainsi que les témoins à charge, sans besoin d'en dresser procès-verbal.

ART. 98.

En matière de contraventions rentrant dans la compétence du Tribunal Cantonal, l'action publique se prescrit par un mois à partir de la date de l'infraction.

Chapitre II.—De la Procédure à l'Audience et des Jugements.**ART. 99.**

Si l'inculpé, dûment cité, ne comparait pas, le tribunal entendra la cause et rendra son jugement. Il pourra aussi ordonner d'amener l'inculpé s'il réside dans le ressort du tribunal.

Le jugement rendu ne sera pas susceptible d'opposition.

sera adjugé au poursuivant en paiement de sa créance. Dans le cas 15 r
de caution, l'exécution du jugement se fera à l'encontre de cette
dernière à moins que le créancier ne préfère continuer l'exécution sur
les biens du débiteur principal.

ART. 92.

Si une nouvelle saisie vient à être pratiquée par le ministère d'un
huissier, en vertu d'un jugement rendu par un tribunal autre qu'un
Tribunal Cantonal, sur des biens déjà saisis, l'huissier dressera des
deux saisies un procès-verbal unique, et maintiendra le gardien ou le
changera s'il y a lieu.

La procédure de l'exécution sera continuée par l'huissier dans les
formes prévues au Code de Procédure civile et commerciale indigène.

SECTION IV. — DE L'EXÉCUTION IMMOBILIÈRE.

ART. 93.

L'exécution immobilière sera poursuivie par voie d'huissier confor-
mément aux prescriptions du Code de Procédure civile et commer-
ciale.

**TITRE II.—DE LA PROCÉDURE EN MATIÈRE
DE CONTRAVENTIONS.**

Chapitre premier. — De l'Introduction d'Instance.

ART. 94.

Le Tribunal Cantonal sera saisi de l'action publique par la citation
de l'inculpé soit par les soins de l'omdeh, de son remplaçant, ou de
tout autre officier de police judiciaire, soit par les soins de la partie
civile lésée.

Les parties civiles ne peuvent réclamer devant les Tribunaux
Cantonaux une somme supérieure à P.E. 500.

Si la vente immédiate ne peut avoir lieu, elle sera remise à un délai qui ne doit pas dépasser une semaine.

ART. 87.

L'opposition d'un tiers ne suspendra l'exécution que si l'opposant présente au Tribunal Cantonal une demande en revendication des droits qu'il prétend avoir sur les biens faisant l'objet de l'exécution ; cette demande en revendication pourra être formée par une simple déclaration faite au moment de l'exécution, sur le procès-verbal d'exécution.

ART. 88.

L'action en revendication ne peut être formée qu'à charge de déposer préalablement au tribunal ou entre les mains de l'agent chargé de l'exécution le montant des droits et celui du cautionnement ou de fournir caution conformément aux dispositions de l'article 91. Les femmes mariées sont dispensées de cette obligation au moment de l'introduction de la demande, lorsqu'elles revendiquent des meubles garnissant le domicile conjugal, sauf au tribunal à en exiger ensuite l'accomplissement, s'il l'estime opportun.

ART. 89.

L'agent chargé de l'exécution qui recevra une demande en revendication devra fixer pour l'examen de cette demande la plus prochaine audience ; il citera le poursuivant, la partie condamnée et l'opposant à y comparaître ; puis il retournera les pièces au tribunal.

ART. 90.

Si une partie désire produire des témoins, elle peut demander qu'ils soient cités par les soins de l'omdeh ou du tribunal.

ART. 91.

Le cautionnement doit être égal à la valeur de l'objet revendiqué et aux frais. L'opposant peut présenter une caution solvable jusqu'à concurrence de ce montant. Si l'action est rejetée, le dépôt

ART. 82.

15 mai.

Le délai fixé pour la vente est de sept jours à partir de la saisie, à moins que les objets saisis ne soient de nature à se détériorer. Dans ce cas, on pourra fixer n'importe quel jour, même le jour de la saisie.

Si les objets saisis ne sont pas encore en état de maturité, la vente pourra être remise jusqu'à ce qu'ils mûrissent. Dans l'un et l'autre cas, il faut une autorisation du président du tribunal ou du juge sommaire suivant les cas.

ART. 83.

Si le village a un marché, les placards y seront aussi apposés. La vente aura lieu le jour du marché.

ART. 84.

La vente aura lieu aux enchères publiques en présence de celui qui en est chargé.

L'acheteur doit payer le prix au comptant à celui qui procède à la vente, contre quittance délivrée par ce dernier. Celui-ci est tenu de remettre immédiatement le prix au créancier contre reçu écrit sur le jugement même. Il devra envoyer ensuite le jugement au tribunal, pour être déposé au dossier de l'affaire.

L'excédent du prix de la vente, s'il y en a, sera remis séance tenante au propriétaire, contre quittance. Mention en sera faite au bas du jugement avant d'envoyer celui-ci au tribunal.

ART. 85.

Aussitôt que la vente aura produit une somme suffisante pour désintéresser le créancier et couvrir les frais, celui qui procède à l'exécution devra cesser la vente et remettre au débiteur les objets non encore vendus.

ART. 86.

Si l'adjudicataire ne paie pas au comptant, l'objet sera, si possible, immédiatement revendu, à ses risques et périls et à tout prix, à charge par lui de payer la différence.

Il en est de même dans le cas où la dette reconnue et non exigible n'a pas été payée à l'échéance.

Les actes de saisie-arrêt, de dénonciation et de contre-dénonciation seront faits sur un modèle à arrêter par le Ministère de la Justice.

ART. 76.

Si la dette est déniée par le tiers-saisi, celui-ci sera, le cas échéant, assigné en paiement devant le tribunal compétent qui tiendra compte des actes déjà signifiés.

ART. 77.

Toute saisie-arrêt pratiquée entre les mains d'un tiers sera périmée si elle n'est pas renouvelée dans les six mois.

SECTION III. — DE L'EXÉCUTION SUR LES BIENS MOBILIERS ET SUR LES RÉCOLTES.

ART. 78.

L'exécution sur les biens mobiliers se fait par une saisie à laquelle sera nommé un gardien.

La saisie a lieu immédiatement après le commandement.

ART. 79.

La saisie des récoltes ne pourra avoir lieu que cinquante-cinq jours au plus avant la maturité des récoltes.

ART. 80.

Il sera dressé un inventaire des objets saisis qui seront confiés à un gardien auquel il sera laissé une copie du procès-verbal d'inventaire.

ART. 81.

Trois jours après la saisie, la vente sera annoncée par les soins de celui qui est chargé de l'exécution au moyen de placards dont le modèle sera établi par le Ministère de la Justice.

Les placards seront apposés à la porte de l'oudeh.

Ne pourront être saisis, si ce n'est pour loyers, fermages ou dettes d'aliments : 15 mai.

- (1) Les livres indispensables à la profession du saisi;
- (2) Les outils des artisans nécessaires à leur travail personnel ;
- (3) Les grains ou farine nécessaires à la nourriture du saisi et de sa famille pendant un mois ;
- (4) Une vache ou trois chèvres ou trois brebis, au choix du saisi ;
- (5) Les semences nécessaires pour la culture de cinq feddans ;
- (6) Les objets déclarés insaisissables par la loi.

SECTION II. — DE L'EXÉCUTION PAR VOIE DE SAISIE-ARRÊT.

ART. 74.

La partie au profit de laquelle le jugement est rendu, peut demander de saisir-arrêter les sommes d'argent, les bestiaux et autres biens meubles de son débiteur.

Toutefois, cette voie d'exécution dans la forme prévue à la présente section n'est applicable qu'aux jugements rendus par les Tribunaux Cantonaux dans les limites de leur compétence ordinaire. A cet effet, le jugement sera notifié au tiers avec défense de se dessaisir de ce qu'il doit au débiteur-saisi.

Cette saisie-arrêt sera dénoncée à ce dernier.

Le créancier peut également demander la saisie conformément aux prescriptions du Code de Procédure civile et commerciale.

ART. 75.

Si la créance due par le tiers saisi est reconnue et exigible, ce dernier doit se libérer entre les mains du saisissant jusqu'à concurrence de ce qui lui est dû, et ce dans les trois jours de la contre-dénonciation à lui faite de la dénonciation de la saisie-arrêt au débiteur-saisi.

A défaut de paiement dans ce délai, il pourra être procédé à son encontre à la saisie de ses meubles, et ce, jusqu'à concurrence de la somme pour laquelle la saisie-arrêt a été pratiquée, s'il doit au débiteur une somme supérieure à celle que ce dernier doit au saisissant, ou jusqu'à concurrence de la somme qu'il doit.

ART. 69.

L'exécution se fera par l'omdeh du village où elle doit avoir lieu ou par la personne désignée par l'omdeh à cet effet.

Elle pourra être faite par l'entremise d'un huissier.

ART. 70.

Les salaires et gages des gens de service ou des ouvriers, les appointements et les pensions d'employés, ne seront saisissables que jusqu'à concurrence du cinquième sur les premières huit cents piastres et au-dessous ; du quart pour les deux mille piastres suivantes et du tiers sur le surplus.

ART. 71.

Sont insaisissables les pensions pour aliments et les sommes données ou léguées à titre alimentaire ou sous condition d'insaisissabilité.

Les pensions alimentaires sont saisissables pour dettes d'aliments.

Les sommes données ou léguées sous condition d'insaisissabilité sont saisissables par les créanciers postérieurs aux donations ou aux legs.

ART. 72.

Les sommes dues par l'Etat ou les administrations gouvernementales, à titre de pensions, de traitement ou de solde, et les émoluments accessoires sont incessibles et insaisissables si ce n'est pour dette envers l'Etat résultant de l'exercice des fonctions de l'employé ou pour pension alimentaire allouée par l'autorité compétente. Dans ces deux cas le montant de la retenue ne pourra excéder le quart de la pension, du traitement, de la solde ou des émoluments accessoires.

Cette disposition s'étend aux pensions payées aux veuves et aux orphelins et à tous autres ayants droit, ainsi qu'aux indemnités de licenciement ou tenant lieu de pension.

ART. 73.

Ne pourront être saisis le coucher nécessaire au saisi et à sa famille vivant avec lui et leurs habits.

décision sera communiquée au juge sommaire qui déléguera un membre disponible. S'ils sont en désaccord, la demande sera envoyée au juge sommaire qui y statuera. Si le juge admet la récusation, il désignera celui des membres suppléants qui remplacera le membre récusé. 15 mai

En cas de récusation de deux membres du tribunal, la demande sera de même envoyée au juge sommaire pour y statuer.

Si le tribunal est présidé par le juge sommaire, la demande de récusation sera présentée au président du Tribunal de 1^{re} Instance dont il dépend.

Dans tous les cas, si la récusation est rejetée, la partie qui aura fait la demande pourra être condamnée à une amende n'excédant pas P.T. 100. Cette décision ne sera susceptible d'aucun recours.

Chapitre IX.—De l'Exécution.

SECTION I. — DISPOSITIONS GÉNÉRALES.

ART. 66.

L'exécution est due à tout jugement, à toute ordonnance ou décision revêtue de la formule exécutoire.

La formule exécutoire est ainsi conçue : "ce jugement, cette ordonnance ou décision est exécutoire."

L'exécution d'un jugement, d'une ordonnance ou d'une décision ne peut avoir lieu qu'après sa signification.

La signification se fera sur le modèle qu'arrêtera le Ministère de la Justice.

ART. 67.

L'exécution provisoire est due à tout jugement rendu sur l'aveu du défendeur.

ART. 68.

La grosse ne sera délivrée qu'à celle des parties au profit de laquelle le jugement forme titre pour une exécution.

Elle doit être délivrée dans les quarante-huit heures de la demande au plus tard.

Chapitre VIII. — De la Récusation des Présidents et Membres des Tribunaux Cantonaux.

ART. 62.

Le président ainsi que les membres d'un Tribunal Cantonal peuvent être récusés pour les causes ci-après :

(1) S'il existe une parenté ou une alliance jusqu'au quatrième degré entre lui ou sa femme, d'une part, et l'une des parties, d'autre part ;

(2) S'il existe ou s'il a existé un procès, soit judiciaire, soit administratif, entre lui ou sa femme ou leurs parents ou alliés jusqu'au quatrième degré, d'un côté, et l'une des parties ou son conjoint, de l'autre ;

(3) S'il existe entre lui et l'une des parties un contrat de louage de service, de mandat ou de société ;

(4) S'il est intervenu dans le procès en faveur de l'une des parties ;

(5) S'il a déposé comme témoin dans l'instance ;

(6) S'il a reçu de l'une des parties un présent depuis le commencement du procès ;

(7) S'il existe quelque autre fait grave duquel il résulte qu'il ne pourra juger avec impartialité.

ART. 63.

Le président ou le membre qui connaîtra en lui une cause de récusation devra s'abstenir de siéger.

ART. 64.

La récusation devra être présentée avant les plaidoiries à peine de déchéance, à moins que la cause de la récusation ne soit survenue depuis.

ART. 65.

Les deux autres membres du Tribunal Cantonal délibéreront sur la demande de récusation. S'ils sont d'accord pour l'admettre, leur

ART. 55.

15 mai.

Les jugements interlocutoires ne sont pas susceptibles d'appel ; mais l'appel des jugements du fond emportera appel de tout jugement interlocutoire.

ART. 56.

Le délai pour former appel sera de huit jours à partir du lendemain du jour du prononcé du jugement s'il est contradictoire et à partir du lendemain de sa signification s'il est par défaut.

ART. 57.

L'appel suspend l'exécution, sauf les jugements exécutoires par provision, en conformité de l'article 67.

ART. 58.

L'appel sera interjeté dans les formes ordinaires établies pour l'introduction de l'instance.

ART. 59.

La procédure à suivre par devant le juge sommaire siégeant en appel sera celle ci-dessus édictée. Toutefois, dans les cas de dénégation ou de faux, le tribunal pourra procéder à la vérification par la voie de comparaison, conformément aux règles établies par le Code de Procédure civile et commerciale.

ART. 60.

Les jugements par défaut rendus en appel ne seront pas susceptibles d'opposition.

ART. 61.

Si l'appel est rejeté, le juge pourra condamner l'appelant à une amende de P.T. 100.

Chapitre VI. — Des Jugements.

ART. 50.

Les jugements seront prononcés immédiatement après l'audition des affaires. Exceptionnellement le prononcé d'un jugement pourra être renvoyé à une semaine au plus.

ART. 51.

Les membres appelés à juger doivent avoir assisté aux débats.

ART. 52.

Les jugements seront rendus à l'unanimité ou à la majorité des voix, après délibération secrète, et ils seront prononcés par le président du tribunal.

Ils seront signés ou cachetés par le président et les membres.

ART. 53.

La partie qui succombera sera condamnée aux frais. Les frais pourront, toutefois, être en partie à la charge du demandeur et en partie à la charge du défendeur, suivant les circonstances de la cause.

Les frais seront liquidés par le jugement si possible. Sinon, ils feront l'objet d'une taxe ultérieure.

Cette taxe sera considérée comme formant partie du jugement.

Chapitre VII. — De l'Appel.

ART. 54.

Les parties pourront appeler des jugements rendus par les Tribunaux Cantonaux dans les cas prévus par la loi sur la Justice Cantonale; il en est de même des jugements statuant sur les questions de compétence et de ceux prononçant l'écartement de pièces.

Si l'acte opposé est authentique, la partie qui a dénié ou argué de faux le cachet ou la signature, doit en prouver la fausseté. Si elle y réussit, l'acte sera écarté ; sinon elle sera condamnée à une amende de P.T. 500. 15 mai.

La vérification de ces matières ne peut être faite par expertise, à moins que le procès ne soit porté devant un Tribunal Cantonal où siège le juge sommaire seul.

Lorsqu'il siège avec d'autres, le juge sommaire s'abstiendra de statuer en premier degré dans les affaires dans lesquelles un écartement d'actes est demandé.

ART. 47.

Mention sera faite par le tribunal sur tout acte dont le cachet ou la signature sont déniés ou argués de faux.

SECTION V. — DE L'INTERROGATOIRE DES PARTIES.

ART. 48.

Si le tribunal estime qu'il y a lieu d'interroger personnellement l'une des parties, il pourra en ordonner la comparution immédiate si elle demeure dans le ressort du tribunal ; sinon le tribunal en ordonnera l'assignation. Si néanmoins la partie ne se présente pas, le tribunal aura la faculté de la faire amener.

Si la partie comparait, mais refuse de répondre, le tribunal appréciera librement la portée de ce refus. En cas d'empêchement de la partie de se rendre en personne à l'audience, le tribunal pourra déléguer un de ses membres qui se transportera pour l'interroger.

SECTION VI. — POUVOIR DU TRIBUNAL DE DÉLÉGUER UN DE SES MEMBRES POUR PROCÉDER A UNE ENQUÊTE.

ART. 49.

Le tribunal pourra, à l'effet de procéder à toute enquête qu'il a le pouvoir de faire lui-même, commettre un de ses membres, ou un des membres d'un autre Tribunal Cantonal, ou même un juge sommaire.

qui devra être déposée par l'une des parties pour le paiement des honoraires de l'expert. Au moment du dépôt de cette somme, le président fera venir l'expert pour prêter serment, fixer le jour auquel il procédera à l'exécution de sa mission, sans que le délai puisse dépasser les trois jours qui suivent la date du dépôt. Les parties seront avisées de ce jour par lettre du tribunal.

L'expert doit exécuter sa mission et présenter son rapport dans les trois jours qui suivront la date par lui fixée pour procéder à l'exécution de sa mission.

Si la somme est déposée à l'audience même où l'expertise est ordonnée, le tribunal pourra appeler l'expert séance tenante, lui faire connaître la mission et fixer le jour auquel il y procédera. Le délai ne doit toutefois pas dépasser les trois jours qui suivent l'audience.

Si l'une des parties est absente, elle sera avisée de ce jour par les soins du tribunal.

ART. 44.

Le rapport de l'expert pourra être fait verbalement, si le tribunal le requiert, auquel cas toutes les déclarations de l'expert seront mentionnées au procès-verbal d'audience.

ART. 45.

Les honoraires de l'expert seront taxés, sur sa demande, par le tribunal ou le président, après exécution de la mission.

L'ordonnance du tribunal à cet effet sera exécutoire contre la partie succombante.

SECTION IV. — DE LA DÉNÉGATION DE CACHETS OU D'ÉCRITURES.

ART. 46.

Lorsque l'une des parties dénie ou prétend faux la signature ou le cachet qu'on lui oppose, la partie adverse devra, si l'acte qu'elle invoque est sous seing privé, prouver la sincérité de cette signature ou de ce cachet. Si elle y réussit, la partie qui a dénié sera condamnée à une amende de P.T. 100 ; sinon l'acte sera écarté purement et simplement sans que sa fausseté soit l'objet d'une décision du tribunal.

ART. 38.

15 mai.

Si la partie à laquelle le serment est déferé est absente elle en sera avisée et assignée à comparaître à l'audience suivante. Si elle ne comparait pas, elle sera réassignée en conformité des dispositions des articles 2 et 12. Si elle ne comparait pas encore, elle sera considérée comme ayant refusé de prêter le serment.

ART. 39.

Le serment pourra être déferé sous n'importe quelle formule sauf celle de la répudiation conditionnelle (*Talag*).

ART. 40.

Si la partie à laquelle le serment est déferé est dâment empêchée, le tribunal pourra commettre, pour le recevoir, l'un de ses membres qui se transportera auprès d'elle.

ART. 41.

La formule du serment sera mentionnée au procès-verbal d'audience.

SECTION III. — DES VISITES DES LIEUX.

ART. 42.

Dans le cas où il le croira nécessaire, le tribunal pourra se transporter immédiatement sur les lieux du litige pour faire les constatations nécessaires. Il pourra requérir l'assistance des arpenteurs ou *dallals* et entendre sur les lieux les témoins dont il juge le témoignage utile. Le tribunal pourra, s'il n'y a pas urgence, remettre la visite des lieux à un jour qu'il fixera. Dans ce cas, la partie absente à l'audience où cette visite a été ordonnée, sera avisée du jour fixé.

ART. 43.

Le tribunal pourra charger tout expert, à l'exclusion de ceux qui sont admis devant les Tribunaux Indigènes, de toute mission de nature à faciliter la solution du litige. Le tribunal fixera la somme

ART. 32.

Le témoin devra, avant toute déposition, prêter tout serment arrêté par le tribunal, de témoigner en toute conscience et vérité. La répudiation conditionnelle (*Talay*) ne peut faire l'objet d'un serment.

ART. 33.

Le procès-verbal mentionnera les nom, prénoms, profession et domicile des témoins ainsi que leurs dépositions *in extenso*.

ART. 34.

Le tribunal n'est pas lié par les dépositions qui ne peuvent pas former sa conviction.

ART. 35.

Le témoin n'a droit à une indemnité que s'il réside en dehors de la circonscription du tribunal. L'indemnité à allouer ne doit pas dépasser dans ce cas P.T. 5 par jour, outre les frais de transport. L'indemnité est à la charge de la partie qui aura fait citer le témoin.

SECTION II. — DU SERMENT.

ART. 36.

Chaque partie pourra déférer à l'autre le serment décisoire. Dans ce cas la partie à laquelle le serment est déféré, pourra le référer à la partie adverse.

ART. 37.

Lorsque le serment est prêté par la partie à laquelle il est déféré, l'autre partie ne pourra invoquer aucun autre moyen de preuve. Il en sera ainsi lorsque la partie qui défère le serment, refuse de le prêter quand il lui est référé.

Si la partie à laquelle le serment est déféré refuse de le prêter sans l'avoir référé ou s'il le réfère et que le déférant le prête, celui-ci aura gain de cause.

charger l'omdeh de les citer. Dans ce cas la partie qui demande la comparution devra déposer à la caisse du tribunal une somme déterminée par le président en vue de l'indemnité prévue à l'article 35 et la citation sera faite sur le modèle visé à l'article précédent. 15 ma

Si les témoins résident dans la circonscription du tribunal, celui-ci pourra les faire convoquer sur le champ.

ART. 27.

Le tribunal pourra d'office appeler toute personne dont il juge le témoignage utile, si elle réside dans son ressort; autrement il en ordonnera la citation.

ART. 28.

Si le témoin régulièrement cité ne comparaît pas, le tribunal pourra le condamner à une amende n'excédant pas P.T. 25 et ordonnera en outre qu'il soit amené immédiatement s'il réside dans son ressort; sinon il ordonnera qu'il soit cité à nouveau. Si le témoin ne comparaît pas sur la seconde citation, le tribunal pourra ordonner qu'il soit amené par la force.

Toutefois, si le témoin qui n'avait pas comparu, comparaît et fournit des excuses reconnues bien fondées, il sera exempté de l'amende.

ART. 29.

L'amende prévue à l'article précédent sera prononcée contre le témoin qui, ayant comparu, refuse de déposer.

ART. 30.

Le tribunal pourra commettre un de ses membres à l'effet d'entendre le témoin dûment empêché de comparaître.

ART. 31.

Le tribunal entendra les témoins séparément.

ART. 22.

Si l'une des parties demande un délai pour appeler en cause un garant, le tribunal pourra ordonner le renvoi, sans toutefois que le délai accordé dépasse le temps nécessaire pour assigner le garant.

ART. 23.

En cas de décès de l'une des parties, le tribunal ordonnera le renvoi de l'affaire pour mettre en cause les héritiers du défunt.

ART. 24.

Les tiers auxquels le jugement à prononcer pourrait préjudicier, auront la faculté d'intervenir dans l'instance engagée, à tout moment avant la clôture des débats, à condition que cette intervention n'entraîne pas de retard pour le jugement de l'affaire principale.

L'intervention sera faite par conclusion prise à l'audience ou par assignation préalable des parties.

Chapitre V.—De la Procédure en Matière de Preuves.**SECTION I. — DE LA PREUVE TESTIMONIALE.****ART. 25.**

Le demandeur pourra demander, lors de la rédaction de l'acte introductif d'instance, de faire citer les témoins qu'il désire produire à l'appui de sa demande. La citation sera rédigée sur un modèle qu'arrêtera le Ministère de la Justice.

Le défendeur pourra également faire la même demande lors de la réception de l'assignation.

ART. 26.

Si, à l'audience, l'une des parties demande la comparution de témoins, le tribunal pourra, s'il le juge utile, renvoyer l'affaire et

ART. 17.

15 mai.

Les procès seront entendus et jugés en audience publique, sauf si l'intérêt des bonnes mœurs ou de l'ordre public justifie le huis-clos.

Le président pourra faire expulser ceux qui troubleraient l'ordre.

Le tribunal pourra, le cas échéant, prononcer la peine de vingt-quatre heures d'emprisonnement ou de l'amende n'excédant pas P.T. 25.

Le jugement sera immédiatement exécutoire.

ART. 18.

Il sera dressé un procès-verbal d'audience relatant toute la procédure ; ce procès-verbal sera signé par le président.

ART. 19.

En cas de crime ou de délit commis à l'audience, procès-verbal en sera dressé et transmis à l'omdeh pour la suite que de droit.

Si l'arrestation du prévenu est nécessaire, le président l'ordonnera et enverra le prévenu à l'omdeh en même temps que le procès-verbal prévu à l'alinéa précédent.

ART. 20.

S'il est établi qu'un témoin a commis le délit de faux témoignage devant le tribunal, procès-verbal en sera dressé et communiqué au Parquet du Tribunal de Justice Sommaire.

Chapitre IV. — De la Nullité de l'Acte d'Assignation ; de l'Action en Garantie ; de la Mise en Cause des Héritiers et de l'Intervention des Tiers.

ART. 21.

La partie qui a comparu sur une assignation, ne sera pas recevable à l'attaquer pour cause de nullité.

ART. 12.

Si le défendeur fait défaut, l'affaire sera renvoyée à une autre audience et le défendeur sera réassigné. S'il ne comparait pas à cette dernière audience, le tribunal statuera par défaut. Le jugement ne sera pas dans ce cas susceptible d'opposition.

Toutefois, s'il est établi que le défendeur accomplit un long voyage et que l'assignation ne lui a pas été remise à personne, le tribunal renverra l'affaire une deuxième fois à un long délai, à moins que le renvoi ne cause au demandeur un préjudice réel.

ART. 13.

S'il y a plusieurs défendeurs et que certains d'entre eux ne comparaissent pas, l'affaire sera renvoyée à une autre audience et les parties en défaut seront réassignées.

Le jugement rendu à cette dernière audience sera considéré comme contradictoire à l'égard de tous.

ART. 14.

Si le demandeur ne comparait pas, le tribunal, suivant les conclusions du défendeur, annulera la procédure ou statuera sur le fond.

Le jugement rendu dans ce cas ne sera pas susceptible d'opposition.

Si les deux parties ne se présentent pas, le tribunal ordonnera la radiation de l'affaire.

ART. 15.

Si en l'absence de l'une des parties, le tribunal connaît de l'affaire, il ne sera pas nécessaire de signifier à la partie défaillante les mesures d'enquête ordonnées par le tribunal, sauf dans les cas prévus ci-après au chapitre V.

ART. 16.

Les parties ne sont pas autorisées à présenter des conclusions par écrit.

ART. 8.

15 mai.

Si le demandeur ou le défendeur n'est pas domicilié dans la circonscription d'un Tribunal Cantonal, le tribunal se déclarera incompétent d'office.

**Chapitre III.—De la Comparution des Parties
et de la Procédure à l'Audience.****ART. 9.**

Les parties sont tenues de comparaître en personne devant le Tribunal Cantonal. Elles peuvent se faire représenter par leurs parents, conjoints ou domestiques. Les femmes de Harem qui n'ont ni parents ni conjoints sont libres de se faire représenter par toute personne à l'exclusion des membres du barreau.

La représentation peut se faire soit par mandat authentique ou visé par l'omdeh, soit par déclaration verbale à l'audience.

ART. 10.

Le tribunal doit tenter la conciliation entre les parties à la première audience à laquelle elles comparaissent, même s'il estime que l'affaire n'est pas de sa compétence.

Si la conciliation a lieu, elle sera constatée par un procès-verbal ; à défaut de conciliation le tribunal statuera sur l'affaire si elle est de sa compétence.

ART. 11.

S'il appert au tribunal que l'affaire, quant à son objet, n'est pas de sa compétence, il proposera aux parties d'accepter sa décision dans le litige ou leur faisant comprendre que, dans ce cas, son jugement sera définitif.

Si les parties acceptent, le tribunal statuera sur l'affaire, sinon il se déclarera incompétent.

ART. 4.

Le délai de l'assignation est de trois jours au moins ; ce délai courra du lendemain du jour où l'assignation est remise. L'assignation pourra néanmoins être faite à un délai plus court, même d'heure à heure, sur l'ordre du président du tribunal, ou du juge sommaire.

ART. 5.

Les assignations ou les significations d'autres actes sont faites soit par voie d'huissier, soit par l'omdeh ou toute personne désignée à cette fin par ce dernier.

Chapitre II. — De la Compétence.**ART. 6.**

Les contestations prévues par l'article 11, et les alinéas 1, 2 et 4 de l'article 12 de la loi instituant la Justice Cantonale, ainsi que toutes les mesures conservatoires s'y rattachant seront de la compétence du Tribunal Cantonal dans la circonscription duquel se trouve situé l'immeuble objet du litige. Dans tous les autres cas l'action sera de la compétence du tribunal du domicile du défendeur, ou du tribunal dans le ressort duquel a été conclue la transaction qui fait l'objet du litige, si, au moment où le litige est porté devant le tribunal, les plaideurs se trouvaient effectivement dans ce ressort.

S'il y a plusieurs défendeurs, l'instance pourra être portée devant le tribunal du domicile de l'un d'eux.

Le domicile est au village où l'on est censé résider habituellement, qu'on y habite effectivement ou non.

ART. 7.

Si l'incompétence est à raison du domicile du défendeur, ou du fait que la transaction n'avait pas eu lieu dans la circonscription du tribunal, celui-ci ne la prononcera qu'autant qu'elle aura été soulevée avant toute discussion au fond. En cas de non comparution du défendeur, le tribunal se déclarera incompétent d'office, s'il est établi qu'il ne réside pas ou que la transaction n'a pas eu lieu dans son ressort.

Règlement de Procédure en Matière Civile et de Contraventions
devant les Tribunaux Cantonaux (*).

**TITRE PREMIER. — DE LA PROCÉDURE
EN MATIÈRE CIVILE.**

Chapitre premier. — De l'Introduction d'Instance.

ARTICLE PREMIER.

L'instance est portée devant les Tribunaux Cantonaux par assigna- 15 mai.
tion ou par la comparution volontaire des parties, sans citation
préalable.

ART. 2.

Les assignations seront rédigées en un seul original et en autant
de copies qu'il y a de personnes à assigner, et cela sur le modèle
qu'arrêtera le Ministère de la Justice.

Une seule copie suffira s'il s'agit de plusieurs parents habitant
en commun.

La copie sera remise à la partie assignée, ou personnel, ou à l'un
de ses parents ou domestiques résidant avec elle.

En cas d'absence du village de la partie à assigner et à défaut de
parents ou domestiques résidant avec elle, ou en cas de refus de
recevoir la copie, acte en sera pris sur l'original, et la copie sera
remise au cheikh dont relève la partie, lequel devra viser l'original.

ART. 3.

L'assignation sera rédigée par le demandeur lui-même, ou sur sa
dictée par l'omdeh ou le tribunal.

(*) Journ. Off. 7 juin, page 1391.

CHAPITRE V.

Dispositions Générales.

ART. 27. — La comptabilité des Tribunaux Cantonaux sera régie par des instructions arrêtées par le Ministère de la Justice d'accord avec le Ministère des Finances.

ART. 28. — Les instructions nécessaires pour l'exécution et l'application de ce tarif seront l'objet d'un arrêté qui sera rendu par le Ministre de la Justice.

Il sera également référé au Ministère de de la Justice, pour l'interprétation, en cas de besoin, des dispositions du dit règlement.

Le Ministre de la Justice,

HUSSEIN RUCHDI.

ART. 21. — Pour obtenir l'assistance judiciaire, l'intéressé devra présenter au Tribunal Cantonal, au jour de l'audience, un certificat d'indigence signé par l'omdeh et le sarraf. 15 mai.

ART. 22. — Le tribunal statuera sur l'admission de la demande d'assistance, avant d'examiner le procès pour lequel l'assistance est demandée, et après avoir entendu les observations de l'autre partie, si elle est présente.

ART. 23. — Dans le cas où l'indigence est établie, l'assistance judiciaire sera admise. Cette admission sera constatée dans la feuille de l'audience, et le certificat d'indigence sera annexé au dossier de l'affaire.

ART. 24. — Dans les cas d'assistance judiciaire, le recouvrement des droits devra être poursuivi soit contre la partie condamnée aux frais, soit contre la partie admise à la gratuité toutes les fois qu'elle aura obtenu gain de cause et que le montant de la demande sera supérieur à P.T. 500.

Toutefois, la maison destinée à l'habitation des parties ne pourra être, en aucun cas, expropriée.

ART. 25. — Dans les deux cas prévus à l'article précédent, si la partie refuse de payer les droits, le dossier de l'affaire sera transmis au greffier du Tribunal de justice sommaire, qui procédera au recouvrement par les mêmes voies que pour les droits dus aux tribunaux de justice sommaire.

ART. 26. — Les droits afférents aux procès dans lesquels l'assistance a été autorisée, seront inscrits sur un registre *ad hoc*.

ART. 16. — Les droits versés ne sont pas restitués, si la cause vient à être rayée ou si le tribunal annule la procédure, rejette la demande ou adjuge moins qu'il n'a été demandé.

ART. 17. — Dans l'évaluation des demandes, toute fraction de livre, *supérieure à P.T. 50*, comptera pour une livre entière. *Aucun droit n'est dû si elle est de P.T. 50 ou au-dessous.*

CHAPITRE III.

Du Recouvrement des Droits dus au Trésor.

ART. 18. — Sous réserve des dispositions prévues au chapitre IV ci-après, le demandeur sera toujours débiteur des frais vis-à-vis du Trésor.

ART. 19. — Le Tribunal Cantonal, qui a rendu le jugement, doit inscrire en marge de ce jugement, en chiffres et en lettres et sans aucune altération, les droits et frais dus au Trésor, ceux perçus et ceux qui resteraient à percevoir, ainsi que la date et le numéro de la quittance délivrée.

CHAPITRE IV.

De l'Assistance Judiciaire.

ART. 20. — Les indigents qui désirent intenter une action pourront obtenir l'assistance judiciaire. Cette assistance produit la gratuité de tous les actes judiciaires ou administratifs nécessaires à la poursuite judiciaire.

ART. 11. — Lorsque la conciliation n'a pas lieu devant le Tribunal Cantonal et que l'affaire est déferée au tribunal sommaire, les frais seront réglés par ce dernier tribunal, conformément au tarif judiciaire pour les Tribunaux Indigènes et sans tenir compte de la procédure en conciliation devant le Tribunal Cantonal. 15 mai

CHAPITRE II.

De l'Evaluation et du Mode de Paiement des Droits.

ART. 12. — Les droits seront calculés sur la base du montant de la demande. Dans le cas où le demandeur n'aura pas indiqué la valeur de la demande et que celle-ci est susceptible d'évaluation, le tribunal fera lui-même cette évaluation et percevra les droits y afférents. Dans le cas où l'une des deux parties en cause fait une opposition contre l'évaluation des droits, le tribunal statuera sur l'opposition lorsqu'il examinera le fond; mais sa décision ne sera pas susceptible de recours sur ce point.

ART. 13 — Les droits doivent être versés avant l'examen de l'affaire, même à l'audience. Si le demandeur n'effectue pas le paiement, le tribunal doit s'abstenir de statuer.

ART. 14. — Les Tribunaux Cantonaux ne peuvent délivrer aucune copie, aucun extrait, certificat ou tout autre écrit, avant le recouvrement des droits afférents à l'affaire ou dus sur l'original de l'acte dont on demande la copie ou l'extrait, etc.

ART. 15. — Les Tribunaux Cantonaux ne peuvent procéder à aucun acte, pour lequel un droit est exigible, avant le recouvrement de ce droit.

(h) Sur les actes de procédure dans toutes les affaires de la compétence du juge sommaire soumises aux préliminaires de conciliation devant le Tribunal Cantonal conformément à l'article 19 de la loi sur la justice cantonale, et sans que les parties aient eu l'intention d'y faire statuer en dernier ressort par le dit tribunal.

Toutefois, dans ces affaires, l'assignation devant avoir lieu par voie d'huissier, il y aura lieu cependant à la perception du droit sur l'acte d'assignation en conformité des dispositions du tarif judiciaire pour les Tribunaux Indigènes, promulgué par Décret du 7 octobre 1897 (10 Gamad el Awel 1315).

ART. 9. — Un droit fixe de P.T. 5 est perçu sur les copies, extraits et certificats.

Les copies des actes introductifs d'instance, des procès-verbaux et des jugements seront considérées comme des pièces distinctes et ne donneront lieu qu'à la perception du droit fixe quel que soit le nombre de rôles.

Il n'y aura pas de droits à percevoir :

(a) Sur les grosses délivrées à l'intéressé à fin d'exécution ; sur les copies délivrées à l'une des parties pour un acte de procédure nécessaire dans l'instance, ou pour l'exécution du jugement, ainsi que sur les copies des jugements rejetant la demande ou ordonnant la radiation de l'affaire ;

(b) Sur les copies, extraits et certificats requis par un intéressé en matière de contravention.

ART. 10. — Si les parties se concilient, aucun droit ne sera perçu et les droits déjà perçus seront restitués.

ART. 5. — Les demandes additionnelles faites en cours d'instance seront jointes aux demandes principales et le droit sera perçu sur le total des demandes. 15 mai

ART. 6. — Le droit perçu s'étend à tous les actes de procédure devant le tribunal et à ceux de l'exécution jusqu'à la liquidation finale de celle-ci.

ART. 7. — En aucun cas il ne pourra être perçu de droit proportionnel moindre de P.T. 5.

ART. 8. — Il n'y aura pas de droits à percevoir :

(a) En matière civile et commerciale sur les affaires dont la valeur ne dépasse pas P.T. 100 ;

(b) Pour la mise en cause d'une personne comme garant ainsi que pour l'intervention d'un tiers dans l'instance ;

(c) Sur les demandes subsidiaires ainsi que sur celles relatives à l'évacuation des lieux loués, à la réserve du droit de réclamer ultérieurement les fruits ou les dommages-intérêts, ainsi que sur toutes autres demandes qui seraient mentionnées dans l'acte introductif d'instance ou constatées au procès-verbal d'audience ;

(d) Sur les contraventions de la compétence du Tribunal Cantonal ;

(e) Sur les ordonnances du président du Tribunal Cantonal, relatives à des mesures conservatoires ou autres ;

(f) Sur le transport du Tribunal Cantonal ou le transport de l'un de ses membres ;

(g) Sur le dépôt des sommes réclamées devant le Tribunal Cantonal ;

Quant aux sommes concernant des contestations ne rentrant pas dans la compétence de ce tribunal, elles doivent être déposées au tribunal compétent ;

Règlement
fixant le Tarif des Frais de Justice devant les Tribunaux Cantonaux (*).

CHAPITRE PREMIER.

Du Taux des Droits.

ART. 1^{er}. — Il sera perçu, en matière civile et commerciale, un droit proportionnel de 2 % sur toute demande susceptible d'évaluation et dont le montant est supérieur à P.T. 100.

ART. 2. — Un droit proportionnel de 4 % sera perçu :

(1) Sur les affaires qui seront déferées volontairement par les parties au Tribunal Cantonal pour y être statué en dernier ressort, conformément au 7^{me} alinéa de l'article 10 de la loi sur la justice cantonale. Le droit à percevoir dans ce cas ne peut toutefois dépasser P.T. 1000 ;

(2) Sur les affaires dont il est interjeté appel devant le juge sommaire.

ART. 3. — Un droit fixe de P.T. 20 sera perçu sur les demandes non susceptibles d'évaluation.

Ce droit sera de P.T. 100 lorsque l'affaire non susceptible d'évaluation est déferée volontairement par les parties au Tribunal Cantonal pour y être statué en dernier ressort.

ART. 4. — Lorsqu'une affaire sera reprise après avoir été rayée ou après une annulation de procédure, les droits, proportionnel ou fixe, prévus aux articles précédents, seront réduits de moitié.

(*) Journ. Off. 2 juin, page 1341.

ARRÊTÉ.

Quartiers où peuvent être tenues les maisons de tolérance
au Bandar de Benha (*).

LE MOUDIR DE GALIOUBIEH,

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 8 décembre 1896 ^{22 mai.}
étendant l'application du Règlement sur les maisons de
tolérance au Bandar de Benha ;

Vu les articles 2 et 27 du Règlement sur les maisons de
tolérance en date du 16 novembre 1905 ;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du
10 mai 1913 ;

ARRÊTE :

1. — Les maisons de tolérance ne peuvent être tenues au
Bandar de Benha que dans la zone limitée au nord par la
rue Dimitriadès ; au sud, par la rue Mohamed Ayad ; à
l'est, par des habitations commençant à la propriété de
Mohamed Hassanoïn El Aksar jusqu'à la maison de
Mohamed Ayad ; et à l'ouest par la rue du Nil.

2. — Les maisons de tolérance existant dans les autres
quartiers devront être fermées.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur six mois après
sa publication aux Journaux Officiels.

Benha, le 22 mai 1913 (16 Gamad el Tani 1331).

MOHAMED HADDAYA.

(*) Journ. Off. 31 mai, page 1311.

- (3) L'Ingénieur en Chef du Service du Tanzim.
- (4) Un délégué du Gouvernorat.
- (5) Un délégué du Service Sanitaire.
- (6) Deux notables de la ville du Caire à désigner par le Ministre des Travaux Publics, pour une période de deux années, renouvelable s'il y a lieu.

ART. 2.

M. le Sous-Secrétaire d'Etat est chargé de l'exécution du présent arrêté qui sera publié au *Journal Officiel*.

Le Caire, le 12 mai 1913.

Le Ministre des Travaux Publics,
(Signé) : L. SIRRY.

ARRÊTÉ.

Abrogation du Règlement sur les Rabatteurs (Chikaris) (*)

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'Arrêté du 27 avril 1907 portant règlement sur les rabatteurs (Chikaris) ;

ARRÊTE :

1. — L'Arrêté du 27 avril 1907, sus-visé, est rapporté.
2. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Le 22 mai 1913.

Le Ministre de l'Intérieur,
M. SAÛD.

(*) Journ. Off. 31 mai, page 1311.

ART. 2. — L'ancien dépotoir, situé près du village Kafr Sigar sera supprimé, ainsi que tout autre emplacement en dehors du dépotoir mentionné à l'article premier. 10 mai.

ART. 3. — Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Fait le 10 mai 1913.

Le Moudir de Gharbieh,

(Signé): MOHEB.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 28 S.A.

Modification de la Composition du Conseil du Tanzim de la ville du Caire ().

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu l'article 19 du Décret du 26 août 1889 :

12 mai

Vu l'Arrêté ministériel n° 549 en date du 8 septembre 1889 portant Règlement pour le Service du Tanzim ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Le 2^{me} paragraphe de l'article 2 du Règlement pour le Service du Tanzim faisant l'objet de l'arrêté ministériel sus-visé est remplacé par le paragraphe suivant :

Ville du Caire.

- (1) M. le Sous-Secrétaire d'Etat du Ministère des Travaux Publics, *Président.*
- (2) Le Contrôleur du Département du Tanzim du Caire, *Vice-Président.*

(*) Journ. Off. 21 mai, page 1237.

ARRÊTÉ.

Désignation de l'emplacement destiné à servir de dépotoir
au Bandar de Tantah ().

LE MOUDIR DE GHARBIH.

Vu l'article 5 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 8 novembre 1886 sur la vidange des fosses d'aisance;

Vu la délibération de la Commission Municipale de Tantah en ses deux séances du 4 novembre 1911 et du 3 mai 1913 approuvant l'emplacement désigné par l'Administration de l'Hygiène Publique pour servir de dépotoir dans le Bandar de Tantah;

ARRÊTÉ :

ART. 1^{er} — Toutes matières solides ou liquides provenant des vidanges devront être versées dans le dépotoir de la Compagnie des Vidanges (remplacée par la Société Égyptienne des Engrais) sur la route agricole qui conduit de Tantah à Meuchat Abou Amer et Chibin el Kom. Hod n° 25, limité comme suit :

Au nord, la propriété de Moustapha et Mahmoud Hedaya.	m. 300
Ansoul „ du Cheikh Ahmed Hedaya	„ 300
A l'est „ des hoirs El Acha et autres	„ 32
A l'ouest, la rigole longeant la route agricole conduisant à Chibin el Kom, de 32 mètres.	

Régence. — Rescrit.

RESCRIT adressé à S.E. Mohamed Saïd Pacha, Président du Conseil des Ministres, en date du 11 Gamad el Tani 1331 (17 mai 1913), N° 4.

Ayant résolu, avec la grâce de Dieu, de partir pour l'Etran- 17 mai.
ger, Nous vous désignons, en raison de la pleine et entière confiance que Nous avons en vous, pour exercer la Régence pendant Notre absence et diriger les affaires de Notre Gouvernement au sujet desquelles vous donnerez les ordres qui vous seront dictés par votre sagesse et votre parfaite expérience.

Nous vous adressons, en conséquence, le présent Rescrit pour en prendre connaissance et pour lui donner la suite qu'il comporte.

Puisse le Ciel nous guider toujours dans la voie la meilleure.

ABBAS HILMI.

(Traduction.)

ARRÊTÉ.

Lieux de stationnement des Charrettes et Tombereaux au Bandar de Zifteh (*).

LE MOUDIR DE GHARBIEH,

Vu l'article 11 du règlement sur les charrettes et tombereaux en date du 10 janvier 1891, modifié par l'Arrêté du 18 juin 1901;

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 30 août 1904;

Vu l'avis conforme de la Commission Municipale de Zifteh émis dans sa séance du 26 septembre 1912;

ARRÊTE:

(1) La liste des stations des charrettes et tombereaux au Bandar de Zifteh figurant à l'article premier de l'Arrêté du 30 août 1904, sus-visé, est modifiée comme suit:

BANDAR DE ZIFTEH.

	Postes.	Nombre.
Derrière l'Usine de l'Electricité du côté ouest ...	1	5
A la rue Sandabast en face de la partie sud du côté ouest de l'Usine d'Egrenage de M. Alexandre Candinico sur une longueur de 80 mètres ...	1	5

(2) Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux "Journaux Officiels."

Tanta, le 1^{er} avril 1913 (24 Rabi el Tani 1331).

MOHAMED MOHER.

(*) Journ. Off. 17 mai, page 1197,

Tribunal cantonal de Tanda :

12 ma

Les deux villages de Sengerget Ouh Kommos, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal de Mellouï, relèveront dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Tanda.

Moudirieh de Guirguez.**MARKAZ DE GUIRGUEH.***Tribunal cantonal de Hereizat el Gharbia :*

Le village d'Awlad Salama, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal d'Awlad Hamza, relèvera dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Hereizat Gharbieh.

Tribunal cantonal de Quoruan :

Le village de Beit Khallaf, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal d'Awlad Hamza, relèvera dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Quoruan.

MARKAZ DE TAHTA.*Tribunal cantonal de Tahta :*

Le village de Benga, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal de Teleihat, relèvera dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Tahta.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir du 20 mai 1913.

Fait au Caire, le 12 mai 1913 (6 Hamad el Tani 1331).

(Traduction.)

Le Ministre de la Justice,
(Signé) : HUSSEIN RUHOMI.

Moudirieh d'Assiout.**MARKAZ D'ASSIOUT.***Tribunal cantonal de Musha :*

Les deux villages de Shotb et Awlad Ibrahim, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal d'Assiout, relèveront dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Musha.

MARKAZ D'ABOUT.*Tribunal cantonal de Zarabi :*

Les villages de Nazlet el Kadim, Ghamayem, Kom Esfahit, Azayza et Moshayaa, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal de Sedfa; relèveront dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Zarabi.

MARKAZ D'ABNOUH.*Tribunal cantonal d'Abnoub :*

Les deux villages de Hamman et Nagui el Awaner, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal de Béni-Morr, relèveront dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal d'Abnoub.

MARKAZ DE MELLAONI.*Tribunal cantonal de Mellaoni :*

Le village de Menshat, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal de Tanda, et celui de Roda, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal de Naway, relèveront dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Mellaoni.

Moudirieh de Dakahlieh.

12 mai.

MARKAZ DE MANSOURAH.*Tribunal cantonal de Mansourah :*

Les deux villages de Belgay et Guemmezet Belgay, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal de Guedayyed et el Hala, relèveront dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Mansourah.

Moudirieh de Kalioubieh.**MARKAZ DE TOUKH.***Tribunal cantonal de Toukh :*

Le village de Namoul, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal de Mit-Kanana, relèvera dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Toukh.

Moudirieh de Guizeh.**MARKAZ D'EMBAHEH.**

(a) Le Tribunal cantonal de Metemdia (Markaz d'Embahéh) sera remplacé par le Tribunal cantonal de Nahia.

(b) Les deux villages de Kombeira et Kafr Hakim, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal d'Oussim, relèveront dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Nahia.

Moudirieh de Minieh.**MARKAZ DE SAMALLOUT.***Tribunal cantonal de Samallout :*

Les deux villages de Kom el Raheb et d'Abi-Sidhom, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal d'Ahwan, relèveront dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Samallout,

MARKAZ DE SHUBRAKHIT.*Tribunal cantonal de Shubrakhit :*

Le village de Laqana, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal de Rahmania, relèvera dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Shubrakhit.

Moudirieh de Gharbieh.**MARKAZ DE TANTA.***Tribunal cantonal de Quotour :*

Les villages de Beltag, Samatay, Mit el Cheikh, Meha'lot Messir, Emma et Rayayna, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal de Kalline (Markak de Kafr el Cheikh), relèveront dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Quotour (Markaz de Tanta).

MARKAZ DE SANTA.*Tribunal cantonal de Santa :*

Le village de Mashala, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal de Mit Haway, relèvera dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Santa.

Moudirieh de Menoufieh.**MARKAZ DE CHEBIN EL KOM.***Tribunal cantonal de Mélig :*

El Ghouri, village ressortissant actuellement au Tribunal cantonal de Mélig, portera dorénavant le nom de "Hesset Mélig et El Ghouri."

Arrêté portant modification dans les circonscriptions de certains tribunaux cantonaux dans les moudiriehs de Béhéra, Gharbieh, Menoufieh, Dakahlieh, Galloubieh, Guizeh, Minieh, Assiout et Guirguez (*).

DIRECTION DES SERVICES JUDICIAIRES DES TRIBUNAUX
INDIGÈNES.

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu les deux articles 1 et 2 de la Loi n° 11 de 1912 sur la justice cantonale ;

Vu nos arrêtés portant création des Tribunaux cantonaux et détermination de leurs circonscriptions judiciaires aux Moudiriehs de Béhéra, Gharbieh, Menoufieh, Dakahlieh, Galloubieh, Guizeh, Minieh, Assiout et Guirguez ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Moudirieh de Béhéra.

MARKAZ DE DAMANHOUR.

Tribunal cantonal de Damanhour :

Le village de Menshat el Habachi, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal de Nédiba, relèvera dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Damanhour.

MARKAZ DE KAFR EL DAWAR.

Tribunal cantonal de Kafr el Dawar :

Le village de Basluqon, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal de Kom el Hauash, relèvera dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Kafr el Dawar.

(*) Journ. Off. 17 mai, page 1186.

3 avril.

ART. 2.

En cas de contravention au présent arrêté, il sera fait application des pénalités visées au Décret susmentionné du 17 Safar 1321 (15 mai 1903).

ART. 3.

MM. les Inspecteurs Généraux des Irrigations de la Basse et de la Haute Egypte, et MM. les Moudirs de la Basse Egypte et d'Assiout, Minieh, Béni-Souef, Ghiza et Fayoum, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Le Caire, le 30 avril 1913.

Le Ministre des Travaux Publics,

(Signé) : ISMAÏL SIRRY.

Arrêté Ministériel N° 22 relatif à l'interdiction d'arroser les terres Charaki dans la Basse et la Moyenne Egypte (*).

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu le Décret du 17 Safar 1321 (15 mai 1913) ;

30 avril:

Vu le Décret du 9 Rabi Taui 1323 (22 juin 1905) ;

Vu le Décret du 20 Gamad Awel 1331 (27 avril 1913) ;

Sur la proposition de M. le Sous-Secrétaire d'Etat ;

ARRÊTE:

ARTICLE PREMIER.

A partir du 3 mai prochain et jusqu'à une date à fixer ultérieurement par arrêté ministériel, il sera interdit d'arroser dans la Moyenne Egypte et dans la Basse Egypte les terres généralement connues sous le nom de « terres Charaki », comprenant celles qui sont réservées pour l'ensemencement du « maïs » ou de toute autre culture dont l'ensemencement se prépare de la même manière que celui du « maïs ».

Cette interdiction ne s'appliquera pas, toutefois, aux terres destinées à la culture du riz dans les zones où cette culture serait approuvée, ni aux légumes, cucurbitacées, sésame et arachides, ni aux terres réservées pour les cultures dont l'arrosage pourrait s'effectuer au moyen d'eau puisée dans les puits n'ayant de communication avec aucun canal, mais recevant uniquement leur eau des nappes souterraines, ni aux îlots entourés d'eau de tous côtés, ni aux Sahels du Nil.

(*) Journ. Off. 5 mai, page 1112.

ART. 2.

En cas de contravention au présent arrêté, il sera fait application des pénalités visées au Décret susmentionné du 17 Safar 1321 (15 mai 1903).

ART. 3.

MM. les Inspecteurs Généraux des Irrigations de la Basse et de la Haute Egypte, et MM. les Moudirs de la Basse Egypte et d'Assiout, Minieh, Béni-Souef, Ghiza et Fayoum, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Le Caire, le 30 avril 1913.

Le Ministre des Travaux Publics,

(Signé) : ISMAÏL SIRRY.

ART. 6.

23 avr

Tableau des notes semestrielles.

Vers le milieu de l'année scolaire, à la date fixée par l'Administration de l'Enseignement Agricole, Industriel et Commercial, l'École dressera un tableau indiquant la moyenne des notes obtenues par chaque élève pour chacune des matières enseignées. Le maximum pour chaque matière est indiqué à l'article 9 de la Loi n° 3 relative à l'École d'Économie Domestique.

Un exemplaire de ce tableau sera envoyé à l'Administration et un autre sera affiché à l'École.

ART. 7.

Résultats des examens.

À la fin de la première et de la deuxième année, le tableau général des examens, indiquant les notes obtenues par toutes les élèves qui ont été examinées, sera envoyé à l'Administration par la Directrice, et soumis par cette Administration à l'approbation du Ministre. Le maximum et le minimum pour chaque matière sont indiqués à l'article 9 de la Loi n° 3. Le minimum ne s'applique que pour l'examen final de deuxième année.

ART. 8.

Il sera fait mention dans le certificat prévu à l'article 12 de la loi relative à l'École d'Économie Domestique et où seront indiqués le maximum et le minimum pour chaque matière, des notes obtenues par l'élève à l'examen de deuxième année,

d'admission. Le Ministre arrêtera la liste des aspirantes admises.

ART. 4.

Année scolaire.

Conformément à l'article 5 de la Loi n° 3, la durée des études est de deux années, et aucune aspirante ne pourra être autorisée à rester plus de deux ans à l'École ou plus d'une année dans la même classe.

La durée de l'année scolaire sera fixée par arrêté ministériel.

ART. 5.

Paiement de la rétribution scolaire.

La rétribution scolaire est payable d'avance en deux versements égaux, savoir :

Le premier versement, le jour de la rentrée des classes ou, pour les nouvelles élèves, le jour de leur admission à l'École. Aucune élève ne peut être admise dans sa classe si elle n'a pas effectué le premier paiement.

Le deuxième versement, du 1^{er} au 15 février.

Toute élève qui n'aurait pas payé la rétribution scolaire dans les conditions ci-dessus mentionnées sera rayée des registres de l'École, et son père ou son tuteur en sera informé par l'École.

Dans aucun cas et pour quelque raison que ce soit, les versements déjà effectués ne peuvent être remboursés.

adresser à la Directrice de l'École, à la date qui sera publiée 23 avril.
au *Journal Officiel*, les pièces suivantes :

1° Une demande d'inscription à l'examen d'admission sur papier timbré de P.T. 3, accompagnée d'un exemplaire de la formule n° 34 dûment remplie ;

2° Son acte de naissance ;

3° Un certificat de bonne conduite délivré par la directrice de l'école qu'elle a fréquentée ; dans le cas où cette école n'aurait pas été une école du Gouvernement, ou par l'autorité compétente dans le cas où elle aurait fait ses études à domicile.

ART. 2.

Visite médicale.

Avant de pouvoir se présenter à l'examen d'admission mentionné à l'article 3 de la Loi n° 3, toutes les aspirantes doivent subir une visite médicale devant le médecin de l'École, qui décidera si elles sont physiquement aptes aux travaux de l'École. Pour l'admission à l'examen médical, on donnera la préférence aux candidates âgées de 15 ans et aux candidates dont l'âge se rapprochera le plus de 15 ans. La date de la visite médicale sera publiée au *Journal Officiel* durant le cours des vacances estivales.

ART. 3.

Admission des élèves.

La liste des aspirantes à admettre, dressée par ordre de mérite et accompagnée des observations de la directrice, sera envoyée à l'Administration immédiatement après l'examen

**Arrêté Ministériel N° 1735 portant Règlement d'exécution de la Loi N° 3 de 1913
relative à l'École d'Économie Domestique (*).**

ADMINISTRATION DE L'ENSEIGNEMENT AGRICOLE, INDUSTRIEL ET COMMERCIAL

ARRÊTÉ N° 1735

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

Vu la Loi n° 5 du 28 février 1910 ;

**Vu les propositions faites par le Comité Technique dans
sa séance du 4 mai 1912 ;**

**Vu la délibération du Conseil Supérieur de l'Instruction
Publique en date du 26 mai 1912 ;**

**Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans sa
séance du 30 janvier 1913 ;**

**Vu la Loi n° 3 de 1913, portant création d'une école
d'économie domestique ;**

ARRÊTE :

**Règlement d'exécution de la Loi n° 3 de 1913
relative à l'École d'Économie Domestique.**

ARTICLE PREMIER.

Formalités d'admission.

**Toute aspirante qui désire être admise à l'École d'Économie
Domestique créée au Caire au mois d'octobre 1910, doit**

(*) Journ. Off. 3 mai, supplément.

Ordre de Service comportant l'autorisation
de construire des galeries couvertes en maçonnerie à Matarieh (Dakahlieh) (*).

DIVISION DES MUNICIPALITÉS ET COMMISSIONS LOCALES

ORDRE DE SERVICE

1^{re} La Commission Locale de Matarieh (Dakahlieh) est 16 avril.
autorisée à délivrer aux propriétaires qui en feront la
demande, l'autorisation de construire des galeries couver-
tes selon le plan-type ci-joint :

- a) Sur les deux trottoirs de Chareh el Seka el Hadid ayant
5^m,25 de largeur chacun et ce, dans la partie de la rue com-
prise entre Chareh Abdel Aziz au nord et Chareh el Mina el
Kebli au sud.
- b) Sur les deux trottoirs de Chareh Abbas ayant 4^m,25 de
largeur chacun et ce, dans la partie de la rue comprise entre
Chareh Salah el Dine à l'ouest et Chareh el Tewfiki à l'est.

2^e La galerie devra couvrir tout le trottoir à l'except-
tion de la bordure du trottoir qui est de 0^m,25.

3^e Avant de recevoir l'autorisation, le propriétaire
souscrira l'engagement ci-joint. Il devra se conformer
immédiatement à la clause relative à la remise des plans
des travaux projetés.

4^e Les autorisations seront demandées et délivrées dans
la forme et selon les conditions du décret et du règle-
ment sur le Tanzim en vigueur.

Le Caire, le 16 avril 1913.

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé) : MOHAMED SAÏD.

(*) Journ. Off. 30 avril, page 1065.

Vu l'Arrêté du 15 décembre 1908 portant transfert au Ministère de l'Intérieur des Services du Tanzim dans les provinces ;

Vu le Règlement du 31 mai 1885 concernant l'usage et l'occupation de la voie publique par les particuliers ;

Vu la décision du Conseil des Ministres en date du 28 février 1910 chargeant le Ministre de l'Intérieur de l'application dans les provinces de ce dernier règlement ;

Vu l'avis du Comité Consultatif des Municipalités et Commissions Locales en date du 9 avril 1913, approuvant le rétablissement du Tanzim et l'application du règlement sur l'occupation de la voie publique dans la ville de Bilbeis ;

ARRÊTE :

1. — Le Service du Tanzim est rétabli dans la ville de Bilbeis (Charkieh).

2. — Le règlement du 31 mai 1885, concernant l'usage et l'occupation de la voie publique par les particuliers sera appliqué dans cette ville.

3. — Le Directeur des Municipalités et Commissions Locales est chargé de l'exécution du présent arrêté qui entrera en vigueur dix jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 16 avril 1913.

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé) : MOHAMMED SAÏD.

Dans la Province de Charkieh : toute la région comprise à l'est d'une ligne partant d'Aboul Chekouk, *via* Abou-Kébir et Facous d'où elle suivra la route depuis Facous jusqu'à un point où elle traversera le Canal Saïdich avant d'atteindre El Quorein et de là suivant le Canal Saïdich jusqu'à sa jonction avec le Canal Ismaïlia. De plus la région comprend aussi le Wadi Tumilat. 22 avril.

ART. 3.

Messieurs le Directeur Général de l'Administration de l'Agriculture, les Inspecteurs Généraux des Irrigations de la Haute et de la Basse Egypte et les Moudirs des provinces intéressées, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté:

Le Caire, le 22 avril 1913.

Le Ministre des Travaux Publics,
(Traduction.) ISMAÏL SIRRY.

ARRÊTÉ

Rétablissement du Tanzim et application du Règlement
sur l'occupation de la Voie Publique dans la Ville de Bilbeis (Charkieh), (*).

DIVISION DES MUNICIPALITÉS ET COMMISSIONS LOCALES.

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu le Décret du 26 août 1889 sur le Tanzim et les Arrêtés 16 avril.
y relatifs du Ministère des Travaux Publics en date des
8 septembre 1889 et 5 février 1899 ;

(*) Journ. Off. 30 avril, page 1064.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 19.

Arrêté relatif à l'arrosage du Bersim Misquaoui (*).

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu le paragraphe 2 de l'article premier de la Loi n° 6 du 9 avril 1913 ;

Sur la proposition de M. le Directeur Général de l'Administration de l'Agriculture ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Les régions dont la désignation suit seront exemptées de l'interdiction d'arrosage du bersim misquaoui faisant l'objet du premier paragraphe de l'article premier de la loi sus-visée ; ces régions sont :

Les Provinces de Béni-Souef, Fayoum, Minieh, Assiout, Guirgueh, Kéneh et Assouan.

ART. 2.

L'arrosage du bersim misquaoui sera permis jusqu'au 31 mai inclusivement dans les régions des rizières suivantes :

Dans la Province de Béhéra : toute la région située au nord du Canal Mahmoudieh jusqu'à Atfeh ;

Dans la Province de Gharbiéh : toute la région située au nord de la ligne ferrée des Bararis de Dessouk à Cherbine ;

Dans la Province de Dakahlieh : toute la région existant au nord-est de la route agricole depuis Mehallet Ingag, via Dekerness et Mit Farès jusqu'à Aboul Chekouk ;

(*) Journ. Off. 26 avril, supplément.

En vérifiant les certificats d'approbation des comptes, les courtiers 15 avril
devront vérifier aussi les fractions.

Les bordereaux devront être envoyés au Clearing-House la veille
du jour de paiement, avant 5 heures p.m. ; en cas de retard, il sera
appliqué une amende.

ART. 47.

Les bordereaux de liquidations, certificats d'approbation des fac-
tures, les fiches, dûment vérifiés, devront être épinglés ensemble et
remis à la Chambre de Compensation la veille du jour du paiement
de la liquidation, avant 5 heures p.m., même si leur bordereau se solde
sans avoir rien à payer ou à encaisser de la Chambre de Compensation.

Les calculs devront être faits en piastres et en millièmes, comme
il a été indiqué précédemment ; les fractions des millièmes seront
omisées.

La Commission fournira, à ceux qui le demandent, un timbre
portant le nom du courtier, pour être imprimé au haut du bordereau
à l'emplacement laissé en blanc à cet effet.

Ce timbre sera en gros caractères bien lisibles.

ART. 48.

Toute infraction à l'une quelconque des dispositions ci-dessus,
rendra le courtier passible d'un avertissement ou d'une amende,
suivant la gravité du cas.

Allocation du Commissaire du Gouvernement.

ART. 49.

La contribution à verser annuellement au Gouvernement pour
assurer le service du Commissariat, est fixée à L.E. 400.

ART. 44.

Tout courtier qui n'aurait pas effectué en temps voulu le versement des sommes dont il serait débiteur en liquidation sera considéré comme défaillant et son nom sera immédiatement affiché à la Bourse par les soins de la Commission. Dans ce cas, tous les bordereaux qui auraient été déjà remis au Clearing-House et sur lesquels figurerait le nom du défaillant, seront retirés ou rectifiés par les intéressés.

Le retrait du bordereau ne pourra s'effectuer que contre remise d'un nouveau bordereau sur lequel ne figurera plus le nom du défaillant.

ART. 45.

Le service de la Chambre de Compensation sera fait par une Banque d'Alexandrie.

Bordereaux de Liquidation**Certificats d'Approbation des Factures — Fiches.****ART. 46.**

1° Les certificats d'approbation des comptes des courtiers devront être classés dans l'ordre nominatif au bordereau présenté à la Chambre de Compensation.

2° Le solde de chaque bordereau sera inscrit en piastres et millièmes, en supprimant les fractions de millièmes.

La réduction des Centièmes sur le solde des paras pour les différences sur coton et graines de coton sera faite comme suit :

5	Paras	=	1	millième
10	»	=	2	millièmes
15	»	=	3	»
20	»	=	5	»
25	»	=	6	»
30	»	=	7	»
35	»	=	8	»

3° Sur les certificats d'approbation des comptes présentés à la Chambre de Compensation sera apposé un timbre en ligne droite et en gros caractères mentionnant le nom du courtier.

à son endosseur, que la filière a été réglée. Chaque endosseur agira 15 avril.
de même à son tour, afin d'éviter que la dite filière ne soit comprise
dans les liquidations ordinaires et extraordinaires.

Dans le cas où la notification n'aurait pas été faite, la filière devra
obligatoirement être comprise dans les liquidations.

Chambre de Compensation.

(CLEARING-HOUSE)

ART. 42.

Le courtier créancier d'un solde en liquidation aura à envoyer au
courtier débiteur une seule facture détaillée, d'après le modèle adopté.
Cette facture devra être remise le surlendemain de l'affichage du
cours de compensation (dimanches et jours fériés exceptés), au plus
tard à 11 heures du matin; le débiteur en reconnaîtra immédiatement
l'exactitude par le renvoi de la fiche d'approbation jointe à la facture.

En cas d'erreur, la vérification devra s'effectuer dans le courant
de la journée, afin que l'on soit en mesure de remettre à la Chambre
de Compensation, le deuxième jour après l'affichage du cours de
compensation, au plus tard à 5 heures de l'après-midi, un bordereau
détaillé de tous les débiteurs et créanciers en liquidation; c'est-à-dire
que tous les courtiers devront présenter à la Chambre de Compen-
sation leur bordereau, en y joignant les « Fiches d'approbation » des
factures passées à leur crédit comme pièces justificatives. Le montant
dû par le débiteur en liquidation sera versé à la Chambre de Com-
pensation le troisième jour avant midi; le courtier créancier encaissera
son solde de la Chambre de Compensation l'après-midi de ce jour.

ART. 43.

Tout client qui voudrait faire partie de la Chambre de Compen-
sation sera soumis aux dispositions qui la régissent.

Le client ne faisant pas partie de la Chambre de Compensation est
tenu de verser à son courtier le solde dû par lui en liquidation, le
troisième jour de l'affichage du cours de compensation, au plus tard
à 10 heures du matin, et n'encaissera les différences que l'après-midi
du même jour,

ART. 36.

Il est interdit de donner des endos sur des personnes n'ayant pas de bureau en ville, ou qui ne sont pas reconnues comme négociants, banquiers ou courtiers inscrits à la Bourse des Marchandises.

ART. 37.

Les filières qui auront circulé aux lieu et place des ordres de visite devront porter un numéro d'ordre progressif et seront déposées aux archives de la Commission.

Ces filières seront conservées pendant trois années et seront ensuite détruites par les soins de la Commission.

ART. 38.

Le courtier qui transmettra un ordre de visite ou de livraison devra mentionner sur son endos le numéro de la filière contre laquelle cet ordre est émis.

ART. 39.

La responsabilité de celui qui a endossé un ordre de livraison, avec responsabilité, cesse après le 10 du mois qui suit celui fixé pour la livraison.

ART. 40.

Les liquidations ordinaires ou extraordinaires suivront leur cours habituel jusqu'au deuxième jour avant celui fixé pour l'émission de l'ordre de livraison, et les différences seront réglées directement entre l'émetteur, tous les endosseurs et le dernier possesseur de la filière.

Le Comité, en établissant les cours auxquels les susdites liquidations auront lieu, fixera également le prix de la filière.

ART. 41.

Dès qu'il est en possession de l'ordre de visite, l'acheteur a le droit de réclamer l'ordre de livraison, en en payant le montant.

Si un ordre de livraison vient à être payé avant son échéance, le dernier possesseur doit notifier immédiatement, par memorandum,

un ordre de visite émettra, jusqu'à 10 heures, une filière qui circulera de son premier acheteur au second, de celui-ci au troisième, et ainsi de suite, chacun devant endosser cette filière, séance tenante, jusqu'à ce qu'elle arrive chez le dernier acheteur où elle s'arrêtera. Le premier vendeur en prendra note et lui enverra, au plus tard le lendemain, l'ordre de visite, et aux jours fixés par la Commission, l'ordre de livraison, lequel devra être payé au comptant, ou immédiatement endossé à un acheteur, qui en payera le montant sans donner d'autre endos. 15 avr.

ART. 32.

Si un courtier arrête la filière par son absence de la séance ou par un refus de donner un endos, il sera considéré comme dernier acheteur, et devra, à l'échéance, payer le montant de l'ordre de livraison.

ART. 33.

Le défaut de paiement d'un ordre de livraison devra être notifié par l'intéressé au premier contractant et à la Commission de la Bourse des Marchandises, dans les vingt-quatre heures de la date fixée pour l'émission de cet ordre, faute de quoi toute responsabilité des endosseurs de la filière y relative cessera.

La responsabilité des endosseurs, à moins d'avis préalable donné par l'intéressé à la Commission, cessera vingt-quatre heures après le jour fixé pour le paiement de l'ordre.

ART. 34.

Pendant les sept jours qui suivent l'émission d'une filière, les ordres peuvent être négociés, sans que cette négociation puisse changer la date du paiement de l'ordre négocié, et pour cela, le vendeur aura soin d'aviser l'émetteur de la filière par memorandum, afin que l'ordre de livraison soit transmis directement au nouvel acheteur.

ART. 35.

Si, après le 22 du mois, il se fait dans la corbeille des opérations sur des ordres de visite ou de livraison, les cours pratiqués devront être affichés au tableau de la cote.

dues lors des liquidations bi-mensuelles ou extraordinaires, qui deviendront exigibles à partir de la date fixée pour le paiement, cette marge devant rester liée et intacte en faveur de qui elle aura été consentie jusqu'à la liquidation définitive de toute opération du client qui aura effectué le dépôt de garantie.

ART. 28.

Au cas de non-paiement des différences de prix, chacune des parties aura le droit à tout moment, à partir du jour même à ce fixé par le Comité, de faire liquider à ses risques et périls l'opération en cours par les soins de la Commission, en en avisant la partie intéressée par lettre recommandée, sans aucune mise en demeure ni démarche judiciaire, et de tenir responsable le débiteur de la différence de prix qui pourrait en résulter. Avis de la liquidation de l'opération sera également donné par lettre recommandée à la partie intéressée. Les demandes d'exécution adressées à la Commission devront mentionner, outre le nom du client, l'heure à laquelle auront lieu aux enchères les liquidations demandées.

ART. 29.

Les prix de compensations ordinaires ou extraordinaires sont enregistrés dans un livre *ad hoc*.

Copie des prix de compensations peut être obtenue par les courtiers, sur demande écrite, sans frais.

Règlement des Filières.

ART. 30.

Les filières ne seront vendues que par les soins de la Commission. Elles porteront son timbre.

Les ordres de visite seront émis quatre fois par mois, du 1^{er} au 22 avant midi, à des dates que la Commission fixera chaque année dans le courant du mois de décembre.

ART. 31.

Le lendemain des jours fixés pour l'émission des ordres, les courtiers devront se réunir en un local déterminé, et celui qui aura reçu

ART. 25.

15 avril.

Au cas d'un changement de prix s'élevant à P.T. 12½ par cantar pour le coton, et à P.T. 5 pour les graines de coton et céréales, le Comité devra fixer les prix d'une liquidation extraordinaire, quel que soit le jour où cette différence serait survenue.

Des liquidations extraordinaires pourront également être prononcées, mais seulement par la Commission de la Bourse et à la majorité des deux tiers de ses membres présents, toutes les fois qu'il se produit, soit des fluctuations, soit des différences qui, sans atteindre les chiffres ci-dessus, lui paraîtront nécessiter cette mesure.

Les prix de ces compensations extraordinaires seront fixés un quart d'heure avant la dernière clôture de la séance du matin.

ART. 26.

Au cas où, avant le paiement d'une liquidation quelconque, le Comité ou la Commission viendrait à décider une nouvelle liquidation et que cette dernière serait en sens inverse de celle non encore payée, le Comité pourra réunir ces deux liquidations, de manière à ce que leur règlement ait lieu au jour fixé pour le paiement de la seconde liquidation.

Le Comité est autorisé à ne pas ordonner une liquidation extraordinaire, la veille d'une liquidation ordinaire.

ART. 27.

Les différences dues à chaque liquidation bimensuelle, ainsi qu'à chaque liquidation extraordinaire, devront être payées, au plus tard le troisième jour ouvrable après la date à laquelle la liquidation aura été fixée.

Elles deviendront exigibles à partir du jour même fixé pour le paiement.

Pour les personnes résidant hors d'Alexandrie, le fait de les avoir passées en compte-courant pour la convenance des écritures n'implique pas de la part du courtier un consentement quelconque à faire crédit pour ces différences à sa contre-partie. Si une marge de garantie en espèces, valeurs ou autrement, a été consentie par le client, l'existence de cette marge ne peut pas justifier le non paiement des différences

Délégation Sommaire du Tribunal Arbitral.

ART. 22.

Toutes contestations et difficultés, tous malentendus qui naîtront à la corbeille et qui auront besoin d'une prompte solution, seront, d'un commun accord des parties, soumis, séance tenante, à une Délégation du Tribunal arbitral, laquelle siégera en permanence aux heures de Bourse et sera composée d'un membre de la Commission, comme président, et de deux courtiers choisis par lui, comme assesseurs.

Cette Délégation, après avoir entendu les parties, rendra ses décisions oralement, séance tenante, en présence des parties, sans aucune forme de procédure et sans recours.

Mention de ces décisions sera faite le jour même sur un registre *ad hoc*.

Détaillances.

ART. 23.

Au cas où un courtier serait défaillant, il devra en aviser immédiatement le Président de la Commission, par lettre remise en dehors des heures de Bourse et à laquelle il joindra le détail de sa position.

Le Président ou son remplaçant se réunira d'urgence avec deux au moins des membres de la Commission pour établir séance tenante le prix de compensation générale, auquel seront extournées toutes les opérations sur lesquelles il écherrait d'arrêter les pertes. Pour les positions gagnantes, la Commission pourra décider de les faire couvrir par ses soins aux enchères.

Compensations.

ART. 24.

Deux fois par mois, à 12 h. 45 p.m., et aux jours fixés d'avance, suivant le tableau établi par la Commission, un Comité à ce délégué fixe les prix de compensation pour chaque article ; sur ces prix, on procède au règlement et au paiement des différences.

Discipline et Pénalités.

15 avril.

ART. 20.

Les amendes à prononcer pour les infractions au Règlement Intérieur, autres que celles expressément prévues, seront de L.E. 1 à L.E. 100, suivant la gravité du cas, et pourront aller jusqu'à L.E. 200 en cas de première récidive et jusqu'à L.E. 500 en cas de nouvelles récidives, le tout sans préjudice des poursuites pénales, s'il y a lieu.

Aucune peine pour infraction aux dispositions législatives ou réglementaires édictées en matière de Bourse ne sera prononcée qu'après que l'intéressé aura été invité à fournir ses justifications verbales ou écrites, suivant le cas. Le non comparant, dûment convoqué, pourra être jugé par défaut.

Le Conseil de discipline pourra ordonner l'affichage en Bourse de sa décision.

Tribunal Arbitral.

ART. 21.

Tous différends, autres que ceux jugés sommairement par la Délégation du Tribunal arbitral prévue à l'article 22 ci-après, seront soumis, d'un commun accord, par les parties intéressées, au Tribunal arbitral, qui statuera sans appel entre courtiers, entre courtiers et commis principaux et entre courtiers et clients.

Ce Tribunal sera composé du Président de la Commission de la Bourse, comme président, et de quatre membres de la Commission à désigner chaque année par la Commission de la Bourse, ainsi que leurs suppléants.

Le réclamant saisira le Président par une demande écrite, en double exemplaire, dans laquelle il précisera l'objet de la contestation; le président communiquera copie de cette demande au défendeur et, l'acte de compromis une fois dressé, il fixera les lieu, jour et heure auxquels les parties devront se présenter devant le Tribunal arbitral.

Le Tribunal arbitral procédera et statuera comme amiable compositeur, sans être astreint à suivre les formes de procédure, ni les règles du droit et sans aucuns frais. Sa décision motivée sera rendue à la majorité des voix.

En cas de partage, la voix du Président sera prépondérante.

Chaque courtier ne peut avoir au maximum que :

Quatre commis principaux avec droit d'arrêté :

Douze commis principaux sans droit d'arrêté (y compris ceux résidant en Égypte, hors d'Alexandrie).

Lorsque deux ou plusieurs courtiers inscrits feront partie, comme associés solidairement responsables, d'une même collectivité, ils ne pourront avoir en tout que quatre commis principaux avec droit d'arrêté et douze commis principaux sans droit d'arrêté, comme ci-dessus.

ART. 17.

Le commis principal peut se séparer d'un courtier pour se faire inscrire auprès d'un autre, mais il doit, au préalable, en aviser la Commission, en joignant à sa demande d'inscription nouvelle un certificat délivré par le courtier auquel il était antérieurement adjoint et lui donnant décharge définitive de tous comptes entre eux.

Au cas où le certificat serait refusé par le courtier, la Commission, dûment saisie, convoquera les deux parties, et après avoir entendu leurs explications, statuera, par décision motivée, soit en refusant l'inscription du commis principal auprès du nouveau courtier, soit en passant outre, le cas échéant, au défaut de certificat, le tout sans préjudice des peines disciplinaires, s'il y a lieu.

ART. 18.

Tout commis principal qui sert d'intermédiaire entre le courtier auquel il est adjoint et le client, perçoit, sauf accord contraire avec le courtier, le 50% sur les courtages payés par son client, sans toutefois que cette remise puisse, en aucun cas, excéder le 50%.

Il est, par contre, responsable envers le courtier, dans les mêmes proportions, des pertes que celui-ci viendrait, éventuellement, à subir du chef du dit client.

Le courtier retiendra en conséquence, à titre de garantie, le 20% du montant des remises revenant au commis principal.

ART. 19.

Le commis principal ne peut traiter des opérations pour son propre compte qu'avec le courtier auquel il est adjoint, et ce, moyennant le courtage convenu entre eux et qui, dans aucun cas, ne pourra être inférieur à 2½ % à l'achat et 1½ % à la vente,

Tarif des Droits à payer pour Filières, Contrats, etc.

15 avri

ART. 14.

Le tarif des droits à payer pour filières, timbrage de notes, contrats, certificats de prix, etc., est fixé comme suit :

L.B. M.

Les filières à.....	0 010 l'une.
Timbrage de notes	1 — pour 1000 notes.
Certificats de prix	0 500 pour les courtiers,
pour chaque journée déterminée.	
Certificats de prix	1 — pour le public,
pour chaque journée déterminée.	
Certificats (information, etc.).....	1 — pour chaque certificat.

Ce tarif sera affiché à la Bourse.

Emploi du Produit des Cotisations, Amendes, etc.**ART. 15.**

Le produit des cotisations, des amendes et autres perceptions, servira à faire face à tous les frais de fonctionnement de la Bourse des Marchandises, de son Commissariat, etc.

Les fonds seront déposés auprès d'une Banque désignée par la Commission, et ils ne pourront être utilisés que pour les dépenses ou besoins de la Bourse et sur signature du président et visa du Secrétaire-Trésorier, ou de leurs remplaçants.

L'emploi de tout excédent disponible sera déterminé par la Commission de la Bourse, après constitution d'un fonds de réserve destiné aux dépenses imprévues.

Au 31 décembre, il sera dressé un bilan par les soins de la Commission.

Commis Principaux.**ART. 16.**

Les commis principaux se subdivisent en deux catégories :

- 1° Ceux qui sont autorisés à donner des arrêtés (sta bene) :
- 2° Ceux qui n'ont pas ce droit.

Par contre, si par suite d'une circonstance exceptionnelle la fermeture du marché était décidée après la clôture du jour, la réponse des primes sera fixée un quart d'heure après la première ouverture du marché qui suivra.

Les prix affichés au tableau sont obligatoires à moins d'un désistement de la part du bénéficiaire de la prime au moment même de la réponse.

Dans le cas d'une prime payée à un prix accouplé qui serait en même temps celui du receveur et du livreur, sa confirmation doit se faire en part égale sur les deux prix, sans que l'on puisse se prévaloir du prix le plus avantageux.

En cas d'absence du payeur de la prime ou du prix accouplé, cette prime est obligatoirement confirmée au prix accouplé.

Cotisations.

ART. 13.

Les cotisations annuelles payables par anticipation sont fixées comme suit :

	L.B. N.
Courtier seul	20 —
Courtiers en société :	
L'un d'eux	20 —
Chacun des autres	10 —
Commis principaux avec droit d'arrêté	10 —
Commis principaux sans droit d'arrêté	5 —
Droit fixe pour les commis principaux qui changeraient de courtier	2500
Taxe des employés au téléphone admis à en- trer à la corbeille... ..	2 —

Les commis principaux dont la demande d'inscription aura été présentée au cours du second semestre de l'année, paieront la moitié des cotisations fixées ci-dessus.

Le courtier est responsable de la cotisation de ses commis principaux.

Au cas où le budget le permettrait, la Commission pourra décider la diminution du taux des cotisations.

ART. 8.

15 avril.

Il n'est pas perçu de courtage pour les opérations conclues entre courtiers, tant à l'achat qu'à la vente.

Ne sont considérés comme courtiers à cet effet que les personnes inscrites comme telles à la Bourse des Marchandises d'Alexandrie.

ART. 9.

Au Caire et à l'intérieur, il pourra être accordé au retour de courtage de 50 % au maximum, à titre de rémunération de ses peines et soins pour la conclusion de l'affaire, à tout correspondant s'occupant exclusivement de courtage et dont le nom aura été inscrit, à la demande de l'Agence intéressée, sur un registre *ad hoc* tenu par les soins de la Commission.

Le correspondant qui aura cessé de remplir les conditions requises sera rayé du registre par simple décision de la Commission.

ART. 10.

A l'étranger, il pourra de même être accordé au retour de courtage de 50 %, mais aux seuls courtiers inscrits auprès d'une Bourse de Marchandises établie. Là où il n'y aurait pas de Bourse de Marchandises établie, le même retour de courtage pourra être accordé aux correspondants qui auront été inscrits au registre ci-dessus dans les conditions stipulées pour le Caire et l'intérieur.

ART. 11.

Tout courtier convaincu d'avoir contrevenu aux dispositions ci-dessus, ou d'avoir perçu un courtage inférieur aux taux fixés, sera frappé d'une amende de L. E. 200 à L. E. 500.

Réponses des Primes.

ART. 12.

La réponse des primes se fera chaque fin de mois, à 11 h. 15 a. m. pendant l'été, à 5 h. 20 pendant l'hiver, excepté les samedis de fin de mois où elle se fera à 11 h. 15 a. m.

Sila fin du mois est un jour férié, ou si la réponse des primes arrivait à terme un jour férié, la réponse des primes aura lieu la veille.

Doublé. — Acheteur et vendeur.

Lorsque le ferme du ou des doublés est liquidé simultanément, le courtage est de $\frac{1}{2}\%$ sur le prix d'achat et de $\frac{1}{2}\%$ sur le prix de vente au moment de l'opération, et de $\frac{1}{2}\%$ à la confirmation.

Au cas où cette prime ne dépasserait pas $\frac{1}{16}$ pour les cotons et 10 paras pour la graine de coton et les céréales, le courtage sera réduit à $\frac{1}{16}\%$ à l'achat, à $\frac{1}{16}\%$ à la vente et à $\frac{1}{2}\%$ à la confirmation.

Si le ferme du doublé reste en position (ouvert), le courtage entier est dû, soit $\frac{1}{2}\%$ au moment de l'opération et $\frac{1}{2}\%$ à la confirmation.

Lorsque le ferme du doublé est couvert par une échéance différente, c'est-à-dire qu'un report y est greffé, le courtage est de $\frac{1}{2}\%$ sur le prix de l'achat et de $\frac{1}{2}\%$ sur le prix de la vente.

Simple faculté soit à la hausse soit à la baisse.

Le client payeur et le client encaisseur devront payer au courtier:

$\frac{1}{2}\%$ au moment de l'opération;

$\frac{1}{2}\%$ au moment de la confirmation.

Au cas où cette prime ne dépasserait pas $\frac{1}{32}$ pour les cotons et 15 paras pour la graine de coton et les céréales, le courtage sera de $\frac{1}{2}\%$ au moment de l'opération, et de $\frac{1}{2}\%$ au moment de la confirmation.

Stellage.

Le client payeur, ainsi que le client encaisseur de la prime, payeront au courtier $\frac{1}{2}\%$ de courtage au moment de l'opération, et $\frac{1}{2}\%$ de courtage au moment de la confirmation.

Au cas où cette prime ne dépasserait pas $\frac{1}{32}$ pour les cotons et 30 paras pour les graines de coton et les céréales, le courtage sera de $\frac{1}{2}\%$ au moment de l'opération et de $\frac{1}{2}\%$ au moment de la confirmation.

Passage.

Dans le cas de passage d'un client à un autre client, chacun d'eux devra payer $\frac{1}{2}\%$ de courtage.

Dans le cas de passage d'un client à un courtier, le dit client devra payer $\frac{1}{2}\%$ à chacun des courtiers.

Tout passage comporte toujours la responsabilité de celui qui le donne jusqu'à sa bonne fin.

et imprévues, elle estimera nécessaire la fermeture du marché, et ceux pendant lesquels les marchés régulateurs de l'étranger seront fermés. 15 avril.

Avis de la cessation d'affaires sera donné en ce cas par simple affiche apposée au tableau de la Bourse.

ART. 6.

Il est absolument interdit aux courtiers et commis principaux de faire des affaires entre eux ou avec qui que ce soit, en dehors des heures établies, ainsi que les dimanches et jours fériés.

Toute négociation d'affaire, tout pourparler, tout délai de réponse à une opération en cours doit cesser au second coup de cloche.

Dans les séances du matin :

La première cloche sera sonnée à 1 h. p.m. ;

La deuxième cloche, à 1 h. 15 p.m.

Dans les séances de l'après-midi :

La première cloche sera sonnée à 6 h. 10 p.m. ;

La deuxième cloche, à 6 h. 15 p.m.

Les cours seront affichés tant à la première cloche qu'à la seconde. Après la deuxième cloche, aucune opération ne pourra être traitée.

Toute infraction aux dispositions du présent article sera punie :

La première fois, d'une amende de L.E. 1 à 15 ;

La deuxième » » » » » 15 à 25 ;

et, pour les infractions subséquentes, d'une amende de L.E. 25 à 100.

Tarif des Courtages.

ART. 7.

Le courtage est perçu conformément au tarif suivant :

Ferme.

$\frac{1}{2}$ % dû par le client au courtier à l'achat ;

$\frac{1}{2}$ % » » » à la vente.

Report. — Soit achat et vente simultanés (affaire liée) :

$\frac{1}{2}$ % sur le prix d'achat }
 $\frac{1}{2}$ % » » de vente } c'est-à-dire demi-courtage.

Horaire.

ART. 4.

Le marché à terme sur marchandises sera ouvert :

Dans la matinée, pendant toute l'année, de 9 h. 30 a.m.
à 1 h. 15 p.m. ;

Dans l'après-midi, pendant la période du 1^{er} novembre au
31 janvier, de 5 h. 15 à 6 h. 15 p.m.

Toutefois, la Commission pourra, à raison de circonstances spéciales ou à la suite de faits inattendus, modifier l'horaire ci-dessus ou même supprimer la séance de l'après-midi et la rétablir éventuellement moyennant simple avis affiché au tableau de la Bourse. Tous les lundis de l'année, ainsi que les lendemains des jours fériés, l'ouverture de la corbeille aura lieu à 10 heures a.m.

Jours Fériés.

ART. 5.

Les jours fériés sont les suivants :

Anniversaire de l'avènement au trône de S. A. le Khédive ;
Baïram (le 1^{er} jour et si c'est un jour férié, le 2^{me} jour) ;
Courban Baïram (le 1^{er} jour et si c'est un jour férié, le
2^{me} jour) ;

Noël catholique et orthodoxe ;

Jour de l'an musulman ;

» catholique et orthodoxe ;

» israélite ;

Vendredi Saint catholique et orthodoxe ;

Lundi de Pâques catholique ;

Cham-el-Nessim ;

Pâques (Pessah) israélite : le premier jour ;

Lundi de Pentecôte catholique ;

Grand Jeûne israélite ;

Tous les dimanches et les après-midi du samedi.

La Commission peut, en outre, déclarer jours fériés tous ceux où,
à raison d'un événement public ou de circonstances exceptionnelles

RÈGLEMENT INTÉRIEUR.

15 avril

Fréquentation des Corbeilles.**ARTICLE PREMIER.**

La corbeille de la Bourse des Marchandises se subdivise en corbeille intérieure et en corbeille extérieure.

Sont seuls admis à la corbeille intérieure les courtiers inscrits et les commis principaux, également inscrits, ayant droit de donner des arrêtés (*sta bene*).

Sont admis, en outre, à la corbeille extérieure, les commis principaux inscrits, n'ayant pas ce droit.

L'accès des corbeilles est rigoureusement interdit à toutes autres personnes.

ART. 2.

Toutes les affaires devront être traitées dans la corbeille intérieure.

Il est absolument interdit, dans la corbeille extérieure, de traiter des opérations de quelque nature qu'elles soient, même avec la corbeille intérieure, sous peine :

Pour la première infraction, d'une amende de L. E. 1 à 15 ;

» la deuxième » » » 15 » 25 ;

» les infractions subséquentes » » 25 » 100.

Police des Corbeilles.**ART. 3.**

La police des corbeilles est confiée à ceux des membres de la Commission qui fréquentent eux-mêmes les corbeilles. Ils n'en permettront l'accès qu'à ceux qui ont droit d'y pénétrer ; ils veilleront à ce que l'ordre y règne ; ils pourront se faire assister de préposés et, le cas échéant, s'ils le jugent utile, requérir la force publique. Ils feront expulser des corbeilles tous ceux qui en auront troublé l'ordre y auront pénétré sans droit ou auront refusé d'obéir aux injonctions faites en vue de faire respecter le Règlement, le tout sans préjudice des sanctions disciplinaires et pénales, s'il y a lieu.

Arrêté approuvant le Règlement Intérieur de la Bourse des Marchandises
d'Alexandrie (*).

ARRÊTÉ.

LE MINISTRE DES FINANCES,

Vu l'article 42 du Règlement de la Bourse approuvé par le
Décret du 8 novembre 1909 et modifié par les Décrets des
25 avril 1910 et 27 mars 1912 ;

Vu l'avis émis par l'Assemblée Générale des Courtiers
inscrits à la Bourse des Marchandises d'Alexandrie, dans sa
réunion du 22 septembre 1911 ;

ARRÊTE :

ARTICLE UNIQUE.

Le Règlement Intérieur de la Bourse des Marchandises
d'Alexandrie approuvé par l'Arrêté ministériel en date du
27 août 1910 est abrogé et remplacé par le Règlement Inté-
rieur ci-après, lequel entrera en vigueur à partir de sa
publication au *Journal Officiel*.

Le Caire, le 15 avril 1913.

Le Ministre des Finances,
(Signé) : A. HILMY.

(*) Journ. Off. 23 avril, supplément.

qui relevaient du Markaz de Mit Ghamr (Dakahlieh), ainsi 14 a
que les ezbehs dépendant de tous ces villages, mentionnés
à l'arrêté ministériel précité, seront détachés du ressort du
Mehkémeh de 1^{re} instance de Zagazig et entreront dans celui
du Mehkémeh de 1^{re} instance de Guizeh.

ART. 2.

Il est institué à la ville de Benha un Mehkémeh Sommaire nommé « Mehkémeh Sommaire de Benha » dont le ressort comprend tous les villages et ezbehs relevant du Markaz de Benha, mentionnés à l'arrêté précité rendu par le Ministère de l'Intérieur.

ART. 3.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir du 15 avril 1913 (8 Gamad el Awel 1331).

Le 14 avril 1913 (7 Gamad el Awel 1331).

Le Ministre de la Justice,
(Signé): HUSSEIN RUCHDI.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir du 17 mai 1913.

Fait au Caire, le 13 avril 1913 (6 Gamad el Avel 1331).

Le Ministre de la Justice,
(Traduction.) (Signé) : HUSSEIN RUCHDI.

ARRÊTÉ.

Modification dans les Circonscriptions Judiciaires des Mehkémehs de Première Instance de Zagazig et de Guiseh, et institution d'un Mehkémeh de Justice Sommaire à Benha (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 20 mars 1913, détachant des Markaz de Toukh, de Mit Ghamr et de Minal-Kamh, le Bandar de Benha et les trente-cinq villages ainsi que les ezbehs qui en dépendent, mentionnés à l'arrêté précité, pour en former un Markaz indépendant, sous le nom de « Markaz de Benha » ;

Vu l'article 4 de la Loi n° 25 de 1909 portant réorganisation des Mehkémehs ;

ARRÊTÉ :

ARTICLE PREMIER.

Les neuf villages qui relevaient administrativement du Markaz de Minal-Kamh (Charkieh), les quatre villages

(*) Journ. Off. 21 avril, page 991.

sour et Kafr El Chahawi Khater qui relèvent administrative- 12 avri
ment du nouveau Markaz de Benha relèveront dorénavant
de la juridiction du Tribunal de justice sommaire de Benha
au lieu de ceux de Minal-Kamh et de Mit-Ghamr.

Fait au Caire, le 13 avril 1913 (6 Ramad el Awel 1331).

Le Ministre de la Justice,
(Signé): HUSSEIN RUCHDI.

(Traduction.)

ARRÊTÉ.

Institution d'un Tribunal de Justice Sommaire au Kism de Karmouz (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'article 8 du Règlement de Réorganisation des
Tribunaux Indigènes modifié par la Loi n° 5 de 1904
(14 février);

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Il est institué au Kisme de Karmouz un tribunal de justice
sommaire désigné sous le nom de « Tribunal de justice som-
maire de Karmouz » et dont la circonscription comprend les
deux Kismes de Karmouz et d'El Lahbane.

(*) Journ. Off. 16 avril 1913, page 941.

Tribunal de justice sommaire de Kéneh au lieu de celui de Dechna.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de son insertion au *Journal Officiel*.

Fait au Caire, le 9 avril 1913 (2 Gamad el Awel 1331).

Le Ministre de la Justice,

(Traduction.)

(Signé): HUSSEIN RUCHDI.

ARRÊTÉ.

Modification dans les Circonscriptions Judiciaires des Tribunaux de Justice Sommaire de Minal Kamh, de Benha et de Mit-Ghamr (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'article 3 du Décret du 7 décembre 1892 modifiant certains articles du Décret du 3 novembre 1890 ;

Vu les arrêtés ministériels déterminant la circonscription judiciaire des Tribunaux de justice sommaire de Benha, de Minal-Kamh et de Mit Ghamr ;

Vu l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 20 mars 1913, créant un Markaz de Benha ;

ARRÊTE :

Les villages de Gangara, Mit Radé, Kafr Kurdi, Barkuta, Kafr El Arbeyine, Kafr Moweis, Shiblanga, Kafr Abou Zahra, Kafr Azab Ghoneim, Esnit, Kafr Esnit, Kafr Man-

(*) Journ. Off. 16 avril, page 930.

RECUEIL

DES

DOCUMENTS OFFICIELS

PARUS DU 1^{er} AVRIL AU 30 JUIN 1913.

ARRÊTÉ.

Modification dans les Circonscriptions Judiciaires des Tribunaux
de Justice Sommaire de Kéneh et de Dechna (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'article 3 du Décret en date du 7 décembre 1892 portant modification de certains articles du Décret en date du 3 novembre 1890 ; 9 avril.

Vu l'Arrêté du Ministère en date du 23 mars 1890 portant institution du Tribunal de justice sommaire de Kéneh ;

Vu la délibération du Conseil provincial de la Moudirieh de Kéneh communiquée au Ministère de la Justice par lettre n° 36 du Département de l'Intérieur ;

ARRÊTÉ :

ARTICLE PREMIER.

Les villages de Makhadma, Quenawia, Kawasa, Hageirat et Awlad Amr qui relèvent administrativement du Markaz de Kéneh, rentreront dorénavant dans la circonscription du

(*) Journ. Off. 14 avril, page 921.

RECUEIL
DES
DOCUMENTS OFFICIELS
DU
GOUVERNEMENT EGYPTIEN.

ANNÉE 1913.

SECOND TRIMESTRE.



LE CAIRE.
IMPRIMERIE NATIONALE.

Cette publication peut être obtenue : par l'entremise
de tout libraire ; au **BUREAU DES PUBLICATIONS**, Imprimerie Nationale, Boulaq ;
au **BUREAU DE VENTE**, Musée Géologique, situé dans les jardins du
Ministère des Travaux Publics ; à l'**ADMINISTRATION**
DES ARPENTAGES, Guizeh (Moudirieh).

1914.

PRIX 120 MILLS.

Tarif à l'heure :

	Mill.
Pour une journée entière	120
Pour une heure... ..	20
Pour chaque demi-heure au moins	10

Village El Kilessal.

Tarif à la course :

	Mill.
De la station de la gare à la station d'El Maadi El Charkieh et vice-versa... ..	10
De la station de la gare à la station d'El Maadi El Charkieh et vice-versa, aller et retour	15

Tarif à l'heure :

Pour une journée entière	120
Pour une heure... ..	20
Pour une demi-heure ou moins	10

Dans chacun des trois villages il sera ajouté 10 millièmes pour chaque heure d'attente et 5 millièmes pour chaque demi-heure.

4. — Le présent arrêté entrera en vigueur dix jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 22 mars 1913 (14 Rabi el Tani 1331).

HAFIZ HASSAN.

Village de Wabourat Armant.

22 mars

1^{re} Station sur la rive gauche du Nil près de l'amarrage des bateaux, au débarcadère.

2^{re} Station à côté de la Chounah de la National Bank en face du ponton de Cook.

Village El Eideessat.

1^{re} Station à la gare d'Armant El Charkieh à une distance de 30 mètres du côté nord en face du pont de Kantaret El Eideessat.

2^{re} Station sur la rive droite du Nil à côté de l'amarrage des bateaux.

3. — Le tarif de louage aux dils villages est fixé comme suit :

Village de Dechneh.

Tarif à la course :	Mill.
De la gare aux habitations de Dechneh et vice-versa	10
Aller et retour de la gare aux habitations de Dechneh et vice-versa	20

Tarif à l'heure :

Pour une journée entière	120
Pour une heure... ..	20
Pour chaque demi-heure ou moins	10

Village de Wabourat Armant.

Tarif à la course :

De l'une des deux stations à un point quelconque dans le village	5
De l'une des deux stations à Armant El Heit	20
Aller et retour d'une des deux stations à Armant El Heit	35

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication au *Journal Officiel*.

Le 25 Rabi Awel 1331 (4 mars 1913.)

ALI ZULFIKAR.

ARRÊTÉ

Application du Règlement sur les âniers dans quelques localités
de la Moudirieh de Kéneh et stations des âniers dans les mêmes localités (*)

LE MOUDIR DE KÉNEH,

Vu le Règlement sur les âniers promulgué par la Moudirieh en date du 30 mai 1893 et les arrêtés qui l'ont successivement modifié;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 19 septembre 1912;

ARRÊTE:

1. — Le Règlement sus-visé sera applicable aux villages de Dechneh, Wabourat Armant et El Eidessat.

2. — Le stationnement des âniers dans les villages susdits ne sera permis qu'aux endroits suivants:

Village de Dechneh.

1^o Station à la gare de Dechneh entre le magasin des bagages et les maisons d'El Drissa.

2^o Station dans le Souk el Kadim dans le côté ouest du jardin du Gouvernement entre les deux rues d'El Souk el Kadim et la gare.

(*) Journ. Off. 3 mai, page 1088.

commerce, désignés dans l'article 1^{er} du susdit arrêté, 4 mars.
les quartiers suivants :

District de Waily.

Tous les quartiers de la première et de la deuxième Oasis d'Héliopolis, à l'exception des rues et parties de rues ci-après désignées :

1^o Boulevard Abbas, depuis la route du Palais de Koubbeh jusqu'au Boulevard Ismaïl et l'avenue de la gare.

2^o Boulevard Ismaïl, depuis le Boulevard Abbas jusqu'au Boulevard Ibrahim.

3^o Boulevard Ibrahim, depuis le Boulevard Ismaïl jusqu'à l'avenue des Pyramides.

4^o Boulevard Towfik tout entier.

5^o Avenue du Prince Hussein, depuis le Boulevard Ibrahim jusqu'à l'avenue de la Basilique.

6^o Avenue de la Mosquée, depuis le Boulevard Ibrahim jusqu'à l'avenue de la Basilique et depuis la rue de Louxor jusqu'à l'avenue de Zagazig.

7^o Rue Kafr El Gamous, depuis la rue Sidi Gabor jusqu'à la rue de Damiette.

8^o Rue de Talka, depuis la rue Kafr El Gamous jusqu'à la rue d'Alexandrie.

9^o Rue de Zagazig, depuis la rue Kafr El Gamous jusqu'à la rue d'Alexandrie.

10^o Place de la mosquée.

11^o Rue de Mansourah, depuis la rue de Rodah jusqu'à la rue d'Alexandrie.

12^o Rue de Damanhour, depuis la rue d'Assouan jusqu'à la rue d'Alexandrie.

13^o Rue de Damiette, depuis la rue Kafr El Gamous jusqu'à la rue d'Alexandrie.

14^o Rue du Lotus, depuis le Boulevard Ibrahim jusqu'à la rue Sabbagh.

15^o Rue du Sphinx, depuis le Boulevard Ismaïl jusqu'à la rue Sesostris.

16^o Avenue des Pyramides, depuis la rue Chérif Pacha jusqu'à la rue Sabbagh.

is acting in such a way as to bring public discredit upon his nationality, the Advisory Committee shall consider the matter and shall advise the father or guardian as to the action it considers should be taken in the case.

ART. 18.

The fathers or guardians of the students shall not be called upon to pay the salaries of the delegates appointed by the Ministry for the supervision and care of the students.

Cairo, March 8, 1913.

(Scaled) : AHMED HECIMAT.

Minister of Education.

ARRÊTÉ.

Addition de quartiers à Héliopolis à la liste des quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics au Caire (*).

LE GOUVERNEUR DU CAIRE,

Vu l'Arrêté du Gouvernorat du 30 avril 1904, désignant les quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce;

ARRÊTE:

1. — Sont ajoutés à la liste des quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles et non ouverts au

(*) JOURN. OFF. 9 avril, page 880.

ART. 15.

8 mars.

Students must attend regularly at the Schools or Colleges ^{Regularly o}
fixed for their respective Courses of Study, and must devote ^{Attendance.}
themselves assiduously and exclusively to their studies.

ART. 16.

Fathers or guardians who desire, for their convenience, ^{Financial}
that the expenses of a student shall be paid through the ^{Arrangement}
delegate of the Ministry of Education, must deposit in a
Bank to be specified by the Advisory Committee such sums
in advance as the Advisory Committee may direct, in accord-
ance with the Regulations of the School or College which
the student is to enter.

They must also sign a declaration guaranteeing to keep
up the necessary payments. In case they fail to carry out
the undertaking contained in this declaration, the Ministry
shall withdraw from them the privilege of having the stu-
dent's expenses paid through its delegate.

Whenever any sum is paid into the Bank for the account
of a student, the father or guardian should send to the
Ministry of Education the banker's receipt, or a copy of
the same, in order that the payment may be notified to the
delegate of the Ministry of Education.

The Ministry of Education and its delegate shall not
incur any financial responsibility in connexion with the
expenses of any student.

ART. 17.

If the delegate of the Ministry of Education reports that ^{Un favourable}
any student is spending his time in Europe unprofitably or ^{Reports.}

ART. 12.

Any student changing his address, during the vacation as well as during the course of study, must immediately notify the delegate of the Ministry of Education.

ART. 13.

If it is desired that a student be transferred from one school to another in the country to which he was sent, the father or guardian must submit an application to the Ministry of Education stating the reasons.

If the transfer is to be to another country, or involves a change of the course of study, the Advisory Committee shall give its advice in the matter.

In urgent cases, the Chairman of the Advisory Committee may give such decision as he thinks necessary, but he shall in such cases inform the Advisory Committee at its next meeting.

ART. 14.

Neither the Ministry of Education nor the Advisory Committee shall be in any way responsible for any debts incurred by any of the students.

If it is ascertained that a student is in the habit of incurring debts and not paying them, the Advisory Committee may advise the father or guardian through the Ministry of Education to recall him to Egypt. If this advice is not acted upon, the Advisory Committee shall cease to regard the student as under its care.

Advisory Committee, must fill up and send to the Ministry of Education at least two months before he proposes to leave Egypt a Form of Notification, copies of which may be obtained from the Ministry of Education free of charge. 8 mars

The Form of Notification must be signed by the father or guardian.

It shall be stated in this Form whether it is desired that the expenses of the student shall be paid through the Ministry of Education. The name of the School or College which the student desires to enter must also be mentioned therein.

Any student already studying abroad who desires to avail himself of the advantages offered by the Advisory Committee must submit to the Ministry an application to this effect, giving the particulars mentioned above.

ART. 10.

All correspondence from a student abroad for the consideration of the Advisory Committee must be forwarded to the Ministry of Education, either through the delegate of the Ministry of Education or through the student's father or guardian. Correspondence

ART. 11.

Every student must submit to the delegate of the Ministry of Education, under whose care he is placed, at least two weeks before the beginning of each vacation, a statement showing where he proposes to spend the vacation. He must inform him also of any change that may occur in the arrangements thus notified. Vacation Proposals

At the end of each vacation every student must inform the delegate of the Ministry of his return to work.

8 mars.

(c) To arrange with the Ministry of Education for Egyptians who are proceeding abroad for study at their own expense to be placed under the care of the delegate of the Ministry of Education acting in the country to which the student is going, with a view to the delegate meeting the student on his arrival ; facilitating his admission to the Institution which he wishes to enter ; keeping a watch over his studies ; helping him to find a suitable place of residence, and exercising a paternal control over his conduct generally.

(d) To consider reports, correspondence, and results of periodical Examinations transmitted to it by the Ministry of Education, and to give its opinion thereon, for communication by the Ministry of Education to the persons interested.

(e) To make proposals with reference to any general instructions which it is considered desirable should be sent to Egyptians who are studying in Europe at their own expense, with the object of securing that the students derive the greatest possible benefit from their stay abroad.

(f) To use its influence on behalf of students who have completed their course of study in Europe with good repute, so as to facilitate their obtaining suitable situations in Egypt on their return.

ART. 8.

General
Meeting.

A General Meeting of the fathers and guardians of the Egyptians who are studying in Europe at their expense shall be held annually.

At this General Meeting the Minister of Education shall preside.

An account of the working of the scheme during the past year shall be given to the Meeting.

The vacancies for elected members on the Advisory Committee shall also be filled.

ART. 9.

Notification
by Students.

Every Egyptian student who intends to go abroad for study and desires to obtain the advantages offered by the

The members nominated by the Minister of Education ^{8 mars.} shall hold office for two years, but their nomination may be renewed.

ART. 6.

The Advisory Committee shall meet at least once every ^{Meetings.} three months. It may be convened by the President for an Extraordinary Meeting whenever the circumstances demand it, or at the request of four of the elected members.

A notice of each meeting must be sent to the members one week before the meeting is to be held.

Nine members of the Advisory Committee, including the President, shall constitute a quorum.

Questions shall be determined by a majority of votes. In the case of an equal division of votes, the Chairman shall have a second or casting vote.

If a quorum be not present, the Chairman shall adjourn the meeting, and shall inform the members of the date to which it has been adjourned. The proceedings at this subsequent meeting shall be valid, whatever be the number of members present.

ART. 7.

The functions of the Advisory Committee shall be:—

<sup>Functions
of Committ</sup>

(a) To supply information through the Ministry of Education to any person who requests it as to the educational advantages of the various academic and technical Institutions abroad, the requirements of the Institutions, the means of entry, the cost of education and maintenance, and other particulars.

(b) To ascertain, in the interests of the students, whether they are in a position to profit by studying abroad, and to express its opinion with reference thereto, as advice to the father or guardian.

8 mars. The services of the members of the Advisory Committee shall be given gratuitously.

ART. 3.

President. The Advisory Committee shall be presided over by the Minister of Education or the Under-Secretary of State for Education.

Secretary. The Secretary of the Advisory Committee shall be nominated by the Minister of Education.

ART. 4.

Eligibility for Election. No person shall be eligible for election on the Advisory Committee unless he is the father or guardian of an Egyptian who is at the time studying in Europe at his own expense.

ART. 5.

Period of Office. Elected members shall hold office for two years. Four of the elected members shall retire by rotation each year, but retiring members shall be eligible for re-election.

Of the eight members elected in the first instance, four shall be elected for one year and four for two years.

If any elected member shall cease to be eligible as a member of the Advisory Committee in terms of Article 4, he shall retain office till the end of the current year, when he shall retire and be replaced.

The Advisory Committee shall fill up casual vacancies among the elected members as they occur during the course of the year by selecting the candidates who obtained the highest number of votes among the candidates that were not elected at the last annual election. Any member thus co-opted by the Advisory Committee shall, however, retire at the next annual election.

MINISTERIAL ORDER.

Regulations relating to the Advisory Committee for the Guidance and Care of Egyptians who are studying in Europe at their own Expense (*).

THE MINISTER OF EDUCATION,

As it is desirable to safeguard the interests of the young 8 mars.
Egyptians who proceed to Europe for study at their own expense by affording them such guidance as will make it easier for them to attain the object which they have in view ;

And as it is essential for this purpose that there should be some provision for watching over their interests with paternal care and for supplying to their parents all necessary information concerning them ;

Having considered the decisions of the General Meetings of the fathers and guardians of the students held for this purpose on December 7, 1912, and on February 8, 1913 ;

ORDERS AS FOLLOWS :

ART. 1.

There shall be constituted at the Ministry of Education an Advisory Committee for the guidance and care of Egyptians who are studying in Europe at their own expense. Constitution of Committee.

ART. 2.

The Advisory Committee shall consist of eleven members, in addition to the President. Eight of the members shall be elected at a General Meeting of the fathers and guardians of the Egyptians who are studying in Europe at their own expense, and three shall be nominated by the Minister of Education.

(*) Journ. Off. 7 avril, supplément.

se conduit de manière à discréditer publiquement sa nationalité, le Comité examinera la question et donnera son avis au père ou au tuteur de l'étudiant, sur les mesures qu'il conviendrait de prendre.

ART. 18.

Les traitements des délégués que nommera le Ministère de l'Instruction Publique pour la surveillance et le patronage des étudiants ne seront pas à la charge des pères ou tuteurs des étudiants.

Le Caire, le 8 mars 1913.

Le Ministre de l'Instruction Publique,
(Cachet): AHMED HECHMAT.

ART. 15.

8 mars.

Les étudiants sont tenus de fréquenter régulièrement les écoles ou les universités qui leur sont respectivement désignées pour y faire leurs études, et de se consacrer à ces études exclusivement et d'une manière assidue.

Assidue

ART. 16.

Les pères ou les tuteurs qui désirent, pour leur commodité, faire effectuer les paiements pour le compte de l'étudiant par l'intermédiaire du délégué du Ministère de l'Instruction Publique, doivent déposer d'avance, dans une banque à désigner par le Comité Consultatif, telles sommes que ce Comité fixera, en tenant compte des règlements de l'université ou de l'école choisie.

Dispositif
financier

Ils doivent également signer une déclaration par laquelle ils s'engagent à effectuer en temps opportun tous les débours et paiements nécessaires. S'ils manquent à cet engagement, le Ministère cessera de faire payer les dépenses des étudiants par l'intermédiaire de ses délégués.

Toutes les fois qu'une somme sera versée à la banque pour le compte d'un étudiant, le père ou le tuteur devra envoyer au Ministère de l'Instruction Publique l'original ou une copie du reçu donné par la banque, afin que le délégué du Ministère puisse être informé de ce versement.

Le Ministère de l'Instruction Publique et ses délégués n'encourront aucune responsabilité financière au sujet des paiements à faire pour le compte des étudiants.

ART. 17.

Si le délégué du Ministère de l'Instruction Publique fait savoir qu'un étudiant emploie mal son temps en Europe on

Rapports d'
variables
des étudiants

MARS.

ART. 12.

Avis
changement
d'adresse.

Tout étudiant qui change d'adresse, soit pendant les vacances, soit pendant l'année scolaire, doit en informer immédiatement le délégué du Ministère de l'Instruction Publique.

ART. 13.

changement
d'école.

S'il est désirable qu'un étudiant soit transféré d'une école à une autre dans le pays où il a été envoyé, une demande devra être présentée à cet effet au Ministère par le père ou le tuteur de l'étudiant, avec indication des motifs.

Si le passage d'une école dans une autre comporte un changement de pays ou une modification dans la nature des études, le Comité pourra donner son avis sur cette question, à titre consultatif.

Dans les cas urgents, le Président du Comité Consultatif pourra décider ce qu'il jugera nécessaire, sauf à en aviser le dit Comité lors de sa prochaine réunion.

ART. 14.

Dettes.

Le Ministère de l'Instruction Publique et le Comité Consultatif déclinent toute responsabilité quant aux dettes, de quelque nature qu'elles soient, que les étudiants pourraient contracter.

S'il est constaté qu'un étudiant a pris l'habitude de faire des dettes sans les acquitter, le Comité pourra, par l'intermédiaire du Ministère, conseiller à son père ou à son tuteur de le rappeler en Égypte.

S'il n'est pas tenu compte de ce conseil, le Comité cessera de patronner l'étudiant.

ART. 9.

8 mars.

Tout étudiant désirant aller en Europe pour y faire ses études, qui voudrait bénéficier du patronage du Comité Consultatif, doit remplir à cet effet une formule qui lui sera fournie gratuitement par le Ministère, et l'envoyer à ce Ministère, signée par son père ou son tuteur, deux mois au moins avant la date à laquelle il compte partir.

Notification
à faire par les
étudiants.

Il devra être indiqué sur cette formule dans quel établissement scolaire l'étudiant désire entrer ; il y sera spécifié si l'on désire que les dépenses de l'étudiant soient payées par l'intermédiaire du Ministère de l'Instruction Publique.

Tout étudiant se trouvant actuellement en Europe, qui voudrait bénéficier du patronage du Comité Consultatif, doit présenter à cet effet au Ministère une demande renfermant les indications susmentionnées.

ART. 10.

Toute correspondance entre les étudiants et le Comité Consultatif doit être transmise au Ministère de l'Instruction Publique par l'intermédiaire du délégué du Ministère ou du tuteur de l'étudiant.

Transmission
de la corres-
pondance.

ART. 11.

Quinze jours avant le commencement de chaque période de vacances, tout étudiant doit soumettre au délégué dont il relève une note indiquant où il se propose de passer cette période. Il doit l'informer aussi de toute modification éventuelle dans ses arrangements à ce sujet.

Emploi
des vacances.

À la fin de chaque période de vacances, l'étudiant doit aviser le délégué du Ministère de la reprise de ses études.

8 mars.

(b) De s'assurer, en vue de sauvegarder les intérêts des étudiants, que ceux-ci sont à même de profiter de leurs études à l'étranger, et de donner ses conseils à ce sujet aux pères ou aux tuteurs intéressés.

(c) De faire avec le Ministère de l'Instruction Publique les arrangements nécessaires pour que les Égyptiens qui partent pour l'étranger afin d'y étudier à leurs propres frais, soient confiés aux soins du délégué du Ministère de l'Instruction Publique exerçant ses fonctions dans le pays où ils se rendent, de manière que ce délégué reçoive l'étudiant à son arrivée, facilite son admission dans l'établissement où il désire entrer, veille sur ses études, l'aide à trouver un lieu de résidence approprié, et exerce en général un contrôle paternel sur sa conduite.

(d) D'examiner les rapports, les correspondances et les résultats des examens périodiques, qui lui seront communiqués par le Ministère de l'Instruction Publique et de donner à ce sujet son avis, pour être transmis aux intéressés par l'intermédiaire du Ministère.

(e) De faire des propositions au sujet des instructions générales à adresser aux Égyptiens qui font leurs études en Europe à leurs propres frais, pour que ceux-ci puissent retirer de leur séjour à l'étranger le plus de profit possible sous tous les rapports.

(f) D'accorder son appui aux étudiants qui ont complété leurs études en Europe et qui s'y sont fait une bonne réputation, en vue de faciliter leur établissement en Égypte.

ART. 8.

Assemblée
générale.

Il y aura chaque année une assemblée générale des pères et des tuteurs des Égyptiens qui font leurs études en Europe à leurs propres frais.

Cette assemblée générale sera présidée par le Ministre de l'Instruction Publique.

Il y sera rendu compte de la manière dont la présente réglementation a fonctionné pendant l'année écoulée.

On y procédera également à l'élection des membres du Comité pour les sièges vacants,

Les membres choisis par le Ministre de l'Instruction Publique seront nommés pour une période de deux ans; leur nomination sera renouvelable. 8 mars.

ART. 6.

Le Comité Consultatif se réunira au moins une fois par trimestre. Il pourra être convoqué par le président en séance extraordinaire toutes les fois que les circonstances l'exigeront, ou sur la demande de quatre des membres élus. Réunions.

Les convocations seront envoyées aux membres une semaine avant la date fixée pour la réunion.

Pour que les délibérations du Comité Consultatif soient valables, la présence de neuf au moins de ses membres est nécessaire, y compris le président.

Les décisions sont prises à la majorité des voix; en cas de partage des suffrages, la voix du président est prépondérante.

Si le quorum de neuf membres n'est pas atteint, le Président renverra la séance à une date ultérieure, et il en avisera les membres. Les délibérations prises dans cette dernière séance seront valables, quel que soit le nombre des membres présents.

ART. 7.

Le Comité Consultatif a pour attributions :

Attributions
du Comité,

(a) De fournir, par l'intermédiaire du Ministère, à quiconque en fera la demande, les renseignements nécessaires sur les avantages, au point de vue éducatif, des divers établissements d'instruction générale ou d'enseignement technique, ainsi que sur les conditions requises dans ces établissements concernant l'admission, les frais d'études et d'entretien ou tous autres détails utiles.

8 mars.

Les fonctions de membre du Comité Consultatif sont essentiellement gratuites.

ART. 3.

Présidence
et Secrétariat.

Le Comité Consultatif sera présidé par le Ministre de l'Instruction Publique ou par le Sous-Secrétaire d'État à ce Département.

Le secrétaire du Comité Consultatif sera nommé par le Ministre de l'Instruction Publique.

ART. 4.

Conditions
d'éligibilité.

Nul ne pourra être membre élu du Comité Consultatif, à moins d'être, au moment de l'élection, père ou tuteur d'un Égyptien étudiant en Europe à ses propres frais.

ART. 5.

Durée
du mandat.

Le mandat des membres élus est de deux ans. Ils doivent se retirer chaque année par moitié à tour de rôle ; les membres dont le mandat est expiré peuvent être réélus.

Parmi les huit membres élus en premier lieu, quatre seront élus pour un an, et quatre pour deux ans.

Tout membre élu qui cessera d'être éligible comme membre du Comité aux termes de l'article 4 conservera son mandat jusqu'à la fin de l'année en cours, et sera ensuite remplacé.

Le Comité Consultatif pourvoira à toute vacance qui surviendrait en cours d'année parmi les membres élus, en nommant comme nouveau membre celui des candidats éligibles qui aura obtenu le plus grand nombre de voix après les membres élus à l'assemblée générale, lors de la dernière élection annuelle. Le mandat de tout membre nommé dans ces conditions par le Comité prendra fin lors de l'élection annuelle suivante.

ARRÊTÉ.

**Règlement concernant le Comité Consultatif de Patronage des Egyptiens
qui font leurs études en Europe à leurs propres frais (*).**

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

Considérant qu'il est désirable de sauvegarder les intérêts 8 mars.
des jeunes Egyptiens qui font leurs études en Europe à
leurs propres frais, en les guidant de manière à leur faciliter
les moyens d'atteindre leur but ;

Vu qu'il est de la plus haute importance de veiller sur
eux à cet effet avec une sollicitude paternelle et de pouvoir
fournir à leurs familles les renseignements nécessaires en ce
qui les concerne ;

Vu la délibération des pères et tuteurs des dits étudiants,
présents aux assemblées générales qui se sont réunies pour
cet objet le samedi 7 décembre 1912 et le samedi 8 fé-
vrier 1913 ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Il est institué au Ministère de l'Instruction Publique un Institution
d'un Comité
Consultatif
de Patronage,
Comité Consultatif pour guider et patronner les étudiants
egyptiens qui font leurs études en Europe à leurs propres frais,

ART. 2.

Le Comité Consultatif sera composé de onze membres Composition
du Comité.
(outre le président), dont huit membres élus dans une assem-
blée générale des pères et tuteurs des Egyptiens qui étudient
en Europe à leurs propres frais, et trois autres, nommés par
le Ministre de l'Instruction Publique,

(*) Journ. Off. 7 avril, supplément.

ARRÊTÉ.

**Recouvrement des contributions et des taxes municipales
au Bandar de Fayoum (*).**

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE MIXTE
DE MÉDINET EL FAYOUM,

6 mars.

Vu l'article 1^{er} de la Loi du 22 mai 1902 instituant la
Commission Municipale Mixte de Médinet el Fayoum ;

Vu la décision de la Commission Municipale du 11 février
1913, approuvée par lettre du Ministère de l'Intérieur en
date du 23 février 1913, n° 67 ;

A R R Ê T É :

1^o Le recouvrement des contributions et des taxes municipales d'après l'engagement souscrit, sera effectué, au besoin, par la voie administrative suivant les dispositions du Décret du 25 mars 1880, relatives au recouvrement des impôts et des dîmes ;

2^o La présente disposition entrera en vigueur quinze jours après sa publication au *Journal Officiel*.

Fait à Fayoum, le 6 mars 1913.

Le Moudir de Fayoum,
*Président de la Commission Municipale Mixte
de Médinet el Fayoum,*
(Signé) : IBRAHIM HALIM.

(*) Journ. Off. 24 mars, page 727.

III. — Quatre villages relevant actuellement du Markaz 20 mars.
de Mit Ghamr (Dakahlieh), savoir : Esnit, Kofour Esnit,
Kafr Mansour, Kafr el Chahawi Khater.

2° Les villages susdits ainsi que les ezbehs qui en dépendent (tant ceux qui figurent actuellement à l'état des circonscriptions administratives que ceux nouvellement créés), sont détachés de leurs Markaz respectifs.

3° Le présent arrêté entrera en vigueur à partir du 15 avril 1913.

4° Les Moudirs de Galioubieh, Charkieh et Dakahlieh, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Le Caire, le 20 mars 1913 (12 Rabi ol Tani 1331).

Le Ministre de l'Intérieur,

MOHAMED SAID.

(Traduction.)

ARRÊTÉ.

Création d'un quatrième Markaz dans la Moudirieh de Galioubieh
sous le nom de « Markaz de Benha Wa-Nesf-Atrib » (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

20 mars.

Après accord avec les Ministères des Finances et de la Justice ;

Les Conseils Provinciaux de Galioubieh, Charkieh et Dakahlieh entendus ;

A R R Ê T É :

1^o Il est créé dans la Moudirieh de Galioubieh un quatrième Markaz dont le siège sera au Bandar de Benha et qui prendra le nom de « Markaz de Benha Wa-Nesf-Atrib ». Sa circonscription comprendra le dit Bandar et les trente-cinq villages mentionnés ci-après :

I. — Le Bandar de Benha et vingt-deux villages, relevant actuellement du Markaz de Toukh (Galioubieh), savoir : Kafr Menaker, Mit el Attar, Mit Kanazir, Nekbus, Batumda, Marsafa wa Kafr Ahmed Hachiche, Kafr Atalla, Kafr el Haman, Farsis, El Chemout, Sandanhour, Mogoul, Tahla, El Hessa, Mit Assem, Kafr el Arab, Kafr Farsis, Kafr el Chemout, Kafr Sandanhour, Kafr el Hessa, Kafr Tahla, Kafr el Cheik Ibrahim, El Ramleh.

II. — Neuf villages relevant actuellement du Markaz de Minet el Kanh (Charkieh), savoir : Gamgara, Mit Radi, Kafr Kourdi, Berkata, Kafr el Arbéine, Kafr Moès, Chiblauga, Kafr Abou Zahra, Kafr Ezab Ghoneim.

(*) Journ. Off. 24 mars, page 727.

ARRÊTÉ.

Modification du tarif des droits d'abatage à Suez (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'article 1^{er} du Décret du 22 novembre 1910 déci- 20 mars.
dant que, dans les villes où existent et où seront consti-
tuées des Municipalités Mixtes ou des Commissions
Locales, le tarif des droits d'abatage sera fixé par Arrêté
du Ministère de l'Intérieur, sur l'avis de la Municipalité
ou de la Commission Locale ;

Vu l'Arrêté du 30 septembre 1911, portant fixation des
taxes d'abatage dans les villes dotées de Municipalités et
Commissions Locales ;

Vu la décision prise par la Commission Locale de Suez
dans sa séance du 11 mars 1913 ;

ARRÊTÉ :

ARTICLE PREMIER.

Le tarif des droits d'abatage à Suez fixé par l'Arrêté du
30 septembre 1911 est modifié comme suit :

Porcs, 4 millièmes par kilogramme de viande nette.

Moutons et chèvres, 8 millièmes par kilogramme de viande nette.

Veau, vache, bœuf, buffle et chameau, 2 millièmes par kilo-
gramme de viande nette.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur huit jours après
son insertion au *Journal Officiel*.

Le Caire, le 20 mars 1913

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé) : MOHAMED SAÏD.

(*) Journ. Off. 21 mars, page 727.

Muzzling Dogs in Port Said. (*)

THE GOVERNOR OF THE CANAL,

3 mars.

Having taken into consideration Art. 9 of Law No. 22 of 1905;

And in view of the fact that a case of rabies has occurred in Port Said;

ORDERS AS FOLLOWS :

ART. 1. — All dogs, while in the streets and public places of Port Said town and its suburbs, must be muzzled or kept on a leash.

In either case every dog must wear a collar bearing on a metal plate the name and address of the owner.

ART. 2. — This order shall come into force within three days from the date of its publication in the *Journal Officiel*.

Port Said, March 3, 1913.

MOHAMED MAHMOUD.

(*) Journ. Off. 17 mars, page 656.

ARRÊTÉ.

Modification du tarif des frais pour le traitement des animaux aux infirmeries des Sociétés protectrices des animaux (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'Arrêté de ce Ministère en date du 22 mars 1905 ^{15 mars} relatif aux frais de traitement et de ferrage des animaux conduits aux infirmeries des Sociétés protectrices des animaux, modifié par l'Arrêté du 25 avril 1906;

ARRÊTÉ:

ARTICLE PREMIER.

L'article premier de l'Arrêté du 22 mars 1905 est modifié comme suit:

Le tarif des frais pour le traitement des animaux conduits aux infirmeries des Sociétés protectrices des animaux dans toute l'Égypte est fixé comme suit:

80 millièmes par tête de cheval, de mulet, de chameau et de bétail pour 24 heures.

40 millièmes par tête d'âne pour 24 heures.

ART. 2.

L'Arrêté du 25 avril 1906, susmentionné, est abrogé.

ART. 3.

Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication au *Journal Officiel*.

Le Caire, le 15 mars 1913 (7 Rabi El Tani 1331):

Le Ministre de l'Intérieur,
M. SAÏD.

(*) Journ. Off. 17 mars, page 656.

4 mars.

ART. 12.

Si le tenancier de l'établissement est étranger, avis préalable du jour et de l'heure de la visite sera donné par écrit à l'autorité consulaire dont il dépend qui aura la faculté d'envoyer un délégué pour y assister.

TITRE III.**Dispositions générales.****ART. 13.**

Toute infraction aux dispositions du présent règlement sera punie d'une amende ne dépassant pas L.E. 1 (une) et d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine ou l'une de ces peines seulement, sans préjudice de l'application des lois et règlements sur les établissements insalubres, incommodes et dangereux.

En cas de récidive le juge pourra ordonner la radiation du nom du récidiviste sur le registre prévu à l'article premier du présent règlement.

ART. 14.

Le présent règlement entrera en vigueur trente jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Fait à Alexandrie, le 4 mars 1913.

Pour le Président de la Commission Municipale,
(Signé) : KHALIL RIAD.

4 mars.

ART. 9.

Toute vache, buffesse ou autre bête laitière trouvée atteinte de maladies contagieuses pour l'homme ou pour les animaux sera ou bien isolée à l'étable même, ou si les vétérinaires le jugent nécessaire, conduite aux étables du service vétérinaire municipal.

ART. 10.

Le vétérinaire municipal prescrira la désinfection de l'étable et édictera toutes autres mesures d'hygiène qu'il estimera nécessaires.

ART. 11.

Le vétérinaire pourra même ordonner l'abatage immédiat des bêtes laitières reconnues atteintes de maladies contagieuses particulièrement dangereuses ou très avancées.

Dans ce cas le propriétaire de la bête aura droit à une indemnité égale aux trois quarts de la valeur qu'avait l'animal avant la maladie sans que toutefois cette indemnité puisse dépasser en aucun cas la somme de L.E. 15 par animal abattu et ce aux conditions suivantes :

1° D'être de bonne foi.

2° D'avoir prévenu spontanément et en temps utile le Service vétérinaire municipal.

Un registre à souche sera tenu en permanence à cet effet au service central sanitaire de la Municipalité où la déclaration sera reçue gratuitement.

3° De s'être conformé strictement à toutes les prescriptions qui lui auront été édictées par le vétérinaire municipal.

4 mars.

Par lait complet on entend le lait auquel rien n'a été ajouté ni enlevé et qui n'a subi aucune opération fraudulente, avant, pendant ou après la traite.

Le lait écrémé est celui auquel on a enlevé la crème sans y rien ajouter.

ART. 6.

Il est interdit de vendre ou d'exposer ou mettre en vente du lait dont la couleur est altérée qui est visiblement sale ou entré en décomposition.

ART. 7.

Il est interdit à toute personne atteinte de maladie contagieuse ou de maladie de peau aux mains de se livrer au commerce du lait sous quelque forme que ce soit (laiterie, dépôt, transport ou étable) jusqu'à complète guérison.

Le tenancier est tenu de notifier à l'autorité sanitaire tout cas de maladie infectieuse qui se manifesterait soit parmi les membres de sa famille soit parmi son personnel, l'autorité sanitaire pourra exclure les personnes atteintes pendant le temps qu'elle le jugera nécessaire.

Le tenancier tiendra à cet effet une liste de ses employés qu'il doit produire à toute réquisition.

TITRE II.

Inspection vétérinaire des bêtes laitières.

ART. 8.

Les vétérinaires de la Municipalité auront le droit d'inspecter à tout moment les étables et les bêtes laitières en vue de s'assurer de l'état de santé de ces dernières.

ART. 3.

4 mars.

Les récipients servant au transport du lait, devront être conformes à un modèle indiqué à cet effet par la Municipalité. Ils devront à cet effet être approuvés et plombés par cette Administration.

Ces récipients devront être revêtus d'un couvercle ; il est interdit de se servir pour la fermeture des matériaux quelconques tels que : linges, chiffons, verdure, etc., etc.

Ces récipients devront être constamment tenus en parfait état de propreté et de réparation, faute de quoi le juge pourra en ordonner la confiscation.

ART. 4.

Le lait qui serait transporté par des personnes non munies de brassards ainsi qu'il est prévu à l'Art. 2 du présent règlement, ou qui se trouverait dans un récipient qui ne porterait pas l'estampille de l'Administration ou qui ne répondrait plus aux prescriptions de l'Art. 3 sera porté par les surveillants municipaux ou les agents de police au Laboratoire Municipal d'Hygiène aux fins d'analyse.

Si le lait est reconnu falsifié, mouillé ou avarié, il sera confisqué et procès-verbal sera dressé de ces opérations.

Dans le cas contraire, il sera rendu à son propriétaire.

ART. 5.

Il est interdit de vendre, d'exposer ou de mettre en vente du lait écrémé, sans que cette circonstance soit distinctement indiquée par une marque spéciale sur le récipient.

Le lait ne portant pas cette marque sera considéré comme étant du lait complet.

Règlement sur le commerce du lait à Alexandrie (*).

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE,

4 mars.

Vu l'article 15 du Décret du 5 janvier 1890 ;

Vu la délibération de la Commission Municipale en date du 26 février 1913, et l'approbation de S.E. le Ministre de l'Intérieur ;

ARRÊTE :

TITRE PREMIER

Vente et transport du lait.

ARTICLE PREMIER.

Toute personne qui désire se livrer dans le périmètre de la ville d'Alexandrie au transport ou à la vente ambulante du lait est tenue d'en faire la déclaration à la Municipalité aux fins d'enregistrement annuel de son nom.

ART. 2.

Les personnes enregistrées comme exerçant le commerce du lait dans le périmètre municipal devront porter un brassard spécial qui sera fourni par l'Administration et sur lequel sera gravé un numéro correspondant à celui sur lequel figure dans le registre le nom de la personne enregistrée.

La personne enregistrée sera responsable de ce brassard qui est strictement personnel.

(*) Journal Off. 15 mars, page 639.

ART. 13.

3 mars

Autorisation de redoubler la 3^{me} année. — Les élèves de 3^{me} année qui, pour des raisons valables, auraient été empêchées de subir l'examen du Certificat d'Aptitude, pourront être autorisées à redoubler leur année, sur la proposition de la directrice et après l'approbation du Ministère.

ART. 14.

Application du Code des Ecoles. — Les dispositions du Code d'Organisation et de Discipline des Ecoles du Ministère de l'Instruction Publique sont applicables aux Ecoles Normales Élémentaires d'Institutrices, sauf en ce qu'elles ont de contraire au présent règlement.

ART. 15.

Le présent règlement sera mis en vigueur à partir de l'année scolaire 1912-1913.

Le Caire, le 3 mars 1913.

Le Ministre de l'Instruction Publique,

(Cachet): AHMED HECHEMAT.

3 mars.

ART. 10.

Résultats des examens. — Le président du jury de l'examen enverra au Ministère :

- a) Les tableaux des résultats de l'examen de passage et de l'examen du Certificat d'Aptitude ;
- b) Un rapport sur ces examens ;
- c) Les rapports des examinateurs,

ART. 11.

Une copie des tableaux des résultats des examens dans chaque école sera envoyée par le Ministère à la directrice de l'école qui proposera que les élèves qui ont échoué, redoublent leur année d'études ou soient renvoyées.

ART. 12.

Autorisation de subir l'examen de passage à la rentrée des classes. — Les élèves qui, par suite d'une sérieuse maladie ou d'un cas de force majeure, auraient été empêchées d'assister à l'examen de passage, peuvent être examinées de nouveau à la rentrée des classes, si elles prouvent à la satisfaction de la directrice que leur absence était inévitable.

Si la cause d'empêchement est une maladie, elles devront fournir un certificat médical approuvé par le médecin de l'école. Ce certificat sera conservé à l'école dans le dossier de l'élève. Il devra être soumis à la directrice le plus tôt possible avant l'examen de passage et non après.

Toute proposition de modification de cet horaire, dans le cours de l'année scolaire, devra être soumise à l'approbation du Ministère au moins quinze jours à l'avance. 3 mars.

ART. 6.

Programme. — Les matières à enseigner seront celles du programme prescrit pour ces écoles par le Ministère de l'Instruction Publique.

ART. 7.

Examen semestriel. — Un examen, dit examen semestriel, aura lieu vers le milieu de l'année scolaire.

ART. 8.

L'examen semestriel a lieu devant un jury d'examen formé des professeurs de l'école et présidé par la directrice.

Les épreuves sont choisies par la directrice sur la proposition des membres du jury. Elles doivent porter sur toutes les matières enseignées pendant le semestre écoulé. Le tableau des résultats de cet examen est envoyé au Ministère.

ART. 9.

Examens de passage et du Certificat d'Aptitude. — Aux examens de passage et du Certificat d'Aptitude, le président du jury de l'examen choisit les sujets des compositions écrites, après consultation des examinateurs. Il fixe l'horaire de l'examen, ainsi que le temps qui doit être consacré à chaque épreuve écrite ou orale,

3 sera déclarera si elles sont physiquement aptes à être admises à l'école. La date de la visite médicale sera publiée au *Journal Officiel*.

ART. 3.

Examen d'admission. — Immédiatement après l'examen d'admission, la directrice de chaque école devra envoyer au Ministère :

- 1^o Une liste, dite liste d'admission, indiquant par ordre de mérite les aspirantes qui ont réussi à l'examen d'admission, et mentionnant les notes obtenues par chacune de ces aspirantes pour chaque matière de l'examen ;
- 2^o Une liste indiquant les aspirantes qui ont échoué à l'examen, avec les notes obtenues par chacune de ces aspirantes pour chaque matière de l'examen.

En faisant leurs propositions pour l'admission des élèves, les directrices devront tenir compte du nombre des classes ainsi que du nombre des élèves fixés, au préalable, par le Ministère de l'Instruction Publique.

ART. 4.

Année scolaire. — La durée de l'année scolaire sera fixée par arrêté ministériel.

ART. 5.

Emploi du temps. — La journée scolaire comprendra sept leçons réparties entre la matinée et l'après-midi, à l'exception du jeudi où il n'y aura que quatre leçons, qui seront données dans la matinée.

L'horaire de l'école sera soumis au Ministère, pour approbation, au commencement de chaque année scolaire.

Arrêté portant règlement d'exécution de la Loi n° 2 de 1913
relative aux Ecoles Normales élémentaires d'institutrices (*).

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

Vu la Loi n° 5 du 28 février 1910;

3 mars.

Vu les propositions faites par le Comité Technique dans
ses séances des 7 et 11 mai 1912;

Vu la délibération du Conseil Supérieur de l'Instruction
Publique en date du 26 mai 1912;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans
sa séance du 30 janvier 1913;

Vu la Loi n° 2 de 1913, promulguée en date du 8 fé-
vrier 1913 relative aux Ecoles Normales Elémentaires
d'Institutrices;

ARRÊTE:

ARTICLE PREMIER.

Formalités d'admission. — Les demandes d'admission
doivent être écrites sur la formule n° 26/K, et présentées
à la directrice de l'école à la date fixée par le Ministère.

En même temps que la formule n° 26/K, chaque aspi-
rante devra aussi présenter les documents suivants:

- a) Son acte de naissance;
- b) Un certificat de bonne conduite.

ART. 2.

Visite médicale. — Toutes les aspirantes doivent subir
une visite médicale devant le médecin de l'école, qui

(*) Journ. Off. 10 mars, page 582.

13 février.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur une semaine après sa publication aux Journaux Officiels.

Tanta, le 13 février 1913 (7 Rabi Awel 1331).

MOHAMMED MOUHEB.

ARRÊTÉ.

Recouvrement des contributions et des taxes municipales
au Bandar de Minieh (*).

26 février.

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE MIXTE DE MINIEH,
Vu l'article 1^{er} de la Loi n° 6 du 19 avril 1911 instituant
la Commission Municipale Mixte de Minieh ;

Vu la décision de la Commission Municipale en date du
8 février 1913 approuvée par lettre du Ministère de l'Inté-
rieur n° 38 en date du 20 février 1913 ;

ARRÊTÉ :

1^o Le recouvrement des contributions et des taxes muni-
cipales d'après l'engagement souscrit, sera effectué, au besoin,
par la voie administrative suivant les dispositions du Décret
du 25 mars 1880, relatives au recouvrement des impôts et
lîmes.

2^o La présente disposition entrera en vigueur quinze jours
après sa publication au *Journal Officiel*.

Fait à Minieh, le 26 février 1913.

Le Président de la Commission,

Signé : MOHAMED ALY CHARARA,
Moudir de Minieh.

Tarif à l'heure :

	Millièmes.	22 janvier.
Pour la première heure	30	
Pour la deuxième heure	20	
Pour chaque heure ou fraction d'heure en plus ...	10	

Tarif à la journée :

Pour une journée entière, c'est-à-dire 10 heures ... 120

4. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 14 Safar 1331 (22 janvier 1913).

Le Moudir de Minieh p.l.,
BAHRAKHAN ALY.

ARRÊTÉ.

. Stationnement des charrettes au Bandar de Dessouk (*).

LE MOUDIR DE GHARBEMIL,

Vu l'article 11 du Règlement sur les charrettes en date du 10 janvier 1891, modifié par Arrêté du 18 janvier 1901 ;

Vu l'avis conforme de la Commission Locale du Bandar de Dessouk, émis dans sa séance en date du 18 septembre 1912 ;

ARRÊTE :

1. — Le stationnement des charrettes sera dans le point d'intersection de la rue El Montazah avec la rue Tewfik pour trente charrettes.

(*) Journ. Off. 3 mars, page 515.

ARRÊTÉ.

Application du Règlement sur les âniers au village de Fikrieh,
District d'Abou Kerkas, et lieux de stationnement (*)

LE MOUDIR DE MINIEH,

22 janvier.

Vu les deux Arrêtés de la Moudirich en date des
24 février 1895 et 29 novembre 1896, portant règlement
sur les âniers dans divers villages de la Moudirich de
Minieh;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial émis en date
du 13 novembre 1912;

ARRÊTE:

1. — Les deux arrêtés sus-visés seront applicables au
village de Fikrieh, District d'Abou Kerkas.

2. — Le stationnement des âniers dans le village de
Fikrieh aura lieu à l'endroit suivant:

A l'est de la gare du chemin de fer à une distance de 4 mètres
du passage à niveau est.

3. — Le tarif de location des ânes dans le village de
Fikrieh est fixé comme suit:

Tarif à la course:

	Millièmes.
Pour une course n'excédant pas 20 minutes	15'
Pour une course excédant 20 minutes et moins d'une demi-heure	20
Pour une course d'une demi-heure ou plus et de moins d'une heure	30

(*) Journ. Off. 26 février, page 169.

Arrêté portant modification dans le ressort de la délégation judiciaire d'El-Derr et du tribunal sommaire d'Assouan (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'article 3 du Décret en date du 7 décembre 1892 23 février.
portant modification de certains articles du Décret en
date du 3 novembre 1890 ;

Vu l'Arrêté du Ministère en date du 5 février 1913
portant transport du Tribunal sommaire d'Assouan à
El-Derr ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Les affaires civiles sommaires et en appel ainsi que les délits sommaires et les contraventions sommaires et en appel provenant des villages de Korta, Dekka, Allaqui, Garf-Hussein, Merwaw, Maria, Abou-Hor, Kalabsha, Amir Kab, Korsha et Koshtamina seront dorénavant examinées par le Tribunal sommaire d'Assouan au lieu de la Délégation judiciaire d'El-Derr.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir d'aujourd'hui.

Fait au Caire, le 23 février 1913 (17 Rabi Awel 1331).

Le Ministre de la Justice,

(Traduction.)

(Signé) : HUSSEIN RUCHDI.

(*) Journ. Off. 26 février, page 469.

17 février.

Locales, le tarif des droits d'abatage sera fixé par Arrêté du Ministère de l'Intérieur, sur l'avis de la Municipalité ou de la Commission Locale.

Vu l'Arrêté du 30 septembre 1911, portant fixation des taxes d'abatage dans les villes dotées de Municipalités et Commissions Locales ;

Vu la décision prise par la Commission Locale de Benha dans sa séance du 5 février 1913 ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Le tarif des droits d'abatage à Benha fixé par l'Arrêté du 30 septembre 1911 est modifié comme suit :

Porcs, 4 mill. par kilogramme de viande nette.

Moutons et chèvres, 2,5 mill. par kilogramme de viande nette pourvu que le droit perçu ne soit pas inférieur à 40 mill.

Veau, vache, bœuf, buffle et chamau, 2 mill. par kilogramme de viande nette pourvu que le droit perçu ne soit pas inférieur à 100 mill.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur huit jours après son insertion au *Journal Officiel*.

Le Caire, le 17 février 1913.

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé) : M. Saïd.

Supplement to the notice
for the protection of birds useful to agriculture. (*)

His Excellency the Minister of Public Works has decided that the **Loriot** be included in the list of birds protected by Law No. 9 of 1912.

*Director General,
Department of Agriculture.*

Supplément à l'avis
concernant la protection des oiseaux utiles à l'agriculture (*).

Son Excellence le Ministre des Travaux Publics a décidé d'ajouter le **Loriot** à la liste des oiseaux protégés par la Loi n° 9 de 1912.

*Le Directeur Général
du Département de l'Agriculture*

ARRÊTÉ.

Modification du tarif des droits d'abatage à Benha (†).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'article 1^{er} du Décret du 22 novembre 1910 déci- 17 février.
dant que, dans les villes où existent et où seront consti-
tuées des Municipalités Mixtes ou des Commissions

(*) Journ. Off. 22 février, page 422.

(†) Journ. Off. 24 février, page 415.

ARRÊTÉ.

Institution des commissions locales d'Edfou (Assouan), Kafr el Foua, Cheikh, Cherbine et Talkha (Gharbieh) (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu la décision du Conseil des Ministres en date du 30 janvier 1913;

Vu l'Arrêté ministériel du 14 juillet 1909;

ARRÊTE :

Il est institué une Commission Locale dont l'organisation et les attributions sont déterminées par l'arrêté ministériel sus-visé, dans les cinq villes de :

Edfou (Moudirieh d'Assouan);
Foua (Moudirieh de Gharbieh);
Kafr El Cheikh (Moudirieh de Gharbieh);
Cherbine (Moudirieh de Gharbieh);
Talkha (Moudirieh de Gharbieh).

Le Caire, le 4 février 1913.

Le Ministre de l'Intérieur.

(Signé): M. Saïd.

(*) Journ. Off. 15 février, page 378.

21.—The examination of provisional and hors cadre employees shall be conducted at the request of the Head of their Departement in order to ascertain whether they should be dismissed from the service on the ground of infirmity, sickness, or old age. Any such employee who is found to be 65 years of age or upwards shall *ipso facto* be considered as having attained the period of old age. (Pension Law of 15th April 1909, Art. 32.)

22.—In all cases of principle or policy the Medical Boards of Alexandria and of the Mudirias and Governorates shall communicate with the Cairo Board ; the latter shall communicate direct with the Ministry of Finance.

In matters of detail relating to candidates or officials, such as asking for further information, receiving demands for examinations, and forwarding certificates, the Boards of Cairo and Alexandria shall communicate direct with the various Ministries and Administrations ; the Provincial Boards shall communicate with the various Ministries and Administrations through the Mudiria or Governorate.

and declared fit before returning to duty, they must make statement to this effect on the certificate.

18.—When an official is sent up for examination for invaliding from the service, the request to examine should be accompanied by the official's health sheet.

19.—For the purpose of assistance in determining the age of a Government employee, the Commission shall obtain from his Department the following informations :—

- (1) The date of his original entry into the Government service, whether as a permanent, provisional, or hors cadre employee.
- (2) His functions on entering the service.
- (3) Whether there exists in his dossier a previous medical certificate, vaccination certificate, or record of statement by the employee bearing on the question of his age.

A definite age shall be estimated by the Commission, and the age so given shall be considered to be the employee's true age at the date on which the certificate is given, unless clear evidence to the contrary shall subsequently be produced.

20.—Heirs of employees and pensioners governed by the Pension Laws of 26 December 1854 and 11 January 1871 who present themselves for examination shall not be considered as entitled to a pension if, in spite of infirmity, they are able to perform an occupation which is in keeping with their social position and enables them to earn a sum not less than the pension to which they lay claim.

Certificates from Provincial Boards recommending officials for sick leave exceeding 30 days must be forwarded to the Cairo Board for approval.

An exception to the preceding rules is made in the case of the districts of Marsa Matruh, Qosseir, El Derr, and Borollos, and the Oases of Siwa, Baharia, Dakhla, and Kharga. Employees residing in these localities, owing to their distance from the headquarters of the province, may obtain sick leave of 11 days and upwards on a medical certificate given by the Health Inspector of the district, on condition that certificates recommending sick leave of 11-30 days must be approved by the Medical Board of the Mudiria or the Governorate and those recommending more than 30 days by the Central Board in Cairo.

The Central Board may, if they think fit, require an applicant for sick leave to present himself for examination before the Board in Cairo.

In all cases where sick leave certificates are granted, the doctor who signs the certificate must have made a personal examination of the official for the purpose of determining whether sick leave should be granted.

Any one period of sick leave shall not exceed two months. If at the end of that period an extension is required, a fresh certificate must be obtained.

16.—The period of sick leave will date from the day on which the certificate is given. If an extension is granted, the period will run from the date when the sick leave already granted expires.

17.—If the Medical Board consider that an official who has been recommended for sick leave should be examined

14.—If the Commission is unable to pronounce as to the fitness of a candidate at the first session, he may be re-examined on two subsequent occasions, after which a definite decision must be taken.

Notice of the result of each session shall be sent to the Administration concerned.

15.—Sick leave for a period not exceeding 10 days may be granted to officials residing in a provincial town or governorate on the production of a certificate given by the Health Inspector of the Markaz or Qism, the Health Inspector of the Mudiria or Governorate, or the P.M.O. of the Hospital. Provided always that the local Head of the service to which the official belongs has the right if he thinks fit to refer the case to the Medical Board of the Mudiria or Governorate, or the Cairo Board, if the official resides in Cairo.

Sick leave for a period not exceeding 10 days may likewise be granted, with the same proviso, on production of a certificate from a doctor attached to the same Administration and residing in the same locality as the official concerned.

Sick leave for a period exceeding 10 days but not exceeding 30 days including extensions may be granted on the certificate of the Medical Board of the Mudiria or Governorate, or, in cases of difficulty owing to the distance of the locality, on the certificate of two M.O.s of the Government delegated by the Mudiria Board.

In the above-mentioned cases, the certificate shall be passed direct to the local head of the service to which the official is attached.

In making their decision, the Commission are to bear in mind that, if a reasonable doubt exists as to the fitness of a candidate for the duties which he may have to perform, the decision should be given against him.

When a candidate fails to attain the standard of vision laid down, the Medical Commission will state his degree of vision on the original certificate.

12.—When a candidate for admission is found unfit through failing to attain any of the standards laid down in article 11, the Medical Commission shall, if the Administration concerned should so desire, write a detailed report stating in what respect the candidate may, in consequence of his infirmity, be, or is likely to become, inferior in efficiency for work to a man who is up to the standard, or more liable to premature retirement. Should the Administration concerned for special reasons still desire his appointment, it will make an application to that effect to the Ministry of Finance, as a special case, enclosing the medical certificate above mentioned. The Finance Committee will, if necessary, obtain through the Medical Commission an expert opinion on the candidate before giving their decision.

In the event of failure to attain the standard of vision laid down in article 11, the candidate will in no case be admitted to the service except by special decision of the Council of Ministers.

13.—A higher standard of vision than that laid down in article 11 may be adopted by a Department in special cases. The standard so adopted and the class of official to which it is proposed to apply it must in all cases be approved by the Ministry of Finance.

The Ministry of Finance shall be informed in each case of the reasons which prompted the taking of expert opinion.

10.—Each expert shall receive a fee of L.E. 2 for each examination and report which he is called upon to make.

11.—The following minimum physical standard of fitness* is laid down for entrance to permanent posts :—

Vision not less than 6/12 with each eye examined separately, with or without glasses. Correction must not be greater than 3 diopters + or —. If vision with one eye is 6/6, vision of 6/18 with the other is accepted, with or without glasses.

Hearing must be normal with no ear disease.

Physical efficiency : the candidate must be well developed and free from organic disease ; his physical condition must be equal to a first class life for insurance. Certain conditions such as varicose veins, varicocele, flat foot, previous attacks of appendicitis, or incomplete hernia, though not preventing a candidate from being accepted for insurance as a first class life, may render him unfit for the performance of certain duties. In such cases the Commission shall carefully consider each case in relation to the duties which the candidate may be called upon to perform before giving its decision.

Should the candidate express a desire to undergo an operation or treatment for the relief of the condition, the Commission may re-examine after the operation or treatment has been completed.

* Fitness on entry shall mean fitness for service in any part of Egypt.

Governorate, and the M.O. or acting M.O. of the Government Hospital.

6.—The Commission shall conduct the following medical examinations :—

- (a) Of candidates for permanent posts in the Government service ;
- (b) Of permanent and provisional employees who apply for sick leave ;
- (c) Of permanent officials, to determine whether they should be invalided from the service ;
- (d) Of permanent, provisional, and hors cadre officials and employees, to determine their age ;
- (e) Of heirs of employees and pensioners governed by the Pension Laws of 26.12.1854 and 11.1.1871 ;
- (f) Of provisional and hors cadre employees on retirement for old age, illness, or infirmity.

7.—Medical examinations shall be conducted only on the demand of the Administration concerned.

In the case of heirs governed by the Pension Laws of 1854 and 1871, the demand for examination shall emanate from the Ministry of Finance.

8.—The demand for examination for whatever purpose shall be made on one of the forms approved by the Ministry of Finance.

9.—The Central Board shall have the power of consulting experts when necessary, subject to the approval of the Director General of the Department of Public Health.

Regulations of the Egyptian Government Medical Commission. (*)

1.—The members of the Central Board shall be appointed by the Ministry of Finance from among the medical staff of the Government, on the proposition of the Director General of the Department of Public Health.

2.—The Central Board shall consist of a president, two ordinary members, and two special members, the last two being selected from the medical staff of the Railway Administration. The special members acting conjointly shall conduct all examinations for entrance, sick leave, determination of age, and invaliding, in connection with certain posts in the Railway Administration set forth in the established schedules. All other cases shall be dealt with by the president and ordinary members of the Board, any two of whom shall form a quorum.

3.—Provincial Boards, the duties of which shall be laid down by the Ministry of Finance on the recommendation of the Central Board, shall be instituted at Alexandria, Port Said, Suez, Damietta, and in each Mudiriya.

4.—The Alexandria Board shall consist of the P.M.O. or acting P.M.O. of the Government Hospital as President, and two ordinary members attached to the staff of the Hospital, any two members to form a quorum.

5.—The other Provincial Boards shall consist of the Health Inspector or acting Inspector of the Mudiriya or

(*) Journ. Off. 8 février, supplément.

ARRÊTÉ.

Eclairage du village de Tamieh (Fayoum) (*).

LE MOUDIR DE FAYOUM,

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 20 janvier.
21 octobre 1912 ;

ARRÊTÉ :

1. — Les habitants du village Tamieh sont tenus de suspendre une lanterne à chacune des portes de leurs maisons donnant sur la voie publique.

Ces lanternes devront être allumées tous les soirs, depuis le coucher du soleil jusqu'à l'aube, excepté pendant la période lunaire, c'est-à-dire entre le 12 et le 18 du mois, suivant le calendrier arabe.

L'autorité locale pourra autoriser l'emploi d'une seule lanterne pour deux ou trois maisons contiguës moyennant l'accord entre les habitants constaté par écrit.

2. — Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas 100 P.T.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur une semaine après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 20 janvier 1913 (12 Safar 1331).

IBRAHIM HALIM.

(*) Journ. Off. 8 février, page 311.

19 janvier

Vu la délibération de la Commission Locale dans sa séance en date du 8 octobre 1912 ;

ARRÊTE :

1. — Chaque vélocipède destiné à la circulation dans le Banlar de Fayoun devra avoir sur le guidon de la machine une sonnette ou un cornet pour prévenir les passants.

Il devra, en outre, être muni d'une lanterne qui sera allumée dès le coucher du soleil.

2. — Les vélocipédistes sont obligés de suivre toujours le côté droit du chemin et de ralentir la marche aux bifurcations des rues.

3. — Il leur est interdit, soit de lancer leurs vélocipèdes à grande vitesse, soit de courir de front dans les rues ou quartiers fréquentés.

Il leur est également interdit de passer sur les trottoirs, sauf le cas où il s'agirait de les traverser pour entrer dans une maison.

4. — Les vélocipédistes ne pourront ni monter sur leurs vélocipèdes ni en descendre au milieu de la rue. Cette opération devra toujours être faite au bord du trottoir.

5. — Ils devront s'arrêter à toute invitation des agents de la police.

6. — Les contraventions aux dispositions qui précèdent seront punies d'une amende de 25 à 100 P.T.

7. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 19 janvier 1913 (11 Safar 1331).

IBRAHIM HALIM.

les affaires civiles sommaires ainsi que sur les délits et 5 février.
contraventions sommaires et de markaz et provenant de
cette localité.

Toutefois, les affaires de flagrant délit en matière correctionnelle seront vidées par les Tribunaux sommaires de Minal-Bassal et de Port-Saïd dans leurs audiences ordinaires, chacun en ce qui le concerne.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir du 15 février 1913.

Fait au Caire, le 5 février 1913 (28 Safar 1331).

Le Ministre de la Justice,

(Signé) : HUSSEIN RUCHDI.

(Traduction.)

ARRÊTÉ.

Règlement sur les vélocipèdes dans le bandar de Fayoum (*).

LE MOUDIR DE FAYOUM,

Vu les articles 348 du Code Pénal Indigène et 340 du Code 19 janvier.
Pénal Mixte ;

Après l'avis favorable de la Cour d'Appel Mixte émis dans
son Assemblée Générale du 27 janvier 1894 ;

(*) Journ. Off. 8 février page 311.

février.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir du 15 février 1913.

Fait au Caire, le 5 février 1913 (28 Safar 1331).

Le Ministre de la Justice,
(Signé): HUSSEIN RUCHDI.

(Traduction.)

Arrêté comportant le déplacement du tribunal de justice sommaire de Minal-Bassal à Mariout et celui de Suez à Ismaïlia (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'article 5 du Règlement Général Judiciaire des Tribunaux Indigènes, promulgué en date du 14 février 1884 ;

Vu l'Arrêté du 15 janvier 1905 créant les Tribunaux de Markaz ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Le Tribunal de justice sommaire de Minal-Bassal se rendra à Mariout pour statuer, les 2^{me} et 4^{me} jeudi du mois, sur les affaires civiles sommaires ainsi que sur les délits et contraventions sommaires et de Markaz provenant des Markaz de Mariout, Dabaa, Mersa Matrouh et Sidi Barrani.

Le Tribunal de justice sommaire de Suez se rendra à Ismaïlieh pour statuer, les 1^{er} et 3^{me} samedi du mois, sur

(*) Journ. Off. 8 février. page 310.

Arrêté comportant le déplacement du tribunal de justice sommaire de Rosette à El Atf et celui d'Assouan à El Deir (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'article 5 du Règlement Général Judiciaire des Tribunaux Indigènes, promulgué en date du 14 février 1884; 5 février.
Vu la Loi n° 11 de 1912 instituant la Justice Cantonale;
Vu les deux Arrêtés des 9 et 21 janvier 1913 instituant des tribunaux cantonaux;

ARRÊTÉ :

ARTICLE PREMIER.

Le Tribunal de justice sommaire de Rosette se rendra à El Atf pour statuer, les 2^{ème} et 4^{ème} jeudi du mois, sur les affaires civiles sommaires et en appel ainsi que sur les délits sommaires et les contraventions sommaires et en appel, provenant des villages relevant administrativement de la station d'El Atf.

Le Tribunal de justice sommaire d'Assouan se rendra à El Derr pour statuer, le 1^{er} samedi du mois, sur les affaires civiles sommaires et en appel ainsi que sur les délits sommaires et les contraventions sommaires et en appel, provenant des villages du Markaz d'El Derr.

Toutefois, les affaires de flagrant délit ou matière correctionnelle seront vidées par ces deux tribunaux dans leurs audiences ordinaires.

(*) Journ. Off. 8 février, page 810.

Arrêté ministériel n° 10 modifiant la compétence de la commission chargée de l'estimation des immeubles ou portions d'immeubles à incorporer aux voies publiques dans la ville du Caire ().

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu l'Arrêté ministériel promulgué le 22 mai 1897, n° 149, en vue de la formation de la Commission chargée de l'estimation des immeubles ou portions d'immeubles à incorporer aux voies publiques dans la ville du Caire, d'après les alignements du Tanzim ;

Vu les deux Arrêtés promulgués respectivement les 27 février et 26 décembre 1910, n° 9 et 50 ;

Sur la proposition de M. le Sous-Secrétaire d'État ;

ARRÊTE :

ART. 1^{er}. — La mission de la Commission sus-énoncée se bornera à l'estimation des immeubles ou portions d'immeubles dont le prix est au dessous de L.E. 100.

ART. 2. — Les immeubles ou portions d'immeubles dont le prix dépasse L.E. 100 seront estimés par MM. De Cramer, Ahmed Bey Omar et l'ingénieur du kism dans la circonscription duquel l'immeuble est situé.

ART. 3. — M. le Sous-Secrétaire d'État est chargé de l'exécution du présent arrêté.

Le 19 Safar 1331 (27 janvier 1913).

Le Ministre des Travaux Publics,
(Cacheté) : ISMAÏL SIRRY.

(Traduction.)

Arrêté ministériel n° 7 comportant le détachement de la partie de la province de Guizeh relevant du Cercle du Barrage du Delta en la transformant en Cercle spécial et la réduction du Cercle du Barrage du Delta à une simple direction de travaux (*).

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu l'Arrêté Ministériel n° 668 en date du 7 décembre 1901; 16 jan

Vu la décision du Conseil des Ministres en date du 29 décembre 1912;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

La partie de la Province de Guizeh qui relevait jusqu'à présent du Cercle du Barrage du Delta est, en ce qui concerne les Irrigations, détachée à partir du 1^{er} janvier 1913, du susdit Cercle et transformée en Cercle spécial relevant de l'Inspection Générale des Irrigations de la Haute Egypte.

ART. 2.

Le Cercle du Barrage du Delta est réduit à une simple Direction de Travaux ayant pour charge spéciale de surveiller les ouvrages de prises des grands canaux qui sont alimentés par le dit Barrage, ainsi que les travaux de protection en amont et en aval des ouvrages en question.

ART. 3.

MM. les Inspecteurs Généraux des Irrigations de la Basse et de la Haute Egypte sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Le Caire, le 16 janvier 1913.

Le Ministre des Travaux Publics,

Signé : ISMAIL SIRRY.

(*) Journ. Off. 8 février, page 308.

Adhésion du Gouvernement Khédivial
à la Convention Internationale Radiotélégraphique ().

16 janvier. Son Altesse le Khédive a daigné approuver et ratifier à la date du 16 janvier 1913, la Convention Internationale Radiotélégraphique signée à Londres le 5 juillet 1912 (révisant celle conclue à Berlin en 1906), ainsi que le Protocole final et le Règlement de Service qui l'accompagnent.

Interdiction de la chasse des gazelles à Ismaïlia (1).

LE GOUVERNEUR DU CANAL,

20 janvier. Vu l'article 9 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 4 mai 1912 portant règlement sur la chasse ;

ARRÊTÉ :

1. — La chasse des gazelles, soit par les armes, soit à courre, soit par les faucons ou par tout autre moyen, dans la zone située entre Tel el Arouk et Tel el Fedda dans les environs d'Ismaïlieh, est interdite sans une autorisation spéciale du Gouvernorat.

2. — Toute contravention au présent arrêté sera punie des peines prévues à l'article 10 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 4 mai 1912 précité.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur dix jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 20 janvier 1913 (12 Safar 1331).

MOHAMMED MAHMOUD.

(*) Journ. Off. 27 janvier, page 207.

(1) Journ. Off. 29 janvier, page 231.

ART. 3.

16 janvier

Toute contravention au présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 100 ou d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine, ou de l'une de ces deux peines seulement.

Les filets employés ou trouvés dans la barque ainsi que tout poisson qui s'y trouvera seront saisis et confisqués.

ART. 4.

Les contraventions seront valablement constatées et les confiscations opérées, par les Agents de la Police du Port et par les Agents des Gardes-Côtes.

ART. 5.

Le Directeur Général de l'Administration des Gardes-Côtes ainsi que le Directeur Général de l'Administration des Ports et Phares seront chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui entrera en vigueur un mois après sa publication au *Journal Officiel*.

Fait au Caire, le 16 janvier 1913.

Le Ministre des Finances,

A. HILMY.

ARRÊTÉ.

Prohibition de la pêche au filet dans le Port d'Alexandrie et ses passes (*).

LE MINISTRE DES FINANCES,

16 janvier.

Considérant que la pêche au filet dans le Port d'Alexandrie et dans ses passes constitue un danger pour la navigation ainsi que pour les pêcheurs;

Vu les articles 10 et 15 de la Loi n° 14 du 26 décembre 1903 relative au régime de la pêche;

Vu la délibération de l'Assemblée générale de la Cour d'Appel Mixte en date du 27 décembre 1912, prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889;

ARRÊTE:

ARTICLE PREMIER.

La pêche au filet est interdite dans toute l'étendue du Port d'Alexandrie ainsi que dans ses passes.

ART. 2.

Pour l'application du présent arrêté, le Port d'Alexandrie comprend tout l'espace d'eau fermé à l'ouest par les deux brise-lames de l'avant-port extérieur et par une ligne imaginaire joignant les deux extrémités de ces brise-lames.

Les passes sus-indiquées sont:

La Grande Passe, la Passe du Boghaz, la Passe de la Corvette et celle du Marabout.

(*) Journ. Off. 22 janvier, page 171.

ARRÊTÉ.

Perception des droits d'abatage dans l'abattoir de Qouss ().*

LE MINISTRE DES FINANCES,

Vu l'article 2 du Décret du 17 février 1898 (19 Ramadan 1315), relatif à la perception des droits d'abatage et l'application de ces mêmes droits aux villes ultérieurement dotées d'abattoirs;

Vu la lettre de la Direction Générale des Services Sanitaires en date du 14 janvier 1913, n° 1, constatant l'achèvement de l'abattoir de Qouss, relevant de la Moudirich de Kénéh;

ARRÊTÉ:**ARTICLE UNIQUE.**

Les dispositions de l'article premier du décret précité seront mises à exécution dans l'abattoir de Qouss à partir du 1^{er} février 1913.

Le Caire, le 18 janvier 1913.

Le Ministre des Finances,
(Signé): ALMED HILMY.

(*) Journ. Off. 26 janvier, page 166.

ter. Son Altesse a répondu :

MONSIEUR L'AGENT,

Je remercie vivement Sa Majesté le Roi, votre Auguste Souverain, des sentiments si bienveillants que vous venez de m'exprimer de Sa part pour l'Égypte et pour moi en me remettant vos lettres de créance.

J'aurai toujours à cœur de répondre à ces sentiments car j'attache le plus haut prix au maintien des relations amicales qui subsistent entre l'Espagne et l'Égypte.

Soyez donc assuré, Monsieur l'Agent, que dans l'accomplissement de votre importante mission, vous trouverez auprès de moi comme auprès de mon Gouvernement, tout l'appui que vous pourrez désirer.

Les honneurs militaires ont été rendus à l'Agent et Consul Général d'Espagne par un détachement du 4^m bataillon d'infanterie avec musique.

Une salve d'artillerie a été tirée de la Citadelle au cours de cette réception.

Réception officielle

de l'Agent Diplomatique et Consul Général d'Espagne en Egypte (*).

Judi 16 janvier 1913, à 10 heures du matin, a eu lieu ¹⁶ au palais d'Abdine, avec le cérémonial habituel, la réception en audience solennelle, par S. A. le Khédive, de M. Cristobald Vallin y Alfonso, Agent Diplomatique et Consul Général d'Espagne en Egypte.

En présentant ses lettres de créance à Son Altesse le Khédive qui se tenait dans la salle du Trône, entouré de Ses Ministres et des hauts dignitaires du Palais, M. Vallin Lui a adressé les paroles suivantes :

MONSIEUR.

J'ai l'honneur de remettre à Votre Altesse la lettre par laquelle Sa Majesté le Roi Don Alphonse XIII m'accrédite en qualité d'Agent Diplomatique et Consul Général.

Mon Auguste Souverain m'a chargé d'exprimer les vœux très sincères qu'il forme pour la prospérité de l'Egypte et pour le bonheur personnel de Votre Altesse et il espère que les relations amicales entre les deux pays, basées sur des sentiments d'une véritable amitié, continueront à être des plus cordiales.

C'est avec joie que j'ai accepté l'honorable mission de maintenir et développer les bons rapports déjà existants; à l'accomplissement de ce devoir, si conforme à mes sentiments, j'apporterai tout mon zèle et j'espère pouvoir compter, pour y réussir, sur la haute bienveillance de Votre Altesse et l'amical concours de Son Gouvernement.

(*) Journ. Off. 20 janvier, page 155.

ARRÊTÉ.

Lieux de stationnement des voitures publiques à Mehalla el Kobra (*).

LE MOUDIR DE GHARBIEH,

4 janvier.

Vu l'article 22 du Règlement sur les voitures publiques en date du 26 juillet 1894;

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 26 août 1894;

Vu la délibération de la Commission Municipale du Bandar de Mehalla el Kobra en date du 24 août 1912;

ARRÊTE:

1. — L'article premier, dernier alinéa de l'Arrêté de la Moudirieh en date du 26 août 1894, susmentionné, est modifié comme suit:

Les voitures publiques de Mehalla el Kobra ne pourront stationner qu'aux endroits suivants:

	Nombre de voitures
1 ^{re} Station près de la gare du chemin de fer... ..	6
2 ^{re} Station après la pompe de la Compagnie des Eaux sur le Nil côté du Nil et près les terrains du Comte Saab... ..	8
3 ^{re} Station au Midan el Bahlawan	4
4 ^{re} Station à l'Ouest des Echèches el Saaydah	4

2. — L'Arrêté de la Commission Municipale de Mehalla el Kobra en date du 14 décembre 1911, publié au *Journal Officiel* (édition arabe) du 23 décembre 1911, est rapporté.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Tanta, le 4 janvier 1913 (26 Moharrem 1331).

MOHAMMED MOUHEB.

(*) Journ. Off. 18 janvier, page 136.

La compétence de chaque tribunal s'étend à la circonscription du Markaz ou du Gouvernorat correspondant. 9 janvier.

ART. 2.

Les tribunaux ci-dessus mentionnés fonctionneront à partir du 15 février 1913.

Le Caire, le 9 janvier 1913 (1^{er} Safar 1331).

Le Ministre de la Justice,
(Signé): MUSSAÏN RUCHDI.

(Traduction.)

Adhésion de la République Orientale de l'Uruguay à l'arrangement concernant les livrets d'identité conclu à Rome le 26 mai 1906 (-).

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES,

M. le Président de la Confédération Suisse vient de 13 janvier.
notifier au Ministère des Affaires Étrangères, en conformité de l'article 17 de l'arrangement concernant les livrets d'identité, conclu à Rome le 26 mai 1906, et de l'article 24 de la Convention Postale Universelle, l'adhésion de la République Orientale de l'Uruguay au dit arrangement. M. le Président de la Confédération Suisse ajoute qu'il fera connaître ultérieurement la date à partir de laquelle cette adhésion est valable.

(4) *Moudirieh de Gharbieh.*

Markaz de Foua

» de Zifta

» de Talkha

(5) *Moudirieh de Menoufieh.*

Markaz de Tala

» de Qouesna

» d'Achmoun

(6) *Moudirieh de Charckieh.*

Markaz de Héhia

» de Kafr Saqr

(7) *Gouvernorat de Suez.*

Gouvernorat de Suez

(8) *Moudirieh de Minia.*

Markaz d'El Fachn

» de Béné-Mazar

» de Samallout

» d'Abou Quergas

(9) *Moudirieh d'Assiout.*

Markaz de Deirout

» d'Abnoub

» d'El Badari

(10) *Moudirieh de Guirga.*

Markaz d'Akhmim

» d'El Baliana

(11) *Moudirieh de Kéna.*

Markaz de Qouss

(12) *Moudirieh d'Assouan.*

Markaz d'Édfou

ARRÊTÉ.

Institution des tribunaux de justice sommaire dans certains markaz dans les moudiriehs: Guizeh, Galioubieh, Béhéra, Gharbieh, Menoufieh, Charkieh, Minia, Assiout, Guirga, Kéna, Assouan, et Gouvernorat de Suez (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'article 8 du règlement de réorganisation des 9 janv
Tribunaux Indigènes, modifié par la Loi n° 5 de 1904
(14 février);

ARRÊTE:

ARTICLE PREMIER.

Des tribunaux de justice sommaire seront institués
aux Markaz et Gouvernorats ci-après:

(1) *Moudirieh de Guizeh.*

Markaz d'Embahéh
» d'El-Saï

(2) *Moudirieh de Galioubieh.*

Markaz de Chibine El Kanater

(3) *Moudirieh de Béhéra.*

Markaz de Rosette
» de Kafr El Dawwar
» d'Abou Hommos
» de Chabrakhil
» de Nélingat

(*) Journ. Off. 15 janvier, page 118.

Mon Gouvernement attache un très haut prix à voir continuer les relations de bonne intelligence qui existent si heureusement entre la Roumanie et l'Égypte et m'a prescrit de vouer tous mes soins au développement des relations commerciales entre les deux pays.

Pour mener à bien cette tâche je sollicite la Haute bienveillance de Votre Altesse et le précieux concours de Son Gouvernement.

~~Son~~ Altesse a répondu :

MONSIEUR L'AGENT.

Je reçois avec plaisir les lettres qui vous accréditent en qualité d'Agent Diplomatique et Consul Général de Roumanie en Égypte.

Je suis très sensible aux vœux que vous venez de m'exprimer au nom de Sa Majesté le Roi et je conserve de mon récent voyage dans votre beau pays le meilleur souvenir.

Les instructions que vous avez reçues de votre Gouvernement répondent à mes propres sentiments. Le développement des relations commerciales entre la Roumanie et l'Égypte mérite un encouragement tout particulier, aussi je me plais à vous assurer que mon concours et l'appui de mon Gouvernement ne vous feront jamais défaut dans l'accomplissement de votre mission qui a également pour but de fortifier les excellents rapports qui existent si heureusement entre nos deux pays.

Je vous prie, Monsieur l'Agent, d'en transmettre l'assurance à Sa Majesté le Roi avec l'expression des vœux que je forme pour Son bonheur et la prospérité de la Roumanie.

Les honneurs militaires ont été rendus à l'Agent et Consul Général de Roumanie par un détachement du 4^{de} bataillon d'infanterie avec musique.

Une salve d'artillerie a été tirée de la Citadelle au cours de cette réception officielle.

RECUEIL

DES

DOCUMENTS OFFICIELS

PARUS DU 1^{er} JANVIER AU 31 MARS 1913.

1 janv

Reception officielle

de l'Agent Diplomatique et Consul Général de Roumanie en Egypte (*).

Lundi, 13 janvier 1913, a eu lieu, à 10 heures du 13 jan
matin, au palais d'Abdine, avec le cérémonial habituel,
la réception en audience solennelle, par S. A. le Khédive,
de M. Alexandre Pisoski, Agent Diplomatique et Consul
Général de Roumanie en Egypte.

En présentant ses lettres de créance à Son Altesse le
Khédive qui se tenait dans la salle du Trône, entouré
de Ses Ministres et des hauts dignitaires du Palais,
M. Pisoski Lui a adressé les paroles suivantes :

MONSIEUR,

J'ai l'honneur de remettre entre les mains de Votre
Altesse, les lettres qui m'accréditent auprès d'Elle en qualité d'Agent
Diplomatique et de Consul Général.

En me confiant cette mission, dont je suis fier, Sa Majesté le Roi,
mon Auguste Souverain, m'a chargé de Vous transmettre, Mon-
seigneur, les vœux qu'Elle forme pour la prospérité de Votre
Altesse et de l'Egypte.

(*) Journ. Off. 15 janvier, page 117.



Bibliotheca Alexandrina



0809540